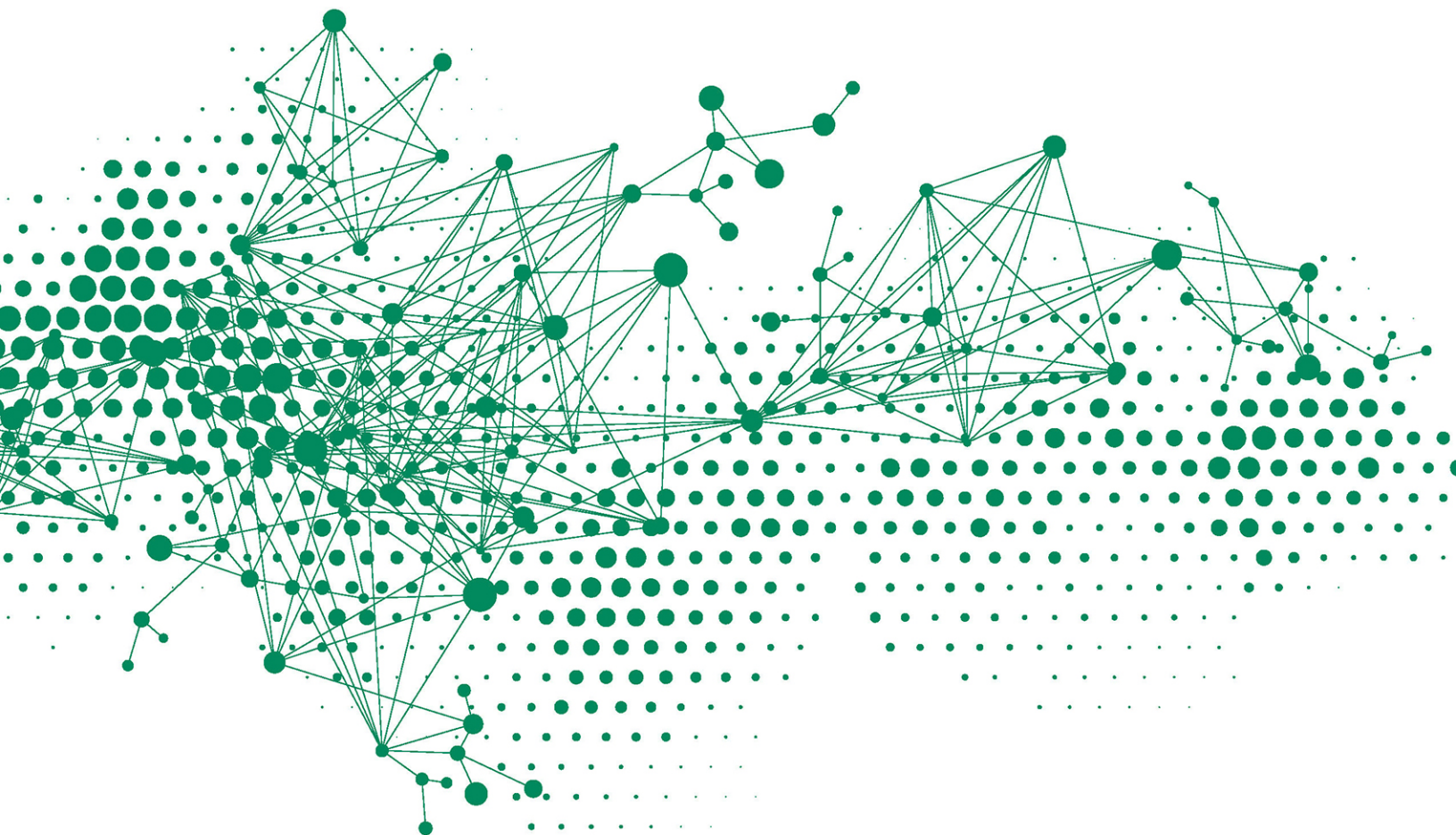


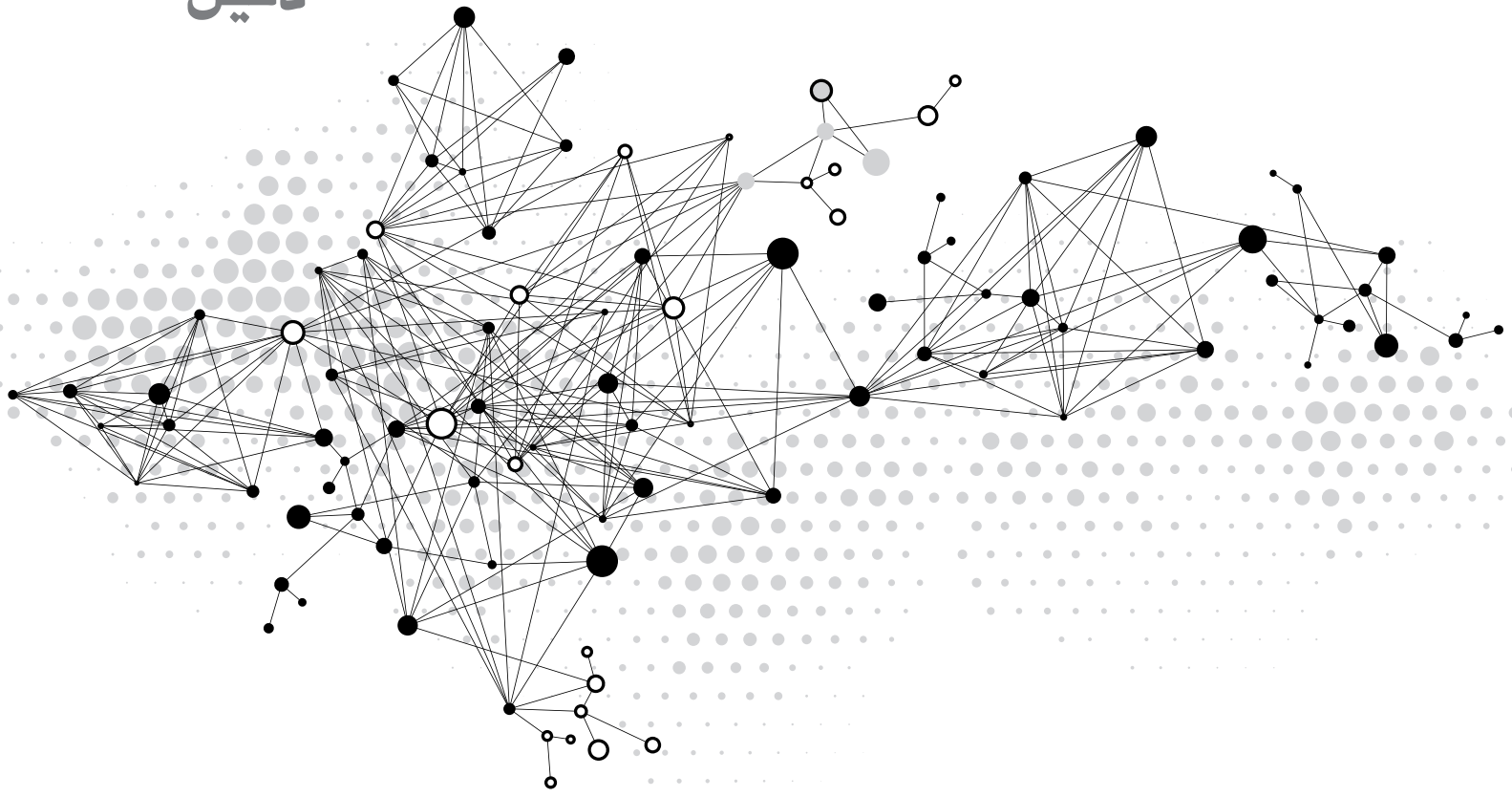
دليل



دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي

دليل



دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤

٢٠١٤

صندوق النقد الدولي

© 2014 International Monetary Fund
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠١٤

Cataloging-in-Publication Data
Joint Bank-Fund Library

دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤ – واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤.
Government finance statistics manual 2014. – Washington, D.C. : International Monetary
Fund, 2014.
pages; cm.

Includes bibliographical references and index.
ISBN: 978-1-49834-376-3

1. Finance, Public – Statistics – Handbooks, manuals, etc. I. International Monetary Fund.

HJ131.M26 2014

ISBN: 978-1-49834-376-3 (English paper)
978-1-4843-8355-1 (Arabic paper)

إخلاء مسؤولية: تعبر الآراء الواردة في هذه المطبوعة عن وجهات نظر مؤلفيها، وينبغي ألا تُقدَّم أو تُنسب باعتبارها
آراء صندوق النقد الدولي أو مجلسه التنفيذي أو حكومات أي من بلدانه الأعضاء.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

يُرجى إرسال طلبات الحصول على هذه المطبوعة إلى صندوق النقد الدولي على العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.

هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org

إنترنت: www.elibrary.imf.org

www.imfbookstore.org

المحتويات

ق..... تقديم

ش..... تمهيد

الفصول

١ - مقدمة..... ١

١..... الغرض من الدليل

٢..... تطور المبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية في إحصاءات مالية الحكومة

٢..... خلفية تاريخية

٢..... تحديث دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١

٣..... استخدامات إطار إحصاءات مالية الحكومة

٣..... هيكل إطار إحصاءات مالية الحكومة وخصائصه

٤..... الفروق المنهجية عن نظام إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦

٥..... نطاق التغطية

٥..... أساس قيد الأحداث الاقتصادية

٥..... التقييم

٥..... الميزانيات العمومية

٥..... اندماج التدفقات ومراكز الأرصدة

٥..... الإطار التحليلي

٦..... الاتساق مع المنهجيات الأخرى

٦..... تطبيق إطار إحصاءات مالية الحكومة

٦..... هيكل الدليل

٢ - الوحدات المؤسسية والقطاعات..... ٨

٨..... مقدمة

٩..... الإقامة

١١..... الوحدات المؤسسية

١١..... تعريف الوحدة المؤسسية

١٢..... أنواع الوحدات المؤسسية

١٢..... الأسر المعيشية

١٣..... الكيانات القانونية والاجتماعية

١٣..... الشركات

١٤..... المؤسسات غير الهادفة للربح

١٤..... الوحدات الحكومية

١٥..... تطبيق تعريف الوحدة المؤسسية على الحكومة

١٦..... القطاعات المؤسسية

١٦..... تعريف القطاعات المؤسسية

١٦..... قطاع الشركات غير المالية

١٧..... قطاع الشركات المالية

١٨..... قطاع الحكومة العامة

١٨	قطاع الأسر المعيشية.....
١٨	قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.....
١٩	استخدام القطاعات الفرعية.....
١٩	التغطية المؤسسية للقطاع العام وتقسيمه حسب القطاع
١٩	تحديد الحكومة العامة والشركات العامة.....
٢٢	قطاع الحكومة العامة وقطاعاته الفرعية.....
٢٤	الحكومة المركزية.....
٢٥	حكومات الولايات.....
٢٦	الحكومات المحلية.....
٢٧	صناديق الضمان الاجتماعي.....
٢٧	قطاع الشركات العامة وقطاعاته الفرعية.....
٢٧	قطاع الشركات العامة الفرعية.....
٢٨	سيطرة الحكومة على الشركات.....
٣٠	أنواع الشركات العامة.....
٣٠	قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعية.....
٣٠	قطاع الشركات العامة المالية.....
٣٠	شركات الإيداع العامة.....
٣٠	البنك المركزي.....
٣٠	شركات الإيداع العامة عدا البنك المركزي.....
٣١	الشركات العامة المالية الأخرى.....
٣١	المجموعات الأخرى من وحدات القطاع العام.....
٣١	شجرة القرارات لتصنيف القطاع العام حسب القطاع.....
٣٣	التطبيق العملي لمبادئ التصنيف القطاعي
٣٣	تحديد أشباه الشركات.....
٣٣	تمييز المقار الرئيسية والشركات القابضة.....
٣٤	هيئات إعادة الهيكلة.....
٣٥	برامج الحماية المالية.....
٣٥	الكيانات ذات الغرض الخاص.....
٣٦	المشاريع المشتركة.....
٣٦	صناديق استهلاك الدين.....
٣٧	نظم التقاعد.....
٣٧	صناديق الادخار.....
٣٧	صناديق الثروة السيادية.....
٣٨	هيئات تنظيم الأسواق.....
٣٩	صناديق التنمية و/أو شركات أو كيانات البنية التحتية.....

٤٠	٣- التدفقات الاقتصادية، ومراكز الأرصدة، والقواعد المحاسبية
٤٠	مقدمة.....
٤٠	التدفقات الاقتصادية
٤٠	المعاملات.....
٤١	المعاملات النقدية.....
٤٢	المعاملات غير النقدية.....
٤٣	المعاملات غير النقدية بين طرفين.....
٤٣	المعاملات الداخلية.....
٤٣	إعادة ترتيب بعض المعاملات.....
٤٣	تحويل المسار.....
٤٤	التجزئة.....
٤٤	إعادة العزو.....
٤٤	التدفقات الاقتصادية الأخرى.....
٤٤	مكاسب وخسائر الحياة.....
٤٥	التغيرات الأخرى في حجم الأصول/الخصوم.....

٤٥	مراكز الأرصد
٤٥	المناافع الاقتصادية
٤٥	الملكية
٤٦	تعريف الأصول والخصوم
٤٦	الأصول المالية والخصوم (الالتزامات)
٤٧	الأصول غير المالية
٤٧	القواعد المحاسبية
٤٧	نوع النظام المحاسبي
٤٨	وقت قيد التدفقات
٤٩	أسس القيد البديلة
	استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق في بيانات العمليات والتدفقات الاقتصادية الأخرى،
٥٠	والميزانية العمومية في إطار إحصاءات مالية الحكومة
٥١	تطبيق مبادئ الاستحقاق
٥١	وقت القيد وقياس الضرائب والتحويلات الإلزامية الأخرى
٥٢	وقت قيد الأرباح الموزعة
٥٢	وقت قيد المعاملات في السلع، والخدمات، والأصول غير المالية
٥٣	وقت قيد المعاملات في الأصول المالية والخصوم
٥٤	وقت قيد التدفقات الاقتصادية الأخرى
٥٤	استخدام نظام القيد على الأساس النقدي في بيان مصادر واستخدامات النقدية
٥٥	التقييم
٥٥	قاعدة عامة
٥٥	تقييم المعاملات
٥٦	تقييم مراكز الأرصد
٥٧	تعديلات التقييم في حالات خاصة
٥٩	تقييم التدفقات الاقتصادية الأخرى
٥٩	مكاسب وخسائر الحياة
٥٩	التغيرات الأخرى في حجم الأصول
٥٩	العملة
٥٩	وحدة الحساب
٦٠	تحويل العملة
٦٠	العملة المحلية والعملة الأجنبية
٦٠	عملة التقويم وعملة التسوية
٦٠	المقاييس المشتقة
٦١	ترصيد التدفقات ومراكز الأرصد
٦٢	توحيد البيانات
٦٢	تعاريف
٦٣	أسباب توحيد البيانات
٦٣	مبادئ توجيهية مفاهيمية
٦٤	تطبيق عملية توحيد البيانات
٦٥	توحيد البيانات في مجموعات البيانات الأخرى
٦٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
٦٥	الكشف المالية

٦٦	٤ - إحصاءات مالية الحكومة: الإطار التحليلي
٦٦	مقدمة
٦٧	الأهداف التحليلية
٦٧	تكوين الإطار التحليلي: العلاقة مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦
٦٧	عناصر الإطار التحليلي ومفاهيمه
٦٩	بيان العمليات
٧١	الإيرادات والمصروفات

٧١	المعاملات في الأصول غير المالية
٧١	المعاملات في الأصول المالية والخصوم
٧٣	بيان مصادر واستخدامات النقدية
٧٤	بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى
٧٥	الميزانية العمومية
٧٥	الأصول
٧٥	الخصوم
٧٦	بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة
٧٦	البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية
٧٨	مرفق: استخدام إحصاءات مالية الحكومة في تحليل المالية العامة
٧٨	مقدمة
٧٨	مؤشرات المالية العامة المتاحة من إطار إحصاءات مالية الحكومة
٧٨	مؤشرات المالية العامة التي تستلزم بيانات إضافية
٨٤	٥- الإيرادات
٨٤	تعريف الإيرادات
٨٥	وقت قيد الإيرادات وقياسها
٨٧	تصنيف الإيرادات
٨٧	الضرائب (١١)
٨٧	تصنيفات الضرائب في نظام إحصاءات مالية الحكومة مقارنة بقواعد البيانات الإحصائية الأخرى
٨٩	معالجة الضرائب المستردة والتخفيف الضريبي
٩٠	العزو الضريبي
٩١	الفئات الضريبية
٩١	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١١١)
٩٢	الضرائب على مجموع الرواتب والأجور أو القوى العاملة (١١٢)
٩٣	الضرائب على الممتلكات (١١٣)
٩٤	الضرائب على السلع والخدمات (١١٤)
٩٤	الضرائب العامة على السلع والخدمات (١١٤١)
٩٥	ضرائب القيمة المضافة (١١٤١١)
٩٥	ضرائب المبيعات (١١٤١٢)
٩٥	الضرائب على رقم المبيعات والضرائب العامة الأخرى على السلع والخدمات (١١٤١٣)
٩٥	الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية (١١٤١٤)
٩٥	الضرائب الانتقائية (١١٤٢)
٩٥	أرباح المؤسسات الاحتكارية (١١٤٣)
٩٦	الضرائب على خدمات معينة (١١٤٤)
٩٧	الضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١١٤٥)
٩٧	الحد الفاصل في الرسوم الإدارية
٩٨	الحالات البينية في الضرائب على الأنشطة التجارية المفروضة على أوعية مختلفة
٩٨	الحالات البينية في الفئات الضريبية الأخرى
٩٨	الحالات البينية في حيازة أصل ما أو استخدامه
١٠٠	الضرائب الأخرى على السلع والخدمات (١١٤٦)
١٠٠	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (١١٥)
١٠١	الضرائب الأخرى (١١٦)
١٠٢	المساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (١٢)
١٠٢	الحد الفاصل بين المساهمات الاجتماعية والفئات الضريبية الأخرى
١٠٣	مساهمات الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة] (١٢١)
١٠٣	مساهمات اجتماعية أخرى [إحصاءات مالية الحكومة] (١٢٢)
١٠٣	المنح (١٣)
١٠٥	إيرادات أخرى (١٤)

١٠٥	دخل الملكية [إحصاءات مالية الحكومة] (١٤١).....
١٠٥	الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (١٤١١).....
١٠٦	الأرباح الموزعة (١٤١٢).....
١٠٧	المسحوبات من دخل أشباه الشركات (١٤١٣).....
١٠٧	دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (١٤١٤).....
١٠٧	الربيع (١٤١٥).....
١٠٨	ريوع الأراضي.....
١٠٨	ربيع الأصول الجوفية.....
١٠٩	الحد الفاصل في إيجار الأصول المنتجة.....
١٠٩	الحد الفاصل في الضرائب.....
١٠٩	أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المُعاد استثمارها (١٤١٦).....
١١٠	مبيعات السلع والخدمات (١٤٢).....
١١١	الغرامات والجزاءات والمصادرات (١٤٣).....
١١١	التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (١٤٤).....
	الأقساط، والرسوم، والمطالبات مستحقة القبض المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة
١١٢	والضمانات الموحدة (١٤٥).....

١١٤	٦- المصروفات
١١٤	تعريف المصروفات
١١٤	وقت قيد المصروفات
١١٥	التصنيف الاقتصادي للمصروفات
١١٥	تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة] (٢١).....
١١٦	الأجور والرواتب [إحصاءات مالية الحكومة] (٢١١).....
١١٧	الأجور والرواتب النقدية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢١١١).....
١١٨	الأجور والرواتب العينية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢١١٢).....
١١٩	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢١٢).....
١١٩	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢١٢١).....
١١٩	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة [إحصاءات مالية الحكومة] (٢١٢٢).....
١١٩	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة في المنافع غير التقاعدية.....
١٢٠	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة في مزايا التقاعد المرتبطة بالعمل.....
١٢٠	استخدام السلع والخدمات (٢٢).....
١٢١	الحد الفاصل بين استخدام السلع والخدمات وتعويضات العاملين.....
١٢٢	الحد الفاصل بين استخدام السلع والخدمات والتحويلات.....
١٢٣	الحد الفاصل بين استخدام السلع والخدمات واقتناء الأصول غير المالية.....
١٢٤	الحدود الفاصلة الأخرى المتعلقة باستخدام السلع والخدمات.....
١٢٤	استهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة] (٢٣).....
١٢٧	الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (٢٤).....
١٢٩	ربط مدفوعات القسائم فقط بمؤشر.....
١٢٩	ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق بمؤشر.....
١٣١	الإعانات (٢٥).....
١٣٤	المنح (٢٦).....
١٣٥	المنافع الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢٧).....
١٣٧	المصروفات الأخرى (٢٨).....
١٣٧	مصروفات الملكية عدا الفائدة (٢٨١).....
١٣٧	الأرباح الموزعة (٢٨١١).....
١٣٨	مسحوبات الدخل من أشباه الشركات (٢٨١٢).....
١٣٨	مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (٢٨١٣).....
١٣٩	الربيع (٢٨١٤).....
١٣٩	أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المُعاد استثمارها (٢٨١٥).....
١٣٩	التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢٨٢).....

١٣٩	التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر (٢٨٢١).....
١٤٠	التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢٨٢٢).....
١٤١	الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة الدفع المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (٢٨٣).....
١٤٢	مرفق: تصنيف وظائف الحكومة.....
١٤٢	مقدمة.....
١٤٢	هيكل التصنيفات في «تصنيف وظائف الحكومة».....
١٤٢	استخدامات تصنيف وظائف الحكومة.....
١٤٤	السلع والخدمات الفردية مقابل الجماعية.....
١٤٥	وحدات التصنيف.....
١٤٥	مشكلات في تحديد وظائف الحكومة.....
١٤٥	تقاسم النفقات.....
١٤٦	النفقات الإدارية.....
١٤٦	الإعانات.....
١٤٦	استهلاك رأس المال الثابت.....
١٤٦	التصنيف المتقاطع للنفقات.....
١٤٦	التصنيف المُفصّل لوظائف الحكومة.....
١٤٧	الخدمات العامة.....
١٥٠	الدفاع.....
١٥٠	النظام العام وشؤون السلامة العامة.....
١٥١	الشؤون الاقتصادية.....
١٥٨	حماية البيئة.....
١٦٠	الإسكان ومرافق المجتمع.....
١٦١	الصحة.....
١٦٤	الأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية.....
١٦٦	لتعليم.....
١٦٨	الحماية الاجتماعية.....
١٧١	الميزانية العمومية.....
١٧١	مقدمة.....
١٧١	تعريف الأصول والخصوم.....
١٧١	الملكية وحدود الأصول.....
١٧٣	اشتقاق تعاريف الأصول والخصوم (الالتزامات).....
١٧٥	تقييم الأصول والخصوم.....
١٧٥	القيمة الملاحظة في الأسواق.....
١٧٧	حساب القيمة من خلال مراكمة المعاملات وإعادة تقييمها.....
١٧٧	القيمة الحالية للعائدات المستقبلية.....
١٧٧	تصنيف الأصول والخصوم.....
١٧٧	الأصول غير المالية (٦١).....
١٧٨	الأصول الثابتة (٦١١).....
١٧٩	المباني والإنشاءات (٦١١١).....
١٧٩	المساكن (٦١١١١).....
١٨٠	المباني الأخرى عدا المساكن (٦١١١٢).....
١٨٠	إنشاءات أخرى (٦١١١٣).....
١٨٠	تحسينات الأراضي (٦١١١٤).....
١٨٠	الآلات والمعدات (٦١١٢).....
١٨١	معدات النقل (٦١١٢١).....
١٨١	آلات ومعدات عدا معدات النقل (٦١١٢٢).....
١٨١	معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات (٦١١٢٢١).....
١٨١	آلات ومعدات غير مصنفة في أماكن أخرى (٦١١٢٢٢).....

١٨١	أصول ثابتة أخرى (٦١١٣).....
١٨٢	موارد بيولوجية فلاحية (٦١١٣١).....
١٨٢	منتجات الملكية الفكرية (٦١١٣٢).....
١٨٤	نظم الأسلحة (٦١١٤).....
١٨٥	المخزونات (٦١٢).....
١٨٥	المواد والإمدادات (٦١٢٢١).....
١٨٥	الأعمال قيد الإنجاز (٦١٢٢٢).....
١٨٦	السلع تامة الصنع (٦١٢٢٣).....
١٨٦	سلع مشترقة بغرض إعادة البيع (٦١٢٢٤).....
١٨٦	المخزونات العسكرية (٦١٢٢٥).....
١٨٦	النفائس (٦١٣).....
١٨٦	الأصول غير المنتجة (٦١٤).....
١٨٧	الأراضي (٦١٤١).....
١٨٧	الموارد المعدنية وموارد الطاقة (٦١٤٢).....
١٨٨	أصول أخرى متوافرة طبيعياً (٦١٤٣).....
١٨٨	الأصول غير المنتجة غير المنظورة (٦١٤٤).....
١٨٩	العقود وعقود الإيجار والتراخيص (٦١٤٤١).....
١٨٩	عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول (٦١٤٤١١).....
١٨٩	تراخيص استخدام الموارد الطبيعية (٦١٤٤١٢).....
١٨٩	تراخيص مزاولة أنشطة معينة (٦١٤٤١٣).....
١٩٠	حق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري (٦١٤٤١٤).....
١٩٠	الشهرة التجارية والأصول التسويقية (٦١٤٤٢).....
١٩٠	الأصول المالية (٦٢) والخصوم (٦٣).....
١٩١	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (٦٢٠١، ٦٢٢١، ٦٣٠١، ٦٣٢١).....
١٩١	الذهب النقدي (٦٢٠١١، ٦٢٢١١).....
١٩٣	حقوق السحب الخاصة (٦٢٠١٢، ٦٢٢١٢، ٦٣٠١، ٦٣٢١).....
١٠٣	العملة والودائع (٦٢٠٢، ٦٢١٢، ٦٢٢٢، ٦٣٠٢، ٦٣١٢، ٦٣٢٢).....
١٩٤	سندات الدين (٦٢٠٣، ٦٢١٣، ٦٢٢٣، ٦٣٠٣، ٦٣١٣، ٦٣٢٣).....
١٩٦	القروض (٦٢٠٤، ٦٢١٤، ٦٢٢٤، ٦٣٠٤، ٦٣١٤، ٦٣٢٤).....
١٩٧	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (٦٢٠٥، ٦٢١٥، ٦٢٢٥، ٦٣٠٥، ٦٣١٥، ٦٣٢٥).....
١٩٧	حصص الملكية (٦٢٠٥١، ٦٢١٥١، ٦٢٢٥١، ٦٣٠٥١، ٦٣١٥١، ٦٣٢٥١).....
١٩٨	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (٦٢٠٥٢، ٦٢١٥٢، ٦٢٢٥٢، ٦٣٠٥٢، ٦٣١٥٢، ٦٣٢٥٢).....
١٩٩	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة] (٦٢٠٦، ٦٢١٦، ٦٢٢٦، ٦٣٠٦، ٦٣١٦، ٦٣٢٦).....
١٩٩	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة (٦٢٠٦١، ٦٢١٦١، ٦٢٢٦١، ٦٣٠٦١، ٦٣١٦١، ٦٣٢٦١).....
٢٠٠	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري (٦٢٠٦٢، ٦٢١٦٢، ٦٢٢٦٢، ٦٣٠٦٢، ٦٣١٦٢، ٦٣٢٦٢).....
٢٠٠	مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة] (٦٢٠٦٣، ٦٢١٦٣، ٦٢٢٦٣، ٦٣٠٦٣، ٦٣١٦٣، ٦٣٢٦٣).....
٢٠٢	مطالبات صناديق التقاعد على مدير التقاعد (٦٢٠٦٤، ٦٢١٦٤، ٦٢٢٦٤، ٦٣٠٦٤، ٦٣١٦٤، ٦٣٢٦٤).....
	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة
٢٠٢	(٦٢٠٦٥، ٦٢١٦٥، ٦٢٢٦٥، ٦٣٠٦٥، ٦٣١٦٥، ٦٣٢٦٥).....
٢٠٢	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٦٢٠٧، ٦٢١٧، ٦٢٢٧، ٦٣٠٧، ٦٣١٧، ٦٣٢٧).....
٢٠٢	المشتقات المالية (٦٢٠٧١، ٦٢١٧١، ٦٢٢٧١، ٦٣٠٧١، ٦٣١٧١، ٦٣٢٧١).....
٢٠٣	عقود الخيار.....
٢٠٤	العقود من النوع الأجل.....
٢٠٤	قضايا أخرى ترتبط بالمشتقات المالية.....
٢٠٤	عقود المبادلات.....
٢٠٤	المشتقات الائتمانية.....
٢٠٥	هوامش الضمان.....
٢٠٥	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٦٢٠٧٢، ٦٢١٧٢، ٦٢٢٧٢، ٦٣٠٧٢، ٦٣١٧٢، ٦٣٢٧٢).....
٢٠٥	الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع (٦٢٠٨، ٦٢١٨، ٦٢٢٨، ٦٣٠٨، ٦٣١٨، ٦٣٢٨).....

٢٠٦	صافي القيمة
٢٠٧	بنود التذكرة
٢٠٧	صافي القيمة المالية (6M2)
٢٠٧	الدين
٢٠٧	إجمالي الدين
٢٠٨	إجمالي الدين بالقيمة السوقية (6M3)
٢٠٨	إجمالي الدين بالقيمة الاسمية (6M4)
٢٠٨	إجمالي الدين بالقيمة الظاهرية (6M35)
٢٠٨	صافي الدين
٢٠٨	القروض الميسرة
٢٠٩	المتأخرات (6M5)
٢٠٩	الالتزامات الاحتمالية الصريحة (6M6)
٢٠٩	نظرة عامة
٢١٠	الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة
٢١٢	صافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية (6M7)
٢١٢	أصول القروض المتعثرة بالقيمة العادلة (6M8)
٢١٣	تصنيف الطرف المقابل للأصول المالية والخصوم حسب القطاع المؤسسي
٢١٣	تصنيف التزامات الدين والأصول المالية المقابلة لأدوات الدين حسب أجل الاستحقاق

٢١٧	المعاملات في الأصول غير المالية	٨-
٢١٧	مقدمة	
٢١٨	تكاليف نقل الملكية	
٢١٩	التقييم	
٢١٩	وقت القيد	
٢٢٠	استهلاك رأس المال الثابت	
٢٢٠	ترصيد المعاملات	
٢٢٠	تصنيف وقيد المعاملات في الأصول غير المالية	
٢٢٢	الأصول الثابتة (٣١١)	
٢٢٢	التحسينات الكبيرة مقابل الصيانة والإصلاح	
٢٢٣	المباني والإنشاءات (٣١١١)	
٢٢٣	الآلات والمعدات (٣١١٢)	
٢٢٣	أصول ثابتة أخرى (٣١١٣)	
٢٢٣	الموارد البيولوجية الفلاحية (٣١١٣١)	
٢٢٤	منتجات الملكية الفكرية (٣١١٣٢)	
٢٢٥	تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي (٣١١٣٣)	
٢٢٥	نظم التسليح (٣١١٤)	
٢٢٥	المخزونات (٣١٢)	
٢٢٨	النفائس (٣١٣)	
٢٢٨	الأصول غير المنتجة (٣١٤)	
٢٢٨	الأراضي (٣١٤١)	
٢٢٩	الموارد المعدنية وموارد الطاقة (٣١٤٢)	
٢٢٩	أصول أخرى تتوافر طبيعياً (٣١٤٣)	
٢٢٩	الأصول غير المنتجة غير المنظورة (٣١٤٤)	

٢٣٠	المعاملات في الأصول المالية والخصوم	٩-
٢٣٠	مقدمة	
٢٣١	التقييم	
٢٣٢	وقت القيد	
٢٣٣	ترصيد التدفقات وتوحيدها	
٢٣٣	الترصيد	
٢٣٣	توحيد البيانات	

٢٣٣	المتأخرات
٢٣٤	تصنيف المعاملات في الأصول المالية والخصوم حسب نوع الأداة المالية والإقامة
٢٣٥	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (٣٢٠١، ٣٢١١، ٣٢٢١، ٣٣٠١، ٣٣٢١)
٢٣٥	الذهب النقدي (٣٢٠١١، ٣٢٢١١)
٢٣٥	حقوق السحب الخاصة (٣٢٠١٢، ٣٢١١٢، ٣٢٢١٢، ٣٣٠١، ٣٣٢١)
٢٣٦	العملة والودائع (٣٢٠٢، ٣٢١٢، ٣٢٢٢، ٣٣٠٢، ٣٣١٢، ٣٣٢٢)
٢٣٦	الأوراق المالية (٣٢٠٢، ٣٢١٣، ٣٢٢٣، ٣٣٠٣، ٣٣١٣، ٣٣٢٣)
٢٣٦	سندات الدين الصادرة بالقيمة الاسمية
٢٣٧	سندات الدين الصادرة بخصم أو علاوة
٢٣٧	سندات الدين المربوطة بمؤشر
٢٣٧	سندات الدين ذات المشتقات المتضمنة
٢٣٧	القروض (٣٢٠٤، ٣٢١٤، ٣٢٢٤، ٣٣٠٤، ٣٣١٤، ٣٣٢٤)
٢٣٨	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (٣٢٠٥، ٣٢١٥، ٣٢٢٥، ٣٣٠٥، ٣٣١٥، ٣٣٢٥)
٢٣٨	حصص الملكية (٣٢٠٥١، ٣٢١٥١، ٣٢٢٥١، ٣٣٠٥١، ٣٣١٥١، ٣٣٢٥١)
٢٣٩	الخصخصة/التأميم
٢٣٩	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (٣٢٠٥٢، ٣٢١٥٢، ٣٢٢٥٢، ٣٣٠٥٢، ٣٣١٥٢، ٣٣٢٥٢)
	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]
٢٣٩	(٣٢٠٦، ٣٢١٦، ٣٢٢٦، ٣٣٠٦، ٣٣١٦، ٣٣٢٦)
	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة [إحصاءات مالية الحكومة]
٢٤٠	(٣٢٠٦١، ٣٢١٦١، ٣٢٢٦١، ٣٣٠٦١، ٣٣١٦١، ٣٣٢٦١)
٢٤٠	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري (٣٢٠٦٢، ٣٢١٦٢، ٣٢٢٦٢، ٣٣٠٦٢، ٣٣١٦٢، ٣٣٢٦٢)
٢٤٠	مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة] (٣٢٠٦٣، ٣٢١٦٣، ٣٢٢٦٣، ٣٣٠٦٣، ٣٣١٦٣، ٣٣٢٦٣)
٢٤١	مطالبات صناديق التقاعد على مديري التقاعد (٣٢٠٦٤، ٣٢١٦٤، ٣٢٢٦٤، ٣٣٠٦٤، ٣٣١٦٤، ٣٣٢٦٤)
	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة
٢٤١	(٣٢٠٦٥، ٣٢١٦٥، ٣٢٢٦٥، ٣٣٠٦٥، ٣٣١٦٥، ٣٣٢٦٥)
٢٤١	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٣٢٠٧، ٣٢١٧، ٣٢٢٧، ٣٣٠٧، ٣٣١٧، ٣٣٢٧)
٢٤١	المشتقات المالية (٣٢٠٧١، ٣٢١٧١، ٣٢٢٧١، ٣٣٠٧١، ٣٣١٧١، ٣٣٢٧١)
٢٤٢	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٣٢٠٧٢، ٣٢١٧٢، ٣٢٢٧٢، ٣٣٠٧٢، ٣٣١٧٢، ٣٣٢٧٢)
٢٤٣	الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع (٣٢٠٨، ٣٢١٨، ٣٢٢٨، ٣٣٠٨، ٣٣١٨، ٣٣٢٨)
٢٤٣	تصنيف المعاملات في الأصول المالية والخصوم حسب القطاع والإقامة
٢٤٤	تصنيف التزامات الدين والأصول المالية المقابلة لأدوات الدين حسب أجل الاستحقاق

١٠ - التدفقات الاقتصادية الأخرى

٢٤٥	مقدمة
٢٤٦	مكاسب الحياة
٢٤٦	مكاسب الحياة بوجه عام
٢٤٩	مكاسب الحياة على أنواع معينة من الأصول
٢٤٩	الأصول الثابتة (٤١١)
٢٤٩	المخزونات (٤١٢)
٢٥٠	النفائس (٤١٣)
٢٥٠	الأصول غير المالية المتصرف فيها خلال فترة الإبلاغ
٢٥٠	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (٤٢٠١، ٤٢٢١، ٤٣٠١، ٤٣٢١)
٢٥٠	الأصول المالية والخصوم ذات القيم النقدية الثابتة
٢٥٠	سندات الدين (٤٢٠٣، ٤٢١٣، ٤٢٢٣، ٤٣٠٣، ٤٣١٣، ٤٣٢٣)
٢٥١	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (٤٢٠٥، ٤٢١٥، ٤٢٢٥، ٤٣٠٥، ٤٣١٥، ٤٣٢٥)
٢٥١	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة (٤٢٠٦، ٤٢١٦، ٤٢٢٦، ٤٣٠٦، ٤٣١٦، ٤٣٢٦)
٢٥٢	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٤٢٠٧، ٤٢١٧، ٤٢٢٧، ٤٣٠٧، ٤٣١٧، ٤٣٢٧)
٢٥٢	الأصول المالية المقومة بعملات أجنبية
٢٥٢	أدوات الدين التي لا تستحق عنها فائدة

٢٥٣	التغيرات الأخرى في حجم الأصول
٢٥٣	ظهور واختفاء أصول اقتصادية قائمة
٢٥٦	تأثير الأحداث الخارجية على قيمة الأصول
٢٥٦	الخسائر الناجمة عن الكوارث
٢٥٧	أعمال الاستيلاء دون تعويض
٢٥٧	التغيرات الأخرى في الحجم غير المصنفة في موضع آخر
٢٥٧	الأصول الثابتة (٥١١)
٢٥٧	الخسائر الاستثنائية في المخزونات (٥١٢)
٢٥٨	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري (٥٣٢٦٢, ٥٣١٦٢, ٥٣٠٦٢, ٥٢٢٦٢, ٥٢١٦٢, ٥٢٠٦٢)
٢٥٨	مستحقات معاشات التقاعد (٥٣٢٦٣, ٥٣١٦٣, ٥٣٠٦٣, ٥٢٢٦٣, ٥٢١٦٣, ٥٢٠٦٣)
٢٥٨	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة (٥٣٢٦٥, ٥٣١٦٥, ٥٣٠٦٥, ٥٢٢٦٥, ٥٢١٦٥, ٥٢٠٦٥)
٢٥٨	التغيرات في التصنيف
٢٥٨	التغيرات في تصنيف القطاع وهيكله
٢٥٩	التغيرات في تصنيف الأصول والخصوم

الملاحق

٢٦١	١ - التغيرات عن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦
٢٦١	مقدمة
٢٦١	التغيرات عن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١
٢٦١	الفصل ١
٢٦٢	الفصل ٢
٢٦٣	الفصل ٣
٢٦٣	الفصل ٤
٢٦٤	الفصل ٥
٢٦٦	الفصل ٦
٢٦٨	الفصل ٧
٢٧٠	الفصل ٨
٢٧٠	الفصل ٩
٢٧١	الفصل ١٠
٢٧٢	تغييرات شاملة في المصطلحات
٢٧٣	التغيرات عن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦
٢٧٣	مقدمة
٢٧٣	نطاق تغطية الوحدات
٢٧٤	وقت قيد الأحداث الاقتصادية
٢٧٤	نطاق تغطية الأحداث
٢٧٤	التقييم
٢٧٤	قيد التدفقات على أساس إجمالي وعلى أساس صاف
٢٧٤	اندماج التدفقات والأرصدة
٢٧٥	التعاريف والتصنيفات
٢٧٦	البنود الموازنة
٢٧٦	الاتساق مع النظم الإحصائية الأخرى
٢٧٧	٢ - الحماية الاجتماعية
٢٧٧	مقدمة
٢٧٧	طبيعة الحماية الاجتماعية
٢٧٩	الحد الفاصل بين الحماية الاجتماعية والتأمين الخاص
٢٨٠	معايير التصنيف لترتيبات الحماية الاجتماعية
٢٨٢	تصنيف ترتيبات الحماية الاجتماعية
٢٨٣	المساعدة الاجتماعية

٢٨٤	برامج التأمين الاجتماعي
٢٨٥	برامج الضمان الاجتماعي
٢٨٦	برامج التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالعمل
٢٨٦	نظم التقاعد والمزايا التقاعدية الأخرى المرتبطة بالعمل
٢٨٧	نظم التقاعد غير المستقلة المرتبطة بالعمل
٢٨٩	نظم التقاعد المستقلة المرتبطة بالعمل
٢٩٠	نظم التقاعد ذات المزايا المحددة
٢٩٠	نظم التقاعد ذات المساهمات المحددة
٢٩١	تحمل الحكومة لالتزامات التقاعد المرتبطة بالعمل لوحدات مؤسسية أخرى
٢٩٢	برامج التأمين الاجتماعي غير التقاعدية المرتبطة بالعمل

٢٩٤	٣- الدين والعمليات ذات الصلة
٢٩٤	مقدمة
٢٩٤	إعادة تنظيم الدين
٢٩٤	الإعفاء من الدين
٢٩٥	إعادة جدولة الدين وإعادة تمويله
٢٩٥	إعادة جدولة الدين
٢٩٦	إعادة تمويل الدين
٢٩٦	تحويل الدين والسداد المبكر للدين
٢٩٦	تحويل الدين
٢٩٧	السداد المبكر للدين
٢٩٧	تحمل الدين وسداد الدين نيابة عن أطراف أخرى
٢٩٧	تحمل الدين
٢٩٩	سداد الدين نيابة عن أطراف أخرى
٣٠٠	قضايا أخرى متعلقة بالدين
٣٠٠	شطب الدين وتخفيض قيمته
٣٠٠	تسهيلات القروض الجديدة
٣٠٠	فسخ الدين
٣٠١	الديون الميسرة
٣٠١	الدين الناشئ عن عمليات الإنقاذ
٣٠١	قضية التقسيم القطاعي
٣٠٢	المعالجة الإحصائية لعمليات «ضخ رأس المال»
٣٠٤	ديون الكيانات ذات الغرض الخاص
٣٠٥	الدين الناشئ عن التوريد
٣٠٧	الدين الناشئ عن المبادلات خارج السوق
٣٠٨	الإقراض المشتق للأموال المقترضة
٣٠٩	مراكز الأرصدة والتدفقات ذات الصلة مع صندوق النقد الدولي
٣٠٩	الحصص
٣٠٩	مركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي
٣١٠	الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي
٣١٠	الفائدة التعويضية
٣١٠	حساب الصندوق رقم ٢
٣١١	حقوق السحب الخاصة

٣١٢	٤- قضايا جامعة
٣١٢	مقدمة
٣١٢	عقود التأجير والتراخيص والتصاريح وعقود أخرى
٣١٢	مقدمة
٣١٢	عقود التأجير
٣١٣	عقود التأجير التشغيلي

٣١٣	عقود التأجير التمويلي
٣١٤	عقود الموارد
٣١٥	تراخيص وتصاريح استخدام مورد طبيعي
٣١٦	الطيف الترددي
٣١٦	الأراضي
٣١٨	الأخشاب
٣١٨	الأسماك
٣١٩	المياه
٣١٩	الموارد المعدنية وموارد الطاقة
٣١٩	اقتسام الأصول
٣٢٠	تصاريح مزاولة نشاط محدد
٣٢٠	التصاريح الصادرة عن الحكومة
٣٢١	شروط تصاريح الحكومة المثبتة كأصول
٣٢١	تصاريح استخدام الموارد الطبيعية كمصارف
٣٢٣	عقود الإنتاج المستقبلي
٣٢٣	معالجة عقود التأجير كأصول
٣٢٤	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
٣٢٤	مقدمة
٣٢٥	تحديد الملكية الاقتصادية للأصول ذات الصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص
٣٢٦	المعالجة الإحصائية
٣٢٧	نظم التأمين والضمانات الموحدة
٣٢٧	مقدمة
٣٢٧	أنواع نظم التأمين والضمانات الموحدة
٣٢٨	تعريف المصطلحات المستخدمة في مجال التأمين
٣٢٩	المعالجة الإحصائية للتأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة
٣٢٩	التدفقات ومراكز الأرصدة التي تقيدها وحدات القطاع العام القائمة بدور شركة التأمين على غير الحياة أو الضامن
٣٢٩	التدفقات ومراكز الأرصدة التي تقيدها وحدات القطاع العام بصفتها حملة وثائق تأمين على غير الحياة وحملة ضمانات موحدة

٣٣٢	٥- الترتيبات الإقليمية
٣٣٢	مقدمة
٣٣٢	أنواع الترتيبات الإقليمية
٣٣٢	الاتحادات الجمركية
٣٣٣	هيئة مكلفة لفرض الرسوم وتحصيلها وتوزيع عائداتها
٣٣٤	هيئة مكلفة لفرض الرسوم وتوزيعها، مع قيام الحكومات الأعضاء بتحصيلها نيابة عن الهيئة المكلفة
٣٣٤	الحكومات الأعضاء لها حقوق جماعية لفرض الرسوم وتحصيلها وتوزيعها
٣٣٥	الحكومات الأعضاء لها حقوق جماعية لفرض الرسوم، ولكن يقوم عضو واحد فقط بتحصيلها وتوزيعها
٣٣٥	الاتحادات الاقتصادية
٣٣٥	مقدمة
٣٣٦	الإقامة في الاتحاد الاقتصادي
٣٣٦	قيد بعض المعاملات المرتبطة بالمنظمات الإقليمية
٣٣٧	الاتحادات النقدية واتحادات العملة
٣٣٨	استخدام الإطار الإحصائي في دليل إحصاءات مالية الحكومة في ظل الترتيبات الإقليمية
٣٣٩	متطلبات الاتساق لأغراض إحصاءات مالية الحكومة في الاتحادات الاقتصادية أو النقدية

٣٤١	٦- إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
٣٤١	مقدمة
٣٤١	مقارنة بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة
٣٤٢	الفروق في المفاهيم بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة
٣٤٢	الأهداف

٣٤٢.....	الكيان المُبلَّغ
٣٤٤.....	معايير إثبات البيانات
٣٤٥.....	أساس التقييم (القياس)
٣٤٦.....	معالجة إعادة التقييم وتغيرات الحجم الأخرى
٣٤٧.....	الفروق في طريقة العرض والمصطلحات
٣٤٧.....	اختلاف أسماء البيانات
٣٤٧.....	هياكل التصنيف
٣٤٨.....	أدنى مستويات التفصيل
٣٤٨.....	الإفصاح عن معلومات إضافية
٣٤٩.....	المطابقة بين مجملات الكشف المالية في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ومجملات إحصاءات مالية الحكومة
٣٤٩.....	مجموع الأصول ومجموع الخصوم
٣٤٩.....	صافي القيمة
٣٤٩.....	الإيرادات والمصروفات
٣٥٠.....	استهلاك رأس المال الثابت (الأصول)
٣٥٠.....	رصيد التشغيل

٣٥١.....	٧- إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى
٣٥١.....	مقدمة
٣٥٢.....	نظرة عامة على أوجه التشابه والاختلاف
٣٥٢.....	نطاق التغطية والقواعد المحاسبية
٣٥٣.....	مقارنة بين الإطار التحليلي في إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية
٣٥٣.....	مقارنة بين الحسابات في إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية
٣٥٧.....	الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية
٣٥٧.....	الحسابات الجارية
٣٥٧.....	حساب الإنتاج
٣٦٢.....	حسابات توزيع الدخل
٣٦٢.....	حساب التوزيع الأولي للدخل
٣٦٣.....	حساب توليد الدخل
٣٦٤.....	حساب تخصيص الدخل الأولي
٣٦٥.....	الحساب الثانوي لتوزيع الدخل
٣٦٦.....	حساب إعادة توزيع الدخل العيني
٣٦٧.....	استخدام حساب الدخل المتاح
٣٦٨.....	حسابات التراكم
٣٦٨.....	الحساب الرأسمالي
٣٦٩.....	الحساب المالي
٣٦٩.....	حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول
٣٧٠.....	حساب إعادة التقييم
٣٧٠.....	الميزانية العمومية
٣٧٠.....	مقارنة بين الإطار التحليلي في إحصاءات مالية الحكومة ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي
٣٧٠.....	مقارنة بين الحسابات في إحصاءات مالية الحكومة ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي
٣٧٢.....	الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي
٣٧٢.....	ميزان المدفوعات
٣٧٢.....	الحساب الجاري
٣٧٢.....	حساب السلع والخدمات
٣٧٤.....	حساب الدخل الأولي
٣٧٥.....	حساب الدخل الثانوي
٣٧٦.....	الحساب الرأسمالي
٣٧٧.....	الحساب المالي

٣٧٨	التغيرات الأخرى في حساب الأصول المالية والخصوم
٣٧٨	وضع الاستثمار الدولي
٣٧٨	مقارنة بين الإطار التحليلي في إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية
٣٧٨	مقارنة بين الحسابات في إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية
٣٧٩	الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية
٣٨٠	مقارنة بين الإطار التحليلي في إحصاءات مالية الحكومة والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية
٣٨٠	مقارنة الحسابات في إحصاءات مالية الحكومة والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية
٣٨٠	طبيعة أنشطة حماية البيئة والمحاسبة
٣٨١	الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية
٣٨١	مدفوعات بيئية للحكومة
٣٨١	الضرائب البيئية
٣٨٢	معالجة ضرائب القيمة المضافة
٣٨٣	مدفوعات أخرى للحكومة
٣٨٣	الربح
٣٨٣	مبيعات السلع والخدمات
٣٨٣	الغرامات والجزاءات
٣٨٣	التحويلات البيئية من الوحدات المؤسسية غير الحكومية
٣٨٣	تصاريح استخدام الأصول البيئية
٣٨٤	المدفوعات البيئية من الحكومات
٣٨٤	الإعانات البيئية والتحويلات المماثلة

٨- تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة..... ٣٨٥

٩- مسرد المصطلحات..... ٣٩٦

الجدول

٦٤	١-٣: التصنيف المفصل لمعلومات الطرف المقابل
٧٠	١-٤: بيان العمليات
٧٣	٢-٤: بيان مصادر واستخدامات النقد
٧٤	٣-٤: بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى
٧٥	٤-٤: الميزانية العمومية
٧٦	٥-٤: بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة
٧٧	٦-٤: البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمناخ الضمان الاجتماعي المستقبلية
٧٩	١م٤- المؤشرات المالية العامة المتاحة من إطار إحصاءات مالية الحكومة
٨٣	٢م٤- المؤشرات المالية العامة التي تتطلب بيانات إضافية
٨٨	١-٥: ملخص تصنيف الإيرادات
٩٢	٢-٥: التصنيف المفصل للضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١١١)
٩٤	٣-٥: التصنيف المفصل للضرائب العامة على السلع والخدمات (١١٤١)
٩٩	٤-٥: التصنيف المفصل للضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١١٤٥)
١٠٠	٥-٥: التصنيف المفصل للضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (١١٥)
١٠٢	٦-٥: التصنيف المفصل للمساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (١٢)
١٠٤	٧-٥: التصنيف المفصل للمنح (١٣)
١٠٥	٨-٥: التصنيف المفصل للفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (١٤١١)
١٠٦	٩-٥: التصنيف المفصل للأرباح الموزعة (١٤١٢)
١١٠	١٠-٥: التصنيف المفصل لمبيعات السلع والخدمات (١٤٢)
١١٢	١١-٥: التصنيف المفصل للتحويلات غير المصنفة في موضع آخر (١٤٤)
١١٣	١٢-٥: التصنيف المفصل للأقساط، والرسوم، والمطالبات مستحقة القبض المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (١٤٥)

١١٦.....	١-٦: التصنيف الاقتصادي الموجز للمصروفات.....
١١٧.....	٢-٦: التصنيف المفصل لتعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة] (٢١).....
١٢١.....	٣-٦: العلاقة بين المخزونات (٦١٢) واستخدام السلع والخدمات (٢٢).....
١٢٥.....	٤-٦: التصنيف المفصل لاستهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة] (٢٣).....
١٢٧.....	٥-٦: التصنيف المفصل للفائدة (٢٤).....
١٣١.....	٦-٦: التصنيف المفصل للإعانات (٢٥).....
١٣٥.....	٧-٦: التصنيف المفصل للمنح (٢٦).....
١٣٦.....	٨-٦: التصنيف المفصل للمنافع الاجتماعية (٢٧).....
١٣٧.....	٩-٦: التصنيف المفصل للأرباح الموزعة (٢٨١١).....
١٤٠.....	١٠-٦: التصنيف المفصل للتحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢٨٢).....
	١١-٦: التصنيف المفصل للأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة الدفع المتعلقة بنظم التأمين
١٤١.....	على غير الحياة والضمانات الموحدة (٢٨٣).....
١٤٣.....	١-٦م: تصنيف النفقات حسب وظائف الحكومة وفق الأقسام والمجموعات.....
١٤٧.....	٢-٦م: التصنيف الوظيفي والاقتصادي المتقاطع للنفقات.....
١٧٢.....	١-٧: الميزانية العمومية.....
١٧٨.....	٢-٧: تصنيف موجز للأصول غير المالية.....
١٧٩.....	٣-٧: تصنيف المباني والإنشاءات.....
١٨١.....	٤-٧: تصنيف الآلات والمعدات.....
١٨٢.....	٥-٧: تصنيف الأصول الثابتة الأخرى.....
١٨٥.....	٦-٧: تصنيف المخزونات.....
١٨٨.....	٧-٧: تصنيف الأصول الأخرى المتوافرة طبيعياً.....
١٨٩.....	٨-٧: تصنيف الأصول غير المنتجة غير المنظورة.....
١٩٢.....	٩-٧: تصنيف الأصول المالية والخصوم حسب الأداة وإقامة الطرف المقابل.....
٢٠٧.....	١٠-٧: تصنيف بنود التذكرة في الميزانية العمومية.....
٢١٤.....	١١-٧: التصنيف المقارن للأصول المالية والخصوم حسب القطاع المؤسسي للطرف المقابل.....
٢١٥.....	١٢-٧: تصنيف التزامات الدين والأصول المالية المقابلة لأدوات الدين حسب أجل الاستحقاق وحسب نوع أداة الدين.....
٢٢١.....	١-٨: تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية.....
	١-٩: صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم مصنفة حسب الأداة وإقامة الطرف المقابل ١-٩:
٢٣٤.....	صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم مصنفة حسب الأداة وإقامة الطرف المقابل.....
٢٤٤.....	٢-٩: صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم مصنفة حسب إقامة الطرف المقابل.....
٢٤٥.....	١-١٠: بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى (مختصر).....
٢٤٧.....	٢-١٠: تصنيف التدفقات الاقتصادية الأخرى.....
٢٨٣.....	١-٢م: القيد التوضيحي للتدفقات المتصلة بالمساعدة الاجتماعية.....
٢٨٧.....	٢-٢م: القيد التوضيحي للتدفقات المتصلة ببرامج الضمان الاجتماعي.....
٢٨٨.....	٣-٢م: القيد التوضيحي للتدفقات المتصلة بنظم التقاعد المرتبطة بالعمل.....
٢٩٣.....	٤-٢م: القيد التوضيحي للتدفقات المتصلة ببرامج التأمين الاجتماعي غير التقاعدية المرتبطة بالعمل.....
٣٠٨.....	١-٣م: ملخص المعالجة الإحصائية لإقراض الأموال المقترضة من جانب الوحدة المؤسسية «A».....
٣٥٤.....	١-٧م: الفروق الأساسية بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية.....
٣٥٦.....	٢-٧م: الروابط بين بيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة وتسلسل حسابات المعاملات في نظام الحسابات القومية.....
٣٥٨.....	٣-٧م: التوافق في فئات معاملات الإيرادات بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية.....
٣٦١.....	٤-٧م: التوافق في فئات معاملات المصروفات بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية.....
٣٧١.....	٥-٧م: توافق المعاملات في فئات الأصول غير المالية بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية.....
٣٧٣.....	٦-٧م: التوافق في الأصول المالية والخصوم بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية.....
٣٨٧.....	١-٨م: تصنيف الإيرادات.....

٣٨٨	٢-٨: تصنيف المصروفات.....
٣٨٩	٣-٨: تصنيفات التدفقات ومراكز الأرصدة في الأصول والخصوم.....
٣٩٣	٤-٨: تصنيفات الأطراف المقابلة في المعاملات ومراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم حسب القطاع المؤسسي.....
٣٩٤	٥-٨: تصنيف خصوم الدين والأصول المالية المقابلة لأدوات الدين حسب أجل الاستحقاق وحسب نوع أداة الدين.....
٣٩٥	٦-٨: تصنيف النفقات حسب وظائف الحكومة إلى أقسام ومجموعات.....

الأشكال البيانية

١٧	١-٢: أنواع الوحدات المؤسسية وعلاقتها بقطاعات الاقتصاد.....
١٩	٢-٢: القطاع العام وعلاقته بالقطاعات المؤسسية الأخرى في الاقتصاد.....
٢٠	٣-٢: القطاع العام وعناصره الرئيسية.....
٣٢	٤-٢: شجرة القرارات لتصنيف كيانات القطاع العام حسب القطاع.....
٦٨	١-٤: هيكل الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة.....
٢٠٧	١-٧: صافي القيمة في الميزانية العمومية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية.....
٢١١	٢-٧: نظرة عامة على الخصوم والالتزامات الاحتمالية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية.....
٢٢٦	١-٨: عرض توضيحي لمعاملة تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة.....
٢٧٩	١-٢: الحد الفاصل بين الحماية الاجتماعية والتأمين الخاص.....
٢٨١	٢-٢: تصنيف الحماية الاجتماعية.....
٢٩٨	١-٣: تحديد المعالجة الإحصائية لتحمل الدين.....
٣٠٣	٢-٣: تحديد المعالجة الإحصائية لعمليات «ضخ رأس المال».....
٣١٥	١-٤: توضيح معالجة التراخيص والتصاريح لاستخدام مورد طبيعي.....
٣٥٥	١-٧: الرسم التوضيحي لتسلسل الحسابات في نظام الحسابات القومية.....
٣٨٦	١-٨: نظام ترميز التصنيفات في إحصاءات مالية الحكومة.....

الأطر

٢٣	١-٢: سيطرة الحكومة على المؤسسات غير الهادفة للربح.....
٢٩	٢-٢: سيطرة الحكومة على الشركات.....
٧٢	١-٤: الإقراض الموجه للسياسات.....
١٢٦	١-٦: حساب استهلاك رأس المال الثابت.....
١٣٣	٢-٦: الإعانات الضمنية التي تقدمها البنوك المركزية.....
١٣٤	٣-٦: المعاملات مع الشركات العامة.....
٣١٧	١-٤: معايير تحديد ما إذا كان الترخيص يمثل بيع أصول أم ريعاً.....
٣٢٢	٢-٤: المعالجة الإحصائية للتصاريح الصادرة عن الحكومة: أمثلة.....
٣٢٤	٣-٤: أمثلة عملية على معالجة عقود التأجير كأصول.....
٣٢٥	٤-٤: تحديد الملكية الاقتصادية للأصول ذات الصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.....
٣٢٦	٥-٤: تطبيقات عملية لمفهوم الملكية الاقتصادية.....
٣٤٠	١-٥: انساق إحصاءات مالية الحكومة في سياق الترتيبات الإقليمية.....
٣٤٣	١-٦: ملخص المقارنة بين إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.....
٣٦٣	١-٧: المعاملات العينية.....

٤٢١	الفهرس.....
-----	-------------

تقديم

أكدت الأزمة المالية العالمية التي شهدتها السنوات الأخيرة، وما صاحبها من عجز كبير في المالية العامة وارتفاع مستويات الدين في الكثير من البلدان، أهمية توافر إحصاءات موثوقة وحديثة عن الحكومة العامة والقطاع العام. وقد أوضحت هذه الأحداث أهمية توفير بيانات قابلة للمقارنة على المستوى الدولي بحيث تسمح بالكشف المبكر عن مصادر الخطر واتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب.

وينصب تركيز صندوق النقد الدولي من بين جملة أمور على توفير المزيد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. ولهذا الغرض، يضطلع الصندوق بمجموعة من الأنشطة، بما في ذلك جهود إدارة الإحصاءات في إعداد أدلة تصف المنهجيات التي ينبغي استخدامها في إعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية. وفي هذه الصدد، يسرني أن أقدم لكم الطبعة الثالثة من دليل إحصاءات مالية الحكومة. ويأخذ هذا الدليل مكانه إلى جانب الأدلة الأخرى التي أعدتها إدارة الإحصاءات، ومنها دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها، ودليل الحسابات القومية ربع السنوية. وعلى غرار الأدلة الأخرى، يتسق هذا الدليل مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

ويمثل هذا الدليل خطوة كبيرة على مسار توضيح معايير إعداد وعرض إحصاءات المالية العامة، كما يعزز الجهود المبذولة على مستوى العالم لتحسين مستويات الإبلاغ والشفافية في القطاع العام. وتمثل إحصاءات مالية الحكومة أساسا لتحليل أوضاع المالية العامة، كما تساهم بدور فعال في تطوير ومتابعة برامج المالية العامة السليمة والرقابة على السياسات الاقتصادية. وقد اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي استخدام إطار إحصاءات مالية الحكومة باعتباره المعيار المستخدم لعرض بيانات المالية العامة في الصندوق. ومن ثم، فإنني أحث البلدان الأعضاء على اعتماد المبادئ التوجيهية في هذا الدليل كأساس لإعداد ونشر إحصاءات مالية الحكومة، وإبلاغ الصندوق بهذه المعلومات.

وأعدت هذا الدليل إدارة الإحصاءات في الصندوق بالتشاور الوثيق مع «اللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة» التي أنشئت لكي تتيح للخبراء من مجموعة من البلدان والمنظمات الدولية إبداء آرائهم. فقد نُشرت التغييرات التي أُدخلت على الدليل وكذلك النص المعدل في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت طلبا لتعليقات معدي الإحصاءات ومستخدميها من مختلف أنحاء العالم. وإذا يتضح مدى التنسيق والتعاون المتوخى على المستوى الدولي في الإجراءات التي ارتكزت عليها تعديلات هذا الدليل، فإنه يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى جميع الخبراء المشاركين في عملية الإعداد على ما قدموه من مساعدة قيمة وعلى ما أبدوه من روح المشاركة والتعاون.

كريستين لاغار

مدير عام

صندوق النقد الدولي

This page intentionally left blank

تمهيد

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ هو أحد إصدارات صندوق النقد الدولي في سلسلة المبادئ التوجيهية الدولية حول المنهجية الإحصائية. وهذا الدليل يمثل تحديثاً لما جاء في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠٦، وهو الطبعة الثالثة من المبادئ التوجيهية التي تصف إطاراً متخصصاً للإحصاءات الاقتصادية الكلية، هو إطار إحصاءات مالية الحكومة، المصمم لدعم تحليل أوضاع المالية العامة. وهذا الدليل من إعداد إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي في إطار ما تعهد به من دور قيادي فعال من أجل استحداث ممارسات إحصائية سليمة وتطبيقها، وينشر الدليل لدعم الاتجاه العام العالمي نحو رفع درجة المساءلة وزيادة الشفافية في المالية العامة.

وهذا الدليل مصمم لكي يستخدمه معدو إحصاءات مالية الحكومة، والمحللون في مجال المالية العامة، وغيرهم من مستخدمي بيانات المالية العامة. ويمكن أيضاً أن يوفر معلومات مفيدة لمعدي مستخدمي الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى مما يسمح لهم بفهم العلاقات بين المجموعات المختلفة من الإحصاءات الاقتصادية الكلية، ولا سيما معدي إحصاءات الحسابات القومية لاحتمال اعتمادهم على إحصاءات مالية الحكومة كأحد المدخلات في عملهم. كذلك تفسر المبادئ التوجيهية العلاقة بين إحصاءات مالية الحكومة والمعايير المحاسبية المقبولة دولياً وبالتالي قد تكون مفيدة لأولئك المعنيين بإصلاح النظم المحاسبية الحكومية. غير أن الدليل يركز على وصف التعاريف والتصنيفات والمبادئ التوجيهية حول مفاهيم إعداد إحصاءات مالية الحكومة ونشرها، وبالتالي لا يتناول وصف الطرق التي تُستخدم في إعداد الإحصاءات.

ويستند دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ إلى مبادئ توجيهية عملية بشأن إعداد الإحصاءات متاحة من خلال المطبوعتين «إحصاءات مالية الحكومة: مرشد لإعدادها في البلدان النامية ٢٠١١» و «إحصاءات مالية الحكومة ربع السنوية: مرشد لمعديها ومستخدميها»، وكذلك من خلال المساعدة الفنية وأعمال التدريب مع كل بلد على حدة. غير أنه ليس المقصود أن يكون لنص هذه المبادئ التوجيهية العملية أي أسبقية على الإرشادات المنهجية المتضمنة في هذا الدليل. وينشر هذا الدليل بعدة لغات بجانب النسخة الإنجليزية، حيث يُنشر باللغات العربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية.

ويواصل تحليل أوضاع المالية العامة التطور لمواجهة التعقيدات المتزايدة في صياغة سياسات المالية العامة وتقييمها. وعلى وجه الخصوص، نجد أن العولمة تتسبب في زيادة الطلب على البيانات القابلة للمقارنة على المستوى الدولي، بينما تتسبب المخاوف بشأن استمرارية سياسات المالية العامة في زيادة الطلب على المعلومات عن الميزانيات العمومية لقطاع الحكومة والقطاع العام الأوسع نطاقاً. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً للطلب على بيانات الاقتصاد الكلي التي تتسم بالاتساق بين مختلف القطاعات، فقد جاءت المفاهيم والمبادئ في هذا الدليل متسقة مع المفاهيم والمبادئ الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ولضمان اتساق الإرشادات حول القضايا ذات الصلة بالدين، يستند دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ كذلك إلى مطبوعتي إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها، وإحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها ٢٠١٣.

ويوصي دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ بنشر بيانات متكاملة تماماً عن التدفقات ومراكز الأرصدة، وقيدها على أساس الاستحقاق، مع الحفاظ على بيانات التدفقات النقدية للسماح بتقييم نقص السيولة لدى الحكومة. ومن المسلم به أن يستغرق تطبيق النظام المتكامل الذي يصفه الدليل بعض الوقت وسيقتضي التقدم بوتيرة تحددها الاحتياجات والظروف المختلفة في كل بلد. وبصفة خاصة، سيتعين على كثير من البلدان تعديل نظمها المحاسبية الأساسية لمراعاة القيد على أساس الاستحقاق والتصنيفات المعدلة.

شكر وتقدير

تطلبت عملية إعداد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ جهداً شاقاً تضافرت فيه جهود عدد من الأشخاص من ذوي المهارات المختلفة على مدار فترة زمنية طويلة. وقد تم إعداد هذا الدليل تحت إدارة اثنين من مديري إدارة الإحصاءات، وهما السيدة أدلهيد بيرغي-شملتس (٢٠٠٩-٢٠١٢) والسيد لوي مارك دوشام (٢٠١٣-).

وقام بالإشراف على هذا العمل السيد روبرت هيث (نائب مدير إدارة الإحصاءات) والسيدة كلوديا جيوبك (رئيس قسم مالية الحكومة، إدارة الإحصاءات) والسيد روبرت ديبلزمان (النائب السابق لرئيس قسم مالية الحكومة). وكانت السيدة ساغيه دي كليرك (اقتصادي أول في قسم مالية الحكومة بإدارة الإحصاءات) هي المؤلف الرئيسي لمسودة هذا الدليل كما قامت بتنسيق وتحرير المساهمات المختلفة في الإعداد. وقد ساهم العديد من خبراء قسم مالية الحكومة في هذا المشروع، وخاصة السيدات ماجدلين الرئيس، وفييرا كارولوف، وفيبي كوف، وكارا رايداوت، والسادة ميغيل ألفين، وألبرتو جيمينيز ديلوشيو، وغاري جونز، ومايك سيفرلينغ، وفيليب ستوكوي، وديون تانزر، وتوبياس (مورتو) ويكنز. كذلك قدم موظفون وخبراء سابقون في قسم إحصاءات مالية الحكومة ومنهم السيدات بريجيت باتشي، وباولا دي ريتا، وإيرينا دوبيينا، وبيتي غروبر، والسادة إسماعيل أحمدانيس - زاركو، ويوهان بيورفنسن، وبول كوتيريل، وجان بيير دوبوي، وكور غورتر، وكارلوس غوتيريز، وهيكتور هيرنانديز، وكياران جادج، وليونارد هاكمان، وبروكس روبنسن، وفنسن ماري. وقدمت السيدتان كيتي هيرستون وشريدان بارسنسن الدعم في إعداد الوثائق البحثية وإعداد المسودات للنشر. كذلك ساهم في هذا المشروع خبراء حاليون وسابقون من أقسام أخرى في إدارة الإحصاءات، منها قسم ميزان المدفوعات (السيدة ريتا ماسياس والسيد مارسيلو دينيزون)؛ وقسم المؤسسات المالية (السادة جوزيه كارتاس وتوماس إلكير وريتشارد والتن)؛ ومن قسم القطاع الحقيقي (السيد مانيك شريستا والسيد دانييل سميث). كذلك ساهم في إعداد هذا الدليل خبراء حاليون وسابقون من إدارات الصندوق الأخرى. ونخص بالشكر ذلك التعاون بين إدارتي الإحصاءات وشؤون المالية العامة. ومن خبراء إدارة شؤون المالية العامة الذين قدموا المساهمات السيدات أدريان شيسيتي وشيتا مارزان وديلفين موريتي وإزابيل ريبال وكريستين ريتشموند والسادة سانجيف غوبتا وريتشارد هيوز وتيم إيرون وكريس كوفمان وعبدالمدر خان وجيريميا بالومبا وشمس الدين طارق. وقدم المساهمة من الإدارة المالية كل من السيدات شيلا باسيت وإيلينا بودراس وماري هور وجين امبرو، والسادة بریت بولار وكلوديو دي لوكا وكارلوس جانادا وباري يوين. كذلك اشتمل هذا العمل على مساهمة من إدارة البحوث (السيد مانموهان سينغ).

اللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة

أفاد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ كثيرا من لقاءات اللجنة الاستشارية المعنية بإحصاءات مالية الحكومة التي انعقدت في فبراير ٢٠١١ ومايو ٢٠١٢، كما أفاد من المناقشات والمساهمات التحريرية والتعليقات التي قدمها أعضاء اللجنة والمنظمات التي يمثلونها.

البلدان الأعضاء

أستراليا	مايكل ديفين، مكتب الإحصاءات الأسترالي
البرازيل	فيليب بارديا، وزارة المالية فابيانا ماغالهايس ألميدا رودوبولوس، وزارة المالية
كندا	كارا رايداوت، إحصاءات كندا
شيلي	هيكتور هرناندز، وزارة المالية
كوت ديفوار	نيكولاس كاكو، وزارة المالية
الدانمرك	سورين بروديرسن، إحصاءات الدانمرك
جورجيا	بريدون أسلانيكاشفيلي، وزارة المالية
غانا	نيلي ميريكو، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي
اليابان	هيديهيكو فوتامورا، مكتب مجلس الوزراء
الفلبين	كوسوكيه سوزوكي، مكتب مجلس الوزراء
قطر	تيريزا هابيتان، وزارة المالية
جنوب إفريقيا	رفعت بسنتي، وزارة الاقتصاد والمالية مايكل آدامز، بنك الاحتياطي في جنوب إفريقيا
سويسرا	أندريه شوالر
المملكة المتحدة	فيليب ستوكو، مكتب الإحصاءات الوطنية
الولايات المتحدة	باميلا كيللي، مكتب التحليل الاقتصادي

ممثلو المنظمات الدولية

أمانة كومنولث المملكة المتحدة البنك المركزي الأوروبي	أريندام روي جوليا كاتز ريموند مينك غابريال كيروس هانز أولسون لوكا أسكولي دينيز بيسنارد فرانسوا لوكييه ألكسندر ماكارونيديس لينا فريج أولسون جون فيريندر
المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي	
مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	أندرياس برغمان إيان كاروثرز نديم أحمد موريس نيتلي باليرام بابال بنسون سيم محمد ذهبي شادية بديع نيل فانتوم إبراهيم لاوند إيفيس روكاج
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قسم الإحصاء التابع للأمم المتحدة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا البنك الدولي	

وقد سبق تعميم مسودة من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ لتلقي التعليقات بشأنها من مختلف أنحاء العالم وقد أفاد النص النهائي من التعليقات التي أبداه خبراء من البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى. ويطلب لإدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي أن تعرب عن عميق امتنانها للمساهمة الحيوية التي أتاحتها التعليقات التي وردت إليها في سياق وضع الصياغة النهائية لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.

لوي مارك دوشارم
مدير إدارة الإحصاءات
صندوق النقد الدولي

This page intentionally left blank

مقدمة



يكون ملائما لتحليل وتقييم سياسة المالية العامة، ولا سيما أداء قطاع الحكومة العامة والقطاع العام الأوسع نطاقا في أي اقتصاد. ويتناول الفصل الثاني وصف مفاهيم هذين القطاعين. وخلاصة القول، إن قطاع الحكومة العامة يتألف من وحدات مؤسسية مقيمة تؤدي وظائف الحكومة كنشاط أساسي لها. ويتضمن هذا القطاع كل الوحدات الحكومية وكل الوحدات غير الهادفة للربح غير المشغلة بالإنتاج السوقي والتي تخضع لسيطرة وحدات حكومية. وتتمثل وظيفة الوحدات الحكومية، وفق وصفها العام، في تطبيق السياسة العامة من خلال توفير سلع وخدمات غير سوقية بالدرجة الأولى وإعادة توزيع الدخل والثروة، مع دعم هذين النشاطين بسبل أهمها فرض ضرائب إلزامية على قطاعات أخرى. أما القطاع العام فيتألف من جميع الوحدات المؤسسية المقيمة التي تخضع لسيطرة وحدات حكومية مقيمة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة — أي جميع وحدات قطاع الحكومة العامة، والشركات العامة المقيمة.

٣-١ ومن المتعارف عليه استخدام إحصاءات المالية العامة في تحليل حجم الحكومة، ومساهمتها في الطلب الكلي والاستثمار والادخار، وأثر سياسة المالية العامة على الاقتصاد بما في ذلك استخدام الموارد والأوضاع النقدية والمديونية الوطنية، والعبء الضريبي، والحماية الجمركية، وشبكة الأمان الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ازداد اهتمام المحللين بقواعد المالية العامة، والعجز الهيكلي، وتقييم فعالية الإنفاق على جهود تخفيف حدة الفقر، واستمرارية سياسات المالية العامة، وصافي الدين، وصافي الثروة، والمطالبات الاحتمالية على الحكومة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمعاشات الضمان الاجتماعي. راجع مرفق الفصل الرابع للاطلاع على وصف استخدام إحصاءات مالية الحكومة في تحليل المالية العامة.

٤-١ ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ يدعم إعداد إحصاءات قابلة للمقارنة الدولية عن الحكومة العامة والقطاع العام وقطاعاتها الفرعية. وبمقدور الشركات العامة، سواء المالية أو غير المالية، تنفيذ سياسات المالية العامة للحكومات المعنية بطرق متعددة. وكثيرا ما يتطلب تحليل أنشطتها على مستوى المالية العامة إحصاءات عن

يصف هذا الفصل الغرض من هذا الدليل ومراحل تطوره، واستخدامات إحصاءات مالية الحكومة، وهيكل إطار إحصاءات مالية الحكومة، وأهم التغييرات المنهجية التي أدخلت على الطبقات السابقة من هذا الدليل، وتطبيق منهجية هذا الدليل الحالي وهيكله.

الغرض من الدليل

١-١ يصف دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ — أي الطبعة الثالثة من هذا الدليل^١ إطارا إحصائيا اقتصاديا كليا متخصصا، هو إطار إحصاءات مالية الحكومة، الذي صُمم لدعم تحليل أوضاع المالية العامة. وهذا الدليل (١) يقدم مبادئ إبلاغ البيانات الاقتصادية والإحصائية التي تُستخدم في إعداد الإحصاءات، و(٢) يصف المبادئ التوجيهية لعرض إحصاءات المالية العامة ضمن إطار تحليلي يشتمل على بنود موازنة ملائمة^٢ و(٣) يتسق مع المبادئ التوجيهية بشأن الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى. ولا يعالج هذا الدليل بشكل منهجي الجوانب العملية في إعداد الإحصاءات.^٣

٢-١ وسياسة المالية العامة هي استخدام مستوى تكوين نفقات وإيرادات الحكومة العامة والقطاع العام — وما يرتبط بذلك من تراكم في أصول الحكومة وخصومها — من أجل إحراز أهداف مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإعادة تخصيص الموارد، وإعادة توزيع الدخل. ويتمثل الغرض الأساسي من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ في توفير إطار شامل للمفاهيم وإبلاغ البيانات بحيث

^١ نُشرت الطبعة الأولى في عام ١٩٨٦ تحت اسم دليل إحصاءات مالية الحكومة، ويُشار إليها في هذا الدليل باسم دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. ونُشرت الطبعة الثانية في عام ٢٠٠١ تحت اسم دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١، ويُشار إليها في هذا الدليل بهذا الاسم.

^٢ تلخص البنود الموازنة صافي قيمة الأنشطة التي تغطيها مجموعة من قيود الإبلاغ، مثل صافي قيمة مجموع الإيرادات ناقص مجموع النفقات، ويقدم الفصل الرابع تفاصيل الإطار التحليلي وبنوده الموازنة.

^٣ يمكن الاطلاع على إرشادات عن ممارسات إعداد الإحصاءات في كل من دليل إحصاءات مالية الحكومة: مرشد لإعداد البيانات في البلدان النامية، ٢٠١١، وإحصاءات مالية الحكومة ربع السنوية: مرشد لمعديها ومستخدميها، ٢٠١٣، وغيرهما من المصادر ذات الصلة.

نحو يتسق مع تحقيق الهدف المتمثل في دعم تحليل أوضاع المالية العامة. كذلك تضمنت المبادئ التوجيهية المعدلة، للمرة الأولى، منهجاً متكاملًا على أساس الميزانية العمومية لإعداد وعرض إحصاءات مالية الحكومة.

تحديث دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١

١-٨ يمثل دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ تحديثاً للمبادئ التوجيهية المعترف بها دولياً لإعداد الإحصاءات اللازمة لتحليل المالية العامة والتي وضعها دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وتتسق هذه المبادئ التوجيهية المعدلة مع التحديثات التي أدخلت على غيرها من الأدلة والمراجع الإرشادية للإحصاءات الاقتصادية الكلية. وتتضمن هذه الأدلة الإحصائية الأخرى في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨^٤، وهو نظام شامل، واثنين من الأدلة المتخصصة هما الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي^٥، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية^٦. ويستند تحديث هذه الأدلة إلى نص نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ لتجنب إعطاء أي انطباع باختلاف المعنى المقصود^٧. وفي القضايا ذات الصلة بالدين، فإن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ يكمله دليل إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها، وإحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها، ٢٠١٣.

١-٩ وتعالج الأدلة والكتيبات الإرشادية المعدلة التطورات الاقتصادية الدولية المهمة في السنوات الأخيرة وتأخذ في اعتبارها تحسُّن طرق القيد والمعالجة المنهجية لمختلف الأحداث. إضافة إلى ذلك، أدى تطوير معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والجهود المتواصلة نحو تحقيق اتساق إبلاغ البيانات الإحصائية والإبلاغ المالي إلى إدخال مزيد من التغييرات في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.

^٤ «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨» من إعداد لجنة المجتمعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، (بروكسل/لوكسمبرغ، ونيويورك، وباريس، واشنطن، ٢٠٠٩).

^٥ الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي (واشنطن، ٢٠٠٩).

^٦ دليل الإحصاءات النقدية والمالية (واشنطن، ٢٠٠٠) — وتعديل طبعة عام ٢٠٠٠ من دليل الإحصاءات النقدية والمالية، لكي يتسق كذلك مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، لا يزال قيد الإعداد وقت نشر دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.

^٧ يستند هذا الدليل كذلك إلى المطبوعة الصادرة عن الأمم المتحدة بعنوان تصنيفات الإنفاق حسب الغرض (نيويورك ٢٠٠٠)، لأغراض تصنيف وظائف الحكومة التي يقدمها الفصل السادس.

جميع أنشطتها وليس إحصاءات منفصلة عن معاملات معينة. وحتى عندما تكون الإحصاءات معدة عن قطاع الحكومة العامة وحسب، يلزم توافر بعض المعلومات عن الشركات العامة. ولتغطية المعاملات مع الشركات العامة، ينبغي قيد التغيير في مستوى حصص ملكية وحدات قطاع الحكومة العامة في الشركات العامة بالإضافة إلى حجم التعرض للمخاطر المقترنة بالضمانات المقدمة لهذه الشركات.

١-٥ وتعتمد المفاهيم والتصنيفات والتعاريف الأساسية المستخدمة في هذا الدليل على مبادئ اقتصادية يُتوقع أن تكون قابلة للتطبيق على وجه العموم بغض النظر عن الظروف التي تطبق في ظلها. لذلك فإن إطار إحصاءات مالية الحكومة قابل للتطبيق على جميع أنواع الاقتصادات بغض النظر عن هيكل حكوماتها المؤسسي أو القانوني، أو درجة تطورها في المجال الإحصائي، أو نظام المحاسبة المالية التي تتبعه حكوماتها، أو حجم الملكية العامة للكيانات الهادفة إلى الربح. ومع ذلك، فإن حقيقة وجود تباين كبير في الهياكل المؤسسية والاقتصادية للبلدان تعني أن هناك عدة أجزاء من هذا الدليل لن تكون على الدرجة نفسها من الأهمية النسبية لكل البلدان.

تطور المبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية في إحصاءات مالية الحكومة خلفية تاريخية

١-٦ بدأ تطور المبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية في إعداد إحصاءات مالية الحكومة في مطلع السبعينات من القرن العشرين، مع إعداد مسودة دليل إحصاءات مالية الحكومة. وورُعت هذه المسودة باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية على الحكومات والبنوك المركزية ومكاتب الإحصاءات المركزية والمنظمات الدولية لإبداء تعليقاتها، كما خضعت للنقاش في العديد من الندوات الإقليمية. وبناءً على التعليقات الواردة وعلى تطبيق المسودة السابقة في إعداد بيانات الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي، نُشر دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. وقد وفر دليل عام ١٩٨٦ الإرشادات لإعداد إحصاءات مالية الحكومة، غير أنه لم يكن متسقاً بصورة مباشرة مع الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى.

١-٧ وقد وفر دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ تحديثاً للمبادئ التوجيهية المعترف بها دولياً في إعداد الإحصاءات اللازمة لتحليل المالية العامة والتي سبق أن وضعها دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. وقد اتسمت هذه المبادئ التوجيهية المعدلة باتساقها قدر الإمكان مع ما يقابلها من معايير في المبادئ التوجيهية الأخرى للإحصاءات الاقتصادية الكلية المعترف بها دولياً وذلك على

إحصاءات مالية الحكومة في التحليلات القطرية المقارنة لعمليات الحكومة ومراكز الأرصدة، مثل مقارنة نسب الضرائب أو المصروفات أو الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

هيكل إطار إحصاءات مالية الحكومة وخصائصه

١٤-١ يختص إطار إحصاءات مالية الحكومة بقطاع الحكومة العامة والقطاع العام حسب تعريفهما الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والفصل الثاني من هذا الدليل. ويعرّف هذان القطاعان على أساس الوحدات المؤسسية، وهي كيانات اقتصادية قادرة بذاتها على امتلاك أصول وتحمل خصوم والمشاركة في أنشطة ومعاملات اقتصادية مع كيانات أخرى.

١٥-١ وتُدْمَج مراكز الأرصدة والتدفقات الاقتصادية في إطار إحصاءات مالية الحكومة وتُعرَض في عدة بيانات على النحو الوارد وصفه في الفصل الرابع. ويُقَيَّد نوعان من التدفقات الاقتصادية في إطار إحصاءات مالية الحكومة: المعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى.^٩ والمعاملات، في معظمها، هي تفاعلات بين وحدتين مؤسستين تتم بالاتفاق المتبادل بينهما. ويسجل بيان العمليات وبيان مصادر واستخدامات النقدية نتائج جميع المعاملات خلال فترة إبلاغ معينة. وتُصنَّف هذه المعاملات كإيرادات أو مصروفات أو صافي استثمار في أصول غير مالية، أو صافي اقتناء أصول مالية، أو صافي تحمل خصوم. ويترتب على المعاملات التي تدر إيرادات أو تولد مصروفات حدوث تغير في صافي القيمة. وينتج عن كل الأنواع الأخرى من المعاملات تغيرات متساوية في الأصول و/أو الخصوم، ولا ينتج عنها أي تغير في صافي القيمة.

١٦-١ وتشمل التدفقات الاقتصادية الأخرى تغيرات الأسعار ومجموعة متنوعة من الأحداث الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على حيازات الأصول والخصوم، مثل شطب الديون، والخسائر الناجمة عن الكوارث. ويلخص بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى هذه التغيرات في الأصول والخصوم وصافي القيمة.

١٧-١ والميزانية العمومية للحكومة العامة أو القطاع العام هي بيان مراكز أرصدة الأصول المالية وغير المالية المملوكة، ومراكز أرصدة مطالبات وحدات أخرى على الحكومة العامة أو القطاع العام في شكل خصوم، وصافي القيمة للقطاع والذي يساوي القيمة الكلية لجميع الأصول ناقص القيمة الكلية لجميع الخصوم.

^٩ التدفقات الاقتصادية تعكس نشأة قيمة اقتصادية أو تحويلها أو مبادلته أو نقل ملكيتها أو إطفاءها. ويتناول الفصل الثالث بمزيد من التفصيل تعريف ووصف المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن تلخيص التغييرات التي تدخل في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ على النحو التالي:^٨

- تغييرات منهجية في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛
- توضيحات للمبادئ التوجيهية المنهجية القائمة؛
- تغييرات في طريقة العرض؛
- تغييرات تحريرية.

استخدامات إطار إحصاءات مالية الحكومة

١٠-١ صُمِّمَ إطار إحصاءات مالية الحكومة ليسمح بإعداد إحصاءات تتيح لصُنَّاع السياسات والمحللين دراسة تطورات العمليات المالية، والمركز المالي للحكومة. وتسمح إحصاءات مالية الحكومة كذلك بتقييم السيولة واستمرارية الموارد المالية لدى قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام على نحو متسق ومنهجي. ويمكن استخدام إطار إحصاءات مالية الحكومة في تحليل عمليات مستوى معين من مستويات الحكومة، والمعاملات بين مستويات الحكومة المختلفة، والقطاع العام.

١١-١ وإطار إحصاءات مالية الحكومة يُنتِج معلومات موجزة عن الأداء الكلي والمركز المالي للحكومة العامة أو القطاع العام من خلال استخدام بنود موازنة، مثل صافي رصيد التشغيل، وصافي الإقراض/صافي الاقتراض والتغير في صافي القيمة. وتُعرَّف هذه البنود الموازنة وتُقاس ضمن الإطار المتكامل والشامل لإبلاغ بيانات إحصاءات مالية الحكومة.

١٢-١ وعلى عكس المقاييس الموجزة، يمكن استخدام البيانات المفصلة في إطار إحصاءات مالية الحكومة لفحص مجالات محددة لعمليات الحكومة. على سبيل المثال، قد تكون هناك حاجة إلى معلومات عن أشكال ضريبية معينة، أو مستوى المصروفات التي تتحملها الحكومة على أحد أنواع الخدمات الاجتماعية، أو مقدار الاقتراض الحكومي من شركات تلقي الودائع.

١٣-١ ومن شأن اتساق إطار إحصاءات مالية الحكومة مع مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى السماح باستخدام البيانات المستمدة من إحصاءات مالية الحكومة كبيانات مصدرية، أو يمكن جمعها مع بيانات مأخوذة من مجموعات بيانات أخرى لتقييم تطورات قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام مقارنة ببقية الاقتصاد. وبالمثل، فإن وضع مبادئ توجيهية إحصائية معترف بها دولياً يسمح باستخدام

^٨ يتناول الملحق الأول التغييرات الرئيسية بمزيد من التفصيل.

١٨-١ وبالإضافة إلى البيانات الرئيسية في إطار إحصاءات مالية الحكومة، يُدرج اثنان من البيانات التكميلية نتيجة لفائدتهما في التحليل. ولتوضيح التفسير الإحصائي للعوامل التي تسبب التغيرات في صافي القيمة، فإن بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة يجمع نتائج بيان العمليات وبيان التدفقات الاقتصادية الأخرى في بيان واحد.

١٩-١ ومن شأن الالتزامات الاحتمالية، مثل ضمانات القروض والضمانات الضمنية بتقديم منافع اجتماعية عند نشأة احتياجات مختلفة، أن تكون لها آثار اقتصادية مهمة على الاقتصاد العام وإن كان لا تترتب عليها معاملات أو تدفقات اقتصادية أخرى تقيد في إطار إحصاءات مالية الحكومة حتى وقوع الحدث أو تحقق الوضع المُشار إليه فعليا. وهناك بيان تكميلي ثانٍ، هو البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية، وهو يلخص الالتزامات الاحتمالية الصريحة وبعض الالتزامات الاحتمالية الضمنية.

٢٠-١ وتتيح المعالجة الشاملة للمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى في إطار إحصاءات مالية الحكومة التفسير الكامل للتغيرات بين مراكز الأرصدة في الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية. أي أن مركز رصيد نوع معين من الأصول أو الخصوم في بداية فترة إبلاغ البيانات زائد التغيرات في هذه الأصول أو الخصوم حسبما تبينها المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى يساوي مركز الرصيد في نهاية الفترة. ويتيح هذا الإطار الإحصائي المتكامل تقديم وصف وتحليل كاملين لآثار السياسات وبعض الأحداث الاقتصادية المعينة.

٢١-١ وتُطبَّق تصنيفات متعددة على التدفقات الاقتصادية ومراكز الأرصدة المُقيَّدة في إطار إحصاءات مالية الحكومة. فعلى سبيل المثال، تُصنَّف كل معاملة من معاملات الإيرادات حسب ما إذا كانت تلك المعاملة ضريبة أو نوعا آخر من الإيرادات؛ وتُصنَّف معاملات المصروفات حسب الغرض (تصنيف وظيفي) والنوع الاقتصادي (تصنيف اقتصادي)، وتُصنَّف الأصول حسب ما إذا كانت مالية أم غير مالية، وتُصنَّف الأصول المالية والخصوم حسب نوع الأداة، وأجل الاستحقاق، وحسب قطاع الوحدة التي أصدرت الأصول أو الوحدة الحائزة للخصوم.

٢٢-١ ورغم الاتساق بين إطار إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، فهناك فروق بين هذين الإطارين الإحصائيين نظرا لاختلاف الأغراض التحليلية من كل منهما. ويتمثل أبرز تلك الفروق في تركيز إطار إحصاءات مالية الحكومة على تأثير الأحداث الاقتصادية على العمليات المالية التي تقوم بها الحكومة — أي فرض

الضرائب والإنفاق والاقتراض والإقراض — بينما يركز نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إضافة إلى ذلك على إنتاج السلع والخدمات واستهلاكهما. ونتيجة لذلك، تختلف معالجة أنشطة الحكومة الإنتاجية في إحصاءات مالية الحكومة عنها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وهناك فروق كبيرة ترتبط بمعالجة تكوين رأس المال للحساب الذاتي، ودرجة التوحيد. وإضافة إلى ذلك، قد يختلف قيد نظم تقاعد موظفي الحكومة عن قيدها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في ظل بعض الظروف (راجع الملحق السابع للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن العلاقة بين إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى).

٢٣-١ ويمثل إعداد إحصاءات مالية الحكومة في كثير من الحالات أولى خطوات إعداد إحصاءات قطاع الحكومة العامة في الحسابات القومية. ولهذا السبب، يتعين الاحتفاظ في البيانات المصدرية الأساسية ببعض البيانات التي لا تظهر عادة في العرض المعتاد لإحصاءات مالية الحكومة لأنها ضرورية لأغراض الحسابات القومية. على سبيل المثال، يعتمد التصنيف المُفصَّل للإعانات في إحصاءات مالية الحكومة على طبيعة متلقي الإعانات، بينما يستند التصنيف في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى ما إذا كانت الإعانات على المنتج أم الإنتاج.

٢٤-١ وتتماثل تعريفات المفاهيم في إطار إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولكن نطاق تغطية فئة معينة من المعاملات قد يختلف بقدر طفيف. على سبيل المثال، لا تشمل تعويضات العاملين المُقيَّدة كمصروفات في إحصاءات مالية الحكومة على تعويضات العاملين الذين يشتغلون في تكوين رأس المال للحساب الذاتي، لكن يمكن مطابقتها مع تعويضات العاملين في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ التي تشمل تعويضات جميع العاملين. غير أن تعريف وتكوين تعويضات العاملين في الإطارين متطابقان. ولتحديد موضع الاختلاف في نطاق تغطية مفهوم معين أو أي من جوانبه مقارنة بنفس المفهوم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، تُضاف الإشارة «[إحصاءات مالية الحكومة]» بعد العنوان في إحصاءات مالية الحكومة، مع تقديم شرح لهذا الاختلاف.

الفروق المنهجية عن نظام إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦

٢٥-١ تختلف منهجية إعداد إحصاءات مالية الحكومة الوارد وصفها في هذا الدليل اختلافا كبيرا عن المنهجية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. وتلخص الفقرات التالية أبرز الفروق، أما التفاصيل فتد في الملحق الأول.

نطاق التغطية

٢٦-١ يركز نطاق التغطية في إطار إحصاءات مالية الحكومة على قطاع الحكومة العامة حسب تعريفه في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وهو القطاع المُعرّف على أساس الوحدات المؤسسية. ولرصد معاملات المالية العامة وأنشطتها التي تجرى خارج قطاع الحكومة العامة، ينبغي استخدام إطار إحصاءات مالية الحكومة كذلك في إعداد إحصاءات القطاع العام وقطاعاته الفرعية. ويُعرّف نطاق التغطية في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ على أساس وظيفي تتضمن بيانات الحكومة العامة في ظلّه كل المعاملات ذات الصلة لأي وحدة تؤدي وظيفة من وظائف الحكومة. ومن ثم، فإن بعض معاملات وحدات القطاع العام الأوسع نطاقا التي تؤدي وظائف الحكومة تُدرج ضمن بيانات الحكومة العامة، على خلاف الوضع في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. إضافة إلى ذلك، تُستبعد بعض المعاملات من بيانات الحكومة العامة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ نظرا لأنها متعلقة بالإنتاج أو أنشطة التداول في السوق.

الميزانيات العمومية

٣٠-١ تُدرج في إطار إحصاءات مالية الحكومة الميزانيات العمومية الكاملة، التي تشمل جميع مراكز أرصدة الأصول المالية والأصول غير المالية والخصوم وصافي القيمة. أما دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ فلم يكن يشمل إلا مراكز أرصدة بعض التزامات الدين.

اندماج التدفقات ومراكز الأرصدة

٣١-١ يسمح القيد الشامل للمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى بالاندماج التام بين التدفقات ومراكز الأرصدة الاقتصادية ومطابقة الفروق بين الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ فلا يمكن مطابقة مراكز أرصدة التزامات الدين المدرجة بدون جمع معلومات إضافية.

الإطار التحليلي

٣٢-١ استُحدثت عدة بنود موازنة جديدة في إطار إحصاءات مالية الحكومة. وتسهل البنود الموازنة المتعددة تحليل قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام بناءً على اعتبارات متعددة بدلا من الاعتماد على مقياس واحد. أما الإطار التحليلي في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ فيركز على بند موازن واحد وهو العجز/الفائض الكلي.

٣٣-١ وتختلف معالجة معاملات الأصول غير المالية نتيجة لاستخدام إطار إحصاءات مالية الحكومة لتعاريف الإيرادات والنفقات كمعاملات تحدث تغيرات في صافي القيمة. وتُعالج المعاملات النقدية في أصول غير مالية في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ كإيرادات ونفقات رأسمالية، مما يؤثر على العجز/الفائض الكلي. وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات بندا موازنا، هو صافي رصيد التشغيل، يقيس التغير في صافي القيمة الناتج عن المعاملات — وهو مقياس للقدرة على الاستمرار قبل النظر في صافي الاستثمار في أصول غير مالية.

٣٤-١ وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، فإن جميع المعاملات التي تنطوي على اقتناء أصول مالية أو التصرف فيها تُعالج كمعاملات مالية، ويمثل صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) بندا موازنا يُحسب على أساس صافي رصيد التشغيل ناقص صافي الاستثمار في أصول غير مالية. وصافي الإقراض/صافي الاقتراض يساوي كذلك صافي اقتناء جميع الأصول المالية ناقص صافي تحمل جميع الخصوم من المعاملات. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ فإن صافي اقتناء الأصول المالية لأغراض السياسات الاقتصادية يصنّف كإقراض ناقص مدفوعات السداد، ويُعالج معالجة النفقات عند اشتقاق العجز/الفائض

أساس قيد الأحداث الاقتصادية

٢٧-١ تُقَيّد التدفقات الاقتصادية في إطار إحصاءات مالية الحكومة على أساس الاستحقاق، مما يعني قيد التدفقات وقت نشأة قيمة اقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إطفائها. ومع ذلك، يشمل الإطار كذلك طريقة الإبلاغ التقليدية على الأساس النقدي. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ فيقتصر قيد المعاملات على وقت قبض نقدية أو دفعها.

٢٨-١ واستخدام طريقة القيد على أساس الاستحقاق يعني كذلك دمج المعاملات غير النقدية دمجا كاملا في إطار إحصاءات مالية الحكومة. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ فيقتصر القيد كبنود للتذكرة على معاملات غير نقدية مُختارة.

التقييم

٢٩-١ يجري تقييم التدفقات الاقتصادية وكذلك الأصول والخصوم وصافي القيمة في إطار إحصاءات مالية الحكومة بأسعار السوق الجارية. وفي حين أن أسعار السوق الجارية متاحة بسهولة للأصول والخصوم المتداولة في الأسواق النشطة، يُستخدم التقييم وفقا للقيم السوقية المكافئة في تقييم الأصول والخصوم غير المتداولة في الأسواق، أو المتداولة على فترات متباعدة وحسب. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ فتقيم سندات الدين على أساس المبلغ الذي تكون الحكومة ملزمة بدفعه عندما يحين أجل استحقاق الدين (القيمة الظاهرية)، والذي يمكن أن يختلف عن القيمة الاسمية والقيمة السوقية الجارية.

٣٨-١ ومع ذلك، من المرجح أن يتبع كثير من البلدان مسارا متشابهها في تطبيق إطار إحصاءات مالية الحكومة. على سبيل المثال، قد تكون الخطوة الأولى المحتملة في مسار التحول أن تعتمد البلدان المعنية هيكل التصنيف في بيان العمليات أو بيان مصادر النقدية واستخداماتها، وتعديل إحصاءاتها القائمة على الأساس النقدي لمعالجة أوجه القصور المعروفة، كأن تدرج معلومات عن متأخرات الإيرادات أو المصروفات. وربما كانت الخطوة التالية هي تجميع معلومات عن الأصول المالية والخصوم في الميزانية العمومية تساعد على وضع تقديرات للتدفقات الاقتصادية الأخرى من حيث ارتباطها بتلك الأدوات المالية. ومن المرجح أن تكون هناك خطوة أصعب تتمثل في جمع مجموعة كاملة من المعلومات عن مراكز أرصدة الأصول غير المالية المقننة في وقت معين وتقييمها بأسعار السوق الجارية. وأخيرا، يمكن استحداث نظام مكتمل الملامح للمحاسبة على أساس الاستحقاق يسمح بإعداد ميزانيات عمومية كاملة.

٣٩-١ ومن الضروري اتباع ممارسات سليمة في نشر البيانات إلى جانب سلامة إعداد البيانات. فضلا عن تقديم البيانات الوصفية، فإن جوانب الممارسات السليمة في نشر البيانات تتضمن وضع جدول زمني محدد للنشر، وسهولة الحصول على المعلومات المنشورة، وتحديد المسؤولين داخل الحكومة الذين يمكنهم الاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها للاطلاع العام. وفي السنوات الأخيرة، وضعت مبادئ توجيهية دولية حول الممارسات السليمة في مجال نشر البيانات — هي النظام العام لنشر البيانات، والمعيار الخاص لنشر البيانات، والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، الصادرة جميعها عن صندوق النقد الدولي.^{١١}

هيكل الدليل

٤٠-١ يمكن تقسيم باقي أجزاء هذا الدليل إلى موضوعين عامين، حيث تضع الفصول من الثاني حتى الرابع المفاهيم المستخدمة في الإطار، وتصف الفصول من الخامس حتى العاشر التصنيفات المستخدمة وأنواع التدفقات الاقتصادية أو مراكز الأرصدة المدرجة في كل فئة من فئات التصنيفات.

٤١-١ ويصف الفصل الثاني نطاق تغطية قطاع الحكومة العامة والقطاع العام، وقطاعاتها الفرعية. ويبدأ الفصل الثالث بشرح مفاهيم المعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى، ومراكز أرصدة الأصول والخصوم، ثم يصف القواعد المحاسبية التي تحكم قيدها، بما في ذلك التوقيت والتقييم والتوحيد. ويقدم الفصل الرابع الإطار التحليلي، وهو عرض

الكلية. ولكن في إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، فإن مؤشرات المالية العامة التكميلية تشمل حساب رصيد المالية العامة الكلية الذي يعالج صافي اقتناء أصول مالية مختارة على نحو مماثل لمعالجة صافي اقتناء الأصول المالية لأغراض السياسات الاقتصادية في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ (راجع مرفق الفصل الرابع).

الاتساق مع المنهجيات الأخرى

٣٥-١ إدراكا للروابط المهمة بين إحصاءات مالية الحكومة ومجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى، يتسق هذا الدليل مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي على نحو أوثق من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. وحيثما وجدت فروق بسبب اختلاف الأغراض التحليلية لمجموعات البيانات المختلفة، يتم تقديم إرشادات حول المطابقة بين مجموعات البيانات ضمانا للاتساق (راجع الملحق السابع). وإدراكا أيضا للعلاقة الوثيقة بين إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق، استندت التغييرات في كليهما إلى التوثيق المنهجي لأوجه الشبه والاختلاف بين المبادئ التوجيهية الإحصائية والمعايير المحاسبية. وبالتالي، يتسق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ مع المعايير المحاسبية على نحو أوثق من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ (راجع الملحق السادس).

تطبيق إطار إحصاءات مالية الحكومة

٣٦-١ قد تتمكن بعض البلدان، في البداية على الأقل، من إعداد جزء من إطار إحصاءات مالية الحكومة المتكامل وحسب. ولا جدوى من وضع أولويات عامة لجمع البيانات في ظل احتمال اختلاف الأوضاع الاقتصادية بدرجة كبيرة من بلد لآخر. وفي الواقع العملي، عادة ما يكون الأفضل أن تتولى السلطات الوطنية المطلعة على الوضع الاقتصادي في بلدانها مهمة تحديد أولوياتها ومدى احتياجاتها وما تواجهه من تحديات.

٣٧-١ ومن المعروف أن تطبيق الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة على النحو الذي يعرضه هذا الدليل سيستغرق بعض الوقت. وعلى وجه الخصوص، سيتعين على كثير من البلدان تعديل نظمها المحاسبية الأساسية لمراعاة الإبلاغ على أساس الاستحقاق ولكي تعكس بصورة كاملة التصنيفات المعدلة الواردة في إطار إحصاءات مالية الحكومة.^{١٢}

^{١١} رغم أن إطار إحصاءات مالية الحكومة يستخدم بعض المصطلحات المحاسبية، فمن المهم أن نتذكر أنه إطار لإبلاغ البيانات الإحصائية وقد يختلف اختلافا كبيرا عن نظام المحاسبة المالية الأساسي الذي ستشتق منه معظم إحصاءات مالية الحكومة (راجع الملحق السادس).

^{١٢} الموقع الإلكتروني: <http://dsbb.imf.org>

١-٤٤ ويضم هذا الدليل تسعة ملاحق. يسرد الملحق الأول التغييرات المنهجية في هذا الدليل مقارنة بدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، وأوجه الاختلاف في إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ عن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. ويصف الملحق الثاني الهياكل التنظيمية المختلفة المستخدمة في توفير الحماية الاجتماعية والإحصاءات المصاحبة التي تُعد عن قطاع الحكومة العامة والقطاع العام. ويقدم الملحق الثالث إرشادات حول قضايا مُختارة في دين القطاع العام. ويعرض الملحق الرابع وصفا لقضايا جامعة، مثل قيد عقود التأجير والتراخيص والتصاريع والعقود الأخرى، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونظم التأمين والضمانات الموحدة. ويتناول الملحق الخامس باستفاضة انعكاسات الترتيبات الإقليمية على إعداد إحصاءات مالية الحكومة. ويقدم الملحق السادس وصف العلاقة بين إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، بينما يتناول الملحق السابع وصف العلاقة بين إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى. ويقدم الملحق الثامن قائمة رموز التصنيف المستخدمة في إطار إحصاءات مالية الحكومة. ويحتوي الملحق التاسع على مسرد للمصطلحات المستخدمة في إطار إحصاءات مالية الحكومة.

متكامل للمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى ومراكز الارصدة على نحو يسمح بحساب المجملات والبنود الموازنة كمقاييس موجزة لأنشطة قطاع الحكومة العامة والقطاع العام.

١-٤٢ وتصف الفصول من الخامس حتى العاشر تصنيفات المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى ومراكز أرصدة الأصول والخصوم. ويُخصَّص الفصل الخامس لمعاملات الإيرادات التي تؤدي إلى زيادة صافي القيمة، بينما يُخصَّص الفصل السادس لمعاملات المصروفات التي تؤدي إلى انخفاض صافي القيمة. ويصف الفصل السابع الميزانية العمومية، وتصنيف مراكز أرصدة الأصول والخصوم. ويقدم الفصل الثامن تصنيفا لمعاملات الأصول غير المالية، بينما يقدم الفصل التاسع تصنيفا لمعاملات الأصول المالية والخصوم. وأخيرا، يغطي الفصل العاشر التدفقات الاقتصادية الأخرى.

١-٤٣ ويصف مرفق الفصل الرابع استخدام إحصاءات مالية الحكومة في بناء مؤشرات محددة لتحليل المالية العامة، بينما يصف مرفق الفصل السادس تصنيف وظائف الحكومة (COFOG).

الوحدات المؤسسية والقطاعات

٢-٣ والوحدة الإحصائية المستخدمة في تصنيف القطاعات المؤسسية في نظام إحصاءات مالية الحكومة هي الوحدة المؤسسية، وهي نفس الوحدة التي تشكل أساس نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ومجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى.^١ ومن ثم، فإن هذا الفصل يتناول بالتعريف (راجع الفقرة ٢-٢٢) والوصف أنواع الوحدات المؤسسية (راجع الفقرة ٢-٢٦).

٢-٤ وفيما يتعلق بتغطية إحصاءات مالية الحكومة، يُستخدم هيكلان أساسيان في مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية. أولاً، قطاع الحكومة العامة، الذي يقوم أساساً بعمليات غير سوقية (راجع الفقرة ٢-٥٨). ثانياً، القطاع العام الذي يرصد أيضاً الأنشطة السوقية والعمليات الحكومية شبه المالية التي تمارسها الشركات العامة (راجع الفقرة ٢-٦٣)، مثل البنك المركزي والشركات العامة الأخرى. والعمليات الحكومية شبه المالية هي عمليات حكومية تتولى تنفيذها وحدات مؤسسية خلاف وحدات الحكومة العامة. ويتمثل تأثير سياسة المالية العامة على الاقتصاد في هذه العمليات الحكومية شبه المالية مع عمليات الوحدات الحكومية (راجع الفقرة ٢-٣٨). وإضافة إلى ذلك، يتم تعريف عدد من القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة والقطاع العام بسبب فائدتها التحليلية.

٢-٥ ويتناول الجزء الباقي من هذا الفصل تعريف مفهوم الإقامة لتحديد الاقتصاد المعني، ويصف الوحدات المؤسسية وأنواع الوحدات المؤسسية الموجودة في إحصاءات الاقتصاد الكلي قبل تعريف القطاعات المؤسسية. ويطبق هذا الفصل هذه المفاهيم لتحديد قطاع الحكومة العامة والقطاع العام. وأخيراً، يتناول هذا الفصل مناقشة شجرة القرارات التي تساعد على تصنيف كيانات القطاع العام وتطبيق مبادئ التصنيف القطاعي على بعض الحالات.

يتناول هذا الفصل بالتعريف والوصف مفاهيم الإقامة، والوحدات المؤسسية، والقطاعات، ثم يستخدم هذه المفاهيم لتحديد قطاع الحكومة العامة والقطاع العام، ولمناقشة التطبيقات العملية لمبادئ التصنيف القطاعي.

مقدمة

٢-١ يُفترض، من حيث المبدأ، أن يغطي نظام إحصاءات مالية الحكومة كل الكيانات التي تؤثر تأثيراً مهماً على سياسات المالية العامة. وعادة ما تتولى تطبيق هذه السياسات كيانات منشأة بموجب عمليات سياسية ومخصصة تماماً لوظائف الحكومة الاقتصادية (راجع الفقرة ٢-٣٨) كالوزارات أو المجالس البلدية. وغالباً ما يستخدم مصطلح «الحكومة» كاسم جامع للتعبير عن شتى تشكيلات الكيانات في البلد المعني والمشاركة في وظائف الحكومة أو للإشارة إلى مختلف مستويات الحكومة في البلد المعني. فعلى سبيل المثال، قد تكون لبلد ما حكومة مركزية واحدة؛ وعدد من حكومات الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم؛ وعدة حكومات محلية. وقد تكون هناك أيضاً مؤسسات غير هادفة للربح تسيطر عليها الحكومة. وبالإضافة إلى هذه الكيانات، قد تنفذ سياسة المالية العامة مؤسسات مملوكة للدولة أو خاضعة لسيطرتها تقوم ببعض الأنشطة التجارية (راجع الفقرتين ٢-١٠٤ إلى ٢-١٠٥). وقد تكون هذه المؤسسات المملوكة للدولة، مثل البنك المركزي أو مكتب البريد أو السكك الحديدية الوطنية، والتي غالباً ما يُشار إليها باسم الشركات العامة أو المؤسسات المملوكة للدولة أو المؤسسات شبه الحكومية (parastatals) بالمعنى القانوني، جزءاً من الحكومة العامة أو القطاع العام، وينبغي جمع إحصاءات عنها كلها.

٢-٢ ولتحديد نطاق تغطية الكيانات المدرجة في نظام إحصاءات مالية الحكومة ينبغي تحديد الإقليم الاقتصادي، باستخدام معايير الإقامة (راجع الفقرة ٢-٦)، ومن ثم الإجابة عن سؤالين: أولاً، ما هي الوحدة الإحصائية التي يكون جمع الإحصاءات عنها ممكناً ومجدياً؟ وثانياً، أي هذه الوحدات الإحصائية ينبغي إدراجها في نظام إحصاءات مالية الحكومة؟

^١ من شأن الاحتفاظ بقائمة أو سجل يتضمن هذه الوحدات وتصنيفها القطاعي أن يضمن اتساق التصنيف عبر كافة مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية.

• المياه الإقليمية، وتشمل المناطق التي تمارس عليها الولاية فيما يتعلق بحقوق الصيد وحقوق استغلال أنواع الوقود أو المعادن؛

• وفي الإقليم البحري، الجزر التابعة للإقليم؛

• الجيوب الإقليمية في بقية العالم (كالسفارات، والقنصليات، والقواعد العسكرية، والمحطات العلمية، ومكاتب الاستعلامات أو الهجرة، ووكالات المعونة، ومكاتب تمثيل البنوك المركزية ذات الوضع الدبلوماسي).

٢-١٠ والجيوب الإقليمية توجد ماديا في أقاليم أخرى وتستخدمها الحكومات التي تمتلكها أو تستأجرها لأغراض دبلوماسية أو عسكرية أو علمية أو لأغراض أخرى بموجب اتفاق رسمي مع حكومات الأقاليم التي توجد فيها هذه الأراضي وجودا ماديا. ويمكن تقاسم هذه الأراضي مع منظمات أخرى، لكن لابد من إعفاء العمليات إلى حد كبير من القوانين المحلية حتى تُعامل كجيب إقليمي. غير أن عمليات الحكومة التي تخضع بالكامل لقوانين الاقتصاد المضيف لا تُعامل باعتبارها جيوبا إقليمية بل باعتبارها كيانات مقيمة في الاقتصاد المضيف. وعلى النقيض من ذلك، لا يشمل الإقليم الاقتصادي لبلد ما على الجيوب الإقليمية الموجودة وجودا ماديا داخل حدوده الجغرافية والتي تستخدمها حكومات أجنبية أو منظمات دولية ولا تخضع لقوانين ذلك البلد المضيف.

٢-١١ وقد يكون لدى الحكومة أحيانا منطقة مادية أو قانونية مستقلة تخضع لسيطرتها، لكن تسري عليها قوانين مستقلة إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، يمكن إعفاء منطقة تجارة حرة أو مركز مالي خارجي من قوانين ضريبية معينة أو قوانين أخرى. ونظرا لأنه يتعين دراسة الاقتصاد ككل، للحصول على بيانات شاملة وعامة عنه، وتحقيق التوافق بين بياناته وبيانات الشركاء، ينبغي دائما إدراج هذه المناطق الخاصة ضمن الإحصاءات الاقتصادية للاقتصاد الذي يمارس السيطرة على المنطقة المادية أو القانونية المنفصلة.^٢

٢-١٢ ويكون للوحدة المؤسسية مركز مصلحة اقتصادية أغلب داخل إقليم اقتصادي ما عندما يوجد موقع ما داخل الإقليم الاقتصادي — مسكن أو مكان إنتاج أو مبان أخرى — تمارس الوحدة فيه أو منه قدرا مهما من الأنشطة الاقتصادية والمعاملات الاقتصادية وتعتمد الاستمرار في ذلك لأجل

الإقامة

٢-٦ يتألف أي اقتصاد من مجموعة من الوحدات المؤسسية المقيمة. وكما هو الحال بالنسبة للإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى، فإن مفهوم الإقامة مهم لتحديد تغطية الوحدات المؤسسية وتصنيف المعاملات. ووفقا لما يرد وصفه في الفصول التالية أيضا (راجع الفقرات ٥-١٠١ إلى ٥-١٠٣، ٦-٩٣، ٧-٢٦٤ إلى ٧-٢٦٥)، تُصنف بعض أنواع التدفقات ومراكز أرصدة الأصول والخصوم لوحدات الحكومة العامة والقطاع العام في إحصاءات مالية الحكومة على أساس الطرف المقابل للأداة المالية المعنية، بحيث يكون أحد معايير التصنيف هو إقامة الطرف المقابل.

٢-٧ ومحل إقامة أي وحدة مؤسسية هو الإقليم الاقتصادي الذي ترتبط به أكثر من غيره (أي مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لها).^٢ ووفقا للمبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية، لا تستند الإقامة إلى معيار الجنسية أو المعايير القانونية، رغم أنها قد تكون مشابهة لمفاهيم الإقامة المستخدمة لأغراض الرقابة على النقد أو الامتثال الضريبي أو غيرها من الأغراض في بلدان عديدة. والوحدات غير المقيمة هي وحدات مقيمة في إقليم اقتصادي آخر، ويُشار إليها باسم «بقية العالم» على سبيل التيسير.

٢-٨ وقد يشير مصطلح الإقليم الاقتصادي، بمعناه الأوسع، إلى أي منطقة جغرافية أو منطقة اختصاص يلزم إعداد الإحصاءات بشأنها. والإقليم الاقتصادي، وفقا للمفهوم الأكثر شيوعا، هو المنطقة الخاضعة للسيطرة الاقتصادية الفعلية لحكومة واحدة. ومفهوم الإقليم الاقتصادي في إحصاءات مالية الحكومة هو نفس المفهوم المستخدم في مجموعات بيانات الاقتصاد الكلي الأخرى. ويتحدد ارتباط الكيانات بإقليم اقتصادي معين على أساس عدة جوانب كالوجود المادي والتبعية لولاية حكومة الإقليم. غير أنه لا يُشترط أن يكون الإقليم الاقتصادي مطابقا لحدوده الطبيعية أو السياسية، وقد يكون أكبر أو أصغر من ذلك، كما في حالة الاتحاد النقدي أو الاقتصادي أو كجزء من اقتصاد ما أو إقليم ما أو العالم ككل.

٢-٩ ويشمل الإقليم الاقتصادي ما يلي:

- الأراضي؛
- المجال الجوي؛

^٢ تُعرّف الإقامة أساسا في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، في الفقرات من ٤-١١٣ إلى ٤-١٤٤، كما تجري مناقشتها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، في الفقرات ٤-١٠ إلى ٤-١٥، والفصل ٢٦.

^٢ وحيثما يكون مفيدا من الناحية التحليلية، يمكن عرض بيانات هذه المناطق بصورة منفصلة قبل توحيدها مع بيانات باقي الاقتصاد.

٢-١٥ وتستلزم حالة «الكيانات ذات الغرض الخاص» و«الشركات الوهمية» و«الشركات الجوفاء» اهتماماً خاصاً. فهذه الكيانات قد يكون وجودها المادي ضئيلاً أو منعدماً في الاقتصاد الذي تأسست فيه قانونياً أو المقيمة فيه قانونياً (مثلاً، مسجلة أو مرخصة)، وأي أعمال كبيرة لها قد تجرى في اقتصاد آخر. وفي مثل هذه الظروف، تُنسب الإقامة إلى الاقتصاد الذي تأسس فيه هذا الكيان قانونياً أو الاقتصاد المقيم فيه قانونياً، إن لم تكن له شخصية اعتبارية قانونية. ومع ذلك، فإن الأنشطة المالية العامة للكيانات ذات الغرض الخاص غير المقيمة الخاضعة لسيطرة الحكومة ينبغي أن تُدرج في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرات ٢-١٣٦ إلى ٢-١٣٩).

٢-١٦ ويتكون الإقليم الاقتصادي لأي منظمة دولية تستوفي جميع السمات الجوهرية للوحدة المؤسسية (راجع الفقرة ٢-٢٢) من جيوب إقليمية تُمارس عليها المنظمة ولايتها. وتتسم المنظمات الدولية بالخصائص المميزة التالية:

- أن أعضاء المنظمة الدولية إما دول قومية أو منظمات دولية أخرى أعضاؤها دول قومية؛ وبذلك تستمد سلطاتها إما مباشرة من الدول القومية التي هي أعضاء فيها أو بصورة غير مباشرة منها عن طريق منظمات دولية أخرى؛
- أنها كيانات منشأة بموجب اتفاقيات سياسية رسمية بين أعضائها يكون لها صفة المعاهدات الدولية؛ ووجودها معترف به قانوناً في البلدان التي هي أعضاء فيها؛
- لأنها منشأة بموجب اتفاق دولي، فهي تُمنح وضعاً سيادياً، بمعنى أن المنظمات الدولية لا تخضع للقوانين أو القواعد التنظيمية في البلد أو البلدان الكائنة فيها؛
- أنها تُنشأ لأغراض شتى، مثل المنظمات المالية الدولية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية)، أو تقدم خدمات غير سوقية ذات طبيعة جماعية لفائدة الدول الأعضاء فيها (مثل حفظ السلام، والصحة، وتنظيم جوانب معينة من العلاقات الاقتصادية أو عمليات الاندماج بين اقتصادات المنطقة).

ونتيجة لذلك، لا تُعتبر المنظمات الدولية وحدات مقيمة في أي اقتصاد وطني، بما في ذلك البلد الذي توجد فيه أو تمارس منه شؤونها.

غير مسمى أو على مدى فترة زمنية محددة ولكنها طويلة. ولا يشترط أن يكون الموقع ثابتاً طالما بقي داخل الإقليم الاقتصادي. ويُستخدم الموقع الفعلي أو المقصود لمدة سنة أو أكثر كتعريف عملي؛ ورغم أن اختيار فترة عام واحد كفترة زمنية محددة يعد اختياراً جرافياً إلى حد ما، يتم اعتماد هذا الاختيار لتجنب عدم اليقين وتيسير الاتساق على المستوى الدولي.

٢-١٣ وللأغراض الإحصائية تنشأ الوحدة الصورية المقيمة بحيث تكون المالك المقيم لأصول غير منقولة مملوكة قانونياً لغير مقيمين. والأصول غير المنقولة، كالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والمباني والإنشاءات، تُعامل دائماً باعتبارها مملوكة لوحدات مقيمة. وإذا كان المالك القانوني لهذه الأنواع من الأصول غير مقيم، يتم إنشاء وحدة مقيمة صورية. وتُسجل الوحدة المقيمة الصورية على أنها مالكة للأصل وتتلقى الربح أو الإيجار الذي يعود على الأصل. والمالك القانوني من المفترض أن يكون له نفس الحصة من الأسهم في الوحدة المقيمة الصورية؛ وعندئذ يحصل على دخل من الوحدة المقيمة الصورية في شكل دخل ملكية يُدفع خارجياً. وعندما يتم امتلاك جزء من المبنى أو المنشأة من جانب وحدة مقيمة وجزء آخر من جانب وحدة أو وحدات غير مقيمة أخرى، يتم إنشاء وحدة مقيمة صورية واحدة. ويكون لكل مالك حصة تناسبية من أسهم الوحدة المقيمة الصورية. والأراضي والمباني الموجودة في الجيوب التي تقع خارج الأراضي الإقليمية للحكومات الأجنبية (مثل السفارات والقنصليات والقواعد العسكرية) والتي تخضع لقوانين الدولة الأم وليس للإقليم التي تتواجد على أراضيها فهي جزء من الإقليم الاقتصادي لاقتصاد البلد الأم (الموطن).

٢-١٤ وبناء على هذا التعريف للإقامة، تعتبر جميع وحدات الحكومة العامة مقيمة في بلادها بغض النظر عن موقعها المادي. غير أن الشركات العامة تعتبر مقيمة في الاقتصادات التي تعمل تلك الشركات في أقاليمها. وبذلك، تستطيع وحدة تابعة للحكومة العامة مقيمة في بلد ما أن تمتلك شركة مقيمة في بلد ثانٍ. ولا تُصنّف ضمن الشركات العامة تلك الشركات الخاضعة لسيطرة حكومة ما وتقيم في اقتصاد مختلف عن اقتصاد تلك الحكومة؛ فهذه الشركات تُصنّف ضمن الشركات الخاصة في الاقتصاد الذي تقيم فيه. ويُعزى السبب في ذلك إلى أنها لا تعد شركات عامة مرتبطة بحكومة الاقتصاد الذي تقيم فيه.

أنه إذا كانت المؤسسة تعمل ككيان واحد في عدة اقتصادات؛ عندئذ تُقسم عملياتها بالتناسب بين الاقتصادات بحيث تُدرج في إحصاءات القطاع العام في الاقتصادات القومية التي تعمل فيها. ويتعين تطبيق الإجراءات على نحو يتسق مع القيد في إحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى.^٦

٢١-٢ ويعتبر البنك المركزي للاتحاد النقدي منظمة مالية دولية تعمل بوصفها بنكا مركزيا مشتركا لمجموعة من البلدان الأعضاء. ويكون البنك المركزي للاتحاد النقدي وحدة مؤسسية قائمة بذاتها، تمتلك أصولا وخصوما لحسابها الخاص، ولا تقيم في أي من اقتصادات الاتحاد بل تقيم في اتحاد العملة. وذلك البنك يكون مقره في أحد بلدان الاتحاد النقدي، وعادة ما تكون له مكاتب قطرية في كل بلد من البلدان الأعضاء للاضطلاع بوظائف البنك المركزي. ويعمل كل مكتب وطني بوصفه البنك المركزي لذلك البلد ويعمل كوحدة مؤسسية مقيمة في ذلك البلد. غير أن المقر الرئيسي للبنك المركزي يعد منظمة دولية.

الوحدات المؤسسية^٧

تعريف الوحدة المؤسسية

٢٢-٢ الوحدة المؤسسية هي كيان اقتصادي قادر، في حد ذاته، على امتلاك الأصول وتحمل الخصوم ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى. وفيما يلي بعض الخصائص المهمة للوحدات المؤسسية:

- أن قدرة الوحدة المؤسسية على امتلاك السلع أو الأصول في حد ذاتها تعني أنها قادرة أيضا على تبادل ملكية السلع أو الأصول في معاملات مع وحدات مؤسسية أخرى.
- أن الوحدة المؤسسية قادرة على اتخاذ قرارات اقتصادية ومزاولة أنشطة اقتصادية تعتبر هي نفسها مسؤولة عنها مباشرة ومساءلة عنها أمام القانون.
- أن الوحدة المؤسسية قادرة على تحمل الالتزامات بالأصالة عن نفسها، وتحمل التزامات أخرى أو عقد ارتباطات مستقبلية أو إبرام عقود.

^٦ راجع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرة ٤-١٣، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، الفقرات من ٤-١١ إلى ٤-٤٤.

^٧ تتسق تعريفات الوحدات المؤسسية وأوصافها اتساقا كاملا مع التعاريف والأوصاف المقابلة لها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفصل ٤. ويُشار إلى الوحدة المؤسسية فيما بعد بكلمة «الوحدة» كصيغة مختصرة للوحدة المؤسسية في بعض الحالات.

٢-١٧ وقد تكون المنظمات الدولية عالمية أو إقليمية. فالمنظمات الإقليمية تنشأ عن ترتيبات إقليمية، مثل الاتحادات الجمركية، والاتحادات الاقتصادية، والاتحادات النقدية واتحادات العملات.^٨ وتتكون المنظمات الإقليمية من تلك المؤسسات التي يمثل أعضاؤها في الحكومات أو السلطات النقدية^٩ للاقتصادات الواقعة في منطقة معينة من العالم. ويمكن لهذه المنظمات أن تكون مالية مثل بنوك التنمية الإقليمية، أو غير مالية مثل الكيانات المشاركة في حوكمة الاتحادات الاقتصادية. والمنظمات الإقليمية لا تعد وحدات مقيمة في أي بلد.

٢-١٨ وتحظى بعض المنظمات الإقليمية بصلاحيات فرض الضرائب أو المساهمات الإلزامية الأخرى داخل أقاليم البلدان الأعضاء في تلك المنظمات. وتوصف هذه المنظمات أحيانا بالسلطات فوق القومية. ولا تعتبر هذه السلطات وحدات مقيمة في أي بلد على الرغم من أنها تقوم ببعض وظائف الحكومة داخل كل بلد عضو.

٢-١٩ ولا تُدرج المراكز المالية بين المنظمة الإقليمية والوحدات المؤسسية المقيمة خارج قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام في إحصاءات القطاع العام لبلد عضو بعينه لأن هذه المنظمات ليست وحدات مقيمة في ذلك البلد. وعند إعداد إحصاءات مالية الحكومة للمنظمات الإقليمية كما لو كانت تشكل حكومة مستقلة، يُوصي هذا الدليل بتصنيف المراكز المالية حسب البلد العضو الذي يعد الطرف المقابل حتى يمكن لفرادى البلدان تقييم تأثير المنظمات الإقليمية على اقتصادها.

٢-٢٠ وعلى عكس المنظمات الإقليمية التي تؤدي وظائف حكومية، قد تكون هناك مؤسسات إقليمية مملوكة لحكومتين أو أكثر وتعمل ككيانات سوقية منتجة. فإذا كانت المؤسسة لديها كيانات قانونية أو فروع مستقلة في كل اقتصاد تعمل فيه؛ عندئذ يكون تحديد هذه الوحدات وبيان محل إقامتها في الاقتصاد المضيف لكل فرع من الفروع أمرا واضحا. غير

^٨ عادة ما تكون الهيئة المركزية الإقليمية لصنع القرار في الاتحاد النقدي هي البنك المركزي للاتحاد النقدي (راجع الفقرة ٢-٢١). وللإطلاع على مناقشة حول الاتحادات النقدية وغير ذلك من الترتيبات الإقليمية، راجع الملحق الخامس، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، الملحق الثالث.

^٩ تتألف السلطات النقدية من البنك المركزي (الذي يتضمن وحدات مؤسسية أخرى متضمنة في قطاع البنك المركزي الفرعي، مثل مجلس العملة) وبعض العمليات التي تُعزى في العادة إلى البنك المركزي ولكن تتولى تنفيذها مؤسسات حكومية أخرى أو بنوك تجارية في بعض الأحيان، مثل البنوك التجارية المملوكة للدولة.

الفقرة ٢-٢٢،^٩ وقد يكون لتحديد المنشآت أهمية خاصة في بيان الإنتاج السوقي لوحدة الحكومة العامة (راجع الفقرة ٧٦-٢).

٢-٢٥ **والمؤسسة** هي مفهوم الوحدة المؤسسية كمنتج للسلع والخدمات. والمصطلح «مؤسسة» قد يشير إلى شركة أو شبه شركة أو مؤسسة غير هادفة للربح أو مؤسسة غير مساهمة.^{١٠}

أنواع الوحدات المؤسسية

٢-٢٦ في إعداد بيانات الاقتصاد الكلي يتحدد تصنيف الوحدة المؤسسية على أساس أهدافها ووظائفها ولا يمكن دائماً استنتاجه من وضعها القانوني أو اسمها. وبالتالي من الضروري دراسة أهداف الوحدة المؤسسية ووظائفها بدقة قبل اتخاذ قرار بشأن نوعية الوحدة.

٢-٢٧ وهناك نوعان رئيسيان من الوحدات المؤسسية:

- الأشخاص أو مجموعات الأشخاص في شكل أسر معيشية؛
- والكيانات القانونية أو الاجتماعية.

الأسر المعيشية

٢-٢٨ تُعرّف الأسرة المعيشية بأنها مجموعة من الأشخاص يشتركون في نفس المسكن ويقومون بتجميع بعض أو كل دخلهم و ثروتهم ويستهلكون معاً أنواعاً معينة من السلع والخدمات، وأهمها المسكن والغذاء. والأسرة المعيشية يمكن أن تكون أسرة منفردة أو أسرة معيشية مؤسسية. والأخيرة تتألف من مجموعات من الأشخاص الذين يقيمون لفترة طويلة جداً أو لفترة زمنية غير محددة أو الذين من المتوقع أن يقيموا لفترة طويلة أو لفترة زمنية غير محددة في مؤسسات مثل المستشفيات أو بيوت التقاعد أو السجون أو المجتمعات الدينية، مثل الأديرة ودور العبادة الأخرى.

٢-٢٩ ويمكن أن تتألف الأسرة المعيشية من عضو واحد أو أكثر. وفي الأسرة المعيشية متعددة الأشخاص، لا يُعامل فرادى الأعضاء كوحدات مؤسسية مستقلة. وقد يشترك عضوان أو أكثر من نفس الأسرة في امتلاك العديد

• أن الوحدة المؤسسية إما تكون لها مجموعة كاملة من الحسابات، بما في ذلك ميزانية عمومية للأصول والخصوم وصافي القيمة، أو يكون من الممكن والمفيد، من منظور اقتصادي وقانوني، إعداد مجموعة كاملة من الحسابات إن لزم ذلك.

٢-٢٣ وتحديد الوحدة المؤسسية له أهمية لإعداد إحصاءات مالية الحكومة لأنه يسمح بالتقسيم القطاعي للاقتصاد، وتحديد الطرف المقابل لمراكز المعاملات والأرصدة، وتوحيد البيانات.^٨ وهناك أسباب عديدة لاختيار الوحدة المؤسسية التي يتم العمل معها:

• يمكن تحقيق الاتساق بين إحصاءات الحكومة العامة أو القطاع العام وبين الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والإحصاءات النقدية والمالية نظراً لتطابق تعاريف الوحدات المؤسسية والقطاعات التي يتم إعداد إحصاءات عنها (راجع الملحق ٧).

• هذه الوحدات المؤسسية تتحمل المسؤولية القانونية عن أعمالها، وتمثل مراكز لصنع القرارات في حد ذاتها.

• يمكن أن تستند الإحصاءات إلى معلومات واردة من كيانات يمكن إعداد مجموعة كاملة من الحسابات عنها، بما في ذلك الميزانيات العمومية.

• عادة ما تتوافر بسهولة البيانات المصدرية المطلوبة لإعداد الإحصاءات أو من الممكن توفيرها.

٢-٢٤ **والمنشأة** هي مؤسسة، أو جزء من مؤسسة كائنة في موقع واحد ويُضطلع فيها بنشاط إنتاجي واحد أو يساهم النشاط الإنتاجي الرئيسي فيها بمعظم القيمة المضافة. وهناك علاقة هرمية بين الوحدات المؤسسية والمنشآت. فالوحدة المؤسسية قد تكون مؤلفة من منشأة أو أكثر، في حين أن المنشأة لا يمكن أن تنتمي إلا لوحدة مؤسسية واحدة فقط. وينطوي تعريف المنشأة بحد أدنى على توافر سجلات محاسبية كاملة عن أنشطتها الإنتاجية، بما في ذلك قيمة مخرجاتها وتكلفة إنتاج تلك المخرجات. ويمكن أن تكون المنشأة وحدة مؤسسية إذا كانت تستوفي المعايير الواردة في

^٩ إذا كانت المنشأة تتقاضى أسعاراً ذات دلالة اقتصادية وتستوفي معايير التصنيف كوحدة مؤسسية، تُعامل كشبه شركة (راجع الفقرة ٢-٣٣).

^{١٠} راجع نظام الإحصاءات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرتين ١-٥ و ٢-٥، للاطلاع على وصف مفصل للمشاريع.

^٨ توحيد البيانات هو أسلوب لعرض الإحصاءات الخاصة بمجموعة من الوحدات المؤسسية (أو الكيانات) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة (راجع الفقرات من ٣-١٥٢ إلى ٣-١٦٨).

ذات دلالة اقتصادية، كما يرد شرحه في الفقرة ٢-٦٦، وإمكانية أن تكون مصدرا للربح أو لمكسب مالي آخر لمالكها. وتتمتع بعض المؤسسات غير الهادفة للربح وبعض وحدات الحكومة بالوضع القانوني للشركة، ولكنها لا تعتبر شركات لأغراض إحصاءات الاقتصاد الكلي لأنها لا تشغل بالإنجاز السوقي. وهناك مؤسسات أخرى غير هادفة للربح تعد شركات بالمعنى القانوني تنتج للسوق ولكن لا يُسمح لها بأن تشكل مصدر كسب مالي لمالكها. وعلى العكس من ذلك، تعد بعض الكيانات التي تحمل أسماء قانونية مختلفة، مثل شركات التضامن أو الشركات المساهمة، شركات لأغراض الإحصاءات الاقتصادية عندما تستوفي تعريف الشركات.

٢-٣٣ وشبه الشركة هي إما (١) مؤسسة غير مساهمة تملكها وحدة مؤسسية مقيمة يكون لديها المعلومات الكافية لإعداد مجموعة كاملة من الحسابات، وتعمل كما لو كانت شركة مستقلة، وتكون علاقتها مع مالكيها فعلياً مثل علاقة شركة بمساهميها، أو (٢) مؤسسة غير مساهمة تملكها وحدة مؤسسية غير مقيمة وتعتبر بمثابة وحدة مؤسسية مقيمة لأنها تمارس قدراً كبيراً من الإنتاج في الإقليم الاقتصادي على مدى فترة زمنية طويلة أو غير محددة.^{١٢} وهذه الكيانات ليست مساهمة أو مؤسسة قانوناً، ولكنها تعمل كما لو كانت شركات. وتُعامل باعتبارها شركات في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرات ٢-١٢٥ إلى ٢-١٢٧).

٢-٣٤ والمنشأة أو مجموعة المنشآت المشاركة في نفس نوع أنشطة الإنتاج ينبغي معاملتها باعتبارها شبه شركة في حالة استيفاء المعايير التالية:

- أن تتقاضى المنشأة أسعاراً ذات دلالة اقتصادية مقابل مخرجاتها (راجع الفقرة ٢-٦٦)؛
- أن تعمل المنشأة وتدار بنفس طريقة الشركة؛
- أن يكون لدى المنشأة مجموعة كاملة من الحسابات أو بإمكانها إعداد مجموعة كاملة من الحسابات تساعد على تحديد وقياس تدفقاتها ومراكز أرصدها بصورة منفصلة.

^{١٢} المؤسسات غير المساهمة، مثل بعض مكاتب البريد أو السكك الحديدية الوطنية، قد توجد في الوزارات. وعندما تُنتج هذه المؤسسات غير المساهمة سلعاً وخدمات للسوق بأسعار ذات دلالة اقتصادية، ويكون لديها مجموعات منفصلة من الحسابات، فإنها تعد أشباه شركات وتُصنّف باعتبارها جزءاً من الشركات العامة. وإن لم تكن كذلك، فقد تكون منشآت سوقية كما توضح المناقشة في الفقرة ٢-٧٥.

من الأصول أو تحمل الخصوم، في حين يمكن تجميع بعض أو كل الدخل الذي يتلقاه فرادى أعضاء الأسرة المعيشية الواحدة لصالح جميع الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اتخاذ العديد من قرارات النفقات على نحو جماعي للأسرة المعيشية ككل، وخاصة تلك المرتبطة باستهلاك الغذاء أو السكن. وبالتالي قد يكون من المستحيل وضع ميزانيات عمومية ذات معنى أو حسابات أخرى لفرادى أعضاء الأسرة المعيشية متعددة الأشخاص. ولهذه الأسباب، يجب معاملة الأسرة المعيشية ككل وليس فرادى الأشخاص فيها كوحدة مؤسسية.

الكيانات القانونية والاجتماعية

٢-٣٠ الكيان القانوني أو الاجتماعي هو ذلك الكيان الذي يعترف القانون أو المجتمع بوجوده بصفة مستقلة عن الأشخاص أو الكيانات الأخرى التي تملكه أو تسيطر عليه. وهناك ثلاثة أنواع من الكيانات القانونية أو الاجتماعية التي يعترف بها بوصفها وحدات مؤسسية، وهي: الشركات، والمؤسسات غير الهادفة للربح المنشأة أساساً لأغراض إنتاج السلع والخدمات؛ والوحدات الحكومية المنشأة بموجب عمليات سياسية.

الشركات

٢-٣١ تُعرّف الشركات بأنها الكيانات القادرة على تحقيق ربح أو مكسب مالي آخر لمالكها، ويُعرّف بها قانوناً بأنها كيانات قانونية مستقلة عن مالكيها، ويتم إنشاؤها لأغراض المشاركة في عملية الإنتاج السوقي. وأساس تصنيف الوحدة كشركة في إحصاءات الاقتصاد الكلي ليس وضعها القانوني ولكن الجوهر الاقتصادي لطبيعة الكيان. والقوانين التي تحكم إنشاء وإدارة وعمليات الشركات المؤسسة قانوناً والكيانات الأخرى قد تختلف من بلد لآخر؛ بحيث لا يكون من الممكن توفير تعريف قانوني للشركة يكون صالحاً للجميع. وبالتالي، في إحصاءات الاقتصاد الكلي، فإن مصطلح الشركة لا يُستخدم بالضرورة بنفس الطريقة التي يُستخدم بها في المعنى القانوني.^{١١}

٢-٣٢ وأساس تصنيف الوحدة كشركة في إحصاءات الاقتصاد الكلي هو مفهوم كونها مُنتجاً سوقياً (راجع الفقرة ٢-٦٥). ومن الأهمية بمكان أن تكون الوحدة ذات خصائص تتيح إنتاج السلع والخدمات للسوق بأسعار

^{١١} للاطلاع على مناقشة كاملة حول خصائص الشركات، راجع أيضاً نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرات ٤-٣٨ إلى ٤-٥٠.

ما يتم تمويل المؤسسات غير الهادفة للربح هذه من مساهمات أو اشتراكات مجموعة المؤسسات المتعاملة معها. ولا تُعامل المساهمات كتحويلات ولكن يتم معاملتها كمدفوعات نظير الخدمات المقدمة، وبالتالي تُصنّف هذه المؤسسات غير الهادفة للربح كمنتجين سوقيين. وأسوة بالشركات وأشباه الشركات، تكون هذه المؤسسات غير الهادفة للربح التي تنتج إنتاجا سوقيا أعضاء إما في قطاع الشركات غير المالية أو في قطاع الشركات المالية.

- وتُعامل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تعمل في الإنتاج غير السوقي وتسيطر عليها الحكومة كوحدات حكومية (راجع الفقرة ٣٨-٢ والإطار ١-٢). وبالتالي، تعتبر المدارس والكليات والجامعات والعيادات الطبية والمستشفيات... إلخ، التي تنشأ كمؤسسات غير هادفة للربح منتجين غير سوقيين عندما تقوم بتحصيل رسوم ليست ذات دلالة اقتصادية.
- والمؤسسات غير الهادفة للربح المتبقية، وهي تلك التي تنتج سلعا وخدمات ولكن لا تبيعها بأسعار ذات دلالة اقتصادية ولا تسيطر عليها الحكومة، تُصنّف كمجموعة خاصة من الوحدات تُسمّى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

الوحدات الحكومية

٣٨-٢ **الوحدات الحكومية** هي أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بموجب عمليات سياسية ولها سلطة تشريعية أو قضائية أو تنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في مجال محدد. وتتمثل الوظائف الاقتصادية الرئيسية للوحدات الحكومية فيما يلي:

- النهوض بمسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع بأسره أو لأسر معيشية معينة على أساس غير سوقي في المقام الأول؛
- إعادة توزيع الدخل والثروة من خلال التحويلات؛
- المشاركة على نحو أساسي في الإنتاج غير السوقي؛^{١٣}
- تمويل أنشطتها من الضرائب في المقام الأول أو من غيرها من التحويلات الإلزامية.^{١٤}

^{١٣} تتضمن الفقرة ٦٥-٢ وصفا لمفهوم المنتجين السوقيين وغير السوقيين.

^{١٤} يعد شرط تمويل الأنشطة من خلال تحويلات إلزامية أمرا ضروريا لتمييز الحكومة عن المؤسسة غير الهادفة للربح التي تقوم بنفس وظائف الحكومة ولكنها تحصل على مواردها من التحويلات الطوعية أو دخل الملكية أو من المبيعات. وقد يكون تلقي التحويلات الإلزامية غير مباشر. فعلى سبيل المثال، قد تمول الحكومة المحلية أنشطتها من منح تحصل عليها من الحكومة المركزية.

٣٥-٢ وتمثل كافة الشركات جزءا من قطاع الشركات غير المالية أو قطاع الشركات المالية، تبعا لطبيعة نشاطها الرئيسي. والوحدات المؤسسية التي تستوفي معايير الأهلية كشركات وتسيطر عليها وحدات حكومية أو شركات عامة أخرى تُصنّف ضمن الشركات العامة (راجع الفقرة ١٠٤-٢).

المؤسسات غير الهادفة للربح

٣٦-٢ **المؤسسات غير الهادفة للربح** هي كيانات قانونية أو اجتماعية تنشأ بغرض إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، ولكن لا يمكنها أن تصبح مصدر دخل أو ربح أو غير ذلك من الكسب المالي للوحدات المؤسسية التي تنشئها أو تسيطر عليها أو تمويلها. ومن الناحية العملية، لا بد أن تولد أنشطتها الإنتاجية فائضا أو عجزا، ولكن أي فائض يتحقق لا يكون قابلا للتحويل إلى وحدات مؤسسية أخرى. ويوضع النظام الأساسي الذي تتأسس بموجبه بطريقة تجعل من الوحدات المؤسسية التي تسيطر عليها أو تديرها غير مستحقة لأي حصة من أي أرباح أو إيرادات أخرى يمكن أن تحققها هذه المؤسسة.

٣٧-٢ وقد تعمل هذه المؤسسات في الإنتاج السوقي أو غير السوقي، وقد تنشئها أسر معيشية أو شركات أو حكومات (راجع الفقرة ٨٣-٢).

- المؤسسات غير الهادفة للربح التي تشارك في الإنتاج السوقي تتقاضى أسعارا ذات دلالة اقتصادية مقابل خدماتها (راجع الفقرة ٦٦-٢). وتعتبر المدارس والكليات والجامعات والعيادات الطبية والمستشفيات... إلخ، التي تنشأ كمؤسسات غير هادفة للربح، وحدات إنتاج سوقية عندما تقوم بتحصيل رسوم تستند إلى معظم التكاليف الإنتاجية لها وتكون هذه الرسوم مرتفعة بقدر يلائم أن تكون ذات أثر ملموس على مقدار الطلب على خدماتها. ولا يوجد مساهمون لديهم مطالبات على أرباح أو أسهم المؤسسة غير الهادفة للربح. وبسبب وضعها كمؤسسات غير هادفة للربح، يمكنها جمع تمويل إضافي كبير من خلال التبرعات من الأفراد أو الشركات أو الحكومات. ومع ذلك، فإن المؤسسات غير الهادفة للربح التي تعمل في الإنتاج السوقي وتسيطر عليها وحدات حكومية يجب أن تُعامل كشركات عامة ما دامت تنتج سلعا وخدمات للسوق بأسعار ذات دلالة اقتصادية.

- وتكرس بعض المؤسسات غير الهادفة للربح التي تنتج إنتاجا سوقيا نشاطاتها من أجل خدمة مجموعة فرعية معينة من المنتجين السوقيين الآخرين. وتضم هذه المؤسسات غرضا تجارية واتحادات زراعية وصناعية وعمالية واتحادات أرباب العمل ومختبرات البحوث والتجارب، أو غير ذلك من الهيئات أو المعاهد التي تقوم بأنشطة ذات أهمية مشتركة أو تعود بالنفع على مجموعة من المؤسسات التي تسيطر عليها وتقوم بتمويلها. وعادة

شركة تابعة افتراضية ولا يُعامل كوحدة مؤسسية منفصلة، إلا إذا كانت تقيم في اقتصاد غير الذي تتواجد فيه شركتها الأم (راجع الفقرات من ٢-٦ إلى ٢-٢٠). وتُصنّف الكيانات التابعة الافتراضية المقيمة كعناصر المستوى الحكومي الذي يسيطر عليها (أي جزء من وحدتها الأم أو الوحدات خارج الموازنة للوحدة الأم).

٢-٤٣ وتنشأ الشركات التابعة الافتراضية الحكومية المقيمة في بعض الأحيان ككيانات ذات غرض خاص. وعلى الرغم من أن هذه الشركات التابعة الافتراضية المقيمة تكون في الغالب شركات مؤسسة بمقتضى القانون، فإنه ما دامت هذه الكيانات لا تنتج للسوق وتسيطر عليها وحدة حكومية أخرى، ينبغي تصنيفها ضمن قطاع الحكومة العامة، إما كوحدة حكومية خارج الموازنة أو مع الوحدة الحكومية الأم التي تسيطر على الكيان ذي الغرض الخاص. وبالنسبة للكيانات ذات الغرض الخاص المقيمة التي تعمل بصورة مستقلة، حيث تقتني أصولاً وتتحمل التزامات بالأصول عن نفسها، وتقبل المخاطر ذات الصلة، فإنها تُعامل كوحدات مؤسسية منفصلة ويتم تصنيفها حسب القطاع تبعاً لنشاطها الرئيسي. وتُعامل كافة الكيانات ذات الأغراض الخاصة غير المقيمة كوحدات مؤسسية منفصلة مقيمة في الاقتصاد الذي يتم تأسيسها بداخله، ولكن الأنشطة المالية العامة التي تضطلع بها تنعكس في حسابات الحكومة التي تسيطر عليها (راجع الفقرات من ٢-١٣٦ إلى ٢-١٣٩).

٢-٤٤ وهناك مثال آخر على الشركات التابعة الافتراضية المقيمة وهو عندما تقوم الحكومة بإنشاء هيئة اقتراض مركزية تبدو وكأنها شركة مالية عامة، ولكنها تكون في الواقع جزءاً من وحدات الحكومة العامة. وهيئات الاقتراض المركزية هذه تقترض من السوق ثم تقوم بإقراض الوحدة الأم أو وحدات الحكومة العامة الأخرى فقط. ومع ذلك، نظراً لأن هذه الكيانات لا تُعامل كوحدات مؤسسية منفصلة، وتقوم فقط بتيسير الاقتراض الحكومي، ينبغي تصنيفها ضمن الحكومة العامة، إما كوحدة خارج الموازنة أو مع الوحدة الحكومية التي تسيطر على هيئة الاقتراض المركزية. وحيثما تنشأ هيئة الاقتراض المركزية ككيان مقيم في اقتصاد مختلف عن اقتصاد مؤسستها الأم، يتعين تصنيفها كمؤسسة مالية حصرية (راجع الفقرتين ٢-١٤ و ٢-٥٤) في قطاع الشركات المالية للاقتصاد المضيف.

٢-٤٥ وتُعرّف الأنشطة المساعدة بأنها أنشطة مساندة لتقديم الخدمات داخل المؤسسة من أجل تهيئة الظروف التي يمكن من خلالها تنفيذ الأنشطة الرئيسية

وقد تقوم الوحدة الحكومية أيضاً بتمويل جزء من أنشطتها في فترة معينة عن طريق الاقتراض أو اقتناء أموال من مصادر أخرى خلاف التحويلات الإلزامية — مثل الإيرادات من الفائدة أو المبيعات العرضية لسلع وخدمات، أو من ربيع الأصول الجوفية. وكافة الوحدات الحكومية تشكل جزءاً من قطاع الحكومة العامة.

تطبيق تعريف الوحدة المؤسسية على الحكومة

٢-٣٩ اعتماداً على مدى تشابه الهيكل التنظيمي للحكومة، فإن تحديد الوحدات الحكومية قد يقتضي دراسة متأنية. فالوزارات والدوائر والأجهزة والمجالس واللجان والسلطات القضائية والأجهزة التشريعية وغيرها من الكيانات التي تشكل مع الحكومة لا تعتبر وحدات مؤسسية ما لم تكن تملك، في حد ذاتها، سلطة اقتناء الأصول أو تحمل الالتزامات أو الدخول في معاملات. وعلى وجه العموم، جميع الكيانات الممولة باعتمادات من ميزانية تقرها الهيئة التشريعية لا تعد وحدات مؤسسية منفصلة وتُعامل على أنها تشكل وحدة مؤسسية واحدة.

٢-٤٠ ولا يقتصر دائماً الموقع الجغرافي للوحدة الحكومية على موقع واحد في الإقليم الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، قد تكون وزارات أو دوائر حكومة معينة موزعة جغرافياً عن قصد في أنحاء مختلفة من منطقة اختصاص الحكومة. ولكنها تظل جزءاً من ذات الوحدة المؤسسية. وبالمثل، قد يكون لإحدى الوزارات أو الدوائر مكاتب فرعية أو أجهزة في أماكن مختلفة عديدة لتلبية الاحتياجات المحلية، وتعد هذه المكاتب والأجهزة أجزاءً من نفس الوحدة المؤسسية.

٢-٤١ ومع ذلك، قد تكون هناك كيانات حكومية ذات شخصية قانونية منفصلة وتتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، بما في ذلك التقدير الاستثنائي في تحديد حجم وتكوين نفقاتها ووجود مصدر مباشر للإيرادات، مثل الضرائب المخصصة. تلك الكيانات تنشأ في أغلب الأحيان لأداء وظائف محددة كإنشاء الطرق أو توفير خدمات صحية أو تعليمية على أساس غير سوقي. وينبغي معاملة هذه الكيانات كوحدات حكومية منفصلة (يُشار إليها في الغالب باسم الوحدات خارج الموازنة) إذا كانت تستوفي معايير الوحدة المؤسسية (راجع الفقرتين ٢-٢٢ و ٢-٨٠).

٢-٤٢ وفي بعض الأحيان تؤسس الحكومات كيانات قانونية لا تستطيع العمل بصورة مستقلة وتكون مجرد حائز سلمي للأصول والخصوم. ويُشار إلى مثل هذا الكيان على أنه

٢-٤٨ وعلى النقيض من وحدات الحكومة العامة، تعتبر الشركات العامة وحدات مؤسسية تمثل مصدرا محتملا للمكاسب أو الخسائر المالية للوحدات الحكومية التي تملكها أو تسيطر عليها. وفي بعض الحالات، تصدر الشركة أسهما، ومن ثم يُخصص المكسب المالي أو الخسارة بوضوح للمساهمين. وفي حالات أخرى، لا يتم إصدار أسهم، ولكن من الواضح أن وحدة حكومية معينة تسيطر على أنشطة الشركة وتكون مسؤولة ماليًا عنها. في تلك الحالات، فإن الوحدة الحكومية المسؤولة تمتلك أيضا حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (راجع الفقرات ١٦٤-٧ إلى ١٧٧-٧).

القطاعات المؤسسية^{١٨}

٢-٤٩ يمكن تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات مؤسسية^{١٩} وبالتالي، من الضروري تعريف القطاعات المؤسسية وتحديد نوعية القطاعات القائمة.

تعريف القطاعات المؤسسية

٢-٥٠ يضم القطاع المؤسسي مجموعات من الوحدات المؤسسية ذات طابع متماثل وفقا لأهدافها ووظائفها وسلوكياتها الاقتصادية. ويتكون كل قطاع من مجموعة وحدات مؤسسية مقيمة في الاقتصاد ويختلف جوهريا عن القطاعات الأخرى. ويُقسّم الاقتصاد إلى خمسة قطاعات مؤسسية قائمة بذاتها. وتخصص كل الوحدات المؤسسية المقيمة إلى أحد هذه القطاعات المؤسسية. والقطاعات المؤسسية الخمسة هي كما يلي:

- قطاع الشركات غير المالية
- قطاع الشركات المالية
- قطاع الحكومة العامة
- قطاع الأسر المعيشية
- قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

٢-٥١ والعلاقة بين هذه القطاعات في الاقتصاد وأنواع الوحدات المؤسسية (يتم تناولها بالمناقشة في الفقرات من ٢-٢٦ إلى ٢-٤٨) توضح في الشكل البياني ١-٢.

قطاع الشركات غير المالية

٢-٥٢ يتكون قطاع الشركات غير المالية من وحدات مؤسسية مقيمة تشتغل بصورة رئيسية في إنتاج السلع

^{١٨} تتسق تعريف وأوصاف القطاعات المؤسسية اتساقا كاملا مع التعاريف والأوصاف المقابلة لها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفصل ٤. ^{١٩} سوف يُستخدم المصطلح «قطاع» في الغالب كصيغة مختصرة «للقطاع المؤسسي».

أو الثانوية.^{٢٠} وتشمل نوعية الخدمات المشار إليها إمساك الدفاتر، وإدارة شؤون الموظفين ودفع رواتبهم، وأعمال النظافة، والصيانة، والنقل، والأمن. وفي المعتاد لا يستوفي الكيان الذي يضطلع بالأنشطة المساعدة فقط معايير الوحدة المؤسسية.^{٢١}

٢-٤٦ وتخصص حكومات عديدة موارد كبيرة للحماية الاجتماعية عن طريق تقديم المنافع الاجتماعية (راجع الفقرات من ٦-٩٦ إلى ٦-١٠٥ والملحق الثاني) لحماية كافة السكان، أو فئات محددة من السكان، من مخاطر اجتماعية معينة. والمخاطر الاجتماعية هي أحداث أو ظروف يمكن أن تؤثر سلبا على رفاهية الأسر المعنية إما بزيادة الأعباء على مواردها أو بخفض دخلها. ومن أمثلة المنافع الاجتماعية توفير الخدمات الطبية وتعويضات البطالة ومعاشات الضمان الاجتماعي. ونظرا لاتساع نطاق برامج الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان واختلاف الهياكل التنظيمية لتلك البرامج، يورد الملحق الثاني وصفا للوحدات المؤسسية المشاركة في هذه البرامج وأثارها على إحصاءات قطاع الحكومة العامة.

٢-٤٧ وتتألف الحكومة عادة من وحدتين مؤسستين أو أكثر، وبطبيعة الحال تسيطر وحدة واحدة على سائر الوحدات. والأرجح أن هذه الوحدة المسيطرة تشمل الهيئة التشريعية ورئيس الدولة والهيئة القضائية. وخلافا للشركات (راجع الفقرة ٢-١٠٧)، فإن وحدة حكومية واحدة تسيطر على وحدة حكومية أخرى إما بتعيين مديريها و/أو بتحديد القوانين واللوائح التي توفر لها التمويل بدلا من التمويل بحصص الملكية. وعموما، فإن الوحدات الحكومية لا تصدر أسهما. والكيانات ذات الغرض الخاص، وصناديق الثروة، والكيانات الحكومية الأخرى التي تأسست قانونيا كشركات ولكنها لا تستوفي التعريف الإحصائي للشركة ينبغي تصنيفها كوحدات حكومية في أحد القطاعات الفرعية للحكومة العامة. ونتيجة لذلك، فإن التزاما متعلقا بحقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار يمكن أن يظهر في الميزانية العمومية الموحدة للحكومة العامة (راجع الفقرات ٢-١٣٧ و ٢-١٥٢ إلى ٢-١٥٥).^{٢٢}

^{٢٠} الأنشطة المساعدة تقدم خدمات في الأساس، ولكنها على سبيل الاستثناء تقدم منتجات لا تصبح جزءا ماديًا من المنتجات المتداولة التي تنتجها المؤسسة المعنية.

^{٢١} راجع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرات من ٥-٣٥ إلى ٥-٤٥، لمزيد من التفاصيل.

^{٢٢} بسبب توحيد البيانات، فإن إحصاءات مالية الحكومة ليست حساسة بدرجة عالية لحد الوحدات المؤسسية الفاصل بين القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة، ما دامت كافة وحدات الحكومة العامة مغطاة بالكامل.

الشكل البياني ٢-١: أنواع الوحدات المؤسسية وعلاقتها بقطاعات الاقتصاد

نوع الوحدة	القطاع	قطاع الشركات غير المالية	قطاع الشركات المالية	قطاع الحكومة العامة	قطاع الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
الأسر المعيشية					✓	
الشركات		✓	✓			
المؤسسات غير الهادفة للربح		✓	✓	✓		✓
الحكومة العامة				✓		

✓ الوحدات المتضمنة في القطاع

عملية الوساطة المالية تحويل أو إعادة تجميع أصول وخصوم جهات الوساطة المالية حسب أجل الاستحقاق والحجم والمخاطر وما شابه ذلك، وعن طريق عملية الوساطة المالية، توجه الأموال بين الأطراف الثالثة التي لديها فائض من جهة والأطراف التي تحتاج إلى الأموال من جهة أخرى. والوسيط المالي لا يعمل كوكيل لوحدات مؤسسية أخرى فحسب ولكنه يعرض نفسه للمخاطر بامتلاك أصول مالية وتحمل خصوم على حسابه. وتقتصر الوساطة المالية على امتلاك الأصول وتحمل الخصوم مع عموم الجمهور أو مجموعات محددة وكبيرة نسبيا من الجمهور. ولا تحدث الوساطة المالية عندما يقتصر النشاط على مجموعات صغيرة. وتضم جهات الوساطة المالية شركات تلقي الودائع وشركات التأمين وصناديق التقاعد.

- وتتألف الشركات المالية المساعدة من الشركات المالية المشتغلة أساسا بأنشطة ترتبط بمعاملات في أصول وخصوم مالية أو بتوفير السياق التنظيمي لهذه المعاملات في الحالات التي لا تنطوي على امتلاك الشركة المساعدة للأصول والخصوم المالية التي يجري التعامل فيها. وتضم هذه الشركات السماسرة، ومديري صناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشترك وما شابه ذلك (وليس الصناديق التي يديرونها)، ومكاتب الصرافة، والهيئات الرقابية المركزية.

- المؤسسات المالية الحصرية ومقرضو الأموال هي وحدات مؤسسية تقدم خدمات مالية عدا التأمين، ولا يجري التعامل في معظم أصولها أو خصومها في الأسواق المالية المفتوحة. وهذه الكيانات لا تتعامل إلا مع مجموعة محدودة من الوحدات (كالشركات التابعة) أو الشركات التابعة لنفس الشركة القابضة أو الكيانات التي تمنح قروضا من أموالها الخاصة المقدمة من كفيل

السوقية أو الخدمات غير المالية. ويتضمن القطاع شركات عامة وخاصة ويتألف من:

- جميع الشركات غير المالية المقيمة (حسب التعريف الوارد في الفقرتين ٣١-٢ و ٣٢-٢)، بصرف النظر عن إقامة مالكها؛
- فروع المؤسسات غير المقيمة المشتغلة بالإنتاج غير المالي في الإقليم الاقتصادي على أساس طويل الأجل؛
- كافة المؤسسات غير الهادفة للربح المقيمة التي تعتبر كيانات سوقية منتجة للسلع أو الخدمات غير المالية.

قطاع الشركات المالية

٢-٥٣ يتألف قطاع الشركات المالية من الشركات المقيمة التي تعمل بصفة أساسية في مجال تقديم الخدمات المالية إلى وحدات مؤسسية أخرى، بما في ذلك خدمات التأمين وصناديق التقاعد. ويتمثل إنتاج الخدمات المالية في محصلة أعمال الوساطة المالية، أو إدارة المخاطر المالية، أو عمليات تحويل السيولة أو أنشطة الخدمات المالية المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن القطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تشغل بالإنتاج السوقي ذي الطبيعة المالية، مثل تلك الممولة بمساهمات من المؤسسات المالية التي يتمثل دورها في الترويج لتلك المؤسسات وخدمة مصالحها.

٢-٥٤ ويمكن تقسيم الشركات المالية إلى ثلاث فئات عامة، هي: جهات الوساطة المالية، والشركات المالية المساعدة، والشركات المالية الحصرية ومقرضو الأموال.

- جهات الوساطة المالية هي وحدات مؤسسية تتحمل الخصوم على حسابها بغرض حيازة أصول مالية عن طريق الدخول في معاملات مالية في السوق. ويتم في

واحد فقط. وتمثل شركات التأمين الحصرية استثناء وتُصنّف باعتبارها شركات تأمين.

٢-٥٥ ويمكن تقسيم جهات الوساطة المالية إلى سبعة قطاعات فرعية تبعا لنشاط جهة الوساطة في السوق ومدى سيولة خصومها. وهذه القطاعات الفرعية السبعة هي: البنك المركزي؛ وشركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي؛ وصناديق سوق المال؛ وصناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال؛ وجهات الوساطة المالية الأخرى عدا شركات التأمين وصناديق التقاعد؛ وشركات التأمين؛ وصناديق التقاعد.

٢-٥٦ وكما هو موضح في الشكل البياني ٢-٣ والجدول ٧-١١، تُعرض الشركات المالية في إحصاءات مالية الحكومة على النحو التالي للأغراض التحليلية:

- البنك المركزي؛
- شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي؛
- الشركات المالية الأخرى — بما في ذلك كافة جهات الوساطة المالية عدا شركات تلقي الودائع، والشركات المالية المساعدة، والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضي الأموال.

٢-٥٧ ويضم قطاع الشركات المالية المؤسسات المالية العامة والخاصة التي تشمل:

- كافة الشركات المالية المقيمة (على النحو المعرّف في الفقرات من ٢-٣١ إلى ٢-٣٥)، بصرف النظر عن إقامة مساهميتها؛
- فروع المؤسسات غير المقيمة (راجع الفقرة ٢-٢٠) المشتغلة بالنشاط المالي في الإقليم الاقتصادي على أساس طويل الأجل؛
- كافة المؤسسات غير الهادفة للربح المقيمة التي تشغل بالإنتاج السوقي للخدمات المالية (راجع الفقرتين ٢-٣٦ و ٢-٣٧).

قطاع الحكومة العامة

٢-٥٨ يتألف قطاع الحكومة العامة من الوحدات المؤسسية المقيمة التي تؤدي وظائف الحكومة كنشاط أساسي لها. وهذه الوحدات المؤسسية تؤدي الوظائف الاقتصادية الرئيسية للحكومة، على النحو الوارد في الفقرة ٢-٣٨، بالإضافة إلى أداء مسؤولياتها السياسية ودورها كجهة تنظيمية اقتصادية. ويتألف قطاع الحكومة العامة من الآتي:

- كافة وحدات الحكومة المركزية وحكومات الولايات والمقاطعات والأقاليم وصناديق الضمان الاجتماعي (راجع الفقرات من ٢-٧٦ إلى ٢-١٠٣) التي تفرسها وتسيطر عليها هذه الوحدات؛
- كافة المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقي الخاضعة لسيطرة وحدات حكومية (راجع الفقرة ٢-٨٣).

٢-٥٩ وقطاع الحكومة العامة لا يشتمل على شركات عامة، حتى ولو كانت كافة حقوق ملكية مثل هذه الشركات مملوكة لوحدات حكومية، ولا على أشباه الشركات التي تملكها وتسيطر عليها وحدات حكومية. ومع ذلك، فإن المؤسسات غير المساهمة المملوكة لوحدات حكومية والتي لا تعد أشباه شركات تظل جزءا رئيسيا من تلك الوحدات، وبالتالي يجب إدراجها في قطاع الحكومة العامة.

قطاع الأسر المعيشية

٢-٦٠ يتألف قطاع الأسر المعيشية من كافة الأسر المعيشية المقيمة (راجع الفقرتين ٢-٢٨ و ٢-٢٩). وقد تكون الأسرة المعيشية بأي حجم وتتخذ أشكالاً متنوعة في المجتمعات أو الثقافات المختلفة. ويجب أن ينتمي كل شخص من الأشخاص الطبيعيين في الاقتصاد إلى أسرة واحدة فقط. والمهام الرئيسية للأسر هي توفير العمالة والاضطلاع بالاستهلاك النهائي، والقيام كرواد أعمال بإنتاج سلع سوقيّة وخدمات غير مالية (وربما مالية).

قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

٢-٦١ يتألف قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية من المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح وغير المشتغلة بالإنتاج السوقي التي لا تسيطر عليها الحكومة. وتوفر هذه المؤسسات السلع والخدمات إلى قطاع الأسر بلا مقابل أو بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادية. وتضم المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية المؤسسات التي تم تأسيسها بموجب جمعيات من الأشخاص لتوفير السلع، أو عادة بشكل أكبر الخدمات، لصالح الأعضاء أنفسهم. على سبيل المثال، الجمعيات المهنية أو التعليمية، والأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية، وجمعيات المستهلكين، والكنائس أو الجمعيات الدينية، والأندية الاجتماعية أو الثقافية أو الترفيهية أو الرياضية. وهي لا تضم الكيانات التي تقدم نفس المهام وتخضع لسيطرة وحدات حكومية. وعادة ما تستبعد المؤسسات الدينية من الحكومة العامة وتُصنّف كمؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية حتى عندما يتم تمويلها بشكل أساسي من جانب الوحدات الحكومية إذا لم يعتبر معظم هذا التمويل وسيلة لزيادة سيطرة الحكومة على هذه المؤسسات. والأحزاب السياسية الموجودة في البلاد ذات نظم الحزب الواحد الخاضعة لسيطرة وحدات حكومية من خلال توفير التمويل اللازم تُدرج ضمن قطاع الحكومة العامة. والنوع الثاني من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية هو الذي يضم الجمعيات الخيرية ووكالات الإغاثة والمساعدة والتي أنشئت للأغراض الخيرية، في حين يضم النوع الثالث تلك المؤسسات التي تقدم خدمات للجميع، مثل المراكز البحثية التي تنشر نتائجها بالجمان وكذلك مجموعات البيئة... إلخ. وبموجب العرف، فإن المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقيّة الخاضعة لسيطرة حكومات أجنبية تُصنّف ضمن المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في الاقتصاد المضيف.

الشكل البياني ٢-٢: القطاع العام وعلاقته بالقطاعات المؤسسية الأخرى في الاقتصاد



وحدات حكومية مقيمة—أي كل وحدات قطاع الحكومة العامة والشركات العامة المقيمة. ويوضح الشكل البياني ٢-٣ العناصر الرئيسية للقطاع العام. وينبغي جمع إحصاءات عن قطاع الحكومة العامة والقطاع العام، وكذلك عن كل القطاعات الفرعية للحكومة العامة وقطاع الشركات العامة الفرعي.

تحديد الحكومة العامة والشركات العامة

٢-٦٤ يتألف قطاع الحكومة العامة من جميع الوحدات الحكومية وجميع المؤسسات غير الهادفة للربح المقيمة غير المشتغلة بالإنتاج السوقي الخاضعة لسيطرة وحدات حكومية، في حين يتألف قطاع الشركات العامة الفرعي (راجع الفقرة ٢-١٠٤) من كافة الشركات الخاضعة لسيطرة وحدات حكومية أو شركات عامة أخرى. كذلك تتضمن الحكومة العامة المؤسسات العامة، التي تأسست قانونياً كشركات، ولكنها لا تستوفي المعايير الإحصائية اللازمة لمعاملتها كشركات (راجع الفقرات من ٢-٣١ إلى ٢-٣٥).^{٢١} ولأجل تحديد أي من المؤسسات العامة تُعامل كوحدات تابعة للحكومة العامة وأياها تُعامل كشركات عامة، من الضروري تحديد المنتجين المشتغلين بالإنتاج السوقي والإنتاج غير السوقي.

٢-٦٥ **والمنتج السوقي** هو الوحدة المؤسسية التي تقوم بتوريد كل مخرجاتها أو معظمها لوحدات أخرى بأسعار ذات دلالة اقتصادية. أما **المنتج غير السوقي** فهو الوحدة التي تقوم بتوريد كل مخرجاتها أو معظمها لوحدات أخرى مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادية.

٢-٦٦ **والأسعار ذات الدلالة الاقتصادية** هي الأسعار التي تؤثر بقدر كبير على الكميات التي يرغب المنتجون في

استخدام القطاعات الفرعية

٢-٦٢ يمكن تقسيم كل قطاع من قطاعات الاقتصاد إلى قطاعات فرعية، ويمكن دمج القطاعات الفرعية معاً بطرق مختلفة لتشكيل قطاعات أخرى. ولا توجد طريقة واحدة مثلى لكافة الأغراض للجمع بين القطاعات الفرعية. وتقسيم مجموع الاقتصاد إلى قطاعات وقطاعات فرعية من شأنه تعزيز الفائدة من البيانات لأغراض التحليل الاقتصادي ويساعد على المتابعة الموجهة لمجموعات بعينها من الوحدات المؤسسية لأغراض السياسات. فعلى سبيل المثال، يمكن تقسيم قطاع الحكومة العامة إلى قطاعات فرعية هي الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، في حين يمكن عرض صناديق الضمان الاجتماعي كقطاع فرعي منفصل أو يمكن إدراجها في القطاع الفرعي الذي يتولى تنظيمها وإدارتها. كذلك يمكن تقسيم قطاع الشركات غير المالية الفرعي إلى الشركات العامة غير المالية، والشركات غير المالية الخاضعة لسيطرة أجنبية، والشركات غير المالية الوطنية الخاصة.^{٢٠} ويعتمد تقسيم القطاعات إلى قطاعات فرعية على نوع التحليل الذي سيُجرى، واحتياجات صانعي السياسات، ومدى توافر البيانات، والظروف الاقتصادية، والترتيبات المؤسسية داخل البلد المعني. ويوضح الشكل البياني ٢-٢ العلاقة بين قطاع الحكومة العامة، والقطاع العام، والقطاعات الرئيسية الأخرى في الاقتصاد المحلي.

التغطية المؤسسية للقطاع العام وتقسيمه حسب القطاع

٢-٦٣ يتألف القطاع العام من جميع الوحدات المؤسسية المقيمة التي تخضع لسيطرة مباشرة أو غير مباشرة من

^{٢١} غالباً ما يُشار إلى المؤسسات العامة أيضاً باسم المؤسسات المملوكة للدولة أو المؤسسات شبه الحكومية (Parastatals).

^{٢٠} وبالمثل، يمكن تقسيم الشركات المالية إلى شركات عامة مالية، وشركات مالية خاضعة لسيطرة أجنبية، وشركات مالية وطنية خاصة.

الشكل البياني ٢-٣: القطاع العام وعناصره الرئيسية



^١ تشمل صناديق الضمان الاجتماعي.

^٢ بدلا من ذلك، يمكن تجميع صناديق الضمان الاجتماعي لتشكيل قطاعا فرعيا منفصلا، كما هو موضح في الإطار المرسوم بخطوط منقطعة.

^٣ الوحدات المدرجة في الموازنة، والوحدات خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي يمكن أن تتواجد أيضا في حكومات الولايات والحكومات المحلية.

الطويل أو على الأقل تغطية رأس المال والتكاليف الأخرى؛

- أن يكون للمستهلكين حرية الشراء أو عدم الشراء ويكون اختيارهم قائما على الأسعار المطلوبة.

عرضها بالسوق وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها. وهذه الأسعار عادة ما تتحقق في الحالات الآتية:

- أن يكون المنتج لديه حافز لتعديل حجم العرض سواء كان الهدف هو تحقيق ربح على المدى

الأوضاع الاقتصادية بشكل مختلف عن التي لا تتمتع بتلك الميزات، لأن قيود ميزانياتها أكثر اعتدالا، وبالتالي من الأرجح تصنيفها كمنتج غير سوقي.

٧٢-٢ وثمة سؤال يطرح نفسه وهو ما إذا كان ينبغي معاملة الكيانات المملوكة للدولة وتقوم بتوريد السلع والخدمات للحكومة باعتبارها منتجا سقيا أم غير سوقي. فمنتج هذه السلع والخدمات لا يعد منتجا سقيا إذا كان جهة مخصصة لتقديم الخدمات المساعدة (راجع الفقرة ٢-٤٥). وهذه الكيانات لا تستوفي بصفة عامة معايير التصنيف التي تؤهلها لتكون وحدة مؤسسية. وعلى نحو مماثل، يمكن غالبا افتراض أن المنتج ليس منتجا سقيا إذا كانت الوحدة تورد السلع والخدمات بدون منافسة^{٢٣} مع المنتجين من القطاع الخاص، وعندما لا يكون اختيار المورد إلى الحكومة قائما على السعر. ويسري الأمر نفسه بصرف النظر عما إذا كان المورد هو المورد الوحيد وإذا كانت الحكومة هي العميل الوحيد لهذا المورد.

٧٣-٢ ولتقييم ما إذا كان المنتج منتجا سقيا، من الضروري عقد مقارنة بين المتحصلات من المبيعات وتكاليف إنتاج السلع والخدمات المباعة. وتُقاس المبيعات قبل إضافة أي ضرائب قابلة للتطبيق على المنتجات. ويستثنى من المبيعات كافة المدفوعات مستحقة القبض من الحكومة ما لم تكن هذه المدفوعات تُمنح لأي منتج يقوم بنفس النشاط. ولا يحقق الإنتاج للاستخدام الخاص، والمعروف بالإنتاج لحساب الذات، متحصلات من المبيعات، وبالتالي لا يعتبر جزءا من المبيعات في هذا السياق.

٧٤-٢ وتحسب تكاليف الإنتاج كحاصل جمع تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب الأخرى على الإنتاج^{٢٤}. وهذه المفاهيم المستخدمة في حساب تكاليف الإنتاج تستثنى كافة التكاليف المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، إذا عولمت الوحدة كمنتج سوقي يتم تضمين العائد على رأس المال في تكاليف الإنتاج. والإعانات مستحقة القبض على الإنتاج لا يتم استبعادها من تكاليف الإنتاج.

٧٥-٢ ونظرا لأن الوحدة المؤسسية التابعة للحكومة العامة هي منتج غير سوقي، فسوف تضم في الغالب منشآت غير ساقية (راجع الفقرة ٢-٢٤)، ولكنها قد تضم منشأة ساقية

وهذه الشروط تعني عادة أن الأسعار تكون ذات دلالة اقتصادية إذا كانت المبيعات تغطي غالبية تكاليف المنتج، والمستهلكون لهم حرية الشراء أو عدم الشراء وكميته على أساس الأسعار المطلوبة.

٦٧-٢ ولا يكون السعر ذا دلالة اقتصادية عندما يكون تأثيره طفيفا أو معدوماً على مقدار المعروض الذي يكون المنتج على استعداد لعرضه وعلى الكميات المطلوبة. ويمكن تقاضي أسعار ليست ذات دلالة اقتصادية من أجل تحقيق بعض الإيرادات الرمزية و/أو خفض الطلب المفرط، دون القضاء عليه، إذا ما تم توفير السلع والخدمات مجانا. ويمكن تحديد سعر غير ذي دلالة اقتصادية على أساس إداري أو اجتماعي أو سياسي للسلع أو الخدمات التي يكون المعروض منها ثابتا.

٦٨-٢ ويمكن افتراض أن الأسعار ذات دلالة اقتصادية عندما يكون المنتجون شركات خاصة. غير أنه في حالة سيطرة القطاع العام، يمكن تعديل أسعار الوحدة المعنية لأغراض السياسة العامة. وقد ينتج عن ذلك صعوبات في تحديد ما إذا كانت الأسعار المفروضة ذات دلالة اقتصادية. وغالبا ما يتم إنشاء الشركات العامة لتوفير السلع والخدمات بكميات أكبر مما ترغب الشركات الخاصة في توفيرها بنفس سعر البيع. وحتى عندما يمكن لمبيعات الشركات العامة أن تغطي جزءا كبيرا من تكاليفها، يمكن التوقع بأنها تستجيب لقوى السوق بشكل مختلف تماما عن استجابة الشركات الخاصة.

٦٩-٢ وعلى الرغم من أنه لا توجد علاقة رقمية محددة بين قيمة المبيعات (عدا الضرائب والإعانات على المنتجات) وتكاليف الإنتاج، فمن المتوقع أن يبلغ متوسط قيمة مبيعات الشركات العامة نصف تكاليف الإنتاج على الأقل على مدار فترة زمنية متصلة لعدة سنوات.

٧٠-٢ ومن حيث المبدأ، ينبغي التمييز بين المنتجين السوقيين والمنتجين غير السوقيين على أساس كل حالة على حدة. وينبغي النظر فيما إذا كان المنتج منتجا سقيا أم غير سوقي على مدار عدة سنوات^{٢٥}. وبمجرد تصنيف الكيان، لا ينبغي النظر في إعادة تصنيفه إلا إذا حدث تغير في الأسعار واستمر لعدة سنوات أو كان من المتوقع استمراره لعدة سنوات.

٧١-٢ ومن المرجح أن الشركات التي تتلقى دعما ماليا كبيرا من الحكومة أو التي تتمتع بعوامل أخرى مخففة للمخاطر، كالضمانات الحكومية الكبيرة سوف تستجيب للتغيرات في

^{٢٣} الأسعار المحددة في سوق تنافسية تكون على الأرجح ذات دلالة اقتصادية.

^{٢٤} للاطلاع على تقسيم مفصل للضرائب الأخرى على الإنتاج، راجع الفقرة ٧-٤١ والجدول ٣-٧.

^{٢٥} عند تصنيف وحدة منشأة حديثا ضمن أحد القطاعات، ينبغي أن يستند تصنيفها كمنتج سوقي أو غير سوقي إلى نواياها بشأن الأسعار التي ستتقاضاها مقابل سلعها وخدماتها.

القطاعات الفرعية المتمثلة في الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية. غير أنه في الممارسة العملية من المعتاد عرض صناديق الضمان الاجتماعي في واحدة من مجموعتين بديلتين من القطاعات الفرعية، كما هو مبين في الشكل البياني ٢-٣.^{٢٦}

- يمكن ضم جميع صناديق الضمان الاجتماعي في قطاع فرعي منفصل وتصنيف جميع وحدات الحكومة العامة الأخرى وفق مستواها. وفي هذه الحالة، تتألف القطاعات الفرعية المتمثلة في الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، من جميع الوحدات الحكومية عدا صناديق الضمان الاجتماعي؛ أو

- يمكن تصنيف صناديق الضمان الاجتماعي وفق مستوى الحكومة الذي ينظمها ويديرها، وبالتالي إدراجها ضمن وحدات الحكومة العامة الأخرى في القطاعات الفرعية المعنية. وبذلك تكون الحكومة العامة تتألف من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، بافتراض وجود مستويات الحكومة الثلاثة. ولتيسير تحليل صناديق الضمان الاجتماعي ككل، يمكن توفير إحصاءات منفصلة عنها داخل إحصاءات كل مستوى حكومي.

ويمكن للبلدان اختيار أي من طريقتي العرض.

٢-٧٩ وقد تنشأ مشكلات في التصنيف عندما تقوم بعمليات الحكومة وحدة من وحدات الحكومة العامة تكون مسؤولة بصورة مشتركة أمام مستويين من مستويات الحكومة.^{٢٧} وقد تزداد صعوبة قرار التصنيف هذا إذا كان للجهاز المعني مصدر تمويل خاص به، كالضرائب المخصصة مثلاً. وفي بعض الحالات، تكون هناك مؤسسة غير هادفة للربح تسيطر عليها وحدتان حكوميتان أو أكثر عند مستويات مختلفة للحكومة. فعلى سبيل المثال، قد يكون لإحدى وحدات حكومة الولاية المعنية حق تعيين أغلبية المديرين المسؤولين عن إدارة المؤسسة غير الهادفة للربح ولكن التمويل قد يكون مقدماً أساساً من الحكومة المركزية. وينبغي تصنيف وحدات الحكومة العامة التي تخضع لسيطرة مزدوجة ضمن مستوى الحكومة الذي له الهيمنة فيما يتعلق بالسيطرة وفق كافة مؤشرات السيطرة (راجع الإطارين ١-٢ و ٢-٢).

٢-٨٠ والقطاعات الفرعية للحكومة العامة المتمثلة في الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية

واحدة أو أكثر.^{٢٥} والمنشأة السوقية هي منشأة تتقاضى أسعاراً ذات دلالة اقتصادية. وفي الحالات التي تباع فيها وحدة من وحدات الحكومة العامة بعضاً من مخرجاتها بأسعار ذات دلالة اقتصادية، قد يكون من الممكن تحديد منتجين سوقيين والمنشآت السوقية داخل الحكومة التي تستوفي معايير التصنيف التي تؤهلها لتكون وحدات مؤسسية منفصلة تعد أشباه شركات (راجع الفقرة ٢-٢٢)، وتُعامل بنفس الطريقة التي تُعامل بها الشركات. وتظل المنشآت السوقية الباقية جزءاً أساسياً من قطاع الحكومة العامة.

قطاع الحكومة العامة وقطاعاته الفرعية

٢-٧٦ يتألف قطاع الحكومة العامة من الوحدات المؤسسية المقيمة التي تؤدي وظائف الحكومة كنشاط أساسي لها. ويضم هذا القطاع كافة الوحدات الحكومية وجميع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تشغل بالإنتاج غير السوقية الخاضعة لسيطرة وحدات حكومية. وفي أغلب الأحيان يكون من الضروري أو من المحبذ لأغراض تحليلية تقسيم قطاع الحكومة العامة إلى قطاعات فرعية.

٢-٧٧ وقد يكون هناك أكثر من مستوى واحد للحكومة داخل البلد الواحد، وهو ما يعتمد على الترتيبات الإدارية والقانونية بذلك البلد، ومن الضروري إعداد إحصاءات عن كل واحد من هذه المستويات (يُشار إليها أيضاً بالقطاعات الفرعية). ومع ذلك، بسبب هذه الترتيبات المختلفة ينبغي توخي الحذر لدى مقارنة البيانات على المستوى الدولي لكل قطاع فرعي من الحكومة العامة. وتشتمل إحصاءات الاقتصاد الكلي على ثلاثة قطاعات فرعية للحكومة العامة هي: الحكومة المركزية، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية. ولا توجد هذه المستويات الثلاثة في جميع البلدان؛ فقد يكون هناك في بعض البلدان حكومة مركزية فقط أو حكومة مركزية ومستوى أدنى واحد. وفي بلدان أخرى، قد يكون هناك أكثر من ثلاثة مستويات. وفي هذه الحالة، ينبغي تصنيف مختلف الوحدات جميعها باعتبارها أحد القطاعات الفرعية الثلاثة المقترحة هنا. وإضافة إلى مستويات الحكومة، قد يتطلب وجود صناديق الضمان الاجتماعي ودورها في سياسة المالية العامة إعداد إحصاءات عن جميع صناديق الضمان الاجتماعي كقطاع فرعي منفصل ضمن قطاع الحكومة العامة.

٢-٧٨ ومن شأن التصنيف الكامل للقطاعات الفرعية للحكومة العامة أن يسمح بتمييز كل من المؤسسات غير الهادفة للربح وصناديق الضمان الاجتماعي لكل قطاع من

^{٢٥} مبيعات السلع والخدمات (١٤٢) تتضمن مبيعات المنشآت السوقية ومبيعات المنشآت غير السوقية، وتدرج كقوائم محددة من الإيرادات (راجع الفقرات من ١٣٦-٥ إلى ١٤١-٥).

^{٢٦} الطرق البديلة لتصنيف القطاعات الفرعية مصممة لتلبية المتطلبات التحليلية المختلفة. ويعتمد قرار اختيار الطريقة الأنسب في بلد بعينه على مدى أهمية صناديق الضمان الاجتماعي وإلى أي مدى تدار بصورة مستقلة عن الوحدات الحكومية التي ترتبط بها.

^{٢٧} راجع أيضاً المناقشة عن المشاريع المشتركة في الفقرات من ١٤٠-٢ إلى ١٤٣-٢.

الإطار ٢-١: سيطرة الحكومة على المؤسسات غير الهادفة للربح

تُعرّف السيطرة على المؤسسة غير الهادفة للربح بأنها القدرة على تقرير السياسة العامة للمؤسسة غير الهادفة للربح أو برنامجها. ولتحديد ما إذا كانت المؤسسة غير الهادفة للربح تخضع لسيطرة الحكومة من عدمه، فإن المؤشرات الخمسة التالية للسيطرة تمثل العوامل الأكثر أهمية وترجيحا التي يلزم مراعاتها:

- تعيين الموظفين: قد يكون للحكومة الحق في تعيين الموظفين الذين يتولون إدارة المؤسسة غير الهادفة للربح سواء بموجب القانون المنظم للمؤسسة غير الهادفة للربح أو النظام الأساسي لها أو بموجب أي مستند تمكين آخر.
 - أحكام أخرى لمستند التمكين: قد ينص مستند التمكين على أحكام غير أحكام تعيين موظفي المؤسسة والتي تمكن الحكومة من تحديد المظاهر البارزة في السياسة العامة أو برنامج عمل المؤسسة غير الهادفة للربح. على سبيل المثال، قد يحدد أو يبين مستند التمكين الوظائف والأهداف والجوانب التشغيلية الأخرى للمؤسسة غير الهادفة للربح، الأمر الذي يجعل من مسألة تعيين المديرين أمرا غير خطير أو حتى غير ذي صلة. وقد يمنح مستند التمكين أيضا الحق للحكومة في عزل الأشخاص الرئيسيين أو نقض التعيينات المقترحة أو يشترط الموافقة المسبقة من الحكومة على الموازنات أو الترتيبات المالية أو يمنع المؤسسة غير الهادفة للربح من تغيير النظام الأساسي الخاص بها أو أن تحل نفسها أو إنهاء علاقتها مع الحكومة بدون موافقة مسبقة منها.
 - الاتفاقات التعاقدية: قيام اتفاق تعاقدى بين الحكومة ومؤسسة غير هادفة للربح قد يعطي الحق للحكومة في تحديد الجوانب الأساسية من السياسة العامة للمؤسسة أو برنامج عملها. ولن تعتبر المؤسسة غير الهادفة للربح خاضعة لسيطرة الحكومة ما دامت قادرة في نهاية المطاف على تحديد سياستها أو برنامج عملها إلى حد كبير، كأن يكون بوسعها الإخلال باتفاقها التعاقدى مع الحكومة وتحملت تبعات ذلك، أو تعديل نظامها الأساسي، أو حل نفسها بدون موافقة الحكومة إلا على ما هو ضروري بموجب اللوائح العامة.
 - مستوى التمويل من الحكومة: فالمؤسسة غير الهادفة للربح الممولة بصفة رئيسية من الحكومة قد تخضع لسيطرة هذه الحكومة. وبصفة عامة، إذا احتفظت المؤسسة بحقوقها في تحديد سياستها وبرامجها إلى الحد الذي تم توضيحه في النقطة السابقة، فإن الحكومة لا يكون لها سيطرة على هذه المؤسسة.
 - التعرض للمخاطر: إذا سمحت الحكومة لنفسها التعرض لكافة المخاطر التمويلية أو إلى نسبة كبيرة من هذه المخاطر المصاحبة لنشاطات المؤسسة غير الهادفة للربح، فإن هذه الإجراءات تجعل للحكومة سيطرة على هذه المؤسسة.
- وقد يكون توفر أحد هذه المؤشرات كافيا لإثبات السيطرة على المؤسسات غير الهادفة للربح في بعض الحالات، إلا أنه في حالات أخرى فإن مجموعة من المؤشرات المنفصلة قد تدل مجتمعة على السيطرة. والقرار المتخذ بناء على مجموع كافة المؤشرات سيكون بالضرورة تقديريا ولكن من الواضح ضرورة اتخاذ تقديرات مماثلة في الحالات المشابهة.

الموازنة يعتمد على الظروف القُطرية. غير أن المهم هو التغطية الكاملة لقطاع الحكومة العامة—أي أن الإحصاءات التي يتم جمعها عن كل مستوى من مستويات الحكومة ينبغي أن تغطي كافة الوحدات التي تشكل ذلك القطاع الفرعي للحكومة (الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية).

٢-٨١ وفي جميع البلدان، هناك وحدة مؤسسية في قطاع الحكومة العامة ذات أهمية خاصة من حيث الحجم والسلطة، وعلى وجه الخصوص سلطة ممارسة السيطرة على العديد من الوحدات والكيانات الأخرى. والحكومة المركزية المدرجة في الموازنة هي في الغالب وحدة الحكومة المركزية التي تمارس الأنشطة الأساسية للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الوطنية. وهذا العنصر من الحكومة العامة عادة ما تغطيه الموازنة الرئيسية (أو العامة). وعادة ما يتم تنظيم عائدات ومصروفات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة والسيطرة عليها من جانب وزارة المالية أو ما يعادلها من حيث المهام من خلال موازنة معتمدة من المجلس التشريعي. ومعظم الوزارات والإدارات والوكالات والمجالس والهيئات

يتكون كل منها من وحدات مؤسسية. وبالنسبة لكل قطاع من هذه القطاعات الفرعية، غالبا ما يكون من المفيد تحليليا تجميع كياناته وفقا للترتيبات الإدارية أو التشريعية أو التمويلية. على سبيل المثال، قد تنشئ الحكومات مجالس متخصصة أو لجانا أو وكالات إما كجزء من حساباتها المدرجة في الموازنة أو كوحدات منفصلة. وقد يكون من الممكن إنشاء قطاعات فرعية على كل مستوى من مستويات الحكومة بناء على ما إذا كانت الوحدات في القطاع الفرعي ممولة من الميزانيات التشريعية لذلك المستوى الحكومي أو من مصادر خارج الموازنة—بمعنى التمييز بين الوحدات المدرجة في الموازنة والوحدات خارج الموازنة (بغض النظر عن معاملة صناديق الضمان الاجتماعي—راجع الفقرة ٧٨-٢). وقد يتألف العنصر المدرج في الموازنة من الموازنة الرئيسية (أو العامة) فقط، ويتألف العنصر خارج الموازنة من باقي الكيانات التي تشكل ذلك المستوى الحكومي، مع استبعاد صناديق الضمان الاجتماعي. ومثل هذا التجميع للقطاعات الفرعية يسمح بمقارنة مباشرة بشكل أكبر بين بيانات الموازنة وإحصاءات مالية الحكومة. وتصنيف الوحدات كوحدات مدرجة في الموازنة أو خارج

صناديق الضمان الاجتماعي مدرجة مع المستوى الحكومي الذي يتولى تنظيمها وإدارتها، أو كقطاع فرعي منفصل للحكومة العامة.

الحكومة المركزية

٢-٨٥ يضم قطاع الحكومة المركزية الفرعي وحدة أو وحدات مؤسسية تتألف منها الحكومة المركزية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية. وتمتد السلطة السياسية للحكومة المركزية على كافة إقليم البلاد. ومن ثم، يكون للحكومة المركزية صلاحية فرض الضرائب على كافة الوحدات المؤسسية المقيمة وعلى الوحدات غير المقيمة التي تعمل في أنشطة اقتصادية داخل البلاد، كما تشمل مسؤوليتها السياسية الدفاع الوطني، وحفظ القانون والنظام، والعلاقات مع الحكومات الأجنبية. كذلك تعمل الحكومة المركزية على ضمان كفاءة النظام الاجتماعي والاقتصادي بموجب التشريعات و/أو القواعد التنظيمية المناسبة، وهي مسؤولة عن توفير خدمات جماعية تعود بالنفع على المجتمع ككل، ولهذا الغرض تتحمل نفقات الدفاع والإدارة العامة وخلافه. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتحمل نفقات توفير خدمات، مثل التعليم والصحة، لصالح فرادى الأسر المعيشية في المقام الأول، وقد تقوم بعمل تحويلات لوحدات مؤسسية أخرى، بما في ذلك مستويات الحكومة الأخرى.

٢-٨٦ وجمع الإحصاءات عن الحكومة المركزية يحظى بأهمية خاصة لما له من تأثير خاص على السياسة النقدية والنمو الاقتصادي. على سبيل المثال، تؤثر سياسة المالية العامة على الضغوط التضخمية أو الانكماشية داخل الاقتصاد من خلال ماليات الحكومة المركزية بالدرجة الأولى. وعموما لا يوجد جهاز لصنع القرارات يستطيع أن يصوغ السياسات الموجهة نحو تحقيق أهداف اقتصادية وطنية عامة ويطبقها إلا على مستوى الحكومة المركزية. ولا توجد لدى مستويات الحكومة الأخرى سياسات اقتصادية قومية كأهداف تسعى لتحقيقها كما أنه لا يتوافر لها ما يتوافر للحكومة المركزية من إمكانية الحصول على الائتمان من البنك المركزي.

٢-٨٧ وتمثل الحكومة المركزية قطاعا فرعيا كبيرا ومتشابكا في معظم البلدان. ومع ذلك، كما يرد في الفقرة ٢-٨٠، وبناء على الترتيبات الإدارية في البلد المعني، فإنها تتألف بوجه عام من الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والوحدات خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي (ما لم يُستخدم قطاع فرعي منفصل لصناديق الضمان الاجتماعي، على النحو الوارد في الفقرة ٢-٧٨).

القضائية والمجالس التشريعية وغيرها من الكيانات التي تُكوّن في مجموعها هذه الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة ليست وحدات مؤسسية منفصلة. ويرجع ذلك إلى أنها عموما ليس لديها السلطة لتملك الأصول أو لتحمل الخصوم أو للدخول في معاملات بالأصالة عن نفسها (راجع الفقرة ٢-٤٢). ولكل قطاع من القطاعات الفرعيين المتمثلين في حكومة الولاية أو الحكومة المحلية عنصر مدرج في موازنة حكومة الولاية أو الحكومة المحلية يشمل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية الرئيسية لهذه المستويات الحكومية.

٢-٨٢ وكيانات الحكومة العامة ذات الموازنات الفردية غير المغطاة بالكامل من الموازنة الرئيسية (أو العامة) تعد كيانات خارج الموازنة.^{٢٨} وهذه الكيانات تعمل تحت سلطة أو سيطرة الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية. والكيانات خارج الموازنة قد يكون لها مصادرها الخاصة للإيرادات، والتي يمكن تكميلها بمنح (تحويلات) من الموازنة العامة أو من مصادر أخرى. ورغم أن موازنتها قد تخضع لموافقة الهيئة التشريعية، على غرار موازنات الحسابات المدرجة في الموازنة، فإنها تتمتع بصلاحية التقدير الاستثنائي لحجم إنفاقها ومكوناته. ويمكن إنشاء هذه الكيانات للاضطلاع بوظائف حكومية معينة، مثل إنشاء الطرق أو بالإنتاج غير السوقية لخدمات الصحة والتعليم. وتختلف الترتيبات المدرجة في الموازنة اختلافا واسعا بين البلدان، وتستخدم مصطلحات مختلفة لوصف هذه الكيانات، ولكن يُشار إليها في الغالب باسم «الصناديق خارج الموازنة» أو «الهيئات اللامركزية».

٢-٨٣ والمؤسسات غير الهادفة للربح غير المشتغلة بالإنتاج السوقية الخاضعة لسيطرة الحكومة غالبا ما تُصنّف كوحدات خارج الموازنة عندما تستوفي المعايير التي تؤهلها لتكون وحدة مؤسسية. وبشكل أكثر تحديدا، فإنها تُصنّف مع المستوى الحكومي الذي يسيطر عليها، وهي الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية. وترد في الإطار ٢-١ العوامل الأكثر أهمية والأكثر ترجيحاً التي يجب مراعاتها عند تحديد سيطرة الحكومة على المؤسسات غير الهادفة للربح. ويتعين على جميع المؤسسات غير الهادفة للربح المخصصة لقطاع الحكومة العامة أن تحتفظ بهويتها كمؤسسات غير هادفة للربح في السجلات الإحصائية، وذلك لتيسير التحليل لمجموعة كاملة من المؤسسات غير الهادفة للربح.

٢-٨٤ وتعرض الأقسام التالية تعريفا مفصلا للقطاعات الفرعية للحكومة. وتسري هذه التعاريف سواء كانت

^{٢٨} هذه الكيانات تعد وحدات مؤسسية إذا كانت تستوفي معايير الوحدة المؤسسية المنفصلة (راجع الفقرة ٢-٢٢). وإذا كان الكيان المعني لا يستوفي معايير الوحدة المؤسسية، فإنه يعد جزءا من الوحدة التي تسيطر عليه.

العامة والتشريعية والتنفيذية على مستوى فرادى الولايات التي قد يقسم إليها البلد ككل. وتوصف كلمة ولاية بأسماء متنوعة تختلف من بلد لآخر، وقد يتألف هذا القطاع الفرعي من حكومات الولايات أو المقاطعات أو الأقاليم. غير أنه من باب التيسير في التعبير، سوف يُشار فيما يلي إلى هذا المستوى الحكومي باسم حكومات الولايات. وفي العديد من البلدان، وخصوصا الصغيرة، قد لا توجد حكومات الولايات. ولكن في البلدان الكبيرة جغرافيا، وخصوصا تلك التي لديها دساتير اتحادية، فإنه يتم تخويل بعض السلطات والمسؤوليات إلى حكومات الولايات.

٢-٩١ وتتألف حكومة الولاية من وحدات مؤسسية متعددة ويكون لها في العادة سلطة مالية عامة لفرض ضرائب على الوحدات المؤسسية المقيمة أو التي تمارس نشاطا اقتصاديا في منطقة اختصاصها (ولكن ليس مناطق أخرى). ويجب أن يكون الكيان المعني مخولا أيضا صلاحية إنفاق أو تخصيص جزء على الأقل من الضرائب أو غيرها من الإيرادات التي يحصلها وفقا لسياساته الخاصة في إطار القواعد العامة لقانون البلد. غير أن بعض ما يحصل عليه الكيان المعني من تحويلات من الحكومة المركزية قد يكون مقيدا بأغراض محددة بعينها. والمتوقع أن تكون حكومة الولاية قادرة أيضا على تعيين المسؤولين فيها بصورة مستقلة عن أي سيطرة إدارية خارجية. ومن ناحية أخرى، إذا كانت الوحدة الإقليمية المعنية تعتمد اعتمادا كلياً على التمويل من الحكومة المركزية، وكانت الحكومة المركزية تقرر أيضا أساليب إنفاق تلك الأموال على المستوى الإقليمي، فإنه ينبغي عندئذ معاملة ذلك الكيان كجهاز تابع للحكومة المركزية للأغراض الإحصائية وليس كمستوى حكومي منفصل.

٢-٩٢ وفي بضعة بلدان، هناك أكثر من مستوى حكومي واحد بين الحكومة المركزية وأصغر الوحدات المؤسسية الحكومية على المستوى المحلي. وفي تلك الحالات، ولأغراض التصنيف القطاعي، يتم تجميع هذه المستويات الحكومية الوسيطة مع المستوى الحكومي الذي تكون أكثر ارتباطا به، وهو إما حكومة الولاية أو الحكومة المحلية.

٢-٩٣ وفي حالة وجود حكومة للولاية، فإن دوائرها الرئيسية ووزاراتها تشكل عموما وحدة مؤسسية واحدة على نحو مماثل للوحدة المدرجة في الموازنة للحكومة المركزية. وإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك أجهزة خارج الموازنة تعمل تحت سلطة حكومة الولاية ولها شخصية قانونية منفصلة وقدرة من الاستقلال الذاتي يكفي لقيامها بتكوين وحدات مؤسسية إضافية (راجع الفقرة ٢-٣٩). وقد تكون هناك أيضا

٢-٨٨ ورغم أن الحكومة المركزية قد تسيطر أيضا على الشركات غير المالية أو الشركات المالية، فإن هذه الشركات تُصنّف خارج قطاع الحكومة المركزية أو قطاع الحكومة العامة، ولكنها تشكل جزءا من القطاع العام. ومع ذلك، إذا كانت الوحدات المؤسسية الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية مؤسسة قانونا كشركات ولكنها لا تشغل بالإنتاج السوقي، يتعين تصنيفها كجزء من قطاع الحكومة المركزية، وليس قطاع الشركات العامة. وعلى نحو مماثل، فإن المؤسسات غير المساهمة الخاضعة لسيطرة وحدات الحكومة المركزية التي لا تستوفي معايير أشباه الشركات (راجع الفقرة ٢-٣٤) يتعين أن تظل أجزاء أساسية من تلك الوحدات، وبالتالي، تُدرج في قطاع الحكومة المركزية الفرعي.

٢-٨٩ وفي بعض البلدان، قد تشمل الحكومة المركزية وحدات تدخل في معاملات مالية تقوم بها البنوك المركزية في بلدان أخرى. وعلى وجه الخصوص، قد تكون هناك وحدات من الحكومة المركزية مسؤولة عن إصدار العملة أو الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية أو تشغيل صناديق تثبيت أسعار الصرف أو المعاملات مع صندوق النقد الدولي. وعندما تكون هذه الوحدات مدمجة ماليا في الحكومة المركزية وتحت السيطرة والرقابة المباشرتين لها، فلا يمكن عندئذ معاملتها كوحدات مؤسسية منفصلة. وعليه، يتم قيد أي وظائف لهذه السلطة النقدية تقوم بها الحكومة المركزية ضمن قطاع الحكومة العامة وليس قطاع الشركات المالية. ومع ذلك، نظرا للأهمية التحليلية للحصول على حسابات تغطي السلطات النقدية ككل، ولأجل توفير روابط مع إحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى مثل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية، يُوصى بأن تحدد بصورة منفصلة معاملات أجهزة الحكومة المركزية التي تضطلع بالسلطة النقدية ووظائف تلقي الودائع، بحيث يمكن الجمع بينها وبين معاملات البنك المركزي وشركات تلقي الودائع الأخرى في جداول خاصة عند الرغبة في ذلك.

حكومات الولايات

٢-٩٠ تتألف **حكومات الولايات** من وحدات مؤسسية تمارس بعض وظائف الحكومة على مستوى أدنى من مستوى الحكومة المركزية وأعلى من مستوى الوحدات المؤسسية الحكومية القائمة على المستوى المحلي. وتُميّز حكومات الولايات بحقيقة أنها تمتلك سلطة مالية عامة تمتد على أوسع المناطق الجغرافية التي يمكن أن تقسم إليها البلد ككل لأغراض سياسية وإدارية. وهي وحدات مؤسسية تمتد سلطاتها المالية

على نفس المناطق الجغرافية. فعلى سبيل المثال، قد تكون لوحدات حكومية منفصلة تمثل مدينة صغيرة ومقاطعة ومنطقة تعليمية سلطة على نفس المنطقة. وإضافة إلى ذلك، قد تشكل حكومتان محليتان متجاورتان أو أكثر وحدة حكومية واحدة لها سلطة إقليمية تكون مسؤولة أمام تلك الحكومات المحلية. وينبغي إدراج تلك الوحدات أيضا ضمن قطاع الحكومة المحلية الفرعي.

٢-٩٧ وتشمل بعض الوظائف المعتادة للحكومات المحلية تقديم خدمات برسوم استخدام بسيطة قياسا بالتكلفة الرئيسية التي تتحملها الحكومة المحلية. وعادة ما تشارك الحكومات المحلية في الآتي:

- المنشآت التعليمية؛
- المستشفيات ومنشآت الرعاية الاجتماعية، مثل رياض الأطفال وحضانات الأطفال ودور الرعاية؛
- مرافق الصحة العامة والكيانات ذات الصلة، مثل نظم ومحطات تنقية المياه، ومرافق جمع القمامة وتصريفها، والمدافن، والمخارق؛
- المرافق الثقافية والترفيهية والرياضية، كالمسارح والحفلات الموسيقية وقاعات الموسيقى والمتاحف وقاعات العرض الفنية والمكتبات والمتنزهات والأماكن المفتوحة.

٢-٩٨ وتُطبق على الحكومات المحلية نفس القواعد التي تنظم معاملة إنتاج وحدات الحكومة المركزية وحكومة الولاية للسلع والخدمات. فإن أمكن داخل الحكومة المحلية تحديد مُنتج يشغل بالإننتاج السوقي ويستوفي معايير التصنيف ضمن الشركات أو أشباه الشركات (راجع الفقرة ٢-٣٤)، فإنه يُصنّف كشركة عامة. وعندما لا تستوفي المنشآت السوقية^{٢٩} معايير أشباه الشركات، فإنها تُدرج ضمن الحكومة المحلية. أما الوحدات التي تُورد خدمات على أساس غير سوقي، مثل التعليم والصحة، فتظل جزءا أساسيا من وحدة الحكومة المحلية التي تسيطر عليها.

٢-٩٩ وينبغي إدراج الوحدات الحكومية التي تخدم كلاً من حكومة الولاية وحكومة محلية أو أكثر ضمن المستوى الحكومي الغالب في عملياتها ومواردها المالية. وفي بعض البلدان، هناك أكثر من مستوى حكومي واحد بين الحكومة المركزية وأصغر الوحدات المؤسسية الحكومية على المستوى المحلي. وفي تلك الحالات، يتم تجميع هذه المستويات

وحدات مؤسسية تمتد سلطتها على ولايتين أو أكثر، ولكنها مسؤولة أمام حكومة كل ولاية من تلك الولايات. وينبغي إدراج تلك الوحدات أيضا ضمن قطاع حكومات الولايات الفرعي.

٢-٩٤ وحكومات الولايات قد تسيطر على الشركات بنفس طريقة الحكومة المركزية. فقد يكون لديها وحدات غير مساهمة تعمل بالإننتاج السوقي. ويتعين معاملة هذه الوحدات المؤسسية كأشباه شركات تماشيا مع المبادئ الواردة في الفقرة ٢-٣٣. وينبغي تصنيف هذه الشركات وأشباه الشركات خارج قطاع حكومات الولايات الفرعي (وقطاع الحكومة العامة الفرعي) كجزء من الشركات العامة.

الحكومات المحلية

٢-٩٥ وحدات الحكومة المحلية هي وحدات مؤسسية تشمل سلطاتها المالية والتشريعية والتنفيذية أصغر المناطق الجغرافية التي يتم تمييزها لأغراض إدارية وسياسية. ويتألف قطاع الحكومة المحلية الفرعي من الحكومات المحلية التي تعتبر وحدات مؤسسية منفصلة بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح الخاضعة لسيطرة الحكومات المحلية. ويكون نطاق سلطاتها أقل بوجه عام من نطاق الحكومة المركزية أو حكومة الولاية، وقد يحق، أو لا يحق، لها فرض الضرائب على الوحدات المؤسسية المقيمة في مناطقها. وتعتمد بشكل كبير على المنح (والتحويلات) من الحكومات ذات المستوى الأعلى، وقد تنصرف أيضا إلى حد ما باعتبارها وكالات تنوب عن الحكومة المركزية أو الإقليمية. ويلزم أيضا أن يكون لها القدرة على تعيين موظفيها بشكل مستقل عن السيطرة الإدارية الخارجية. وحتى عندما تنصرف الحكومات المحلية كوكالات تنوب عن الحكومة المركزية أو حكومة الولاية، يمكن معاملتها كمستوى حكومي مستقل شريطة أن تكون الحكومة المحلية قادرة على جمع وإنفاق بعض التمويل بمبادرة منها وعلى مسؤوليتها الخاصة.

٢-٩٦ والحكومات المحلية هي على اتصال قريب للغاية مع الوحدات المؤسسية المقيمة في محلياتها. وتقوم عادة بتقديم مجموعة كبيرة من الخدمات للمقيمين المحليين، بعض هذه الخدمات قد يُمَوَّل من المنح (التحويلات) التي تقدمها المستويات الحكومية الأخرى. وقد تغطي الإحصاءات الخاصة بقطاع الحكومة المحلية الفرعي طائفة متنوعة من الوحدات الحكومية، مثل المقاطعات والبلديات والمدن الكبيرة والمدن الصغيرة والبلديات والأحياء الإدارية والمناطق التعليمية ومناطق المياه أو المرافق الصحية. وفي أغلب الأحيان، يكون لوحدات حكومية محلية ذات مسؤوليات وظيفية مختلفة سلطة

^{٢٩} راجع الفقرة ٢-٧٥ للاطلاع على تعريف للمنشآت السوقية.

كشركة خاصة مالية (راجع الفقرات من ٢-٤٧ إلى ٢-٥٣). ونظام التقاعد غير المستقل المرتبط بالعمل لموظفي الحكومة الذي يديره صندوق للضمان الاجتماعي يظل جزءاً من صناديق الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، إذا اختلفت شروط المشاركة والمنافع المدفوعة، حسبما يقررها عقد التوظيف، عن تلك المتعلقة ببرنامج الضمان الاجتماعي للمشاركين من غير موظفي الحكومة، ينشأ نظام تقاعد مرتبط بالعمل. وتعترف إحصاءات مالية الحكومة بالخصوم المتعلقة بمستحقات التقاعد المرتبطة بالعمل. وبالتالي، فإن التدفقات ومراكز الأرصدة الاقتصادية المرتبطة بنظام التقاعد هذا ينبغي تمييزها داخل صندوق الضمان الاجتماعي (راجع الفقرتين ٦-٢٥ و ٧-١٩٤).

٢-١٠٣ واتساقاً مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، يسمح هذا الدليل باستيعاب صناديق الضمان الاجتماعي في مجموعتين بديلتين من القطاعات الفرعية للحكومة العامة، على النحو المبين في الفقرة ٢-٧٨.

قطاع الشركات العامة وقطاعاته الفرعية

قطاع الشركات العامة الفرعي

٢-١٠٤ يتألف قطاع الشركات العامة الفرعي من جميع الشركات المقيمة الخاضعة لسيطرة وحدات حكومية أو شركات عامة أخرى. ومن الممكن لبعض الكيانات المؤسسة قانوناً كشركات ألا تُصنّف كشركات للأغراض الإحصائية إذا كانت لا تتقاضى أسعاراً ذات دلالة اقتصادية. ويمكن للشركات العامة أن تشارك في العمليات الحكومية شبه المالية (أي تضطلع بعمليات حكومية بناء على طلب الوحدات الحكومية التي تسيطر عليها—راجع الفقرة ٢-٤). وبالتالي، قد توجد الشركات العامة لتكون بمثابة أداة للسياسة العامة (أو المالية العامة) للحكومة. فمن الممكن، بصورة مباشرة تماماً، أن تجري شركة عامة معاملات معينة لتنفيذ عملية من عمليات الحكومة، مثل إقراض أطراف معينة بسعر فائدة أقل من أسعار فائدة السوق، أو بيع إنتاجها كالطاقة الكهربائية مثلاً لبعض العملاء بأسعار مخفضة. غير أنه بوجه أعم يمكن أن تنفذ الشركة العامة سياسة المالية العامة وذلك بتشغيل عدد من الموظفين أكثر من المطلوب، أو شراء قدر زائد من المدخلات، أو دفع أسعار لمدخلات الإنتاج أعلى من أسعار السوق، أو بيع نسبة كبيرة من مخرجاتها بأسعار أقل مما تكون عليه أسعار السوق إذا كان منتجها من القطاع الخاص فقط.

٢-١٠٥ ويمكن إنشاء الشركات العامة من أجل: تحقيق أرباح للحكومة العامة؛ وحماية الموارد الرئيسية؛ وإتاحة المنافسة حيثما تكون الحواجز أمام الدخول كبيرة؛ وتوفير الخدمات الأساسية حيثما تكون التكاليف باهظة. وهذه

الحكومية الوسيطة مع المستوى الحكومي الذي تكون أكثر ارتباطاً به، وهو إما حكومة الولاية أو الحكومة المحلية. وفي بعض التحليلات، قد يكون من المفيد الجمع بين الإحصاءات عن حكومة الولاية والحكومة المحلية.

صناديق الضمان الاجتماعي

٢-١٠٠ صندوق الضمان الاجتماعي هو نوع معين من الوحدات الحكومية يُعنى بإدارة برنامج أو أكثر من برامج الضمان الاجتماعي.^{٣٠} وفي إحصاءات الاقتصاد الكلي، يتم إثبات صندوق الضمان الاجتماعي إذا ما استوفى المعايير التي تؤهله ليكون وحدة مؤسسية، وإذا كان الصندوق:

- منظماً ومداراً بشكل منفصل عن الأنشطة الأخرى للوحدات الحكومية؛
- حائزاً لأصوله ومتحملاً التزاماته بشكل منفصل عن الوحدات الحكومية الأخرى؛
- مشاركاً في معاملات مالية لحسابه الذاتي.

٢-١٠١ وبرامج الضمان الاجتماعي هي برامج للتأمين الاجتماعي تشمل المجتمع بأكمله أو قطاعات كبيرة منه، وتباشر وحدات حكومية تطبيقها والسيطرة عليها. وبرامج التأمين الاجتماعي توفر حماية اجتماعية وتستلزم مشاركة رسمية من المستفيدين، يبرهن عليها دفع مساهمات (فعلية أو محتسبة). وبالتالي، فإن المشاركة في برامج الضمان الاجتماعي يبرهن عليها أيضاً دفع المستفيدين لمساهمات (فعلية أو محتسبة). وهذه البرامج تغطي طائفة متنوعة من البرامج، وتوفر منافع نقدية أو عينية في حالات الشيخوخة، والعجز أو الوفاة، والأشخاص الناجين من كوارث، والمرض والأمومة، وإصابات العمل، والبطالة، والعلاوات العائلية، والرعاية الصحية... إلخ، وليس هناك بالضرورة صلة مباشرة بين مبلغ المساهمات الذي يدفعه الشخص والاستفادة التي يحصل عليها هذا الشخص.

٢-١٠٢ مع ذلك، ليس جميع برامج الضمان الاجتماعي تتولى تنظيمها وإدارتها صناديق الضمان الاجتماعي؛ فعلى سبيل المثال، برنامج الضمان الاجتماعي في حالة المرض قد تتولى تشغيله وزارة الصحة. وإذا كان هناك صندوق تقاعد مستقل ذو صلة بالعمالة (أي وحدة مؤسسية منفصلة) لتوفير معاشات تقاعدية لموظفي الحكومة، يتعين استبعاد هذا الصندوق من صناديق الضمان الاجتماعي وتصنيفه كشركة عامة مالية إذا كان خاضعاً لسيطرة الحكومة أو خلاف ذلك

^{٣٠} يقدم الملحق الثاني وصفاً مفصلاً لطبيعة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الضمان الاجتماعي.

الممكن وضع قائمة محددة بالعوامل التي يلزم مراعاتها. ورغم أن وجود مؤشر واحد يعتبر كافياً لإثبات السيطرة، فإنه في حالات أخرى يلزم أن تشير مجموعة من العوامل مجتمعة إلى وجود سيطرة من الحكومة. والقرار المعتمد على مجمل المؤشرات يكون حاسماً بطبيعته، إلا أنه من الواضح أنه يجب اتخاذ قرارات مماثلة في الحالات المشابهة. ويعرض الإطار ٢-٢ العوامل الأكثر أهمية وترجيحاً التي يلزم مراعاتها.

٢-١٠٩ وبما أن الحكومات تمارس السلطات السيادية من خلال التشريعات واللوائح والأوامر والترتيبات الأخرى، يلزم توخي الحرص في تحديد ما إذا كانت ممارسة هذه السلطات تعد بمثابة تحديد للسياسة العامة لشركة معينة، وبالتالي السيطرة على الشركة. والقوانين والتشريعات التي تطبق على الوحدات كافة كفئة معينة أو على صناعة معينة لا ينبغي أن تعتبر بمثابة سيطرة على هذه الوحدات.

٢-١١٠ وليس من الضروري أن تتضمن القدرة على تحديد السياسة العامة للشركة السيطرة المباشرة على النشاطات اليومية أو العمليات التشغيلية لشركة ما. ويتوقع في العادة أن يتولى هذه الأمور موظفو هذه الشركات بشكل يتفق مع الأهداف العامة للشركة ويدعمها. كذلك، لا تتضمن القدرة على تحديد السياسة العامة للشركة السيطرة المباشرة على أي قرار متخصص أو فني أو علمي، إذ من الطبيعي أن تعتبر هذه جزءاً من الاختصاص الأساسي للشركة نفسها. على سبيل المثال، إذا اتخذت الشركة قراراً متخصصاً أو فنياً أقرت فيه بصلاحيات طائرة للطيران فإن هذا القرار لا يعتبر سيطرة حيث يتخذ بناءً على موافقة الأشخاص وعدم موافقتهم. غير أن العمليات التشغيلية والسياسات المالية الأعم للشركة، بما في ذلك معايير الصلاحية للطيران، قد تحددها وحدة حكومية كجزء من سياسة الشركة.

٢-١١١ والشركات الخاضعة لسيطرة وحدة حكومية غير مقيمة (أو أو شركة عامة غير مقيمة) لا تُصنّف كشركات عامة في الاقتصاد المضيف بل تكون ضمن الشركات الخاصة في ذلك الاقتصاد.^{٣١}

٢-١١٢ وأشبه الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح السوقية (أقرت أي المؤسسات غير الهادفة للربح التي تشغل في الإنتاج السوقية) الخاضعة لسيطرة الحكومة تُصنّف ضمن الشركات العامة.

الشركات العامة غالباً ما تكون كبيرة و/أو عديدة، وقد يكون لها تأثير اقتصادي مهم—على سبيل المثال:

- قد تكون الشركات العامة مهمة للحكومة بسبب الآثار التي قد تترتب على حجمها أو مركزها الاستراتيجي بالنسبة لأهداف الاقتصاد الكلي، مثل الائتمان المصرفي، والطلب الكلي، والاقتراض الخارجي، وميزان المدفوعات.
- كثير من الشركات العامة قد تمثل استثمارات ضخمة للموارد الوطنية، بتكاليف فرصة بديلة كبيرة.
- تشكل الشركات العامة مصدراً محتملاً للمخاطر المالية العامة لدرجة أن خصومها قد تكون مضمونة بشكل صريح أو ضمني من الحكومة، أو قد تنطوي على مخاطر متعلقة بسمعة الحكومة.
- الشركات العامة قد تصبح بمرور الوقت وحدات غير سوقية وعندئذ يُعاد تصنيفها إلى قطاع الحكومة العامة والعكس بالعكس؛ وجمع الإحصاءات عن القطاع العام يتجنب الانقطاعات في سلاسل بيانات الحكومة العامة التي قد تنتج عن تغيرات في طريقة عملها.

٢-١٠٦ ويُرجح أن تكون هناك حاجة أيضاً لتوافر إحصاءات عن الشركات العامة حتى يمكن إعداد إحصاءات شاملة عن قطاع الحكومة العامة. وينبغي لإحصاءات مالية الحكومة عن قطاع الحكومة العامة أن تعكس جميع المعاملات مع الشركات العامة، وأن تنعكس التغيرات في صافي قيمة الشركات العامة على قيمة أسهم الشركات التي تملكها وحدات الحكومة العامة. وسوف تساعد حسابات الشركات العامة في تفسير مصدر التغيرات في هذه الأصول، كما ستكون هذه المعلومات مفيدة في تحليل إمكانية الاستثمار وغيرها من جوانب المالية العامة.

سيطرة الحكومة على الشركات

٢-١٠٧ وتعتبر الشركة شركة عامة إذا كانت تسيطر عليها وحدة حكومية أو شركة عامة أخرى أو مجموعة من الوحدات الحكومية والشركات العامة. وتُعرف السيطرة على الشركة هنا بأنها القدرة على تحديد السياسة العامة للشركة. ومصطلح «السياسة العامة للشركة» المستخدم في هذا السياق يؤخذ بمعناه الواسع ليُقصد به السياسات المالية والتشغيلية العامة الرئيسية التي ترتبط بالأهداف الاستراتيجية للشركة بوصفها منتجاً سوقياً.

٢-١٠٨ ولأن الترتيبات الخاصة بالسيطرة على الشركات تتنوع تنوعاً كبيراً للغاية، فمن غير المستحسن أو

^{٣١} راجع أيضاً المناقشة حول الإقامة في الفقرات من ٢-٦ إلى ٢-٢١ بهذا الفصل وتعريف الشركات في الفقرتين ٢-٣١ و ٢-٣٢.

الإطار ٢-٢: سيطرة الحكومة على الشركات

تُعرّف **السيطرة على الشركات** بأنها القدرة على تحديد السياسة العامة للشركة. والمؤشرات الثمانية التالية للسيطرة هي العوامل الأكثر أهمية وترجيحا التي يلزم مراعاتها لتحديد ما إذا كانت الشركة تخضع لسيطرة الحكومة:

- ملكية معظم حقوق التصويت: من الطبيعي أن تشكل ملكية معظم الأسهم إثباتا للسيطرة عندما تتخذ القرارات على أساس صوت واحد لكل سهم. والأسهم يمكن تملكها بشكل مباشر أو غير مباشر، وينبغي تجميع الأسهم المملوكة لكافة كيانات القطاع العام الأخرى مع بعضها البعض. وإذا كانت القرارات لا تتخذ على أساس صوت واحد لكل سهم، فإن التصنيف سيعتمد على ما إذا كانت الأسهم المملوكة للكيانات العامة الأخرى تمثل أغلبية أم لا.
 - السيطرة على مجلس الإدارة أو جهاز إداري آخر أيا كان: القدرة على تعيين أو عزل معظم مجلس الإدارة أو الكيان الإداري بموجب التشريعات أو اللوائح أو الترتيبات التعاقدية أو غيرها من الترتيبات المعمول بها من المرجح أن تشكل أساسا لتحديد السيطرة. وحتى حق نقض التعيينات المقترحة يعتبر شكلا من أشكال السيطرة على الشركة إذا كان يؤثر على الخيارات التي يتم اتخاذها. وإذا كان هناك كيان آخر مسؤول عن تعيين المديرين، فإنه من الضروري فحص تشكيل هذا الجهاز لمعرفة مدى التأثير العام. وإذا قامت الحكومة بتعيين المجموعة الأولى من المديرين ثم لم تتحكم بعد ذلك في تعيين المديرين المستبدلين، فإن هذا الكيان يصبح جزءا من القطاع العام حتى تنفذ صلاحية التعيينات الأولى.
 - السيطرة على تعيين وعزل الموظفين الأساسيين بالشركة: إذا كانت السيطرة على مجلس الإدارة أو أي جهاز إداري آخر تتسم بالضعف، فإن تعيين التنفيذيين الأساسيين، مثل المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة والمدير المالي، يعتبر عاملا حاسما. كذلك يعتبر تعيين المديرين غير التنفيذيين أمرا ذا صلة إذا كانوا أعضاء في لجان مهمة، مثل لجنة المكافآت التي تحدد مدفوعات كبار الموظفين.
 - السيطرة على اللجان الأساسية: اللجان الفرعية لمجلس الإدارة أو الكيان الإداري الآخر يمكن أن تحدد السياسات التشغيلية والمالية الأساسية للشركة. وتشكل عضوية أغلبية القطاع العام في هذه اللجان الفرعية أساسا للسيطرة على الشركة. ويمكن أن تنشأ هذه العضوية بموجب النظام الأساسي أو أداة تمكين أخرى للشركة.
 - الأسهم الذهبية والخيارات: قد تمتلك الحكومة «سهما ذهبيًا»، خصوصا في الشركة التي تم خصصتها. وفي بعض الحالات، يعطي هذا السهم للحكومة بعض الحقوق المتبقية لحماية مصالح الجمهور من خلال منع الشركة، على سبيل المثال، من بيع بعض فئات الأصول أو تعيين مدير خاص يتمتع بسلطات قوية في أحوال معينة. ولا يمثل السهم الذهبي في حد ذاته دلالة على السيطرة. غير أنه إذا كانت السلطات التي يمنحها السهم الذهبي تعطي الحكومة القدرة على تحديد السياسة العامة للكيان في بعض الظروف وتكون هذه الظروف موجودة، عندئذ ينبغي أن يكون الكيان ضمن القطاع العام منذ تاريخ بداية هذه الظروف. وقد يكون هناك تشابه من حيث المفهوم بين وجود خيار شراء الأسهم الذي يُتاح في بعض الظروف لوحدة حكومية أو شركة عامة ومفهوم السهم الذهبي الذي تمت مناقشته مسبقا. ومن الضروري الأخذ بعين الاعتبار، إذا كان الظرف الذي يستدعي ممارسة الخيار قائما، ما إذا كان حجم الأسهم التي يمكن شراؤها بموجب هذا الخيار والنتائج التي تتبع هذه الممارسة يعينان أن الحكومة «لها القدرة على تحديد السياسة العامة للكيان» من خلال ممارسة هذا الخيار. ويلزم أن تعتمد الحالة العامة للكيان على القدرة المتوفرة للحكومة لتحديد سياسة الشركة التي تتم ممارستها في ظل الظروف العادية وليس الظروف الاستثنائية أو الظروف الأخرى، مثل الحروب والاضطرابات المدنية والكوارث.
 - التنظيم والسيطرة: يصعب الحكم على الحد الفاصل بين التنظيم الذي يطبق على كافة الكيانات الموجودة في فئة واحدة أو صناعة معينة وعملية السيطرة على شركة واحدة بعينها. وهناك الكثير من الأمثلة على التدخلات الحكومية من خلال التنظيم، وخصوصا في بعض المجالات، مثل الاحتكار وخصخصة المرافق. ومن الممكن أن تتواجد المشاركة التنظيمية في بعض الأمور المهمة، مثل تحديد الأسعار، من غير أن يتخلى الكيان عن سياسته العامة المتبعة. ويشير اختبار الدخول في بيئة تخضع لكثير من اللوائح التنظيمية أو استمرار العمل فيها إلى أن الكيان لا يخضع للسيطرة. وعندما يكون التنظيم متشددا للغاية بحيث يملئ فعلياً على الكيان كيف يؤدي أعماله، فإن هذا يعد شكلا من أشكال السيطرة. وإذا احتفظ كيان ما بحرية التصرف منفردا بالنسبة لقبول التمويل من أحد كيانات القطاع العام أو الدخول معه في معاملة تجارية أو غير ذلك من أشكال التعامل، فإن هذا الكيان عندئذ يصبح متمتعا بقدرة كاملة على تحديد سياسته العامة ولا يخضع لسيطرة القطاع العام.
 - السيطرة من جانب عميل قطاع عام مهيم أو مجموعة من عملاء القطاع العام: إذا كانت كافة مبيعات الشركة تتوجه إلى عميل قطاع عام واحد فقط أو مجموعة من عملاء القطاع العام، فهناك ما يبين بجلاء وجود نفوذ كبير. ويدل وجود أقلية من عملاء القطاع الخاص و/أو منافسة مفتوحة من منتجي القطاع الخاص لتوريد السلع والخدمات للقطاع العام عادة على أن هناك عنصرا من عناصر الاستقلال في اتخاذ القرارات من جانب الشركة بحيث لا تعتبر الشركة خاضعة للسيطرة. وبوجه عام، إذا كان هناك دليل واضح على أن الشركة لم تستطع اختيار التعامل مع عملاء من غير القطاع العام بسبب نفوذ القطاع العام، فإن هذا يفيد أن هناك سيطرة من القطاع العام على هذه الشركة.
 - السيطرة بموجب الاقتراض من الحكومة: يفرض المقرضون غالبا سيطرتهم كشرط لمنح القروض. وإذا ما فرضت الحكومة قيودا على الشركة من خلال الإقراض أو إصدار ضمانات بحيث تكون هذه القيود أكبر مقارنة بالحالة التي يقتض فيها كيان قطاع خاص سليم من أحد البنوك، فإن هذا دليل على سيطرة الحكومة على الشركة. وبالمثل، يمكن أن تكون السيطرة ضمنية إذا كانت الحكومة مستعدة لإقراض الشركة.
- وعلى الرغم من أن وجود مؤشر واحد يعتبر كافيا لإثبات السيطرة، فإنه في حالات أخرى يلزم أن تشير مجموعة من العوامل المنفصلة معا إلى وجود سيطرة من الحكومة. والقرار المتخذ بناء على مجموع كافة المؤشرات سيكون بالضرورة تقديريا ولكن من الواضح ضرورة اتخاذ تقديرات مماثلة في الحالات المشابهة.

أنواع الشركات العامة

١١٣-٢ تُصنّف الشركات العامة كشركات غير مالية أو مالية، حسب طبيعة نشاطها الأساسي.

قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي

١١٤-٢ جميع الشركات غير المالية المقيمة الخاضعة لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو الشركات العامة الأخرى تمثل جزءاً من قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي. والشركات غير المالية هي شركات يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج السلع السوقية أو الخدمات غير المالية. ومن الأمثلة النمطية على الشركات العامة غير المالية الخطوط الجوية الوطنية، وشركات الكهرباء الوطنية، والسكك الحديدية الوطنية إذا كانت هذه الكيانات تتقاضى أسعاراً ذات دلالة اقتصادية. ويمكن لهذه الفئة أن تشمل أيضاً المؤسسات العامة غير الهادفة للربح التي تشتغل بالإنتاج السوقي (مثل المستشفيات أو المدارس أو الكليات) إذا كانت وحدات مؤسسية مستقلة وتتقاضى أسعاراً ذات دلالة اقتصادية. ومع ذلك، فإن الكيانات التي تتلقى مساعدة مالية من الحكومة لكن لا تخضع لسيطرتها ليست شركات عامة، بل تُصنّف كشركات خاصة أو مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية.

قطاع الشركات العامة المالية

١١٥-٢ جميع الشركات المالية المقيمة الخاضعة لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى تُشكل جزءاً من قطاع الشركات العامة المالية الفرعي. والشركات المالية هي الشركات التي تعمل بصفة أساسية في مجال تقديم الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات التأمين ومعاشات التقاعد، للوحدات المؤسسية الأخرى (راجع الفقرات من ٥٣-٢ إلى ٥٧-٢).

١١٦-٢ ويمكن تقسيم قطاع الشركات المالية الفرعي إلى قطاعات فرعية أخرى وفقاً لنشاط الشركات المالية في السوق ومدى سيولة خصومها.^{٣٢} غير أنه لأغراض إحصاءات مالية الحكومة يمكن بشكل عام تجميع قطاع الشركات العامة المالية الفرعي ضمن شركات الإيداع العامة (البنك المركزي وشركات الإيداع العامة عدا البنك المركزي) والشركات العامة المالية الأخرى. ومقارنة بالقطاعات الفرعية الأخرى للقطاع العام، قد تميل الشركات العامة المالية إلى أن يكون لديها قيم كبيرة نسبياً من الأصول المالية والخصوم بسبب دورها في الوساطة

^{٣٢} راجع الفقرات من ٥٣-٢ إلى ٥٧-٢، وفي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ الفقرات من ٩٨-٤ إلى ١١٦-٤، للاطلاع على تقسيم مفصل لهذه القطاعات الفرعية.

المالية. وبالتالي، فإن البيانات المنفصلة عن الشركات العامة المالية قد تكون مفيدة بجانب البيانات الموحدة مع العناصر الأخرى للقطاع العام.

شركات الإيداع العامة

١١٧-٢ شركات الإيداع العامة هي شركات مالية تسيطر عليها وحدات الحكومة العامة أو الشركات العامة الأخرى التي يكون نشاطها الرئيسي هو الوساطة المالية وتحمل خصوماً في شكل ودائع أو أدوات مالية تعد بدائل قريبة للودائع. ويمكن تمييز نوعين من شركات الإيداع العامة: البنك المركزي وشركات الإيداع العامة عدا البنك المركزي.

البنك المركزي

١١٨-٢ البنك المركزي هو المؤسسة المالية الوطنية التي تمارس سيطرتها على الجوانب الرئيسية للنظام المالي. وبشكل عام، تُصنّف جهات الوساطة المالية التالية ضمن هذا القطاع الفرعي:

- البنك المركزي الوطني، بما في ذلك أي جزء من نظام البنوك المركزية؛^{٣٣}
- مجالس العملة أو سلطات العملة المستقلة التي تُصدر العملة الوطنية التي تدعمها بالكامل احتياطات النقد الأجنبي؛
- الوكالات النقدية المركزية ذات الأصل العام في الأساس (مثل الوكالات التي تدير النقد الأجنبي أو التي تصدر أوراق البنكنوت والعملات المعدنية) والتي تحتفظ بمجموعة كاملة من الحسابات ولكن لا تُصنّف كجزء من الحكومة المركزية.

١١٩-٢ وما دام البنك المركزي هو وحدة مؤسسية مستقلة قائمة بذاتها، يتم تصنيفه دائماً ضمن قطاع الشركات المالية الفرعي، حتى ولو كانت هناك حجج يمكن أن تُساق لصالح كونه في الأساس منتجاً غير سوقي. ورغم أن البنك المركزي قد يتمتع بدرجة كبيرة من استقلالية التشغيل، فإنه يعد شركة عامة. وتدرج ضمن الشركات المالية المساعدة تلك الهيئات الرقابية التي تشارك بشكل رئيسي في الإشراف على الوحدات المالية وتعد وحدات مؤسسية مستقلة عن البنك المركزي.

شركات الإيداع العامة عدا البنك المركزي

١٢٠-٢ تتألف شركات الإيداع العامة عدا البنك المركزي من جميع شركات الإيداع المقيمة عدا البنك المركزي،

^{٣٣} في كل بلد عضو بالاتحاد النقدي، تضطلع هيئة نقدية وطنية (مقيمة) بوظائف السلطة النقدية (راجع الفقرة ٢-٢١).

٢-١٢٣ وغالباً ما يُستخدم المصطلح «سيادي» من جانب الأسواق المالية ومحلي المالية العامة في سياق العمليات المالية العامة والاقتراض والدين. وخلافاً لتجميعات القطاع العام المبينة آنفاً، والتي تستند إلى وحدات مؤسسية، يُعرّف المصطلح «سيادي» على أساس وظيفي، ويمكن استخدامه بطرق متنوعة. ولتفادي الالتباس وكخدمة للمستخدمين، يتعين أن يشير عرض الإحصاءات السيادية إلى التغطية المؤسسية للإحصاءات، وكيف يرتبط ذلك بالتعاريف المعيارية لإحصاءات الحكومة العامة و/أو القطاع العام.

شجرة القرارات لتصنيف القطاع العام حسب القطاع

٢-١٢٤ باستخدام مفاهيم الإقامة والوحدة المؤسسية والمنتجين السوقيين مقابل غير السوقيين، تساعد شجرة القرارات الواردة في الشكل البياني ٢-٤ على سهولة التمييز بالشكل الملأ بين كيانات القطاع العام. ولتحديد الكيانات التي تنتمي لقطاع الحكومة العامة والكيانات التي تنتمي لقطاع الشركات العامة الفرعي، يتعين اتباع شجرة القرارات، باستخدام الأسئلة التسلسلية التالية:

- هل الكيان المعني مقيم أم غير مقيم؟ تقيد بيانات الكيانات غير المقيمة في البيانات المتعلقة ببقية العالم (راجع الفقرة ٢-٧).
- هل الكيان وحدة مؤسسية؟ إذا كان مقيماً ولكنه ليس وحدة مؤسسية، يُعامل على أنه جزء أساسي من الوحدة المؤسسية التي تسيطر عليه. وإذا كان يستوفي معايير الوحدة المؤسسية، انتقل إلى نقطة القرار التالية (راجع الفقرة ٢-٢٢).
- هل الوحدة المؤسسية تسيطر عليها الحكومة أو شركة عامة أخرى؟ الإجابة عن هذا السؤال تؤدي إلى وضع الوحدة المؤسسية ضمن القطاع العام أو الخاص (راجع الإطارين ٢-١ و ٢-٢).
- هل الوحدة المؤسسية منتج سوقي أم غير سوقي؟ الإجابة عن هذا السؤال تؤدي إلى وضع الوحدة المؤسسية ضمن الحكومة العامة أو قطاع الشركات العامة الفرعي (راجع الفقرات من ٢-٦٥ إلى ٢-٧٥).
- إذا كانت الوحدة المؤسسية مدرجة ضمن قطاع الحكومة العامة، هل يمكن تحديد أي منشآت سوقية تستوفي معايير الوحدة المؤسسية ضمن وحدة الحكومة العامة؟ يتعين تصنيف هذه المنشآت كأشباه شركات في قطاع الشركات العامة الفرعي (راجع الفقرتين ٢-٣٣ و ٢-٣٤).

والخاضعة لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو الشركات العامة الأخرى. وتضم الأمثلة البنوك التجارية، والبنوك الشاملة، والبنوك المعدة لكافة الأغراض، وبنوك الادخار، ومؤسسات التحويلات البريدية،^{٣٤} والبنوك البريدية، وبنوك الائتمان الريفي، وبنوك الائتمان الزراعي، وبنوك الصادرات والواردات، والبنوك المتخصصة إذا كانت تتلقى الودائع أو تُصدر بدائل قريبة للودائع.

الشركات العامة المالية الأخرى

٢-١٢١ تتألف الشركات العامة المالية الأخرى من جميع الشركات المالية المقيمة عدا شركات الإيداع العامة الخاضعة لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى. ويضم هذا القطاع الفرعي وحدات تجمع الأموال في الأسواق المالية بطرق غير الودائع وتستخدمها للحصول على الأصول المالية. والأمثلة على هذه الوحدات في هذا القطاع الفرعي تضم صناديق سوق المال، وصناديق الاستثمار عدا صناديق استثمار سوق المال، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، وجهات الوساطة المالية الأخرى (باستثناء شركات التأمين وصناديق التقاعد). وبالإضافة إلى ذلك، يضم هذا القطاع الفرعي شركات الخدمات المالية المساعدة (بما في ذلك سلطات الرقابة التي تعد وحدات مالية مؤسسية منفصلة)، والمؤسسات المالية الحصرية ومقرضي الأموال.

المجموعات الأخرى من وحدات القطاع العام

٢-١٢٢ عند إعداد إحصاءات عن الشركات العامة، ربما يكون من المحبذ وضع تجميعات مختلفة — أو قطاعات فرعية للقطاع العام — لأغراض التحليل. وهناك أربعة تجميعات للشركات العامة يرجح أن تشكل الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في وضع تجميعات أخرى كما هو مبين في الشكل البياني ٢-٢. وتضم التجميعات الممكنة الأخرى ما يلي:

- القطاع العام غير المالي: أي قطاع الحكومة العامة زائد الشركات العامة غير المالية؛
- قطاع الحكومة العامة زائد البنك المركزي؛
- القطاع العام للحكومة المركزية: أي قطاع الحكومة المركزية الفرعي زائد الشركات العامة الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية.^{٣٥}

^{٣٤} تُستخدم مؤسسات التحويلات البريدية في التحويل السريع والرخيص للأموال بين الحسابات أو بين المؤسسات المالية.

^{٣٥} إحصاءات مالية الحكومة عن القطاع العام للحكومة المركزية سوف تكون مشابهة للكشوف المالية الموحدة المعدة وفق المعايير المحاسبية للحكومة المركزية في الحالات التي لا تسيطر فيها الحكومة المركزية على حكومة الولاية والحكومة المحلية.

أساس سوقي، ينبغي أن تُعامل كشرركات عامة إذا كانت هذه الوحدات تستوفي معايير أشباه الشرركات. وتُعامل الكيانات المنتجة المشابهة التي تشتغل بالإنتاج السوقي والتي لا تستوفي الشروط اللازمة لإدراجها ضمن أشباه الشرركات معاملة المنشآت السوقية المدمجة مع وحدة الحكومة العامة التي تسيطر عليها. وفي الحالات التي تقوم فيها الوحدات الحكومية المنتجة لسلع وخدمات مماثلة ببيع منتجاتها بأسعار غير سوقية، فإنها تظل جزءاً من الأنشطة غير السوقية للحكومة العامة.

تمييز المقار الرئيسية والشرركات القابضة

٢-١٢٨ ويمكن إنشاء مجموعات كبيرة من الشرركات بحيث تسيطر شركة أم (أو الحكومة في حالة الشرركات العامة) على عدة مؤسسات تابعة، بعضها قد يسيطر على شرركات تابعة خاصة بها. وكل مؤسسة منفردة تستوفي معايير الوحدة المؤسسية ينبغي تصنيفها كوحدة مؤسسية مستقلة، بغض النظر عما إذا كانت تشكل جزءاً من مجموعة. ويُشار إلى الشركة الأم في هذه الظروف بالشركة القابضة. وهناك نوعان من الشرركات القابضة:

- النوع الأول هو المقر الرئيسي الذي يشارك بفعالية في الإنتاج من خلال ممارسة بعض جوانب السيطرة الإدارية على شرركاته التابعة. وتتضمن هذه الفئة من الشرركات متابعة وإدارة الوحدات الأخرى للشركة أو المؤسسة؛ وتنفيذ الخطط الاستراتيجية أو التنظيمية ودور اتخاذ القرار للشركة أو المؤسسة؛ وممارسة السيطرة التشغيلية؛ وإدارة العمليات التشغيلية اليومية للوحدات المرتبطة بها. ويتم تصنيف هذه الوحدات ضمن قطاع الشرركات غير المالية الفرعي إلا إذا كانت كافة أو معظم شرركاتها التابعة شركات مالية، حيث تتم معاملتها في هذه الحالة، كما هو متعارف عليه، كشرركات مالية مساعدة في قطاع الشرركات المالية.
- والنوع الثاني هو وحدة تمتلك أصولاً في شرركات تابعة ولكنها لا تقوم بأي نشاط إداري. هذه الفئة من الشرركات تضم نشاطات الشرركات القابضة—أي الوحدات التي تمتلك أصولاً (تمتلك مستويات من حقوق الملكية تمنحها حق السيطرة) في مجموعة من الشرركات التابعة ويكون نشاطها الرئيسي هو امتلاك المجموعة. ولا تقوم الشرركات القابضة في هذه الحالة بتقديم أي خدمات أخرى لهذه المؤسسات التي يكون لها فيها حقوق ملكية—بما في ذلك عدم تدخلها في إدارة الوحدات الأخرى. ويتم تصنيف مثل هذه الوحدات ضمن قطاع

- هل الوحدة المؤسسية تقدم خدمات مالية مساعدة، مثل السلطات الرقابية لجهات الوساطة المالية والأسواق المالية؟ الإجابة بالإيجاب عن هذا السؤال سوف تضع الوحدة المؤسسية في قطاع الشرركات العامة المالية الفرعي (راجع الفقرة ٢-٥٤).
- هل الشركة العامة تشارك في إنتاج الخدمات المالية؟ الإجابة عن هذا السؤال سوف تضع الوحدة المؤسسية في قطاع الشرركات العامة المالية أو غير المالية الفرعي (راجع الفقرات ٢-١١٤ إلى ٢-١٢١).

التطبيق العملي لمبادئ التصنيف القطاعي

تحديد أشباه الشرركات

٢-١٢٥ تستوفي أشباه الشرركات (حسب التعريف الوارد في الفقرة ٢-٣٣) معايير الوحدات المؤسسية المستقلة، وتعمل كما لو كانت شرركات. وتُعامل في إحصاءات الاقتصاد الكلي كما لو كانت شرركات—أي وحدات مؤسسية مستقلة عن الوحدات التي تنتمي إليها قانونياً. وبالتالي، فإن أشباه الشرركات التي تملكها أو تسيطر عليها وحدات حكومية تُدرج ضمن الشرركات العامة في قطاع الشرركات العامة غير المالية أو قطاع الشرركات العامة المالية.

٢-١٢٦ ويعد توافر مجموعة كاملة من الحسابات لدى المؤسسة، أو إمكانية إنشاء هذه الحسابات، بما في ذلك الميزانيات العمومية، شرطاً ضرورياً لمعاملتها كوحدة مؤسسية مستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة منح الإدارة العليا للمؤسسة صلاحية التقدير الاستثنائي للعمل كما لو كانت شركة مستقلة. وفي الواقع العملي، ينبغي أن ينطبق ذلك على إدارة العملية الإنتاجية واستخدام الأموال، بما في ذلك الحفاظ على أرصدها العاملة والائتمان الخاص بأعمالها، والقدرة على تمويل بعض أو كل عمليات تكوين رأس المال الخاص بها من مدخراتها أو أصولها المالية أو بالاقتراض. وتعني القدرة على التمييز بين تدفقات الدخل والتمويل بين أشباه الشرركات ووحدات الحكومة العامة ضمناً أن كافة أنشطتها التشغيلية والتمويلية يجب أن تكون قابلة للفصل عن العائدات الحكومية أو إحصاءات التمويل بشكل عملي، على الرغم من أن هذه المؤسسات ليست كيانات قانونية قائمة بذاتها.

٢-١٢٧ والكيانات مثل السكك الحديدية الوطنية، وسلطات الموانئ، ومكاتب البريد، ومكاتب النشر الحكومية، والمسارح، والمتاحف، وأحواض السباحة، والمستشفيات، والمراكز التعليمية، والكيانات الأخرى التي تقدم السلع والخدمات على

الحكومات يكون من المرجح تضمينها داخل قطاع الحكومة العامة.

٢-١٣١ وفيما يلي اثنان من الأمثلة التي تكثر مشاهدتها وتوفر إرشادات أكثر عن تصنيف هيئات إعادة الهيكلة:

- هيئة إعادة الهيكلة قد تتولى عملية إعادة تنظيم كيانات القطاع العام أو الخاص أو الإدارة غير المباشرة للخصخصة. ويمكن النظر إلى حالتين كمثال على ذلك:

○ وحدة إعادة الهيكلة تكون شركة قابضة أصيلة تقوم بإدارة مجموعة من الشركات التابعة والسيطرة عليها، ولا يخصص إلا جزء ثانوي من نشاطها لتوجيه الأموال من شركة تابعة إلى شركة تابعة أخرى نيابة عن الحكومة ولأغراض السياسة العامة. وتكون هذه الوحدة على الأرجح منتجا سوقيا وتُصنّف كشركة مالية، وينبغي إعادة توجيه المعاملات التي تتم بالنيابة عن الحكومة من خلال وحدة الحكومة العامة المُستخدمة للخدمة المقدمة.^{٣٧}

○ تتصرف وحدة إعادة الهيكلة — أيا كان وضعها القانوني — كوكيل مباشر عن الحكومة ولا تكون منتجا سوقيا. وتتمثل وظيفتها الرئيسية في إعادة توزيع الدخل والثروة الوطنيين، بتوجيه الأموال من وحدة إلى وحدة أخرى. وينبغي أن تُصنّف وحدة إعادة الهيكلة ضمن قطاع الحكومة العامة.

- وأحد النماذج الأخرى لهيئات إعادة الهيكلة هو هيئة معنية أساسا بالأصول التالفة أو الهالكة، وبشكل رئيسي في سياق أزمة مصرفية أو غيرها من الأزمات المالية. ولا بد من خضوع مثل هذه الهيئة للتحليل حسب درجة المخاطرة التي تتحملها مع مراعاة درجة التمويل الحكومي. ومرة أخرى، هناك مثالان على ما سبق يمكن النظر فيهما:

○ تقترض هيئة إعادة الهيكلة من السوق متحملة المخاطرة وحدها بغية اقتناء أصول مالية أو غير مالية تديرها بفعالية. وفي هذه الحالة، من الأرجح أن تكون الوحدة منتجا سوقيا وتُصنّف كشركة مالية.

○ تشتري هيئة إعادة الهيكلة عن عمد أصولا بأسعار تزيد عن أسعار السوق بدعم مالي مباشر أو غير مباشر من الحكومة. وتكون الهيئة منخرطة بشكل

الشركات المالية الفرعي وتتم معاملتها كمؤسسات مالية حصرية حتى إذا كانت الشركات التابعة شركات غير مالية. ومع ذلك، يتعين التمييز بين هذه الشركات القابضة وبين الشركات التابعة الافتراضية وهيئات إعادة الهيكلة (راجع الفقرتين ٢-٤٢ و ٢-١٢٩، على التوالي).

هيئات إعادة الهيكلة

٢-١٢٩ هيئات إعادة الهيكلة هي كيانات تُنشأ لبيع شركات وأصول أخرى، ولإعادة هيكلة الشركات. وقد تُستخدم هذه الهيئات أيضا في فسخ الأصول الضعيفة أو سداد خصوم كيانات معسرة، في سياق أزمة مصرفية غالبا. وتعرف هذه الكيانات بأسماء مختلفة، مثل شركات إعادة الهيكلة، أو الشركات الوسيطة لأغراض الخصخصة، أو شركات إدارة الأصول، أو شركات التصفية، أو البنوك المُنفذة لبنوك معسرة أو البنوك الرديئة.

٢-١٣٠ وتتخصص بعض الوحدات المؤسسية في إعادة هيكلة الشركات، سواء غير المالية أو المالية. وهذه الشركات قد تسيطر عليها الحكومة أو لا. ويمكن أن تكون هيئات إعادة الهيكلة قديمة العهد أو وكالات تم إنشاؤها لهذا الغرض الخاص. وقد تمول الحكومات عمليات إعادة الهيكلة بطرق متنوعة، سواء بشكل مباشر من خلال عمليات ضخ رأس المال (تحويل رأسمالي أو قرض أو حيازة حقوق ملكية) أو بشكل غير مباشر من خلال منح الضمانات. وإذا كانت هيئة إعادة الهيكلة تسيطر عليها الحكومة أو شركة عامة أخرى، تُصنّف ضمن القطاع العام (راجع الإطار ٢-٢). ويتحدد ما إذا كانت وحدة إعادة الهيكلة جزءا من قطاع الحكومة العامة أو شركة عامة من خلال كونها منتجا سوقيا أو غير سوقيا. ونظرا لأن معايير الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية لا تكفي لهذا الغرض، فإنه ينبغي الالتفات إلى المعايير العامة التالية:^{٣٨}

- الوحدة التي تخدم الحكومة على سبيل الحصر أو بصفة رئيسية يكون من الأرجح تضمينها كمنتج غير سوقى في قطاع الحكومة العامة مقارنة بوحدة أخرى تخدم وحدات أخرى أيضا.
- الوحدة التي تباع أو تشتري أصولا مالية بقيم غير القيم السوقية من الأرجح أن تكون في قطاع الحكومة العامة.
- الوحدة التي تقبل بمخاطر منخفضة لأنها تتصرف بدعم مالي عام كبير وبشكل قانوني أو فعلي نيابة عن

^{٣٦} يرجع ذلك لأن وحدات إعادة الهيكلة لديها بطبيعة الحال مخرجات طفيفة.

^{٣٧} يرد وصف إعادة توجيه المعاملات في الفقرة ٣-٢٨.

- إذا كانت الرسوم متناسبة مع تكلفة الخدمة المقدمة، وكان البرنامج وحدة مؤسسية، يُصنّف كشركة تأمين؛ ويدل تشغيل صندوق يعمل وفق قواعد التأمين على التناسبية ووجود برنامج ضمان موحد.

الكيانات ذات الغرض الخاص

١٣٦-٢ في حين لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً للكيان ذي الغرض الخاص، تتمثل بعض سماته النمطية في أن وجوده المادي ضئيل، وأنه يرتبط بشركة أو حكومة أخرى، وغالباً ما يكون مقيماً في إقليم غير إقليم إقامة وحدته الأم.^{٣٨}

١٣٧-٢ ويمكن أن تنشئ الحكومات كيانات ذات أغراض خاصة بهدف الملاءمة المالية. على سبيل المثال، قد يكون الكيان ذو الغرض الخاص معنياً بأنشطة مالية عامة أو شبه مالية عامة (بما في ذلك توريق الأصول والاقتراض وما إلى ذلك). والكيانات ذات الأغراض الخاصة المقيمة^{٣٩} التي تزاوُل مهامها فقط بطريقة سلبية فيما يتعلق بالحكومة العامة والتي تنفذ أيضاً أنشطة مالية عامة وشبه مالية عامة لا تستوفي معايير الوحدات المؤسسية وبالتالي لا تُعامل كوحدات مؤسسية منفصلة في إحصاءات الاقتصاد الكلي؛ بل تُعامل كجزء من الحكومة العامة بصرف النظر عن وضعها القانوني. وإذا كانت تتصرف باستقلالية من حيث حيازتها للأصول وتحملها للخصوم بالأصالة عن نفسها، وتقبل بالمخاطر ذات الصلة، حينئذ تُعامل كوحدات مؤسسية منفصلة ويتم تصنيفها حسب القطاع تبعاً لنشاطها الرئيسي.

١٣٨-٢ والكيانات ذات الأغراض الخاصة المقيمة في بلد مختلف عن الحكومة التي تسيطر عليها دائماً ما تُصنّف كوحدات مؤسسية منفصلة في الاقتصاد الذي يتم تأسيسها بداخله. وعندما توجد مثل هذه الكيانات يجب توخي الحذر حتى يتم بيان الأنشطة المالية العامة للحكومة بشكل دقيق. وينبغي أن تُقيّد كافة التدفقات ومراكز الأرصدة بين وحدة الحكومة العامة والكيان ذي الغرض الخاص غير المقيم عندما تحدث في الحسابات الخاصة بالحكومة العامة وبقيّة العالم.^{٤٠}

١٣٩-٢ وقد تقوم حكومة ما بإنشاء كيان ذي غرض خاص غير مقيم ليضطلع بالاقتراض الحكومي أو ليتحمل

^{٣٨} تجري أيضاً مناقشة الكيانات ذات الغرض الخاص في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرات من ٤-٥٥ إلى ٤-٥٨.

^{٣٩} للاطلاع على تعريف للوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة، راجع الفقرات من ٢-٦ إلى ٢-١٥.

^{٤٠} ترد أمثلة على عمليات الاحتساب هذه في إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها، الإطار ٤-١٢.

رئيسي في إعادة توزيع الدخل القومي (والثروة)، ولكن لا تتصرف بشكل مستقل عن الحكومة أو تعرض نفسها لمخاطر، وبالتالي فإنها ليست منتجاً سوقياً وينبغي تصنيفها ضمن قطاع الحكومة العامة.

برامج الحماية المالية

١٣٢-٢ البنية التحتية المالية لأي اقتصاد قد تتضمن برامج للحماية المالية من أجل حماية أصول عملاء المؤسسات المالية. وعادة ما يُشار إلى هذه البرامج باسم نظم ضمان الودائع أو نظم التأمين على الودائع. وتوفر الأنواع الرئيسية من البرامج حماية للودائع أو تحمي حملة وثائق التأمين من فشل نظم التأمين على الحياة وعلى غير الحياة. وتُعرف هذه الكيانات بأسماء مختلفة، ولكن لتحديد تصنيفها القطاعي ينبغي مراعاة أنشطتها على أساس كل حالة على حدة.

١٣٣-٢ ويُصنّف برنامج الحماية المالية كجزء من الحكومة العامة أو كشركة عامة مالية أو كشركة خاصة مالية خارج القطاع العام حسب نفس مبادئ التقسيم القطاعي التي تنطبق على أي كيان آخر، على النحو الوارد في هذا الفصل (راجع الفقرة ٢-١٢٤).

١٣٤-٢ وبرنامج الحماية المالية المقيم قد يستوفي أو لا يستوفي معايير الوحدة المؤسسية. وإذا لم يكن وحدة مؤسسية يُعامل كجزء أساسي من الوحدة المؤسسية التي تسيطر عليه.

١٣٥-٢ وإذا كانت الرسوم تحددها الحكومة أو عندما يكون للحكومة أو لشركة عامة ما سيطرة على برنامج الحماية المالية عن طريق وسيلة أخرى، يجب إدراج هذا البرنامج ضمن القطاع العام. ويتعين مراعاة المعايير التالية عند تحديد ما إذا كان البرنامج جزءاً من قطاع الحكومة العامة:

- إذا كانت الرسوم المدفوعة للحكومة في برنامج الحماية المعني إلزامية—أي أن المستفيدين ليس لديهم خيار الخروج من البرنامج—يُدرج البرنامج ضمن قطاع الحكومة العامة (راجع الفقرة ٥-٧٤).

- إذا كانت الرسوم المدفوعة للحكومة لا تتناسب بشكل واضح مع الخدمة المقدمة (الرسوم لا تتحدد بناءً على المخاطر المرتبطة المغطاة)، يُدرج البرنامج ضمن قطاع الحكومة العامة (الفقرة ٥-٧٤).

- إذا كانت الرسوم المدفوعة للحكومة غير مُجنّبة في صندوق ما، أو يمكن استخدامها لأغراض أخرى، يُدرج البرنامج ضمن قطاع الحكومة العامة.

والخاصة تملك نسبة متساوية من المشروع المشترك، حينئذ لابد من الالتفات لمؤشرات السيطرة الأخرى (راجع الإطار ٢-٢).

٢-١٤٣ قد تأخذ ترتيبات التشغيل المشتركة شكل عمليات خاضعة للسيطرة المشتركة أو أصول خاضعة للسيطرة المشتركة. وعندما تدخل وحدات القطاع العام في ترتيبات التشغيل المشتركة دون إنشاء وحدات مؤسسية منفصلة، لا يكون هناك وحدات تتطلب التصنيف؛ ولكن لابد للقيّد أن يعكس الملكية الاقتصادية السليمة للأصول. كذلك فإن أي ترتيبات مشاركة في الإيرادات والمصروفات ينبغي قيدها وفقا لطبيعتها الاقتصادية بموجب ما تحدده أحكام العقد المنظم. على سبيل المثال، قد تتفق وحدتان على أن تكونا مسؤولتين عن مراحل مختلفة من عملية إنتاج مشترك أو قد تملك وحدة منهما أصلا أو مُركَّبًا من أصول مرتبطة مع موافقة الوحدتين على تقاسم الإيرادات والمصروفات.

صناديق استهلاك الدين

٢-١٤٤ صندوق استهلاك الدين هو حساب مستقل يمكن أن يكون، أو لا يكون، وحدة مؤسسية. ويتألف صندوق استهلاك الدين من مساهمات منفصلة تقدمها الوحدة أو الوحدات المستفيدة من الصندوق (الوحدة «الأم») لسداد دين الوحدة الأم تدريجيا. وقد ينشأ صندوق استهلاك الدين أيضا لرصد مخصصات لعمليات الإصلاح أو الإبدال الكبيرة. وبالإضافة إلى سداد جميع ديون الحكومة في نهاية الأمر على نحو يتسم بالرشادة والتنظيم، قد يكون القصد من هذه الصناديق بعث الثقة، مما يدعم سوق الأوراق المالية الحكومية.

٢-١٤٥ وصناديق استهلاك الدين التابعة للقطاع العام تُصنّف حسب القطاع تبعاً لما إذا كانت وحدات مؤسسية منفصلة^١ وإن كانت كذلك، ما إذا كانت تقدم خدماتها بأسعار ذات دلالة اقتصادية.

- صناديق استهلاك الدين التي تعد وحدات مؤسسية منفصلة وتوفر خدمات باعتبارها منتجا سوقيًا تُصنّف كشركات عامة مالية.
- صناديق استهلاك الدين التي تعد وحدات مؤسسية منفصلة وتوفر خدمات باعتبارها كيانات منتجة غير سوقية تُصنّف ضمن وحدات الحكومة العامة. وتحديداً، تُصنّف هذه الصناديق كوحدات خارج الموازنة العامة للوحدة التي تسيطر عليها (الحكومة المركزية مثلاً).
- صناديق استهلاك الدين التي لا تعد وحدات مؤسسية منفصلة تُصنّف مع الوحدة التي تسيطر عليها (أي الوحدة «الأم»).

^١ يرد تعريف الوحدة المؤسسية في الفقرة ٢-٢٢.

المصروفات الحكومية بالخارج لأغراض المالية العامة. وحتى إذا لم تكن هناك تدفقات اقتصادية فعلية مسجلة بين الحكومة والكيان ذي الغرض الخاص مرتبطة بهذه الأنشطة المالية العامة، ينبغي احتساب التدفقات ومراكز الأرصدة في الحسابات الخاصة بكل من الحكومة وبقية العالم لتعكس الأنشطة المالية العامة للحكومة الذي يضطلع بها الكيان ذو الغرض الخاص.

المشاريع المشتركة

٢-١٤٠ يدخل العديد من وحدات القطاع العام في ترتيبات مع كيانات خاصة (كالشراكات بين القطاعين العام والخاص) أو غيرها من وحدات القطاع العام الأخرى لتنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة بالاشتراك فيما بينها. وقد يكون المشروع المشترك منتجاً سوقياً أو غير سوقي. ويمكن تنظيم العمليات المشتركة على نطاق واسع كواحدة من ثلاثة أنواع: الوحدات الخاضعة للسيطرة المشتركة والمشار إليها هنا بالمشاريع المشتركة، والعمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة، والأصول الخاضعة للسيطرة المشتركة.

٢-١٤١ وينطوي المشروع المشترك على إنشاء شركة مساهمة أو شراكة أو وحدة مؤسسية أخرى بحيث يكون لكل طرف فيها وبشكل قانوني سيطرة مشتركة على أنشطة هذه الوحدة. وتعمل هذه الوحدات بنفس الطريقة التي تعمل بها الوحدات الأخرى إلا أن ترتيباً قانونياً بين الأطراف يؤسس لسيطرة مشتركة على الوحدة. وباعتباره وحدة مؤسسية، فإن المشروع المشترك يجوز له الدخول في عقود بصفته الاعتبارية وزيادة التمويل لأغراضه الخاصة. ويمسك المشروع المشترك سجلات محاسبية خاصة به.

٢-١٤٢ وقد تكون الكيانات المشاركة في مشروع مشترك وحدات من القطاع العام و/أو الخاص. ولتحديد التصنيف القطاعي المناسب للمشروع المشترك في إحصاءات الاقتصاد الكلي، يجب تحديد الوحدة الاقتصادية التي لها سيطرة اقتصادية على المشروع المشترك. وبالنظر إلى طبيعة المشروع المشترك (المؤسس قانوناً بسيطرة مشتركة)، فإن السؤال الرئيسي الذي ينبغي الالتفات إليه هو ما إذا كانت السيطرة الاقتصادية الفعالة للمشروع المشترك تؤسس وحدة عامة أم خاصة:

- إذا كان المشروع المشترك منتجاً غير سوقي، عندئذ تكون للحكومة السيطرة الفعالة عليه ويُصنّف كجزء من قطاع الحكومة العامة.
- إذا كان المشروع المشترك منتجاً سوقياً، يُعامل على أنه شركة عامة أو خاصة تبعاً لما إذا كانت تسيطر عليه وحدة حكومية. وعادة ستكون النسبة المئوية للملكية كافية لتحديد الملكية. وإذا كانت الوحدات العامة

وترتيبات صناديق الادخار على النحو المعرّف في الفقرة السابقة تختلف عن برامج الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بوجود أصول مفصولة للمشاركين وليس من المتوقع أن تغير الحكومة المنافع. وبالتالي تُستبعد صناديق الادخار هذه من برامج الضمان الاجتماعي.

٢-١٥٠ وتصنيف صندوق الادخار الذي تسيطر عليه الحكومة في قطاع الحكومة العامة أو قطاع الشركات المالية الفرعي يتحدد وفق نفس مبادئ التقسيم القطاعي التي تنطبق على أي كيان آخر، على النحو الوارد سابقا في هذا الفصل:

- يُصنّف صندوق الادخار المقيم الذي تسيطر عليه الحكومة ويستوفي تعريف الوحدة المؤسسية ضمن الشركات العامة المالية. والمساهمات الفردية تحدّد المنافع الفردية، ويشارك الكيان في الوساطة المالية من خلال تجميع المساهمات من أسر معيشية عديدة واستثمارها بالنيابة عنها على غرار صناديق الاستثمار وصناديق التقاعد ذات المساهمات المحددة (راجع الفقرتين ٢-٥٣ و ٢-٥٤). وبالتالي، تُصنّف هذه الوحدات كمنتج سوقي في قطاع الشركات العامة المالية الفرعي.

- ويُصنّف صندوق الادخار المقيم الذي تسيطر عليه الحكومة ولا يستوفي معايير الوحدة المؤسسية مع الوحدة الحكومية التي تسيطر عليه.

٢-١٥١ ومن الممكن إنشاء صندوق ادخار بحيث يتضمن جوانب من برنامج ضمان اجتماعي (تأمين اجتماعي) وجوانب من نظام ادخار إلزامي. وفي مثل هذه الحالات، يُصنّف الصندوق حسب النظام الأغلب بينما يستمر تطبيق مبادئ التقسيم القطاعي الواردة في هذا الفصل.

صناديق الثروة السيادية

٢-١٥٢ تُنشئ بعض الحكومات صناديق حكومية ذات غرض خاص تسمى عادة صناديق الثروة السيادية.^{٤٢} وتتولى الحكومة العامة إنشاء وامتلاك هذه الصناديق لأغراض متعلقة بالاقتصاد الكلي، وتُعنَى هذه الصناديق بحيازة أو إدارة الأصول لتحقيق أهداف مالية، وتستخدم مجموعة من استراتيجيات الاستثمار تشمل الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. ومن الشائع إنشاء هذه الصناديق من فوائض ميزان المدفوعات، و/أو العمليات الرسمية

٢-١٤٦ وتوجد ممارسات متنوعة بين صناديق استهلاك الدين فيما يتعلق بتشغيلها ودرجة السيطرة التي تمارسها الوحدة «الأم» (مثل الحكومة):

- بعض صناديق استهلاك الدين تقوم فقط باسترداد أو شراء الأوراق المالية للوحدة الأم التي أنشئت من أجلها. وهذه الصناديق عادة ما لا تكون وحدات مؤسسية منفصلة وتُصنّف مع الوحدة التي تسيطر عليها.
- قد يُسند لبعض صناديق استهلاك الدين مسؤوليات أخرى، مثل إدارة برامج الإقراض الحكومي أو حتى تحصيل الضرائب المخصصة. هذه الصناديق عادة ما لا تكون وحدات مؤسسية منفصلة وتُصنّف مع الوحدة التي تسيطر عليها.
- ويمكن لصناديق استهلاك الدين الأخرى شراء وبيع الأوراق المالية الخاصة بحكومات أو مؤسسات أخرى—جهات مدينة ودائنة محلية أو خارجية—وعادة ما تسعى وراء أوراق مالية ذات تواريخ استحقاق متماثلة. مثل هذه الصناديق قد تكون على الأرجح وحدات مؤسسية تقدم خدمات على أساس سوقي وتُصنّف كشركات عامة مالية.

نظم التقاعد

٢-١٤٧ تختلف الوسائل التي يتم من خلالها توفير معاشات التقاعد للأشخاص عند التقاعد من بلد لآخر. وتقدم وحدات القطاع العام أنواعا مختلفة من معاشات التقاعد للأفراد من خلال المساعدة الاجتماعية، وبرامج الضمان الاجتماعي، والبرامج المرتبطة بالعمل خلاف الضمان الاجتماعي. ونظرا لأوجه التعقيد التي ينطوي عليها تصنيف هذه الترتيبات وتقسيمها حسب القطاع، ترد مناقشة مفصلة في الملحق الثاني.

صناديق الادخار

٢-١٤٨ صناديق الادخار هي نظم ادخار إلزامي تحافظ على المساهمات للأفراد المشاركين. وتُنشئ بعض الحكومات صناديق ادخار بدلا من توفير منافع التأمين الاجتماعي. وفي إطار ترتيبات صناديق الادخار، يُحتفظ بالمساهمات الإلزامية لكل مشترك ورب عمله بالنيابة عن كل مشترك في حساب منفصل ويمكن سحبها رهن ظروف محددة كالتقاعد والبطالة والعجز والوفاة. وعندئذ تُدار هذه المساهمات وتُستثمر للحصول على عائد لكل مشترك.

٢-١٤٩ وإنشاء صندوق ادخار يثير مسألة ما إذا كان هذا الصندوق يُصنّف كبرنامج ضمان اجتماعي في موضع آخر في الحكومة العامة، أو كشركة عامة، أو خارج القطاع العام.

^{٤٢} في حين أن هذه الصناديق قد تحمل أسماء مختلفة، يشير هذا القسم إليها باسم «صناديق الثروة السيادية» لتيسير الإحالة المرجعية.

بالعملات الأجنبية، و/أو متحصلات الخصخصة، و/أو فوائض المالية العامة، و/أو المتحصلات من صادرات السلع الأساسية.

١٥٣-٢ وإنشاء صندوق الثروة السيادي يثير مسألة ما إذا كان هذا الصندوق يُصنّف كجزء من الحكومة العامة، أو كشركة عامة، أو خارج القطاع العام. وتصنيف صندوق الثروة السيادي الذي تسيطر عليه الحكومة ضمن قطاع الحكومة العامة أو قطاع الشركات المالية الفرعي يتحدد وفق نفس مبادئ التقسيم القطاعي التي تنطبق على أي كيان آخر، على النحو الوارد سابقا في هذا الفصل (راجع الفقرة ١٢٤-٢).

١٥٤-٢ وصندوق الثروة السيادي المقيم الذي تسيطر عليه الحكومة قد يستوفي، أو لا يستوفي، تعريف الوحدة المؤسسية:

- إذا لم يكن صندوق الثروة السيادي وحدة مؤسسية، يُصنّف مع الوحدة التي تسيطر عليه.
- إذا كان صندوق الثروة السيادي المقيم وحدة مؤسسية، يُصنّف على أنه:

○ شركة عامة إذا كان يوفر خدمات مالية على أساس سوقي؛

○ وحدة من وحدات الحكومة العامة (صندوق خارج الموازنة أو صندوق ضمان اجتماعي^{٤٣}) إذا كان يستوفي تعريف الوحدة الحكومية (راجع الفقرة ٣٨-٢) وكان مجرد حائز سلبي للأصول والخصوم (٤٢-٢).

١٥٥-٢ وإذا كان صندوق الثروة السيادي كيانا تم تأسيسه في الخارج أو شبه شركة كائنة في الخارج، يُصنّف الصندوق كوحدة مؤسسية منفصلة في قطاع الشركات المالية الفرعي في الاقتصاد الذي تأسس فيه قانونا، أو المقيم فيه قانونا إن لم تكن له شخصية اعتبارية قانونية. وفي مثل هذه الظروف، فإن كافة مراكز معاملات وأرصدة الحكومة العامة مع صندوق الثروة السيادي ينبغي أن تنعكس في حساب الحكومة العامة، على أن يكون بقية العالم هو الطرف المقابل.

هيئات تنظيم الأسواق

١٥٦-٢ هيئات تنظيم الأسواق هي هيئات تعمل بالنيابة عن حكومة (أو منظمة إقليمية يكون أعضاؤها من الحكومات)، وتؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على

^{٤٣} صناديق الثروة السيادية التي تقتني وتدير ثروة مخصصة لتقديم منافع اجتماعية تُدرج ضمن صناديق الضمان الاجتماعي.

السوق فيما يتعلق بسلع أو خدمات معينة. فقد تؤثر هذه الهيئات على السوق بشكل مباشر من خلال التصرف كمشتري أو بائع للسلع والخدمات، وقد تؤثر على السوق على نحو غير مباشر عن طريق القواعد التنظيمية، أو الأحكام، أو قوانين الامتثال، أو المعايير للتأثير على إنتاج منتجات بعينها وأسعارها وتسويقها. وقد تشمل القواعد التنظيمية أحكام وشروط توريد السلع والخدمات، وخاصة السعر الذي يُسمح بتقاضيه و/أو الجهة التي توزع السلع والخدمات عليها. ومن الشائع قيام هيئة تنظيمية بالسيطرة على المنتجات الزراعية، أو الأسواق الاحتكارية، أو في بعض الأحيان، الموارد الطبيعية.

١٥٧-٢ وقد تختلف طبيعة هيئات تنظيم الأسواق من هيئة لأخرى. وبالتالي، يتعين البحث في طبيعة كل هيئة لتحديد التصنيف القطاعي وفقا لمبادئ التصنيف القطاعي. فمن ناحية، قد تكون بعض الهيئات المعنية فقط بتوزيع الإعانات، في حين قد تناط بأخرى وظيفة إدارية أو استشارية، قياسية أو متعلقة بتحديد الأسعار، أو وظيفة دعائية جماعية. ومن الناحية الأخرى، قد يكون للهيئة سيطرة كاملة على جميع جوانب عملية الإنتاج والتوزيع، بما في ذلك كونها المشتري/البائع القانوني الوحيد للمنتجات.

١٥٨-٢ وتبعاً لمبدأ الإقامة، لا تُدرج هيئات تنظيم الأسواق التي تستوفي تعريف المنظمة الدولية أو المنظمة الإقليمية ضمن إحصاءات البلدان الأعضاء المنفردة، ولكن ينبغي إدراج أنشطتها في البيانات الإقليمية (راجع الملحق الخامس). وحسب المتعارف عليه، تعد الهيئات التنظيمية (الرقابية) المالية شركات مالية، وتحديدًا شركات مالية مساعدة عندما تكون وحدات مؤسسية منفصلة. وتنطبق المبادئ التوجيهية التالية على هيئات تنظيم الأسواق المقيمة التي تمارس نشاطها في السلع والخدمات غير المالية:

- الهيئات التي لا تستوفي معايير الوحدة المؤسسية تظل جزءاً أساسياً من وحدة الحكومة العامة التي تسيطر عليها. وهذا هو الحال عادة بالنسبة للهيئات التي تشارك حصرياً أو بصفة رئيسية في توزيع الإعانات بالنيابة عن الحكومة.

- الهيئات التي تستوفي معايير الوحدة المؤسسية، وتعد بصفة رئيسية منتجا غير سوقي، كالتى تؤدي بعض الوظائف الإدارية، أو تضع المعايير، أو تشرف على عملية الإنتاج وتنظيمها، يتعين أن تُصنّف في قطاع الحكومة العامة. ورغم أن الهيئة قد تنطوي على مشاركة نشطة من أعضاء السوق الذي تخدمه، يتم إثبات سيطرة

٢-١٦٢ ويمكن إنشاء هذه الكيانات بالشكل القانوني للشركة، ولكن من الضروري تحديد ما إذا كان يجب تصنيفها كوحدات مؤسسية. وتنطوي الترتيبات المالية لهذه الكيانات في العادة على إصدار أدوات الدين، ولكنها قد تشمل أيضا على بعض المصادر التمويلية الأخرى. والمخاطر التي تتحملها هذه الكيانات غالبا ما تدل عليها عوامل مثل العملاء الذين تخدمهم هذه الكيانات، والترتيبات التمويلية، والملكية الاقتصادية للأصول التي تنشئها هذه الكيانات، كما أن هذه العوامل يمكن أن تساعد في تحديد وضعها كوحدة مؤسسية. وتنطبق المبادئ الإرشادية الآتية:

- إذا كان الكيان غير قادر على التصرف بشكل مستقل عن وحدته الأم وكان حائزا سلبيا للأصول والخصوم، فإنه يعد شركة تابعة افتراضية. وإذا كان وحدة مقيمة، يُصنّف باعتباره أحد عناصر المستوى الحكومي الذي يسيطر عليه (أي كجزء من الوحدة الأم). وهذه الكيانات لا تعامل كوحدات مؤسسية منفصلة إلا إذا كانت مقيمة في اقتصاد مختلف عن اقتصاد وحدتها الأم (راجع الفقرات من ٢-٦ إلى ٢-١٥).

- إذا كان الكيان يقترض من السوق ثم يقوم بإقراض وحدات الحكومة العامة فقط، عندئذ لا يكون مشاركا في الوساطة المالية ويتعين اعتباره شركة تابعة افتراضية مقيمة (راجع الفقرات من ٢-٤٢ إلى ٢-٤٤).

- إذا كانت الحكومة تتولى الملكية الاقتصادية للأصول غير المالية المنشأة، فهذا دليل على أن صندوق التنمية مجرد أداة للاقتراض واقتناء الأصول فحسب، ويتعين معاملة الكيان كشركة تابعة افتراضية مقيمة.

- إذا كانت هذه الكيانات تستوفي تعريف الوحدة المؤسسية (راجع الفقرة ٢-٢٢) وكانت وحدات سوقية منتجة للسلع والخدمات وتسيطر عليها الحكومة، يتعين تصنيفها كشركة. وبشكل أكثر تحديدا، لا تُصنّف هذه الكيانات كشركة عامة مالية إلا إذا كانت تعمل في تقديم الخدمات المالية (راجع الفقرة ٢-٥٣).^{٤٤} ولن تكون شركات عامة غير مالية إلا إذا كانت تنتج أصول البنية التحتية وتبيعها بأسعار ذات دلالة اقتصادية في معاملات السوق.

^{٤٤} تقديم القروض الميسرة لا يعني بالضرورة أن الوحدة المؤسسية ليست منتجا سوقيا (فعلى سبيل المثال، بعض البنوك الإنمائية تقدم قروضا ميسرة ولكنها تعد رغم ذلك جهات وساطة مالية).

الحكومة عن طريق مستندات التمكين والطبيعة غير السوقية لهذه الكيانات.

- الهيئات التي تستوفي معايير الوحدة المؤسسية، وتعد بصفة رئيسية منتجا سوقيا، يتعين أن تُصنّف ضمن قطاع الشركات غير المالية الفرعي. والنشاط الوحيد أو الرئيسي لهيئات تنظيم الأسواق هذه يتمثل في شراء السلع والخدمات وحيازتها وبيعها بأسعار ذات دلالة اقتصادية.

٢-١٥٩ وفي الحالات التي تشارك فيها هيئات تنظيم الأسواق في مزيج من الأنشطة، كتوزيع الإعانات وشراء السلع والخدمات وحيازتها وبيعها، فإن التصنيف القطاعي يستوجب دراسة متأنية. وإذا كان من الممكن أن يتم بشكل منفصل تحديد شبه شركة تضطلع بأنشطة سوقية، يتعين تصنيفها ضمن قطاع الشركات غير المالية الفرعي. وينبغي تصنيف الأنشطة غير السوقية ضمن قطاع الحكومة العامة. وإذا تعذر تمييز وحدتين مؤسسيين، يتعين أن يتحدد التصنيف القطاعي بأغلبية أنشطة الكيان.

صناديق التنمية و/أو شركات أو كيانات البنية التحتية

٢-١٦٠ تنشئ بعض الحكومات كيانات/صناديق خاصة لتمويل وتنمية الاقتصاد بصفة عامة، أو تطوير قطاعات بعينها في الاقتصاد، أو الارتقاء بمرافق معينة، مثل البنية التحتية. هذه الأنواع من الهيئات/الصناديق يمكن أن تشارك في جوانب مختلفة للتنمية، بدءا من تقديم التمويلات فقط لأنشطة التنمية إلى المشاركة في كافة مظاهر التنمية الفعلية وإنشاء البنية التحتية أو المرافق. وتستخدم مصطلحات مختلفة، مثل «بنوك التنمية» و«بنوك الاستثمار» و«صناديق تثبيت المالية العامة»، وشركات البنية التحتية» لوصف هذه الهيئات. وبغض النظر عن التسمية، ينبغي ألا يستند التصنيف القطاعي إلى وصفها بل إلى الطبيعة الاقتصادية للكيانات.

٢-١٦١ وباستخدام المعايير المعتادة (راجع الفقرة ٢-٢٢)، يتعين على القائمين بإعداد البيانات تحديد ما إذا كان الكيان وحدة مؤسسية منفصلة في القطاع العام، أو ما إذا لم يكن وحدة مؤسسية ويتعين تصنيفه كجزء أساسي من الوحدة التي تسيطر عليه.

التدفقات الاقتصادية، ومراكز الأرصد، والقواعد المحاسبية

خصائص مهمة للتدفقات الاقتصادية يستند إليها تصنيف هذه التدفقات ومعاملتها، ثم يقدم وصفا عاما للقواعد المحاسبية المستخدمة في قيد هذه التدفقات ومراكز الأرصد في إطار إحصاءات مالية الحكومة. وترد في الفصول من ٥ إلى ١٠ مناقشة لأوصاف فئات معينة من التدفقات ومراكز الأرصد وتطبيق القواعد العامة على قيدها.

التدفقات الاقتصادية

٣-٤ **التدفقات الاقتصادية** هي نتيجة إنشاء قيمة اقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إطفائها؛ وتؤدي إلى تغيرات في حجم أو تكوين أو قيمة أصول وخصوم الوحدة وصافي قيمتها. وقد يكون التدفق حدثا واحدا، مثل شراء سلع، أو القيمة التراكمية لمجموعة من الأحداث التي تقع خلال فترة إبلاغ معينة، مثل التراكم المستمر لمصروفات الفائدة على سند حكومي. وتُصنّف جميع التدفقات كمعاملات أو كتدفقات اقتصادية أخرى. وتُصنّف الأقسام التالية هذين النوعين من التدفقات الاقتصادية.

المعاملات

٣-٥ **المعاملة** هي تدفق اقتصادي يمثل تفاعلا بين وحدتين مؤسستين بموجب اتفاق بين طرفين أو بحكم القوانين النافذة، أو إجراء داخل وحدة مؤسسية يكون من المفيد من الوجهة التحليلية معالجته بوصفه معاملة، مما يرجع غالبا إلى عمل الوحدة بصفتين مختلفتين.^٢ وهذا التعريف للمعاملة يقتضي حدوث تفاعل بين وحدتين مؤسستين وفقا لاتفاق متبادل. والاتفاق المتبادل يعني أن لدى الوحدتين علما مسبقا بالمعاملة وموافقة بشأنها، ولكنه لا يعني أن الوحدتين دخلتا في المعاملة بصورة طوعية. فبعض المعاملات، مثل دفع الضرائب، تُفرض بقوة القانون. ورغم أن الوحدات المنفردة ليست حرة في تحديد مبالغ الضرائب التي تدفعها،

يتناول هذا الفصل وصف التدفقات الاقتصادية ومراكز الأرصد في إطار إحصاءات مالية الحكومة، كما يصف القواعد المحاسبية المستخدمة في تحديد كافة الجوانب المتعلقة بقيدها.

مقدمة

٣-١ القيد المسجل في إحصاءات مالية الحكومة هي إما **تدفقات اقتصادية** أو **مراكز أرصد**.^١ والتدفقات هي الصيغ النقدية للأعمال الاقتصادية وكذلك آثار الأحداث التي تؤدي إلى تغيرات في القيمة الاقتصادية خلال فترة إبلاغ معينة. أما مراكز الأرصد فتقيس القيمة الاقتصادية في نقطة زمنية محددة. وعلى نحو أكثر تحديدا، تشير مراكز الأرصد إلى حيازات الوحدة من الأصول والخصوم في وقت معين وصافي القيمة الناتجة عن ذلك لتلك الوحدة، والتي تعادل مجموع الأصول ناقص مجموع الخصوم.

٣-٢ وتتسم التدفقات ومراكز الأرصد في إطار إحصاءات مالية الحكومة بتكاملها، بمعنى أن جميع التغيرات في مراكز الأرصد يمكن تفسيرها بالكامل عن طريق التدفقات. وبعبارة أخرى، تنطبق العلاقة التالية على كل مركز من مراكز الأرصد:

$$S_0 + F = S_1$$

حيث يمثل كل من S_0 و S_1 قيمة مركز أرصد معين في بداية ونهاية فترة إبلاغ معينة، على التوالي، وتمثل F صافي القيمة لجميع التدفقات خلال الفترة التي أثرت على ذلك المركز تحديدا. وبوجه أعم، تعد قيمة أي مركز أرصد تحتفظ به وحدة ما في وقت معين هي القيمة التراكمية لجميع التدفقات التي تؤثر على ذلك المركز والتي حدثت منذ اقتناء الوحدة للنوع المعني من الأصول أو الخصوم لأول مرة.

٣-٣ ويشمل إطار إحصاءات مالية الحكومة مجموعة واسعة التنوع من التدفقات الاقتصادية. ويبدأ هذا الفصل بوصف عدة

^١ في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، يُستخدم مصطلح «التدفقات» في أغلب الأحيان كصيغة مختصرة لعبارة «التدفقات الاقتصادية» كما يستخدم مصطلح «الأرصد» في أغلب الأحيان كصيغة مختصرة لعبارة «مراكز الأرصد».

^٢ على سبيل المثال، استهلاك رأس المال الثابت (٢٣) واستخدام المخزونات في إنتاج السلع والخدمات (٢٢) (راجع الفقرتين ٦-٢٧ و ٦-٥٣ على الترتيب).

على سلعة أو خدمة أو أصل أو عمل بنفس القيمة.^٢ وتدخل في عداد المبادلات تعويضات العاملين، ومشتريات السلع والخدمات، وتحمل مصروفات الفائدة، وبيع مبنى إداري.

٣-١٠ أما التحويل فهو معاملة تقوم بموجبها وحدة مؤسسية بتقديم سلعة أو خدمة أو أصل ما إلى وحدة أخرى دون الحصول في المقابل على أي سلعة أو خدمة أو أصل من تلك الوحدة الأخرى كنظير مباشر. ويسمى هذا النوع من المعاملات أيضا معاملات بلا مقابل أو معاملات يقدم فيها «شيء مقابل لا شيء» أو معاملات بدون تعويض. ويمكن أن تنشأ تحويلات أيضا متى كانت القيمة التي يتم تقديمها مقابل بند ما ليست ذات دلالة اقتصادية أو تقل كثيرا عن قيمة هذا البند. وعادة ما تقوم وحدات الحكومة العامة بعدد كبير من التحويلات، والتي قد تكون إلزامية أو طوعية. فالضرائب ومعظم مساهمات الضمان الاجتماعي هي تحويلات إلزامية تفرضها وحدات حكومية على وحدات أخرى. أما الإعانات والمنح ومنافع المساعدة الاجتماعية فهي تحويلات من وحدات الحكومة العامة إلى وحدات أخرى. وتشارك الشركات العامة، إلى حد أقل، في التحويلات — حيث قد تتلقى دعما أو تحويلات رأسمالية من الحكومة وقد تشارك أيضا في التحويلات مستحقة الدفع نتيجة الأنشطة شبه المالية العامة التي تمارسها.

٣-١١ تبدو بعض المعاملات كما لو كانت مبادلات ولكنها في واقع الأمر مزيج من المبادلة والتحويل. وينبغي في هذه الحالات تجزئة المعاملة الفعلية إلى معاملتين وقيدتها كمعاملتين، واحدة بمثابة مبادلة فقط والثانية بمثابة تحويل فقط. فعلى سبيل المثال، قد تباع إحدى وحدات الحكومة العامة أصلا بسعر يقل بوضوح عن قيمته السوقية، أو قد تشتري أصلا بسعر يزيد بوضوح عن قيمته السوقية. وعندئذ ينبغي تقسيم المعاملة إلى مبادلة بالسعر السوقي للأصل وتحويل يعادل في قيمته الفرق بين قيمة المعاملة الفعلية والقيمة السوقية للأصل (راجع الفقرة ٣-١٠٧).^٤

٣-١٢ ولا تشمل معاملات المبادلة مستحقات الخدمات أو المنافع الجماعية — حيث تعتبر تحويلات. فقيمة الخدمات والمنافع الجماعية التي قد تحصل عليها وحدة منفردة

^٢ المقصود من مصطلح «تقديم سلعة، أو خدمة، أو أصلا...» أن يشمل سماح وحدة ما لوحدة ثانية باستخدام أصل مملوك للوحدة الأولى أو بالتغير في ملكية أصل ما. وتعتبر معاملات الفائدة وغيرها من معاملات دخل الملكية مبادلات، لأن هناك وحدة تحصل عليها مقابل وضع أصولها تحت تصرف وحدة أخرى.

^٤ راجع الفقرة ٣-٢٩ للاطلاع على وصف عام لتجزئة المعاملات.

فإن هناك تسليما وقبولا جماعيين من المجتمع بالالتزام بدفع الضرائب. ومن ثم تعتبر مدفوعات الضرائب معاملات رغم أنها إلزامية. وبالمثل، قد لا تتم الأعمال اللازمة للامتثال للقرارات القضائية أو الإدارية بصورة طوعية ولكنها تتم بعلم مسبق من الأطراف المعنية وبموافقتها المسبقة.

٣-٦ وتختلف معالجة بعض الأنشطة في إطار إحصاءات مالية الحكومة عن معالجة نفس الأنشطة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. فإطار إحصاءات مالية الحكومة يركز على أثر الأحداث الاقتصادية على ماليات الحكومة. وفي المقابل، يركز نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على قياس الإنتاج، والاستهلاك، وتوزيع الدخل، والاستثمار. ويحتوي الملحق ٧ على وصف كامل للآثار المترتبة على هاتين الرؤيتين المختلفتين. ورغم اختلاف أشكال التعامل في بعض الأنشطة، يدرج الإطاران جميع التدفقات التي تغير مراكز الأرصدة كي يتسنى تفسير جميع التغيرات في الميزانية العمومية من خلال التدفقات.

٣-٧ وقد تتخذ المعاملات العديد من الأشكال المختلفة. ففي إطار إحصاءات مالية الحكومة، تُصنف جميع المعاملات وفقا لطبيعتها الاقتصادية، بينما تُصنف المعاملات في النفقات أيضا وفقا لوظائفها (راجع الفصول ٥، ٦، و٨، ومرفق الفصل ٦). ولإعطاء مزيد من الدقة لتصنيف المعاملات، يجب وصف خصائص المعاملات بصورة منهجية.

المعاملات النقدية

٣-٨ المعاملة النقدية هي معاملة تؤدي فيها وحدة مؤسسية مدفوعات (أو تقبض مدفوعات) أو تتحمل خصوما (تحصل على أصول) إزاء (من) وحدة مؤسسية أخرى وتكون قيمتها محددة بوحدات العملة. وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، تُقيد جميع التدفقات بقيمة نقدية، لكن السمة المميزة للمعاملة النقدية هي أن طرفيها يعبران عن قبولهما للمعاملة بقيمة نقدية. وعلى سبيل المثال، يتم عادة شراء السلع والخدمات أو بيعها بعدد معين من وحدات العملة لكل وحدة سلعية أو خدمية، وفي أغلب الأحيان يتم أداء منافع الضمان الاجتماعي بكميات ثابتة من العملة، وتقاس الضرائب مستحقة القبض وتُدفع بوحدات العملة. وجميع المعاملات النقدية هي تفاعلات بين وحدتين مؤسستين، ويتم قيد كل منها إما كمبادلة أو تحويل.

٣-٩ والمبادلة هي معاملة تقدم بموجبها وحدة ما سلعة أو خدمة أو أصلا أو عملا إلى وحدة ثانية وتحصل في المقابل

الرأسمالية التركيز على السمات الخاصة للتحويلات الرأسمالية.

٣-١٦ والتحويلات الرأسمالية هي التحويلات التي تنتقل فيها ملكية أصل (عدا النقدية أو المخزونات) من طرف إلى آخر؛ أو التي تلزم أحد الطرفين أو كليهما باقتناء أصل (عدا النقدية أو المخزونات) أو التصرف فيه، أو التي يتنازل فيها الدائن عن خصم مستحق له. وتشمل التحويلات الرأسمالية أيضا التحويلات النقدية التي تنطوي على التصرف في أصول غير نقدية (عدا المخزونات) أو اقتناء أصول غير نقدية (عدا المخزونات). وينشأ عن أي تحويل رأسمالي تغير يعادل قيمة هذا التحويل في مركز أرصدة الأصول لدى أحد طرفي المعاملة أو كليهما. والتحويلات الرأسمالية بطبيعتها كبيرة وغير متكررة، غير أنه لا يمكن تعريفها على أساس الحجم أو التواتر. ويعتبر أي تحويل عيني دون رسم مقابل تحويلا رأسماليا إذا انطوى على: انتقال ملكية أصل غير مالي (عدا المخزونات)؛ وقيام دائن ما بالتنازل عن الخصم المستحق له دون الحصول على أي قيمة ماثلة في المقابل. ويدخل في عداد التحويلات الرأسمالية أيضا المدفوعات الكبيرة غير المتكررة المقدمة تعويضا عن خسائر متراكمة أو تلف كبير أو إصابات خطيرة غير مغطاة بوثائق تأمين. ويعتبر تحويل النقد تحويلا رأسماليا إذا كان مرتبطا، أو مشروطا، بقيام أحد طرفي المعاملة أو كليهما باقتناء أصل أو التصرف فيه.

٣-١٧ وتتألف التحويلات الجارية من كافة التحويلات التي لا تعد تحويلات رأسمالية. وهي تؤثر مباشرة على مستوى الدخل المتاح وبالتالي على استهلاك السلع والخدمات. وهذا يعني أنها تؤدي إلى تقليل الدخل وحجم الاستهلاك المحتمل في الاقتصاد المانع، وإلى زيادة الدخل وحجم الاستهلاك المحتمل في الاقتصاد المتلقي. ومن أمثلة التحويلات الجارية المنافع الاجتماعية، والإعانات، والمساعدات الغذائية.

٣-١٨ وقد يعتبر أحد طرفي المعاملة بعض التحويلات النقدية تحويلات رأسمالية بينما يعتبرها الطرف الآخر تحويلات جارية. وكي لا يعامل الطرف المانع والطرف المتلقي ذات المعاملة بطريقة مختلفة، ينبغي تصنيف التحويل كتحويل رأسمالي للطرفين حتى وإن كان ينطوي على قيام أحد الطرفين فقط باقتناء أصل، أو أكثر، أو التصرف فيه. وعند الشك فيما إذا كان ينبغي معاملة التحويل كتحويل جاري أم رأسمالي، ينبغي معاملته كتحويل جاري.

المعاملات غير النقدية

٣-١٩ المعاملات غير النقدية هي معاملات غير محددة أصلا بالوحدات النقدية. وهي تشمل جميع المعاملات التي لا

في نهاية المطاف لا تتناسب مع المبلغ مستحق الدفع. وتعد الضرائب وأقساط التأمين على غير الحياة أمثلة على المعاملات التي تُصنّف كتحويلات بسبب الطبيعة الجماعية للمنافع (راجع الفقرتين ٥-٢٣ و ٥-١٤٩ على التوالي).

٣-١٣ وتعامل الضرائب كتحويلات رغم أن الوحدات التي تؤدي هذه المدفوعات قد تحصل على بعض المنافع من الخدمات التي تقدمها الوحدة الحكومية التي تتلقى الضرائب. فعلى سبيل المثال، لا يمكن، من حيث المبدأ، استبعاد أحد من المشاركة في المنافع التي تقدمها أجهزة الخدمات الجماعية مثل الأمن العام. وإضافة إلى ذلك، قد يستطيع المكلف الضريبي استهلاك بعض الخدمات المنفردة التي تقدمها وحدات حكومية. غير أنه لا يمكن عادة تحديد صلة مباشرة بين المدفوعات الضريبية والمنافع التي تتلقاها الوحدات المنفردة. وفضلا عن ذلك، لا توجد عادة أي علاقة بين قيمة الخدمات التي تتلقاها وحدة ما ومقدار الضرائب التي تدفعها نفس الوحدة.

٣-١٤ وتعامل أيضا أقساط ومطالبات التأمين على غير الحياة كتحويلات في إطار إحصاءات مالية الحكومة.^٥ فالأقساط من هذا النوع لا تعطي للوحدات التي تدفعها حق الحصول على منافع إلا إذا وقع حدث من الأحداث المنصوص عليها في عقد التأمين. وبعبارة أخرى، تدفع وحدة ما مبلغا من المال لوحدة ثانية كي تقبل تحمل مخاطر وقوع حدث معين للوحدة الأولى. وتعتبر هذه المعاملات تحويلات^٦ لأنها وفقا لطبيعة نشاط التأمين توزع الدخل بين حملة الوثائق على من تنشأ لهم مطالبات وليس على جميع حملة الوثائق الذين يدفعون المساهمات. وهناك عدم يقين بشأن حصول الوحدة التي تدفع المساهمات على أي منافع، وإذا حصلت على منافع فقد لا تكون هناك علاقة بين هذه المنافع ومبالغ الأقساط المدفوعة من قبل. ويشمل التأمين على غير الحياة برامج الضمان الاجتماعي وبرامج التأمين الاجتماعي من أرباب العمل لصالح موظفي الحكومة التي لا تقدم منافع تقاعدية. ومن ثم فإن مساهمات الضمان الاجتماعي التي تتلقاها الوحدات الحكومية ومنافع الضمان الاجتماعي التي تؤديها تلك الوحدات، والتي لا تتعلق بمعاشات التقاعد المرتبطة بالعمل، تُعامل كتحويلات في إطار إحصاءات مالية الحكومة.

٣-١٥ وقد تكون التحويلات إما جارية أو رأسمالية. ويُفضل عند التمييز بين التحويلات الجارية والتحويلات

^٥ يعتبر القسط المدفوع مسبقا اقتناء لأصل مالي من جانب المؤمن عليه (راجع الفقرة ٤-٧٦)، وتنخفض قيمته عند تقديم التغطية التأمينية.

^٦ تُقسّم مدفوعات أقساط التأمين على غير الحياة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى بيع خدمة وتحويل، أما في إطار إحصاءات مالية الحكومة، فيعتبر القسط بأكمله تحويلا (راجع الفقرة ٥-١٤٩).

تُسَدُّ ضرائب التركات عن طريق التبرع للحكومة باللوحات الفنية أو غيرها من النفائس.

٣-٢٥ يمكن استخدام **التحويلات العينية** لزيادة الكفاءة، أو لضمان استهلاك السلع والخدمات المقصودة. فعلى سبيل المثال، قد يتم توصيل المعونة المقدمة بعد كارثة طبيعية بشكل أسرع وقد تكون أكثر فعالية إذا قُدمت في شكل دواء وغذاء ومأوى بدلا من النقود. كذلك قد تقدم إحدى وحدات الحكومة العامة خدمات طبية وتعليمية عينية لضمان تلبية الحاجة إلى تلك الخدمات.

المعاملات الداخلية

٣-٢٦ تحدث **المعاملات الداخلية** أو **المعاملات داخل الوحدات** عندما تقوم وحدة واحدة بإجراء ما بصفتين مختلفتين لها، ويكون من المفيد تحليليا قيد هذا الإجراء كمعاملة. ويعد اختيار ما يعامل من الإجراءات الداخلية كمعاملات اختيارا قائما على التقدير الشخصي للغرض من قيد هذه الإجراءات. ويتبع إطار إحصاءات مالية الحكومة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في معاملة استهلاك رأس المال الثابت كمعاملة داخلية حتى يمكن حساب تكاليف تشغيل الحكومة. وبالمثل يدخل في عداد المعاملات الداخلية تحويل المواد والإمدادات من المخزونات إلى استخدام السلع والخدمات والتغيرات الداخلية الأخرى في المخزونات (راجع الفقرتين ٨-٤٦ و ٨-٤٧).^٧

إعادة ترتيب بعض المعاملات

٣-٢٧ لا يتم قيد بعض المعاملات بالشكل الذي يبدو أنها حدثت به. ويتم بدلا من ذلك تعديلها في الإحصاءات الاقتصادية الكلية لإبراز علاقاتها الاقتصادية الأساسية بشكل أوضح. وهناك ثلاثة أنواع من عمليات إعادة الترتيب المستخدمة في إطار إحصاءات مالية الحكومة، وهي: تحويل المسار، والتجزئة، وإعادة العزو.

تحويل المسار

٣-٢٨ يستخدم **تحويل المسار** في قيد المعاملة باعتبارها تحدث عبر قنوات مختلفة عن قنواتها الفعلية، أو باعتبارها تحدث بالمعنى الاقتصادي في حالة عدم حدوث معاملات فعلية. ويكون تحويل المسار لازما في أغلب الأحيان عندما تكون وحدة ما طرفا في معاملة ولكن لا تظهر في السجلات المحاسبية الفعلية نتيجة ترتيبات إدارية. ويحدث نوعان من تحويل المسار:

تنطوي على أي تدفقات نقدية، مثل المقايضة، والمعاملات العينية، وبعض المعاملات الداخلية. ويجب أن تُعطى للمعاملات غير النقدية قيمة نقدية لأن إطار إحصاءات مالية الحكومة يسجل التدفقات ومراكز الأرصد المحررة بقيم نقدية. وبالتالي فإن القيود تمثل القيم المقيسة بصورة غير مباشرة أو المقدرة إن تعذر ذلك. وللقيم المعطاة للمعاملات غير النقدية انعكاسات اقتصادية مختلفة عن المدفوعات النقدية بنفس المبالغ، لأنها ليست مبالغ نقدية يمكن التصرف فيها بحرية. ورغم ذلك، من الضروري إعطاء البنود التي تنطوي عليها المعاملات غير النقدية أفضل تقدير للقيم السوقية حتى تكون مجموعة الحسابات شاملة ومتكاملة.

٣-٢٠ ويمكن أن تكون المعاملات غير النقدية إما معاملات بين طرفين أو إجراءات داخل وحدة مؤسسية تُستخدم لإنشاء معاملة داخلية.

المعاملات غير النقدية بين طرفين

٣-٢١ يمكن أن تكون هذه المعاملات غير النقدية مبادلات أو تحويلات. فالمقايضة والأجر العيني وغيرهما من المدفوعات العينية الأخرى تعتبر مبادلات غير نقدية، أما التحويلات العينية فهي تحويلات غير نقدية.

٣-٢٢ وفي معاملة **المقايضة**، تتبادل وحدتان سلعا أو خدمات أو أصولا غير النقد ذات قيمة متساوية. فعلى سبيل المثال، قد توافق وحدة حكومية على مبادلة قطعة أرض في منطقة صناعية مع مؤسسة خاصة مقابل قطعة أرض أخرى سوف تستخدمها الحكومة كمتنزه وطني. وفيما بين البلدان، قد تقوم الحكومات بمبادلة موارد طبيعية استراتيجية مقابل نوع آخر من المنتجات أو الخدمات.

٣-٢٣ ويحدث **أداء الأجر العيني** عندما يتم تعويض موظف بسلع أو خدمات أو أصول غير النقد. وتشمل أنواع التعويض التي يقدمها أرباب العمل في العادة إلى العاملين بالمجان أو بأسعار مخفضة الوجبات والمشروبات، والزي الموحد، وخدمات الإسكان، وخدمات النقل، وخدمات رعاية الأطفال (راجع الفقرتين ٦-١٧ و ٦-١٨).

٣-٢٤ ويحدث **أداء المدفوعات العينية عدا الأجر العيني** عند أداء طائفة واسعة من المدفوعات في شكل سلع وخدمات وليس نقد. ويمكن أداء مدفوعات لتسوية خصوم في شكل سلع أو خدمات أو أصول غير نقدية وليس نقد. فعلى سبيل المثال، قد توافق وحدة حكومية على تسوية مطالبية عن ضرائب متأخرة السداد إذا نقل المكلف الضريبي ملكية أراض أو أصول ثابتة إلى الحكومة، أو قد

^٧ يرد وصف المعاملات الداخلية في الفقرات من ٣-٨٥ إلى ٣-٩٠ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ولا تُقَيَّد في إطار إحصاءات مالية الحكومة جميع المعاملات الداخلية المتعلقة بعمليات الإنتاج.

لازمة عندما تقوم وحدة بالإعداد لقيام معاملة بين وحدتين أخريين، عادة مقابل رسم تتقاضاه من أحد طرفي المعاملة أو كليهما. وفي مثل هذه الحالة، تعمل إحدى الوحدتين كوكيل عن الأخرى. وفي مثل هذه الحالة، تُقيد المعاملة حصريا في حسابات الطرفين المشاركين في المعاملة وليس في حسابات الطرف الثالث الذي قام بتيسير المعاملة. ولا تبين حسابات الوكيل سوى الرسم الذي يتم تقاضيه مقابل تيسير الخدمات المقدمة. فعلى سبيل المثال، قد تحدث إعادة العزو عندما تقوم وحدة حكومية بتحصيل الضرائب ثم تحولها كلها أو جزءا منها إلى وحدة حكومية أخرى. وفي بعض الترتيبات من هذا النوع، تحتفظ الوحدة القائمة بالتحصيل بجزء صغير من الضرائب المحصلة مقابل جهودها في التحصيل. ويعامل المبلغ المحتجز كبيع خدمة من جانب الوحدة القائمة بالتحصيل، بينما يُقيد المبلغ الإجمالي للضرائب المحصلة ضمن إيرادات الوحدة الحكومية المستفيدة. وللاطلاع على المبادئ التوجيهية الخاصة بإعادة عزو الضرائب أو عزوها إلى مستويات الحكومة القائمة بالتحصيل أو المستفيدة، راجع الفقرات من ٥-٣٣ إلى ٥-٣٨.

التدفقات الاقتصادية الأخرى

٣-٣١ التدفقات الاقتصادية الأخرى هي التغيرات في حجم الأصول أو الخصوم أو في قيمتها ولم تنتج عن معاملات. وهي ليست معاملات لأنها لا تفي بواحدة أو أكثر من خصائص المعاملات. فعلى سبيل المثال، قد لا تقوم الوحدات المؤسسية المشاركة في المعاملات بالعمل وفقا لاتفاق متبادل، كما في حالة الاستيلاء على الأصول بدون تعويض، أو التغيرات الناتجة عن أحداث طبيعية كالزلازل أو الفيضانات. وبدلا من ذلك، قد تتغير قيمة الأصل بالعملة الأجنبية نتيجة التغيرات في سعر الصرف، أو قد تتغير قيمة الأصل نتيجة مرور الوقت.

٣-٣٢ وهناك فئتان رئيسيتان للتدفقات الاقتصادية الأخرى هما: مكاسب وخسائر الحياة، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم.^٨

مكاسب وخسائر الحياة

٣-٣٣ مكسب أو خسارة الحياة^٩ هو تغير في القيمة النقدية لأصل أو خصم نتيجة تغيرات في مستوى الأسعار وهيكلها، مع استبعاد أي تغيرات نوعية أو كمية في الأصل أو الخصم. وتشمل مكاسب وخسائر حياة الأصول والخصوم التغيرات الناشئة عن حركات أسعار الصرف. ومن ناحية المفهوم، تُقيد مكاسب وخسائر الحياة دائما كتغير في أسعار السوق.

^٨ الإشارة إلى التغيرات في قيمة أو حجم الأصول تنطبق أيضا على الخصوم.
^٩ يشار أيضا إلى مكاسب وخسائر الحياة بمصطلح إعادة التقييم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وفي المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

• في النوع الأول من تحويل المسار، تُقيد معاملة مباشرة بين الوحدة A والوحدة C وكأنها تحدث بصورة غير مباشرة من خلال وحدة ثالثة هي B. فعلى سبيل المثال، إذا كان موظفو الحكومة مقيدين في برنامج للضمان الاجتماعي أو نظام للتقاعد، فقد تبين السجلات المحاسبية أن الوحدة الحكومية المعنية تقدم المساهمات مباشرة إلى صندوق الضمان الاجتماعي أو نظام التقاعد نيابة عن موظفيها. غير أن هذه المساهمات تعد جزءا من تعويضات العاملين وينبغي قيدها كما لو كانت مدفوعة للموظف. ومن الضروري في تلك الحالة تحويل مسار المدفوعات بحيث تظهر الحكومة باعتبارها الجهة التي تؤدي المدفوعات إلى الموظفين، الذين يُفترض عندئذ أنهم يؤدون مدفوعات بنفس المبالغ إلى برنامج الضمان الاجتماعي أو نظام التقاعد (راجع الفقرة ٦-١٩). ونتيجة لتحويل المسار، تُدرج هذه المساهمات ضمن تكلفة العمالة في الحكومة. وقد يكون تحويل المسار لازما أيضا عند قيد توزيع أرباح المؤسسات الاحتكارية (راجع الفقرة ٥-٦٨).

• في النوع الثاني من تحويل المسار، تقيد معاملة من نوع معين من الوحدة A إلى الوحدة B ومعاملة مقابلة من نوع مختلف من الوحدة B إلى الوحدة A. فعلى سبيل المثال، عند قيام كيان غير مقيم ذي غرض خاص تابع للحكومة بالاقتراض في الخارج لأغراض المالية العامة، ينبغي احتساب المعاملات في حسابات كل من الحكومة والكيان غير المقيم ذي الغرض الخاص وكأن هذا الكيان قد منح قرضا للحكومة واستثمرت الحكومة المبلغ المعادل لهذا القرض في الكيان ذي الغرض الخاص (راجع الفقرات من ٢-١٣٦ إلى ٢-١٣٩). وتنعكس إعادة ترتيب المعاملات هذه مشاركة الحكومة في الكيان غير المقيم ذي الغرض الخاص، والتي لم تكن لترصد في حسابات الحكومة لولا ذلك.

التجزئة

٣-٢٩ تستخدم التجزئة في قيد معاملة تمثل معاملة واحدة من منظور الأطراف المشاركة كمعاملتين أو أكثر بتصنيفات مختلفة. فعلى سبيل المثال، عندما تقتني إحدى وحدات الحكومة العامة أصلا بسعر يقل أو يزيد عن سعره الحالي في السوق، فإن تقسيم المعاملة الفعلية إلى مبادلة وتحويل يعتبر مثالا آخر على التجزئة (راجع الفقرة ٣-١١).

إعادة العزو

٣-٣٠ تستخدم إعادة العزو في قيد المعاملة التي قام طرف ثالث بترتيبها نيابة عن آخرين باعتبارها تحدث مباشرة بين الطرفين الأصليين المعنيين. وتكون إعادة العزو

الأصول في الإحصاءات الاقتصادية الكلية التي يُشتق منها تعريف الأصول والخصوم. وتقتصر تغطية الأصول في إطار إحصاءات مالية الحكومة على الأصول الاقتصادية التي قد تتدفق منها منافع اقتصادية لمالكها.

المنافع الاقتصادية

٣٧-٣ تنشأ المنافع الاقتصادية من امتلاك الأصول الاقتصادية واستخدامها. وتشمل المنافع الاقتصادية للملكية عادة حق استخدام الأصل، أو تأجيرها، أو توليد الدخل منه بطريقة أخرى، أو بيعه. وهناك أنواع مختلفة من المنافع الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها من الأصول، منها ما يلي:

- القدرة على استخدام أصول، كالمباني أو الآلات، في الإنتاج؛
- توليد خدمات (كتأجير أصول منتجة لكيان آخر)؛
- توليد دخل ملكية (كالفائدة وتوزيعات الأرباح التي يحصل عليها مالكو الأصول المالية)؛
- إمكانية بيع الأصل وبالتالي تحقيق مكاسب الحيازة.

الملكية

٣٨-٣ يمكن التمييز بين نوعين من الملكية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية: الملكية القانونية والملكية الاقتصادية. والمالك القانوني للموارد كالسلع والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول المالية والخصوم، هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها شرعا وبقوة القانون المطالبة بالمنافع المصاحبة لهذه الموارد. وقد تطالب الحكومة أحيانا بالملكية القانونية لأحد الموارد بالنيابة عن المجتمع ككل. ولقيد مورد ما في إطار إحصاءات مالية الحكومة، يجب أن يكون له مالك قانوني سواء على أساس فردي أو جماعي.

٣٩-٣ أما المالك الاقتصادي للموارد كالسلع والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول المالية، والخصوم، فهو الوحدة المؤسسية التي يحق لها المطالبة بالمنافع المرتبطة باستخدام هذه الموارد من واقع قبولها بالمخاطر المصاحبة. وفي معظم الحالات يكون المالك الاقتصادي لمورد ما هو نفسه المالك القانوني له. وإذا لم يكونا كذلك، فإن المالك القانوني ينقل المسؤولية عن المخاطر التي ينطوي عليها استخدام المورد في نشاط اقتصادي ما فضلا عن المنافع المرتبطة بهذا الاستخدام إلى المالك الاقتصادي. وفي المقابل، يقبل المالك القانوني حزمة أخرى من المخاطر والمنافع من المالك الاقتصادي. وإذا

٣٤-٣ وتتراكم مكاسب أو خسائر الحيازة بصورة مستمرة لمجرد حيازة أصل أو خصم بمرور الوقت بدون إحداث تحول فيه بأي شكل من الأشكال. ويمكن أن تنطبق مكاسب أو خسائر الحيازة على أي نوع من الأصول أو الخصوم تقريبا، وقد تتراكم على أصل تتم حيازته لأي مدة من الزمن خلال فترة الإبلاغ. (راجع الفقرات من ١٠-٥ إلى ١٠-٤٥ للاطلاع على مناقشة كاملة).

التغيرات الأخرى في حجم الأصول/الخصوم

٣٥-٣ التغيرات الأخرى في حجم الأصول هي التغيرات في قيمة أحد الأصول أو الخصوم والتي لا تنشأ نتيجة معاملة أو مكاسب/خسائر الحيازة. وهي تشمل عددا كبيرا ومتنوعا من الأحداث المحددة. وتنقسم تلك الأحداث إلى ثلاث فئات رئيسية:^{١٠}

- تضم الفئة الأولى أحداثا تنطوي على ظهور أو اختفاء أصول اقتصادية لأسباب أخرى عدا المعاملات. وبعبارة أخرى، تُدرج بعض الأصول والخصوم في الميزانية العمومية في إطار إحصاءات مالية الحكومة وتُسبعد منها نتيجة أحداث أخرى عدا المعاملات. (راجع الفقرات من ١٠-٤٨ إلى ١٠-٥٨ للاطلاع على مناقشة كاملة).
- وتضم الفئة الثانية آثار أحداث خارجية - استثنائية وغير متوقعة - على منافع اقتصادية يمكن الحصول عليها من أصول وما يقابلها من خصوم. (راجع الفقرات من ١٠-٥٩ إلى ١٠-٧٥ للاطلاع على مناقشة كاملة).
- وتضم الفئة الأخيرة التغيرات في التصنيفات. (راجع الفقرات من ١٠-٧٦ إلى ١٠-٨٤ للاطلاع على مناقشة كاملة).

مراكز الأرصد

٣٦-٣ مركز الأرصد هو مجموع حيازات الأصول و/أو الخصوم في نقطة زمنية. وتُقيد مراكز الأرصد في الميزانية العمومية في إطار إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفصل ٧). ويبين الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة مراكز الأرصد في بداية ونهاية فترة الإبلاغ. وترتبط مراكز الأرصد عند هاتين النقطتين الزمنيتين بالتدفقات خلال تلك الفترة لأن التغيرات في المراكز سببها المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى. ولمناقشة مراكز الأرصد، من الضروري تحديد حدود

^{١٠} يتم التمييز فقط لأغراض الوصف؛ حيث لا يتاح هذا التقسيم في إطار إحصاءات مالية الحكومة ونظام تصنيف هذه الإحصاءات.

الأصول المالية والخصوم (الالتزامات)

٣-٤٤ هناك آلية ذات أهمية خاصة في الاقتصاد وهي الأداة التي تقوم بواسطتها وحدة اقتصادية بمبادلة مجموعة معينة من المنافع مع وحدة اقتصادية أخرى مقابل مدفوعات مستقبلية. ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف المطالبة المالية وبالتالي تعريف الخصم. ولا يُقيد في إطار إحصاءات مالية الحكومة أي خصوم غير مالية، وبالتالي فإن مصطلح خصم يشير بالضرورة إلى خصم مالي بطبيعته.^{١١}

٣-٤٥ وينشأ **الخصم** (الالتزام) عندما تلتزم وحدة ما (المدين)، في ظروف معينة، بتقديم الأموال أو غيرها من الموارد إلى وحدة أخرى (الدائن). وينشأ **الخصم** في العادة من خلال عقد ملزم قانوناً يحدد شروط دفعة (مدفوعات) السداد الواجب أدائها، ويتوجب السداد بموجب العقد بدون قيد أو شرط. وتنشأ الخصوم عادة عن طريق تقديم قيمة اقتصادية من وحدة مؤسسية، أي الدائن، إلى وحدة مؤسسية أخرى، أي المدين، بمقتضى ترتيب تعاقدى في العادة. ويمكن أن تنشأ الخصوم أيضاً بحكم القانون، وبأحداث تقتضي مدفوعات تحويلات مستقبلية. وفي حالات عديدة، تحدّد الخصوم (والمطالبات المالية المقابلة) بوضوح بوثائق رسمية تعبر عن العلاقة بين المدين والدائن. وفي حالات أخرى، تحتسب الخصوم لتوضيح الواقع الاقتصادي الأساسي للمعاملة، مثل خلق قرض افتراضي عند اقتناء أصل بموجب عقد تأجير تمويلي.

٣-٤٦ والخصوم التي تنشأ بحكم القانون تتضمن الخصوم الناشئة عن الضرائب والجزاءات (بما فيها الجزاءات الناشئة عن العقود التجارية) والأحكام القضائية وقت فرضها. أما الخصوم التي تنشأ بأحداث تقتضي مدفوعات تحويلات مستقبلية فتتضمن المطالبات على شركات التأمين على غير الحياة، والمطالبات عن الأضرار الخارجة عن نطاق مسؤوليات شركات التأمين على غير الحياة، والمطالبات الناشئة عن المكاسب من أنشطة اليانصيب والمقامرة.

٣-٤٧ ومتى كان هناك خصم قائم، يكون الدائن حائزاً لمطالبة مالية مقابلة على المدين. **والمطالبة المالية** هي أصل يمنح عادة مالكة (الدائن) الحق في الحصول على الأموال وغيرها من الموارد من وحدة أخرى بموجب شروط التزام ما. وعلى غرار الخصوم، فإن المطالبات المالية لا تخضع لأي قيد أو شرط. وتوفر المطالبة المالية منافع للدائن، كأن تكون مستودعاً للقيمة، أو قد تكون مغلة للفائدة، أو غيرها من دخل الملكية، أو مكاسب الحيازة. وتتألف المطالبات المالية من حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، وأدوات الدين،

^{١١} في المقابل، تعترف المعايير المحاسبية بالخصوم غير المالية في ظروف معينة.

تم استخدام تعبير «الملكية» أو «المالك» في إطار إحصاءات مالية الحكومة وكان المالك القانوني مختلفاً عن المالك الاقتصادي، ينبغي أن يفهم بوجه عام أن الإشارة للمالك الاقتصادي. ويناقش الملحق ٤ عدداً من الحالات التي تشهد اختلافاً بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية.

٣-٤٠ وقد تطالب الحكومة أحياناً بالملكية القانونية لأحد الموارد، كالمياه الإقليمية مثلاً، نيابة عن المجتمع ككل. وإذا حدث ذلك، تعود المنافع أيضاً على الحكومة بالنيابة عن المجتمع ككل. وهكذا تكون الحكومة هي المالك القانوني والاقتصادي لهذه الموارد. ومع ذلك، يجوز للحكومة تقاسم المنافع مع كيانات أخرى ولكن، بموجب قبولها لغالبية المخاطر، فإنها تصبح المالك الاقتصادي للمورد المعني. فعلى سبيل المثال، يمكن في حالة الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تؤوّل الملكية الاقتصادية للحكومة عند قبولها غالبية المخاطر (راجع الفقرات من م٤-٥٨ إلى م٤-٦٥).

٣-٤١ ونادراً ما يتم تحويل ملكية المنافع التي تنطوي عليها الأصول المالية والخصوم من المالك القانوني إلى المالك الاقتصادي دون أن تتغير حالتها، بل يتم تحويلها عادة إلى أشكال جديدة من الأصول المالية والخصوم عن طريق وساطة مؤسسة مالية تتحمل بعض المخاطر والمنافع مع نقل الأداة المالية إلى وحدات أخرى.

تعريف الأصول والخصوم

٣-٤٢ **الأصل** هو مستودع للقيمة يمثل منفعة أو مجموعة من المنافع التي تتحقق للمالك الاقتصادي من خلال حيازة أو استخدام المورد على مدى فترة زمنية، وهو وسيلة لتحويل القيمة من فترة إبلاغ إلى أخرى.

٣-٤٣ ولا تُقيد في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية سوى الأصول الاقتصادية فقط (أي تُدرج ضمن حدود الأصول) وتظهر في الميزانية العمومية للوحدة التي تعد المالك الاقتصادي للأصل. **والأصول الاقتصادية** هي موارد تسري عليها حقوق الملكية وقد تتدفق منها منافع اقتصادية للمالك. أما السمات الشخصية كالسمعة أو المهارة، التي توصف أحياناً بأنها أصل، فلا يتم قيدها على هذا النحو في إطار إحصاءات مالية الحكومة لأنها ليست أصولاً اقتصادية حسب التعريف الوارد آنفاً. ويتم التمييز بين الأصول غير المالية والأصول المالية. فجميع الأصول المالية لها خصوم مقابلة، عدا سبائك الذهب المحتفظ بها كأصل احتياطي والتي تعتبر، حسب الأعراف، أصلاً مالياً (١٢٨-٧).

التغطية المؤسسية الأوسع نطاقاً مؤشراً جيداً عالي التواتر عن الأداء المالي. وسوف تؤثر الظروف الخاصة بكل بلد على نطاق تغطية الإبلاغ المالي، ومعدل تواتره، ودوريته. غير أنه عند تحديد هذه الأمور، ينبغي أيضاً النظر في المبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة بإبلاغ البيانات، مثل النظام العام لنشر البيانات (GDDS)، والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)، والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات (SDDS Plus)، وميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة.^{١٢}

٣-٥٣ يعد إطار إحصاءات مالية الحكومة مناسباً تماماً لتغطية جميع الأنشطة الاقتصادية على نحو يمكن معه إعداد البيانات في إحصاءات مالية الحكومة للوحدات المنفردة، أو مجموعات الوحدات، أو جميع الوحدات في قطاع الحكومة العامة أو القطاع العام. وللسماح بذلك، يتم تصميم القواعد المحاسبية المتعلقة بقيد التدفقات ومراكز الأرصدة في إطار إحصاءات مالية الحكومة بهدف ضمان اتساق البيانات المستخرجة، والتوافق مع المعايير المقبولة لإعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى. وباستثناء توحيد البيانات، كما يرد لاحقاً في هذا الفصل، تعد القواعد المحاسبية الواردة في إطار إحصاءات مالية الحكومة هي نفس القواعد الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (راجع الملحق ٧). وهناك أيضاً أوجه تشابه عديدة بين القواعد المستخدمة في إطار إحصاءات مالية الحكومة والقواعد التي تطبقها الشركات والحكومات في كشوفها المالية.^{١٣} وتصف الأقسام التالية نوع النظام المحاسبي المستخدم والقواعد المحاسبية التي تحكم موضوعات مثل وقت القيد وتقييم التدفقات ومراكز الأرصدة.

نوع النظام المحاسبي

٣-٥٤ يُسَنَّق نظام قيد الأحداث الاقتصادية الذي يقوم على أساسه إطار إحصاءات مالية الحكومة من المبادئ العامة لمسك الدفاتر. ويستخدم نظام القيد المزدوج في قيد جميع التدفقات. وفي نظام القيد المزدوج، تؤدي كل معاملة إلى ظهور قيدين على الأقل بقيمة متساوية جرى العرف على الإشارة إليهما باسم القيد الدائن والقيد المدين. ويضمن هذا المبدأ تساوي مجموع كل القيود الدائنة مع مجموع كل القيود المدينية، مما يسمح بالتحقق من مطابقة حسابات إحصاءات مالية الحكومة في الوحدة أو القطاع الفرعي أو القطاع. وتؤدي التدفقات الاقتصادية الأخرى أيضاً إلى إجراء قيود مدينة وقيود دائنة.

^{١٢} <http://dsbb.imf.org>

^{١٣} يعرض الملحق ٦ وصفاً شاملاً للروابط مع معايير المحاسبة المالية. ويوصى بتحقيق الاتساق، قدر الإمكان، بين الكشوف المالية التي تعدها الكيانات الحكومية وفق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالحكومات، وأن تتم مطابقتها، في حالة استمرار وجود فروق، مع ما يعادلها من كشوف في إحصاءات مالية الحكومة.

والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، والذهب النقدي في شكل حسابات الذهب غير المخصصة (راجع الفقرات ١٥-٧، و١٢٧-٧، و١٣٩-٧).

٣-٤٨ وتتألف الأصول المالية من المطالبات المالية وسبائك الذهب الموجودة في حيازة السلطات النقدية كأصول احتياطية. وللاطلاع على مناقشة كاملة حول الأصول المالية والخصوم، راجع الفقرات من ٧-١١٨ إلى ٧-٢٢٧.

٣-٤٩ ويتبع هذا الدليل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من حيث عدم معاملة الضمانات عدا المشتقات المالية ومخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة كأصول مالية أو خصوم. ومع ذلك، فإنه يوصى بقيد هذه الضمانات كبنود تذكرو في الميزانية العمومية (راجع الفقرات ٤-٨٨ ومن ٧-٢٥١ إلى ٧-٢٦١).

الأصول غير المالية

٣-٥٠ الأصول غير المالية هي أصول اقتصادية عدا الأصول المالية. ويعاد تقسيم الأصول غير المالية إلى الأصول غير المالية المنتجة (كالأصول الثابتة والمخزونات والنفائس) والأصول غير المالية غير المنتجة (كالأراضي، والموارد المعدنية والطاقة، والأصول الأخرى التي تتوافر طبيعياً، والأصول غير المنتجة غير الملموسة). وللاطلاع على وصف كامل لطبيعة الأصول غير المالية، راجع الفقرات من ٧-٣٤ إلى ٧-١١٧.

القواعد المحاسبية

٣-٥١ يجب قياس جميع القيود المدرجة في إطار إحصاءات مالية الحكومة بقيم نقدية. وتمثل القيم المقيدة، في بعض الحالات، المدفوعات الفعلية التي تشكل جزءاً من تدفقات، بينما تُقَدَّر، في حالات أخرى، استناداً إلى قيم نقدية. وبالتالي فإن النقد هو وحدة الحساب التي تُقَيَّد بها جميع الأرصدة والتدفقات.

٣-٥٢ ومن حيث المبدأ، يمكن أن تغطي فترة الإبلاغ أي فترة زمنية. ويعيب الفترات القصيرة للغاية أن البيانات الإحصائية تتأثر بعوامل عرضية، في حين أن الفترات الطويلة قد لا تظهر على نحو كاف التغيرات التي يشهدها الاقتصاد في الوقت المناسب. ويمكن تجنب الآثار الموسمية بجعل فترة الإبلاغ تغطي دورة كاملة للظواهر الاقتصادية التي تتكرر بانتظام. وبوجه عام، تعد السنوات التقويمية، والسنوات المالية، وأرباع السنوات مناسبة تماماً لوضع مجموعة كاملة من إحصاءات مالية الحكومة لقطاع الحكومة العامة أو القطاع العام على أساس موحد، في حين توفر البيانات الشهرية ذات

خلال فترة إبلاغ معينة. ورغم أن هذا القسم يُعنى بالوقت المنسوب للتدفقات، فإن الطبيعة المتكاملة لإطار إحصاءات مالية الحكومة تعني أن مراكز الأرصدة المسجلة في الميزانية العمومية تتأثر أيضا بتوقيت التدفقات.

٣-٥٨ وتتمثل إحدى مشكلات تحديد توقيت المعاملات في تكرار وجود فترة طويلة بين بدء العمل وإتمامه نهائياً. فعلى سبيل المثال، يبدأ العديد من عمليات شراء السلع بتوقيع عقد بين البائع والمشتري، يلي ذلك بدء إنتاج البند المطلوب، وإتمام الإنتاج، والشحن من موقع البائع، ووصول البند إلى موقع المشتري، وإعداد الفاتورة وإرسالها بالبريد، واستلام الفاتورة، والموافقة على الدفع، وبداية تراكم الفائدة على مدفوعات السداد المتأخرة أو انقضاء فترة الخصم على السداد الفوري، وتوقيع شيك السداد، وإرسال المشتري للشيك بالبريد، واستلام البائع للشيك، وإيداع الشيك في بنك البائع، وأخيراً صرف قيمة الشيك من بنك المشتري. وحتى عندئذ قد لا تكون المعاملة مكتملة فربما تكون هناك حقوق إرجاع أو مطالبات خاصة بالضمان. وكل واحدة من هذه اللحظات المنفصلة تعد مهمة اقتصادياً إلى حد ما وقد يترتب عليها قيد معاملات متعددة في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ولكن لا يمكن أن يعزى إلى كل معاملة إلا وقت واحد.

٣-٥٩ وبالمثل، عند تحليل مصروفات الحكومة واقتناء الأصول غير المالية، يمكن التمييز بين تاريخ تصويت السلطة التشريعية على الموازنة، والتاريخ الذي تصرح فيه وزارة المالية لإدارة معينة بسداد أموال محددة، وتاريخ دخول الإدارات في ارتباط محدد، وتاريخ تسليم السلع/الخدمات، وأخيراً تاريخ إصدار أوامر الدفع وصرف الشيكات. وفيما يتعلق بالضرائب، على سبيل المثال، تكون اللحظات المهمة هي تاريخ أو فترة نشوء الخصم، واللحظة التي يتم فيها تقدير الخصوم الضريبية بشكل نهائي، والتاريخ الذي تصبح فيه هذه الخصوم مستحقة الدفع بدون جزاءات، وتاريخ سداد الضريبة أو ردها.

٣-٦٠ والخلاصة هي أنه عند استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق، تُقيد المعاملات عند تغير الملكية الاقتصادية في حالة السلع، والأصول غير المالية غير المنتجة، والأصول المالية والخصوم، وعند تقديم الخدمات، وفي حالة المعاملات التوزيعية عندما تنشأ المطالبات ذات الصلة. ومن ناحية أخرى، عند استخدام نظام القيد على الأساس النقدي، تُقيد التدفقات عند استلام النقدية وصرفها. وترد مناقشة هذه الأسس البديلة للقيد بمزيد من التفصيل في الفقرات من ٣-٦١ إلى ٣-٦٨.

ولهذه التدفقات قيود مقابلة بصورة مباشرة في التغيرات في صافي القيمة. ونتيجة لذلك، يضمن نظام القيد المزدوج تحقق المعادلة الأساسية للميزانية العمومية، أي تساوي مجموع قيمة الأصول مع مجموع قيمة الخصوم زائد صافي القيمة.

٣-٥٥ والقيد المدين هو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم أو انخفاض في صافي القيمة. أما القيد الدائن فهو انخفاض في الأصول أو زيادة في الخصوم أو زيادة في صافي القيمة. وتؤدي قيود الإيرادات إلى زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة في صافي القيمة، وبالتالي تسجل قيود الإيرادات كقيود دائنة. وفي المقابل، تؤدي قيود المصروفات إلى انخفاض في الأصول أو زيادة في الخصوم، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض في صافي القيمة؛ وبالتالي تسجل قيود المصروفات كقيود مدينة. وقد تؤدي التدفقات الاقتصادية الأخرى إلى زيادة أو انخفاض الأصول والخصوم، مما يؤثر مباشرة على صافي القيمة. وفي حالة إعادة تصنيف الأصول أو الخصوم، يحدث تغير في مراكز أرصدة فئتين من فئات الأصول أو الخصوم دون أي تأثير على صافي القيمة (على سبيل المثال، تقتزن الزيادة في فئة من فئات الأصول بانخفاض في فئة أخرى من فئات الأصول).

٣-٥٦ والميزانية العمومية هي كشف يتم إعدادها في موعد محدد لبيان قيمة مراكز أرصدة الأصول المملوكة لوحدة مؤسسية أو مجموعة من الوحدات المؤسسية والخصوم المستحقة عليها. والمعادلة الأساسية للميزانية العمومية والمحاسبة بصورة عامة هي أن مجموع قيمة الأصول يساوي دائماً مجموع قيمة الخصوم زائد صافي القيمة. ويضمن استخدام نظام القيد المزدوج الحفاظ على هذه المعادلة. وهناك عدة تركيبات ممكنة من القيود المدينة والقيود الدائنة تؤثر على الأصول والخصوم وصافي القيمة. فعلى سبيل المثال، يسجل قيام إحدى وحدات الحكومة العامة بشراء خدمة على أن يتم دفع قيمتها خلال ٣٠ يوماً كمصروفات (قيد مدين) وزيادة في الخصوم تحت بند حسابات أخرى مستحقة الدفع (قيد دائن). وبذلك، ينخفض صافي القيمة، من خلال المصروفات، بنفس مقدار زيادة الخصوم، ولا تتأثر الأصول. ويسجل السداد اللاحق في نهاية الثلاثين يوماً على أساس الاستحقاق كانخفاض في العملة والودائع (قيد دائن) وانخفاض في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (قيد مدين). وفي هذه الحالة، تنخفض الأصول والخصوم بنفس المقدار ولا يتأثر صافي القيمة.

وقت قيد التدفقات

٣-٥٧ متى تم تحديد التدفق المعني، يجب تحديد وقت حدوثه حتى يمكن إبلاغ نتائج جميع التدفقات التي حدثت

أسس القيد البديلة

٣-٦١ رغم أن إجراء القيود لجميع المراحل المتعاقبة التي يمكن ملاحظتها في أنشطة الوحدات المؤسسية قد يكون ممكناً، فإن ذلك قد يثقل بشدة كاهل معدي البيانات، لذا يتعين الاختيار. وبصورة عامة، يمكن تحديد وقت القيد استناداً إلى أربعة أسس، كما يلي: أساس الاستحقاق، وأساس الالتزام، وأساس استحقاق الدفع، والأساس النقدي. لكن من الناحية العملية، قد تكون هناك أشكال عديدة لأسس القيد هذه. وقد تستخدم النظم المحاسبية أساساً مختلطاً للقيد؛ فعلى سبيل المثال، قد تُقيد الإيرادات الضريبية على أساس نقدي بينما تُقيد المعاملات الأخرى على أساس الاستحقاق.

٣-٦٢ وعند القيد على أساس الاستحقاق، تُقيد التدفقات عند إنشاء القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إطفائها. وبعبارة أخرى، يتم قيد آثار الأحداث الاقتصادية في فترة حدوثها، بغض النظر عما إذا كانت النقدية قد تم قبضها أو دفعها، أو كانت مستحقاً قبضها أو دفعها. ورغم ذلك، فإن وقت وقوع الأحداث الاقتصادية لا يكون دوماً واضحاً. وبصورة عامة، يكون الوقت المنسوب للأحداث هو الوقت الذي تتغير فيه ملكية السلع، أو تُقدّم فيه الخدمات، أو ينشأ فيه الالتزام بدفع ضرائب، أو تنشأ فيه المطالبة بأداء منافع اجتماعية، أو تنشأ فيه مطالبات غير مشروطة أخرى.

٣-٦٣ وإذا استلزم الحدث الاقتصادي تدفقاً نقدياً لاحقاً، مثل شراء سلع وخدمات بنظام التقسيط، يتم اجتياز المدة الزمنية بين الوقت المنسوب للحدث وفق أساس الاستحقاق ووقت حدوث التدفق النقدي بقيد حسابات أخرى مستحقة القبض | الدفع. فعلى سبيل المثال، عندما تشتري إحدى وحدات الحكومة العامة سلعة بالائتمان، فإنها تسجل قيداً مديناً بحساب المخزونات وقيداً دائناً بالحسابات الأخرى مستحقة الدفع عند انتقال ملكية السلع. وعند السداد نقداً، تسجل وحدة الحكومة العامة قيداً مديناً بالحسابات الأخرى مستحقة الدفع وقيداً دائناً بحساب العملة والودائع.

٣-٦٤ ويتم قيد جميع الأحداث التي يترتب عليها إنشاء قيمة اقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إطفائها على أساس الاستحقاق في بيان العمليات أو بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرات من ٤-١٦ إلى ٤-٣١ ومن ٤-٣٦ إلى ٤-٣٨)، ومن ثم تُدرج جميع المعاملات النقدية وغير النقدية في الإحصاءات المعدة على أساس الاستحقاق.

٣-٦٥ وفي حالة القيد على أساس الالتزامات، تُقيد التدفقات عندما تلتزم وحدة مؤسسية بإجراء معاملة. ولا ينطبق هذا الأساس غالباً إلا على مشتريات الأصول والسلع والخدمات، وعلى تعويضات العاملين. ووقت القيد عموماً هو وقت إصدار الموافقة على الشراء، وهو ما يؤدي إلى تجنب أموال لمعاملة محددة. ويجب قيد التدفقات التي لا ينطبق عليها أساس الالتزامات، كالإيرادات، استناداً إلى واحد من الأسس الثلاثة الأخرى للقيد. ومن الممكن قيد المعاملات العينية أو عدم قيدها.

٣-٦٦ وفي حالة القيد على أساس استحقاق الدفع، تُقيد التدفقات المنشئة لمدفوعات نقدية في آخر وقت يمكن دفعها فيه دون تحمل رسوم إضافية أو جزاءات، أو عند أداء المدفوعات النقدية، إذا ما تم دفعها في وقت أقرب.^{١٤} ويتم اجتياز الفترة الزمنية (إن وجدت) بين لحظة استحقاق المدفوعات ولحظة سدادها بالفعل بقيد حسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع، تماماً كما يحدث في حالة القيد على أساس الاستحقاق. وإذا سُدت المدفوعات قبل تاريخ استحقاقها، لا يلزم إدراج قيد مدين. ورغم أن القيد على أساس استحقاق الدفع يقدم وصفاً أكثر شمولاً للتدفقات النقدية مقارنة بالأساس النقدي، فإن القيد يقتصر على التدفقات النقدية وبالتالي لا يرصد جميع الأحداث الاقتصادية.

٣-٦٧ وفي حالة القيد على الأساس النقدي، تُقيد التدفقات عند استلام النقدية أو صرفها. والقيد على الأساس النقدي يوفر معلومات مفيدة من الناحية التحليلية عن وضع السيولة في الحكومة، وهو ما يسمح بإدارة السيولة. وتُقيد جميع الأحداث التي ينشأ عنها تدفق نقدي في بيان مصادر واستخدامات النقدية في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرات من ٤-٣٢ إلى ٤-٣٥). ولا تُقيد التدفقات غير النقدية، حيث لا تنطوي هذه المعاملات على تدفقات نقدية. وبالتالي فإن نظام القيد على الأساس النقدي لا يسجل بالكامل جميع تدفقات النشاط الاقتصادي وتدفقات الموارد.

٣-٦٨ وتحدد التدفقات النقدية قدرة الحكومة على دفع فواتيرها، كما تنشأ أو تبرر الطلب على السلع والخدمات في بقية قطاعات الاقتصاد عن طريق التأثير على السيولة في المجتمع. وعادة ما تشكل بيانات المدفوعات الأساس الذي تستند إليه معظم نظم المحاسبة الحكومية وغالباً ما تمثل أكثر

^{١٤} هناك أساس آخر للقيد وهو عند قيد التدفقات في وقت الانتهاء من الضوابط القانونية اللازمة للتفويض بالدفع. ويسمى أساس القيد هذا «استحقاق ووجوب الدفع».

التقديرات المتوفرة بسهولة عن طريق نظام المحاسبة الإدارية. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما تتوافر بيانات المدفوعات مقابل تسليم السلع وتقديم الخدمات بسهولة أكبر مقارنة ببيانات وقت التسليم. لكن رغم أن الإحصاءات التي تقوم على أساس التدفقات النقدية لها قيمة تحليلية في حد ذاتها، فإنها لا تلبي تماما متطلبات الإبلاغ في الحكومة. لذلك ينبغي اعتبار الإحصاءات التي تقوم على أساس الاستحقاق ضرورية لقي جميع عمليات الحكومة بالشكل السليم.

استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق في بيانات العمليات والتدفقات الاقتصادية الأخرى، والميزانية العمومية في إطار إحصاءات مالية الحكومة

٣-٦٩ يوفر نظام القيد على أساس الاستحقاق أكثر المعلومات شمولاً نظراً لقيد جميع الأحداث الاقتصادية وتدفقات الموارد، بما في ذلك المعاملات الداخلية والمعاملات العينية والتدفقات الاقتصادية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، فإن إطار القيد الشامل هذا هو الوحيد الذي يسمح بالربط الكامل بين جميع التدفقات ومراكز الأرصدة في الميزانية العمومية. وبصورة عامة، تقتصر الحسابات التي تستخدم أساس الالتزامات أو أساس استحقاق الدفع أو الأساس النقدي على المعاملات النقدية.

٣-٧٠ يستخدم الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة أساس الاستحقاق؛ ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن وقت القيد يتوافق مع وقت تدفقات الموارد والأحداث الاقتصادية الفعلية. ونتيجة لذلك، فإن أساس الاستحقاق يوفر أفضل تقدير لتأثير سياسة المالية العامة للحكومة على الاقتصاد الكلي. وفي حالة الأساس النقدي، قد يختلف وقت القيد اختلافاً كبيراً عن وقت الأنشطة والمعاملات الاقتصادية التي يتعلق القيد بها. فعلى سبيل المثال، لا يتم قيد الفائدة المترتبة على سند بدون قسيمة حتى تاريخ استحقاق السند، والذي قد يكون بعد سنوات عديدة من تحمل المصروفات. وكثيراً ما يتم قيد المعاملات وفق أساس استحقاق الدفع بعد حدوث تدفقات الموارد، وإن تقلصت، في معظم الحالات، التأخيرات الطويلة للغاية التي يسمح بها الأساس النقدي. أما وقت القيد على أساس الالتزامات فيسبق تدفق الموارد الفعلية.

٣-٧١ ويرصد نظام القيد على أساس الاستحقاق بالكامل أيضاً جميع متأخرات المبالغ مستحقة القبض أو الدفع. وتُعرّف المتأخرات بأنها المبالغ التي لم تُسدّد وفات موعد سدادها. ونظراً لأن تاريخ استحقاق الدفع يكون دائماً هو نفس التاريخ المنسوب إلى تدفق ما بموجب أساس الاستحقاق أو تاريخاً لاحقاً عليه، فإن جميع المتأخرات تُدرج في

٣-٧٢ وفي نظم المحاسبة على أساس الاستحقاق، يتم النص عادة على إعداد بيان منفصل بالتدفقات النقدية ضمن مجموعة شاملة من البيانات - لذلك يؤدي تطبيق نظم المحاسبة على أساس الاستحقاق إلى الاحتفاظ عادة ببعض المعلومات عن التدفقات النقدية. وتعد إدارة السيولة أمراً بالغ الأهمية لعمل أي وحدة، وتساعد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية على تلبية هذه الحاجة. وإضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب تقدير الملاءة والتدفقات النقدية المستقبلية بدون تطبيق نظام يقوم على أساس الاستحقاق لعدم وجود معلومات عن المتأخرات وعن الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض، كالاتمانات والسلف التجارية.

٣-٧٣ وفي العادة لا تميز الحسابات التي تستخدم أساس استحقاق الدفع أو أساس الالتزامات أو الأساس النقدي بين وقت الدفع واقتناء الموارد واستخدامها. وفي حالة استخدام أساس الاستحقاق يتم قيد اقتناء الأصول غير المالية بصورة منفصلة، ويتم التوفيق بين مصروفات استخدام تلك الأصول في أنشطة تشغيلية وفترة استخدامها عن طريق استهلاك رأس المال الثابت.

٣-٧٤ وإضافة إلى ذلك، تستخدم الأطر الإحصائية الاقتصادية الكلية الرئيسية الأخرى (الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والإحصاءات النقدية والمالية) أساس الاستحقاق. وبذلك، يؤدي استخدام أساس الاستحقاق في جميع الأطر الاقتصادية الكلية إلى تيسير تحقيق الاتساق بين الإحصاءات المستمدة من نظم مختلفة إلى حد كبير.

٣-٧٥ ورغم مزايا نظام القيد على أساس الاستحقاق، فمن المرجح أن يكون تطبيقه أصعب من تطبيق نظم القيد وفق الأسس الأخرى وقد يتطلب إعداد مزيد من التقديرات. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الصعب على وحدة حكومية

كينود احتمالية. ومن غير الملائم مراكمة بيانات إيرادات بمبلغ لا تتوقع الوحدة الحكومية تحصيله من الوجهة الواقعية. وبالتالي، يمثل الفرق بين التقدير وبين المبالغ المتوقع تحصيلها مطالبة ليست لها قيمة حقيقية وينبغي عدم قيده كإيرادات (راجع الفقرة ٥-٢٠). وينبغي أن يكون مبلغ الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي المقيد كإيرادات هو المبلغ المتوقع تحصيله من الوجهة الواقعية. غير أنه قد لا يتم التحصيل الفعلي في فترة لاحقة، وربما بعد ذلك بكثير.

٣-٨٠ ولضمان أن يكون مبلغ الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي المقيد على أساس الاستحقاق معادلاً للمبالغ المقابلة التي يتم تحصيلها بالفعل خلال فترة زمنية معقولة، يمكن النظر في الاحتمالات التالية لقيد الضرائب على أساس الاستحقاق:

- المبالغ التي تقيد هي مبالغ مربوطة يتم تعديلها بمعاملات تعكس المبالغ المربوطة غير المرجح تحصيلها. وتقدّر المعاملات على أساس الخبرة السابقة والتوقعات الحالية بشأن المبالغ المربوطة التي لن تحصيل أبداً.
- تقيد المبالغ النقدية في الحسابات، لكنها تعدل زمنياً بحيث تُعزى إلى الفترة التي حدث فيها النشاط لتوليد الخصم.

٣-٨١ إذا فُرضت ضرائب على معاملات أو أحداث معينة، فإنها تقيد وقت إجراء المعاملة الأساسية أو وقوع الحدث الأساسي، حتى وإن كان ذلك الوقت لا يتوافق مع وقت دفع الضرائب فعلياً للحكومة. ويعني هذا قيد الضرائب على المنتجات والواردات وقت إنتاج المنتجات المعنية، أو استيرادها، أو بيعها، حسب الأساس الضريبي. ومن أمثلة ذلك ضرائب المبيعات، وضرائب القيمة المضافة، ورسوم الاستيراد، وضرائب الأيلولة والهبات.

٣-٨٢ ومن حيث المبدأ، ينبغي عزو ضرائب الدخل والمساهمات الاجتماعية المحددة حسب الدخل إلى الفترة التي يتم اكتساب الدخل فيها، رغم إمكانية وجود فترة تأخير طويلة بين نهاية فترة الإبلاغ والوقت الذي يمكن فيه تحديد الخصوم الفعلية. لكن في الواقع العملي يُسمح بقدر من المرونة. وتحديدًا، قد يتم قيد ضرائب الدخل المستقطعة من المنبع، مثل الضرائب المستقطعة من المنبع، ومدفوعات السداد المسبق المنتظم لضرائب الدخل في الفترات التي تدفع فيها، وقد يتم قيد أي خصوم نهائية متعلقة بضريبة الدخل في الفترة التي

أن تعرف المبلغ الكامل للإيرادات الضريبية الذي يحق لها الحصول عليه لأن هذه المبالغ قد تعتمد على معاملات وأحداث أخرى لا تدخل الحكومة طرفاً فيها.

تطبيق مبادئ الاستحقاق

٣-٧٦ كقاعدة عامة، تُقيد التدفقات وفق أساس الاستحقاق عندما تتغير الملكية الاقتصادية أو يقع حدث اقتصادي آخر. ويرد في الفقرات التالية وصف لمبادئ توجيهية أكثر تحديداً تتعلق بتطبيق القيد على أساس الاستحقاق.

وقت القيد وقياس الضرائب والتحويلات الإلزامية الأخرى

٣-٧٧ المبدأ العام هو أن الضرائب والتحويلات الإلزامية الأخرى ينبغي قيدها عند حدوث الأنشطة الأساسية أو المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تنشئ التزاماً بالدفع (أي اللحظة التي تنشئ مطالبة غير مشروطة لصالح الحكومة بالضرائب أو المدفوعات الأخرى) (راجع الفقرات من ٥-١٠ إلى ٥-٢٠). وهذا الوقت ليس بالضرورة هو الوقت الذي يقع فيه الحدث الخاضع للضريبة. فعلى سبيل المثال، ينشأ الالتزام بدفع ضريبة على المكاسب الرأسمالية عادة عند بيع الأصل المعني وليس عند ارتفاع قيمة هذا الأصل.

٣-٧٨ عند تقدير الإيرادات من الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي الإلزامية يجب مراعاة العديد من جوانب عدم اليقين. ويتمثل جانب عدم اليقين الأساسي في أن الوحدة الحكومية التي تتلقى الإيرادات ليست في العادة طرفاً في المعاملة أو في الحدث الآخر الذي ينشئ الالتزام بدفع الضرائب أو مساهمات التأمين الاجتماعي. وبناءً عليه، يغيب عن انتباه السلطات الضريبية على الدوام العديد من هذه المعاملات والأحداث. وينبغي أن يُستبعد من مبلغ الإيرادات المحصلة من الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي ما كان يمكن تحصيله من مبالغ من مثل هذه الأحداث غير المبلغية، لو كانت الحكومة قد علمت بها. وبعبارة أخرى، لا يعد منشئاً لإيرادات الوحدات الحكومية إلا الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي المثبتة بالتقدير الضريبي والإقرارات الضريبية والإقرارات الجمركية والوثائق المشابهة.

٣-٧٩ وإضافة إلى ذلك، من المعتاد ألا يتم أبداً تحصيل بعض الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي التي تم تقديرها. وتشمل الضرائب غير القابلة للتحصيل المبالغ التي تعتبر غير قابلة للتحصيل بسبب عدم الامتثال لقوانين الضرائب أو إعسار المكلفين. وينبغي أن تُستبعد من الضرائب أيضاً مبالغ التقدير الضريبي المتنازع عليها، والتي تُعامل

تحدد تلك الخصوم فيها، الأمر الذي يعتبر انحرافاً عن المبدأ العام تقتضيه اعتبارات عملية.

٣-٨٣ وتُفرض ضرائب الدخل عادة على الدخل المكتسب خلال سنة كاملة. وفي حالة إعداد إحصاءات شهرية أو ربع سنوية عند عدم توافر سجلات إدارية شهرية على أساس الاستحقاق، يمكن استخدام مؤشرات للنشاط الموسمي أو مؤشرات ملائمة أخرى لتوزيع بيانات الإجماليات السنوية.

٣-٨٤ وقد تستند الضرائب المفروضة على ملكية أنواع معينة من الممتلكات إلى قيمة تلك الممتلكات في وقت معين ولكن يُفترض أنها تتراكم باستمرار طوال العام بأكمله أو الجزء من العام الذي كانت مملوكة أثناءه إذا كانت مملوكة لأقل من العام بأكمله. وبالمثل، فإن الضرائب على استخدام سلع أو السماح باستخدام سلع أو مزاوله أنشطة ترتبط عادة بفترة زمنية معينة، مثل ترخيص إدارة نشاط تجاري ما خلال فترة معينة.

٣-٨٥ وتتقرر بعض التحويلات الإلزامية، كالغرامات والجزاءات ومصادرة الممتلكات، في وقت معين. ويتم قيد هذه التحويلات عندما تنشأ للحكومة مطالبة قانونية غير مشروطة على هذه الأموال أو الممتلكات، وهو ما يحدث عادة عند صدور حكم قضائي أو نشر حكم إداري. وإذا كان هذا الحكم قابلاً للطعن، يصبح وقت القيد هو وقت الفصل في الطعن.

٣-٨٦ وقد يتأثر تحديد وقت قيد المنح والتحويلات الطوعية الأخرى بمجموعة واسعة التنوع من شروط الأهلية التي تتباين من حيث القوة القانونية. ففي بعض الحالات، يكون لمتلقي المنحة المحتمل مطالبة قانونية عندما يستوفي شروطاً معينة، مثل تحمل مصروفات مسبقة لغرض معين أو صدور تشريع ما، ويقيّد متلقي المنحة والمانح هذه التحويلات عند استيفاء جميع الشروط. وفي حالات أخرى، لا يكون لمتلقي المنحة أي مطالبة نهائياً على المانح، وينبغي عزو التحويل إلى الوقت الذي يتم فيه دفع المبلغ النقدي المعني أو الوقت الذي يتم فيه تسليم السلع أو تقديم الخدمات (راجع الفقرة ٥-١٠٥).

وقت قيد الأرباح الموزعة

٣-٨٧ الأرباح الموزعة والمسحوبات من دخل أشباه الشركات هي معاملات توزيعية يتوقف وقت قيدها على قرار الوحدة بشأن التوقيت الذي يتم فيه توزيع الدخل (راجع

الفقرات من ٥-١١١ إلى ٥-١١٩). ومن المؤكد أن مستوى الأرباح الموزعة لا يُعزى إلى أرباح فترة معينة، وتُقيّد الأرباح الموزعة في وقت بدء تداول الأسهم المرتبطة بها «دون الأرباح الموزعة». أما المسحوبات من دخل أشباه الشركات فتقيد في تاريخ الدفع الفعلي.

وقت قيد المعاملات في السلع، والخدمات، والأصول غير المالية

٣-٨٨ وقت قيد المعاملات (بما في ذلك عن طريق المقايضة أو المدفوعات العينية أو التحويلات العينية)^{١٥} في السلع والأصول غير المالية هو، من حيث المبدأ، وقت تغير الملكية الاقتصادية، وهو ما يعتمد على النصوص الواردة في عقد البيع (راجع الفقرات من ٨-١٣ إلى ٨-١٧). وعندما لا يكون تغير الملكية واضحاً، قد يكون وقت القيد حسب أطراف المعاملة^{١٦} مؤشراً جيداً، وإذا لم يكن كذلك، فإن وقت القيد يكون هو اللحظة التي يحدث فيها تغير مادي في الملكية أو في السيطرة. فعلى سبيل المثال، يُعتبر أن تغير الملكية قد حدث بموجب معاملة تأجير تمويلي عندما تنتقل السيطرة على الأصل المعني إلى المستأجر.

٣-٨٩ وينبغي عادة قيد المعاملات في الخدمات عند تقديم تلك الخدمات. فإذا قُدمت خدمة مثل النقل في وقت معين، تُقيّد المعاملة في ذلك الوقت. وتُقدم بعض الخدمات أو تتم باستمرار. فعلى سبيل المثال، تعد خدمات التأمين وتأجير المساكن تدفقات مستمرة، وينبغي قيدها بصورة مستمرة طوال فترة تقديمها. أما من وجهة تتفق بدرجة أكبر مع الاعتبار العملية، فتستند قيمة الخدمات المنسوبة إلى فترة إبلاغ معينة إلى الكمية المقدمة خلال تلك الفترة وليس إلى المدفوعات مستحقة الأداء.

٣-٩٠ وترتبط عدة معاملات أخرى أيضاً بالتدفقات التي تحدث بصورة مستمرة أو على مدى فترات ممتدة. فعلى سبيل المثال، تتراكم الإيجارات التشغيلية واستهلاك رأس المال الثابت بصورة مستمرة طوال فترة استخدام الأصل الثابت المعني، كما تتراكم الفائدة^{١٧} بصورة مستمرة طوال فترة وجود المطالبة المالية المعنية. وتُقيّد هذه التدفقات باعتبارها

^{١٥} تُستبعد هذه المعاملات من القيد على أساس نقدي خالص.

^{١٦} للحفاظ على اتساق نظام الإحصاءات الاقتصادية الكلية، ينبغي أن يكون وقت القيد واحداً لدى طرفي المعاملة.

^{١٧} القيد المقابل لتراكم مصروفات الفائدة هو زيادة متزامنة في قيمة الخصوم القائمة. وتؤدي المدفوعات الدورية إلى تخفيض الخصوم التي تراكمت ولا تعد معاملات مصروفات.

للتحويل والحسابات الأخرى مستحقة القبض أو الدفع. وإذا كان هناك خلاف بين وحدتين حول معاملة ما، فإن التاريخ الذي تكتمل فيه المعاملة تماما، وهو التاريخ الذي يرى فيه الدائن أن تغير الملكية قد حدث، هو تاريخ القيد؛ وقد يكون هذا التاريخ هو التاريخ الذي يحصل فيه الدائن على مدفوعات أو مطالبة مالية أخرى.

٣-٩٥ وبعض المطالبات المالية أو الخصوم، وتحديدًا مختلف أنواع الحسابات الأخرى مستحقة الدفع والقبض، مثل الائتمانات والسلف التجارية، والحسابات العامة مستحقة الدفع، والأجور مستحقة الدفع، تنشأ نتيجة معاملة غير مالية ولا يتم إثباتها بطريقة أخرى. وفي هذه الحالات، تضاف المطالبات المالية عند حدوث المعاملة المقابلة (كشراء سلعة بالائتمان أو توفير الأيدي العاملة).

٣-٩٦ وبالنسبة للأوراق المالية فإن تاريخ المعاملة (أي وقت تغير ملكية الأوراق المالية) قد يسبق تاريخ التسوية (أي وقت تسليم الأوراق المالية). وينبغي أن يقوم طرفا المعاملة بقيدها عند تغير الملكية، وليس عند تسليم الأصل المالي الأساسي. وأي اختلاف كبير بين تاريخ المعاملة وتاريخ التسوية ينشأ عنه حسابات أخرى مستحقة الدفع أو القبض. وفي الواقع العملي، عندما تكون فترة التأخر بين المعاملة والتسوية قصيرة، يمكن اعتبار وقت التسوية بديلا مقبولا.

٣-٩٧ وحسب نظام القيد على أساس الاستحقاق، يتم قيد مدفوعات سداد الديون عند إطفائها (مثلا عند دفعها أو إعادة جدولتها أو تنازل الدائن عنها). وعندما تحدث متأخرات، لا ينبغي احتساب المعاملات، بل ينبغي الاستمرار في إدراج المتأخرات في نفس الأداة إلى أن يتم إطفاء الخصم. أما إذا نص العقد على تغير في خصائص الأداة المالية عند حدوث متأخرات، ينبغي قيد هذا التغير باعتباره تعديلا في التصنيف في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول المالية والخصوم. وتنطبق عملية تعديل التصنيف على المواقف التي يظل فيها العقد الأصلي قائما حتى وإن تغيرت شروطه (مثل أسعار الفائدة وفترات السداد وخلافه).^{١٨} وإذا تم التفاوض بشأن عقد جديد أو تغيرت طبيعة الأداة، من إحدى فئات الأدوات إلى فئة أخرى (من سندات إلى أسهم مثلا)، ينبغي قيد المعاملات بحيث تعكس استرداد الأداة القديمة وإنشاء أداة جديدة.

^{١٨} فرض سعر فائدة جزائي على المتأخرات بموجب نص في العقد الأصلي لا يعد في حد ذاته سببا لتعديل تصنيف الدين.

تُقدّم بصورة مستمرة طوال فترة استمرار العقد أو إتاحة الأصل للاستخدام.

٣-٩١ وقد تكون المخزونات مواد وإمدادات محتفظا بها كمدخلات لإنتاج السلع والخدمات، أو أعمالا قيد الإنجاز، أو سلعا تامة الصنع محتفظا بها لإعادة بيعها أو توزيعها. ويتم قيد الإضافات إلى المخزونات عند شراء منتجات أو إنتاجها أو اقتنائها بطريقة أخرى. ويتم قيد المسحوبات من المخزونات عند بيع المنتجات أو استخدامها في الإنتاج أو التخلي عنها بطريقة أخرى. ويتم قيد الإضافات إلى مخزونات الأعمال قيد الإنجاز بصورة مستمرة مع سير العمل. وعند اكتمال الإنتاج، يتم تحويل السلع المُقيّمة بالتكلفة المتراكمة حتى هذه النقطة إلى مخزونات السلع تامة الصنع.

٣-٩٢ ويُقيد استخدام السلع والخدمات عندما تدخل هذه السلع والخدمات في عملية الإنتاج، وليس عند اقتنائها. وفي حالة السلع، قد يختلف هذا الوقت تماما عن وقت اقتنائها، وتُصنف السلع في هذه الفترة البيئية كمخزونات.

وقت قيد المعاملات في الأصول المالية والخصوم

٣-٩٣ تُقيد المعاملات في أنواع عديدة من الأصول المالية والخصوم، مثل سندات الدين والقروض والعملية والودائع، عند تغير الملكية الاقتصادية (راجع الفقرات من ٩-١٣ إلى ١٦-٩). ويمكن تحديد هذا التاريخ وفقا لعقد ما لضمان توافق القيود في سجلات الطرفين. وإذا تعذر تحديد تاريخ دقيق، فإن العامل المحدد يكون التاريخ الذي يحصل فيه الدائن على المدفوعات أو غيرها من المطالبات المالية. فعلى سبيل المثال، تُقيد مسحوبات القروض في الحسابات عند أداء الدفعات المنصرفة منها بالفعل، وإنشاء المطالبات المالية، وليس بالضرورة عند توقيع الاتفاق. وفي الواقع العملي، قد يتعين في حالة خصوم القطاع العام مراعاة وقت القيد من منظور وحدة القطاع العام.

٣-٩٤ وفي بعض الحالات، قد يرى طرفا المعاملة أن الملكية تغيرت في تاريخين مختلفين لحصولهما على الوثائق التي تثبت المعاملة في وقتين مختلفين. وينشأ هذا الاختلاف عادة بسبب عملية المقاصة أو مدة بقاء الشيكات في البريد. وقد تكون المبالغ التي تنطوي عليها هذه البنود «قيد التحصيل» («float») كبيرة في حالة الودائع القابلة

وقت قيد التدفقات الاقتصادية الأخرى

٣-٩٨ عادة ما تكون التغيرات الأخرى في حجم الأصول أحداثاً منفردة تحدث أو تتراكم في لحظات محددة أو خلال فترات قصيرة إلى حد ما (راجع الفقرتين ١٠-٤٦ و ١٠-٤٧). فعلى سبيل المثال، يحدث دمار لأصل ما بسبب حدوث حريق في وقت معين، كما يمكن عزو أثر كارثة طبيعية إلى فترة محددة.

٣-٩٩ وغالبا ما يكون للتغيرات في الأسعار طابعا أكثر استمرارية، لا سيما فيما يتعلق بالأصول المتوفرة لها أسواق نشطة. ومن الناحية العملية، تحسب مكاسب أو خسائر الحيازة بين نقطتين زمنيتين. وتكون نقطة البداية هي اللحظة التي:

- تبدأ فيها فترة الإبلاغ؛
 - تنتقل فيها الملكية من وحدات أخرى (عن طريق الشراء أو معاملة عينية)؛
 - يتم فيها إنتاج أصل.
- وتكون نقطة النهاية هي اللحظة التي:
- تنتهي فيها فترة الإبلاغ؛
 - يتم فيها التخلي عن ملكية أصل (عن طريق البيع أو معاملة عينية)؛
 - يتم فيها استهلاك أصل في عملية الإنتاج.

٣-١٠٠ ولا تحسب مكاسب وخسائر الحيازة خلال فترة تبدأ من لحظة اتفاق وحدتين على التبادل المشترك للأصول. وبدلاً من ذلك، يبدأ حساب مكاسب وخسائر الحيازة عند انتقال الملكية الاقتصادية للأصول. والتوقيع على العقد يحدد السعر السوقي للمعاملة. ولا يمكن لوحدة ما أن تحقق مكاسب وخسائر الحيازة إلا من أصول أو خصوم تمتلكها ملكية اقتصادية. وهذا يعني أنه خلال الفترة بين توقيع عقد ما والتاريخ الذي يسلم فيه الطرف الأول الأصول، لا يمكن للطرف الثاني تحمل مخاطر أسعار عن هذا العقد، وبالتالي فإن الطرف الثاني لا يمتلك الأصول التي سيتم تسليمها ولا يمتلك مطالبة على الطرف الأول لقيدها في الحسابات المالية.^{١٩}

٣-١٠١ وتُقيد التغيرات الأخرى في الحجم، بما في ذلك تعديل التصنيف، عندما تحدث هذه التغيرات. ويستلزم الإطار

المتكامل للأرصدة والتدفقات قيد استبعاد الأصل أو الخصم القائم من الفئة الأصلية وإدراجه في الفئة الجديدة في نفس الوقت.

٣-١٠٢ وينبغي قيد تعديل التصنيف عند حدوث تغيير في طبيعة الأصل، أو الخصم، أو الكيان. ورغم أنه قد يكون هناك ميل لتجميع عمليات تعديل التصنيف الرئيسية لعدد من السنوات وقيدها كلها في نهاية هذه الفترة، فإن هذا الإجراء لا يتفق مع مبادئ الاستحقاق في إحصاءات مالية الحكومة والتي تهدف إلى إعداد تقديرات صحيحة في كل الأوقات. والاحتفاظ بسجلات عمليات تعديل التصنيف يجعل من الممكن، إذا لزم الأمر، إعادة بناء سلاسل زمنية تكميلية استناداً إلى الوضع قبل تعديل التصنيف.

استخدام نظام القيد على الأساس النقدي في بيان مصادر واستخدامات النقدية

٣-١٠٣ يتضمن إطار إحصاءات مالية الحكومة بيان مصادر واستخدامات النقدية. وفي هذا البيان، ينبغي أن تستند إحصاءات التدفقات النقدية إلى معاملات أقرب وقت ممكن من مرحلة الدفع/القبض. وتقيس هذه الإحصاءات، استناداً إلى المدفوعات/المقبوضات النقدية، على هيئة مجملات أثر الحكومة على أوضاع السيولة في الاقتصاد (راجع الفقرة ٣-٦٧). ورغم أن هذه البيانات المعدة وفق الأساس النقدي تفتقر إلى الاندماج بين التدفقات ومراكز الأرصدة، فإنها مكمل للبيانات المعدة وفق أساس الاستحقاق وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الإطار الكامل لإحصاءات مالية الحكومة.

٣-١٠٤ وبالنسبة للمصروفات واقتناء الأصول غير المالية، تمثل البيانات في مرحلة الدفع بموجب نقد منصرف أو شيكات أو ضمانات مصدرة أكثر الأسس المحبذ الاستناد إليها في قيد البيانات القائمة على الأساس النقدي.^{٢٠} وبالنسبة للإيرادات، ينبغي قيد البيانات التي تمثل مدفوعات الضرائب التي تحصل عليها الحكومة، بعد خصم الضرائب المعادة خلال الفترة المغطاة. وتشمل هذه البيانات الضرائب المدفوعة بعد التقدير الأصلي، والضرائب المدفوعة أو المعادة التي يتم خصمها من الضرائب بعد التقدير في وقت لاحق، والضرائب المدفوعة أو المعادة التي يتم خصمها بعد أي إعادة لفتح الحسابات لاحقاً. وعند الإبلاغ عن الإيرادات الضريبية، غالباً ما يمثل استخدام البيانات على أساس الدفع أفضل تقدير للبيان النقدي.

٣-١٠٥ وفي حالة الاقتراض الحكومي، يُقيد الاقتراض وفقاً لنظام القيد على الأساس النقدي عند حصول الحكومة

^{٢٠} المحاسبة على الأساس النقدي التي تسمح بقيد معاملات جرت في فترات سابقة (تعرف باسم الفترات التكميلية) قد تشوه التدفقات النقدية الفعلية. وينبغي الإفصاح عن قيد المعاملات النقدية بهذه الطريقة.

^{١٩} على سبيل المثال، يتم التعاقد في اليوم الأول على بيع بند قيمته ١٠٠، عندما يكون سعر المعاملة السائد في السوق ١٠٠، وذلك لتسليمه في اليوم الخامس. وفي اليوم الخامس، يكون سعر البند السائد في السوق ١٠٢ — ويقوم المشتري بقيد معاملة بقيمة ١٠٠ ويعدل قيمة البند فوراً.

افتراضا وليس السعر الفعلي الذي تمت به مبادلة معينة. ولا ينبغي كذلك أن يُفترض أن سعر السوق معادل بالضرورة لسعر السوق الحرة — أي لا ينبغي تفسير المعاملة السوقية وكأنما تحدث حصريا في سوق تنافسية خالصة. فالحقيقة أن هذه المعاملة يمكن أن تحدث في سوق احتكارية، أو سوق احتكار الشراء، أو أي هيكل آخر للسوق. بل يمكن في الواقع أن تكون السوق من الضيق بحيث تنحصر في معاملة وحيدة من نوعها بين طرفين مستقلين.

٣-١٠٩ وعند اتفاق الطرفين على سعر ما قبل إجراء معاملة ما، يعتبر هذا السعر المتفق عليه أو التعاقدي هو السعر السوقي لتلك المعاملة بغض النظر عن الأسعار السائدة عند إجراء المعاملة.

٣-١١٠ ويُفترض أن قيم المبادلات الفعلية، معبرا عنها بقيم نقدية، هي أسعار السوق في معظم الحالات. وتصف الفقرة ٣-١٢٢ الحالات التي لا تمثل فيها هذه القيم أسعار السوق. وتمثل المعاملات التي تتضمن الإغراق والخصم أسعارا سوقية. وتكون أسعار المعاملات في السلع والخدمات شاملة مستوى ملائم من الضرائب والإعانات. وسعر السوق هو السعر مستحق الدفع من جانب المشتري بعد مراعاة أي خصومات ضريبية ومبالغ مُعادة وتعديلات وما إلى ذلك من البائع.

٣-١١١ وتقيد المعاملات في الأصول المالية والخصوم بالأسعار التي يتم بها اقتناؤها أو التصرف فيها. وينبغي قيد المعاملات في الأصول المالية والخصوم بعد استبعاد أي رسوم خدمة، وعمولات، وأتعاب، وضرائب، وأي مدفوعات مماثلة مقابل خدمات تعد لازمة لاقتناء الأصل أو تحمل الخصم. وتُستبعد تكاليف نقل الملكية هذه سواء كانت مفروضة بشكل صريح أو متضمنة في سعر الشراء أو مخصومة من حصيلة البيع. ويرجع ذلك إلى أنه ينبغي أن يقوم كل من المدين والدائن بقيد نفس القيمة لنفس الأداة المالية. وينبغي قيد العمولات والأتعاب و/أو الضرائب بصورة منفصلة عن المعاملة في الأصول المالية والخصوم، تحت فئة الإيراد أو فئة المصروف المناسبة. ويختلف تقييم الأدوات المالية الذي يستبعد رسوم العمولات عن تقييم الأصول غير المالية (عدا الأراضي) الذي يشمل أي تكاليف مترتبة على نقل الملكية. وتُدرج تكاليف نقل ملكية الأراضي ضمن قيمة تحسينات الأراضي (راجع الفقرات من ٨-٦ إلى ٨-٨).

٣-١١٢ وعندما يتعذر مشاهدة السعر السوقي للمعاملات، كما هو الحال في بعض معاملات المقايضة أو التحويلات العينية، يمكن تحديد سعر مقارب له باستخدام أسلوب

على الأموال، أو عندما يدفع المقرضون الأموال لموردي الحكومة نيابة عنها. أما الإقراض الحكومي فينبغي قيده عند أداء الحكومة للمدفوعات، أو عند منح الأموال للمقترض.

٣-١٠٦ ومع ذلك، يجب تعديل بيانات المدفوعات لتصبح على أساس الاستحقاق للسماح بقياس الإنتاج، والدخل، والاستهلاك، وتراكم رأس المال، والتمويل في الحسابات القومية. وللمطابقة البيانات المستخلصة من بيانات معدة وفق الأساس النقدي مع البيانات المعدة وفق أساس الاستحقاق، يجب تعديل التدفقات النقدية لمراعاة الإيرادات المستحقة التي لم تُقبض بعد والمصروفات المستحقة التي لم تُدفع بعد، على التوالي.

التقييم

قاعدة عامة

٣-١٠٧ ينبغي قياس جميع التدفقات ومراكز الأرصدة بأسعار السوق. وتشير أسعار السوق إلى قيمة المبادلة الراهنة، أي القيمة التي تُبادل بها السلع أو الخدمات أو العمالة أو الأصول أو التي يمكن مبادلتها نقدا (عملة أو ودائع قابلة للتحويل). وينبغي تقييم التدفقات المقيدة في بيان العمليات بالأسعار السائدة في السوق عند حدوث هذه التدفقات، بينما ينبغي تقييم التدفقات المقيدة في بيان مصادر واستخدامات النقدية بالقيمة النقدية للتدفقات النقدية. وينبغي تقييم مراكز الأرصدة بالأسعار السائدة في السوق في تاريخ الميزانية العمومية. أما تقييم الأنواع المحددة من التدفقات ومراكز الأرصدة فيرد بتفصيل أكبر فيما تبقى من هذا القسم.

تقييم المعاملات

٣-١٠٨ تُعرّف أسعار السوق بالنسبة للمعاملات بأنها المبالغ التي تدفعها الأطراف الراغبة في الشراء لاقتناء شيء مملوك للأطراف الراغبة في البيع؛ وتتم المبادلات بين طرفين مستقلين وعلى أساس الاعتبارات التجارية فقط، ويطلق عليها أحيانا « القائمة على المنافسة ». ولا يشير سعر السوق بناء على هذا التعريف المحدد إلا إلى سعر مبادلة وحدة معينة في ظل الشروط المذكورة. وإذا تمت مبادلة ثانية لوحدة مماثلة تماما فقد يكون لها سعر سوقي مختلف حتى وإن كانت في ظروف مماثلة تقريبا. وينبغي التمييز بشكل واضح بين سعر السوق المعرف بهذه الطريقة والسعر المعلن في السوق، أو سعر السوق العالمي، أو السعر الجاري، أو سعر السوق العادل، أو أي سعر آخر مستخدم للتعبير عن عمومية الأسعار لفئة معينة من المبادلات المتطابقة

خصم ما في معاملة قائمة على المنافسة بين طرفين على دراية بها وراغبين في إتمامها. وتمثل هذه القيمة بالتالي تقديراً لما يمكن الحصول عليه إذا باع المالك الأصل أو سوى المدين الخصم.

- **القيمة الاسمية** في أي لحظة هي مقدار ما يدين به المدين للدائن. وهي انعكاس لقيمة الأداة المعنية عند إنشائها والتدفقات الاقتصادية اللاحقة، مثل المعاملات، وسعر الصرف، وتغيرات التقييم عدا تغيرات أسعار السوق، وغيرها من تغيرات الحجم. وبالنسبة للأدوات المالية عدا سندات الدين وحصص الملكية والمشتقات المالية، فإن عدم توافر قيم سوقية عموماً يعني أن هذه القيم تُقدَّر باستخدام القيمة الاسمية.

- **القيمة المستهلكة** من القرض تعبر عن الإلغاء التدريجي للخصم عن طريق أداء مدفوعات منتظمة على مدار فترة زمنية محددة. وتكون القيمة المستهلكة من القرض في تاريخ كل عملية دفع مجدولة هي نفس القيمة الاسمية، ولكن يمكن أن تختلف عنها في تواريخ أخرى لاشتغال القيمة الاسمية على الفوائد التي استحققت.

- **القيمة الظاهرية** لأداة الدين هي مبلغ أصل الدين غير المخصص والواجب سداً عند (أو قبل) حلول أجل الاستحقاق.^{٢٢} وقد يترتب على استخدام القيمة الظاهرية كبديل للقيمة الاسمية في قياس مركز إجمالي الدين عدم اتساق منهج القياس بين جميع الأدوات وهو ما لا يوصى به. وعلى سبيل المثال، تتضمن القيمة الظاهرية للسندات ذات الخصم الكبير والسندات ذات القسائم الصفيرية فائدة لم تستحق بعد، مما يناقض مبدأ الاستحقاق.

- **تكلفة الاستبدال بعد خصم الاستهلاك** هي سعر الاقتناء الراهن لأصل مكافئ جديد مخصصاً منه الاستهلاك التراكمي لرأس المال الثابت أو الإهلاك أو النفاد.

- **القيمة الدفترية** تشير عموماً إلى القيمة المقيدة في سجلات الكيانات. وقد تكون للقيم الدفترية معان مختلفة نظراً لتأثرها بالمعايير والقواعد والسياسات المحاسبية وكذلك بتوقيت الاقتناء وعمليات الاستحواذ

^{٢٢} في بعض قواعد البيانات الإحصائية، تسمى القيمة الظاهرية أيضاً القيمة الاسمية. لكن في إحصاءات مالية الحكومة، يكون مفهوم القيمة الاسمية مختلفاً عن القيمة الظاهرية، إلا في تاريخ استحقاق الأداة.

التقييم على أساس مكافئ أسعار السوق. وفي تلك الحالات، تمثل أسعار السوق لنفس البنود أو لبنود مشابهة، حال توافرها، أساساً جيداً لتطبيق مبدأ الأسعار السوقية. وينبغي عموماً أخذ الأسعار السوقية من الأسواق التي تُداول فيها نفس البنود أو بنود مشابهة في الوقت الراهن بأعداد كافية وفي ظروف مشابهة. فإذا لم تتوافر سوق مناسبة تُداول فيها سلعة أو خدمة معينة في الوقت الراهن، يمكن اشتقاق تقييم المعاملة بشأن تلك السلعة أو الخدمة من الأسعار السوقية لسلع وخدمات مشابهة بإجراء تعديلات لمراعاة الجودة والفروق الأخرى.

تقييم مراكز الأرصدة

٣-١١٣ ينبغي تقييم مراكز الأرصدة **بالقيمة السوقية** — أي كما لو تمت حيازتها بمعاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية (التاريخ المرجعي). وتتوافر الأسعار السوقية بسهولة للأصول والخصوم التي يتم تداولها في الأسواق النشطة، وأكثرها شيوعاً بعض الأصول المالية وما يقابلها من خصوم. ويجب تقدير القيم السوقية للأصول والخصوم الأخرى بأسلوب مماثل لأسلوب تقدير قيم التدفقات غير النقدية على النحو المبين في الفقرات من ٣-١١٨ إلى ٣-١٢٥ ومن ٧-٢٠ إلى ٧-٣٣.

٣-١١٤ ويتعين استخدام أسلوب التقييم على أساس مكافئ أسعار السوق لتقييم الأصول والخصوم التي لا يتم تداولها في الأسواق أو التي يتم تداولها على فترات متباعدة فحسب. ومن الضروري بالنسبة لهذه الأصول والخصوم تقدير قيم تعتبر في الواقع مقارنة لأسعار السوق (راجع الفقرة ٣-١٢٥).^{٢١}

٣-١١٥ وقد يكون من المفيد والملائم من الناحية التحليلية، في بعض الظروف، استخدام طرق بديلة للتقييم ومقارنتها بالقيم السوقية. وينبغي تمييز القيم السوقية والقيم العادلة والقيم الاسمية عن مفاهيم مثل القيم المستهلكة من القروض والقيم الظاهرية والقيم الدفترية والتكلفة التاريخية.

- **القيمة العادلة** هي قيمة مكافئة لسعر السوق وتُعرَّف بأنها المبلغ الذي يمكن دفعه لمبادلة أصل ما أو تسوية

^{٢١} الأدلة الإحصائية الدولية تعتبر أن القيمة الاسمية للأدوات غير القابلة للتداول هي البديل المناسب للقيمة السوقية (راجع الفقرة ٧-٣٠). غير أن تطور الأسواق، كما في حالة المشتقات الانتمانية المربوطة بمخاطر الائتمان في فرادى الكيانات، يزيد احتمالات إمكانية تقدير أسعار السوق حتى بالنسبة للأدوات غير القابلة للتداول. وكلما نمت هذه الأسواق، يمكن النظر في إعداد معلومات إضافية عن القيم السوقية لأدوات الدين غير القابلة للتداول.

التخفيض في المبلغ الأصلي الواجب دفعه عن طريق تعديل التقييم في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/ القبض، مع مراكمة فائدة على المبلغ الأصلي المخفض تعكس التأخير في وقت السداد. وفي الحالتين المذكورتين في هذه الفقرة، ينبغي مراكمة الفائدة بالسعر المستخدم في تخفيض المبلغ الأصلي لحين أداء المدفوعات.

٣-١١٩ ويتم تحويل التدفقات ومراكز الأرصدة المحررة بعملة أجنبية إلى قيمتها بالعملة المحلية بالسعر السائد وقت قيدها في الحسابات — أي وقت حدوث المعاملات أو التدفقات الأخرى، ويتم تحويل مراكز الأرصدة بالسعر السائد في تاريخ إعداد الميزانية العمومية. وينبغي استخدام النقطة الوسطى بين سعري الشراء والبيع الفوريين بحيث يتم استبعاد أي رسوم خدمة. وفي حالة تطبيق نظام تعدد أسعار الصرف، ينبغي أن يستند التقييم إلى السعر الساري على نوع الأصل المعني. وقد يختلف التقييم بالعملة المحلية لمعاملة شراء أو بيع بالائتمان معبراً عنها بعملة أجنبية عن قيمة المدفوعات النقدية اللاحقة بالعملة المحلية بسبب تغير سعر الصرف في غضون ذلك. وينبغي تقييم المعاملتين بالقيمة السوقية في تاريخ حدوث كل منهما فعلاً، كما ينبغي قيد مكسب أو خسارة حيازة نتيجة تغير سعر الصرف عن الفترة أو الفترات التي يحدث فيها المكسب أو الخسارة.

٣-١٢٠ وبالنسبة لبعض المعاملات في السلع، تحدّد العقود فترة تسعير غالباً ما تكون شهوراً بعد انتقال ملكية السلع. وفي هذه الحالات ينبغي في البداية تقدير القيمة السوقية وقت تغير ملكية السلع، وتعديلها وفقاً لقيمة السوق الفعلية عند معرفتها. وتحدّد القيمة السوقية بالسعر المحدد في العقد حتى إذا كان هذا السعر غير معروف وقت تغير الملكية.

٣-١٢١ وينبغي تقييم التحويلات العينية بأسعار السوق التي كان يمكن الحصول عليها لو بيعت هذه الموارد في السوق. وفي حالة عدم توافر سعر السوق، فسوف تختلف وجهة نظر المانح غالباً بشأن قيمة المعاملة المحتسبة عن وجهة نظر المتلقي. والقاعدة المستمدة من التجربة العملية والمقترحة هنا هي استخدام القيمة التي يحددها المانح أساساً للقيد.

٣-١٢٢ وفي بعض الحالات، قد لا تمثل قيم المبادلات الفعلية أسعار السوق. ومن الأمثلة على ذلك المعاملات التي تتضمن التسعير التحويلي بين الوحدات المنتسبة، والاتفاقات المعنية بالتأثير على سعر الصرف مع أطراف ثالثة، وبعض المعاملات غير التجارية. وقد يكون هناك تهوين أو مغالاة في الأسعار، ويتعين في هذه الحالة تقدير السعر المكافئ

على الشركات وتواتر عمليات إعادة التقييم والقواعد التنظيمية الضريبية وغيرها من القواعد التنظيمية.

• **التكلفة التاريخية**، بالمعنى الحرفي، هي التكلفة وقت الاقتناء، لكنها أحياناً قد تعني أيضاً عمليات إعادة التقييم العارضة.

٣-١١٦ وقد لا يعكس تقييم الأصول والخصوم على أساس المعايير المحاسبية الأسعار السوقية للأصول والخصوم بدقة. وفي هذه الحالة، ينبغي تعديل البيانات المصدرة لإحصاءات مالية الحكومة لتعكس، بقدر الإمكان، القيمة السوقية للأصول والخصوم.^{٢٣}

٣-١١٧ وهناك بعض الأصول المالية والخصوم، مثل السندات، لها قيمة اسمية وقيمة ظاهرية وقيمة سوقية، وقد يكون من المفيد لبعض الأغراض توافر بيانات تكميلية عن القيم الاسمية والقيم الظاهرية لمراكز الأرصدة.^{٢٤} غير أنه ينبغي تقييم المعاملات في تلك الأصول والخصوم بالأسعار المدفوعة بالفعل. وبالمثل، ينبغي تقييم مراكز أرصدة سندات الدين بأسعار السوق عند قيدها في الميزانية العمومية وذلك لتحقيق الاندماج بين مراكز الأرصدة والتدفقات.

تعديلات التقييم في حالات خاصة

٣-١١٨ عندما تباع وحدة ما بندا ولا تتوقع الحصول على مدفوعات أو لا تكون المدفوعات المقابلة مستحقة لمدة أطول من المعتاد،^{٢٥} يتم تخفيض قيمة المبلغ الأصلي (المقيدة في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/ مستحقة القبض) بمبلغ يعكس الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق باستخدام سعر خصم مناسب، مثل سعر الفائدة التعاقدية لأدوات دين مماثلة. وإذا لم تكن المدفوعات مستحقة لمدة أطول من المعتاد، يتم هذا التخفيض عن طريق تجزئة السعر السوقي للبند الذي تم شراؤه، وهو يساوي المبلغ الأصلي المخفض وفائدة مستحقة، بافتراض أن المبلغ الواجب دفعه يشمل مخصصاً للفائدة. وإذا لم تكن المدفوعات متوقعة لمدة أطول من المعتاد، نظراً لظروف المدين على سبيل المثال، يُقيد

^{٢٣} يرد مزيد من المعلومات عن قواعد التقييم إلى جانب أمثلة عديدة في الفقرات من ١١٥-٢ إلى ١٢٣-٢ في مرشد إحصاءات دين القطاع العام، وكذلك في مرشد إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣.

^{٢٤} يوصي مرشد إحصاءات دين القطاع العام بتقييم أدوات الدين بالقيمة الاسمية، وتقييم سندات الدين بالقيمة السوقية.

^{٢٥} يمكن تحديد ما يمثل مدة أطول من المعتاد في هذا السياق وفقاً للظروف المحيطة. فعلى سبيل المثال، كلما زادت أسعار الفائدة أو طالت فترة التأخر في السداد، في أي فترة زمنية، زادت تكلفة الفرص البديلة نتيجة تأخر السداد.

وقيدها بشكل منفصل (راجع الفقرة ٣-٢٩). وفي هذه الحالة، يجب أن تتساوى القيمة الإجمالية لفرادى المعاملات بعد التجزئة مع القيمة السوقية للمبادلة التي حدثت بالفعل.

٣-١٢٥ ويجب تقدير قيم التدفقات غير المحررة فعلا بقيمتها السوقية، مثل معاملات المقايضة. وإضافة إلى ذلك، لن تتوفر بسهولة بيانات القيم السوقية لمراكز أرصدة عديدة ويجب تقديرها. وتقتصر القائمة التالية على أساليب ممكنة للتقدير، ويتوقف اختيار الأسلوب الواجب الاستخدام في ظرف معين على المعلومات المتوافرة.

- ربما كان بالإمكان تقدير قيم المعاملات استنادا إلى قيم مأخوذة من أسواق تحدث فيها معاملات مماثلة في ظروف مماثلة. ويمكن أيضا تقدير قيمة مراكز أرصدة معينة، هي أصول مالية بالدرجة الأولى، باستخدام معاملات سوقية تنطوي على أصول مشابهة وتحدث في نهاية فترة الإبلاغ المعنية.

- يمكن تقييم التدفقات ومراكز الأرصدة التي تنطوي على أصول ثابتة قائمة باستخدام سعر السوق لسلع جديدة مماثلة، مع تعديلها بشكل ملائم لمراعاة استهلاك رأس المال الثابت والأحداث الأخرى التي ربما وقعت منذ إنتاجها.

- إذا لم تكن هناك سوق ملائمة يتم فيها حاليا تداول سلعة أو خدمة معينة، فإنه يمكن اشتقاق تقييم تدفق ينطوي على تلك السلعة أو الخدمة من أسعار السوق لسلع وخدمات مماثلة بإجراء تعديلات لمراعاة فروق الجودة وغيرها من الفروق.

- قد يكون بالإمكان تقدير قيمة تدفقات ومراكز أرصدة الأصول على أساس التكلفة التاريخية للبند أو تكلفة اقتنائه، معدلة لمراعاة جميع التغيرات التي حدثت منذ شرائه أو إنتاجه، مثل استهلاك رأس المال الثابت، ومكاسب أو خسائر الحيازة، والنضوب، والاستنفاد، والتدهور، والتقاعد غير المتوقع، والخسائر الاستثنائية.^{٢٦}

- يمكن تقييم السلع والخدمات بتكلفة إنتاجها في فترة الإبلاغ الحالية. وفي حالة المنتجين السوقيين، فإن القيمة السوقية المقدره بهذا الأسلوب لأصل غير مالي ينبغي أن تتضمن هامش ربح يعكس صافي فائض التشغيل الذي يُعزى إلى المنتج. غير أنه في حالة السلع

لسعر السوق. ورغم أنه ينبغي، من الناحية المفاهيمية، إجراء تعديلات عندما لا تمثل قيم المبادلات الفعلية أسعار السوق، فإن ذلك قد لا يكون عمليا في عدد كبير من الحالات. وقد يكون التسعير التحويلي في بعض الحالات مدفوعا بتوزيع الدخل أو تراكم حصص رأس المال أو المسحوبات. ويُحذ من حيث المبدأ الاستعاضة عن القيم الدفترية بالقيم المكافئة لأسعار السوق عندما تكون التشوهات كبيرة وعندما يكون ذلك ممكنا نتيجة لتوافر البيانات (مثل التعديلات التي يقوم بها مسؤولو الجمارك أو الضرائب أو التعديلات من الاقتصادات الشريكة). واختيار أفضل القيم المكافئة لأسعار السوق لتحل محل القيم الدفترية هو ممارسة تدعو إلى إعمال الحذر والحكم على أساس من العلم. وقد لا يكون أمام معدي البيانات، في كثير من الحالات، أي خيار سوى قبول التقييمات على أساس التكاليف الصريحة المحتملة في الإنتاج أو أي قيم أخرى تحددها الوحدة.

٣-١٢٣ ورغم عدم وجود سعر سوقي لبعض المعاملات غير السوقية كالمناح العينية، يمكن أن تحدث معاملات غير سوقية أخرى بأسعار ضمنية يدخل فيها عنصر منحة أو تيسير، وبالتالي لا تكون تلك الأسعار هي أسعار السوق أيضا (راجع الفقرتين ٣-١٠ و ٣-١١). ويمكن أن تشمل الأمثلة على هذه المعاملات مبادلات السلع التي تتم بين الحكومات بشروط يتفاوض عليها والإقراض بشروط ميسرة للحكومات. ورغم عدم وجود تعريف دقيق للقروض الميسرة، فمن المتعارف عليه أنها تنشأ عند قيام وحدات بإقراض وحدات أخرى بسعر فائدة تعاقدية يُحدد قصدا عند مستوى أقل من سعر الفائدة السوقي الذي كان سيطبق بخلاف ذلك. ويمكن زيادة درجة التيسير من خلال فترات السماح (راجع الفقرة ٦-٦٩)، وتواتر المدفوعات، وفترات الاستحقاق المواتية للمدين. ونظرا لأن شروط القرض الميسر تكون مواتية للمدين بقدر أكبر مما قد تسمح به شروط السوق بخلاف ذلك، تتضمن القروض الميسرة بالفعل تحويلا من الدائن إلى المدين. غير أنه باستثناء حالة الإقراض الميسر لموظفي الحكومة (راجع الفقرة ٦-١٧ والفصل ٦، الحاشية ١١) والإقراض الميسر من البنوك المركزية (راجع الإطار ٦-٢)، لم يتم التوصل تماما إلى الوسيلة التي يمكن من خلالها إدراج أثر الإقراض الميسر في إحصاءات مالية الحكومة. وبالتالي، ينبغي عرض المعلومات الخاصة بالقروض الميسرة كمعلومات تكميلية إلى أن يتم التوصل إلى المعاملة الملائمة لها (راجع الفقرة ٧-٢٤٦).

٣-١٢٤ وعندما يشير مبلغ واحد مستحق الدفع/القبض إلى أكثر من فئة من فئات المعاملات، ينبغي تجزئة فرادى التدفقات

^{٢٦} يُشار إلى هذا التقدير أيضا بقيمة «الاقتناء الراهن بعد خصم الاستهلاك».

وخصم بين نقطتين زمنيتين هما: بداية الفترة أو عند اقتناء الأصل أو تحمل الخصم، ونهاية الفترة أو عند بيع الأصل أو إطفاء الخصم.

التغيرات الأخرى في حجم الأصول

٣-١٢٨ لتحديد قيمة التغيرات الأخرى في حجم الأصول غير المالية، من الضروري عادة تحديد القيمة السوقية للأصل قبل وبعد وقوع الحدث الاقتصادي، مثل ظهور الأصل، أو اختفائه، أو تعرضه لخسارة ناجمة عن الكوارث، أو إعادة تصنيفه (راجع الفقرات من ١٠-٤٦ إلى ١٠-٨٤). وتُحسب قيمة التغيرات الأخرى في الحجم باعتبارها الفرق في القيمة السوقية للأصل قبل وبعد وقوع الحدث مباشرة.

٣-١٢٩ وتُقيد التغيرات الأخرى في حجم الأصول المالية والخصوم بأسعار السوق أو بالأسعار المكافئة لأسعار السوق للأدوات المشابهة. وفي حالة شطب الأدوات المالية المتداولة المقيمة بقيمتها السوقية، ينبغي أن تتطابق القيمة المقيدة في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول مع القيمة السوقية لهذه الأدوات قبل شطبها. وفي حالة الأدوات المالية غير المتداولة المقيدة بالقيمة الاسمية، ينبغي أن تتطابق القيمة المقيدة في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول مع القيمة الاسمية لهذه الأدوات قبل شطبها. وبالنسبة لكل عمليات إعادة تصنيف الأصول والخصوم، ينبغي ألا يكون هناك أي فرق بين قيم الأدوات الجديدة والأدوات القديمة.

العملة

وحدة الحساب

٣-١٣٠ تتسم عملية إعداد إحصاءات مالية الحكومة، وخاصة المعاملات ومراكز الأرصدة مع غير المقيمين، بالتعقيد نتيجة التعبير عن القيم في البداية بعملة متنوعة أو ربما بمعايير أخرى للقيمة، مثل حقوق السحب الخاصة. ويعد تحويل هذه المعاملات ومراكز الأرصدة المحررة بعملة أخرى أو سلعة إلى وحدة حساب مرجعية بمثابة شرط أساسي لتكوين إحصاءات متسقة وذات مدلول تحليلي. وإذا كانت الأصول المالية أو الخصوم مقومة بوحدات العملة الأجنبية، يتعين توفير بيانات بوحدة عملة واحدة حتى يمكن إعداد إحصاءات ذات دلالة.

٣-١٣١ وتعد وحدة العملة المحلية، من منظور جهة إعداد البيانات الوطنية، هي الخيار الواضح لقياس المعاملات ومراكز الأرصدة. ويتوافق تقويم معاملات ومراكز أرصدة

والخدمات غير السوقية التي تنتجها وحدات الحكومة العامة أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (NPISHs)، لا ينبغي عمل أي مخصص لصافي فائض التشغيل عند حساب سعر السوق.

• يمكن تقييم الأصول بالقيمة الحالية المخصصة لعائدها المتوقع مستقبلاً. ويعد هذا الأسلوب مهماً على وجه الخصوص في حالة عدد من الأصول المالية والأصول الطبيعية، والأصول غير المنظورة. ففي حالة بعض الأصول المالية، يتم تحديد القيمة السوقية الحالية عن طريق خصم المدفوعات أو المقبوضات المستقبلية للوصول إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر الفائدة السائد في السوق. وبالتالي، إذا أمكن، من حيث المبدأ، وضع تقدير سليم إلى حد معقول لتدفق الإيرادات المستقبلية من أصل ما، إلى جانب سعر خصم مناسب، فإن هذا الأسلوب يسمح بتقدير القيمة الحالية. ومع ذلك، قد يكون من الصعب تحديد الإيرادات المستقبلية بدرجة ملائمة من اليقين، نظراً لأن هناك حاجة أيضاً إلى افتراضات بشأن عمر الأصل ومُعامل الخصم الذي يجب تطبيقه. وبسبب جوانب عدم اليقين هذه، ينبغي استنفاد المصادر الممكنة الأخرى للتقييم والموضحة في الفقرات السابقة قبل اللجوء إلى هذا الأسلوب.

تقييم التدفقات الاقتصادية الأخرى

٣-١٢٦ بصرف النظر عن المعاملات، فإن التغير في قيمة الأصول والخصوم بين نهايتي فترتين ينشأ أيضاً من مكاسب وخسائر الحيازة، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم. وترد مناقشة تقييم هذه التدفقات الاقتصادية الأخرى فيما تبقى من هذا القسم.

مكاسب وخسائر الحيازة

٣-١٢٧ تتراكم مكاسب وخسائر الحيازة بصورة مستمرة وتنطبق على الأصول المالية وغير المالية والخصوم. ونظراً لأن جميع الأصول المالية، عدا سبائك الذهب، تقابلها خصوم إما داخل الاقتصاد المحلي أو مع بقية العالم، فمن المهم قيد مكاسب/خسائر الحيازة بصورة متماثلة. وتحدث مكاسب الحيازة عندما تزداد قيمة الأصل أو تنخفض قيمة الخصم، بينما تحدث خسائر الحيازة عندما تنخفض قيمة الأصل أو تزداد قيمة الخصم. وتُقيد مكاسب وخسائر الحيازة خلال فترة الإبلاغ بصورة منفصلة للأصول والخصوم. وفي الواقع العملي، تُحسب قيمة مكاسب وخسائر الحيازة لكل أصل

٣-١٣٦ وتعتبر حقوق السحب الخاصة عملة أجنبية في جميع الحالات، بما في ذلك في حالة الاقتصادات التي تُصدر العملات المتضمنة في سلة حقوق السحب الخاصة. أما وحدات العملة الأخرى التي تصدرها أي منظمة دولية، باستثناء ما هو في إطار اتحاد نقدي، فتعتبر بمثابة عملة أجنبية.

عملة التقويم وعملة التسوية

٣-١٣٧ بالنسبة لإحصاءات الدين، ينبغي التمييز بين عملة التقويم وعملة التسوية. وتُحدّد عملة التقويم على أساس العملة التي تثبت بها قيمة التدفقات ومراكز الأرصدة على النحو المنصوص عليه في العقد بين الطرفين. وتُحدّد على هذا الأساس جميع التدفقات النقدية باستخدام عملة التقويم، وتحوّل إذا اقتضى الأمر إلى العملة المحلية أو أي وحدة حساب أخرى لأغراض تسوية الحسابات أو إعداد بياناتها. وتعد عملة التقويم ضرورية لأنها تميز بين قيم المعاملات ومكاسب وخسائر الحيازة.

٣-١٣٨ وقد تكون عملة التسوية مختلفة عن عملة التقويم. وسوف يترتب على استخدام عملة تسوية مختلفة عن عملة التقويم إجراء عملية تحويل للعملة في كل مرة تجري فيها عملية تسوية. وتعد عملة التسوية ضرورية لأغراض السيولة بالعملات الأجنبية ولقياس قنوات تسرب النقد الأجنبي المحتملة.

٣-١٣٩ وقد تتم تسوية الأدوات المالية بالعملة المحلية وتُربط قيمتها في تاريخ الاستحقاق وكذلك جميع مدفوعاتها الدورية (كالفوائد) بعملة أجنبية (أو بمؤشر عملة أجنبية). وفي هذه الحالة تكون عملة التقويم هي العملة الأجنبية. وتُقوّم بعض الأدوات بأكثر من عملة واحدة. غير أنه إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع مربوطة بعملة محددة، ينبغي عندئذ أن يُعزى الخصم إلى تلك العملة.

المقاييس المشتقة

٣-١٤٠ تتألف المقاييس المشتقة من مجملات وبنود موازنة. وهي أدوات تحليلية مهمة تلخص قيم تدفقات أو مراكز أرصدة مختارة تم قيد كل منها بصورة منفردة في إطار إحصاءات مالية الحكومة. وهذه المقاييس المشتقة هي مجموع أو رصيد اثنين أو أكثر من التدفقات أو مراكز الأرصدة.

٣-١٤١ والمجملات هي تجميعات قيود وعناصر منفردة ضمن إحدى فئات التدفقات أو مراكز الأرصدة. وهي تسمح بترتيب هذه البيانات بطريقة يمكن التحكم فيها ومفيدة من

مالية الحكومة بهذه الطريقة مع الحسابات القومية ومعظم الإحصاءات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد المعني. وعند استخدام عملة أجنبية في تسوية معاملات محلية، مع اقتصادات «مدولة» مثلاً، فإن هذه العملة الأجنبية قد تكون وحدة العملة اللازمة لإعداد إحصاءات مالية الحكومة.

تحويل العملة

٣-١٣٢ يعد السعر (الفوري) السائد في السوق في تاريخ المعاملة أو تاريخ الميزانية العمومية هو سعر الصرف الأنسب للاستخدام في تحويل العملة للمعاملات ومراكز الأرصدة. وينبغي استخدام النقطة الوسطى بين سعري البيع والشراء.

٣-١٣٣ وبالنسبة لتحويل العملة في معاملات الدين، ينبغي من حيث المبدأ استخدام سعر الصرف الفعلي المطبق على كل معاملة. ويمكن التوصل عادة إلى نتيجة تقريبية جيدة باستخدام متوسط سعر الصرف اليومي للمعاملات اليومية. وإذا تعذر تطبيق الأسعار اليومية، ينبغي عندئذ تطبيق متوسط الأسعار لأقصر فترة زمنية. وهناك بعض المعاملات تحدث على أساس مستمر، مثل استحقاق الفائدة على مدار فترة زمنية معينة. ولتحويل العملة في مثل هذه التدفقات يتعين استخدام متوسط سعر الصرف للفترة التي تحدث فيها التدفقات. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن تحويل العملة في الفقرات من ٣-١٠٤ إلى ٣-١٠٨ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

العملة المحلية والعملة الأجنبية

٣-١٣٤ يجري التمييز بين العملة المحلية والعملة الأجنبية في أي اقتصاد. فالعملة المحلية هي العملة التي لها قوة إبراء قانونية في الاقتصاد وتصدرها السلطة النقدية لذلك الاقتصاد؛ أي إما السلطة النقدية لاقتصاد منفرد، أو في حالة الاتحاد النقدي، السلطة النقدية لمنطقة العملة المشتركة التي ينتمي إليها الاقتصاد المعني. وأي عملة خلاف ذلك تكون عملة أجنبية.

٣-١٣٥ وبموجب هذا التعريف، فإن الاقتصاد الذي يستخدم كعملة إبراء قانوني عملة صادرة عن سلطة نقدية لاقتصاد آخر - كالدولار الأمريكي - أو عملة صادرة عن السلطة النقدية لمنطقة عملة مشتركة لا ينتمي إليها ينبغي أن يصنّف عملته كعملة أجنبية، حتى وإن كانت تسوية المعاملات المحلية تتم بهذه العملة. وتعامل حسابات الذهب غير المخصصة والحسابات غير المخصصة الأخرى للمعادن النفيسة والتي تعطي حق المطالبة بتسليم الذهب أو المعادن النفيسة باعتبارها مقومة بعملة أجنبية.

عرض بيانات المنافع الاجتماعية والمساهمات الاجتماعية، وإيرادات ومصروفات المنح، وإيرادات ومصروفات الربح كإجمالي. كذلك يتم عرض بيانات مبيعات السلع والخدمات كإجمالي شاملة المصروفات المحتملة في إنتاجها.

٣-١٤٥ وفي حالة تصحيح المعاملات الخاطئة أو غير المرخص بها، يتم عرض فئات الإيرادات مخصوما منها المبالغ المعادة من الإيرادات ذات الصلة، ويتم عرض فئات المصروفات مخصوما منها التدفقات الداخلة من استرداد المصروفات. فعلى سبيل المثال، قد تعاد مبالغ محصلة من ضرائب الدخل عندما تزيد مبالغ الضرائب، المحتجزة أو المدفوعة مقدما على نحو آخر قبل التحديد النهائي، على مبلغ الضريبة الفعلي المستحق. ويتم قيد تلك المبالغ المعادة كتخفيض في الإيرادات الضريبية. وبالمثل، إذا تم استرداد منافع اجتماعية سبق دفعها بوجه الخطأ، فإنه يتم قيد هذه المبالغ المستردة كتخفيض في المصروفات.

٣-١٤٦ يتم عرض اقتناء الأصول غير المالية عدا المخزونات والتصرف فيها على أساس إجمالي. فعلى سبيل المثال، يتم عرض اقتناء الأراضي بصورة منفصلة عن التصرف فيها. ولأغراض العروض التحليلية، قد يفضل عرض صافي اقتناء كل فئة من فئات الأصول غير المالية ويمكن اشتقاقه بسهولة.

٣-١٤٧ والترصيد يُفهم ضمنا في عرض بعض فئات المعاملات في إطار إحصاءات مالية الحكومة — مثل التغيرات في المخزونات. فالتغيرات في كل نوع من المخزونات تُعرض على أساس صاف بدلا من تتبع الإضافات والمسحوبات اليومية. أي يتم عرض التغير في المواد والإمدادات في إطار إحصاءات مالية الحكومة باعتباره صافي القيمة للإضافات ناقص المسحوبات. ومع ذلك، فقد يسمح وجود نظام محاسبي كامل للمخزونات بقيد كل حركات المخزونات على أساس إجمالي في السجلات الإدارية الأساسية. وبالمثل، يتم عرض الإيرادات الضريبية مخصوما منها الخصومات الضريبية غير مستحقة الدفع (راجع الفقرات من ٥-٢٩ إلى ٥-٣٢).

٣-١٤٨ ويُعرض أيضا اقتناء كل فئة من فئات الأصول المالية/الخصوم والتصرف فيها على أساس صاف في إطار إحصاءات مالية الحكومة، بما يعكس طبيعة التدفقات المالية. فعلى سبيل المثال، لا يُعرض سوى صافي التغير في حيازة الأصول المتعلقة بالعملة والودائع، وليس إجمالي المقبوضات والدفعات المنصرفة. وبالمثل، يتم عرض الإضافات للخصوم في شكل قروض مخصوما منها مدفوعات السداد. ومع ذلك فقد يكون من المفيد، لأسباب تحليلية وإدارية، وضع بيانات مصدرية عن إجمالي الاقتناء وإجمالي التصرف لكل أداة مالية كفئات بيانات منفصلة.

٣-١٤٩ وتُعرض التدفقات الاقتصادية الأخرى على أساس صاف، أي يُعرض صافي مكسب الحيازة لكل أصل وخصم،

الناحية التحليلية. فالإيرادات الضريبية، على سبيل المثال، هي مجموع كافة التدفقات المصنفة كضرائب، وبيانات صناديق الضمان الاجتماعي هي مجاميع بيانات كل الوحدات المؤسسية المصنفة في الاقتصاد كصناديق ضمان اجتماعي. وترتبط المجلات بالتصنيفات ارتباطا وثيقا من حيث أن هدف التصنيفات هو إنتاج مجلات يعتقد أنها مفيدة للغاية. ومن الناحية المفاهيمية فإن قيمة كل مجمل هي مجموع قيم جميع البنود في الفئة ذات الصلة. ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى تقديرات بعض المجلات بسبب أوجه القصور في البيانات المصدرية، مثل المعلومات الناقصة عن فرادى المعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى، ومراكز الأصول والخصوم التي قد تكون غير كاملة أو حتى غير موجودة.

٣-١٤٢ والبنود الموازنة هي تكوينات فرضية اقتصادية يتم الحصول عليها بطرح قيمة مجمل من قيمة مجمل أخرى. فعلى سبيل المثال، يتم الحصول على صافي رصيد التشغيل بطرح مجمل مجموع المصروفات من مجمل مجموع الإيرادات. أما صافي القيمة فهو البند الموازن الذي يعادل مجموع الأصول ناقص مجموع الخصوم (راجع الفصل ٤).

ترصيد التدفقات ومراكز الأرصدة

٣-١٤٣ من الممكن عمليا عرض فئات عديدة من التدفقات ومراكز الأرصدة على أساس إجمالي أو على أساس صاف. ويتم حساب البند المعروض على أساس صاف باعتباره مجموع مجموعة من التدفقات أو مراكز الأرصدة ناقص مجموع مجموعة ثانية من نفس النوع. فعلى سبيل المثال، يمكن عرض مجموع الإيرادات الضريبية على أساس إجمالي باعتباره مجموع مبالغ جميع الضرائب المستحقة، أو على أساس صاف باعتباره إجمالي تلك المبالغ ناقص الضرائب المعادة. وبالمثل، يمكن عرض الفائدة على أساس إجمالي باعتبارها إيرادات الفائدة ومصروفات الفائدة على التوالي، ومن الممكن عمليا حساب صافي الفائدة. ويعتمد الاختيار في هذا الصدد على فئة التدفقات أو مراكز الأرصدة، وطبيعة البنود التي قد تُطرح للحصول على صافي القيمة، والمنفعة التحليلية للقيم الإجمالية والقيم الصافية. وتتم مناقشة خيارات العرض على أساس إجمالي وعلى أساس صاف على النحو المستخدم في إطار إحصاءات مالية الحكومة في الفقرات من ٣-١٤٤ إلى ٣-١٥١.

٣-١٤٤ ويتم عرض بيانات فئات الإيرادات في إطار إحصاءات مالية الحكومة على أساس إجمالي شاملة فئات المصروفات لنفس الفئة أو لفئة ذات صلة، وكذلك الشأن بالنسبة لفئات المصروفات. وعلى وجه الخصوص، يتم عرض بيانات الإيرادات من الفائدة ومصروفات الفائدة كإجمالي لا كصافي مصروفات فائدة أو صافي إيرادات فائدة. وبالمثل، يتم

تُحدَف مبيعات السلع والخدمات بين الوحدات المعد عنها بيانات موحدة.^{٢٧}

تعريف

٣-١٥٣ **توحيد البيانات** هو أسلوب لعرض الإحصاءات ذات الصلة بمجموعة من الوحدات (أو الكيانات) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة. وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، يتم توحيد البيانات المعروضة ذات الصلة بمجموعة من الوحدات. وعلى وجه الخصوص، يتم عرض إحصاءات قطاع الحكومة العامة وكل قطاع من قطاعاتها الفرعية على أساس موحد. وعندما تُدرج وحدات القطاع العام في العرض، ينبغي عرض بيانات الشركات العامة بطريقتين: كقطاعات فرعية منفصلة للشركات العامة المالية وللشركات العامة غير المالية، ثم مجمعة مع وحدات الحكومة العامة لإعداد إحصاءات موحدة للقطاع العام. وينبغي أن تُعرض الإحصاءات، في كلتا الحالتين، على أساس موحد داخل كل مجموعة.

٣-١٥٤ وعند إعداد إحصاءات الحكومة العامة أو القطاع العام، قد يلزم إجراء نوعين من أنواع توحيد البيانات، هما: توحيد البيانات داخل كل قطاع، وتوحيد البيانات فيما بين القطاعات.

٣-١٥٥ **وتوحيد البيانات داخل كل قطاع** هو توحيد البيانات داخل قطاع فرعي معين لإنتاج إحصاءات موحدة لهذا القطاع الفرعي - على سبيل المثال، داخل القطاع الفرعي للحكومة المركزية أو داخل القطاع الفرعي للشركات العامة غير المالية. وقد يلزم إجراء هذا التوحيد على مرحلتين. فقد تحتاج وحدة مؤسسية إلى توحيد البيانات عندما يكون لديها عدة صناديق وحسابات للقيام بعملياتها وتوجد تدفقات ومراكز أرصدة بين تلك الصناديق. فعلى سبيل المثال قد توجد بالبلد وحدة مؤسسية أساسية للحكومة المركزية لديها حساب أو أكثر من حسابات الإدارات، فضلا عن صناديق وحسابات خاصة منشأة لأغراض محددة. وغالبا ما تكون هناك تدفقات ومراكز أرصدة بين هذه الحسابات والصناديق يتم قيدها على أساس إجمالي في الحسابات المعنية. ويسفر عدم حذف هذه التحويلات عن مجملات ناتجة عن الأداة المحاسبية المستخدمة وليس عن التفاعل مع وحدات خارج الحكومة المركزية.

٣-١٥٦ أما **توحيد البيانات فيما بين القطاعات** فهو توحيد البيانات بين القطاعات الفرعية في القطاع العام لإنتاج إحصاءات موحدة لمجموعة معينة من وحدات القطاع العام

وليس إجمالي مكاسب الحيازة وإجمالي خسائر الحيازة. وبالمثل، تُعرض التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم على أساس صاف، بدلا من قيد زيادة وانخفاض التغيرات في الحجم على أساس إجمالي.

٣-١٥٠ وتُعرض مراكز الأرصدة المحتفظ بها لنفس نوع الأداة المالية، سواء كانت أصولا مالية أو خصوما، على أساس إجمالي. فعلى سبيل المثال، تُعرض حيازة وحدة ما لسندات دين كأصول مالية بشكل منفصل عن خصومها مقابل سندات الدين المصدرة.

٣-١٥١ وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، يستخدم مصطلحا «إجمالي» و«صافي» بطريقة محددة جدا. فبصرف النظر عن البنود الموازنة وهي صافي القيمة، وصافي رصيد التشغيل، وصافي الإقراض|صافي الاقتراض، تستخدم تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة كلمتي «إجمالي» و«صافي» للإشارة إلى قيمة رصيد التشغيل والاستثمار في الأصول غير المالية قبل أو بعد خصم استهلاك رأس المال الثابت. ويستخدم الإطار أيضا مصطلح «صافي» للإشارة إلى أن صافي اقتناء الأصول المالية يمثل اقتناء الأصول والتصرف فيها، في حين أن صافي تحمل الخصوم يمثل تحمل الخصوم وسدادها.

توحيد البيانات

٣-١٥٢ يتم إعداد مجموعة موحدة من الحسابات لمجموعة وحدات، أو قطاعات فرعية، أو قطاعات، أولا، بتجميع كافة التدفقات ومراكز الأرصدة وفق الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة، ثم بحذف، من حيث المبدأ، كافة التدفقات ومراكز الأرصدة التي تمثل علاقات بين الوحدات أو الكيانات المعد عنها بيانات موحدة. وبعبارة أخرى، ينطوي توحيد البيانات على حذف الحساب المزدوج لأن تدفق أو مركز أرصدة إحدى الوحدات يقترن بالتدفق أو مركز الأرصدة المقابل المقيّد للوحدة الثانية التي يتم توحيد البيانات معها، ومن ثم يتم حذف التدفقين أو مركزي الأرصدة معا. فعلى سبيل المثال، إذا امتلكت إحدى وحدات الحكومة العامة سندا أصدرته وحدة أخرى من وحدات الحكومة العامة، وكان يجري توحيد بيانات الودعتين، يتم إبلاغ مراكز أرصدة السندات المقتناة كأصول وخصوم الوحدة المعد عنها بيانات موحدة باعتبارها صفرا (أي كما لو كان مركز السند بينهما غير قائم). وفي الوقت نفسه، يتم توحيد بيانات الفائدة المتعلقة بهذا السند، بحيث يُستبعد من إيرادات الفائدة ومصروفاتها في الحساب الموحد الفائدة التي تدفعها وحدة الحكومة العامة المدينة إلى وحدة الحكومة العامة الدائنة. وبالمثل،

^{٢٧} للاطلاع على أمثلة على توحيد البيانات، راجع الإطار ٨-١ والجدول ٢-٨ في مرشد إحصاءات دين القطاع العام.

مبادئ توجيهية مفاهيمية

٣-١٦١ ينطوي توحيد البيانات، من الناحية المفاهيمية، على حذف جميع التدفقات داخل كل حكومة وفيما بين الحكومات وجميع علاقات المدين والدائن بين الوحدات أو الكيانات الجاري توحيد بياناتها. ويُشترط لعملية التوحيد مراجعة الحسابات التي يتعين توحيد بياناتها لتحديد التدفقات ومراكز الأرصدة داخل كل قطاع وفيما بين القطاعات. والهدف هو حذف التدفقات ومراكز الأرصدة التي سيكون لها تأثير كبير على المقاييس النهائية المشتقة، مع مراعاة الاتساق عند الحذف. ومع ذلك، لا يجري مطلقاً توحيد بيانات نوعين من المعاملات التي تبدو أنها تحدث بين وحدتين حكوميتين حيث يتم تحويل مسارها في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرة ٣-٢٨):

- المساهمات الاجتماعية من رب العمل، سواء كانت تُدفع لصندوق ضمان اجتماعي أو لصندوق تقاعد حكومي، تُعامل باعتبارها مستحقة الدفع للموظف في قطاع الأسر المعيشية كجزء من التعويضات، ثم مستحقة الدفع من الموظف إلى برنامج الضمان الاجتماعي.

- الضرائب التي تستقطعها الوحدات الحكومية من تعويضات العاملين لديها، مثل الضرائب المستقطعة من المنبع، وتُدفع إلى وحدات حكومية أخرى، ينبغي أن تُعامل باعتبارها تدفع مباشرة من جانب العاملين. والحكومة بوصفها رب العمل هي مجرد وكيل عن وحدة حكومية أخرى في التحصيل، وتتصرف نيابة عن العاملين في قطاع الأسر المعيشية.

٣-١٦٢ ويشمل توحيد البيانات مجموعة متنوعة من فئات التدفقات التي قد تختلف إلى حد كبير من حيث الأهمية. وتشمل أهم المعاملات، مرتبة حسب أهميتها المحتملة، ما يلي:

- المنح (الجارية والرأسمالية) بين وحدات أو كيانات الحكومة العامة؛

- الدخل/المصروف من الفائدة؛

- الضرائب التي تدفعها وحدة حكومية أو كيان حكومي إلى وحدة أخرى أو كيان آخر (باستثناء الضرائب المستقطعة نيابة عن قطاع الأسر المعيشية)؛

- مشتريات/مبيعات السلع والخدمات؛

- اقتناء الأصول غير المالية والتصرف فيها.

٣-١٦٣ وفيما يلي أهم المعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى، ومراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم التي ينبغي توحيد بياناتها، مرتبة حسب أهميتها المحتملة:

- القروض؛

- سندات الدين؛

- حسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع.

— على سبيل المثال، توحيد البيانات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، وبين الحكومة العامة والشركات العامة غير المالية.

٣-١٥٧ ودائماً ما يتم توحيد البيانات داخل كل قطاع قبل توحيدها فيما بين القطاعات — على سبيل المثال، عندما يوجد أكثر من صندوق ضمان اجتماعي للحكومة المركزية، ينبغي توحيد بيانات كل صناديق الضمان الاجتماعي قبل عرض البيانات الموحدة للضمان الاجتماعي كقطاع فرعي في الحكومة المركزية. وتخضع بيانات جميع القطاعات الفرعية في الحكومة المركزية في وقت لاحق للتوحيد فيما بينها لإنتاج بيانات موحدة للحكومة المركزية.

أسباب توحيد البيانات

٣-١٥٨ يكمن السبب الرئيسي وراء توحيد البيانات في الفائدة التحليلية للإحصاءات الموحدة: حيث تزيل عملية التوحيد آثار التشويه الذي يلحق بالمجملات نتيجة اختلاف الترتيبات الإدارية بين البلدان بمرور الوقت. والأثر الرئيسي لتوحيد البيانات يقع على حجم المجملات. فعند ربط المجملات الحكومية بالاقتصاد ككل (مثل نسب الإيرادات أو المصروفات أو الدين إلى إجمالي الناتج المحلي)، من الأفضل استبعاد الحركة الداخلية للقيمة الاقتصادية وعدم إدراج سوى التدفقات ومراكز الأرصدة التي تعبر الحدود بالفعل مع القطاعات الأخرى أو غير المقيمين. وتنطبق نفس الحجج على الأسباب التي تدعو إلى توحيد إحصاءات الشركات العامة والقطاع العام.

٢-١٥٩ وتنطوي البيانات الموحدة على حذف جميع التدفقات ومراكز الأرصدة المتبادلة بين الوحدات الجاري إعداد بيانات موحدة عنها، ولا تقيس بالتالي سوى تدفقات أو مراكز أرصدة الوحدات المعد عنها بيانات موحدة تجاه الوحدات الأخرى غير المشمولة في عملية التوحيد. وتُستبعد عملية التوحيد التفاعل الاقتصادي داخل مجموعة الوحدات المؤسسية، ولا تُعرض سوى التدفقات أو الأرصدة التي تنطوي على التفاعل مع جميع الوحدات المؤسسية الأخرى في الاقتصاد المعني وبقيّة العالم.

٣-١٦٠ ويؤدي توحيد البيانات إلى تجنب ازدواجية حساب التدفقات أو مراكز الأرصدة بين مجموعة من الوحدات المؤسسية، وبذلك تستبعد الإحصاءات الناتجة عن التوحيد هذه التدفقات أو مراكز الأرصدة الداخلية. ومن شأن تجنب ازدواجية الحساب على هذا النحو أن يؤدي إلى زيادة الفائدة التحليلية للإحصاءات الموحدة في الحالات التي يكون فيها من المفيد معاملة مجموعة الوحدات المعدة عنها بيانات موحدة ككيان واحد.

الجدول ٣-١: التصنيف المفصل لمعلومات الطرف المقابل

الرمز	القطاع ^١
	الحكومة العامة
	الحكومة المركزية
	حكومات الولايات
	حكومات محلية
	صناديق الضمان الاجتماعي ^٢
	الشركات
	الشركات الخاصة
	الشركات غير المالية الخاصة
	الشركات المالية الخاصة
	الشركات العامة
	الشركات العامة غير المالية
	الشركات العامة المالية

^١ خطوط التقسيم الإضافي/ «ومنه/منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات المنفردة.
^٢ لا تعرض صناديق الضمان الاجتماعي كقطاع فرعي إلا إذا كانت بياناتها مستبعدة من بيانات المستوى الحكومي الذي تقع فيه (راجع الفقرة ٢-٧٨).

سجلات الطرف المقابل. وعند إجراء هذا التعديل في بيانات الوحدة التي لا يمكن تحديد التدفق أو مركز الأرصدة بالنسبة لها مباشرة، يجب ضمان إجراء التعديلات الملائمة في سجلات تلك الوحدة.

- وبالنسبة للتدفقات ومراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم، يُتوقع عادة أن تكون سجلات الدائن هي السجلات الأكثر موثوقية. وبالنسبة للقروض، عادة ما تكون سجلات الوحدة الدائنة هي الأكثر اكتمالا، ولكن سجلات الوحدة المدينة قد تكون موثوقة بالقدر نفسه في ظل التأكيد الدولي على دقة تسجيل الدين. وبالنسبة لسندات الدين، لا سيما الأدوات لحاملها، قد لا تتوفر المعلومات اللازمة لأغراض التوحيد إلا لدى الدائن. فعندما تصدر الحكومة المركزية سندات لحاملها، على سبيل المثال، وتقتني الشركات العامة بعضها منها، قد لا تتوفر لدى الحكومة المركزية معلومات مباشرة عن حائزي السندات، لا سيما في ظل إمكانية اقتنائها في الأسواق الثانوية. ولذلك فمن الضروري الاعتماد على سجلات الدائن.

- ويظهر أحيانا بعض التباين في بيانات الوحدتين الجاري توحيد بياناتهما. وهناك أسباب كثيرة لهذا التباين، كنطاق التغطية، ووقت القيد، والتقييم، والتصنيف. وينبغي معالجة هذا التباين لتعزيز سلامة عملية التوحيد وتحسين جودة إحصاءات مالية الحكومة

٣-١٦٤ وبالنسبة للقطاع العام، بالإضافة إلى الأدوات المالية السابقة، ينبغي حذف التدفقات ومراكز الأرصدة التالية — من حيث المبدأ — عند توحيد البيانات داخل كل قطاع وفيما بين القطاعات:

- حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار؛
- العملة والودائع؛
- نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة.

تطبيق عملية توحيد البيانات

٣-١٦٥ استنادا إلى الجدول ٣-١، يوصي هذا الدليل بتحديد معلومات التدفقات ومراكز الأرصدة المقابلة التي سيتم حذفها عند توحيد البيانات. لكن ينبغي مراعاة الجانب العملي: إذ ينبغي أن يتناسب حجم الموارد المخصصة لتوحيد البيانات ومستوى التفصيل المستخدم في عملية التوحيد مع الأهمية المالية للبيانات. وفيما يلي تتابع التحليلات المقترحة تنفيذها:

- ينبغي أن يسبق كافة عمليات التوحيد تحليل للحسابات المعنية لتحديد ما إذا كانت تتضمن تدفقات أو مراكز أرصدة داخلية للوحدة (للوحدات) المعد عنها إحصاءات موحدة. ويتوقف ذلك على معرفة العلاقات فيما بين الوحدات المعنية. فهل تتحمل بعض الوحدات مصروفات أو تحصل على إيرادات من الوحدات الأخرى؟ وهل تقدم بعض الوحدات قروضا للوحدات الأخرى؟ وهل تشتري سندات دين صادرة عن الوحدات الأخرى؟ وهل تمتلك عملة وودائع مودعة لدى الوحدات الأخرى؟
- وبمجرد تحديد هذه العلاقات، يجب أن يحدد معدو البيانات ما إذا كان يمكن قياس أو تقدير التدفقات ومراكز الأرصدة داخل كل قطاع و/أو فيما بين القطاعات، وما إذا كانت المبالغ مؤثرة من حيث أهميتها التحليلية أم لا.
- وإذا كان من المرجح أن تكون هذه المبالغ كبيرة، فهل هي كبيرة بما يكفي لتبرير المجهود المبذول في جمع البيانات وغيرها من المعلومات اللازمة لأغراض التوحيد؟ ينبغي أن تتناسب الجهود والتكلفة المتحملة لتحديد المبالغ التي يتعين توحيد بياناتها مع المبالغ المتوقعة وتأثيرها على المجملات.
- وهناك قاعدة أساسية شائعة الاستخدام وهي قاعدة «الجانب الواحد». فإذا كان هناك دليل مقنع من إحدى الوحدات المؤسسية بوجود تدفق أو مركز أرصدة، ينبغي احتسابه للطرف المقابل. وينبغي قيد هذا الاحتساب حتى وإن لم يكن التدفق أو مركز الأرصدة مقيدا في

الحسابات القومية لا يتم توحيدها أبداً. ويعكس الفرق بين نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وهذا الدليل اختلاف استخدامات الإحصاءات. فإطار إحصاءات مالية الحكومة مصمم لإنتاج إحصاءات مناسبة للاستخدام في تحليل صافي العلاقات بين الحكومة وبقية قطاعات الاقتصاد. وعلى وجه الخصوص، يكون تقدير الأثر الكلي لعمليات الحكومة على مجموع الاقتصاد أو على إمكانية استمرار عمليات الحكومة أكثر فعالية عندما يكون مقياس عمليات الحكومة هو مجموعة من الإحصاءات الموحدة وليس إحصاءات غير موحدة. وأيضاً ليس المقصود من إطار إحصاءات مالية الحكومة إعداد مقياس للإنتاج. أما نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، من ناحية أخرى، فيخدم مجموعة استخدامات أخرى، بما في ذلك إعداد مقياس شامل للإنتاج والعلاقات بين جميع قطاعات الاقتصاد.

الكشف المالية

٣-١٦٨ غالباً ما تُعرض القيود المحاسبية في الكشف المالية، المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية، على أساس موحد للكيان القائم بالإبلاغ وجميع الكيانات الخاضعة لسيطرته. ويتم هذا دون اعتبار لما إذا كانت الكيانات الخاضعة للسيطرة وحدات للحكومة العامة أم شركات عامة، حسب استخدام هذه المصطلحات في هذا الدليل، أو ما إذا كانت الكيانات الخاضعة للسيطرة مقيمة أم غير مقيمة. والهدف من استخدام توحيد البيانات هنا هو عرض العمليات والمركز المالي لمؤسسة أم والمؤسسات التابعة لها كما لو كانت هذه المجموعة من المؤسسات وحدة واحدة. فعلى سبيل المثال، يشمل التقرير المالي لوحدة حكومة الولاية جميع الشركات العامة الخاضعة لسيطرة تلك الوحدة الحكومية ولكنه لن يشمل إحصاءات أي حكومة ولاية أخرى. وفي المقابل، نجد أن الإحصاءات الموحدة لقطاع حكومات الولايات الفرعي في إطار إحصاءات مالية الحكومة تضم جميع وحدات حكومات الولايات في البلد، ولكنها تستبعد جميع الشركات العامة التي تملكها أو تسيطر عليها حكومات هذه الولايات.

التي يتم إعدادها بوجه عام. لكن إذا تعذرت معالجة التباين، يتعين اتخاذ قرارات بشأن تحديد الوحدة أو مجموعة الوحدات التي تكون بياناتها المصدرة هي الأكثر موثوقية. وبوجه عام، تعتبر سجلات المستوى الأعلى في الحكومة أكثر موثوقية من سجلات المستويات الأدنى فيها.

- ولتحقيق الاتساق مع مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى، ينبغي عرض مكونات بيانات القطاع العام على النحو الذي يبين البيانات قبل وبعد عملية التوحيد. وسوف يسمح ذلك باتساق البيانات غير الموحدة مع البيانات المطلوبة في مجموعة بيانات الحسابات القومية وغيرها من مجموعات البيانات التي يتم عرضها قبل عملية التوحيد (راجع الفقرة ٣-١٦٨).

٣-١٦٦ ولا تؤثر عملية توحيد البيانات على البنود الموزنة. وبعبارة أخرى فإن البنود الموزنة الناتجة عن التجميع البسيط هي نفسها البنود الموزنة الناتجة عن عملية توحيد البيانات. ويرجع ذلك إلى تجانس عملية التوحيد حيث يقع جانباً التعديلات التي تجرى خلال عملية التوحيد ضمن نفس القسم في الإطار التحليلي. وعندما تختلف البنود الموزنة في حالة البيانات الموحدة عنها في حالة البيانات غير الموحدة، فإن ذلك يعني حدوث أخطاء في القيد. وبالتالي، إذا لم تُقدّر التدفقات ومراكز الأرصدة التي يتعين توحيدها داخل كل قطاع أو فيما بين القطاعات بنفس المقدار من جانب الوحدات أو القطاعات الفرعية المعنية، يجب اختيار طريقة توحيد البيانات التي لا تؤثر على البنود الموزنة (راجع الفقرة ٣-١٦٥).

توحيد البيانات في مجموعات البيانات الأخرى

نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

٣-١٦٧ يوصي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، من حيث المبدأ، بعدم توحيد إحصاءات الوحدات المؤسسية في الحسابات القومية، غير أنه يمكن إعداد حسابات موحدة لأغراض العروض والتحليلات المكملية. وحتى في هذه الحالة، فإن المعاملات التي تظهر في مختلف حسابات

إحصاءات مالية الحكومة: الإطار التحليلي

العُرف على اعتباره أهم أولوياتها. غير أن الحكومات صارت أقل التزاما بقيود السيولة في تنفيذ سياسة المالية العامة، وزادت خبرتها في الفصل بين توقيت اتخاذ أي إجراء في مجال المالية العامة وتوقيت الدفع مقابل هذا الإجراء، مما أدى إلى أن المعاملات النقدية أصبحت لا تسجل بشكل كاف توقيت ذلك الإجراء أو أثره على الاقتصاد. ونتيجة لذلك تزايد الاعتراف عالميا بأهمية اعتماد نظام القيد على أساس الاستحقاق، والذي يشمل كشفا بالتدفقات النقدية لتقييم سياسة المالية العامة.^٢

٤-٣ ويعكس الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، والذي جرى تحديثه في هذا الدليل، تلك التطورات، وهو معروض في شكل مجموعة من الكشوف المتداخلة المستندة إلى أساس الاستحقاق. وهذه الكشوف تم توفيقها مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الذي يدمج التدفقات ومراكز الأرصدة، وتُعزّز بكشف للتدفقات النقدية. ويعمل إطار تحليل إحصاءات مالية الحكومة على تيسير إجراء تقييم أشمل للأثر الاقتصادي لنشاط الحكومة والتغييرات الناجمة على السيولة والآثار المترتبة على إمكانية استمرار سياسة المالية العامة. وعلى وجه أكثر تحديدا، يتسق استخدام الكشوف المستندة إلى أساس الاستحقاق ودمج الميزانيات العمومية مع التدفقات المتعلقة بالحكومة مع ضرورة تقرير سلوك الحكومة في سياق القيود المتعلقة بفترات زمنية متعددة على ميزانيتها. فعلى سبيل المثال، لن يتحقق لسياسات الحكومة الاستمرار إذا أدت إلى انخفاض أكبر مما يجب في صافي قيمة أصولها. ويوفر الإطار أيضا أساسا محسنا لمتابعة الكفاءة في تخصيص واستخدام موارد الحكومة. ويتضمن الإطار التحليلي الوارد في هذا الدليل النهج التقليدي لإبلاغ بيانات المالية العامة على أساس نقدي لدعم تحليل السيولة.

يستعرض هذا الفصل الإطار التحليلي لنظام إحصاءات مالية الحكومة^١ ويصف العلاقات فيما بين عناصره وكيفية استخدام إحصاءات مالية الحكومة في تحليل المالية العامة.

مقدمة

٤-١ تضطلع الوحدات الحكومية والشركات العامة بعدد كبير من الأنشطة. وحتى يمكن إدارة العمليات الداخلية للحكومة وتقييم أثرها على الاقتصاد، يجب تنظيم هذه الأنشطة—الناجئ عنها معاملات وتدفقات اقتصادية أخرى—ضمن إطار يتيح تلخيصها وتحليلها. ولأغراض المساءلة، يمكن تصنيف الأنشطة حسب الوحدة الحكومية التي تضطلع بتنفيذها. ويمكن لأغراض الإدارة أو التخطيط تصنيف الأنشطة حسب نوع البند المشتري/المبيع أو الخدمة المقدمة/المتلقاة. ولأغراض إصدار الفواتير أو المتابعة، يمكن تصنيف هذه الأنشطة حسب فئات المتعاملين المحددة التي تتعامل معها الحكومة. ويهدف إطار إحصاءات مالية الحكومة، من جانب آخر، إلى تيسير تحليل المالية العامة في إطار اقتصادي كلي أوسع. ورغم وجود رابطة وثيقة واضحة بين البيانات المحاسبية والإحصاءات الاقتصادية الكلية، فإنهما لا يخدمان نفس الأهداف وقد يختلفان في معالجة بنود معينة.^٢

٤-٢ جرى العُرف على قيام الحكومة بقيد أنشطتها وفق الأساس النقدي، وقد انعكس ذلك في الإطار التحليلي الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. وإدراج الإيرادات والنفقات النقدية فقط له ميزته التي تتمثل في تركيز الحكومة على قيود التمويل/السيولة التي تواجهها، الأمر الذي جرى

^١ الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة يشير إلى هيكل الحسابات وعلاقاتها باعتبارها مجموعة أفكار، بينما يشير مصطلح إطار إحصاءات مالية الحكومة بوجه أعم إلى إطار إعداد ونشر بيانات إحصاءات مالية الحكومة.

^٢ راجع الملحق السادس للاطلاع على وصف تفصيلي للروابط بين إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية، وراجع الملحق السابع للاطلاع على الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى.

^٢ على سبيل المثال، راجع الدراسة ١١، الجزء الثالث من: International Federation of Accountants, Government Financial Reporting: Accounting Issues and Practices (New York, 2000)، وتوصيات الاتحاد الدولي للمحاسبين لاجتماع مجموعة العشرين، نيويورك، ٢٠١٠، و٢٠١٢.

٢٢-٢ إلى ٤٨-٢)، والتحول من استخدام القيد على الأساس النقدي فقط إلى إطار للحسابات يستخدم القيد على أساس الاستحقاق مع الحفاظ على كشف بالتدفقات النقدية (راجع الفقرات ٧٠-٣ إلى ٧٢-٣) والدمج التام للتدفقات ومراكز الأرصدة (راجع الفقرات ٢-٣ إلى ٣-٣).

• تم توسيع إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ ليشمل المعاملات غير النقدية، مثل المعاملات العينية والمعاملات المحتسبة (راجع الفقرات ١٩-٣ إلى ٢٠-٣)، والتدفقات عدا المعاملات (راجع الفقرات ٣١-٣ إلى ٣٥-٣)، والميزانيات العمومية (راجع الفقرات ٣٦-٣ إلى ٥٠-٣).

٧-٤ ومن حيث المبدأ، فإن نطاق تغطية نظام إحصاءات مالية الحكومة يشمل كل الوحدات المؤسسية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على سياسات المالية العامة. وبالتالي، يُستخدم هيكلان أساسيان يتعين جمع إحصاءات مالية الحكومة عنهما. فقطاع الحكومة العامة يرصد تلك الوحدات المؤسسية المشاركة بصفة رئيسية في الأنشطة غير السوقية للحكومة، بينما يرصد قطاع الشركات العامة كافة أنشطة الشركات العامة، بما في ذلك أنشطتها السوقية وشبه المالية العامة (راجع الفصل الثاني). ومتى تم تصنيف وحدة مؤسسية ضمن قطاع ما، تسجل جميع تدفقاتها ومراكز أرصدها في ذلك القطاع. ومن ثم، ينبغي إعداد إحصاءات القطاع العام وكذلك إحصاءات قطاع الحكومة العامة. ومن الممكن تطبيق الإطار التحليلي المبين في هذا الفصل على هذين القطاعين وقطاعاتهما الفرعية.

عناصر الإطار التحليلي ومفاهيمه

٨-٤ يتألف الجزء الأساسي في الإطار التحليلي من مجموعة من أربعة كشوف مالية. ومن الممكن الجمع بين ثلاثة منها للتدليل على أن جميع التغيرات في مراكز الأرصدة تنتج عن تدفقات (راجع الشكل البياني ١-٤ والفقرة ٣-٤). وهذه الكشوف هي كما يلي:

• بيان العمليات؛

• بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى؛

• الميزانية العمومية.

وإضافة إلى ذلك، يشمل الإطار الأساسي بيان مصادر واستخدامات النقدية لتوفير معلومات أساسية عن السيولة.

٩-٤ بيان العمليات هو موزع لمعاملات القطاع أو القطاع الفرعي المعني في فترة إبلاغ معينة. وتمثل المعاملات، في جوهرها، التغيرات في مراكز الأرصدة التي تنشأ عن معاملات

الأهداف التحليلية

٤-٤ يعد الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة أداة كمية تدعم تحليل المالية العامة. ولإتاحة التحليل الفعال لسياسة المالية العامة، يجب أن ييسر إطار إحصاءات مالية الحكومة تحديد وقياس ومتابعة وتقييم أثر سياسات الحكومة الاقتصادية وأنشطتها الأخرى على الاقتصاد.

٥-٤ لتحقيق الأهداف التحليلية، ينبغي أن يكون إطار إحصاءات مالية الحكومة قادراً على إنتاج بيانات:

• مفصلة بصورة كافية ومنظمة بفعالية بحيث تسمح بتقييم القرارات المعنية بالإدارة والسياسات؛

• وثيقة الصلة بالنظم الإحصائية الاقتصادية الكلية الأخرى (الحسابات القومية، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والإحصاءات النقدية والمالية)؛

• تمكن المحللين من تقييم سلامة الأوضاع المالية لقطاع الحكومة العامة والقطاع العام وفق الأساليب الشائع تطبيقها على المنظمات الأخرى في الاقتصاد؛

• تمكن من تقييم إمكانية الاستمرار على المدى الطويل؛

• تمكن من تقييم قيود السيولة والاحتياجات التمويلية.

تكوين الإطار التحليلي: العلاقة مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦

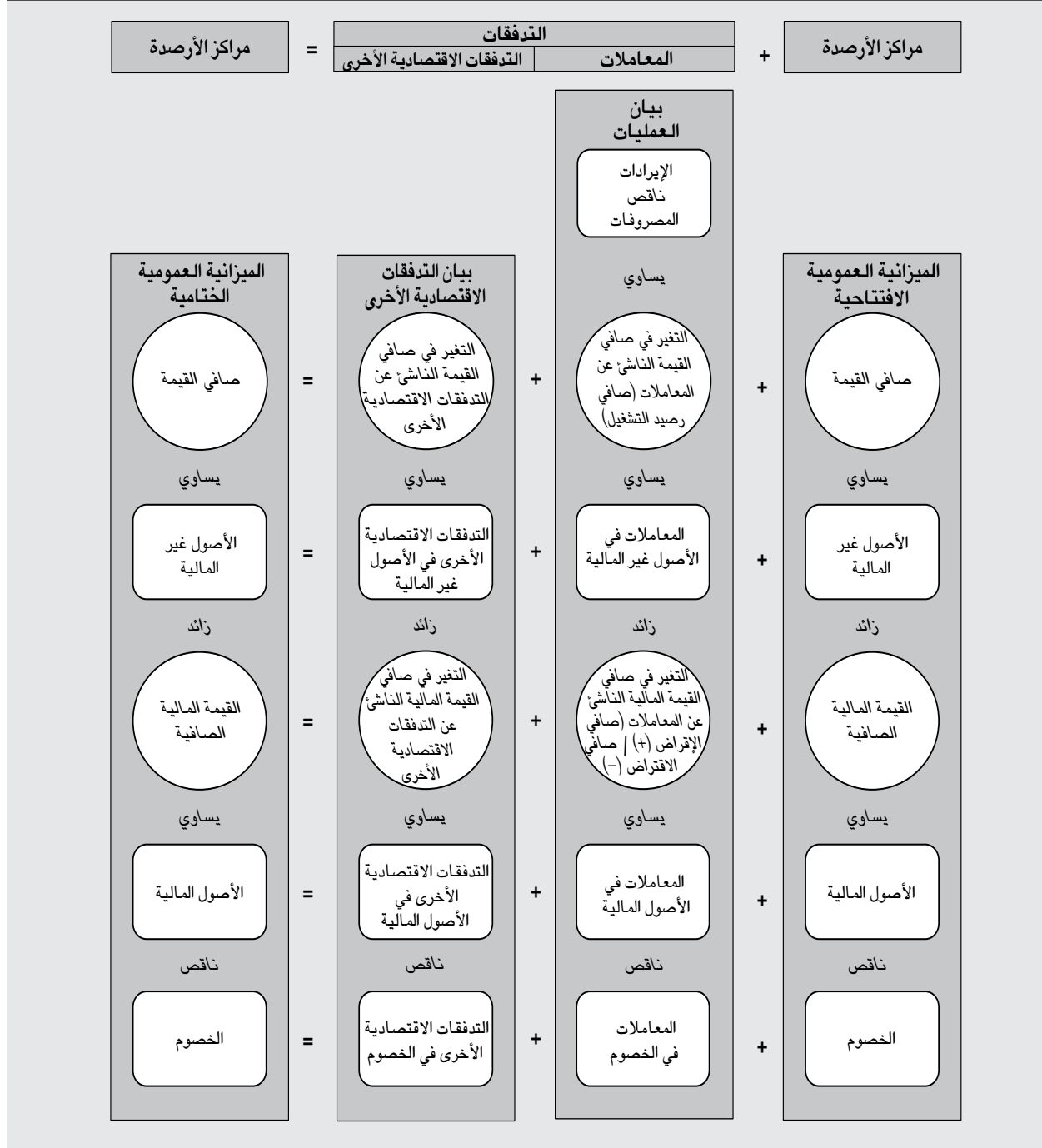
٦-٤ يستند الإطار التحليلي لهذا الدليل إلى نظام إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، ويوسع نطاقه بإدراج عناصر إضافية مفيدة في تقييم سياسة المالية العامة. وقد أدخلت على النظام المذكور ثلاثة أنواع من التعديلات كما يلي:

• زاد التوافق بين تعاريف فرادى المتغيرات الإحصائية وبين المفاهيم الاقتصادية. ومن الأمثلة المهمة على ذلك معالجة الأصول غير المالية، إذ لم يعد بيع تلك الأصول يُدرج ضمن الإيرادات كما أن شراءها لم يعد يُدرج ضمن المصروفات.

• تم إدخال عدة تعديلات على المفاهيم لتحقيق التجانس مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتشمل التغييرات المهمة في هذا الصدد التحول من تعريف قطاع الحكومة العامة والقطاع العام المستند إلى الوظائف إلى تعريف مستند إلى الوحدات المؤسسية (راجع الفقرات

٤ تُسجل المنظمات في القطاعات الأخرى بالاقتصاد عملياتها في شكل نظم محاسبية متكاملة تشمل بيانات الدخل والميزانيات العمومية وبيانات التدفقات النقدية.

الشكل البياني ٤-١: هيكل الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة



أخرى. فعلي سبيل المثال، يقر مفهوم استهلاك رأس المال الثابت بأن الوحدة المعنية هي مالك الأصل الثابت وفي ذات الوقت مستهلك الخدمات التي يوفرها ذلك الأصل. وتشكل المعاملات في مجموعها النصيب الأكبر من التدفقات المرتبطة بتنفيذ سياسة المالية العامة. وكما هو مبين في القسم التالي، تُصنف المعاملات

متفق عليها بين الوحدات المؤسسية، مثل قيام إحدى الوحدات ببيع سلعة أو خدمة وقيام وحدة أخرى بشرائها (الفقرة ٣-٥). ويقر إطار إحصاءات مالية الحكومة أيضا بأن الوحدة المعنية يمكن أن تتصرف بصفتين من حيث المصلحة الاقتصادية، ويُدرج كمعاملات بعض البنود التي لا تشترك فيها وحدة مؤسسية

في الميزانية العمومية لإحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرات ٢٥١-٧ إلى ٢٦١-٧). وللإطلاع على تفاصيل عن قيد الالتزامات الاحتمالية، راجع أيضا الفقرات ٢٥١-٧ إلى ٢٥٩-٧ والمرشد إلى إحصاءات دين القطاع العام، الفقرات ٣-٤ إلى ٢٦-٤.

بيان العمليات

٤-١٦ يعرض بيان العمليات (راجع الجدول ٤-١) تفاصيل المعاملات في الإيرادات والمصروفات، وصافي الاستثمار في الأصول غير المالية، وصافي اقتناء الأصول المالية، وصافي تحمل الخصوم^٦. وتعرف الإيرادات بأنها الزيادة في صافي القيمة الناتجة عن المعاملات، أما المصروفات فتعرف بأنها الانخفاض في صافي القيمة الناتج عن المعاملات. وصافي الاستثمار في الأصول غير المالية يساوي اقتناء الأصول الثابتة ناقص التصرف فيها، ناقص استهلاك رأس المال الثابت، زائد التغيرات في المخزونات، زائد صافي اقتناء (الاقتناء ناقص التصرف في) النفائس والأصول غير المنتجة.

٤-١٧ يتم اشتقاق رصدين تحليليين مهمين من بيان العمليات. فالإيرادات ناقص المصروفات تساوي صافي رصيد التشغيل، والذي يعكس مجموع التغير في صافي القيمة بسبب المعاملات. وينتج عن طرح صافي الاستثمار في الأصول غير المالية بعد ذلك صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) الذي يساوي أيضا صافي نتيجة المعاملات في الأصول المالية والخصوم. وإضافة إلى ذلك، يصف مرفق الفصل الرابع عددا من مؤشرات المالية العامة المهمة الأخرى التي يمكن اشتقاقها من إحصاءات مالية الحكومة والمستخدم في تحليل المالية العامة.

٤-١٨ يعد صافي رصيد التشغيل مقياسا موجزا لإمكانية استمرار عمليات القطاع أو القطاع الفرعي المبلغ، وهذا مقارب لمفهوم الادخار زائد صافي التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض في الحسابات القومية. وصافي رصيد التشغيل حسب التعريف الوارد هنا يستبعد المكاسب والخسائر الناشئة عن التغيرات في مستويات الأسعار والتغيرات الأخرى في حجم

على نحو يوضح كيفية قيام وحدات الحكومة العامة والقطاع العام بتعبئة الإيرادات وإنفاقها. ويظهر آثار قرارات سياسة المالية العامة على صافي قيمة القطاع، وعلى طلب هذا القطاع على الائتمان، وعلى قدرته على الاستثمار في الأصول.

٤-١٠ يعرض بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى بيانات التغيرات في مراكز أرصدة الأصول والخصوم وصافي القيمة، والناشئة من مصادر أخرى عدا المعاملات، على هيئة جداول. وبوجه أكثر تحديدا، تمثل مكاسب وخسائر الحيازة التغيرات في مراكز الأرصدة والتي تنشأ عن حركات الأسعار، بما في ذلك حركات سعر الصرف^٥. أما التغيرات الأخرى في حجم الأصول فتتعلق بالتغيرات في مراكز الأرصدة، والناشئة عن أحداث كالكشف أصول/خصوم جديدة (مثل الرواسب المعدنية) أو نفاذ أصول أو تدميرها، أو إعادة تبويب أصول/خصوم.

٤-١١ تسجل الميزانية العمومية مراكز أرصدة أصول وخصوم وصافي قيمة القطاع أو القطاع الفرعي المعني في نهاية كل فترة إبلاغ.

٤-١٢ يسجل بيان مصادر واستخدامات النقدية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة باستخدام تصنيف مماثل للتصنيف المستخدم في بيان العمليات، ولكن مع التركيز على صافي التغير في التدفقات النقدية الناشئة عن معاملات خلال فترة الإبلاغ.

٤-١٣ وبالإضافة إلى البيانات الأساسية في إطار إحصاءات مالية الحكومة، يشمل الإطار اثنين من البيانات التكميلية نظرا لفائدتهما التحليلية. وهذان البيانان هما:

• بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة:

• البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية.

٤-١٤ بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة يضم في بيان واحد معاملات الإيرادات والمصروفات من بيان العمليات وبيان التدفقات الاقتصادية الأخرى. وفي صيغته المختصرة، يُستخدم هذا البيان التكميلي لإبراز مجموع التغيرات في صافي القيمة للحكومة.

٤-١٥ ويلخص البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية الضمانات الصريحة والضمنية القائمة. وتُنشئ الالتزامات الاحتمالية مخاطر مالية عامة وقد تنجم عن سياسات عامة متعمدة أو عن أحداث غير متوقعة. وتُقيد مراكز أرصدة الالتزامات الاحتمالية الصريحة وبعض الالتزامات الاحتمالية الضمنية كبنود تذكيرة

^٥ يُستخدم مصطلح «مكاسب الحيازة» كصيغة مختصرة للمصطلح الأعم «مكاسب وخسائر الحيازة».

^٦ كما يتضح من الفقرة ٣-٦٩، فإن الهدف هو إعداد بيان العمليات باستخدام أساس الاستحقاق في قيد المعاملات. غير أنه من المسلم به أنه قد لا يكون بوسع حكومات عديدة إعداد تلك الإحصاءات إلا على أساس نقدي أو على أساس استحقاق جزئي لبعض الوقت. وينبغي استخدام تصنيف التدفقات النقدية المبين بالجدول ٤-٢ إذا لم تتوافر البيانات إلا على الأساس النقدي. وخلافا لذلك، في حالة البيانات المصدرة المسجلة على أساس الاستحقاق أو على أساس الاستحقاق الجزئي ينبغي استخدام تصنيف المعاملات المبين بالجدول ٤-١. وباستثناء استهلاك رأس المال الثابت، والمعاملات العينية والمحتسبة، والحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض، فإن جميع البنود الخطية في الجدول ٤-١ يمكن تطبيقها على بيانات القيد على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق. غير أنه لا يمكن الاستفادة من مزايا إطار إحصاءات مالية الحكومة المتكامل إلا باستخدام القيد على أساس الاستحقاق.

الجدول ٤-١: بيان العمليات

المعاملات التي تؤثر على صافي القيمة:	
١ الإيرادات	
١-١ ضرائب	
٢-١ مساهمات اجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]	
٣-١ منح	
٤-١ إيرادات أخرى	
٢ المصروفات	
١-٢ تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة]	
٢-٢ استخدام سلع وخدمات	
٣-٢ استهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة]	
٤-٢ الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة]	
٥-٢ الإعانات	
٦-٢ المنح	
٧-٢ المنافع الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]	
٨-٢ مصروفات أخرى	
NOB/GOB	صافي إجمالي رصيد التشغيل (١-٢)
المعاملات في الأصول غير المالية:	
١-٣ صافي/إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية ^٢	
١-١-٣ الأصول الثابتة	
٢-١-٣ المخزونات	
٣-١-٣ النفائس	
٤-١-٣ أصول غير منتجة	
2M	النفقات (٣١+٢)
NLB	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) [إحصاءات مالية الحكومة]
	(1-2-31 = 1-2M = 32-33)
المعاملات في الأصول المالية والخصوم (تمويل):	
٢-٣ صافي اقتناء الأصول المالية	
١-٢-٣ محلية ^٢	
٢-٢-٣ أجنبية ^٢	
٣-٣ صافي تحمل الخصوم	
١-٣-٣ محلية ^٢	
٢-٣-٣ أجنبية ^٢	

^١ صافي رصيد التشغيل يساوي الإيرادات ناقص المصروفات. وإجمالي رصيد التشغيل يساوي الإيرادات ناقص المصروفات عدا استهلاك رأس المال الثابت.

^٢ صافي الاستثمار في الأصول غير المالية يساوي اقتناء الأصول غير المالية ناقص التصرف فيها ناقص استهلاك رأس المال الثابت. وإجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية يساوي اقتناء الأصول غير المالية ناقص التصرف فيها.

^٣ مصنفة حسب الأداة و/أو قطاع الطرف المقابل (راجع الجدولين ١-٩ و ٢-٩).

الأصول. ومن الممكن إلى حد كبير عزو عنصر التغير في صافي القيمة الناشئ عن المعاملات عزوا مباشرة إلى سياسات الحكومة، حيث إن الحكومات تسيطر سيطرة مباشرة على القرارات التي تؤدي إلى التفاعل مع وحدات أخرى عن طريق الاتفاق المتبادل. ولا يمكن أن ينطبق القول نفسه دائما على العناصر الأخرى لمجموع التغير في صافي القيمة. على سبيل المثال، التغيرات في أسعار السوق أو الأحداث التي تؤثر على حجم الأصول أو الخصوم لا تخضع إلى سيطرة الحكومة بشكل مباشر. ومع ذلك، يجب متابعة هذه المخاطر حتى يتسنى للحكومة رصدها والتعامل معها على نحو استباقي للحد من تأثيرها المحتمل على المالية العامة.

٤-١٩ صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) هو مقياس موجز يشير إلى مدى قيام الحكومة إما بوضع موارد مالية تحت تصرف القطاعات الأخرى في الاقتصاد أو في الخارج، أو استخدام الحكومة للموارد المالية التي تحققها القطاعات الأخرى في الاقتصاد أو من الخارج. ولذلك يجوز اعتبار هذا المقياس مؤشرا للتأثير المالي لنشاط الحكومة على بقية الاقتصاد وعلى بقية العالم. وفي حين أن هذا البند الموازن مماثل من الناحية المفاهيمية لذلك الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، فإن المبالغ المبلغة باعتبارها صافي إقراض/صافي اقتراض قد تختلف في حدود ما يكون لدى الحكومة المعنية من نظام تقاعد غير ممول لمستخدميها (راجع الفقرات ٥-٩٥، ٧-١٩٢ إلى ٧-١٩٣ والملحقين الثاني والسابع).

٤-٢٠ وإجمالي رصيد التشغيل المعروض في بيان العمليات يختلف عن صافي رصيد التشغيل من حيث إنه لا يشمل استهلاك رأس المال الثابت كمصروفات. وقد يتعذر قياس استهلاك رأس المال الثابت، وقد لا يكون بالإمكان الوصول إلى تقدير مقبول له. وإذا كان الأمر كذلك، فربما كان إجمالي رصيد التشغيل أقرب من صافي رصيد التشغيل من حيث الاعتبارات العملية لأغراض التحليل.^٧ غير أن صافي رصيد التشغيل له الأفضلية من حيث المبدأ لأنه يسجل جميع تكاليف العمليات خلال فترة الإبلاغ.

٤-٢١ والنفقات هي مجموع المصروفات وصافي الاستثمار في الأصول غير المالية وتعرض كمجمل إضافي في بيان العمليات. وهذا المجمل لا يتأثر بمستوى استهلاك رأس المال الثابت؛ وبالتالي فهو مناسب لعقد المقارنات الدولية بين البلدان حتى إذا لم يكن بمقدورها قياس استهلاك رأس المال الثابت على نحو موثوق.

^٧ توافر البيانات عن استهلاك رأس المال الثابت ليس له تأثير على صافي الإقراض/صافي الاقتراض. والقيد المقابل للمصروفات المقيدة لاستهلاك رأس المال الثابت يقلل من قيمة الاستثمار في الأصول الثابتة—وبالتالي يحدد التأثير على صافي الإقراض/صافي الاقتراض.

٤-٢٢ وكما هو مبين في الجدول ٤-١، ينقسم بيان العمليات إلى ثلاثة أقسام تعرض ما يلي: معاملات الإيرادات والمصروفات، والمعاملات في الأصول غير المالية، والمعاملات في الأصول المالية والخصوم. وتتبع الفقرات التالية هذا الهيكل عند تلخيص مختلف فئات المعاملات، وليس المقصود أن تكون هذه التعاريف والأوصاف شاملة. وهناك إشارة في كل قسم إلى الفصل الذي يشتمل على معلومات أكثر تفصيلا.

الإيرادات والمصروفات

٤-٢٣ الإيرادات هي زيادة في صافي القيمة ناتج عن معاملة^٨. والأنواع الرئيسية للإيرادات هي: الضرائب (١١)، والمساهمات الاجتماعية (١٢)، والمنح (١٣)، والإيرادات الأخرى (١٤).^٩ والتصنيف المفصل للإيرادات موصوف في الفصل الخامس. والتصرف في أصل غير مالي بالبيع أو المقايضة لا يعد إيرادا لأنه لا يؤثر على صافي القيمة، بل إنه يغير تكوين الميزانية العمومية من خلال مبادلة أصل (هو الأصل غير المالي) بأصل آخر (هو حصة البيع). وعلى نحو مماثل، فإن المبالغ مستحقة القبض من مدفوعات سداد القروض ومنصرفات القروض لا تعد إيرادا، بل معاملات في الأصول أو الخصوم كما هو موصوف في الفصلين الثامن والتاسع.

٤-٢٤ والمصروفات هي انخفاض في صافي القيمة ناتج عن معاملة^{١٠}. والأنواع الرئيسية للمصروفات هي تعويضات العاملين (٢١)، واستخدام السلع والخدمات (٢٢)، واستهلاك رأس المال الثابت (٢٣)، والفائدة (٢٤)، والإعانات (٢٥)، والمنح (٢٦)، والمنافع الاجتماعية (٢٧)، ومصروفات أخرى (٢٨). وإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف المصروفات حسب الأغراض الوظيفية للحكومة، مثل الصحة أو الحماية الاجتماعية. ويبين الفصل السادس التصنيفين الاقتصادي والوظيفي للمصروفات. واقتناء أصل غير مالي عن طريق الشراء أو المقايضة لا يعد مصروفاً لأنه لا يؤثر على صافي القيمة، بل إنه يغير تكوين الميزانية العمومية من خلال اقتناء أصل ما (الأصل غير المالي) مقابل التصرف في أصل آخر أو تخفيضه أو تحمل التزام (مستحق الدفع مقابل الأصل). وعلى نحو مماثل، لا تصنف المبالغ مستحقة الدفع على القروض المقدمة ومدفوعات سداد القروض كمصروفات، بل إنها معاملات في الأصول أو الخصوم كما هو موصوف في الفصلين الثامن والتاسع.

^٨ بوجه عام تنشأ المعاملات التي تزيد صافي القيمة عن عمليات جارية والاستثناء من ذلك هو التحويلات الرأسمالية. يرد تعريف التحويلات الرأسمالية في الفقرة ٣-١٦. وفي نظام إحصاءات مالية الحكومة، تصنف التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض كإيرادات لأنها تزيد صافي قيمة أصول المتلقي ولا يمكن في أغلب الأحيان تمييزها عن التحويلات الجارية من حيث أثرها على عمليات الحكومة.

^٩ الأرقام بين الأقواس بعد كل تصنيف هي رموز التبويب في نظام إحصاءات مالية الحكومة. ويتضمن الملحق الثامن كافة رموز التصنيف المستخدمة في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

^{١٠} كما هو متبع بالنسبة للإيرادات، فإن المعاملات التي تقلل صافي القيمة تنشأ بصفة رئيسية عن عمليات جارية. والاستثناء من ذلك هو التحويلات الرأسمالية المدفوعة أو الملتزم بها على وجه آخر. راجع الحاشية رقم ٨.

المعاملات في الأصول غير المالية^{١١}

٤-٢٥ يسجل القسم الثاني من بيان العمليات (راجع الجدول ٤-١) المعاملات التي تغير صافي استثمارات الحكومة في الأصول غير المالية. والأصول غير المالية هي أصول اقتصادية عدا الأصول المالية. وتمثل الأصول غير المالية مخازن للقيمة وتوفر مزايا إما من خلال استخدامها في إنتاج السلع والخدمات أو في شكل دخل الملكية أو مكاسب الحيازة. وهذه الأصول مصنفة كأصول ثابتة (٣١١)، ومخزونات (٣١٢)، ونفائس (٣١٣)، وأصول غير منتجة (٣١٤). ويتضمن الفصل السابع وصفا لتصنيف الأصول غير المالية، ويقدم الفصل الثامن وصفا للمعاملات في الأصول غير المالية.

المعاملات في الأصول المالية والخصوم

٤-٢٦ يسجل القسم الثالث من بيان العمليات (راجع الجدول ٤-١) المعاملات المالية، وهي معاملات تغير حيازات الحكومة من الأصول المالية والخصوم (يُرد تعريف الأصول المالية والخصوم في الفقرتين ٣-٤٥ و ٣-٤٨، على التوالي). ويتضمن الفصل السابع وصفا لتصنيف الأصول المالية والخصوم، ويناقش الفصل التاسع المعاملات في الأصول المالية والخصوم.

٤-٢٧ يمكن تصنيف المعاملات في الأصول المالية بطرق متعددة. ولتيسير العرض، يتضمن الجدول ٤-١ الإشارة إلى تصنيف الأصول المالية حسبما إذا كانت الخصوم المقابلة قد تحملها مقيم (يشار إليه في الجدول بلفظ «محلي») أو غير مقيم (أجنبي) والعكس بالعكس عند تصنيف الخصوم.

٤-٢٨ هناك تصنيفان آخران للمعاملات في الأصول المالية والخصوم في نظام إحصاءات مالية الحكومة. يستند التصنيف الأول إلى نوع الأدوات المالية التي تنطوي عليها المعاملات المعنية. وهذه الأدوات هي: الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة؛ والعملة والودائع؛ وسندات الدين؛ والقروض؛ وحصص الملكية وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار؛ ونظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة؛ والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين؛ والحسابات الأخرى

^{١١} يقتصر البحث في هذا القسم على صافي الاستثمار في الأصول غير المالية (اقتناء الأصول غير المالية ناقص التصرف فيها، ناقص استهلاك رأس المال الثابت) من جانب الوحدة المبلغة أو القطاع المبلّغ. وقد تيسر الوحدات المؤسسية التابعة للحكومة أو القطاع العام أيضاً تكوين رأس المال العام بتحويل أموال إلى مستويات أخرى للحكومة أو إلى شركات عامة شريطة استخدام تلك الأموال في اقتناء أصول غير مالية. وهذه المعاملات لا تعتبر معاملات في الأصول غير المالية وإنما تدرج ضمن التحويلات الرأسمالية إما كمنح رأسمالية أو ضمن المصروفات الأخرى حسب مقتضى الحال.

الإطار ٤-١: الإقراض الموجه للسياسات

إن اعتبار اقتناء أصل مالي ما أو تحمل التزام ما على أنه لأغراض سياسة المالية العامة أو لإدارة السيولة أو لأغراض أخرى يتوقف إلى حد كبير على تقييم الغرض المحدد من اقتناء الأداة^١.

ومن سياسات المالية العامة التي قد تؤدي إلى امتلاك مطالبات مالية سياسات تشجيع الصناعات الجديدة أو مساعدة الشركات الحكومية المتعثرة أو مساعدة شركات بعينها تعاني من ضائقة اقتصادية. وعلى سبيل المثال، قد تقدم وحدة حكومية قروضا بأسعار مواتية لقطاعات اقتصادية معينة، أو تحصل على أسهم في شركة تضطلع بدور نشط في منطقة جغرافية معينة أو في نشاط ترغب الحكومة في تعزيزه، أو تبيع أسهما في شركة عامة بأقل من قيمتها السوقية.

ومن ناحية أخرى، تشير إدارة السيولة إلى الإجراءات المتخذة لضمان توافر الأصول المالية لاستيفاء المتطلبات من الأموال على المدى القصير وضمان تحقيق هذه الأموال أفضل معدل عائد متاح. وتقضي الإدارة المالية الرشيدة قيام الوحدات الحكومية باقتناء الأصول المالية والتصرف فيها أثناء عملياتها التمويلية. والدافع وراء هذه المعاملات هو فعالية إدارة الموارد.

ومن الأغراض الأخرى من الحصول على الأصول المالية، وربما تحمل الالتزامات ذات الصلة، الحاجة لإعداد مخصصات طويلة الأجل لتلبية احتياجات المجتمع، مثل اقتناء الأصول المالية المتأتمية من بيع أصول الموارد الطبيعية والاحتفاظ بها في صندوق حكومي ذي غرض خاص.

وفيما يلي بعض العوامل التي يتعين مراعاتها عند تحديد الأدوات المالية المتعلقة بالسياسات:

- تتم في العادة حيازة الأصول المالية غير القابلة للتداول لأغراض متعلقة بسياسة المالية العامة، وكذلك المطالبات المالية القابلة للتداول الصادرة عن مستوى حكومي أقل وتكون في حيازة مستوى حكومي أعلى.
- الأصول المالية التي تصدرها شركة عامة—على سبيل المثال، الأسهم وحصص الملكية الأخرى أو سندات الدين أو القروض—وتحتفظ بها الحكومة عادة ما يتم حيازتها لأغراض سياسة المالية العامة.
- قد يشير بيان للحكومة بشأن حيازة أصل مالي ما إلى أن الغرض متصل بسياسة المالية العامة.
- الشروط غير التجارية التي تحابي المقترض عادة ما تشير إلى أن الغرض متعلق بسياسة المالية العامة، مثل أسعار الفائدة الميسرة على القروض أو ترتيبات السداد التي لا تستوفي المعايير التجارية العادية.
- الأصول المقتناة نتيجة اضطلاع الوحدات الحكومية بدور الضامن من المرجح أن تكون متصلة بسياسة المالية العامة.
- الأصول المقتناة من خلال التأميم هي متصلة بسياسة المالية العامة.
- حيازات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والعملة، والاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة، هي دائما مرتبطة بالسيولة.
- يجوز اقتناء الودائع لأغراض سياسة المالية العامة أو لأغراض السيولة.

^١ كما هو مبين في الفقرة ٦-٩١ والإطار ٦-٣، في بعض الظروف، تعتبر «عمليات ضخ رأس المال أو الأسهم» مصروفات (على سبيل المثال، عندما لا ينشأ عنها مطالبة مالية فعلية على المدين).

لتعريف رصيد المالية العامة الكلي، حسب الوصف الوارد في مرفق الفصل الرابع، الجدول ٤م-٢.

٤-٣٠ وقد تُقتنى الأصول أو الخصوم المرتبطة بسياسة المالية العامة (وهي عملية تُعرف أيضا باسم الإقراض الموجه للسياسات—راجع الإطار ٤-١) لعدة أسباب مثل تشجيع صناعات جديدة، أو مساعدة شركات حكومية متعثرة، أو مساعدة مؤسسات أعمال معينة تعاني ضائقة اقتصادية. ويمكن أن تأخذ تلك المعاملات أشكالا عدة، منها القروض، وأوراق حقوق الملكية، وسندات الدين. ونظرا لأن هناك عنصر تيسير في تلك المعاملات في أغلب الأحيان؛ فمن المفيد تصنيفها في فئة منفصلة حتى يمكن في بعض

مستحقة الدفع | مستحقة القبض (راجع الجدول ٩-١). أما التصنيف الثاني فيستند إلى قطاع الطرف المقابل للمعاملات في الأدوات المالية. وبعبارة أخرى، تصنف المعاملات في الخصوم حسب قطاع الوحدة المؤسسية التي تجري المعاملة المقابلة في الأصول المالية، مثل الشركات المالية أو الشركات غير المالية أو الأسر أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (راجع الجدول ٩-٢).

٤-٢٩ وهناك تصنيف آخر ممكن للمعاملات في الأصول المالية والخصوم وهو ما إذا كان اقتناء الأصل أو التصرف فيه قد تم لأغراض سياسة المالية العامة أو لأغراض إدارة السيولة. ولا يرد هذا التمييز في بيان العمليات لكنه يستخدم

الجدول ٤-٢: بيان مصادر واستخدامات النقد

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:	
C1	تدفقات الإيرادات النقدية
C11	الضرائب
C12	المساهمات الاجتماعية
C13	المنح
C14	إيرادات أخرى
C2	تدفقات المصروفات النقدية
C21	تعويضات العاملين
C22	مشتريات سلع وخدمات
C24	الفائدة
C25	الإعانات
C26	المنح
C27	المنافع الاجتماعية
C28	مدفوعات أخرى
CIO	صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة التشغيل (C1 - C2)
التدفقات النقدية من المعاملات في الأصول غير المالية:	
C31	صافي تدفقات النقد الخارجة من الاستثمار في الأصول غير المالية ^١
C311	الأصول الثابتة
C312	المخزونات ^٢
C313	النفائس
C314	أصول غير منتجة
C2M	تدفقات النفقات النقدية (C2 + C31)
CSD	الفاصل النقدي (+) / العجز النقدي (-) (C1-C2-C31 = C1-C2M = C32-C33)
التدفقات النقدية من المعاملات في الأصول المالية والخصوم (تمويل):	
C32x	صافي اقتناء الأصول المالية عدا النقدية
C321x	محلية ^٢
C322x	أجنبية ^٢
C33	صافي تحمل الخصوم
C331	محلية ^٢
C332	أجنبية ^٢
NFB	صافي تدفقات النقد الداخلة من أنشطة تمويلية (C33-C32x)
NCB	صافي التغير في رصيد النقدية (CSD+NFB = C3202 = C3212+C3222)

^١ صافي تدفقات النقد الخارجة من الاستثمار في الأصول غير المالية يساوي المشتريات ناقص المبيعات.

^٢ على أساس نقدي، تقتصر فئة المخزونات (C312) على التغيرات في الأرصدة الاستراتيجية. وتعتبر المخزونات الأخرى، حسب تعريف نظام القيد على أساس نقدي، مصروفات لدى اقتنائها.

^٣ مصنفة حسب الأداة و/أو قطاع الطرف المقابل (راجع الجدولين ٩-١ و ٩-٢).

التحليلات إجراء تقدير منفصل للتأثير على المالية العامة الناجم عن هذه المعاملات في الأصول المرتبطة بسياسة المالية العامة.^{١٢}

٤-٣١ ومن المفترض أن جميع المعاملات الأخرى في الأصول المالية هي لأغراض إدارة السيولة أو لغيرها من الأغراض. وبعبارة أخرى، يتم اقتناء الأصول لكي تدر معدل عائد سوقيا مع إبقاء قدر كاف حاضر من الأموال في نفس الوقت لتمويل العمليات اليومية أو لتلبية الاحتياجات طويلة الأجل للمجتمع، على سبيل المثال من خلال صندوق حكومي ذي غرض خاص.

بيان مصادر واستخدامات النقدية

٤-٣٢ من المهم توافر المعلومات عن مصادر واستخدامات النقدية من أجل تقييم وضع السيولة لدى قطاع الحكومة العامة والقطاع العام. ويوضح بيان مصادر واستخدامات النقدية (راجع الجدول ٤-٢) مجموع المبالغ النقدية المولدة أو المستوعبة من خلال الأنشطة التشغيلية الجارية، والمعاملات في الأصول غير المالية، والمعاملات التي تنطوي على أصول مالية وخصوص عدا الأصل المالي المتمثل في العملة والودائع (النقدية) ذاته. وصافي التغير في رصيد النقدية هو مجموع النقد الصافي المتحصل من هذه المصادر الثلاثة.

٤-٣٣ ويشير صافي التغير في رصيد النقدية إلى الأصل المالي المتمثل في العملة والودائع (٣٢٠٢). وتتألف العملة من العملة الورقية والمعدنية ذات القيم الاسمية الثابتة التي يصدرها أو يصرح بها البنك المركزي أو الحكومة. أما الودائع فهي كلها مطالبات، مثبتة بدليل إيداع، على شركات تلقي الودائع (بما في ذلك البنك المركزي)، وفي بعض الحالات، الحكومة العامة أو وحدات مؤسسية أخرى. ويقدم الفصل السابع وصفا لتصنيف هذا الأصل المالي، بينما يناقش الفصل التاسع المعاملات.

٤-٣٤ يعكس بيان مصادر واستخدامات النقدية (الجدول ٤-٢) المعاملات عند استخدام القيد على الأساس النقدي. وهذا يعني من الوجهة الفعلية أن المعاملات تسجل فقط عند تلقي النقد أو عند إجراء مدفوعات نقدية (راجع الفقرات ٣-٦٧ و ٣-١٠٣ إلى ٣-١٠٥).

^{١٢} في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ كان صافي اقتناء الأصول المالية لأغراض سياسة المالية العامة يسمى «الإقراض ناقص السداد» وكان يشار إليه في أغلب الأحيان بعبارة «صافي الإقراض». وينبغي عدم الخلط بين هذين المصطلحين ومصطلح «صافي الإقراض/ صافي الاقتراض» المستخدم في هذا الدليل.

٤-٣٥ وتُستخلص معلومات إضافية مفيدة لتحليل المالية العامة من تحليل الفروق بين المبالغ الواردة في بيان العمليات وبيان مصادر واستخدامات النقدية. وهناك بعض الفئات

الجدول ٣-٤: بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى

٩	التغير في صافي القيمة الناشئ عن التدفقات الاقتصادية الأخرى (٥+٤) ^١
٤	التغير في صافي القيمة الناشئ عن مكاسب وخسائر الحيازة
١-٤	الأصول غير المالية
١-١-٤	الأصول الثابتة
٢-١-٤	المخزونات
٣-١-٤	النقائس
٤-١-٤	الأصول غير المنتجة
٢-٤	الأصول المالية ^٢
٣-٤	الخصوم ^٢
٥	التغير في صافي القيمة الناشئ عن التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم
١-٥	الأصول غير المالية
١-١-٥	الأصول الثابتة
٢-١-٥	المخزونات
٣-١-٥	النقائس
٤-١-٥	الأصول غير المنتجة
٢-٥	الأصول المالية ^٢
٣-٥	الخصوم ^٢

^١ راجع الجدول ٢-١٠ للاطلاع على تصنيف مفصل للتدفقات الاقتصادية الأخرى.
^٢ مصنفة حسب الإقامة و/أو الأداة و/أو قطاع الطرف المقابل (راجع الجدولين ١-٩ و ٢-٩).

صافي القيمة الناشئ عن مكاسب أو خسائر الحيازة والتغير في صافي القيمة الناشئ عن التغيرات الأخرى في حجم الأصول. واتساقاً مع المنهج المتكامل، تُصنّف هذه التدفقات الاقتصادية الأخرى بحسب فئة الأصول أو الخصوم المتأثرة. ويقدم الفصل العاشر وصفاً للتدفقات الاقتصادية الأخرى.

٣٧-٤ يُعرّف التغير في صافي القيمة الناشئ عن مكاسب أو خسائر الحيازة بأنه مجموع مكاسب وخسائر الحيازة الموجبة أو السالبة على كافة الأصول والخصوم. وهذه تشمل جميع التغيرات في قيمة الأصول والخصوم وصافي القيمة الناتجة فقط عن الآثار السعيرية. وقد تنتج عن التغيرات في المستوى العام للأسعار أو في الأسعار النسبية. وتتسبب تغيرات سعر الصرف في مكاسب أو خسائر الحيازة في حالة الأصول المالية والخصوم المقومة بعملة أجنبية (راجع الفقرة ٤٤-١٠).

٣٨-٤ يُعرّف التغير في صافي القيمة الناشئ عن التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم بأنه مجموع التغيرات الأخرى الموجبة والسالبة في حجم الأصول والخصوم. وهذه التغيرات في حجم الأصول والخصوم، عدا الناتجة عن المعاملات والآثار السعيرية، قد تنشأ لمجموعة متنوعة من الأسباب. ويمكن وصفها بأنها تنتج عن ظهور

العريضة للمعاملات المسجلة في الجدول ١-٤ ولكنها غير مسجلة في الجدول ٢-٤:

- معاملات المصروفات التي سوف تسوى نقداً في المستقبل: في القيد على أساس الاستحقاق، يُدرج شراء السلع والخدمات عندما تنتقل ملكية السلع من جهة إلى أخرى أو عندما تقدم الخدمات. وقد لا تتم المدفوعات النقدية ذات الصلة حتى فترة إبلاغ لاحقة، وفي هذه الحالة لن تدرج تلك المدفوعات في الجدول ٢-٤ في نفس الفترة التي تظهر فيها في الجدول ١-٤. وتأثير هذه الفروق في المبالغ المبلّغة على المالية العامة قد يشير إلى حاجة أكبر للسيولة في المستقبل لتدبير مدفوعات المصروفات المستحقة.

- معاملات الإيرادات التي تمت تسويتها نقداً ولكن سوف تُكتسب في المستقبل: يمكن تلقي الإيرادات نقداً قبل أن تكتسب من خلال تسليم السلع أو تأدية الخدمات للمشتري. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُكتسب الضرائب والإيرادات الإلزامية الأخرى، ولكن قد لا تسدد ويتم تسويتها في المستقبل. وتأثير مثل هذه الفروق على المالية العامة قد يشير إلى طلب أكبر على تأدية الخدمات في المستقبل أو الحاجة لتقييم كفاءة جهود تحصيل الضرائب.

- وقد تكون هناك أيضاً معاملات في أصول وخصوم سوف تسوى نقداً في فترات مستقبلية، مثل الفائدة المتراكمة من استهلاك الخصم على سند بدون قسيمة أو سند مخصص آخر. وقد تكون هناك آثار مالية عامة ناتجة عن إدارة السيولة.

- وهناك معاملات لا تتم نقداً بحكم طبيعتها، فاستهلاك رأس المال الثابت أو المعاملات المحتسبة أو معاملات المقايضة أو المعاملات العينية الأخرى، أو الإعفاء من الدين وشطب الدين، هي معاملات غير نقدية، وبالتالي لا تسجل في بيان مصادر واستخدامات النقدية. والفرق بين البيانيين في هذه الحالة سوف يكون إشارة على حجم الأنشطة الاقتصادية غير المقيسة نقداً.

بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى

٣٦-٤ يعرض بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى (الجدول ٣-٤) التغيرات في الأصول والخصوم وصافي القيمة التي لا تنتج عن معاملات. وهي مصنفة كتغيرات إما في قيمة أو حجم الأصول والخصوم وصافي القيمة. ويعرف البند الموازن في هذا البيان، التغير في صافي القيمة الناشئ عن التدفقات الاقتصادية الأخرى، بأنه مجموع التغير في

الجدول ٤-٤: الميزانية العمومية

الميزانية العمومية الختامية	الميزانية العمومية الافتتاحية		
		صافي القيمة (١-٦+٦-)	٦
		٢-٦-٣	
		الأصول غير المالية	١-٦
		الأصول القابلة	١-١-٦
		المخزونات	٢-١-٦
		النفائس	٣-١-٦
		الأصول غير المنتجة	٤-١-٦
		الأصول المالية	٢-٦
		محلية ^١	١-٢-٦
		أجنبية ^١	٢-٢-٦
		الخصوم	٣-٦
		محلية ^١	١-٣-٦
		أجنبية ^١	٢-٣-٦
		بنود التذكرة ^{٢/}	
		...	

١ مصنفة حسب الأداة و/أو قطاع الطرف المقابل (راجع الجدولين ٩٧-١١٧).

٢ راجع الفصل السابع للاطلاع على قائمة ببند التذكرة القياسية التي ينبغي إدراجها في المدائن العامة.

الأصول

٤-٤ الأصول المدرجة في الميزانية العمومية هي الأصول الاقتصادية، والتي تُعرّف بأنها الموارد التي تمارس عليها حقوق الملكية والتي قد يستمد منها الملاك مزايا اقتصادية. وتنشأ المزايا الاقتصادية عن امتلاك واستخدام الأصول الاقتصادية خلال فترة زمنية. وتُستبعد من هذه الفئة الأصول التي لا تملكها أو تسيطر عليها وحدة مبلغة أو قطاع مبلغ والأصول التي ليست لها قيمة اقتصادية.

٤-٤ كما هو مبين في الجدول ٤-٤، تصنف مراكز أرصدة الأصول بنفس الطريقة التي تصنف بها المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول. وتكون الأصول إما غير مالية أو مالية. تُصنّف الأصول غير المالية بعد ذلك إلى أصول ثابتة أو مخزونات أو نفائس أو أصول غير منتجة. وتُصنّف الأصول المالية حسب إقامة الطرف المقابل وحسب نوع الأداة. ويمكن تصنيف الأصول المالية أيضا حسب قطاع الطرف المقابل وأصل الاستحقاق.

الخصوم

٤-٤٥ ينشأ **الخصم** عندما تلتزم وحدة ما (المدين)، في ظروف معينة، بتقديم الأموال أو غيرها من الموارد إلى وحدة أخرى (الدائن). وتنطبق على الخصوم أيضا معظم التصنيفات التي تنطبق على الأصول المالية. وتُصنّف

أو اختفاء موارد قائمة، مثل أصول اقتصادية، وآثار الأحداث الخارجية الاستثنائية وغير المتوقعة، والتغيرات في التصنيف (راجع الفقرات ١٠-٤٦ إلى ١٠-٨٤).

الميزانية العمومية

٤-٣٩ الميزانية العمومية هي بيان بقيم مراكز أرصدة الأصول المملوكة لوحدة مؤسسية أو مجموعة من الوحدات والخصوم المستحقة عليها، وضعت بشأن نقطة زمنية معينة. وتعرض الميزانية العمومية، الموضحة في الجدول ٤-٤، مراكز أرصدة الأصول والخصوم في نهاية فترة الإبلاغ المعنية مقارنة بمراكز الأرصدة في بداية فترة الإبلاغ.^{١٣} والبند الموازن الرئيسي في الميزانية العمومية هو صافي القيمة. وصافي قيمة وحدة مؤسسية ما (أو مجموعة من الوحدات المؤسسية) هو مجموع قيمة أصولها ناقص مجموع قيمة خصومها. والتغير في صافي القيمة (الذي يشمل التغير في صافي القيمة الناشئ عن المعاملات في الإيرادات والمصروفات والتغير في صافي القيمة الناشئ عن التدفقات الاقتصادية الأخرى) هو مؤشر مالية عامة يُستخدم لتقييم إمكانية استمرار المالية العامة.

٤-٤٠ وبالنسبة للشركات العامة، فإن استخدام التغيرات في صافي القيمة كمؤشر مالية عامة لتقييم إمكانية الاستثمار ينبغي تناوله بحذر. وبسبب إدراج حصص ملكية المساهمين كخصوم في حساب صافي القيمة، فإن تفسير صافي القيمة قد يكون أمراً مخالفاً للبديهة في حالة الشركات العامة. وفي الحالات التي تزداد فيها القيمة السوقية لأسهم وحصص ملكية شركة عامة بأكثر من القيمة السوقية للأصول المعترف بها ناقص الخصوم، فإن صافي القيمة للشركات العامة سوف تنخفض في إحصاءات مالية الحكومة (وفي الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى). ومن ثم، بالنسبة للمؤسسات العامة فإن الأموال الذاتية (بما في ذلك قيمة الأسهم وحصص الملكية الأخرى وصافي القيمة) قد توفر مؤشراً مالياً عاماً أكثر فائدة من صافي القيمة وحده (راجع الفقرات ٧-٢٢٩ إلى ٧-٢٣٢ لمزيد من التفاصيل عن الأموال الذاتية).

٤-٤١ وفي الحالات التي لا تتوافر فيها القيم السوقية لبعض الأصول غير المالية أو تكون غير موثوقة، فإن صافي القيمة المالية يمثل مؤشرا ماليا عاما آخر لإمكانية الاستثمار. ويُعرّف **صافي القيمة المالية** لوحدة مؤسسية ما (أو مجموعة من الوحدات) بأنها مجموع أصولها المالية ناقص مجموع خصومها.

٤-٤٢ وتعرض الميزانية العمومية مراكز الأرصدة في الأصول والخصوم. (يقدم الفصل السابع وصفا لتعاريف وتصنيفات الأصول والخصوم).

^{١٣} يقدم الجدول ٧-١ الميزانية العمومية بشكل آخر.

الجدول ٤-٥: بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة

المعاملات التي تؤثر على صافي القيمة:	
١ الإيرادات	
٢ المصروفات	
صافي رصيد التشغيل (١-٢)	NOB
التغير في صافي القيمة الناشئ عن التدفقات الاقتصادية الأخرى: ^١	
١-٩ الأصول غير المالية	
١-٤ مكاسب الاقتناء	
١-٥ التغيرات الأخرى في حجم الأصول غير المالية	
٢-٩ الأصول المالية	
٢-٤ مكاسب الاقتناء	
٢-٥ التغيرات الأخرى في حجم الأصول المالية	
٣-٩ الخصوم	
٣-٤ مكاسب الاقتناء	
٣-٥ التغيرات الأخرى في حجم الخصوم	
٩ مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى (٩٣-٩٢+٩١)	
مجموع التغير في صافي القيمة (NOB+9)	CNW

^١ صافي رصيد التشغيل يساوي الإيرادات ناقص المصروفات.^٢ مصنفة حسب فئات الأصول والخصوم حسب الاقتضاء.

الاجتماعي كإيرادات (وبالتالي كزيادة في صافي القيمة)، ومنافع الضمان الاجتماعي مستحقة الدفع كمصروفات (انخفاض في صافي القيمة). وتتسق هذه المعالجة مع تحليل المالية العامة التقليدي. وبدلاً من ذلك، في إطار كامل عبر الفترات الزمنية، يمكن أن يُنظر إلى مساهمات الضمان الاجتماعي بشكل أدق على أنها مرتبطة بتراكم الأصول (الناشئة عن المساهمات المسددة) المتعلقة بالالتزامات المستقبلية على الحكومة. وعلى نحو مماثل، فإن تعدد مدفوعات منافع الضمان الاجتماعي يمكن أن يعتبر إطفاء للخصوم الحكومية المتحولة سابقاً. وهذا المنهج لا يتم اتباعه في الجداول الرئيسية لنظام إحصاءات مالية الحكومة لأن برامج الضمان الاجتماعي، عدا نظم التقاعد المرتبطة بالعمل، تعتبر غير منشئة للالتزام تعاقدية على الحكومة — أي لا توجد علاقة مباشرة بين المساهمات المقدمة والمزايا المسددة في نهاية المطاف.

٤-٩٩ في الواقع، ليس من النادر أن تغير الحكومات من جانب واحد هيكل منافع برامج الضمان الاجتماعي (على سبيل المثال، من خلال تغيير الظروف التي تصبح في إطارها المنافع مستحقة الدفع أو تغيير مبلغ المنافع). وبالإضافة إلى ذلك، في أغلب الحالات، تصبح هذه المنافع مستحقة الدفع فقط عندما تقع أحداث احتمالية معينة كالمرض أو البطالة. ومع ذلك، من المهم أن تكون الحكومة على دراية

الخصوم حسب إقامة الطرف المقابل وحسب نوع الأداة. ويمكن تصنيف الخصوم المالية أيضاً حسب قطاع الطرف المقابل وأجل الاستحقاق.

بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة

٤-٦٦ بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة (راجع الجدول ٤-٥) يضم النتائج من بيان العمليات لمعاملات الإيرادات والمصروفات مع بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى في بيان واحد. ويقدم البيان تفسيراً إحصائياً واضحاً للعوامل المسببة للتغير في صافي قيمة الحكومة. ويوضح مصادر التغيرات في الأصول والخصوم من فترة إبلاغ إلى أخرى من حيث المعاملات في الإيرادات والمصروفات والتدفقات الاقتصادية الأخرى. وفي صيغته المختصرة، يُستخدم هذا البيان التكميلي لإبراز مجموع التغير في صافي قيمة الحكومة.^{١٤}

البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية

٤-٧٧ البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية يسجل الالتزامات الاحتمالية الصريحة وبعض الالتزامات الاحتمالية الضمنية. والالتزامات الاحتمالية هي التزامات لا تنشأ إلا إذا وقع حدث منفصل أو أحداث منفصلة معينة في المستقبل. وتُنشئ هذه الالتزامات الاحتمالية مخاطر مالية عامة وقد تنجم عن سياسات عامة مقصودة أو عن أحداث غير متوقعة. وتُسجل مراكز أرصدة الالتزامات الاحتمالية كبند تذكرة في الميزانية العمومية (راجع الفقرة ٧-٢٥٥). ويسجل في هذا البيان بعض التفاصيل عن طبيعة وتكوين هذه الالتزامات الاحتمالية (راجع الجدول ٤-٦).^{١٥}

٤-٨٨ وفي نظام إحصاءات مالية الحكومة، لا تُقيد صافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية (عدا مزايا التقاعد المرتبطة بالعمل) باعتبارها خصوما (راجع الملحق الثاني).^{١٦} وتصنف مساهمات الضمان

^{١٤} هذه الصيغة تجعل العرض الإحصائي أقرب إلى العرض المستخدم في الكشف المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (راجع الملحق السادس).

^{١٥} لمزيد من التفاصيل، راجع إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها، الفقرات من ٤-٣ إلى ٤-٢٦.

^{١٦} هذه الالتزامات الضمنية تستبعد المبالغ التي تصبح متأخرة السداد بعد استيفاء كافة المعايير المتعلقة بالمزايا — تُدرج إحصاءات مالية الحكومة هذه الخصوم ضمن الحسابات الأخرى مستحقة الدفع.

الجدول ٤-٦: البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية

مجموع الالتزامات الاحتمالية الصريحة	6M6
الدين المضمون من الحكومة ^١	6M61
الضمانات الأخرى التي تُمنح لمرة واحدة ^٢	6M62
الالتزامات الاحتمالية الصريحة غير المصنفة في موضع آخر	6M63
المطالبات القانونية	
التعويضات	
رأس المال المساهم الذي لم يُطلب سداؤه بعد	
...	
صافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية	6M7
القيمة الحالية للالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية	
ناقص: القيمة الحالية للمساهمات المستقبلية في برامج الضمان الاجتماعي	

^١ يُوصى بعرض تفاصيل الدين المضمون من الحكومة (أي ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى) حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين، وبالقيمة الاسمية.

^٢ على سبيل المثال، ضمانات الائتمان والالتزامات الاحتمالية الشبيهة الأخرى (مثل خطوط الائتمان والتزامات القروض) وضمانات "توافر الائتمان" الاحتمالية، والتسهيلات الائتمانية الاحتمالية.

بالالتزام الاحتمالي الضمني الذي ينشأ عن برامجها للضمان الاجتماعي. وهذا الالتزام الاحتمالي يقيد القيمة الحالية للمنافع المستقبلية التي تم اكتسابها بالفعل وفق القوانين واللوائح القائمة، مخصوما منها القيمة الحالية للمساهمات المستقبلية في النظام وفق القوانين واللوائح القائمة. ونتيجة لذلك، يُدرج بند تذكرو في الميزانية العمومية، مع الإفصاح عن تفاصيل أخرى عن هذه الالتزامات الصافية في البيان (راجع الجدول ٤-٦).

٤-٥٠ والالتزامات الاحتمالية الضمنية المتعلقة ببرامج الضمان الاجتماعي تستبعد الالتزامات ذات الصلة بنظم التقاعد المرتبطة بالعمل، بما في ذلك في الحالات التي تُقدّم فيها معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل من خلال برنامج للضمان الاجتماعي. وفي إحصاءات مالية الحكومة، يُعتبر أن الالتزامات المحتملة لنظم التقاعد غير الممولة ذات الصلة بالعاملين في الحكومة تنطوي على التزام تعاقدية على الحكومة أو وحدة القطاع العام تجاه العاملين فيها. ونتيجة لذلك، فإن المساهمات الفعلية أو المحتملة مستحقة القبض لهذه النظم المرتبطة بالعمل تعتبر منشئة للالتزام، وسداد مزايا التقاعد يعتبر انخفاضا في ذات الالتزام (راجع الفقرة ٦-٢٥).

مرفق: استخدام إحصاءات مالية الحكومة في تحليل المالية العامة

يقدم هذا المرفق وصفاً لكيفية استخدام إحصاءات مالية الحكومة في إنشاء مؤشرات المالية العامة.

مقدمة

٤-٥١ يقدم هذا المرفق عرضاً عاماً لتطبيق إطار إحصاءات مالية الحكومة في إنشاء مؤشرات المالية العامة شائعة الاستخدام^١. وبعض هذه المؤشرات يمكن ملاحظته أو اشتقاقه على نحو مباشر من إطار إحصاءات مالية الحكومة، في حين أن مؤشرات أخرى يمكن اشتقاقها باستخدام مزيج من إحصاءات مالية الحكومة والبيانات الاقتصادية الكلية الأخرى.

٤-٥٢ ويجوز إعداد مؤشرات المالية العامة لقطاع الحكومة العامة والقطاع العام (راجع الفصل الثاني). ويمكن أيضاً وضع مؤشرات المالية العامة للقطاعات الفرعية للحكومة العامة والقطاع العام لمراعاة الطبيعة اللامركزية للمسؤوليات المالية العامة في الاقتصاد المعني. ومن شأن استخدام بيانات من إطار إحصاءات مالية الحكومة تعزيز قابلية مقارنة البيانات بين البلدان (راجع الفقرة ١-١٣)، وهو مهم لإنشاء نتائج تحليلية فعالة.

مؤشرات المالية العامة المتاحة من إطار إحصاءات مالية الحكومة

٤-٥٣ ينتج إطار إحصاءات مالية الحكومة مؤشرات مالية من المعاملات، أو التدفقات الاقتصادية الأخرى، أو مراكز الأرصدة، أو المجلات، أو البنود الموازنة. وعلى سبيل المثال، في بيان العمليات، يمثل صافي الإقراض/صافي الاقتراض مؤشراً أساسياً لرصيد المالية العامة، ويقاس من «البنود فوق الخط» بأنه الإيرادات ناقص النفقات (بحيث تشمل النفقات المصروفات زائد صافي الاستثمار في الأصول غير المالية). وبدلاً من ذلك، يمكن قياس رصيد المالية العامة من «البنود تحت الخط» بأنه الفرق بين المعاملات في الأصول المالية

^١ تحتوي الإحصاءات المالية الدولية والكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة على قاعدة بيانات واسعة وشاملة من الإحصاءات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك إحصاءات مالية الحكومة. راجع أيضاً ميثاق شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي على الموقع الإلكتروني www.imf.org/external/np/fad/trans/. ويمثل «ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة» الصادر عن الصندوق والدليل والمرشد المصاحبان له منذ صدورها لأول مرة في عام ١٩٩٨ وتحديثها لاحقاً في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤ عناصر محورية في الهيكل العالمي لقواعد ومعايير شفافية المالية العامة.

والخصوم، والتي يشار إليها أيضاً بالمعاملات التمويلية. ومن منظور البنود فوق الخط، توفر إحصاءات مالية الحكومة معلومات تفصيلية عن مصادر الإيرادات، وتكوين النفقات، في حين يقدم نهج «البنود تحت الخط» معلومات تفصيلية عن كيفية قيام الحكومات باستثمار الفوائض أو تمويل العجزات.

٤-٥٤ وتقدم الميزانية العمومية بيانات عن مؤشرات مراكز أرصدة المالية العامة التي تستخدم بصفة منتظمة، مثل إجمالي الدين وصافي الدين، ومركز أرصدة مختلف فئات الأصول والخصوم وتكوينها (راجع الفقرات ٧-١٤ إلى ٧-١٩). وتفيد المجلات الأخرى، كمركز رصيد النقدية وتقسيم الأدوات المالية الأخرى على أساس أجل الاستحقاق، في تحليل أوضاع السيولة. وتسمح البنود الموازنة، مثل صافي القيمة وصافي القيمة المالية، بإجراء تحليل لثروة الحكومة.

٤-٥٥ ويتطلب تحليل إجمالي استمرارية القدرة على تحمل الدين حساب الرصيد الأولي، ويمكن احتسابه عن طريق استبعاد مصروفات الفائدة من حساب صافي الإقراض/صافي الاقتراض أو الفائض/العجز النقدي. وعند مراعاة صافي الدين في التحليل، يتعين حساب الرصيد الأولي باستبعاد تأثير مصروفات الفائدة وإيرادات الفائدة. وعلى نحو مماثل، يمكن اشتقاق العيب على المالية العامة—وهو مؤشر للمساهمات الإلزامية المسددة للحكومة—من المعاملات المرتبطة بالضرائب والمساهمات الاجتماعية.

٤-٥٦ ويعرض الجدول ٤م-١ قائمة ببعض مؤشرات المالية العامة المتاحة مباشرة من نظام إحصاءات مالية الحكومة أو التي يمكن اشتقاقها من تلك الإحصاءات.

مؤشرات المالية العامة التي تستلزم بيانات إضافية

٤-٥٧ هناك بعض مؤشرات المالية العامة تستلزم معلومات إضافية. فعلى سبيل المثال، رصيد المالية العامة الكلي يعكس صافي الإقراض/صافي الاقتراض بعد تعديل المعاملات في الأصول والخصوم لمراعاة المعاملات التي تعتبر أنها تجري لأغراض سياسة المالية العامة (يسمى أيضاً «الإقراض الموجه للسياسات»). ومن الملحوظ أن كافة المتحصلات من الخصخصة (بما فيها المتحصلات من بيع الأصول الثابتة) تُدرج باعتبارها بنوداً تمويلية، في حين يُعامل الإقراض الموجه للسياسات كما لو أنه مصروفات وليس كمعاملة في الأصول المالية. على سبيل المثال، تُعامل

الاقتراض (أو أرصدة المالية العامة الأخرى في إطار إحصاءات مالية الحكومة) لمراعاة التأثير على الإيرادات والمصروفات الناتج عن الفرق بين إجمالي الناتج المحلي الفعلي والممكن. وتمثل الأرصدة الهيكلية امتدادا للأرصدة المعدلة لاستبعاد العوامل الدورية، من خلال التعويض عن مجموعة أوسع من العوامل، مثل أسعار السلع الأولية، والتي قد تبالغ في تقدير أداء المالية العامة أو تقلل منه.

٤-٥٩ وفي البلدان الغنية بالموارد، غالبا ما يراعي المحللون تذبذب أسعار السلع الأولية (والذي يؤثر على أرصدة المالية العامة ولكنه يقع خارج نطاق السيطرة المباشرة للحكومة) عند تقييم أداء المالية العامة. ويتطلب حساب الأرصدة عدا الموارد استبعاد صافي الإيرادات والنفقات المرتبطة بالموارد من صافي الاقتراض/صافي الاقتراض (أو أرصدة المالية العامة الأخرى). وهذه البنود المرتبطة بالموارد غير متاحة في التصنيفات الأساسية لإحصاءات مالية الحكومة، ولكن يمكن توفيرها في البيانات المصدرية الأساسية.

٤-٦٠ ويعرض الجدول ٤م-٢ قائمة بمؤشرات المالية العامة المعدة باستخدام إحصاءات مالية الحكومة إلى جانب بيانات إضافية. ومن المفيد التعبير عن هذه المؤشرات كنسبة مئوية للتغير أو كنسب للمجملات، مثل إجمالي الناتج المحلي.

متحصلات الخصخصة أو سداد القروض المتصلة بسياسة المالية العامة على أنها تمويل في حين تُضاف عمليات ضخ رأس المال أو القروض المقدمة للشركات العامة (الإقراض الموجه للسياسات) إلى المصروفات عند حساب رصيد المالية العامة الكلي. وبالتالي فإن حساب رصيد المالية العامة الكلي يستلزم تمييزا بين المعاملات في الأصول المالية/الخصوم التي تجرى لأغراض سياسة المالية العامة وتلك التي تؤدي لأغراض إدارة السيولة (راجع الفقرة ٤-٢٩ والإطار ٤-١).

٤-٥٨ وتشكل الأرصدة المعدلة لاستبعاد العوامل الدورية والأرصدة الهيكلية أمثلة أخرى على مؤشرات المالية العامة التي تستلزم جمع معلومات من مجموعات بيانات مختلفة. وتسمى هذه الأرصدة المالية الأكثر تعقيدا إلى قياس المراكز المالية مع استبعاد الآثار الدورية وغيرها من الآثار المؤقتة عن طريق مراعاة آثار العوامل الخارجية على رصيد المالية العامة. ويعرض الجدول ٤م-٢ أمثلة على هذه الأرصدة الأكثر تعقيدا. وتمثل الأرصدة المعدلة لاستبعاد العوامل الدورية مقاييس لمركز الحكومة المالي في الاقتصاد المعني كما لو كان الاقتصاد يعمل عند مستوى إجمالي الناتج المحلي الممكن. ويمكن حساب هذه الأرصدة من خلال تعديل المفهوم الوارد في نظام إحصاءات مالية الحكومة لصافي الاقتراض/صافي

الجدول ٤م-١ - المؤشرات المالية العامة المتاحة من إطار إحصاءات مالية الحكومة

رموز في إحصاءات مالية الحكومة	المصطلح المقابل في المنهجيات الإحصائية	مؤشر المالية العامة
مراكز أرصدة المالية العامة		
C1-C2-C31، أو C1-C2M، أو NFB+NCB	الفائض النقدي (+) / العجز النقدي (-) (CSD) يساوي صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ناقص صافي التدفقات النقدية الخارجة من الاستثمار في الأصول غير المالية. الفائض النقدي / العجز النقدي يساوي أيضا مجموع التدفقات النقدية من المعاملات التمويلية.	الرصيد النقدي (يشار إليه أيضا بالعجز/الفائض)
1-2	الإيرادات ناقص المصروفات. صافي رصيد التشغيل يساوي أيضا التغير في صافي القيمة الناشئ عن المعاملات.	صافي رصيد التشغيل (NOB)
1-2+23	الإيرادات ناقص المصروفات عدا استهلاك رأس المال الثابت.	إجمالي رصيد التشغيل (GOB)
1-2-31، أو 1-2M، أو NOB-31، أو GOB-31.1+31.2 32-33	الإيرادات ناقص المصروفات ناقص صافي الاستثمار في الأصول غير المالية؛ أو الإيرادات ناقص النفقات؛ أو صافي رصيد التشغيل ناقص صافي الاستثمار في الأصول غير المالية؛ أو إجمالي رصيد التشغيل ناقص إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية. صافي الاقتراض/صافي الاقتراض يساوي أيضا مجموع التمويل.	صافي الاقتراض/صافي الاقتراض (NLB)
CSD+C24 CSD+C24-C1411	الفائض النقدي/العجز النقدي عدا مصروفات الفائدة أو صافي مصروفات الفائدة. لأغراض تحليل إجمالي استمرارية القدرة على تحمل الدين، يُستخدم الفائض النقدي/العجز النقدي عدا مصروفات الفائدة. لأغراض تحليل صافي استمرارية القدرة على تحمل الدين، يُستخدم الفائض النقدي/العجز النقدي عدا صافي مصروفات الفائدة	الرصيد النقدي الأولي

الجدول ٤م ١- المؤشرات المالية العامة المتاحة من إطار إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز في إحصاءات مالية الحكومة	المصطلح المقابل في المنهجيات الإحصائية	مؤشر المالية العامة
مراكز أرصدة المالية العامة (تتمة)		
NOB+24 NOB+24-1411	صافي رصيد التشغيل عدا مصروفات الفائدة أو صافي مصروفات الفائدة. لأغراض تحليل إجمالي استمرارية القدرة على تحمل الدين، يُستخدم صافي رصيد التشغيل عدا مصروفات الفائدة. لأغراض تحليل صافي استمرارية القدرة على تحمل الدين، يُستخدم صافي رصيد التشغيل عدا صافي مصروفات الفائدة.	رصيد التشغيل الأولي
NLB+24 NLB+24-1411	صافي الإقراض/ صافي الاقتراض عدا مصروفات الفائدة أو صافي مصروفات الفائدة. لأغراض تحليل إجمالي استمرارية القدرة على تحمل الدين، يُستخدم صافي الإقراض/ صافي الاقتراض عدا مصروفات الفائدة. لأغراض تحليل صافي استمرارية القدرة على تحمل الدين، يُستخدم صافي الإقراض/ صافي الاقتراض عدا صافي مصروفات الفائدة.	الرصيد الأولي
مؤشرات المالية العامة الاقتصادية الكلية الأخرى		
أو 1, 2, and 31, C1, C2, and C31	كافة المعاملات في الإيرادات والمصروفات وصافي الاستثمار في الأصول غير المالية. (تستخدم البنود الموازنة الرئيسية، مثل الفائض النقدي/ العجز النقدي أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض، باعتبارها "الخط")	المعاملات فوق الخط
أو 32 and 33, NFB and NCB	كافة المعاملات في صافي اقتناء الأصول المالية، وصافي تحمل الخصوم—يشار إليها أيضا بالمعاملات التمويلية. (تستخدم البنود الموازنة الرئيسية، مثل الفائض النقدي/ العجز النقدي أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض، باعتبارها "الخط")	المعاملات تحت الخط
أو 11+12, 11+121+122	الإيرادات في شكل ضرائب زائد المساهمات الاجتماعية. (من حيث المبدأ، يتعين إدراج المساهمات الاجتماعية فقط—وحيثما تكون المساهمات الاجتماعية الطوعية كبيرة، يتعين استبعادها لحساب عبء المالية العامة، وفي هذه الحالة يصبح هذا المؤشر مؤشرا ماليا عاما يتطلب بيانات إضافية).	عبء المالية العامة
11	الإيرادات في شكل ضرائب.	العبء الضريبي
111+1131+1132+1136	الضرائب التي تراعي ظروف كل مكلف ضريبي (كالضرائب على دخل الأفراد والشركات).	الضرائب المباشرة
112+114+115+116	الضرائب التي لا تراعي ظروف كل مكلف ضريبي (كالضرائب على السلع والخدمات).	الضرائب غير المباشرة
1133+1135	ضرائب رأس المال هي ضرائب تُفرض على فترات غير منتظمة وغير متواترة على قيم الأصول أو صافي القيمة المملوكة للوحدات المؤسسية أو على قيم الأصول المنقول ملكيتها بين الوحدات المؤسسية نتيجة للإرث أو الهبات أو غير ذلك من التحويلات.	ضرائب رأس المال
21+22+23+282-142	محسوبا على سبيل التقريب من تعويضات العاملين، زائد استخدام السلع والخدمات، زائد استهلاك رأس المال الثابت، زائد مشتريات السلع والخدمات بغرض التحويل المباشر إلى الأسر (أهمها منافع اجتماعية عينية)، ناقص مبيعات السلع والخدمات.	نفقات الحكومة على الاستهلاك النهائي
GOB-(1133+1135+1312+1322+1332+1442+1452-2612-2622-2632-2822-2832)، أو NLB+31+23-(1133+1135+1312+1322+1332+1442+1452-2612-2622-2632-2822-2832)	إجمالي رصيد التشغيل مع استبعاد صافي تحويلات رأس المال المستحقة القبض (تحويلات رأس المال بما في ذلك صافي المنح الرأسمالية وضرائب رأس المال)؛ أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض مع استبعاد إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية، واستبعاد صافي تحويلات رأس المال المستحقة القبض (تحويلات رأس المال بما في ذلك صافي المنح الرأسمالية وضرائب رأس المال).	إجمالي الادخار

الجدول ٤م ١ - المؤشرات المالية العامة المتاحة من إطار إحصاءات مالية الحكومة (تابع)

رموز في إحصاءات مالية الحكومة	المصطلح المقابل في المنهجيات الإحصائية	مؤشر المالية العامة
مؤشرات المالية العامة الاقتصادية الكلية الأخرى (تتمة)		
31.1-31.2-31.3	صافي الاستثمار في الأصول غير المالية يساوي اقتناء الأصول غير المالية ناقص التصرف في الأصول غير المالية ناقص استهلاك رأس المال الثابت.	الإنفاق الرأسمالي
31.1-31.2، أو 31+23	صافي اقتناء الأصول غير المالية يساوي اقتناء الأصول غير المالية ناقص التصرف في الأصول غير المالية. صافي الاستثمار في الأصول غير المالية زائد استهلاك رأس المال الثابت.	إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية
311.1-311.2+312+313	اقتناء الأصول غير المالية المنتجة ناقص التصرف فيها، والتي تشمل الأصول الثابتة والمخزونات والنفائس.	إجمالي تكوين رأس المال
311.1-311.2	اقتناء الأصول الثابتة ناقص التصرف فيها.	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
24-1411	مصرفوات الفائدة ناقص إيرادات الفائدة.	صافي مصرفوات الفائدة
706+707+709+710	محسوبا على وجه التقريب من التصنيف الوظيفي للنفقات على الإسكان، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية.	الإنفاق الاجتماعي
2+31، أو 2M	المصرفوات زائد صافي الاستثمار في الأصول غير المالية؛ أو النفقات المصرفوات	مجموع النفقات أو المدفوعات
25+27+282+283	التحويلات للشركات، والأسر، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والتي تشمل الإعانات، والمنافع الاجتماعية، والتحويلات غير المصنفة في أماكن أخرى، والأقساط، والرسوم، والمطالبات المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة.	مدفوعات التحويلات عدا المنح
مؤشرات التمويل		
32-33، أو 82-83	المعاملات في الأصول المالية ناقص المعاملات في الخصوم.	التمويل الكلي
321-331، أو 821-831	المعاملات في الأصول المالية ناقص المعاملات في الخصوم، كلاهما مع الوحدات المؤسسية المقيمة (المدينين/الدائنين المحليين).	التمويل المحلي
322-332، أو 822-832	المعاملات في الأصول المالية ناقص المعاملات في الخصوم، كلاهما مع الوحدات المؤسسية غير المقيمة (المدينين/الدائنين الأجانب).	التمويل الأجنبي
8212+8213-8312-8313	المعاملات في الأصول المالية والخصوم مع البنك المركزي وشركات تلقي الودائع المقيمة عدا البنك المركزي.	التمويل المصرفي المحلي
(821-8212-8213)-(831-8312-8313)، أو 8211+8214+8215+8216-8311-8314-8315-8316	المعاملات في الأصول المالية والخصوم مع الوحدات المؤسسية المقيمة عدا البنك المركزي وشركات تلقي الودائع المقيمة عدا البنك المركزي؛ أو المعاملات في الأصول المالية والخصوم مع وحدات الحكومة العامة، والشركات المالية الأخرى المقيمة، والشركات غير المالية، والأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.	التمويل غير المصرفي المحلي
مؤشرات الثروة والديون		
6318	مركز أرصدة الحسابات الأخرى مستحقة الدفع، والتي تشمل الائتمان التجاري والسلف، وبنود أخرى متنوعة مستحقة الدفع.	الحسابات مستحقة الدفع
6M5	مركز أرصدة المبالغ غير المسددة والتي فات موعد استحقاق سدادها.	المتأخرات
6M6	الالتزامات لا تنشأ إلا في حالة وقوع حدث أو أحداث منفصلة معينة في المستقبل.	الالتزامات الاحتمالية
6306+6M7	مركز أرصدة خصوم نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة زائد صافي الالتزامات لمنافع الضمان الاجتماعي.	مجموع خصوم معاشات التقاعد والتأمين
63-6305-6307، or 6301+6302+6303+6304+6306+6308	مركز أرصدة المطالبات المالية التي تقتضي من المدين سداد مدفوعات فائدة و/أو أصل المبلغ إلى الدائن في تاريخ معين أو تواريخ معينة في المستقبل. ويشمل كافة الخصوم المحتفظ بها في أدوات الدين (أي مجموع الخصوم ناقص حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمستثقات المالية وخيارات اكتتاب الموظفين).	إجمالي الدين

الجدول ١٤م - المؤشرات المالية العامة المتاحة من إطار إحصاءات مالية الحكومة (تتمة)

رموز في إحصاءات مالية الحكومة	المصطلح المقابل في المنهجيات الإحصائية	مؤشر المالية العامة
مؤشرات الثروة والديون (تتمة)		
(62-6305-6307)-(63-6205-6207)، أو 6301+6302+6303+6304+ 6306+6308-6201-6202- 6203-6204-6306-6308	إجمالي الدين ناقص مركز أرصدة الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين. يتضمن كافة الأصول المالية/الخصوم المحتفظ بها في أدوات الدين (أي الأصول المالية/الخصوم مع استبعاد حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات اكتتاب الموظفين).	صافي الدين
63-6305-6307-6201، أو 6301+6302+6303+6304+ 6306+6308-6201	إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المحتفظ بها في الأدوات المالية الأكثر سيولة. وفي معظم البلدان، تتألف الأصول السائلة بصفة أساسية من العملة والودائع. (في حالات الأصول المالية الأخرى التي تعتبر جزئياً أصولاً مالية عالية السيولة، يصبح هذا المؤشر مؤشراً مالياً عاماً يتطلب بيانات إضافية).	إجمالي الدين، صافياً من الأصول عالية السيولة
62-63، أو 6M1	صافي القيمة المالية يساوي مركز أرصدة الأصول المالية ناقص مركز أرصدة الخصوم.	صافي الثروة المالية
61+62-63، أو 6	مركز أرصدة الأصول ناقص مركز أرصدة الخصوم في نهاية الفترة المرجعية.	صافي القيمة
6 _{t1} -6 _{t0} ، أو (61+62-63) _{t1} -(61+62-63) _{t0} ، NOB+9	صافي القيمة في نهاية فترة الإبلاغ ناقص صافي القيمة في نهاية فترة الإبلاغ السابقة. (من المفيد من الناحية التحليلية الفصل بين التغير في صافي القيمة الناشئ عن المعاملات [أي (صافي رصيد التشغيل) والتغير في صافي القيمة الناشئ عن التدفقات الاقتصادية الأخرى	مجموع التغير في صافي القيمة

الجدول ٤م-٢: المؤشرات المالية العامة التي تتطلب بيانات إضافية

مؤشر المالية العامة	المصطلح ذو الصلة في المنهجيات الإحصائية
إيرادات الموارد	الإيرادات مستحقة القبض المرتبطة بالموارد الطبيعية. وهذه المقبوضات قد تتعلق بمختلف أنواع الضرائب أو الإعانات أو الأرباح الموزعة أو العقود أو التأجير أو التراخيص أو الريع أو التحويلات الأخرى.
مصروفات الموارد	المصروفات مستحقة الدفع المرتبطة بالموارد الطبيعية. وهذه المدفوعات قد تتعلق بمختلف أنواع المصروفات، مثل الإعانات ومصروفات الملكية والتحويلات.
رصيد التشغيل عدا الموارد	مجموع الإيرادات مع استبعاد الإيرادات المرتبطة بالموارد الطبيعية ناقص مجموع المصروفات مع استبعاد المصروفات المرتبطة بالموارد الطبيعية.
رصيد التشغيل الأولي عدا الموارد	رصيد التشغيل مع استبعاد الموارد ناقص مصروفات الفائدة لأغراض تحليل إجمالي استمرارية القدرة على تحمل الدين أو مع استبعاد صافي مصروفات الفائدة لأغراض تحليل صافي استمرارية القدرة على تحمل الدين.
صافي الإقراض/ صافي الاقتراض عدا الموارد	رصيد التشغيل عدا الموارد ناقص صافي الاستثمار في الأصول غير المالية غير المرتبطة بالموارد.
صافي الإقراض/ صافي الاقتراض صافي الإقراض عدا الموارد	صافي الإقراض/ صافي الاقتراض عدا الموارد مع استبعاد مصروفات الفائدة لأغراض تحليل إجمالي استمرارية القدرة على تحمل الدين أو مع استبعاد صافي مصروفات الفائدة لأغراض تحليل صافي استمرارية القدرة على تحمل الدين.
رصيد المالية العامة الكلي	صافي الإقراض/ صافي الاقتراض المعدل من خلال إعادة ترتيب المعاملات في الأصول والخصوم التي تعتبر لأغراض السياسة الاقتصادية العامة (يسمى أيضا الإقراض/ الاقتراض المتصل بالسياسة الاقتصادية العامة). ويضاف الإقراض المتصل بالسياسة الاقتصادية العامة إلى المصروفات. وتدرج متحصلات الخصخصة من بيع الأصول غير المالية وتسديدات القروض المتصلة بالسياسة الاقتصادية العامة (راجع الإطار ٤-١) كمعاملات في البنود المالية في حساب رصيد المالية العامة الكلي.
الرصيد الأولي الكلي	رصيد المالية العامة الكلي مع استبعاد مصروفات الفائدة أو صافي مصروفات الفائدة. لأغراض تحليل إجمالي استمرارية القدرة على تحمل الدين، يستخدم رصيد المالية العامة الكلي مع استبعاد صافي مصروفات الفائدة. لأغراض تحليل صافي استمرارية القدرة على تحمل الدين، يستخدم رصيد المالية العامة الكلي مع استبعاد صافي مصروفات الفائدة.
الرصيد المعدل لاستبعاد العوامل الدورية	الرصيد الممثل للاتجاه العام خلال دورة اقتصادية ما، وهو رصيد المالية العامة مجردا من تأثير التحركات الدورية في الإيرادات والنفقات (بالنسبة للحكومة، عادة ما يتم استبعاد إعانات البطالة مستحقة الدفع فقط).
الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية	الرصيد الممثل للاتجاه العام خلال دورة اقتصادية ما، وهو رصيد المالية العامة الأولي مجردا من تأثير التحركات الدورية في الإيرادات والنفقات (بالنسبة للحكومة، عادة ما يتم استبعاد إعانات البطالة مستحقة الدفع فقط).
الرصيد الهيكلي	رصيد المالية العامة الأساسي أو الدائم، وهو رصيد المالية العامة مجردا من تأثير التحركات الدورية في الإيرادات والنفقات وأثار الأحداث غير المعتادة أو التي تقع لمرة واحدة.
الرصيد الأولي الهيكلي	رصيد المالية العامة الأساسي أو الدائم، وهو رصيد المالية العامة الأولي بعد تجنب تأثير التحركات الدورية في الإيرادات والنفقات وأثار الأحداث غير المعتادة أو التي تقع لمرة واحدة.
الدفعة التشغيلية المستمدة من المالية العامة	التغير في الرصيد الأولي الهيكلي بين فترتي إبلاغ. (غالبا ما يحسب باستخدام الرصيد الهيكلي [الكلي] أو الرصيد [الأولي] المعدل لاستبعاد العوامل الدورية).
إجمالي متطلبات التمويل	صافي الإقراض/ صافي الاقتراض خلال فترة إبلاغ معينة زائد الدين الذي يستحق في غضون تلك الفترة. (هذا المفهوم هو مؤشر استشرافي وينبغي عدم الخلط بينه وبين مجموع التمويل).
القروض بشروط ميسرة	القروض التي تمنح المقرض بعض المزايا التيسيرية. ويمكن حساب القيمة التقديرية للمزايا المدفوعة لمرة واحدة في وقت إنشاء القرض بأنها تساوي الفرق بين القيمة الاسمية للدين وقيمه الحالية باستخدام سعر خصم سوقي مناسب.
الإنفاق الإنمائي	يمثل نفقات الحكومة على التنمية الوطنية ويشتمل على المعاملات التي تجرى لاقتناء الأصول غير المالية، والتي عادة ما تكون مرتبطة بالبنية التحتية. يُمول الإنفاق الإنمائي في الغالب من مصادر مخصصة معينة (على سبيل المثال، القروض الأجنبية، والمنح الأجنبية، ومتحصلات الخصخصة، والمدفوعات الضريبية التي تفرض لمرة واحدة).
العمليات شبه المالية العامة	العمليات شبه المالية العامة هي عمليات حكومية تضطلع بها وحدات مؤسسية عدا وحدات الحكومة (على سبيل المثال، البنوك المركزية والشركات الأخرى). وتتضمن العمليات شبه المالية العامة مجموعة واسعة من الأنشطة التي لها تأثير مالي على الاقتصاد مماثل لتأثير العمليات الحكومية.

الإيرادات



يُعرف هذا الفصل مفهوم الإيرادات ويصف طريقة تصنيفها.

تعريف الإيرادات

١-٥ الإيرادات (١) هي زيادة في صافي القيمة ناتجة عن إجراء معاملة. ومعاملات الإيرادات، كما يرد تعريفها في نظام إحصاءات مالية الحكومة، لها قيود مقابلة إما في شكل زيادة في الأصول أو خفض في الخصوم—ومن ثم زيادة صافي القيمة. وتحقق وحدات الحكومة العامة أربعة أنواع من الإيرادات، هي: (١) الرسوم الإلزامية في صورة ضرائب أو أنواع معينة من المساهمات الاجتماعية؛ (٢) دخل الملكية المستمد من ملكية الأصول؛ (٣) مبيعات السلع والخدمات؛ (٤) التحويلات الأخرى مستحقة القبض من وحدات أخرى. ومن بين هذه الأنواع تشكل الرسوم الإلزامية والتحويلات مصدرين رئيسيين للإيرادات لمعظم وحدات الحكومة العامة. والشركات العامة لا تفرض ضرائب، لكنها تحقق إيراداتها من جميع المصادر الأخرى—ومن بين هذه المصادر يشكل دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات المصدرين الرئيسيين للإيرادات.

٢-٥ الضرائب (١١)^١ هي مبالغ إلزامية بدون مقابل مستحقة القبض للوحدات الحكومية من الوحدات المؤسسية. ويمكن أن تكون الضرائب مستحقة القبض نقداً^٢ أو عينا.^٣ والوحدات الحكومية، بحكم طبيعتها، هي وحدها التي يمكنها تحصيل الإيرادات في صورة ضرائب. وعندما تقوم وحدة مؤسسية ليست وحدة حكومية بتحصيل ضرائب، ينبغي عزو الضريبة وفق المبادئ التوجيهية للعزو الضريبي (راجع الفقرات من ٣٣-٥ إلى ٤٠-٥). وتعتبر الإيرادات الضريبية بدون مقابل لأن الحكومة لا تقدم شيئاً للوحدة على نحو مباشر مقابل المدفوعات. وقد تستخدم

^١ الأرقام المدرجة بين قوسين بعد كل فئة تصنيف هي رموز التصنيف في نظام إحصاءات مالية الحكومة. ويتضمن الملحق الثامن جميع رموز التصنيف المستخدمة في إطار إحصاءات مالية الحكومة.

^٢ استخدام المصطلح «نقداً» هنا لا يشير إلى القيد على أساس نقدي إنما إلى الطبيعة النقدية للتسوية.

^٣ لا تُسجل الإيرادات المحصلة عينا عند استخدام القيد على أساس نقدي—حيث لا توجد تدفقات نقدية (راجع الفقرة ٣-٦٧).

الحكومات الإيرادات الضريبية لتقديم سلع أو خدمات للوحدات الأخرى، سواء بشكل فردي أو جماعي أو للمجتمع ككل. وبعض المتحصلات الإلزامية، كالغرامات والجزاءات ومعظم مساهمات الضمان الاجتماعي، لا تعد من قبيل الضرائب (راجع الفقرة ٥-٢٣). فهذه الأنواع من الإيرادات، في ظروف معينة، تنطوي على عنصر مبادلة وبالتالي لا تُصنّف كضرائب.

٣-٥ وتُجمع غالباً كل أنواع الإيرادات الأخرى في فئة واسعة غير متجانسة هي فئة الإيرادات عدا الضرائب (يُشار إليها أحياناً بالإيرادات غير الضريبية). غير أنه في هذا الدليل يتم بشكل مستقل تحديد أنواع الإيرادات الأخرى المختلفة، وتصنيفها كمساهمات اجتماعية ومنح وإيرادات أخرى.

٤-٥ المساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]^٤ هي إيرادات فعلية أو محتسبة مستحقة القبض لبرامج التأمين الاجتماعي من أجل رصد المخصصات لمنافع التأمين الاجتماعي مستحقة الدفع.^٥ والمساهمات الاجتماعية يدفعها إما أرباب العمل نيابة عن مستخدميهم، أو العاملون، أو العاملون لحساب أنفسهم، أو العاملون عن العمل لمنفعتهم الخاصة. وهذه المساهمات تضمن أحقية المساهمين أو من يعملون أو ورثتهم في الحصول على منافع اجتماعية في حالة نشوء مخاطر اجتماعية معينة. وقد تكون هذه المساهمات إلزامية أو طوعية (راجع الفقرة ٥-٩٤ والملحق الثاني).

٥-٥ المنح (١٣) هي تحويلات مستحقة القبض لوحدات حكومية من وحدات حكومية أخرى سواء مقيمة أو غير مقيمة أو من منظمات دولية، ولا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية. وعند إعداد الإحصاءات لقطاع الحكومة العامة، تُحدف المنح من الوحدات الحكومية المحلية الأخرى عند توحيد البيانات بحيث لا يبقى في حسابات الحكومة

^٤ عبارة [إحصاءات مالية الحكومة] تعني أن البند يحمل نفس الاسم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ولكن بنطاق تغطية مختلف.

^٥ تُستبعد من إيرادات المساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (١٢) المبالغ مستحقة القبض كمعاشات تقاعدية مرتبطة بالعمل ومساهمات تقاعدية أخرى ينشأ عنها التزام بدفع مزايا مستقبلية (راجع الفقرتين ٥٠-٥ و ٩٥-٥).

والضرائب المباشرة مقابل الضرائب غير المباشرة، والإيرادات المرتبطة بالموارد الطبيعية. ويتضمن مرفق الفصل الرابع مناقشة مؤشرات المالية العامة التكميلية هذه واستخداماتها في تحليل المالية العامة.

وقت قيد الإيرادات وقياسها

٥-١٠ في بيان العمليات، يتعين قيد الإيرادات وفقا لنظام القيد على أساس الاستحقاق، أي أن المعاملات تُقيد عند حدوث الأنشطة أو المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تُنشئ مطالبات غير مشروطة لتلقي الضرائب أو غيرها من أنواع الإيرادات (راجع الفقرات من ٣-٦٩ إلى ٣-١٠٢). ويُشار في كل قسم من أقسام التصنيف، حسب الاقتضاء، إلى كيفية تطبيق القاعدة العامة على مختلف أنواع الإيرادات.

٥-١١ وفي بيان مصادر واستخدامات النقدية، تُقيد المقبوضات النقدية من أنشطة التشغيل وفقا للأساس النقدي، أي تُقيد المعاملات عند استلام المدفوعات النقدية الخاصة بفئات الإيرادات ذات الصلة (راجع الفقرتين ٣-١٠٣ و ٣-١٠٤).

٥-١٢ وفقا لمبادئ القيد على أساس الاستحقاق في نظام إحصاءات مالية الحكومة، ينبغي عزو ضرائب الدخل والمساهمات الاجتماعية المحددة حسب الدخل إلى الفترة التي تم فيها اكتساب الدخل، حتى إن كانت هناك فترة تأخر طويلة بين نهاية فترة الإبلاغ والوقت الذي يكون من الممكن فيه تحديد الخصوم الفعلية على المكلف المعني.

٥-١٣ ومن الناحية النظرية، عند استخدام القيد على أساس الاستحقاق، فإن الفترة الزمنية بين لحظة استحقاق معاملة الإيرادات واستلام المبلغ المدفوع (أو أداء الدفع في حالة المبالغ المستردة) يتم سدها من خلال قيد معاملة في الأصول المالية أو الخصوم (راجع الفقرة ٧-٢٢٤). وفي الحالات التي يتم فيها تسديد إيرادات مقدما تغطي فترتي إبلاغ أو أكثر للحكومة، يتعين على الحكومة قيد زيادة في الخصوم، تُسجل في العادة في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٠-٨)، وذلك بالإيرادات التي تستحق في فترات مستقبلية. وفي الواقع، يكون ذلك سلفة مالية للحكومة من جانب المستفيد، ويشكل التزاما على الحكومة وأصلا للمستفيد. وهذا الالتزام يتم سده مع استحقاق الإيرادات في الفترات المستقبلية.

٥-١٤ غير أنه يُسمح في الواقع العملي بقدر من المرونة؛ إذ قد يتعذر تنفيذ قيد الإيرادات على أساس

العامّة سوى المنح من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية. ويمكن تصنيف المنح كمنح رأسمالية أو جارية كما يمكن أن تكون مستحقة القبض نقدا أو عينا (راجع الفقرات من ٥-١٠٣ إلى ٥-١٠٥).

٥-٦ الإيرادات الأخرى (١٤) هي جميع متحصلات الإيرادات عدا الضرائب، والمساهمات الاجتماعية، والمنح. وتشمل الإيرادات الأخرى: (١) دخل الملكية؛ (٢) مبيعات السلع والخدمات؛ (٣) الغرامات والجزاءات والمصادر؛ (٤) التحويلات غير المصنفة في موضع آخر؛ (٥) الأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (راجع الفقرات من ٥-١٠٦ إلى ٥-١٥١).

٥-٧ والمبالغ المستردة (راجع الفقرة ٥-٢٧) وتصحيحات الإيرادات المحصلة بصورة خاطئة هي معاملات تُخفّض صافي القيمة للوحدة الحكومية المتلقية. وبصورة أدق، فإنها تعديلات تسمح بتصحيح الزيادة المفرطة في صافي القيمة المسجلة من قبل. وتُسجل معاملات المبالغ المستردة باعتبارها خفضا في الإيرادات، مع خفض مقابل في الأصول المالية أو زيادة في الخصوم.^٦

٥-٨ وبعض المعاملات هي مبادلات في الأصول و/أو الخصوم وينبغي ألا تُسجل باعتبارها إيرادات. والتصرف في أصل غير مالي عدا المخزونات،^٧ بالبيع أو المقايضة، لا يؤثر على صافي القيمة، ولا تدخل هذه المعاملات ضمن الإيرادات، إذ هي معاملات في أصول غير مالية على النحو المبين في الفقرتين ٨-٣ و ٨-٤. غير أنه عند حيازة ملكية أصل ما دون الحاجة للتخلي في المقابل عن شيء ذي قيمة مكافئة، يزداد صافي قيمة الوحدة. وهذه الزيادة في الأصول يقابلها قيد مقابل بزيادة في الإيرادات وينبغي قيده على أنه نوع من التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض، كالمنح الرأسمالية. أما مدفوعات سداد القروض التي سبق منحها لوحدات مؤسسية أخرى ومسحوبات القروض فلا تعد إيرادات، بل هي معاملات في الأصول المالية أو الخصوم على النحو المبين في الفقرتين ٩-٣ و ٩-٤.

٥-٩ ولأغراض تحليل المالية العامة، يمكن حساب مجملات أخرى للإيرادات، مثل عبء المالية العامة،

^٦ على نحو مماثل، تقيد المبالغ المستردة من المصروفات كخفض في المصروفات وليس الإيرادات (راجع الفقرة ٦-٤).

^٧ للاطلاع على وصف لطريقة معاملة المخزونات، راجع الفقرات من ٨-٤٤ إلى ٨-٤٧.

بدفع الضرائب أو مساهمات التأمين الاجتماعي. ولذلك يغيب كثير من تلك المعاملات والأحداث دوماً عن أنظار السلطات الضريبية. لذا فإن الإيرادات المحصلة من الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي ينبغي أن يستبعد منها أي مبالغ كان من الممكن تحصيلها عن تلك الأحداث غير المبلغ عنها لو كانت الحكومة قد علمت بها، لكنها بدلا من ذلك تغيب دوماً عن أنظار السلطات الضريبية.

١٩ - ٥ وعلاوة على ذلك، في بعض البلدان، وبالنسبة لبعض أنواع الضرائب، قد تختلف مبالغ الضرائب التي يتم دفعها في نهاية المطاف إلى حد كبير وبشكل منتظم عن المبالغ مستحقة الدفع. ومن غير الملائم مراعاة بيانات إيرادات بمبلغ لا تتوقع الوحدة الحكومية تحصيله من الوجهة الواقعية. فالمبلغ المتوقع تحصيله من الوجهة الواقعية قد يتأثر أحيانا ببرامج العفو الضريبي. وتستخدم الحكومات برامج العفو الضريبي لتحصيل بعض الضرائب التي تراكت ولكن لم تسدد، ولتسريع سداد الضرائب، وتحصيل إيرادات من المعاملات أو الأحداث التي غابت سابقا عن أنظار السلطات الضريبية. ويعتمد توقيت قيد وقياس الإيرادات الناشئة عن برامج العفو الضريبي على الطبيعة المحددة للعفو الممنوح وما إذا كانت الإيرادات مستحقة سابقا. ويتم لاحقا مناقشة الحالة التي يتم فيها التعديل نتيجة المبالغة في تقدير الإيرادات الضريبة أو العكس.

٢٠ - ٥ ومن المعتاد ألا يتم أبداً تحصيل بعض الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي التي تم تقديرها وأصبحت مستحقة. لذلك فإن الفرق بين المبالغ التقديرية وفقا للتقديرات الضريبية والتحصيلات المتوقعة يمثل مطالبة ليست لها قيمة حقيقية ولا ينبغي قيدها كإيرادات. وإذا تم قيد معاملات لتلك الضرائب (والإيرادات الأخرى) بالغت في تقدير حجم الإيرادات مستحقة القبض، ينبغي قيد تصحيح في إطار إحصاءات مالية الحكومة. ويقتضي ذلك إدخال تعديل يسمح بتصحيح الزيادة المفرطة في صافي القيمة التي تم قيدها سابقا.^٩ ووفقا لنظام القيد على أساس الاستحقاق (راجع الفقرة ٣-٧٩)، ينبغي إجراء هذا التعديل في الفترة التي حدثت فيها المبالغة في قيمة المبالغ مستحقة القبض. غير أنه في الحالات التي يتعذر فيها تحديد وقت تلك المبالغة في التقدير، يقيد التعديل عند نشوء الحاجة إليه. وبالتالي، يتعين قيد

الاستحقاق لأن نظم المحاسبة الحكومية لا تقيد الإيرادات غالبا إلا على الأساس النقدي، لا سيما في حالة الضرائب. وعلاوة على ذلك، حتى عندما تحسب الضرائب المتراكمة من خلال تقييمات للضرائب المستحقة، فقد تكون هناك احتمالية مخاطرة سواء بالتقدير المبالغ فيه للإيرادات الضريبية أو العكس. ويقدم الجزء المتبقي من هذا القسم مزيدا من المبادئ التوجيهية العملية بشأن الوقت المناسب لقيد الضرائب.

١٥ - ٥ وخروجا عن المبدأ العام لاعتبارات عملية، فإن ضرائب الدخل المخصومة من المنبع، مثل الضرائب المستقطعة من المنبع، ومدفوعات السداد المسبقة المنتظمة لضرائب الدخل، يمكن قيدها في الفترات التي دُفعت فيها وقيد أي التزامات ضريبية نهائية على الدخل في الفترة التي تنقرر فيها تلك الالتزامات.

١٦ - ٥ ومن الممكن أيضا أن تتلقى الحكومات مبالغ نقدية قبل أن يكون لديها مطالبة غير مشروطة عليها.^٨ هذه الظروف تشمل السلف المقدمة لتوفير السلع والخدمات التي يتم تسليمها أو تأديتها في المستقبل، والمنح المقدمة لبناء الأصول الثابتة على مدى فترات متعددة. وعند استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق، لا يمكن الاعتراف بهذه المقبوضات النقدية كإيرادات إلى أن يحين وقت اقتناء الحكومة للمطالبة غير المشروطة على المبلغ. أما عند استخدام نظام القيد على أساس نقدي، فيتم الاعتراف بمبلغ الإيرادات بالكامل في الفترة التي تم فيها استلام المبالغ النقدية، وذلك بغض النظر عن استيفاء الخدمة أو تأديتها أو الامتثال للشروط في الماضي أو المستقبل.

١٧ - ٥ وباستثناء الضرائب والمساهمات الاجتماعية، يكون مقدار الإيرادات المتوجب القيد على أساس الاستحقاق هو المبلغ الكامل الذي يشكل مطالبة غير مشروطة لصالح وحدة الحكومة العامة المعنية. وفي حالة الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي، لا يعد منشئا لإيرادات للوحدات الحكومية إلا تلك المبالغ المثبتة بالتقديرات والإقرارات الضريبية، والإقرارات الجمركية، والوثائق المشابهة.

١٨ - ٥ وكما ورد في الفقرة ٣-٧٨، عند تقدير مبالغ الضرائب والمساهمات الاجتماعية يجب مراعاة أن الوحدة الحكومية التي تتلقى الإيرادات لا تكون عادة طرفا في المعاملة أو الحدث الآخر الذي ينشئ التزاما

^٩ ينبغي تمييز هذه التصحيحات المدخلة على المعاملات المسجلة عن إيرادات مستحقة القبض عن تلك المدخلة في حالة اعتبار مدين محدد مفلسا والمبالغ مستحقة القبض غير قابلة للتحصيل (راجع الفقرة ١٠-٥٧).

^٨ يُشار إلى هذه المتحصلات أيضا باسم «الإيرادات المؤجلة» أو «السلف» (راجع أيضا الفقرة ٧-٢٢٥).

الضرائب (١-١)

٥- ٢٣ الضرائب هي مبالغ إلزامية بدون مقابل مستحقة القبض للوحدات الحكومية من الوحدات المؤسسية. وفي نظام إحصاءات مالية الحكومة، تُصنّف الضرائب بصفة رئيسية وفقا للوعاء الذي تُفرض عليه الضريبة. وعادة لا يؤثر تخصيص ضريبة ما لاستخدام معين على تصنيفها. ويُستثنى من ذلك التمييز بين الضرائب على مجموع الأجور والرواتب والقوى العاملة وبين مساهمات الضمان الاجتماعي. فإذا خصصت ضريبة على مجموع الأجور والرواتب والقوى العاملة لاستخدامها في برنامج للضمان الاجتماعي، فإنها تُصنّف عندئذ كمساهمات ضمان اجتماعي (راجع الفقرتين ٥-٤٥ و ٥-٩٦)؛ وخلاف ذلك تُصنّف كضريبة على مجموع الأجور والرواتب والقوى العاملة. وتُستبعد من الضرائب أيضا المدفوعات الإلزامية مستحقة القبض للحكومة كالمساهمات في نظم التقاعد المرتبطة بالعمل. ونظرا لأن هذه المساهمات الإلزامية مرتبطة بتوقع مزايا مستقبلية مستحقة الدفع، فإنها لا تعد إيرادات ضريبية مستحقة القبض، وإنما تُقيد باعتبارها تحملا لالتزام استحقاقات تقاعدية (راجع الفقرات من ٩-٦٣ إلى ٩-٦٧).

٥- ٢٤ ومن حيث المبدأ، ينبغي قيد الفائدة المحملة على الضرائب المتأخرة أو الغرامات والجزاءات التي يتم فرضها على محاولة التهرب من الضرائب كفائدة (١-٤-١)، أو كغرامات وجزاءات ومصادرات (١-٤-٣) وليس كضرائب. ومع ذلك، قد لا يكون من الممكن فصل المتحصلات من الفائدة أو الغرامات أو غيرها من الجزاءات عن الضرائب التي تتعلق بها، ولذلك في الممارسة العملية عادة ما يتم تجميعها مع الضريبة ذات الصلة مستحقة القبض (راجع أيضا الفقرة ٦-٨٢).

تصنيفات الضرائب في نظام إحصاءات مالية الحكومة مقارنة بقواعد البيانات الإحصائية الأخرى

٥- ٢٥ يتطابق نطاق تغطية الإيرادات الضريبية وتوقيتها وتقييمها في نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولكن مع اختلاف نظامي التصنيف. فنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ يُصنّف الضرائب وفقا لدورها في الأنشطة الاقتصادية، وهي: (١) الضرائب على الإنتاج والواردات (D2)، (٢) الضرائب الجارية على الدخل والثروة، إلخ (D5)، (٣) الضرائب الرأسمالية (D91). ويترتب على ذلك ضرورة توزيع بعض الفئات الضريبية في نظام إحصاءات مالية الحكومة بين اثنتين من الفئات الضريبية في نظام الحسابات القومية حسب ما إذا كانت مستحقة الدفع من المنتجين أو من المستهلكين النهائيين، وما إذا كانت ضرائب جارية أو رأسمالية.^{١٠} وفي نظام إحصاءات مالية الحكومة، يتم

^{١٠} للاطلاع على وصف مفصل للروابط بين الفئات الضريبية في نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، راجع الملحق السابع.

تصحيح لخفض الإيرادات، مع تصحيح (خفض) مقابل في الحسابات الأخرى مستحقة القبض (٣-٢-٠-٨). وينبغي أن يكون مقدار الضرائب ومساهمات التأمين الاجتماعي المقيد كإيرادات هو المبلغ المتوقع تحصيله واقعيًا، غير أن التحصيل الفعلي قد يتم في فترة لاحقة، وربما بعد فترة أطول كثيرا.

تصنيف الإيرادات

٥- ٢١ تتألف الإيرادات من عناصر غير متجانسة، مُصنفة وفق خصائص مختلفة حسب نوع الإيرادات. ففي حالة الضرائب، يتحدد نظام التصنيف أساسا بالوعاء الذي تُفرض عليه الضريبة. وتُصنّف الإيرادات عدا الضرائب بحسب طبيعة التدفق الاقتصادي، وفي بعض الحالات بحسب المصدر الذي تُستمد منه الإيرادات. ويعرض الجدول ٥-١ التصنيف الموجز للإيرادات في إطار إحصاءات مالية الحكومة، بينما يتناول باقي هذا الفصل كل فئة بالتفصيل.

٥- ٢٢ وفي حين يقدم الهيكل الموجز لتصنيف الإيرادات في إحصاءات مالية الحكومة مبادئ توجيهية بشأن الحد الأدنى من المقتضيات لتصنيفات الإيرادات القابلة للمقارنة على المستوى الدولي، قد تستلزم الاحتياجات التحليلية إضافة تصنيفات أخرى مفصلة كبنود فرعية في عرض البيانات القومية. ويمكن للبنود الفرعية الإضافية التي تُعرض إما كتقسيم شامل للبند القياسي أو كسطور التقسيم الإضافي «منها/ منه» أن تُستخدم في تحديد البنود المطلوبة:

- لتيسير توحيد البيانات—على سبيل المثال، تقسيم البنود وفقا للقطاعات الفرعية والوحدات المؤسسية للحكومة العامة (راجع الفقرة ٣-١٥٢).

- كمداخلات في مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى لتحسين الاتساق مع هذه البيانات—على سبيل المثال، تقسيم الفائدة لبيان الجهات المستفيدة وفقا للإقامة والقطاعات (راجع الفقرة ٧-٢٦٤).

- لتيسير حساب المجملات التكميلية أو الأرصدة المستخدمة كمؤشرات مالية عامة في تحليل المالية العامة—على سبيل المثال، تحديد كل الإيرادات المرتبطة بمورد معين يمكن أن يسمح بحساب أرصدة الحكومة بدون أرصدة هذا المورد (راجع الفقرة ٤-٥٩)، أو تحديد كل الإيرادات أو المدفوعات الحكومية المرتبطة بالبيئة لتيسير إعداد بيانات الحسابات البيئية (راجع الفقرة ٧-١٠٧).

العلاوات والإعفاءات والتخفيضات الضريبية من الوعاء الضريبي قبل حساب الالتزام الضريبي—حيث يقلل ذلك من المبلغ الخاضع للضريبة قبل تقدير الضريبة. وتُعرف تدابير التخفيف الضريبي هذه أيضا بالنفقات الضريبية. **والنفقات الضريبية** هي تيسيرات أو إعفاءات من الهيكل الضريبي «المعتاد» من شأنها خفض الإيرادات الحكومية المحصلة. ولا تقيد النفقات الضريبية كتدفقات في نظام إحصاءات مالية الحكومة. غير أنه نظرا لأن أهداف السياسات الحكومية يمكن تحقيقها بدلا من ذلك عن طريق إعانة أو غير ذلك من المصروفات المباشرة الأخرى، يتعين لأغراض شفافية المالية العامة إبلاغ كافة النفقات الضريبية في تقارير تكميلية.

٥- ٢٩ **الخصم الضريبي** هو مبلغ يخصم بشكل مباشر من الالتزام الضريبي المستحق على الأسرة المعيشية أو الشركة المستفيدة بعد أن يكون قد تم احتساب الالتزام. وقد يكون الخصم الضريبي قابلا للدفع أو غير قابل للدفع. ويكون قابلا للدفع بمعنى أن مبلغ الخصم الذي يتجاوز الالتزام الضريبي يتم دفعه للمستفيد. وفي إطار نظام الخصم الضريبي القابل للدفع، يمكن منح الخصم القابل للدفع إلى المستفيدين من غير المكلفين والمكلفين على السواء. وعلى العكس من ذلك، فإن الخصومات الضريبية غير القابلة للدفع (تسمى أحيانا «بالقابلة للإهدار») تكون مقيدة في الغالب بحجم الالتزام الضريبي على المكلف.

٥- ٣٠ **والتخفيف الضريبي المُضمّن في النظام الضريبي** يخفض الضرائب مستحقة القبض من المكلف، وبالتالي يخفض من الإيرادات الضريبية للحكومة. ويكون هذا هو الحال نفسه مع العلاوات والإعفاءات والتخفيضات الضريبية نظرا لأنها تدخل بشكل مباشر في حساب الالتزام الضريبي. والتخفيف الضريبي الممنوح في شكل خصومات ضريبية غير قابلة للدفع ينبغي أن يُقيد أيضا كخفض في الفئة الضريبية المناسبة.

٥- ٣١ **غير أنه عند منح التخفيف الضريبي في شكل خصومات ضريبية قابلة للدفع، يتعين قيده على أساس إجمالي: يتعين قيد مجموع مبلغ الضريبة مستحقة القبض كإيرادات ضريبية للحكومة، ويتعين قيد مجموع المبالغ المستحقة كخصومات ضريبية قابلة للدفع كمصروفات. والخصومات الضريبية القابلة للدفع غالبا ما لا تكون متعلقة بتقدير الحدث الخاضع للضريبة، ويتعين قيدها كتحويل جارٍ مُصنّف وفقا للغرض من الخصم وطبيعة المستفيد:**

- يُصنّف التحويل كإعانة (٢٥) إذا كان مستحق القبض من جانب المؤسسات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها (راجع الفقرة ٦-٨٤):

تصنيف الضرائب إلى ست فئات رئيسية كما يلي: (١) الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، (٢) الضرائب على مجموع الأجور والرواتب والقوى العاملة، (٣) الضرائب على الممتلكات، (٤) الضرائب على السلع والخدمات، (٥) الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، (٦) ضرائب أخرى. ويتم وصف هذه الفئات في الأقسام المختلفة التي تتناول الفئات الضريبية ذات الصلة.

٥- ٢٦ **وتصنيف الضرائب في هذا الدليل مماثل تماما للتصنيف المستخدم في إحصاءات الإيرادات التي تنشرها سنويا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والاختلافان الأساسيان في هيكل التصنيف هما أن إحصاءات الإيرادات تعامل مساهمات الضمان الاجتماعي الإلزامية كضرائب، وتتضمن فئة واحدة تشمل فئتي الضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تختلف إحصاءات الإيرادات على مستوى التصنيف المفصل في النواحي التالية: (١) تقيد الخصومات الضريبية مستحقة الدفع كضرائب سالية بقدر ما يعوض الخصم الضريبي مستحق الدفع ضريبة الدخل الحالية مستحقة القبض؛ (٢) تستبعد من إحصاءات الإيرادات الضرائب أو الإعانات المحتسبة الناتجة عن فرض البنك المركزي سعر فائدة غير سعر السوق؛ (٣) تستبعد من إحصاءات الإيرادات الضرائب أو الإعانات المحتسبة الناتجة عن تطبيق نظم متعددة أسعار الصرف.**

معالجة الضرائب المستردة والتخفيف الضريبي

٥- ٢٧ **الضرائب المستردة** هي تعديلات نتيجة المبالغة في تقدير الضرائب مستحقة الدفع أو إعادة مبالغ إلى المكلفين نتيجة أداء مدفوعات زائدة. وبوجه عام، تُقيد هذه المبالغ كخفض في الفئة الضريبية المناسبة. وعند استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق، تُعزى هذه المبالغ إلى الفترة التي وقع فيها الحدث الذي ولد التقديرات الزائدة أو المدفوعات الزائدة. غير أنه في الحالات التي لا يكون فيها ممكنا تحديد وقت المبالغة في التقدير، يُقيد التعديل في الوقت الذي تتحدد فيه الحاجة للتعديل. وعند استخدام نظام القيد على أساس نقدي، يتعين قيد هذه المبالغ المعادة في وقت حدوث الدفع. وفي حالة الضرائب من نوع الضريبة على القيمة المضافة، يُسمح عادة للمكلفين عدا المستهلكين النهائيين باسترداد الضرائب المدفوعة على المشتريات. فحتى إن زاد المبلغ المعاد عن الضرائب التي دفعها ذلك المكلف، فإن صافي المبلغ المعاد يُقيد كخفض في هذه الفئة من الضرائب.

٥- ٢٨ **تدابير التخفيف الضريبي** هي حوافز من شأنها خفض مبلغ الضريبة المستحق على وحدة مؤسسية. ويمكن للتخفيف الضريبي أن يأخذ شكل علاوة ضريبية أو إعفاء ضريبي أو تخفيض ضريبي أو خصم ضريبي. وتُخصم

سلطة فرض الضريبة وتحديد معدلها وتغييره، عندئذ تعد الحكومة الأولى بمثابة من يتصرف كوكيل للحكومة الثانية. وينبغي قيد المبلغ المحصل بالكامل على أنه إيرادات ضريبية للحكومة التي تم التحصيل بالنيابة عنها. وينبغي أن يُعامل كمدفوعات مقابل خدمة أي مبلغ تحتجزه الحكومة القائمة بالتحصيل كرسوم تحصيل، ويُصنّف كمبيعات سلع وخدمات (١-٤-٢). ويُقيد الطرف المقابل نفس المبلغ كمصروفات مقابل استخدام سلع وخدمات (٢-٢). وتُعامل كمنح جارية (١-٣-٣-١) مستحقة القبض أي مبالغ أخرى تحتجزها الحكومة القائمة بالتحصيل، كالمبالغ المحتجزة بموجب ترتيب لتقاسم الضرائب، في حين يقيد الطرف المقابل منحا جارية (١-٣-٦-٢) مستحقة الدفع. وإذا تم تحويل الحكومة القائمة بالتحصيل صلاحية تحديد معدل الضريبة وتغييره، فإنه ينبغي عندئذ قيد المبالغ المحصلة كإيرادات ضريبية لتلك الحكومة.

٥- ٣٦ وحيثما تقوم حكومات مختلفة بتحديد معدل الضريبة بصورة مشتركة ومتساوية، دون أن يكون لأي حكومة منها سلطة مهيمنة نهائية، فعندئذ تُعزى الإيرادات الضريبية إلى كل حكومة حسب حصة كل منها من هذه الحصيلة.^{١٢} وإذا كان هناك ترتيب يسمح لوحدة حكومية واحدة بممارسة سلطة مهيمنة نهائية، فعندئذ يتم عزو كل الإيرادات الضريبية إلى تلك الوحدة.

٥- ٣٧ وقد تكون هناك أيضا ظروف تُفرض فيها الضريبة بموجب السلطة الدستورية أو غيرها من السلطات التي تملكها وحدة حكومية أو منظمة دولية،^{١٣} غير أن الحكومات المشاركة تقوم بتحديد معدل الضريبة منفردة في نطاق اختصاص كل منها. ويتم عزو الحصيلة الضريبية المولدة في نطاق اختصاص كل حكومة كإيرادات ضريبية لفرادى الوحدات الحكومية. ن أن

٥- ٣٨ وعندما تتولى تحصيل الضرائب وحدة مؤسسية ليست بوحدة حكومية، يُعاد تخصيص الضريبة دائما إلى الوحدة الحكومية التي صرحت للوحدة غير الحكومية بالعمل كوكيل تحصيل (راجع الفقرة ٥-٢). على سبيل المثال، يجوز لشركة عامة أن تعمل كوكيل لتحصيل ضريبة معينة بالنيابة عن الحكومة. وفي هذه الحالة، يتعين قيد الضرائب

^{١٢} هذه الحصص الخاصة بكل منها من الحصيلة ينبغي أن تعكس الحدث الاقتصادي الأساسي الخاضع للضريبة. وإذا كانت هذه الحصص، في إطار ترتيب تقاسم الإيرادات، أكثر أو أقل من الحدث الاقتصادي الأساسي الخاضع للضريبة، يتعين أن يُقيد تحويل بالفرق.

^{١٣} للاطلاع على مناقشة حول العزو الضريبي في حالة السلطات فوق القومية والتعاون الإقليمي، راجع الملحق الخامس.

• يُصنّف التحويل كمنافع مساعدة اجتماعية (٢٧٢) ضمنية إذا كان مستحق الدفع إلى الأسر المعيشية لتلبية الاحتياجات التي تنشأ عن أحداث أو ظروف معينة (راجع الفقرة ١٠١-٦):

• يُصنّف التحويل كتحويلات غير مصنفة في موضع آخر (٢٨٢) إذا كان مستحق الدفع إلى أفراد أو مؤسسات خاصة غير هادفة للربح أو مؤسسات غير حكومية أو شركات أو وحدات حكومية، وتكون طبيعة التحويل ليست على النحو الذي يمكن إدراجه في فئات التحويلات الأخرى (راجع الفقرة ١٢٢-٦).

٥- ٣٢ ويتعين قيد المبلغ الكامل للخصم الضريبي القابل للدفع عندما تعترف الحكومة بالمطالبة الضريبية بغض النظر عن توقيت سدادها نقدا من الحكومة أو استخدامها لخفض مبلغ الضرائب مستحقة الدفع للحكومة. ومن شأن القيد الإجمالي للخصم الضريبي القابل للدفع أن يسمح لنظام إحصاءات مالية الحكومة بأن يعكس الجوهر الاقتصادي للتدخل الحكومي في الاقتصاد.^{١٤} وهذه المعالجة تختلف عن معالجة نظام احتساب ضريبة دخل الشركات (راجع الفقرة ٥-٤٤).

العزو الضريبي^{١٥}

٥- ٣٣ في بعض الحالات، تقوم وحدة حكومية واحدة بتحصيل ضرائب ثم تحويل الحصيلة كلها أو بعضها إلى وحدة حكومية أخرى أو منظمة دولية. واعتمادا على الترتيب المعمول به، يمكن إعادة عزو الضرائب المحولة إلى الوحدة الحكومية الثانية كإيرادات ضريبية لتلك الوحدة، أو يمكن قيدها كإيرادات ضريبية للوحدة القائمة بالتحصيل، ومنحة من تلك الوحدة إلى الوحدة الحكومية الثانية.

٥- ٣٤ وتُعزى الضريبة إلى الوحدة الحكومية التي: (١) تمارس سلطة فرض الضريبة (إما كجهة أصيلة أو من خلال السلطة المفوضة إليها من الجهة الأصيلة)، (٢) تتمتع بصلاحيات التقدير الاستثنائي النهائي في تحديد معدل الضريبة وتغييره.

٥- ٣٥ وحيثما تقوم حكومة ما بتحصيل مبلغ لصالح حكومة أخرى ونيابة عنها، ويكون لتلك الحكومة الأخرى

^{١٤} على سبيل المثال، عند استخدام الخصم الضريبي على الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى (١-٥-١-١) على المواد الخام بغرض دعم منتجي الصادرات، فإن المبلغ الكامل للرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى (١-٥-١-١) ينبغي قيده، فضلا عن الإعانة (٢٥)، لدى منتجي الصادرات.

^{١٥} يمكن تطبيق مبادئ عزو مماثلة على الإعانات أو المنافع الاجتماعية.

الفئات الضريبية

الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-١-١)

٥-٤١ تتألف الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١١١) من الضرائب التي يتم تقديرها على الدخل الفعلي أو المفترض للوحدات المؤسسية. وتشمل الضرائب التي يتم تقديرها على حيازات الممتلكات أو الأراضي أو العقارات عندما تُستخدم هذه الحيازات كأساس لإعداد تقديرات عن دخل مالكيها. وتشمل هذه الضرائب، التي يُشار إليها غالباً بـ «الضرائب على الدخل»، ما يلي:

- الضرائب على دخل الأفراد أو الأسر: وتتألف هذه الضرائب من ضرائب الدخل الشخصي، بما فيها الضرائب التي يقطعها رب العمل (المستقطعة من المنبع)، والضرائب الإضافية. وعادة ما يتم فرض هذه الضرائب على الدخل الكلي المعلن أو المفترض من جميع مصادر الشخص المعني: تعويضات الموظفين (كـالأجور، والرواتب، والإكراميات، والأتعاب، والعمولات، والمزايا الإضافية)، ودخل الملكية (كالدخل من الفائدة، والأرباح الموزعة، والريع، والإتاوات)، ومعاشات التقاعد (الحصص الخاضعة للضرائب من الضمان الاجتماعي، ومعاشات التقاعد، والمعاشات السنوية، والتأمين على الحياة، وغيرها من توزيعات المزايا التقاعدية). وما إلى ذلك، بعد اقتطاع بعض العلاوات المعينة وفقاً لقوانين الضرائب. والضرائب على دخل ملاك المؤسسات غير المساهمة^{١٧} متضمنة في هذا السياق. كذلك تشمل الضرائب على الدخل من تركات الأسر والصناديق الاستثمارية التي يكون المستفيدون منها أفراداً.
- الضرائب على دخل الشركات: تتألف هذه الضرائب من ضرائب دخل الشركات، وضرائب أرباح الشركات، والرسوم الضريبية الإضافية على الشركات، وغيرها. وعادة ما تقدر هذه الضرائب على الدخل الكلية للشركات—بمفهومها الوارد في إحصاءات الاقتصاد الكلي. ويتضمن هذا البند الضرائب على دخل الوحدات كشركات التضامن، والمنشآت الفردية، والتركات،^{١٨} وبعض الصناديق الاستثمارية التي يُعترف بها كشركات. وهذا يشمل الدخل من جميع المصادر وليس فقط الأرباح المتولدة من الإنتاج. ومما تشمله كذلك ضرائب الدخل على الصناديق الاستثمارية حيث يكون المستفيدون شركات.
- الضرائب على المكاسب الرأسمالية: تتألف من الضرائب على المكاسب الرأسمالية (بما في ذلك توزيعات

التي تحصلها الشركات العامة كمعاملات في الأصول المالية والخصوم لوكيل التحصيل، ويتعين قيد المبلغ المحصل بالكامل كإيرادات ضريبية مستحقة الدفع للوحدة الحكومية. والمبالغ التي تحتفظ بها الوحدة القائمة بالتحصيل كرسوم تحصيل ينبغي أن تُقيد كمدفوعات مقابل خدمات مستحقة الدفع من الوحدة الحكومية للوحدة القائمة بالتحصيل.

٥-٣٩ ويستلزم عزو ضريبة الكنيسة أو «الزكاة» مزيداً من الدراسة. وتعتمد معالجة هذا النوع من الضرائب على التصنيف القطاعي للوحدات المؤسسية الدينية (راجع الفقرة ٢-٦١). وفي البلدان التي يتم فيها تمويل بعض أنشطة المنظمات الدينية من ضرائب مخصصة تقوم الحكومة العامة بجبايتها، مثل ضريبة الكنيسة أو الزكاة، تُدرج هذه الضرائب في المكون الضريبي للإيرادات الحكومية، بشرط أن تستوفي تعريف الضرائب الموضح في الفقرتين ٥-٢ و ٥-٢٣. ويختلف الوعاء الذي تُفرض عليه هذه الضرائب الدينية من بلد لآخر (والحالات الأكثر شيوعاً هي الدخل أو الملكية أو صافي الثروة). ويتعين تصنيف هذه الضرائب في الفئة الضريبية التي تصف على أفضل وجه الوعاء الضريبي الذي تُفرض عليه.

٥-٤٠ وعندما لا تكون المنظمات الدينية جزءاً من الحكومة العامة،^{١٩} فإن أسباباً تاريخية وإدارية قد لا تزال تقرر أن يتم جمع المساهمات للمنظمات الدينية من خلال السلطات الضريبية. في هذه الحالة، يتعين أن تُقيد المساهمات كمعاملات مالية مصنفة في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٨). وينبغي قيد المبالغ التي تحتجزها السلطة الضريبية كرسوم تحصيل كمبيعات سلع وخدمات (١-٤-٢) مستحقة القبض من المنظمات الدينية. ولا تعامل المبالغ المحصلة كضرائب وبالتالي لا تُدرج في الإيرادات الضريبية إذا تحقق أي من الشروط التالية:

- في حالة اختيار الأفراد عدم دفع «الضريبة» بالإعلان رسمياً للسلطات الضريبية عن رغبتهم في ترك المنظمات الدينية؛
- أو قيام الحكومة بمهام وكيل التحصيل نيابة عن المنظمات الدينية؛
- أو عدم ممارسة الحكومة صلاحية فرض المساهمة الإلزامية؛
- أو كون صلاحية التقدير الاستثنائي الممنوحة للحكومة لتحديد نسبة المساهمات وتغييرها محدودة أو منعدمة.^{٢٠}

^{١٩} سلطة فرض الضرائب هي حق حصري للوحدات الحكومية. وبالتالي، عندما لا تكون المنظمات الدينية جزءاً من الحكومة العامة، تُصنّف الضرائب الدينية كتحويلات من الأسر المعيشية للمنظمات الدينية عند إعداد بيانات الحسابات القومية.

^{٢٠} إذا لم يكن لدى الأفراد خيار الخروج من الالتزام بدفع الضريبة، أو عندما تفرض الحكومة نسبة هذه المساهمات وتحددها، قد يكون ذلك إشارة كافية على أن هذه المساهمات للمنظمات الدينية هي بالفعل ضريبة.

^{١٧} للاطلاع على تعريف المؤسسات غير المساهمة ومناقشة بشأنها، راجع الفقرتين ٢-٣٢ و ٢-٣٣. ^{١٨} هذه الأنواع من التركات يُعترف بها كأشباه شركات وتُصنّف بوجه عام كمؤسسات مالية مقيدة.

الرأسمالية أو الأرباح من اليانصيب والقمار تحت ضرائب الدخل التي يدفعها الأفراد (١-١-١)، أو التي تدفعها الشركات والمؤسسات الأخرى (٢-١-١) أو الضرائب الأخرى على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-١-٣)، وذلك تبعاً للوحدة المؤسسية التي استفادت من الدخل (راجع الفقرة ٤١-٥). وتقيد ضرائب الدخل التي تدفعها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أو الشركات كضرائب على شركات. وقد تُفرض هذه الضرائب على الدخل الفعلي أو الدخل المفترض والأرباح، وتُفرض في العادة على المكاسب الرأسمالية المحققة فقط. وعادة ما يكون مقدار الدخل الخاضع للضريبة أقل من إجمالي الدخل وذلك بسبب الاقتطاعات المسموح بها. وتُفرض ضرائب الأرباح على الإيرادات ناقص الاقتطاعات المسموح بها.

٤٣-٥ وعند استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق، تُفرض ضرائب الدخل عادة على الدخل المكتسب خلال سنة بأكملها. وفي حالة عدم وجود بيانات مصدرة عالية التواتر، يمكن استخدام مؤشرات النشاط الموسمي أو مؤشرات ملائمة أخرى لتوزيع الإجماليات السنوية عند إعداد إحصاءات شهرية أو ربع سنوية. وعند استخدام نظام القيد على أساس نقدي، تقيد ضرائب الدخل عند استلام المدفوعات الضريبية.

٤٤-٥ ويعفى حملة الأسهم كلياً أو جزئياً، في ظل أنظمة احتساب ضرائب الدخل على الشركات، من الالتزامات القائمة عليهم المتعلقة بضريبة الدخل على الأرباح الموزعة التي تدفعها الشركة من دخل أو أرباح تخضع لضرائب دخل الشركات. وهذا التخفيف الضريبي يسمى عادة بالخصم الضريبي رغم أنه يعتبر في واقع الأمر وسيلة لتوزيع ضريبة ما بين المكلفين. وإذا تجاوز التخفيف الضريبي مجموع الالتزامات الضريبية القائمة على أحد حملة الأسهم، فقد يصبح المبلغ الزائد مستحق الدفع إلى حامل الأسهم المعني. ونظراً لأن هذا «الخصم الضريبي» يعد جزءاً لا يتجزأ من نظام احتساب ضرائب دخل الشركات، تعامل أي مدفوعات صافية إلى حملة الأسهم كضريبة سالبة لا كمصروفات. وتختلف هذه المعالجة عن المعالجة العامة للخصم الضريبي المبينة في الفقرة ٢٩-٥. ويعزى مجموع ما تدفعه الشركة من ضرائب إلى بند الشركات والمؤسسات الأخرى (١١١٢). ويعزى الخصم الضريبي ذو الصلة إلى حملة الأسهم.

الضرائب على مجموع الرواتب والأجور أو القوى العاملة (٢-١-١)

٤٥-٥ الضرائب على الرواتب والأجور أو القوى العاملة (٢-١-١) هي ضرائب مستحقة الدفع من المؤسسات إما كنسبة من مجموع الأجور والرواتب المدفوعة أو كمبلغ ثابت عن كل عامل أو موظف. وهذه الفئة لا تتضمن:

المكاسب الرأسمالية من صناديق الاستثمار) للأفراد أو الشركات والتي تصبح مستحقة الدفع أثناء فترة الإبلاغ الجارية، بصرف النظر عن الفترات التي تحققت المكاسب خلالها. وعادة ما تكون هذه الضرائب مستحقة الدفع على المكاسب الرأسمالية الاسمية وليس الحقيقية، وعلى المكاسب الرأسمالية المحققة وليس غير المحققة.

• الضرائب على الأرباح من اليانصيب أو القمار: وهي عبارة عن الضرائب مستحقة الدفع على المبالغ التي يحصل عليها الفائزون. وهي لا تشمل الضرائب على رقم الأعمال بالنسبة للمنتجين الذين ينظمون لعب القمار أو اليانصيب، والتي تقيد على أنها ضرائب على سلع وخدمات.

٤٢-٥ تُعزى ضرائب الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية على أنها مستحقة الدفع إما من الأفراد (١-١-١) أو من الشركات والمؤسسات الأخرى (٢-١-١-١)، سواء كانوا أو كانت وحدات مؤسسية مقيمة أو غير مقيمة. وتُصنّف هذه الضرائب على أنها ضرائب أخرى على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (٣-١-١-١) عندما تدفعها وحدات الحكومة العامة أو عندما لا تتوافر المعلومات اللازمة لتحديد ما إذا كان ينبغي عزو الضرائب إلى الأفراد أو الشركات أو وحدات الحكومة العامة. وفي الحالة التي تخضع فيها وحدات الحكومة العامة إلى هذه الفئة من الضرائب، ينبغي تصنيف هذه الضرائب ضمن هذه الفئة، على أن تحدّد وفقاً للقطاع الفرعي للمكلف حتى تتيح المجال إلى توحيد البيانات (راجع الفقرتين ١٢٢-٦ و ١٢٣-٦). وعلى نحو مماثل، فإن الضرائب مستحقة الدفع من الشركات العامة تخضع لتوحيد البيانات وينبغي تحديدها كفئة فرعية من الضرائب مستحقة الدفع من الشركات (راجع الجدول ٢-٥). وقد تندرج ضرائب الدخل على الصناديق الاستثمارية أو التركات أو المكاسب

الجدول ٢-٥: التصنيف المفصل للضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-١-١)

١-١-١	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
١-١-١-١	مستحقة الدفع من الأفراد
٢-١-١-١	مستحقة الدفع من الشركات والمؤسسات الأخرى ^٢
٣-١-١-١	الضرائب الأخرى على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
١-٣-١-١-١	مستحقة الدفع من الحكومة العامة ^٢
٢-٣-١-١-١	ضرائب غير مخصصة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

^١ سطور التقسيم الإضافي / «منها/ منه» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات الفردية (راجع الجدول ١-٣).

^٢ سطور التقسيم الإضافي / «منها/ منه» يمكن أن تسمح بتحديد تلك الضرائب المتعلقة بموارد طبيعية معينة أو ضرائب بيئية.

ويُعرف صافي الثروة عادة بأنه قيمة مجموعة كبيرة من الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ناقص الخصوم المحتملة على تلك الممتلكات.

٥١-٥ وتغطي ضرائب التركات والأيلولة والهبات (١-٣-٣)٢٠ الضرائب على انتقال ملكية الممتلكات عند الوفاة وعلى الهبات، بما في ذلك الهبات بين الأحياء من أعضاء الأسرة الواحدة لتجنب دفع ضرائب الأيلولة أو خفضها. وتشمل الضرائب على انتقال ملكية الممتلكات عند الوفاة ضرائب التركات، التي تفرض عادة استناداً إلى حجم التركة بأكملها، وضرائب الأيلولة التي قد تتحدد على أساس المبالغ التي يحصل عليها المستفيدون أو على أساس علاقتهم بالمتوفى أو الاثنين معاً.

٥٢-٥ رسوم رأس المال (١-٣-٥)٢١ تشمل الضرائب التي تُفرض على فترات غير منتظمة وغير متواترة على قيم الأصول أو صافي الثروة التي تملكها وحدات مؤسسية. وتفيد الوحدات المعنية والحكومة رسوم رأس المال على أنها استثنائية. ويجوز أن تدفعها أسر معيشية أو مؤسسات. وتشمل الضرائب على صافي الثروة التي تُفرض للوفاء بنفقات طارئة أو لإعادة توزيع الثروة؛ والضرائب على الممتلكات، مثل رسوم التطوير، وهي ضرائب على الزيادة في قيمة الأراضي الزراعية نتيجة تصريح التخطيط الذي تمنحه الوحدات الحكومية لتطوير الأراضي للأغراض التجارية أو السكنية؛ والضرائب على إعادة تقييم رأس المال؛ وأي ضرائب استثنائية أخرى على بنود معينة من الممتلكات.

٥٣-٥ الضرائب المتكررة الأخرى على الممتلكات (١-٣-٦) تشمل أي ضرائب متكررة على الممتلكات عدا الممتلكات غير المنقولة أو صافي الثروة. وهذه الفئة تشمل الضرائب الإجمالية المتكررة على الممتلكات الشخصية، والمجوهرات، والماشية، والحيوانات الحية الأخرى، وبنود معينة أخرى من الممتلكات، ومظاهر الثراء. وتُصنّف الضرائب على استخدام أنواع معينة من الممتلكات المنقولة، مثل المركبات والبنادق، ضمن الضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-٣-٥).

٢٠ ضرائب التركات والأيلولة والهبات (١-٣-٣) هي فئة من فئتي الضرائب اللتين تُعتبران ضرائب على رأس المال في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. أما الفئة الثانية فهي رسوم رأس المال (١-٣-٥). والضرائب على رأس المال هي ضرائب تُفرض على فترات غير منتظمة وغير متواترة على قيم الأصول أو صافي الثروة التي تملكها وحدات مؤسسية أو على قيم الأصول التي تنتقل ملكيتها بين الوحدات المؤسسية نتيجة للوصايا أو الهبات أو تحويلات أخرى.

٢١ للحفاظ على الاتساق مع الرموز المستخدمة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠٨، فإن هذا الرمز لا يتبع بشكل مباشر رمز فئة الضرائب السابقة. فقد أعيد تصنيف الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية (١-٣-٤) في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠٨ إلى ٤-١-٤-٤، وهي إحدى الفئات الضريبية على السلع والخدمات (١١٤)، وذلك لتحسين الاتساق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• المدفوعات المجنبة لبرامج الضمان الاجتماعي، والتي تُصنّف كمساهمات ضمان اجتماعي (١-٢-١):

• الضرائب التي يسدها العاملون من أجورهم أو رواتبهم، والتي تُصنّف كضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، مستحقة القبض من أفراد (١-١-١).

الضرائب على الممتلكات (١-٣-١)

٥٦-٥ **الضرائب على الممتلكات (١-٣-١)** هي ضرائب مستحقة الدفع عن استخدام أو امتلاك الثروة أو نقل ملكيتها. وقد تُفرض الضرائب المذكورة على فترات منتظمة أو لمرة واحدة فقط أو عند حدوث تغيير في الملكية.

٥٧-٥ وعادة ما تتحدد الضرائب على ملكية أنواع معينة من الممتلكات أو استخدامها على أساس قيمة تلك الممتلكات في وقت معين، ولكن عند استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق يُعتبر أنها تتراكم بصورة مستمرة على مدى العام بأكمله أو الجزء من العام الذي كانت الممتلكات فيه مملوكة، إذا كان أقل من عام كامل.١٩ ويتم قيد الضرائب على نقل ملكية الثروة وقت انتقال الملكية، ويتم قيد بعض الضرائب على ملكية الممتلكات أو استخدامها في وقت معين، مثل الضريبة المحصلة لمرة واحدة على صافي الثروة. وعند استخدام نظام القيد على أساس نقدي، تقيد ضرائب الممتلكات عند استلام النقدية.

٥٨-٥ وتقسم الضرائب على الممتلكات إلى خمس فئات: (١) الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة؛ (٢) الضرائب المتكررة على صافي الثروة؛ (٣) ضرائب التركات والأيلولة والهبات؛ (٤) رسوم رأس المال؛ (٥) ضرائب متكررة أخرى على الممتلكات.

٥٩-٥ **الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة (١-٣-١)**، وهي تغطي الضرائب المفروضة بانتظام على استخدام أو ملكية الممتلكات غير المنقولة التي تشمل الأراضي والمباني والإنشاءات الأخرى. وقد تُفرض الضرائب على الملاك أو المستأجرين أو كليهما. ويكون مقدار الضرائب عادة نسبة مئوية من القيمة المربوطة للممتلكات المعنية استناداً إلى دخل إيجاري افتراضي أو إلى سعر البيع أو العائد المرسل أو أي خصائص أخرى، مثل الحجم أو الموقع. وعند تقدير هذه الضرائب، لا تؤخذ عادة في الاعتبار الخصوم المحتملة على الممتلكات، وذلك على عكس الضرائب المتكررة على صافي الثروة (١-٣-٢).

٥٠-٥ **وتغطي الضرائب المتكررة على صافي الثروة (١-٣-٢)** الضرائب المفروضة بانتظام على صافي الثروة.

١٩ عند إعداد إحصاءات مالية الحكومة عالية التواتر، يستلزم تطبيق نظام القيد على أساس الاستحقاق توزيع الضريبة مستحقة القبض على كامل فترة الملكية الخاضعة للضريبة (راجع الفقرة ٣-٨٤).

- الضرائب العامة على السلع والخدمات (١-٤-١-١)، سواء فُرضت على مستوى المصنّع/المنتج أو على مستوى الجملة أو التجزئة—بما في ذلك ضرائب المرحلة الواحدة والضرائب التراكمية متعددة المراحل، حيث تشير كلمة «مرحلة» إلى مرحلة الإنتاج أو التوزيع؛
- الضرائب الانتقائية (١-٤-١-٢)؛
- أرباح المؤسسات الاحتكارية (١-٤-١-٣)؛
- ضرائب على خدمات معينة (١-٤-١-٤)؛
- الضرائب المفروضة على استخدام سلع أو السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-٤-١-٥)، وتشمل مختلف أنواع التراخيص لاستخدام المركبات أو سلع أخرى أو مزاولة أنشطة معينة؛
- الضرائب الأخرى على السلع والخدمات (١-٤-١-٦) التي تتضمن الضرائب على استخراج أو تجهيز أو إنتاج معادن ومنتجات أخرى.

٥٦-٥ ولا تشمل هذه الفئة الضرائب المفروضة على التجارة والمعاملات الدولية (١-٤-١-٥) ولكنها تتضمن الضرائب المفروضة لدى الاستيراد أو عند الحدود إذا كان الالتزام الضريبي لا ينتج فقط عن كون السلع قد عبرت الحدود وكان ينطبق على السلع أو المعاملات المحلية أيضا.

الضرائب العامة على السلع والخدمات (١-٤-١-١)

٥٧-٥ تُفرض الضرائب العامة على السلع والخدمات على إنتاج مجموعة متنوعة من السلع أو تأجيرها أو توريدها أو بيعها أو شرائها أو تغيير آخر في ملكيتها وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات (راجع الجدول ٣-٥). وقد تُفرض هذه الضرائب بغض النظر عما إذا كانت السلع أو الخدمات منتجة محليا أو مستوردة، وقد تُفرض في أي مرحلة من مراحل الإنتاج أو التوزيع. كذلك تُدرج في هذه الفئة التعديلات التي تجري فيما يتعلق بهذه الضرائب عندما

٥٤-٥ وفي حين أن الضرائب التالية مشابهة للضرائب على الممتلكات في خصائص معينة، فإنها مصنّفة في موضع آخر:

- ينبغي قيد الضرائب على الممتلكات غير المنقولة التي تُفرض على أساس صافي دخل مفترض كضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-٤-١-١).
- وبالنسبة للضرائب على استخدام عقار للسكن، حيث تكون الضريبة مستحقة الدفع من المالك أو من المستأجر ويكون المبلغ مستحق الدفع دالة لظروف المستخدم الشخصية، مثل صافي دخله أو عدد من يعولهم، فهي تُقيد كضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-٤-١-١).
- يتم إدراج الضرائب على بناء جميع المباني أو توسيعها أو تعديلها، أو على بناء أو توسيع أو تعديل المباني التي تتجاوز قيمتها أو كثافة استخدامها حدا أدنى معيناً، ضمن الضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-٤-١-٥).

• ينبغي قيد الضرائب على استخدام الملكية الشخصية لأغراض تجارية خاصة، مثل بيع الكحوليات أو التبغ أو اللحوم، ضمن الضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-٤-١-٥).

• ينبغي قيد الضرائب على استغلال موارد طبيعية، كالأراضي والأصول الجوفية التي لا تملكها وحدات حكومية، بما في ذلك الضرائب على استخراج واستغلال معادن وموارد أخرى، ضمن الضرائب الأخرى على السلع والخدمات (١-٤-١-٦). ويتم قيد المدفوعات المؤداة إلى وحدة حكومية بوصفها مالكة الأراضي والأصول الجوفية مقابل استغلال هذه الموارد الطبيعية (يشار إليها في الغالب كإتاوات) ضمن الربيع (١-٤-١-٥). وتُصنّف المدفوعات المتعلقة بتراخيص تسمح للمستفيد باستغلال أراض وأصول جوفية ضمن الضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-٤-١-٥).

• يتم إدراج الضرائب على المكاسب الرأسمالية الناتجة عن بيع ممتلكات ضمن الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-٤-١-١).

الضرائب على السلع والخدمات (١-٤-١-١)

٥٥-٥ **الضرائب على السلع والخدمات (١-٤-١-١)** هي الضرائب التي تصبح مستحقة الدفع عند إنتاج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد سلع وتقديم خدمات، أو عند استخدام هذه السلع والخدمات للاستهلاك الشخصي أو تكوين رأس المال الذاتي. وتُقسّم الضرائب على السلع والخدمات إلى ست فئات، على النحو الوارد في الفقرات من ٥٧-٥ إلى ٨٢-٥:

الجدول ٣-٥: التصنيف المفصل للضرائب العامة على السلع والخدمات (١-٤-١-١)

الضرائب العامة على السلع والخدمات	١-٤-١-١
ضرائب القيمة المضافة ^٢	١-٤-١-١-١
ضرائب المبيعات ^٣	٢-١-٤-١-١
الضرائب على رقم المبيعات والضرائب العامة الأخرى على السلع والخدمات ^٢	٣-١-٤-١-١
الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية ^٢	٤-١-٤-١-١

^١ سطور التقسيم الإضافي / «منها/ منه» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات الفردية (راجع الجدول ١-٣).

^٢ سطور التقسيم الإضافي / «منها/ منه» يمكن أن تسمح بتحديد تلك الضرائب المتعلقة بموارد طبيعية معينة أو ضرائب بيئية.

باستثناء حالات تغير الملكية المصنفة كمعاملات هبات أو أيلولة أو تركات. وتفيد هذه الضرائب باعتبارها ضرائب على خدمات الوحدة التي تباع الأصل. وتُدرج بهذا البند الضرائب على شراء وبيع الأصول غير المالية أو المالية (بما في ذلك النقد الأجنبي أو الأوراق المالية)، والضرائب على الشيكات وأشكال الدفع الأخرى، والضرائب المفروضة على معاملات قانونية معينة، مثل التصديق على العقود وبيع الممتلكات غير المنقولة. ولا تشمل هذه الفئة الضرائب على استخدام السلع (جزء من البند ١-١-٤-٥)؛ أو الضرائب على المكاسب الرأسمالية (جزء من البند ١-١-١)؛ أو الضرائب المتكررة على صافي الثروة (١-١-٣-٢)؛ أو رسوم رأس المال (١-١-٣-٥)؛ أو الرسوم المدفوعة لتغطية رسوم المحاكم أو مقابل شهادات الميلاد أو الزواج أو الوفاة المدرجة ضمن الرسوم الإدارية (١-١-٤-٢)؛ أو ضرائب المبيعات (١-١-٤-٢)؛ أو ضرائب الدمغة العامة (جزء من البند ١-١-٦).

الضرائب الانتقائية (١-١-٤-٢)

٥- ٦٢ **الضرائب الانتقائية (١-١-٤-٢)** هي ضرائب وحدات متعلقة بمنتجات معينة تُفرض على مجموعة محدودة من السلع المعروفة مسبقاً. وتُفرض الضرائب الانتقائية عادة بأسعار مختلفة على السلع غير الضرورية أو السلع الكمالية، والمشروبات الكحولية، ومنتجات التبغ، والطاقة. وقد تُفرض الضرائب الانتقائية عند أي مرحلة من مراحل الإنتاج أو التوزيع ويتم تقديرها عادة كرسوم محدد لكل وحدة بناءً على خصائص متعلقة بقيمة المنتج أو وزنه أو قوته أو كميته. وتُدرج ضمن هذه الفئة الضرائب الخاصة على منتجات منفردة، مثل السكر والشمندر وأعواد الثقاب والشكولاتة، والضرائب المفروضة بأسعار مختلفة على مجموعة معينة من السلع، والضرائب المفروضة على منتجات التبغ، والمشروبات الكحولية، ووقود المحركات، والزيوت الهيدروكربونية. وإذا كانت تنطبق أيضاً ضريبة تحصل أساساً على سلع مستوردة، أو يحتمل أن تنطبق بموجب القانون نفسه على سلع مشابهة منتجة محلياً، فإن الإيرادات من تلك الضرائب تُصنّف عندئذ كإيرادات ناشئة من الضرائب الانتقائية وليست من رسوم الاستيراد. وينطبق هذا المبدأ حتى إذا لم يكن هناك إنتاج محلي مشابه أو لم تكن هناك أي إمكانية لمثل هذا الإنتاج. وتعتبر الضرائب على استخدام المرافق كالكهرباء والغاز والطاقة ضرائب انتقائية وليس ضرائب على خدمات معينة (١-١-٤-٤). ويستثنى من الضرائب الانتقائية بعض الضرائب كالضرائب العامة على السلع والخدمات (١١٤١)، أو أرباح المؤسسات الاحتكارية (١-١-٤-٣)، أو الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى (١-١-٤-٣)، أو الضرائب على الصادرات (١-١-٤-٢).

أرباح المؤسسات الاحتكارية (١-١-٤-٣)

٥- ٦٣ **تغطي أرباح المؤسسات الاحتكارية (١-١-٤-٣)** ذلك الجزء من أرباح المؤسسات الاحتكارية الذي يُحوّل إلى

تعبير السلع الحدود. ومن الناحية الأخرى، عند تصدير السلع المذكورة تُقيد المبالغ المعادة مما يسد من هذه الضرائب كخفض للضرائب ضمن هذه الفئة. وتستثنى من هذا البند الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى (١-١-٤-٥) والضرائب على الصادرات (١-١-٤-٢). وعندما تُفرض الضرائب على مجموعة محدودة من السلع وليس على مجموعة متنوعة منها، فإنها تُدرج ضمن الضرائب الانتقائية (١-١-٤-٢). وتُسوّى الحالات البينية على أساس الطابع الغالب على الضريبة.

ضرائب القيمة المضافة (١-١-٤-١)

٥- ٥٨ **ضريبة القيمة المضافة (١-١-٤-١)** هي ضريبة على السلع والخدمات تتولى المؤسسات تحصيلها على مراحل، لكن المشتري النهائي هو من يتحمل عبئها بالكامل في نهاية الأمر. وتوصف هذه الضريبة بأنها ضريبة خاضعة للخصم لأن المنتجين لا يكونون عادة ملزمين بأن يدفعوا للحكومة المبلغ الكامل للضريبة التي يدرجونها في الفواتير الصادرة منهم إلى عملائهم، حيث يسمح لهم باستقطاع مقدار الضريبة التي تحملوها على مشترياتهم من السلع أو الخدمات الموجهة إلى الاستهلاك الوسيط أو لتكوين رأس المال الثابت (أي يُقيد فقط صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة بعد اقتطاع المبالغ المعادة—راجع الفقرة ٥-٢٧). وتحسب ضريبة القيمة المضافة عادة على سعر السلعة أو الخدمة شاملاً أي ضرائب أخرى على المنتج. وقد تكون ضريبة القيمة المضافة واجبة الأداء أيضاً على الواردات من السلع والخدمات بالإضافة إلى أي رسوم استيراد أو ضرائب أخرى على الواردات.

ضرائب المبيعات (١-١-٤-٢)

٥- ٥٩ **ضرائب المبيعات (١-١-٤-٢)** هي كل الضرائب العامة المفروضة على المبيعات عند مرحلة واحدة فقط، سواء كانت مرحلة التصنيع أو الإنتاج، أو على تجارة الجملة أو التجزئة.

الضرائب على رقم المبيعات والضرائب العامة الأخرى على السلع والخدمات (١-١-٤-٣)

٥- ٦٠ **الضرائب على رقم المبيعات والضرائب العامة الأخرى على السلع والخدمات (١-١-٤-٣)** هي الضرائب التراكمية متعددة المراحل والضرائب التي يتم الجمع فيها بين عناصر ضرائب الاستهلاك والضرائب متعددة المراحل. وتفرض هذه الضرائب في كل مرة تحدث فيها معاملة بدون خصم الضرائب المدفوعة على المدخلات. ويمكن تجميع الضرائب المتعددة المراحل مع عناصر ضرائب القيمة المضافة أو المبيعات.

الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية (١-١-٤-٤)

٥- ٦١ **الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية (١-١-٤-٤)** هي ضرائب تُفرض على تغير ملكية الممتلكات،

^{٢٢} صُنّف هذا البند تحت رقم ١-٣-٤ في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (راجع الحاشية رقم ٢١).

الأخرى التي تنظمها جهات خاصة. وعلى غرار المؤسسات الاحتكارية الأخرى (راجع الفقرة ٥-٦٤)، ينبغي من حيث المبدأ اعتبار الأرباح «المعتادة» أرباحاً موزعة (١-٤-١) أو مسحوبات من دخل أشباه الشركات (١-٤-٣)، في حين ينبغي قيد الأرباح الزائدة كضريبة مصنفة كأرباح على المؤسسات الاحتكارية (١-٤-٣). غير أنه قد يتعذر من الناحية العملية تقدير الأرباح «المعتادة»، وينبغي اعتبار قيمة الضرائب مساوية لمبلغ الأرباح مستحقة الدفع بالفعل إلى الحكومة.

٥- ٦٧ والحكومات التي تتمتع بصلاحيات احتكارية على أنشطة اليانصيب وأعمال القمار الأخرى غالباً ما توكل تنظيم هذه الأنشطة إلى المنظمات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وذلك بهدف التوزيع النهائي للأرباح المكتسبة من خلال التحويلات الاجتماعية. وهذا التفويض للوظائف عادة ما يقتضي من المؤسسة غير الهادفة للربح تنظيم هذه الأنشطة من خلال دائرة متخصصة. وحينما تستوفي هذه الدوائر خصائص الوحدة المؤسسية (على النحو الوارد في الفقرة ٢-٢٢)، يمكن تصنيفها ضمن الشركات العامة (راجع الفقرة ٢-١٠٤) التي تشكل احتكارات مالياً عاماً.

٥- ٦٨ وتبعاً للترتيبات الإدارية المتبعة، يمكن توزيع الأرباح المكتسبة بطريقتين: (١) تقوم الجهة المالية العامة المحتكرة بتحويل أرباحها إلى وحدة حكومية (تُصنّف كضريبة ضمن أرباح المؤسسات الاحتكارية (١-١-٤-٣))، بعدها تقوم الوحدة الحكومية بتحويل الأرباح إلى السكان؛ أو (٢) تقوم الجهة المالية العامة المحتكرة بتحويل الأرباح مباشرة للسكان (عادة من خلال معايير محددة بموجب القانون). والحالة الأخيرة تستوجب معالجة إعادة توجيهه، لأن الحكومة لا تظهر كطرف في المعاملة في السجلات المحاسبية الفعلية. وإعادة التوجيه تعني أن المعاملة تُسجل كما لو أن الاحتكار قد حول أرباحه إلى الحكومة على النحو الوارد في (١) (راجع الفقرة ٣-٢٨).

الضرائب على خدمات معينة (١-٤-٤)

٥- ٦٩ الضرائب على خدمات معينة (١-٤-٤-٤) هي الضرائب المفروضة على المدفوعات مقابل خدمات معينة. وتفرض هذه الضرائب على خدمات مثل النقل (بما في ذلك ضريبة المطارات والضرائب الأخرى على الركاب)^{٢٣}، والتأمين، والخدمات المصرفية، والترفيه، والمطاعم، والإعلان. ويُدرج

الحكومة. والمؤسسات الاحتكارية هي شركات عامة أو أشباه شركات عامة أو مؤسسات غير مساهمة مملوكة للحكومة مُنحت احتكاراً قانونياً لإنتاج أو توزيع نوع معين من السلع أو الخدمات لأجل تعبئة الإيرادات وليس من أجل خدمة مصالح السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية العامة. وتشغل هذه المؤسسات الاحتكارية عادة في إنتاج السلع أو الخدمات التي قد تكون خاضعة لضرائب عالية في بلدان أخرى، مثل المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ وأعواد الثقاب ومنتجات البترول والملح وأوراق اللعب واليانصيب والقمار، إلخ. وممارسة السلطات الاحتكارية هي ببساطة طريقة بديلة للحكومة تستخدمها لتعبئة الإيرادات بدلاً من الإجراء الأكثر صراحة المتمثل في فرض ضريبة على الإنتاج الخاص لهذه المنتجات. وفي هذه الحالات، فإن أسعار البيع التي تتقاضاها المؤسسات الاحتكارية تعتبر أنها تشمل ضرائب ضمنية على المنتجات المبعة.

٥- ٦٤ ومن حيث المبدأ، لا يُقيد كضرائب سوى ما يزيد من أرباح الاحتكار عن مستوى «معتاد» افتراضي من تلك الأرباح، في حين تعتبر الأرباح «المعتادة» أرباحاً موزعة (١-٤-٢) أو مسحوبات من دخل أشباه الشركات (١-٤-٣). ومع ذلك، فمن المعروف أنه قد يكون من الصعب تقدير هذا المبلغ، وينبغي من الناحية العملية اعتبار قيمة الضرائب مساوية لمبلغ الأرباح مستحقة الدفع بالفعل من المؤسسات الاحتكارية إلى الحكومة. وتُسبّع أي احتياطات تحتجزها المؤسسات الاحتكارية. ويتم قيد هذه الضريبة عندما يحدث السداد لا عند اكتساب الأرباح.

٥- ٦٥ وعندما يتم منح مؤسسة عامة صلاحيات احتكارية كجزء من سياسة اقتصادية أو اجتماعية مقصودة نظراً للطبيعة الخاصة للسلعة أو الخدمة أو لتكنولوجيا الإنتاج (على سبيل المثال، المرافق العامة أو مكاتب البريد أو الاتصالات السلكية واللاسلكية أو خطوط السكك الحديدية)، لا ينبغي معاملته على أنه احتكار مالي. وينبغي قيد دخل الملكية واجب السداد للحكومة من هذه المؤسسات العامة كأرباح موزعة (١-٤-٢) أو كمسحوبات من دخل أشباه الشركات (١-٤-٣). وتعد أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد واجبة التحصيل من مجالس التسويق أو المؤسسات الأخرى التي تتعامل في التجارة الدولية مماثلة لأرباح المؤسسات الاحتكارية، ولكنها تُصنّف ضمن أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد (١-٤-٣-٥).

٥- ٦٦ وتستحق معالجة أنشطة اليانصيب وأعمال القمار الأخرى ذكراً خاصاً. وينطبق مفهوم احتكار المالية العامة على أنشطة اليانصيب وغير ذلك من أعمال القمار التي تنظمها الدولة بمقدار ما تكون أدوات لتعبئة الإيرادات وليس تحقيق السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية العامة، حتى وإن كانت تنافس أنشطة اليانصيب وأعمال القمار

^{٢٣} إذا كانت هذه الضرائب قائمة حصرياً على السفر الدولي، فإنها تُصنّف كضرائب أخرى على التجارة والمعاملات الدولية (١-٤-٦) (راجع الفقرة ٥-٩٢).

الرسوم التي يتم تحصيلها مقابل إصدار ترخيص أو تصريح ولا تتسق مع تكلفة وظيفة الرقابة التي تمارسها الحكومة. وهناك حالات تقوم فيها الحكومة بتقديم شيء للوحدة الفردية مباشرة مقابل مبلغ مدفوع في شكل منح لترخيص أو تصريح. وفي هذه الحالة، يكون المبلغ المدفوع جزءاً من العملية الإلزامية التي تضمن الاعتراف السليم بالملكية أو أن الأنشطة يتم تنفيذها بموجب القانون. والحد الفاصل بين متى تقيد هذه المدفوعات كضريبة ومتى تقيد كبيع خدمة أو كبيع لأصل من جانب الحكومة يستلزم مبادئ توجيهية إضافية.

الحد الفاصل في الرسوم الإدارية

٥- ٧٣ تتمثل إحدى الوظائف التنظيمية للحكومات في منع ملكية أو استخدام سلع معينة أو مزاولة أنشطة معينة ما لم يُمنح تصريح خاص بذلك في شكل إصدار ترخيص أو شهادة أخرى لقاء رسم. ولتقرير ما إذا كان هذا الرسم يشكل هذه الفئة الضريبية أو رسوماً إدارية (١-٢-٤-٢)، تُطبق التوصيات الآتية:

- تقيد المدفوعات كضريبة عندما تمنح الحكومة ترخيصاً أو تصريحاً تلقائياً كشرط إلزامي لمزاولة نشاط ما أو لحيازة صلاصلاً ما. ولا تمارس الوحدة الحكومية إلا قدر يسير من العمل أو لا تمارس أي عمل مطلقاً سوى حد أدنى من السيطرة على الأهلية القانونية للوائح حتى يمكنه الحصول على التصريح (على سبيل المثال، للتثبت من أن مقدم الطلب لم تسبق إدانته بأي جريمة). ولا يتناسب دفع الرسم في مثل هذه الحالة مع وظيفة السيطرة التي تمارسها الحكومة.
- تقيد المدفوعات على أنها بيع لخدمة عندما، على سبيل المثال، ينطوي إصدار الترخيص أو التصريح على وظيفة تنظيمية أصيلة للحكومة من خلال ممارسة السيطرة على النشاط، والتحقق من أهلية أو مؤهلات الأفراد المعنيين، إلخ. وفي مثل هذه الحالة، تعتبر المدفوعات متناسبة مع تكاليف إنتاج الخدمة لكل أو أي من الكيانات المستفيدة من الخدمات ويحملها المستفيدون. ولا تقيد المدفوعات كضرائب إلا إذا كانت غير متناسبة مع تكاليف إنتاج الخدمات.

٥- ٧٤ وبوجه أكثر تحديداً، فإن الأنواع التالية من الرسوم تعتبر ضرائب:

- الرسوم التي لا يكون دافعها هو متلقي المنفعة، مثل الرسم المحصل من المسالخ لتمويل خدمة مقدمة للمزارعين؛

بهذا البند أيضاً الضرائب المفروضة على القمار والمراهنات على سباقات الخيل، ومراهنات كرة القدم، واليانصيب وما إلى ذلك. وتُصنّف أيضاً الضرائب على دخول كازينوهات القمار وحلبات السباق وما إلى ذلك كضرائب على خدمات معينة.

٥- ٧٠ وتشمل هذه الفئة أيضاً الضرائب الضمنية الناتجة عن فرض البنك المركزي لسعر فائدة مختلف عن أسعار السوق. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للبنك المركزي في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية. ولذلك، فهو يتصرف عادة بشكل مختلف عن المؤسسات المالية الأخرى، وقد مُنح بشكل عام الصلاحية من الحكومة لفرض سياساته. وفي الحالات التي يستخدم فيها البنك المركزي صلاحياته الخاصة لتحديد أسعار فائدة مختلفة عن أسعار السوق، فإن الفرق يؤدي إلى نشوء ضريبة ضمنية وإعانة (راجع الفقرة ٦-٨٩ والإطار ٦-٢ للوقوف على توضيح لقيد هذه الضرائب الضمنية والإعانات). وهذا الإجراء يماثل ويتسق مع الممارسة التي يُعامل فيها الفرق بين سعر الصرف السوقي وسعر الصرف البديل الذي يفرضه البنك المركزي كضريبة ضمنية أو إعانة (راجع الفقرة ٥-٨٩).

٥- ٧١ وهذه الفئة لا تشمل:

- الضرائب المتضمنة في الضرائب العامة على السلع والخدمات (١-٤-١-١)؛
- الضرائب على فرادى المكاسب من مراهنات كرة القدم أو عائدات المقامرة الأخرى، والمصنفة ضمن الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-١-١)؛
- الأرباح المحولة إلى الحكومة من اليانصيب الوطني ومؤسسات المقامرة الأخرى التي تعتبر أرباحاً احتكارات مالية عامة (١-٤-١-٣)، أو أرباحاً موزعة (١-٤-١-١-٢)، أو مسحوبات من دخل أشباه الشركات (١-٤-١-٣)؛
- الضرائب على الشيكات وعلى إصدار الأوراق المالية أو تحويلها أو استرداد قيمتها، والمصنفة كضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية (١-٤-١-٤)؛
- إيرادات ضرائب الدمغة التي لا يمكن عزوها إلى الضرائب على الخدمات أو المعاملات الأخرى، والمصنفة كضرائب أخرى (١-١-٦)؛
- الضرائب على استخدام المرافق، مثل المياه والكهرباء والغاز والطاقة، والتي تُدرج ضمن الضرائب الانتقائية (١-٤-٢).

الضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-٤-١-٥)

٥- ٧٢ الضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-٤-١-٥) هي

مبالغ منفصلة، وإن كان من المعروف أن معظم المتحصلات مستمدة من وعاء ضريبي واحد، فإن كل المتحصلات تُصنّف عندئذ وفقاً لذلك الوعاء الضريبي.

الحالات البينية في الفئات الضريبية الأخرى

٥- ٧٧ وتنشأ حالات بينية أيضاً في الضرائب على الممتلكات أو على استخدام الممتلكات والتي يمكن أن تُصنّف باعتبارها ضرائب متكررة على الممتلكات غير المنقولة (١-١-٣-١)، أو ضرائب متكررة على صافي الثروة (١-١-٣-٣)، أو ضرائب متكررة أخرى على الممتلكات (١-١-٣-٦). وخلافاً للضرائب المصنفة تحت هذا البند (الفئة ١-١-٤-٥)، تقتصر الفئة ١-٣-١-١ على ضرائب ملكية الممتلكات غير المنقولة أو إيجارها، وتلك الضرائب عادة ما تكون نسبة من قيمة الممتلكات المربوطة. وتقتصر الضرائب المدرجة ضمن الفئتين ١-٣-١-٢ و ١-٣-١-٦ على ملكية الأصول وليس على استخدامها، وتنطبق على مجموعات من الأصول وليس على سلع معينة، وتقدر على أساس قيمة الأصول.

الحالات البينية في حيازة أصل ما أو استخدامه

٥- ٧٨ وتنشأ حالات بينية في المدفوعات لقاء التراخيص لاستخدام أحد الموارد الطبيعية. فإذا كان المورد الطبيعي يستوفي معايير الأهلية كأصل وتسيطر عليه الحكومة بالنيابة عن المجتمع، يمكن قيد المدفوعات لقاء الترخيص على أنها تصرف في الأصل عندما تتخلى الحكومة عن السيطرة الاقتصادية على الأصل وتكون فترة الترخيص والعمر الافتراضي للأصل متماثلين. وفي حالة قيد اتفاق الترخيص على أنه بيع للأصل في حد ذاته، يتعين قيده على أنه تصرف في الأصل المعني ضمن فئة العقود والإيجارات والتراخيص (٣-١-٤-٤-١). والتراخيص الممنوح لاستخدام المورد الطبيعي في حد ذاته لفترة محدودة لا يعكس تصرفاً في الأصل المعني ويتعين قيده على أنه ريع (راجع الفقرة ٥-١٢٤). وتُعامل التراخيص التي تسمح باستخدام الموارد الطبيعية غير الخاضعة لسيطرة الحكومة على أنها ضريبة (تُصنّف تحت هذا البند) في كل الحالات الأخرى إلا إذا كان الترخيص قابلاً للتحويل قانونياً وعملياً إلى طرف ثالث، وفي هذه الحالة يتعين تصنيفه كأصل ضمن فئة العقود، والإيجارات، والتراخيص (راجع الفقرتين م٤-٤٥٤ وم٤-٥٥٥).

٥- ٧٩ وتُقسّم الضرائب على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة (١-١-٤-٥) إلى ضرائب المركبات (١-١-٤-٥)، والضرائب الأخرى على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-١-٤-٢)، في حين يمكن تحديد عدة فئات فرعية من الضرائب تندرج تحت الأخيرة (راجع الجدول ٥-٤).

• الرسوم التي لا تقدم الحكومة مقابلها خدمة متناسبة مع الرسم رغم إمكانية إصدار تراخيص لدافعيها، مثل تراخيص الصيد البري أو البحري أو تراخيص استخدام بنادق الصيد غير المصحوبة بحق استخدام موارد طبيعية معينة مملوكة للحكومة؛

• الرسوم التي لا يتلقى عنها المنافع إلا دافعوها ولكن المنافع التي يحصل عليها كل شخص لا تتناسب بالضرورة مع المدفوعات، مثل رسم تسويق الألبان الذي تدفعه مزارع منتجات الألبان والذي يستخدم في ترويج استهلاك الألبان؛

• الرسوم المدفوعة للحكومة مقابل التأمين على الودائع وبرامج الضمانات الأخرى إذا كانت إلزامية—أي إذا لم يكن لدى المستفيدين خيار الخروج من البرنامج، أو إذا كان المبلغ المدفوع لا يتناسب بشكل واضح مع الخدمة المقدمة، أو إذا كان المبلغ المدفوع غير مُجَبَّب في صندوق، أو إذا كان من الممكن استخدامه لأغراض أخرى.^{٢٤}

٥- ٧٥ ورغم أن الضرائب المدرجة في هذه الفئة تُفرض على استخدام السلع وليس على ملكية السلع أو المعاملات فيها، فإن تسجيل ملكية السلع قد يولد المطالبة الضريبية. فعلى سبيل المثال، قد يكون تسجيل ملكية حيوانات أو مركبات ذات محركات هو الحدث الذي يسبب تقدير ضريبة على استخدام هذه البنود. وقد تنطبق الضرائب على استخدام السلع حتى على سلع غير قابلة للاستخدام عملياً، مثل المركبات الأثرية ذات المحركات أو البنادق الأثرية.

الحالات البينية في الضرائب على الأنشطة التجارية المفروضة على أوعية مختلفة

٥- ٧٦ تنشأ حالات بينية في الضرائب على الأنشطة التجارية، والتي تُفرض على وعاء يتمثل في دخل مجمع، أو مجموع أجور ورواتب، أو رقم مبيعات. وإذا أمكن تقدير الحصيلة الخاصة بكل وعاء ضريبي، فإنه ينبغي عندئذ توزيع المجموع بين الأوعية الضريبية المعنية. أما إذا تعذر تقدير

^{٢٤} إذا كانت الرسوم متناسبة مع تكلفة الخدمة المؤداة، فإنها تشكل مدفوعات لمعاملة من نوع التأمين، وفي هذه الحالة تُصنّف كقسط في فئة الأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (١-٤-٥). ومعياري التناسبية بين المدفوعات وتوفير خدمة من نوع التأمين (بما في ذلك المدفوعات مقابل عنصر المخاطر) ينبغي دراسته على أساس كل حالة على حدة. ووجود وحدة مؤسسية لديها مجموعة كاملة من الحسابات وتدير صندوقاً يعمل وفقاً لقواعد التأمين يدل على أن المبلغ المدفوع هو مقابل خدمة من نوع التأمين.

الحالات التي تُصدر فيها الحكومة تراخيص للحد من عدد الوحدات العاملة في مجال معين، يتم فيها وضع الحد بصورة تعسفية ولا يعتمد على معايير التأهل. وعندما تقيد الحكومة عدد السيارات التي يحق لها العمل كسيارات أجرة أو عدد كازينوهات القمار المسموح بها من خلال إصدار تراخيص، فإنها بالفعل تولد أرباحا احتكارية للكيانات المشغلة المُعتمدة وتسترد بعض الأرباح كرسوم. وينبغي أيضا قيد رسوم الترخيص هذه كضرائب ضمن هذه الفئة. ومن حيث المبدأ، إذا كانت الرخصة صالحة لعدة سنوات، يتعين قيد المدفوعات على أساس الاستحقاق مع إدراج قيد في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٨) لمبلغ رسوم الترخيص المسدد مسبقا الذي يغطي السنوات التالية. ومع ذلك، إذا لم تعترف الحكومة بالتزام السداد للمرخص له في حالة إلغاء الترخيص، يتم قيد مبلغ الرسوم مستحق الدفع بالكامل كمبلغ ضريبي واحد في وقت دفعه.

• وتدرج ضمن هذه الفئة أيضا الضرائب على التلوث المفروضة على انبعاث أو تصريف الغازات أو السوائل الضارة أو غيرها من المواد المؤذية. وعلى أساس الاستحقاق، فإن الإيرادات واجبة التحصيل لقاء تصاريح الانبعاث التي تصدرها الحكومات بموجب برامج تقليل الانبعاثات ومقايضتها، ينبغي قيدها ضمن هذه الفئة في وقت حدوث الانبعاثات. ولا ينبغي قيد إيرادات في حالة التصاريح التي تصدرها الحكومات بدون مقابل. والفرق الزمني بين وقت استلام الحكومة للنقدية لقاء التصاريح ووقت حدوث الانبعاثات يشكل ضريبة مدفوعة مقدما وينشأ عنه التزام مالي (حسابات أخرى مستحقة الدفع) على الحكومة. والفرق بين قيمة الضريبة المدفوعة مقدما للتصريح والقيمة السوقية للتصريح يمثل عقدا قابلا للتداول (أصل غير مالي غير مُنتج) للحائز (راجع الفقرتين م٤-٤٨ وم٤-٤٩). وتُستبعد المبالغ مستحقة الدفع للحكومة لقاء جمع النفائات أو المواد الضارة والتخلص منها من هذه الفئة من الضرائب لأنها تشكل بيعا لخدمات، وتقيد كمبيعات سلع وخدمات (١-٤-٢).

• والضرائب في هذه الفئة، عدا التراخيص التجارية والمهنية، تشمل الضرائب مستحقة القبض من الأفراد أو الأسر المعيشية لقاء التراخيص التي تسمح بالصيد الترفيهي، أو استخدام بنادق الصيد، أو صيد الأسماك، والضرائب على ملكية الحيوانات الأليفة عندما يكون المبلغ واجب السداد غير متناسب مع التكلفة الإدارية. وتشمل أيضا تراخيص الإذاعة والتلفزيون مستحقة الدفع من المشاهدين، إلا إذا كانت السلطات العامة توفر خدمات إذاعية عامة، إذ في هذه الحالة تقيد المدفوعات كمدفوعات عن خدمة وليس كضريبة.

الجدول ٥-٤: التصنيف المفصل للضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-٤-٥)

الضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة	١-٤-٥
ضرائب المركبات ^١	١-٤-٥-١
الضرائب الأخرى على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة ^١	١-٤-٥-٢
التراخيص التجارية والمهنية ^١	١-٤-٥-٢-١
الضرائب على التلوث ^١	١-٤-٥-٢-٢
تراخيص الإذاعة والتلفزيون ^١	١-٤-٥-٢-٣
تراخيص وتصاريح للأسر المعيشية ^١	١-٤-٥-٢-٤
الضرائب الأخرى على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة غير المصنفة في موضع آخر ^١	١-٤-٥-٢-٥

^١ سطور التقسيم الإضافي / «منها/ منه» يمكن أن تسمح بتحديد سلع أو أنشطة معينة، وكيف تتعلق هذه الضرائب بموارد طبيعية معينة أو ضرائب بيئية.

٥- ٨٠ ضرائب المركبات (١-٤-٥-١) تشمل الضرائب على استخدام المركبات أو السماح باستخدام المركبات. ولا تشمل الضرائب على المركبات بوصفها ممتلكات أو صافي ثروة أو رسوم استخدام الطرق والجسور والأنفاق.

٥- ٨١ الضرائب الأخرى على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-٤-٥-٢)، تشمل هذه الفئة التراخيص التجارية أو المهنية التي تتألف من ضرائب تدفعها المؤسسات للحصول على ترخيص لمزاولة نوع معين من الأنشطة التجارية أو المهنية والضرائب مستحقة الدفع من الأفراد لمزاولة أنشطة معينة. ويُدْرَج في هذه الفئة ما يلي:

• ضرائب أو تراخيص الأعمال العامة المفروضة بمبلغ ثابت، أو تبعا لجدول وفقا لنوع النشاط التجاري، أو على أساس مؤشرات عدة مثل مساحة الأرضية، أو القدرة الحصانية للمركبة، أو رأس المال، أو حمولة السفن. ولا تغطي هذه الفئة الضرائب التجارية المفروضة على إجمالي المبيعات، والتي تُصنّف ضمن فئة الضرائب العامة على السلع والخدمات (١-٤-١).

• وقد تُفرض الضرائب أو التراخيص الخاصة بأنواع معينة من الأعمال التجارية، بما في ذلك السماح ببيع سلع أو تقديم خدمات، على فترات منتظمة أو لمرة واحدة أو في كل مرة تُستخدم فيها السلع المعنية. وتُدْرَج ضمن هذه الفئة التراخيص التجارية مستحقة الدفع من المؤسسات، مثل تراخيص مركبات الأجرة وكازينوهات القمار والتعدين واستغلال الأراضي والأصول الجوفية والإذاعة والتلفزيون. وتشمل هذه الفئة أيضا كافة

الجدول ٥-٥: التصنيف المفصل للضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (٥-١-١)

٥-١-١	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية ^١
١-٥-١-١	الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى
٢-٥-١-١	الضرائب على الصادرات
٣-٥-١-١	أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد
٤-٥-١-١	أرباح عمليات الصرف
٥-٥-١-١	الضرائب على عمليات الصرف
٦-٥-١-١	الضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية

^١ سطور التقسيم الإضافي/ «منه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد سلع أو أنشطة معينة، وكيف تتعلق هذه الضرائب بموارد طبيعية معينة أو ضرائب بيئية.

٥-٨٥ وتشمل الضرائب على الصادرات (٢-٥-١-١)

جميع الرسوم التي تصبح مستحقة الدفع على السلع التي يجري نقلها إلى خارج البلد أو الخدمات التي يقدمها مقيمون إلى غير مقيمين. وتُستقطع الخصومات على السلع المصدرة، والتي تكون رداً لمدفوعات سبق أدائها كضرائب عامة على الاستهلاك أو ضرائب انتقائية أو رسوم استيراد، من إجمالي المبالغ مستحقة القبض من كل ضريبة منها وليس من المبالغ مستحقة القبض المندرجة ضمن هذه الفئة.

٥-٨٦ وتشمل أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد (١١٥٣) الأرباح من المؤسسات التي تنشئها الحكومات ويكون لها حق الاحتكار المحلي لتصدير أو استيراد سلع معينة، أو السيطرة على خدمات مقدمة إلى غير مقيمين أو متلقاة من غير مقيمين أو كلاهما. وتعد ممارسة السلطات الاحتكارية وسيلة بديلة لتعبئة الإيرادات عن طريق الضرائب على الصادرات أو الواردات أو التعاملات في النقد الأجنبي. وعند وجود احتكارات التصدير أو الاستيراد هذه، فإن أي أرباح تحولها المؤسسات الاحتكارية أو مجالس التسويق إلى الحكومة تعتبر ضرائب، وتُصنّف كأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد (٥-١-١-١-٥-٣). وفي حين ينبغي من حيث المبدأ أن تُعامل الأرباح الزائدة فقط عن مستوى «معتاد» من الأرباح الافتراضية كضرائب، من الصعب تقدير مبلغ الأرباح «المعتادة»، وينبغي من الناحية العملية اعتبار قيمة الضرائب مساوية لمبلغ الأرباح مستحقة الدفع بالفعل إلى الحكومة من احتكارات التصدير أو الاستيراد. وهذه الضريبة يتم قيدها عندما يتم الدفع للحكومة وليس عندما تُكتسب الأرباح ولا تشمل الاحتياطات التي تحتجزها المؤسسات أو مجالس التسويق.^{٢٥}

^{٢٥} إذا حصل مشروع من هذا النوع على أرباح من تصديره أو استيراده لبعض المنتجات، وقدمت وحدة حكومية إعانة على منتجات أخرى، فإنه ينبغي قيد كل الضرائب والإعانات بصورة منفصلة قدر الإمكان لا الاكتفاء بقيد صافي القيمة للضرائب ناقص الإعانات.

الضرائب الأخرى على السلع والخدمات (١-١-٤-٦)

٥-٨٢ الضرائب الأخرى على السلع والخدمات (١-١-٤-٦)

تشمل الضرائب على استخراج المعادن، والوقود الأحفوري، والموارد الأخرى القابلة للنفاذ من الترسيبات المملوكة ملكية خاصة أو المملوكة لحكومة أخرى وأي ضرائب أخرى على سلع أو خدمات غير مدرجة بالفئات من ١-٤-١-١ إلى ١-٤-١-١-٤-٥. وتكون الضرائب على استخراج الموارد القابلة للنفاذ عادة مقداراً ثابتاً على وحدة الكمية أو الوزن، ولكن يمكن أن تكون نسبة مئوية من القيمة. ويتم قيد الضرائب عند استخراج الموارد المعنية. وتُصنّف المدفوعات الخاصة بقطع الأشجار واستخراج الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ من الترسيبات المملوكة للوحدة الحكومية المتلقية للمدفوعات في فئة الربيع (٥-١-٤-١) (راجع الفقرة ٥-١٢٩).

الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (٥-١-١)

٥-٨٣ الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (٥-١-١)

هي الضرائب التي تصبح مستحقة الدفع عندما تعبر السلع الحدود الوطنية أو الجمركية للإقليم الاقتصادي، أو عند مبادلة معاملات في الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين. وتُصنّف هذه الضرائب إلى فئات فرعية مختلفة وفقاً لطبيعة التبادل وإذا ما كان التبادل مرتبطاً بواردات أو صادرات (راجع الجدول ٥-٥).

٥-٨٤ الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى (١-٥-١)

تغطي الإيرادات من جميع الرسوم الواجبة على سلع من نوع معين لأنها تدخل البلد المعني، أو على خدمات لأنها مقدمة من غير مقيمين إلى مقيمين. وقد تُفرض هذه الرسوم لأغراض تعبئة الإيرادات أو الحد من الواردات لأغراض حماية الكيانات المقيمة المنتجة لنفس السلع أو الخدمات. وقد تحدّد على أساس معين أو حسب القيمة، ولكنها يجب أن تقتصر قانوناً على المنتجات المستوردة. وتدرج في هذا البند الرسوم المفروضة بموجب جدول التعريفات الجمركية وملاحقه، بما في ذلك الضرائب الإضافية التي تستند إلى جدول التعريفات، والرسوم القنصلية، ورسوم الحمولة، والضرائب الإحصائية، والرسوم المالية العامة، والضرائب الإضافية التي لا تستند إلى جدول التعريفات الجمركية. وتغطي هذه الفئة الضرائب الواقعة على الواردات فحسب. فالواردات التي تدخل ضمن فئة سلع أوسع خاضعة للضريبة ينبغي أن تقيد ضمن فئة ضرائب عامة على السلع والخدمات (١-٤-١-١) أو ضمن فئة الضرائب الانتقائية (١-٤-١-٢). وفي حالة فرض ضرائب انتقائية على السلع المستوردة بموجب نفس القانون الذي ينطبق على السلع المنتجة محلياً المثلثة، عندئذ يتعين تصنيف الإيرادات من هذه الضريبة على أنها ناشئة عن ضرائب انتقائية وليس عن رسوم استيراد (راجع الفقرة ٥-٦٢).

المحققة، والتي تأخذ طابع قيد دفترتي ناتج عن إعادة تقييم حيازات النقد الأجنبي أو الذهب للمالك. وكما هو وارد في الفقرة ١١٥-٥، فإن هذه المدفوعات التي تؤدي للحكومة بناء على مكاسب الحيازة تُصنّف كسحب من حقوق الملكية وليس كضريبة. وأي أرباح تشغيلية تُحوّل للحكومة ينبغي تصنيفها كأرباح موزعة (٢-١-٤-١) (راجع الفقرة ١١١-٥).

٥-٩١ تُغطي الضرائب على عمليات الصرف (١-١-٥-٥) الضرائب المفروضة على بيع أو شراء النقد الأجنبي، سواء بسعر صرف موحد أو بأسعار صرف مختلفة. وتُدرج ضمن هذا البند الضرائب على الحوالات للخارج إذا كانت الضرائب مفروضة على شراء نقد أجنبي سوف يُحوّل إلى الخارج. ويتعين أن تُسجل ضرائب الحوالات غير المفروضة على شراء نقد أجنبي تحت فئة الضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية (١-١-٥-٦).

٥-٩٢ الضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية (١-١-٥-٦) تشمل الضرائب الأخرى المفروضة على مختلف جوانب التجارة والمعاملات الدولية، عدا تلك مستحقة الدفع من المنتجين. ويشمل هذا البند الضرائب المفروضة حصريا على السفر للخارج، والضرائب على التأمين أو الاستثمار بالخارج، والضرائب على الحوالات للخارج، مع استبعاد الضرائب المفروضة على شراء نقد أجنبي لتحويله إلى الخارج، والتي تُدرج ضمن فئة الضرائب على عمليات الصرف (١-١-٥-٥).

الضرائب الأخرى (١-١-٦)

٥-٩٣ الضرائب الأخرى (١-١-٦) تغطي الإيرادات من الضرائب المفروضة غالبا على وعاء أو أوعية غير مصنفة في موضع آخر، والضرائب غير المحددة. ويقسم هذا البند بدوره إلى ضرائب أخرى مستحقة الدفع من شركات الأعمال فقط (١-١-٦-١) وضرائب أخرى مستحقة الدفع من جهات أخرى عدا شركات الأعمال أو غير المصنفة (١-١-٦-٢). ويشمل البند الضرائب على الأفراد التي لا تستند إلى الدخل الفعلي أو المفترض، والتي يُشار إليها أحيانا باسم ضرائب النفوس أو ضرائب الرؤوس أو ضرائب الأفراد. ويتم قيد الضرائب الشخصية المستندة إلى الدخل الفعلي أو المفترض كضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-١-١). ويشمل هذا البند أيضا ضرائب الدمغة التي لا تقع بصورة حصرية أو غالبية على فئة واحدة من المعاملات أو الأنشطة المشمولة بالضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية (١-١-٤-٤). ومن أمثلة ذلك الإيرادات من بيع الطوابع التي يجب لصقها على العقود. وتسجل الإيرادات من بيع الطوابع التي يمكن عزوها إلى فئة واحدة، مثل الخمر والسجائر، كضرائب على تلك المنتجات، إما ضمن فئة

٥-٨٧ أما دخل الملكية مستحق القبض من مؤسسات التصدير أو الاستيراد أو مجالس التسويق والذي لا يمثل أرباحا احتكارية فينبغي قيده كأرباح موزعة (١-٤-١-٢) أو كمسحوبات من دخل أشباه الشركات (١-٤-١-٣). وأرباح المؤسسات الاحتكارية مستحقة القبض من المؤسسات العامة أو مجالس التسويق التي تتعامل في السلع محليا، خارج نطاق التجارة الدولية، يتعين قيدها ضمن فئة المؤسسات الاحتكارية (١-٤-١-٣).

٥-٨٨ أرباح عمليات الصرف (١-١-٥-٤) تتضمن الأرباح المولدة عند ممارسة الحكومة أو السلطات النقدية سلطاتها الاحتكارية لتحقيق هامش بين سعري شراء وبيع النقد الأجنبي، لأغراض غير تغطية التكاليف الإدارية. والإيرادات المستمدة تشكل رسما إلزاميا مستخلصا من بائع ومشتري النقد الأجنبي. وعلى نحو مماثل، تنتج ضريبة ضمنية عن تطبيق البنك المركزي أو هيئة رسمية أخرى لنظام متعدد أسعار الصرف. فهو بمثابة المعادل الشائع لرسم الاستيراد ورسم التصدير المفروضين في نظام سعر الصرف الواحد أو للضريبة على بيع أو شراء النقد الأجنبي. وأسوة بأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد، تمثل هذه الإيرادات ممارسة سلطات احتكارية لأغراض ضريبية وتُدرج ضمن الإيرادات الضريبية عندما تتسلمها الحكومة.

٥-٨٩ وفي إطار نظام متعدد أسعار الصرف، يكون هناك سهران للصرف، أو أكثر، قابلان للتطبيق على الفئات المختلفة من المعاملات: وتميل الأسعار لصالح بعض الفئات مقارنة بغيرها. وصافي المتحصلات نتيجة لهذه المعاملات يتم حسابها كضرائب أو إعانات ضمنية (راجع الفقرة ٦-٨٩). ويمكن حساب قدر الضريبة أو الإعانة الضمنية لكل معاملة باعتبارها الفرق بين قيمة المعاملة بالعملة المحلية وفقا لسعر الصرف الفعلي المعمول به وقيمة المعاملة وفقا لسعر موحد يُحسب كمتوسط مرجح لجميع الأسعار الرسمية المستخدمة للمعاملات الخارجية.

٥-٩٠ وتُدرج أرباح عمليات الصرف في الغالب ضمن مبلغ مقطوع تدفعه السلطات النقدية للحكومة. وينبغي تقسيم هذا المبلغ المقطوع وفقا للطابع الاقتصادي للعناصر، وتصنيف كل عنصر وفقا لطبيعته. وهذه المبالغ المقطوعة قد تشمل عناصر من الأرباح الموزعة أو أرباح عمليات الصرف أو الفائدة أو المسحوبات من حقوق الملكية أو جميعها. ولا ينبغي أن تتضمن هذه الفئة من أرباح عمليات الصرف أي مدفوعات للحكومة من أرباح عمليات الصرف المحققة عدا الناتجة عن الاحتفاظ بفرق في أسعار الصرف. كذلك تُستثنى من هذه الفئة أي مدفوعات للحكومة من أرباح إعادة التقييم غير

الجدول ٥-٦: التصنيف المفصل للمساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-١)

٢-١	المساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] ^١
١-٢-١	مساهمات الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة]
١-١-٢-١	مساهمات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-١-٢-١	مساهمات أرباب العمل [إحصاءات مالية الحكومة]
٣-١-٢-١	مساهمات العاملين لحساب أنفسهم أو العاطلين عن العمل [إحصاءات مالية الحكومة]
٤-١-٢-١	مساهمات غير مخصصة [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٢-١	مساهمات اجتماعية أخرى [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٢-٢-١	مساهمات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٢-٢-١	مساهمات أرباب العمل [إحصاءات مالية الحكومة]
٣-٢-٢-١	مساهمات محتسبة [إحصاءات مالية الحكومة]

^١ سطور التقسيم الإضافي/منه/منها؟ يمكن أن تسمح بتحديد المساهمات المقدمة نقدا وعينا، وأن تميز بين المساهمات الإلزامية والطوعية.

معترف به لا تعتبر جزءا من الإيرادات. وفي إحصاءات مالية الحكومة، فإن المساهمات الاجتماعية لا تشمل المساهمات في صناديق التقاعد المستقلة وغير المستقلة وفي النظم غير الممولة المرتبطة بالعمل التي تقدم مزايا التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى. وهذه المعاملات ينبغي قيدها في إحصاءات مالية الحكومة كتحمل خصوم لمزايا التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى مستحقة الدفع مستقبلا. وتسجل هذه المساهمات في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ كمساهمات اجتماعية وتحمل لخصوم في آن واحد، مع تحديد القيد المزدوج بواسطة تعديل في حساب استخدام الدخل نتيجة التغير في استحقاقات التقاعد.^{٢٧}

الحد الفاصل بين المساهمات الاجتماعية والفئات الضريبية الأخرى

٥- ٩٦ يمكن تصنيف التحويلات الإلزامية إما كضريبة أو كمساهمة اجتماعية. أما المساهمات الاجتماعية، فتشمل المدفوعات التي يسدها الأفراد المشتركين في التأمين أو أرباب أعمالهم، للحصول على حق في المنافع الاجتماعية. وتُفرض المساهمات الاجتماعية كدالة للكسب، أو لمجموع الأجور والرواتب، أو لعدد المستخدمين. غير أنه في حالة استخدام الدخل كمتغير بديل لإجمالي الأجور، كما يحدث في حالة العاملين لحساب أنفسهم، تُدرج المتحصلات كمساهمات اجتماعية. وتُصنّف المدفوعات

^{٢٧} يسمح نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ببعض المرونة فيما يتعلق بتسجيل استحقاقات المعاشات التقاعدية لنظم المعاشات التقاعدية غير الممولة التي ترعاها الحكومة لجميع العاملين. ونظرا لاختلاف الترتيبات المؤسسية في البلدان، وباستخدام هذه المرونة، يُسجل فقط بعض من استحقاقات هذه المعاشات التقاعدية ضمن التسلسل الرئيسي للحسابات («الحسابات الأساسية»). ومع ذلك، في هذه الحالات، يتم تقديم جدول تكميلي يوفر معلومات تكشف عن نسبة المعاش التقاعدي المغطاة في الحسابات الأساسية مع بعض التقديرات التقريبية للالتزام الناشئ عن النظم الأخرى (راجع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرة ١٧-١٩٣).

الضرائب الانتقائية (١-١-٤-٢) أو ضمن فئة ضرائب على خدمات معينة (١-١-٤-٤). وعلى نحو مماثل، تُدرج ضرائب الدمغة على المعاملات المالية كضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية (١-١-٤-٤). وتُدرج ببند الضرائب الأخرى (١-١-٦) أيضا ضريبة الإنفاق المفروضة على المشتريات ولكن يتم حسابها في كل حالة على حدة من خلال تطبيق الخصومات والإعفاءات الشخصية. وتُبلغ ضمن هذه الفئة من الضرائب أيضا الإيرادات من الضرائب المفروضة على مزيج من عدة أوعية ضريبية حيث لا يمكن بسهولة توزيع الإيرادات حسب كل وعاء ضريبي أو عزوها إلى وعاء ضريبي غالب.

المساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-١)

٥- ٩٤ المساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-١) هي الإيرادات الفعلية أو المحتسبة مستحقة القبض لبرامج الضمان الاجتماعي من أجل رصد المخصصات لمنافع الضمان الاجتماعي مستحقة الدفع، وتُستثنى من هذا البند المساهمات مستحقة القبض بموجب نظم التقاعد المرتبطة بالعمل ونظم التقاعد الأخرى التي تنشئ التزاما بمزايا مستقبلية مستحقة الدفع. كذلك تُصنّف المساهمات الاجتماعية وفقا لطبيعة الاستفادة وطبيعة النظام المتلقي لهذه المساهمات (راجع الجدول ٥-٦). وتكون هذه المتحصلات إما من أرباب العمل نيابة عن مستخدميهم أو من المستخدمين أو الأفراد العاملين لحساب أنفسهم أو العاطلين عن العمل، بالأصالة عن أنفسهم، حتى تضمن للمساهمين ومن يعولون وورثتهم الحق في الحصول على منافع اجتماعية، تستحق الدفع نقدا أو عينا.^{٢٨} وعادة ما تكون المساهمات إلزامية، ولكنها يجوز أن تكون طوعية أيضا. بالنسبة للمساهمات الطوعية، فهي عادة ما تتم في شكل ترتيبات يحددها اختيار الفرد للقدرة المالية ما إذا كان المشتركون معفيين من المساهمات الإلزامية، ولكنهم مؤهلون للاشتراك بالاختيار. وإذا كانت المساهمات طوعية، من المفيد إدراج بند تذكير بمبلغها الكلي لأجل حساب العبء على المالية العامة ولاستخدامات تحليلية أخرى. وتُصنّف المساهمات الاجتماعية كمساهمات ضمان اجتماعي (١-٢-١) أو مساهمات اجتماعية أخرى (٢-٢-١) تبعا لنوع البرنامج المتلقي لتلك المساهمات.

٥- ٩٥ يعد نطاق تغطية المساهمات الاجتماعية في إحصاءات مالية الحكومة أكثر تقييدا منه في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ففي إحصاءات مالية الحكومة، لا تُدرج في المساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-١) سوى المبالغ التي تشكل إيرادات—بمعنى أن المعاملات التي ينشأ عنها التزام

^{٢٨} يتضمن الملحق الثاني وصفا للوحدات المؤسسية المذكورة، والتصنيف، وقيد التدفقات ومراكز الأرصد فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية.

مستحقة الدفع إلى برامج التأمين الاجتماعي التي يديرها أرباب العمل نيابة عن مستخدميهم. وخلافاً لبرامج الضمان الاجتماعي، فإن برامج التأمين الاجتماعي للمستخدمين تربط عموماً مستوى المنافع مباشرة بمستوى المساهمات. وتدير وحدات الحكومة العامة تلك البرامج عادة بالنيابة عن مستخدميها، ولكن من الممكن أن تديرها وحدة واحدة نيابة عن مستخدمي وحدات حكومية عديدة أو حتى شركات عامة. وقد تكون هذه المساهمات مستحقة الدفع من المستخدمين أو من أرباب العمل.

٥- ٩٩ وتشمل مساهمات المستخدمين (١-٢-٢-١) المبالغ التي يدفعها المستخدمون مباشرة أو التي يقوم أرباب العمل باقتطاعها من الأجور والرواتب وتحويلها نيابة عن المستخدمين. وتشمل مساهمات أرباب العمل (١-٢-٢-١) المبالغ التي يدفعها أرباب العمل نيابة عن مستخدميهم. وأسوة بمساهمات أرباب العمل في برامج الضمان الاجتماعي، لا تحذف هذه المساهمات عند توحيد البيانات إذا كان مستويا الحكومة الدافع والمتلقي ينتميان إلى نفس القطاع أو نفس القطاع الفرعي.

٥- ١٠٠ والمساهمات المحتسبة (١-٢-٢-٣) هي إيرادات تنشأ عندما توفر الحكومة بوصفها رب العمل مزايا غير تقاعدية بصورة مباشرة لمستخدميها، الحاليين أو السابقين أو من يعولون، من مواردها الذاتية دون إشراك مشروع تأمين أو دون إنشاء صندوق خاص أو احتياطي مستقل لهذا الغرض.^{٢٨} وكما هو موضح بالتفصيل في الفقرات من م٢-٦٤ إلى م٢-٦٦، في هذه الحالة يعتبر المستخدمون الحاليون مشمولين بالتأمين ضد عدة احتياجات أو ظروف معينة على الرغم من عدم وجود أي احتياطات تم تدعيمها للتكفل بالاستحقاق المستقبلي. وبالتالي، تحتسب تعويضات العاملين (١-٢-٢-٢) (٢) (راجع الفقرة ٦-٢٢) على أنها تساوي مبلغ المساهمات الاجتماعية الذي سيكون مطلوباً لتأمين الأحمية الفعلية في المنافع الاجتماعية التي يراكمونها. وتُقيد معاملة مترامنة بين قطاع الأسر المعيشية والحكومة، للمساهمات المحتسبة (١-٢-٢-٣) مستحقة القبض للأسر المعيشية.

المنح (١-٣)

٥- ١٠١ المنح (١-٣) هي تحويلات مستحقة القبض للوحدات الحكومية إما من وحدات حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة أو من منظمات دولية، ولا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية. وكما يُشار إليه في الفقرة ٣-١٠، فإن التحويل هو معاملة تقوم فيها وحدة

الإلزامية المفروضة كضريبة مربوطة على وعاء مختلف ومجنبة لتمويل نظم الحماية الاجتماعية ضمن فئة الضرائب ذات الصلة وليس كمساهمات اجتماعية. وعلى وجه الخصوص، تُصنّف المتحصلات المستندة إلى صافي الدخل معدلاً على أساس فردي حسب الاستقطاعات والإعفاءات الشخصية كضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-١-١)، حتى إذا كانت مجنبة لأداء المنافع الاجتماعية. وتُصنّف المدفوعات الإلزامية المفروضة على المؤسسات كدالة للكسب أو لمجموع الأجور والرواتب أو لعدد المستخدمين، والتي لا تضمن الأحمية في الحصول على منافع الضمان الاجتماعي، كضرائب على مجموع الأجور والرواتب أو القوى العاملة (١-١-٢). وعلى نحو مماثل، تُصنّف الضرائب الإلزامية المفروضة على استخدام الوقود كضرائب انتقائية (١-١-٢-٤)، حتى وإن كان بعض منها مجنبا لتمويل المنافع الاجتماعية المقدمة لضحايا حوادث السيارات. وفي هذه الحالات، إذا كانت الوحدة الحكومية التي تفرض الضريبة مختلفة عن الوحدة المقدمة للمنافع الاجتماعية، ينبغي أن تُسجل منحة لاحقة للوحدة المقدمة للمنافع الاجتماعية.

مساهمات الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة] (١٢١)

٥- ٩٧ مساهمات الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٢-١) هي الإيرادات الفعلية مستحقة القبض لبرامج الضمان الاجتماعي التي تتولى الوحدات الحكومية تنظيمها وإدارتها لصالح المشتركين في البرنامج. وتُصنّف هذه المساهمات حسب مصدرها، والذي يمكن أن يكون أرباب العمل أو قطاع الأسر المعيشية (مصنفاً حسب ما إذا كان المصدر مستخدمين أو عاملين لحساب أنفسهم أو عاطلين عن العمل). ومساهمات العاملين (١-٢-١-١) تدفع إما مباشرة من جانب المستخدمين أو يقتطعها رب العمل من أجورهم ورواتبهم ويحولها نيابة عنهم. ويدفع أرباب العمل مساهمات أرباب العمل (١-٢-١-٢) مباشرة نيابة عن مستخدميهم. ويدفع أصحاب المساهمات من غير المستخدمين مساهمات العاملين لحساب أنفسهم أو غير العاملين (١-٢-١-٣). أما المساهمات غير المخصصة (١-٢-١-٤) فهي المساهمات التي لا يمكن تحديد مصدرها. والمبالغ مستحقة الدفع من أرباب العمل في الحكومة العامة لا تحذف عند توحيد البيانات عندما تكون الوحدة الدافعة والوحدة المتلقية تنتميان إلى نفس القطاع أو نفس القطاع الفرعي لأن المساهمات في هذه الحالة تعتبر معاد توجيهها على النحو الوارد في الفقرة ٣-٢٨.

مساهمات اجتماعية أخرى [إحصاءات مالية الحكومة] (١٢٢)

٥- ٩٨ المساهمات الاجتماعية الأخرى [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٢-٢) هي مساهمات فعلية ومحتسبة

^{٢٨} الإيرادات من المساهمات المحتسبة لا تشمل المساهمات المحتسبة في نظم المعاشات والتقاعد المرتبطة بالعمل والتي تُسجل كتحميل لخصوم.

طبيعة المنحة، ينبغي أن تُصنّف على نحو متسق من جانب الطرفين (راجع الفقرة ٣-١٨).

٥- ١٠٤ تتعلق المنحة العينية بسلعة أو خدمة تُقدّم بدون مقابل أو تغير في ملكية أصل غير مالي قائم في حسابات الجهة المانحة دون الحصول على أي شيء ذي قيمة متناسبة في المقابل. وتُصنّف السلع والخدمات المستهلكة، كالمساهمات بالأغذية، والبطانيات، والخدمات والمستلزمات الطبية والخاصة بالإنقاذ، كمنح جارية. أما المعونة ذات الطابع الرأسمالي التي تقدمها مستويات الحكومة العامة المقيمة وغير المقيمة والمنظمات الدولية فتُصنّف كمنح رأسمالية. وينبغي تقييم المنح العينية بأسعار السوق الجارية. وإذا لم تتوافر أسعار السوق، فينبغي أن تكون القيمة عندئذ هي التكاليف الصريحة المحتملة في تقديم الموارد أو المبالغ التي يمكن الحصول عليها إذا بيعت تلك الموارد. ومن الضروري أن تكون المنحة الرأسمالية العينية متعلقة بتغير ملكية منتج ما كان مسجلاً من قبل كأصل غير مالي في حسابات الحكومة المانحة. وفي هذا الحالة، لا يكون هناك تأثير في صافي الإقراض/صافي الاقتراض، لأن القيد المقابل للتأثير الموجب في صافي القيمة (انتقال ملكية ثروة تدل عليه ضمناً إيرادات المنحة) هو معاملة في الأصول غير المالية (اقتناء أصل مُحوّل من المانح). وفي بعض الحالات، قد تبدو قيمة الأصل غير المالي مختلفة تماماً من وجهة نظر المانح والمتلقي. ولأجل الحفاظ على الاتساق في النظام الإحصائي للاقتصاد الكلي، ينبغي استخدام التقييم من وجهة نظر المانح لقيد المعاملات. وإذا كانت القيمة السوقية للأصل في الميزانية العمومية لمتلقي الأصل مختلفة، عندئذ يُسجل المتلقي قيداً لاحقاً بمكسب أو خسارة حيازة على هذا الأصل (راجع الفقرة ١٠-٥).

٥- ١٠٥ وعند استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق، يعتمد توقيت قيد المنحة على ما إذا كان للمتلقي مطالبة على المانح. وفي حالات عديدة، لا يكون لمتلقي المنحة مطالبة نهائياً على المانح ويتعين عزو المنحة للتوقيت الذي قام فيه المانح بسداد المبلغ النقدي أو تسليم السلع أو تقديم الخدمات. وعندما تكون هناك مطالبة، تقيد المنح عندما تُستوفى كافة متطلبات وشروط استلامها ويكون للوحدة المتلقية مطالبة غير مشروطة مقيدة تحت حسابات أخرى مستحقة القبض (٣٢٠٨). وفي بعض الحالات، يكون للمتلقي المحتمل للمنحة مطالبة قانونية عند استيفائه لشروط معينة، مثل التحمل المسبق لمصروفات لغرض محدد أو عند وقوع حدث معين، كإقرار تشريع مثلاً. وتحديد هذا التوقيت يمكن أن يكون معقداً لأنه

مؤسسية بتقديم سلعة أو خدمة أو أصل ما لوحدة أخرى دون الحصول في مقابل ذلك على أي سلعة أو خدمة أو أصل من تلك الوحدة الأخرى. والمنح تكون عادة مستحقة القبض في صورة نقدية، ولكن قد تأخذ أيضاً شكل الحصول على سلع أو خدمات (عينية). وتُصنّف المنح مستحقة القبض أولاً بحسب نوع الوحدة التي تقدم المنحة، ثم بعد ذلك حسب ما إذا كانت المنحة جارية أو رأسمالية.

٥- ١٠٢ وتدرج إحصاءات مالية الحكومة ثلاثة مصادر للمنح كما يلي: منح من حكومات أجنبية (١-٣-١)، ومنح من منظمات دولية (٢-٣-١)، ومنح من وحدات أخرى في قطاع الحكومة العامة (٣-٣-١). وبالنسبة لقطاع الحكومة العامة، يتعين حذف هذه المعاملات عند توحيد البيانات. وبالتالي، فإن المنح من الوحدات الأخرى في قطاع الحكومة العامة (٣-٣-١) ستكون قيمتها غير صفرية فقط عند إعداد الإحصاءات لقطاع فرعي من قطاع الحكومة العامة. وللسماع بتوحيد البيانات، قد يكون من المفيد أيضاً تصنيف المنح مستحقة القبض من وحدات الحكومة العامة الأخرى بحسب القطاع الفرعي للطرف المقابل (راجع الجدول ٥-٧).

٥- ١٠٣ المنح الجارية (١-١-٣-١/١-٢-٣-١/١-٣-١) هي تحويلات جارية مستحقة القبض للوحدات الحكومية إما من وحدات حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة أو من منظمات دولية، ولا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية. والمنح الجارية هي تلك التحويلات (راجع الفقرة ٣-١٧) مستحقة القبض التي لا تعد تحويلات رأسمالية. أما المنح الرأسمالية (١-١-٣-١/٢-٢-٣-١/٢-٣-١-٣-١) فهي تحويلات رأسمالية مستحقة القبض للوحدات الحكومية من وحدات حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة أو من منظمات دولية، ولا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية (راجع الفقرة ٣-١٦). وإذا كانت هناك شكوك حول

الجدول ٥-٧: التصنيف المفصل للمنح (٣-١)

المنح	٣-١
منح من حكومات أجنبية	١-٣-١
جارية	١-١-٣-١
رأسمالية	٢-١-٣-١
من منظمات دولية	٢-٣-١
جارية	١-٢-٣-١
رأسمالية	٢-٢-٣-١
من وحدات الحكومة العامة الأخرى ^١	٣-٣-١
جارية	١-٣-٣-١
رأسمالية	٢-٣-٣-١

^١ سطور التقسيم الإضافي / «منه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات الفردية (راجع الجدول ٣-١).

أساس الاستحقاق، يزيد مبلغ الدين القائم مع تراكم الفائدة بصورة مستمرة خلال مدة وجود الأصل المالي، وينخفض المبلغ المستحق للدائن مع سداد المدين لمدفوعات الدين. ويُشار إلى الرصيد المستحق للدائن من المدين بأصل الدين أو المبلغ الرئيسي. وإيرادات الفائدة تتضمن أيضاً الفائدة المحتسبة التي تنشأ من الفائدة الضائعة على أرباب العمل عندما يقدمون قروضا للعاملين بأسعار فائدة مخفضة أو حتى صفرية كجزء من التعويضات العينية للموظفين في الحكومة والقطاع العام (راجع الفقرة ٦-١٧).

٥- ١٠٩ وقد تكون الفائدة مبلغاً من المال محدداً سلفاً أو نسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من أصل الدين القائم. وإذا لم يتم سداد بعض أو كل الفائدة المتراكمة للدائن خلال الفترة المعنية، يتعين إضافته إلى مبلغ أصل الدين المتبقي. ومع ذلك، قد لا تكون الفائدة بالضرورة مستحقة السداد حتى تاريخ لاحق، وفي أوقات أخرى حتى يحين وقت سداد القرض أو غيره من الأدوات المالية. وما دامت الفائدة تتراكم دون أن تسدد، يزيد مجموع الخصوم القائمة على المدين لصالح الدائن. وعلى أساس الاستحقاق، تؤدي أي مدفوعات دورية أو مدفوعات أخرى إلى تخفيض مجموع الخصوم لكنها لا تعتبر معاملات إيرادات.

٥- ١١٠ ويجب مراعاة اعتبارات عديدة عند تحديد مقدار الإيرادات من الفائدة المتوجب قيده أو حذفه عند توحيد البيانات. وتجنباً للتكرار، يرد وصف أكثر تفصيلاً للفائدة في الفقرات ٦-٦٢ إلى ٦-٨٣. كذلك ينبغي قيد الفائدة وفقاً للقطاع الفرعي للطرف المقابل، وذلك لإتاحة المجال لتوحيد بيانات قطاع الحكومة العامة والقطاع العام (راجع الجدول ٥-٨).

الجدول ٥-٨: التصنيف المفصل للفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٤-١)

١-٤-١	الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة]
١-١-٤-١	الفائدة [نظام الحسابات القومية]
٢-١-٤-١	ناقص: خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM)
٣-١-٤-١	من غير المقيمين
	من المقيمين عدا الحكومة العامة ^١
	من وحدات الحكومة العامة الأخرى ^١

^١ سطور التقسيم الإضافي / «منه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات الفردية (راجع الجدول ٣-١).

قد تكون هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من شروط الأهلية التي لها سلطات قانونية مختلفة، وبالتالي تقييد المنح في أغلب الحالات لدى استلامها. وعند استخدام نظام القيد على أساس نقدي، تقييد المنح عند استلام النقدية. ولن تقييد المنح العينية في النظام النقدي.

إيرادات أخرى (١-٤)

٥- ١٠٦ الإيرادات الأخرى (١-٤) هي كل الإيرادات مستحقة القبض عدا الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح. وتشمل هذه الفئة من الإيرادات دخل الملكية، ومبيعات السلع والخدمات، وأنواعاً أخرى متنوعة من الإيرادات.

دخل الملكية [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٤-١)

٥- ١٠٧ دخل الملكية [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٤-١) هو الإيرادات مستحقة القبض مقابل وضع أصول مالية وموارد طبيعية تحت تصرف وحدة أخرى.^{٢٩} والإيرادات في هذه الفئة قد تأخذ شكل الفائدة، ودخل الشركات الموزع، ودخل الاستثمار، والريع. ويتضمن دخل الشركات الموزع الأرباح الموزعة، والمسحوبات من دخل أشباه الشركات، وأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها. أما دخل الاستثمار فيتضمن دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار، وحائزي أسهم صناديق الاستثمار.

الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٤-١)

٥- ١٠٨ الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٤-١) هي أحد أشكال دخل الاستثمار التي تكون مستحقة القبض لمالكي أنواع معينة من الأصول المالية (حقوق السحب الخاصة، والودائع، وسندات الدين، والقروض، والحسابات الأخرى مستحقة القبض) مقابل وضع هذه الأصول المالية والموارد الأخرى تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى.^{٣٠} وجميع الأصول المالية التي ينشأ بموجبها فائدة تمثل مطالبات للدائنين على المدينين. وبمقتضى نظام القيد على

^{٢٩} يختلف دخل الملكية [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٤-١) بسبب معالجة خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM) في الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٤-١).

^{٣٠} تختلف الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٤-١) بسبب معالجة خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM) (راجع الفقرة ٦-٨١ والملحق السابع).

الجدول ٥-٩: التصنيف المفصل للأرباح الموزعة (١-٢-٤)

٢-١-٤-١	الأرباح الموزعة
١-٢-١-٤-١	من غير المقيمين
٢-٢-١-٤-١	من المقيمين ^١

^١ سطور التقسيم الإضافي / «منه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات الفردية (راجع الجدول ١-٣).

٥- ١١٤ وقد توزع الشركات العامة الأرباح بصورة غير منتظمة وقد لا تسمى صراحة أرباحاً موزعة. ومع ذلك، تشمل الأرباح الموزعة جميع توزيعات أرباح الشركات العامة إلى حملة أسهمها أو مالكيها، أيًا كانت التسمية التي يوصفون بها، بما في ذلك أرباح البنوك المركزية المحولة إلى الوحدات الحكومية، والأرباح المحولة أو الموزعة من أداء وظائف السلطة النقدية خارج البنك المركزي، والأرباح المحولة من أنشطة ألعاب أنشطة اليانصيب الوطني التي تنافس أنشطة اليانصيب الأخرى التي ينظمها القطاع الخاص. غير أن توزيعات أرباح المؤسسات الاحتكارية (١-٤-٣) وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد (١-٤-٣) تُصنّف كضرائب، كما هو مبين في الفقرتين ٥-٦٣ و ٥-٨٦.

٥- ١١٥ ورغم أن الأرباح الموزعة تُدفع نظرياً من فائض التشغيل للفترة الجارية، فإن الشركات غالباً ما تمهد مدفوعات الأرباح الموزعة، حيث تدفع أحياناً أقل من فائضها التشغيلي، ولكنها في أحيان أخرى تدفع أكثر من فائضها التشغيلي بقليل، خاصة عندما يكون فائض التشغيل نفسه متقلباً جداً. ولأسباب عملية، لا تُبدّل أي محاولات لمحاذاة مدفوعات الأرباح الموزعة مع الأرباح إلا في حالة واحدة. ويحدث هذا الاستثناء عندما تكون الأرباح الموزعة كبيرة بشكل غير متناسب بالنسبة للمستوى الأخير من الأرباح الموزعة على الأسهم والأرباح. وهذه المدفوعات الكبيرة بشكل غير متناسب وغير المنتظمة، والتي يُشار إليها في الغالب باسم «الأرباح الموزعة الفائقة» (Super-dividends) غالباً ما تستند إلى احتياطات متراكمة أو متحصلات الخصخصة أو مبيعات الأصول الأخرى أو مكاسب الحيازة. وأي أرباح موزعة يُعلن أنها تتجاوز بشكل كبير المستوى الأخير من الأرباح الموزعة على الأسهم والأرباح ينبغي أن تُقيد كمعاملة في الأصول المالية، وتحديدًا سحب حقوق ملكية الملاك من الشركة (راجع الفقرة ٩-٤٩).

٥- ١١٦ ولتحديد ما إذا كانت «الأرباح الموزعة الفائقة» كبيرة بشكل غير متناسب من عدمه، فمن المفيد إدخال مفهوم الدخل القابل للتوزيع. ويكون الدخل القابل للتوزيع الخاص بشركة ما مساوياً لدخل ريادة الأعمال (entrepreneurial income) مضافاً إليه كافة التحويلات الجارية مستحقة القبض ناقص كافة التحويلات الجارية مستحقة الدفع

الأرباح الموزعة (١-٤-٢)

٥- ١١١ الأرباح الموزعة (١-٤-٢) هي الإيرادات الموزعة التي تخصص لوحدات الحكومة أو القطاع العام بوصفها مالكة لأسهم رأس المال، نتيجة لوضع أموال تحت تصرف الشركات.^{٣١} وزيادة حصص رأس المال من خلال إصدار أسهم تمثل وسيلة بديلة لتعبئة الأموال مقارنة بالاقتراض. وحصص رأس المال لا يترتب عليها التزام ثابت من حيث القيمة النقدية ولا تعطي حملة الأسهم الحق في الحصول على دخل ثابت أو دخل محدد سلفاً. بل يجب أن يعلن مجلس الإدارة أو مديرون آخرون للشركة بإرادتهم عن أرباح موزعة مستحقة الدفع. وتُستثنى من الأرباح الموزعة إصدارات الأسهم المجانية التي تمثل ببساطة إعادة تصنيف بين الأموال الخاصة والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة.

٥- ١١٢ وعلى الرغم من أن الأرباح الموزعة تمثل جزءاً من الدخل الذي تحقق على مدار فترة طويلة، غالباً ما تكون ستة شهور أو اثني عشر شهراً، فإن الأرباح الموزعة لا يتم قيدها في نظام إحصاءات مالية الحكومة في الوقت الذي تتحقق فيه القيمة الاقتصادية. وفي حالة الشركات العامة التي تكون فيها الحكومة أو شركة عامة أخرى المساهم الوحيد ولا تكون الأسهم مطروحة للتداول العام، تقيد الأرباح الموزعة في الوقت التي تكون فيه مستحقة الدفع. ويعني التاريخ الذي تصبح فيه الأسهم المعلنة «بدون قسيمة» (ex-dividend) أن الربح الموزع يكون مستحق الدفع للمالك في ذلك التاريخ. وبعبارة أخرى، فإن مالك أسهم رأس المال في التاريخ الذي تصبح فيه الأسهم بدون قسيمة، وليس المالك في التاريخ الذي تصبح فيه الأرباح الموزعة مستحقة الدفع، يكون له الحق في الأرباح الموزعة. وبالتالي، فإن السهم المبيع كسهم بدون قسيمة تكون قيمته أقل من السهم المبيع بدون هذا القيد. وفي هذه الحالة، فإن توقيت قيد الأرباح الموزعة هو النقطة التي يبدأ عندها إعلان سعر السهم بدون قسيمة وليس السعر الذي يشمل الربح الموزع.

٥- ١١٣ وقد تحصل وحدات الحكومة العامة على أرباح موزعة من شركات خاصة أو عامة مقيمة أو غير مقيمة (راجع الجدول ٩-٥). وفي حالات استثنائية، فإن الشركات المؤسسة قانوناً المصنفة ضمن وحدات الحكومة العامة قد توزع أرباحاً أيضاً، وبالتالي قد تكون الأرباح الموزعة مستحقة القبض أيضاً من وحدات الحكومة العامة الأخرى (وإن كان ذلك يخضع لتوحيد البيانات). أما قطاع الطرف المقابل للأرباح الموزعة مستحقة القبض، فيتعين تصنيفه بصورة مستقلة لإتاحة المجال لتوحيد بيانات قطاع الحكومة العامة والقطاع العام.

^{٣١} وحدات الحكومة أو وحدات القطاع العام، بصفتها حملة للأسهم، قد تحصل في بعض الحالات أيضاً على حصص رأس المال عن طريق نقل ملكية الأصول غير المالية إلى شركة ما.

دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (١-٤-١-٤)

٥- ١٢٠ دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (١-٤-١-٤) يشمل دخل الملكية الذي يُعزى إلى حملة وثائق التأمين وحملة أسهم صناديق الاستثمار^{٣٤} وتحفظ مشروعات التأمين باحتياطات فنية في شكل تسديد مسبق لأقساط التأمين، واحتياطات لتغطية المطالبات القائمة، واحتياطات اكتوارية لتغطية المخاطر القائمة المرتبطة بوثائق التأمين على الحياة. وتعد هذه الاحتياطات أصولاً للمستفيدين، بما في ذلك أي وحدات حكومية أو وحدات أخرى بالقطاع العام تحمل وثائق تأمين، وخصوصاً على مؤسسات التأمين. وأي دخل مستحق القبض من استثمار الأصول المقابلة يتعين عزوه أيضاً كدخل ملكية لحملة وثائق التأمين أو المستفيدين. غير أنه بالنسبة لوحدات القطاع الحكومي بوصفها حملة للوثائق، فإن الدخل المرتبط بهذا البند من المرجح ألا يكون معروفاً ومن المحتمل ألا يتم حسابه إلا في سياق الاقتصاد بمجمله، وبالتالي فإن هذا البند من الإيرادات يُستبعد من نظام إحصاءات مالية الحكومة، وكذلك بند تعديل بين نظام إحصاءات مالية الحكومة والحسابات القومية (راجع الملحق السابع). ويرد وصف أكثر تفصيلاً لهذا النوع من دخل الملكية في الفقرات من ١١٣-٦ إلى ١١٩-٦ في سياق النفقات المقابلة.

٥- ١٢١ ودخل الاستثمار الذي يُعزى إلى حملة الأسهم أو الوحدات في صناديق الاستثمار يتضمن بندين مستقلين. أول هذين البندين هو الأرباح الموزعة التي يتم توزيعها على حملة الأسهم بصناديق الاستثمار. أما ثانيها فهو الأرباح المحتجزة التي تُعزى إلى حملة الأسهم بصناديق الاستثمار. وتُقيد الزيادة في قيمة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار عدا الناتجة عن مكاسب وخسائر الحيازة على أنها موزعة على حملة السهم أو الوحدة ومعاد استثمارها من جانبهم في الأداة المالية.

الريع (١-٤-١-٥)

٥- ١٢٢ الريع (١-٤-١-٥) هو الإيرادات مستحقة الدفع لمالك الموارد الطبيعية (المُؤجّر أو المالك) مقابل وضع الموارد الطبيعية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى (المستأجر أو المستفيد) لاستخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج. وفي الغالب يتعلق الريع مستحق القبض بتأجير موارد فوق الأرض وموارد

^{٣٤} المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار، بحكم تعريفها، تشمل أيضاً دخل الاستثمار الذي يُعزى إلى المشاركين في نظم التقاعد. ومع ذلك، لا يحق لوحدات القطاع العام المؤسسية الحصول على استحقاقات تقاعدية، وبالتالي فإن هذه الفئة الفرعية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار لا تنطبق كفتة إيرادات في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

وناقص التعديل لمراعاة التغير في استحقاقات معاشات التقاعد المرتبطة بنظام التقاعد في هذه الشركة (راجع أيضاً نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرة ٧-١٣١). ومن هذا المنطلق، من الممكن أن ننظر إلى نسبة الأرباح الموزعة إلى الدخل القابل للتوزيع على مدى السنين الأخيرة وكذا تقييم مدى معقولية أن المستوى الحالي للأرباح الموزعة المعلن عنها يتماشى مع الممارسة فيما سبق. ومن الناحية العملية، يمكن قياس متغير بديل للدخل القابل للتوزيع من خلال صافي رصيد التشغيل، مع استبعاد الأرباح الموزعة مستحقة الدفع وصافي التحويلات الرأسمالية. ويوصى بتحديد ما إذا كانت الأرباح الموزعة متسقة مع الممارسة السابقة لكافة الشركات، بما في ذلك البنك المركزي.

٥- ١١٧ والأرباح الموزعة المؤقتة هي مدفوعات الأرباح الموزعة خلال فترة محاسبية ما قبل معرفة نتيجة التشغيل النهائية للشركة. وإذا كانت هناك أدلة على أن هذه الأرباح الموزعة ليست من فائض تشغيل الفترة الجارية، يتعين قيد مدفوعات الأرباح الموزعة المؤقتة باعتبارها مبلغاً مالياً مدفوعاً مقدماً للمساهم ضمن المعاملات في الأصول المالية والخصوم.

المسحوبات من دخل أشباه الشركات (١-٤-١-٣)

٥- ١١٨ المسحوبات من دخل أشباه الشركات (١-٤-١-٣) تتألف من ذلك الجزء من الدخل القابل للتوزيع^{٣٥} الذي يسحبه المالك من شبه الشركة. ولا تستطيع أشباه الشركات^{٣٦} بحكم تعريفها، توزيع الدخل في شكل أرباح موزعة، ولكن قد يختار المالك سحب جزء من الدخل القابل للتوزيع أو سحبه بأكمله. ومن الناحية النظرية، يعد سحب مثل هذا الدخل معادلاً لتوزيع دخل الشركات عن طريق الأرباح الموزعة ويُقيد بنفس الطريقة. ويتوقف مقدار الدخل الذي يقرر مالك شبه الشركة سحبه على عوامل أهمها حجم دخلها المتاح قبل الضرائب. وتقيد جميع هذه المسحوبات في تاريخ حدوث الدفع فعلياً.

٥- ١١٩ والمسحوبات من دخل أشباه الشركات، شأنها في ذلك شأن الأرباح الموزعة، لا تشمل المسحوبات من الأموال المتحققة من بيع أصول شبه الشركة أو التصرف فيها على نحو آخر. ويتعين قيد المسحوبات المستندة إلى تلك المبيعات باعتبارها تصرفاً في الأصول غير المالية في حسابات شبه الشركة وانخفاضاً في رأس المال السهمي لأشباه الشركات المملوكة لوحدات القطاع الحكومي. وبالمثل، فإن الأموال المسحوبة بتصفية مقادير كبيرة من إيرادات محتجزة متراكمة أو احتياطات أخرى لدى شبه الشركة يتعين قيدها كمسحوبات من حصص رأس المال.

^{٣٥} راجع الفقرة ٥-١١٦ للاطلاع على مناقشة حول الدخل القابل للتوزيع.

^{٣٦} يرد وصف معايير تحديد أشباه الشركات في الفقرة ٢-٣٣.

الناحية النقدية ويتم قياسه بالقيمة وفق الأسعار الأساسية^{٣٦} للمحاصيل التي يلتزم المستأجر بتقديمها للوحدة الحكومية مالكة الأراضي بمقتضى عقد بينهما.

٥- ١٢٧ ويشمل الربيع على الأراضي أيضا الربوع مستحقة الدفع لوحدات قطاع الحكومة العامة نظير حق استغلال القنوات المائية والأنهار (نظير حق استغلال هذه القنوات المائية لأغراض ترفيهية أو غيرها من الأغراض بما في ذلك صيد الأسماك) أو الأراضي غير المزروعة (مقابل حق قطع الأشجار على تلك الأراضي). وفي حالة التصاريح التي تسمح بقطع الأشجار في الغابات الطبيعية، فمن الشائع أن يُسمح بقطع الأشجار بموجب قيود صارمة مع سداد رسم يُدفع لكل وحدة حسب حجم الأخشاب المقطوعة (رسوم القطع). وعادة ما تكون القيود هي الحفاظ على استدامة حصاد الأخشاب، وعلى ذلك يتعين أن تُقيد هذه المدفوعات أيضا كريع (١-٤-١-٥). ومع ذلك، إذا مُنحت وحدة ما تصريحاً لقطع مساحة من غابة طبيعية، أو لقطع الأشجار وفق تقديرها الاستثنائي دون أي قيد وبشكل دائم، فإن المدفوعات التي تسدد للمالك تشكل بيعاً لأصل. وبالنسبة للغابات التي تعد أصولاً منتجة، يتم معاملة استخراج الخشب كبيع لمنتهج.

٥- ١٢٨ وقد يكون صاحب الأراضي ملزماً بدفع ضرائب عقارية أو بتكبد نفقات صيانة معينة وحده نتيجة لامتلاكه للأراضي. وجرى العرف على أن هذه الضرائب أو النفقات تُقيد على أنها مستحقة الدفع من المستأجر والذي يُفترض بأنه يقوم بخصمها من الإيجار وإلا سيكون ملزماً بدفعها لصاحب الأراضي. ويوصف الربيع المخفض بهذه الطريقة نتيجة اقتطاع الضرائب أو غيرها من النفقات والتي يكون صاحب الأراضي ملزماً بها «بالربيع بعد اقتطاع الضرائب». واعتماد هذا العرف يعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للمعاملات المتضمنة في حسابات كلا الطرفين.

ربيع الأصول الجوفية

٥- ١٢٩ تعتمد ملكية الأصول الجوفية في شكل رواسب المعادن أو الوقود الحفري (الفحم أو النفط أو الغاز الطبيعي) على الطريقة التي يجري وفقاً لها تعريف حقوق الملكية بموجب القانون، وكذلك على الاتفاقات الدولية في حالة الرواسب الموجودة في قاع المياه الدولية. وفي بعض الحالات، قد تنتمي الأصول إلى مالك التربة التي تقع تحتها الرواسب، غير أنه في حالات أخرى ربما تنتمي إلى وحدة حكومية محلية أو مركزية.

جوفية وموارد طبيعية أخرى. ومن حيث الاتفاق، يمكن للمالك أن يمنح أو يحجب تصريحاً بالاستمرار في استخدام الأصل من سنة لأخرى. وهذا يشكل اتفاقاً يقوم بموجبه المالك القانوني للموارد الطبيعية التي تعتبر ذات عمر افتراضي غير محدود بإتاحتها للمستأجر مقابل مدفوعات منتظمة تُسجل كدخل ملكية وتوصف بالربيع.^{٣٥}

٥- ١٢٣ ووفقاً لنظام القيد على أساس الاستحقاق، يتراكم الربيع بصورة مستمرة لصالح مالك الأصل طوال مدة العقد. لذلك يكون الربيع المقيد في فترة إبلاغ معينة مساوياً لقيمة الربيع المتراكم الذي يصبح مستحق الدفع على مدى فترة الإبلاغ تلك، وقد يختلف عن مقدار الربيع الذي يصبح مستحق الدفع أو المدفوع فعلاً خلال الفترة.

٥- ١٢٤ وتُستثنى من الربيع المدفوعات مستحقة الدفع لمالكي الموارد الطبيعية إذا كانت تلك المدفوعات تسمح باستخدام الموارد حتى الإطفاء—فمثل هذا النشاط يعتبر بيعاً (راجع الفقرتين ٨-٥٤ وم ٤-١٩) أو ربما نضوب الأصل غير المنتج (راجع الفقرة ١٠-٥٢). وتُستبعد من الربيع أيضاً المبالغ مستحقة الدفع لمالكي الموارد الطبيعية عندما يسمح باستخدام الموارد لفترة ممتدة من الوقت بالطريقة التي تجعل المستخدم يسيطر على استخدامها خلال هذا الوقت، بتدخل طفيف، إن وجد، من المالك القانوني. وهذا الخيار يؤدي إلى قيد معاملة في الأصل المعني، تُصنّف ضمن العقود والإيجارات والتراخيص (٣-١-٤-٤-١)، للمستخدم، وتختلف عن الموارد نفسها (راجع الفقرتين ٨-٥٦ وم ٤-١٩).

٥- ١٢٥ وهناك نوعان من ربيع الموارد يتم تناولهما بالوصف المفصل فيما بعد: الربيع على الأراضي والربيع على الموارد في جوف الأرض. وريع الموارد على باقي الموارد الطبيعية يتبع النمط المطروح بالنسبة لهاتين الحاليتين. وترد مناقشة الحد الفاصل بين ربيع الموارد وإيجار الأصول المنتجة في الفقرتين ٥-١٣١ و٥-١٣٢.

ربيع الأراضي

٥- ١٢٦ تُقيد ربيع الأراضي باعتبارها تتراكم باستمرار لمالك الأراضي طوال فترة العقد. ويجوز أن يتم دفع الربيع نقداً أو عيناً. وفي إطار نظم المشاركة في الغلة أو المزارعة أو ما يماثلها، لا يتم تحديد قيمة الربيع المستحق دفعه مسبقاً من

^{٣٥} ترد في الملحق الرابع مناقشة أكثر تفصيلاً عن الحد الفاصل بين الاستخدامات البديلة للموارد الطبيعية في سياق المناقشة حول الإيجارات والتراخيص والتصاريح والعقود الأخرى لاستخدام الموارد الطبيعية.

^{٣٦} الأسعار الأساسية هي الأسعار قبل إضافة الضرائب على المنتجات وقبل طرح الإعانات على المنتجات.

قيمة المباني والأصول المنتجة الأخرى، وخلاف ذلك يعامل كإيجار.

الحد الفاصل في الضرائب

٥- ١٣٣ ينبغي عدم الخلط بين الربح وضرائب الاستخراج أو التراخيص التجارية أو غيرها من الضرائب. وتُفرض ضرائب الاستخراج على استخراج المعادن والوقود الأحفوري من احتياطات مملوكة ملكية خاصة أو مملوكة لحكومة أخرى. وإذا كانت المدفوعات مؤداة كضرائب على الأرباح، فإنها ينبغي أن تُصنّف عندئذ كضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-١-١). أما المدفوعات المتعلقة بإجمالي قيمة الإنتاج، فينبغي أن تُصنّف كضرائب أخرى على السلع والخدمات (١-١-٤-٦). وينبغي أن تُصنّف المدفوعات المتعلقة بتراخيص أو تصاريح القيام بعمليات استخراج كضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاوله أنشطة (١-١-٤-٥).

أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المُعاد استثمارها (١-١-٤-٦)

٥- ١٣٤ الأرباح المُعاد استثمارها هي حصة المستثمرين المباشرين في الأرباح التي تحتجزها مؤسسات الاستثمار المباشر.^{٣٨} فقد يكون لدى وحدة الحكومة العامة أو الشركة العامة استثمار أجنبي مباشر في الكيانات ذات الغرض الخاص غير المقيمة أو الفروع أو الشركات التابعة غير المقيمة للشركات العامة. ويتعين قيد التوزيعات الفعلية مستحقة القبض من هذه الوحدات غير المقيمة من دخلها القابل للتوزيع كأرباح موزعة (١-١-٤-٢) أو كمسحوبات من دخل أشباه الشركات (١-١-٤-٣). بالإضافة إلى ذلك، ربما احتجزت هذه الكيانات بعض أرباحها. وتكون الأرباح المحتجزة لشركة أو لشبه شركة مساوية للدخل القابل للتوزيع^{٣٩} ناقص الأرباح الموزعة على الأسهم مستحقة الدفع أو مسحوبات الدخل من الشركة أو شبه الشركة، على التوالي.

٥- ١٣٥ ويتم قيد الأرباح المحتجزة لشركة الاستثمار المباشر كما لو أنه تم توزيعها على المستثمرين الأجانب المباشرين بما يتناسب مع ملكيتهم في حقوق ملكية المشروع ثم إعادة استثمارها من جانبهم.^{٤٠} ويقيد التحويل المالي

^{٣٨} الاستثمار المباشر هو فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود المرتبط بكيان مقيم في اقتصاد ما والذي يسيطر أو لديه درجة كبيرة من التأثير على إدارة مشروع مقيم في اقتصاد آخر (راجع الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، الفقرة ٦-٨ والفقرات من ١١-٤٠ إلى ١١-٤٧).

^{٣٩} ترد مناقشة حول الدخل القابل للتوزيع في الفقرة ٥-١١٦.

^{٤٠} راجع الفقرة ١٠-٣٣ للاطلاع على معاملة الإيرادات المحتجزة للشركات الأخرى.

٥- ١٣٠ وقد تمنح وحدات الحكومة العامة عقود إيجار لوحدات مؤسسية أخرى تسمح لها باستخراج تلك الرواسب على مدى فترة زمنية محددة مقابل مبلغ يدفع مرة واحدة أو مقابل سلسلة مدفوعات. وتوصف هذه المدفوعات في أغلب الأحيان بمصطلح «الإتاوات» ولكنها أساسا ريع تتراكم لصالح ملاك الموارد الطبيعية مقابل وضع تلك الأصول تحت تصرف وحدات أخرى لفترات زمنية محددة. وقد تأخذ الريوع شكل مدفوعات دورية بمبالغ ثابتة، بغض النظر عن معدل الاستخراج، أو قد تكون بصورة أكثر شيوعا دالة لكمية أو حجم أو قيمة الأصل المستخرج. وقد تسدد المشروعات العاملة في مجال التنقيب على أراض مملوكة للحكومة مدفوعات لوحدات الحكومة العامة مقابل حق الحفر الاختباري أو البحث على نحو آخر في مدى وجود أصول جوفية وموقعها. وتُقيد تلك المدفوعات أيضا كريع حتى رغم إمكانية عدم استخراج أي أصول.

الحد الفاصل في إيجار الأصول المنتجة

٥- ١٣١ ينبغي عدم الخلط بين الربح وإيجار الأصول المنتجة، والذي يقيد كمبيعات سلع وخدمات (١-١-٤-٢).^{٣٧} والإيجارات هي مدفوعات تؤدي بمقتضى عقد إيجار تشغيلي بهدف استخدام أصل ثابت يخص وحدة أخرى يحتفظ فيها المالك بالأصول الثابتة ويستبدلها حسب الاقتضاء وتتاح عند الطلب للمستأجرين. وينشأ اختلاف المعالجة لأن مؤجري الأصول المنتجة يقومون بعملية إنتاج يقدمون بموجبها خدمات إلى المستأجرين، مثل الاحتفاظ بمخزونات من أصول ثابتة متاحة للتأجير بإشعار قصير وإصلاح وصيانة الأصول المؤجرة. وعلى وجه الخصوص، تُقيد الإيجارات التي تدفعها وحدات الحكومة العامة بوصفها مستأجرة كمدفوعات مقابل توفير خدمات مبان أو خدمات إسكان. أما الربح فهو إيرادات مستحقة الدفع لمالكي الموارد الطبيعية مقابل وضع تلك الأصول تحت تصرف وحدات أخرى.

٥- ١٣٢ وقد يغطي مبلغ مدفوع واحد كلا من الربح والإيجارات عندما تقوم وحدة مؤسسية بتأجير أراض تتألف من تحسينات الأراضي والأراضي والمباني المقامة على الأراضي بعقد إيجار واحد، ولا يميز العقد بين النوعين من المدفوعات. وإذا لم يتوافر أساس موضوعي لتقسيم المدفوعات بين ريع الأراضي وإيجار الأصول المنتجة، يُوصى بمعاملة المبلغ بأكمله على أنه ريع إذا اعتبرت قيمة الأراضي أعلى من

^{٣٧} تُعامل الإيجارات التي يدفعها مستأجرو المباني كمدفوعات نظير توفير الأنشطة العقارية أو خدمات السكن.

الجدول ٥-١٠: التصنيف المفصل لمبيعات السلع والخدمات (١-٤-٢)

٢-٤-١	مبيعات السلع والخدمات ^١
١-٢-٤-١	مبيعات المنشآت السوقية
٢-٢-٤-١	الرسوم الإدارية
٣-٢-٤-١	المبيعات العرضية التي تقوم بها المنشآت غير السوقية
٤-٢-٤-١	مبيعات السلع والخدمات المحتسبة

^١ البيانات المفصلة عن قطاعات الطرف المقابل قد لا تكون متوافرة. وحيثما تتوافر هذه البيانات، يمكن لسطور التقسيم الإضافي/ «منه/ منها» أن تحدد القطاعات الفرعية لإتاحة المجال لتوحيد البيانات. ولأغراض التحليل، قد يكون أيضا من المفيد أن تُحدد بصورة مستقلة طبيعة السلع أو الخدمات ذات الصلة التي جرى بيعها.

المحتسب لهذه الأرباح المحتجزة على أنه أرباح استثمار مباشر معاد استثمارها، في حين ينبغي تسجيل القيد المقابل لإعادة الاستثمار المحتسب كحيازات أسهم وأسهم صناديق استثمار (٣-٢-٥-٠). ويكمن المنطق العقلاني وراء هذه المعاملة في أنه بما أن مشروع الاستثمار المباشر يكون، بحكم تعريفه، خاضعا لسيطرة أو تأثير مستثمر مباشر أو مستثمرين مباشرين، فإن قرار احتجاز بعض من أرباحه داخل المشروع يمثل قرارا استثماريا من جانب المستثمر/المستثمرين (راجع الفقرة ٦-١٢٠).^{٤١}

مبيعات السلع والخدمات (١-٤-٢)

٥- ١٣٦ مبيعات السلع والخدمات (١-٤-٢) تتألف من مبيعات المنشآت السوقية، والرسوم الإدارية المفروضة على الخدمات، والمبيعات العرضية التي تقوم بها المنشآت غير السوقية، ومبيعات السلع والخدمات المحتسبة. ويتم قيد مبيعات السلع والخدمات كإيرادات بدون خصم المصروفات المحتملة في توليد هذه الإيرادات. كذلك تُصنّف مبيعات السلع والخدمات أيضا تبعا لما إذا كانت تتعلق بإنتاج سوقي أو غير سوقي (راجع الجدول ٥-١٠). ومن الممكن جدا أن تباع وحدات قطاع الحكومة العامة مخرجاتها بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج (تُحسب كمجموع تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب (ناقص الإعانات) على الإنتاج). والواقع أن معظم وحدات الحكومة العامة، بوصفها منتجين غير سوقيين، توزع مخرجاتها بدون مقابل أو بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادية. وهذه الأسعار من شأنها سداد جزء من التكاليف أو تخفيض الطلب الزائد الذي قد يكون قائما في غياب ذلك. وعلى النقيض من ذلك، تباع الشركات مخرجاتها بأسعار ذات دلالة اقتصادية.

٥- ١٣٧ مبيعات المنشآت السوقية (١-٢-٤-١) هي مبيعات منشأة تعد جزءا من مؤسسة (راجع الفقرة ٢-٧٥) كائنة في موقع وحيد ويجري داخلها نشاط إنتاجي واحد أو يحقق النشاط الإنتاجي الرئيسي معظم القيمة المضافة. والمنشأة السوقية القائمة ضمن وحدة حكومية هي منشأة تباع كل مخرجاتها أو معظمها، أو تتصرف فيها على نحو آخر، بأسعار ذات دلالة اقتصادية. وتتألف هذه الفئة من مبيعات جميع المنشآت السوقية التي تعد جزءا من الوحدات التي يجري إعداد إحصاءات عنها. ونظرا لأن الشركات العامة تتألف من منشآت سوقية بصفة رئيسية، تُدرج جميع مبيعات الشركات

والعامة في هذه الفئة عند إعداد إحصاءات عن القطاع العام، إلا إذا كانت المبيعات من نوع معين وتفيد في موضع آخر، على سبيل المثال ضمن أقساط التأمين والرسوم الإدارية. وتُقيّد إيجارات الأصول المُنتجة كمبيعات خدمات وتُدرج في هذه الفئة. وتعد مبيعات الأصول غير المالية عدا المخزونات تصرفا في أصول غير مالية (على النحو المبين في الفصل الثامن) وليست مبيعات سلع وخدمات.

٥- ١٣٨ الرسوم الإدارية (١-٢-٤-٢) تشمل الرسوم الخاصة بالتراخيص الإلزامية وغيرها من الرسوم الإدارية التي تعد مبيعات خدمات. ومن أمثلة ذلك رخص القيادة، وجوازات السفر، والتأشيرات، ورسوم المحاكم، وتراخيص الإذاعة والتلفزيون عندما تقدم السلطات العامة خدمات إذاعية عامة. وتشمل كذلك الرسوم مستحقة الدفع للاشتراك الطوعي في نظم تأمين الودائع أو نظم الضمانات الأخرى التي لا تستوفي شروط التصنيف كنظام ضمان موحد. وتعتبر هذه الرسوم بيعا لخدمة عندما، على سبيل المثال، ينطوي إصدار ترخيص أو تصريح على وظيفة تنظيمية أصيلة للحكومة. في هذه الحالة، يعتبر المبلغ المدفوع متناسبا مع تكلفة تقديم الخدمة. وللإطلاع على وصف مفصل للحدود بين الضرائب ومشتريات الخدمات، راجع الفقرة ٥-٧٤. وإذا كان واضحا أن المبلغ المدفوع لا يتناسب على الإطلاق مع تكلفة تقديم الخدمة، فإن الرسوم تُصنّف عندئذ كضرائب على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة (١-٤-١-٥).

٥- ١٣٩ المبيعات العرضية التي تقوم بها المنشآت غير السوقية (١-٢-٤-٣) وهي تغطي مبيعات السلع والخدمات التي تقوم بها المنشآت غير السوقية التابعة لوحدات الحكومة العامة عدا الرسوم الإدارية. ويُدرج بهذا البند المبيعات التي تعد عرضية بالنسبة للأنشطة الاجتماعية أو المجتمعية المعتادة للإدارات والأجهزة الحكومية، مثل مبيعات المنتجات

^{٤١} يتضمن البرنامج البحثي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مقترحا مفاده التوسع في نطاق معاملة توزيع الأرباح المحتجزة لتشمل مالكي الشركات الأخرى، وتحديد مالكي الشركات العامة.

٥- ١٤٣ ويتعين من حيث المبدأ قيد الغرامات والجزاءات المفروضة في حالة الضرائب المتأخرة أو الجزاءات المفروضة بسبب التهرب الضريبي ضمن هذه الفئة وليس كضرائب. غير أنه قد لا يكون ممكناً الفصل بين مدفوعات الغرامات أو الجزاءات الأخرى وبين الضرائب التي تتعلق بها. وفي هذه الحالة، فإن الغرامات والجزاءات التي ترتبط بضريبة معينة تُقيد مع تلك الضريبة، أما الغرامات والجزاءات المرتبطة بضرائب غير محددة فتُصنّف ضمن فئة ضرائب أخرى (١-١-٦).

٥- ١٤٤ وتتقرر معظم الغرامات والجزاءات والمصادرات في وقت معين. ويتم قيد هذه التحويلات على أساس الاستحقاق عندما تكون لوحدة الحكومة العامة مطالبة غير مشروطة على هذه الأموال، وهو ما قد يتحقق عند صدور حكم قضائي أو نشر حكم إداري، أو عندما يؤدي التأخر في أداء مدفوعات معينة أو وقوع أي تعدد آخر إلى غرامة أو جزاء بصورة تلقائية. وتشمل الغرامات أيضاً الكفالة التي تحددها المحاكم، عندما تنتهك شروط الكفالة. وعند تحديد الكفالة، يتعين أن تُقيد المبالغ الواجب ردها على أنها حسابات أخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٨)، وينبغي أن تُقيد كإيرادات فقط عندما تنتهك شروط الكفالة. وفي الحالات التي لا يتم فيها سداد أي مبلغ فعلي عندما تُحدد الكفالة، تكتسب الحكومة مطالبة مشروطة. ولا يتم قيد هذه المطالبة المشروطة في نظام إحصاءات مالية الحكومة حتى يتم استيفاء الشروط.

التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (١-٤-٤)

٥- ١٤٥ التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (١٤٤) مستحقة القبض تشمل الإعانات بالإضافة إلى الهبات والتحويلات من أفراد أو مؤسسات خاصة غير هادفة للربح أو مؤسسات غير حكومية أو شركات أو مصادر أخرى عدا الحكومات والمنظمات الدولية. ويمكن تصنيف هذه التحويلات وفقاً لقطاع الطرف المقابل وحسب ما إذا كانت تحويلات جارية أو رأسمالية (راجع الجدول ١-٥). وعند الشك في طبيعة التحويل، يتعين تصنيفه على نحو متسق من الطرفين (راجع الفقرة ٣-١٨). وتتألف التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (١-٤-٤-١) من تحويلات جارية غير مصنفة في موضع آخر (١-٤-٤-١) وهذه تتألف من الإعانات (١-٤-٤-١) وتحويلات جارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر (١-٤-٤-١)، وتحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (١-٤-٤-٢).

٥- ١٤٦ الإعانات (١-٤-٤-١) هي تحويلات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المؤسسات على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كمية أو قيمة السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها. وباعتبارها إيرادات، فإن هذه التحويلات مبالغ مستحقة القبض بوجه رئيسي من جانب الشركات العامة. وفي حالات نادرة،

التي تُصنّع في المدارس المهنية، والبذور المنتجة من المزارع التجريبية، والبطاقات البريدية ونسخ الأعمال الفنية المنتجة من المتاحف، والرسوم بالمستشفيات والعيادات الحكومية، ورسوم التعليم بالمدارس الحكومية، ورسوم دخول المتاحف الحكومية، والمتنزهات، والمرافق الثقافية والترفيهية التي لا تعد شركات عامة.

٥- ١٤٠ مبيعات السلع والخدمات المحتسبة (١-٤-٢-٤)

٤-٢-٤) تُسجل هذه المبيعات عندما تقوم وحدة بإنتاج سلع وخدمات بغرض استخدامها كتعويضات عينية للعاملين. وتعمل الوحدة من واقع صفتين هما: أنها رب عمل وأنها منتج عام لسلع وخدمات. ولتوضيح المبلغ الكلي المدفوع كتعويضات للعاملين، يجب معاملة المقدار المؤدى عينا كما لو كان دُفع نقداً كأجور ورواتب ثم استخدم العاملون هذا الدخل بعد ذلك لشراء السلع والخدمات. وتشمل هذه الفئة القيمة الكلية لتلك المبيعات المحتسبة. وتوضح الفقرتان ١٧-٦ و ١٨-٦ الأجور والرواتب العينية بمزيد من التفصيل. وبالنسبة لنظام معاشات التقاعد محدد المساهمة، فإن هذه الفئة تشمل أيضاً البيع المحتسب للخدمات المؤداة إذا كان رب العمل يتولى إدارة النظام بنفسه. وفي هذه الحالة، تُقيد قيمة تكاليف إدارة النظام على أنها مساهمة محتسبة مستحقة الدفع للموظف كجزء من تعويضات العاملين. ويتعين تسجيل القيد المقابل لهذا المبلغ كبيع محتسب لخدمة مالية مقدمة لقطاع الأسر المعيشية (راجع الفقرة ٢٥-٦).

٥- ١٤١ وفي نظام القيد على أساس الاستحقاق، يتم قيد مبيعات السلع عند تغير الملكية القانونية. وإذا تعذر تحديد هذا الوقت بدقة، فإنه يمكن القيد عند حدوث تغير في الملكية المادية أو السيطرة. ويتم قيد المعاملات في الخدمات عادة عند تقديم الخدمات. وتُقدّم بعض الخدمات أو تجرى على أساس مستمر. فعلى سبيل المثال، تُعد الإيجارات تدفقات مستمرة ويتم قيدها، من الوجهة النظرية، بصورة مستمرة ما دام يجري تقديمها.

الغرامات والجزاءات والمصادرات (١-٤-٣)

٥- ١٤٢ الغرامات والجزاءات هي تحويلات جارية إلزامية تفرضها المحاكم أو الأجهزة شبه القضائية على الوحدات بسبب انتهاك القوانين أو القواعد الإدارية. وتُدرج بهذه الفئة أيضاً التسويات المتفق عليها خارج المحكمة. والمصادرات هي مبالغ كانت مودعة لدى إحدى وحدات الحكومة العامة لحين انتهاء دعوى قانونية أو إدارية وحولت إلى وحدة الحكومة العامة المعنية كجزء من تسوية هذه الدعوى.

الجدول ١١-٥: التصنيف المفصل للتحويلات غير المصنفة في موضع آخر (١-٤-٤)

٤-٤-١	التحويلات غير المصنفة في موضع آخر ^١
١-٤-٤-١	التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر
١-١-٤-٤-١	الإعانات ^٢
٢-١-٤-٤-١	التحويلات الجارية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر ^٣
٢-٤-٤-١	التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر ^٣

^١ سطور التقسيم الإضافي / «منه/منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية وفردى الوحدات (راجع الجدول ١-٣).
^٢ سطور التقسيم الإضافي / «منه/منها» يمكن أن تسمح أيضا بتحديد ما إذا كانت هذه الإعانات هي إعانات على المنتجات أو على الإنتاج.
^٣ سطور التقسيم الإضافي / «منه/منها» يمكن أن تسمح أيضا بتحديد ما إذا كانت هذه التحويلات متعلقة بموارد طبيعية معينة أو إيرادات بيئية.

يمكن لوحدة الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أن تحصل على إعانات عندما يتوقف التحويل مستحق القبض على اللوائح العامة لبرنامج الإعانات، والتي تسري على جميع المنتجين—أي المنتجون السوقيون وغير السوقيين. وتتناول الفقرات من ٦-٨٤ إلى ٦-٩١ الإعانات بمزيد من التفصيل.

١٤٧-٥ التحويلات الجارية الأخرى غير المصنفة

في موضع آخر (١-٤-٤-٢) هي هبات وتحويلات ذات طبيعة جارية (عدا المنح أو الإعانات) يقدمها الأفراد أو المؤسسات غير الهادفة للربح الخاصة أو المؤسسات غير الحكومية أو الشركات. ويمكن أن تكون هذه التحويلات نقدية أو عينية—على سبيل المثال، مساهمات مقدمة للحكومة في شكل أغذية أو بطانيات أو مستلزمات طبية لأغراض الإغاثة.

١٤٨-٥ تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع

آخر (١٤٤٢) هي هبات وتحويلات ذات طبيعة رأسمالية (عدا المنح) يقدمها الأفراد أو المؤسسات غير الهادفة للربح الخاصة أو المؤسسات غير الحكومية أو الشركات. وفيما يلي أمثلة على التحويلات المدرجة في هذه الفئة:

- المدفوعات الرئيسية غير المتكررة مستحقة القبض كتعويضات عن الأضرار الواسعة أو الإصابات الخطيرة التي لا تكون مغطاة في وثائق التأمين. ويجوز أن تُمنح تلك المدفوعات من جانب محاكم القانون أو يتم تسويتها خارج إطار المحكمة. وتشمل مدفوعات التعويض عن الأضرار الناجمة عن الانفجارات الهائلة أو حالات انسكاب النفط، وما إلى ذلك؛

- المساعدات الدولية ذات الطبيعة الرأسمالية مستحقة القبض في أعقاب الكوارث الطبيعية من كيانات غير مقيمة عدا المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية؛^{٤٢}

^{٤٢} المعونة الدولية مستحقة القبض من وحدات الحكومة العامة المقيمة وغير المقيمة والمنظمات الدولية تُصنّف كمنح (راجع الفقرة ٥-١٠١).

- المدفوعات مستحقة القبض تعويضا عن تلف ممتلكات عدا المدفوعات من تسوية تأمينية (تُدرج التسيويات التأمينية في المطالبات مستحقة القبض (١-٤-٥-٣ أو ١-٤-٥-٢))؛
- تحويلات مستحقة القبض للشركات العامة من الوحدات الحكومية لتغطية العجزات التشغيلية الكبيرة المتركمة على مدى سنتين أو أكثر؛^{٤٣}
- الموروثات أو الهبات الضخمة مستحقة الدفع لوحدة الحكومة أو القطاع العام، بما في ذلك هبات الأراضي أو المباني أو أصول البحوث والتطوير، مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف؛
- التبرعات الضخمة الاستثنائية التي تدفعها الأسر المعيشية أو المؤسسات إلى وحدات القطاع العام من أجل تمويل إجمالي تكوين رأس المال الثابت: على سبيل المثال، التحويلات من أجل بناء أو شراء مستشفيات ومدارس ومتاحف ومسارح ومراكز ثقافية، أو هبات للجامعات من أجل تغطية تكاليف بناء كليات داخلية جديدة ومكتبات ومختبرات، وما إلى ذلك؛
- تحويلات رأسمالية من الشركات، وأشباه الشركات، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والأسر المعيشية، والكيانات غير المقيمة عدا الحكومات والمنظمات الدولية (راجع الفقرة ٥-١٠٣) من أجل إلغاء أو تحمل دين بالاتفاق المتبادل مع الحكومة دون أن تتحمل الحكومة التزاما فعليًا تجاهها؛^{٤٤}
- مبالغ مستحقة القبض تتجاوز القيمة المتوقعة للالتزامات التي تم تحملها لتوفير استحقاقات المعاشات التقاعدية؛^{٤٥}
- أصول المجتمع المبنية حيث تكون المسؤولية حينئذ عن الصيانة ملقاة على عاتق وحدة قطاع عام.

الأقساط، والرسوم، والمطالبات مستحقة القبض المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (١-٤-٥)

١٤٩-٥ الأقساط، والرسوم، والمطالبات مستحقة القبض المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (١-٤-٥)

^{٤٢} حيثما يكون هناك توقع واقعي بأن هذه المبالغ ستكون واجبة الرد، على النحو الذي تشير إليه معايير معينة (راجع الإطار ٦-٣). يتعين أن تُصنّف المعاملة على أنها حيازة لأصل مالي. ويقيد التحويل المنتظم الذي يغطي عجزا تشغيليا كإعانة.

^{٤٤} تُوجد تفاصيل إلغاء الدين، وتحمل الدين، وعمليات الدين الحكومي الأخرى في الملحق الثالث، وفي إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها، الفصل الرابع.

^{٤٥} المبالغ مستحقة القبض بما يصل إلى القيمة المتوقعة للخصوم يتعين أن تقيد كمعاملات في الأصول المالية والخصوم (أي كتحمل لخصوم) (راجع الفقرة ٩-٦٧).

الجدول ٥-١٢: التصنيف المفصل للأقساط، والرسوم، والمطالبات مستحقة القبض المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (٥-٤-١)

٥-٤-١	الأقساط، والرسوم، والمطالبات مستحقة القبض المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة
١-٥-٤-١	الأقساط، والرسوم، والمطالبات الجارية مستحقة القبض
١-١-٥-٤-١	الأقساط مستحقة القبض ^١
٢-١-٥-٤-١	الرسوم مستحقة القبض لنظم الضمانات الموحدة ^١
٣-١-٥-٤-١	المطالبات الجارية مستحقة القبض ^١
٢-٥-٤-١	المطالبات الرأسمالية مستحقة القبض ^١

^١ سطور التقسيم الإضافي/ «منه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية وفردى الوحدات (راجع الجدول ١-٣).

بمحصلات السداد المبكر للأقساط والرسوم كإيرادات، ولكن ينبغي قيدها كتحمل لخصوم في شكل احتياطات تأمين فنية (راجع الفقرات ٧-١٨٣ وم ٤-٧٩).

٥-١٥١ المطالبات الرأسمالية مستحقة القبض (١-١)
٤-٥-٢ تتألف من تسويات تأمين بالغة الضخامة مستحقة القبض في أعقاب أحداث كارثية أو كوارث. وقد يكون من الصعب على الطرفين تحديد هذه التسويات بالغة الضخامة على نحو متسق، ولذلك، على سبيل التبسيط، تُصنّف جميع مطالبات التأمين على غير الحياة كتحويلات جارية، إلا إذا لزم قيد تحويل رأسمالي لتحقيق الاتساق مع الحسابات القومية.

غير الحياة مستحقة الدفع^{٤٦} لنظم التأمين لتوفير استحقاقات التأمين ضد المخاطر؛ والمطالبات مستحقة القبض للمستفيدين من نظم التأمين؛ والرسوم مستحقة القبض مقابل إصدار الضمانات الموحدة. وفي حين أن الأقساط والرسوم دائما ما تكون ذات طبيعة جارية، يمكن للمطالبات مستحقة القبض أن تكون ذات طبيعة رأسمالية أو جارية. ويصف الملحق الرابع أنواع نظم التأمين والضمانات الموحدة، والمصطلحات المستخدمة في التأمين، والقيد الإحصائي للتدفقات ومراكز الأرصدة المرتبطة بها. وإتاحة المجال لتوحيد بيانات قطاع الحكومة العامة والقطاع العام، يتعين تصنيف هذه الإيرادات بحسب قطاع الطرف المقابل (راجع الجدول ٥-١٢).^{٤٧}

٥-١٥٠ الأقساط، والرسوم، والمطالبات الجارية مستحقة القبض (١-٥-٤-١) تتألف من إيرادات ورسوم أقساط التأمين على غير الحياة مستحقة القبض لإصدار الضمانات الموحدة، ومن إيرادات تسوية التأمين غير الاستثنائية. وفي نظام القيد على أساس الاستحقاق، يتعين ألا تتضمن الأقساط والرسوم مستحقة القبض سوى تلك التي توفر تغطية تأمينية في فترة الإبلاغ. ويتعين ألا يُعترف

^{٤٦} في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، تجزأ أقساط التأمين على غير الحياة مستحقة القبض إلى بيع خدمة وتحويل، بينما في نظام إحصاءات مالية الحكومية يعتبر القسط بالكامل تحويلا. وتقيد الرسوم مستحقة القبض عن الضمانات التي تمنح مرة واحدة كرسوم إدارية (راجع الفقرة ٥-١٣٨).

^{٤٧} راجع الملحق الرابع للوقوف على توضيح لقيد مراكز المعاملات والأرصدة المرتبطة بالتأمين، بما في ذلك الضمانات الموحدة.

المصروفات

٦

يعرّف هذا الفصل مفهوم المصروفات ويصف طريقة تصنيفها.

تعريف المصروفات

٦-١ **المصروفات (١)** هي انخفاض في صافي القيمة ناتج عن معاملة. ويترتب على معاملات المصروفات حسب التعريف الوارد في إحصاءات مالية الحكومة قيد بنود مقابلة تؤدي إما إلى انخفاض الأصول أو زيادة الخصوم — مما يؤدي إلى انخفاض صافي القيمة. ويتولى قطاع الحكومة العامة اثنتين من المسؤوليات الاقتصادية العامة، هما: (١) توفير سلع وخدمات مختارة للمجتمع، على أساس غير سوقي غالباً؛ و(٢) إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق التحويلات (راجع الفقرة ٢-٣٨). ويتم الوفاء بهاتين المسؤوليتين أساساً من خلال معاملات المصروفات التي تصنف بأسلوبين في إحصاءات مالية الحكومة هما: التصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي.

٦-٢ ويحدّد **التصنيف الاقتصادي للمصروفات** أنواع المصروفات حسب العملية الاقتصادية المنشئة لها. وعند توفير السلع والخدمات للمجتمع قد تُنتج الوحدة الحكومية السلع والخدمات بنفسها وتقوم بتوزيعها، أو تشتريها من طرف ثالث وتقوم بتوزيعها، أو تحول مبالغ نقدية للأسر كي يكون بمقدورها شراء السلع والخدمات مباشرة. وعلى سبيل المثال، فإن تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت ترتبط جميعها بتكلفة إنتاج الحكومة للسلع والخدمات غير السوقية (والسوقية في حالات محددة). أما الإعانات، والمنح، والمنافع الاجتماعية، والتحويلات عدا المنح، فترتبط بالتحويلات النقدية أو العينية، وتهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة.

٦-٣ ويوفر **التصنيف الوظيفي للمصروفات** معلومات عن الغرض من أي مصروفات تم تحملها. ومن أمثلة الوظائف المذكورة التعليم، والصحة، وحماية البيئة. ويرد وصف

التصنيف الوظيفي في مرفق هذا الفصل^١. وإضافة إلى ذلك، يمكن إجراء تصنيف مقارن بين التصنيفين الاقتصادي والوظيفي لتوضيح أنواع المعاملات المنفذة لأداء وظيفة معينة (راجع الفقرات من ٦-١٢٦ إلى ٦-١٤٨ في مرفق الفصل ٦).

٦-٤ المبالغ المستردة، والمبالغ المسترجعة من المدفوعات الزائدة، والمبالغ مستحقة القبض من المبالغ المدفوعة بالخطأ، والمعاملات المماثلة، هي معاملات تؤدي إلى زيادة صافي القيمة. وبصورة أدق، فإن هذه المعاملات هي تعديلات تصحح الانخفاض المفرط في صافي القيمة الذي سبق قيده. وتُعامل هذه المعاملات كتخفيض في المصروفات، مع إجراء قيد مقابل لتخفيض الخصوم أو زيادة الأصول المالية.

٦-٥ وبعض المعاملات تعد مبادلات في الأصول و/أو الخصوم ولا ينبغي قيدها كمصروفات. ولا يؤثر اقتناء أصل غير مالي عن طريق الشراء أو المقايضة على صافي القيمة، ولا تدخل هذه المعاملات في عداد المصروفات، فهي معاملات في أصول غير مالية على النحو المبين في الفقرة ٨-٣. لكن عند التخلي عن ملكية أصل ما دون الحصول على أي شيء له قيمة معادلة في المقابل، فإن صافي القيمة للوحدة المعنية يكون قد انخفض. وهذا الانخفاض في الأصول يصاحبه قيد مقابل لزيادة المصروفات وينبغي قيده كأحد أنواع التحويل الرأسمالي مستحق الدفع كالمِنح الرأسمالية. ولا يدخل في عداد المصروفات أيضاً المبالغ مستحقة الدفع على القروض الممنوحة والمبالغ المسددة من القروض، فهي معاملات في الأصول المالية أو الخصوم، كما يرد وصفه في الفقرة ٩-٣.

وقت قيد المصروفات

٦-٦ ينبغي قيد المصروفات في بيان العمليات وفقاً لنظام القيد على أساس الاستحقاق. وتقيد المعاملات، وفقاً لنظام القيد على أساس الاستحقاق، عند مزاولة الأنشطة أو حدوث المعاملات أو وقوع الأحداث الأخرى التي تنشئ الالتزام غير المشروط بأداء مدفوعات أو التخلي بأي شكل آخر عن موارد

^١ في إحصاءات مالية الحكومة، يُطبّق التصنيف الوظيفي على النفقات — أي مجموع معاملات المصروفات وصافي الاستثمار في أصول غير مالية.

تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة] ١-٢

٦-٩ تعويضات العاملين هي مجموع المكافآت، النقدية أو العينية، مستحقة الدفع للفرد المشترك في علاقة بين رب العمل والموظف مقابل العمل الذي قام به الفرد خلال فترة الإبلاغ. وهذه المبالغ مستحقة الدفع مقابل خدمات الأعمال اليدوية والفكرية التي يقدمها الأفراد المستخدمون في عملية الإنتاج في الوحدة المؤسسية. وتُستبعد من تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة] ١-٢) المبالغ المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي (راجع الجدول ٢-٦). فتعويضات العاملين مستحقة الدفع للعاملين المشتغلين في تكوين رأس المال للحساب الذاتي، وهو إنتاج الأصول غير المالية للاستخدام الذاتي، تقيد مباشرة في إحصاءات مالية الحكومة كأحد عناصر تكلفة اقتناء أصول غير مالية. وتُستبعد أيضا من تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة] ١-٢) المبالغ مستحقة الدفع في حالة عدم وجود علاقة عمل بين رب العمل والموظف، كالمبالغ مستحقة الدفع للمقاولين والعمال الخارجيين من أصحاب المهن الحرة. وتصنف هذه المبالغ مستحقة الدفع ضمن استخدام السلع والخدمات (٢-٢). وللاطلاع على وصف لهذا الحد الفاصل بين تعويضات العاملين واستخدام السلع والخدمات، راجع الفقرة ٦-٣٣.

٦-١٠ وعند استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق، تقاس تعويضات العاملين بقيمة المكافأة النقدية و/أو العينية التي يحق للموظف الحصول عليها من رب العمل مقابل العمل الذي أداه خلال الفترة المعنية، سواء دُفعت قبل العمل ذاته أو بالتزامن معه أو متأخرة عنه. وإذا لم يتم الدفع مقابل العمل المؤدى، ينبغي أن تسجل الوحدة المعنية قيда في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (٣-٨-٠) (راجع الفقرات ٧-٢٢٤ إلى ٧-٢٢٧ و ٧-٨٣). ومن ناحية أخرى، إذا تم الدفع قبل العمل ذاته، يجب تسجيل قيد في الحسابات الأخرى مستحقة القبض (٣-٨-٠) إلى أن يحين تاريخ إتمام العمل. وعند استخدام نظام القيد على الأساس النقدي، تقيد تعويضات العاملين عند حدوث

^٤ تشير عبارة [إحصاءات مالية الحكومة] إلى أن البند له نفس الاسم ولكن يختلف نطاق تغطيته في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

^٥ الأرقام بين الأقواس بعد كل فئة تصنيف هي رموز تصنيف إحصاءات مالية الحكومة. ويرد في الملحق ٨ جميع رموز التصنيف المستخدمة في إطار إحصاءات مالية الحكومة.

^٦ يرد وصف تعويضات العاملين في الفقرات ٧-٢٨ إلى ٧-٧٠ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

^٧ إذا لم تُدفع تعويضات العاملين في تاريخ استحقاق الدفع المتفق عليه، ستكون هذه الحسابات الأخرى مستحقة الدفع متأخرة السداد من تاريخ استحقاقها (راجع الفقرتين ٩-٢٠ و ٧-٢٢٦).

(راجع الفقرة ٣-٦٢). وفي حالة عدم وجود نظام محاسبي متكامل للمخزونات (راجع الفقرة ٨-٤٦)، تنشأ تعقيدات فيما يتعلق بقيد اقتناء سلع ثم استخدامها فيما بعد. فمن الناحية المفاهيمية، يعتبر شراء سلع لا تُستخدم مباشرة بشكل ما إضافة للمخزونات وليس مصروفات. وعندما تُستهلك السلع في الإنتاج أو تُستخدم على نحو آخر، ينبغي إجراء قيد لتخفيض المخزونات، وقيد مصروفات أو زيادة في فئة أخرى من فئات الأصول، وهو ما يتوقف على طريقة استخدام هذه السلع.^٢ لكن من الناحية العملية، وحسبما يرد في الفقرات ٨-٤٥ إلى ٨-٤٧، غالبا ما لا يُقيد التغيير في المخزونات لكل معاملة، بل يُحسب كقيمة باقية من المعلومات المتعلقة بمراكز الأرصدة والتدفقات في المخزونات. ويُشار في كل قسم من أقسام التصنيف الاقتصادي إلى تطبيقات أخرى لأساس الاستحقاق على فئات محددة من معاملات المصروفات، حسب الاقتضاء.

٦-٧ وينبغي قيد معاملات المصروفات في بيان مصادر واستخدامات النقدية وفقا لنظام القيد على الأساس النقدي، وذلك في أقرب وقت ممكن من مرحلة الدفع (راجع الفقرة ٣-١٠٣).

التصنيف الاقتصادي للمصروفات

٦-٨ يبين الجدول ١-٦ التصنيف الاقتصادي الموجز للمصروفات، وتتناول الفقرات الباقية من هذا الفصل كل فئة من فئاته بالتفصيل.^٣ ورغم أن هيكل التصنيف الموجز للمصروفات في إحصاءات مالية الحكومة يقدم إرشادا بشأن الحد الأدنى لمتطلبات إعداد تصنيفات المصروفات القابلة للمقارنة على المستوى الدولي، فقد تستلزم الاحتياجات التحليلية إضافة مزيد من التصنيفات المفصلة كبنود فرعية لدى عرض البيانات القومية. ويمكن عرض هذه البنود الفرعية الإضافية إما في شكل تقسيم شامل للبند الأساسي، أو عرضها في شكل سطور إضافية: «ومنه/ومنها». وعادة ما ترتبط هذه البنود بالحاجة إلى توحيد بيانات الحكومة العامة أو القطاع العام، أو إلى مدخلات في مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى، أو إلى بنود تسمح بحساب المجملات أو الأرصدة التكميلية (راجع الفقرة ٥-٢٢).

^٢ عند استخدام هذه السلع في تكوين رأس المال للحساب الذاتي لإنشاء أصل آخر، مثل الأصل الثابت أو فئة أخرى من فئات المخزونات، يمكن قيدها ضمن تكلفة اقتناء هذه الأصول. لكن عند استهلاك السلع أثناء عملية تقديم خدمة ما، تقيد كمصروفات.

^٣ راجع أيضا الجدول ٨-٢ في الملحق ٨ للاطلاع على التصنيفات المفصلة.

المصروفات	٢
تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة] ^١	١-٢
الأجور والرواتب [إحصاءات مالية الحكومة]	١-١-٢
الأجور والرواتب النقدية [إحصاءات مالية الحكومة]	١-١-١-٢
الأجور والرواتب العينية [إحصاءات مالية الحكومة]	٢-١-١-٢
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]	٢-١-٢
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية [إحصاءات مالية الحكومة]	١-٢-١-٢
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة [إحصاءات مالية الحكومة]	٢-٢-١-٢
استخدام السلع والخدمات	٢-٢
استهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة] ^١	٣-٢
الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] ^١	٤-٢
لغير المقيمين [إحصاءات مالية الحكومة]	١-٤-٢
للمقيمين عدا الحكومة العامة	٢-٤-٢
[إحصاءات مالية الحكومة]	
لوحات الحكومة العامة الأخرى [إحصاءات مالية الحكومة]	٣-٤-٢
الإعانات ^١	٥-٢
للشركات العامة	١-٥-٢
للمؤسسات الخاصة	٢-٥-٢
لقطاعات أخرى	٣-٥-٢
المنح ^١	٦-٢
لحكومات أجنبية	١-٦-٢
جارية	١-١-٦-٢
رأسمالية	٢-١-٦-٢
لمنظمات دولية	٢-٦-٢
جارية	١-٢-٦-٢
رأسمالية	٢-٢-٦-٢
لوحات الحكومة العامة الأخرى	٣-٦-٢
جارية	١-٣-٦-٢
رأسمالية	٢-٣-٦-٢

٧-٢	المنافع الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] ^١
١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة]
١-١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي النقدية [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي العينية [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية النقدية [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية العينية [إحصاءات مالية الحكومة]
٣-٧-٢	المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٣-٧-٢	المنافع الاجتماعية النقدية المرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٣-٧-٢	المنافع الاجتماعية العينية المرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة]
٨-٢	مصروفات أخرى
١-٨-٢	مصروفات الملكية عدا الفائدة
١-١-٨-٢	أرباح موزعة ^١
٢-١-٨-٢	مسحوبات الدخل من أشباه الشركات
٣-١-٨-٢	مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار الربيع
٤-١-٨-٢	أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر
٥-١-٨-٢	المعاد استثمارها
٢-٨-٢	تحويلات غير مصنفة في موضع آخر
١-٢-٨-٢	التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر
٢-٢-٨-٢	تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر
٣-٨-٢	الأقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة
	بنظم التأمين على غير الحياة
	والضمانات الموحدة ^١
١-٣-٨-٢	الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية
٢-٣-٨-٢	المطالبات الرأسمالية

من أرباب العمل. وكما يرد في الجدول ٦-٢، تُستبعد من الأجور والرواتب [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-١-١) المبالغ المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي. وتتضمن الأجور والرواتب المبالغ التي يقتطعها رب العمل من الأجور والرواتب لتسهيل الإجراءات الإدارية أو لأسباب أخرى، كالمساهمات الاجتماعية وضرائب الدخل والاستقطاعات الأخرى مستحقة الدفع من العاملين. وتُدفع هذه الاستقطاعات مباشرة لبرامج التأمين الاجتماعي، والسلطات الضريبية، وغيرها، نيابة عن العاملين. وقد تُدفع الأجور والرواتب بعدة طرق، من بينها السلع أو الخدمات المقدمة للعاملين كأجر عيني بدلا من الأجر النقدي أو بالإضافة إليه. ومن شأن إدراج الأجر العيني أن يتيح لإحصاءات مالية الحكومة قياس التكلفة الكلية للعمالة المستخدمة.

الأجور والرواتب [إحصاءات مالية الحكومة]
(١-١-٢)

٦-١٢ الأجور والرواتب هي تعويضات العاملين مستحقة الدفع نقداً و/أو عينياً، باستثناء المساهمات الاجتماعية مستحقة الدفع

المدفوعة حسب الأعمال المنجزة والمبالغ المدفوعة عن العمل بالقطعة؛ والمدفوعات الإضافية أو البدلات الخاصة عن العمل الإضافي أو العمل الليلي أو العمل في عطلات نهاية الأسبوع أو العمل لساعات أخرى غير منتظمة؛ والبدلات عن العمل بعيدا عن المنزل أو في ظروف غير ملائمة أو خطيرة؛ وبدلات الاغتراب للعمل في الخارج، وغيرها؛

- البدلات الإضافية مستحقة الدفع بانتظام، مثل بدلات السكن أو بدلات تغطية تكاليف الانتقال إلى مكان العمل ومنه، ولكن باستبعاد المنافع الاجتماعية مستحقة الدفع من أرباب العمل (راجع الفقرة ٦-١٦)؛

- الأجور أو الرواتب مستحقة الدفع للعاملين المتغيبين عن العمل لفترات قصيرة — على سبيل المثال أثناء عطلات أو نتيجة التوقف المؤقت للإنتاج، باستثناء فترات الغياب بسبب المرض أو الإصابة أو غير ذلك (راجع الفقرة ٦-١٦)؛

- الرواتب التكميلية السنوية، مثل المكافآت وراتب «الشهر الثالث عشر»؛

- المكافآت الخاصة أو المبالغ الاستثنائية الأخرى المربوطة بالأداء الكلي للمؤسسة والمدفوعة في إطار نظم الحوافز؛

- العمولات، والعطايا، والإكراميات التي يحصل عليها العاملون؛ فهذه المبالغ ينبغي إدراجها ضمن المدفوعات مقابل الخدمات التي تقدمها الوحدة المستخدمة للعامل، حتى إذا كانت مستحقة الدفع للعامل مباشرة من طرف ثالث. وبالتالي فإنها تعتبر مدفوعة للعامل من رب العمل.^٩

٦-١٤ ونجد في بعض الحالات أن المنافع التي يحصل عليها العاملون، مثل استخدام سيارة أو مساهمات التقاعد الإضافية، قد لا تُقدّم للعامل مجانا (أي لا تُقدّم دون تحمل العامل لتكلفة الفرصة البديلة). ويمكن «شراء» المنفعة من رب العمل عن طريق التنازل عن جزء من الراتب. وتكمن جاذبية هذه النظم غالبا في المزايا الضريبية التي قد يتمتع بها العامل من خلال إعادة هيكلة مجموعة العناصر المكوّنة للراتب. وفي هذه الحالات، ينبغي أن يشمل الراتب الكامل هذه المنافع «المشترأة» وأن يُقيد باعتباره مستحق الدفع نقدا — حيث تعتبر تكلفة اقتناء المنفعة نفقة يتحملها العامل.

٦-١٥ ولا تشمل الأجور والرواتب النقدية ما ترده الحكومة من تكاليف يتحملها موظفوها لكي يتمكنوا من استلام وظائفهم أو أداء أعمالهم — مثل:

^٩ ينبغي تعديل مسار المبالغ التي تُدفع مباشرة للعاملين بحيث يتم قيدها أولا ضمن إيرادات رب العمل المرتبطة بالخدمة المقدمة، ثم قيدها ضمن المصروفات كأجور ورواتب.

الجدول ٦-٢: التصنيف المفصل لتعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٢)

١-٢	تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة] ^١
	تعويضات العاملين [نظام الحسابات القومية]
	ناقص: المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي
١-١-٢	الأجور والرواتب [إحصاءات مالية الحكومة]
	الأجور والرواتب [نظام الحسابات القومية]
	ناقص: المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي
١-١-١-٢	الأجور والرواتب النقدية [إحصاءات مالية الحكومة]
	الأجور والرواتب النقدية [نظام الحسابات القومية]
	ناقص: المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي
٢-١-١-٢	الأجور والرواتب العينية [إحصاءات مالية الحكومة]
	الأجور والرواتب العينية [نظام الحسابات القومية]
	ناقص: المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي
٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]
	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية [نظام الحسابات القومية]
	ناقص: المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي
١-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية [إحصاءات مالية الحكومة]
	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية [نظام الحسابات القومية]
	ناقص: المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي
٢-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة [إحصاءات مالية الحكومة]
	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة [نظام الحسابات القومية]
	ناقص: المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي

^١ سطور التقسيم الإضافي/ «ومنه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد أنواع تعويضات العاملين مستحقة الدفع.

الأجور والرواتب النقدية [إحصاءات مالية الحكومة] (١-١-١-٢)

٦-١٣ **الأجور والرواتب النقدية**^٨ هي المبالغ مستحقة الدفع نقدا، أو أي أدوات مالية أخرى تستخدم كوسيلة دفع، إلى العاملين مقابل أداء العمل. وكما يشار إليه في الجدول ٦-٢، تُستبعد من الأجور والرواتب النقدية [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٢-١-١) المبالغ المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي. وتُدرج في هذه الفئة أنواع الأجور التالية:

- الأجور أو الرواتب الأساسية مستحقة الدفع أسبوعيا أو شهريا أو على فترات أخرى منتظمة، بما في ذلك المبالغ

^٨ لا ينبغي اعتبار مصطلح «النقدية» المستخدم هنا على أنه يشير إلى نظام القيد على الأساس النقدي، وإنما إلى الأجر المدفوع نقدا.

مالية الحكومة^[٢-١-١-٢] المبالغ المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي. وتتألف هذه الفئة من السلع والخدمات المقدمة بالمجان أو بأسعار مخفضة. وعند تقديم السلع والخدمات بأسعار مخفضة، تحسب قيمة الأجور والرواتب العينية على أساس الفرق بين قيمة السلع والخدمات بالكامل والمبلغ مستحق الدفع من العاملين. وهذه السلع والخدمات العينية التي تقدمها الحكومة لموظفيها ليست ضرورية لتمكينهم من أداء عملهم. فقد يستخدمها العاملون في أوقات فراغهم وحسبما يترأى لهم لتلبية أي احتياجات أو رغبات لديهم أو لدى أفراد أسرهم. كذلك يمكن تقديم أي نوع من السلع والخدمات تقريبا في شكل أجور ورواتب عينية. وفيما يلي الأنواع الأكثر شيوعا من السلع والخدمات التي تُقدّم بالمجان أو بأسعار مخفضة:

- الوجبات والمشروبات المقدمة بانتظام، بما في ذلك أي شكل من أشكال دعم الأسعار المقدمة من المقصف الموجود في مكان العمل (لأسباب عملية، ليس من الضروري وضع تقديرات للوجبات والمشروبات المستهلكة في إطار الأنشطة الترفيهية الرسمية أو أثناء السفر لأغراض العمل)؛
- الملابس أو الأحذية التي قد يقرر العاملون ارتداؤها بصورة متكررة خارج مكان العمل وأثناء العمل؛
- خدمات الإسكان أو الإقامة من النوع الذي يمكن أن يستخدمه جميع أفراد الأسرة التي ينتمي إليها العامل؛
- خدمات المركبات أو السلع المعمرة الأخرى المقدمة لاستخدام العاملين الشخصي؛
- السلع والخدمات التي ينتجها رب العمل، مثل السفر المجاني بالطائرات أو القطارات الحكومية؛
- المرافق الرياضية أو الترفيهية أو مرافق الإجازات المخصصة للعاملين وعائلاتهم؛
- النقل إلى مكان العمل ومنه، ومواقف السيارات المجانية أو المدعمة التي كان يتعين سداد تكلفتها لولا ذلك؛

- خدمات رعاية الأطفال المقدمة لأبناء العاملين؛
- قيمة الفائدة التي يتنازل عنها^{١١} أرباب العمل عندما يمنحون قروضا للعاملين بأسعار فائدة مخفضة أو

^{١١} قد تُقدّر هذه القيمة على أساس المبلغ الذي كان سيدفعه العامل إذا تم تقاضي أسعار الفائدة المكافئة لأسعار السوق ناقص مبلغ الفائدة المدفوع بالفعل. وقد تكون هذه المبالغ كبيرة عندما تكون أسعار الفائدة الاسمية مرتفعة للغاية، لكن بخلاف ذلك فإنها قد تكون صغيرة للغاية ويحيطها قدر كبير من عدم اليقين بحيث يكون من غير المجدي تقديرها.

- رد مصروفات السفر أو إعادة التوطين، أو المصروفات ذات الصلة التي يتحملها الموظفون عند تسلمهم وظائف جديدة أو عند إلزامهم من رب العمل بنقل سكنهم إلى مناطق مختلفة داخل البلد أو إلى بلد آخر؛

- رد التكاليف التي يتحملها الموظفون نظير توفير أدوات أو معدات أو ملابس خاصة أو أي بنود أخرى لازمة على وجه الخصوص، أو التي تمكنهم أساسا من أداء أعمالهم. وفي هذه الحالات، تقيد المبالغ التي يتم ردها كاستخدام سلع وخدمات (٢٢). وإذا لم يتم الرد الكامل للمبالغ التي يتحملها الموظفون الذين تلزمهم عقود عملهم بشراء أدوات أو معدات أو ملابس خاصة أو خلافه، ينبغي خصم فرق المصروفات التي تحملوها من المبالغ مستحقة القبض ضمن الأجور والرواتب، وزيادة استخدام الحكومة للسلع والخدمات بنفس المقدار.

١٦-٦ وتُستبعد من الأجور والرواتب أيضا المنافع الاجتماعية مستحقة الدفع من الحكومات لموظفيها في شكل:

- بدلات للأبناء أو الزوج/الزوجة أو العائلة أو التعليم أو أي بدلات أخرى للمعولين؛
- المدفوعات المؤداة بمعدلات كاملة أو مخفضة من الأجور أو الرواتب للعاملين المتغيبين عن العمل بسبب المرض أو الإصابة في حادث أو إجازة الوضع أو غير ذلك^{١٢}؛
- تعويضات إنهاء الخدمة للعاملين، أو لورثتهم، الذين يفقدون وظائفهم بسبب الاستغناء عن العمالة الزائدة أو بسبب العجز أو الوفاة في حادث أو غير ذلك.

وتقيد هذه المنافع الاجتماعية ضمن مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة (٢-٢-١-٢) مستحقة الدفع للأسر المعيشية، ثم ضمن المساهمات الاجتماعية المحتسبة (٢-١-٢-٢) مستحقة الدفع من هذه الأسر المعيشية لرب العمل، قبل إدراجها ضمن المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل (٢-٧-٣) (راجع الفقرة ١٠٤-٦).

الأجور والرواتب العينية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-١-١-٢)

١٧-٦ الأجور والرواتب العينية هي المبالغ مستحقة الدفع للعاملين في شكل سلع، وخدمات، وفائدة متنازل عنها، وأسهم مُصدّرة مقابل ما يتم أدائه من عمل. وكما هو مبين في الجدول ٢-٦، يُستبعد من الأجور والرواتب العينية [إحصاءات

^{١٢} إذا كان من الصعب فصل مدفوعات الأجور والرواتب المستحقة للعاملين خلال فترات الغياب القصيرة بسبب الأمراض أو الحوادث أو غيرها عن مدفوعات الأجور والرواتب الأخرى، ينبغي أن تظل المدفوعات المستحقة خلال فترات الغياب القصيرة مدرجة ضمن الأجور والرواتب.

للأسر، في حين يساهم العامل في برنامج التأمين الاجتماعي.^{١٣} ولا تحذف هذه المعاملات عند توحيد البيانات، حيث يتم تغيير مسارها لإظهار الطبيعة الاقتصادية للمعاملة بشكل أفضل، على النحو المبين في الفقرة ٣-٢٨، أولاً إلى العاملين ثم من العاملين إلى برامج التأمين الاجتماعي.

مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٢-١-٢)

٦-٢١ تتألف مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية من المساهمات الفعلية مستحقة الدفع لصناديق الضمان الاجتماعي، وصناديق التقاعد المرتبطة بالعمل، وغيرها من برامج التأمين الاجتماعي المرتبطة بالعمل للحصول على مستحقات منافع اجتماعية للعاملين لديهم. وتتألف هذه الفئة من المساهمات الفعلية مستحقة الدفع لشركات التأمين، أو صناديق الضمان الاجتماعي، أو وحدات مؤسسية أخرى مسؤولة عن إدارة وتسيير برامج التأمين الاجتماعي، أو نظم معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل. وكما هو مبين في الجدول ٦-٢، تستبعد أيضاً من مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٢-٢-٢-١) المبالغ المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي.

مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-٢-١-٢-٢)

٦-٢٢ مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة هي المبالغ التي تحسب وتضاف إلى المساهمات الفعلية بحيث تكون كافية لمضاهاة الزيادات في مستحقات العاملين من المنافع الاجتماعية. وقد ترتبط مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة هذه بمنافع تقاعدية ومنافع غير تقاعدية. وتستبعد من مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٢-٢-٢-٢) المبالغ المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي (راجع الجدول ٦-٢).

مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة في المنافع غير التقاعدية

٦-٢٣ تقدم بعض الوحدات الحكومية مباشرة منافع اجتماعية غير تقاعدية مرتبطة بالعمل إلى العاملين، أو العاملين السابقين، أو من يعولون، من مواردها الخاصة دون

^{١٣} هذه الحالة مماثلة لتلك التي يقوم فيها أرباب العمل بخصم ضرائب الدخل مستحقة الدفع من العاملين من أجورهم أو رواتبهم ودفعها مباشرة للسلطات الضريبية. وليس قيام الوحدات الحكومية بوصفها أرباب العمل بدفع المساهمات الاجتماعية، أو ضرائب الدخل، مباشرة إلى وحدات حكومية أخرى مثل برامج الضمان الاجتماعي، أو برامج التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالعمل، أو السلطات الضريبية إلا طريقة مختصرة تحقق الملاءمة والكفاءة في الإجراءات الإدارية.

صفيرية لأغراض شراء مساكن أو سيارات أو أثاث أو سلع أو خدمات أخرى (تقيّد هذه المبالغ أيضاً ضمن الفائدة مستحقة القبض كما يرد في الفقرة ٥-١٠٨):

- في حالة الشركات العامة، يمكن أن تشمل الأجور والرواتب العينية أيضاً أسهم المنحة أو خيارات الاكتتاب^{١٤} التي يتم توزيعها على العاملين.

٦-١٨ وقد يكون لبعض هذه الخدمات، كالنقل إلى مكان العمل ومنه، ومواقف السيارات، ورعاية الأطفال، بعض خصائص استخدام العامل للسلع والخدمات. لكن عندما يكون لزاماً على الحكومات تقديم هذه المنافع لجذب العمالة والاحتفاظ بها، فإنها تعتبر مماثلة لغيرها من أشكال تعويضات العاملين وينبغي قيدها على هذا النحو. وإذا تم تقديم نفس أنواع المنافع بسبب طبيعة عملية الإنتاج أو الظروف المادية التي يتعين على العاملين العمل في ظلها، فينبغي قيدها ضمن استخدام السلع والخدمات (٢٢) مصروفات رب العمل.

مساهمات أرباب العمل الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-١-٢-٢)

٦-١٩ مساهمات أرباب العمل الاجتماعية هي المساهمات الاجتماعية مستحقة الدفع من أرباب العمل لصناديق الضمان الاجتماعي، أو صناديق التقاعد المرتبطة بالعمل، أو غيرها من برامج التأمين الاجتماعي المرتبطة بالعمل، للحصول على مستحقات منافع اجتماعية لموظفيهم. ونظراً لأن مساهمات أرباب العمل الاجتماعية تكون مستحقة الدفع من أرباب العمل لصالح العاملين لديهم، فإنها تقيد كعنصر من عناصر تعويضات العاملين. وتستبعد من مساهمات أرباب العمل الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٢-٢-٢) المبالغ المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي (راجع الجدول ٦-٢). ويرد وصف الحماية الاجتماعية في الملحق ٢.

٦-٢٠ وبعض المساهمات الاجتماعية يستحق دفعها مباشرة من الوحدة الحكومية بوصفها رب العمل إلى وحدة ثانية من وحدات القطاع العام، غالباً ما تكون صندوقاً للضمان الاجتماعي أو شركة مالية عامة. ويعد سداد رب العمل للمساهمات نيابة عن العاملين لديه أكثر فعالية من الناحية الإدارية مقارنة بسداد كل موظف مساهمته على حدة. ولا ينبغي للترتيبات الإدارية أن تحجب واقعاً اقتصادياً أساسياً — وهو أن الوحدة الحكومية تتحمل بند مصروفات عن تعويضات العاملين مستحقة الدفع

^{١٤} بموجب عقد خيار الاكتتاب، يعطي رب العمل للعامل الخيار لشراء الأسهم بسعر محدد في تاريخ لاحق (راجع الفقرات من ٩-٧٧ إلى ٩-٨١).

النظام كمساهمة محتسبة مستحقة الدفع للعامل ضمن تعويضات العاملين.

- في حالة نظام المعاشات ذي المزايا المحددة، تقيد مساهمة محتسبة تساوي الزيادة في المزايا مستحقة الدفع عن العمل في الفترة الحالية، مضافا إليها تكاليف إدارة نظام معاشات التقاعد، ومطروحا منها مجموع المساهمات الحكومية الفعلية ومجموع مساهمات العاملين.^{١٤}

٦-٢٦ ويمكن وصف بعض النظم بشكل عام بأنها غير قائمة على المساهمات لأن العامل لا يدفع أي مساهمات فعلية. لكن في حالة النظم المرتبطة بالعمل، تحسب المساهمة المحتسبة التي يدفعها رب العمل وينبغي احتسابها لأغراض إحصاءات مالية الحكومة على النحو الذي سبق بيانه. وبينما يتم تحديد قيمة المساهمات المحتسبة في نظام التقاعد غير القائم على المساهمات بحيث تساوي قيمة المزايا مستحقة الدفع، فإن ذلك لا يعني أن تقيد هذه المزايا ضمن تعويضات العاملين. وبدلا من ذلك، يكون لدى العامل أصل تقاعدي يتم تخفيض قيمته عندما تصبح المزايا مستحقة الدفع. وعندما يكون مدير التقاعد وحدة مختلفة عن المسؤول الإداري لنظام التقاعد، وتقع المسؤولية عن العجزات أو المطالبات بأي فائض على عاتق مدير التقاعد، يدرج القيد المقابل لهذه المطالبات ضمن مساهمات الضمان الاجتماعي المحتسبة على أساس صاف (أي مصروف لزيادة الخصم وخفض في المصروف عند انخفاض الخصم أو عند اقتناء الحكومة لأصل. راجع الفقرة ٧-١٩٩).

استخدام السلع والخدمات (٢-٢)

٦-٢٧ تتألف فئة استخدام السلع والخدمات (٢-٢) من قيمة السلع والخدمات المستخدمة في إنتاج سلع وخدمات سوقية وغير سوقية.^{١٥} ويُسْتَبْعَد منها:

- استهلاك رأس المال الثابت (٢-٣)؛
- استخدام السلع والخدمات في تكوين رأس المال للحساب الذاتي، والذي ينبغي قيده ضمن اقتناء الأصول غير المالية (راجع الفقرة ٣-٨)؛

^{١٤} قد يكون لدى بعض نظم المعاشات ذات المزايا المحددة أصول مالية تتجاوز الخصوم المستحقة عليها للعاملين الحاليين والسابقين. ومن الممكن في هذه الحالة أن تحصل الحكومة على «إعفاء مؤقت من المساهمات» لا تدفع بموجبه مساهمات فعلية خلال فترة واحدة أو أكثر. ومع ذلك، ينبغي حساب المساهمة المحتسبة التي تدفعها الحكومة وقيدها (راجع الفقرة ٢-٤٦).

^{١٥} يرتبط استخدام السلع والخدمات ارتباطا وثيقا بالاستهلاك الوسيط في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويرد في الملحق ٧ شرح للعلاقة بين هذين المفهومين. ويرد في الفقرات من ٦-٢١٣ إلى ٦-٢٣٩ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وصف لمفهوم الاستهلاك الوسيط.

إشراك إحدى شركات التأمين (راجع الفقرة ٦-١٦ للاطلاع على أمثلة لأنواع المنافع مستحقة الدفع). وفي هذه الحالة، يمكن اعتبار العاملين مشمولين بالحماية من احتياجات أو ظروف محددة، رغم عدم تكوين احتياطات لتوفير مستحقات المنافع في المستقبل. وينبغي احتساب تعويضات العاملين في شكل مساهمات أرباب العمل الاجتماعية مساوية في قيمتها لمقدار المساهمات الاجتماعية اللازمة لتأمين المستحقات الفعلية. ويراعى في هذه المبالغ أي مساهمات فعلية يؤديها رب العمل أو العامل ولا تقتصر فقط على مستويات المنافع مستحقة الدفع في الوقت الحالي، بل على الطرق المحتملة لتطور التزامات أرباب العمل في ظل هذه النظم في المستقبل نتيجة عوامل كالتغيرات المتوقعة في عدد العاملين الحاليين والسابقين، وتوزيعهم العمري، وأعمارهم المتوقعة. وبالتالي ينبغي أن تستند قيم المساهمات المحتسبة أساسا إلى نفس الاعتبارات الاكتوارية التي تحدد مستويات أقساط التأمين التي تتقاضاها شركات التأمين.

٦-٢٤ ومع ذلك، قد يتعذر، من الناحية العملية، تحديد ما ينبغي أن يكون عليه حجم هذه المساهمات المحتسبة. وقد تقوم وحدة القطاع الحكومي بوضع تقديرات، ربما على أساس المساهمات مستحقة الدفع في نظم ممولة مماثلة، من أجل حساب التزاماتها المحتملة في المستقبل، وقد تُستخدم هذه التقديرات عند توافرها. وبخلاف ذلك، فقد يكون البديل العملي الوحيد هو استخدام المنافع غير التقاعدية غير الممولة مستحقة الدفع من الوحدة خلال نفس فترة الإبلاغ كتقدير للمصروفات المحتسبة اللازمة لتغطية المساهمات المحتسبة (راجع الفقرة ٦-١٠٤).

مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة في مزايا التقاعد المرتبطة بالعمل

٦-٢٥ يتأثر احتساب مساهمات أرباب العمل الاجتماعية في مزايا التقاعد المرتبطة بالعمل بنوع نظام التقاعد الذي تديره الوحدة الحكومية:

- في حالة برامج الضمان الاجتماعي، لا تقيد بشكل عام أي مساهمات محتسبة للتأمين الاجتماعي. لكن في الحالات التي يكون فيها برنامج الضمان الاجتماعي مسؤولا عن إدارة معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل، ينبغي قيد المساهمات المحتسبة مقابل هذه الالتزامات التقاعدية.
- في حالة نظام التقاعد ذي المساهمات المحددة، لا تقيد أي مساهمات محتسبة إلا إذا كانت الوحدة المستخدمة تدير النظام نفسه. وفي تلك الحالة، تقيد قيمة تكاليف إدارة

الجدول ٣-٦: العلاقة بين المخزونات (٢-١-٦) واستخدام السلع والخدمات (٢-٢)

٦١٢ _{٤٠}	رصيد المخزونات الافتتاحي
	زائد: المشتريات من السلع والخدمات
	ناقص: المستخدم في تكوين رأس المال للحساب الذاتي
	ناقص: السلع الموزعة مباشرة كتحويلات عينية
٤١٢	زائد/ناقص: مكاسب/خسائر الحيازة
٥١٢	زائد/ناقص: التغيرات الأخرى في الحجم
٦١٢ _{٤١}	ناقص: رصيد المخزونات الختامي
٢٢	يساوي: استخدام السلع والخدمات

الإنفاق الأخرى، كتعويضات العاملين أو التحويلات أو اقتناء الأصول غير المالية.

الحد الفاصل بين استخدام السلع والخدمات وتعويضات العاملين

٦-٣٣ تستبعد من تعويضات العاملين المبالغ مستحقة الدفع إلى المقاولين، والعمال الخارجيين من أصحاب المهن الحرة، والعمال الآخرين غير العاملين بوحدة الحكومة العامة أو القطاع العام. وينبغي قيد أي من هذه المبالغ ضمن استخدام السلع والخدمات (٢-٢). وتنشأ علاقة بين رب العمل والموظف بناء على اتفاق مكتوب أو شفوي، قد يكون رسمياً أو غير رسمي، بين كيان وفرد، باختيارهما عادة، ويعمل الفرد بموجبه لدى الكيان مقابل تعويض نقدي أو عيني. وعادة ما تتحدد الأتعاب إما على أساس الوقت الذي يقضيه الفرد في العمل أو على أساس مؤشر موضوعي آخر يعكس حجم العمل الذي قام به الفرد. وفي حالة التعاقد مع أحد الأفراد للقيام بمهمة محددة، لا تنشأ علاقة بين رب العمل والموظف، بل تتخذ هذه العلاقة شكل عقد خدمات بين الكيان وأحد أصحاب المهن الحرة.

٦-٣٤ وأحد المؤشرات التي يتحدد على أساسها مدى وجود علاقة عمل بين رب العمل والموظف هو مؤشر السيطرة. فحق السيطرة على ما يتم أدائه من عمل أو إدارته وكيفية أدائه يعتبر من المؤشرات القوية على وجود علاقة بين رب العمل والموظف. ولا تهم كيفية تحديد المقابل أو طريقة دفعه ما دام رب العمل يتمتع بالسيطرة الفعلية على كيفية أداء الفرد لعمله ونتيجة هذا العمل. غير أنه قد يكون هناك نوع من السيطرة على العمل الذي يؤديه الفرد في حالة شراء الخدمة أيضاً — على سبيل المثال عند إبرام العقود من الباطن. لذا: ينبغي الاستعانة أيضاً بمعايير أخرى لتعريف

• السلع التي تشتريها الحكومة والموزعة بدون تحويل، والتي ينبغي قيدها كأحد أنواع التحويلات العينية؛ وتُصنّف هذه التحويلات ضمن الإعانات (٢-٥)، أو المنح (٢-٦)، أو المنافع الاجتماعية (٢-٧) أو التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-١).

٦-٢٨ وتقيد قيمة استخدام السلع أو الخدمات في بيان العمليات عند استخدام تلك السلع أو الخدمات بالفعل وليس عند اقتنائها أو دفع مقابلها. ومن الناحية العملية، يتوافق توقيت هذين الحدين غالباً في حالة مدخلات الخدمات وليس في حالة السلع، والتي يمكن الحصول عليها قبل استخدامها بفترة. وتقيد قيمة السلع المشتراة والمحتفظ بها بغرض إعادة بيعها كاستخدام سلع وخدمات عند بيعها.

٦-٢٩ ومن الناحية العملية، لا تقوم الوحدات الحكومية عادة بقيد الاستخدام الفعلي للسلع في الإنتاج مباشرة، بل تمسك سجلات لمشتريات المواد الخام والإمدادات المراد استخدامها كمدخلات وتمسك أيضاً سجلات لأي تغييرات في كميات السلع المحتفظ بها كمخزونات. ومن الممكن وضع تقدير لاستخدام السلع والخدمات خلال فترة إبلاغ معينة بطريقة غير مباشرة عن طريق النظر في مشتريات السلع والخدمات والتغيرات في المخزونات^{١٦} كما هو مبين في الجدول ٣-٦.

٦-٣٠ ويقيد استخدام السلع والخدمات (٢-٢) على أساس إجمالي. وبالنسبة للرسوم المحصلة عن السلع والخدمات التي تقدمها وحدات الحكومة العامة، مثل أنواع معينة من المنافع الاجتماعية أو الخدمات الإدارية كإصدار التراخيص وجوازات السفر، فينبغي قيدها كإيرادات بدلاً من خصمها من المصروفات.

٦-٣١ وتقيد المشتريات من السلع والخدمات في بيان مصادر واستخدامات النقدية قرب مرحلة الدفع قدر الإمكان. وسوف تشمل قيمة هذه السلع والخدمات جميع المدفوعات النقدية التي تؤدي مقابل السلع والخدمات خلال فترة الإبلاغ، بغض النظر عما إذا كانت السلع أو الخدمات قد تم استخدامها خلال فترة الإبلاغ أم لا، في حين أنها لن تشمل قيمة السلع التي تم دفع مقابلها في فترات أخرى، وإن تم استخدامها في الفترة الحالية.

٦-٣٢ ويرد في الفقرات من ٦-٣٣ إلى ٦-٥٢ شرح أكثر تفصيلاً للحدود الفاصلة بين استخدام السلع والخدمات وبنود

^{١٦} كما هو موضح في الفقرة ٧-٧، يمكن أن تشمل المخزونات المواد الخام والإمدادات، والعمل قيد الإنجاز، والسلع تامة الصنع، والسلع المقتناة لإعادة بيعها، والمخزونات العسكرية. راجع الفقرات من ٨-٤٤ إلى ٨-٤٧ للاطلاع على مناقشة حول المعاملات في المخزونات.

٦-٣٦ وقد يكون العاملون مسؤولين أحيانا عن شراء أنواع السلع أو الخدمات المذكورة أعلاه على أن يرد لهم رب العمل لاحقا ما ينفقونه على ذلك. وتقيد هذه المبالغ المردودة كاستخدام سلع وخدمات وليس كأجور ورواتب.

الحد الفاصل بين استخدام السلع والخدمات والتحويلات

٦-٣٧ جميع تحويلات السلع والخدمات إلى وحدات مؤسسية أخرى عدا السلع والخدمات التي تنتجها الوحدة الحكومية المانحة تقيد ضمن المنح (٢-٦) أو التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢). وقد يستتبع تلك التحويلات تحويل أصول ثابتة مملوكة للحكومة، أو تحويل سلع محتفظ بها كمخزونات، أو إنشاء أصول ثابتة، أو شراء أصول ثابتة أو سلع وخدمات ثم تحويلها بغرض الاستهلاك الجاري. ومن أمثلة ذلك تحويلات الأغذية والملابس والبطانيات والأدوية كمعونة طوارئ بعد الكوارث الطبيعية، وتحويلات الآلات والمعدات الأخرى، وإقامة مبان أو إنشاءات أخرى بشكل مباشر، وتحويلات جميع أنواع المعدات العسكرية.

٦-٣٨ أما السلع والخدمات التي تستخدمها وحدة حكومية مانحة في إنتاج سلع وخدمات غير سوقية تستهلكها حكومات أخرى ومنظمات دولية أخرى فتُدْرَج ضمن استخدام السلع والخدمات. ومن أمثلة ذلك السلع والخدمات المشتراة حتى يتمكن موظفو الحكومة من القيام بعمليات إغاثة في بلد أجنبي بعد وقوع كارثة طبيعية. والغرض من هذه المعاملة هو أن يظهر في إحصاءات مالية الحكومة الانخفاض في النقدية، أو الزيادة في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع، مع إجراء قيد في بنود المصروفات ذات الصلة التي تشكل تكلفة إنتاج السلع والخدمات غير السوقية التي تقدمها وحدة القطاع العام.^{١٧}

٦-٣٩ وتشمل فئة استخدام السلع والخدمات أيضا جميع ما تستهلكه إحدى وحدات الحكومة العامة من سلع وخدمات لإنتاج سلع وخدمات غير سوقية توزع إما كمنافع اجتماعية عينية أو توزع على الأسر في ظروف خاصة، كأن يكون ذلك في أعقاب وقوع كارثة طبيعية. ويمكن توزيع تلك المنافع

^{١٧} تختلف المعالجة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ لأن الغرض من الحسابات القومية هو حساب الإنتاج، والتحويلات، والاستهلاك. وبالتالي فإن المعالجة في نظام الحسابات القومية تتمثل في قيد تكلفة الإنتاج والمبيعات المحتسبة من السلع والخدمات إلى المتلقي النهائي بصفته مستخدم السلع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يقيد في نظام الحسابات القومية تحويل يفترض أن يستخدمه المتلقي في دفع ثمن المبيعات المحتسبة (راجع الفقرات من ٨-٤٣ إلى ٨-٥١ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

العلاقة بين رب العمل والموظف بمزيد من الوضوح. فتحمل الفرد وحده مسؤولية دفع المساهمات الاجتماعية يعني أنه يعمل لحسابه كجهة تقديم خدمات. أما قيام رب العمل بدفع المساهمات الاجتماعية فيعد مؤشرا على وجود علاقة عمل بين رب العمل والموظف. كذلك فإن استحقاق الفرد لنفس أنواع المزايا (كالبدايات والعطلات والإجازات المرضية) التي تقدّم عادة إلى العاملين في كيان ما يعد مؤشرا على وجود علاقة عمل بين رب العمل والموظف. وقيام الفرد بدفع ضرائب على تقديم خدماته (كضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة) يعد مؤشرا على أن الفرد يعمل لحسابه كجهة تقديم خدمات.

٦-٣٥ ولا تدخل بعض السلع والخدمات التي تستخدمها الحكومات بصورة مباشرة في عملية الإنتاج نفسها بل يستهلكها العاملون الذين يعملون في تلك العملية. وبشكل عام، عندما يستخدم العاملون السلع والخدمات في أوقات فراغهم وحسب تقديرهم بغرض الإشباع المباشر لحاجاتهم أو رغباتهم، فإنها تشكل أجرا عينيا (راجع الفقرة ٦-١٧). ومع ذلك، عندما يكون هذا الاستخدام إلزاميا لتمكين العاملين من أداء أعمالهم، ينبغي قيده كاستخدام سلع وخدمات. ومن الأمثلة على الحالة الثانية:

- الأدوات أو المعدات المستخدمة بشكل حصري، أو رئيسي، في العمل؛
- الملابس أو الأحذية من النوع الذي لا يفضل المستهلكون العاديون شراؤه أو ارتدائه والتي يتم ارتداؤها بشكل حصري، أو رئيسي، في العمل - مثل الملابس الواقية أو بدلات العمال أو الزي الموحد؛
- خدمات الإسكان في مكان العمل التي لا يمكن للأسر العاملين استخدامها، مثل التكنات العسكرية والقُمَرَات والمهاجع والأكواخ وغيرها؛
- الوجبات أو المشروبات الخاصة التي تستلزمها ظروف عمل استثنائية، أثناء السفر لأسباب خاصة بالعمل، أو الوجبات أو المشروبات المقدمة للعاملين أثناء وجودهم في الخدمة الفعلية؛
- مرافق تبديل الملابس والمغاسل والحمامات وغيرها التي تستلزمها طبيعة العمل؛
- مرافق الإسعافات الأولية، أو الفحوص الطبية، أو غيرها من الفحوص الصحية اللازمة بسبب طبيعة العمل.

للمنشآت السوقية المدرجة في قطاع الحكومة العامة رسوم عضوية أو اشتراك مماثلة مستحقة الدفع للمؤسسات السوقية غير الهادفة للربح التي تخدم الشركات. وبعض رسوم العضوية والاشتراك مختلفة من حيث طبيعتها ولا تُدرج ضمن استخدام السلع والخدمات.

- في بعض الحالات، تقيد رسوم العضوية والاشتراك مستحقة الدفع لمنظمات دولية ضمن اقتناء حصص الملكية (٣-٢-٠-٥-١) إذا كانت هناك إمكانية — حتى وإن لم تكن مرجحة — لسداد المبلغ بالكامل. وفي هذه الحالات، يحق للمستفيد أيضا الحصول على حصة في الأصول عند تصفية المنظمة الدولية.

- تقيد رسوم العضوية والاشتراك ضمن التحويلات إذا كانت المعاملة بدون مقابل. وإذا كان المتلقي منظمة دولية، أو حكومة أجنبية، أو وحدة أخرى من وحدات الحكومة العامة، يصنف التحويل كمحنة (٢-٦)، وبخلاف ذلك يصنف ضمن التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-١).

الحد الفاصل بين استخدام السلع والخدمات واقتناء الأصول غير المالية

٦-٤٣ السلع المقتناة للاستخدام كأصول ثابتة أو نفائس، أو للاستخدام في تكوين رأس المال للحساب الذاتي تصنف كإقتناء أصول ثابتة أو نفائس. وتقيد تكاليف السلع المعمرة رخيصة الثمن، مثل الأدوات الصغيرة/اليديوية، ضمن استخدام السلع والخدمات (٢-٢) عندما يتم تحمل تلك المصاريف بصورة منتظمة وبمبالغ صغيرة مقارنة بتكاليف اقتناء الآلات والمعدات (راجع الفقرتين ٧-٤٠ و ٧-٥٢). ويأتي هذا الاستبعاد للأدوات الصغيرة/اليديوية لاعتبارات عملية وليست مفاهيمية. وقد تُستخدم بعض السلع بصورة متكررة، أو مستمرة، في الإنتاج على مدى سنوات عديدة ومع ذلك قد تكون صغيرة ورخيصة الثمن ومستخدمة في أداء عمليات بسيطة نسبياً. ومن أمثلة الأدوات اليديوية المناشير، والمعاول، والسكاكين، والفؤوس، والمطارق، والمفكات، ومفاتيح الربط. وإذا كانت المصروفات على تلك الأدوات تحدث بمعدل ثابت إلى حد ما، وإذا كانت قيمتها صغيرة مقارنة بالمبالغ مستحقة الدفع على الآلات والمعدات الأكثر تطوراً، فربما كان من الملائم معاملة الأدوات كمعادن خام أو إمدادات تحت استخدام السلع والخدمات (٢٢). غير أن هناك حاجة إلى قدر من المرونة حسب الأهمية النسبية لهذه الأدوات. وفي البلدان التي تشكل فيها هذه الأدوات نسبة كبيرة من قيمة إجمالي مخزون

الاجتماعية من خلال برامج الضمان الاجتماعي، أو برامج التأمين الاجتماعي المدارة لصالح موظفي الحكومة أو من يعملون أو ورثتهم، أو برامج المساعدة الاجتماعية. ومن الأنواع الشائعة للمنافع الاجتماعية التي يرجح أن تنتجها وحدات الحكومة العامة وتوزع عينا نوع يرتبط بالرعاية الصحية، مثل العلاج الطبي أو علاج الأسنان، والجراحة، والإقامة بالمستشفيات، والرعاية المنزلية، والخدمات المشابهة. وتشتمل المنافع المقدمة لموظفي الحكومة ومن يعملون عادة على خدمات طبية عامة غير مرتبطة بعمل الموظف،^{١٨} وخدمات بيوت النقاها والتقاعد، وخدمات التعليم، واستخدام المرافق الترفيهية أو مرافق العطلات. ولا ينبغي خصم أي مدفوعات رمزية يؤديها متلقي الخدمات إلى الوحدة الحكومية التي توزع هذه السلع والخدمات من المصروفات على استخدام السلع والخدمات، بل تقيد تحت الفئة الملائمة ضمن مبيعات السلع والخدمات (١-٤-٢)، حسب مقتضى الحال.

٦-٤٠ أما السلع والخدمات التي لم تنتجها الوحدة الحكومية المانحة، ولكنها توزع كمناافع اجتماعية عينية أو توزع على الأسر في ظروف معينة، فهي تُصنف كمناافع اجتماعية (٢-٧) وليس كاستخدام سلع وخدمات. وتشمل تلك التوزيعات تحويلات السلع المحتفظ بها كمخزونات، وشراء سلع وخدمات من منتجين سوقيين وتحويلها في نفس الوقت، والمبالغ التي تردّها وحدة الحكومة العامة عن مشتريات الأسر من سلع أو خدمات معينة، كالغذاء، وخدمات التعليم، والأدوية، والعلاج الطبي أو علاج الأسنان، وفواتير المستشفيات وفواتير عيادات قياس البصر.

٦-٤١ وتقوم وحدات حكومية أحياناً بتحويل قيمة اقتصادية عن طريق شراء سلع وخدمات بأسعار تزيد بقدر كبير عن قيمتها السوقية. وكما ورد في الفقرة ٣-٢٩، ينبغي عند معرفة تلك المعاملات تقسيمها إلى بند شراء سلع وخدمات بقيمتها السوقية الحقيقية وبند تحويل يقيّد تحت الفئة الملائمة.

٦-٤٢ وينبغي قيد رسوم العضوية والاشتراك كمصروفات ضمن استخدام السلع والخدمات (٢-٢) إذا كان هناك مبلغ مدفوع مقابل شكل من أشكال الخدمة. ويشمل ذلك مدفوعات الشركات العامة من رسوم عضوية واشتراك إلى المؤسسات السوقية غير الهادفة للربح التي تخدم الشركات، مثل غرف التجارة أو النقابات العمالية؛ وذلك لأنها مدفوعات مقابل خدمات مقدمة وليست تحويلات. وفي حالات نادرة، قد يكون

^{١٨} إذا كانت هذه المنافع مرتبطة بعقد العمل، سيتم إدراجها ضمن تعويضات العاملين (١-٢).

غيارها ضمن المخزونات لحين استخدامها، وعندئذ تقيد ضمن استخدام السلع والخدمات وسحب من المخزونات (راجع الفقرتين ٧٤-٧ و ٨٦-٧).

الحدود الفاصلة الأخرى المتعلقة باستخدام السلع والخدمات

٦-٥٠ هناك اختلاف مفاهيمي كبير بين تأجير الأصول الثابتة بموجب عقد تأجير تشغيلي واقتناء الأصول بموجب عقد تأجير تمويلي. فبموجب عقد التأجير التشغيلي، (راجع الفقرة م٤-٦) يظل المؤجر هو المالك الاقتصادي للأصل الثابت وتقيد المدفوعات التي يؤديها المستأجر كمدفوعات مقابل خدمة، وبالتالي تقيد ضمن استخدام السلع والخدمات. وبموجب عقد التأجير التمويلي (راجع الفقرتين ٨-١٧ وم٤-١٠) يصبح المستأجر هو المالك الاقتصادي للأصل الثابت وتقيد المدفوعات ضمن مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي التي يؤديها المستأجر للمؤجر، وبالتالي لا تؤثر على استخدام السلع والخدمات (راجع أيضا الفقرات م٤-٦ إلى م٤-١٥).

٦-٥١ وتصنف المبالغ مستحقة الدفع مقابل استخدام أصول غير منتجة تتوافر طبيعياً، كالأراضي، ضمن الربع (٢٨١٤) وليس ضمن استخدام السلع والخدمات (٢-٢). راجع الفقرتين ١٣١-٥ و ١٣٢-٥ للاطلاع على وصف لهذا الحد.

٦-٥٢ وينبغي دائماً تصنيف الرسوم الصريحة مقابل الخدمات المالية ضمن استخدام السلع والخدمات. ومع ذلك، تتضمن بعض المعاملات رسوماً ضمنية مقابل الخدمات المالية التي لا تقيد بشكل منفصل في إحصاءات مالية الحكومة. ولا يمكن حساب هذه الرسوم الضمنية إلا في سياق تحليل الاقتصاد ككل أو القطاع المعني. وكما يشار إليه في الفقرة ٦-٨١، لا يسع معدي بيانات الحسابات القومية عادة تقدير خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM) إلا بصورة غير مباشرة. وبالمثل، لا يمكن تقدير رسوم الخدمة المتضمنة في أقساط التأمين على غير الحياة إلا بالنظر في جميع معاملات وتكاليف قطاع التأمين (راجع الفقرة ٦-١٢٥).

استهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة] (٣-٢)

٦-٥٣ استهلاك رأس المال الثابت هو الانخفاض الذي يطرأ، خلال فترة الإبلاغ، على القيمة الحالية لرصيد الأصول الثابتة التي تملكها وتستخدمها وحدة حكومية نتيجة التدهور

الآلات والمعدات، يمكن اعتبارها أصولاً ثابتة وقيد اقتنائها والتصرف فيها من جانب وحدات القطاع العام ضمن صافي اقتناء الأصول غير المالية.

٦-٤٤ أما السلع والخدمات المقتناة لزيادة مخزونات المواد الخام والإمدادات، والعمل قيد الإنجاز، والسلع تامة الصنع، والسلع المشتراة بغرض إعادة البيع فتُدرج ضمن التغيرات في المخزونات (٣١٢)، وهي أحد أنواع الأصول غير المالية (راجع الفقرة ٧-٧٥).

٦-٤٥ وتشكل السلع والخدمات المستهلكة في أعمال الصيانة والإصلاح العادية للأصول الثابتة استخداماً لسلع وخدمات. أما العمليات الكبرى لتجديد الأصول الثابتة القائمة أو إعادة إنشائها أو توسيعها فتقيد ضمن اقتناء الأصول الثابتة. راجع الفقرات من ٨-٢٥ إلى ٨-٢٧ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن التمييز بين هذه الأنشطة.

٦-٤٦ وتقيد السلع والخدمات المستخدمة في البحث والتطوير ضمن اقتناء الأصول الثابتة في فئة منتجات الملكية الفكرية (٣١٣٢)، إلا عندما يكون واضحاً أن النشاط لا ينشأ عنه أي منفعة اقتصادية لصاحبه في المستقبل، حيث تقيد في هذه الحالة ضمن استخدام السلع والخدمات. وللإطلاع على وصف لمعايير قيد منتجات الملكية الفكرية، راجع الفقرات من ٨-٣٧ إلى ٨-٤١.

٦-٤٧ ولا تقيد السلع والخدمات المستخدمة في استكشاف المعادن وتقييمها ضمن استخدام السلع والخدمات. وبغض النظر عن مدى نجاحها، فإنها لازمة لاقتناء احتياطات جديدة وبالتالي تصنف جميعها كإقتناء للأصول الثابتة وتقيد ضمن منتجات الملكية الفكرية (٣-١-١-٣-٢).

٦-٤٨ وتُدرج المواد الخام الموجهة لإنتاج العملة الوطنية المعدنية أو الورقية أو المبالغ مستحقة الدفع إلى متعهدين لإنتاج العملة ضمن استخدام السلع وخدمات. ويعد إصدار العملة المعدنية أو الورقية معاملة مالية لا تنطوي على إيرادات أو مصروفات. وتصنف العملات التذكارية غير المتداولة كعملة قانونية ضمن الأصول غير المالية (راجع الفقرة ٧-١٣٥).

٦-٤٩ أما النفقات على المعدات العسكرية، بما في ذلك نظم الأسلحة العسكرية الكبيرة والعربات المدرعة التي تقتنيها الشرطة وخدمات الأمن الداخلي، فتقيد ضمن اقتناء فئات الأصول الثابتة ذات الصلة، وهي نظم الأسلحة (٣-١-١-٤) أو الآلات والمعدات (٣-١-١-٢). وينبغي قيد النفقات على السلع العسكرية، مثل الأسلحة التي تُستخدم مرة واحدة (الذخيرة، والقذائف، والصواريخ، والقنابل، ونسائف الطوربيد)، وقطع

الثمينة، والأحجار الكريمة، وغيرها) التي يتم اقتناؤها تحديداً لأن قيمتها الحقيقية لا يُتوقع انخفاضها بمرور الوقت. ولا يشمل استهلاك رأس المال الثابت نضوب أو تدهور نوعية الأصول الطبيعية، كالأراضي، أو الرواسب المعدنية أو الرواسب الأخرى، أو الفحم، أو النفط، أو الغاز الطبيعي، أو العقود وعقود الإيجار والتراخيص، والتي تقيد ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول (راجع الفقرة ١٠-٥٢).

٦-٥٦ ويعكس حساب استهلاك رأس المال الثابت الافتراضات التي توضع بشأن المعدلات الطبيعية للتدهور المادي، والتقاعد والتلف العرضي العادي. ورغم ما يبدو من أن العمر الاقتصادي لبعض الأصول الثابتة، مثل الطرق أو خطوط السكك الحديدية، قد يمتد إلى ما لا نهاية إذا ما تمت صيانتها بشكل ملائم، فإن قيمتها قد تهبط بسبب انخفاض الطلب على خدماتها نتيجة التقدم الفني وظهور بدائل. وتتحول أصول ثابتة عديدة إلى خردة أو يتم التخلص منها لمجرد تقادمها. ونتيجة لذلك، يجب أن يشتمل استهلاك رأس المال الثابت على مخصص للتقاعد المتوقع. وأي فرق بين معدل التقادم المتوقع عادة ومعدل التقادم الفعلي خلال فترة زمنية محددة ينبغي قيده ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول (راجع الفقرة ١٠-٦٦).

٦-٥٧ وتُدرج أيضاً خسائر الأصول الثابتة الناتجة عن مستويات التلف العرضي العادية أو المتوقعة (أي تلف الأصول المستخدمة في الإنتاج نتيجة تعرضها لمخاطر الحرائق، أو العواصف، أو الحوادث بسبب الخطأ البشري، وخلافه) تحت بند استهلاك رأس المال الثابت. وعند وقوع هذه الأنواع من الأحداث على نحو منتظم يمكن التنبؤ به، فإنها تؤخذ في الاعتبار عند حساب متوسط الأعمار الاقتصادية للسلع المعنية. أما الفرق بين التلف العرضي العادي المتوقع والتلف العرضي الفعلي خلال فترة معينة فينبغي قيده ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول (راجع الفقرة ١٠-٦٧).

٦-٥٨ ويُستبعد من استهلاك رأس المال الثابت فقدان القيمة عندما تُدمر الأصول الثابتة بسبب أعمال الحرب والكوارث الطبيعية وغيرها من الأحداث الاستثنائية التي قلما تحدث. وبالمثل تُستبعد أيضاً الخسائر الناتجة عن التطورات التكنولوجية غير المتوقعة التي قد تُقصر إلى حد كبير العمر الاقتصادي لأصول ثابتة قائمة. وتقيد هذه الأحداث كتدفقات اقتصادية أخرى ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول (راجع الفقرة ١٠-٦٦). ويجب أيضاً استبعاد مكاسب وخسائر الحيازة الناتجة عن التغيرات في

الجدول ٦-٤: التصنيف المفصل لاستهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة] (٣-٢)

٣-٢	استهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة] ^١
	استهلاك رأس المال الثابت [نظام الحسابات القومية] ^١
	ناقص: المرتبط بتكوين رأس المال للحساب الذاتي

^١ سطور التقسيم الإضافي/ «ومنه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد فئة الأصول الثابتة التي يرتبط بها الاستهلاك. وينبغي تحديد نوع الأصول لضمان اندماج أرصدة وتدفعات كل نوع من الأصول (راجع الجدول ٧-٢).

المادي، أو التقادم المعتاد، أو التلف العرضي العادي.^{١٩} ويتطابق مفهوم استهلاك رأس المال الثابت مع المفهوم المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ومع ذلك، قد يختلف مبلغ مصروفات استهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة] (٣-٢) المقيد في إطار إحصاءات مالية الحكومة عن المبلغ المقيد في حساب الإنتاج بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بسبب معالجة إحصاءات مالية الحكومة لتكوين رأس المال للحساب الذاتي (راجع الجدول ٦-٤). فعند إنتاج أصول غير مالية للحساب الذاتي، يقيد استهلاك رأس المال الثابت المرتبط بعملية الإنتاج في إحصاءات مالية الحكومة ضمن تكلفة اقتناء الأصول الثابتة وليس ضمن المصروفات (راجع الفقرة ٧-٢٥).

٦-٥٤ وقد ينحرف استهلاك رأس المال الثابت بدرجة كبيرة عن إهلاك الأصول كما هو مقيد في السجلات المالية الحكومية. ويعتبر استهلاك رأس المال الثابت مقياساً استشرافياً تحدّد قيمته الأحداث المستقبلية وليس الأحداث الماضية — حيث تحددها المنافع التي تتوقع الوحدات المؤسسية الحصول عليها في المستقبل من استخدام الأصل في الإنتاج خلال الفترة المتبقية من عمره الاقتصادي. وبالتالي يستند استهلاك رأس المال الثابت إلى القيمة السوقية الجارية أو تكلفة إحلال الأصل. ويجري عادة توزيع إهلاك التكاليف الأصلية للأصول الثابتة (التكلفة التاريخية) على فترات الإبلاغ اللاحقة. ويُحسب استهلاك رأس المال الثابت استناداً إلى تكلفة الفرصة البديلة المقدرة لاستخدام الأصول في الوقت الذي تُستخدم فيه، وليس استناداً إلى ثمن اقتناء الأصول. وحتى إذا لم تكن الأصول الثابتة المستخدمة سيتم إحلالها بالفعل، ينبغي أن يكون مبلغ استهلاك الأصول الثابتة الذي يُحسب كتكلفة إنتاج كافياً لإحلال الأصول إذا ما كانت هناك رغبة في ذلك.

٦-٥٥ ويُقدّر استهلاك رأس المال الثابت لجميع الأصول الثابتة المملوكة لوحدات حكومية، وليس للنفائس (المعادن

^{١٩} يرد وصف استهلاك رأس المال الثابت في الفقرات من ٦-٢٤ إلى ٦-٢٥ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

الإطار ٦-١: حساب استهلاك رأس المال الثابت

ينبغي أن يعكس استهلاك رأس المال الثابت تكاليف الموارد الأساسية والحاجات النسبية وقت حدوث الإنتاج. وبالتالي، ينبغي حسابه باستخدام الأسعار الفعلية أو المقدرة والتكاليف المعادلة لإيجارات الأصول الثابتة السائدة في ذلك الوقت وليس في أوقات اقتناء السلع أصلاً. ويوصى بإعداد تقديرات مستقلة لاستهلاك رأس المال الثابت بالتزامن مع تقديرات رصيد رأس المال. ويمكن إعداد هذه التقديرات من بيانات اقتناء الأصول الثابتة في الماضي بجانب تقدير معدلات انخفاض كفاءة الأصول الثابتة خلال أعمارها الاقتصادية.

وينبغي أن يكون السعر الأولي للأصل الثابت الجديد هو قيمة اقتنائه متى أمكن. وإذا تم تداول أصول من كافة الأعمار والمواصفات بصورة منتظمة في الأسواق، ينبغي استخدام هذه الأسعار في تقييم جميع الأصول وفقاً لأعمارها. ومع ذلك، هناك ندرة في المعلومات المتعلقة بأسعار الأصول المستعملة، وبالتالي، يجب اعتماد منهج نظري لتحديد سعر الأصل مع تقادم عمره.

ومن الناحية المفاهيمية، ينبغي أن تضمن قوى السوق أن سعر شراء أي أصل ثابت جديد يعادل القيمة الحالية للمنافع المستقبلية التي يمكن الحصول عليها منه. وبالتالي، ففي ظل سعر السوق الأولي ومعرفة خصائص الأصل المعني، من الممكن توقع تدفق المنافع المستقبلية والتحديث المستمر للقيمة الحالية الباقية لهذه المنافع. وتُعرف طريقة وضع تقديرات رصيد رأس المال والتغيرات في هذا الرصيد بمرور الوقت باسم طريقة الجرد المستمر (PIM). ويتم الحصول على تقديرات استهلاك رأس المال الثابت كمنتج ثانوي لطريقة الجرد المستمر.

وفي حالة عدم وجود سجل للأصول يحتوي على تقييمات مناسبة للأصول، فإن طريقة الجرد المستمر تتطلب تقدير رصيد الأصول الثابتة الموجودة في حوزة الحكومة العامة أو الشركات العامة. والخطوة الأولى هي تقدير نسبة الأصول الثابتة المشتراة في السنوات السابقة ولا تزال موجودة في الفترة الجارية. ويمكن تطبيق طريقة متوسط الأعمار الاقتصادية، أو دوال البقاء، استناداً إلى المشاهدات أو الدراسات الفنية، على الاستثمارات السابقة لهذا الغرض. وعندئذ يجب إعادة تقييم الأصول الثابتة المشتراة بأسعار مختلفة في الماضي بأسعار الفترة الجارية عن طريق استخدام مؤشرات أسعار ملائمة للأصول الثابتة. ويؤدي إنشاء مؤشرات أسعار ملائمة تغطي فترات زمنية طويلة إلى إثارة مشكلات مفاهيمية وعملية صعبة، لكن على أي حال يجب مواجهة هذه المشكلات الفنية في قياس الأسعار عند وضع قيم الأصول في الميزانية العمومية. ورصيد الأصول الثابتة الباقية من استثمارات سابقة والمعاد تقييمهما بأسعار شراء الفترة الجارية قبل خصم استهلاك رأس المال الثابت غالباً ما يُطلق عليه أيضاً اسم إجمالي رصيد رأس المال.

وغالباً ما تتناقص المنافع التي يتم الحصول عليها من استخدام أصل ثابت بمرور الوقت. وقد يختلف معدل انخفاض الكفاءة ما بين نوع وآخر من أنواع الأصول. وأبسط الحالات التي يتعين أخذها بعين الاعتبار هي الحالة التي تظل فيها كفاءة الأصل ثابتة إلى أن يتلف، كمصباح الإضاءة. وهناك حالات بسيطة أخرى منها الحالة التي تنخفض فيها الكفاءة بمعدل خطي أو ثابت على مدى عمر الأصل. وهناك طرق أخرى تعتمد على استخدام معدل متسارع لفقدان الكفاءة عندما يكون الانخفاض ضئيلاً نسبياً في السنوات الأولى لكنه يزداد حدة مع مرور الوقت. لكن من الناحية العملية لا تجرى الحسابات عادة لكل أصل على حدة، بل لمجموعات الأصول ذات الأعمار والخصائص المتقاربة. ورغم أن أعمارفرادي الأصول داخل المجموعة تنتهي في أوقات مختلفة، فإن نمط الكفاءة بالنسبة للعمر في المجموعة ككل عادة ما يكون محدباً نحو نقطة المنشأ.

وتحدد أنماط كفاءة الأصول الثابتة أنماط المنافع التي تقدمها هذه الأصول خلال أعمارها الاقتصادية. وعند تحديد أنماط المنافع على مدى الأعمار الاقتصادية للأصول الثابتة، يصبح من الممكن حساب استهلاك رأس المال الثابت في كل فترة على حدة. ويُحسب استهلاك رأس المال الثابت على أساس الانخفاض في القيمة الحالية للمنافع الباقية، كما هو موضح آنفاً. ويجب التمييز بوضوح بين هذا الانخفاض، ومعدل حدوثه بمرور الوقت، والانخفاض في كفاءة الأصول الرأسمالية ذاتها. فرغم أن كفاءة الأصل، وبالتالي منفعته، قد تظل ثابتة من فترة إلى أخرى إلى أن يتلف، فإن قيمة الأصل تنخفض بمرور الوقت. ويترتب على ذلك أيضاً أن استهلاك رأس المال الثابت لا يكون ثابتاً.

ولا ينبغي تقدير استهلاك رأس المال الثابت بمعزل عن اشتقاق مجموعة البيانات المتعلقة بمراكز أرصدة الأصول الثابتة. فهناك حاجة إلى هذه البيانات في الميزانية العمومية، كما هو مبين في الفصل ٧.

بمتوسط أسعار الفترة المرجعية مع وضع افتراضات بشأن العمر الاقتصادي المتبقي لكل أصل والمعدل المتوقع لتناقص كفاءته. وينبغي حساب استهلاك رأس المال الثابت بافتراض أعمار اقتصادية طويلة بالقدر المناسب. وتُعتبر أنماط الهبوط الخطية أو الهندسية، أو المزيج من الاثنين، هي الأنماط المفترضة

سعر الأصل من استهلاك رأس المال الثابت. وينبغي قيد هذه التغيرات في الأسعار كمكاسب أو خسائر حيازة على النحو المبين في الفقرتين ١٠-٥ و ١٠-١٥.

٥٩-٦ ولحساب استهلاك رأس المال الثابت، يجب إعادة تقييم الأصول الثابتة المشتراة في الماضي وما زالت مستخدمة

الجدول ٦-٥: التصنيف المفصل للفائدة (٢-٤)

٤-٢	الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] ^١
	الفائدة [نظام الحسابات القومية]
	زائد: رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة
١-٤-٢	إلى غير المقيمين
٢-٤-٢	إلى المقيمين عدا الحكومة العامة ^١
٣-٤-٢	إلى وحدات الحكومة العامة الأخرى ^١

^١ سطور التقسيم الإضافي / «ومنه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات المنفردة (راجع الجدول ٣-١).

التي يتولد عنها فائدة من تقديم موارد مالية أو غير مالية (كما في حالة عقود التأجير التمويلي). وكما هو مبين في الجدول ٦-٥، ينبغي قيد الفائدة وفقا للقطاع الفرعي للطرف المقابل للسماح بتوحيد بيانات قطاع الحكومة العامة والقطاع العام. وينخفض مقدار الخصوم المستحقة للدائن مع أداء المدين لمدفوعات الدين ويزداد مع تراكم الفائدة.

٦٣-٦ وتكون الفائدة مستحقة الدفع من الوحدات التي تتحمل خصوما عن طريق اقتراض أموال من وحدة أخرى. والفائدة هي المصروفات التي تتحملها الوحدة المدينة مقابل استخدام أصل الدين القائم الذي يمثل القيمة الاقتصادية التي قدمها الدائن. وقد تكون الفائدة مستحقة الدفع بطرق مختلفة وقد لا توصف بشكل صريح دائما بأنها فائدة (راجع الفقرة ٦-٧١). ومن ناحية أخرى فإن صافي مدفوعات التسوية بموجب عقود المبادلة أو اتفاق السعر الآجل (التي ربما توصف بأنها «فائدة» في العقد) لا تعتبر فائدة وتقيد ضمن المعاملات في المشتقات المالية (راجع الفقرتين ٧٩-٦ و ٧١-٩).

٦٤-٦ وتقيد الفائدة على المبلغ القائم للدائن على أساس تراكمها المستمر بمرور الوقت. ووفقا للترتيبات التعاقدية، يمكن أن يكون السعر الذي تتراكم على أساسه الفائدة نسبة من المبلغ القائم، أو مبلغا نقديا محددا مسبقا، أو مبلغا نقديا يتغير وفقا لمؤشر معين، أو يتحدد على أساس آخر يجمع بين هذه الطرق. ولا تكون الفائدة مستحقة الدفع عادة حتى تستحق المصروفات. وبعبارة أخرى، إذا كانت الفائدة على القرض مستحقة الدفع شهريا، يتمثل المبلغ المدفوع عادة في المصروفات المستحقة خلال الشهر السابق. ومع تراكم الفائدة، وفقا لنظام القيد على أساس الاستحقاق، يزداد مجموع الخصوم المستحقة على المدين للدائن بمقدار مصروفات الفائدة المستحقة ولم تُدفع بعد. وبعبارة أخرى، مع تراكم الفائدة على سند حكومي، تزداد قيمة هذا السند.

في معظم الحالات.^{٢٠} ويقدم الإطار ٦-١ شرحا أشمل لحساب استهلاك رأس المال الثابت.

٦٠-٦ ومن الناحية المفاهيمية، ينبغي شطب تكاليف نقل الملكية المتحملة عند اقتناء الأصول غير المالية باعتبارها استهلاك رأسمال ثابت خلال الفترة التي يُتوقع أن يحتفظ المشتري فيها بالأصل وليس خلال عمر الأصل ككل. ويعكس هذا المنهج افتراض أن المنافع التي يقدمها الأصل يجب أن تكون كافية لتغطية تكلفة الأصل وتكاليف نقل الملكية. وتقيد تكاليف نقل الملكية المتحملة عند التصرف في الأصل بنفس الطريقة حيث يُفترض أن المنفعة التي ينتجها الأصل خلال فترة استخدام الأصل في الإنتاج ينبغي أن تغطي هذه التكاليف. ويتم تقدير تكاليف نقل الملكية المتحملة عند التصرف في الأصل غير المالي عند اقتنائه، كما يتم شطبها خلال الفترة التي يُتوقع أن يحتفظ المالك فيها بالأصل، باستثناء تكاليف الإغلاق النهائي التي ينبغي شطبها خلال عمر الأصل بالكامل. وإذا تم التصرف في الأصل قبل شطب تكاليف نقل الملكية بالكامل، ينبغي قيد باقي هذه التكاليف ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول (راجع الفقرة ١٠-٦٨).

٦١-٦ ولا تقيد معاملات المصروفات في بيان مصادر واستخدامات النقدية إلا عند حدوث التدفقات النقدية. ونظرا لعدم وجود تدفقات نقدية مرتبطة باستهلاك رأس المال الثابت، لا يتم إجراء أي قيود في هذا البيان لهذا المفهوم القائم على أساس الاستحقاق (راجع الفقرة ٣-٦٧).

الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-٤)

٦٢-٦ الفائدة هي أحد أشكال دخل الاستثمار مستحق القبض لمالكي أنواع معينة من الأصول المالية (حقوق السحب الخاصة، والودائع، وسندات الدين، والقروض، والحسابات الأخرى مستحقة القبض)^{٢١} مقابل وضع هذه الموارد المالية وغيرها من الموارد تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى. ولا يتم تعديل الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-٤) لمراعاة رسوم الخدمة المتعلقة بخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (راجع الفقرة ٦-٨١). وتعد جميع الخصوم التي تنشأ عنها مصروفات فائدة مطالبات للدائنين على المدينين. وقد تنشأ الخصوم

^{٢٠} ترد مناقشة مستفيضة لأساليب تقدير رصيد رأس المال ورأس المال الثابت في دراسة (Organisation for Economic Co-operation and Development, *Measuring Capital—OECD Manual: Measurement of Capital Stocks, Consumption of Fixed Capital and Capital Services* (Paris, 2009)).

^{٢١} يرد في الفصل السابع وصف للأصول المالية وتصنيفها.

بعض الفائدة المستحقة ولم تُدفع بعد. ومع مرور كل فترة، يزداد مبلغ أصل الدين القائم مع تحمل مصروفات الفائدة. وتؤدي أي مدفوعات دورية من الفائدة المستحقة إلى خفض أصل الدين إلى المبلغ المُقترض في بادئ الأمر.

٦-٦٩ وقد يكون لبعض أدوات الدين فترة سماح^{٢٤} لا تُسدّد خلالها أي مدفوعات فائدة. وبالنسبة لأدوات الدين التي تنص عقودها على استحقاق الفائدة خلال فترة السماح (أي أن سعر الفائدة الذي يسري خلال فترة السماح أكبر من الصفر)، ينبغي قيد الفائدة المستحقة على النحو المنصوص عليه في العقد، مما يؤدي إلى زيادة قيمة أصل الدين. ومن ناحية أخرى، إذا كان المدين يستطيع في نهاية فترة السماح سداد نفس المبلغ الأصلي الذي يتعين سداؤه في بدايتها (أي أن سعر الفائدة الذي يسري خلال فترة السماح هو صفر)، لا تستحق أي تكاليف فائدة خلال فترة السماح.^{٢٥} ويبقى الأمر كذلك حتى إذا تم تعديل سعر الفائدة الساري في فترة زمنية ثانية و/أو لاحقة (الفائدة متزايدة مثلاً)، بحيث يكون العائد النهائي مساوياً تقريباً للمستوى الذي كان سيبلغه في الظروف الطبيعية خلال العمر الكلي للأداة. وتنطبق هذه المعالجة على القروض والودائع لكنها لا تنطبق على سندات الدين.

٦-٧٠ وينبغي استحقاق الفائدة على القروض ذات الفائدة المتزايدة بسعر الفائدة التعاقدي عن أي فترة وليس بسعر العائد^{٢٦} الداخلي على القرض. ومن ناحية أخرى، ينبغي استحقاق الفائدة على سندات الدين ذات الفائدة المتزايدة بالسعر الأصلي للعائد حتى تاريخ الاستحقاق على مدار عمر السند.^{٢٧}

٦-٧١ وبعض الأدوات المالية، كالكسبيالات قصيرة الأجل والسندات بدون قسائم، لا تُلزم المدين بأداء أي مدفوعات إلى الدائن حتى يحين استحقاق الخصم. وفي حقيقة الأمر، يتم إبراء ذمة المدين بمبلغ يُدفع مرة واحدة يغطي المبلغ المُقترض أصلاً والفائدة المستحقة والمتراكمة على مدى عمر الخصم. وتعتبر الأدوات من هذا النوع أدوات

لذلك فإن ما يُشار إليه عادة بمدفوعات الفائدة يمثل، من منظور القيد على أساس الاستحقاق، تخفيضات في الخصوم القائمة على المدين، والتي نشأ جزء منها عن مصروفات الفائدة المتراكمة.

٦-٦٥ ومن منظور القيد على الأساس النقدي، يمكن تصنيف مدفوعات خدمة الدين الدورية، المقيدة في بيان مصادر واستخدامات النقدية، كمدفوعات فائدة («قسائم» أو «مدفوعات قسائم») أو مدفوعات أصل الدين. وعند استخدام نظام القيد على الأساس النقدي، تقيد مدفوعات الفائدة كعمالة مصروفات عندما تحدث هذه التدفقات النقدية. وفي هذه الحالة، لا تُخفّض الخصوم المستحقة على المدين إلا بمدفوعات سداد أصل الدين. ويُعرف أيضاً المبلغ الذي يتم إقرضه أو اقتراضه في البداية باسم أصل الدين الأولي.

٦-٦٦ وفي الإحصاءات الاقتصادية الكلية، تُحسب الفائدة وفقاً لمنهج المدين.^{٢٢} فوفقاً لهذا المنهج، تتمثل الفائدة في المبالغ التي يتعين على المدينين سداؤها إلى الدائنين بالإضافة إلى ما يسدّدونه من مبالغ مقدمة من الدائنين. وبالنسبة للأدوات بسعر فائدة ثابت، يفترض هذا المنهج أن مصروفات الفائدة تتحدد عن عمر الأداة المالية بالكامل وفقاً للشروط المتفق عليها عند إنشاء الأداة. وبالتالي يتم تحديد مستحقات الفائدة باستخدام السعر الأصلي للعائد حتى تاريخ الاستحقاق. ويُستخدم سعر عائد فعلي واحد — ينشأ وقت إصدار سند الدين — في حساب قيمة الفائدة المستحقة في كل فترة حتى تاريخ الاستحقاق. وينبغي حساب مستحقات الفائدة بأسلوب سعر الفائدة المركب.^{٢٣}

٦-٦٧ وفي أبسط الحالات، يتم اقتراض مبلغ من المال، وتسدّد مدفوعات دورية تساوي مصروفات الفائدة المتحصّلة خلال الفترة السابقة، ويُدفع في نهاية العقد الجزء النهائي من الفائدة مع المبلغ الأصلي المُقترض. ويكون مبلغ مصروفات الفائدة المتحصّلة في كل فترة مساوياً لسعر الفائدة المذكور في العقد مضروباً في المبلغ المُقترض.

٦-٦٨ وإذا لم تتوافق نهاية فترة الإبلاغ مع المدفوعات الدورية، فإن مجموع الخصوم في نهاية الفترة سوف يشمل

^{٢٤} فترة السماح هي الفترة من تاريخ صرف القرض حتى تاريخ الدفعة الأولى المستحقة على المدين.

^{٢٥} إذا تم سداد رسم أو غرامة عن السداد المبكر، ينبغي تصنيفه كرسوم خدمة ضمن استخدام السلع والخدمات (٢-٢)، وليس كفائدة.

^{٢٦} راجع الفقرة ٢-٩٨ والإطار ٢-٤ في مرشد إحصاءات الدين الخارجي لعام ٢٠١٣ للاطلاع على مناقشة حول سعر العائد الداخلي.

^{٢٧} السعر الأصلي للعائد حتى تاريخ الاستحقاق هو السعر الذي تتساوى عنده القيمة الحالية لمدفوعات الفائدة وأصل الدين المستقبلية مع سعر إصدار السند — أي العائد على السند في تاريخ الإصدار.

^{٢٢} هناك ثلاثة أساليب لتحديد وقياس الفائدة على أدوات الدين المتداولة، وهي: منهج المدين، ومنهج الدائن، ومنهج الاقتناء (راجع الفقرتين ١١-٥٢ و ١١-٥٣ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي).

^{٢٣} يمكن الاطلاع على أمثلة على حساب الفائدة في الإطار ٢-٣ في مرشد إحصاءات دين القطاع العام، والفقرات ٢-٦٥ إلى ٢-٧٧ في مرشد إحصاءات الدين الخارجي.

٦-٧٤ يتم وضع هيكل القروض غالبا بحيث يتألف من مدفوعات دورية تتضمن مدفوعات سداد الفائدة والمبلغ الأصلي. وإذا زادت المدفوعات الدورية عن الفائدة المستحقة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أصل القرض. وبمرور الوقت، تقل حصة المدفوعات المخصصة لدفع الفائدة المستحقة وتزيد الحصة المخصصة لتخفيض المبلغ الأصلي.

٦-٧٥ الأوراق المالية المربوطة بمؤشر هي أدوات يتم ربط قيمة مدفوعات قسائمها (الفائدة) أو الأصل أو كليهما ببند آخر، كمؤشر أسعار أو سعر فائدة أو سعر سلعة أولية (راجع الفقرة ٧-١٥٣). وهذا البند هو بند يتغير عادة بمرور الوقت استجابة لضغوط السوق. ونظرا لأن قيم المؤشرات لا تكون معلومة مسبقا، نجد أن سندات الدين التي تقوم على ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق بأحد المؤشرات قد لا تُعرف قيمتها إلا في تاريخ الاسترداد. ولذلك: لا يمكن على وجه اليقين تحديد قيمة مجموع تدفقات الفائدة قبل تاريخ الاسترداد. ومن المفيد التمييز بين ترتيبات متعددة لتقدير الفائدة المستحقة قبل معرفة قيم المؤشرات المرجعية.

ربط مدفوعات القسائم فقط بمؤشر

٦-٧٦ عند ربط مدفوعات القسائم فقط بمؤشر، كما هي الحال بالنسبة للأذون ذات أسعار الفائدة المعومة، يقيد المبلغ الكلي الناتج عن الربط كفاية تتراكم خلال الفترة التي تغطيها القسيمة. وعند إعداد البيانات بعد تاريخ دفع القسيمة، تكون قيمة المؤشر معلومة ويمكن استخدامها في تقدير المبلغ المدفوع. وفي حالة إعداد البيانات قبل تاريخ دفع القسيمة، يمكن استخدام حركة المؤشر خلال الجزء من فترة الإبلاغ الذي تغطيه القسيمة لحساب الفائدة المستحقة.

ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق بمؤشر

٦-٧٧ عند ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق بمؤشر، يصبح مقدار الفائدة المستحقة غير مؤكد نظرا لأن قيمة الاسترداد غير معلومة؛ وقد يحل تاريخ الاستحقاق في بعض الحالات بعد عدة أعوام. وهناك منهجان يمكن استخدامهما في هذا السياق ويعتمدان على

مخصوصية لأن المبلغ المقترض في البداية يقل عن المبلغ واجب السداد. والفرق بين المبلغ واجب السداد في نهاية العقد والمبلغ المقترض أصلا هو الفائدة التي يتعين توزيعها، وفقا لنظام القيد على أساس الاستحقاق، على فترات الإبلاغ الممتدة من بداية العقد إلى نهايته. وتقيد الفائدة المستحقة في كل فترة كما لو كان المدين قد سددها ثم اقترضها كمبلغ إضافي على نفس الخصوم. وبذلك يتم قيد مصروفات الفائدة والزيادة في الخصوم في كل فترة. وإذا امتد وجود الخصوم إلى أكثر من فترة إبلاغ، هناك عدة طرق لتوزيع المبلغ الإجمالي للفائدة على الفترات المعنية. ومن أكثر الطرق شيوعا وأبسطها افتراض ثبات سعر الفائدة طوال مدة العقد. وفي نظام القيد على الأساس النقدي، يقيد المبلغ الكامل للفرق بين المبلغ واجب السداد في نهاية العقد والمبلغ المقترض أصلا كفاية عند الدفع — أي في نهاية العقد عند استحقاق الخصم.

٦-٧٢ وهناك حالة أكثر تعقيدا بعض الشيء تتمثل في سندات الخصم الكبير، وهي أداة مخصوصة تقتضي أيضا أداء مدفوعات دورية. وفي مثل هذه الحالات، فإن مصروفات الفائدة المستحقة تساوي مبلغ القسيمة مستحق الدفع بصورة دورية مضافا إليه مبلغ الفائدة المتراكمة في كل فترة والذي يعزى إلى الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار. وهنا أيضا نجد أكثر الافتراضات شيوعا هو أن سعر الفائدة ثابت طوال مدة العقد. وسعر الفائدة هذا هو السعر الذي يجعل مجموع المدفوعات المستقبلية مساويا للمبلغ المقترض في البداية عندما تُخصم المدفوعات المستقبلية بسعر الفائدة.

٦-٧٣ وفي بعض الحالات، تصدر سندات الدين بعلاوة وليس بخصم. وتُحسب مصروفات الفائدة المستحقة بنفس الطريقة المتبعة في حالة الأدوات المخصوصة، إلا أن العلاوة (الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار — راجع الفقرة ٩-٤٠) تُستهلك على مدار عمر الأداة وتُخفّض بها (بدلا من أن تُعلّى بها) قيمة الفائدة المتراكمة في كل فترة. وبالتالي تقيد هذه العلاوات كزيادة في المقبوضات النقدية مع إجراء قيد مقابل في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع مقابل الجزء غير المكتسب من القسط. ويجرى بعد ذلك قيد لتخفيض مصروفات الفائدة، مع إجراء قيد مقابل لتخفيض الحسابات الأخرى مستحقة الدفع، طوال مدة العقد. وفي نظام القيد على الأساس النقدي، تقيد قيمة الأقساط بالكامل كتخفيض في مصروفات الفائدة عند إصدار أداة الدين.

ما إذا كان المؤشر يستند إلى بند مرجعي واسع النطاق أم ضيق النطاق.^{٢٨}

• عند ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق ومدفوعات القسائم بمؤشر واسع النطاق (مثل مؤشر أسعار المستهلكين)، يمكن حساب الفائدة المستحقة خلال فترة الإبلاغ بجمع عنصرين، وهما:

° المبلغ الناتج عن ربط مدفوعات القسيمة بمؤشر (على النحو الموضح في الفقرة ٦-٧٦) والذي يعزى إلى فترة الإبلاغ؛

° والتغير في قيمة المبلغ القائم فيما بين نهاية فترة الإبلاغ وبدايتها نتيجة تحرك المؤشر المعني.

وينجح هذا المنهج عند استخدام مؤشر واسع النطاق، نظراً لأن هذا المؤشر يُتوقع أن تطرأ عليه تغيرات بسيطة نسبياً بمرور الوقت.

• عند ربط المبلغ الواجب دفعه في تاريخ الاستحقاق، أو مدفوعات القسائم والمبلغ الواجب دفعه في تاريخ الاستحقاق، بمؤشر محدود النطاق (مثل مؤشر الذهب) ينطوي على دافع تحقيق مكاسب حيازة، يمكن حساب الفائدة المستحقة عن طريق تثبيت العائد حتى تاريخ الاستحقاق (سعر الفائدة) في تاريخ الإصدار. وبالتالي تتراكم الفائدة على مدار عمر الأداة بسعر يتطابق مع الفرق بين سعر الإصدار وجميع المدفوعات التي سيتعين على المدين أدائها على مدار عمر الأداة حسب التوقعات السائدة في السوق عند إنشائها. وأي انحراف في حركة المؤشر الأساسي عن المسار المتوقع له أصلاً يؤدي إلى مكاسب أو خسائر الحيازة التي لن تلغي بعضها البعض بالضرورة على مدار عمر الأداة.

وينجح هذا المنهج عند الجمع بين ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق بمؤشر ودوافع تحقيق دخل من الفائدة ومكاسب حيازة (مثل سعر سلعة أولية، أو سعر سهم، أو سعر ذهب). وترد أيضاً مناقشة كيفية معاملة ربط الأوراق المالية بمؤشر في الفقرة ٩-٤١.

٦-٧٨ وتقيد أدوات الدين التي يتم ربط قيمتها الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق ومدفوعات قسائمها بعملة أجنبية كما لو كانت مقومة بهذه العملة الأجنبية. وينبغي حساب ما

يرتبط بهذه الأدوات من فائدة وتدفقات اقتصادية أخرى ومراكز أرصدة باستخدام نفس المبادئ التي تسري على الأدوات المقومة بالعملة الأجنبية (راجع الفقرة ٩-١١).

٦-٧٩ وبالنسبة لسندات الدين ذات المشتقات المتضمنة، تقيد الفائدة المستحقة على الأداة المالية على النحو المتبع مع الأوراق المالية التي تخلق من هذه السمات. ولا تستحق أي فائدة على المشتقة نفسها (راجع الفقرة ٩-٤٣).

٦-٨٠ وفي حالة المتأخرات الناشئة عن عقد الدين، ينبغي مراعاة الفائدة بنفس سعر الفائدة المطبق على الدين الأصلي، ما لم ينص عقد الدين الأصلي على تطبيق سعر فائدة مختلف على المتأخرات، وينبغي في هذه الحالة استخدام سعر الفائدة المنصوص عليه. وقد يتضمن السعر المنصوص عليه سعر فائدة جزائياً بالإضافة إلى سعر الفائدة المطبق على الدين الأصلي. وإذا تم شراء بند ما بالائتمان ولم يسدد المدين مقابله خلال الفترة المنصوص عليها عند الشراء، فأى رسوم إضافية يتحملها المدين ينبغي اعتبارها فائدة وتتراكم لحين انقضاء الدين.

٦-٨١ وتختلف مصروفات الفائدة مستحقة الدفع للوسطاء الماليين والمقيدة في إحصاءات مالية الحكومة عن المبلغ المقيد في الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ففي فئة الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (٢٤) لا يتم تقسيم الفائدة لقيد رسوم الخدمة بشكل منفصل. ويحدد الوسيط المالي أسعار الفائدة للمودعين والمقرضين عند مستويات توفر له هامشاً يكفي على الأقل لتغطية تكاليف تقديم خدماته للمودعين والمقرضين دون أن يتقاضى رسوماً صريحة. ويمكن تقسيم الفائدة بغرض القيد المنفصل للعنصر مستحق الدفع مقابل الموارد التي وضعت تحت تصرف المقرض، إلى جانب رسوم الخدمة الضمنية. ومن حيث المفهوم، ينبغي قيد قيمة الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليون للوحدة المقرضة كمصروفات استخدام سلع وخدمات. ولإتمام هذه المعالجة، يجب تخفيض مصروفات الفائدة الفعلية مستحقة الدفع إلى الوسطاء الماليين بقيمة رسوم تلك الخدمات.^{٢٩} ولا يسع معدو بيانات الحسابات القومية تقدير قيمة هذه الرسوم، التي تعرف باسم رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM)، إلا بصورة غير مباشرة لأنه يلزم توافر بيانات عن جميع المودعين والمقرضين المتعاملين مع الوسطاء الماليين.

٦-٨٢ ومن حيث المبدأ، ينبغي قيد الفائدة مستحقة الدفع على الضرائب غير المسددة ضمن الفائدة (٢-٤). ومع ذلك، قد يتعذر فصل مدفوعات الفائدة، أو الغرامات، أو غيرها من الجزاءات عن الضرائب المتعلقة بها، حيث يجري تصنيفها في الواقع العملي

^{٢٩} وبالمثل، يجب زيادة أي فائدة مستحقة القبض للوسطاء الماليين بقيمة رسوم الخدمة الضمنية التي خفضت الفائدة مستحقة القبض.

^{٢٨} ترد مناقشة أكثر تفصيلاً لهذين المنهجين في الفقرات من ١٧-٢٧٤ إلى ١٧-٢٨٢ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والفقرات من ١١-٥٩ إلى ١١-٦٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

قيد الإعانات مستحقة الدفع إلا في حساب الجهة التي تسيطر على نظام الإعانات.

٦-٨٥ تُدفع الإعانات إلى المنتجين فقط، وليس للمستهلكين النهائيين، وهي بمثابة تحويلات جارية فقط، وليس تحويلات رأسمالية. وبالنسبة للتحويلات التي تقدمها الوحدات الحكومية مباشرة إلى الأسر بوصفها مستهلكين، ومعظم التحويلات المقدمة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر فإنها تقيد إما كمنافع اجتماعية (٢-٧) أو تحويلات غير مصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢)، وذلك حسب سبب الدفع. وتُدرج معظم التحويلات إلى وحدات الحكومة العامة ضمن المنح (٢-٦).

٦-٨٦ وفي بعض الحالات، يمكن أن تحصل وحدات الحكومة العامة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر، والأسر على الإعانات بوصفها منتجين. وحتى يمكن تصنيف هذه المدفوعات ضمن الإعانات، يجب أن تستند إلى القواعد التنظيمية العامة لنظم الإعانات السارية على جميع المنتجين، السوقيين وغير السوقيين. وعلى سبيل المثال، قد تدفع وحدة الحكومة العامة الإعانات لجميع أرباب العمل (بما في ذلك وحدات الحكومة العامة و/أو المؤسسات غير الهادفة للربح) الذين يستخدمون أعضاء مهنة معينة أو أفرادا يعانون من إعاقة معينة. ولا تشمل الإعانات مستحقة الدفع للأسر سوى المبالغ مستحقة الدفع للأسر بوصفها منتجين — وبالتالي فإنها لا تشمل سوى المبالغ مستحقة الدفع لمؤسسات الأعمال الأسرية غير المساهمة غير المؤهلة لتكون أشباه شركة. وفي الواقع العملي، هناك العديد من النظم التي تعرف بنظم «الإعانات» تقدم المنافع الاجتماعية لقطاع الأسر.

٦-٨٧ وكما هو مبين في الجدول ٦-٦، قد يتم تصنيف الإعانات وفقا للقطاع المؤسسي للمتلقي. ويتم تقسيم الإعانات المقدمة للشركات العامة (٢-٥-١) والمؤسسات الخاصة (٢-٥-٥) تقسيما فرعيا إضافيا إلى إعانات مقدمة للشركات والمؤسسات

عادة مع الضرائب ذات الصلة مستحقة الدفع (راجع أيضا الفقرة ٥-٢٤). وإذا كانت هذه الضريبة التي تشمل الفائدة على السداد المتأخر للضرائب مستحقة الدفع من إحدى وحدات الحكومة العامة أو القطاع العام، تصنف كضريبة مستحقة الدفع من إحدى وحدات الحكومة العامة إلى أخرى وتصنف كعنصر من عناصر التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢) (راجع الفقرة ٦-١٢٢). ولأغراض توحيد البيانات، ينبغي قيد الوحدات الحكومية ذات الصلة كطرف مقابل للمعاملة.

٦-٨٣ ويعاد تقسيم مجموع الفائدة مستحقة الدفع إلى فائدة مستحقة الدفع إلى غير مقيمين (٢-٤-١)، وفائدة مستحقة الدفع إلى مقيمين عدا الحكومة العامة (٢-٤-٢)، وفائدة مستحقة الدفع إلى وحدات الحكومة العامة الأخرى (٢-٤-٣). وسوف يكون للفائدة مستحقة الدفع إلى وحدات الحكومة العامة الأخرى قيمة غير صفيرية عند إعداد إحصاءات عن قطاع فرعي لقطاع الحكومة العامة أو الشركات العامة. وفي حالة قطاع الحكومة العامة، تحذف كل هذه المعاملات عند توحيد البيانات. وحتى يمكن توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة والقطاع العام، يمكن أن تحدد البيانات تقسيما آخر حسب متلقي الفائدة.

الإعانات (٢-٥) ٣٠

٦-٨٤ الإعانات (٢-٥) هي تحويلات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المؤسسات على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كمية أو قيمة السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها. والإعانات تستحق القبض من جانب المنتجين أو المستوردين المقيمين، وفي حالات استثنائية، من جانب منتجي السلع والخدمات غير المقيمين. وقد تصمم هذه الإعانات للتأثير على مستويات الإنتاج، أو على الأسعار التي تباع بها المخرجات، أو على أرباب المؤسسات. وتشمل الإعانات الخصومات الضريبية مستحقة الدفع التي تُمنح للمؤسسات لهذه الأغراض (راجع الفقرة ٥-٣١). وحسب طبيعة الإعانات، لا يوجد من يتحمل هذا النوع من المصروفات سوى الوحدات الحكومية. وعندما تتحمل وحدة مؤسسية، عدا الوحدات الحكومية، مصروفات الإعانات نيابة عن وحدة حكومية، ينبغي عزو هذه الإعانات وفقا للمبادئ التوجيهية للعزو، والمماثلة لتلك المتعلقة بعزو الضرائب (راجع الفقرات من ٥-٣٢ إلى ٥-٣٩). وعندما تقوم وحدة مؤسسية نيابة عن وحدة أخرى بتوزيع الإعانات، يتعين على الوحدة القائمة بالتوزيع قيد هذه الإعانات كمعاملات مالية. ولا ينبغي

الجدول ٦-٦: التصنيف المفصل للإعانات (٢-٥)

٥-٢	الإعانات ^١
١-٥-٢	للشركات العامة
١-١-٥-٢	للشركات العامة غير المالية
٢-١-٥-٢	للشركات العامة المالية
٢-٥-٢	للمؤسسات الخاصة
١-٢-٥-٢	للمؤسسات الخاصة غير المالية
٢-٢-٥-٢	للمؤسسات الخاصة المالية
٣-٥-٢	للقطاعات الأخرى ^٢

^١ قد تحدد سطور التقسيم الإضافي / «ومنه/ منها» ما إذا كانت الإعانات هذه تمثل إعانات على المنتجات أم الإنتاج.

^٢ سطور التقسيم الإضافي / «ومنه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات المنفردة (راجع الجدول ٣-١).

^{٣٠} يرد وصف الإعانات في الفقرات من ٧-٩٨ إلى ٧-١٠٦ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

المقيمين، عندما يكون تحملها مسألة تتعلق بسياسة اقتصادية أو اجتماعية مقصودة من جانب الحكومة؛^{٣٢}

- الإعانات مستحقة الدفع للمنتجين المقيمين على إنتاجهم الذي يتم استخدامه أو استهلاكه داخل الإقليم الاقتصادي؛
- التحويلات المنتظمة مستحقة الدفع للشركات وأشباه الشركات والتي تهدف إلى التعويض عن الخسائر المتكررة (أي فوائض التشغيل السالبة) التي تتحملها عند القيام بأنشطتها الإنتاجية نتيجة تقاضي أسعار أقل من متوسط تكاليف إنتاجها كمسألة تتعلق بسياسة اقتصادية أو اجتماعية مقصودة من جانب الحكومة؛^{٣٣}
- الإعانات الناتجة عن قبول البنك المركزي لأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق (راجع الإطار ٢-٦).

٦-٩٠ الإعانات الأخرى على الإنتاج هي الإعانات التي تحصل عليها المؤسسات نتيجة مشاركتها في الإنتاج لكنها لا تتعلق بمنتجات محددة. وهي تشمل:

- إعانات الرواتب أو القوى العاملة، والتي تُدفع على مجموع فاتورة الأجور والرواتب أو حجم القوى العاملة الكلية أو على توظيف فئات معينة من الأشخاص، مثل الأشخاص المعوقين جسدياً أو الأشخاص الذين ظلوا عاطلين عن العمل لفترات طويلة؛ وقد تهدف الإعانات أيضاً إلى تغطية بعض أو كل تكاليف برامج التدريب التي تنظمها أو تمويلها المؤسسات؛
 - إعانات الحد من التلوث، وهي تحويلات تهدف إلى تغطية بعض أو كل تكاليف المعالجة الإضافية التي تجرى لخفض أو إزالة تصريف الملوثات في البيئة.
- ٦-٩١ ولا تشمل الإعانات ما يلي:

- مدفوعات الفائدة أو تكلفة خدمة الدين الأخرى نيابة عن وحدات منتجة أخرى دون الحصول على مطالبة فعلية على المدين الأصلي — فهذه المدفوعات تقيد ضمن التحويلات الرأسمالية كما تقيد، وفقاً لطبيعة المتلقي، ضمن المنح الرأسمالية (٢-٦) أو ضمن التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-٢).
- تحويلات الحكومات إلى وحدات أخرى مقيمة أو غير مقيمة لتمويل تكاليف اقتنائها كلياً أو جزئياً لأصول

^{٣٢} في هذه الحالات، يتم حساب الإعانة على أساس الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.

^{٣٣} التحويلات إلى الشركات وأشباه الشركات لتغطية عجوزات تشغيلية كبيرة متراكمة على مدى سنتين أو أكثر تقيد ضمن التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-٢).

المالية أو غير المالية. والإعانات المقدمة للقطاعات الأخرى (٢-٣-٥) تشمل الإعانات مستحقة الدفع لوحدات الحكومة العامة الأخرى، وللمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر، وللأسر بوصفها منتجين. وحتى يمكن توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة والقطاع العام، يجب تحديد القطاعات الفرعية والأطراف المقابلة.

٦-٨٨ ورغم عدم استخدام الإعانات بشكل محدد في هيكل تصنيف إحصاءات مالية الحكومة، فإن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ يحدد الإعانات حسبما إذا كانت مستحقة الدفع على منتجات محددة أم على الإنتاج بشكل عام، وهو ما يعتمد على كيفية حساب قيمة الإعانة. وقد يسمح التقسيم الإضافي لرموز إحصاءات مالية الحكومة بهذا التمييز.

٦-٨٩ الإعانة على المنتجات هي إعانة مستحقة الدفع عن وحدة السلعة أو الخدمة المعنية. وقد تكون الإعانة مبلغاً محدداً من المال لكل وحدة كمية من سلعة أو خدمة ما، أو قد يتم حسابها حسب القيمة كنسبة مئوية محددة من سعر الوحدة. ويمكن أيضاً حساب الإعانة باعتبارها الفرق بين سعر مستهدف محدد وسعر السوق الذي يدفعه المشتري فعلاً. وتصبح الإعانة على منتج ما مستحقة الدفع عادة عند إنتاج السلعة أو الخدمة أو بيعها أو تصديرها أو استيرادها، ولكنها قد تكون مستحقة الدفع أيضاً في ظروف أخرى، مثل وقت تحويل سلعة أو تأجيرها أو تسليمها أو استخدامها للاستهلاك الذاتي أو لتكوين رأس المال للحساب الذاتي. وتشمل هذه الإعانات:

- الإعانات المباشرة للتجارة الخارجية، مثل الإعانات على السلع والخدمات المستوردة التي تصبح مستحقة الدفع عند عبور السلع حدود الإقليم الاقتصادي أو عند تقديم الخدمات للوحدات المؤسسية المقيمة (مثل إعانات الواردات) أو للوحدات غير المقيمة (مثل إعانات الصادرات)؛^{٣١}

- الإعانات الضمنية الناشئة عن تطبيق نظام رسمي لأسعار الصرف المتعددة (راجع الفقرة ٥-٨٩)، أو الناشئة عن الخصومات الضريبية مستحقة الدفع (راجع الفقرة ٥-٣١)؛

- خسائر المنظمات التجارية الحكومية التي تتمثل مهمتها في شراء المنتجات ثم بيعها بأسعار أقل للمقيمين أو غير

^{٣١} لا تشمل إعانات دعم الصادرات ما يجري عند الحدود الجمركية من رد للضرائب المسددة من قبل على السلع أو الخدمات عندما كانت داخل الإقليم الاقتصادي. ويُستبعد منها أيضاً التنازل عن الضرائب التي كان يمكن أن تستحق إذا ما بيعت السلع أو استخدمت داخل الإقليم الاقتصادي بدلاً من تصديرها. ولا تقيد هذه النفقات/الخصومات الضريبية بشكل منفصل في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرة ٥-٨٦).

الإطار ٦-٢: الإعانات الضمنية التي تقدمها البنوك المركزية

تتمثل المسؤولية الرئيسية للبنك المركزي في صياغة وتنفيذ الجوانب النقدية للسياسة الاقتصادية. لذلك، يعمل البنك المركزي غالباً بطريقة مختلفة عن الشركات المالية الأخرى وعادة ما تمنحه الحكومة سلطة إنفاذ صلاحياته. ويمكن القول إن البنك المركزي يقدم إعانات ضمنية في الحالات التي يؤدي فيها مدفوعات يكون من الواضح أنها لأغراض السياسات الاقتصادية وليس لأغراض تجارية — على سبيل المثال عندما يدفع أسعار فائدة أعلى من الأسعار السائدة في السوق في حالة تعرض القيمة الخارجية للعملة لضغوط أو عندما يتصرف بصفته أحد بنوك التنمية التي تمنح قروضاً بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق للقطاعات ذات الأولوية. ويعد هذا الإجراء مماثلاً ومتسقاً مع الممارسة المتعلقة بمعاملة الفرق بين سعر الصرف السائد في السوق وسعر الصرف البديل الذي يفرضه البنك المركزي باعتباره إعانة ضمنية (ترد مناقشتها في الفقرة ٥-٨٩).

وإذا كانت أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي لا تتماشى مع أسعار فائدة البنوك التجارية، فإن الفرق بين التدفقات المحسوبة باستخدام السعر المرجعي والسعر الفعلي الذي يحدده البنك المركزي ينبغي قيده ضمن الضرائب الضمنية مستحقة القبض (راجع الفقرة ٥-٧٠) والإعانات مستحقة الدفع من الحكومة. وتقيد هذه المعاملات كالتالي:

- أسعار الفائدة على ودائع الاحتياطي أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق — بافتراض أن سعر الفائدة الذي يدفعه البنك المركزي لبنك تجاري على ودائع الاحتياطي هو ٣٪ فقط في حين أن سعر الفائدة السائد في السوق هو ٥٪، عندئذ يتم قيد ما يلي في إحصاءات مالية الحكومة:
 - ° رغم أن البنك التجاري لا يحصل بالفعل إلا على فائدة بنسبة ٣٪، فإنها تُسجل وكأنه حصل على فائدة بنسبة ٥٪ من البنك المركزي وسدد ضرائب على خدمات معينة (١-٤-٤) بنسبة ٢٪ للحكومة (راجع الفقرة ٥-٦٩).
 - ° تسجل الحكومة إعانة (٢-٥) للبنك المركزي.
- أسعار الفائدة أعلى من أسعار الفائدة السائدة في السوق لدعم العملة — بافتراض أن سعر الفائدة الذي يدفعه البنك المركزي لبنك تجاري هو ٧٪ عند تعرض العملة لضغوط لفترة محدودة في حين أن سعر الفائدة السائد في السوق هو ٥٪، عندئذ يتم قيد ما يلي:
 - ° رغم أن البنك التجاري يحصل بالفعل على فائدة بنسبة ٧٪، فإنها تُسجل وكأنه حصل على فائدة بنسبة ٥٪ من البنك المركزي وحصل على إعانة (٢-٥) بنسبة ٢٪ أخرى من الحكومة؛
 - ° تسجل الحكومة ضريبة بنسبة ٢٪ مستحقة القبض من البنك المركزي تصنف كضرائب على خدمات معينة (١-٤-٤) (راجع الفقرة ٥-٦٩).
- أسعار الفائدة للقطاعات ذات الأولوية أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق — بافتراض أن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من قطاع ذي أولوية هو ٣٪ فقط في حين أن سعر الفائدة السائد في السوق هو ٥٪، عندئذ يتم قيد ما يلي:
 - ° رغم أن القطاع ذا الأولوية لا يدفع بالفعل إلا فائدة بنسبة ٣٪، فإنها تُسجل وكأنه دفع فائدة بنسبة ٥٪ وحصل على إعانة (٢-٥) بنسبة ٢٪ من الحكومة؛
 - ° تسجل الحكومة ضريبة بنسبة ٢٪ مستحقة القبض من البنك المركزي تصنف كضرائب على خدمات معينة (١-٤-٤) (راجع الفقرة ٥-٦٩).

التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٢-٨) (راجع الإطار ٦-٣).

- إلغاء ديون مستحقة على وحدات مؤسسية لوحدة حكومية (ناتجة على سبيل المثال من قروض تمنحها وحدة حكومية لمؤسسة غير مالية ليس لديها القدرة على أداء مدفوعات السداد نتيجة خسائر تجارية تتراكم خلال عدة سنوات مالية): فهذه المدفوعات تقيد ضمن المنح الرأسمالية لوحدة الحكومة العامة الأخرى (٢-٦-٢) (٢-٣) أو ضمن التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٢-٨-٢) إذا كان المستفيد وحدة أخرى عدا الحكومة العامة.

- المدفوعات التي تؤديها الحكومة العامة عن الأضرار، أو الخسائر، التي تلحق بالسلع الرأسمالية نتيجة أعمال الحرب، أو الأحداث السياسية الأخرى، أو الكوارث الطبيعية: فهذه

غير مالية عدا المخزونات — فهذه المدفوعات تقيد ضمن المنح الرأسمالية (٢-٦) أو ضمن التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٢-٨-٢).

- المدفوعات الاستثنائية في صناديق التأمين الاجتماعي، إذا كانت هذه المدفوعات تهدف إلى زيادة الاحتياطيات الاكتوارية لهذه الصناديق: فهذه المدفوعات تقيد ضمن المنح الرأسمالية لوحدة الحكومة العامة الأخرى (٢-٢-٦) أو ضمن التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٢-٨-٢).

- تحويلات وحدات الحكومة العامة إلى الشركات وأشباه الشركات لتغطية عجوزات تشغيلية كبيرة متراكمة على مدى سنتين أو أكثر، أو خسائر استثنائية بسبب عوامل خارجة عن سيطرة المؤسسة: فهذه المدفوعات تقيد ضمن

الإطار ٦-٣: المعاملات مع الشركات العامة

قد يقوم مالكو الشركة بضخ دعم مالي كبير في الشركة لرسملتها أو إعادة رسملتها. وقد يأخذ هذا الدعم المالي عدة أشكال قانونية وقد يختلف مغزاه الاقتصادي أيضا (راجع الشكل البياني م٣-٢). ويمكن قيد هذه المدفوعات المتأتية من وحدة حكومية ما، والمعروفة غالبا باسم «ضخ رأس المال»، على النحو التالي:

- مصروفات، إما كإعانة أو تحويل رأسمالي؛
- أو معاملة في الأصول المالية/الخصوم، إما كإضافة إلى حصص الملكية أو إصدار قرض أو أوراق مالية أخرى عدا الأسهم.

في حالة قيدها كمصروفات

إذا كانت المؤسسة خاضعة لسيطرة الحكومة وتحقق عجزا متكررا كل عام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية الحكومية، وتتم تغطية العجز عن طريق تحويل منتظم مستحق القبض من الحكومة يتناسب مع هذا العجز، فإن المبلغ المدفوع يعتبر إعانة (راجع الفقرة ٦-٨٩). وإذا كان المبلغ المدفوع من الحكومة لتغطية عجوزات تشغيلية كبيرة متراكمة على مدى سنتين أو أكثر، أو خسائر استثنائية بسبب عوامل خارجة عن سيطرة المؤسسة، فإن هذا المبلغ المدفوع يقيد ضمن التحويلات الرأسمالية (راجع الفقرة ٦-١٢٤). وبالمثل، إذا قامت الحكومة باستثمار في شركة عامة دون توقع معقول بالحصول على عائد واقعي على الاستثمار، أو الحصول على أي شيء ذي قيمة مساوية في المقابل، فإن هذا الاستثمار يقيد أيضا كتحويل رأسمالي. وتشمل الحالة الأخيرة الاستثمارات في أشباه الشركات التي لديها حصص ملكية محتسبة سالبة (راجع الفقرة م٣-٥٣).

في حالة قيدها كمعاملات في الأصول المالية/الخصوم

قد تكون هناك حالات يتفق فيها المالكون على توفير تمويل جديد يسمح بإجراء توسعات، وينشئ هذا التمويل مطالبة فعلية على الشركة العامة. وقد يتضمن هذا التمويل أموالا تستخدمها المؤسسة وفق حاجتها، بما في ذلك شراء أصول ثابتة، أو مراكمة مخزونات، أو اقتناء أصول مالية، أو استرداد خصوم. وفي حال توافر أدلة على وجود اتفاق تعاقدي بالتمويل، فإن هذه المدفوعات تمثل إصدار أصل مالي محدد، كالقروض، للحكومة وتحمل الشركات العامة لأداة دين مقابلة. أما إذا لم تتوافر أدلة على وجود اتفاق محدد بالتمويل، يجب إدراج هذه المدفوعات ضمن اقتناء حصص الملكية في الشركة العامة حتى في حال عدم إصدار أسهم جديدة نتيجة المساهمة المالية. وفي هذه الحالة، تقوم الحكومة، التي تعمل بوصفها مساهما خاصا، بتقديم الأموال والحصول حسب الاتفاق على شيء ذي قيمة مساوية في المقابل (أي زيادة قيمة حصص ملكيتها) وتتوقع الحصول على عائد على استثماراتها بمعدل كاف، في شكل أرباح موزعة (كعائد على حصص الملكية). وتعتمد معالجة هذه المدفوعات كزيادة في حصص الملكية على وجود أدلة على ربحية الشركة وقدرتها على توزيع أرباح في المستقبل.

العامة: فهذه المدفوعات تقيد ضمن التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-٢).

- مدفوعات الحكومة العامة للمنتجين السوقيين بغرض السداد الكلي، أو الجزئي، لثمن السلع والخدمات التي يقدمها هؤلاء المنتجون السوقيون للأسر بشكل مباشر وفردى في سياق المخاطر أو الاحتياجات الاجتماعية والتي يحق للأسر الحصول عليها: فهذه المدفوعات تقيد ضمن المنافع الاجتماعية (٢-٧).

المنح (٦-٢)

٦-٩٢ المنح (٦-٢) هي تحويلات مستحقة الدفع من وحدات حكومية إلى وحدات حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة أو إلى منظمات دولية ولا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية (راجع الفقرة ٣-١٠). وعادة ما تدفع المنح نقدا، لكنها قد تأخذ أيضا شكل تقديم السلع أو الخدمات

المدفوعات تقيد ضمن المنح الرأسمالية لوحدات الحكومة العامة الأخرى (٢-٦-٣-٢) أو ضمن التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-٢).

- التحويلات للأسر (التي غالبا ما تسمى «الإعانات») وإن كانت تهدف إلى زيادة دخل الأسرة أو تحمل مصروفاتها: فهذه التحويلات لا ترتبط بأنشطة الإنتاج وينبغي إدراجها بالتالي ضمن فئة المنافع الاجتماعية (٢-٧) ذات الصلة.

- الزيادة في حصص ملكية المؤسسات المساهمة التابعة للحكومة العامة: فهذه الزيادة تقيد كمعاملات في الأداة المالية حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (٣-٥-٠-٢) إذا تم الحصول على مطالبة مالية فعلية (راجع الإطار ٦-٣).

- التحويلات من وحدة الحكومة العامة التي تحملت مسؤولية مطالبات معاشات التقاعد على المؤسسات

الجدول ٦-٧: التصنيف المفصل للمنح (٦-٢)

المنح	٦-٢
لحكومات أجنبية	١-٦-٢
جارية	١-١-٦-٢
رأسمالية	٢-١-٦-٢
لمنظمات دولية	٢-٦-٢
جارية	١-٢-٦-٢
رأسمالية	٢-٢-٦-٢
لولايات الحكومة العامة الأخرى	٣-٦-٢
جارية ^١	١-٣-٦-٢
رأسمالية ^١	٢-٣-٦-٢

^١ سطور التقسيم الإضافي / «ومنه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات المنفردة (راجع الجدول ١-٣).

٦-٩٧ وليست جميع المنافع الاجتماعية وفق تعريفها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مصنفة ضمن بند المصروفات هذا في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الجدول ٦-٨). ويستبعد من المنافع الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٧-٢) ما يلي:

- مدفوعات معاشات التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى عن طريق البرامج الاجتماعية المرتبطة بالعمل، والتي تقيد في إحصاءات مالية الحكومة كإنخفاض في الخصوم.^{٣٥}
- السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة وتحولها إلى الأسر هي معاملات مصروفات غير مصنفة كمنافع اجتماعية. وبدلاً من ذلك، تقيد معاملات المصروفات كمصروفات إنتاج تحت بنود تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت، حسب الاقتضاء.^{٣٦}

٦-٩٨ وتُصنف المنافع الاجتماعية أولاً حسب نوع ترتيب الحماية الاجتماعية المنظم لمدفوعاتها: برنامج ضمان اجتماعي، أو برنامج مساعدة اجتماعية، أو برنامج تأمين

^{٣٥} في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، تقيد جميع مدفوعات معاشات التقاعد ومنافع التقاعد الأخرى كمدفوعات تحويلات: فالمبالغ المدفوعة من خلال برامج الضمان الاجتماعي ليست سوى مدفوعات تحويلات، في حين أن المبالغ المدفوعة من خلال البرامج المرتبطة بالعمل، عدا برامج الضمان الاجتماعي (ذات المساهمات المحددة أو ذات المزايا المحددة)، تقيد في البداية كمدفوعات تحويلات للأسر في حساب استخدام الدخل، ثم كتغير في المستحقات التقاعدية في الحساب المالي. وبعد ذلك، يقيد انخفاض الخصوم كتغير تعديل لمعالجة عدم الاتساق بين المنافع والتغير في الخصوم.^{٣٦} عندما تنتج وحدة من وحدات الحكومة سلعا وخدمات توزع كمنافع اجتماعية، فإن بنود المصروفات المتعلقة بتكلفة إنتاجها، مثل تعويضات العاملين، تقيد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ كما هي في هذا الدليل. غير أن قيمة السلع والخدمات المنتجة تُدرج كذلك كمنافع اجتماعية في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وذلك خلافاً لما يرد في هذا الدليل.

(العينية). وتصنف المنح مستحقة الدفع أولاً حسب نوع الوحدة المتلقية للمنحة ثم حسبها إذا كانت المنحة جارية أم رأسمالية.

٦-٩٣ وتُدرج في إحصاءات مالية الحكومة ثلاثة أنواع من الجهات المتلقية للمنح كما يلي: منح إلى حكومات أجنبية (٢-١-٦)، ومنح إلى منظمات دولية (٢-٦-٢)، ومنح إلى وحدات أخرى تابعة للحكومة العامة (٢-٦-٣). ولا يكون لفئة المنح مستحقة الدفع من وحدات حكومية إلى وحدات الحكومة العامة الأخرى قيمة غير صفيرية إلا في حالة الإحصاءات المعدة عن قطاع فرعي لقطاع الحكومة العامة. وفي حالة قطاع الحكومة العامة، تحذف هذه المعاملات عند توحيد البيانات. وحتى يمكن توحيد البيانات، ينبغي تحديد المنح مستحقة الدفع لوحدات الحكومة العامة الأخرى وفقاً للقطاع الفرعي للطرف المقابل (راجع الجدول ٦-٧).

٦-٩٤ وتنقسم المنح مستحقة الدفع إلى منح جارية (٢-٦-١-١) و١/٢-٦-٢/١-٣-٦-٢/٢-١-٦-٢/٢-٢-٦-٢/٢-٢-٦-٢/٢-٢-٦-٢. وتتناول الفقرة ١٠٣-٥ كيفية التمييز بين المنح الجارية والرأسمالية. وإذا كانت هناك شكوك حول طبيعة المنحة، فينبغي أن تصنف كمنحة جارية. وتتناول الفقرتان ١٠٤-٥ و١٠٥-٥ طبيعة المنح العينية، ووقت قيد المنحة، والتقييم.

٦-٩٥ وتقتصر قيمة المنح المدرجة في بيان مصادر واستخدامات النقدية على المنح المدفوعة نقداً. ولا يقيد في هذا البيان المنح العينية لعدم قيد أي تدفقات نقدية تتعلق بالمعاملات العينية. ومع ذلك، فإن أي مدفوعات نقدية متحملة في الإنتاج الذاتي للسلع والخدمات المقدمة في صورة عينية سيتم إدراجها ضمن بنود المصروفات ذات الصلة (أي تعويضات العاملين ومشتريات السلع والخدمات).

المنافع الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٧-٢)^{٣٤}

٦-٩٦ المنافع الاجتماعية هي تحويلات جارية مستحقة القبض للأسر والهدف منها الوفاء باحتياجاتهم التي تنشأ عن المخاطر الاجتماعية — مثل المرض أو البطالة أو التقاعد أو الإسكان أو التعليم أو الظروف الأسرية. ويمكن دفع هذه المنافع نقداً أو عينا لحماية المجتمع بأسره أو فئات معينة منه من مخاطر اجتماعية معينة. والمخاطر الاجتماعية هي أحداث أو ظروف يمكن أن تؤثر سلباً على رفاهية الأسر المعنية إما بزيادة الأعباء على مواردها أو بخفض دخلها. ومن أمثلة المنافع الاجتماعية تقديم الخدمات الطبية، وتعويضات البطالة، ومعاشات الضمان الاجتماعي. وللإطلاع على مناقشة كاملة حول الحماية الاجتماعية، راجع الملحق ٢.

^{٣٤} يتناول الملحق ٢ الوحدات المؤسسية المعنية، والتصنيف، وقيد التدفقات ومراكز الأرصدة المرتبطة بالحماية الاجتماعية.

الجدول ٦-٨: التصنيف المفصل للمنافع الاجتماعية (٧-٢)

٧-٢	المنافع الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] ^١
	المنافع الاجتماعية [نظام الحسابات القومية] ^١ ناقص: المنافع الاجتماعية المرتبطة بانخفاض الخصوم ناقص: التكاليف المرتبطة بالإنتاج الذاتي للسلع والخدمات المحولة للأسر
١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة]
١-١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي النقدي [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي العيني [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية النقدي [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية العيني [إحصاءات مالية الحكومة]
٣-٧-٢	المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٣-٧-٢	المنافع الاجتماعية النقدي المرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٣-٧-٢	المنافع الاجتماعية العيني المرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة]

^١ يمكن تطبيق تقسيم مماثل على الفئات الفرعية للمنافع الاجتماعية، حسب مقتضى الحال.

اجتماعي مرتبط بالعمل، ثم حسبما إذا كانت المدفوعات نقدية أم عينية. وتنقسم هذه المنافع إلى منافع تقاعدية ومنافع غير تقاعدية.

٦-٩٩ منافع الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٧-٢) هي مصروفات المنافع الاجتماعية النقدية أو العينية التي تقدمها برامج الضمان الاجتماعي إلى الأسر (راجع الفقرة ٢-٣٣). وعادة ما تشمل منافع الضمان الاجتماعي النقدي [إحصاءات مالية الحكومة] (١-١-٧-٢) المنافع التي تقدم في حال المرض طويل الأمد والعجز وبدلات الولادة وبدلات الأطفال أو الأسرة ومنافع البطالة ومعاشات المتقاعدين ومعاشات وراثتهم والمنافع في حالة الوفيات.

٦-١٠٠ وعادة ما تتألف منافع الضمان الاجتماعي العيني [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-١-٧-٢) من سلع وخدمات مشتراة من منتج سوقي لتوزيعها على الأسر، والمنافع المتعلقة ببرد تكاليف السلع والخدمات التي اشترتها الأسر وفق قواعد النظام المعني.^{٣٧} والمرجح أن تشمل هذه المنافع على العلاج الطبي أو علاج الأسنان، والعمليات الجراحية، والإقامة بالمستشفيات، والنظارات الطبية أو العدسات اللاصقة، والمنتجات الصيدلانية، والرعاية المنزلية، وبيع أو خدمات مشابهة.

^{٣٧} رغم أن هذه المبالغ المردودة (جزئياً أو كلياً) تسد نقداً في العادة، فإنها تقيد كإعانات اجتماعية عينية حيث يفترض أن يحملها صندوق الضمان الاجتماعي مباشرة عند قيام الأسرة بالشراء.

٦-١٠١ منافع المساعدة الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-٧-٢) هي تحويلات نقدية أو عينية مستحقة الدفع إلى الأسر لتلبية نفس الاحتياجات التي تليها منافع التأمين الاجتماعي لكنها غير متاحة في برامج التأمين الاجتماعي. ولا تتوقف أهلية الحصول على هذه المنافع على اختيار المشاركة الذي يظهره سداد المساهمات. وبالتالي يستبعد من منافع المساعدة الاجتماعية كل المنافع مستحقة الدفع من صناديق الضمان الاجتماعي.

٦-١٠٢ وقد تتضمن منافع المساعدة الاجتماعية المنافع مستحقة الدفع في أي من الظروف التالية:

- عدم وجود برنامج تأمين اجتماعي لتغطية الظروف المعنية.
- عدم اشتراك الأسر المعنية في برنامج، أو برامج، للتأمين الاجتماعي، رغم وجودها، وبالتالي عدم أهليتها للحصول على منافع التأمين الاجتماعي.
- سداد المساهمات في برامج التأمين الاجتماعي نيابة عن أسر لا تستطيع لولا ذلك تحمل المشاركة في هذه البرامج، وذلك من أجل حصول هذه الأسر على الحق في منافع هذه البرامج.
- اعتبار منافع التأمين الاجتماعي غير كافية لتغطية الاحتياجات المعنية، وبالتالي يتم دفع منافع المساعدة الاجتماعية بالإضافة إليها.
- سداد منافع المساعدة الاجتماعية الضمنية الناشئة عن الخصوم الضريبية مستحقة الدفع (راجع الفقرة ٥-٣١).
- باعتبارها مسألة ذات صلة بالسياسة الاجتماعية العامة.

٦-١٠٣ ولا تشمل منافع المساعدة الاجتماعية التحويلات لمواجهة أحداث أو ظروف، كالكوارث الطبيعية، غير مشمولة عادة في برامج التأمين الاجتماعي. وتقيد تلك التحويلات ضمن التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢).

٦-١٠٤ المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل (٢-٧-٢) هي منافع اجتماعية مستحقة الدفع نقداً أو عينا من وحدات حكومية أو وحدات القطاع العام إلى العاملين في هذه الوحدات أو العاملين في غيرها من الوحدات الحكومية أو وحدات القطاع العام المشاركة في هذا النظام (أو إلى وراثتهم ومن يعولون ممن يستوفون أهلية الحصول على هذه المدفوعات). وترتبط أنواع المنافع المقدمة بالمنافع غير التقاعدية، وهي مماثلة لمنافع برامج الضمان الاجتماعي، مثل الاستمرار في دفع الأجور أثناء فترات التغيب عن العمل نتيجة لسوء الحالة الصحية أو الحوادث

الجدول ٦-٩: التصنيف المفصل للأرباح الموزعة (٢-١-٨)

الأرباح الموزعة	١-١-٨-٢
إلى غير المقيمين	١-١-٨-٢
إلى المقيمين ^١	٢-١-٨-٢

^١ سطور التقسيم الإضافي / «ومنه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات المنفردة (راجع الجدول ١-٣).

والربع (٢-١-٨-٤)؛ وأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المُعاد استثمارها (٢-١-٨-٥). والأرباح الموزعة ومسحوبات الدخل من أشباه الشركات كمصروفات تنطبق في الأساس على الشركات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع العام.

الأرباح الموزعة (٢-١-٨-١)

١٠٩-٦ الأرباح الموزعة (٢-١-٨-١) هي العائدات الموزعة على وحدات الحكومة أو القطاع العام، بصفتها مالك حصص الملكية، مقابل وضع أموالها تحت تصرف الشركات. وكما هو مبين في الجدول ٦-٩، فإن تحديد متلقي الأرباح الموزعة من الشركات العامة سوف يساعد على توحيد إحصاءات القطاع العام. وأداء مدفوعات الأرباح الموزعة ليس واجباً؛ بل يجب أن يعلن مجلس الإدارة أو غيره من المسؤولين بمحض إرادتهم عن الأرباح الموزعة مستحقة الدفع. وقد تحدث توزيعات الأرباح من الشركات العامة بصورة غير منتظمة وقد لا تسمى صراحة أرباحاً موزعة. ومع ذلك، باستثناء توزيعات الأرباح من جانب المؤسسات الاحتكارية أو احتكارات التصدير أو احتكارات الاستيراد، فإن الأرباح الموزعة تشمل جميع توزيعات الأرباح من جانب الشركات العامة إلى حملة أسهمها أو مالكيها.^{٣٨} ويكون وقت قيد الأرباح الموزعة هو وقت بدء تداول أسعار الأسهم المرتبطة بها «دون الأرباح الموزعة». ويرد وصف الأرباح الموزعة بمزيد من التفصيل في الفقرات من ١١١-٥ إلى ١١٧-٥.

١١٠-٦ وتعد توزيعات الأرباح مستحقة الدفع نظرياً من فائض التشغيل عن الفترة الحالية، رغم أن الشركات غالباً ما تصرف توزيعات أرباح متساوية، تقل أحياناً عن فائض التشغيل وتزيد عنه في أحيان أخرى، لا سيما عندما يكون فائض التشغيل نفسه منخفضاً للغاية. والأرباح الموزعة التي تكون قيمتها كبيرة على نحو غير عادي مقارنة بمستوى الأرباح الموزعة والدخل في الآونة الأخيرة، والتي غالباً ما يشار إليها باسم «توزيعات الأرباح المتركمة»، تتطلب

^{٣٨} تقيد توزيعات الأرباح من جانب المؤسسات الاحتكارية واحتكارات التصدير واحتكارات الاستيراد ضمن الضرائب مستحقة الدفع (راجع الفقرات من ٦٣-٥ إلى ٦٨-٥ و ٨٦-٥). وبالتالي تصنف هذه المبالغ مستحقة الدفع، تحت المصروفات، ضمن التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢).

أو الولادة وما إلى ذلك، وبدلات الأسرة أو التعليم أو غيرها من البدلات، وتعويضات إنهاء الخدمة في حالة الاستغناء عن العمالة الزائدة أو في حالة العجز أو الوفاة نتيجة حادث، والمصروفات الطبية العامة غير المرتبطة بعمل الموظفين، وتكاليف بيوت النقاهة والتقاعد.

١٠٥-٦ وتؤدي مدفوعات المنافع الاجتماعية الممولة من أرباب العمل غالباً من موارد الحكومة الذاتية دون إشراك شركات التأمين أو صناديق التقاعد المستقلة أو غير المستقلة. ولإظهار الطبيعة الاقتصادية الحقيقية لهذه العملية وضمان إمكانية مقارنتها بالمدفوعات المماثلة من خلال برامج الضمان الاجتماعي، فإن عملية احتساب مساهمات أرباب العمل الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-٢-١-٢) (راجع الفقرة ٢٢-٦) تُدرج تحت بند المصروفات، وتُفيد ضمن تعويضات العاملين (١-٢)، وتحت بند الإيرادات، وتُفيد ضمن المساهمات الاجتماعية المحتسبة (٣-٢-٢-١). وهذه القيم المحتسبة تساوي قيمة المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل مستحقة الدفع في هذا البند.

١٠٦-٦ عند استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق، تقيد مدفوعات معاشات التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى التي تؤدي من خلال نظم معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل كإعفاء في الخصوم (راجع الفقرة ٧-١٨٩). لكن عند استخدام نظام القيد على الأساس النقدي، لا تتراكم الخصوم من خلال المساهمات المحتسبة المقيدة في الماضي، وينبغي قيد كل مدفوعات معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل ضمن المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-٣-٧-١).

المصروفات الأخرى (٢-٨)

١٠٧-٦ تتألف المصروفات الأخرى من مصروفات الملكية عدا الفائدة (١-٨-٢)، والتحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢)، والمبالغ مستحقة الدفع في صورة أقساط ورسوم ومطالبات متعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (٢-٨-٢).

مصروفات الملكية عدا الفائدة (٢-٨-١)

١٠٨-٦ مصروفات الملكية (١-٨-٢) هي المصروفات مستحقة الدفع لمالكي الأصول المالية أو الموارد الطبيعية عندما يضعونها تحت تصرف وحدة أخرى. ومصروفات الملكية هي حاصل جمع مصروفات الاستثمار والريع. ومن أنواع مصروفات الاستثمار الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-٤)، والتي تُصنف بشكل منفصل في إحصاءات مالية الحكومة. وقد تأخذ مصروفات الملكية عدا الفائدة شكل أرباح موزعة (١-٨-٢-١)؛ ومسحوبات الدخل من أشباه الشركات (٢-١-٨-٢)؛ ومصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (٢-١-٨-٣)؛

الموحدة. وتعد الاحتياطات خصوما تجاه حملة الوثائق أو المستفيدين. وينبغي اعتبار أي دخل مستحق القبض من استثمار الأصول المقابلة دخل ملكية يعود إلى حملة الوثائق أو المستفيدين، وبالتالي تقيد مصروفات ملكية لتعكس الزيادة في الخصوم.

١١٤-٦ ومن الأمور الأقل ترجيحاً أن تقوم وحدات الحكومة العامة بإدارة نظام للتأمين، ولكن إذا قامت بذلك وإذا احتفظت باحتياطات منفصلة، يتم قيد مصروفات الملكية التي تُعزى إلى حملة وثائق التأمين بنفس طريقة قيد تلك المصروفات في حالة الشركة العامة. أما إذا لم تحتفظ وحدة الحكومة العامة باحتياطات منفصلة، فلا يتولد أي دخل استثمار وبالتالي لا تُعزى أي مصروفات ملكية لحملة الوثائق.^{٣٩}

١١٥-٦ وفي حالة الوحدات الحكومية التي تدير نظاما للضمانات الموحدة مقابل رسوم، قد يكون هناك أيضاً دخل استثمار مكتسب من احتياطات النظام وينبغي قيده كمصروفات ملكية نظراً لتوزيعه على الوحدات التي تدفع الرسوم (والتي قد لا تكون هي نفس الوحدات التي تستفيد من الضمانات). ويصف الملحق ٤ قيد المعاملات المتعلقة بنظم الضمانات الموحدة.

١١٦-٦ وكما يرد في الملحق ٢، تنشأ المستحقات التقاعدية من أحد نوعين من نظم معاشات التقاعد: نظم المعاشات ذات المساهمات المحددة ونظم المعاشات ذات المزايا المحددة. وبموجب النظامين، تقوم هيئة إدارة نظام التقاعد بقيد مصروفات ملكية تُعزى إلى حملة الوثائق لتعكس التغير في الالتزامات القائمة مقابل المستحقات التقاعدية. وقد تنشأ هذه التغيرات من دخل الاستثمار والتغير في القيمة نتيجة مرور الوقت.

١١٧-٦ وفي النظم ذات المزايا المحددة، تحدّد مزايا التقاعد المستقبلية وفق صيغة ترتبط عادة بمدة خدمة المشتركين ورواتبهم. وتحدّد القيم الاسمية لمزايا التقاعد مستحقة الدفع في المستقبل اكتوارياً على أساس تقديرات متغيرات مثل أعمار التقاعد المتوقعة، ومعدلات الوفيات، والتضخم المتوقع، والزيادات المتوقعة في الرواتب. ويمكن بعد ذلك تحويل القيم الاسمية إلى قيم حالية باستخدام سعر خصم ملائم. وبمرور الوقت، يتغير مجموع خصوم نظام معاشات التقاعد

^{٣٩} للاطلاع على وصف للتدفقات ومراكز الأرصدة المتعلقة بنظم التأمين والضمانات الموحدة، راجع الفقرات من م٤-٦٦ إلى م٤-٨٠.

اهتماماً خاصاً. راجع الفقرتين ١١٥-٥ و ١١٦-٥ للاطلاع على وصف لمعالجة «توزيعات الأرباح المتراكمة» في سياق بند الإيرادات المقابل.

مسحوبات الدخل من أشباه الشركات (٢-١-٨)

١١١-٦ تتألف مسحوبات الدخل من أشباه الشركات (٢-١-٨-٢) من ذلك الجزء من الدخل القابل للتوزيع والذي يسحبه المالك من شبه الشركة. ولا تستطيع أشباه الشركات، بحكم تعريفها، توزيع دخل في شكل أرباح موزعة، ولكن قد يقرر المالك سحب جزء من الدخل أو سحب دخله بأكمله. ومن الناحية النظرية، يعد سحب مثل هذا الدخل معادلاً لتوزيع دخل الشركات عن طريق الأرباح الموزعة ويقيد بنفس الطريقة. ويتوقف مقدار الدخل الذي يقرر مالك شبه الشركة سحبه على عوامل أهمها حجم دخلها الصافي. وتقيد جميع هذه المسحوبات في تاريخ حدوث الدفع فعلياً. راجع الفقرتين ١١٨-٥ و ١١٩-٥ للاطلاع على وصف قيد بند الإيرادات المقابل.

١١٢-٦ وكما هي الحال بالنسبة للأرباح الموزعة، لا تشمل مسحوبات الدخل من أشباه الشركات مسحوبات الأموال المتحققة من بيع أصول أشباه الشركات أو التصرف فيها بأي شكل آخر. وتقيد الأموال المسحوبة عن طريق تصفية مقادير كبيرة من أرباح محتجزة متراكمة أو احتياطات أخرى لدى شبه الشركة كمسحوبات من حصص الملكية. أما بيع المخزونات، أو الأصول الثابتة، أو الأراضي، أو غيرها من الأصول غير المنتجة لسحب الأموال فيقيد في حسابات شبه الشركة كتصرف في فئة الأصول الملائمة (راجع الفقرات من ٧-٣٤ إلى ٧-١١٧)، مع قيام الحكومة بقيد سحب من حصص الملكية.

مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (٢-١-٨-٣)

١١٣-٦ مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (٢-١-٨-٣) تشمل دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، ومستحقات معاشات التقاعد، وحملة أسهم صناديق الاستثمار (راجع الفقرتين ٧-١٧٤ و ٧-١٧٨). وقد تكون الشركات العامة شركات تأمين أو قد تدير نظم معاشات التقاعد، وفي هذه الحالة تحتفظ باحتياطات فنية في شكل احتياطات مقابل مخاطر قائمة تتعلق بوثائق التأمين على الحياة وغير الحياة، وكذلك احتياطات لاستيفاء مستحقات المزايا التقاعدية وغير التقاعدية والمطالبات المشمولة بنظم الضمانات

وقد يكون هناك مستثمر أجنبي مباشر في الشركات العامة. وقد يتم دفع توزيعات أرباح فعلية لهذا المستثمر الأجنبي المباشر غير المقيم من دخله القابل للتوزيع، وذلك في شكل أرباح موزعة أو مسحوبات دخل من أشباه الشركات. ومع ذلك، تستلزم الإحصاءات الاقتصادية الكلية أيضا قيد الأرباح المحتجزة لمؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر كما لو أنه تم توزيعها وتحويلها للمستثمر الأجنبي المباشر بما يتناسب مع حصص ملكيته في المؤسسة، وقام بعد ذلك بإعادة استثمارها عن طريق إضافتها لحصص الملكية. ويصنف التحويل المحتسب لهذه الأرباح المحتجزة كأحد أشكال الدخل الموزع المستقل عن أي توزيعات فعلية للأرباح أو مسحوبات دخل من أشباه الشركات والمضاف إليها. وتفترض هذه المعالجة أن قرار احتجاز بعض الأرباح داخل المؤسسة يجب أن يكون بمثابة قرار استثماري متعمد يتخذه المستثمر الأجنبي المباشر. ويرد في الفقرتين ٥-١٣٤ و ٥-١٣٥ وصف مفصل للأرباح المعاد استثمارها في سياق بند الإيرادات المقابل.

التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢)

٦-١٢٢ التحويلات مستحقة الدفع غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢) تتضمن عددا من الهبات والتحويلات المقدمة لأفراد أو مؤسسات خاصة غير هادفة للربح أو مؤسسات غير حكومية أو شركات أو وحدات حكومية غير مدرجة في فئات التحويلات الأخرى، ولها أهداف مختلفة تماما. وتنقسم التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢) إلى التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-١) والتحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-٢). وربما يكون من المفيد من الناحية التحليلية تصنيف هذه المجموعة من المعاملات حسب المتلقي، مثل المقيمين وغير المقيمين. وربما يكون من المفيد أيضا تصنيف المقيمين حسبما إذا كانوا أسرا، أو مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر، أو شركات عامة غير مالية، أو شركات عامة مالية، أو شركات خاصة (راجع الجدول ٦-١٠).

التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر (١-٢-٨-٢)

٦-١٢٣ فيما يلي أهم أنواع التحويلات الجارية المدرجة هنا:

- التحويلات الجارية إلى مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر: وهذه التحويلات تتألف عادة من مدفوعات نقدية

بسبب تلقي مساهمات إضافية ودخل ملكية إضافي، وسداد المزايا، والتغيرات في الافتراضات الاكتوارية، ومرور الوقت. ومصروفات الملكية التي تُعزى إلى حملة وثائق صندوق معاشات التقاعد تساوي الزيادة في الخصوم الناتجة عن دخل الملكية المتراكم على أصول صندوق معاشات التقاعد المحتفظ بها نيابة عن المستفيدين ومرور الوقت، وهي تنشأ بسبب خصم المنافع المستقبلية على امتداد عدد أقل من فترات الإبلاغ.

٦-١١٨ أما في النظم ذات المساهمات المحددة، فإن رب العمل يضمن مستوى المساهمات في الصندوق وليس مستوى المزايا. وجميع النظم ذات المساهمات المحددة هي نظم ممولة (راجع الفقرة ٢-٥٥)، وخصوم النظام ذي المساهمات المحددة تساوي القيمة السوقية الجارية لأصول الصندوق. ولذلك فإن مصروفات الملكية التي تُعزى إلى حملة وثائق التأمين تساوي دخل الملكية مستحق القبض من استثمار أصول النظام. وتنعكس أي مكاسب حيازة على أصول النظام في خسائر حيازة مساوية لها في القيمة على خصوم الوحدة تجاه المستفيدين.

٦-١١٩ وتقيد الزيادة/الانخفاض في قيمة أسهم (أو وحدات) صناديق الاستثمار، عدا الناتجة عن التدفقات الاقتصادية الأخرى، ضمن دخل الملكية الموزع على حملة الأسهم (أو الوحدات) أو المعاد استثماره من جانبهم في الأسهم (أو الوحدات).

الريع (٢-٨-١-٤)

٦-١٢٠ الريع (٢-٨-١-٤) هو المصروفات مستحقة الدفع لمالك الموارد الطبيعية (المؤجر أو المالك) مقابل وضع الموارد الطبيعية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى (المستأجر أو الساكن) لاستخدامها في الإنتاج. ويرتبط الريع مستحق الدفع عادة بعقد موارد على أراض أو موارد جوفية أو موارد طبيعية أخرى. ويتراكم الريع بصورة مستمرة لمالك الأصل طوال فترة العقد وقد يُدفع نقدا أو عينا. ويرد في الفقرات من ٥-١٢٤ إلى ٥-١٣٢ وصف مفصل لأنواع ريع الموارد والحد الفاصل بين ريع الموارد وتأجير الأصول المنتجة والضرائب، وذلك في سياق بند الإيرادات المقابل.

أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها (٢-٨-١-٥)

٦-١٢١ الأرباح المعاد استثمارها هي حصة المستثمر المباشر في الأرباح التي تحتجزها مؤسسات الاستثمار المباشر.

مدفوعات إلزامية صادر بها حكم قضائي أو مدفوعات تم الاتفاق عليها بالتراضي خارج المحكمة.

- المنح الدراسية والمنافع التعليمية الأخرى مستحقة الدفع للأسر وغير المرتبطة بالمخاطر الاجتماعية.
- مشتريات سلع وخدمات من منتجين سوقيين، عدا المنافع الاجتماعية، توزع مباشرة على الأسر للاستهلاك النهائي.

التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٢-٨-٢)

١٢٤-٦ فيما يلي أهم أنواع التحويلات الرأسمالية المدرجة هنا:

- ضرائب رأس المال (راجع الفقرة ٥١-٥) التي تفرضها وحدة من وحدات الحكومة العامة على وحدة حكومية أخرى أو شركة عامة؛ وهذه التحويلات تخضع للحذف عند توحيد البيانات.
- المدفوعات الاستثنائية الكبيرة غير المتكررة المقدمة تعويضاً عن تلف كبير أو إصابات خطيرة، كتلك الناشئة عن كوارث، غير مغطاة بوثائق تأمين تُدرج ضمن التحويلات الرأسمالية.
- التحويلات الرأسمالية النقدية أو العينية إلى الشركات، وأشباه الشركات، والمؤسسات غير هادفة للربح التي تخدم الأسر، والأسر، وغير المقيمين بهدف التمويل الكامل أو الجزئي لتكلفة اقتناء أصول غير مالية، أو لإلغاء أو تحمل دين بالاتفاق مع المدين دون الحصول على مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي (راجع الإطار ٣-٦).^{٤١}
- التحويلات مستحقة الدفع للشركات وأشباه الشركات لتغطية عجوزات تشغيلية كبيرة تراكمت على مدى سنتين أو أكثر.^{٤٢}
- مدفوعات الفائدة أو تكلفة خدمة الدين الأخرى نيابة عن وحدات منتجة أخرى دون الحصول على مطالبة فعلية على المدين الأصلي.
- المبالغ التي تُدفع بالزيادة على قيمة الخصوم التي تتحملها وحدات أخرى مقابل تقديم المستحقات التقاعدية.^{٤٣}

^{٤١} يُستبعد من فئة المصروفات هذه المبالغ مستحقة الدفع لاقتناء حصص ملكية (راجع الفقرة ٩-٤٩).

^{٤٢} في حالة وجود توقع واقعي بأن هذه المبالغ سوف تُسدّد، حسبما يُستدل عليه من معايير معينة (راجع الإطار ٣-٦)، ينبغي تصنيف المعاملة ضمن اقتناء الأصول المالية. وتقيد التحويلات المنتظمة التي تغطي العجوزات التشغيلية ضمن الإعانات.

^{٤٣} المبالغ التي تُدفع في حدود قيمة الخصوم المتحملة ينبغي أن تقيد كمعاملات في الأصول المالية والخصوم (أي انخفاض في الخصوم) (راجع الفقرتين ٩-٦٦ و ٩-٦٧).

الجدول ١٠-٦: التصنيف المفصل للتحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢)

٢-٨-٢	التحويلات غير المصنفة في موضع آخر ^١
١-٢-٨-٢	التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر
٢-٢-٨-٢	التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر

^١ سطور التقسيم الإضافي / «ومنه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات المنفردة (راجع الجدول ٣-١).

في شكل رسوم عضوية واشتراكات وهبات طوعية، سواء قُدمت على أساس منتظم أو من حين لآخر.^{٤٤} والغرض من هذه التحويلات هو تغطية تكاليف إنتاج المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر أو توفير الأموال التي يمكن استخدامها في تقديم تحويلات جارية إلى الأسر في شكل منافع مساعدة اجتماعية. وتشمل هذه الفئة أيضاً التحويلات العينية في شكل أغذية وملابس ويطانيات وأدوية إلى الجمعيات الخيرية لتوزيعها على الأسر.

- الضرائب الجارية، والرسوم الإلزامية، والغرامات التي تفرضها وحدة من وحدات الحكومة العامة أو الشركات العامة على وحدة حكومية أخرى أو شركة عامة أخرى؛ وهذه التحويلات تخضع للحذف عند توحيد البيانات.
- صافي الخصم الضريبي غير مستحق الدفع: عندما يزيد مبلغ الخصم الضريبي غير مستحق الدفع، نتيجة فروق التوقيت، على مقدار الضريبة مستحق القبض للمكلفين في فترة الإبلاغ، ويتم دفع هذه الزيادة إلى المكلف، ينبغي قيد المدفوعات الصافية كمصروفات وليس كضريبة سالبة.
- إجمالي الخصم الضريبي مستحق الدفع عدا ذلك المصنف ضمن الإعانات أو الإعانات الاجتماعية: وهذه المبالغ تنشأ من الخصم الضريبي مستحق الدفع بغض النظر عما إذا كانت الضرائب مستحقة الدفع أم لا، وتقيد على أساس إجمالي بحيث يقيد المبلغ الإجمالي مستحق الدفع ضمن المصروفات (راجع الفقرات من ٥-٢٩ إلى ٥-٣٢).
- الغرامات والجزاءات التي تفرضها المحاكم أو الأجهزة شبه القضائية.

- مدفوعات التعويض عن إصابات الأشخاص أو أضرار الممتلكات التي سببتها وحدات الحكومة العامة أو القطاع العام، مع استبعاد المبالغ المدفوعة سداداً لمطالبات التأمين على غير الحياة؛ وهذه المدفوعات يمكن أن تكون

^{٤٤} تقيد رسوم العضوية والاشتراك كمصروفات ضمن استخدام السلع والخدمات (٢-٢) إذا كان هناك مبلغ مدفوع مقابل شكل من أشكال الخدمة (راجع الفقرة ٦-٤٢).

**الجدول ٦-١١: التصنيف المفصل للأقساط والرسوم والمطالبات
مستحقة الدفع المتعلقة بنظم التأمين على غير
الحياة والضمانات الموحدة (٢-٨-٣)**

٢-٨-٣	الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة الدفع المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة
١-٣-٨-٢	الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية مستحقة الدفع
١-١-٣-٨-٢	الأقساط مستحقة الدفع ^١
٢-١-٣-٨-٢	الرسوم مستحقة الدفع مقابل نظم الضمانات الموحدة
٣-١-٣-٨-٢	المطالبات الجارية مستحقة الدفع ^١
٢-٣-٨-٢	المطالبات الرأسمالية مستحقة الدفع ^١

^١ سطور التقسيم الإضافي / «ومنه/ منها» يمكن أن تسمح بتحديد القطاعات الفرعية والوحدات المنفردة (راجع الجدول ٣-١).

خلال فترة الإبلاغ الجارية. وتصبح المطالبات مستحقة الدفع عند وقوع الحدث الذي ينشئ مطالبة سليمة، بغض النظر عما إذا كان يتم دفعها أو تسويتها أو إبلاغ بياناتها خلال فترة الإبلاغ. وتقيد مطالبات التأمين غير الاستثنائية هذه كتحويلات جارية (راجع أيضا الفقرة م ٤-٧٩ للاطلاع على قيد نظم الضمانات الموحدة).

- تتألف المطالبات الرأسمالية مستحقة الدفع (٢-٣-٨-٢) من تسويات تأمين ضخمة مستحقة الدفع في أعقاب أحداث كارثية أو كوارث. وبالنسبة للمطالبات الضخمة للغاية، كالمطالبات عقب وقوع كارثة، يمكن قيد جزء من المطالبات كتحويلات رأسمالية وليس كتحويلات جارية. ونظرا لأنه قد يصعب على الأطراف تحديد هذه الأحداث على نحو متسق، جرى العرف بتصنيف جميع مطالبات التأمين على غير الحياة ضمن التحويلات الجارية، ما لم يكن ضروريا قيد تحويل رأسمالي للاتساق مع الحسابات القومية.

**الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة
الدفع المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة
والضمانات الموحدة (٢-٨-٣)**

٦-١٢٥ الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة الدفع المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (٢-٨-٣) تشمل أقساط التأمين على غير الحياة مستحقة الدفع لنظم/شركات التأمين للحصول على الحق في التأمين ضد المخاطر، والمطالبات مستحقة الدفع من نظم التأمين إلى المستفيدين، والرسوم مستحقة الدفع للحصول على الضمانات الموحدة. وحتى يمكن توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة والقطاع العام، ينبغي تصنيف هذه المصروفات أيضا وفقا للقطاع الفرعي للطرف المقابل (راجع الجدول ٦-١١). ويتم التمييز بين الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية مستحقة الدفع (٢-٨-٣-١) والمطالبات الرأسمالية مستحقة الدفع (٢-٨-٣-٢):

- تتألف الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية مستحقة الدفع (٢-٨-٣-١) من أقساط ومصروفات ورسوم التأمين على غير الحياة مستحقة الدفع مقابل إصدار الضمانات الموحدة، إلى جانب مصروفات تسويات التأمين غير الاستثنائية. وتكون الأقساط والرسوم مستحقة الدفع لنظم وشركات التأمين للحصول على تغطية لمختلف الأحداث أو الحوادث. وتقيد هذه المبالغ دائما ضمن التحويلات الجارية.^{٤٤} وتشمل أيضا مطالبات التأمين على غير الحياة مستحقة الدفع من نظم التأمين التي تديرها إحدى وحدات الحكومة العامة أو شركة تأمين عامة لتسوية مطالبات أصبحت مستحقة الدفع

^{٤٤} في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، تُقسَّم أقساط التأمين على غير الحياة مستحقة الدفع إلى شراء خدمة وتحويل، أما في إحصاءات مالية الحكومة، فيعتبر القسط بالكامل تحويلا لأنه ليس بوسع حامل الوثيقة تقسيم عناصر الخدمات والتحويلات.

مرفق: تصنيف وظائف الحكومة

يصف هذا المرفق تصنيف النفقات وفقاً لوظائف الحكومة.

مقدمة

٦-١٢٦ تصنيف وظائف الحكومة هو تصنيف مفصل للوظائف أو الأهداف الاجتماعية الاقتصادية التي تسعى وحدات الحكومة العامة لتحقيقها عن طريق مختلف أنواع النفقات. ويشكل هذا التصنيف جزءاً أساسياً من عرض إحصاءات مالية الحكومة. وهو واحد من مجموعة مكونة من أربعة تصنيفات يشار إليها بتصنيفات الإنفاق حسب الغرض.^{٥٥} ويوفر تصنيف وظائف الحكومة تصنيفاً لنفقات الحكومة حسب الوظائف التي أوضحت التجارب أنها محل اهتمام عام وذات فائدة لمجموعة أوسع من التطبيقات التحليلية. فمن الممكن على سبيل المثال استخدام إحصاءات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وحماية البيئة في دراسة مدى فعالية برامج الحكومة في تلك المجالات. وعلى العكس من ذلك، فإن تصنيف الأنشطة البيئية هو تصنيف وظيفي يغطي نشاطاً أقل وإن كان متخصصاً.^{٥٦}

٦-١٢٧ ورغم أن تصنيف وظائف الحكومة وفق استخدامه في هذا الدليل يتفق تماماً مع تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الأمم المتحدة، فإن هناك اختلافاً طفيفاً عند تطبيق المفهوم في إحصاءات مالية الحكومة. فمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الأمم المتحدة تشير إلى المصروفات النهائية بمعنى يتسم بالعمومية، وبالتالي فهي تتضمن المنح أو القروض أو الإعانات أو جميعها. أما في إحصاءات مالية الحكومة فإن

^{٥٥} أعدت «تصنيف وظائف الحكومة» منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ونشر مع التصنيفات الثلاثة الأخرى في المطبوعة الصادرة عن الأمم المتحدة بعنوان: «تصنيف النفقات حسب الغرض» (Classifications of Expenditure According to Purpose (New York 2000) والتصنيفات الأخرى هي «تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض» (Classifications of Individual Consumption According to Purpose (COICOP)، و«تصنيف أغراض المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية» (Classification of the Purpose of Nonprofit Institutions (Serving Households (COICOP)، و«تصنيف إنفاق المنتجين حسب الغرض» (Classification of the Outlays of Producers According to Purpose (COPP).

^{٥٦} «تصنيف الأنشطة البيئية» (CEA) هو أحد التصنيفات والقوائم المتضمنة في «الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية-الاقتصادية» (System of Environmental-Economic Accounting Central Framework (SEEA). راجع المرفق ٧ للاطلاع على وصف الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة وهذا النظام. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل حول «تصنيف الأنشطة البيئية»، راجع كذلك «تصنيف أنشطة الحماية البيئية ونفقاتها» (Classification of Environmental Protection Activities and Expenditure (CEPA) (UN, 2000c).

وظائف الحكومة لا تطبق إلا على النفقات، وتتضمن الإنفاق وصافي الاستثمار في أصول غير مالية. وتُستبعد المعاملات في الأصول والخصوم المالية، مثل القروض، عند إعداد بيانات تصنيف وظائف الحكومة لأغراض إبلاغ إحصاءات مالية الحكومة. وفيما يتعلق بقطاع الحكومة العامة، عادة ما تكون المعاملات في الأصول والخصوم المالية متشابهة، إلى درجة تقلل من نفع التصنيف الوظيفي لهذه الأنشطة التمويلية.

هيكل التصنيفات في «تصنيف وظائف الحكومة»

٦-١٢٨ تختلف رموز التصنيف المستخدمة في تصنيف وظائف الحكومة إلى حد ما عن هيكل رموز التصنيف الأخرى المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة. وقد صنفت الوظائف باستخدام مخطط من ثلاثة مستويات. وهناك ١٠ فئات في المستوى الأول أو فئات الرقمين المشار إليها بالأقسام، وأمثلة ذلك الصحة (القسم ٠٧) والحماية الاجتماعية (القسم ١٠). وتوجد ضمن كل قسم عدة مجموعات، أو فئات الأرقام الثلاثة، مثل خدمات المستشفيات (المجموعة ٠٧٣) والمرض والعجز (المجموعة ١٠١). وهناك فئة أو أكثر، أو فئات الأرقام الأربعة، داخل كل مجموعة، مثل دور التمريض والنقاهة (الفئة ٠٧٣٤)، والعجز (الفئة ١٠١٢). وترد مستويات التصنيف الثلاثة مع وصف مفصل لمحتويات كل صنف في هذا المرفق. ويعرض الجدول ٦-١ الأقسام والمجموعات، وقد أُضيف رمز البدء «٧» في هذا الدليل لتحقيق التوافق بين رموز تصنيف وظائف الحكومة ورموز التصنيف الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة.

٦-١٢٩ تَجُمع كافة النفقات المتعلقة بوظيفة معينة في فئة واحدة من فئات تصنيف وظائف الحكومة بغض النظر عن الطبيعة الاقتصادية لتلك النفقات. وبعبارة أخرى، تُصنّف تحت نفس الوظيفة مدفوعات التحويلات النقدية الموجهة للاستخدام لأداء وظيفة معينة، أو مشتريات السلع والخدمات من منتج سوقي والتي تحول إلى الأسر لنفس الوظيفة، أو إنتاج سلع وخدمات من جانب إحدى وحدات الحكومة العامة و/أو صافي الاستثمار في أصل غير مالي لأداء نفس الوظيفة.

استخدامات تصنيف وظائف الحكومة

٦-١٣٠ يسمح تصنيف وظائف الحكومة بدراسة الاتجاهات العامة في نفقات الحكومة على وظائف أو أغراض

الجدول ٦م-١: تصنيف النفقات حسب وظائف الحكومة وفق الأقسام والمجموعات

٧	مجموع النفقات	٦-٠-٧	الإسكان ومرافق المجتمع
١-٠-٧	الخدمات العمومية العامة	١-٦-٠-٧	تطوير الإسكان
١-١-٠-٧	الأجهزة التنفيذية والتشريعية، والشؤون المالية وشؤون المالية العامة، والشؤون الخارجية	٢-٦-٠-٧	تنمية المجتمع
٢-١-٠-٧	المعونة الاقتصادية الأجنبية	٣-٦-٠-٧	إمدادات المياه
٣-١-٠-٧	الخدمات العامة	٤-٦-٠-٧	إنارة الشوارع
٤-١-٠-٧	البحوث الأساسية	٥-٦-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال الإسكان ومرافق المجتمع
٥-١-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال الخدمات العمومية العامة	٦-٦-٠-٧	الإسكان ومرافق المجتمع غير المصنفة في موضع آخر
٦-١-٠-٧	خدمات عمومية عامة غير مصنفة في موضع آخر	٧-٠-٧	الصحة
٧-١-٠-٧	معاملات الدين العام	١-٧-٠-٧	منتجات وأجهزة ومعدات طبية
٨-١-٠-٧	تحويلات ذات طبيعة عامة بين مختلف مستويات الحكومة	٢-٧-٠-٧	خدمات العيادات الخارجية
٢-٠-٧	الدفاع	٣-٧-٠-٧	خدمات المستشفيات
١-٢-٠-٧	الدفاع العسكري	٤-٧-٠-٧	خدمات الصحة العامة
٢-٢-٠-٧	الدفاع المدني	٥-٧-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال الصحة
٣-٢-٠-٧	المعونة العسكرية الأجنبية	٦-٧-٠-٧	شؤون صحية غير مصنفة في موضع آخر
٤-٢-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال الدفاع	٨-٠-٧	الأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية
٥-٢-٠-٧	شؤون دفاع غير مصنفة في موضع آخر	١-٨-٠-٧	خدمات ترفيهية ورياضية
٣-٠-٧	النظام العام وشؤون السلامة العامة	٢-٨-٠-٧	خدمات ثقافية
١-٣-٠-٧	خدمات الشرطة	٣-٨-٠-٧	خدمات البث والنشر
٢-٣-٠-٧	خدمات الحماية من الحرائق	٤-٨-٠-٧	خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى
٣-٣-٠-٧	المحاكم	٥-٨-٠-٧	البحوث والتطوير في المجالات الترفيهية والثقافية والدينية
٤-٣-٠-٧	السجون	٦-٨-٠-٧	الشؤون الترفيهية والثقافية والدينية غير المصنفة في موضع آخر
٥-٣-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال النظام العام وشؤون السلامة العامة	٩-٠-٧	التعليم
٦-٣-٠-٧	النظام العام وشؤون السلامة العامة غير المصنفة في موضع آخر	١-٩-٠-٧	التعليم ما قبل الأولي والتعليم الأولي
٤-٠-٧	الشؤون الاقتصادية	٢-٩-٠-٧	التعليم الثانوي
١-٤-٠-٧	الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة	٣-٩-٠-٧	التعليم غير العالي ما بعد الثانوي
٢-٤-٠-٧	الزراعة والحراجة والصيد البحري والبري	٤-٩-٠-٧	التعليم العالي
٣-٤-٠-٧	الوقود والطاقة	٥-٩-٠-٧	التعليم غير المحدد بمستوى
٤-٤-٠-٧	التعدين والصناعة التحويلية والتشبيد	٦-٩-٠-٧	خدمات تابعة للخدمات التعليمية
٥-٤-٠-٧	النقل	٧-٩-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال التعليم
٦-٤-٠-٧	الاتصالات	٨-٩-٠-٧	خدمات التعليم غير المصنفة في موضع آخر
٧-٤-٠-٧	أنشطة أخرى	٠-١-٧	الحماية الاجتماعية
٨-٤-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال الشؤون الاقتصادية	١-٠-١-٧	المرض والعجز
٩-٤-٠-٧	شؤون اقتصادية غير مصنفة في موضع آخر	٢-٠-١-٧	الشيخوخة
٥-٠-٧	حماية البيئة	٣-٠-١-٧	الورثة
١-٥-٠-٧	تصريف النفايات	٤-٠-١-٧	الأسرة والأطفال
٢-٥-٠-٧	إدارة مياه الصرف الصحي	٥-٠-١-٧	البطالة
٣-٥-٠-٧	الحد من التلوث	٦-٠-١-٧	الإسكان
٤-٥-٠-٧	حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية	٧-٠-١-٧	الاستبعاد الاجتماعي غير المصنف في موضع آخر
٥-٥-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال حماية البيئة	٨-٠-١-٧	البحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية
٦-٥-٠-٧	أعمال حماية البيئة غير المصنفة في موضع آخر	٩-٠-١-٧	الحماية الاجتماعية غير المصنفة في موضع آخر

قد تكون مسؤولة في وقت معين عن أكثر من وظيفة، وقد تكون المسؤولية عن وظيفة ما مقسمة بين عدة أجهزة. فعلى سبيل المثال، إذا أنشأت الحكومة إدارة جديدة تجمع بعض الوظائف التي كانت تؤديها من قبل عدة إدارات أو تؤدي عند

سياسات معينة بمرور الوقت. وعادة لا تكون حسابات الحكومة التقليدية ملائمة لهذا الغرض لأنها تعكس الهياكل التنظيمية للحكومات. وقد لا تؤدي التغيرات التنظيمية إلى تشويه السلاسل الزمنية فحسب، ولكن بعض الأجهزة

عدة مستويات حكومية، لن يكون بالإمكان عادة استخدام حسابات الحكومة التقليدية للمقارنة بين النفقات على هذه الأغراض بمرور الوقت.

١٣١-٦ كذلك يُستخدم تصنيف وظائف الحكومة في إجراء مقارنات دولية لمدى مشاركة الحكومات في وظائف اقتصادية واجتماعية معينة. ومثلما يتجنب تصنيف وظائف الحكومة مشكلات التغيرات التنظيمية في حكومة واحدة، فإنه يتجنب أيضا مشكلات الفروق التنظيمية بين البلدان. فقد تكون جميع الوظائف المرتبطة بإمدادات المياه في بلد واحد، على سبيل المثال، من اختصاص جهاز حكومي واحد، بينما قد تكون في بلد آخر موزعة بين إدارات تختص بالبيئة أو الإسكان أو التنمية الصناعية.

١٣٢-٦ فيما يخص أنواعا معينة من التحليلات، يوفر تصنيف وظائف الحكومة مجملات رئيسية يمكن استخدامها كمؤشرات أو مقاييس للنتائج. على سبيل المثال، عند إجراء دراسات حول المساعدة الاجتماعية، فإن المعلومات عن النفقات السابقة على وظيفة الحماية الاجتماعية يمكن أن تعطي مؤشرا على التغيرات في مساندة الحكومة من أجل رعاية السكان. وبالمثل، فتحليل تأثير النمو الاقتصادي على البيئة قد يقتضي الحصول على معلومات عن النفقات على حماية البيئة.

السلع والخدمات الفردية مقابل الجماعية

١٣٣-٦ يمكن أن يستفيد المجتمع من الخدمات الحكومية بصورة فردية أو جماعية. ويستخدم تصنيف وظائف الحكومة للتمييز بين السلع والخدمات الفردية والجماعية التي تقدمها وحدات الحكومة العامة. وتُعرّف وظائف تصنيف وظائف الحكومة بحيث تمثل الاستهلاك الفردي أو الجماعي ولكن ليس الاثنين معا.

١٣٤-٦ الخدمة الجماعية هي خدمة تُقدّم في نفس الوقت لجميع أعضاء المجتمع أو جميع أعضاء قسم معين من المجتمع، مثل جميع الأسر التي تعيش في منطقة معينة. ويمكن تلخيص الخصائص الأخرى لهذه الخدمات الجماعية على النحو التالي:

- استخدام هذه الخدمات عادة ما يكون مستترا ولا يقتضي اتفاقا صريحا أو مشاركة فعالة من جميع الأفراد المعنيين.

- تقديم خدمة جماعية لفرد واحد لا يقلل المقدار المتوافر للآخرين في نفس المجتمع أو القسم المعني من المجتمع. فليس ثمة منافسة في استهلاك هذه الخدمات.

١٣٥-٦ السلعة أو الخدمة المقدمة للاستهلاك الفردي هي تلك التي تحصل عليها أسرة وتُستخدم لتلبية احتياجات أو رغبات أعضاء هذه الأسرة. والسلع والخدمات الفردية هي في جوهرها «خاصة» وهو ما يميزها عن السلع والخدمات «العامة». وتتسم بالخصائص التالية:

- يجب أن تتّاح إمكانية مشاهدة وقيد تفرد أسرة أو أحد أعضائها باقتناء السلعة أو الخدمة وكذلك وقت حدوث ذلك.

- يجب أن تكون الأسرة قد اتفقت على قبول توفير السلعة أو الخدمة واتخاذ أي إجراء ضروري لجعل ذلك ممكنا—على سبيل المثال، من خلال الالتحاق بمدرسة أو الحضور إلى عيادة طبية.

- اقتناء السلعة أو الحصول على الخدمة من جانب أسرة واحدة أو شخص واحد، أو ربما مجموعة صغيرة ومحدودة من الأشخاص، يجب أن يستبعد اقتناء أسر أخرى أو أشخاص آخرين لها.

١٣٦-٦ تتمثل إحدى الخصائص المهمة للسلعة أو الخدمة الفردية في أن اقتناءها من جانب أسرة أو شخص أو مجموعة أشخاص لا يعود بمنفعة (أو يحقق منفعة طفيفة) على سائر المجتمع. والخط الفاصل بين السلع والخدمات الفردية والخدمات الجماعية لا يكون واضحا في كل الحالات. وبينما قد يعود توفير خدمات صحية أو تعليمية فردية معينة (مثل اللقاحات أو التحصين) ببعض المنافع الخارجية على سائر المجتمع، بوجه عام، فإن الأفراد المعنيين هم الذين يحصلون على المنفعة الرئيسية. وعندما تتحمل وحدة حكومية نفقات توفير سلع أو خدمات فردية، يجب أن تقرر مقدار مجموع ما تنفقه وكذلك مصارف تخصيص أو توزيع السلع أو الخدمات بين أفراد المجتمع. وعلى العكس من ذلك، في حالة الخدمات الجماعية، يعود تقديم هذه الخدمات بالمنفعة على جميع أعضاء المجتمع.

١٣٧-٦ النفقات التي تتحملها الحكومات والمرتبطة بخدمات فردية مثل الصحة والتعليم تُعامل كخدمات جماعية حينما تكون معنية بصياغة سياسة حكومية وإدارتها، أو وضع وإنفاذ معايير عامة، أو تنظيم أوضاع المنتجين أو إصدار تراخيصهم أو الرقابة عليهم، إلخ. على سبيل المثال، النفقات التي تتحملها وزارة الصحة أو وزارة التعليم على المستوى الوطني تُدرج ضمن نفقات الاستهلاك الجماعي نظرا لأنها معنية بأمور عامة تتعلق بالسياسات والمعايير والتنظيم. ومن ناحية أخرى، أي مصروفات إدارية

لكل عملية شراء سلع وخدمات أو مدفوعات أجور أو تحويلات أو نفقات أخرى، حسب الوظيفة التي تخدمها المعاملة المعنية. غير أنه بالنسبة لمعظم النفقات، لن يتسنى عموماً استخدام المعاملات كوحدات للتصنيف كما أن الوحدات المؤسسية قد لا تؤدي بالضرورة وظيفة واحدة. وبدلاً من ذلك، قد يكون من الأفضل إعطاء رموز تصنيف وظائف الحكومة للكيانات عند أصغر المستويات، بصرف النظر عن وضعها كوحدات مؤسسية. وغالباً ما تُحدّد وظائف لجميع معاملات الهيئات والمكاتب والبرامج والإدارات والكيانات الأصغر المماثلة داخل الهيئات الحكومية أو الوزارات.

٦-١٤١ ولدى استخدام هذه الكيانات الحكومية الأصغر وليس المعاملات في التصنيف، ربما كان أصغر الكيانات التي يمكن تمييزها في حسابات الحكومة يؤدي أكثر من وظيفة وفق تصنيف وظائف الحكومة. وينبغي، إذا أمكن، توزيع نفقات الكيانات متعددة الوظائف بين وظائف التصنيف باستخدام مؤشر مادي ذي صلة مثل عدد ساعات عمل الموظفين. وقد لا يتسنى عزو جميع نفقات الكيانات متعددة الوظائف إلا للغرض الذي يبدو أنه يشكل أكبر جزء من مجموع النفقات.

٦-١٤٢ ولا يوجد تصنيف واحد يمكنه تحقيق كل الأغراض التحليلية. ويستند اختيار الوظائف في تصنيف وظائف الحكومة إلى الحكم التقديري. وقد يكون نطاق كل وظيفة أوسع أو أضيق، وبالتالي كان من الممكن إدراج وظائف مختلفة تماماً. فعلى سبيل المثال، تُصنّف النفقات المخصصة لكليات الطب في تصنيف وظائف الحكومة تحت التعليم وليس تحت الصحة. كذلك فإن وظيفة البحوث والتطوير يمكن أن تكون وظيفة مستقلة ولكن النفقات المخصصة للبحوث والتطوير في تصنيف وظائف الحكومة تُصنّف كبند منفصل حسب الوظيفة التي يخدمها هدف البحوث والتطوير أكثر من سواها. وبذلك يجب توخي الحذر عند استخدام إحصاءات تصنيف وظائف الحكومة لضمان تحقيق التغطية المرغوبة للغرض التحليلي المعني.

مشكلات في تحديد وظائف الحكومة

تقاسم النفقات

٦-١٤٣ تضطلع الوزارات عموماً بمسؤولية صياغة السياسات العامة والخطط والبرامج والموازنات وإدارتها وتنسيقها ومراقبتها، كما تضطلع بمسؤولية إعداد التشريعات (في بعض البلدان) وإنفاذها، وإصدار ونشر المعلومات العامة والوثائق

ترتبط بإدارة أو تشغيل مجموعة من المستشفيات أو المدارس أو الكليات أو مؤسسات مشابهة تُدرج ضمن النفقات الفردية. على سبيل المثال، إذا توافرت لدى مجموعة من المستشفيات الخاصة وحدة مركزية تقدم خدمات عامة مثل المشتريات أو مختبرات التحاليل أو سيارات الإسعاف أو تسهيلات أخرى، تراعى تكاليف هذه الخدمات العامة عند حساب الأسعار التي تتقاضاها من المرضى. ويجب اعتماد نفس المبدأ عندما تكون المستشفيات جهات منتجة غير سوقية. جميع التكاليف المرتبطة بتوفير الخدمات لأفراد بعينهم، بما فيها تكاليف أي وحدات مركزية تقدم خدمات عامة، ينبغي أن تُدرج ضمن قيمة النفقات على خدمات فردية.

٦-١٣٨ كل الفئات من ٧٠١ إلى ٧٠٦ هي خدمات جماعية، كما هو الحال في القسمين ٧٠٧٥ و ٧٠٧٦ عن الصحة، والأقسام من ٧٠٨٣ إلى ٧٠٨٦ عن الأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية، والقسمين ٧٠٩٧ و ٧٠٩٨ عن التعليم، والقسمين ٧١٠٨ و ٧١٠٩ للحماية الاجتماعية. وتغطي هذه الأقسام النفقات على الإدارة العامة والتنظيم والبحوث غير المسجلة كاستثمار في أصول غير مالية، وما إلى ذلك. وبقية الأقسام الخاصة بالصحة، والأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية (التي تهيمن على كل فئة من الفئات) تُعد خدمات فردية.

٦-١٣٩ وفي هذا المرفق، وُضعت علامة "CS" أو "IS" أمام كل فئة، في مرفق هذا الفصل، لتمييزها إما خدمات جماعية وإما خدمات فردية على التوالي. ويستخدم هذا التمييز من أجل احتساب النفقات على الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي لقطاع الحكومة العامة وقطاع الأسر في الحسابات القومية، كما هو مبين في الفقرات من م٧-٥٣ إلى م٧-٦٢. وتُعامل مشتريات السلع والخدمات التي تُقدّم بصورة فردية إلى أسر أو أشخاص باعتبارها تحويلات اجتماعية عينية في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ حتى يمكن احتساب الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة والأسر، إضافة إلى نفقاتها على الاستهلاك النهائي. ومن ثم، تنشأ الحاجة إلى إعداد إحصاءات لكل نوع اقتصادي من أنواع النفقات حسب الوظيفة من أجل إعداد الحسابات القومية وفق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

وحدات التصنيف

٦-١٤٠ من حيث المبدأ، تعامل وحدات التصنيف كمعاملات منفردة. وينبغي إعطاء رمز من رموز تصنيف وظائف الحكومة

حسب الإهلاك بالقيمة الدفترية إذا كانت بياناته متوافرة على مستوى الوحدات التنظيمية المفصلة داخل الحكومة. وهناك منهج آخر يتمثل في توزيع استهلاك رأس المال الثابت بين الوظائف بالتناسب مع صافي اقتناء الأصول الثابتة على مدى عدد من السنوات السابقة.

١٤٧-٦ هناك تحذير آخر بشأن استخدام إحصاءات تصنيف وظائف الحكومة يتعلق بصافي الاستثمار في الأصول غير المالية. فنظراً لأن النفقات المصنفة ضمن تصنيف وظائف الحكومة تشمل استهلاك رأس المال الثابت كمصروفات، وتدرجه ضمن حساب صافي الاستثمار في الأصول غير المالية (يُخصم من اقتناء الأصول ناقص التصرف فيها)، فإن استهلاك رأس المال الثابت يستبعد من بيانات تصنيف وظائف الحكومة. ومع ذلك، في حالة إعداد تصنيف وظيفي لبنود المصروفات وحسب، فسوف يتضمن استهلاك رأس المال الثابت الذي يمثل جزءاً من تكلفة الموارد مقابل استخدام أصول ثابتة سبق اقتنائوها.

التصنيف المتقاطع للنفقات

١٤٨-٦ يمكن وضع تصنيف متقاطع من التصنيفين الاقتصادي والوظيفي للنفقات على النحو المبين في الجدول ٦م-٢. ويعد التصنيف المتقاطع في تصنيف وظائف الحكومة مع كل فئة من فئات التصنيف الاقتصادي للمصروفات إجراء مفيداً من الوجهة التحليلية. فالتصنيف المتقاطع يسمح بتحليل ما يلي:

- المدخلات، التي تبين طريقة أداء الحكومات لوظائفها، والمخرجات، التي تبين ما تفعله الحكومات؛
- الطرق التي تنتهجها الحكومات في أداء وظائفها المتعلقة بسياسة النفقات العامة من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية؛
- التغيرات التي تطرأ على تكوين النفقات بمرور الوقت لخدمة أهداف محددة على مستوى السياسات؛
- المقارنة بين الطرق التي تنتهجها حكومات مختلفة في أداء وظائف محددة.

١٤٩-٦ ويتضمن الجدول ٦م-٢ عموداً لكل نوع اقتصادي رئيسي للمصروفات ولصافي الاستثمار في أصول غير مالية. وكما أشرنا، تنشأ الحاجة إلى هذا التصنيف من أجل إعداد بيانات عن الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة العامة والأسر (راجع الفقرة ٦-١٣٩).

التصنيف المفصل لوظائف الحكومة

١٥٠-٦ كما أوضحنا آنفاً، يتألف التصنيف الكامل لوظائف الحكومة من ثلاثة مستويات، هي: الأقسام والمجموعات

الفنية والإحصاءات. وبالتالي، ينبغي تقسيم نفقات هذه الوزارات فيما بين فئات الوظائف المسؤولة عن أدائها. فعلى سبيل المثال، ينبغي تقسيم نفقات وزارة النقل بين النقل البري (٧-٠-٤-٥-٥)، والنقل المائي (٧-٠-٤-٥-٢)، والنقل بالسكك الحديدية (٧-٠-٤-٥-٣)، والنقل الجوي (٧-٠-٤-٥-٤)، والنقل عبر خطوط الأنابيب وطرق نقل أخرى (٧-٠-٤-٥-٥).

النفقات الإدارية

١٤٤-٦ ينبغي تصنيف النفقات الإدارية على الخدمات الشاملة مثل خدمات شؤون العاملين، وخدمات الإمدادات والمشتريات، وخدمات المحاسبة والتدقيق، وخدمات الكمبيوتر ومعالجة البيانات، التي تؤديها الوزارات أو وحدات داخل الوزارات، بأعلى درجة ممكنة من التفصيل. وإذا تداخلت النفقات الإدارية بين فئتين أو أكثر من فئات الوظائف، ينبغي محاولة تقسيم النفقات بالتناسب بين فئات الوظائف المعنية. وإذا تعذر تطبيق هذا المنهج، ينبغي عزو المجموع إلى فئة الوظائف التي تشكل الجزء الأكبر من مجموع النفقات.

الإعانات

١٤٥-٦ قد تنشأ صعوبات خاصة في حالة الإعانات. وقد يكون الهدف الرئيسي من هذا الدعم الحكومي، على سبيل المثال، هو ضمان القدرة على بناء سفن القوات البحرية التي تعتبر حيوية للدفاع الوطني، أو المحافظة على المستويات المعيشية لمجموعات مهمة، مثل المزارعين أو عمال المناجم، أو توفير وظائف للعمالة في مستشفيات غير مستغلة بالقدر الكافي. ولا يجب الخلط بين هذه الأهداف السياسية والوظائف حسب استخدام هذا المصطلح في تصنيف وظائف الحكومة. ومن ثم، تُصنّف الإعانات التي تقدمها الحكومة لأحواض بناء السفن تحت الصناعة التحويلية (٧-٠-٤-٢)؛ وتُصنّف المنح للمستشفيات تحت خدمات المستشفيات (٧-٠-٣-٧) بغض النظر عن الأغراض النهائية. وبوجه عام، تُستثنى من هذه القاعدة الإعانات والمنح التي يقصد بها أساساً زيادة فرص العمل. ونظراً لأن تلك البرامج لا تركز على نشاط واحد بعينه، فإنها تصنف تحت شؤون العمالة العامة (٧-٠-٤-٢).

استهلاك رأس المال الثابت

١٤٦-٦ يُرجَّح مواجهة صعوبة في تصنيف استهلاك رأس المال الثابت حسب الوظيفة، وعلى الأخص في حالة الاقتصاد على إعداد أرقام مجملة عن مجموع رصيد رأس المال الحكومي والاستهلاك الحكومي لرأس المال الثابت. وفي هذه الظروف، يتعين استخدام قيم تقريبية. وربما كان أحد الأساليب المحتملة في هذا الصدد هو توزيع استهلاك رأس المال الثابت

الجدول ٦م-٢: التصنيف الوظيفي والاقتصادي المتقاطع للنفقات

صافي الاستثمار في الأصول غير المالية	مصرفات أخرى	المنافع الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]	المنح	الإعانات	الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة]	استهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة]	استخدام السلع والخدمات	تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة]	الخدمات العمومية العامة
									الدفاع
									النظام العام وشؤون السلامة العامة
									الشؤون الاقتصادية
									حماية البيئة
									الإسكان ومرافق المجتمع
									الصحة
									الأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية
									التعليم
									الحماية الاجتماعية

^١ استهلاك رأس المال الثابت يمثل تكلفة (مصروفات) تتحملها إحدى وحدات الحكومة العامة وتخفيض قيمة الأصول غير المالية. ومن ثم، فإن صافي تأثير استهلاك رأس المال الثابت على مجموع النفقات يساوي صفراً.

٧٠١ الخدمات العمومية العامة

٧٠١١ الأجهزة التنفيذية والتشريعية، والشؤون المالية وشؤون المالية العامة والشؤون الخارجية

٧٠١١١ الأجهزة التنفيذية والتشريعية (خدمات جماعية "CS")

- إدارة أو تشغيل أو دعم أجهزة تنفيذية وتشريعية:

تشمل: مكتب المسؤول التنفيذي الأول في مختلف مستويات الحكومة—ديوان الملك، والحاكم العام، ورئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والمحافظ، والعمدة، إلخ، والأجهزة التشريعية في مختلف مستويات الحكومة—البرلمانات، ومجالس النواب، ومجالس

والفئات. ويمكن اعتبار الأقسام بمثابة الأهداف العريضة للحكومة، بينما المجموعات والفئات تُفَصِّلُ الوسائل المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف العريضة. وقد خضعت أرقام التصنيف لتعديل طفيف لكي تتوافق مع نظام الترميز في هذا الدليل. وأضيف الرقم «٧» إلى بداية جميع الرموز وحُدِّثت علامات الترميز التي تفصل بين الأقسام والمجموعات والفئات. وإضافة إلى ذلك، تحل الإشارة إلى النفقات "expenditure" محل الإشارة إلى المصروفات "outlays"، حيثما كان ملائماً. وبخلاف ذلك، يتماثل هذا الوصف مع ما وضعته شعبة الإحصاءات في منظمة الأمم المتحدة.^{٤٧}

^{٤٧} راجع الموقع الإلكتروني: <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=4&Top=1&Lg=1>

(٧٠٢٣٠)، والشؤون الاقتصادية والتجارية الأجنبية العامة (٧٠٤١١)، وشؤون وخدمات السياحة (٧٠٤٧٣).

٧٠١٢ المعونة الاقتصادية الأجنبية

٧٠١٢١ المعونة الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان في مرحلة التحول (CS)

- إدارة التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية والبلدان في مرحلة التحول؛

- تشغيل بعثات المعونة الاقتصادية المفوضة لدى حكومات أجنبية، وتشغيل أو دعم برامج المساعدة الفنية، وبرامج التدريب وبرامج الزمالة والمنح الدراسية؛

- المعونة الاقتصادية في شكل منح (نقدية أو عينية)، أو قروض (بغض النظر عن رسوم الفائدة المفروضة عليها).

تُسْتَبْعَد منها: المساهمات في صناديق التنمية الاقتصادية التي تديرها منظمات دولية أو إقليمية (٧٠١٢٢)، والمعونة العسكرية لبلدان أجنبية (٧٠٢٣٠).

٧٠١٢٢ المعونة الاقتصادية المقدمة من خلال منظمات دولية (CS)

- إدارة المعونة الاقتصادية المقدمة من خلال منظمات دولية؛

- المساهمات النقدية أو العينية في صناديق التنمية الاقتصادية التي تديرها منظمات دولية أو إقليمية أو منظمات أخرى متعددة الجنسيات.

تُسْتَبْعَد منها: المعونة المقدمة لعمليات حفظ السلام الدولية (٧٠٢٣٠).

٧٠١٣ الخدمات العامة

تغطي هذه المجموعة الخدمات غير المرتبطة بوظيفة محددة والتي تضطلع بتقديمها عادة مكاتب مركزية في مختلف مستويات الحكومة. وتغطي كذلك الخدمات المرتبطة بوظيفة محددة التي تؤديها تلك المكاتب المركزية. وعلى سبيل المثال، تندرج تحتها الإحصاءات عن الصناعة أو البيئة أو الصحة أو التعليم التي يعدها الجهاز المركزي للإحصاءات.

٧٠١٣١ خدمات شؤون العاملين العامة (CS)

- إدارة وتشغيل خدمات شؤون العاملين العامة، بما في ذلك وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات العامة لشؤون العاملين التي تغطي أساليب الاختيار والترقي والتقييم،

الشيوخ، والمجالس الوطنية، ومجالس المدن، إلخ، وموظفي المكاتب الاستشارية والإدارية والسياسية الملحقة بمكتب المسؤول التنفيذي الأول والهيئات التشريعية، والمكاتب وخدمات المراجع الأخرى التي تخدم الأجهزة التنفيذية والتشريعية بصفة أساسية، والمرافق المخصصة للمسؤول التنفيذي الأول، والهيئة التشريعية والمعاونين، واللجان الدائمة أو الخاصة التي يُنشئها المسؤول التنفيذي الأول أو تُنشئها الهيئة التشريعية أو التي تعمل نيابة عنهما.

تُسْتَبْعَد منها: المكاتب الوزارية، ومكاتب رؤساء الإدارات في الحكومات المحلية، واللجان الوزارية، إلخ، المعنية بوظيفة محددة (تُصَنَّف حسب الوظيفة).

٧٠١١٢ الشؤون المالية وشؤون المالية العامة (CS)

- إدارة الشؤون والخدمات المالية وشؤون وخدمات المالية العامة، وإدارة الصناديق العامة والدين العام، وتشغيل نظم الضرائب؛

- تشغيل الخزنة العامة أو وزارة المالية، ومكتب الموازنة، وهيئة الإيرادات الداخلية، والهيئات الجمركية، وخدمات المحاسبة وتدقيق الحسابات؛

- إصدار ونشر معلومات عامة، ووثائق فنية وإحصاءات عن الشؤون والخدمات المالية وشؤون وخدمات المالية العامة.

تشمل: الشؤون والخدمات المالية وشؤون وخدمات المالية العامة في جميع مستويات الحكومة.

تُسْتَبْعَد منها: رسوم ضمان الاكتتاب أو طرح أسهم جديدة في السوق ومدفوعات الفائدة على قروض الحكومة (٧١٠٧)، والرقابة على النشاط المصرفي (١٤٠٧).

٧٠١١٣ الشؤون الخارجية (CS)

- إدارة الشؤون والخدمات الخارجية؛

- تشغيل وزارة الشؤون الخارجية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج أو في مكاتب المنظمات الدولية، وتشغيل أو دعم خدمات المعلومات والخدمات الثقافية لتوزيعها خارج الحدود القومية، وتشغيل أو دعم المكاتب وقاعات المطالعة وخدمات المراجع الموجودة في الخارج؛

- المساهمات المنتظمة والمساهمات الخاصة لتغطية مصروفات التشغيل العامة للمنظمات الدولية.

تُسْتَبْعَد منها: المعونة الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان في مرحلة التحول (٧٠١٢١)، وبعثات المعونة الاقتصادية المفوضة لدى حكومات أجنبية (٧٠١٢١)، والمساهمات في برامج المعونة التي تديرها منظمات دولية أو إقليمية (٧٠١٢٢)، والوحدات العسكرية المتمركزة في الخارج (٧٠٢١٠)، والمعونة العسكرية لبلدان أجنبية

٧٠١٥ البحوث والتطوير في مجال الخدمات العمومية العامة

البحوث التطبيقية هي عمليات بحث أصلية تجرى من أجل اكتساب معارف جديدة، ولكنها موجهة بالدرجة الأولى نحو غرض أو هدف عملي محدد.

والتطوير التجريبي هو عمل منتظم يستند إلى المعرفة المتوفرة المكتسبة من البحوث والتجارب العملية، وهو موجه نحو إنتاج مواد ومنتجات وأجهزة جديدة، أو تشغيل عمليات ونظم وخدمات جديدة، أو إدخال تحسينات كبيرة على ما هو منتج أو مجهز بالفعل.

٧٠١٥٠ البحوث والتطوير في مجال الخدمات العمومية العامة (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية العاملة في مجال إجراء بحوث تطبيقية وفي التطوير التجريبي في مجال الخدمات العمومية العامة؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي المتعلقة بالخدمات العمومية العامة التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠١٦ خدمات عمومية عامة غير مصنفة في موضع آخر

٧٠١٦٠ خدمات عمومية عامة غير مصنفة في موضع آخر (CS)

- إدارة أو تشغيل أو دعم خدمات عمومية عامة، مثل قيد الناخبين، وإجراء الانتخابات والاستفتاءات، وإدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو الواقعة تحت الوصاية، إلخ.

تشمل: خدمات عمومية عامة لا يمكن تصنيفها تحت (٧٠١١) أو (٧٠١٢) أو (٧٠١٣) أو (٧٠١٤) أو (٧٠١٥).

تُستبعد منها: معاملات الدين العام (٧٠١٧)، والتحويلات ذات الطبيعة العامة بين مختلف مستويات الحكومة (٧٠١٨).

٧٠١٧ معاملات الدين العام

٧٠١٧٠ معاملات الدين العام (CS)

- مدفوعات الفائدة والمصروفات المتعلقة بضمان الاكتتاب في سندات الدين الحكومية وطرحها.

تُستبعد منها: التكلفة الإدارية لإدارة الدين العام (٧٠١١٢).

ووصف وتقييم وتصنيف الوظائف، وتطبيق اللوائح التنظيمية للخدمة المدنية وشؤون مماثلة.

تُستبعد منها: إدارة وخدمات شؤون العاملين المتصلة بوظيفة محددة (تُصنّف حسب الوظيفة).

٧٠١٣٢ خدمات التخطيط والإحصاءات الشاملة (CS)

- إدارة وتشغيل خدمات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشاملة والخدمات الإحصائية الشاملة، بما في ذلك صياغة وتنسيق ومتابعة الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والخطط والبرامج الإحصائية الشاملة.

يُستبعد منها: بندا خدمات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والخدمات الإحصائية المرتبطان بوظيفة معينة (يُصنفان حسب الوظيفة).

٧٠١٣٣ خدمات عامة أخرى (CS)

- إدارة وتشغيل الخدمات العامة الأخرى، مثل الخدمات المركزية للإمدادات والمشتريات، وحفظ وتخزين سجلات وأرشيف الحكومة، وتشغيل المباني التي تملكها أو تُشغلها الحكومة، والمجمعات المركزية للمركبات، والمطابع التي تُشغلها الحكومات، والخدمات المركزية للكمبيوتر ومعالجة البيانات، إلخ.

تُستبعد منها: خدمات عامة أخرى متصلة بوظيفة محددة (تُصنّف حسب الوظيفة).

٧٠١٤ البحوث الأساسية

البحوث الأساسية هي أعمال تجريبية أو نظرية تهدف أساساً إلى اكتساب معرفة جديدة عن أسس الظواهر والحقائق المُشاهدة دون تصور أي تطبيق أو استخدام معين.

٧٠١٤٠ البحوث الأساسية (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية العاملة في مجال إجراء البحوث الأساسية؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة البحوث الأساسية التي تضطلع بإجرائها هيئات غير حكومية مثل معاهد البحوث والجامعات.

يُستبعد منها: بندا البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي (يُصنفان حسب الوظيفة).

- المعونة العسكرية في شكل منح (نقدية أو عينية) أو قروض (بغض النظر عن سعر الفائدة عليها) أو قروض شراء المعدات والمساهمات في قوات حفظ السلام الدولية، بما في ذلك توزيع الأفراد.

٧٠٢٤ البحوث والتطوير في مجال الدفاع

- وردت تعريفات البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي تحت البندين (٧٠١٤) و(٧٠١٥).

٧٠٢٤٠ البحوث والتطوير في مجال الدفاع (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية العاملة في مجال إجراء البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الدفاع؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أعمال البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الدفاع التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.
- تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٢٥ شؤون دفاع غير مصنفة في موضع آخر

٧٠٢٥٠ شؤون دفاع غير مصنفة في موضع آخر (CS)

- إدارة أو تشغيل أو دعم أنشطة مثل صياغة وإدارة وتنسيق ومتابعة السياسات والخطط والبرامج والموازنات العامة المرتبطة بالدفاع، وإعداد وإنفاذ التشريعات المتعلقة بالدفاع، وإصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن الدفاع، إلخ.

- تشمل: شؤون وخدمات الدفاع التي لا يمكن تصنيفها تحت البنود (٧٠٢١) أو (٧٠٢٢) أو (٧٠٢٣) أو (٧٠٢٤).

- تُستبعد منها: إدارة شؤون المحاربين القدامى (٧١٠٢).

٧٠٣ النظام العام وشؤون السلامة العامة

٧٠٣١ خدمات الشرطة

٧٠٣١٠ خدمات الشرطة (CS)

- إدارة شؤون وخدمات الشرطة، بما في ذلك تسجيل الأجانب، وإصدار وثائق العمل والسفر للمهاجرين، وحفظ سجلات عن المعتقلين والإحصاءات المتعلقة بعمل الشرطة، وتنظيم ومراقبة حركة السير في الطرق، ومنع التهريب ومراقبة صيد الأسماك في أعالي البحار وفي المحيطات؛
- تشغيل قوات الشرطة النظامية والمساعدة وحرس الموانئ والحدود والشواطئ وقوات الشرطة الخاصة الأخرى لدى

٧٠١٨ التحويلات ذات الطبيعة العامة بين مختلف مستويات الحكومة

٧٠١٨٠ التحويلات ذات الطبيعة العامة بين مختلف مستويات الحكومة (CS)

- التحويلات ذات الطبيعة العامة، وغير المخصصة لوظيفة محددة، بين مختلف مستويات الحكومة.

٧٠٢ الدفاع

٧٠٢١ الدفاع العسكري

٧٠٢١٠ الدفاع العسكري (CS)

- إدارة شؤون وخدمات الدفاع العسكري؛
- تشغيل قوات الدفاع البرية والبحرية والجوية والفضائية، وتشغيل قوات سلاح المهندسين وسلاح النقل والاتصالات والمخابرات وشؤون العاملين وقوات الدفاع الأخرى غير القتالية، وتشغيل أو دعم قوات الاحتياطي والقوات المعاونة في المؤسسة الدفاعية.

- تشمل: مكاتب الملحقين العسكريين في الخارج والمستشفيات الميدانية.

- تُستبعد منها: بعثات المعونة العسكرية (٧٠٢٣٠)، والمستشفيات في القواعد العسكرية (٧٠٧٣)، والمدارس والكلية العسكرية التي تكون المناهج فيها مشابهة لمناهج المؤسسات المدنية رغم أن الالتحاق بها قد يكون مقصوراً على العسكريين وعائلاتهم (٧٠٩١) أو (٧٠٩٢)، أو (٧٠٩٣)، أو (٧٠٩٤)، ونظم معاشات التقاعد للعسكريين (٧١٠٢).

٧٠٢٢ الدفاع المدني

٧٠٢٢٠ الدفاع المدني (CS)

- إدارة شؤون وخدمات الدفاع المدني، وصياغة خطط الطوارئ، وتنظيم التدريبات التي تشمل المؤسسات المدنية والسكان المدنيين؛

- تشغيل أو دعم قوات الدفاع المدني.

- تُستبعد منها: خدمات الحماية المدنية (٧٠٣٢٠)، وشراء وتخزين المواد الغذائية والمعدات وإمدادات أخرى لاستخدامها في حالات الطوارئ الناتجة عن كوارث وقت السلم (٧١٠٩٠).

٧٠٢٣ المعونة العسكرية الأجنبية

٧٠٢٣٠ المعونة العسكرية الأجنبية (CS)

- إدارة المعونة العسكرية وتشغيل بعثات المعونة العسكرية المفوضة لدى حكومات أجنبية أو الملحقة بالمنظمات أو التحالفات العسكرية الدولية؛

٧٠٣٥ البحوث والتطوير في مجال النظام العام وشؤون السلامة العامة

وردت تعريفات البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي تحت البندين (٧٠١٤) و(٧٠١٥).

٧٠٣٥٠ البحوث والتطوير في مجال النظام العام وشؤون السلامة العامة (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية التي تمارس أنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال النظام العام وشؤون السلامة العامة؛
 - المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال النظام العام وشؤون السلامة العامة للذين تضطلع بهما هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.
- تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٣٦ أعمال النظام العام وشؤون السلامة العامة غير المصنفة في موضع آخر

٧٠٣٦٠ أعمال النظام العام وشؤون السلامة العامة غير المصنفة في موضع آخر (CS)

- إدارة أو تشغيل أو دعم أنشطة مثل صياغة وإدارة وتنسيق ومراقبة السياسات والخطط والبرامج والموازنات العامة المتعلقة بالنظام العام وشؤون السلامة العامة، وإعداد وإنفاذ التشريعات والمعايير الخاصة بتوفير خدمات النظام العام وشؤون السلامة العامة، وإصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن النظام العام وشؤون السلامة العامة.
- تشمل: شؤون وخدمات النظام العام وشؤون السلامة العامة التي لا يمكن تصنيفها تحت (٧٠٣١) أو (٧٠٣٢) أو (٧٠٣٣) أو (٧٠٣٤) أو (٧٠٣٥).

٧٠٤ الشؤون الاقتصادية

٧٠٤١ الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة

٧٠٤١١ الشؤون الاقتصادية والتجارية العامة (CS)

- إدارة الشؤون والخدمات الاقتصادية والتجارية العامة، بما في ذلك شؤون التجارة الخارجية العامة، وصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتجارية العامة، والعمل كحلقة وصل بين مختلف فروع الحكومة وبين الحكومة وقطاع الأعمال؛
- تنظيم أو دعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية العامة، مثل تجارة التصدير والاستيراد ككل، وأسواق السلع الأولية وأسواق الأسهم، وضوابط الدخل العامة، والأنشطة العامة لترويج

السلطات العامة، وتشغيل مختبرات الشرطة، وتشغيل أو دعم برامج تدريب الشرطة.

تشمل: مراقبي حركة السير.

تُستبعد منها: كليات الشرطة التي تقدم تعليمًا عامًا إلى جانب التدريب على أعمال الشرطة (٧٠٩١) أو (٧٠٩٢) أو (٧٠٩٣) أو (٧٠٩٤).

٧٠٣٢ خدمات الحماية من الحرائق

٧٠٣٢٠ خدمات الحماية من الحرائق (CS)

- إدارة شؤون وخدمات الوقاية من الحرائق ومكافحة الحرائق؛
- تشغيل فرق مكافحة الحرائق النظامية والمساعدة والخدمات الأخرى في مجال الوقاية من الحرائق ومكافحتها التي توفرها السلطات العامة، وتشغيل أو دعم برامج التدريب على منع اندلاع الحرائق ومكافحتها.

تشمل: خدمات الحماية المدنية، مثل الإنقاذ في الجبال ومراقبة الشواطئ وإخلاء المناطق التي تغمرها مياه الفيضانات، إلخ.

يُستبعد منها: الدفاع المدني (٧٠٢٢٠)، والقوات المدربة والمجهزة خصيصًا لمكافحة أو منع اندلاع حرائق الغابات (٧٠٤٢٢).

٧٠٣٣ المحاكم

٧٠٣٣٠ المحاكم (CS)

- إدارة أو تشغيل أو دعم المحاكم المدنية والجنائية والنظام القضائي، بما في ذلك إنفاذ الغرامات والتسويات القانونية التي تفرضها المحاكم وتشغيل النظم الخاصة بمراقبة المساجين المفرج عنهم على أساس مشروط أو ذوي العقوبات المعلقة الخاضعين للمراقبة؛

- التمثيل القانوني والمشورة القانونية نيابة عن الحكومة أو نيابة عن آخرين عندما تقوم الحكومة بتوفيرهما في شكل نقد أو خدمات.

تشمل: المحاكم الإدارية ومكاتب مسؤولي الشكاوى وما شابه ذلك.

تُستبعد منها: إدارة السجون (٧٠٣٤٠).

٧٠٣٤ السجون

٧٠٣٤٠ السجون (CS)

- إدارة أو تشغيل أو دعم السجون والأماكن الأخرى المخصصة لاحتجاز المجرمين أو إعادة تأهيلهم، مثل مزارع وورش السجون، وإصلاحات الأحداث، ومصحات المساجين المجرمين المختلين عقليًا، إلخ.

الزراعي وتعمير الأراضي، والرقابة على النشاط الزراعي وتنظيمه؛

- إنشاء أو تشغيل شبكات التحكم في الفيضانات، والري، والصرف، بما في ذلك المنح أو القروض أو الإعانات للقيام بتلك الأعمال؛

- تشغيل أو دعم البرامج أو النظم الخاصة بتثبيت أو تحسين أسعار المزارع ودخل المزارع، وتشغيل أو دعم خدمات الإرشاد الزراعي أو الخدمات البيطرية للمزارعين، وخدمات مكافحة الآفات الزراعية، وخدمات فحص المحاصيل وخدمات تصنيف المحاصيل وفرزها؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن الشؤون والخدمات الزراعية؛

- التعويضات أو المنح أو القروض أو الإعانات للمزارعين فيما يتعلق بالأنشطة الزراعية، بما في ذلك المدفوعات الخاصة بتقييد أو تشجيع ناتج محصول معين أو بالإبقاء على الأراضي غير مزروعة.

تُستبعد منها: مشروعات التنمية متعددة الأغراض (٧٠٤٧٤).

٧٠٤٢٢ الحراجة (CS)

- إدارة شؤون وخدمات الحراجة، والمحافظة على الغابات المحمية وتوسيعها وترشيد استغلالها، والرقابة على عمليات الحراجة وتنظيمها وإصدار تراخيص قطع الأشجار؛

- تشغيل أو دعم أعمال إعادة زرع الغابات، ومكافحة الآفات والأمراض، وخدمات منع ومكافحة حرائق الغابات، وخدمات الإرشاد للعاملين في الغابات؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات الحراجة؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أنشطة الغابات التجارية.

تشمل: محاصيل الغابات إلى جانب الأخشاب.

٧٠٤٢٣ الصيد البحري والبري (CS)

تشمل هذه الفئة الصيد البحري والبري لأغراض تجارية ولأغراض ترفيهية. وتشير شؤون وخدمات الصيد البحري والبري المبينة أدناه إلى الأنشطة التي تمارس خارج المتنزهات والمحميات الطبيعية.

- إدارة شؤون وخدمات الصيد البحري والبري، وحماية الثروة السمكية والحياة البرية، وتعزيز تكاثرهما وترشيد استغلالهما، والرقابة على صيد الأسماك في

التجارة، والتنظيم العام للاحتكارات والقيود الأخرى على التجارة ودخول الأسواق، إلخ، والرقابة على النشاط المصرفي؛

- تشغيل أو دعم المؤسسات التي تتعامل في براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النسخ، وتسجيل الشركات، والتنبؤ بالأحوال الجوية، والمعايير، والمسوح الهيدرولوجية، والمسوح الجيوديسية، إلخ؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة السياسات والبرامج الاقتصادية والتجارية العامة.

تشمل: تعليم المستهلك وحمايته.

تُستبعد منها: الشؤون الاقتصادية والتجارية لصناعة معينة (المصنفة تحت البنود من (٧٠٤٢) حتى (٧٠٤٧) حسبما يكون ملائماً).

٧٠٤١٢ شؤون العمالة العامة (CS)

- إدارة شؤون وخدمات العمالة العامة، وصياغة وتنفيذ سياسات العمالة العامة، والرقابة على ظروف العمل وتنظيمها (ساعات العمل والأجور والسلامة.. إلخ)، والعمل كحلقة وصل بين مختلف فروع الحكومة وبين الحكومة ومنظمات الصناعة والتجارة والعمل ككل؛

- تشغيل أو دعم البرامج أو النظم العامة لتسهيل تنقل العمالة، والحد من التمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو السن أو أي نوع آخر من أنواع التمييز، وتخفيض معدل البطالة في المناطق المعسرة أو غير المتطورة، ودعم تشغيل الفئات المحرومة أو الفئات الأخرى التي ترتفع معدلات البطالة بينها، إلخ، وتنفيذ عمليات تبادل العمالة، وتشغيل أو دعم خدمات التحكيم والوساطة؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات العمالة العامة؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة سياسات وبرامج العمالة العامة.

تُستبعد منها: شؤون العمالة في صناعة معينة (تصنف تحت البنود من (٧٠٤٢) حتى (٧٠٤٧) حسبما يكون ملائماً)؛ وتوفير الحماية الاجتماعية في شكل منافع نقدية وعينية للأفراد المتعطلين عن العمل (٧١٠٥٠).

٧٠٤٢ الزراعة والحراجة والصيد البحري والبري

٧٠٤٢١ الزراعة (CS)

- إدارة الشؤون والخدمات الزراعية، والمحافظة على الأراضي الصالحة للزراعة أو إصلاحها أو زيادة رقتها، والإصلاح

ومعالجة وتوزيع واستخدام البترول والغاز الطبيعي وتنظيمها؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات البترول والغاز الطبيعي؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة صناعة استخراج البترول وصناعة تكرير النفط الخام والمنتجات السائلة والغازية ذات الصلة.

تُستبعد منها: شؤون نقل البترول والغاز (تصنف مع الفئة الملائمة في المجموعة ٧٠٤٥).

٧٠٤٣٣ الوقود النووي (CS)

- إدارة شؤون وخدمات الوقود النووي، والحفاظ على موارد المواد النووية واكتشافها وتطويرها وترشيدها واستغلالها، والرقابة على عمليات استخراج ومعالجة مواد الوقود النووي وعلى تصنيع وتوزيع واستخدام عناصر الوقود النووي؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات الوقود النووي؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة صناعة تعدين المواد النووية والصناعات التي تعالج تلك المواد.

تُستبعد منها: شؤون نقل الوقود النووي (تصنف ضمن الفئة الملائمة في المجموعة ٧٠٤٥)، والتخلص من النفايات المشعة (٧٠٥١٠).

٧٠٤٣٤ أنواع وقود أخرى (CS)

- إدارة الشؤون والخدمات المرتبطة بأنواع وقود مثل الوقود الكحولي والوقود الخشبي والفضلات الخشبية، وثقل قصب السكر والأنواع الأخرى من الوقود غير التجاري؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن توافر هذه الأنواع من الوقود وإنتاجها واستخدامها؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة استخدام هذه الأنواع من الوقود في إنتاج الطاقة.

تُستبعد منها: إدارة الغابات (٧٠٤٢٢)، والحرارة المولدة من الرياح والحرارة الشمسية (٧٠٤٣٥) أو (٧٠٤٣٦)، وموارد الحرارة الأرضية (٧٠٤٣٦).

٧٠٤٣٥ الكهرباء (CS)

تغطي هذه الفئة كلا من المصادر التقليدية للكهرباء، مثل الإمدادات الكهربائية من مصادر التوليد الحراري أو التوليد من مساقط مائية، ومصادر أحدث مثل الكهرباء المستمدة من الرياح أو من الطاقة الحرارية الشمسية.

المياه العذبة والسواحل والمحيطات ومزارع الأسماك وصيد الحيوانات البرية وتنظيم هذه الأنشطة، وإصدار تراخيص الصيد البحري والبري؛

- تشغيل أو دعم مفاقد الأسماك، وخدمات الإرشاد، وأنشطة تغذية الثروة السمكية أو غريلتها، إلخ؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات الصيد البحري والبري؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أنشطة الصيد البحري والبري بغرض التجارة، بما في ذلك إنشاء أو تشغيل مفاقد الأسماك.

تُستبعد منها: الرقابة على الصيد في أعالي البحار وفي المحيطات (٧٠٣١٠)، وإدارة أو تشغيل أو دعم المتنزهات والمحميات الطبيعية (٧٠٥٤٠).

٧٠٤٣ الوقود والطاقة

٧٠٤٣١ الفحم وأنواع الوقود المعدني الصلب الأخرى (CS)

تغطي هذه الفئة الفحم بجميع درجاته، والفحم الحجري والخث بغض النظر عن الطريقة المستخدمة في استخراجها أو الانتفاع بها وتحويل هذه الأنواع من الوقود إلى أشكال أخرى، مثل فحم الكوك أو الغاز.

- إدارة شؤون وخدمات الوقود المعدني الصلب، والحفاظ على موارده واكتشافها وتطويرها وترشيدها واستغلالها، والرقابة على عمليات استخراج وتصنيع وتوزيع واستخدام الوقود المعدني الصلب وتنظيمها؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات الوقود المعدني الصلب؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة صناعة الوقود المعدني الصلب، وصناعات فحم الكوك أو قوالب الوقود أو الغاز المصنع.

تُستبعد منها: شؤون نقل الوقود المعدني الصلب (تصنف مع الفئة الملائمة ضمن المجموعة ٧٠٤٥).

٧٠٤٣٢ البترول والغاز الطبيعي (CS)

تغطي هذه الفئة الغاز الطبيعي، والغازات البترولية المسالة وغازات المصافي، والنفط المستخرج من الحقول أو من مصادر أخرى مثل الصخور أو الرمال القطرانية، وتوزيع غاز المدن بغض النظر عن خواصه.

- إدارة شؤون وخدمات البترول والغاز الطبيعي، والحفاظ على موارد البترول والغاز الطبيعي واكتشافها وتطويرها وترشيدها واستغلالها، والرقابة على عمليات استخراج

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات التعدين والموارد المعدنية؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أنشطة التعدين التجارية.

تشمل: إصدار التراخيص وعقود الإيجار، وتنظيم معدلات الإنتاج، والتفتيش على المناجم للتأكد من الالتزام بقواعد السلامة، إلخ.

يُستبعد منها: الفحم وأنواع الوقود الصلب الأخرى (٧٠٤٣١)، والبتترول والغاز الطبيعي (٧٠٤٣٢) ومواد الوقود النووي (٧٠٤٣٣).

٧٠٤٤٢ الصناعة التحويلية (CS)

- إدارة شؤون وخدمات الصناعة التحويلية، وتطوير أو توسيع أو تحسين الصناعة التحويلية، والرقابة على عمليات إنشاء وتشغيل المصانع وتنظيمها، والعمل كحلقة وصل مع اتحادات المصنعين والمنظمات الأخرى المهمة بشؤون وخدمات الصناعة التحويلية؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن أنشطة الصناعة التحويلية والمنتجات المصنعة؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة المؤسسات الصناعية.

تشمل: تفتيش المصانع للتأكد من الالتزام بقواعد السلامة، وحماية المستهلكين من المنتجات الخطرة، إلخ.

تُستبعد منها: الشؤون والخدمات المتعلقة بصناعة معالجة الفحم (٧٠٤٣١)، أو صناعة تكرير البترول (٧٠٤٣٢) أو صناعة الوقود النووي (٧٠٤٣٣).

٧٠٤٤٣ التشييد (CS)

- إدارة شؤون وخدمات التشييد، والرقابة على صناعة التشييد، ووضع وتنظيم معايير التشييد؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات التشييد.

تشمل: إصدار شهادات تسمح بشغل مواقع الإنشاءات وتفتيشها للتأكد من الالتزام بقواعد السلامة، إلخ.

تُستبعد منها: المنح أو القروض أو الإعانات لبناء مساكن ومبانٍ صناعية، وشوارع، ومرافق عامة ومرافق ثقافية، إلخ.

- إدارة شؤون وخدمات الكهرباء، والحفاظ على إمدادات الكهرباء وتطويرها وترشيدها استغلالها، والرقابة على عمليات توليد الكهرباء ونقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها وتنظيم تلك العمليات؛

- إنشاء أو تشغيل شبكات إمداد الكهرباء غير المدارة كمؤسسات أعمال؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات الكهرباء؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة صناعة إمدادات الكهرباء، بما في ذلك النفقات على إنشاء السدود والأشغال الأخرى التي تهدف أساساً إلى توفير الكهرباء.

تُستبعد منها: الطاقة غير الكهربائية المستمدة من الرياح أو الحرارة الشمسية (٧٠٤٣٦).

٧٠٤٣٦ الطاقة غير الكهربائية (CS)

- إدارة شؤون وخدمات الطاقة غير الكهربائية التي تختص أساساً بإنتاج وتوزيع واستخدام الحرارة في شكل بخار، أو مياه ساخنة، أو هواء ساخن؛

- إنشاء أو تشغيل شبكات إمداد الطاقة غير الكهربائية وغير المدارة كمؤسسات أعمال عامة؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن توافر الطاقة غير الكهربائية وإنتاجها واستغلالها؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة استخدام الطاقة غير الكهربائية.

تشمل: موارد الحرارة المتولدة في باطن الأرض، والطاقة غير الكهربائية المستمدة من الرياح أو الحرارة الشمسية.

٧٠٤٤ التشييد والصناعة التحويلية والتشييد

٧٠٤٤١ استخراج الموارد المعدنية عدا الوقود المعدني (CS)

تغطي هذه الفئة المواد العضوية المحملة بالمعادن والرمال والطفل والحجارة والمعادن الكيماوية ومعادن الأسمدة والأملاح والأحجار الكريمة والأسبستوس والجبس، إلخ.

- إدارة شؤون وخدمات التعدين والموارد المعدنية، والحفاظ على الموارد المعدنية واكتشافها وتطويرها وترشيدها استغلالها، والرقابة على عمليات التنقيب والتعدين والتسويق والجوانب الأخرى لإنتاج المعادن وتنظيم تلك العمليات؛

- تنظيم ومراقبة مستخدمي النقل المائي (تسجيل وإصدار تراخيص السفن وأطقم الملاحة والتفتيش على السفن، والقواعد الخاصة بسلامة الركاب وأمن الشحن، إلخ)، وعمليات شبكات النقل المائي (منح الامتيازات واعتماد تعريفات الشحن وأجرة نقل الركاب وساعات الخدمة وتواترها، إلخ)، وإنشاء وصيانة مرافق النقل المائي؛

- إنشاء أو تشغيل شبكات ومرافق النقل المائي غير المدارة كمؤسسات أعمال (مثل العبّارات)؛
- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن عمليات شبكة النقل المائي وعن أنشطة إنشاء مرافق النقل المائي؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة تشغيل أو إنشاء أو صيانة أو تحسين شبكات ومرافق النقل المائي.

تشمل: الأجهزة الملاحية المساعدة باللاسلكي والأقمار الصناعية، وخدمات الطوارئ للإنقاذ والسحب.

تُستبعد منها: المنح والقروض والإعانات لصناع السفن (٧٠٤٤٢).

٧٠٤٥٣ النقل بالسكك الحديدية (CS)

- إدارة شؤون وخدمات تشغيل أو استخدام أو إنشاء أو صيانة شبكات ومرافق النقل بالسكك الحديدية (مسارات السكك الحديدية والمحطات والأنفاق والجسور والحوافز والأنفاق المكشوفة، إلخ)؛

- تنظيم ومراقبة مستخدمي السكك الحديدية (حالة عربات القطارات، واستقرار مسارات السكك الحديدية، وسلامة الركاب، وأمن الشحن، إلخ)، وعمليات شبكة النقل بالسكك الحديدية (منح الامتيازات، واعتماد تعريفات الشحن وأجرة نقل الركاب، وساعات الخدمة وتواترها، إلخ) وإنشاء خطوط السكك الحديدية وصيانتها؛

- إنشاء أو تشغيل شبكات ومرافق النقل بالسكك الحديدية غير المدارة كمؤسسات أعمال؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن عمليات شبكة النقل بالسكك الحديدية وعن أنشطة إنشاء خطوط حديدية؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة تشغيل أو إنشاء أو صيانة أو تحسين شبكات ومرافق النقل بالسكك الحديدية.

تشمل: شبكات النقل بالسكك الحديدية على الخطوط الطويلة وبين المناطق الحضرية، وشبكات النقل السريع بالسكك

(تصنف حسب الوظيفة)، ووضع وتنظيم معايير الإسكان (٧٠٦١٠).

٧٠٤٥٥ النقل

٧٠٤٥١ النقل البري (CS)

- إدارة شؤون وخدمات تشغيل واستخدام وإنشاء وصيانة شبكات ومرافق النقل البري (الطرق والجسور والأنفاق ومواقف انتظار السيارات ومواقف الحافلات .. إلخ)؛

- تنظيم ومراقبة مستخدمي الطرق (إصدار تراخيص السيارات والقيادة، والتفتيش على سلامة السيارات، وتحديد مواصفات حجم وحمولة سيارات الركاب وعربات النقل البري، وتنظيم ساعات عمل الحافلات وسائقي الشاحنات والعربات، إلخ)، وعمليات شبكات النقل البري (منح الامتيازات، واعتماد تعريفات الشحن وأجرة نقل الركاب وساعات الخدمة وتواترها، إلخ)، والرقابة على إنشاء الطرق وصيانتها؛

- إنشاء أو تشغيل شبكات ومرافق النقل البري غير المدارة كمؤسسات أعمال؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن عمليات شبكات النقل البري وعن أنشطة إنشاء الطرق؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة تشغيل أو إنشاء أو صيانة أو تحسين شبكات ومرافق النقل البري.

تشمل: الطرق السريعة وطرق المناطق الحضرية والشوارع وممرات الدراجات ومعابر المشاة.

يُستبعد منها: ضبط حركة السير (٧٠٣١٠)، والمنح والقروض والإعانات لصناع المركبات البرية (٧٠٤٤٢)، وتنظيف الشوارع (٧٠٥١٠)، وإنشاء الحوافز المانعة للضوضاء والأسوار والتجهيزات الأخرى العازلة للضوضاء بما في ذلك إعادة تسوية أقسام الطرق السريعة في المناطق الحضرية بأسطح مخففة للضوضاء (٧٠٥٣٠)، وإنارة الشوارع (٧٠٦٤٠).

٧٠٤٥٢ النقل المائي (CS)

- إدارة شؤون وخدمات تشغيل واستخدام وإنشاء وصيانة شبكات ومرافق وأنظمة النقل الداخلي والساحلي وفي المحيطات (الموانئ وأحواض السفن والمعدات والأجهزة المساعدة الملاحية والقنوات والجسور والأنفاق وحوافز الأمواج والأرصعة البحرية وأرصعة المرفأ ومحطات السفن، إلخ)؛

المعدات، ومهارات المشغلين وتدريبهم، ومعايير السلامة، إلخ)، وعمليات خطوط الأنابيب وشبكات النقل الأخرى (منح الامتيازات، وتحديد التعريفات، وتواتر الخدمة ومستوياتها ... إلخ)، وإنشاء وصيانة خطوط الأنابيب وشبكات النقل الأخرى؛

- إنشاء أو تشغيل خطوط الأنابيب وشبكات النقل الأخرى غير المدارة كمؤسسات أعمال؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن تشغيل وإنشاء خطوط الأنابيب وشبكات النقل الأخرى؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة تشغيل أو إنشاء أو صيانة أو تحسين خطوط الأنابيب وشبكات النقل الأخرى.

٧٠٤٦ الاتصالات

٧٠٤٦٠ الاتصالات (CS)

- إدارة الشؤون والخدمات المتعلقة بإنشاء وتوسيع وتحسين وتشغيل واستخدام وصيانة شبكات الاتصالات (شبكات البريد والهاتف والبرق والاتصالات اللاسلكية وشبكات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية)؛

- تنظيم عمليات شبكة الاتصالات (منح الامتيازات وتخصيص الذبذبات، وتحديد الأسواق التي توجه إليها الخدمات وتعريفات المستخدمين، إلخ)؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات الاتصالات؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة إنشاء أو تشغيل أو صيانة أو تحسين شبكات الاتصالات.

تُستبعد منها: الأجهزة الملاحية المساعدة اللاسلكية وعبر الأقمار الصناعية لأغراض النقل المائي (٧٠٤٥٢) والنقل الجوي (٧٠٤٥٤)، وشبكات البث الإذاعي والتلفزيوني (٧٠٨٣٠).

٧٠٤٧ أنشطة أخرى

٧٠٤٧١ تجارة التوزيع والتخزين والحفظ في

المستودعات (CS)

- إدارة شؤون وخدمات تجارة التوزيع وصناعة التخزين والحفظ في المستودعات؛

- تنظيم ومراقبة تجارة الجملة والتجزئة (إصدار التراخيص، وعمليات البيع، ووصف محتويات عبوات الأغذية والسلع الأخرى المعدة لاستهلاك الأسر، وفحص الموازين، وآلات الوزن الأخرى، إلخ)، وتنظيم أنشطة

الحديدية بين المناطق الحضرية، وشبكات النقل بالسكك الحديدية داخل المدن، وشراء العربات والقاطرات وصيانتها.

تُستبعد منها: المنح والقروض والإعانات لصناع العربات والقاطرات (٧٠٤٤٢)، وإنشاء حواجز عزل الضوضاء، والأسوار والتجهيزات الأخرى العازلة للضوضاء، بما في ذلك إعادة تسوية أجزاء من طرق السكك الحديدية بأسطح مخففة للضوضاء (٧٠٥٣٠).

٧٠٤٥٤ النقل الجوي (CS)

- إدارة شؤون وخدمات تشغيل شبكات ومرافق النقل الجوي واستخدامها وإنشائها وصيانتها (المطارات والمدارج والمحطات النهائية وحظائر الطائرات وأجهزة المساعدة الملاحية والمعدات الملاحية وأجهزة المراقبة الجوية، إلخ)؛

- تنظيم ومراقبة مستخدمي النقل الجوي (التسجيل وإصدار التراخيص والتفتيش على الطائرات والطارئين والأطقم الجوية والأرضية، واللوائح التنظيمية الخاصة بسلامة الركاب، والتحقق في حوادث النقل الجوي، إلخ)، وعمليات شبكة النقل الجوي (تخصيص الممرات الجوية، واعتماد تعريفات الشحن وأسعار نقل الركاب وتواتر الخدمة ومستوياتها، إلخ)، وإنشاء مرافق النقل الجوي وصيانتها؛

- إنشاء أو تشغيل الخدمات والمرافق العامة للنقل الجوي غير المدارة كمؤسسات أعمال؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن عمليات شبكة النقل الجوي وعن إنشاء مرافق النقل الجوي؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة تشغيل أو إنشاء أو صيانة أو تحسين شبكات ومرافق النقل الجوي.

تشمل: الأجهزة الملاحية المساعدة باللاسلكي والأقمار الصناعية، وخدمات طوارئ الإنقاذ، وخدمات الشحن والركاب المنتظمة والعارضة، وتنظيم ومراقبة طيران الأفراد.

تُستبعد منها: المنح والقروض والإعانات المقدمة لصانعي الطائرات (٧٠٤٤٢).

٧٠٤٥٥ النقل عبر خطوط الأنابيب وأنواع النقل

الأخرى (CS)

- إدارة شؤون وخدمات تشغيل خطوط الأنابيب وشبكات النقل الأخرى واستخدامها وإنشائها وصيانتها (الخطوط الحديدية المعلقة، والعربات المعلقة، والكراسي المصعدية، إلخ)؛

- تنظيم ومراقبة مستخدمي خطوط الأنابيب وشبكات النقل الأخرى (التسجيل وإصدار التراخيص والتفتيش على

- إعداد ونشر إحصاءات عن السياحة.

٧٠٤٧٤ مشروعات التنمية متعددة الأغراض (CS)

تتألف مشروعات التنمية متعددة الأغراض عادة من مرافق متكاملة لتوليد الطاقة والسيطرة على الفيضانات ولأغراض الري والملاحة والأغراض الترفيهية.

- إدارة شؤون وخدمات إنشاء المشروعات متعددة الأغراض وتوسيعها وتحسينها وتشغيلها وصيانتها؛
- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات مشروعات التنمية متعددة الأغراض؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة إنشاء أو تشغيل أو صيانة أو تحسين مشروعات التنمية متعددة الأغراض.

تُستبعد منها: المشروعات القائمة على وظيفة رئيسية واحدة ووظائف أخرى ثانوية (والتي تصنف حسب الوظيفة الرئيسية).

٧٠٤٨ البحوث والتطوير في مجال الشؤون الاقتصادية

ورد تعريف كل من البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي تحت المجموعتين (٧٠١٤) و (٧٠١٥).

٧٠٤٨١ البحوث والتطوير في مجال الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بالبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة البحوث التطبيقية وعمليات التطوير التجريبي في مجال الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة التي تجريها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٤٨٢ البحوث والتطوير في مجال الزراعة والحراجة والصيد البحري والبري (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بالبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الزراعة والحراجة والصيد البحري والبري؛

التخزين والحفظ بالمستودعات (بما في ذلك إصدار تراخيص ومراقبة المستودعات الجمركية الحكومية، إلخ)؛

- إدارة الرقابة على الأسعار وتشغيل نظم تقنين التوزيع من خلال تجار التجزئة أو الجملة بغض النظر عن نوع السلع المعنية أو المستهلك المقصود، وإدارة وتوفير الأغذية وغيرها من أشكال الإعانات المماثلة المقدمة للجمهور العام؛

- إصدار ونشر معلومات للمتخصصين والجمهور عن الأسعار وعن توافر سلع وجوانب أخرى لتجارة التوزيع وأنشطة التخزين والحفظ في المستودعات، وإعداد ونشر إحصاءات عن تجارة التوزيع ونشاط التخزين والحفظ في المستودعات؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة تجارة التوزيع ولنشاط التخزين والحفظ في المستودعات.

تُستبعد منها: إدارة الأسعار والضوابط الأخرى المطبقة على المنتجين (مصنفة حسب الوظيفة)، وإعانات المواد الغذائية وغيرها من الإعانات الأخرى المماثلة السارية على فئات سكانية معينة أو على الأفراد (٧١٠).

٧٠٤٧٢ الفنادق والمطاعم (CS)

- إدارة شؤون وخدمات إنشاء الفنادق والمطاعم وتوسيعها وتحسينها وتشغيلها وصيانتها؛
- تنظيم ومراقبة تشغيل الفنادق والمطاعم (قواعد تنظيم الأسعار والنظافة وعمليات البيع، وإصدار تراخيص الفنادق والمطاعم، إلخ)؛
- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات الفنادق والمطاعم؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة إنشاء أو تشغيل أو صيانة أو تحسين الفنادق والمطاعم.

٧٠٤٧٣ السياحة (CS)

- إدارة شؤون وخدمات السياحة، وترويج السياحة وتطويرها، والعمل كحلقة اتصال مع أنشطة النقل والفنادق والمطاعم والأنشطة الأخرى المستفيدة من تواجد السياح؛

- إدارة مكاتب السياحة داخل البلاد وخارجها، إلخ، وتنظيم حملات الدعاية والإعلان، بما في ذلك إنتاج ونشر مطبوعات ترويجية وما شابه ذلك؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أعمال البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الاتصالات التي تجريها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.
- تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٤٨٧ البحوث والتطوير في مجالات أنشطة أخرى (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بالبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في قطاعات أخرى؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أعمال البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في قطاعات أخرى وتجريها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.
- تشمل: تجارة التوزيع، والتخزين والحفظ في المستودعات، والفنادق والمطاعم، والسياحة والمشروعات الإنمائية متعددة الأغراض.
- تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٤٩ الشؤون الاقتصادية غير المصنفة في موضع آخر

٧٠٤٩٠ الشؤون الاقتصادية غير المصنفة في موضع آخر (CS)

- إدارة أو تشغيل أو دعم الأنشطة المتعلقة بالشؤون الاقتصادية العامة والقطاعية التي لا يمكن تصنيفها تحت (٧٠٤١) أو (٧٠٤٢) أو (٧٠٤٣) أو (٧٠٤٤) أو (٧٠٤٥) أو (٧٠٤٦) أو (٧٠٤٧) أو (٧٠٤٨).

٧٠٥ حماية البيئة

يستند تقسيم حماية البيئة إلى تصنيف أنشطة حماية البيئة (CEPA) الواردة تفاصيله في النظام الأوروبي لتجميع المعلومات الاقتصادية عن البيئة (SERIEE)، الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات).

٧٠٥١ إدارة النفايات

تغطي هذه المجموعة جمع ومعالجة النفايات وتصريفها.

يشتمل جمع النفايات على كنس الشوارع والميادين والممرات والأسواق والحدايق العامة والمتنزهات، إلخ، وجمع كل أنواع النفايات، سواء تم ذلك بصورة انتقائية حسب نوع المنتج أو بدون تمييز ليشمل كل النفايات، ونقلها إلى مكان المعالجة أو التصريف.

تشتمل معالجة النفايات أي أسلوب أو عملية مصممة لتغيير الطابع المادي أو الكيميائي أو الحيوي للنفايات أو تكوينها من أجل إبطال مفعولها أو جعلها غير ضارة، أو لجعل نقلها أكثر سلامة، أو لجعلها أكثر قابلية للاستخلاص أو التخزين أو لتقليل حجمها.

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة البحوث التطبيقية وعمليات التطوير التجريبي في مجال الزراعة والحراجة والصيد البحري والبري التي تجريها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٤٨٣ البحوث والتطوير في مجال الوقود والطاقة (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بالبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الوقود والطاقة؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أعمال البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الوقود والطاقة التي تجريها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٤٨٤ البحوث والتطوير في مجال التعدين والصناعة التحويلية والتشييد (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بالبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال التعدين والصناعة التحويلية والتشييد؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أعمال البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال التعدين والصناعة التحويلية والتشييد التي تجريها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٤٨٥ البحوث والتطوير في مجال النقل (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بالبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال النقل؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أعمال البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال النقل التي تجريها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٤٨٦ البحوث والتطوير في مجال الاتصالات (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بالبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الاتصالات؛

الحديدية في المناطق الحضرية بأسطح مخففة للضوضاء، وتدابير إزالة التلوث في المسطحات المائية، وتدابير منع أو الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والمواد الملوثة التي تؤثر تأثيراً ضاراً على نوعية الهواء، وإنشاء وصيانة وتشغيل التجهيزات الخاصة بتطهير التربة الملوثة وتخزين المنتجات الملوثة، ونقل المنتجات الملوثة.

٧٠٥٣٠ الحد من التلوث (CS)

- إدارة أو مراقبة أو فحص أو تشغيل أو دعم الأنشطة المتعلقة بالحد من التلوث والسيطرة عليه؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة الأنشطة المتعلقة بالحد من التلوث والسيطرة عليه.

٧٠٥٤ حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية

تغطي هذه المجموعة الأنشطة المتعلقة بحماية أصناف الحيوان والنبات (بما في ذلك إعادة تخليق الأنواع المنقرضة وإنعاش الأنواع المهددة بالانقراض)، وحماية الموائل الطبيعية (بما في ذلك إدارة المتنزهات الطبيعية والمحميات الطبيعية)، وحماية المناظر الطبيعية لقيمتها الجمالية (بما في ذلك إعادة تشكيل المناظر الطبيعية التالفة بغرض زيادة قيمتها الجمالية وإصلاح مواقع المناجم والمحاجر المهجورة).

٧٠٥٤٠ حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية (CS)

- إدارة أو مراقبة أو فحص أو تشغيل أو دعم الأنشطة المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة الأنشطة المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية.

٧٠٥٥ البحوث والتطوير في مجال حماية البيئة

ورد تعريف كل من البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي تحت المجموعتين (٧٠١٤) و(٧٠١٥).

٧٠٥٥٠ البحوث والتطوير في مجال حماية البيئة (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بإجراء البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال حماية البيئة؛

وتشمل إدارة النفايات التخلص النهائي من النفايات التي لا ينتظر استخدامها وذلك إما بالردم أو الاحتواء أو الدفن تحت الأرض أو الإغراق في البحر أو بأي أسلوب تصريف آخر.

٧٠٥١٠ إدارة النفايات (CS)

- إدارة أو مراقبة أو فحص أو تشغيل أو دعم نظم جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة تشغيل أو إنشاء أو صيانة أو تحسين تلك النظم.

تشمل: جمع النفايات النووية ومعالجتها وتصريفها.

٧٠٥٢ إدارة مياه الصرف الصحي

تغطي هذه المجموعة تشغيل شبكات المجاري ومعالجة مياه الصرف الصحي.

وينطوي تشغيل شبكات المجاري على إدارة وإنشاء نظام التجميع وخطوط الأنابيب والقنوات والمضخات لنقل مياه الصرف (مياه الأمطار ومياه الصرف المحلية وغيرها) من نقاط التكوين إلى محطة معالجة مياه المجاري أو إلى النقطة التي يتم عندها تصريفها إلى المياه السطحية.

أما معالجة مياه الصرف الصحي فتشمل أي عملية ميكانيكية أو حيوية أو متطورة لجعل مياه الصرف تتلاءم مع معايير البيئة السارية أو أي معايير أخرى للجودة.

٧٠٥٢٠ إدارة مياه الصرف الصحي (CS)

- إدارة أو مراقبة أو فحص أو تشغيل أو دعم شبكات المجاري ومعالجة مياه الصرف الصحي؛
- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة تشغيل تلك الشبكات أو إنشائها أو صيانتها أو تحسينها.

٧٠٥٣ الحد من التلوث

تغطي هذه المجموعة الأنشطة المتعلقة بالهواء وحماية المناخ، وحماية التربة والمياه الجوفية، والحد من الضوضاء والاهتزازات، والحماية من الإشعاعات.

وتشمل هذه الأنشطة إنشاء وصيانة وتشغيل ومراقبة نظم ومحطات الرصد (عدا محطات الأرصاد الجوية)، وإنشاء حواجز تخفف الضوضاء وأسوار وتجهيزات أخرى عازلة للضوضاء بما في ذلك إعادة تسوية أقسام الطرق السريعة أو السكك

٧٠٦٢ تنمية المجتمع

٧٠٦٢٠ تنمية المجتمع (CS)

- إدارة شؤون وخدمات تنمية المجتمع، وتطبيق قوانين تقسيم المناطق والقواعد التنظيمية بشأن استخدام الأراضي والبناء؛

- تخطيط المجتمعات الجديدة أو المجتمعات المعاد تجديدها، وتخطيط تحسين وتطوير مرافق مجتمعية لأغراض مثل الإسكان والصناعة والمرافق العامة والصحة والتعليم والثقافة والترفيه، إلخ، وإعداد خطط لتمويل عمليات التطوير المقررة؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات التنمية المجتمعية.

يُستبعد منها: تنفيذ الخطط—أي الإنشاء الفعلي للمساكن والمباني الصناعية والشوارع والمرافق العامة والمرافق الثقافية، إلخ. (المصنفة حسب الوظيفة)، والإصلاح الزراعي وإعادة تعمير الأراضي (٧٠٤٢١)، وتطبيق معايير التشييد (٧٠٤٤٣) ومعايير الإسكان (٧٠٦١٠).

٧٠٦٣ إمدادات المياه

٧٠٦٣٠ إمدادات المياه (CS)

- إدارة شؤون إمدادات المياه، وتقدير الاحتياجات المستقبلية وتحديد توافرها على أساس هذا التقدير، ومباشرة أعمال التنظيم والرقابة على جميع جوانب إمدادات المياه الصالحة للشرب بما في ذلك ضوابط نقاء المياه وسعرها وضوابط الكمية؛

- إنشاء أو تشغيل شبكات إمداد المياه غير المدارة كمؤسسات أعمال؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات إمدادات المياه؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة تشغيل أو إنشاء أو صيانة أو تحسين شبكات إمداد المياه.

يُستبعد منها: شبكات الري (٧٠٤٢١)، والمشروعات متعددة الأغراض (٧٠٤٧٤)، وجمع ومعالجة مياه الصرف الصحي (٧٠٥٢٠).

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة أنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي المتعلقة بحماية البيئة التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٥٦ حماية البيئة غير المصنفة في موضع آخر

٧٠٥٦٠ حماية البيئة غير المصنفة في موضع آخر (CS)

- إدارة وتسيير وتنظيم ومراقبة وتشغيل ودعم أنشطة مثل صياغة وإدارة وتنسيق ومتابعة السياسات والخطط والبرامج والموازنات العامة المتعلقة بترويج حماية البيئة، وإعداد وإنفاذ تشريعات ومعايير توفير خدمات حماية البيئة، وإصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن حماية البيئة.

تشمل: شؤون وخدمات حماية البيئة التي لا يمكن تصنيفها تحت (٧٠٥١) أو (٧٠٥٢) أو (٧٠٥٣) أو (٧٠٥٤) أو (٧٠٥٥).

٧٠٦ الإسكان ومرافق المجتمع

٧٠٦١ تطوير الإسكان

٧٠٦١٠ تطوير الإسكان (CS)

- إدارة شؤون وخدمات تطوير الإسكان، وتشجيع ومتابعة وتقييم أنشطة تطوير الإسكان سواء كانت تلك الأنشطة أو لم تكن تحت رعاية السلطات العامة، ووضع وتنظيم معايير الإسكان؛

- إزالة المناطق العشوائية في سياق توفير الإسكان، واقتناء الأراضي اللازمة لبناء المساكن، وإنشاء أو شراء وتجديد وإصلاح الوحدات السكنية للمواطنين أو للأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- إصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن شؤون وخدمات تطوير الإسكان؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة زيادة رصيد المساكن القائم أو تحسينه أو صيانته.

يُستبعد منها: وضع وتنظيم معايير التشييد (٧٠٤٤٣) والمنافع النقدية والمنافع العينية لمساعدة الأسر على تحمل تكلفة الإسكان (٧١٠٦٠).

تشمل: إدارة أو تشغيل أو دعم الأنشطة المتعلقة بالإسكان ومرافق المجتمع التي لا يمكن تصنيفها تحت (٧٠٦١) أو (٧٠٦٢) أو (٧٠٦٣) أو (٧٠٦٤) أو (٧٠٦٥).

٧٠٧ الصحة

إنفاق الحكومة على الصحة يشمل النفقات على الخدمات المقدمة لأفراد والخدمات المقدمة على أساس جماعي. وتُصنّف النفقات على خدمات الأفراد تحت المجموعات من (٧٠٧١) حتى (٧٠٧٤)، وتُصنّف النفقات على الخدمات الجماعية تحت المجموعتين (٧٠٧٥) و(٧٠٧٦).

وتُعنى خدمات الصحة الجماعية بأمور مثل صياغة وإدارة سياسة الحكومة، ووضع وإنفاذ المعايير ذات الصلة بالعاملين بالطب والخدمات الطبية المساندة وتلك المعنية بالمستشفيات والعيادات، إلخ، وتنظيم وإصدار تراخيص مقدمي الخدمات الصحية، والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في الأمور الطبية والمتعلقة بالصحة. ولكن النفقات الإدارية المرتبطة بإدارة أو تشغيل مجموعة من المستشفيات والعيادات، إلخ، تعتبر نفقات على الأفراد وتصنف تحت المجموعات من (٧٠٧١) حتى (٧٠٧٤) حسبما يكون ملائماً.

٧٠٧١ المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية

تغطي هذه المجموعة الأدوية والأعضاء الاصطناعية والأجهزة والمعدات الطبية والمنتجات الأخرى المرتبطة بالصحة، والتي يحصل عليها الأفراد أو تحصل عليها الأسر بوصفها طبية أو بدون وصفة طبية من الكيميائي أو الصيدلي المسؤول عن صرفها أو موردي المعدات الطبية. وهي مخصصة للاستهلاك أو الاستخدام خارج المرافق أو المؤسسات الصحية. وتُدرج المنتجات التي تُصرف مباشرة من الأطباء أو أطباء الأسنان أو المعاونين الطبيين لمرضى العيادات الخارجية، أو التي تعطى للمرضى داخل المستشفيات وغيرها من المؤسسات الطبية تحت خدمات العيادات الخارجية (٧٠٧٢) أو خدمات المستشفيات (٧٠٧٣).

٧٠٧١١ منتجات صيدلانية (خدمات أفراد (IS))

- توفير منتجات صيدلانية مثل المستحضرات الدوائية والعقاقير الطبية والعقاقير المسجلة والأمصال واللقاحات والفيتامينات والمعادن وزيت كبد الحوت وزيت كبد سمك الهلبوت وحبوب منع الحمل؛
- إدارة أو تشغيل أو دعم توفير المنتجات الصيدلانية.

٧٠٦٤ إنارة الشوارع

٧٠٦٤٠ إنارة الشوارع (CS)

- إدارة شؤون إنارة الشوارع، ووضع وتنظيم معايير إنارة الشوارع؛

- أعمال تركيب وتشغيل وصيانة وتحسين إنارة الشوارع وغيرها من الأعمال ذات الصلة.

تُستبعد منها: شؤون وخدمات الإنارة المرتبطة بإنشاء وتشغيل الطرق السريعة (٧٠٤٥١).

٧٠٦٥ البحوث والتطوير في مجال

الإسكان ومرافق المجتمع

ورد تعريف كل من البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي تحت المجموعتين (٧٠١٤) و(٧٠١٥).

٧٠٦٥٠ البحوث والتطوير في مجال الإسكان

ومرافق المجتمع (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بإجراء البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الإسكان ومرافق المجتمع؛

- المنح أو القروض أو الإعانات المالية لمساندة أنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي المتعلقة بالإسكان ومرافق المجتمع التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠)، والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال أساليب أو مواد التشييد (٧٠٤٨٤).

٧٠٦٦ الإسكان ومرافق المجتمع غير

المصنّفين في موضع آخر

٧٠٦٦٠ الإسكان ومرافق المجتمع غير

المصنّفين في موضع آخر (CS)

- إدارة أو تشغيل أو دعم أنشطة مثل صياغة وإدارة وتنسيق ومتابعة السياسات العامة والخطط والبرامج والموازنات العامة المتعلقة بالإسكان ومرافق المجتمع، وإعداد وإنفاذ التشريعات والمعايير المتعلقة بالإسكان ومرافق المجتمع، وإصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات متعلقة بالإسكان ومرافق المجتمع.

٧٠٧١٢ منتجات طبية أخرى (IS)

• توفير منتجات طبية مثل موازين قياس الحرارة والأربطة اللاصقة وغير اللاصقة والمحاقن المخصصة للحقن تحت الجلد وحقيبة الإسعافات الأولية وقرب الماء الساخن وأكياس الثلج والجوارب الطبية، مثل الجوارب المطاطة وضمادات الركبة واختبارات الحمل والوقاي الذكري ووسائل منع الحمل الآلية الأخرى؛

• إدارة أو تشغيل أو دعم توفير المنتجات الطبية الأخرى الموصوفة.

٧٠٧١٣ أجهزة ومعدات علاجية (IS)

• توفير أجهزة ومعدات علاجية، مثل النظارات الطبية والعدسات اللاصقة والأجهزة المساعدة السمعية والعيون الزجاجية والأطراف الصناعية والبدائل الصناعية الأخرى لأجزاء الجسم والمشابك والجبائر والأحذية الطبية والأحزمة الجراحية والأطواق الحديدية والسنادات وأطواق الرقبة ومعدات التدليك الطبي والمصابيح الطبية والكراسي المتحركة الآلية وغير الآلية وعربات المرضى والأسرة الطبية «الخاصة» والعكازات والآلات الإلكترونية والآلات الأخرى المستخدمة في مراقبة ضغط الدم، إلخ؛

• إدارة أو تشغيل أو دعم توفير الأجهزة والمعدات العلاجية الموصوفة.

تشمل: الأسنان الصناعية بدون تكلفة التركيب، وإصلاح الأجهزة والمعدات العلاجية.

يُستبعد منها: تأجير المعدات العلاجية (٧٠٧٢٤).

٧٠٧٢ خدمات العيادات الخارجية

تغطي هذه المجموعة خدمات الأطباء وأطباء الأسنان والمعاونين الطبيين المقدمة لمرضى العيادات الخارجية. وقد تقدم هذه الخدمات في المنازل أو في مرافق استشارية فردية أو جماعية، أو في مستوصفات أو في العيادات الخارجية في المستشفيات والمؤسسات العلاجية المشابهة.

خدمات العيادات الخارجية تشمل الأدوية والأعضاء المزروعة والأجهزة والمعدات الطبية والمنتجات الأخرى المرتبطة بالصحة التي يقدمها الأطباء وأطباء الأسنان والمعاونون الطبيون مباشرة لمرضى العيادات الخارجية.

تُدرج خدمات الأطباء وأطباء الأسنان والمعاونين الطبيين التي تقدمها المستشفيات والمؤسسات العلاجية المشابهة للمرضى المقيمين داخلها تحت خدمات المستشفيات (٧٠٧٣).

٧٠٧٢١ خدمات طبية عامة (IS)

تغطي هذه الفئة الخدمات التي تقدمها العيادات الطبية العامة والأطباء الممارسون العامون.

وتعرّف العيادات الطبية العامة بأنها المؤسسات التي تقدم أساساً خدمات العيادات الخارجية التي لا تقتصر على تخصص طبي معين والتي يقدمها بالدرجة الأولى أطباء مؤهلون. ولا يتخصص الأطباء الممارسون العامون في فرع طبي معين.

• تقديم خدمات طبية عامة؛

• إدارة أو تفتيش أو تشغيل أو دعم الخدمات الطبية العامة التي تقدمها العيادات الطبية العامة أو الأطباء الممارسون العامون.

تُستبعد منها: خدمات مختبرات التحاليل الطبية ومراكز الأشعة السينية (٧٠٧٢٤).

٧٠٧٢٢ خدمات طبية متخصصة (IS)

تغطي هذه الفئة خدمات العيادات الطبية المتخصصة والأطباء الممارسين المتخصصين.

تختلف العيادات الطبية المتخصصة والأطباء الممارسون المتخصصون عن العيادات الطبية العامة والأطباء الممارسين العامين في اقتصر خدماتها على معالجة حالة معينة أو مرض معين أو على عملية طبية معينة وفئة معينة من المرضى.

• تقديم خدمات طبية متخصصة؛

• إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم الخدمات الطبية المتخصصة التي تقدمها العيادات الطبية المتخصصة أو الأطباء الممارسون المتخصصون.

تشمل: خدمات المتخصصين في تقويم الأسنان.

تُستبعد منها: عيادات طب الأسنان وأطباء الأسنان (٧٠٧٢٣)، وخدمات مختبرات التحاليل الطبية ومراكز الأشعة السينية (٧٠٧٢٤).

٧٠٧٢٣ خدمات طب الأسنان (IS)

تغطي هذه الفئة خدمات عيادات الأسنان العامة أو المتخصصة وأطباء الأسنان العامين أو المتخصصين، وفنيي علاج الفم وفنيي صحة الأسنان وغيرهم من معاوني في مجال الأسنان.

تقدم عيادات الأسنان خدمات خارجية، وهي لا تخضع بالضرورة لإشراف أطباء أسنان ولا يعمل فيها بالضرورة أطباء أسنان، بل يمكن أن يعمل بها فنيون متخصصون في علاج الفم أو معاونون في مجال الأسنان، أو تخضع لإشرافهم.

• تقديم خدمات علاج الأسنان لمرضى خارجيين؛

وتعرّف المستشفيات بأنها مؤسسات توفر رعاية للمرضى الداخليين تحت الإشراف المباشر لأطباء مؤهلين. كذلك توفر المراكز الطبية ومراكز الأمومة ودور التمريض والنقاهة رعاية للمرضى الداخليين ولكن خدماتها تخضع للإشراف، ويقدمها عادة معاونون طبيون أقل تأهيلا من الأطباء.

ولا تغطي هذه المجموعة مرافق مثل المستشفيات العسكرية الميدانية (٧٠٢١)، والعيادات والمستوصفات المخصصة تحديدا للعلاج الخارجي (٧٠٧٢) والمؤسسات الخاصة بذوي الإعاقة ومراكز التأهيل التي توفر مساعدة طويلة الأجل بصفة أساسية (٧١٠١٢) ودور التقاعد لكبار السن (٧١٠٢٠). كذلك لا تغطي هذه المجموعة المدفوعات التي يحصل عليها المرضى نظير فقدان الدخل أثناء فترة الاستشفاء (٧١٠١١).

وتشمل خدمات المستشفيات الأدوية والأعضاء الاصطناعية والأجهزة والمعدات الطبية والمنتجات الأخرى المتصلة بالصحة المقدمة للمرضى بالمستشفيات. وتشمل أيضا النفقات غير الطبية التي تنفقها المستشفيات على الإدارة والعاملين غير الطبيين، والطعام والشراب والإقامة (بما في ذلك إقامة العاملين)، إلخ.

٧٠٧٣١ خدمات المستشفيات العامة (IS)

- توفير خدمات صحية عامة بالمستشفيات؛
 - إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم المستشفيات التي لا تقتصر خدماتها على تخصص طبي معين.
- تُسبَّع منها: المراكز الطبية التي لا تخضع للرقابة المباشرة من أطباء مؤهلين (٧٠٧٣٣).

٧٠٧٣٢ خدمات المستشفيات المتخصصة (IS)

تختلف المستشفيات المتخصصة عن المستشفيات العامة من حيث اقتصر خدماتها على معالجة حالات معينة أو مرض معين أو فئة معينة من المرضى—على سبيل المثال، أمراض الصدر والدرن والجذام والسرطان وأمراض الأنف والأذن والحنجرة والأمراض النفسية وأمراض النساء وأمراض الأطفال وما إلى ذلك.

- توفير خدمات المستشفيات المتخصصة؛
- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم المستشفيات التي تقتصر خدماتها على تخصص طبي معين.

تُسبَّع منها: مراكز الأمومة التي لا تخضع للإشراف المباشر من طبيب مؤهل (٧٠٧٣٣).

- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم خدمات علاج الأسنان التي تقدمها عيادات الأسنان العامة أو المتخصصة أو التي يقدمها أطباء الأسنان أو فنيو علاج الفم والأسنان أو معاونون آخرون.

تشمل: تكلفة تركيب الأسنان الاصطناعية.

تُسبَّع منها: الأسنان الاصطناعية (٧٠٧١٣)، وخدمات المتخصصين في تقويم الأسنان (٧٠٧٢٢)، وخدمات مختبرات التحاليل ومراكز الأشعة السينية (٧٠٧٢٤).

٧٠٧٢٤ خدمات معاونين الطبيين (IS)

- تقديم خدمات صحية معاونة لمرضى العيادات الخارجية؛

- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم الخدمات الصحية التي تقدمها العيادات تحت إشراف الممرضات والقابلات وأخصائي العلاج الطبيعي والتأهيل المهني، أو أخصائي علاج عيوب النطق والمحاذثة وغيرهم من معاونين الطبيين، والخدمات الطبية التي تقدمها الممرضات والقابلات والمعاونون الآخرون في غير حجرات الاستشارة أو في منازل المرضى أو في مؤسسات غير طبية أخرى.

تشمل: المعالجات بالإبر الصينية وأخصائي علاج العمود الفقري يدويا وأخصائي علاج القدم وأخصائي العيون وممارسي الطب التقليدي، إلخ، ومختبرات التحاليل الطبية ومراكز الأشعة السينية، وتأجير المعدات العلاجية والعلاج الرياضي الطبي، والمعالجة الحرارية في المغاطس أو بمياه البحر، وخدمات سيارات الإسعاف عدا عربات الإسعاف التي تديرها المستشفيات.

تُسبَّع منها: مختبرات خدمة الصحة العامة (٧٠٧٤٠) والمختبرات المختصة ببحث أسباب المرض (٧٠٧٥٠).

٧٠٧٣ خدمات المستشفيات

يُعرّف الاستشفاء بأنه يحدث عندما يقيم مريض في مستشفى طوال مدة العلاج. وتُدرج ضمن هذه الفئة الرعاية النهارية بالمستشفى أو بالمنزل، ودور رعاية المرضى الميئوس من شفائهم.

وتغطي هذه المجموعة خدمات المستشفيات العامة والمتخصصة، وخدمات المراكز الطبية، ومراكز الأمومة، ودور التمريض والنقاهة التي تقدم أساسا خدمات لمرضى مقيمين، وخدمات مستشفيات القواعد العسكرية، وخدمات المؤسسات التي تخدم كبار السن التي يعتبر الإشراف الطبي عليها عنصرا أساسيا، وخدمات مراكز التأهيل التي تقدم رعاية طبية وعلاجا تأهيليا لمرضى مقيمين بهدف علاج المريض وليس تقديم مساعدة طويلة الأجل.

تُسْتَبْعَد منها: مختبرات التحاليل الطبية (٧٠٧٢٤)، والمختبرات المختصة ببحث أسباب المرض (٧٠٧٥٠).

٧٠٧٥ البحوث والتطوير في مجال الصحة

ورد تعريف كل من البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي تحت المجموعتين (٧٠١٤) و (٧٠١٥).

٧٠٧٥٠ البحوث والتطوير في مجال الصحة (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بإجراء البحوث التطبيقية وأعمال التطوير التجريبي المتعلقة بالصحة؛
- المنح والقروض والإعانات لمساندة أنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي المتعلقة بالصحة التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تشمل: المختبرات المختصة ببحث أسباب المرض.

تُسْتَبْعَد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٧٦ شؤون صحية غير مصنفة في موضع آخر

٧٠٧٦٠ شؤون صحية غير مصنفة في موضع آخر (CS)

- إدارة أو تشغيل أو دعم أنشطة مثل صياغة وإدارة وتنسيق ومتابعة سياسات وخطط وبرامج وموازنات الصحة العامة، وإعداد وإنفاذ تشريعات ومعايير توفير الخدمات الصحية، بما في ذلك إصدار تراخيص المنشآت الطبية والأطباء والمعاونين الطبيين، وإصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن الصحة.

تشمل: الشؤون والخدمات الصحية التي لا يمكن تصنيفها تحت (٧٠٧١) أو (٧٠٧٢) أو (٧٠٧٣) أو (٧٠٧٤) أو (٧٠٧٥).

٧٠٨ الأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية

نفقات الحكومة على الخدمات الترفيهية والثقافية والدينية تشمل النفقات على الخدمات المقدمة للأفراد والأسر والنفقات على الخدمات المقدمة على أساس جماعي. وتُصَنَّف النفقات على الأفراد تحت المجموعتين (٧٠٨١) و (٧٠٨٢) والنفقات على الخدمات الجماعية تحت المجموعات من (٧٠٨٣) حتى (٧٠٨٦).

وتُقدَّم الخدمات الجماعية للمجتمع ككل. وتشمل هذه الخدمات أنشطة مثل صياغة وإدارة سياسة الحكومة، وصياغة

٧٠٧٣٣ خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة (IS)

- توفير خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة؛
- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة.

٧٠٧٣٤ خدمات دور التمريض والنقاهاة (IS)

دور التمريض والنقاهاة التي توفر خدمات إقامة للمرضى في مرحلة النقاهاة من عمليات جراحية، أو من مرض عضال، أو من حالة صحية تقتضي بصفة أساسية إشرافا طبيا على تناول الدواء وعلاجا طبيا وتدريباً للتعويض عن فقدان إحدى وظائف الأعضاء، أو تقتضي الراحة.

- تقديم خدمات دور التمريض والنقاهاة؛
- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم خدمات دور التمريض والنقاهاة.

تشمل: المؤسسات التي تخدم المسنين والتي تعتبر المتابعة الطبية عنصرا أساسيا فيها، ومراكز التأهيل التي تقدم رعاية صحية وعلاجا تأهليا لمرضى مقيمين بهدف علاجهم وليس بهدف توفير مساعدة طويلة الأجل.

٧٠٧٤ خدمات الصحة العامة

٧٠٧٤٠ خدمات الصحة العامة (IS)

- توفير خدمات الصحة العامة؛
- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم خدمات الصحة العامة، مثل عمل بنوك الدم (جمع وتجهيز وتخزين وشحن)، وخدمات كشف الأمراض (السرطان والدرن والأمراض التناسلية)، وخدمات الوقاية (التحصين والتطعيم)، والمتابعة (تغذية الرضع وصحة الطفل)، وجمع بيانات عن الأوبئة، وخدمات تنظيم الأسرة وما إلى ذلك؛
- إصدار ونشر معلومات عن شؤون الصحة العامة.

تشمل: خدمات الصحة العامة التي تقدمها فرق طبية خاصة لمجموعات من العملاء معظمهم في صحة جيدة، في أماكن العمل أو في المدارس أو في مواقع غير طبية أخرى، وخدمات الصحة العامة غير المرتبطة بمستشفى أو بعيادة أو بطبيب ممارس، وخدمات الصحة العامة التي لا يقدمها أطباء مؤهلون، ومختبرات خدمة الصحة العامة.

(الحفلات الموسيقية والإنتاج المسرحي والسينمائي والعروض الفنية، إلخ):

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة الفنانين والكتاب والمصممين والموسيقيين وغيرهم من العاملين في مجال الفنون كأفراد، أو المقدمة لمنظمات معنية بتشجيع الأنشطة الثقافية.

تشمل: الاحتفالات القومية أو الإقليمية أو المحلية شريطة ألا تهدف أساساً إلى اجتذاب السياح.

تُستبعد منها: الفعاليات الثقافية المقامة بغرض العرض خارج الحدود القومية (٧٠١١٣)، والاحتفالات القومية أو الإقليمية أو المحلية التي تهدف أساساً إلى اجتذاب السياح (٧٠٤٧٣)، وإنتاج مواد ثقافية تُوزَّع عن طريق البث (٧٠٨٣٠).

٧٠٨٣ خدمات البث والنشر

٧٠٨٣٠ خدمات البث والنشر (CS)

- إدارة شؤون البث والنشر، ومراقبة تنظيم خدمات البث والنشر؛

- تشغيل أو دعم خدمات البث والنشر؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة إنشاء أو اقتناء مرافق للبث عبر التليفزيون أو الإذاعة، وإنشاء أو اقتناء المؤسسات أو المعدات أو المواد اللازمة لنشر الصحف أو المجلات أو الكتب، وإنتاج المواد وبثها، وجمع الأنباء أو معلومات أخرى، وتوزيع الأعمال المنشورة.

تُستبعد منها: المطابع الحكومية (٧٠١٣٣)، والتعليم بواسطة بث الراديو أو التلفزيون (٧٠٩).

٧٠٨٤ الخدمات الدينية والخدمات المجتمعية الأخرى

٧٠٨٤٠ خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى (CS)

- إدارة الشؤون الدينية والشؤون المجتمعية الأخرى؛
- توفير مرافق للخدمات الدينية والخدمات المجتمعية الأخرى، بما في ذلك الإعانات المقدمة لتشغيلها وصيانتها وتصليحها؛
- المدفوعات لرجال الدين أو غيرهم من العاملين في المؤسسات الدينية، ودعم عقد المراسم الدينية، والمنح أو القروض أو الإعانات المقدمة لدعم منظمات الأخوة

وإنفاذ التشريعات والمعايير الخاصة بتوفير الخدمات الترفيهية والثقافية، والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال الشؤون والخدمات الترفيهية والثقافية والدينية.

٧٠٨١ الخدمات الترفيهية والرياضية

٧٠٨١٠ الخدمات الترفيهية والرياضية (IS)

- توفير الخدمات الرياضية والترفيهية، وإدارة الشؤون الرياضية والترفيهية، ومباشرة أعمال التنظيم والرقابة على المرافق الرياضية؛

- تشغيل أو دعم مرافق الأنشطة الرياضية البدنية أو فعالياتها (الملاعب وملاعب التنس والاسكواش وحلبات الجري وملاعب الغولف وحلقات الملاكمة وحلبات التزلج على الجليد وقاعات الألعاب الرياضية، إلخ)، وتشغيل أو دعم المرافق الخاصة بممارسة الأنشطة الرياضية الساكنة أو فعالياتها (وأهمها الأماكن المعدة خصيصاً للعب الورق وألعاب الطاولة وغيرها)، وتشغيل أو دعم المرافق الترفيهية (الحدايق العامة وشواطئ السباحة والأراضي المخصصة لنصب خيام المعسكرات وغيرها من أماكن الإقامة للاستجمام المعدة على أساس غير تجاري، وحمامات السباحة، وحمامات الاغتسال العامة، إلخ)؛

- المنح أو القروض أو الإعانات لمساندة فرق أو أفراد من اللاعبين أو المتسابقين.

تشمل: مرافق جلوس المتفرجين، وخدمات تمثيل الفرق الوطنية أو الإقليمية أو المحلية في الفعاليات الرياضية.

تُستبعد منها: حدائق الحيوانات أو حدائق النباتات، وحدائق الأحياء المائية، ومناطق التشجير والمؤسسات المشابهة (٧٠٨٢٠)، والمرافق الرياضية والترفيهية المرتبطة بالمؤسسات التعليمية (تصنف تحت الفئة الملائمة في القسم ٧٠٩).

٧٠٨٢ الخدمات الثقافية

٧٠٨٢٠ الخدمات الثقافية (IS)

- تقديم الخدمات الثقافية، وإدارة الشؤون الثقافية، ومباشرة أعمال التنظيم والرقابة على المرافق الثقافية؛
- تشغيل أو دعم مرافق الأنشطة الثقافية (المكتبات والمتاحف والمعارض الفنية والمسارح وقاعات المعارض والنصب التذكارية والمنازل والمواقع التاريخية وحدائق الحيوانات والنباتات وحدائق الأحياء المائية ومناطق التشجير وما إلى ذلك)، وإنتاج أو إدارة أو دعم الأحداث الثقافية

والشباب والمنظمات المدنية والاجتماعية أو النقابات العمالية والأحزاب السياسية.

٧٠٨٥ البحوث والتطوير في المجالات الترفيهية والثقافية والدينية

ورد تعريف كل من البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي تحت المجموعتين (٧٠١٤) و (٧٠١٥).

٧٠٨٥٠ البحوث والتطوير في المجالات الترفيهية والثقافية والدينية (CS)

• إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بإجراء البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في المجالات الترفيهية والثقافية والدينية؛

• المنح والقروض والإعانات لمساندة أنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي المتعلقة بالأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٨٦ الأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية غير المصنفة في موضع آخر

٧٠٨٦٠ الأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية غير المصنفة في موضع آخر (CS)

• إدارة أو تشغيل أو دعم أنشطة مثل صياغة وإدارة وتنسيق ومراقبة السياسات والخطط والبرامج والموازنات الخاصة بتشجيع الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية والدينية، وإعداد وإنفاذ التشريعات والمعايير الخاصة بتقديم الخدمات الترفيهية والثقافية، وإصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن الأنشطة الترفيهية والثقافية والدينية.

تشمل: الشؤون والخدمات الترفيهية والثقافية والدينية التي لا يمكن تصنيفها تحت (٧٠٨١) أو (٧٠٨٢) أو (٧٠٨٣) أو (٧٠٨٤) أو (٧٠٨٥).

وتختص الخدمات التعليمية الجماعية بأمر مثل صياغة وإدارة سياسة الحكومة، ووضع وإنفاذ المعايير، وتنظيم وترخيص ومراقبة المؤسسات التعليمية، وأنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي المتعلقة بشؤون وخدمات التعليم. غير أن المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة أو تشغيل مجموعة من المدارس والكليات، إلخ، تُعد نفقات على خدمات فردية وتُصنّف تحت المجموعات من (٧٠٩١) حتى (٧٠٩٦)، حسبما يكون ملائماً.

ويستند تقسيم التعليم إلى فئات مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧ (ISCED-97) الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو).

ويشتمل هذا القسم على المدارس والكليات العسكرية التي تدرس مناهج شبيهة بمناهج المؤسسات التعليمية المدنية، وكليات الشرطة التي تدرس مناهج التعليم العام بالإضافة إلى التدريب على أعمال الشرطة، والتعليم عن طريق البث الإذاعي أو التلفزيوني. وتُصنّف النفقات التي يتم تحملها على هذا النحو تحت المجموعات من (٧٠٩١) حتى (٧٠٩٥)، حسبما يكون ملائماً.

٧٠٩١ التعليم ما قبل الأولي والتعليم الأولي

٧٠٩١١ التعليم ما قبل الأولي (IS)

• توفير التعليم ما قبل الأولي عند المستوى (صفر) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛

• إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم المدارس والمؤسسات الأخرى التي تقدم التعليم ما قبل الأولي عند المستوى (صفر) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧.

تُستبعد منه: الخدمات المساعدة للتعليم (٧٠٩٦٠).

٧٠٩١٢ التعليم الأولي (IS)

• توفير التعليم الأولي عند المستوى (١) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛

• إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم المدارس والمؤسسات الأخرى التي تقدم التعليم الأولي عند المستوى (١) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧.

يشمل: برامج محو أمية الطلاب الذين تزيد أعمارهم كثيراً عن سن الالتحاق بالتعليم الأولي.

تُستبعد منها: الخدمات المساعدة للتعليم (٧٠٩٦٠).

٧٠٩٢ التعليم الثانوي

٧٠٩٢١ المستوى الأدنى من التعليم الثانوي (IS)

• تقديم المستوى الأدنى من التعليم الثانوي عند المستوى (٢) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛

• إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم المدارس والمؤسسات الأخرى التي تقدم المستوى الأدنى من التعليم الثانوي عند المستوى (٢) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛

٧٠٩ التعليم

نفقات الحكومة على التعليم تشمل النفقات على الخدمات المقدمة إلى تلاميذ وطلبة منفردين، والنفقات على الخدمات المقدمة على أساس جماعي. وتُصنّف النفقات على الخدمات الفردية تحت المجموعات من (٧٠٩١) حتى (٧٠٩٦)، والنفقات على الخدمات الجماعية تحت المجموعتين (٧٠٩٧) و (٧٠٩٨).

- المنح الدراسية والمالية والقروض والبدلات التي تصرف لدعم الطلبة في مرحلة التعليم العالي عند المستوى (٥) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧.
- تُستبعد منها: الخدمات المساعدة للتعليم (٧٠٩٦٠).

٧٠٩٤٢ المرحلة الثانية من التعليم العالي (IS)

- توفير التعليم العالي عند المستوى (٦) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛
- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم الجامعات والمؤسسات الأخرى التي تقدم التعليم العالي عند المستوى (٦) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛
- المنح الدراسية والمالية والقروض والبدلات التي تصرف لدعم الطلبة في مرحلة التعليم العالي عند المستوى (٦) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧.
- تُستبعد منها: الخدمات المساعدة للتعليم (٧٠٩٦٠).

٧٠٩٥ التعليم غير المحدد بمستوى

٧٠٩٥٠ التعليم غير المحدد بمستوى (IS)

- توفير التعليم غير المحدد بمستوى (أي البرامج التعليمية التي تقدم عموماً للكبار والتي لا تقتضي أي تعليم خاص مسبقاً، وبصفة خاصة التدريب المهني والتنمية الثقافية)؛
- إدارة أو تفتيش أو تشغيل أو دعم المؤسسات التي تقدم التعليم غير المحدد بمستوى؛
- المنح الدراسية والمالية والقروض والبدلات التي تصرف للطلبة الملتحقين بالتعليم غير المحدد بمستوى.

٧٠٩٦ الخدمات المساعدة للتعليم

٧٠٩٦٠ خدمات مساعدة للتعليم (IS)

- تقديم الخدمات المساعدة للتعليم؛
- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم خدمات النقل والغذاء والسكن والرعاية الطبية وعلاج الأسنان وغير ذلك من الخدمات المساعدة ذات الصلة التي تقدم أساساً للطلاب بغض النظر عن مستواهم التعليمي.

تُستبعد منها: خدمات الوقاية والمتابعة الصحية في المدارس (٧٠٧٤٠)، والمنح الدراسية والمالية والقروض والبدلات التي تصرف نقداً لتغطية تكاليف الخدمات المساعدة (٧٠٩١) أو (٧٠٩٢) أو (٧٠٩٣) أو (٧٠٩٤) أو (٧٠٩٥).

٧٠٩٧ البحوث والتطوير في مجال التعليم

ورد تعريف كل من البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي تحت المجموعتين (٧٠١٤) و(٧٠١٥).

- المنح الدراسية والمالية والقروض والبدلات التي تُصرف لدعم الطلبة في مرحلة المستوى الأدنى من التعليم الثانوي عن المستوى (٢) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧.

يشمل: التعليم الثانوي في المستوى الأدنى خارج المدارس للكبار والشباب.

تُستبعد منها: الخدمات المساعدة للتعليم (٧٠٩٦٠).

٧٠٩٢٢ المستوى الأعلى من التعليم الثانوي (IS)

- توفير المستوى الأعلى من التعليم الثانوي عند المستوى (٣) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛
- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم المدارس والمؤسسات الأخرى التي توفر المستوى الأعلى من التعليم الثانوي عند المستوى (٣) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛
- المنح الدراسية والمالية والقروض والبدلات التي تصرف لمساعدة الطلبة في مرحلة المستوى الأعلى من التعليم الثانوي عند المستوى (٣) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧.

يشمل: التعليم الثانوي في المستوى الأعلى خارج المدارس للكبار والشباب.

تُستبعد منها: الخدمات المساعدة للتعليم (٧٠٩٦٠).

٧٠٩٣ التعليم بعد الثانوي عدا التعليم العالي

٧٠٩٣٠ التعليم بعد الثانوي عدا التعليم العالي (IS)

- توفير التعليم بعد الثانوي عدا التعليم العالي عند المستوى (٤) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛
- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم المؤسسات التي توفر التعليم بعد الثانوي عدا التعليم العالي عند المستوى (٤) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛
- المنح الدراسية والمالية والقروض والبدلات التي تصرف لمساعدة الطلبة في مرحلة التعليم بعد الثانوي عدا التعليم العالي عند المستوى (٤) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧.

يشمل: التعليم بعد الثانوي عدا التعليم العالي خارج المدارس للكبار والشباب.

تُستبعد منها: الخدمات المساعدة للتعليم (٧٠٩٦٠).

٧٠٩٤ التعليم العالي

٧٠٩٤١ المرحلة الأولى من التعليم العالي (IS)

- توفير التعليم العالي عند المستوى (٥) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛
- إدارة أو فحص أو تشغيل أو دعم الجامعات والمؤسسات الأخرى التي تقدم التعليم العالي عند المستوى (٥) من مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧؛

٧٠٩٧٠ البحوث والتطوير في مجال التعليم (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بإجراء البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي في مجال التعليم؛
 - المنح والقروض والإعانات لمساندة أنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي المتعلقة بالتعليم التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.
- تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧٠٩٨٠ خدمات التعليم غير المصنفة في موضع آخر

٧٠٩٨٠ خدمات التعليم غير المصنفة في موضع آخر (CS)

- إدارة أو تشغيل أو دعم أنشطة مثل صياغة وإدارة وتنسيق ومراقبة سياسات وخطط وبرامج وموازنات التعليم العامة، وإعداد وإنفاذ تشريعات ومعايير توفير خدمة التعليم بما في ذلك إصدار تراخيص المؤسسات التعليمية، وإصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن التعليم.

تشمل: شؤون وخدمات التعليم التي لا يمكن تصنيفها تحت (٧٠٩١) أو (٧٠٩٢) أو (٧٠٩٣) أو (٧٠٩٤) أو (٧٠٩٥) أو (٧٠٩٦) أو (٧٠٩٧).

٧١٠ الحماية الاجتماعية

نفقات الحكومة على الحماية الاجتماعية تشمل النفقات على الخدمات والتحويلات المقدمة لأفراد أو لأسر، والنفقات على خدمات مقدمة على أساس جماعي. وتُصنّف النفقات على الخدمات والتحويلات لأفراد تحت المجموعات من (٧١٠١) إلى (٧١٠٧)، وتُصنّف النفقات على الخدمات الجماعية تحت المجموعتين (٧١٠٨) و(٧١٠٩).

وتُعنى خدمات الحماية الاجتماعية الجماعية بأمور مثل صياغة وإدارة سياسة الحكومة، وصياغة وإنفاذ تشريعات ومعايير توفير الحماية الاجتماعية، وأنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي المتعلقة بشؤون وخدمات الحماية الاجتماعية.

وتستند وظائف الحماية الاجتماعية وتعريفها إلى «النظام الأوروبي لإحصاءات الحماية الاجتماعية المتكاملة» (ESSPROS) الذي وضعه المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (اليوروستات).

وتشمل الحماية الاجتماعية في هذا النظام على الرعاية الطبية، ولكن هذا القسم لا يتضمن الرعاية الصحية التي تصنف تحت القسم (٧٠٧). وبذلك تُصنّف السلع والخدمات الطبية المقدمة للأفراد الذين يحصلون على منافع نقدية وعينية المصنفين ضمن المجموعات من (٧١٠١) حتى (٧١٠٧) تحت المجموعات (٧٠٧١) أو (٧٠٧٢) أو (٧٠٧٣)، حسبما يكون ملائماً.

٧١٠١ المرض والعجز

٧١٠١١ المرض (IS)

- توفير الحماية الاجتماعية في شكل منافع نقدية أو عينية كتعويض كلي أو جزئي عن فقدان الدخل كلياً أو جزئياً بسبب عجز مؤقت عن العمل ناجم عن مرض أو إصابة؛
- إدارة أو تشغيل أو دعم برامج الحماية الاجتماعية المذكورة؛
- منافع نقدية، مثل مدفوعات الإجازات المرضية الثابتة أو المرتبطة بالدخل، ومدفوعات متنوعة لمساعدة غير القادرين مؤقتاً على العمل بسبب مرض أو إصابة؛
- منافع عينية، مثل مساعدة الأشخاص غير القادرين مؤقتاً على العمل بسبب المرض أو الإصابة في القيام بأعمالهم اليومية (المساعدة في المنازل، وتسهيلات التنقل، إلخ).

٧١٠١٢ العجز (IS)

- توفير الحماية الاجتماعية في شكل منافع نقدية أو عينية للأشخاص غير القادرين كلياً أو جزئياً على المشاركة في النشاط الاقتصادي أو على الحياة الطبيعية بسبب عجز بدني أو عقلي دائم أو يُرجح استمراره لفترة أطول من الحد الأدنى المقرر؛
- إدارة أو تشغيل أو دعم برامج الحماية الاجتماعية المذكورة؛
- منافع نقدية، مثل معاشات التقاعد بسبب العجز التي تُدفع للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن سن التقاعد القانونية والمصابين بعجز يعوق قدرتهم على العمل. ومنافع التقاعد المبكر المدفوعة للعاملين كبار السن الذين يتقاعدون قبل بلوغ سن التقاعد القانونية بسبب انخفاض قدرتهم على العمل، وبدلات الرعاية، والبدلات التي تُدفع للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يقومون بأعمال تتناسب مع حالتهم أو يحصلون على تدريب مهني، ومدفوعات أخرى دورية أو مبالغ مقطوعة تدفع لذوي الإعاقة لأسباب تتصل بالحماية الاجتماعية؛
- منافع عينية، مثل السكن وربما الغذاء بسعر محدد، مقدمة لذوي الإعاقة في مؤسسات ملائمة، والمساعدة المقدمة لهم لمعاونتهم على القيام بمهامهم اليومية (المساعدة في المنزل وتسهيلات التنقل، إلخ)، والبدلات التي تُدفع للقائمين برعاية ذوي الإعاقة، والتدريب المهني وأي تدريب آخر يهدف إلى تأهيل ذوي الإعاقة مهنياً واجتماعياً، وخدمات وسلع متنوعة تُقدم لذوي

- إدارة أو تشغيل أو دعم برامج الحماية الاجتماعية المذكورة؛
- منافع نقدية، مثل معاشات التقاعد للورثة، والمنح المقدمة في حالات حدوث وفاة، ومدفوعات دورية أو مبالغ مقطوعة أخرى للورثة؛
- منافع عينية، مثل نفقات الجنازة، وخدمات وسلع متنوعة تقدم للورثة ليتمكنوا من المشاركة في حياة المجتمع.

٧١٠٤ الأسرة والأطفال

٧١٠٤٠ الأسرة والأطفال (IS)

- توفير الحماية الاجتماعية في شكل منافع نقدية وعينية للأسر التي تعول أطفالاً؛
 - إدارة أو تشغيل أو دعم برامج الحماية الاجتماعية المذكورة؛
 - منافع نقدية، مثل بدلات الأمومة، ومنح الميلاد، ومنافع إجازات الأمومة والأبوة، وبدلات الأسرة والطفل، ومدفوعات أخرى دورية أو مبالغ مقطوعة لدعم الأسر ومساعدتها على سداد تكلفة احتياجات محددة (على سبيل المثال احتياجات أسر العائل الواحد أو الأسر التي تعول أطفالاً معوقين).
 - منافع عينية، مثل المأوى والغذاء محدد السعر المقدم للأطفال قبل سن المدرسة خلال اليوم أو جزء من اليوم، والمساعدة المالية للاستعانة بمربية ترعى الأطفال خلال اليوم، والمأوى والغذاء للأطفال والأسر على أساس دائم (ملاجئ الأيتام والأسر الحاضنة، إلخ)، والسلع والخدمات المقدمة للأطفال أو للقائمين على رعايتهم في المنازل، وخدمات وسلع متنوعة تُقدَّم للأسر والشباب أو الأطفال (مراكز قضاء العطلات ووقت الفراغ).
- تُستبعد منها: خدمات تنظيم الأسرة (٧٠٧٤٠).

٧١٠٥ البطالة

٧١٠٥٠ البطالة (IS)

- توفير الحماية الاجتماعية في شكل منافع نقدية وعينية للأشخاص القادرين على العمل والمتواجدين للعمل ولكن لا يستطيعون إيجاد وظائف مناسبة؛
- إدارة أو تشغيل أو دعم برامج الحماية الاجتماعية المذكورة؛
- منافع نقدية، مثل إعانات البطالة الكاملة أو الجزئية، ومنافع التقاعد المبكر التي تُدفع للعاملين كبار السن الذين

الإعاقة ليتمكنوا من المشاركة في الأنشطة الترفيهية والثقافية أو السفر أو المشاركة في حياة المجتمع.

تُستبعد منه: المنافع النقدية والعينية التي تُدفع لذوي الإعاقة لدى بلوغهم السن القانونية للتقاعد (٧١٠٢٠).

٧١٠٢ الشيخوخة

٧١٠٢٠ الشيخوخة (IS)

- توفير الحماية الاجتماعية في شكل منافع نقدية وعينية للحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة (فقدان الدخل، وعدم كفاية الدخل، وعدم القدرة على القيام بوظائف الحياة اليومية بصورة مستقلة، وانخفاض القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والمجتمعية، إلخ)؛
- إدارة أو تشغيل أو دعم برامج الحماية الاجتماعية المذكورة؛
- منافع نقدية، مثل معاشات الشيخوخة التي تُدفع للأشخاص لدى بلوغهم سن التقاعد القانونية، ومعاشات الشيخوخة المتوقع دفعها للعاملين الأكبر سناً الذين يتقاعدون قبل بلوغ سن التقاعد القانونية، ومعاشات التقاعد الجزئية التي تُدفع قبل أو بعد سن التقاعد القانونية للعاملين الأكبر سناً الذين يواصلون العمل ولكن لساعات أقل، وبدلات الرعاية، ومدفوعات أخرى دورية أو مبالغ مقطوعة تُدفع عند التقاعد أو بسبب الشيخوخة؛
- منافع عينية مثل السكن، وأحياناً الغذاء بسعر محدد، تُقدَّم لكبار السن إما في مؤسسات متخصصة أو المقيمين مع أسر في مؤسسات ملائمة، والمساعدة المقدمة لكبار السن في أداء مهامهم اليومية (المساعدة في المنزل وتسهيلات التنقل، إلخ)، والبدلات المدفوعة للقائمين برعاية كبار السن، والخدمات والسلع متنوعة التي تُقدَّم لكبار السن ليتمكنوا من المشاركة في الأنشطة الترفيهية والثقافية أو السفر أو المشاركة في حياة المجتمع.

تشمل: نظم معاشات التقاعد للعسكريين وموظفي الحكومة.

تُستبعد منها: منافع التقاعد المبكر التي تُدفع للعاملين الأكبر سناً الذين يتقاعدون قبل بلوغ سن التقاعد القانونية بسبب العجز (٧١٠١٢) أو البطالة (٧١٠٥٠).

٧١٠٣ الوراثة

٧١٠٣٠ الوراثة (IS)

- توفير الحماية الاجتماعية في شكل منافع نقدية وعينية لورثة المتوفين (مثل الزوجة/ الزوج الأخير أو السابق أو الأبناء أو الأحفاد أو الآباء أو أقارب آخرين)؛

- تقديم منافع نقدية، مثل دعم الدخل ومدفوعات نقدية أخرى للمعدين ومحدودي الدخل لتخفيف حدة الفقر أو لمساعدتهم في المواقف الصعبة؛
- تقديم منافع عينية، مثل المأوى والغذاء منخفض السعر على أساس قصير الأجل وطويل الأجل للمعدين ومحدودي الدخل، وإعادة تأهيل مدمني المشروبات الكحولية والمخدرات، والخدمات والسلع التي تُقدّم لمساعدة محدودي الدخل، مثل التوجيه المهني والمأوى النهاري والمساعدة في أداء وظائف الحياة اليومية والغذاء والملابس والوقود، إلخ.

٧١٠٨ البحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية

ورد تعريف كل من البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي تحت المجموعتين (٧٠١٤) و (٧٠١٥).

٧١٠٨٠ البحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية (CS)

- إدارة وتشغيل الهيئات الحكومية المعنية بإجراء البحوث التطبيقية وعمليات التطوير التجريبي المرتبطة بالحماية الاجتماعية؛
- المنح والقروض والإعانات لمساندة أنشطة البحوث التطبيقية والتطوير التجريبي المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي تضطلع بها هيئات غير حكومية، مثل معاهد البحوث والجامعات.

تُستبعد منها: البحوث الأساسية (٧٠١٤٠).

٧١٠٩ الحماية الاجتماعية غير المصنفة في موضع آخر

٧١٠٩٠ الحماية الاجتماعية غير المصنفة في موضع آخر (CS)

- إدارة أو تشغيل أو دعم أنشطة مثل صياغة وإدارة وتنسيق ومراقبة سياسات وخطط وبرامج وموازنات الحماية الاجتماعية العامة، وإعداد وإنفاذ تشريعات ومعايير توفير الحماية الاجتماعية، وإصدار ونشر معلومات عامة ووثائق فنية وإحصاءات عن الحماية الاجتماعية.

تشمل: توفير الحماية الاجتماعية في شكل منافع نقدية وعينية لضحايا الحرائق والفيضانات والزلازل وكوارث أوقات السلم الأخرى، وشراء وتخزين المواد الغذائية والمعدات والإمدادات الأخرى للاستخدام في الحالات الطارئة في حالة وقوع كوارث وقت السلم، وشؤون وخدمات الحماية الاجتماعية الأخرى التي لا يمكن تصنيفها تحت البنود (٧١٠١) أو (٧١٠٢)، أو (٧١٠٣) أو (٧١٠٤) أو (٧١٠٥) أو (٧١٠٦) أو (٧١٠٧) أو (٧١٠٨).

يتقاعدون قبل بلوغ سن التقاعد القانونية بسبب البطالة أو تخفيض الوظائف الناتج عن تدابير اقتصادية، والبدلات المدفوعة لمجموعات مستهدفة ضمن القوى العاملة الذين يشاركون في برامج التدريب لتحسين فرصهم في الحصول على فرص عمل، وتعويزات الاستغناء عن العمالة الزائدة، ومدفوعات دورية أو مبالغ مقطوعة أخرى للمتقاعدين عن العمل وخاصة للبطالة الطويلة الأجل؛

- منافع عينية، مثل مدفوعات التنقل وتغيير مقر الإقامة، والتدريب المهني المقدم للعاطلين عن العمل أو إعادة تدريب الأشخاص المعرضين لفقدان وظائفهم، والسكن أو الغذاء أو الملابس للعاطلين عن العمل وأسرهم.

تُستبعد منها: البرامج العامة أو الخطط الموجهة نحو زيادة إمكانات تنقل العمالة أو تخفيض معدل البطالة أو تشجيع توظيف الفئات المحرومة أو فئات أخرى تتسم بارتفاع البطالة بينها (٧٠٤١٢)، ومنافع نقدية وعينية تُدفع للمتقاعدين عن العمل لدى بلوغ سن التقاعد القانونية (٧١٠٢٠).

٧١٠٦ الإسكان

٧١٠٦٠ الإسكان (IS)

- توفير الحماية الاجتماعية في شكل منافع عينية لمساعدة الأسر على دفع إيجار المسكن (يخضع متلقو هذه المنافع لقياس القدرة المالية)؛
- إدارة أو تشغيل أو دعم برامج الحماية الاجتماعية المذكورة؛
- منافع عينية، مثل المدفوعات التي تُقدّم على أساس مؤقت أو طويل الأجل لمساعدة المستأجرين على دفع الإيجار، والمدفوعات التي تُقدّم لتخفيف تكلفة الإسكان الجارية للمساكن التي يشغلها مالكوها (أي المساعدة في دفع الرهن العقاري أو الفائدة)، وتقديم إسكان منخفض التكلفة أو إسكان اجتماعي.

٧١٠٧ الاستبعاد الاجتماعي غير المصنف

في موضع آخر

٧١٠٧٠ الاستبعاد الاجتماعي غير المصنف في

موضع آخر (IS)

- توفير الحماية الاجتماعية في شكل منافع نقدية وعينية للأفراد المستبعدين اجتماعياً أو المعرضين لخطر الاستبعاد الاجتماعي (مثل المعدين ومنخفضي الدخل والمهاجرين والسكان الأصليين واللاجئين ومدمني المشروبات الكحولية والمخدرات وضحايا العنف الإجرامي، إلخ)؛

- إدارة وتشغيل برامج الحماية الاجتماعية المذكورة؛

الميزانية العمومية



والخصوم المستحقة على غير المقيمين، حيث يُعتمد على الميزانيات العمومية في تقييم نصيب الحكومة العامة في المركز الخارجي المدين والدائن لبلد ما. وبالنسبة للشركات العامة، تتيح الميزانيات العمومية حساب النسب المالية شائعة الاستخدام، بينما تفيد البيانات بشأن مركز أرصدة الأصول الثابتة في دراسة السلوك الاستثماري لهذه الشركات واحتياجاتها التمويلية.

٧-٣ ويتناول هذا الفصل أولا تعريف الأصول والخصوم بشكل عام، والنوعين الرئيسيين للأصول وهما الأصول المالية وغير المالية. ويصف القسم التالي المبادئ المستخدمة في تقييم الأصول والخصوم. ثم يعرض الفصل بعد ذلك تصنيفا مفصلا للأصول والخصوم وأنواع الأصول والخصوم المدرجة بكل فئة من فئات التصنيف. وتتناول الأقسام الأخيرة صافي القيمة، وبنود التذكرة الموصى بها، والتصنيف التكميلي المتداخل للأصول المالية أو الخصوم حسب قطاع الطرف المقابل.

تعريف الأصول والخصوم

٧-٤ يتناول هذا القسم شرح الملكية الاقتصادية والقانونية للأصل، وحدود الأصول حسب نظام إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى. وتستخدم هذه المفاهيم لاحقا في تعريف الخصوم والأصول المالية والأصول غير المالية.

الملكية وحدود الأصول

٧-٥ يمكن التمييز بين نوعين من الملكية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية: الملكية القانونية والملكية الاقتصادية (راجع الفقرات من ٣-٣٨ إلى ٣-٤١). والملكية القانونية والاقتصادية هما في العادة نفس الشيء لكنهما يختلفان في حالات قليلة (كالتأجير التمويلي الذي تناقشه الفقرة ٧-١٥٨).

• المالك القانوني للموارد، مثل السلع والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول المالية، والخصوم، هو الوحدة المؤسسية الثابتة بموجب القانون التي يحق

يُعنى هذا الفصل والفصول الثلاثة التالية بمركز الأرصدة وتدفقات الأصول والخصوم. وهو يتناول تعريف الأصول والخصوم وصافي القيمة، ثم يصف تصنيفها ومختلف بنود التذكرة في الميزانية العمومية.

مقدمة

٧-١ الميزانية العمومية هي بيان بقيم مراكز أرصدة الأصول المملوكة لوحدة مؤسسية أو مجموعة من الوحدات وأرصدة الخصوم المستحقة عليها، ويتم إعدادها عن فترة زمنية معينة^١. ويتم إعداد الميزانية العمومية في المعتاد في نهاية كل فترة إبلاغ، والتي تمثل أيضا بداية فترة الإبلاغ التالية. وفي الميزانية العمومية التي تقوم على أساس الإحصاءات الاقتصادية الكلية يتم التمييز بين الأصول غير المالية والأصول المالية والخصوم وصافي القيمة. وصافي القيمة لوحدة مؤسسية ما (أو مجموعة من الوحدات) يمثل مجموع قيمة أصولها ناقص مجموع قيمة خصومها. وكما هو الحال بالنسبة لجميع البنود الأخرى في الميزانية العمومية، يمكن أيضا النظر إلى صافي القيمة بوصفه مركز أرصدة ناتجا عن المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى خلال جميع الفترات السابقة. ويعرض الجدول ٧-١ صيغة مختصرة للغاية لميزانية عمومية^٢.

٧-٢ ويتيح وجود مجموعة من الميزانيات العمومية المدمجة مع التدفقات صورة شاملة للمحللين يمكنهم الاستناد إليها في رصد وتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية وسلوك وحدات القطاع العام. ويساعد توافر معلومات الميزانية العمومية عن الأصول المالية المملوكة لكيانات أخرى والخصوم المستحقة عليها في تحليل المخاطر ومواطن الضعف المالية لدى الحكومة العامة أو القطاع العام. وينطبق الأمر نفسه على المطالبات

^١ يمكن إعداد الميزانية العمومية لوحدة واحدة أو أي مجموعة من الوحدات، مثل الحكومة العامة أو القطاع العام، أو قطاعاتها الفرعية. وغالبا ما يكون من الأسير إعداد الميزانية العمومية لوحدة مؤسسية واحدة، ولكن يمكن أيضا إعداد ميزانية عمومية لقطاع أو قطاع فرعي في صورة بيان مماثل.

^٢ يعرض الجدول ٤-٤ ميزانية عمومية تتضمن نفس المعلومات ولكن بصيغة مختلفة.

الجدول ٧-١: الميزانية العمومية

الرصيد الافتتاحي	الرصيد الختامي	الأصول	الرصيد الافتتاحي	الرصيد الختامي	الخصوم وصافي القيمة
		الأصول غير المالية ^١			الخصوم ^١
		الأصول المالية ^١			صافي القيمة
		مجموع الأصول ^١			مجموع الخصوم وصافي القيمة
		بنود للتذكيرة			

^١ مصنفة وفق فئات الأصول والخصوم حسب الاقتضاء.

فعلى سبيل المثال، قد تمتلك حكومة ما أرضاً في منتزه وطني بهدف أن تعود منافعتها مباشرة على المجتمع بأسره.

٧-٩ ويشترط لاعتبار المورد أصلاً اقتصادياً أن يكون من شأنه أيضاً توفير منافع اقتصادية في ضوء الأوضاع الراهنة أو المتوقعة في المستقبل القريب من حيث التكنولوجيا، والمعرفة العلمية، والبنية التحتية الاقتصادية، والموارد المتاحة، والأسعار النسبية. وبذلك لا تعتبر الرواسب المعدنية المعلوم وجودها أصلاً اقتصادياً إلا إذا كانت قابلة للاستغلال تجارياً بالفعل أو إذا كان من المنتظر أن تصبح قابلة للاستغلال تجارياً في المستقبل القريب.

٧-١٠ وبعض الموارد لا تكون أصولاً اقتصادية في حالة عدم إرساء أو عدم إنفاذ أي حقوق ملكية عليها. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون بالإمكان إرساء حقوق ملكية على الغلاف الجوي وأصول معينة أخرى تتوافر طبيعياً. وقد تكون حقوق الملكية قائمة في حالات أخرى ولكن إنفاذها متعذر، مثل الأراضي التي تملكها الحكومة في أماكن نائية للغاية أو يتعذر الوصول إليها بحيث لا تتمكن الحكومة من ممارسة سيطرة فعلية عليها أو تقرر عدم إنفاذ حقوق ملكيتها عليها. وفي مثل هذه الحالات، يترك للتقدير الاستثنائي تقرير ما إذا كانت درجة السيطرة التي تمارسها الحكومة تكفي لتصنيف الأراضي كأصل اقتصادي أم لا. غير أنه حتى في الحالات التي يمكن فيها إنفاذ حقوق الملكية، ينبغي استبعاد الأصول التي ليس من شأنها تحقيق أي منافع اقتصادية لمالكيها.

٧-١١ وتستخدم الحكومات الأصول لإنتاج سلع وخدمات شأنها في ذلك شأن الشركات. فعلى سبيل المثال، تستخدم المباني الإدارية، إلى جانب خدمات موظفي الحكومة والمعدات المكتبية وبيع وخدمات أخرى، في إنتاج خدمات جماعية أو فردية، مثل الخدمات الإدارية العامة. غير أنه إضافة إلى ذلك، غالباً ما تمتلك الحكومات أصولاً يستهلك الجمهور العام خدماتها بصورة مباشرة وأصولاً يتعين المحافظة عليها بسبب أهميتها التاريخية أو الثقافية. وبذلك، عند تطبيق مفهوم حدود الأصول على قطاع الحكومة العامة، فإنه يتضمن غالباً

لها قانوناً الحصول على المنافع المرتبطة بالموارد. ولا تقيد هذه الموارد في الإحصاءات الاقتصادية الكلية إلا إذا كان لها مالك قانوني، سواء على أساس فردي أو جماعي.

• **المالك الاقتصادي للموارد**، مثل السلع والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول المالية، والخصوم، هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها الحصول على المنافع المرتبطة باستخدام هذه الموارد بموجب قبول المخاطر المقترنة بها.

٧-٦ وحسب التعريف الوارد في الفقرة ٣-٤٢، فإن الأصل هو مستودع للقيمة يمثل منفعة أو مجموعة من المنافع التي تتحقق للمالك الاقتصادي من خلال حيازة أو استخدام المورد على مدى فترة زمنية، وهو وسيلة لتحويل القيمة من فترة إبلاغ إلى أخرى. ولا يقيد بنظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية سوى الأصول الاقتصادية (أي يتم إدراجها ضمن حدود الأصول)، وتظهر هذه الأصول في الميزانية العمومية للوحدة التي تكون هي المالك الاقتصادي لهذه الأصول. ويُقصد بالأصول الاقتصادية الموارد (١) التي تسيطر عليها الوحدات المؤسسية، منفردة أو مجتمعة، وتقوم بإنفاذ الملكية الاقتصادية عليها، و(٢) يمكن لمالكيها تحقيق منافع اقتصادية منها إما بحيازتها أو باستخدامها على مدى فترة زمنية (راجع الفقرة ٤-٤٣).

٧-٧ ويوفر كل أصل اقتصادي منافع بوصفه مستودعاً للقيمة. وإضافة إلى ذلك:

- يتم الحصول على بعض المنافع باستعمال أصول، مثل المباني أو الآلات، في إنتاج سلع وخدمات؛
- تتألف بعض المنافع من دخل الملكية، مثل الفائدة والأرباح الموزعة والريوع مستحقة القبض لمالكي الأصول المالية والأراضي والأصول الأخرى غير المنتجة.

٧-٨ وعندما تنشأ حقوق الملكية ويتم إنفاذها، يصبح المورد أصلاً اقتصادياً بغض النظر عن من يحصل على المنافع.

- ولا تقيد أي خصوم في الميزانية العمومية مقابل الالتزامات الضمنية للحكومة بدفع منافع الضمان الاجتماعي المستقبلية، مثل إعانات البطالة ومعاشات كبار السن والرعاية الصحية (راجع الملحق ٢). غير أنه يوصى بإدراج صافي الالتزامات الضمنية المتمثلة في منافع الضمان الاجتماعي كبنود للتذكير في الميزانية العمومية (راجع الفقرة ٧-٢٦١).
- وبينما تضمن خطوط الائتمان وخطابات الاعتماد والتعهدات بالإقراض توفير الأموال في المستقبل، لا ينشأ أي أصل مالي (وخصم) في شكل قرض إلى أن تقدم الأموال بالفعل.
- ورأس المال المساهم غير المطلوب يمثل مدفوعات احتمالية إلى أن يكون هناك التزام بدفع ذلك المبلغ.
- ولا يعترف بالخصوم البيئية، وهي تقديرات محتملة قابلة للقياس لتكاليف تنظيف البيئة والإغلاق بموجب مقتضيات بيئية والتخلص من النفايات في المستقبل، باستثناء التكاليف المدرجة ضمن تكاليف نقل الملكية (راجع الفقرات ٨-٦ إلى ٨-٨).^٤

اشتقاق تعاريف الأصول والخصوم (الالتزامات)

٧-١٤ يعرف هذا القسم الخصوم والمطالبات المالية، ويشترك بينهما بعد ذلك تعريف كل من الأصول المالية وغير المالية.

٧-١٥ ووفقاً للتعريف الوارد في الفقرة رقم ٣-٤٥، ينشأ **الخصم** عندما تلتزم وحدة ما (المدين)، في ظروف معينة، بتقديم الأموال أو غيرها من الموارد إلى وحدة أخرى (الدائن). وينشأ الخصم عادة من خلال عقد ملزم قانوناً يحدد شروط دفعة (مدفوعات) السداد الواجب أدائها، ويتوجب السداد بموجب العقد بدون قيد أو شرط. ومتى كان هناك خصم (التزام) قائم، يكون الدائن حائزاً لمطالبة مالية مقابلة على المدين. و**المطالبة المالية** هي أصل يمنح عادة مالكة (الدائن) الحق في الحصول على الأموال أو غيرها من الموارد من وحدة أخرى بموجب شروط التزام ما. وعلى غرار الخصوم، فإن المطالبات المالية لا تخضع لأي قيد أو شرط. وتتألف المطالبات المالية

^٤ من أمثلة ذلك اتفاق إجراء أعمال التنظيف (أي الإزالة والاحتواء والتخلص) للمخلفات الخطرة الناتجة عن عمليات الحكومة. وعندما تكون التكاليف المحتملة في نهاية العمر الاقتصادي للأصل جزءاً من تكاليف نقل الملكية، تشطب هذه التكلفة من خلال استهلاك رأس المال الثابت على مدار العمر الاقتصادي للأصل. وتناقش الفقرتان ٦-٦٠ و ٦-٨٠ مفهوم التكاليف المحتملة في نهاية العمر الاقتصادي للأصول.

مجموعة أصول أوسع نطاقاً بكثير من الأصول التي تملكها مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص في المعتاد. وبعبارة أخرى، تمتلك الوحدات الحكومية غالباً ما يلي:

- الأصول ذات الأغراض العامة، وهي الأصول التي يرجح أن تمتلكها وحدات أخرى وتستخدمها بطرق مماثلة، مثل المدارس ومعدات بناء الطرق وسيارات الإطفاء والمباني الإدارية والأثاث وأجهزة الكمبيوتر.
- أصول البنية التحتية، وهي أصول غير مالية غير منقولة لا يكون لها عموماً استخدامات بديلة وتعود منافعتها على المجتمع بأسره. ومن أمثلة هذه الأصول الشوارع والطرق السريعة وشبكات الإنارة والجسور وشبكات الاتصالات والقنوات والحوافز.
- أصول التراث، وهي أصول تنوي الحكومة المحافظة عليها إلى ما لا نهاية بسبب أهميتها التاريخية أو الثقافية أو التعليمية أو الفنية أو المعمارية الفريدة.

٧-١٢ وتستطيع الحكومات في بعض الحالات إنشاء أصول اقتصادية بممارسة سلطاتها السيادية أو سلطات أخرى مفوضة إليها. فعلى سبيل المثال، قد تكون للحكومة سلطة فرض حقوق ملكية على أصول تتوافر طبيعياً وقد لا تخضع للملكية في الأحوال العادية، مثل الطيف الكهرومغناطيسي الكهربائي والموارد الطبيعية في المياه الدولية شريطة تعيينها لمنطقة اقتصادية خالصة.^٢ ولا تكون تلك الأصول أصولاً اقتصادية إلا إذا استخدمت الحكومة سلطاتها لإرساء حقوق الملكية وإنفاذها عليها.

٧-١٣ ولا تتضمن الميزانية العمومية سوى الخصوم (الالتزامات) الفعلية (القائمة) (والأصول المقابلة لها). فلا يعترف بالأصول والالتزامات الاحتمالية كأصول مالية وخصوم قبل تحقق شرط معين (شروط معينة). وتناقش الفقرات من ٧-٢٥١ إلى ٧-٢٦٠ الالتزامات الاحتمالية الصريحة.

- لا تقيد في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية المبالغ المجنبة في محاسبة الأعمال التجارية كمخصصات لمواجهة الخصوم المستقبلية للوحدة، سواء المؤكدة أو الاحتمالية، أو لمواجهة نفقاتها المستقبلية. أما المبالغ المستحقة التي لم تصبح واجبة السداد بعد (مثل «مخصصات» معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل)، فتندرج ضمن الخصوم.

^٢ المناطق الاقتصادية الخالصة يقصد بها منطقة البحر وقاع البحر الممتدة من شاطئ البلد الذي يفرض حقوق ملكية حصرية عليها.

• ولا يعد الذهب النقدي في شكل سبائك مطالبة مالية لأنه لا يمثل خصما على أي وحدة أخرى. غير أن الذهب النقدي يوفر منافع اقتصادية بوصفه مستودعا للقيمة ووسيلة دفع دولية لتسوية المطالبات المالية وتمويل أنواع أخرى من المعاملات. ونتيجة لذلك، جرى العرف على معاملة الذهب النقدي في شكل سبائك كأصول مالية. أما الذهب النقدي في شكل حسابات الذهب غير المخصصة، فهو مطالبة مالية ومن ثم فإنه يمثل خصما على وحدة أخرى في شكل عملة وودائع (راجع الفقرة ١٣٩-٧).

١٦-٧ وتتألف الأصول المالية من المطالبات المالية بالإضافة إلى سبائك الذهب الموجودة في حيازة السلطات النقدية^٧ كأصول احتياطية.

١٧-٧ والأصول غير المالية هي أصول اقتصادية عدا الأصول المالية. وفيما يلي الفئات الرئيسية للأصول غير المالية: الأصول المنتجة (كالأصول الثابتة والمخزونات والنفائس)، والأصول غير المنتجة (كالموارد الطبيعية والعقود وعقود الإيجار والتراخيص والسمعة التجارية والأصول التسويقية). والأصول غير المالية هي مستودعات قيمة وتوفر المنافع إما من خلال استخدامها في إنتاج السلع والخدمات أو في شكل دخل الملكية. وعلى عكس المطالبات المالية، فإن الأصول غير المالية ليس لها خصم مقابل. أي أن مالك الأصل غير المالي لا تكون له أي مطالبات على وحدة مؤسسية أخرى. وقد تنشأ الأصول غير المالية كأحد مخرجات عملية إنتاج ما، أو بطرق أخرى، كنتيجة أحداث طبيعية.

١٨-٧ وتصنف الأصول المنتجة كأصول ثابتة أو كمخزونات أو كنفائس.

• **الأصول الثابتة** هي أصول منتجة تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاج لمدة تزيد على عام. وتناقش الأصول الثابتة في الفقرات من ٧-٣٥ إلى ٧-٧٤.

• **المخزونات** هي أصول منتجة تتكون من سلع وخدمات نشأت في الفترة الحالية أو في فترة سابقة، ويحتفظ بها لأغراض البيع أو الاستخدام في الإنتاج أو لاستخدام آخر في تاريخ لاحق. وتناقش المخزونات في الفقرات من ٧-٧٥ إلى ٧-٨٦.

• **والنفائس** هي سلع منتجة ذات قيمة عالية تقتنى بالدرجة الأولى كمستودعات للقيمة بمرور الوقت ولا تستخدم أساسا لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك. وتناقش النفائس في الفقرات من ٧-٨٧ إلى ٧-٨٩.

^٧ الوحدات الحكومية لا تضطلع عادة بمهام السلطات النقدية، ولا تحوز بالتالي أصولا مالية في صورة سبائك الذهب.

من أدوات الدين (راجع الفقرة ٧-٢٣٦)، والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، وحصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار.

• وأدوات الدين هي أدوات مالية تنشأ عادة عندما تقوم وحدة بتقديم أموال أو أي موارد أخرى (كالسلع في حالة الائتمان التجاري) إلى وحدة ثانية وتوافق هذه الوحدة الثانية على تقديم عائد في المستقبل. وقد ينشأ التزام الدين أيضا بحكم القانون^٥ ونتيجة أحداث تقتضي تحويل مدفوعات في المستقبل^٦. ولا يمكن اعتبار الخصوم بمثابة ديون إلا إذا كانت قائمة وغير مسددة.

• والمشتقات المالية، في المقابل، هي أدوات مالية تنطوي عقودها الأساسية على تحويل للمخاطر. وهكذا فإن عقد المشتقة لا يوفر أموالا أو موارد أخرى، ولكنه يحول الانكشاف إلى أثر التغير في قيمة بند معين من طرف إلى آخر دون إحداث تغيير في ملكية هذا البند. وتنطوي خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين على بعض عناصر الخطر المتضمنة في المشتقات المالية، ولكنها أيضا مصممة لتكون شكلا من أشكال التعويض.

• وتعامل حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار التي تصدرها الشركات وأشكال التنظيمات القانونية المشابهة كخصوم على الوحدات المصدرة لها حتى وإن لم يكن لحائزي المطالبات مطالبة نقدية ثابتة أو محددة سلفا على الشركة المعنية. غير أن حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار تمنح أصحابها الحق في الحصول على منافع في شكل أرباح موزعة وتوزيعات ملكية أخرى، وغالبا ما تكون حيازتها بغرض الحصول على مكاسب حيازة متوقعة. وفي حالة تصفية الوحدة المصدرة، تصبح الأسهم وحصص الملكية الأخرى مطالبات على القيمة المتبقية لتلك الوحدة بعد الوفاء بمطالبات جميع الدائنين. وإذا قامت شركة عامة بإصدار رسمي لأسهم أو أي شكل آخر من حصص الملكية، تصبح هذه الأسهم خصوما على تلك الشركة وأصولا للحكومة أو الوحدة المالكة لتلك الأسهم. أما إذا لم تكن الشركة العامة قد أصدرت أي نوع من أنواع الأسهم، عندئذ يتم تقدير قيمة حصص الملكية الأخرى (راجع الفقرة ٧-١٧٣).

^٥ هذه الخصوم قد تتضمن الخصوم الناشئة عن الضرائب والجزاءات (بما فيها الجزاءات الناشئة عن العقود التجارية) والأحكام القضائية وقت فرضها.

^٦ تشمل المطالبات على شركات التأمين على غير الحياة، والمطالبات عن الأضرار الخارجة عن نطاق مسؤوليات شركات التأمين على غير الحياة، والمطالبات الناشئة عن أنشطة اليانصيب والمقامرة.

٧-٢٤ وفي الوضع المثالي، ينبغي تقييم جميع الأصول والخصوم في الميزانية العمومية باستخدام الأسعار السوقية الملاحظة. غير أنه عند تقدير السعر السوقي الحالي لأغراض التقييم في الميزانية العمومية، يمكن استخدام متوسط أسعار جميع المعاملات في السوق إذا كانت البنود المعنية يتم تداولها في تلك السوق باستمرار وبكثرة وبحرية. وإذا لم تتوافر أسعار ملاحظة نظراً لأن البنود المعنية لم يتم شراؤها أو بيعها في السوق في الماضي القريب، يجب محاولة تقدير الأسعار التي كانت ستشتري بها هذه الأصول من السوق في التاريخ المرجعي للميزانية العمومية. ويمكن حساب هذه التقديرات من خلال (١) مراكمة وإعادة تقييم المعاملات، أو (٢) تقدير القيمة الحالية للعائدات المستقبلية. وتناقش الفقرات من ٧-٢٦ إلى ٧-٣٣ هاتين الطريقتين والقيم الملاحظة في السوق.

٧-٢٥ وتعرض الفقرات التالية الأساليب التي يمكن استخدامها في تقدير أسعار السوق الجارية. وترد إرشادات إضافية بشأن تقييم أنواع معينة من الأصول والخصوم بالأجزاء ذات الصلة من القسم الذي يبين تصنيف الأصول والخصوم. ونظراً لأن تقييم الخصوم هو نفس تقييم الأصول المالية المقابلة، فإن الجزء المتبقي من هذا الفصل سوف يشير في معظم الحالات إلى الأصول المالية فقط، على أن يكون مفهوماً أن هذه الإشارات تشمل الخصوم أيضاً. وليس من المتوقع غالباً قيام معدي إحصاءات مالية الحكومة باشتقاق القيم السوقية للأصول والخصوم بأنفسهم، بل ينبغي لهم تقييم المعلومات المتوافرة وكيفية استخدامها في إعداد الميزانية العمومية في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

القيمة الملاحظة في الأسواق

٧-٢٦ المصدر الأمثل للأسعار الملاحظة المستخدمة في تقييم بنود الميزانية العمومية هو سوق، كالبورصة على سبيل المثال، يكون فيها لكل أصل متداول بديل مماثل تماماً، ويكون حجم التداول عليه ضخماً في الغالب، ويتم قيد سعره السوقي على فترات منتظمة. وتوفر هذه الأسواق بيانات عن الأسعار يمكن ضربها في مؤشرات الكمية لحساب مجموع القيمة السوقية لمختلف فئات الأصول التي تحوزها القطاعات، ومختلف فئات خصومها.

٧-٢٧ وبالنسبة للأوراق المالية المقيدة بالبورصة، على سبيل المثال، من المجدي جمع أسعار فرادى الأصول وأسعار فئات الأصول الواسعة، بالإضافة إلى تحديد القيمة العالمية

٧-١٩ ويشار إلى الأصول التي تتوافر طبيعياً والأصول التي ينشئها المجتمع باسم الأصول غير المنتجة (راجع الفقرة ٧-٩٠). وتشمل الأصول التي تتوافر طبيعياً الأراضي، والرواسب المعدنية الجوفية، والأسماك في المياه المفتوحة التابعة لإقليم ما، والطيف الراديوي في حالة خضوعه لحقوق الملكية. وتشمل الأصول التي ينشئها المجتمع العقود وعقود الإيجار والتراخيص والسمعة التجارية والأصول التسويقية.

تقييم الأصول والخصوم

٧-٢٠ كما ورد في الفقرة ٣-١١٣، ينبغي تقييم مراكز أرصدة الأصول والخصوم بالقيمة السوقية - أي كما لو كانت حيازتها قد تمت كجزء من معاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية (التاريخ المرجعي). وهكذا فإن قيمة الأصل في أي وقت هي قيمته السوقية الجارية التي تعرف بأنها المبلغ المستحق دفعه لاقتناء الأصل في تاريخ التقييم، مع مراعاة عمره وحالته والعوامل الأخرى ذات الصلة. ويتوقف هذا المبلغ على المنافع الاقتصادية التي يمكن لمالك الأصل الحصول عليها من حيازة الأصل أو استعماله. وتتناقض المنافع المتبقية المتوقعة الحصول عليها من معظم الأصول بمرور الزمن، مما يخفض قيمة الأصل، وقد تزداد قيمة المنافع المتبقية لبعض الأصول، كالفنائس، بمرور الزمن. وقد تزداد أو تنخفض قيمة المنافع المتبقية أيضاً بسبب التغيرات في الأوضاع الاقتصادية.

٧-٢١ وإلى جانب القيمة السوقية الحالية، يفيد أيضاً معرفة القيمة الاسمية (راجع الفقرة ٣-١١٥) للأدوات المالية لبعض الأغراض. وغالباً ما يتم تحديد هذه القيمة بالرجوع إلى شروط العقد بين الدائن والمدين. وتمثل القيمة الاسمية لأداة الدين انعكاساً لقيمة الدين عند نشوئه بالإضافة إلى أي تدفقات اقتصادية لاحقة، كالمعاملات (مثل استحقاق الفائدة وسداد أصل الدين)، وتغيرات سعر الصرف وتغيرات التقييم الأخرى عدا تغيرات سعر السوق،^٨ وتغيرات الحجم الأخرى.

٧-٢٢ وتتضمن القيمة السوقية الحالية للأصول غير المالية (عدا الأراضي) جميع تكاليف نقل الملكية، وتستبعد منها هذه التكاليف في حالة الأصول المالية. راجع الفقرات من ٨-٦ إلى ٨-٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

٧-٢٣ وينبغي تحويل قيمة الأصول المالية والخصوم المقومة بعملات أجنبية إلى العملة المحلية، كما يرد في الفقرة ٣-١١٩.

^٨ تتم المطابقة بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية عند حساب فروق إعادة التقييم المتراكمة الناتجة عن تغيرات الأسعار السوقية.

عموماً (أو غير القابلة للتداول) في الأسواق المنظمة أو غيرها من الأسواق المالية - كالقروض، والعملات والودائع، والحسابات الأخرى مستحقة الدفع/القبض - ينبغي تقييمها بالقيمة الاسمية. وقد تكون القيمة الاسمية لأداة الدين أقل من المبلغ المقدم أصلاً إذا سبق أداء مدفوعات سداد للمبلغ الأصلي أو حدث إعفاء من الدين أو غير ذلك من التدفقات الاقتصادية (كالتدفقات الناشئة عن الربط بمؤشر)، مما يؤثر على قيمة المبلغ القائم. وقد تكون القيمة الاسمية لأداة الدين أكبر من المبلغ المقدم أصلاً بسبب الفائدة المستحقة أو تدفقات اقتصادية أخرى، على سبيل المثال.

- أدوات الدين التي لا تستحق عنها الفائدة: بالنسبة لأدوات الدين (والأصول المالية المقابلة في صورة أدوات دين) التي لا تستحق عنها فائدة - مثل معظم الائتمانات التجارية والسلف - تكون القيمة الاسمية هي المبلغ المستحق من المدين للدائن في تاريخ الميزانية العمومية. وإن كانت هناك فترة طويلة أكثر من المعتاد قبل استحقاق أداء المدفوعات على خصم دين قائم لا تستحق عنه فائدة، ينبغي خفض قيمة أصل الدين بمبلغ يعكس الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق وسعر فائدة تعاقدية حالي ملائم، كسعر الفائدة المطبق على أدوات الدين المماثلة (راجع أيضاً الفقرة ٣-١١٨).

- السداد في شكل سلع أساسية أو أي سلع أخرى: بالنسبة لبعض الأدوات، كالقروض، قد ينص العقد على أن يكون السداد في شكل سلع أساسية أو أي سلع أخرى تؤدي على أقساط على مدار فترة زمنية. وفي البداية، تكون قيمة الدين (والأصول المالية المقابلة في صورة أدوات دين) مساوية لأصل الدين المقدم. ولدى أداء المدفوعات في شكل سلع أو سلع أولية، تنخفض قيمة أصل الدين القائم بمقدار القيمة السوقية للسلعة أو السلعة الأساسية وقت السداد.

- سداد الائتمان التجاري بموجب ترتيبات المقايضة: تحدد قيمة السلع الأولية أو السلع الأخرى أو الخدمات التي تقدم لسداد خصوم الائتمان التجاري (والأصول المالية المقابلة في صورة أدوات دين) بموجب ترتيبات المقايضة عند نشأة الدين - أي وقت حدوث مبادلة القيمة. ومع ذلك، كما أسلفنا، إذا كانت هناك فترة طويلة أكثر من المعتاد قبل السداد، فينبغي تخفيض قيمة أصل الدين بمبلغ يعكس الفترة المتبقية حتى تاريخ

لجميع الأوراق المالية الموجودة من نوع بعينه. وبالنسبة لسندات الدين المتداولة (أو القابلة للتداول) في الأسواق المالية المنظمة وغيرها - مثل أذون الخزانة، والسندات، وسندات الدين غير المضمونة، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، والأوراق المالية المضمونة بأصول، وغيرها - ينبغي تقييمها بالقيمة السوقية، وبالقيمة الاسمية أيضاً في حالة الخصوم.^٩ وفي بعض البلدان، تعد سوق المساكن القائمة مثلاً آخر على الأسواق التي قد يتم فيها تداول الأصول بأعداد كافية لإتاحة معلومات مفيدة عن الأسعار.

٧-٢٨ وفي حالة إنتاج وبيع أصول من نفس النوع في السوق، يمكن تقييم أصل قائم بسعر السوق الجاري لأصل حديث الإنتاج بعد تعديله لمراعاة استهلاك رأس المال الثابت في حالة الأصول الثابتة، وأي فروق أخرى بين الأصل القائم والأصل حديث الإنتاج. وينبغي احتساب هذا التعديل لاستهلاك رأس المال الثابت على أساس الأسعار السائدة للأصل في التاريخ المرجعي للميزانية العمومية وليس على أساس المبالغ الفعلية التي قُيدت من قبل كمصروفات.^{١٠}

٧-٢٩ وتتيح المعلومات المستمدة من تلك الأسواق ملاحظات مباشرة عن أسعار الأصول المتداولة بالفعل في الأسواق، كما يمكن استخدامها أيضاً في تسعير أصول مماثلة غير متداولة. فعلى سبيل المثال، قد تُستخدم المعلومات المستمدة من البورصة أيضاً في تسعير أسهم غير مقيدة بالقياس بأسهم مقيدة مماثلة مع تخفيض السعر إلى حد ما لمراعاة تدني قابلية تداول الأوراق غير المقيدة. وبالمثل، فإن التقييمات المستقلة للأصول لأغراض التأمين أو لأغراض أخرى عموماً تستند إلى الأسعار الملاحظة لبنود تعتبر بدائل قريبة لتلك الأصول، وإن كانت ليست بدائل مماثلة. ومن الممكن استخدام هذا المنهج لأغراض التقييم في الميزانية العمومية.

٧-٣٠ وبالنسبة لأدوات الدين عدا سندات الدين (والأصول المالية المقابلة في صورة أدوات دين)، فإنها غير متداولة عادة، ولا تتوافر عنها بالتالي القيم السوقية الملاحظة عموماً. ويعني ذلك ضرورة تقدير هذه القيم باستخدام القيمة الاسمية كبديل (راجع الفقرة ٧-١٢٢).^{١١}

- أدوات الدين غير المتداولة: أدوات الدين (والأصول المالية المقابلة في صورة أدوات دين) غير المتداولة

^٩ تناقش الفقرات من ٣-١١٣ إلى ٣-١١٧ التقييم الاسمي والسوقي. راجع الأطر من ٢-٣ إلى ٥-٢ في مرشد إحصاءات دين القطاع العام للاطلاع على أمثلة رقمية عن حساب الفائدة والقيمة الاسمية.

^{١٠} المبالغ المقيدة في السابق كمصروفات محسوبة على أساس متوسط أسعار الأصل خلال فترة الإبلاغ.

^{١١} راجع الفصل الثاني من مرشد إحصاءات دين القطاع العام.

مؤشر أسعار سلع أساسية ذوي صلة) ناقص استقطاع النفاد.

٧-٣٢ وتستخدم عادة طريقة الجرد المستمر بغرض تقدير تكلفة الإحلال المخفضة لفئة من الأصول، وعلى الأخص الأصول الثابتة المنظورة. وتستند قيمة المخزون في هذه الطريقة إلى تقديرات لقيمة عمليات الاقتناء والتصرف التي تراكمت (بعد خصم الاستهلاك المتراكم لرأس المال الثابت أو إهلاك الأصول أو النفاد) ثم أعيد تقييمها على مدار فترة طويلة كافية لتغطية اقتناء جميع الأصول في هذه الفئة. ويمكن اعتبار طريقة الجرد المستمر مثيلاً أشمل لسجل الأصول: فطريقة الجرد المستمر تنطوي على إجراء هذه الحسابات لمجموعة كبيرة من الأصول، بينما يجري سجل الأصول هذه الحسابات لفرادى الأصول أو لأنواع معينة من الأصول.^{١٤}

القيمة الحالية للعائدات المستقبلية

٧-٣٣ في بعض الحالات، يمكن تقريب الأسعار الجارية في السوق بالقيمة الحالية^{١٥} للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من أصل معين. وقد يكون استخدام هذا الأسلوب مجدياً بالنسبة لعدد من الأصول المالية والأصول التي تتوافر طبيعياً والأصول غير المنظورة. فعلى سبيل المثال، تعتبر الأخشاب والأصول الجوفية من الأصول التي تتحقق المنافع منها عادة إما في المستقبل أو على مدى سنوات عديدة أو في الحالتين معاً. ويمكن أيضاً تقريب الأسعار الجارية بصافي القيمة الحالية عند وجود تكلفة لتوصيل الأصول إلى السوق. ويمكن خصم المنافع الاقتصادية والتكاليف لتقدير صافي القيمة الحالية للأصل.

تصنيف الأصول والخصوم

الأصول غير المالية (٦-١)^{١٦}

٧-٣٤ هناك أربع فئات للأصول غير المالية عند المستوى الأول للتصنيف. والفئات الثلاث الأولى هي الأصول المنتجة - الأصول الثابتة (٦-١-١)، والمخزونات (٦-١-٢)، والنفائس (٦-١-٣)، وتتألف الفئة الرابعة من جميع الأصول غير المنتجة

^{١٤} للاطلاع على تفاصيل حول طريقة الجرد المستمر، راجع Organisation for Economic and Co-operation and Development, *Measuring Capital—OECD Manual: Measurement of Capital Stocks, Consumption of Fixed Capital and Capital Services* (Paris, 2001).

^{١٥} القيمة الحالية هي القيمة في الوقت الحالي لدفعة أو تدفق مدفوعات مستقبلية مخصومة بسعر فائدة مركبة ملائم. ويشار إليها أيضاً باسم «القيمة الزمنية للنقود» أو «التدفق النقدي المخصوم».

^{١٦} الأرقام بين الأقواس بعد كل فئة تصنيف هي رموز تصنيف نظام إحصاءات مالية الحكومة، ويورد الملحق الثامن جميع رموز التصنيف المستخدمة في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

الاستحقاق وسعر فائدة تعاقدية حالي ملائم، وينبغي مراكمة الفائدة لحين أداء المدفوعات فعلياً.

- أدوات الدين غير المتداولة التي تكون قيمتها الاسمية غير مؤكدة: بالنسبة لأدوات الدين غير المتداولة (والأصول المالية المقابلة في صورة أدوات دين) التي تكون قيمتها الاسمية غير مؤكدة، يمكن حساب القيمة الاسمية عن طريق خصم مدفوعات الفائدة وأصل الدين المستقبلية بسعر فائدة تعاقدية حالي ملائم.

حساب القيمة من خلال مراكمة المعاملات وإعادة تقييمها

٧-٣١ في حالة عدم توافر أسعار سوقية ملاحظة، يمكن حساب قيمة أصل ما في الميزانية العمومية من خلال مراكمة المعاملات وإعادة تقييمها. وتتغير قيم معظم الأصول غير المالية بسبب التغيرات في الأسعار السوقية. وفي الوقت نفسه، تخضع من تكاليف الاقتناء الأولية قيمة استهلاك رأس المال الثابت^{١٢} (في حالة الأصول الثابتة) أو الإهلاك أو النفاد^{١٣} (في حالة الأصول غير المالية الأخرى) على مدار العمر المتوقع للأصل. ومن حيث المبدأ، يمكن حساب قيمة الأصل غير المالي في نقطة زمنية معينة في عمر هذا الأصل على أساس سعر الاقتناء الحالي لأصل جديد مماثل ناقص الاستهلاك التراكمي لرأس المال الثابت أو الإهلاك أو النفاد. ويشار إلى طريقة التقييم تلك باسم «تكلفة الإحلال المخفضة». وفي حال عدم توافر أسعار سوقية ملاحظة موثوقة للأصول المستخدمة، تتيح هذه الطريقة تقديرات تقريبية معقولة للسعر السوقي المحتمل في حالة عرض الأصل للبيع. ويمكن على سبيل المثال تطبيق هذا المبدأ على الأصول على النحو التالي:

- في حالة عدم توافر قيم سوقية ملاحظة، تقيد معظم الأصول الثابتة في الميزانية العمومية بتكلفة الإحلال المخفضة.
- تُقِيم عادة الأصول غير المنتجة غير المنظورة، مثل السمعة التجارية والأصول التسويقية، بالتكاليف الأولية لاقتنائها ناقص استقطاع إهلاك الأصول. وعند استخدام هذه الطريقة، يجب اختيار نمط للتناقص قد يستند إلى قوانين ضريبية وأعراف محاسبية.

- قد يكون من الممكن تقييم الأصول الجوفية والأصول الأخرى المتوافرة طبيعياً بتكلفة الاقتناء الأولية (المعاد تقييمها على نحو ملائم باستخدام مؤشر أسعار محدد أو

^{١٢} راجع الإطار ٦-١ للاطلاع على إرشادات حول حساب استهلاك رأس المال الثابت.

^{١٣} راجع الفقرة ١٠-٥٢.

الجدول ٧-٢: تصنيف موجز للأصول غير المالية

١-١-٦	الأصول غير المالية
١-١-٦	الأصول الثابتة
١-١-٦-٦	مبان وإنشاءات
١-١-٦-٦	مساكن
٢-١-٦-٦	مبان أخرى عدا المساكن
٣-١-٦-٦	إنشاءات أخرى
٤-١-٦-٦	تحسينات الأراضي
٢-١-٦-٦	آلات ومعدات
١-٢-٦-٦	معدات نقل
٢-٢-٦-٦	آلات ومعدات عدا معدات النقل
٣-١-٦-٦	أصول ثابتة أخرى
١-٣-٦-٦	موارد بيولوجية فلاحية
٢-٣-٦-٦	منتجات الملكية الفكرية
٤-١-٦-٦	نظم الأسلحة
٢-١-٦	المخزونات
٣-١-٦	النفائس
٤-١-٦	الأصول غير المنتجة
١-٤-١-٦	الأراضي
٢-٤-١-٦	الموارد المعدنية وموارد الطاقة
٣-٤-١-٦	أصول أخرى متوافرة طبيعياً
١-٣-٤-١-٦	موارد بيولوجية غير فلاحية
٢-٣-٤-١-٦	موارد مائية
٣-٣-٤-١-٦	موارد طبيعية أخرى
٤-٤-١-٦	أصول غير منظورة غير منتجة
١-٤-٤-١-٦	العقود وعقود الإيجار والتراخيص
٢-٤-٤-١-٦	السمعة التجارية والأصول التسويقية

(١-٦-٤). ويعرض الجدول ٧-٢ تصنيفاً موجزاً للأصول غير المالية؛ وترد تصنيفات أكثر تفصيلاً لهذه الفئات في مناقشات مختلف أنواع الأصول الثابتة ذات الصلة.^{١٧}

الأصول الثابتة (١-٦-١)

٧-٣٥ الأصول الثابتة (١-٦-١) هي أصول منتجة تُستخدم بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاج لمدة تزيد على عام. والخاصية المميزة للأصل الثابت ليست في كونه أصلاً معمرًا بمفهوم مادي، بل في إمكانية استخدامه بصورة متكررة أو مستمرة في الإنتاج لفترة زمنية طويلة تزيد على عام (حسب الأعراف المتبعة). وقد تكون بعض السلع، مثل الفحم المستخدم كوقود، سلعا معمرة للغاية من الناحية

^{١٧} يتضمن الفصلان الثامن والتاسع وصفاً للمعاملات، وهو وصف مكمل لتصنيف الأصول والخصوم في هذا الفصل، ويتضمن الفصل العاشر وصف التدفقات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بهذه الأصول والخصوم.

المادية لكنها لا تعتبر أصولاً ثابتة لأنه لا يمكن استخدامها إلا مرة واحدة. وتصنف الأصول الثابتة إلى مبان وإنشاءات (٦-١-١-١) وآلات ومعدات (٦-١-١-٢) وأصول ثابتة أخرى (٦-١-١-٣) ونظم أسلحة (٦-١-١-٤).

٧-٣٦ وفي حالة عدم توافر أسعار سوقية ملاحظة للأصول المستخدمة، يمكن بوجه عام استخدام تكلفة الإحلال المخفضة كبديل للقيمة السوقية الجارية للأصول الثابتة. ويوضح الجزء الباقي من هذا القسم متى يكون من المرجح التوصل إلى تقييم أدق لنوع معين من الأصول الثابتة باستخدام أسلوب آخر.

٧-٣٧ وقد يمتد إنتاج بعض الأصول الثابتة لفترتي إبلاغ أو أكثر. وينبغي من حيث المبدأ أن تقيد هذه الأصول غير المالية في الميزانية العمومية في وقت تغير الملكية الاقتصادية بحيث يتم تحويل المخاطر والمزايا المرتبطة بالأصل. وبالنسبة للأصول الثابتة مرتفعة القيمة كالسفن والآلات الثقيلة وغيرها من المعدات، تُقيد تغيرات الملكية في الوقت الذي يتفق عليه الطرفان؛ فعلى سبيل المثال، قد تنتقل الملكية تدريجياً حسب الدفعات المرحلية المسددة أو بالكامل وقت التسليم. وعندما يتم الاتفاق مقدماً على عقد بيع لإنشاء مبان أو إنشاءات، تقتنى الإنشاءات غير المستكملة في كل فترة من خلال مدفوعات مرحلية وتصنف كأصول ثابتة في الميزانية العمومية للوحدة القائمة بالشراء (أي أن الإنشاءات يتم بيعها من جانب مقاول البناء إلى المشتري على مراحل مع انتقال الحيازة القانونية للإنشاءات إلى المشتري). وعندما تزيد الدفعات المرحلية على قيمة الأصل غير المستكمل، ينبغي قيد الزيادة كسلفة تجارية تتناقض مع استمرار العمل. وفي حالة عدم وجود عقد بيع، تقيد الإنشاءات غير المستكملة كأعمال قيد الإنجاز وتقيد الإنشاءات المستكملة كسلع تامة الصنع في الميزانية العمومية للوحدة القائمة بأعمال البناء لحين تغير ملكية الأصل. وتعامل الأصول الثابتة الجاري إنشاؤها للحساب الذاتي كأصول ثابتة وليس كمخزونات أعمال قيد الإنجاز. وتنطبق هذه المبادئ العامة أيضاً على إنتاج الأصول الفلاحية (راجع الفقرة ٧-٦٢).

٧-٣٨ وتعامل الأصول الثابتة المكتناة بموجب عقد تأجير تمويلي، وتكون على الأرجح آلات ومعدات، كما لو كان مشتريها ومالكها هو المستخدم أو المستأجر (أي المالك الاقتصادي) وليس المؤجر (المالك القانوني). ويعامل الاقتناء على أنه يجري تمويله بمطالبة مالية تصنف كقرض. فعلى سبيل المثال، إذا اشترى أحد البنوك طائرة ثم أجراها لخطوط

أو المحلية أو الدينية أو الرمزية. ويمكن للجمهور العام زيارة هذه النصب التذكارية، ويدفع الزوار غالباً رسوم دخول إلى هذه النصب أو ما يحيط بها. وتستخدم وحدات القطاع العام هذه النصب التذكارية العامة في المعتاد لإنتاج خدمات ثقافية أو خدمات ذات طابع ترفيهي. وينبغي من حيث المبدأ إدراج النصب التذكارية العامة ضمن المساكن، والمباني الأخرى عدا المساكن، والإنشاءات الأخرى حسب طبيعتها، وقد يفضل من الناحية العملية تصنيفها ضمن الإنشاءات الأخرى إذا كان هذا التوزيع غير متاح. وينبغي حساب رأس المال الثابت المستهلك في إنشاء نصب جديدة أو إجراء تحسينات كبيرة على النصب القائمة بافتراض عمر تشغيلي ملائم لها.

٤٣-٧ غير أنه لا يمكن تقييم النصب التذكارية العامة مباشرة إلا إذا اعترفت بأهميتها جهة أخرى بخلاف المالك، وهو ما يحدث عادة عند البيع أو التثمين الرسمي. وتقيم النصب التذكارية العامة المنشأة حديثاً بتكلفة الإحلال المخفضة. أما النصب الأخرى عدا تلك المنشأة حديثاً، فينبغي تقييمها بأحدث سعر بيع، يتم تحديثه إذا اقتضى الأمر، باستخدام مؤشر أسعار عام. وإذا لم يتوافر سعر بيع، ينبغي عندئذ استخدام تقدير بديل، مثل التقييم لأغراض التأمين أو تكلفة الإحلال (راجع الفقرة ٣١-٧).

المساكن (١-١-١-٦)

٤٤-٧ المساكن (١-١-١-٦) هي مبان، أو أجزاء مخصصة من مبان، تستخدم كلياً أو بصورة رئيسية لأغراض السكنى، بما في ذلك أي إنشاءات ملحقة بها، مثل مواقف السيارات (المرائب) وكل التجهيزات الدائمة المضافة حسب الطلب في أماكن الإقامة. وتدرج أيضاً العوامات وصنادل نقل البضائع والبيوت المتنقلة والعربات الكبيرة المغطاة التي تستخدم كمقر سكني رئيسي، إلى جانب النصب التذكارية العامة المسجلة كمساكن في الأساس. وتدرج المساكن التي تقتنيها الحكومة من أجل العسكريين في هذه الفئة لأنها تستخدم بنفس طريقة استخدام المساكن التي يقتنيها المدنيون. كذلك تدرج المساكن غير المكتملة إذا ما اعتبر أن المستخدم النهائي أصبح هو المالك الاقتصادي نظراً لأنه يقوم بإنشاء المسكن لحسابه الخاص، أو لأن المستخدم النهائي تحمل مخاطر الأصل ومزاياه، أو لوجود عقد بيع أو شراء.

٤٥-٧ وبالنسبة للمساكن، قد توجد معلومات كافية متاحة من عمليات بيع المباني الجديدة والقائمة في أسواق خاصة مماثلة للمساعدة في إعداد تقديرات الميزانية العمومية لتحركات سعرية مماثلة في مجموع قيمة المساكن التابعة للقطاع العام. غير أن أسعار هذه المساكن تتوقف بدرجة كبيرة على موقعها وقد تتضمن قيمة الأراضي. وقد لا يغطي

الطيران الوطنية، تسجل الطائرة كأصل لدى خطوط الطيران ويسجل قرض كخصم على خطوط الطيران الوطنية وكأصل للبنك. وتناقش الفقرات من م٤-١٠ إلى م٤-١٥ عقود التأجير التمويلي بالتفصيل.

٣٩-٧ ويتمثل أحد الاعتبارات الأخرى التي يتعين مراعاتها عند تحديد الملكية في الأصول الثابتة التي تنشأ بموجب الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو نظم البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية، وهي ما يطلق عليها أحياناً أيضاً اسم مبادرات التمويل الخاص أو أي اسم مختصر مماثل آخر. وتحدد المعاملة الإحصائية على أساس الملكية الاقتصادية للأصل المعني (راجع الفقرة ٥-٧). وتناقش الفقرات من م٤-٥٨ إلى م٤-٦٥ الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتفصيل. كذلك جرى العرف على اعتبار الأصول الثابتة غير المنقولة، مثل المباني والإنشاءات الأخرى في الإقليم الاقتصادي، أصولاً مملوكة لوحدات مقيمة (راجع الفقرة ٢-١٣).

٤٠-٧ وتُستثنى العدد الصغيرة/اليديوية من حدود الأصول الثابتة. وتقيد التكلفة المحتملة عن هذه السلع المعمرة رخيصة الثمن كاستخدام سلع وخدمات (٢-٢) إذا كانت هذه المصروفات يتم تحملها بصفة منتظمة ومنخفضة مقارنة بالتكلفة المحتملة مقابل اقتناء الآلات والمعدات. ولكن توجد ظروف يتم فيها قيد هذه العدد الصغيرة/اليديوية كأصول ثابتة (راجع الفقرة ٦-٤٣).

المباني والإنشاءات (١-١-١-٦)

٤١-٧ تتألف المباني والإنشاءات (١-١-١-٦) من مساكن (١-١-١-٦)، ومبان أخرى عدا المساكن (٢-١-١-٦)، وإنشاءات أخرى (٣-١-١-٦)، وتحسينات الأراضي (١-١-٦-١)، كما يوضح الجدول ٣-٧. وتشمل قيمة المباني والإنشاءات على تكلفة تنظيف وإعداد الموقع وقيمة جميع التركيبات والمرافق والمعدات التي تشكل أجزاء أساسية من الإنشاءات.

٤٢-٧ وتدرج في هذا البند النصب التذكارية العامة التي تكون في صورة مبان وإنشاءات. ومن السهل تحديد النصب التذكارية العامة لدالاتها التاريخية أو الوطنية أو الإقليمية

الجدول ٣-٧ تصنيف المباني والإنشاءات

المباني والإنشاءات	١-١-١-٦
المساكن	١-١-١-٦
مبان أخرى عدا المساكن	٢-١-١-٦
إنشاءات أخرى	٣-١-١-٦
تحسينات الأراضي	٤-١-١-٦

- خطوط الاتصالات وخطوط الكهرباء وخطوط الأنابيب الطويلة وخطوط الأنابيب المحلية والكابلات.
- المرافق الرياضية والترفيهية الخارجية.
- تدرج المباني والإنشاءات المقتناة لأغراض عسكرية في هذه الفئة ما دامت تستخدم بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات الإنتاج لمدة تزيد على عام واحد.

تحسينات الأراضي (٦-١-١-١-٤)

٤٩-٧ تنشأ تحسينات الأراضي (٦-١-١-١-٤) عن أعمال تؤدي إلى تحسينات كبيرة في حجم الأراضي وجودتها وإنتاجيتها، أو تحول دون تدهورها. وتعامل أنشطة مثل استصلاح الأراضي، وتنظيف الأراضي، وترسيم الأراضي، وإنشاء الآبار وبرك المياه التي تشكل جزءاً أساسياً من الأراضي المعنية على أنها ناتجة عن عمليات تحسينات الأراضي. أما الحوائط البحرية والحواجز والسدود ونظم الري الأساسية الموجودة في محيط الأراضي دون أن تشكل جزءاً أساسياً منها، والتي غالباً ما تقوم الحكومة بإنشائها في أراضٍ مملوكة لعدة مالكين، فتصنف ضمن الإنشاءات الأخرى (٦-١-١-١-٣).

٥٠-٧ وتمثل تحسينات الأراضي فئة من الأصول الثابتة تختلف عن الأراضي (٦-١-١-٤) المدرجة ضمن الأصول غير المنتجة نظراً لأنها كانت موجودة قبل التحسينات. وتظل الأراضي غير المستصلحة أصلاً غير منتجٍ وتطبق عليها بالتالي مكاسب وخسائر حيازة مختلفة عن التغيرات السعريّة التي تؤثر على عمليات تحسينات الأراضي. وفي الحالات التي لا يمكن فيها الفصل بين قيمة الأراضي قبل التحسينات وقيمة تلك التحسينات، ينبغي إدراج الأصل ضمن الفئة التي تمثل الجزء الأكبر من القيمة.

٥١-٧ وتقيد قيمة تحسينات الأراضي بتكلفة الإحلال المخفضة لأعمال التحسينات كما تم تنفيذها في الأصل بعد إعادة تقييمها على نحو يتلاءم مع أسعار السوق. ويساوي ذلك من الناحية المفاهيمية الفرق في القيمة بين الأراضي المعنية في حالتها الطبيعية قبل التحسينات وقيمتها بعد التحسينات مع مراعاة التغيرات السعريّة. وجرى العرف على إدراج تكاليف نقل الملكية على جميع الأراضي مع تلك التحسينات. وتناقش الفقرات من ٥٣-٦ إلى ٦٠-٦ استهلاك رأس المال الثابت وتكاليف نقل الملكية.

الآلات والمعدات (٦-١-١-٢)

٥٢-٧ تغطي الآلات والمعدات (٦-١-١-٢) معدات النقل، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات،

النمط الجغرافي لعمليات البيع خلال الفترة جميع المناطق بدرجة كافية، ويتعين في هذه الحالة استخدام طريقة مثل طريقة الجرد المستمر (راجع الفقرة ٣٢-٧). ويرجح تطبيق هذه الطريقة أيضاً على العديد من المباني والإنشاءات العامة الأخرى نظراً لأنها غالباً ما تكون ذات خصائص مميزة تخصها دون غيرها.

المباني الأخرى عدا المساكن (٦-١-١-٢)

٤٦-٧ المباني الأخرى عدا المساكن (٦-١-١-٢-١-٢) تتضمن مباني بالكامل أو أجزاء من مبانٍ غير مخصصة كمساكن. وتندرج ضمن هذه الفئة التركيبات والمرافق والمعدات التي تشكل أجزاء أساسية من الإنشاءات. وبالنسبة للمباني الجديدة، تدرج تكاليف تنظيف وإعداد المواقع.

٤٧-٧ ومن الأمثلة على أنواع المباني المدرجة في هذه الفئة المباني الإدارية والمدارس والمستشفيات والمباني المخصصة للترفيه العام والمخازن والمباني الصناعية والمباني التجارية والفنادق والمطاعم. وتدرج أيضاً النصب التذكارية العامة المسجلة كمبانٍ غير سكنية أساساً. وتعتبر السجون والمدارس والمستشفيات من فئة المباني الأخرى عدا المساكن رغم أنها قد تكون مأوى لأسر معيشية مؤسسية. وتدرج المباني والإنشاءات المقتناة لأغراض عسكرية في هذه الفئة ما دامت تستخدم بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات الإنتاج لمدة تزيد على عام واحد.

إنشاءات أخرى (٦-١-١-٣)

٤٨-٧ تتألف الإنشاءات الأخرى (٦-١-١-٣) من جميع الإنشاءات عدا المباني. وتدرج أيضاً تكاليف تنظيف المواقع وإعدادها. وتدرج النصب التذكارية العامة إذا لم يمكن قيدها كمساكن أو مبانٍ أخرى عدا المساكن. كذلك يدرج ضمن هذه الفئة إنشاء الحوائط البحرية أو حواجز الأمواج أو حواجز الفيضانات التي يكون الغرض منها تحسين جودة وحجم الأراضي الملاصقة لها. وتدرج أيضاً البنية التحتية اللازمة للاستزراع المائي، مثل المزارع السمكية ومزارع المحار. ومن الأمثلة الأخرى:

- الطرق السريعة والشوارع والطرق والجسور والطرق السريعة العلوية والأنفاق والسكك الحديدية السطحية والممدودة في أنفاق ومدارج المطارات.
- شبكات الصرف الصحي والممرات المائية والموانئ والسدود وغيرها من الإنشاءات المائية.
- آبار التهوية والأنفاق والإنشاءات الأخرى المرتبطة بتعدين الموارد المعدنية وموارد الطاقة.

معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات (١-٢-٢-١-١-٦)

٧-٥٦ تتألف معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات (١-٢-٢-١-١-٦) من الأجهزة التي تستخدم أدوات التحكم الإلكتروني وكذلك المكونات الإلكترونية التي تشكل جزءاً من هذه الأجهزة. ومن أمثلة ذلك المنتجات التي تشكل جزءاً من الحاسبات الآلية وقطع غيارها وملحقاتها، وأجهزة إرسال موجات التلفزيون والراديو، وكاميرات التلفزيون والفيديو والكاميرات الرقمية، وأجهزة التليفون. وفي الواقع العملي، فإن هذا التعريف يقصر نطاق تغطية معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات في معظمه على معدات الكمبيوتر والاتصالات اللاسلكية.

آلات ومعدات غير مصنفة في أماكن أخرى (١-٦-١-٢-٢-٢-١)

٧-٥٧ تتضمن هذه الفئة جميع الآلات والمعدات غير مصنفة في أي من فئات الآلات والمعدات الأخرى^{١٨} وتتمثل أنواع الأصول التي يمكن أن تندرج ضمن هذه الفئة الآلات ذات الاستعمالات العامة والآلات ذات الاستعمالات الخاصة، ومعدات المكاتب والمحاسبة، والآلات الكهربائية، والأجهزة الطبية، وأدوات القياس الدقيق والأدوات البصرية، والأثاث، وساعات اليد والحائط، والآلات الموسيقية، والسلع الرياضية. وتشمل هذه الفئة أيضاً اللوحات المرسومة والتمائيل المنحوتة والأعمال الفنية الأخرى أو التحف، والمقتنيات الأخرى عالية القيمة التي يتم امتلاكها وعرضها بغرض إنتاج خدمات متاحف والخدمات المماثلة. أما البنود المماثلة التي يتم امتلاكها أساساً كمستودعات قيمة غير مخصصة للاستخدام في الإنتاج، فتصنف ضمن النفائس (راجع الفقرات من ٧-٨٧ إلى ٧-٨٩). وتستبعد من هذه الفئة أيضاً السلع المعمرة رخيصة الثمن مثل العدد الصغيرة/ اليدوية التي تقيد ضمن استخدام سلع وخدمات (٢-٢) (راجع الفقرة ٦-٤٣).

أصول ثابتة أخرى (١-٦-١-١-٣)

٧-٥٨ تتألف الأصول الثابتة الأخرى من موارد بيولوجية فلاحية (١-٦-١-١-٣) ومنتجات الملكية الفكرية (١-٦-١-١-١-٢-٢) كما يرد في الجدول ٧-٥.

^{١٨} تدرج ضمن هذه الفئة جميع البنود الواردة ضمن الفئات من ٤٣ إلى ٤٨ في التصنيف المركزي للمنتجات الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة، التطبيق ٢، ما عدا الفئة ٤٥٢ والفئة ٤٧٢، حيث تصنفان ضمن معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الرابط التالي: <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/cpc-2.asp>

والآلات والمعدات غير مصنفة في أماكن أخرى. وتدرج الآلات والمعدات التي تشكل جزءاً أساسياً من مبنى أو إنشاءات أخرى ضمن قيمة المبنى أو الإنشاءات وليس ضمن الآلات والمعدات. ولا تعتبر العدد الرخيصة الثمن التي تشتري بسعر ثابت نسبياً مثل العدد اليدوية أصولاً ثابتة ما لم تشكل نسبة كبيرة من مخزون الآلات والمعدات. ووفقاً للفقرة ٧-٣٨، تصنف الآلات والمعدات التي يسري عليها عقد تأجير تمويلي ضمن هذه الفئة نظراً لأنها تعامل على أن المستخدم (المستأجر) يكتنيها. وتصنف كذلك الآلات والمعدات المقتناة لأغراض عسكرية عدا نظم الأسلحة ضمن هذه الفئة، وتشكل نظم الأسلحة (١-٦-١-٤) فئة منفصلة (راجع الفقرة ٧-٧٤).

٧-٥٣ وتصنف الآلات والمعدات إلى فئتين رئيسيتين: معدات النقل (١-٦-١-١-٢) وآلات ومعدات عدا معدات النقل (١-٦-١-٢-١)، ثم تصنف الآلات والمعدات الأخرى على النحو الوارد في الجدول ٧-٤.

معدات النقل (١-٦-١-١-٢)

٧-٥٤ وتتألف معدات النقل (١-٦-١-١-٢) من معدات نقل الأشخاص والأشياء، بما في ذلك السيارات والمقطورات وأشياء المقطورات، والسفن، وقاطرات وعربات الخطوط الحديدية، والطائرات، والدراجات النارية، والدراجات. وقد تكون أسواق السيارات والطائرات وبعض أنواع معدات النقل الأخرى ممثلة بقدر كاف بحيث تتيح مشاهدات سريعة أفضل مقارنة بالتقييمات المعدة باستخدام تكلفة الإحلال المخفضة.

آلات ومعدات عدا معدات النقل (١-٦-١-١-٢-٢)

٧-٥٥ تتألف هذه الفئة من جميع الآلات والمعدات عدا معدات النقل. وتنقسم هذه الفئة إلى معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات (١-٦-١-١-٢-٢) والآلات والمعدات غير مصنفة في أماكن أخرى (١-٦-١-١-٢-٢-٢).

الجدول ٧-٤ تصنيف الآلات والمعدات

٢-١-١-٦	الآلات والمعدات
١-٢-١-١-٦	معدات النقل
٢-٢-١-١-٦	آلات ومعدات عدا معدات النقل
١-٢-٢-١-١-٦	معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات
٢-٢-٢-١-١-٦	آلات ومعدات غير مصنفة في أماكن أخرى

خلال فترة طويلة. وينبغي التمييز بين حالتين: إنتاج المنتجات الفلاحية من جانب منتجين متخصصين، مثل مربى الماشية أو مشاتل الأشجار، وإنتاج الأصول الفلاحية للحساب الخاص من جانب مستخدميها:

- في حالة المنتجين المتخصصين، تقيد الحيوانات والأشجار التي لم يُستكمل إنتاجها وغير الجاهزة للبيع أو التسليم كأعمال قيد الإنجاز.
- غير أنه عند إنتاج الحيوانات أو الأشجار للحساب الخاص في المزارع أو غيرها بقصد استخدامها كأصول ثابتة، تعامل الأصول غير المستكملة في صورة حيوانات أو أشجار غير مكتملة النمو والتي تكون غير الجاهزة للاستخدام في عمليات الإنتاج على أنها اقتناء أصول ثابتة من جانب وحدة القطاع العام المنتجة بوصفها المستخدم النهائي وليس على أنها أعمال قيد الإنجاز.

٦٣-٧ ولا تصنف كأصول فلاحية أو مخزونات إلا الحيوانات والنباتات الفلاحية الخاضعة لرقابة الوحدات المؤسسية ومسؤوليتها وإدارتها بصورة مباشرة. أما جميع الحيوانات والنباتات الأخرى، فتصنف كأصول غير منتجة. ويمكن عادة تقييم الحيوانات المصنفة كموارد بيولوجية فلاحية على أساس الأسعار السوقية الجارية لحيوانات مماثلة في عمر معين. ويُستبعد توافر مثل هذه المعلومات عن النباتات، وسيتعين على الأرجح تقييمها بتكلفة الإحلال المخفضة.

منتجات الملكية الفكرية (٢-٣-١-١-٦)

٦٤-٧ تنشأ منتجات الملكية الفكرية (٢-٣-١-١-٦) نتيجة البحث أو التطوير أو الدراسة أو الابتكار التي تنتج عنها معرفة يمكن للمطورين تسويقها أو استخدامها لمصلحتهم الذاتية في الإنتاج نظراً لأن استخدام هذه المعرفة حق حصري يحميه القانون أو غيره من وسائل الحماية. وقد تكون المعرفة منتجا في حد ذاتها، أو قد تتجسد في صورة منتج آخر. وفي الحالة الثانية، يكون المنتج الذي يجسد هذه المعرفة أعلى سعرا مقارنة بمنتج مماثل لا يجسد هذه المعرفة. وتظل المعرفة أصلا ما دام استخدامها تنتج عنه أرباح احتكارية لمالكها. وعندما تصبح المعرفة بدون حماية أو يبطل استخدامها بسبب ظهور ابتكارات لاحقة، فإنها لا تعتبر أصلا. ويمكن تصنيف منتجات الملكية الفكرية على النحو التالي:

- البحوث والتطوير (١-٢-٣-١-١-٦)
- التنقيب عن المعادن وتقييمها (٢-٢-٣-١-١-٦)

الجدول ٥-٧ تصنيف الأصول الثابتة الأخرى

أصول ثابتة أخرى	٣-١-١-٦
موارد بيولوجية فلاحية	١-٣-١-١-٦
موارد حيوانية تنتج منتجات متكررة	١-١-٣-١-١-٦
أشجار ومحاصيل وموارد نباتية تنتج منتجات متكررة	٢-١-٣-١-١-٦
منتجات الملكية الفكرية	٢-٣-١-١-٦
البحوث والتطوير	١-٢-٣-١-١-٦
التنقيب عن المعادن وتقييمها	٢-٢-٣-١-١-٦
برمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات	٣-٢-٣-١-١-٦
برمجيات الكمبيوتر	١-٣-٢-٣-١-١-٦
قواعد البيانات	٢-٣-٢-٣-١-١-٦
الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية	٤-٢-٣-١-١-٦
منتجات ملكية فكرية أخرى	٥-٢-٣-١-١-٦

موارد بيولوجية فلاحية (١-٣-١-١-٦)

٥٩-٧ تغطي الموارد البيولوجية الفلاحية (١-٣-١-١-٦) الموارد الحيوانية التي تنتج منتجات متكررة، والأشجار والمحاصيل والموارد النباتية التي تنتج منتجات متكررة، التي يخضع نموها وتجدها الطبيعي مباشرة لسيطرة وحدات مؤسسية ومسؤوليتها وإدارتها.

٦٠-٧ وتتضمن الموارد الحيوانية التي تنتج منتجات متكررة (١-٣-١-١-٦) حيوانات التربية، وماشية الألبان، ودواب الجر، والأغنام أو الحيوانات الأخرى التي تربي لإنتاج الصوف، والحيوانات المستخدمة في النقل أو السباق أو الترفيه، والموارد المائية التي تنتج منتجات متكررة. وتستبعد الأصول الفلاحية غير مكتملة النمو ما لم تكن منتجة للاستخدام الخاص. وتصنف الماشية التي تتم تربيتها للذبح، بما في ذلك الدواجن، كمخزونات وليس كأصول ثابتة.

٦١-٧ وتتضمن الأشجار والمحاصيل والموارد النباتية (٢-١-٣-١-١-٦) الأشجار (بما في ذلك الكروم والشجيرات) المزروعة لإنتاج الفاكهة والمكسرات والعصارة والصمغ واللحاء والأوراق. أما الأشجار التي تتم زراعتها للحصول على أخشابها والتي تنتج منتجا جاهزا للاستخدام مرة واحدة فقط عند قطعها فلا تمثل أصولا ثابتة لكنها تدرج ضمن المخزونات، مثلها مثل الحبوب أو الخضروات التي تنتج محصولا واحدا عند حصادها ولا يمكن اعتبارها بالتالي أصولا ثابتة.

٦٢-٧ وبوجه عام، في الحالات التي يستغرق فيها إنتاج الأصول الثابتة وقتا طويلا، تقيد الأصول التي لم يُستكمل إنتاجها في نهاية فترة الإبلاغ ضمن المخزونات في صورة أعمال قيد الإنجاز. وتطبق هذه المبادئ العامة أيضا على إنتاج الأصول الفلاحية، مثل الحيوانات أو الأشجار التي يكتمل نموها

وينبغي اعتباره كبيع جزئي أو كلي للأصل إلى الوحدة الحائزة لترخيص الاستنساخ.

٦٦-٧ وتتألف فئة البحوث والتطوير (٦-١-١-٣-٢-٢-٢) من قيمة النفقات على الأعمال الإبداعية التي يتم إنتاجها بصفة منتظمة بغرض تعزيز المعرفة، بما في ذلك معرفة البشر والثقافات والمجتمعات، واستخدام هذه المعرفة في وضع تطبيقات جديدة. ولا يتسع نطاق هذه الفئة لتشمل رأس المال البشري بوصفه أصولاً في إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى. وينبغي تحديد قيمة بند البحوث والتطوير على أساس المنافع الاقتصادية المتوقعة منه في المستقبل. وتتضمن هذه القيمة تقديم الخدمات العامة في حالة البحوث وأعمال التطوير التي تقتنيها الحكومة. ومن حيث المبدأ، فإن البحوث وأعمال التطوير التي لا تعود بمنافع اقتصادية على مالكيها لا تشكل أصلاً وينبغي معاملتها كمصروفات. ولا تدرج ضمن هذه الفئة سوى البحوث وأعمال التطوير التي تستوفي معايير الأصول غير المالية.^{١٩}

٦٧-٧ وما لم تكن القيمة السوقية للبحوث والتطوير متاحة مباشرة، قد يمكن تقييمها كما جرى العرف على أساس مجموع التكاليف، بما في ذلك تكلفة البحوث وأعمال التطوير التي لم تلق نجاحاً. وعلى نحو أكثر تحديداً، فإن البحوث وأعمال التطوير التي تنفذها وحدات الحكومة والجامعات والمعاهد البحثية غير الهادفة للربح وغيرها تعد إنتاجاً غير سوقي وينبغي تقييمها بالتالي على أساس مجموع التكاليف المحتملة، مع استبعاد العائد على رأس المال المستخدم. وتقيم نفقات البحوث وأعمال التطوير التي تنفذ بموجب عقد بأسعار التعاقد. وفي حالة تنفيذها للحساب الخاص، تقيم كتكاليف تراكمية. وفي حالة تنفيذها بمعرفة شركة عامة، تتضمن التكلفة العائد على رأس المال. ويتعين زيادة التقييم لمراعاة التغيرات في الأسعار وخفضه لمراعاة استهلاك رأس المال الثابت على مدار عمر الأصل. ونظراً لإدراج البحوث والتطوير ضمن حدود الأصول، أصبحت الموارد المشمولة ببراءات اختراع لا تعتبر أصولاً غير منتجة.^{٢٠}

^{١٩} للاطلاع على مزيد من المبادئ التوجيهية بخصوص قياس البحوث وأعمال التطوير في الواقع العملي، راجع Organisation for Economic and Co-operation and Development, *Handbook on Deriving Capital Measures of Intellectual Property Products* (Paris, 2010).

^{٢٠} تعتبر اتفاقية براءة الاختراع هي الاتفاقية القانونية التي تحدد على أساسها شروط استفادة الغير من البحوث وأعمال التطوير. واتفاقية براءة الاختراع هي شكل من أشكال تراخيص الاستخدام، وتعامل كمدفوعات مقابل خدمة أو اقتناء أصول. راجع المناقشات بشأن العقود وعقود الإيجار والتراخيص (٦-١-٤-٤-١) في الفقرة ٧-١٠٥ والملحق ٤.

- برمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات (٦-١-١-٣-٢-٣).
- الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية (٦-١-١-٣-٢-٤).
- منتجات ملكية فكرية أخرى (٦-١-١-٣-٢-٥).

٦٥-٧ وبعض منتجات الملكية الفكرية لا تستخدمها سوى الوحدة المسؤولة عن تطويرها أو وحدة معينة تم نقل ملكية المنتج إليها. ومن أمثلة ذلك التنقيب عن المعادن وتقييمها. وتستخدم منتجات أخرى، مثل برمجيات الكمبيوتر والأصول الفنية، في صورتين. الأولى هي الصورة الأصلية، وتخضع غالباً لسيطرة وحدة واحدة ولكن هناك بعض الاستثناءات كما نوضح في الجزء المتبقي من هذا القسم. ويستخدم الأصل في إنتاج نسخ يتم توزيعها بدورها إلى وحدات مؤسسية أخرى. ويمكن بيع النسخ مباشرة أو إتاحتها بموجب تراخيص:

- يمكن معاملة النسخ المباعة مباشرة كأصول ثابتة إذا استوفت الشروط اللازمة — أي أنها ستستخدم في الإنتاج لفترة تزيد على عام.
- ويمكن أيضاً معاملة النسخ المتاحة بموجب تراخيص استخدام كأصول ثابتة إذا استوفت الشروط اللازمة. أي إذا كان من المتوقع استخدامها في الإنتاج لمدة تزيد على عام وتنتقل جميع مخاطر ومزايا الملكية إلى المرخص له. وشراء الترخيص مقابل مبلغ مالي مسدد على دفعة واحدة للاستخدام لفترة تمتد لعدة سنوات قد يكون مؤشراً مفيداً في هذا الصدد ولكنه ليس شرطاً لازماً.
- وفي حال تم اقتناء نسخة بموجب ترخيص استخدام تم شراؤه مقابل مدفوعات دورية تسدد لفترة تعاقدية تمتد لعدة سنوات واعتبر أن المرخص له هو المالك الاقتصادي للنسخة، ينبغي اعتبار ذلك اقتناء أصول ثابتة.
- وفي حالة أداء مدفوعات دورية مقابل الحصول على ترخيص استخدام دون وجود عقد طويل الأجل، تعامل المدفوعات على أنها مدفوعات مقابل خدمة.

• وفي حالة سداد دفعة أولية كبيرة تلحقها عدة مدفوعات أصغر في السنوات التالية، تقيد الدفعة الأولية كصافي اقتناء أصل ثابت وتعامل المدفوعات التالية كمدفوعات مقابل خدمة.

- وإذا كان الترخيص يتيح للمرخص له استنساخ الأصل وتحمله لاحقاً مسؤولية توزيع هذه النسخ ودعمها وصيانتها، يشار إلى ذلك باسم ترخيص بالاستنساخ

إنتاجها للحساب الخاص. وينبغي إعادة تقييم البرمجيات وقواعد البيانات المقتناة في سنوات سابقة ولم تشطب قيمتها بالكامل بعد بالأسعار الجارية.

٧٢-٧ الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية (٦-١-١-٣-٢-٤) هي كل الأعمال الأصلية التي تشمل الأفلام والتسجيلات الصوتية والمخطوطات وأشرطة التسجيل والنماذج التي يُسجل أو يُجسد فيها الأداء الدرامي وبرامج الإذاعة والتلفزيون والحفلات الموسيقية والمناسبات الرياضية والإنتاج الأدبي أو الفني. وينبغي تقييم هذه الأعمال بالأسعار السوقية الجارية إذا ما تم تداولها فعلياً. وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فينبغي تقييمها إما على أساس سعر الاقتناء أو تكلفة الإنتاج (بما في ذلك العائد على رأس المال في حالة إنتاجها بمعرفة شركة عامة)، ثم إعادة تقييمها بأسعار الفترة الجارية مع تخفيضها، أو على أساس القيمة الحالية للمتحصلات المستقبلية المتوقعة.

٧٣-٧ وتتألف منتجات الملكية الفكرية الأخرى (٦-١-١-٣-٢-٥) من المعلومات الجديدة والمعرفة المتخصصة غير المصنفة في أماكن أخرى، والتي يقتصر استخدامها على الوحدات التي أثبتت حقوق ملكيتها لتلك المعلومات أو وحدات أخرى رخص لها المالكون استخدامها. وينبغي تقييم الأصول بتكلفة الإحلال المخفضة الجارية، أو بالقيمة الحالية للمتحصلات المستقبلية المتوقعة.

نظم الأسلحة (٦-١-١-٤)

٧٤-٧ تتضمن نظم الأسلحة (٦-١-١-٤) المركبات والمعدات الأخرى، مثل السفن الحربية والغواصات والطائرات العسكرية والدبابات وحاملات القذائف والقاذفات وغيرها. وتعامل نظم الأسلحة كأصول ثابتة. وتستخدم نظم الأسلحة العسكرية المكونة من مركبات ومعدات أخرى متخصصة، مثل السفن الحربية والغواصات والطائرات العسكرية والدبابات وحاملات القذائف والقاذفات وغيرها، بصفة مستمرة في تقديم خدمات الدفاع، حتى وإن كان استخدامها في أوقات السلم يقتصر على الردع. لذلك، ينبغي تصنيف نظم الأسلحة العسكرية كأصول ثابتة، وينبغي أن يستند هذا التصنيف على نفس المعايير المطبقة على الأصول الثابتة الأخرى - أي أن تكون أصولاً منتجة تستخدم بصفة متكررة أو مستمرة في عمليات الإنتاج لأكثر من عام واحد. ومعظم الأسلحة المستخدمة لمرة واحدة التي تنتجها هذه النظم، مثل الذخيرة والقذائف والصواريخ والمتفجرات وغيرها، تعامل بوصفها مخزونات عسكرية (٦-١-١-٢-٥) (راجع الفقرة ٧-٨٦ والفقرة ٦-٩٤). غير أن بعض البنود التي تستخدم لمرة واحدة،

٧٨-٧ وتتألف فئة التنقيب عن المعادن وتقييمها (٦-١-١-٣-٢-٢) من قيمة نفقات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي والرواسب غير البترولية والتقييم اللاحق للمعادن المكتشفة. وتؤثر المعلومات المستمدة من التنقيب على أنشطة الإنتاج التي تقوم بها الجهات التي تحصل على هذه المعلومات على مدار عدة سنوات. وينبغي أن تحدد قيمة بند التنقيب عن المعادن وتقييمها إما على أساس المبالغ مستحقة الدفع بموجب عقود ممنوحة إلى وحدات مؤسسية أخرى لهذا الغرض أو على أساس تكلفة أعمال التنقيب المنفذة للحساب الخاص. وينبغي أن تتضمن هذه التكاليف العائد على رأس المال الثابت المستخدم في أنشطة التنقيب. وإلى جانب تكلفة اختبارات الحفر والتجفيف الفعلية، يشتمل التنقيب عن المعادن على أي تكاليف قبل الترخيص وتكاليف التراخيص والاقتناء والتقييم، وتكاليف المسح الجوي وغيره من أعمال المسح، وتكلفة النقل والتكاليف الأخرى التي يتم تحملها للتمكين من تنفيذ أعمال التنقيب. ولا تقاس قيمة الأصل الناتج بقيمة الرواسب الجديدة المكتشفة من خلال التنقيب ولكن تقاس بقيمة الموارد المخصصة للتنقيب خلال فترة الإبلاغ. وينبغي إعادة تقييم أعمال التنقيب التي أجريت في الماضي ولم تشطب قيمتها بالكامل بعد بأسعار وتكاليف الفترة الجارية.

٦٩-٧ وتصنف برمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات (٦-١-١-٣-٢-٣) ضمن نفس الفئة نظراً لأن قواعد البيانات المميكنة لا يمكن إنشاؤها بمعزل عن نظام لإدارة قواعد البيانات، وهذا النظام في حد ذاته عبارة عن برمجيات كمبيوتر. ويمكن تقسيم هذه الفئة إلى برمجيات كمبيوتر (٦-١-١-٣-٢-٣-١) وقواعد بيانات (٦-١-١-٣-٢-٣-٢).

٧٠-٧ تشمل برمجيات الكمبيوتر (٦-١-١-٣-٢-٣) برامج الكمبيوتر ومواصفات البرامج والمواد المساندة لبرمجيات النظم والتطبيقات المتوقع استخدامها لأكثر من عام. ويمكن شراء البرمجيات من وحدات أخرى أو تصميمها للحساب الذاتي، وقد تكون مخصصة للاستخدام الذاتي فقط أو للبيع من خلال النسخ. وتتألف قواعد البيانات (٦-١-١-٣-٢-٣-٢) من ملفات بيانات منظمة بحيث تسمح بالاطلاع على البيانات واستخدامها على نحو يضمن فعالية استخدام الموارد. وتعامل هذه النفقات على شراء قواعد بيانات الكمبيوتر أو تطويرها أو توسيع نطاقها كأصول إذا كان من المتوقع استخدامها في الإنتاج لمدة تزيد على عام واحد.

٧١-٧ وينبغي تقييم برمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات (٦-١-١-٣-٢-٣) على أساس المبلغ مستحق الدفع إذا تم اقتنائها من وحدة أخرى، أو تكلفة إنتاجها (بما في ذلك العائد على رأس المال في حالة إنتاجها بمعرفة شركة عامة) إذا تم

ومن حيث المبدأ، ينبغي أن تتوافر بيانات الأسعار السوقية الجارية لمعظم أنواع المخزونات، ولكن كثيراً ما تقدر قيم المخزونات من الناحية العملية بتعديل القيم الدفترية أو قيم اقتنائها بالاستعانة بمؤشرات الأسعار.

المواد والإمدادات (١-٢-٢-١-٦)

٧-٧٩ تتألف المواد والإمدادات (١-٢-٢-١-٦) من جميع السلع المحتفظ بها بغرض استخدامها كمدخلات في عملية إنتاجية. وقد تحتفظ وحدات القطاع العام بمجموعة متنوعة من السلع كموايد وإمدادات، بما في ذلك الإمدادات المكتبية والوقود والمواد الغذائية. وقد تحتفظ كل وحدة من وحدات القطاع العام ببعض المواد والإمدادات، حتى وإن اقتصر على الإمدادات المكتبية. وغالباً ما تقيّم المواد والإمدادات على أساس أسعار السوق الجارية لنفس السلع.

الأعمال قيد الإنجاز (١-٢-٢-١-٦)

٧-٨٠ تتألف الأعمال قيد الإنجاز (١-٢-٢-١-٦) من سلع وخدمات لم يتم تجهيزها بدرجة كافية لتصبح بالصورة التي تورد عليها عادة إلى وحدات مؤسسية أخرى. والأرجح أن يكون بند الأعمال قيد الإنجاز محدوداً أو منعماً لدى وحدات الحكومة العامة التي يتمثل نشاطها الأساسي في إنتاج خدمات غير سوقية، نظراً لأن إنتاج معظم هذه الخدمات يكتمل خلال فترة قصيرة أو باستمرار. وأي إنتاج لم يكتمل في نهاية فترة الإبلاغ يجب قيده ضمن الأعمال قيد الإنجاز، مثل أعمال التشييد والاستثناء الوحيد من قيد الأعمال غير المستكملة كأعمال قيد الإنجاز يكون في حالة المشروعات المستكملة جزئياً التي يعتبر أن ملكيتها الاقتصادية قد انتقلت إلى مالكيها النهائي على مراحل (راجع الفقرة ٧-٣٧). وتنقل الملكية الاقتصادية على مراحل عندما يكون الإنتاج للاستخدام الخاص، أو عندما تنتقل المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل غير المستكمل إلى المالك الجديد، أو عندما يثبت انتقالها بموجب بنود محددة في عقد بيع أو شراء. وفي هذه الحالات الاستثنائية، تقيد المنتجات المستكملة جزئياً كإقتناء أصول ثابتة وليس كأعمال قيد الإنجاز.

٧-٨١ ويمكن أن تتخذ الأعمال قيد الإنجاز أشكالاً كثيرة مختلفة، من المحاصيل غير مكتملة النمو إلى تطوير برامج الكمبيوتر. ورغم أن الأعمال قيد الإنجاز هي عبارة عن مخرجات لم تصل بعد إلى الصورة التي تورد عليها عادة إلى الغير، يمكن نقل ملكيتها عند اللزوم.^{٢١}

^{٢١} قد تباع على سبيل المثال في ظروف استثنائية، مثل تصفية إحدى وحدات القطاع العام.

كأنواع معينة من القذائف الباليستية ذات القوة التدميرية الشديدة، قد توفر حماية مستمرة ضد المعتدين وتستوفي بالتالي المعايير العامة للتصنيف كأصول ثابتة. وتقيم نظم الأسلحة بتكلفة الإحلال المخفضة.

المخزونات (١-٢-٢-١-٦)

٧-٧٥ المخزونات (١-٢-٢-١-٦) هي أصول منتجة تتألف من سلع وخدمات، ونشأت في الفترة الراهنة أو في فترة سابقة ويحتفظ بها بغرض بيعها أو استخدامها في الإنتاج أو غير ذلك من الاستخدامات في تاريخ لاحق. وتصنف المخزونات إلى مواد وإمدادات (١-٢-٢-١-٦)، وأعمال قيد الإنجاز (١-٢-٢-١-٦)، وخدمات (١-٢-٢-١-٦)، وخدمات التصنيع (١-٢-٢-١-٦)، وخدمات البيع (١-٢-٢-١-٦)، ومخزونات عسكرية (١-٢-٢-١-٦)، وذلك على النحو الوارد في الجدول ٧-٦. وكل نوع من أنواع المخزونات له وظيفة اقتصادية مختلفة.

٧-٧٦ وتتكون المخزونات من:

- السلع التي لا تزال في حيازة الوحدات التي أنتجتها قبل تجهيزها وبيعها وتسليمها إلى وحدات أخرى، أو استخدامها بأي شكل آخر؛
 - المنتجات التي تقطنها الوحدات من وحدات أخرى لاستخدامها في إنتاج سلع وخدمات سوقية وغير سوقية، أو لإعادة بيعها دون تجهيز؛
 - مخزونات استراتيجية في صورة سلع محتفظ بها لأغراض استراتيجية أو للطوارئ، والسلع التي تحتفظ بها هيئات تنظيم السوق، والسلع الأخرى ذات الأهمية الكبيرة للبلد، مثل الحبوب والمخزونات العسكرية والبتترول.
- ٧-٧٧ وقد تتضمن المخزونات خدمات تتألف من أعمال قيد الإنجاز أو منتجات تامة الصنع - مثل الرسوم المعمارية قيد الإنجاز أو المنجزة بالفعل انتظاراً للبدء في تشييد المبنى موضوع هذه الرسوم.
- ٧-٧٨ وينبغي تقييم المخزونات بأسعارها السوقية الجارية في تاريخ الميزانية العمومية وليس بسعر الاقتناء.

الجدول ٦-٧ تصنيف المخزونات

المخزونات	٢-١-٦
مواد وإمدادات	١-٢-٢-١-٦
أعمال قيد الإنجاز	٢-٢-٢-١-٦
سلع تامة الصنع	٣-٢-٢-١-٦
سلع مشتراة بغرض إعادة البيع	٤-٢-٢-١-٦
مخزونات عسكرية	٥-٢-٢-١-٦

بوصفها أصولاً ثابتة، تعامل معظم البنود المستخدمة لمرة واحدة كمخزونات، ولكن توجد بعض أنواع القذائف ذات القوة التدميرية الشديدة التي قد تعامل كأصول ثابتة. وتقيّم المخزونات العسكرية بأسعار الإحلال الجارية.

النفائس (٣-١-٦)

٧-٨٧ النفائس (٣-١-٦) هي سلع منتجة ذات قيمة كبيرة تقتنى ولا تستخدم أساساً لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك ولكن يحتفظ بها كمستودعات للقيمة بمرور الوقت. ويُنتظر أن تزداد القيمة الحقيقية لهذه السلع أو ألا تهبط على أقل تقدير، وهذه السلع لا تتدهور قيمتها بمرور الزمن في الظروف العادية.

٧-٨٨ وتتضمن النفائس ما يلي:

- الذهب غير النقدي وغيره من الأحجار الكريمة والمعادن التي لا تستخدم كمعادن وإمدادات في عمليات الإنتاج؛
- اللوحات الفنية وأعمال النحت وغيرها مما يعترف به كأعمال فنية أو تحف والتي يحتفظ بها أساساً كمستودعات للقيمة بمرور الوقت؛
- المجوهرات ذات القيمة الكبيرة المصنعة من أحجار كريمة ومعادن، والمقتنيات، ونفائس أخرى متنوعة.

وتصنف العديد من البنود التي ينطبق عليها وصف النفائس والتي تمتلكها وحدات الحكومة العامة ضمن آلات ومعدات أخرى (٦-١-٢-٢-٢) لأنها لا يحتفظ بها أساساً كمستودعات للقيمة ولكن تستخدم في الإنتاج، كأن يتم عرضها في المتاحف الحكومية (راجع أيضاً الفقرة ٧-٥٧).

٧-٨٩ وفي حالة وجود أسواق محكمة التنظيم لتداول النفائس، من الممكن تقييمها بأسعار السوق الجارية، بما في ذلك أي رسوم أو عمولات تدفع إلى الوكلاء. وإن لم توجد مثل هذه الأسواق، قد يكون من الملائم استخدام المبالغ المؤمن بها على تلك النفائس ضد الحريق أو السرقة أو أي مخاطر أخرى.

الأصول غير المنتجة (٤-١-٦)

٧-٩٠ تتألف الأصول غير المنتجة من أصول منظورة تتوافر طبيعياً — موارد طبيعية - يتم إنفاذ حقوق الملكية عليها، وأصول غير منتجة غير منظورة (٦-٤-٤) ينشئها المجتمع. وتشمل الموارد الطبيعية الأراضي (٦-٤-١)، والموارد المعدنية وموارد الطاقة (٦-٤-٢)، وأصولاً أخرى تتوافر طبيعياً (٦-٤-٣). وإذا لم يتم إنفاذ حقوق الملكية على الموارد التي تتوافر طبيعياً أو تعذر إنفاذها، فإنها لا تعتبر عندئذ أصولاً اقتصادية.

٧-٨٢ وتقيّم مخزونات الأعمال قيد الإنجاز على أساس تكلفة الإنتاج بالأسعار الجارية في تاريخ الميزانية العمومية. ويمكن تقدير قيمة الأخشاب غير المستعملة والمحاصيل المزروعة الأخرى بخضم المتحصلات المستقبلية من بيع المنتج النهائي حسب الأسعار الجارية ومصروفات استكمال المنتج.

السلع تامة الصنع (٣-٢-٢-١-٦)

٧-٨٣ تتألف السلع تامة الصنع (٣-٢-٢-١-٦) من السلع التي تكون ناتج عملية إنتاجية، وما زالت في حوزة منتجها، ولا يُنتظر مواصلة تجهيزها من جانب منتجها قبل توريدها لوحدات أخرى. وقد تظل السلع تامة الصنع في حيازة الوحدات المنتجة لها فقط. ولا يكون لدى وحدات الحكومة العامة سلع تامة الصنع إلا إذا كانت تلك الوحدات تنتج سلعاً لبيعها أو نقل ملكيتها إلى وحدات أخرى. وتقيّم مخزونات السلع تامة الصنع بقيمة بيعها الجارية (قبل إضافة أي ضرائب أو تكلفة نقل أو توزيع) أو بتكلفة إنتاجها في الوقت الحالي (أي بأسعار الإحلال الجارية).

سلع مشتراة بغرض إعادة البيع (٤-٢-٢-١-٦)

٧-٨٤ السلع المشترية بغرض إعادة البيع (٦-١-٢-٢-٤) هي سلع مقتناة بغرض إعادة بيعها أو نقل ملكيتها إلى وحدات أخرى دون مزيد من التجهيز. ويمكن لمالكي السلع المخصصة لإعادة البيع نقلها أو تخزينها أو تصنيفها أو فرزها أو غسلها أو تعبئتها لعرضها لإعادة البيع بصورة جذابة للعملاء أو المستفيدين، ولكن دون إدخال أي تعديلات أخرى عليها. وأي وحدة من وحدات الحكومة العامة تبيع سلعاً بأسعار ذات دلالة اقتصادية، مثل محال بيع الهدايا بالمتاحف، يرجح أن تمتلك مخزونات من السلع المشترية لإعادة البيع. وتشمل هذه الفئة أيضاً السلع التي تشتريها وحدات الحكومة العامة لتقديمها إلى وحدات أخرى بدون مقابل أو بأسعار غير ذات دلالة اقتصادية. وتتضمن السلع المشترية بغرض إعادة البيع أيضاً السلع التي تقتنيها الحكومة لتوزيعها كتحويلات اجتماعية عينية والتي لم يتم إيصالها بعد إلى مستحقيها.

٧-٨٥ وتقيّم مخزونات السلع المشترية بغرض إعادة البيع بأسعار الإحلال الجارية.

المخزونات العسكرية (٥-٢-٢-١-٦)

٧-٨٦ تتألف المخزونات العسكرية (٥-٢-٢-١-٦) من بنود تستخدم لمرة واحدة، مثل الذخيرة والقذائف والصواريخ والمتفجرات وغيرها التي تطلقها الأسلحة أو نظم الأسلحة. وكما يرد في الفقرة ٧-٧٤ في سياق مناقشة نظم الأسلحة

تقديرات التقييم وخصم قيمة الأراضي من تكلفة إحلال الإنشاءات أو من القيمة السوقية المجمعة للأراضي والإنشاءات.

• وفي حالة عدم إمكانية الفصل بين قيمة الأراضي وقيمة ما عليها من مبان وإنشاءات ومزارع وكروم وغيرها، ينبغي تصنيف الأصل المجمع في الفئة التي تمثل الجزء الأكبر من قيمته.

• وبالمثل، إذا لم يمكن الفصل بين قيمة تحسينات الأراضي (التي تتضمن تنظيف الموقع، وإعداده لإقامة مبان أو زرع محاصيل، وتكاليف نقل الملكية) وقيمة الأراضي في حالتها الطبيعية، يمكن عزو قيمة الأراضي إلى الفئة التي يُفترض أنها تمثل الجزء الأكبر من القيمة.

٧-٩٥ وتسجل الأراضي في الميزانية العمومية للمالك القانوني إلا إذا كانت غير منفصلة عن أصول أخرى خاضعة لعقد تأجير تمويلي. وغالبا ما قد يكون ذلك في حالة عقود التأجير التمويلي السارية على مبان أو مزارع قائمة على الأراضي، حيث تقيد الأصول غير القابلة للفصل، بما فيها الأراضي، في الميزانية العمومية للمالك الاقتصادي.^{٢٢}

٧-٩٦ وعندما لا يكون المالك القانوني للمبنى هو المالك القانوني للأرض المقام عليها المبنى، ولكن سعر شراء المبنى يتضمن دفع إيجار مقدم للأرض مع عدم استحقاق أي مدفوعات أخرى مستقبلا، جرى العرف على قيد الأرض في الميزانية العمومية لمالك المبنى المقام على الأرض.

الموارد المعدنية وموارد الطاقة (٦-١-٤-٢)

٧-٩٧ تتألف الموارد المعدنية وموارد الطاقة (٦-١-٤-٢) من احتياطات المعادن والطاقة الموجودة فوق سطح الأرض أو تحته والقابلة للاستغلال الاقتصادي في ضوء التكنولوجيا والأسعار النسبية الحالية. ويمكن الفصل عادة بين حقوق ملكية الموارد المعدنية وموارد الطاقة وحقوق ملكية الأرض نفسها. وقد تكون الرواسب فوق سطح الأرض أو تحته، بما في ذلك الرواسب تحت قاع البحر، ولكن يجب أن تكون قابلة للاستغلال الاقتصادي. وتتألف الموارد المعدنية وموارد الطاقة من الاحتياطات المعلومة من النفط والغاز الطبيعي والفحم والخامات الفلزية (بما في ذلك الخامات الحديدية وغير الحديدية وخامات الفلزات الثمينة) والاحتياطات المعدنية غير الفلزية (بما في ذلك المحاجر، وحفر الصلصال والرمل، والرواسب المعدنية الكيميائية والسماحية، ورواسب الأملاح،

٧-٩١ وجرى العرف على اعتبار جميع الأصول غير المنتجة غير المنقولة مثل الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية داخل الإقليم الاقتصادي على أنها مملوكة لوحدة مقبلة (راجع الفقرة ٢-١٣).

الأراضي (٦-١-٤-١)

٧-٩٢ الأراضي (٦-١-٤-١) تتألف الأراضي من الأرض ذاتها، بما في ذلك غطاء التربة وأي مياه سطحية مرتبطة بها، التي تسري عليها حقوق ملكية ويمكن أن يحصل منها مالكوها على منافع اقتصادية من خلال حيازتها أو استخدامها. وتشتمل المياه السطحية المرتبطة بالأراضي على أي مستودعات مائية وبحيرات وأنهار ومياه داخلية أخرى يمكن إنفاذ حقوق الملكية عليها، ويمكن بالتالي أن تخضع لمعاملات بين وحدات. أما هيئات المياه التي توفر المياه بصفة منتظمة مقابل مبالغ مالية لاستخدامها في الإنتاج (بما في ذلك الري)، فلا تصنف كمياه مرتبطة بالأراضي ولكن كموارد مائية (٦-١-٤-٣-٢).

٧-٩٣ ويستبعد ما يلي من بند الأراضي:

- المباني والإنشاءات الأخرى المقامة على الأراضي أو من خلالها، مثل الطرق والمباني الإدارية والأنفاق؛
- تحسينات الأراضي وتكاليف نقل ملكيتها؛
- الكروم والبساتين المزروعة، وغيرها من مزارع الأشجار ومزارع تربية الحيوانات ومزارع المحاصيل؛
- الأصول الجوفية؛
- الموارد البيولوجية غير الفلاحية؛
- الموارد المائية في باطن الأرض.

٧-٩٤ وتقيّم الأراضي بالسعر الجاري الذي كان ليدفعه مشتر جديد، مع استبعاد تكاليف نقل الملكية. وجرى العرف على قيد تكاليف نقل ملكية الأراضي كصافي استثمار في الأصول الثابتة كجزء من تحسينات الأراضي، ويطبق عليها استهلاك رأس المال الثابت. ويمكن أن تتفاوت قيمة الأراضي تفاوتاً بالغاً حسب موقعها واستخداماتها الملائمة أو المرخص بها. ونتيجة لذلك، يجب مراعاة هذه العوامل عند تحديد سعر السوق الجاري للأراضي. وقد يكون فصل قيمة الأراضي عن قيمة الإنشاءات المقامة عليها صعباً أو غير عملي في عدد من الحالات:

- أحد أساليب تقدير قيمة الأراضي منفصلة هو حساب نسب قيمة الموقع إلى قيمة الإنشاءات استناداً إلى

^{٢٢} راجع الفقرات من ٣-٢٨ إلى ٣-٤١ والفقرة ٧-٥ للاطلاع على وصف للفرق بين المالك القانوني والمالك الاقتصادي.

الجدول ٧-٧ تصنيف الأصول الأخرى المتوافرة طبيعياً

أصول أخرى متوافرة طبيعياً	٣-٤-١-٦
أصول بيولوجية غير فلاحية	١-٣-٤-١-٦
موارد مائية	٢-٣-٤-١-٦
موارد طبيعية أخرى	٣-٣-٤-١-٦
الطيف الراديوي	١-٣-٣-٤-١-٦
موارد طبيعية غير مصنفة في أماكن أخرى	٢-٣-٣-٤-١-٦

لها قيمة اقتصادية ولم تدرج في قيمة الأراضي المرتبطة بها. ونظراً لأنه من غير المرجح توافر أسعار ملاحظة لتلك الأصول، فإنها تقيّم عادة بالقيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة (راجع الفقرة ٧-٣٣).

٧-١٠٢ وتتألف الموارد المائية (٢-٣-٤-١-٦) من موارد المسطحات المائية والمياه الجوفية المستخدمة لاستخراج المياه بشرط أن تؤدي ندرتها إلى إنفاذ حقوق ملكية أو حقوق استخدام عليها وإخضاعها لتقييمات سوقية وسيطرة اقتصادية. ونظراً لأنه من غير المرجح توافر أسعار ملاحظة لتلك الأصول، فإنها تقيّم عادة بالقيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة.

٧-١٠٣ وتتضمن فئة الموارد الطبيعية الأخرى (١-٦-١-٣-٤) الطيف الكهرومغناطيسي الذي يشتمل على نطاق الترددات اللاسلكية المستخدمة في نقل الصوت والبيانات والصور. وتحدد قيمة الطيف عادة بالقيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة. وفي حالة وجود عقد طويل الأجل لاستخدام الطيف، يمكن الاستناد إلى قيمته في تقدير القيمة الإجمالية للأصل. وفي ظل التوجه نحو تنفيذ سياسات بيئية باستخدام أدوات سوقية، قد يتم قيد مزيد من الموارد الطبيعية كأصول اقتصادية (راجع أيضاً الفقرات من م ٤-١٨ إلى م ٤-٤٠ والفقرات من م ٤-٨ إلى م ٤-٥٠ بشأن معاملة تصاريح وتراخيص استخدام الموارد الطبيعية).

الأصول غير المنتجة غير المنظورة (٤-٤-١-٦)

٧-١٠٤ الأصول غير المنتجة غير المنظورة (١-٦-١-٤) هي أصول من إنشاء المجتمع مثبتة بإجراءات قانونية أو محاسبية. وتخول بعض هذه الأصول لمالكها الحق في ممارسة أنشطة محددة معينة أو في إنتاج سلع أو خدمات محددة معينة ومنع وحدات أخرى من ذلك إلا بموافقتهم. وقد يتمكن المالكون من الحصول على أرباح احتكارية وذلك بقصر استخدام الأصول على أنفسهم. ويمكن التمييز بين نوعين من الأصول غير المنتجة غير المنظورة: العقود وعقود الإيجار والتراخيص (١-٦-٤-٤-١) والسمعة التجارية والأصول التسويقية (١-٦-٤-٤-٢)، وذلك

والكوارتز، والجبس، والأحجار الكريمة الطبيعية، والأسفلت، والقار، والخبث). وتعتبر آبار التهوية بالمناجم، والآبار، وغيرها من مرافق الاستخراج الجوفي أصولاً ثابتة في صورة إنشاءات أخرى (١-٦-١-٣-٤) وليست أصولاً جوفية.

٧-٩٨ وتقدر عادة قيمة الموارد بالقيمة الحالية للعائدات الصافية المتوقعة من استغلالها تجارياً، ولكن إذا كانت ملكية الأصول الجوفية تتغير في الأسواق بصورة متكررة، ربما تتيح السوق أسعاراً ملائمة يمكن الاستناد إليها. وفي الواقع العملي، قد يتعين استخدام التقييمات التي يحددها المالكون للأصول في حساباتهم الخاصة.

٧-٩٩ وكثيراً ما تكون المؤسسة القائمة باستخراج الموارد مختلفة عن مالك الموارد. ففي بلدان عديدة على سبيل المثال، تكون موارد النفط مملوكة للحكومة. غير أن الشركة المستخرجة هي التي تحدد معدل نضوب المورد، ونظراً لأن المورد غير قابل للتجدد خلال الفترة الزمنية التي يعيشها الإنسان، فإن ذلك لا يجعل الملكية الاقتصادية تبدو كما لو كانت قد انتقلت إلى الشركة المستخرجة حتى وإن لم يكن ذلك هو الوضع القانوني القائم. ولا يكون للشركة المستخرجة أيضاً بالضرورة الحق في الاستخراج لحين نضوب المورد. ونظراً لعدم وجود أسلوب مرض تماماً لقيود قيمة الأصل موزعة بين المالك القانوني والشركة المستخرجة، يقيد المورد كاملاً في الميزانية العمومية للمالك القانوني، وتفيد المدفوعات المسددة من الشركة المستخرجة إلى المالك كريع. (وتمثل هذه المعالجة بالتالي امتداداً لمفهوم ريع الموارد الذي ينطبق في هذه الحالة على أصل قابل للنضوب على النحو الوارد في الفقرة ٥-١٣٠ والفقرتين م ٤-١٦ وم ٤-١٧).^{٢٣}

أصول أخرى متوافرة طبيعياً (٣-٤-١-٦)

٧-١٠٠ تتألف الأصول الأخرى المتوافرة طبيعياً (١-٦-٣-٤) من موارد بيولوجية غير فلاحية (١-٦-٣-٤-١)، وموارد مائية (١-٦-٣-٤-٢)، وموارد طبيعية أخرى (١-٦-٣-٤-١) على النحو الموضح في الجدول ٧-٧.

٧-١٠١ وتتكون الموارد البيولوجية غير الفلاحية (١٤٣١٦) من الحيوانات والطيور والأسماك والنباتات التي تنتج منتجات لمرة واحدة أو منتجات متكررة تخضع لحقوق ملكية نافذة دون أن يخضع نموها أو تجددتها الطبيعي مباشرة لسيطرة أي وحدة مؤسسية أو مسؤوليتها أو إدارتها. ومن أمثلة ذلك الغابات البكر ومصايد الأسماك التي يمكن استغلالها تجارياً. ولا تدرج ضمن هذه الفئة إلا الموارد التي

^{٢٣} راجع الملحق ٤، الإطار م ٤-١، للاطلاع على وصف للمعايير المستخدمة في التمييز بين ريع الموارد الطبيعية وبيعها كأصول.

انتهاء مدة العقد، ويجب بالتالي خفض قيمته مع تناقص مدة العقد (راجع الفقرة ١٠-٥٣).

١٠٧-٧ وقد تكون العقود وعقود الإيجار والتراخيص في صورة عقود تأجير تشغيلي قابلة للتداول (١-١-٤-٤-١-٦)، وتراخيص استخدام الموارد الطبيعية (٢-١-٤-٤-١-٦)، وتراخيص مزاولة أنشطة معينة (٣-١-٤-٤-١-٦)، وحق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري (٤-١-٤-٤-١-٦).^{٢٥}

عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول (١-١-٤-٤-١-٦)

١٠٨-٧ عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول (١-١-٤-٤-١-٦) هي عبارة عن حقوق ملكية للغير مرتبطة بأصول ثابتة. ويمنح عقد التأجير لحائزته منافع اقتصادية تزيد على الرسوم مستحقة الدفع ويمكن لحائز العقد تحقيق هذه المنافع قانونيا وعمليا من خلال نقل هذه المنافع. ومن أمثلة ذلك الحالة التي يدفع فيها مستأجر مبنى ما ريعا ثابتا ولكن المبنى قد يحقق ريعا أعلى في حالة عدم وجود العقد. وإذا كان يمكن للمستأجر قانونيا وعمليا في مثل هذه الظروف تأجير المبنى من الباطن، يكون ذلك بمثابة أصل للمستأجر من فئة عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول.

تراخيص استخدام الموارد الطبيعية (١-١-٤-٤-١-٦)

١٠٩-٧ تراخيص استخدام الموارد الطبيعية (١-١-٤-٤-١-٦) هي عبارة عن حقوق ملكية للغير مرتبطة بموارد طبيعية. ومن أمثلة ذلك عندما تكون لوحدة مؤسسية حصّة صيد محددة، ويمكنها قانونيا وعمليا أيضا بيع هذه الحصّة إلى وحدة أخرى. وتشكل المبالغ المدفوعة مقابل ترخيص الهوايف المحمولة ببيع لأصل وليس مبالغ مدفوعة مقابل إيجار عندما تكون للمرخص له حقوق ملكية اقتصادية فعلية على استخدام الطيف. وعند تحديد ما إذا كانت الملكية قد انتقلت بالفعل إلى الغير، يتعين الاستناد إلى المعايير الستة الواردة في الإطار م ١-٤.

تراخيص مزاولة أنشطة معينة (١-١-٤-٤-١-٦)

١١٠-٧ تراخيص مزاولة أنشطة معينة (١-١-٤-٤-١-٦) هي عبارة عن حقوق ملكية للغير مرتبطة بموارد طبيعية. ومن أمثلة ذلك عندما تكون (٣-١) تمثل أصلا لحائزها في الحالات التالية: (١) عندما تكون التراخيص محدودة العدد وتتيح لحائزها بالتالي كسب أرباح احتكارية، و(٢) عندما لا تكون الأرباح الاحتكارية متأتية من استخدام أصل خاص بمصدر الترخيص، و(٣) عندما يكون حائز الترخيص قادرا قانونيا وعمليا على بيع الترخيص

^{٢٥} راجع الفقرات من م ٤-١٨ إلى م ٤-٥٢ للاطلاع على وصف لكيفية قيد هذه التراخيص التي تصدرها الحكومة.

الجدول ٧-٨ تصنيف الأصول غير المنتجة غير المنظورة

أصول غير منتجة غير منظورة	٤-٤-١-٦
العقود وعقود الإيجار والتراخيص	١-٤-٤-١-٦
عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول	١-١-٤-٤-١-٦
تراخيص استخدام الموارد الطبيعية	٢-١-٤-٤-١-٦
تراخيص مزاولة أنشطة معينة	٣-١-٤-٤-١-٦
حق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري	٤-١-٤-٤-١-٦
الشهرة التجارية والأصول التسويقية	٢-٤-٤-١-٦

على النحو الوارد في الجدول ٧-٨. وينبغي كلما أمكن تقييم العقود وعقود الإيجار والتراخيص بالأسعار الجارية إذا كانت متداولة فعليا في الأسواق. وفي حالة عدم تداولها في الأسواق، قد يكون من الضروري استخدام تقديرات القيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة. وتقيم الشهرة التجارية والأصول التسويقية في المعتاد بتكلفة الاقتناء الأولية ناقص مخصصات الاستهلاك (راجع الفقرة ١٠-٥٥).

العقود وعقود الإيجار والتراخيص (١-١-٤-٤-١-٦)

١٠٥-٧ لا تعامل العقود وعقود الإيجار والتراخيص (١-١-٤-٤-١-٦) كأصول إلا إذا استوفت الشرطين التاليين:

- تحدد شروط العقد أو عقد الإيجار أو الترخيص سعرا لاستخدام أصل ما أو تقديم خدمة ما يختلف عن السعر الذي كان لیسري في حالة عدم وجود العقد أو عقد الإيجار أو الترخيص.
- يجب أن يكون أحد طرفي العقد قادرا قانونيا وعمليا على تحقيق هذا الفارق السعري.

١٠٦-٧ ولا تعتبر أنواع العقود تلك أصولا إلا إذا كان وجود الاتفاق القانوني يمنح حائزها منافع تزيد على السعر مستحق الدفع إلى المؤجر أو مالك المورد الطبيعي أو مصدر الترخيص،^{٢٤} ويتيح له تحقيق هذه المنافع قانونيا وعمليا (أي في حالة وجود سوق لهذا العقد). وفي الواقع العملي، يوصى بعدم قيد العقود وعقود الإيجار والتراخيص إلا إذا كانت قيمة الأصل كبيرة ويمكن لحائزها بالفعل ممارسة الحق في تحقيق فارق السعر من خلال إعادة بيع الأصل. وفي هذه الحالة، سيتواجد بالضرورة سعر سوقي ملائم. ولا يتواجد الأصل بعد

^{٢٤} راجع أيضا نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفصل ١٧، الجزء الخامس.

منظور آخر، تمثل الشهرة التجارية قيمة مضافة لقيمة فرادى الأصول نتيجة استخدامها مع بعضها البعض.

٧-١١٤ ولا يمكن قيد الشهرة التجارية منفصلة وبيعها إلى طرف آخر. ويجب اشتقاق قيمة الشهرة التجارية بطرح قيمة الأصول والخصوم المصنفة في فئات أخرى ضمن حدود الأصول في إحصاءات مالية الحكومة من القيمة البيعية للشركة. (وفي الواقع العملي، ونظراً لأن الشهرة التجارية تقدر قيمتها كمتبق، يعكس تقدير قيمة الشهرة التجارية أيضاً السهو والخطأ في تقييم الأصول والخصوم الأخرى).

٧-١١٥ وإلى جانب الأخطاء المتبقية، قد تتضمن قيمة الشهرة التجارية قيمة البنود المعروفة باسم الأصول التسويقية بالنسبة للشركة. وتتألف الأصول التسويقية من بنود كالاسم التجاري، وترويسة مطبوعات المؤسسة، والعلامة التجارية، والشعار، واسم النطاق الإلكتروني. والاسم التجاري ليس مجرد اسم الشركة أو شعارها، إنما يعكس الانطباع العام الذي يكونه العميل الحالي أو المحتمل من تجربته مع الشركة ومنتجاتها. ومن هذا المنظور، قد نعتبر أن الاسم التجاري يتضمن بعض سمات الشهرة التجارية، مثل ولاء العملاء.

٧-١١٦ وتمثل قيمة الشهرة التجارية والأصول التسويقية الفرق بين القيمة المدفوعة مقابل مؤسسة ما بوصفها نشاطاً قائماً ومجموع قيم فرادى أصولها المسجلة والمقومة ناقص مجموع قيم فرادى خصومها المسجلة والمقومة. ورغم أن معظم الشركات لها شهرة تجارية على الأرجح، تقتضي دقة القياس عدم تسجيل الشهرة التجارية في إحصاءات مالية الحكومة إلا إذا كانت قيمتها مثبتة بمعاملة سوقية تكون عادة عبارة عن بيع الشركة بالكامل. وفي بعض الحالات الاستثنائية، يمكن بيع الأصول التسويقية المسجلة منفردة وبمعزل عن الشركة، وينبغي في هذه الحالة قيد قيمتها ضمن هذا البند.

٧-١١٧ وتقيد الشهرة التجارية والأصول التسويقية في الميزانية العمومية باستخدام القيمة المخفضة للقيد الذي يظهر كمعاملة في الأصول المالية والخصوم عند الاستحواذ على مؤسسة ما أو بيع أحد الأصول التسويقية.^{٢٦} ولا يعاد تقييم هذه القيود.

الأصول المالية (٦-٢) والخصوم (٦-٣)

٧-١١٨ ورد تعريف الأصول المالية والخصوم في الفقرتين ٧-١٥ و ٧-١٦. وتستند تصنيفات الأصول المالية والخصوم أساساً إلى سيولة الأدوات التي تعكس العلاقات الأساسية بين

للغير. وتصدر هذه التراخيص أساساً عن الحكومة ولكنها قد تصدر أيضاً عن وحدات أخرى.

٧-١١١ وعندما تفرض الحكومات قيوداً على عدد السيارات التي يحق لها العمل كسيارات أجرة أو على عدد كازينوهات القمار من خلال إصدار تصاريح أو تراخيص، فإنها تحقق بذلك أرباحاً احتكارية للشركات المرخصة وتحصل على بعض هذه الأرباح في صورة «رسوم». وبالنسبة للحكومة، تقيد هذه المتحصلات ضمن ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة (١١٤٥٢) (راجع الفقرة ٥-٨١). وبالنسبة لحائز مثل هذا التصريح، يتمثل الحافز على اقتناء هذا الترخيص في أن المرخص له يعتقد أنه سيكون له الحق بالتالي في تحقيق أرباح احتكارية مساوية على الأقل لتكلفة الترخيص. وهذا التصريح بتحقيق أرباح احتكارية يمثل أصلاً لحائزه إذا تمكن المرخص له من تحقيق هذه الأرباح من خلال إعادة بيع الأصل - أي إذا كان الترخيص قابلاً للتداول. وتتحدد قيمة هذا الأصل بقيمته في حالة بيعه، أو تقدر، إن لم تتوافر هذه المعلومات، على أساس القيمة الحالية للأرباح الاحتكارية المستقبلية (راجع أيضاً الفقرات من م ٤-٤٢ إلى م ٤-٤٥).

حق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري (٦-١-٤-٤-١-٤)

٧-١١٢ ينشأ حق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري (٦-١-٤-٤-١-٤) في حالة تعاقد طرف ما على شراء سلع أو خدمات بسعر محدد في المستقبل وتمكنه من نقل التزام الطرف الثاني في العقد إلى الغير. وترتبط هذه الحقوق بعقود لاعبي كرة القدم والحق الحصري للناسخ في نشر الأعمال الجديدة لمؤلف معين أو إصدار تسجيلات لموسيقين معينين (راجع أيضاً الفقرة م ٤-٥١). فعلى سبيل المثال، عندما يتعاقد لاعب كرة قدم على تقديم خدماته إلى أحد النوادي، ينشأ للنادي أصل يمكنه من بيع هذا العقد إلى ناد آخر.

الشهرة التجارية والأصول التسويقية (٦-١-٤-٤-٢)

٧-١١٣ غالباً ما يتوقع المشترون المحتملون لمؤسسة ما دفع علاوة على صافي قيمة فرادى الأصول والخصوم المقيمة والمقومة لهذه المؤسسة. ويشار إلى هذه العلاوة باسم الشهرة التجارية، وتعكس قيمة إنشاءات الشركة وقيمة القوة العاملة والإدارة والثقافة المؤسسية وشبكات التوزيع وقاعدة العملاء بالنسبة للنشاط. وقد لا تكون للشهرة التجارية قيمة بمعزل عن الأصول الأخرى، ولكنها تعزز من قيمة تلك الأصول. ومن

^{٢٦} كما يرد في الفقرة ١٠-٥٥، يدرج استهلاك الشهرة التجارية والأصول التسويقية على مدار عمرها التشغيلي أو القانوني ضمن التدفقات الاقتصادية الأخرى.

- تقيّم سندات الدين بالأسعار السوقية.
- تقيّم نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة وفق مبادئ مكافئة للتقييم السوقي.
- تقيّم جميع أدوات الدين الأخرى بأسعارها الاسمية، وهي تعتبر أفضل تقديرات متاحة عموماً لأسعارها السوقية.

٧-١٢٣ وتستلزم بعض الأصول المالية والخصوم أن يدفع المدين فائدة، وأبرزها في العادة الودائع وسندات الدين والقروض والحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض. وتتراكم الفائدة بصورة مستمرة وتؤدي إلى زيادة المبلغ الكلي الذي سيتوجب على المدين دفعه (راجع الفقرة ٦-٦٤).

٧-١٢٤ ولحساب الرصيد الكلي (راجع الفقرة ٤-٥٧)، تصنف الأصول المالية التي تقتنيها وحدات الحكومة دعماً لسياساتها المالية^{٣٢} تصنيفاً مختلفاً عن الأصول المالية المقتناة لأغراض إدارة السيولة. وتصنيف الأصول المالية في إحصاءات مالية الحكومة لا يتضمن هذا التمييز بين الأصول المالية المقتناة لأغراض السياسة العامة والأصول المالية المقتناة لأغراض السيولة. ويستند هذا التمييز إلى تقدير المحلل للغرض المحدد من استخدام الأصول المالية.^{٣١}

الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (٦-٢-١-٠، ٦-٣-١-٠، ٦-٢-١-٠، ٦-٣-١-٠)

٧-١٢٥ على جانب الأصول المالية، تتألف هذه الفئة من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، أما على جانب الخصوم فتتألف من حقوق السحب الخاصة فقط (راجع الفقرة ٧-١٢٨). والأطراف المقابلة لهذه الأصول المالية والخصوم هي غير المقيمين.

الذهب النقدي ${}^{32}(1-1-2-2-6, 1-1-0-2-6)$

٧-١٢٦ الذهب النقدي هو الذهب الذي تمتلكه السلطات النقدية (أو أطراف أخرى خاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات النقدية) وتحتفظ به كأصول احتياطية. ويتألف من سبائك الذهب (بما في ذلك الذهب المحتفظ به في حسابات الذهب

الدائن والمدين وكذلك الخصائص القانونية لتلك الأدوات. وتشتمل سيولة الأداة المالية على خصائص مثل قابليتها للتداول والنقل والتسويق والتحويل.

٧-١١٩ والأوراق المالية هي أدوات دين وخصص ملكية لها السمة المميّزة لقابلية التداول، أي أن ملكيتها القانونية يمكن أن تنتقل بسهولة من وحدة إلى أخرى بالتسليم أو التظهير. وبينما نجد أن أي أداة مالية قد يمكن تداولها أو لا، فإن الأوراق المالية مصممة خصيصا لهذا الغرض، حيث يجري تداولها عادة في الأسواق المنظمة أو «الأسواق غير الرسمية». (السوق غير الرسمية تعني وجود أطراف تتفاوض مباشرة مع بعضها البعض، وليس من خلال سوق عامة). والقابلية للتداول ليست مسألة تتعلق بالشكل القانوني للأداة. فقد تكون بعض الأوراق المالية قابلة للتداول قانونا، لكن لا توجد في واقع الأمر سوق عالية السيولة يمكن من خلالها شراء أو بيع هذه الأوراق بسهولة. والمشتقات المالية المسجلة في البورصة، كشهادات خيار الشراء، تعتبر في بعض الأحيان أوراقا مالية.

٧-١٢٠ وإضافة إلى تصنيف الأصول المالية والخصوم حسب خصائص الأداة المالية، تصنف الأصول المالية والخصوم أيضا حسب إقامة الطرف الآخر في الأداة (المدين في حالة الأصول المالية والدائن في حالة الخصوم).^{٢٧} ويرد تعريف الإقامة في الفقرات من ٢-٦ إلى ٢-٢١، ويبين الجدول ٧-٩ تصنيف الأصول المالية والخصوم حسب الأداة.

٧-١٢١ ونظرا لأن الأداة المالية ينشأ عنها أصل مالي وخصم، ينطبق نفس وصف الأداة عليهما معا. وعلى سبيل التبسيط، لن يشير الوصف إلا إلى الأصول المالية ما لم تكن هناك ضرورة محددة للإشارة إلى الخصوم.

٧-١٢٢ كما أشرنا في الفقرة ٣-١١٣ والفقرات من ٧-٢٠ إلى ٧-٢٥، ينبغي تقييم جميع الأصول المالية بالقيمة السوقية.^{٢٨} ونظرا لأن الدائن يمكنه التصرف في الأصل في تاريخ الميزانية العمومية بالسعر السوقي الجاري، ينبغي استخدام هذا السعر لأغراض الميزانية العمومية. وفي الواقع العملي، يقصد بتقييم أدوات الدين^{٢٩} بالقيمة السوقية في تاريخ الميزانية العمومية ما يلي:

٣٠ غالباً ما يشار لذلك باسم «الإقراض لأغراض السياسات العامة» أو «الإقراض لأغراض السياسات» ويعامل نفس معاملة النفقات في حساب الرصيد الكلي.

^{٢١} كما يرد في الإطار ٦-٣، يعتبر «ضخ رأس المال» مصروفات في بعض الظروف. أي أنه لا تنتج عنه مطالبة مالية على المدين.

٢٣ لا يوجد خصم في صورة ذهب نقدي، فالخصم المقابل للذهب النقدي، في صورة حسابات ذهب غير مخصصة لدى غير المقيمين تعطي حق المطالبة بتسليم الذهب، يصنف ضمن الودائع. ولا يوجد خصم مقابل لسبائك الذهب.

^{٢٧} يحتوي الملحق الثاني من دليل الإحصاءات النقدية والمالية على مناقشة حول أدوات الصيرفة الإسلامية وكيفية معاملتها من حيث تصنيف الأصول المالية والخصوم.

٢٨ غير أن هذه القيمة قد تختلف عن القيمة الاسمية للأصل، وهي مقياس القيمة من منظور المدين، حيث تمثل مقدار ما يدين به المدين للدائن في أي لحظة. راجع الفقرة ٣-١١٥.

^{٢٩} كل الخصوم، عدا حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، هي أدوات دين.

الجدول ٧-٩: تصنيف الأصول المالية والخصوم حسب الأداة وإقامة الطرف المقابل

٢-٦	الأصول المالية	٣-٦	الخصوم
١-٠-٢-٦	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	١-٠-٣-٦	حقوق السحب الخاصة
١-١-٠-٢-٦	الذهب النقدي		
٢-١-٠-٢-٦	حقوق السحب الخاصة		
٢-٠-٢-٦	العملة والودائع	٢-٠-٣-٦	العملة والودائع
٣-٠-٢-٦	سندات الدين	٣-٠-٣-٦	سندات الدين
٤-٠-٢-٦	القروض	٤-٠-٣-٦	القروض
٥-٠-٢-٦	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٥-٠-٣-٦	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
١-٥-٠-٢-٦	حصص الملكية	١-٥-٠-٣-٦	حصص الملكية
٢-٥-٠-٢-٦	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار	٢-٥-٠-٣-٦	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار
٦-٠-٢-٦	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة	٦-٠-٣-٦	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة
١-٦-٠-٢-٦	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة	١-٦-٠-٣-٦	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
٢-٦-٠-٢-٦	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري	٢-٦-٠-٣-٦	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
٣-٦-٠-٢-٦	مستحقات التقاعد	٣-٦-٠-٣-٦	مستحقات التقاعد
٤-٦-٠-٢-٦	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد	٤-٦-٠-٣-٦	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
٥-٦-٠-٢-٦	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضممانات موحدة	٥-٦-٠-٣-٦	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضممانات موحدة
٧-٠-٢-٦	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	٧-٠-٣-٦	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
١-٧-٠-٢-٦	المشتقات المالية	١-٧-٠-٣-٦	المشتقات المالية
٢-٧-٠-٢-٦	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	٢-٧-٠-٣-٦	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
٨-٠-٢-٦	حسابات أخرى مستحقة القبض	٨-٠-٣-٦	حسابات أخرى مستحقة الدفع
١-٨-٠-٢-٦	الائتمانات والسلف التجارية	١-٨-٠-٣-٦	الائتمانات والسلف التجارية
٢-٨-٠-٢-٦	حسابات متنوعة أخرى مستحقة القبض	٢-٨-٠-٣-٦	حسابات متنوعة أخرى مستحقة الدفع
١-٢-٦	مدينون محليون	١-٣-٦	دائنون محليون
١-٢-٦	نفس توزيع الأدوات أعلاه، ولكن مع استبعاد	٦-٢-١-٣-٦	نفس توزيع الأدوات أعلاه، ولكن مع استبعاد
٨-١-٢-٦-٢	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	٨-١-٣	حقوق السحب الخاصة
٢-٢-٦	مدينون خارجيون	٢-٣-٦	دائنون خارجيون
٢-٢-٦	نفس توزيع الأدوات أعلاه	٦-٢-١-٣-٦	نفس توزيع الأدوات أعلاه
٨-٢-٢-٦-١		٨-٢-٣	

بعملات أجنبية على الترتيب وليس كذهب نقدي، ما لم تكن محتفظا بها كحسابات ذهب غير مخصصة لدى السلطات النقدية ضمن الأصول الاحتياطية.

٧-١٢٧ وتتيح حسابات الذهب المخصصة امتلاك قطعة معينة من الذهب. وتظل ملكية الذهب للكيان الذي يودعه للحفظ. وتصنف حسابات الذهب المخصصة ضمن الذهب النقدي عندما يحتفظ بها كأصول احتياطية. وفي المقابل، تعامل حسابات الذهب المخصصة كأنها تمثل ملكية أصل غير مالي. وفي المقابل، تمثل حسابات الذهب غير المخصصة مطالبة على الجهة المحتفظ لديها بالحسابات لتسليم الذهب. وبالنسبة لهذه الحسابات، تمتلك الجهة المحتفظ لديها بالحسابات قاعدة احتياطية من الذهب المادي وتصدر مطالبات لأصحاب الحسابات مقومة بالذهب. وعند الاحتفاظ بحسابات الذهب غير المخصصة كأصول احتياطية، فإنها تصنف ضمن الذهب النقدي. ويبوب ضمن الودائع كل من

المخصصة) وحسابات الذهب غير المخصصة لدى غير المقيمين تعطي حق المطالبة بتسليم الذهب.^{٣٣} ويذكر الذهب النقدي بالكامل ضمن الأصول الاحتياطية، أو تحتفظ به المنظمات المالية الدولية. ولا يصنف ضمن الذهب النقدي إلا الذهب المحتفظ به كأصل مالي وكأحد مكونات الأصول الاحتياطية. ولذلك، وباستثناء حالات مؤسسية محدودة،^{٣٤} تصنف سبائك الذهب كأصل مالي في حالة البنك المركزي أو الحكومة المركزية فقط. وتعامل الودائع والقروض والأوراق المالية المقومة بالذهب كودائع وقروض وأوراق مالية مقومة

^{٣٣} راجع الفقرات من ٥-٧٤ إلى ٥-٧٨ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات للاطلاع على مناقشة تفصيلية بشأن سبائك الذهب وحسابات الذهب.

^{٣٤} مثل الذهب الذي يُحتفظ به لدى بنك تجاري ولكنه يخضع في الوقت نفسه لسيطرة السلطات النقدية.

٧-١٣٣ وتمثل تخصيصات حقوق السحب الخاصة (دينا) التزاما على البلدان المتلقية (وجزاء من التزامات الدين المستحقة على القطاع العام) وتمثل حيازات حقوق السحب الخاصة جزءا من الأصول المالية للقطاع العام. وتقيد تخصيصات وحيازات حقوق السحب الخاصة على أساس إجمالي. ولا تحدد المبادئ الإحصائية الاقتصادية الكلية الطرف الذي ينبغي له قيد حيازات وتخصيصات حقوق السحب الخاصة في ميزانيته العمومية (كالبك المركزي أو أحد كيانات الحكومة العامة مثل وزارة المالية أو الخزانة). والسبب في ذلك أن تخصيصات حقوق السحب الخاصة تُمنح لأعضاء صندوق النقد الدولي المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة، ويتعين على هؤلاء الأعضاء تطبيق الترتيبات المحلية القانونية والمؤسسية المتبعة في تحديد ملكية وقيد تخصيصات وحيازات حقوق السحب الخاصة في القطاع العام. ونظرا لأن المطالبات المالية المستحقة على الأعضاء في نظام حقوق السحب الخاصة والالتزامات المستحقة لهم تعزى على أساس تعاوني، تستخدم فئة شريك متبقي - غير مقيمين آخرين - باعتبارها الطرف المقابل لحيازات وتخصيصات حقوق السحب الخاصة.

٧-١٣٤ وبالإضافة إلى أن حقوق السحب الخاصة تعد نوعاً من أنواع الأدوات المالية، قد تستخدم أيضاً كوحدة حساب للتعبير عن قيمة أدوات دين أخرى. ويحدد صندوق النقد الدولي قيمة حقوق السحب الخاصة يومياً على أساس سلة مختارة من العملات. ولضمان الاتساق، يصدر الصندوق أسعار صرف وحدات حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المحلية. وتعديل سلة العملات وأوزان العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة من وقت لآخر.

العملة والودائع (٢-٢-٣-٦، ٢-١-٣-٦، ٢-٠-٣-٦، ٢-٢-٢-٦، ٢-١-٢-٦، ٢-٠-٢-٦)

٧-١٣٥ تتكون العملة من النقود الورقية والمعدنية ذات القيم الاسمية الثابتة والتي يصدرها أو يصرح بإصدارها البنك المركزي أو الحكومة. وبينما يجوز لجميع القطاعات حيازة العملة كأصول، لا يجوز في العادة إصدار العملة إلا من البنوك المركزية والحكومة. وفي بعض البلدان، يمكن أن تقوم البنوك التجارية بإصدار العملة بتفويض من البنك المركزي أو الحكومة. وتمثل العملة خصما على الوحدات التي تصدرها والعملة غير المُصدرة التي تحتفظ بها وحدة القطاع العام لا تُعامل باعتبارها أصلا ماليا لدى القطاع العام أو خصما على البنك المركزي. أما الذهب والعملات التذكارية التي لا يتم تداولها كعملة قانونية، أو كذهب نقدي، فيصنفان ضمن الأصول غير المالية في شكل نفائس أو مخزونات المواد الخام والإمدادات، حسب الاقتضاء، وليس ضمن العملة.

٧-١٣٦ وينبغي التمييز بين العملة المحلية التي تمثل خصما على وحدة مقبلة والعملة الأجنبية التي تمثل خصما

الحسابات غير المخصصة التي لا يحتفظ بها كأصول احتياطية، وكافة خصوم حسابات الذهب غير المخصصة.

٧-١٢٨ وتتخذ سبائك الذهب شكل نقود معدنية، أو قوالب، أو سبائك تصل نسبة نقائها إلى ٩٩٥ جزءاً في الألف على الأقل، بما في ذلك الذهب المحتفظ به في حسابات الذهب المخصصة. ويتم تداول سبائك الذهب عادة في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية. وسبائك الذهب المحتفظ بها كأصل احتياطي هي الأصل المالي الوحيد الذي ليس له خصم مقابل.

٧-١٢٩ وأي ذهب تحتفظ به وحدة حكومية ولا يتفق مع تعريف الذهب النقدي لا يعد أصلاً مالياً ويدرج ضمن الذهب غير النقدي كأصل غير مالي، ويكون معظمه في صورة نفائس (٦-١-٣) وربما مخزونات أيضاً (٦-١-٢).^{٣٥} وفي بعض الحالات، يمكن لأحد البنوك المركزية امتلاك سبائك ذهب دون إدراجها ضمن الاحتياطيات، مثلما يحدث أحياناً عندما يعمل كجهة احتكارية لإعادة بيع الذهب المستخرج. وتعامل مبادلات الذهب كقرض (راجع الفقرة ٧-١٦١).

٧-١٣٠ وقيم الذهب النقدي بالسعر المحدد في الأسواق المنظمة أو عند تداوله من خلال ترتيبات ثنائية الأطراف بين البنوك المركزية.

حقوق السحب الخاصة (٢-٦-٠-١-٢، ٢-٦-٢-٢-٢)
(٢-١، ٢-٦-٣-١، ٢-٦-٣-٢-١)

٧-١٣١ حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي ويخصصها لأعضائه لاستكمال الأصول الاحتياطية. وتقوم إدارة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي بتخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء في الصندوق (يشار إليها بصورة جماعية بالبلدان المشاركة). وتمثل مخصصات حقوق السحب الخاصة خصما على البلد العضو وتستحق الفائدة على هذا الخصم.^{٣٦}

٧-١٣٢ وتمثل حيازات حقوق السحب الخاصة حقوقا غير مشروطة لكل بلد حائز للحصول على النقد الأجنبي أو أصول احتياطية أخرى من أعضاء الصندوق الآخرين. وتمثل هذه الأصول المالية مطالبات على البلدان المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي مجمعة وليس على الصندوق. ويجوز للبلد المشارك بيع كل حيازاته من حقوق السحب الخاصة أو جانب منها إلى بلد مشارك آخر ويحصل في المقابل على أصول احتياطية أخرى، وخاصة النقد الأجنبي. ويجوز للبلدان المشاركة أيضا استخدام حقوق السحب الخاصة في سداد الالتزامات.

^{٣٥} الذهب غير النقدي عبارة عن سلعة ويصنف ضمن الأصول غير المالية كنفائس إذا كان يحتفظ به أساساً كمستودع للقيمة، ويصنف كمخزونات مواد وإمدادات إذا تم استخدامه في عملية إنتاج (مثل المجوهرات أو تركيبات الأسنان).

^{٣٦} حدد صندوق النقد الدولي أيضاً عدداً محدوداً من المؤسسات المالية الدولية كمؤسسات حائزة لحقوق السحب الخاصة.

بالمسحوبات النقدية الفورية ولكنها لا تسمح بنقل الملكية مباشرة إلى طرف ثالث، والودائع الادخارية والودائع محددة الأجل، واتفاقات إعادة الشراء لليلة واحدة أو قصيرة الأجل جدا التي تُدرج ضمن المقاييس الوطنية للنقود بالمفهوم الواسع، والودائع بالعملية الأجنبية التي يتم تجميدها بسبب تقنين استخدام النقد الأجنبي كإجراء يتعلق بالسياسة الوطنية.

٧-١٤١ وقد يكون من المفيد التوسع في تصنيف الودائع حسبما إذا كانت مقومة بالعملية المحلية أو إحدى العملات الأجنبية.

٧-١٤٢ وينبغي قيد الودائع بالقيمة الاسمية، مما يثير نفس المسائل على غرار القروض من حيث القيمة الاسمية والقيمة العادلة (راجع الفقرة ٧-١٦٣). فالأصول في شكل ودائع لدى البنوك وشركات تلقي الودائع الأخرى قيد التصفية ينبغي أن تُقيد أيضا بقيمتها الاسمية إلى أن يتم شطبها. وإذا كان الفرق كبيرا بين القيمة الاسمية والقيمة العادلة، يمكن قيد القيمة العادلة لهذه الودائع كبند تذكرة إضافي في الميزانية العمومية. وتسري المعالجة نفسها على أي حالة أخرى من حالات الودائع مضمحلة القيمة (أي عندما لا تكون شركة تلقي الودائع العامة قيد التصفية وإنما في حالة إعسار).

سندات الدين (٢-٠-٣، ٢-٦-٣، ١-٢-٣، ٢-٦-٣)
٢-٣-٣، ٣-٠-٣، ٣-٦-٣، ١-٣-٣، ٢-٦-٣، ٢-٣-٣

٧-١٤٣ سندات الدين هي أدوات مالية قابلة للتداول تستخدم كإثبات لدين. ويحدد السند عادة جدولا زمنيا لمدفوعات الفائدة وسداد أصل الدين. وفيما يلي أمثلة على سندات الدين:

- الأذون؛
- السندات وسندات الدين غير المضمونة، بما في ذلك السندات القابلة للتحويل إلى أسهم؛
- القروض التي أصبحت قابلة للتداول من حائز إلى آخر؛
- الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح؛
- الأوراق المالية المضمونة بأصول والتزامات الدين المضمونة بأصول؛
- الأدوات المشابهة المتداولة عادة في الأسواق المالية.

٧-١٤٤ وتُعرّف الأذون بأنها أوراق مالية (قصيرة الأجل في العادة) تعطي حاملها حقا غير مشروط في الحصول على مبالغ ثابتة محددة في تاريخ معين. وتصدر الأذون ويجري تداولها عادة في أسواق منظمة وبخصم على قيمتها الظاهرية

على وحدات غير مقيمة. (راجع الفقرة ٣-١٣٤ للاطلاع على تعريف العملة المحلية والعملية الأجنبية). وللعملة المحلية قيمة اسمية ثابتة. وتحوّل قيمة العملة الأجنبية إلى العملة المحلية بسعر الصرف الساري في تاريخ الميزانية العمومية، وينبغي أن يكون السعر المستخدم هو النقطة الوسطى بين سعري الشراء والبيع الفوريين لمعاملات العملة.

٧-١٣٧ والودائع هي جميع المطالبات المثبتة بشهادات إيداع والمستحقة على شركات تلقي الودائع (بما فيها البنك المركزي)، وفي بعض الحالات على الحكومة العامة أو الوحدات المؤسسية الأخرى. والوديعة هي في العادة عقد نمطي، متاح للجمهور بوجه عام، ويسمح بإيداع مبلغ غير محدد من المال. ويجوز أن تحتفظ وحدات القطاع العام بمجموعة متنوعة من الودائع كأصول، بما في ذلك الودائع بالعملات الأجنبية. ومن الممكن أيضا أن تتحمل الوحدة الحكومية خصوما في شكل ودائع. فعلى سبيل المثال، يجوز لمكاتب البريد أو الوحدات الحكومية الأخرى قبول ودائع من الجمهور، وأن تقوم بعمل المؤسسات المالية الريفية كنشاط ثانوي. وتتحمل في المعتاد الشركات العامة المالية (كالبنك المركزي) خصوما في شكل ودائع، مستحقة لعدة جهات، منها الوحدات الحكومية.

٧-١٣٨ والمطالبات على صندوق النقد الدولي التي تشكل مكونات احتياطات دولية وغير المثبتة بقروض ينبغي أن تُصنّف كودائع. (أما المطالبات على صندوق النقد الدولي المثبتة بقروض فينبغي أن تُدرج ضمن القروض). ويمكن أيضا تصنيف المدفوعات النقدية لهوامش الضمان القابلة للرد والمتعلقة بعقود المشتقات المالية (راجع الفقرة ٧-٢١٩) ضمن الودائع.

٧-١٣٩ وتعد الحسابات غير المخصصة للمعاند النفيسة، مثل حسابات الذهب غير المخصصة، من قبيل الودائع أيضا، باستثناء حسابات الذهب غير المخصصة التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض الاحتياطات، حيث تُدرج حيازة الأصل ضمن الذهب النقدي، ويُدرج الخصم المقابل ضمن الودائع (كما يرد أيضا في الفقرة ٧-١٥).

٧-١٤٠ وقد تكون الودائع قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل. وتشمل الودائع القابلة للتحويل جميع الودائع (١) القابلة للمبادلة (بدون غرامة أو قيد) بالقيمة الاسمية عند الطلب، و(٢) القابلة للاستخدام مباشرة لأداء مدفوعات للغير بشيك، أو حوالة، أو أمر تحويل بريدي، أو قيد مدين/دائن مباشر، أو أي تسهيل آخر من تسهيلات الدفع المباشر. أما الودائع غير القابلة للتحويل فتشمل كل المطالبات المالية الأخرى، عدا الودائع القابلة للتحويل، المثبتة بشهادات إيداع. ومن أمثلة الودائع الأخرى الودائع تحت الطلب التي تسمح

تقييم وتصنيف الأداة وفقا لخصائصها الأولية — حتى إذا كانت قيمة الورقة المالية أو القرض مختلفة إلى حد كبير عن قيم الأوراق المالية والقروض المشابهة بسبب الأداة المشتقة المتضمنة. ومن أمثلة ذلك سندات الشركات القابلة للتحويل إلى أسهم في نفس الشركة كخيار لحاملي السندات والأوراق المالية مع خيارات سداد الأصل بعملة تختلف عن تلك التي أصدرت بها تلك الأوراق. وفي حالة تداول خيار التحويل بصورة مستقلة، فإنه يُعامل كأداة مستقلة، ويصنّف كمشتقة مالية، ولا يكون ديناً.

٧-١٤٩ وفي ظروف معينة، نجد أن القروض (راجع الفقرة ٧-١٥٧) التي أصبحت قابلة للتداول من حائز إلى آخر يعاد تصنيفها (من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول) من قروض إلى سندات دين. ولإجراء هذا التعديل في التصنيف، ينبغي أن يكون هناك دليل على تداول هذه القروض في السوق الثانوية، بما في ذلك وجود صانعي السوق، وتواتر تسعير الأداة، كالذي يستدل عليه من وجود فروق بين سعري الشراء والبيع.^{٤٠}

٧-١٥٠ والأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح هي الأسهم التي تدر دخلاً ثابتاً لكنها لا تتيح المشاركة في توزيع القيمة الباقية لمؤسسة مساهمة عند تصفيتها. وتصنّف هذه الأسهم ضمن سندات الدين. وينبغي أيضاً تصنيف السندات القابلة للتحويل إلى حصص ملكية ضمن سندات الدين قبل تاريخ تحويلها.

٧-١٥١ أما الأوراق المالية المضمونة بأصول والتزامات الدين المضمونة فهي الترتيبات التي تصبح بموجبها مدفوعات الفائدة وأصل الدين مضمونة بمدفوعات على أصول أو تدفقات دخل محددة. وتعرف هذه العملية أيضاً باسم التوريق (للاطلاع على مزيد من التفاصيل في هذا الشأن، راجع الفقرات من م٣-٥٩ إلى م٣-٦٦). وتكون الأوراق المالية المضمونة بأصول مضمونة بأنواع متعددة من الأصول المالية، مثل الرهون العقارية وقروض بطاقات الائتمان. ويجوز أن تُصدر وحدة من وحدات الحكومة العامة سندات دين مضمونة بإيرادات معينة مُجَبَّة. وهي لا تعد أوراقاً مالية مضمونة بأصول، لأن القدرة على زيادة الضرائب أو الإيرادات الحكومية الأخرى لا تُدرج في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية كأصول حكومية يمكن استخدامها في التوريق. ومع هذا، فإن تجنب إيرادات مستقبلية، مثل حصيله الطرق ذات رسوم العبور، لخدمة سندات

^{٤٠} مثال على ذلك القرض المشترك، الذي تقدمه مجموعة من المقرضين ويقوم بنك تجاري أو استثماري أو أكثر بهيكليته وتنسيقه وإدارته. وإذا أصبحت أجزاء من القرض المشترك متداولة في الأسواق الثانوية، فمن الممكن أن يستوفي هذا القرض معايير إعادة تصنيفه كورقة مالية.

حسب سعر الفائدة والوقت المتبقي حتى استحقاقها. ومن أمثلة الأذون أذون الخزنة، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، وشهادات القبول المصرفي، والسندات الإذنية، والأوراق التجارية.

٧-١٤٥ وتنشأ شهادة القبول المصرفي عندما تصادق شركة مالية، مقابل استيفاء رسم معين، على حوالة أو كمبيالة وعلى التعهد غير المشروط بدفع مبلغ محدد في تاريخ محدد. وغالباً ما تُمولّ عمليات التجارة الدولية بهذه الطريقة. وتصنف شهادة القبول المصرفي ضمن فئة سندات الدين. وتمثل شهادة القبول المصرفي مطالبة غير مشروطة من جانب حاملها وخصماً غير مشروط من جانب الشركة المالية التي قبلته؛ وبالتالي فإن الشركة المالية تحصل على أصل لأن لديها مطالبة على عميلها. وتُعامل شهادة القبول المصرفي كأصل مالي من وقت قبولها، حتى وإن لم يتم تبادل أي أموال حتى مرحلة لاحقة.^{٣٧}

٧-١٤٦ وتمثل السندات وسندات الدين غير المضمونة أوراقاً مالية تعطي حاملها حقاً غير مشروط في الحصول على مدفوعات ثابتة أو مدفوعات متغيرة محددة تعاقدية في تاريخ أو تواريخ محددة. ولا يتوقف الدخل من الفائدة على أرباح المدينين. وقد يكون للسندات وسندات الدين غير المضمونة خصائص واستخدامات مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يتم إصدار السندات لإثبات خصم مقابل معاشات تقاعد موظفي الحكومة (غالباً ما تسمى سندات الإثبات). ويمكن إصدار السندات بخصم كبير أو بدون قسائم (السندات ذات القسائم الصفرية).

٧-١٤٧ والسندات ذات القسائم الصفرية هي أوراق مالية طويلة الأجل لا تنطوي على مدفوعات دورية على مدار عمر السند. وعلى غرار الأوراق المالية قصيرة الأجل، تباع هذه السندات بخصم ويحصل أصحابها على دفعة واحدة تشمل الفائدة المتجمعة عند الاستحقاق.^{٣٨} أما سندات الخصم الكبير فهي أوراق مالية طويلة الأجل تستلزم أداء مدفوعات قسيمة دورية خلال أجل الأداة، ولكن سعر الفائدة المحدد في القسيمة يقل كثيراً عن سعر الفائدة السوقي وقت الإصدار.

٧-١٤٨ ولا تصنف الأدوات ذات المشتقات المتضمنة^{٣٩} في فئة المشتقات المالية. وإذا كانت أداة أولية ما، كالورقة المالية أو القرض، تحتوي على أداة مشتقة متضمنة، يتم

^{٣٧} يحتوي الملحق ١ من مرشد إحصاءات الدين الخارجي على مسرد لمصطلحات الأدوات المالية، بما في ذلك شهادات القبول المصرفي.

^{٣٨} للاطلاع على مناقشة حول القيد على أساس الاستحقاق في حالة الفائدة على السندات ذات القسائم الصفرية وسندات الخصم الكبير، راجع الفقرتين ٦-٧١ و ٦-٧٢ ومرفق الفصل الثاني في مرشد إحصاءات دين القطاع العام.

^{٣٩} تنشأ المشتقة المتضمنة عند تضمين سمة من سمات المشتقات في أداة مالية نمطية بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من تلك الأداة.

ويوضح الإطار ٢-٢ في مرشد إحصاءات دين القطاع العام هذا الأسلوب وغيره من أساليب تقدير القيمة السوقية.

١٥٦-٧ وعند إعلان أسعار الأوراق المالية في الأسواق مع وجود فرق بين سعري البيع والشراء، ينبغي استخدام النقطة الوسطى بين السعريين لتقييم الأداة. والفرق يمثل رسم الخدمة الضمني الذي تحصل عليه منصة التداول أو المتعامل في البورصة ويدفعه المشتري والبائع.

القروض (٦-٢-٠-٤، ٦-٢-١-٤، ٦-٢-٢-٤، ٦-٣-٠-٤، ٦-٣-١-٤، ٦-٣-٢-٤)

١٥٧-٧ القرض هو أداة مالية تنشأ عندما يُقرض الدائن الأموال مباشرة إلى المدين ويحصل على وثيقة غير قابلة للتداول كإثبات للأصل.^{٤١} وتتضمن هذه الفئة المبالغ المسحوبة على المكشوف، والقروض العقارية، والقروض الممنوحة لتمويل الائتمانات والسلف التجارية، واتفاقات إعادة الشراء، والأصول المالية والخصوم الناشئة عن عقود التأجير التمويلي، والمطالبات القائمة على صندوق النقد الدولي أو الالتزامات المستحقة له في شكل قروض. أما الائتمانات والسلف التجارية والحسابات مستحقة الدفع/ القبض المماثلة فهي ليست قروضا (راجع الفقرة ٧-٢٢٥). وينبغي إعادة تصنيف القروض التي أصبحت قابلة للتسويق في الأسواق الثانوية ضمن سندات الدين (راجع الفقرة ٧-١٤٩). غير أنه إذا كان يجري تداول القرض من حين إلى آخر فقط، فلا يعاد تصنيفه ضمن سندات الدين.

١٥٨-٧ وينطوي عقد التأجير التمويلي على احتساب قيمة القرض. وعقد التأجير التمويلي هو عقد يقوم بموجبه المؤجر، بصفته المالك القانوني للأصل، بتحويل غالبية مخاطر ومنافع ملكية الأصل فعليا للمستأجر. فعند اقتناء سلع بموجب عقد تأجير تمويلي، يُفترض أن المستأجر هو المالك، رغم أن السلعة المؤجرة تظل من الناحية القانونية مملوكة للمؤجر. ويرجع ذلك إلى انتقال مخاطر الملكية ومنافعها بحكم الواقع إلى المستأجر. ويعتبر انتقال الملكية هنا ممولا بقرض محتسب هو بمثابة أصل للمؤجر وخصم على المستأجر.

١٥٩-٧ واتفاق إعادة شراء الأوراق المالية هو ترتيب يتم بموجبه بيع أوراق مالية نقدا بسعر محدد مع الالتزام بإعادة شراء نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مشابهة بسعر ثابت إما في تاريخ مستقبلي محدد (يكون في الغالب بعد يوم أو بضعة أيام من تاريخ الاتفاق) أو بأجل استحقاق مفتوح.^{٤٢}

^{٤١} يقوم التمييز بين القرض والوديعة على أساس الوصف الوارد في المستندات المستخدمة لإثباتهما.

^{٤٢} يكون أجل الاستحقاق مفتوحا عندما يكون للطرفين خيار الاتفاق يوميا على تجديد أو إنهاء الاتفاق.

الدين التي تصدرها إحدى وحدات الحكومة العامة (أو القطاع العام) قد يكون شبيها بالتوريق.

١٥٢-٧ والأوراق المالية منزوعة القسائم هي أوراق مالية تم تحويلها من مبلغ أصلي بمدفوعات قسائم إلى سلسلة من السندات ذات القسائم الصفرية، لها مجموعة من آجال الاستحقاق متسقة مع تاريخ (تواريخ) دفع القسائم وتاريخ استرداد المبلغ الأصلي (المبالغ الأصلية). والغرض من نزع القسائم هو تلبية تفضيلات المستثمرين لتدفقات نقدية معينة بطرق مختلفة عن مزيج التدفقات النقدية للورقة المالية الأصلية. وهناك حالتان للأوراق المالية منزوعة القسائم، هما:

- إذا اقتنى طرف ثالث الأوراق المالية الأصلية واستخدمها لضمان إصدار الأوراق المالية منزوعة القسائم. وفي هذه الحالة يتم جمع أموال جديدة وتنشأ أداة مالية جديدة.
- إذا لم يتم جمع أموال جديدة وقامت جهة الإصدار، أو وكلاهما (كوسطاء الأوراق المالية منزوعة القسائم) الذين يعملون بموافقتها، بنزع قسائم المدفوعات على الأوراق المالية الأصلية وتسويقها بصورة مستقلة. وفي هذه الحالة، لا تنشأ أداة جديدة.

١٥٣-٧ والأوراق المالية المربوطة بمؤشر هي أدوات يتم ربط قيمة مدفوعات قسائمها (الفائدة) أو الأصل أو كليهما ببند آخر، كمؤشر أسعار أو سعر فائدة أو سعر سلعة أولية. وتتناول الفقرات من ٦-٧٥ إلى ٦-٧٨ القضايا المتعلقة بقياس الفائدة في حالة الأوراق المالية المربوطة بمؤشر.

١٥٤-٧ وينبغي استخدام القيمة السوقية والقيمة الاسمية في تقييم سندات الدين المتداولة (أو القابلة للتداول) في الأسواق المالية المنظمة وغيرها - مثل الأذون، والسندات، وسندات الدين غير المضمونة، وشهادات الإيداع القابلة للتداول، والأوراق المالية المضمونة بأصول. وتقيد سندات الدين في الميزانية العمومية بالقيمة السوقية. أما القيمة الاسمية فتستخدم في تحديد إجمالي الدين بالقيمة الاسمية، وقيده كبند تذكرة في الميزانية العمومية في نظام إحصاءات مالية الحكومة. وبالنسبة لسند الدين المتداول، يمكن تحديد القيمة الاسمية من قيمة الدين عند نشأته والتدفقات الاقتصادية اللاحقة، بينما تستند القيمة السوقية للسند إلى السعر الذي يتم تداوله به في السوق المالية.

١٥٥-٧ وفي حالة سندات الدين القابلة للتداول لكن سعرها السوقي لا يمكن مشاهدته إحصائيا بسهولة، يمكن تقدير القيمة السوقية باستخدام أسلوب القيمة الحالية المخصومة بشرط استخدام سعر خصم مناسب (راجع الفقرة ٣-١٢٥).

٧-١٦٣ وتُقيد القروض بالقيمة الاسمية (أي المبلغ المقدم مضافاً إليه الفائدة المستحقة ولم تسدد بعد ومطروحا منه أي مدفوعات سداد). ويرجع استخدام القيم الاسمية إلى عدة أمور منها المخاوف العملية إزاء مدى توافر البيانات. ونظراً لأن الغرض من القروض لا يتجه عموماً نحو طرحها للتداول في السوق الثانوية، فإن تقدير قيمة سوقية لها ربما يكون متحيزاً. والقيمة الاسمية مفيدة أيضاً لأنها تبين المسؤولية القانونية الفعلية ونقطة البداية في سلوك الدائن لتحصيل الدين. ويمكن في بعض الحالات تداول القروض، بخصم في الغالب، أو بالقيمة العادلة إذا توافرت أو أمكن تقديرها. ومن المتعارف عليه أن القيمة الاسمية توفر رؤية غير مكتملة للمركز المالي للدائن، لا سيما عندما تكون القروض متعثرة. وفي مثل هذه الحالات، فإن المعلومات المتاحة عن القيمة الاسمية، فضلاً عن القيمة العادلة، لأصول القروض المتعثرة ينبغي أن تدرج كبنود للذكر في الميزانية العمومية في نظام إحصاءات مالية الحكومة — راجع الفقرة ٧-٢٦٢.

حوصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (٧-٢-٠-٥، ٧-٢-١-٥، ٧-٢-٢-٥، ٧-٢-٣-٥)

٧-١٦٤ السمة المميزة لحوصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار هي أن أصحابها يتبقى لهم مطالبات على أصول الوحدة المؤسسية التي أصدرت الأداة. فحوصص الملكية تمثل أموال المالكين في الوحدة المؤسسية. وعلى عكس الدين، لا تعطي حوصص الملكية عادة لمالكها الحق في الحصول على مبلغ محدد سلفاً أو مبلغ يحدد على أساس صيغة ثابتة. ولأسهم صناديق الاستثمار دور متخصص في الوساطة المالية باعتبارها أحد أنواع الاستثمار الجماعي في أصول أخرى، وينبغي قيدها كبنود منفصل. وعند حساب صافي قيمة وحدة مؤسسية، جرى العرف على إدراج حوصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار ضمن مجموع الخصوم (راجع الفقرات ٧-٢٢٨ إلى ٧-٢٣٣).

حوصص الملكية (٧-٢-٠-١، ٧-٢-١-٥، ٧-٢-٢-١، ٧-٢-٣-١، ٧-٢-٤-١)

٧-١٦٥ تتألف حوصص الملكية من كافة الأدوات والسجلات التي تثبت مطالبات على القيمة الباقية لشركة أو شبه شركة، بعد الوفاء بمطالبات كافة الدائنين. وتُعامل حوصص الملكية كخصم على الوحدة المؤسسية المصدرة للأداة (شركة عامة أو وحدة حكومية أخرى).

٧-١٦٦ وتثبت ملكية حوصص الملكية في الكيانات الاعتبارية عادة بالأسهم أو بشهادات المشاركة أو بإيصالات الإيداع أو بوثائق

وتتمثل الطبيعة الاقتصادية للمعاملة في النظر إلى هذا الاتفاق باعتباره قرضاً معززاً بضمان إضافي (أو وديعة^{٤٣}) لأن مخاطر ملكية الأوراق المالية ومنافعها تبقى لدى المالك الأصلي (أي مقدم الأوراق المالية). وبالتالي فإن الأموال المقدمة من متلقي الأوراق المالية (مقدم النقد) إلى مقدم الأوراق المالية (متلقي النقد) تُعامل كقرض وتظل الأوراق المالية الأساسية مدرجة في الميزانية العمومية لمقدم الأوراق المالية، رغم التغير القانوني في الملكية.

٧-١٦٠ أما إقراض الأوراق المالية فهو ترتيب يقوم بموجبه حائز الأوراق المالية بتحويل أوراق مالية إلى طرف آخر (متلقي الأوراق المالية)، شريطة النص على إعادة نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مشابهة في تاريخ محدد أو عند الطلب. وعلى غرار اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية، تظل مخاطر الملكية ومنافعها لدى المالك الأصلي. وإذا قدم متلقي الأوراق المالية نقداً كضمان إضافي، يصبح هذا الترتيب اتفاق إعادة شراء (راجع الفقرة ٧-١٥٩). وإذا قدم متلقي الأوراق المالية ضماناً عدا النقد، لا يتغير مركز الأرصدة. وفي الحالتين، تظل الأوراق المالية المعنية مقيدة في الميزانية العمومية للمالك الأصلي.

٧-١٦١ وتنطوي مبادلة الذهب على إحلال ودائع بالنقد الأجنبي محل الذهب مع الاتفاق على إجراء معاملة عكسية في تاريخ متفق عليه في المستقبل وبسعر متفق عليه للذهب. وينبغي لمتلقي الذهب (مقدم النقد) ألا يقيد الذهب في ميزانيته العمومية، بينما ينبغي لمقدم الذهب (متلقي النقد) ألا يلغي قيد الذهب من ميزانيته العمومية. ومبادلات الذهب شبيهة باتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية، فيما عدا أن الضمان هو الذهب، وبالتالي ينبغي قيدها كقرض معزز بضمان إضافي أو وديعة. وتتشأ قروض الذهب بنفس طريقة إقراض الأوراق المالية وينبغي معاملتها بنفس الطريقة.

٧-١٦٢ والمبادلة خارج السوق هي عقد مبادلة^{٤٤} يصدر عند نشأته بقيمة غير صفرية نتيجة تحديد الأسعار المرجعية على نحو مختلف عن القيم السوقية الجارية، أي «خارج السوق». ويترتب على مثل هذه المبادلة أن يقوم أحد الطرفين بدفع مبلغ مقطوع، في البداية عادة، إلى الطرف الآخر. وتتسم المبادلة خارج السوق بطبيعة اقتصادية تعادل مزيجاً بين الاقتراض (أي المبلغ المقطوع)، في شكل قرض، ومبادلة داخل السوق (مشتقة مالية).^{٤٥}

^{٤٣} ينبغي تصنيف اتفاقات إعادة الشراء المشمولة في التعريف الوطني للنقد بمعناها الواسع باعتبارها ودائع غير قابلة للتحويل. أما اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية الأخرى فينبغي تصنيفها ضمن فئة القروض.

^{٤٤} ينطوي عقد المبادلة على قيام طرفي العقد، وفق شروط محددة سلفاً، بتبادل تدفقات نقدية تستند إلى الأسعار المرجعية للبنود الأساسية.

^{٤٥} للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفقرات ٤-١٢٧ إلى ٤-١٣١ في مرشد إحصاءات دين القطاع العام.

غير مكتسبة بعد (وتعرف بالأقساط غير المكتسبة) والمطالبات التي استحققت لكنها لم تسدد بعد.

٧-١٨٤ وتنشأ الدفعات المسبقة لصافي أقساط التأمين على غير الحياة لأن الأقساط تُدفع عادة في بداية الفترة التي تغطيها الوثيقة. لكن وفقا لأساس الاستحقاق، يتم اكتساب الأقساط خلال فترة سريان الوثيقة، بحيث ينطوي المبلغ المدفوع في البداية على دفعة مسبقة أو مقدم. وهناك جزء من أقساط التأمين المدفوعة بالفعل، في أي وقت معين، لا تكون شركة التأمين قد اكتسبته بالفعل لأن تلك الأقساط المدفوعة مسبقا تغطي مخاطر في المستقبل. وينبغي تحديد قيمة الأقساط المدفوعة مسبقا أو غير المكتسبة على أساس تناسبي. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك وثيقة تأمين سنوية بقسط قدره ١٢٠ وحدة عملة تدخل حيز النفاذ في الأول من إبريل، ويجري إعداد الحسابات على أساس السنة الميلادية، فإن القسط المكتسب في هذه السنة الميلادية هو ٩٠ وحدة عملة. أما القسط المدفوع مسبقا أو غير المكتسب فهو مبلغ القسط الفعلي الذي تم قبضه والمتعلق بالفترة التي تلي نقطة الإبلاغ. وفي المثال أعلاه، سوف يكون هناك قسط غير مكتسب قدره ٣٠ وحدة عملة في نهاية ديسمبر، والغرض منه توفير تغطية تأمينية لأول ثلاثة شهور من السنة التالية.

٧-١٨٥ الاحتياطيات للوفاء بالمطالبات القائمة للتأمين على غير الحياة هي مبالغ تنشأ نتيجة أحداث وقعت بالفعل لكن المطالبات المترتبة عليها لم تسدد بعد. وتتضمن أيضا احتياطيات لمواجهة المخاطر السارية. والخصم الذي تتحمله شركة التأمين للوفاء بالمطالبات القائمة يمثل القيمة الحالية للمبالغ المتوقعة سدادها لتسوية المطالبات، بما في ذلك المطالبات المتنازع عليها، فضلا عن مخصصات المطالبات المتعلقة بالأحداث التي وقعت بالفعل لكن لم يتم الإبلاغ بها.

٧-١٨٦ وهناك احتياطيات أخرى، كاحتياطيات التسوية، يمكن لشركات التأمين أن تقرر قيدها. غير أن هذه الاحتياطيات لا تدرج كخصوم (وأصول مقابلة) إلا عندما يكون هناك حدث منشئ لخصم. وبخلاف ذلك، فإن احتياطيات التسوية تكون بمثابة قيود محاسبية داخلية لشركة التأمين وتمثل وفورات لتغطية ما قد يقع من كوارث غير منتظرة، وبالتالي لا تمثل أي مطالبات مقابلة قائمة لحملة الوثائق.

مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري

(٢-٦-٠-٢-٦، ٢-٦-١-٢-٦، ٢-٦-٢-٢-٦، ٢-٦-٠-٣-٦، ٢-٦-١-٣-٦، ٢-٦-٢-٣-٦)

٧-١٨٧ مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري هي مطالبات مالية مستحقة لحملة وثائق التأمين على مؤسسة تقدم خدمات التأمين على الحياة أو التأمين الادخاري. وتتألف هذه الفئة من خصوم شركات التأمين

على الحياة وهيئات تقديم خدمات التأمين الادخاري مقابل الأقساط المدفوعة مسبقا والالتزامات المستحقة لحملة وثائق التأمين على الحياة والمستفيدين من التأمين الادخاري. ومستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري تمثل الالتزام بتقديم مزايا لحملة الوثائق، أو بتعويض المستفيدين عند وفاة حملة الوثائق،^{٥٢} وبالتالي يتم فصلها عن أموال المساهمين. وتعتبر هذه المستحقات التزامات على شركات التأمين وأصولا لحملة الوثائق والمستفيدين. أما مستحقات التأمين الادخاري فهي الحساب الاكتواري للقيمة الحالية للالتزام بدفع دخل مستقبلي حتى وفاة المستفيدين.

٧-١٨٨ وهناك وجه شبه بين المبالغ التي يتم قيدها كمراكز أرصدة لمستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري والمبالغ التي سبق ذكرها في مناقشة الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة من حيث أنها تمثل التزامات بالوفاء بالمطالبات المستقبلية التي استحققت بالفعل. غير أنه في حالة التأمين على الحياة، نجد أن حجم المستحقات كبير ويمثل القيمة الحالية لكل المزايا المستقبلية المتوقعة.^{٥٣}

مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]^{٥٤} (٢-٦-٠-٣-٦، ٢-٦-١-٢-٦، ٢-٦-٢-٢-٦، ٢-٦-٠-٣-٦)

٧-١٨٩ حسبما يرد في الفقرات من م٢-٥ إلى م٢-٧، تُقسّم مستحقات منافع التأمينات الاجتماعية بين تلك المتعلقة بمعاشات التقاعد وتلك المتعلقة بكافة أنواع المنافع الأخرى (أي غير التقاعدية). والفرق بين الاثنين مهم لأن إحصاءات مالية الحكومة تعترف بخصوم معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل، بغض النظر عما إذا كان هناك بالفعل أصول محببة للوفاء بالمستحقات أم لا، لكنها لا تعترف باحتياطيات المزايا غير التقاعدية المرتبطة بالعمل إلا عند وجود هذه الاحتياطيات بالفعل (راجع الفقرة ٧-١٩٥). وإلى جانب ذلك، يتم التمييز بين برامج الضمان الاجتماعي والنظم المرتبطة بالعمل. ويتناول هذا القسم مستحقات النظم التقاعدية المرتبطة بالعمل.

٧-١٩٠ ومستحقات التقاعد هي مطالبات مالية مستحقة للمتقاعدين الحاليين والمستقبليين^{٥٥} إما على رب

^{٥٢} يختلف هذا عن التأمين لأجل، والذي يعتبر تأميناً على غير الحياة (راجع الحاشية ٥١).

^{٥٣} توصف بعض هذه الالتزامات في الحسابات التجارية لشركات التأمين بأنها مخصصات للمكافآت والخصومات. ويرجع ذلك لممارسات شركات التأمين من حيث تمهيد تقلبات المزايا مع مرور الوقت، والاحتفاظ ببعض المزايا لحين استحقاق الوثيقة.

^{٥٤} [إحصاءات مالية الحكومة] يشير إلى أن البند له نفس الاسم ولكن نطاق تغطيته مختلف في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ^{٥٥} يتضمن المتقاعدون الحاليون والمستقبليون الموظفون السابقين والحاليين، وكذلك المتقاعدين الحاليين، لكنهم لا يتضمنون الموظفين المستقبليين.

حسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع (٦-٣-٨، ٦-٣-٨-١، ٦-٣-٨). أما إذا كان صندوق الضمان الاجتماعي يدير أيضا نظاما للتقاعد المتعلق بالتوظيف، فإن الالتزامات التقاعدية تُدرج ضمن مستحقات التقاعد، وليس ضمن التزامات الضمان الاجتماعي الضمنية.

٧-١٩٥ وإلى جانب معاشات التقاعد، قد تتحمل بعض النظم المرتبطة بالعمل التزامات أخرى ذات صلة، كالخصوم مقابل مزايا الرعاية الصحية، تدرج تحت مستحقات المزايا غير التقاعدية^{٥٨}. ولا تُقيد خصوم هذه المستحقات غير التقاعدية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية إلا عندما تكون مدرجة في حسابات رب العمل — أي عندما توجد بالفعل احتياجات لهذه المستحقات غير التقاعدية. ولأسباب عملية، يمكن إدراج خصوم هذه المستحقات غير التقاعدية مع خصوم المستحقات التقاعدية.

٧-١٩٦ وبالإضافة إلى خصوم مستحقات التقاعد المستحقة على صندوق التقاعد لصالح المستفيدين منه، قد يكون لصندوق التقاعد في بعض الأحيان مطالبات على رب العمل، بوصفه مدير نظام التقاعد. ومن جهة أخرى، يجوز أن يكون للمسؤول الإداري لنظام التقاعد مطالبة على الفائض لدى الصندوق. وتُستبعد هذه المطالبات من مستحقات التقاعد وتصنف ضمن مطالبات صناديق التقاعد على مدير التقاعد (٦-٢-٠-٤، ٦-١-٢-٤، ٦-٢-٢-٤، ٦-٣-٠-٤، ٦-١-٣-٤، ٦-٢-٣-٤) (راجع الفقرتين ٧-١٩٩ و٧-٢٠٠).

٧-١٩٧ ويتم تقييم مستحقات التقاعد كالتالي:

- تعد خصوم نظم التقاعد ذات المزايا المحددة (بما في ذلك صناديق التقاعد غير المستقلة ونظم التقاعد غير الممولة) هي القيمة الحالية للمزايا المتعهد بها.

- وتعد خصوم صناديق التقاعد ذات المساهمات المحددة هي القيمة السوقية الجارية لصافي أصول الصندوق، وتتحدد وفقا لأداء الأصول المقتناة بمساهمات التقاعد^{٥٩}.

٧-١٩٨ ونظرا لأن قياس مستحقات صناديق التقاعد ذات المزايا المحددة يستند إلى افتراضات وأساليب مختلفة، لذا ينبغي بيان طبيعة التغطية والتقدير في البيانات الوصفية المصاحبة للميزانية العمومية وتقارير البيانات الأخرى.

العمل أو على صندوق يحدده رب العمل لدفع معاشات التقاعد المكتسبة وذلك في إطار اتفاق لدفع التعويضات بين رب العمل والموظف. وتعتمد طبيعة هذه المطالبات، والالتزامات المقابلة على الوحدات التي تدير صناديق التقاعد، على نوع المزايا المتعهد بها.

٧-١٩١ وأهم نوعين من نظم معاشات التقاعد هما النظم ذات المزايا المحددة والنظم ذات المساهمات المحددة^{٦٠}. وفي النظم ذات المزايا المحددة، يتم عادة تحديد حجم مزايا التقاعد التي يتعهد رب العمل بتقديمها لموظفيه المشتركين وأفراد أسرهم باستخدام صيغة اكتوارية تستند إلى مدة خدمة المشتركين ورواتبهم. وفي النظم ذات المساهمات المحددة، يتم تحديد حجم المساهمات في الصندوق، لكن المزايا التي سيتم دفعها تتوقف على رصيد الأصول لدى الصندوق.

٧-١٩٢ وقد تتولى إحدى شركات التأمين العامة أو الخاصة إدارة صندوق تقاعد موظفي القطاع العام نيابة عن وحدة القطاع العام المعنية، أو تتولى وحدة القطاع العام تنظيمه وإدارته كصندوق تقاعد مستقل أو غير مستقل. ولا يعد صندوق التقاعد غير المستقل وحدة مستقلة، وإنما تؤول أصوله إلى رب العمل. وتنشأ للموظفين مطالبة على رب العمل الذي يتولى إدارة الصندوق غير المستقل، وينشأ على رب العمل خصم يساوي القيمة الحالية للمزايا المتعهد بها. وللإطلاع على وصف لتصنيف ترتيبات الحماية الاجتماعية، راجع الملحق ٢.

٧-١٩٣ وينبغي أيضا إدراج خصوم نظم التقاعد غير الممولة ضمن مستحقات التقاعد. ولا بد أن يكون نظام التقاعد غير الممول المتعلق بالتوظيف خاضعا، بطبيعته، لتنظيم وإدارة رب العمل الذي قد يكون وحدة من وحدات الحكومة العامة أو شركة عامة.

٧-١٩٤ ولا تُقيد في الحسابات الأولية لنظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية أي التزامات مقابل مزايا برامج الضمان الاجتماعي^{٦١}. ويُقيد الالتزام الضمني بمنافع الضمان الاجتماعي في المستقبل كبند تذكرة في الميزانية العمومية (راجع الفقرة ٧-٢٦١)، بغض النظر عن حجم الأصول في صندوق الضمان الاجتماعي أو الحسابات المنفصلة الأخرى. وتُصنف الالتزامات المتعلقة بأداء مدفوعات منافع الضمان الاجتماعي التي استحققت لكنها لم تسدد بعد باعتبارها

^{٥٨} يشار أحيانا إلى النظم ذات المزايا المحددة باسم «نظم الراتب الأخير»، بينما يشار أحيانا إلى النظم ذات المساهمات المحددة باسم «نظم التقاعد ذات الاشتراكات المحددة».

^{٥٩} تُعرّف برامج الضمان الاجتماعي في الفقرات من ٢-١٠٠ إلى ٢-١٠٢.

^{٥٨} النظم الممولة للتأمين الاجتماعي عدا معاشات التقاعد ليست شائعة.

^{٥٩} يتناول الفصل السابع عشر من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وصفا تفصيليا لأساس حساب مستحقات التقاعد.

مطالبات صناديق التقاعد على مدير التقاعد (٦-)

٢-٦-٠-٤، ٢-٦-١-٤، ٢-٦-٢-٤، ٢-٦-٣-٤، ٢-٦-١-٤، ٢-٦-٣-٤، ٢-٦-٣-٤، ٢-٦-٣-٤

٧-١٩٩ قد يتعاقد رب عمل مع طرف ثالث لإدارة صندوق تقاعد لموظفيه. وإذا استمر رب العمل في تحديد شروط نظم التقاعد واحتفظ بمسؤوليته عن تمويل أي عجز وبحقه في الاحتفاظ بأي فائض في التمويل، يشار إليه بوصفه مدير التقاعد ويشار إلى الوحدة التي تعمل تحت إدارة مدير التقاعد بوصفها المسؤول الإداري لنظام التقاعد. وإذا كان الاتفاق بين رب العمل والمسؤول الإداري لنظام التقاعد يتمثل في قيام رب العمل بنقل المخاطر والمسؤوليات المتعلقة بأي عجز في التمويل إلى المسؤول الإداري في مقابل حق المسؤول الإداري في الاحتفاظ بأي فائض في التمويل، فإن هذا المسؤول الإداري يصبح مدير التقاعد والمسؤول الإداري لنظام التقاعد في آن واحد.

٧-٢٠٠ وعندما يكون مدير التقاعد وحدة مختلفة عن المسؤول الإداري، مع اضطلاع مدير التقاعد بالمسؤولية عن أي عجز أو مطالبات على أي فائض، يتم قيد ما يلي في الميزانية العمومية لمدير التقاعد:

• التزام مقابل مطالبات صناديق التقاعد على مدير التقاعد، في حالة العجز؛

• أصل مالي في شكل مطالبة على صندوق التقاعد، إذا كان هذا الصندوق يحقق دخلاً استثمارياً من الأصول الموجودة بحوزته يتجاوز ما يلزم لتغطية الزيادة في مستحقات التقاعد؛

• ينبغي تسجيل قيد مقابل في مساهمات رب العمل الاجتماعية المحتسبة على أساس صاف (أي مصروفات لزيادة الالتزام وخفض في المصروفات عند انخفاض الالتزام أو عند اقتناء الحكومة لأصل).

مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة (٦-٢-٠-٥، ٦-٢-١-٥، ٦-٢-٢-٥، ٦-٢-٣-٥، ٦-٢-١-٥، ٦-٢-٣-٥، ٦-٢-٣-٥، ٦-٢-٣-٥)

٧-٢٠١ الضمانات الموحدة هي تلك الضمانات التي تصدر بأعداد كبيرة، وعادة بمبالغ صغيرة إلى حد ما، وبنفس المواصفات. ^{٦٠} وتتحمل الجهات المسؤولة عن تشغيل نظم

الضمانات الموحدة التزامات تساوي القيمة الحالية للمطالبات المتوقعة المشمولة بالضمانات القائمة، بعد خصم أي مبالغ مستردة يتوقع الضامن الحصول عليها من المقترضين المتخلفين عن السداد، وهو منهج مماثل للمنهج المتبع في حالة التأمين على غير الحياة. وتسمى هذه الخصوم مخصصات المطالبات المشمولة بضمانات موحدة.

٧-٢٠٢ وهناك ثلاثة أطراف مشاركة في هذه الترتيبات، المقترض (المدين)، والمقرض (الدائن)، والضامن. وقد يبرم المقترض أو المقرض عقداً مع الضامن لكي يقوم بالسداد إلى المقرض في حالة عدم سداد المقرض. ومن أمثلة ذلك ضمانات ائتمان الصادرات، و ضمانات الودائع، و ضمانات قروض الطلاب. وتستند الضمانات الموحدة إلى نفس النموذج المتبع في حالة التأمين على غير الحياة، كما أن هناك معاملة مماثلة تعتمد مع هذه الضمانات، حسبما يرد في الفقرات من م ٤-٦٦ إلى م ٤-٨٠.

المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٦-٢-٠-٧، ٦-٢-١-٧، ٦-٢-٢-٧، ٦-٢-٣-٧، ٦-٢-١-٧، ٦-٢-٣-٧، ٦-٢-٣-٧)

٧-٢٠٣ المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين هي أصول وخصوم مالية ذات سمات متشابهة، مثل وجود سعر التنفيذ وبعض عناصر المخاطر المتماثلة. لكن رغم أن كليهما يحوّل المخاطر، فإن الغرض من خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين أن تكون أيضاً شكلاً من أشكال الفائدة التعويضية.

المشتقات المالية (٦-٢-٠-١، ٦-٢-١-١، ٦-٢-٢-١، ٦-٢-٣-١، ٦-٢-١-١، ٦-٢-٣-١، ٦-٢-٣-١، ٦-٢-٣-١، ٦-٢-٣-١)

٧-٢٠٤ عقد المشتقات المالية هو أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة أولية محددة أخرى، ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة (كمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم والسلع الأولية، ومخاطر الائتمان) في الأسواق المالية. والمعاملات والمراكز في المشتقات المالية تُعامل كبنود منفصل عن قيم أي بنود أساسية ترتبط بها. ويتم تقييم المشتقات المالية بأسعار السوق السائدة في تواريخ تسجيل الميزانية العمومية. وإذا لم تتوفر بيانات أسعار السوق، يمكن استخدام أساليب القيم العادلة الأخرى (مثل نماذج الخيارات أو القيم الحالية) في تقييمها. ويجد معدو البيانات أنفسهم مقيدين عموماً باستخدام حسابات الأطراف المعنية.

٧-٢٠٥ ويمكن تداول المخاطر المتضمنة في عقد المشتقات المالية إما ببيع العقد ذاته، كما في حالة عقود الخيار، أو بإنشاء عقد جديد له خصائص مخاطر تعادل، بشكل تعويضي، المخاطر التي ينطوي عليها العقد القائم. وتحدث الحالة الأخيرة،

^{٦٠} وفي المقابل، تعد الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة ضمانات فردية، ولا يسهل الضامن عادة أن يضع تقديراً موثقاً لاحتمالات طلب الضمان. ونتيجة لذلك، وفي معظم الحالات، تعتبر الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة التزامات احتمالية (ما لم يتم طلب هذه الضمانات ولحين طلبها). راجع الفقرات من ٧-٢٦٠ إلى ٧-٢٥١ للاطلاع على مناقشة حول الالتزامات الاحتمالية.

• الأدوات ذات المشتقات المتضمنة ليست مشتقات مالية (راجع الفقرة ٧-١٤٨). وإذا قام مالك الأداة الأولية في وقت لاحق بإنشاء عقد مشتقات مالية جديد ولكنه مقابل لموازنة مخاطر المشتقة المتضمنة، يُقيد إنشاء هذا العقد الجديد كمعاملة منفصلة ولا يؤثر على قيد المعاملات والمراكز في الأداة الأولية. غير أن شهادات خيار الشراء التي يمكن تداولها بذاتها تُعامل باعتبارها مشتقات مالية منفصلة حيث يمكن فصلها وبيعها في الأسواق المالية.

• التأخر الزمني الذي ينشأ في سياق العمل العادي والذي قد يترتب عليه التعرض لمخاطر تغيرات الأسعار لا ينشأ عنه مشتقات مالية. ويشمل التأخر الزمني فترات التسوية العادية للمعاملات الفورية في الأسواق المالية.

٧-٢٠٨ وهناك نوعان رئيسيان من المشتقات المالية، وهما: عقود الخيار والعقود من النوع الآجل.

عقود الخيار

٧-٢٠٩ في عقد الخيار، يحصل المشتري من البائع على حق شراء أو بيع بند أساسي معين (وهو ما يتوقف على ما إذا كان عقد الخيار هو للشراء أو للبيع) بسعر العقد المتفق عليه في تاريخ محدد أو قبل تاريخ محدد. ويدفع المشتري عقد الخيار علاوة لمحرر العقد. وفي مقابل ذلك، يحصل المشتري على حق شراء (خيار الشراء) أو بيع (خيار البيع) بند أساسي محدد (عيني أو مالي) بسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد أو قبل تاريخ محدد، دون أن يتحمل هذا المشتري التزاما بهذا الشراء أو البيع. (في سوق المشتقات، قد تقوم السوق نفسها بدور الطرف المقابل في كل عقد).

٧-٢١٠ ويمكن التمييز بين عقود الخيار والعقود من النوع الآجل فيما يلي:

- عند إبرام العقد، لا توجد عادة دفعة مقدمة للعقد من النوع الآجل وتبدأ قيمة عقد المشتقات بصفر، بينما تُدفع عادة علاوة مقابل عقود الخيار التي تصدر بقيمة غير صفرية؛
- طوال مدة العقد من النوع الآجل، يمكن لأي من طرفي العقد أن يكون دائما أو مدينا، وقد يتغير وضعه، بينما يكون المشتري في عقد الخيار هو الدائن دائما والمحرر هو المدين دائما؛

التي يطلق عليها مصطلح قابلية الموازنة (Offsetability)، في أسواق المعاملات الآجلة. وتعني قابلية الموازنة أنه من الممكن، في معظم الأحوال، إزالة المخاطر المقترنة بإحدى المشتقات المالية بإنشاء عقد جديد ولكنه «مقابل» يتسم بخصائص توازن مخاطر المشتقة الأولى. ويكون شراء المشتقة الجديدة هو المكافئ الوظيفي لبيع المشتقة الأولى، لأن النتيجة هي إزالة المخاطر المالية الأساسية. ولذلك تعتبر القدرة على تعويض المخاطر الأساسية في السوق هي مكافئ إمكانية التداول في إظهار القيمة. فالمصروفات المطلوبة لاستبدال عقد المشتقات القائم تمثل قيمة هذا العقد، ولا يُشترط إجراء تسوية فعلية.

٧-٢٠٦ وفي كثير من الحالات، تتم تسوية عقود المشتقات بدفع المبالغ الصافية نقدا، بدلا من تسليم البنود الأساسية. وبمجرد أن تصل المشتقة المالية إلى تاريخ التسوية، يُعدّل تصنيف أي مبلغ غير مسدد ليصبح ضمن الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع، حيث تكون قيمته ثابتة وتتحول بالتالي طبيعة المطالبة إلى دين.

٧-٢٠٧ ولا تدخل الأنواع التالية من الترتيبات المالية في عداد المشتقات المالية:

• لا تعتبر العقود ذات السعر الثابت للسلع والخدمات مشتقات مالية ما لم يكن العقد نمطيا بحيث يمكن تداول مخاطر السوق التي ينطوي عليها بصفة منفصلة في الأسواق المالية. فعلى سبيل المثال، لا يُصنّف عقد خيار شراء طائرة من الشركة المصنعة ضمن المشتقات المالية؛ وإذا كان عقد خيار الشراء قابلا للتحويل، ويجري تحويله بالفعل، تقيد المعاملة تحت بند العقود وعقود الإيجار والتراخيص، حسبما يرد في الفقرة ٤-٥٢.

• لا يعد التأمين والضمانات الموحدة مشتقات مالية. فالتأمين ينطوي على تحصيل أموال من حملة وثائق التأمين للوفاء بمطالبات مستقبلية نتيجة وقوع أحداث محددة في وثائق التأمين. ويعني هذا استخدام التأمين والضمانات الموحدة في إدارة مخاطر الأحداث، وهو ما يتم بصفة أساسية من خلال تجميع المخاطر وليس المتاجرة فيها (راجع الفقرة ٧-٢٠١). غير أن بعض الضمانات الأخرى غير الضمانات الموحدة تتفق مع تعريف المشتقات المالية. فهذه الضمانات يحمي كل منها المقرض من أنواع معينة من المخاطر الناشئة عن العلاقة الائتمانية من خلال دفع رسم معين للجهة الضامنة عن مدة محددة — وتعرف هذه الضمانات بالمشتقات الائتمانية (راجع الفقرة ٧-٢١٨).

• الأصول والالتزامات الاحتمالية، كالضمانات التي تُمنح لمرة واحدة وخطابات الاعتماد، لا تعتبر أصولا مالية (حسبما يرد في الفقرة ٧-٢٥١).

- وفي تاريخ الاستحقاق، يكون الاسترداد غير مشروط في العقد من النوع الآجل، بينما يحدده مشتري عقد الخيار.

٢١١-٧ وتعد شهادات خيار الشراء شكلا من أشكال عقود خيار المشتقات المالية التي تعطي المالك الحق في أن يشتري من جهة إصدار شهادة خيار الشراء مقدارا محددا من أصل أساسي، كالأسهم والسندات مثلا، بسعر تعاقدى متفق عليه لمدة زمنية محددة أو في تاريخ محدد دون أن يتحمل هذا المالك التزاما بالشراء. ورغم أن شهادات خيار الشراء تشبه عقود الخيار المتداولة الأخرى، فإن أحد العوامل المميزة لها هو أن تنفيذها يمكن أن ينشأ عنه أوراق مالية جديدة، مما يؤدي إلى تخفيف رأسمال حملة السندات أو الأسهم الحاليين، بينما تمنح عقود الخيار المتداولة عادة حقوقا على الأصول المتاحة بالفعل.

العقود من النوع الآجل

٢١٢-٧ **العقود من النوع الآجل (العقود الآجلة)** هي عقود غير مشروطة يتفق بموجبها طرفان على تبادل كمية محددة من بند أساسي (عيني أو مالي) بسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد. وهي تشمل العقود المستقبلية والمبادلات (عدا التي تتناولها الفقرة ٢١٥-٧). ويستخدم العقد من النوع الآجل كمصطلح لأن مصطلح العقد الآجل يُستخدم غالبا على نطاق أضيق في الأسواق المالية (مستبعدا المبادلات غالبا).

٢١٣-٧ والعقود المستقبلية هي عقود من النوع الآجل يجري تداولها في الأسواق المنظمة. وتعمل السوق على تيسير تداول هذه العقود عن طريق تحديد الشروط النمطية للعقد، والقيام بدور الطرف المقابل في جميع المعاملات، وطلب إيداع هامش ضمان ودفعه للحد من المخاطر. ومن الأنواع الشائعة للعقود من النوع الآجل عقود أسعار الفائدة الآجلة وعقود الصرف الأجنبي الآجلة.

٢١٤-٧ وعند إبرام عقد من النوع الآجل، يتم تبادل مخاطر ذات قيمة سوقية متساوية، لذا تكون قيمة العقد عند الإبرام صفرا عادة. ومع تغير سعر البند الأساسي، تتغير القيمة السوقية رغم أنه يمكن إعادتها للصفر بعمل تسوية دورية طوال مدة العقد الآجل. وقد يُعدّل تصنيف العقود الآجلة من مركز الأصول إلى مركز الخصوم والعكس.

قضايا أخرى ترتبط بالمشتقات المالية

عقود المبادلات

٢١٥-٧ ينطوي **عقد المبادلة** على قيام طرفي العقد، وفق شروط معدة سلفا، بتبادل تدفقات نقدية تستند إلى الأسعار

المرجعية للبند الأساسية. وعقود المبادلة التي تُصنّف ضمن العقود من النوع الآجل تشمل مبادلات العملة، ومبادلات أسعار الفائدة، ومبادلات أسعار الفائدة بين العملات. وبموجب عقد المبادلة، يمكن أن تنشأ التزامات كل طرف في أوقات مختلفة، مثلما هو الحال في عقد مبادلة أسعار الفائدة الذي تكون فيه المدفوعات ربع سنوية لأحد الطرفين وسنوية للطرف الآخر. وفي هذه الحالة، فإن المبالغ ربع السنوية التي يدفعها أحد الطرفين قبل المبلغ السنوي الذي يدفعه الطرف الآخر تقيد كمعاملات في عقد المشتقات المالية. ومن أنواع الترتيبات الأخرى التي تسمى مبادلات أيضا دون أن تتفق مع التعريف الوارد آنفا: مبادلات الذهب (راجع الفقرة ١٦١-٧ للاطلاع على كيفية معاملة هذه المبادلات)، وترتيبات المبادلة بين البنوك المركزية،^{٦١} ومبادلات مخاطر الائتمان (راجع الفقرة ٢١٨-٧).

٢١٦-٧ وفي حالة عقود مبادلة المشتقات المالية بالعملة الأجنبية، كمبادلات العملة، من الضروري التمييز بين المعاملات في عقود المشتقات المالية والمعاملات في العملات الأساسية. فعند إبرام العقد، يتبادل الطرفان الأدوات المالية الأساسية (التي تُصنّف عادة ضمن بند العملة والودائع، أو بند القروض). وفي وقت التسوية يقيد الفرق بين قيم العملات المتبادلة — التي تقاس بوحدة الحساب بسعر الصرف السائد — كمعاملة في مشتقة مالية، مع قيد القيم المتبادلة ضمن البند المعني (العملة والودائع، أو القروض عادة).

٢١٧-٧ وكما يرد في الفقرة ١٦٢-٧، تتسم المبادلة خارج السوق بطبيعة اقتصادية تعادل مزيجا بين الاقتراض (أي المبلغ المقطوع)، في شكل قرض، ومبادلة داخل السوق (مشتقة مالية).

المشتقات الائتمانية

٢١٨-٧ **المشتقات الائتمانية** هي مشتقات مالية يتمثل الغرض الأساسي منها في تداول مخاطر الائتمان. وتصمم هذه المشتقات بغرض المتاجرة في مخاطر عدم سداد القروض والمستحقات المرتبطة بالأوراق المالية. وفي المقابل، فإن المشتقات المالية الوارد وصفها في الفقرات من ٢١٥-٧ إلى ٢١٧-٧ ترتبط أساسا بمخاطر السوق المتعلقة بالتغيرات في الأسعار السوقية للأوراق المالية والسلع الأساسية، والتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. وتأخذ المشتقات الائتمانية شكل العقود من النوع الآجل (مبادلات العائد الكلي) والعقود من نوع عقود الخيار (مبادلات مخاطر الائتمان). وبموجب مبادلة مخاطر الائتمان، تُدفع أقساط مقابل الحصول على دفعة نقدية في حالة تخلف مدين الأداة الأساسية عن السداد. وتُصاغ عقود المشتقات الائتمانية، شأنها في ذلك شأن سائر المشتقات المالية الأخرى، بموجب اتفاقات قانونية أساسية

^{٦١} راجع الفقرات من ١٠٢-٦ إلى ١٠٤-٦ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

الطريقة التي تسعر بها المشتقات المالية، لكنها ذات طبيعة مختلفة، لاشتمالها على ترتيبات تتعلق بتاريخ منح الخيار وتاريخ استحقاق ممارسته، كما أن غرضها مختلف (وهو تحفيز الموظفين على المساهمة في زيادة قيمة الشركة وليس تداول المخاطر). وإذا أمكن تداول خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين في الأسواق المالية دون قيد، فإنها تُصنّف ضمن المشتقات المالية.

٢٢٢-٧ وفي بعض الحالات، يمكن تقديم خيارات الاكتتاب لموردي السلع والخدمات للمؤسسة. ورغم أن الموردين ليسوا موظفين في المؤسسة، تُقيد خيارات الاكتتاب الممنوحة للموردين على سبيل التيسير ضمن خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين لأنها تتفق معها من حيث الطبيعة والغرض. (رغم أن القيد المقابل لخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين هو الأجور والرواتب العينية (٢١١٢) حسبما يرد في الفقرة ٦-١٧، فإن القيد المقابل لخيارات الاكتتاب الممنوحة للموردين هو استخدام السلع والخدمات (٢٢)).

٢٢٣-٧ وينبغي تقييم خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين بالقيمة العادلة في تاريخ المنح^{٦٢} باستخدام القيمة السوقية لخيارات مكافئة لها ومتداولة في السوق (إن وجدت) أو باستخدام نموذج لتسعير الخيارات (مثل النموذج ذي الحدين أو نموذج «بلاك-شولز» (Black-Scholes)) مع مخصص مناسب لخصائص محددة في الخيارات^{٦٣}. وبعد تاريخ استحقاق الخيار، يتم تقييم خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين بأسعار السوق.

الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع (٦-٢-٠-٠-٨، ٦-٢-١-٨، ٦-٢-٢-٨، ٦-٣-٠-٨، ٦-٣-١-٨، ٦-٣-٨)

٢٢٤-٧ تتكون الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع من الائتمانات والسلف التجارية وبنود أخرى متنوعة مستحقة الدفع أو القبض. وإذا استلزم حدث اقتصادي ما تدفقا نقديا لاحقا، على سبيل المثال، يتم بيع سلع وخدمات بائتمان مقدم من الموردين، ويتم اجتياز المدة الزمنية بين الحدث الاقتصادي ووقت حدوث التدفق النقدي بتسجيل قيد في الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع.

٢٢٥-٧ وتشمل الائتمانات والسلف التجارية (٦-٢-٠-٨-٨، ٦-٢-١-٨، ٦-٢-٢-٨، ٦-٣-٠-٨، ٦-٣-١-٨، ٦-٣-٨) (١) الائتمان التجاري الممنوح مباشرة لمشتري السلع والخدمات، و(٢) السلف في حالة الأعمال قيد

^{٦٢} يتم تعريف مصطلحات تاريخ المنح، وتاريخ استحقاق الخيار، وتاريخ التنفيذ في الفقرة ٩-٧٧.

^{٦٣} يقدم المجلس الدولي للمعايير المحاسبية توصيات مفصلة بشأن كيفية تقدير قيمة خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، ومن المرجح أن تتبع الشركات توصياتها باستخدام خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين كشكل من أشكال التعويض لموظفيها. وكلما تغيرت قيمة الأسهم المغطاة، اختلفت قيمة خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين بين تاريخ المنح وتاريخ استحقاق الخيار، ثم بين تاريخ استحقاق الخيار وتاريخ التنفيذ.

نمطية في معظم الأحيان وتنتطوي على تقديم ضمان وإجراءات حماية، وهو ما يوفر وسيلة لتقييم السوق.

هوامش الضمان

٢١٩-٧ تخضع المشتقات المالية غالبا لطلبات إيداع هامش الضمان. وهوامش الضمان هي مدفوعات نقدية أو ودائع بغرض الضمان تغطي الالتزامات الفعلية أو المحتملة. ويعكس شرط تقديم هوامش الضمان قلق السوق بشأن مخاطر الطرف المقابل، لا سيما العقود المستقبلية وعقود الخيارات المتداولة في البورصة. ويتوقف تصنيف هوامش الضمان على ما إذا كانت قابلة للرد أم غير قابلة للرد:

- تتكون هوامش الضمان القابلة للرد من ضمانات نقدية أو ضمانات أخرى مودعة لحماية طرف مقابل من مخاطر التخلف عن السداد. ويظل هامش الضمان مملوكا للوحدة التي أودعته. وتُصنّف المدفوعات النقدية لهوامش الضمان القابلة للرد ضمن المعاملات ومراكز الأرصدة في الودائع (لا سيما إذا تم إدراج خصوم المدين ضمن النقود بمعناها الواسع) أو ضمن الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع. وعند إيداع هامش الضمان القابل للرد في شكل أصل غير نقدي (كالأوراق المالية)، لا تفيد معاملة أو تغير في مركز الأرصدة لعدم حدوث تغير في الملكية الاقتصادية.

- تؤدي مدفوعات هوامش الضمان غير القابلة للرد إلى تخفيض مركز الخصم المالي الذي ينشأ من خلال أداة مالية مشتقة. وفي البورصات المنظمة، يتم يوميا دفع هوامش ضمان غير قابلة للرد (تُعرف أحيانا باسم هوامش ضمان القيمة) للوفاء بالخصوم التي تُسجل نتيجة لتقييم المشتقات يوميا حسب سعر السوق. فالكيان الذي يدفع هامش ضمان غير قابل للرد لا يصبح مالكا لهامش الضمان ولا يكون له الحق في تحمل مخاطر الملكية أو التمتع بمنافعها. وتُصنّف مدفوعات هوامش الضمان غير القابلة للرد ضمن المعاملات في المشتقات المالية.

٢٢٠-٧ وتطبق هذه المبادئ المتعلقة بتصنيف هوامش الضمان بصورة أعم على طلبات إيداع هامش الضمان التي تتعلق بالمراكز في الأصول المالية الأخرى.

خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٦-٢-٠-٧-٢، ٦-٢-١-٧-٢، ٦-٢-٢-٧-٢، ٦-٣-٠-٧-٢، ٦-٣-١-٧-٢، ٦-٣-٨-٧-٢)

٢٢١-٧ خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين هي عقود خيار شراء أسهم شركة ما، تُقدّم لموظفي الشركة كأحد أشكال المكافآت. وتُسعر خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين بنفس

٢٢٧-٧ وينبغي قيد الحسابات الأخرى مستحقة القبض/ الدفع بالقيمة الاسمية. وتندرج الحسابات الأخرى مستحقة القبض/ الدفع، بحكم تعريفها، تحت مفهوم الاستحقاق وليس لها وجود في النظام المحاسبي الذي يستخدم أساسا نقديا خالصا في القيد.

صافي القيمة

٢٢٨-٧ وفقا للتعريف الوارد في الفقرة ٧-١، فإن صافي القيمة (٦) لأي وحدة مؤسسية (أو مجموعة من الوحدات) هو مجموع قيمة أصولها ناقص مجموع قيمة خصومها. وهو بند موازن ينشأ نتيجة تقييم الأصول والخصوم (بما في ذلك حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار) بأسعارها السوقية في تاريخ الميزانية العمومية. وقد يكون صافي القيمة موجبا، أو سالبا، أو صفرا. وكما هو الحال بالنسبة للبند الموازنة الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة، لا يمكن قياس صافي القيمة بمعزل عن القيود الأخرى.

٢٢٩-٧ وصافي القيمة بالنسبة لمعظم الوحدات الحكومية هو القيمة الاقتصادية للوحدة لأنها لا تمتلك عادة أسهما مصدرة وحصص ملكية أخرى. ويكون صافي القيمة صفرا في حالة أشباه الشركات لأن قيمة حصص الملكية من المفترض أن تساوي أصولها ناقص خصومها. وحتى عندما تتحمل وحدات الحكومة العامة خصوما في شكل حصص ملكية (راجع الفقرة ٧-١٧٠)، فإن صافي قيمة هذه الوحدات يساوي صفرا، مثل صافي قيمة أشباه الشركات، إذا كانت هذه الحصص غير متداولة أو لا يمكن تحديد قيمتها بشكل مستقل. ويعد صافي القيمة للشركات الأخرى أحد عناصر الأرصدة الذاتية. وللأرصدة الذاتية وصافي القيمة معنى محدد في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية قد يختلف عن مفهوم هذين المصطلحين في سياق المحاسبة.

٢٣٠-٧ وعندما يعمل صندوق تقاعد مستقل كنظام ذي مساهمات محددة، فإن صافي القيمة يساوي صفرا، لأن المطالبات على صندوق التقاعد، بحكم تعريفها، تساوي أصول الصندوق. ومع ذلك، يمكن أن يكون لنظام التقاعد ذي المزايا المحددة الذي تديره شركة تأمين أو يعمل كصندوق تقاعد مستقل صافي قيمة، موجب أو سالب، إذا زادت أصول الصندوق أو انخفضت عن الخصوم التي يتحملها مقابل مزايا التقاعد، ما لم تكن هناك مطالبة مستحقة لصندوق التقاعد على مدير التقاعد — لأن صافي القيمة في هذه الحالة يساوي صفرا أيضا (راجع الفقرتين ٧-١٩٩ و ٧-٢٠٠).

٢٣١-٧ وتُعرّف الأرصدة الذاتية بأنها الفرق بين مجموع الأصول (بالقيمة السوقية) ومجموع الخصوم عدا الأسهم وحصص الملكية الأخرى (بالقيمة السوقية). وبالتالي فإن قيمة الأرصدة الذاتية تساوي قيمة الأسهم وحصص الملكية

الإنتاج أو المقرر إنجازها، مثل المدفوعات المرحلية التي تؤدي أثناء أعمال البناء مقدما مقابل ما يجري تنفيذه من أعمال، أو في حالة السداد المسبق لثمن السلع والخدمات. وينشأ هذا الائتمان من التأخر المعتاد في تلقي المدفوعات، ومن التمديد المقصود للائتمان الذي يقدمه البائع لتمويل المبيعات. ولا يتضمن الائتمان التجاري المقدم من بائعي السلع والخدمات القروض أو سندات الدين أو الخصوم الأخرى التي تقدمها أطراف ثالثة لتمويل التجارة. وإذا أصدرت وحدة حكومية سندا إذنيا أو ورقة مالية أخرى لتوحيد المدفوعات المستحقة عن عدة ائتمانات تجارية، يُصنّف هذا السند الإذني أو هذه الورقة المالية كسند دين. ولا تشمل الائتمانات والسلف التجارية الائتمانات التجارية التي تستوفي تعريف القرض.^{٦٤}

٢٢٦-٧ وتتضمن الحسابات الأخرى المتنوعة مستحقة القبض/ الدفع (٢-٨-٠-٢-٦، ٢-٨-١-٢-٦، ٢-٨-٢-٢-٦، ٢-٨-٢-٣-٦، ٢-٨-٠-٣-٦، ٢-٨-١-٣-٦، ٢-٨-٢-٣-٦) الضرائب المستحقة غير المدفوعة، وأرباح الأسهم، ومبالغ مشتريات ومبيعات الأوراق المالية المدفوعة أو المقبوضة قبل إصدار الأداة، والريع، والأجور والرواتب، والمساهمات الاجتماعية، والمنافع الاجتماعية، وبندوا ماثلة. وتتضمن كذلك المدفوعات المستحقة بموجب عقود المشتقات المالية والمتأخر سدادها، ومدفوعات المبالغ التي لم تستحق بعد، مثل مدفوعات الضرائب المسبقة. وينبغي قيد بعض هذه المدفوعات المسبقة، التي غالبا ما تسمى «ودائع» ضمن الحسابات الأخرى المتنوعة مستحقة القبض/ الدفع وليس ضمن العملة والودائع. ولا تصبح هذه «الودائع» قابلة للرد إلا عند استيفاء شروط محددة. ومن أمثلة هذا النوع من «الودائع» المدرجة ضمن الحسابات الأخرى المتنوعة مستحقة القبض/ الدفع: الودائع التي تحتفظ بها محكمة أو سلطة ضريبية لحين حل نزاع ما، والودائع التي تُدفع مقدما لتغطية التلفيات أو عدم السداد مقابل استخدام سلع وخدمات، وودائع الكفالة. وينبغي، من حيث المبدأ، ألا تُدرج الفائدة المستحقة غير المدفوعة ضمن هذه الفئة، وإنما تضاف إلى أصل الدين. وينبغي قيد الضرائب مستحقة القبض و/ أو تعويضات العاملين مستحقة الدفع كبنء منفصل إذا كان مبلغها كبيرا.

^{٦٤} قد تُستحق لأحد موردي السلع والخدمات مطالبة على وحدة حكومية في شكل ائتمان تجاري. وعندما يحول المورد هذه المطالبة بشكل كامل وغير قابل للإلغاء إلى مؤسسة مالية (وخاصة وحدة تزاوّل نشاط التخصيم)، فإن الخصم الأصلي المستحق على الوحدة الحكومية والمسجل ضمن الائتمان التجاري في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع ينبغي إعادة تصنيفه (عن طريق التغيرات الأخرى في حجم الأصول) كقرض في حالة استيفاء الشرطين التاليين: (١) لا يُستحق على الوحدة الحكومية بعد أي التزام بالسداد لموردها، و(٢) لا يكون للمؤسسة المالية حق الرجوع على المورد (محول المطالبة) بشكل مباشر أو غير مباشر إذا لم تف الوحدة الحكومية بالتزاماتها بالسداد في الوقت المناسب. وأيضا إذا تمت إعادة هيكلة ائتمان تجاري على نحو يجعله مستوفيا لتعريف القرض، ينبغي إعادة تصنيفه كقرض.

الجدول ٧-١٠: تصنيف بنود التذكرة في الميزانية العمومية

صافي القيمة المالية	6M2
إجمالي الدين بالقيمة السوقية	6M3
إجمالي الدين بالقيمة الاسمية	6M4
إجمالي الدين بالقيمة الظاهرية	6M35
صافي الدين بالقيمة السوقية	6M36
صافي الدين بالقيمة الاسمية	6M37
صافي الدين بالقيمة الظاهرية	6M38
القروض الميسرة بالقيمة الاسمية	6M391
التحويلات الضمنية الناشئة عن القروض	6M392
بأسعار فائدة ميسرة	
المتأخرات	6M5
الالتزامات الاحتمالية الصريحة ^١	6M6
الدين المضمون من الحكومة	6M61
ضمانات أخرى تُمنح لمرة واحدة	6M62
الالتزامات الاحتمالية الصريحة غير المصنفة	6M63
في موضع آخر	
صافي الالتزامات الضمنية لمنافع	6M7
الضمان الاجتماعي المستقبلية ^١	
أصول القروض المتعثرة بالقيمة العادلة	6M8
أصول القروض المتعثرة بالقيمة الاسمية	6M81

^١ تُقيد الالتزامات الاحتمالية في البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية (الجدول ٤-٦).

الدين^{٦٥}

إجمالي الدين

٧-٢٣٦ يتألف مجموع إجمالي الدين — الذي يشار إليه غالباً باسم «مجموع الدين» أو «مجموع التزامات الدين» — من جميع الالتزامات التي تمثل أدوات دين. وتُعرف أداة الدين بأنها مطالبة مالية تقتضي قيام المدين بأداء كل من مدفوعات الفائدة أو المبلغ الأصلي أو كليهما إلى الدائن في تاريخ أو تواريخ محددة في المستقبل. وتعد الأدوات التالية أدوات دين:

- حقوق السحب الخاصة؛
- العملة والودائع؛
- سندات الدين؛
- القروض؛
- نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]؛
- حسابات أخرى مستحقة الدفع.

^{٦٥} للاطلاع على مناقشة تفصيلية حول إعداد بيانات دين القطاع العام، راجع مرشد إحصاءات دين القطاع العام.

الشكل البياني ٧-١: صافي القيمة في الميزانية العمومية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية

الأصول (بالقيمة السوقية)	الأسهم وحصص الملكية الأخرى (بالقيمة السوقية) + صافي القيمة = الأرصدة الذاتية
	الخصوم عدا الأسهم وحصص الملكية الأخرى (بالقيمة السوقية)

الأخرى (بأسعار السوق الجارية في تاريخ الميزانية العمومية) زائد صافي القيمة، كما هو مبين في الشكل البياني ٧-١.

٧-٢٣٢ وفي حالة أشباه الشركات، فإن حصص ملكية المساهمين المحتسبة تساوي أرصدها الذاتية. ويُنظر إلى الشركات العامة باعتبار أن لها صافي قيمة (قد تكون موجبة أو سالبة) بالإضافة إلى قيمة حصص ملكية المساهمين، إذا كانت الأسهم متداولة في السوق أو يمكن تحديد قيمتها بشكل مستقل. ويرجع ذلك إلى إدراج الأسهم في الميزانية العمومية للشركات العامة بأسعار السوق الجارية في تاريخ الميزانية العمومية.

٧-٢٣٣ وإذا كانت حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار يتعذر تحديد قيمتها السوقية الجارية بشكل مستقل أو لا يجري تداولها في السوق، تُتبع طريقة حساب بديلة مماثلة لتلك المتبعة في حالة أشباه الشركات (راجع الفقرة ٧-٢٣٢). وتُحسب هذه الطريقة قيمة حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار على نحو تكون صافي قيمة الشركة العامة في ظله صفراً.

بنود التذكرة

٧-٢٣٤ قد يحذف قيد بنود للتذكرة لتوفير معلومات تكميلية عن بنود مرتبطة بالميزانية العمومية لكنها غير مدرجة بها (كالمجملات والبنود الموازنة). ويبين الجدول ٧-١٠ بنود التذكرة في الميزانية العمومية المقترحة في إطار إحصاءات مالية الحكومة (ويجوز إضافة مزيد من البنود والبنود الفرعية، حسب الحاجة).

صافي القيمة المالية (6M2)

٧-٢٣٥ صافي القيمة المالية (6M2) لأي وحدة مؤسسية (أو مجموعة من الوحدات) هو مجموع قيمة أصولها المالية ناقص مجموع قيمة خصومها. وغالباً ما يُشار إلى هذا البند الموازن بسبب تأثير قطاع الحكومة العامة والقطاع العام على النظام المالي وأيضاً بسبب صعوبات تقييم الأصول غير المالية المملوكة للحكومة.

الأدوات وهو ما لا يوصى به، إلا إذا كانت القيمتان الاسمية والسوقية غير متوافرتين.

صافي الدين

٢٤٣-٧ يُحسب صافي الدين كإجمالي الدين ناقص الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين^{٦٦} والأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين هي:

- الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة؛
- العملة والودائع؛
- سندات الدين؛
- القروض؛
- نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]؛
- الحسابات الأخرى مستحقة القبض.

٢٤٤-٧ ويشمل الذهب النقدي، كما يرد تعريفه في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وفي هذا الدليل، عناصر تعتبر من أدوات الدين (حسابات الذهب غير المخصصة) وعنصرًا يعتبر أداة غير منشئة للدين (سبائك الذهب). وينبغي، من حيث المبدأ، استبعاد عنصر سبائك الذهب في الذهب النقدي عند حساب صافي الدين. غير أنه قد يتعين، في الواقع العملي، استخدام المبلغ الكلي للذهب النقدي عند حساب صافي الدين نظرا لأن معدي إحصاءات دين القطاع العام قد يتعذر عليهم استبعاد عنصر سبائك الذهب.

٢٤٥-٧ ويمكن حساب صافي الدين بالقيمة السوقية (6M26)، وبالقيمة الاسمية (6M37)، وبالقيمة الظاهرية (6M38).

القروض الميسرة

٢٤٦-٧ ويمكن النظر إلى القروض الممنوحة بفائدة ميسرة باعتبارها تنطوي على ميزة للمقترض في شكل تحويل يساوي الفرق بين الفائدة الفعلية مستحقة الدفع والمبالغ التي كانت

^{٦٦} تحسب هذه الفئة صافي الدين باعتباره مجموع التزامات الدين ناقص جميع الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين. وقد يكون من المفيد، لبعض الأغراض، ترصيد أدوات الدين بصورة منفردة أمام الأصول المالية المقابلة لها. وربما كان من المفيد، لأغراض أخرى، حساب الدين بعد خصم الأصول عالية السيولة. ولكن قد لا يكون الترصيد المباشر لأداة الدين أمام الأصل المالي المقابل لها مفيدًا من الناحية التحليلية في معظم الحالات لأنه لا يجري عادة تجنب أنواع محددة من الأصول لسداد أنواع محددة من الخصوم. والدين بعد خصم الأصول عالية السيولة يساوي في معظم الحالات إجمالي الدين ناقص الأصول المالية في صورة عملة وودائع. ومع هذا، يمكن في بعض الحالات إدراج سندات الدين التي يحتفظ بها لأغراض إدارة الدين كأصول مالية عالية السيولة.

٢٣٧-٧ وبناء على القائمة أعلاه فإن جميع الخصوم المدرجة في الميزانية العمومية في نظام إحصاءات مالية الحكومة هي بمثابة دين، باستثناء الخصوم في شكل حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين. ولا تعد حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار أدوات دين لأنها تمنح أصحابها حق الحصول على أرباح موزعة ومطالبة على القيمة الباقية للوحدة. كذلك لا تعد المشتقات المالية أدوات دين لأنها لا تقدم أموالاً أو موارد أخرى، وإنما تحول احتمال التعرض للمخاطر من طرف إلى آخر.

٢٣٨-٧ وكما يوصي مرشد إحصاءات دين القطاع العام، ينبغي تقييم أدوات الدين في التاريخ المرجعي بالقيمة الاسمية، وتقييم سندات الدين المتداولة بالقيمة السوقية أيضاً. ويوفر كلا أساس التقييم معلومات مفيدة بشأن الدين. وإذا لم تتوافر القيمتين الاسمية والسوقية لأدوات الدين، يُقَدَّر إجمالي الدين بالقيمة الظاهرية. وينبغي أن تحدّد حواشي الميزانية العمومية دائماً الحالات التي تمثل انحرافاً عن مبادئ التقييم المذكورة.

٢٣٩-٧ وترد هذه التقييمات لإجمالي الدين، واحداً تلو الآخر، في الفقرات من ٢٤٠-٧ إلى ٢٤٢-٧. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفقرات من ١٠٧-٣ إلى ١٢٩-٣.

إجمالي الدين بالقيمة السوقية (6M3)

٢٤٠-٧ والمقصود بإجمالي الدين بالقيمة السوقية (6M3) هو تقييم سندات الدين بأسعار السوق؛ وتقييم نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة وفقاً لمبادئ مكافئة للتقييم بأسعار السوق؛ وتقييم جميع أدوات الدين الأخرى بالأسعار الاسمية، التي تُعتبر أفضل بدائل متاحة عموماً لأسعارها السوقية.

إجمالي الدين بالقيمة الاسمية (6M4)

٢٤١-٧ والمقصود بإجمالي الدين بالقيمة الاسمية هو تقييم سندات الدين بقيمتها الاسمية. والقيمة الاسمية لأداة الدين هي مقدار ما يدين به المدين للدائن في أي لحظة. وهي مقياس القيمة من منظور المدين.

إجمالي الدين بالقيمة الظاهرية (6M35)

٢٤٢-٧ القيمة الظاهرية لأداة الدين هي مبلغ أصل الدين غير المخصوم والواجب سداً عند حلول (أو قبل) أجل الاستحقاق وتعرف بالقيمة الاسمية في بعض الحالات. وقد يترتب على استخدام القيمة الظاهرية كبديل للقيمة الاسمية في قياس مركز إجمالي الدين عدم اتساق منهج القياس بين جميع

المبالغ مستحقة السداد عند التسليم، فإن الحسابات الأخرى مستحقة الدفع مقابل هذه السلع والخدمات أو الأصول غير المالية تعتبر متأخرة السداد من البداية.

٧-٢٤٨ وعند حدوث متأخرات في خصم قائم، ينبغي الاستمرار في قيدها في حساب نفس الأداة إلى أن يتم إطفاء الخصم. أما إذا نص العقد على تغيير خصائص الأداة المالية عند حدوث متأخرات، ينبغي قيد هذا التغيير باعتباره إعادة تصنيف من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم (راجع الفقرات ٣-٩٧، ٩-٢١، و ١٠-٨٤).

٧-٢٤٩ وإذا لم تُقيد المتأخرات بصورة منفصلة بموجب نظام المحاسبة على الأساس النقدي، يتعين على معدي البيانات جمع معلومات تكميلية لتقدير المتأخرات. وتعد المعلومات عن المتأخرات مفيدة لمختلف أنواع تحليلات السياسات وتقديرات الملاءة وينبغي أن تُقيد كبنود للتذكير في الميزانية العمومية متى كانت ذات دلالة. وينبغي الاستمرار في جمع معلومات عن المتأخرات بدءاً من نشأتها - أي عند عدم سداد المدفوعات - حتى إطفائها، كأن يتم سداد متأخرات الدين أو إعادة جدولتها أو يعفو الدائن عنها أو يتم (مثلاً) سداد متأخرات الأجور والرواتب.

٧-٢٥٠ والقيمة الاسمية للمتأخرات تساوي قيمة المدفوعات - الفائدة وأصل الدين في حالة الخصوم - التي فات تاريخ استحقاقها، وأي تدفقات اقتصادية لاحقة، كاستحقاق فوائد إضافية على خصم متأخر السداد أو سداد المتأخرات. (راجع أيضاً الفقرتين ٩-٢٢ و ٩-٢٣).

الالتزامات الاحتمالية الصريحة (6M6)

نظرة عامة

٧-٢٥١ تؤدي الالتزامات الاحتمالية إلى نشأة مخاطر على المالية العامة^{٦٩} وقد تنشأ هذه الالتزامات عن سياسة عامة متعمدة أو عن أحداث غير منتظرة، كحدوث أزمة مالية مثلاً. والالتزامات الاحتمالية هي التزامات لا تنشأ إلا عند وقوع حدث معين منفصل (أو أكثر) في المستقبل. ومن أهم الفروق بين الالتزامات الاحتمالية والخصوم^{٧٠} وجوب استيفاء شرط

^{٦٩} على المستوى الأعم، يمكن تعريف مخاطر المالية العامة بأنها أي فروق محتملة بين نتائج المالية العامة الفعلية والمتوقعة (مثل أرصدة المالية العامة ودين القطاع العام). وتعد الالتزامات الاحتمالية من المصادر المحددة لمخاطر المالية العامة المحتملة.

^{٧٠} تشير الخصوم إلى الالتزامات التي تُدرج ضمن الميزانية العمومية في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية عند حساب صافي قيمة إحدى الوحدات المؤسسية، بينما لا تُدرج الالتزامات الاحتمالية في الميزانية العمومية (أي أن الالتزامات الاحتمالية لا تدخل في حساب صافي قيمة الوحدة).

ستُدفع إذا طُبّق سعر الفائدة السائد في السوق. وإذا كان لهذه التحويلات أن تُسجل، لسُجلت عادة ضمن التحويلات الجارية/المنح (حسب نوع المتلقي)، وعُدّت الفائدة المقيدة بنفس المبلغ. غير أنه لم يتم التوصل تماماً بعد إلى الوسيلة التي يمكن من خلالها إدراج أثر أسعار الفائدة الميسرة في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، وإن كان هناك العديد من البدائل التي تم طرحها في هذا الصدد.^{٦٧} وبالتالي، إلى أن يتم الاتفاق على المعاملة، ينبغي عرض المعلومات الخاصة بالقروض الميسرة من خلال معلومات تكميلية في شكل بندين للتذكير. البند الأول يقيّد رصيد القروض الميسرة بالقيمة الاسمية (6M391). والثاني يقيّد تقديراً لقيمة الميزة المحوّل للمقترض - أي قيمة التحويلات الضمنية الناشئة عن القروض بأسعار فائدة ميسرة (6M392)، والتي تحسب على النحو الوارد في الحاشية ٦٧.

المتأخرات (6M5)

٧-٢٤٧ تُعرّف المتأخرات بأنها المبالغ التي لم تُسدد وفات موعد سدادها. ومن حيث المبدأ، قد تكون المتأخرات مبالغ مستحقة الدفع عن أي مصروف، أو اقتناء أصول، أو تتعلق بأي خصم.^{٦٨} وفي حالة التزامات الدين، تنشأ المتأخرات عند عدم سداد أصل الدين أو مدفوعات الفائدة لدى استحقاقها. وفي حالة المصروفات واقتناء الأصول غير المالية، قد تكون المبالغ مستحقة الدفع متأخرة السداد من البداية. فعلى سبيل المثال، في حالة عدم أداء مبالغ مستحقة الدفع لتعويض العاملين عند استحقاقها، فإن الحسابات الأخرى مستحقة الدفع لتعويض العاملين تعتبر متأخرة السداد. كذلك عندما ينص عقد على الدفع عند تسليم سلع وخدمات أو أصول غير مالية ولا تُسدد

^{٦٧} يمكن حساب الميزة التي تُمنح لمرة واحدة في وقت إنشاء القرض باعتبارها تعادل الفرق بين قيمة الدين الاسمية وقيمتها الحالية باستخدام سعر خصم سوقي. والميزة في هذا الخيار أنه يأخذ في اعتباره جميع مصادر التحويلات الممكنة في إطار القروض الميسرة - وهي فترة الاستحقاق، وفترة السماح، وتواتر المدفوعات، وسعر الفائدة - كما أنه يتفق مع مبادئ تقييم القروض بالقيمة الاسمية. وينبغي استخدام هذا المنهج في معاملة القروض الرسمية التي تنطوي على تقديم مزايا وتنشأ في إطار غير تجاري (عادة فيما بين الحكومات). وعلى سبيل المثال، في ظل إعادة تنظيم الديون من خلال نادي باريس، يُستخدم سعر خصم قائم على السوق، وهو عادة سعر الفائدة التجاري المرجعي (CIRR) لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في حساب تخفيض الدين بالقيمة الحالية. والفرق بين القيمة الاسمية للدين وقيمتها الحالية هو مقدار التحويل الرأسمالي الناتج عن اتفاقات إعادة تنظيم الدين. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفقرات من ٤-٨٣ إلى ٤-٨٦ في مرشد إحصاءات دين القطاع العام. وللإطلاع على معالجة القروض الميسرة، راجع الفقرة ٦-١٧.

^{٦٨} تنشأ المتأخرات في بعض الحالات لأسباب تشغيلية (مثل حالات التأخر الإداري الطفيف) وليس بسبب التقاعس أو عدم القدرة على الدفع. ومع ذلك، ومن حيث المبدأ، فإن هذه المتأخرات ينبغي قيدها كمتأخرات إذا ظلت قائمة في التاريخ المرجعي.

• ضمانات أخرى تُمنح لمرة واحدة (6M62) لأغراض أخرى عدا الدين المضمون من الحكومة (راجع الفقرتين ٢٥٩-٧ و٢٦٠-٧)

• الالتزامات الاحتمالية الصريحة الأخرى غير المصنفة في موضع آخر (6M63)، وهي التزامات احتمالية صريحة ليست في شكل ضمانات — من أمثلتها ما يلي:

° المطالبات القانونية المحتملة، وهي المطالبات التي تنشأ عن قضايا قيد النظر في المحاكم؛^{٧٣}

° التعويضات، وهي تعهدات بقبول مخاطر الخسائر أو الأضرار التي قد تصيب طرفاً آخر (مثل التعويضات مقابل خصوم ضريبية غير متوقعة تنشأ في عقود الحكومة مع وحدات أخرى)؛

° رأس المال الذي لم يُطلب سداؤه بعد، وهو التزام بتوفير مزيد من رأس المال، عند الطلب، إلى كيان يكون هو أحد المساهمين فيه (كمؤسسة مالية دولية)؛

° المدفوعات التي يحتمل أن تنشأ عن ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٢٥٥-٧ وقد تكون المعلومات عن مراكز أرصدة الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة ذات أهمية للسياسات والتحليلات المالية العامة — لا سيما مراكز أرصدة الدين المضمون من الحكومة. ويوصى بقيد الدين المضمون من الحكومة (6M61)، بالقيمة الاسمية، كبند للذاكرة في الميزانية العمومية. وينبغي كذلك قيد المعلومات عن الضمانات الأخرى التي تُمنح لمرة واحدة (6M62) والالتزامات الاحتمالية الصريحة الأخرى غير المصنفة في موضع آخر (6M63)، بالقيمة الاسمية، كبند للذاكرة في الميزانية العمومية.^{٧٤} وترد مناقشة الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة في الفقرات من ٢٥٦-٧ إلى ٢٦٠-٧.

الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة

٢٥٦-٧ تتألف الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة من تلك الأنواع من الضمانات التي تُمنح عندما تكون أداة الدين ذات سمات خاصة يتعذر معها حساب درجة المخاطر المصاحبة

^{٧٣} قد تكون القضية قيد النظر أيضاً أصلاً احتمالياً — مثل قضية تطالب فيها الحكومة بتعويضات من طرف آخر.

^{٧٤} تتمثل أوجه القصور في هذا المنهج في عدم توفيره لأي معلومات عن احتمال حدوث ظرف طارئ وربما مغالاته في المخاطر المحتملة. ومن المرجح أن تكون أقصى خسارة محتملة أقل من القيمة الاسمية لضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى، حيث لن يكون هناك توقف عن سداد كل الديون. وهناك عدة مناهج أخرى لمعالجة أوجه القصور في تقييم الالتزامات الاحتمالية الصريحة؛ وترد مناقشتها بالتفصيل في الفصل الرابع من مرشد إحصاءات دين القطاع العام وفي الفصل التاسع من مرشد إحصاءات الدين الخارجي. ويعتمد المنهج الفعلي المطبق على مدى توافر المعلومات عن نوع الظرف الطارئ. ولهذا السبب، هناك أهمية خاصة لتوفير بيانات وصفية عن الأسلوب المستخدم (الأساليب المستخدمة) في تحديد قيمة الالتزامات الاحتمالية.

أو أكثر قبل قيد الالتزامات الاحتمالية كخصوص. وفي ظل وجود التزامات احتمالية، يسود عادة شعور بعدم اليقين حول ما إذا كان سيتعين أداء مدفوعات، وحجمها المحتمل.^{٧١}

٢٥٢-٧ وهناك فرق بين الالتزامات الاحتمالية الصريحة والضمنية. وتُعرف الالتزامات الاحتمالية الصريحة بأنها ترتيبات مالية قانونية أو تعاقدية تنشأ عنها متطلبات مشروطة لأداء مدفوعات ذات قيمة اقتصادية. وتصبح هذه المتطلبات نافذة إذا نشأ شرط أو أكثر من الشروط المنصوص عليها. ولا تنشأ الالتزامات الاحتمالية الضمنية عن مصدر قانوني أو تعاقدية لكنها تُدرج بعد تحقق شرط أو حدث. وبينما يركز نظام إحصاءات مالية الحكومة (ونظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى) إلى حد كبير على الالتزامات الاحتمالية الصريحة، فإن الالتزامات الاحتمالية الضمنية، مثل صافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية (راجع الفقرة ٢٦١-٧)، تعد عوامل مهمة في التحليلات المتعلقة بمخاطر المالية العامة ومدى التعرض لهذه المخاطر. ومن الأمثلة الأخرى للالتزامات الاحتمالية الضمنية ضمان ملء القطاع المصرفي، وتغطية التزامات الحكومات دون المركزية (حكومات الولايات والحكومات المحلية)، أو البنك المركزي، في حالة التوقف عن السداد، بافتراض عدم ضمان دين وحدات القطاع العام، والإنفاق المحتمل لأغراض الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية.^{٧٢}

٢٥٣-٧ ويقدم الشكل البياني ٧ - ٢ لمحة عامة عن الخصوم والالتزامات الاحتمالية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ويمكن أن تأخذ الالتزامات الاحتمالية الصريحة أشكالاً مختلفة وإن كانت الضمانات هي الأكثر شيوعاً. ومع هذا، ليست كل الضمانات التزامات احتمالية؛ كما ورد سابقاً في هذا الفصل، فالضمانات في شكل مشتقات مالية ومخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة تعد خصوماً في الميزانية العمومية. ومن ناحية أخرى فإن الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة تعد التزامات احتمالية.

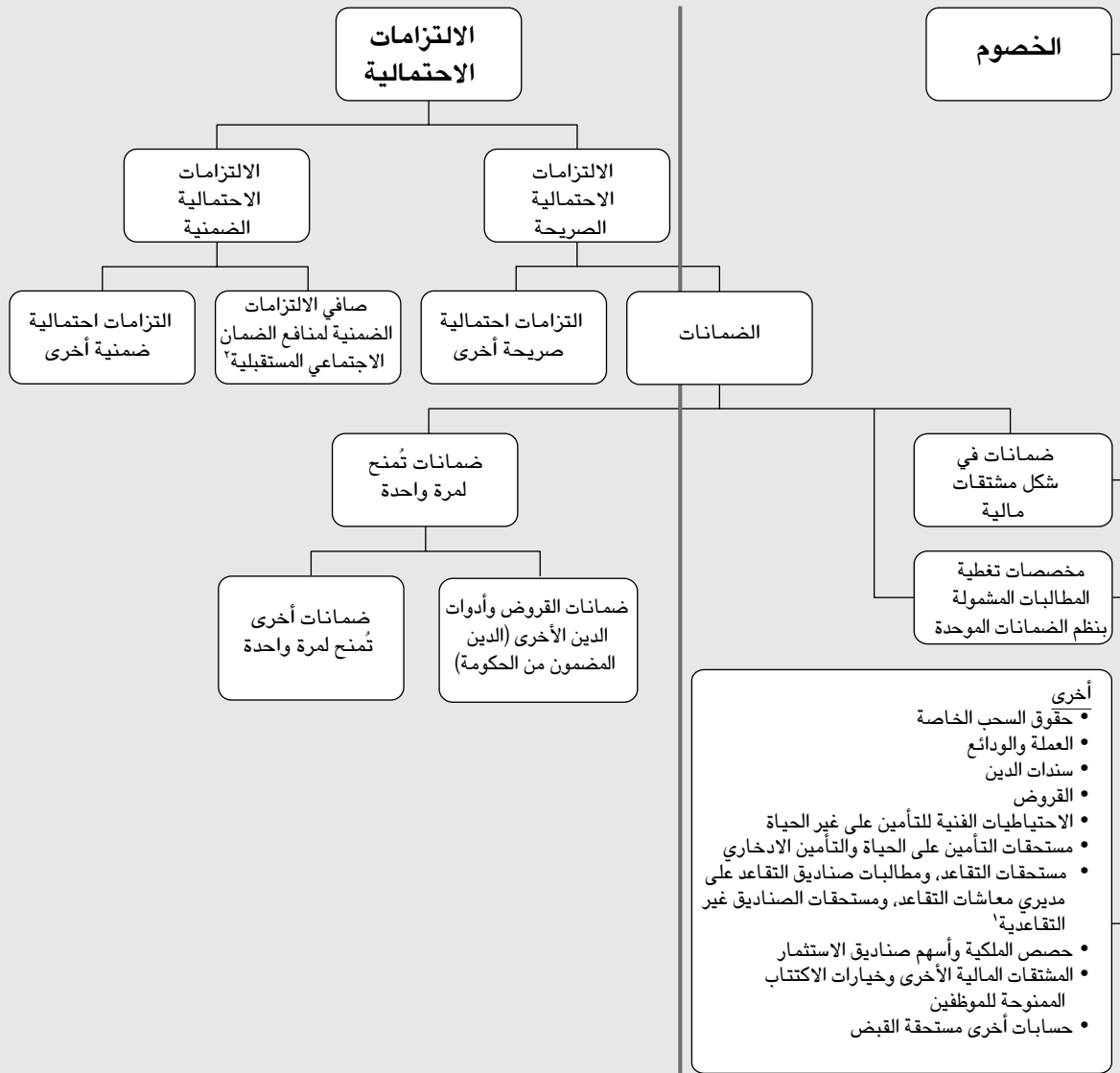
٢٥٤-٧ وتتألف الالتزامات الاحتمالية الصريحة من:

• الدين المضمون من الحكومة (6M61)، وهو ضمانات تُمنح لمرة واحدة في شكل ضمانات قروض وأدوات دين أخرى (راجع الفقرتين ٢٥٩-٧ و٢٦٠-٧)

^{٧١} عدم اليقين بشأن الحجم المحتمل للخصوم لا يجعل منها التزامات احتمالية.

^{٧٢} يوصي هذا الدليل (ومرشد إحصاءات دين القطاع العام) بإدراج صافي الالتزامات مقابل مزايا الضمان الاجتماعي في المستقبل — وهو غالباً ما يكون أكبر الالتزامات الاحتمالية الضمنية المستحقة على الحكومة — كبند تذكره منفصل في الميزانية العمومية.

الشكل البياني ٧-٢: نظرة عامة على الخصوم والالتزامات الاحتمالية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية



^١ تشمل خصوم نظم معاشات التقاعد غير المستقلة وغير الممولة التي يوفرها أرباب العمل.
^٢ لا تشمل خصوم نظم معاشات التقاعد غير المستقلة وغير الممولة التي يوفرها أرباب العمل.

٧-٢٥٨ وعلى العكس من ذلك، يُعامل الضمان الذي يُمنح مرة واحدة من الحكومة لشركة تعاني من ضائقة مالية والذي يرجح بشدة طلب تنفيذه كما لو كان تنفيذه مطلوباً من البداية^{٧٥} ويُعامل تفعيل هذا الضمان الممنوح لمرة

^{٧٥} ينبغي توخي الحرص في تطبيق هذه المعاملة، لأسباب ليس أقلها تجنب الحساب المزدوج للدين وتلافي أوجه عدم الاتساق مع الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى (التي تسجل مع هذا المطالبة على المدين الأصلي). ويطبق المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)

للدين بأي درجة من الدقة. وعلى عكس الضمانات الموحدة، فإن الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة هي ضمانات منفردة، ولا يسع الضامنون وضع أي تقديرات يُعَوَّل عليها لاحتمال طلب تنفيذ الضمان.

٧-٢٥٧ وفي معظم الحالات، يُعتبر الضمان الذي يُمنح لمرة واحدة بمثابة التزام احتمالي على الضامن. وتبقى الخصوم في ظل الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة منسوبة للمدين، وليس للضامن، ما لم يُطلب تنفيذ الضمان وإلى ذلك الحين.

واحدة كتحمل للدين^{٧٦} ويُدْرَج هذا الخصم كجزء من الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام.

٢٥٩-٧ ويمكن إدراج الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة ضمن مجموعتي ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى، و ضمانات أخرى تُمنح لمرة واحدة:

- **ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى** — أو ضمانات السداد التي تُمنح لمرة واحدة — هي تعهدات طرف بتحمل مخاطر توقف طرف آخر عن السداد. ولا يكون الضامنون مطالبين بالسداد إلا إذا توقف المدين عن السداد. وتشكل ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى ديونا مضمونة من الحكومة، وتُعرَّف بأنها التزامات الدين المستحقة على وحدات القطاع العام والقطاع الخاص، والتي تكون خدمتها مضمونة تعاقديا من وحدات القطاع العام.

- **تتضمن الضمانات الأخرى التي تُمنح لمرة واحدة** ضمانات الائتمان (مثل خطوط الائتمان والتعهدات بالإقراض)، و ضمانات توافر الائتمان الطارئ، وتسهيلات الائتمان الطارئ. وتوفر خطوط الائتمان وتعهدات الإقراض ضمانا بإتاحة المبالغ غير المسحوبة في المستقبل مع عدم إنشاء أي خصوم / أصول مالية إلى أن يتم توفير تلك الأموال فعليا. وتمثل خطوط الائتمان غير المسحوبة وتعهدات الإقراض غير المنصرفة التزامات احتمالية على المؤسسات التي تصدرها — وهي البنوك عموما. وتمثل خطابات الاعتماد وعودا بأداء مدفوعات عند تقديم مستندات محددة سلفا وتوفر تسهيلات إصدار السندات الإذنية المشمولة بضمان الاكتتاب ضمانا بقدرة المقرض على إصدار سندات إذنية قصيرة الأجل واستيعاب مؤسسة (مؤسسات) ضمان الاكتتاب لأي جزء لم يتم بيعه من تلك السندات الإذنية. ولا تنشأ خصوم / أصول إلا عند قيام مؤسسة (مؤسسات) ضمان الاكتتاب بتقديم الأموال. ويعد الجزء غير المستخدم خصما احتماليا. ومن بين تسهيلات ضمان السندات الإذنية الأخرى التي توفر ائتمانا احتماليا أو تسهيلات شراء احتياطية تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجدد، وتسهيلات الخيارات المتعددة، وتسهيلات السندات الإذنية العالمية. وتوفر المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية تسهيلات شراء احتياطية. ومرة أخرى تعتبر المبالغ غير المستخدمة من هذه التسهيلات التزامات احتمالية.

٢٦٠-٧ وتختلف ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى (الدين المضمون من الحكومة) عن الأنواع الأخرى من

الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة. ويُعزى هذا الاختلاف إلى أن الضامن يضمن خدمة الديون القائمة على وحدات أخرى من القطاع العام والقطاع الخاص. وفيما يخص الضمانات الأخرى التي تُمنح لمرة واحدة، لا تنشأ أي خصوم / أصول مالية إلى حين توفير تلك الأموال أو تقديمها.

صافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية (6M7)

٢٦١-٧ كما هو موضح في الفقرتين ٧-١٩٤ و ٢-٣٩، لا تُقَيَّد في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية أي خصوم مقابل منافع الضمان الاجتماعي مستحقة الدفع في المستقبل — كمزايا التقاعد (عدا معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل) ومزايا الرعاية الصحية. ولا تعد هذه الالتزامات الضمنية بسداد منافع الضمان الاجتماعي التزامات تعاقدية وبالتالي لا تُقَيَّد في الميزانية العمومية (راجع الفقرة ٧-٢٥٢). وينبغي حساب القيمة الحالية لمنافع الضمان الاجتماعي المكتسبة فعلا بموجب القوانين والإجراءات التنظيمية القائمة، والتي يتوجب دفعها في المستقبل، بأسلوب مماثل لأسلوب حساب خصوم معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل. وهذا المبلغ ناقص القيمة الحالية للمساهمات المسددة في برامج الضمان الاجتماعي يمثل مؤشرا على صافي الالتزامات الضمنية التي تتحملها وحدة حكومية مقابل منافع الضمان الاجتماعي مستحقة الأداء في المستقبل.

أصول القروض المتعثرة بالقيمة العادلة (6M8)

٢٦٢-٧ **القروض المتعثرة** هي تلك القروض التي يتحقق بشأنها أي مما يلي: (١) تأخر سداد مدفوعات الأصل والفائدة لمدة ثلاثة أشهر (٩٠ يوما) أو أكثر؛ أو (٢) رسملة مدفوعات الفائدة بما يعادل الفائدة عن ثلاثة أشهر (٩٠ يوما) أو أكثر (أي إعادة استثمارها في المبلغ الأصلي) أو تأخر الدفع بموجب اتفاق؛ أو (٣) وجود دلائل تقضي بإعادة تصنيف قرض ما كقرض متعثر حتى مع غياب شرط تأخر السداد لمدة ٩٠ يوما، كما في حالة إعلان المدين إفلاسه. ويظل المبلغ القائم من الدين المتعثر خصما قانونيا على المدين وينبغي الاستمرار في مراكمة الفائدة ما لم يتم إطفاء هذا الخصم (مثلا عن طريق السداد أو بموجب اتفاق ثنائي بين الدائن والمدين).

^{٧٧} في المقابل، تُدرج مزايا الضمان الاجتماعي التي تكون مستحقة الأداء ولكنها لم تُدفع بعد ضمن الحسابات الأخرى مستحقة الدفع في الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام. كذلك تُدرج في الميزانية العمومية خصوم وحدات القطاع العام مقابل نظم معاشات التقاعد غير الممولة غير المستقلة لموظفيها (وتُسْتَعْد بالتالي من الالتزامات الاحتمالية الضمنية).

الإرشادات العملية التالية بشأن الديون المضمونة من الحكومة: فإذا كانت الحكومة، كضامن، تؤدي المدفوعات المتعلقة بدين مضمون قائم على مدى ثلاث سنوات متعاقبة، ومن المتوقع استمرار هذا الوضع، فإن الحكومة تُعتبر متحملة للدين، عادة بالكامل (أو بالنسبة التي يتوقع من الحكومة سدادها، إذا توافرت أدلة على ذلك).

^{٧٦} ترد مناقشة تحمل الدين في الفقرات ٣-٢٦ إلى ٣-٣١.

تصنيف التزامات الدين والأصول المالية المقابلة لأدوات الدين حسب أجل الاستحقاق

٢٦٦-٧ هناك تصنيف تكميلي للالتزامات الدين والأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات الدين حسب أجل الاستحقاق وحسب نوع الأداة المالية يقدم معلومات عن أبعاد السيولة لهذا الدين. ويشير أجل استحقاق أداة الدين إلى الوقت المتبقي لحين إطفاء الدين بموجب العقد القائم بين المدين والدائن. وقد يكون أجل استحقاق أداة الدين قصيرا أو طويلا:

- تُعرّف أداة الدين قصيرة الأجل بأنها أداة مستحقة الدفع عند الطلب أو بأجل استحقاق لمدة سنة أو أقل. وتشمل هذه الفئة المتأخرات والفائدة على المتأخرات.
- تُعرّف أداة الدين طويلة الأجل بأنها أداة مستحقة الدفع بعد أكثر من سنة أو ليس لها أجل استحقاق معلن (عدا الدين القابل للرد عند الطلب، الذي يدرج ضمن الأدوات قصيرة الأجل).
- ٢٦٧-٧ وقد يشير أجل الاستحقاق إلى ما يلي:
- أجل الاستحقاق الأصلي، وهو الفترة من تاريخ الإصدار حتى تاريخ دفعة السداد النهائية المقررة بموجب العقد؛
- أو أجل الاستحقاق المتبقي أو أجل الاستحقاق الباقي، وهو الفترة من التاريخ المرجعي (تاريخ الميزانية العمومية) حتى تاريخ دفعة السداد النهائية المقررة بموجب العقد.

٢٦٨-٧ ويوصي هذا الدليل بإجراء تصنيف ثلاثي الاتجاهات (انظر الجدول ٧-١٢) يسمح باشتقاق إحصاءات الدين على أساس أجلي الاستحقاق الأصلي والمتبقي:

- الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي؛
- الدين طويل الأجل مستحق السداد خلال سنة أو أقل؛
- الدين طويل الأجل مستحق السداد خلال أكثر من سنة.

٢٦٩-٧ لاشتقاق الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق المتبقي، يمكن دمج البندين الثاني والأول الواردين في الفقرة السابقة. ولاشتقاق الدين طويل الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي، يمكن دمج البندين الثاني والثالث الواردين في الفقرة السابقة. ويمكن اشتقاق المجلات الأخرى على أساس أجل الاستحقاق الأصلي أو أجل الاستحقاق المتبقي مباشرة من الجدول ٧-١٢. وتتطابق رموز التصنيف الواردة في الجدول ٧-١٢ مع تلك الواردة في الجدول ٧-٩؛ ولكن يزيد عليها لاحقة تشير إلى نوع أجل الاستحقاق.

٢٦٣-٧ وكما ورد آنفا في هذا الفصل، تُقيد القروض بالقيمة الاسمية (أي المبلغ المقدم مضافا إليه الفائدة المستحقة ولم تسدد بعد ومطروحا منه أي مدفوعات سداد). ومن المتعارف عليه أن القيمة الاسمية توفر رؤية غير مكتملة للمركز المالي للدائن، لا سيما عندما تكون القروض متعثرة. وفي مثل هذه الحالات، فإن المعلومات المتاحة عن القيمة الاسمية (6M81)، والقيمة العادلة (6M8)،^{٧٨} لأصول القروض المتعثرة ينبغي أن تدرج كبند للذكورة في الميزانية العمومية.

تصنيف الطرف المقابل للأصول المالية والخصوم حسب القطاع المؤسسي

٢٦٤-٧ تناول القسم السابق تصنيفات الأصول المالية والخصوم على أساس خصائص الأدوات التي تستند إليها المطالبة. ومن أجل فهم أكثر عمقا لطبيعة الأصول المالية والخصوم للحكومة العامة أو القطاع العام على نحو، ينبغي أيضا فهم طبيعة الأطراف المقابلة لهذه العلاقات المالية. وعلى سبيل المثال، فإن تصنيف الخصوم وفقا للقطاعات الاقتصادية التي تقدم التمويل (أي مصادر التمويل) يعد مكملا للتصنيف حسب نوع الأداة المالية. وتعد المعلومات عن علاقات الدائن والمدين القائمة بين القطاعات والقطاعات الفرعية عاملا أساسيا في سبيل توحيد إحصاءات مالية الحكومة على النحو الملائم. وسوف يكون من الضروري تصنيف الأصول المالية والخصوم حسب طبيعة الطرف المقابل سواء كان شركة عامة أو خاصة غير مالية أو مالية، على الترتيب، حتى يتسنى إعداد ميزانيات عمومية موحدة ودقيقة لقطاع الحكومة العامة والقطاع العام.

٢٦٥-٧ وهناك طرفان يرتبطان بجميع المطالبات المالية. وبالتالي يمكن إجراء تصنيف مقارن للأدوات المالية التي تستند إليها المطالبات المالية مع قطاع الطرف المقابل، مع التمييز بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة^{٧٩} ويعرض الجدول ٧-١١ هذا التصنيف التكميلي الذي ينبغي إعداده بصورة مستقلة للأصول المالية والخصوم^{٨٠}.

^{٧٨} تتناول الفقرة ٣-١١٥ مفهومي القيمة الاسمية والقيمة العادلة.

^{٧٩} رغم أن سبائك الذهب ليس لها طرف مقابل، حسب المتعارف عليه، فإن الطرف المقابل لمركز الأرصدة في سبائك الذهب يظهر في الجدول ٧-١١ ضمن «غير المقيمين الآخرين».

^{٨٠} راجع الفصل الثاني من هذا الدليل، والفصل الرابع من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ للاطلاع على وصف للتصنيف القطاعي. ويناقش الفصل السابع من مرشد إحصاءات دين القطاع العام المسائل المتعلقة بتحديد الأطراف المقابلة لسندات الدين المتداولة.

الجدول ٧-١١: التصنيف المقارن للأصول المالية والخصوم حسب القطاع المؤسسي للطرف المقابل

الحسابات الأخرى مستحقة القبض/ الدفع	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	القروض	سندات الدين	العملة والودائع	الذهب النقدي ^١ وحقوق السحب الخاصة	
								الأصول المالية:
								المدينون المحليون
								الحكومة العامة ^٢
								البنك المركزي
								شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي
								الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي
								الشركات الخاصة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي
								شركات مالية أخرى
								شركات عامة مالية أخرى
								شركات خاصة مالية أخرى
								الشركات غير المالية
								شركات عامة غير مالية
								شركات خاصة غير مالية
								الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
								المدينون الخارجيون
								الحكومة العامة
								المنظمات الدولية
								الشركات المالية عدا المنظمات الدولية
								البنوك المركزية
								الشركات المالية غير المصنفة في موضع آخر
								غير المقيمين الآخرين
								الخصوم:
								الدائنون المحليون
								نفس التقسيم المؤسسي كما ورد أعلاه
								الدائنون الخارجيون
								نفس التقسيم المؤسسي كما ورد أعلاه

^١ رغم أن سبائك الذهب ليس لها طرف مقابل، حسب المتعارف عليه، فإن الطرف المقابل لمركز الأرصدة في سبائك الذهب يظهر في هذا الجدول ضمن «غير المقيمين الآخرين».^٢ صفر إذا كانت البيانات تغطي الإحصاءات الموحدة لقطاع الحكومة العامة. قد تتيج خطوط التقسيم الإضافي / «ومنه/ ومنها» تحديد القطاعات الفرعية والوحدات المنفردة (راجع الجدول ٣-١).

الجدول ٧-١٢: تصنيف التزامات الدين والأصول المالية المقابلة لأدوات الدين حسب أجل الاستحقاق وحسب نوع أداة الدين

قصيرة الأجل حسب أجل الاستحقاق المتبقي (أ) + (ب)	طويلة الأجل حسب أجل الاستحقاق الأصلي			قصيرة الأجل حسب أجل الاستحقاق الأصلي (أ)	
	المجموع (ب) + (ج)	مع مدفوعات مستحقة بعد أكثر من سنة = طويلة الأجل حسب أجل الاستحقاق المتبقي (ج)	مع مدفوعات مستحقة بعد سنة أو أقل (ب)		
٥-٢-٦	٤-٢-٦	٣-٢-٦	٢-٢-٦	١-٢-٦	الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين
٥-١-٠-٢-٦	٤-١-٠-٢-٦	٣-١-٠-٢-٦	٢-١-٠-٢-٦	١-١-٠-٢-٦	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
٥-٢-٠-٢-٦	٤-٢-٠-٢-٦	٣-٢-٠-٢-٦	٢-٢-٠-٢-٦	١-٢-٠-٢-٦	العملة والودائع
٥-٣-٠-٢-٦	٤-٣-٠-٢-٦	٣-٣-٠-٢-٦	٢-٣-٠-٢-٦	١-٣-٠-٢-٦	سندات الدين
٥-٤-٠-٢-٦	٤-٤-٠-٢-٦	٣-٤-٠-٢-٦	٢-٤-٠-٢-٦	١-٤-٠-٢-٦	القروض
٥-٦-٠-٢-٦	٤-٦-٠-٢-٦	٣-٦-٠-٢-٦	٢-٦-٠-٢-٦	١-٦-٠-٢-٦	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]
٥-١-٦-٠-٢-٦	٤-١-٦-٠-٢-٦	٣-١-٦-٠-٢-٦	٢-١-٦-٠-٢-٦	١-١-٦-٠-٢-٦	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
٥-٢-٦-٠-٢-٦	٤-٢-٦-٠-٢-٦	٣-٢-٦-٠-٢-٦	٢-٢-٦-٠-٢-٦	١-٢-٦-٠-٢-٦	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
٥-٣-٦-٠-٢-٦	٤-٣-٦-٠-٢-٦	٣-٣-٦-٠-٢-٦	٢-٣-٦-٠-٢-٦	١-٣-٦-٠-٢-٦	مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]
٥-٤-٦-٠-٢-٦	٤-٤-٦-٠-٢-٦	٣-٤-٦-٠-٢-٦	٢-٤-٦-٠-٢-٦	١-٤-٦-٠-٢-٦	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
٥-٥-٦-٠-٢-٦	٤-٥-٦-٠-٢-٦	٣-٥-٦-٠-٢-٦	٢-٥-٦-٠-٢-٦	١-٥-٦-٠-٢-٦	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة
٥-٨-٠-٢-٦	٤-٨-٠-٢-٦	٣-٨-٠-٢-٦	٢-٨-٠-٢-٦	١-٨-٠-٢-٦	حسابات أخرى مستحقة القبض
٥-١-٨-٠-٢-٦	٤-١-٨-٠-٢-٦	٣-١-٨-٠-٢-٦	٢-١-٨-٠-٢-٦	١-١-٨-٠-٢-٦	الائتمانات والسلف التجارية
٥-٢-٨-٠-٢-٦	٤-٢-٨-٠-٢-٦	٣-٢-٨-٠-٢-٦	٢-٢-٨-٠-٢-٦	١-٢-٨-٠-٢-٦	حسابات أخرى متنوعة مستحقة القبض
٥-١-٢-٦	٤-١-٢-٦	٣-١-٢-٦	٢-١-٢-٦	١-١-٢-٦	المحلية
٦-٥-٢-١-٢-٦	٦-٤-٢-١-٢-٦	٣-٤-٢-١-٢-٦	٢-٤-٢-١-٢-٦	٦-١-٢-١-٢-٦	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه، ولكن مع استبعاد الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
٥-٨-١-٢	٤-٨-١-٢	٣-٨-١-٢-٦	٢-٨-١	١-٨-١-٢	الخارجية
٥-٢-٢-٦	٤-٢-٢-٦	٣-٢-٢-٦	٢-٢-٢-٦	١-٢-٢-٦	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه
٦-٥-١-٢-٢-٦	٦-٤-١-٢-٢-٦	٣-٤-١-٢-٢-٦	٢-٤-١-٢-٢-٦	٦-١-٢-١-٢-٢-٦	أدوات الدين (= إجمالي الدين)
٥-٨-٢-٢	٤-٨-٢-٢	٣-٨-٢-٢-٦	٢-٨-٢	١-٨-٢	حقوق السحب الخاصة
٥-٣-٢-٦	٤-٣-٢-٦	٣-٣-٢-٦	٢-٣-٢-٦	١-٣-٢-٦	العملة والودائع
٥-١-٠-٣-٦	٤-١-٠-٣-٦	٣-١-٠-٣-٦	٢-١-٠-٣-٦	١-١-٠-٣-٦	سندات الدين
٥-٢-٠-٣-٦	٤-٢-٠-٣-٦	٣-٢-٠-٣-٦	٢-٢-٠-٣-٦	١-٢-٠-٣-٦	القروض
٥-٣-٠-٣-٦	٤-٣-٠-٣-٦	٣-٣-٠-٣-٦	٢-٣-٠-٣-٦	١-٣-٠-٣-٦	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]
٥-٤-٠-٣-٦	٤-٤-٠-٣-٦	٣-٤-٠-٣-٦	٢-٤-٠-٣-٦	١-٤-٠-٣-٦	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
٥-٦-٠-٣-٦	٤-٦-٠-٣-٦	٣-٦-٠-٣-٦	٢-٦-٠-٣-٦	١-٦-٠-٣-٦	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
٥-١-٦-٠-٣-٦	٤-١-٦-٠-٣-٦	٣-١-٦-٠-٣-٦	٢-١-٦-٠-٣-٦	١-١-٦-٠-٣-٦	مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]
٥-٢-٦-٠-٣-٦	٤-٢-٦-٠-٣-٦	٣-٢-٦-٠-٣-٦	٢-٢-٦-٠-٣-٦	١-٢-٦-٠-٣-٦	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
٥-٣-٦-٠-٣-٦	٤-٣-٦-٠-٣-٦	٣-٣-٦-٠-٣-٦	٢-٣-٦-٠-٣-٦	١-٣-٦-٠-٣-٦	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة
٥-٤-٦-٠-٣-٦	٤-٤-٦-٠-٣-٦	٣-٤-٦-٠-٣-٦	٢-٤-٦-٠-٣-٦	١-٤-٦-٠-٣-٦	حسابات أخرى مستحقة الدفع
٥-٥-٦-٠-٣-٦	٤-٥-٦-٠-٣-٦	٣-٥-٦-٠-٣-٦	٢-٥-٦-٠-٣-٦	١-٥-٦-٠-٣-٦	الائتمانات والسلف التجارية
٥-٨-٠-٣-٦	٤-٨-٠-٣-٦	٣-٨-٠-٣-٦	٢-٨-٠-٣-٦	١-٨-٠-٣-٦	حسابات أخرى متنوعة مستحقة الدفع
٥-١-٨-٠-٣-٦	٤-١-٨-٠-٣-٦	٣-١-٨-٠-٣-٦	٢-١-٨-٠-٣-٦	١-١-٨-٠-٣-٦	المحلية
٥-٢-٨-٠-٣-٦	٤-٢-٨-٠-٣-٦	٣-٢-٨-٠-٣-٦	٢-٢-٨-٠-٣-٦	١-٢-٨-٠-٣-٦	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه، ولكن مع استبعاد حقوق السحب الخاصة
٥-١-٣-٦	٤-١-٣-٦	٣-١-٣-٦	٢-١-٣-٦	١-١-٣-٦	الخارجية
٦-٥-٢-١-٣-٦	٦-٤-٢-١-٣-٦	٣-٤-٢-١-٣-٦	٢-٤-٢-١-٣-٦	٦-١-٣-١-٣-٦	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه
٥-٨-١-٣	٤-٨-١-٣	٣-٨-١-٣-٦	٢-٨-١	١-٨-١	
٥-٢-٣-٦	٤-٢-٣-٦	٣-٢-٣-٦	٢-٢-٣-٦	١-٢-٣-٦	
٦-٥-١-٢-٣-٦	٦-٤-١-٢-٣-٦	٣-٤-١-٢-٣-٦	٢-٤-١-٢-٣-٦	٦-١-٢-١-٢-٣-٦	
٥-٨-٢-٣	٤-٨-٢-٣	٣-٨-٢-٣-٦	٢-٨-٢	١-٨-٢	

^١ هذه الفئة تشمل المتأخرات والفائدة على المتأخرات.

٢٧١-٧ وتسمح الإحصاءات على أساس أجل الاستحقاق المتبقي بتقييم مخاطر السيولة من خلال الإشارة إلى تاريخ استحقاق مدفوعات دين القطاع العام. وتكتسب المعلومات عن المدفوعات التي ستُستحق خلال الأجل القصير أو في المدى القريب أهمية خاصة في هذا التحليل. كذلك تُستخدم الإحصاءات على أساس أجل الاستحقاق المتبقي لأغراض إدارة الدين. وتوفر الإحصاءات على أساس أجل الاستحقاق الأصلي مؤشراً على الجدارة الائتمانية للمقترض ونوع الأسواق التي يقترض منها.

٢٧٠-٧ وقد تنشأ مصاعب عملية عند قياس قيمة الدين طويل الأجل المستحق على القطاع العام (أجل الاستحقاق الأصلي) والواجب السداد خلال سنة أو أقل، وفي تلك الحالة هناك مقاييس بديلة يمكن استخدامها من بينها القيمة غير المخصومة لمدفوعات سداد أصل الدين عن خصوم دين القطاع العام طويلة الأجل (أجل الاستحقاق الأصلي) واجبة السداد خلال سنة واحدة أو أقل. ويعتبر هذا المقياس البديل غير كامل في تغطيته لمدفوعات الفائدة واجبة السداد في السنة التالية وإن كان يمكن إعداده باستخدام المبادئ المطبقة في وضع توقعات المدفوعات في الجدول الزمني لخدمة الدين.

المعاملات في الأصول غير المالية



يتناول هذا الفصل شرح المعاملات في الأصول غير المالية وتصنيفها.

مقدمة

٨-١ يتناول الفصل السابع شرح الميزانية العمومية والأصول والخصوم المقيدة بها. ونظرا لأن نظام إحصاءات مالية الحكومة هو نظام متكامل، فإنه يدرج أيضا التدفقات اللازمة لتفسير جميع التغيرات بين الميزانية العمومية في بداية فترة الإبلاغ والميزانية العمومية في نهاية فترة الإبلاغ. وكما ورد بيانه في الفقرات ٣-١ إلى ٣-٤، هناك نوعان من التدفقات، هما المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى، وكلاهما يمكن أن يؤثر على مراكز أرصدة الأصول والخصوم. ويتناول هذا الفصل شرح المعاملات التي تؤثر على مراكز أرصدة الأصول غير المالية. ويتناول الفصل التاسع شرح المعاملات التي تؤثر على مراكز أرصدة الأصول المالية والخصوم، أما الفصل العاشر فيتناول شرح التدفقات الاقتصادية الأخرى.

٨-٢ ولكل فئة من فئات الأصول غير المالية متطابقة محاسبية تربط الميزانيات العمومية المتعاقبة^١ وتنص هذه المتطابقة على أن:

قيمة فئة من الأصول غير المالية بالميزانية العمومية في بداية فترة الإبلاغ

زائد

القيمة الكلية لتلك الفئة من الأصول غير المالية المقتناة في معاملات خلال فترة الإبلاغ

ناقص

القيمة الكلية لتلك الفئة من الأصول غير المالية المتصرف فيها في معاملات خلال فترة الإبلاغ

ناقص

القيمة الكلية لاستهلاك رأس المال الثابت لتلك الفئة من الأصول غير المالية خلال فترة الإبلاغ

^١ باستثناء استهلاك رأس المال الثابت، يمكن استخدام نفس المتطابقة في الأصول المالية والخصوم.

القيمة الصافية للتدفقات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على تلك الفئة من الأصول غير المالية خلال فترة الإبلاغ

تساوي

قيمة فئة الأصول غير المالية بالميزانية العمومية في نهاية فترة الإبلاغ.

وتستوجب هذه المتطابقة قيد المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى ومراكز الأرصدة بصورة متسقة من حيث وقت القيد والتقييم. ويتضمن الفصل الثالث شرحا للقواعد المحاسبية التي تحكم تلك العوامل.

٨-٣ ويمكن أن تؤدي المعاملات إلى تغيير في مراكز أرصدة الأصول غير المالية بطرق مختلفة ولا بد من رصدها جميعا. وفيما يلي أهم أنواع المعاملات:

- يمكن اقتناء جميع أنواع الأصول القائمة من وحدات أخرى أو التصرف فيها لحساب وحدات أخرى عن طريق الشراء/البيع أو المقايضة أو التحويلات العينية.

- يمكن للمنتجين بيع الأصول الثابتة المنتجة حديثا والمخزونات والنفائس أو التصرف فيها بأي صورة أخرى بنفس الطريقة المتبعة مع الأصول القائمة، أو يمكن للمنتجين الاحتفاظ بها لاستخدامهم الذاتي.

- قد تنتج الوحدة الحكومية سلعا وخدمات لاستخدامها الذاتي كأصول ثابتة (أي تكوين رأس المال الثابت للحساب الذاتي). وتُصنّف هذه المعاملات كإقتناء أصول ثابتة (وتقيد كبند للتذكرة).

- تُصنّف التجديدات أو عمليات إعادة البناء أو التوسعات، التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطاقة الإنتاجية أو إلى تمديد العمر الاقتصادي للأصل الثابت القائم، كإقتناء أصول ثابتة حتى إن كانت تعمل فعليا كجزء من الأصل القائم. وتعامل تحسينات الأراضي كفئة مستقلة من فئات الأصول الثابتة، منفصلة عن أصول الأراضي غير المنتجة.

المدفوعة إلى المحامين، والمهندسين المعماريين، والمساحين، والمهندسين، وخبراء التقييم، والعمولات المدفوعة إلى الوكلاء العقاريين ووكلاء المزادات؛

• أي تكاليف تجارة ونقل صادرة بشأنها فواتير مستقلة إلى المشتري؛

• كل الضرائب مستحقة الدفع من الوحدة المقتنية الأصل عند نقل ملكيته؛

• أي ضريبة مستحقة الدفع على التصرف في أصل ما؛

• أي تكاليف للتسليم والتركيب أو الفك غير متضمنة في سعر الأصل الذي يتم اقتناؤه أو التصرف فيه؛

• أي تكاليف نهائية^٤ متحملة في نهاية عمر الأصل، مثل التكاليف اللازمة لضمان سلامة المبنى أو استعادة أوضاع البيئة المحيطة به.

٨-٧ وتعامل تكاليف نقل الملكية على الأصول الثابتة والنفائس والأصول غير المنتجة كعمولات في الأصول الثابتة. وعلى وجه الخصوص:

• تقيد تكاليف نقل الملكية على الأصول الثابتة كعمولات في الأصول الثابتة ذات الصلة؛

• تقيد تكاليف نقل الملكية على النفائس كعمولات في النفائس (٣-١-٣-١)؛

• تقيد تكاليف نقل الملكية على الأراضي، حسب العرف السائد، مع تحسينات الأراضي (٣-١-١-١-٤)، كأصل ثابت؛

• تقيد تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي في الميزانية العمومية كعمولات في تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي (٣-١-٣-١-٣)، حسبما يرد تفسيره في الفقرة ٨-٤؛ غير أن هذه التكاليف لنقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي تُدرج ضمن قيمة الأصل التي ترتبط به (راجع الفقرة ٣-١١)، على الرغم من أن الأصل غير منتج (وبعبارة أخرى، لا تعرض الميزانية العمومية بصفة مستقلة أي تكاليف لنقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي).

• يمثل استهلاك رأس المال الثابت معاملة داخلية تسجل نقصان قيمة الأصول الثابتة لأنها تستخدم بصورة متكررة أو مستمرة في الإنتاج.

• يمكن اقتناء المخزونات (إضافات) أو التصرف فيها (مسحوبات) من خلال معاملات داخلية أو معاملات مع وحدات أخرى. فعلى سبيل المثال، تعامل كمعاملات داخلية كل المسحوبات من مخزونات المواد والإمدادات للاستخدام في إنتاج خدمات الحكومة العامة وتحويلات الإنتاج التام من مخزونات الأعمال قيد الإنجاز إلى مخزونات السلع تامة الصنع. وتعامل كمعاملات داخلية أيضا الخسائر والتلفيات المتكررة في السلع المحتفظ بها كمخزونات.

٨-٤ وتُعرف جميع المعاملات التي تؤدي إلى زيادة حيازات وحدة ما من الأصول بعمليات الاقتناء. وباستثناء استهلاك رأس المال الثابت، تُعرف جميع المعاملات التي تؤدي إلى تخفيض حيازات وحدة ما من الأصول بعمليات التصرف. وبالتالي يمكن عرض نتائج المعاملات في فئة معينة من الأصول غير المالية إما كمجموع عمليات الاقتناء ومجموع عمليات التصرف واستهلاك رأس المال الثابت أو كصافي الاستثمار في الأصول غير المالية^٥ ومن ثم فإن صافي الاستثمار في أحد الأصول غير المالية يساوي عمليات الاقتناء من هذا الأصل ناقص عمليات التصرف فيه ناقص استهلاك رأس المال الثابت. أما إجمالي الاستثمار في أحد الأصول غير المالية فهو عمليات الاقتناء من هذا الأصل ناقص عمليات التصرف فيه (أي دون مراعاة استهلاك رأس المال الثابت). وعند استخدام الأساس النقدي في القيد، يشار إلى المشتريات ناقص المبيعات من الأصول غير المالية بأنها صافي تدفقات النقد الخارجة من الاستثمار في الأصول غير المالية.

٨-٥ ويتناول الجزء المتبقي من هذا الفصل أولاً شرح تكاليف نقل الملكية، والتقييم، ووقت القيد، واستهلاك رأس المال الثابت، وترصيد المعاملات التي تؤثر على الأصول غير المالية، ثم يتناول عرض تفاصيل عن تصنيف المعاملات التي تؤثر على فئات معينة من الأصول غير المالية.

تكاليف نقل الملكية

٨-٦ تكاليف نقل الملكية هي التكاليف المصاحبة لاقتناء أو التصرف في الأصول غير المالية (عدا المخزونات^٦) وتتألف مما يلي:

• كل الرسوم المهنية أو العمولات التي تتحملها كلتا وحدتين المقتنية للأصل والمتصرف فيه، مثل الأتعاب

^٤ في حالة بعض الأصول الكبيرة جداً والمهمة، مثل منصات حفر آبار النفط ومحطات الطاقة النووية، فمن المحتمل كذلك وجود تكاليف كبيرة مقترنة بإيقاف تشغيل الأصل المعني في نهاية عمره الإنتاجي. وبالنسبة لبعض مواقع الأراضي، كتلك المستخدمة في دفن النفايات، من المحتمل وجود تكاليف كبيرة مقترنة بإعادة تأهيل الموقع. ويشار إلى هذه التكاليف مجتمعة بالتكاليف النهائية.

^٥ يشار إلى صافي الاستثمار في المخزونات بعبارة «التغيرات في المخزونات». وقد يكون صافي الاستثمار في الأصول غير المالية إما موجباً أو سالباً.

^٦ لا توجد عادة أي تكاليف لنقل الملكية في المخزونات.

٨-١٢ وقد تقتني وحدات الحكومة العامة أصولاً غير مالية أو تتصرف فيها على أساس غير سوقي كعنصر من عناصر سياسة المالية العامة التي تتبعها تلك الوحدات، إما بشراء أصل بأعلى من قيمته السوقية أو ببيع أصل بأقل من قيمته السوقية. وتنطوي مثل هذه المعاملات بحكم طبيعتها على عنصر تحويل. وإذا أمكن تحديد القيمة السوقية للأصل، ينبغي عندئذ تقييم المعاملة بذلك المبلغ وقيد معاملة ثانية كمصروفات لمراعاة عنصر التحويل.^٧ غير أنه لا توجد عادة سوق نشطة لهذه الأصول ومن الصعب تقدير قيمة سوقية، وفي هذه الحالة ينبغي أن تكون قيمة عملية الاقتناء أو التصرف هي مبلغ القيمة الاقتصادية المتبادلة، التي قد تأخذ شكل حقوق الملكية على أشياء مادية (منزل، على سبيل المثال) أو أصول غير ملموسة (مثل نسخة أصلية لأحد الأفلام).

وقت القيد

٨-١٣ وفقاً للشرح الوارد بالفقرة ٣-٦٢، يتم قيد المعاملات، وفق أساس الاستحقاق، وقت نشوء قيمة اقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إطفائها. وفي حالة المعاملات في الأصول غير المالية، يكون هذا الوقت هو وقت اكتساب الملكية الاقتصادية لتلك الأصول غير المالية أو التخلي عنها. ويتم قيد المعاملات، وفق الأساس النقدي، عند أداء المدفوعات النقدية.

٨-١٤ ومن حيث المبدأ، يتم قيد المعاملات في الأصول غير المالية (عن طريق المقايضة أو بالمدفوعات العينية أو بالتحويلات العينية)^٨ في لحظة تغير الملكية الاقتصادية، والتي غالباً ما تعتمد على شروط عقد البيع. وعندما لا يكون تغير الملكية واضحاً، فقد يكون وقت القيد الذي يعتمد عليه طرفا المعاملة^٩ مؤشراً جيداً، وإذا ما تعذر ذلك، فإنه يكون في لحظة تغير الحياة المادية أو السيطرة.

٨-١٥ يتوقف وقت القيد بالنسبة لاقتناء أصل غير مالي جديد على كيفية اقتناء ذلك الأصل.

٨-٨ وتعزى تكاليف نقل الملكية إلى مشتري الأصل أو بائعه حسبما يتقرر بشأن أي الوحدتين تتحمل مسؤولية سداد التكاليف. وينبغي شطب تكاليف نقل الملكية كاستهلاك رأس المال الثابت، وفقاً لما ترد مناقشته في الفقرة ٦-٦٠. ولا تعتبر الفائدة ورسوم التمويل الأخرى المتحملة في معاملة ما بمثابة تكاليف نقل الملكية.

التقييم

٨-٩ تتناول الفقرات ٣-١٠٨ إلى ٣-١١٢ مناقشة المبادئ العامة لتقييم المعاملات في الأصول والخصوم. ويتم تقييم عمليات الاقتناء وعمليات التصرف في الأصول الثابتة والنفاثات بأسعار السوق (أي قيمة المبادلة زائد تكاليف نقل الملكية). ويتم تقييم الأصول الثابتة المقتناة من خلال المقايضة أو التحويلات العينية بمكافئ سعر السوق. أما الأصول الثابتة المنتجة لأغراض تكوين رأس المال الذاتي أو للتحويلات العينية فيتم تقييمها بأسعارها السوقية التقديرية قبل إضافة أي ضرائب مخصوصا منها الإعانات، أو تكاليف النقل، أو هوامش التوزيع، أو بتكاليف إنتاجها عندما يتعذر الحصول على تقديرات مرضية لأسعار السوق.^{١٠}

٨-١٠ ويتم تقييم الإضافات إلى المخزونات والمسحوبات منها بأسعار السوق السارية وقت الإضافة أو السحب، وقد تكون هذه الأسعار في حالة المسحوبات مختلفة تماماً عن قيمها عند اقتنائها.^{١١} ولا تضاف إلى المعاملات في المخزونات أو تطرح منها أي تكاليف للتركيب أو نقل الملكية.

٨-١١ ويتم تقييم عمليات اقتناء الأراضي والتصرف فيها بقيمة مبادلتها، كما أن تكاليف نقل الملكية في الأراضي تكون مدرجة، حسب العرف السائد، ضمن تحسينات الأراضي (٣-١-١-١-١-٤-١-١). ويتم تقييم عمليات اقتناء الأصول غير المنتجة عدا الأراضي وعمليات التصرف فيها بقيمة مبادلتها. وتفيد تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي كلفة مستقلة من الأصول الثابتة، وهي تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي (٣-١-١-٣-١-٣)، حسبما يرد تفسيره في الفقرة ٨-٤٢.

^٧ غالباً ما تكون المصروفات تحويلاً رأسمالياً إلى مؤسسة سوقية وتصنف باعتبارها تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-٢). وسوف تكون منحة رأسمالية إذا كانت الوحدة المتلقية هي من وحدات الحكومة العامة. وبالنسبة للمخزونات، فإن هذا النوع من التحويل هو بمثابة إعانة (راجع الفقرة ٦-٩١).

^٨ تستبعد عمليات الاقتناء والتصرف هذه من القيد على الأساس النقدي الخالص.

^٩ للحفاظ على الاتساق في نظام الاقتصاد الكلي، ينبغي أن يكون وقت القيد واحداً بالنسبة لطرفي المعاملة.

^{١٠} في نظام إحصاءات مالية الحكومة، يفترض أن تكون أسعار السوق للأصول الثابتة التي تنشئها وحدات الحكومة العامة غير معروفة، ويتم حساب هذه القيم كمجموع المصروفات على تعويضات الموظفين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت المستخدم في إنتاج هذه الأصول للحساب الذاتي. وتسري هذه المعالجة أيضاً على إنتاج النفاثات والتحسينات الكبيرة في الأراضي في حالة تنفيذها للحساب الذاتي.

^{١١} تتناول الفقرتان ١٠-١٦ و ١٠-١٧ مناقشة مكاسب الحياة في المخزونات.

أصولها الثابتة في أنشطتها الإنتاجية خلال فترة الإبلاغ، وأن قيمة تلك الأصول انخفضت في المقابل. ونتيجة لذلك، فإن استهلاك رأس المال الثابت (٢-٣)، المقيد كمصروفات، يتم أيضا قيده كمعاملة تخفض قيمة فئة الأصول الثابتة ذات الصلة، بحيث لا يقع أي تأثير على النفقات ولا صافي الإقراض/صافي الاقتراض (راجع الفقرة ٤-٢٠). وتستعرض الفقرات ٦-٥٣ إلى ٦-٦١ والإطار ٦-١ مناقشة تفصيلية لعملية قيد استهلاك رأس المال الثابت.

ترصيد المعاملات

٨-١٩ يوصي هذا الدليل بعرض بيانات المعاملات في الأصول غير المالية عدا المخزونات كمعاملات اقتناء وتصرف واستهلاك رأسمال ثابت، كما هو مبين بالجدول ٨-١. ويحسب صافي الاستثمار في إحدى فئات الأصول غير المالية كمعاملات الاقتناء ناقص عمليات التصرف ناقص استهلاك رأس المال الثابت.

٨-٢٠ ينبغي ترصيد عمليات اقتناء المخزونات واستخدامها والتصرف فيها لأن البيانات المنفصلة لعمليات الاقتناء والتصرف ليست ذات دلالة اقتصادية. وإضافة إلى ذلك، من المستحيل عمليا في أغلب الأحيان تقدير فرادى المعاملات في المخزونات (راجع الفقرات ٨-٤٤ إلى ٨-٤٧). ولا ينطبق استهلاك رأس المال الثابت على المخزونات.

تصنيف وقيد المعاملات في الأصول غير المالية

٨-٢١ يبين الجدول ٨-١ تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية، ويلخص الجدول المعاملات في الأصول غير المالية بوصفها عمليات الاقتناء والتصرف واستهلاك رأس المال الثابت.

٨-٢٢ ويتطابق تصنيف الأصول غير المالية مع تصنيف مراكز أرصدة الأصول غير المالية المستخدم في الفصل السابع (الجدول ٧-٢). ويقدم الفصل السابع أيضا التعاريف الكاملة للأصول المدرجة في كل فئة، وهذه التعاريف ليست مكررة هنا. ويقدم هذا الفصل إرشادات تنطبق على المعاملات التي تؤثر على جميع فئات الأصول غير المالية أو على معظمها. أما الجزء المتبقي من هذا القسم، فلا يقدم سوى الإرشادات بشأن المعاملات التي قد لا تكون الإرشادات العامة كافية بالنسبة لها.

٨-٢٣ وإلى جانب تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية المبين في هذا الفصل، يمكن أيضا تطبيق «تصنيف وظائف الحكومة» (COFOG) على عمليات اقتناء تلك

• إذا تم اقتناء الأصل من الوحدة المنتجة كسلعة تامة الصنع، فإن التوقيت يتحدد بنفس الطريقة المستخدمة في حالة شراء أصل قائم — أي عند انتقال الملكية من طرف لآخر. ولا يكون هذا الوقت في العادة هو وقت إنتاج الأصل أو وقت بدء استخدامه في الإنتاج.

• وعندما تنتج وحدة أخرى مباني وإنشاءات بموجب عقد بيع متفق عليه مسبقا مع وحدة الحكومة العامة، وتمتد عملية الإنتاج أطول من فترة إبلاغ واحدة، تعتبر ملكية تلك الإنشاءات قد انتقلت إلى الوحدة الحكومية مع سير العمل. ويجوز استخدام وقت المدفوعات المرحلية أو دفعات السداد المرحلية لتحديد قيمة تقريبية للمعاملات في الأصول الثابتة المقرر قيدها.^{١٠} وفي حالة عدم وجود عقد بيع، يضاف الإنتاج غير المكتمل في كل فترة إلى العمل قيد الإنجاز الذي يقوم به المقاول (راجع أيضا الفقرة ٧-٣٧).

• وفي حالة الإنتاج للحساب الذاتي لا يكون هناك نقل رسمي للملكية، فالوحدة المنتجة تستحوذ فعليا على الملكية بالتدريج مع سير عملية الإنتاج بحيث يتم اقتناء الأصل مع قيد كل معاملة داخلية في إنتاجه. وعلى سبيل المثال، إذا قامت وحدة حكومية بإنشاء مبنى مستخدمة قوتها العاملة، فإن كل استخدام للسلع والخدمات وكل عمل أداه العاملون يصنف كإقتناء للأصل الثابت مع التقدم في سير العمل.

٨-١٦ وينبغي من حيث المبدأ قيد استهلاك الأصل الثابت بصفة مستمرة على مدار كل فترة إبلاغ. وفي الواقع العملي، لا يمكن حساب استهلاك رأس المال الثابت إلا بعد نهاية فترة الإبلاغ لأن قيمته تتوقف على متوسط سعر الأصل طوال فترة الإبلاغ بالكامل (راجع الفقرات ٦-٥٣ إلى ٦-٦١).

٨-١٧ وتعتبر الأصول الثابتة المقتناة أو المتصرف فيها عن طريق التأجير التمويلي أنها قد تم اقتنائها أو التصرف فيها عند توقيع عقد التأجير أو عند انتقال السيطرة الاقتصادية على الأصل بأي شكل آخر.

استهلاك رأس المال الثابت

٨-١٨ يمثل استهلاك رأس المال الثابت معاملة داخلية تعبر عن أن وحدة مؤسسية استخدمت جزءا من أصل من

^{١٠} تُقيد معاملة في الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع إذا تجاوزت قيمة المدفوعات المرحلية قيمة العمل المنجز. ومع التقدم في سير العمل، يقيد المالك النهائي اقتناء لأصول ثابتة إلى أن تنفذ الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع.

الجدول ٨-١: تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية

صافي الاستثمار في رأس المال الثابت	استهلاك رأس المال الثابت ^١	التصرف	الاقتناء	الأصول غير المالية
١-٣	٣-٢ = ٣-١-٣	٢-١-٣	١-١-٣	أصول ثابتة
١-١-٣	٣-١-١-٣	٢-١-١-٣	١-١-١-٣	مبان وإنشاءات
١-١-١-٣	٣-١-١-١-٣	٢-١-١-١-٣	١-١-١-١-٣	مسكن
١-١-١-١-٣	٣-١-١-١-١-٣	٢-١-١-١-١-٣	١-١-١-١-١-٣	مبان أخرى عدا المساكن
٢-١-١-١-٣	٣-٢-١-١-١-٣	٢-٢-١-١-١-٣	١-٢-١-١-١-٣	إنشاءات أخرى
٣-١-١-١-٣	٣-٣-١-١-١-٣	٢-٣-١-١-١-٣	١-٣-١-١-١-٣	تحسينات الأراضي
٤-١-١-١-٣	٣-٤-١-١-١-٣	٢-٤-١-١-١-٣	١-٤-١-١-١-٣	آلات ومعدات
٢-١-١-١-٣	٣-٢-١-١-١-٣	٢-٢-١-١-١-٣	١-٢-١-١-١-٣	معدات نقل
١-٢-١-١-٣	٣-١-٢-١-١-٣	٢-١-٢-١-١-٣	١-١-٢-١-١-٣	آلات ومعدات أخرى
٢-٢-١-١-٣	٣-٢-٢-١-١-٣	٢-٢-٢-١-١-٣	١-٢-٢-١-١-٣	معدات المعلومات والكمبيوتر والاتصالات
١-٢-٢-١-١-٣	٣-١-٢-٢-١-١-٣	٢-١-٢-٢-١-١-٣	١-١-٢-٢-١-١-٣	اللاسلكية
٢-٢-٢-١-١-٣	٣-٢-٢-٢-١-١-٣	٢-٢-٢-٢-١-١-٣	١-٢-٢-٢-١-١-٣	آلات ومعدات غير مصنفة في موضع آخر
٣-١-١-١-٣	٣-٣-١-١-١-٣	٢-٣-١-١-١-٣	١-٣-١-١-١-٣	أصول ثابتة أخرى
١-٣-١-١-٣	٣-١-٣-١-١-٣	٢-١-٣-١-١-٣	١-١-٣-١-١-٣	موارد بيولوجية فلاحية
١-١-٣-١-١-٣	٣-١-١-٣-١-١-٣	٢-١-١-٣-١-١-٣	١-١-١-٣-١-١-٣	الموارد الحيوانية التي تنتج منتجات متكررة
٢-١-٣-١-١-٣	٣-٢-١-٣-١-١-٣	٢-٢-١-٣-١-١-٣	١-٢-١-٣-١-١-٣	الأشجار والمحاصيل والموارد النباتية التي تنتج منتجات متكررة
٢-٣-١-١-٣	٣-٢-٣-١-١-٣	٢-٢-٣-١-١-٣	١-٢-٣-١-١-٣	منتجات الملكية الفكرية
١-٢-٣-١-١-٣	٣-١-٢-٣-١-١-٣	٢-١-٢-٣-١-١-٣	١-١-٢-٣-١-١-٣	البحث والتطوير
٢-٢-٣-١-١-٣	٣-٢-٢-٣-١-١-٣	٢-٢-٢-٣-١-١-٣	١-٢-٢-٣-١-١-٣	التنقيب عن المعادن وتقييمها
٣-٢-٣-١-١-٣	٣-٣-٢-٣-١-١-٣	٢-٣-٢-٣-١-١-٣	١-٣-٢-٣-١-١-٣	برمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات
١-٣-٢-٣-١-١-٣	٣-١-٣-٢-٣-١-١-٣	٢-١-٣-٢-٣-١-١-٣	١-١-٣-٢-٣-١-١-٣	برمجيات الكمبيوتر
٢-٣-٢-٣-١-١-٣	٣-٢-٣-٢-٣-١-١-٣	٢-٢-٣-٢-٣-١-١-٣	١-٢-٣-٢-٣-١-١-٣	قواعد البيانات
٤-٢-٣-١-١-٣	٣-٤-٢-٣-١-١-٣	٢-٤-٢-٣-١-١-٣	١-٤-٢-٣-١-١-٣	الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية
٥-٢-٣-١-١-٣	٣-٥-٢-٣-١-١-٣	٢-٥-٢-٣-١-١-٣	١-٥-٢-٣-١-١-٣	منتجات ملكية فكرية أخرى
٣-٣-١-١-٣	٣-٣-٣-١-١-٣	٢-٣-٣-١-١-٣	١-٣-٣-١-١-٣	تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي
٤-١-١-٣	٣-٤-١-١-٣	٢-٤-١-١-٣	١-٤-١-١-٣	نظم التسليح
٢-١-٣				المخزونات^٢
١-٢-٢-١-٣				مواد وإمدادات
٢-٢-٢-١-٣				أعمال قيد الإنجاز
٣-٢-٢-١-٣				سلع تامة الصنع
٤-٢-٢-١-٣				سلع معدة لإعادة بيعها
٥-٢-٢-١-٣				مخزونات عسكرية
٣-١-٣		٢-٣-١-٣	١-٣-١-٣	النفايات
٤-١-٣		٢-٤-١-٣	١-٤-١-٣	الأصول غير المنتجة
١-٤-١-٣		٢-١-٤-١-٣	١-١-٤-١-٣	الأراضي
٢-٤-١-٣		٢-٢-٤-١-٣	١-٢-٤-١-٣	الموارد المعدنية وموارد الطاقة
٣-٤-١-٣		٢-٣-٤-١-٣	١-٣-٤-١-٣	أصول أخرى تتوافر طبيعياً
١-٣-٤-١-٣		٢-١-٣-٤-١-٣	١-١-٣-٤-١-٣	الموارد البيولوجية غير الفلاحية
٢-٣-٤-١-٣		٢-٢-٣-٤-١-٣	١-٢-٣-٤-١-٣	موارد المياه
٣-٣-٤-١-٣		٢-٣-٣-٤-١-٣	١-٣-٣-٤-١-٣	موارد طبيعية أخرى
١-٣-٣-٤-١-٣		٢-١-٣-٣-٤-١-٣	١-١-٣-٣-٤-١-٣	الطيف الترددي
٢-٣-٣-٤-١-٣		٢-٢-٣-٣-٤-١-٣	١-٢-٣-٣-٤-١-٣	الموارد الطبيعية غير المصنفة في موضع آخر

الجدول ٨-١: تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية (تتمة)

صافي الاستثمار في رأس المال الثابت	استهلاك رأس المال الثابت ^١	التصرف	الاقتناء	
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	أصول غير منتجة غير منظورة
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	تراخيص استخدام الموارد الطبيعية
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	تصاريح مزاولة أنشطة معينة
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	حق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	الشهرة التجارية والأصول التسويقية
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	بنود للذاكرة
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	تكوين رأس المال للحساب الذاتي
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	تعويضات العاملين
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	استخدام سلع وخدمات
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	استهلاك رأسمال ثابت
٣-٤-١-٤		٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٤	ضرائب أخرى على الإنتاج ناقص الإعانات الأخرى على الإنتاج
3M1				
3M11				
3M12				
3M13				
3M14				

^١ لا يتم قيد استهلاك رأسمال ثابت في حالة المخزونات، ويتم قيد هذا الاستهلاك في حالة الأصول غير المنتجة فقط بقدر تكاليف نقل الملكية في الأصول غير المنتجة عدا الأراضي (أصل ثابت). وبالنسبة للأراضي، تدرج تكاليف نقل الملكية، حسب العرف السائد، ضمن تحسينات الأراضي (أصل ثابت).

^٢ وفقا لنظام إحصاءات مالية الحكومة، لا يقيس سوى صافي التغيرات في المخزونات الناتج عن المعاملات، ولكن يجوز قيد إجمالي عمليات الاقتناء والتصرف، عند اللزوم.

بوصفها عمليات اقتناء أصول ثابتة، في حين تشكل أعمال صيانة وإصلاح الأصول الثابتة مصروفات وتصنف تحت بند استخدام سلع وخدمات (٢-٢) (على النحو السابق ذكره في الفقرة ٦-٤٥). غير أن التحسينات الكبيرة، بحكم تعريفها، لا تؤدي إلى خلق أصول جديدة يمكن تحديدها وتقييمها بصورة مستقلة. وبدلاً من ذلك، تضاف قيمة تلك التحسينات إلى قيمة الأصل الأساسي القائم.

٨-٢٦ ورغم أن التمييز بين الصيانة والإصلاحات من جهة والتحسينات الكبيرة من جهة أخرى غير قاطع، فمن الممكن التمييز بين التحسينات الكبيرة في الأصول وأعمال الصيانة والإصلاح عن طريق السمتين التاليتين:

- قرار تجديد أصل ما أو إعادة بنائه أو توسعته هو قرار استثماري مقصود يمكن اتخاذه في أي وقت ولا تمليه حالة الأصل. وكثيراً ما يتم تنفيذ التجديدات الرئيسية في السفن أو المباني أو الإنشاءات الأخرى قبل فترة طويلة من انتهاء أعمارها التشغيلية العادية.

- تؤدي عمليات التجديد أو إعادة البناء أو التوسعة الكبرى إلى تعزيز أداء الأصول القائمة أو زيادة طاقتها أو إلى إطالة فترة استخدامها المتوقعة من قبل بدرجة كبيرة. وبينما تشكل أعمال توسعة أو تمديد أحد الطرق أو المباني أو الإنشاءات القائمة تغييراً كبيراً من هذا المنظور، فإن أعمال إعادة تجهيز أو إعادة بناء المساحات الداخلية بالكامل في أحد المباني يمكن أن تدخل أيضاً ضمن هذا التصنيف.

الأصول ناقص عمليات التصرف فيها. ويتضمن مرفق الفصل السادس شرحاً لتصنيف وظائف الحكومة.

الأصول الثابتة (٣-١-١)

٨-٢٤ تُحدد تكلفة اقتناء الأصول من أطراف ثالثة بسعر السوق لهذه المعاملات. وقد تتحمل كذلك وحدات الحكومة أو القطاع العام تكاليف مصاحبة لإنتاج الأصول الثابتة أو صيانتها. ولتحديد مبلغ هذه التكاليف الذي يجب قيده كقيمة إنتاج أصول ثابتة للحساب الذاتي أثناء فترة الإبلاغ، يتعين التمييز بين التحسينات الكبيرة في الأصول وصيانة الأصول. ويتناول القسم المعني بالأصول الثابتة أولاً شرح كيفية التمييز بين المعاملات التي ينبغي قيدها كعمليات اقتناء أصول ثابتة والمعاملات التي ينبغي قيدها كمصروفات متعلقة بأعمال الصيانة. ونستعرض فيما يلي قيد المعاملات في فئات معينة.

التحسينات الكبيرة مقابل الصيانة والإصلاح

٨-٢٥ تُصنّف التحسينات الكبيرة (كالتجديدات وعمليات إعادة البناء، والتوسعات) في الأصول القائمة والتي تزيد من طاقتها الإنتاجية أو تطيل أعمارها التشغيلية، أو كلاهما،

^{١١} تشير الأرقام بين الأقواس بعد كل فئة تصنيف إلى رموز تصنيف إحصاءات مالية الحكومة. ويعرض الملحق ٨ جميع رموز التصنيف المستخدمة في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

في استهلاك رأس المال الثابت (٢-٣)، على أساس العمر التشغيلي للتحسينات. وتقيد كمكاسب الحيازة أي زيادة إضافية في قيمة الأراضي على قيمة تحسينات الأراضي أو أي زيادة في المستويات السعرية نتيجة أنشطة رأسمالية في مواقع مجاورة. وينبغي قيد تغيرات أخرى في حجم الأصول (الظهور الاقتصادي) تحت بند الأراضي في الأصول غير المنتجة (١-٥-٤-١) عندما تؤدي الأنشطة في المواقع المجاورة إلى دخول الأراضي ضمن حدود الأصول (راجع الفقرة ١٠-٥٢).

٨-٣٢ وتُصنّف عمليات اقتناء الأنفاق والإنشاءات الأخرى المصاحبة لتعدين الرواسب المعدنية كعمليات اقتناء إنشاءات وليس كتحسينات في الأراضي. وتستخدم هذه الأصول بصورة مستقلة عن الأراضي التي تخضع لعمليات الحفر والتجويّف. وتدرج تكاليف نقل ملكية الأراضي، حسب العرف السائد، ضمن تحسينات الأراضي، ويتم شطب هذه التكاليف على مدار الفترة التي يتوقع المالك الاحتفاظ فيها بملكية الأراضي.

الآلات والمعدات (٣-١-١-٢)

٨-٣٣ تحديد السلع التي ينبغي تصنيفها كآلات ومعدات هو في العادة أمر واضح. غير أنه قد يتعين توخي قدر من المرونة عند قيد بعض السلع، مثل الآلات الصغيرة/اليديوية، وفقا لما يرد شرحه في الفقرتين ٦-٤٣ و ٧-٤٠.

أصول ثابتة أخرى (٣-١-١-٣)

الموارد البيولوجية الفلاحية (٣-١-١-٣)

٨-٣٤ وفقا لما يرد شرحه في الفقرات ٧-٥٩ إلى ٧-٦٣، تتألف الموارد البيولوجية الفلاحية من الموارد الحيوانية التي تنتج منتجات متكررة (٣-١-١-٣-١) والأشجار والمحاصيل والموارد النباتية التي تنتج منتجات متكررة (٣-١-١-٣-٢). ويشمل اقتناء الموارد البيولوجية الفلاحية عمليات اقتناء نباتات وحيوانات من وحدات أخرى تربي للاستفادة من ناتجها سنة بعد أخرى، كما يشمل قيمة نباتات وحيوانات مماثلة منتجة للحساب الذاتي^{١٢}. أما عمليات التصرف في الموارد البيولوجية الفلاحية، فتتألف من بيع حيوانات ونباتات أو التصرف فيها بشكل آخر، بما في ذلك الحيوانات المباعة للذبح أو التي يذبحها مالكوها والنباتات التي تقطع قبل نهاية عمرها الاقتصادي. ولا تشمل عمليات التصرف هذه الخسائر الاستثنائية في الحيوان

٨-٢٧ ويمكن تمييز أعمال الصيانة والإصلاحات بالسنتين التاليتين:

- هي أنشطة يلتزم مالكو الأصول أو مستخدميها بمزاوتها دوريا ليتمكنوا من استخدام تلك الأصول طوال أعمارها التشغيلية المتوقعة. وهي تكاليف جارية لا يمكن تجنبها إذا كان مقررا الاستمرار في استخدام هذه الأصول الثابتة. وليس بوسع المالك أو المستخدم أن يهمل أعمال الصيانة والإصلاحات، فبدونها قد يتراجع العمر التشغيلي المتوقع بدرجة كبيرة.

- وهي لا تؤدي إلى تغيير الأصل الثابت أو تغيير أداؤه ولكنها تؤدي إلى مجرد الإبقاء عليه في حالة تشغيلية جيدة أو إعادته إلى حالته السابقة في حالة تعطله. ويتم إبدال القطع التالفة بأخرى جديدة من نفس النوع بدون تغيير الطابع الأساسي للأصل الثابت.

المباني والإنشاءات (٣-١-١-١)

٨-٢٨ إضافة إلى المعاملات التي تعكس اقتناء مبان وإنشاءات مشيدة حديثا، يشمل اقتناء المباني والإنشاءات كل المبالغ مستحقة الدفع لإخلاء الموقع وإعداده وتكلفة جميع التركيبات والمرافق والمعدات التي تشكل أجزاء أساسية من المباني والإنشاءات.

٨-٢٩ ويجوز إقامة إنشاءات معينة، مثل المباني والطرق والجسور، للاستخدام الجماعي من جانب مجموعات من الأسر. وبعد اكتمال البناء، يمكن أن تنتقل ملكية هذه الإنشاءات إلى وحدة من وحدات الحكومة العامة تتولى مسؤولية صيانتها. وعند انتقال ملكيتها، يتم قيد اقتناء إنشاءات إلى جانب تلقي تحويل رأسمالي عيني.

٨-٣٠ ويمثل إنشاء نصب تذكارية عامة جديدة، إلى جانب التحسينات الكبيرة في النصب التذكارية العامة القائمة، عملية اقتناء مبان وإنشاءات، إما بوصفها مساكن (٣-١-١-١-١)، أو مباني أخرى عدا المساكن (٣-١-١-١-٢)، أو إنشاءات أخرى (٣-١-١-١-٣)، حسبما يتم شرحه في الفقرتين ٧-٤٢ و ٧-٤٣^{١٢}. غير أنه عند الإقرار لأول مرة بالأهمية الأثرية أو التاريخية أو الثقافية الخاصة لأحد الإنشاءات أو المواقع غير المقيّد في الميزانية العمومية، فإنه يقيد كتغير آخر في حجم الأصول، وفقا لما يرد شرحه في الفقرة ١٠-٥٠.

٨-٣١ وتقيد تكاليف تحسينات الأراضي (٣-١-١-٣-٤) كمعاملات، وفي الفترات اللاحقة يتم قيد معاملات

^{١٢} تعامل كمخزونات وليس كأصول ثابتة المزروعة والحيوانات المنتجة للاستخدام مرة واحدة، مثل الحيوانات المرباة للذبح والأشجار المزروعة للحصول على أخشابها (راجع الفقرتين ٧-٦٠ و ٧-٦١).

^{١٢} ينبغي حساب استهلاك رأس المال الثابت على النصب التذكارية العامة الجديدة، إلى جانب التحسينات الكبيرة في النصب التذكارية العامة القائمة بافتراض الطول الملائم في أعمارها التشغيلية.

تنفيذ الاختبارات، مثل تكاليف ما قبل الترخيص وتكاليف التراخيص والاقتناء والتقييم، وتكاليف المسح الجوي وغيره من أعمال المسح، وتكلفة النقل والتكاليف الأخرى التي يتم تحملها للقيام بأعمال التنقيب. ويمكن حساب استهلاك رأس المال الثابت لمثل تلك الأصول باستخدام متوسط أعمار تشغيلية ماثلة لتلك التي تعتمد عليها شركات التعدين أو النفط في حساباتها.

٨-٤٠ وتشمل برمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات (٣-١-١-٣) عمليات اقتناء برمجيات الكمبيوتر التي تتألف من برامج الكمبيوتر، ومواصفات البرامج، والمواد المساندة لبرمجيات النظم والتطبيقات المتوقع استخدامها لأكثر من عام. ويتألف صافي الاستثمار في الأصول غير المالية التي تأخذ شكل برمجيات الكمبيوتر من التطوير الأولي لهذه البرمجيات وتوسعاتها اللاحقة، بالإضافة إلى اقتناء النسخ المصنفة كأصول. ويتم تقييم البرمجيات المطورة داخل الوحدة المعنية حسب تكلفة إنتاجها. وتضم هذه الفئة أيضا شراء أو تصميم أو توسيع قواعد بيانات كبيرة تتوقع الوحدة المعنية استخدامها لمدة تزيد على عام. ولدى إنشاء قاعدة بيانات، سيتعين عموما تقدير قيمتها باستخدام منهج مجموع التكاليف. وتشمل هذه التكاليف تكلفة إعداد البيانات في الصيغة الملائمة، والوقت التقديري الذي أمضاه الموظفون محسوبا على أساس إجمالي الوقت المنقضي في إعداد قاعدة البيانات، وتكاليف البنود المتضمنة باستخدام السلع والخدمات.^{١٤} ولا تشمل هذه التكاليف تكلفة نظام إدارة قاعدة البيانات ولا تكلفة الحصول على البيانات أو إنتاجها. وينبغي تقييم المعاملات في قواعد البيانات المباعة بسعرها السوقي، الذي يتضمن قيمة محتوى المعلومات. وإذا كانت قيمة محتوى البرمجيات في قاعدة البيانات المباعة متاحة بصفة مستقلة، فينبغي قيدها كمبيعات برمجيات.

٨-٤١ ويُقيد إنتاج الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية (٣-١-١-٣-٤) الجديدة بأسعارها السوقية الجارية في حالة تداولها فعليا. غير أن هذه الفئة من الأصول غالبا ما يتم التعامل معها للحساب الذاتي. وبالتالي، يجوز بيعها مباشرة أو عن طريق إصدار تراخيص. وعند إنتاجها للحساب الذاتي، ربما يتعذر تحديد قيمتها السوقية، التي تتوقف على القيمة الحالية للمنافع المستقبلية التي يتوقع المالك الحصول عليها من استخدامها. وفي غياب معلومات أخرى، قد يكون من الضروري تقييم اقتناء العمل الأصلي بتكلفة إنتاجه.

^{١٤} إذا تم إنشاء قاعدة البيانات داخليا في الوحدة، فإن تكاليف تعويضات العاملين واستخدام السلع والخدمات المتعلقة بهذه البيانات لتكوين لرأس المال للحساب الذاتي تستبعد من تعويضات العاملين (١-٢) واستخدام السلع والخدمات (٢-٢).

والنبات الناتجة عن انتشار الأوبئة أو التلوث أو الجفاف أو المجاعات أو غيرها من الكوارث الطبيعية، التي يتم قيدها كتغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم. أما استهلاك رأس المال الثابت في هذه الموارد فيشمل الخسائر العرضية في الحيوان والنبات الناجمة عن أسباب طبيعية، وكذلك هبوط قيمة حيوان أو نبات مع تقدمه في العمر.

٨-٣٥ ويبلغ صافي الاستثمار في الماشية التي يتم تربيتها للاستفادة من إنتاجها سنة بعد أخرى (كالأبقار المنتجة لللبان) ما يساوي القيمة الكلية لجميع الحيوانات البالغة والحيوانات غير البالغة المنتجة للحساب الذاتي أو التي يقتنيها مستخدمو الماشية ناقص قيمة التصرف فيها ناقص استهلاك رأس المال الثابت.

٨-٣٦ ويبلغ صافي الاستثمار في المزارع والبساتين وغيرهما ما يساوي قيمة اقتناء الأشجار والشجيرات البالغة، إلخ (بما في ذلك الأشجار والشجيرات غير البالغة، إلخ، المنتجة للحساب الذاتي) ناقص قيمة التصرف فيها ناقص استهلاك رأس المال الثابت. ويمكن، عند الضرورة، تحديد القيمة التقديرية للأشجار والشجيرات وخلافه غير البالغة باستخدام قيمة التكاليف التراكمية المترتبة على إنتاجها.

منتجات الملكية الفكرية (٣-١-١-٣-٢)

٨-٣٧ وفقا لما يرد في الفقرات ٧-٦٤ إلى ٧-٧٣، تتألف منتجات الملكية الفكرية مما يلي:

- البحث والتطوير (٣-١-١-٣-٢-١)؛
- التنقيب عن المعادن وتقييمها (٣-١-١-٣-٢-٢)؛
- برمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات (٣-١-١-٣-٢-٣)؛
- الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية (٣-١-١-٣-٢-٤)؛
- منتجات ملكية فكرية أخرى (٣-١-١-٣-٢-٥).

٨-٣٨ وينبغي تحديد قيمة النفقات على البحث والتطوير (٣-١-١-٣-٢-١) من حيث المنافع الاقتصادية المتوقع أن تحققها في المستقبل. وتعامل كأصول باستثناء الحالات التي يتضح فيها أن النشاط لا تترتب عليه أي منافع اقتصادية للمالك (راجع الفقرتين ٦٦-٧ و ٦٧-٦٦).

٨-٣٩ ووفقا لما يرد في الفقرة ٧-٦٨، تُصنّف النفقات المحتملة في عمليات التنقيب كنفقات اقتناء التنقيب عن المعادن وتقييمها (٣-١-١-٣-٢). وتشمل نفقات التنقيب عن المعادن تكاليف عمليات الحفر والتجفيف الاختبارية الفعلية وجميع التكاليف الأخرى التي يتم تحملها حتى يمكن

عند بيع المنتجات أو استخدامها بالكامل في الإنتاج، أو تحويلها إلى فئة مخزونات مختلفة، أو التخلي عنها على نحو آخر.

٨-٥٥ غير أنه خلافا لحالة الأصول غير المالية الأخرى، لا تدرج أي تكاليف لنقل الملكية على قيم الإضافات إلى المخزونات أو المسحوبات منها، ولا ينسب أي استهلاك رأسمال ثابت إلى المخزونات، وفقا لما هو مبين بالمساحة المظلة في الجدول ٨-١. وبالإضافة إلى ذلك، وخلافا أيضا لحالة الأصول غير المالية الأخرى، يتم تقدير القيمة الصافية للإضافات ناقص المسحوبات وليس تقدير قيم إجمالية مستقلة للإضافات والمسحوبات. ويستخدم هذا التقدير للتغيرات لتحديد قيمة تقديرية للمصرفات في شكل استخدام للسلع والخدمات (٢-٢)، حسبما يرد تفسيره في الفقرة ٦-٢٩.

٨-٦٦ وحتى يمكن تفهم مختلف المعاملات في المخزونات، من المفيد التمييز بين اثنتين من الوظائف التي تقوم بها الوحدة المعنية: وظيفتها كمنتج للسلع والخدمات ووظيفتها كمالك للأصول. وعند دخول سلعة ما إلى المخزونات فإن الوحدة المعنية تقتنيها كأصل بوصفها المالك إما بالشراء (أو المقايضة) أو عن طريق معاملة داخلية مع نفسها بوصفها المنتج. وفي المقابل، فإن خروج سلعة ما من المخزونات يمثل تصرفا في أصل بمعرفة المالك إما بالبيع أو استخدام آخر، عن طريق تحويل داخلي إلى المنتج، أو من الممكن أن يكون نتيجة خسائر متكررة (حالات متكررة من الإهدار أو التلف العرضي أو السرقات).

٨-٧٧ وهناك كثير من المعاملات في المخزونات (أي إضافات إلى المخزونات ومسحوبات منها) هي عمليات شراء من وحدات أخرى أو عمليات توزيع على وحدات أخرى، ولكن عمليات الاقتناء والتصرف الأخرى تمثل معاملات داخلية. وينبغي تقييم كل الإضافات إلى المخزونات والمسحوبات منها، مثلا لاستخدام السلع أو الاستثمار في الأصول الثابتة، بأسعار السوق الجارية. ونظرا لاستمرار أو تكرار المسحوبات من مخزونات المواد والإمدادات والإضافات إلى مخزونات الأعمال قيد الإنجاز والمسحوبات منها، فإن المعلومات لا تكون متاحة عادة لقيد تلك المعاملات الداخلية بدقة، وقد يكون من الضروري تقديرها.

• عند تحويل مواد وإمدادات (٣-١-٢-١) إلى عملية إنتاجية، يتم قيد معاملة عن السحب من المخزونات، توازنها إضافة إلى مخزونات الأعمال قيد الإنجاز (٣-١-٢-٢) أو إلى استخدام السلع والخدمات (٢-٢) أو، في حالة تكوين رأس المال للحساب الذاتي، إلى أصل

تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي (٣-١-١-٣)

٨-٢٤ تجري معالجة المعاملات في تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة^{١٥} عدا الأراضي كمعاملات في الأصول الثابتة لأنها تعتبر أصولا منتجة. وتخضع تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي لاستهلاك رأس المال الثابت، وهو متضمن كذلك في هذه الفئة. غير أن هذه التكاليف لنقل الملكية، وكذلك استهلاك رأس المال الثابت على هذه التكاليف، تُدرج في الميزانية العمومية ضمن الأصول غير المنتجة ذات الصلة. وتتناول الفقرة ١٠-٨٣ مناقشة البنود الضرورية الأخرى لهذه المعالجة. ويوضح الشكل البياني ٨-١ كيفية معالجة تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة.

نظم التسليح (٣-١-١-٤)

٨-٤٣ تتضمن عمليات الاقتناء والتصرف في نظم التسليح التي تستوفي تعريف الأصول العربات والمعدات الأخرى، مثل السفن الحربية والغواصات والطائرات الحربية والدبابات وحاملات وقاذفات الصواريخ، وغيرها. وتصنف عمليات اقتناء معظم الأسلحة ذات الاستخدام لمرة واحدة في هذه النظم، مثل الذخيرة والقذائف والصواريخ والقنابل وخلافه كمعاملات في المخزونات العسكرية ويصنف استخدامها كمسحوبات من المخزونات العسكرية. غير أن بعض البنود ذات الاستخدام لمرة واحدة، مثل أنواع معينة من القذائف الباليستية ذات القدرة التدميرية الشديدة، يمكن تصنيفها كأصول ثابتة (راجع الفقرة ٧-٧٤).

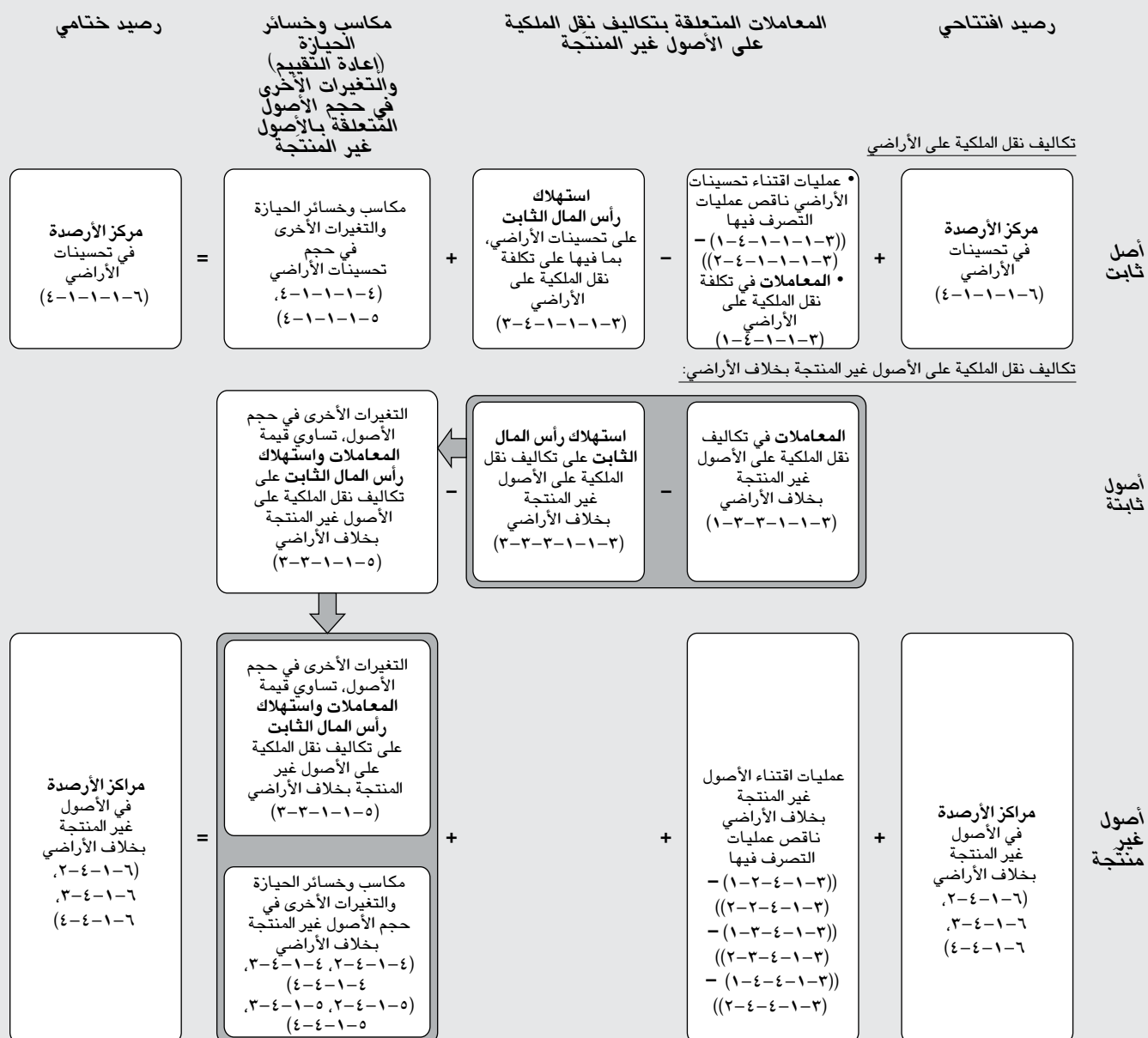
المخزونات (٣-١-٢)

٨-٤٤ من حيث المبدأ، يقاس صافي الاستثمار في المخزونات (التغير في المخزونات) بقيمة الإضافات إلى المخزونات ناقص قيمة المسحوبات من المخزونات ناقص قيمة أي خسائر متكررة في السلع المحتفظ بها كمخزونات خلال فترة الإبلاغ^{١٦}. وبوجه عام، ينبغي قيد الإضافات إلى المخزونات والمسحوبات منها وفق نفس المبادئ المستخدمة في قيد المعاملات في الأصول غير المالية الأخرى. ويتم قيد الإضافات إلى المخزونات عند شراء المنتجات أو إنتاجها أو اقتنائها على نحو آخر، ويتم قيد المسحوبات من المخزونات

^{١٥} تتناول الفقرات ٨-٤٩ إلى ٨-٥٨ مناقشة المعاملات في الأصول غير المنتجة.

^{١٦} هذه التغيرات في المخزونات هي نتيجة معاملات. وقد تتغير قيمة رصيد المخزونات كذلك نتيجة تدفقات اقتصادية أخرى.

الشكل البياني ٨-١: عرض توضيحي لمعاملة تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة



- تُدرج تكاليف نقل الملكية على الأراضي، حسب العرف المتبع، ضمن تحسينات الأراضي. ويسري هذا الأمر على المعاملات وعلى مركز أرصدة تحسينات الأراضي.
- لا تعرض الميزانية العمومية بصفة مستقلة أي مراكز أرصدة في تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة بخلاف الأراضي؛ وإنما تدرج هذه التكاليف في الميزانية العمومية مع الأصول غير المنتجة ذات الصلة.
- تُقيد المعاملات في تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة بخلاف الأراضي كجزء من الأصول الثابتة.
- تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة (وعلى الأصول المنتجة بخلاف المخزونات - التي لا يشملها هذا المثال) تخضع لاستهلاك رأس المال الثابت على مدار الفترة التي يتوقع المالك حيازته للأصل خلالها.
- يعاد تصنيف تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة بخلاف الأراضي واستهلاك رأس المال الثابت على هذه التكاليف، من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول، بحيث تدرج ضمن الأصول غير المنتجة ذات الصلة، وذلك للحفاظ على التكامل بين مراكز الأرصدة والتدفقات. ومن المفترض إجراء عمليات إعادة التصنيف وقت قيد المعاملات. أما تكاليف نقل الملكية على الأراضي، والمدرجة ضمن تحسينات الأراضي، فلا يعاد تصنيفها تحت الأراضي وتظل جزءاً من رصيد تحسينات الأراضي.

أو التصرف فيها على أي نحو آخر (مثل تعويضات الموظفين العينية أو المنافع الاجتماعية العينية). يجب قيد معاملة لتخفيض المخزونات من السلع تامة الصنع (٣-٢-٢-١-٣)، وتتم موازنتها بزيادة في بند استخدام السلع والخدمات (٢-٢). وبالنسبة لتوزيع السلع تامة الصنع كتعويضات الموظفين العينية أو المنافع الاجتماعية العينية فيتم قيدها دائماً تحت استخدام سلع وخدمات (٢-٢) من جانب الوحدة المنتجة (راجع الفقرة ٦-٣٩).

• وبالنسبة للسلع تامة الصنع التي تدخل في المخزونات فيتم تقييمها بأسعارها قبل الضرائب، أو تكلفة النقل، أو هوامش التوزيع، في وقت قيدها في المخزونات؛ ويتم تقييم السلع تامة الصنع المسحوبة من المخزونات بأسعارها قبل الضرائب، أو تكلفة النقل، أو هوامش التوزيع، في وقت سحبها من المخزونات. والفرق بين قيمة «دخول» السلع تامة الصنع إلى المخزونات وقيمة «سحبها» منها يمثل مكسب أو خسارة الحيابة.

• وعند بيع سلع محتفظ بها كسلع معدة لإعادة بيعها (٣-٢-٢-١-٤) أو التصرف فيها على نحو آخر، يتم قيد معاملتين. أولاً، تخفيض مخزونات السلع المشتراة لإعادة بيعها (٣-٢-٢-١-٤) وقيد معاملة مقابلة في المصروفات، كمصروفات استخدام السلع والخدمات (٢-٢) بسعر الشراء. ثانياً، تقيد (بسرعة البيع) مبيعات سلع وخدمات (١-٤-٢)، تتم موازنتها إما بزيادة في العملة والودائع (٣-٢-٠-٢) أو الحسابات الأخرى مستحقة القبض (٣-٢-٠-٨). ويتمثل الفرق بين القيمة المقيدة كمبيعات السلع والخدمات واستخدام السلع والخدمات في صافي رصيد التشغيل. وحسب العرف السائد، تُدرج ضمن السلع المعدة للبيع السلع التي تقتنيها الحكومة لتوزيعها كتحويلات اجتماعية عينية أو تحويلات أخرى عينية ولكن لم يتم تسليمها بعد. ويقيد توزيع مثل هذه السلع كتخفيض في مخزونات السلع المشتراة لإعادة بيعها (٣-٢-٢-١-٤) وزيادة في الإعانات (٢-٥)، أو المنح (٢-٦)، أو المنافع الاجتماعية (٢-٧)، أو التحويلات الجارية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-١).

• وتقيم السلع المشتراة لإعادة بيعها والمضافة إلى المخزونات بأسعار شرائها الفعلية أو التقديرية، بما في ذلك أي رسوم نقل مدفوعة إلى وحدات أخرى ولكن ليس تكاليف أي خدمات نقل منتجة للحساب الذاتي

ثابت معين أو ربما النفائس (٣-١-٣). وبعبارة أخرى، فإن القيد الموازن يعتمد على طبيعة عملية الإنتاج. فاقتناء الذهب والألماس وغيره بهدف استخدامه في الإنتاج يقيد تحت المواد والإمدادات (٣-١-٢-١)، ولكن اقتناء نفس البنود لحيازتها كمستودع للقيمة يقيد تحت النفائس (٣-١-٣).

• وبالنسبة للمعاملات التي تضيف إلى مخزونات الأعمال قيد الإنجاز (٣-٢-٢-١-٣) فيتم قيدها، من حيث المبدأ، بصورة مستمرة مع حدوث الإنتاج. أما المعاملات المقابلة فهي تخفيض في الأصول الأخرى، مثل الموارد والإمدادات، والتكاليف الأخرى المترتبة على الإنتاج.^{١٧} وعند اكتمال الإنتاج، يعاد تصنيف كل الأعمال قيد الإنجاز إلى سلع تامة الصنع (٣-١-٢-٢-٣). وتقيد إعادة التصنيف كتغيرات أخرى في حجم الأصول تحت الفئات الفرعية ذات الصلة في المخزونات. وينبغي تقييم المسحوبات من مخزونات الأعمال قيد الإنجاز (٣-٢-٢-١-٣) بتكلفة إنتاجها، حيث تقيم كل المدخلات بأسعار السوق الجارية وقت السحب وليس بالأسعار المدفوعة عنها. ويمثل الفرق بين الأسعار مستحقة الدفع عن المدخلات وأسعار السوق الجارية مكسب أو خسارة الحيابة. ويمكن عند الضرورة نقل ملكية مخزونات الأعمال قيد الإنجاز. فعلى سبيل المثال، يجوز بيعها في ظروف استثنائية، مثل تصفية شركة عامة.

• وينبغي قيد مخزونات الأعمال قيد الإنجاز بالنسبة للموارد البيولوجية الفلاحية ذات الاستخدام لمرة واحدة. ويدرج أيضاً ضمن مخزونات الأعمال قيد الإنجاز أي إنتاج فلاحى لموارد ذات عائدات متكررة، عدا ما هو للحساب الذاتي أو بموجب عقد متفق عليه مع وحدة أخرى. أما الموارد ذات العائدات المتكررة، التي يتم إنتاجها الفلاحى للحساب الذاتي أو بموجب عقد متفق عليه مع وحدة أخرى، فيتم قيدها كإقتناء أصول ثابتة.

• وتعد السلعة تامة الصنع عندما يستكمل منتجها عملية إنتاجها المقررة، بحيث لا يجوز حيابة مثل هذه المخزونات من السلع تامة الصنع (٣-٢-٢-١-٣) إلا لدى الوحدات التي تنتجها. وعند بيع السلع تامة الصنع

^{١٧} وفقاً لما يرد شرحه في الفقرة ٦-٢٧، يتم إدخال تعديل على استخدام السلع والخدمات (٢-٢) لمراعاة تلك البنود المستخدمة لإنتاج أصول غير مالية، مثل مخزونات الأعمال قيد الإنجاز.

الأصول غير المنتجة (١-٣-٤)

٨-٤٩: ينبغي قيد معاملات تعكس تغيرا في ملكية الأصول غير المنتجة بنفس الأسلوب المتبع في المعاملات في الأصول الثابتة القائمة. وتتناول الفقرتان ٨-٤٢ و ١٠-٨٣ مناقشة قيد تكاليف نقل ملكية الأصول غير المنتجة عدا الأراضي واستهلاك رأس المال الثابت على هذه التكاليف.

الأراضي (١-٣-٤-١)

٨-٥٠: تستبعد من مشتريات ومبيعات الأراضي تكاليف نقل الملكية على الأراضي بالنسبة للمشتريين والبائعين على السواء. وتدرج هذه التكاليف، حسب العرف السائد، ضمن تحسينات الأراضي (١-٣-٤-١-١). وبالنسبة للأعمال التي تؤدي إلى تحسينات كبيرة في الأراضي كميا أو نوعيا أو من حيث زيادة إنتاجيتها أو منع تدهورها (مثل تطهير الأراضي،^{١٩} وتخطيط الأراضي، وإنشاء الآبار وأحواض السقاية التي تشكل جزءا أساسيا من الأراضي المعنية، وغير ذلك)، فهي تعامل أيضا باعتبارها مؤدية إلى تحسينات الأراضي (١-٣-٤-١-١)، وليس إلى اقتناء الأراضي (٣-١-٤-١). وعندما تقتني وحدة حكومية أرضا واقعة فعليا في بلد أجنبي (لاستخدامها كسفارة أو قاعدة أو غير ذلك من الجيوب الإقليمية)، فإن هذه المعاملة تحول الأرض إلى جزء من الإقليم الاقتصادي لبلد الحكومة التي تقتنيها، وبالتالي تدخل الميزانية العمومية من خلال إجراء معاملة (أي اقتناء أصل غير مالي).

٨-٥١: وغالبا ما يتم شراء أو بيع المباني، أو غيرها من الإنشاءات، والمزارع بما في ذلك الأراضي التي تقوم عليها، بدون إجراء تقييم مستقل للإنشاءات والأراضي. وحتى إن تعذر الحصول على تقييمات مستقلة، كما في حالة الإنشاءات القائمة بالفعل، ربما أمكن تحديد ما إذا كانت الأراضي أم الإنشاءات تشكل الجانب الأكبر من قيمتهما المجتمعة ومن ثم تصنيف المعاملة كشراء أراض أو إنشاءات، حسب أيهما أعلى قيمة. وإذا تعذر تحديد ما إذا كانت الأراضي أم الإنشاءات هي الأعلى قيمة، فينبغي تصنيف المعاملة، حسب العرف السائد، كشراء إنشاءات (أي اقتناء أصل ثابت في هيئة مبان وإنشاءات (١-٣-٤-١-١)). وهناك عرف مماثل متبع في حالة المزارع. وفي معظم الحالات تكون الأصول الجوفية مملوكة ملكية مستقلة عن الأراضي وينبغي إعداد تقديرات تقييمية مستقلة إن أمكن. ومن ناحية أخرى، قد ينص القانون على أن ملكية الأصول الجوفية لا تنفصل عن ملكية الأراضي.

من جانب الوحدة التي تتسلمها. ومن حيث المبدأ، تقيم السلع المقتناة عن طريق المقايضة بأسعار مشتريها التقديرية وقت اقتنائها. ولكن نظرا لعدم وجود ضرائب أو هوامش على السلع التي تمت مقايضتها، فإن سعر المشتري يكون مماثلا للسعر الأساسي. وبالمثل تقيم السلع المشتراة لإعادة بيعها والمسحوبة من المخزونات بأسعار الشراء التي يمكن إبدالها بها عند سحبها، والتي قد تختلف عن الأسعار التي دفعت لاقتنائها والأسعار التي بيعت بها.^{١٨} ويتم تقييم التخفيضات في المخزونات بهذه الطريقة سواء بيعت السلع المسحوبة بربح أو خسارة، أو حتى إذا لم تكن بيعت على الإطلاق نتيجة التدهور المادي أو التلف العرضي المتكرر، أو السرقات.

- وعند استخدام المخزونات العسكرية (١-٣-٢-٢-٢) أو التصرف فيها، يتم قيد تكلفتها كمصروفات على استخدام سلع وخدمات (٢-٢). ويتم قيد معاملة مقابلة عن السحب من المخزونات العسكرية (١-٣-٢-٢-٢). ويتم تقييم الإضافات إلى المخزونات العسكرية والمسحوبات منها على نحو مماثل للسلع تامة الصنع أو السلع المشتراة لإعادة بيعها، حسب كيفية اقتنائها.
- وينبغي معاملة خسائر المخزونات المتكررة والناجمة عن التدهور المادي، أو التلف العرضي العادي، أو السرقات كمسحوبات بنفس طريقة معاملة المخزونات المسحوبة عمدا. وقد يكون تحديد وقت القيد صعبا من الناحية العملية، لأن وقت تعرض المخزونات للسرقة أو التلف قد لا يكون معلوما. وتدرج خسائر المخزونات الاستثنائية ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول (راجع الفقرة ١٠-٧٠).

النفائس (١-٣-٣)

٨-٤٨: تقيم عمليات اقتناء النفائس بالأسعار مستحقة الدفع زائد أي تكاليف نقل ملكية مصاحبة تحملتها الوحدات المقتنية هذه الأصول. وتقيم عمليات التصرف بسعر البيع ناقص أي تكاليف نقل ملكية مصاحبة تحملتها الوحدات المتصرفة في هذه الأصول. وقد تكون تكاليف نقل الملكية كبيرة لتغطية خدمات المثلثين ودلالي المزايدات والتجار. وقد تقوم الوحدات المكلفة ببعض وظائف السلطة النقدية بإجراء معاملات في الذهب النقدي وغير النقدي، ولا بد من توخي العناية في تصنيفها تصنيفا صحيحا وقيد التغيرات الأخرى في حجم الأصول اللازمة لنقل الذهب من فئة إلى أخرى.

^{١٩} تستبعد التكاليف المتعلقة بتطهير المواقع وإعداد الأراضي لأغراض البناء؛ وتصنف هذه التكاليف ضمن اقتناء المباني والإنشاءات الأخرى.

^{١٨} الفرق بين السعر الذي أضيفت به السلع المشتراة لإعادة بيعها إلى المخزونات والسعر الذي سحبت به من المخزونات هو مكسب أو خسارة الحيازة.

أصول أخرى تتوافر طبيعياً (٣-٤-١-٣)

٨-٥٥ ترتبط المعاملات في الموارد البيولوجية غير الفلاحية، وموارد المياه، والموارد الطبيعية الأخرى بعمليات اقتناء وتصرف في رواسب هذه الموارد والتي تنتقل بموجبها الملكية الاقتصادية لهذه الأصول من وحدة مؤسسية إلى أخرى. وعلى غرار الموارد المعدنية وموارد الطاقة، فإن نضوب الموارد البيولوجية غير الفلاحية، أو موارد المياه، أو الموارد الطبيعية الأخرى نتيجة استخراج جزء من ذلك الأصل، تقيد كتغيرات أخرى في حجم الأصول، وفقاً لما يرد شرحه في الفقرة ١٠-٥٢، وليس كمعاملة في الأصول غير المالية.

الأصول غير المنتجة غير المنظورة (٤-٤-١-٣)

٨-٥٦ وفقاً لما يرد تفسيره في الفقرات ٧-١٠٤ إلى ٧-١١٧، تتألف الأصول غير المنتجة غير المنظورة من العقود وعقود الإيجار والتراخيص (٣-٤-١-٣) والشهرة التجارية والأصول التسويقية (٣-٤-١-٣).

٨-٥٧ وقد تكون العقود وعقود الإيجار والتراخيص عبارة عن عقود تأجير تشغيلي قابلة للتداول، وتراخيص استخدام الموارد الطبيعية، وتصاريح مزاولة أنشطة معينة، وحقوق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري. ويتناول الملحق الرابع مناقشة الأرصدة والتدفقات المعينة التي تتعلق بالعقود وعقود الإيجار والتراخيص.

٨-٥٨ ووفقاً لما يرد تفسيره في الفقرات ٧-١١٣ إلى ٧-١١٧، لا تقيد الشهرة التجارية في نظام إحصاءات مالية الحكومة إلا عندما تتضح قيمتها بمقتضى معاملة سوقية، عادة من خلال بيع/شراء المؤسسة بالكامل. ويقيد استهلاك الشهرة التجارية والأصول التسويقية، أو غير ذلك من الأصول غير المنتجة غير المنظورة، كتدفق اقتصادي آخر وليس كمعاملة (راجع الفقرة ١٠-٥٥).

وبالنسبة لحالة التأجير التمويلي لمبنى أو مزرعة على أرض عندما يتعذر الفصل بين الأصول، يرجى مراجعة الفقرة ٧-٩٥.

٨-٥٢ وعندما تقتني الحكومات أراضي (أو أصولاً أخرى) بالبيع الجبري من جانب المالكين، فإن أي فرق بين القيمة السوقية للأصل الذي تم اقتناؤه وأي تعويضات مقدمة يقيد كتغيرات أخرى في حجم الأصول، في هيئة أعمال استيلاء بدون تعويض (راجع الفقرة ١٠-٦٢).

٨-٥٣ ولا يتم قيد استهلاك لرأسمال ثابت عن الأراضي، ولكن يتم قيد معاملات في استهلاك رأس المال الثابت على تحسينات الأراضي (٣-٤-١-٣) وتكاليف نقل الملكية عن الأراضي (مدرجة ضمن تحسينات الأراضي).

الموارد المعدنية وموارد الطاقة (٣-٤-١-٣)

٨-٥٤ تشير المعاملات في الموارد المعدنية وموارد الطاقة (٣-٤-١-٣) إلى عمليات اقتناء وعمليات تصرف في رواسب الموارد المعدنية وموارد الطاقة التي تنتقل بموجبها ملكية مثل هذه الأصول من وحدة مؤسسية إلى أخرى. والتخفيضات التي تطرأ على قيمة الاحتياطات المعلومة من الموارد المعدنية وموارد الطاقة نتيجة نضوبها بسبب استخراج الأصول لأغراض الإنتاج لا تشكل معاملات وإنما هي تغيرات أخرى في حجم الأصول، وفقاً لما يرد شرحه في الفقرة ١٠-٥٢. وبالمثل، فإن أي زيادات تطرأ على قيمتها نتيجة اكتشافات تعامل كتغيرات أخرى في حجم الأصول. وتقيد كذلك التخفيضات الناشئة عن عمليات إعادة التقييم كتغيرات أخرى في حجم الأصول. والمعاملات في الموارد المعدنية وموارد الطاقة لا تشير إلا لتلك الموارد المعدنية وموارد الطاقة التي تم إثبات حقوق الملكية بشأنها.

المعاملات في الأصول المالية والخصوم

يتناول هذا الفصل شرح المعاملات في الأصول المالية والخصوم وتصنيفها.

تساوي

قيمة فئة الأصول المالية (الخصوم) بالميزانية العمومية في نهاية فترة الإبلاغ.

مقدمة

٩-١ يتناول الفصل السابع شرح الميزانية العمومية والأصول والخصوم المقيدة بها. ونظرا لأن نظام إحصاءات مالية الحكومة هو نظام متكامل، فإنه يتضمن أيضا التدفقات اللازمة لتفسير جميع التغيرات بين الميزانية العمومية في بداية فترة الإبلاغ والميزانية العمومية في نهاية فترة الإبلاغ. ووفقا لما ورد شرحه في الفصل الثالث، هناك نوعان من التدفقات، هما المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى، وكلاهما قد يؤثر على مراكز أرصدة الأصول والخصوم. ويتناول هذا الفصل شرح المعاملات التي تؤثر على مراكز أرصدة الأصول المالية والخصوم، بينما يتناول الفصل العاشر شرح التدفقات الاقتصادية الأخرى.

٩-٢ وتسري المتطابقة المحاسبية الواردة في الفقرة ٨-٢ بشأن الأصول غير المالية على الأصول المالية والخصوم أيضا^١. وتنص هذه المتطابقة على أن:

قيمة فئة من الأصول المالية (الخصوم) بالميزانية العمومية في بداية فترة الإبلاغ

زائد

القيمة الكلية لتلك الفئة من الأصول المالية (الخصوم) المقتناة (المتحملة) في معاملات خلال فترة الإبلاغ

ناقص

القيمة الكلية لتلك الفئة من الأصول المالية (الخصوم) المتصرف فيها (التي تم إطفائها) في معاملات خلال فترة الإبلاغ

زائد

القيمة الصافية للتدفقات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على تلك الفئة من الأصول المالية (الخصوم)

وتستوجب هذه المتطابقة قيد المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى ومراكز الأرصدة بصورة متسقة من حيث وقت القيد والتقييم. ويتضمن الفصل الثالث شرحا للقواعد المحاسبية التي تحكم تلك العوامل.

٩-٣ وقد تؤدي المعاملات إلى تغير في مراكز أرصدة الأصول المالية أو الخصوم بطرق مختلفة ولا بد من قيدها جميعا. وفيما يلي أهم أنواع المعاملات:

- معاملات تنطوي على إيرادات، أو مصروفات، أو نقل ملكية اقتصادية لسلعة ما أو أصل غير مالي، أو تقديم خدمة ما أو عمل ما يستتبعه غالبا تسجيل قيد مقابل في المعاملات في الأصول المالية والخصوم عن وسيلة دفع أو مطالبات على وسيلة دفع في المستقبل. وقد يؤدي كذلك العديد من المعاملات العينية، مثل معاملات المقايضة والمكافآت العينية، إلى نشوء معاملات مقابلة من الناحية المفاهيمية في الأصول المالية (الحسابات الأخرى مستحقة القبض) و/أو الخصوم (الحسابات الأخرى مستحقة الدفع) في حالة عدم توافق توقيت المبادلة. وقد تنشأ عن بيع سلعة أو خدمة أو أصل معاملة مقابلة متمثلة في تغير في العملة أو الودائع القابلة للتحويل. وفي المقابل، ربما تقيد هذه المعاملة المقابلة كنوع آخر من الأصول المالية أو الخصوم، مثل الحسابات الأخرى مستحقة القبض أو مستحقة الدفع.

- تنشأ مطالبات مالية جديدة في أغلب الأحيان عن معاملات يقدم فيها الدائن أموالا إلى المدين، ويقتني الدائن عندئذ أصلا ماليا ويتحمل المدين خصما.

- بعض المعاملات في الأصول المالية والخصوم هي مجرد مبادلات أدوات مالية.

- يتم إنهاء المطالبات المالية في المعتاد بمعاملات. وفي بعض الحالات، يدفع المدين إلى الدائن الأموال المنصوص عليها بموجب الأداة المالية وبالتالي ينهي

^١ لسهولة العرض سوف تستخدم كلمة الأصول في أغلب الأحيان كإشارة إلى الأصول والخصوم معا.

على الأصول المالية والخصوم، ثم يتناول عرض تفاصيل عن تصنيف المعاملات التي تؤثر على فئات معينة من الأصول المالية والخصوم. وتجري كذلك مناقشة تصنيف المعاملات في الأصول المالية والخصوم حسب الإقامة وقطاع الطرف المقابل.

التقييم

٧-٩ تعرف قيمة اقتناء الأصول المالية أو الخصوم القائمة أو التصرف فيها بأنها قيمة مبادلتها- أي سعر السوق الجاري. أما قيمة المطالبة المالية المنشأة حديثاً فهي بوجه عام ذلك المبلغ الذي يقدمه الدائن إلى المدين.

٨-٩ وتستبعد من المعاملات في الأصول المالية والخصوم، جميع الرسوم والأتعاب والعمولات والمدفوعات المماثلة المدفوعة مقابل خدمات مقدمة لإجراء معاملات وكذلك أي ضرائب مستحقة الدفع على المعاملات؛ نظراً لأنها معاملات مصروفات مصنفة ضمن استخدام السلع والخدمات (٢-٢). وعلى وجه الخصوص، عند طرح أوراق مالية جديدة من جانب أمناء الاكتتاب أو غيرهم من الوسطاء كوكلاء لوحدة الإصدار، ينبغي تقييم هذه الأوراق المالية بالسعر مستحق الدفع على المشتري. ويمثل الفرق بين ذلك السعر والمبلغ مستحق القبض لوحدة الإصدار مدفوعات مقابل خدمات أمناء الاكتتاب. وعندما يحدد تجار الأوراق المالية هامشاً بين سعري البيع والشراء، يقيد البائع والمشتري معاملات في الأصول المالية والخصوم بسعر الوسط، أي نقطة الوسط بين سعر البائع وسعر المشتري.

٩-٩ وعند إصدار ورقة مالية بخضم أو بعلاوة قياساً إلى قيمة الاسترداد التعاقدية لتلك الورقة، ينبغي تقييم المعاملة بالمبلغ مستحق الدفع فعلياً مقابل الأصل وليس بقيمة الاسترداد. وينبغي معاملة أي فائدة مدفوعة سلفاً مع اقتناء الورقة المالية المعنية كفايدة مستحقة أعيد استثمارها في كمية إضافية من تلك الورقة المالية. وفي هذه الحالة تكون تكلفة الاقتناء هي مجموع المبلغ المدفوع مقابل الورقة المالية مباشرة زائد المبلغ المدفوع سلفاً عن الفائدة المستحقة. وعند إصدار الورقة المالية بعلاوة، فإن الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار يتم استهلاكه على مدار عمر الأداة المالية ومن ثم تخفيض (بدلاً من زيادة) مبلغ الفائدة المستحقة في كل فترة.

١٠-٩ وتحدد قيمة الأصل المالي، في بعض الحالات، بقيمة البند المقابل في المعاملة. وعلى سبيل المثال، فإن القيمة الأولية لقرض ناشئ عن تأجير تمويلي هي في العادة

المطالبة. وفي حالات أخرى، يشتري المدين أدواته في السوق.

• تعتبر الفائدة المستحقة في حكم المُعاد استثمارها في مقدار إضافي من الأداة المالية الأساسية عن طريق إجراء معاملة.

• تداول وتسوية عقود المشتقات المالية.

٩-٤ وتُعرف جميع المعاملات التي تؤدي إلى زيادة حيازات الأصول لدى وحدة ما بعمليات الاقتناء. وتُعرف جميع المعاملات التي تؤدي إلى تخفيض حيازات الأصول لدى وحدة ما بعمليات التصرف. ويشار إلى المعاملات التي تزيد الخصوم بأنها تحمل للخصوم. وتتباين أسماء المعاملات التي تخفض الخصوم فتكون عمليات سداد أو تخفيضات أو سحبات أو عمليات استرداد أو تصفية أو إطفاء. ومن ثم؛ يمكن عرض نتائج المعاملات في فئة معينة من الأصول المالية إما كمجموع عمليات الاقتناء ومجموع عمليات التصرف أو كصافي عمليات الاقتناء. وبالمثل، يمكن عرض التغيرات في الخصوم كمجموع عمليات تحمل الخصوم ومجموع التخفيضات أو كصافي تحمل الخصوم. ولا يتم الجمع أبداً بين المعاملات التي تغير فئة الأصول المالية مع المعاملات التي تغير نفس الفئة من الخصوم. وبعبارة أخرى، فإن نظام إحصاءات مالية الحكومة لا يعرض صافي اقتناء القروض كزيادة في القروض المحتفظ بها كأصول مالية ناقص زيادة القروض في حكم الخصوم (راجع أيضاً الفقرة ١٧-٩).

٩-٥ ووفقاً لما يرد في الفقرة ١٧-٤، فإن صافي رصيد التشغيل ناقص صافي الاستثمار في الأصول غير المالية يساوي صافي الإقراض (+) | صافي الاقتراض (-). وإذا لم ينفد رصيد التشغيل بعد خصم صافي الاستثمار في الأصول غير المالية، فإن الفائض الناتج عن ذلك يسمى صافي الإقراض (+). وبالتالي، إذا لم يكن صافي رصيد التشغيل كافياً لتغطية صافي تراكم الأصول غير المالية، فإن العجز الناتج يُسمى صافي الاقتراض (-). وتفسر المعاملات في الأصول المالية والخصوم كيفية تمويل صافي الإقراض/ صافي الاقتراض عن طريق التغيرات في حيازات الأصول المالية والخصوم — أي التمويل الكلي. وبعبارة أخرى، فإن صافي اقتناء الأصول المالية ناقص صافي تحمل الخصوم يساوي من الناحية المفاهيمية صافي الإقراض/ صافي الاقتراض.

٩-٦ ويتناول الجزء المتبقي من هذا الفصل أولاً شرح التقييم، ووقت القيد، وترصيد وتوحيد المعاملات التي تؤثر

والتحويلات الضمنية الناشئة عن القروض بأسعار فائدة ميسرة (6M392)، وتجري مناقشتها في الفقرة ٧-٢٤٦.

وقت القيد

٩-١٣ يتم قيد المعاملات في الأصول المالية والخصوم، على أساس الاستحقاق، عند تغير الملكية الاقتصادية للأصل — أي عند نشوء الأصل أو تصفيته — وعند حدوث زيادة أو انخفاض في مقدار الأداة المالية المعنية، مثل استحقاق فائدة وما يعقب ذلك من انخفاض عند أداء مدفوعات خدمة الدين.^٤ وعادة ما يكون هذا الوقت واضحا عندما تنطوي المعاملة على تبادل أصول مالية قائمة أو الإنشاء أو الإطفاء المتزامن لأصل مالي وخصم. وهذا الوقت في معظم الحالات هو وقت توقيع العقد، أو عند دفع نقود أو أصل مالي آخر من الدائن إلى المدين أو سداد نقود أو أصل مالي آخر من المدين إلى الدائن.

٩-١٤ وقد يرى طرفا المعاملة في بعض الحالات أن تغير الملكية الاقتصادية حدث في تاريخين مختلفين وذلك نتيجة استلامهما الوثائق التي تثبت المعاملة في وقتين مختلفين. وعادة ما يرجع السبب في هذا التباين إلى عملية مقاصة الشيكات أو طول الوقت الذي يستغرقه وصول الشيكات بالبريد. وقد تكون المبالغ المثبتة في مثل تلك «الشيكات قيد التحصيل» كبيرة في حالة الودائع القابلة للتحويل والحسابات الأخرى مستحقة القبض أو الدفع. فإذا نشأ اختلاف بشأن معاملة ما بين وحدتين من وحدات الحكومة العامة أو وحدة حكومية وشركة عامة، فإن تاريخ القيد سيكون تاريخ استلام الدائن للمدفوعات، نظرا لأن المطالبة المالية تظل قائمة حتى اللحظة التي تتم فيها تسوية المدفوعات وتصبح الأموال رهن سيطرة الدائن.

٩-١٥ وإذا اشتملت معاملة في أصل مالي أو خصم على عنصر غير مالي، فإن وقت القيد يتحدد بالعنصر غير المالي. وعلى سبيل المثال، إذ أدى بيع سلع أو خدمات إلى نشوء ائتمان تجاري، فينبغي قيد المعاملة وقت انتقال الملكية الاقتصادية للسلع أو وقت تقديم الخدمة. وعند إنشاء تأجير تمويلي، يقيد القرض الضمني في المعاملة عند تغير السيطرة على الأصل الثابت المعني.

٩-١٦ وهناك معاملات تنشأ بصورة مستمرة، مثل استحقاق مصروفات الفائدة ومعاملتها كاقتراض قدر إضافي من الأداة المالية. وفي هذه الحالة، فإن المعاملة

قيمة الأصل غير المالي المؤجر (إن لم تكن هناك أي دفعات تحت الحساب أو رسوم متضمنة). أما قيمة الحسابات الأخرى مستحقة الدفع الناشئة عن شراء سلع أو خدمات فتكون قيمة السلع المكتناة أو الخدمات المتلقاة.

٩-١١ ووفقا لما ترد الإشارة إليه في الفقرة ٣-١١٩، تحول قيمة المعاملة المحررة بعملة أجنبية إلى العملة المحلية باستخدام نقطة الوسط بين سعري صرف البيع والشراء في وقت المعاملة.^٢ وإذا كانت المعاملة المحررة بعملة أجنبية تنطوي على إنشاء أصل مالي أو خصم، مثل الحسابات مستحقة القبض/الدفع، وتبعتها معاملة ثانية بنفس العملة الأجنبية بحيث تؤدي إلى إطفاء الأصل المالي أو الخصم، عندئذ يتم تقييم المعاملتين بأسعار الصرف السارية وقت حدوث كل معاملة.

٩-١٢ وقد تقتني الوحدات الحكومية أو الشركات العامة أصولا مالية أو تتصرف فيها على أساس غير سوقي كأحد عناصر سياسة المالية العامة التي تعتمدها وليس في إطار إدارتها للسيولة. فعلى سبيل المثال، يمكنها إقراض الأموال بسعر فائدة أقل من سعر السوق أو شراء أسهم الشركات بسعر مغالى فيه. ومن المتعارف عليه عموما أن القروض الميسرة تقوم عندما تقدم وحدات قروضا إلى وحدات أخرى ويتم تحديد سعر الفائدة التعاقدية عن عمد دون سعر الفائدة السوقي المفترض تطبيقه في الحالات الأخرى. ويمكن كذلك زيادة درجة التيسير باعتماد فترات السماح^٣ ومعدلات تواتر المدفوعات وفترات الاستحقاق المواتية للمدين. ونظرا لأن شروط القرض الميسر تكون مواتية للمدين بقدر أكبر مما قد تسمح به شروط السوق في الحالات الأخرى، فإن القروض الميسرة تتضمن فعليا تحويلا من الدائن إلى المدين. غير أنه لم يتم التوصل بعد إلى الوسائل التي تسمح بقيد أثر هذا التحويل في نظام الحسابات القومية وغيره من الإحصاءات الاقتصادية الكلية. رغم أن هناك العديد من البدائل التي تم طرحها في هذا الصدد. وبالتالي، لحين الاتفاق على المعالجة الملائمة للديون الميسرة ينبغي عرض المعلومات المتعلقة بهذه الديون في جداول تكميلية وفي شكل بندين للذاكرة. وهما: القروض الميسرة بالقيمة الاسمية (6M391)،

^٢ الفرق بين أسعار البيع أو الشراء وأسعار نقطة الوسط يمثل رسوم الخدمة وينبغي من الناحية المفاهيمية الإبلاغ به ضمن مبيعات السلع والخدمات (١-٤-٢) أو استخدام السلع والخدمات (٢-٢). ويجوز تقدير رسوم الخدمة من فرق متوسط الهامش التجاري بين سعري البيع والشراء. فإن لم يكن ذا دلالة إحصائية أو لا يسهل تحديده عمليا، يوصى بتجاهل أي رسوم للخدمة في إحصاءات مالية الحكومة.

^٣ تتناول الفقرة ٦-٦٩ مناقشة معاملة فترات السماح.

^٤ لدى استخدام الأساس النقدي الخالص في القيد، تقيد المعاملات عند دفع أو استلام النقدية. راجع الفصل الثالث للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن القيد على أساس نقدي.

تاريخ استحقاقها. ومن حيث المبدأ، فإن أي مبالغ مستحقة الدفع مقابل أي مصروفات، لاقتناء أصول غير مالية، أو متعلقة بأي خصوم يمكن أن تصبح في حكم المتأخرات إذا تأخر سدادها (على سبيل المثال، في حالة تأخر سداد مدفوعات خدمة الدين).

٩-٢١ وهناك بعض أنواع الأصول المالية والخصوم، وأهمها سندات الدين، والقروض، والمشتقات المالية، والحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع تصبح مستحقة في تواريخ محددة، أو في سلسلة من التواريخ، يلتزم عندها المدين بأداء مدفوعات محددة إلى الدائن. وإذا لم تسدد المدفوعات حسب الجدول الزمني المقرر، يكون المدين قد حصل فعلياً على تمويل إضافي بعدم أدائه المدفوعات المقررة. وعندما تحدث متأخرات لا ينبغي احتساب المعاملات، ولكن ينبغي الاستمرار في قيد المتأخرات في نفس الأداة إلى أن يتم إطفاء الخصم. غير أنه إذا نص العقد على تغيير خصائص الأداة المالية عندما تصبح ضمن المتأخرات، ينبغي قيد هذا التغيير باعتباره إعادة تصنيف في هيئة تغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم (راجع الفقرة ١٠-٨٤). وإذا أعيد التفاوض بشأن العقد أو تغيرت طبيعة الأداة المالية من إحدى فئات الأدوات إلى أخرى (على سبيل المثال من سندات إلى أسهم ملكية)، فينبغي قيد التدفقات الناتجة عن ذلك كمعاملات في سداد الخصم الأصلي وإنشاء خصم جديد (راجع الفقرة ٣-٩٧).

٩-٢٢ ومع ذلك، تستحق الفائدة على الخصوم متأخرة السداد (متأخرات الأصل والفائدة على حد سواء) وتعرف بفوائد تأخير السداد. وينبغي أن تستحق فوائد تأخير السداد بنفس سعر الفائدة المطبق على أداة الدين الأصلية، ما لم ينص عقد الدين الأصلي على سعر للفائدة على المتأخرات، وفي هذه الحالة ينبغي تطبيق سعر الفائدة المنصوص عليه. وقد يتضمن السعر المنصوص عليه سعر فائدة جزائياً بالإضافة إلى سعر الفائدة المطبق على الدين الأصلي. وبالنسبة لمتأخرات الخصوم الأخرى، وفي حالة عدم توافر أي معلومات أخرى، تحتسب تكاليف الفائدة على هذه المتأخرات بسعر الفائدة السائد في السوق على الاقتراض الليلة واحدة. كذلك ينبغي قيد أي رسوم إضافية ذات صلة بمتأخرات سابقة (كالجزاءات) كفائدة على متأخرات المدين لدى استحقاق هذه الرسوم. وإذا تم شراء بند ما بالائتمان وتعذر على المدين السداد خلال الفترة المنصوص عليها وقت الشراء، ينبغي معاملة أي رسوم إضافية يتحملها المدين كفائدة على المتأخرات وتواصل تراكمها لحين إطفاء الدين.

في الأصل المالي أو الخصم المقترن بها تنشأ أيضاً بصورة مستمرة.

ترصيد التدفقات وتوحيدها الترصيد

٩-١٧ تُعرض المعاملات في الأصول المالية والخصوم بالجدول ٩-١ كصافي اقتناء لكل فئة من فئات الأصول المالية وكصافي تحمل خصوم لكل فئة من فئات الخصوم. وبعبارة أخرى، لا يعرض في نظام إحصاءات مالية الحكومة سوى صافي التغير في حيازة نوع من الأصول، وليس إجمالي عمليات الاقتناء وإجمالي عمليات التصرف كما في حالة معظم الأصول غير المالية. (يمكن بطبيعة الحال عرض مبالغ مستقلة لإجمالي عمليات الاقتناء وإجمالي عمليات التصرف إذا سمحت السجلات المحاسبية الأساسية بذلك وكانت المعلومات ذات دلالة تحليلية). وفي حالة حيازة نفس نوع الأداة المالية كأصل مالي وخصم على السواء، يتم عرض المعاملات في الأصول المالية بصورة مستقلة عن المعاملات في الخصوم بدلا من ترصيد المعاملات في الخصوم مقابل المعاملات في الأصول المالية.

توحيد البيانات

٩-١٨ وفقاً لما يرد بيانه في الفقرات ٣-١٥٢ إلى ٣-١٦٨، فإن توحيد البيانات هو أسلوب لعرض الإحصاءات ذات الصلة بمجموعة من الوحدات (أو الكيانات) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة. ويتم إعداد مجموعة موحدة من الحسابات لوحدة ما، أو مجموعة وحدات، أولاً عن طريق تجميع كافة التدفقات ومراكز الأرصدة وفق إطار تحليلي متفق عليه، يلي ذلك، من حيث المبدأ، حذف كافة التدفقات ومراكز الأرصدة التي تمثل علاقات بين الوحدات أو الكيانات التي يجري توحيد بياناتها.

٩-١٩ وتحذف المعاملات في الأصول المالية عندما يكون طرفا المعاملة وحدتين يجري توحيد بياناتهما. وعلى سبيل المثال، إذا اشترت وحدة من وحدات الحكومة المحلية ورقة مالية صادرة عن الحكومة المركزية، فإن اقتناء الأصل المالي وإنشاء الخصم لا يظهران في عرض إحصاءات قطاع الحكومة العامة بأكمله، ولكنهما يظهران في العرض المستقل لإحصاءات الحكومة المركزية أو إحصاءات قطاع الحكومة المحلية الفرعي.

المتأخرات

٩-٢٠ وفقاً لما يرد توضيحه في الفقرات ٧-٢٤٧ إلى ٧-٢٥٠، تُعرّف المتأخرات بأنها مبالغ لم تُسدد وفات

الجدول ٩-١: صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم مصنفة حسب الأداة وإقامة الطرف المقابل

٢-٣	صافي اقتناء الأصول المالية	٣-٣	صافي تحمل الخصوم
١-٠-٢-٣	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (SDRs)	١-٠-٣-٣	حقوق السحب الخاصة (SDRs)
١-١-٠-٢-٣	الذهب النقدي		
٢-١-٠-٢-٣	حقوق السحب الخاصة (SDRs)		
٢-٠-٢-٣	العملة والودائع	٢-٠-٣-٣	العملة والودائع
٣-٠-٢-٣	سندات الدين	٣-٠-٣-٣	سندات الدين
٤-٠-٢-٣	القروض	٤-٠-٣-٣	القروض
٥-٠-٢-٣	حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	٥-٠-٣-٣	حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
١-٥-٠-٢-٣	حقوق الملكية	١-٥-٠-٣-٣	حقوق الملكية
٢-٥-٠-٢-٣	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار	٢-٥-٠-٣-٣	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار
٦-٠-٢-٣	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]	٦-٠-٣-٣	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٦-٠-٢-٣	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة	١-٦-٠-٣-٣	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
٢-٦-٠-٢-٣	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري	٢-٦-٠-٣-٣	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
٣-٦-٠-٢-٣	مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]	٣-٦-٠-٣-٣	مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]
٤-٦-٠-٢-٣	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد	٤-٦-٠-٣-٣	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
٥-٦-٠-٢-٣	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة	٥-٦-٠-٣-٣	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
٧-٠-٢-٣	المشتقات المالية وخيارات اكتتاب الموظفين	٧-٠-٣-٣	المشتقات المالية وخيارات اكتتاب الموظفين
١-٧-٠-٢-٣	المشتقات المالية	١-٧-٠-٣-٣	المشتقات المالية
٢-٧-٠-٢-٣	خيارات اكتتاب الموظفين	٢-٧-٠-٣-٣	خيارات اكتتاب الموظفين
٨-٠-٢-٣	حسابات أخرى مستحقة القبض	٨-٠-٣-٣	حسابات أخرى مستحقة الدفع
١-٨-٠-٢-٣	الائتمان التجاري والسلف	١-٨-٠-٣-٣	الائتمان التجاري والسلف
٢-٨-٠-٢-٣	حسابات أخرى متنوعة مستحقة القبض	٢-٨-٠-٣-٣	حسابات أخرى متنوعة مستحقة الدفع
١-٢-٣	جهات مدينة محلية	١-٣-٣	جهات دائنة محلية
-(٢-١-٢-٣)	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه ولكن مع استبعاد	-(٢-١-٣-٣)	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه، ولكن مع استبعاد
(٨-١-٢-٣)	الذهب النقدي	(٨-١-٣-٣)	حقوق السحب الخاصة
٢-٢-٣	جهات مدينة خارجية	٢-٣-٣	جهات دائنة خارجية
-(١-٢-٢-٣)	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه	-(١-٢-٣-٣)	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه
(٨-٢-٢-٣)		(٨-٢-٣-٣)	

السابع أيضا التعاريف الكاملة للأصول المالية أو الخصوم المدرجة في كل فئة، ولا ترد هذه التعاريف مرة أخرى هنا. ويتناول الجزء المتبقي من هذا القسم عرض إرشادات تقتصر على المعاملات التي قد لا تكون الإرشادات العامة كافية بالنسبة لها.

٩-٢٥ ومن حيث المبدأ، يستند تصنيف المعاملات في الأصول المالية والخصوم حسب الإقامة إلى إقامة الوحدات التي تمثل طرفا في المعاملة الجاري قيدها. أما تصنيف مراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم في الميزانية العمومية لوحدة ما (راجع الفقرة ٧-٢٦٤) فيستند إلى إقامة جهة إصدار الأدوات المالية (الأصول)، وإقامة الجهة الحائزة للأدوات المالية (الخصوم). وإذا كانت هناك معاملة في الأصول المالية أو الخصوم بين وحدة مقيمة وأخرى غير مقيمة وكانت تنطوي على أداة صادرة أصلا عن جهة

٩-٢٣ وعند استخدام الأساس النقدي في القيد، ينبغي قيد المدفوعات النقدية لتسوية المتأخرات مع قيد مقابل في الفئات ذات الصلة للمصروفات، أو صافي اقتناء الأصول غير المالية، أو صافي تحمل الخصوم. فمن شأن قيد المتأخرات بهذه الطريقة إثبات الطبيعة الاقتصادية للملائمة لهذه المدفوعات نظرا لأنه لم يسبق قيدها تحت الفئات الملائمة في نظام إحصاءات مالية الحكومة (راجع أيضا الفقرة ٧-٢٤٩).

تصنيف المعاملات في الأصول المالية والخصوم حسب نوع الأداة المالية والإقامة

٩-٢٤ يعرض الجدول ٩-١ تصنيفا للمعاملات في الأصول المالية حسب نوع الأداة المالية والإقامة. ويتفق هذا التصنيف مع تصنيف نفس الأصول المالية والخصوم المستخدم في الفصل السابع (الجدول ٧-٩). ويقدم الفصل

باعتبارها خارجية لأنه لا يمكن حيازة الذهب النقدي إلا كجزء من الاحتياطات الأجنبية.^٧

٩-٢٩ لا تحدث معاملات في الذهب النقدي إلا بين سلطتين نقديتين أو بين سلطة نقدية ومنظمة مالية دولية. وإذا أضافت السلطة النقدية إلى حيازاتها من الذهب النقدي باقتناء ذهب مستخرج حديثاً عن طريق التعدين أو ذهب قائم معروض في السوق الخاصة، فإنه يقال عندئذ إن الذهب الذي تم اقتناؤه على هذا النحو قد اكتسب الصفة النقدية. ولا ينبغي قيد معاملة في الأصول المالية. وبدلاً من ذلك، ينبغي قيد عملية اقتناء الذهب أولاً كمعاملة في الأصول غير المالية ثم تقيد بعد ذلك عملية إعادة تصنيف الذهب كذهب نقدي تحت تدفقات اقتصادية أخرى. وتقيد عملية إبطال الصفة النقدية عن الذهب بشكل متماثل (راجع الفقرة ١٠-٨٤).

٩-٣٠ وتعامل المعاملات في الذهب غير النقدي (بما في ذلك الذهب الذي لا تحتفظ به السلطات النقدية كاحتياطات وكل الذهب الموجود في حيازة المؤسسات المالية عدا السلطات النقدية) كعمليات اقتناء نفائس ناقص عمليات التصرف فيها (إذا كان الغرض الوحيد هو توفير مستودع للثروة) وبخلاف ذلك تعامل كتغيرات في المخزونات. وتعامل الودائع، والقروض، والأوراق المالية الموقومة بالذهب كأصول مالية (وليس كذهب) مقومة بعملات أجنبية.

حقوق السحب الخاصة (١-٢-٣، ٢-١-٠-٢-٣، ١-٢-٣-٣، ١-٢-٣-٣، ١-٢-٣-٣، ١-٢-٣-٣)

٩-٣١ تقتصر حيازة حقوق السحب الخاصة على البلدان المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي والحائزين المعتمدين، وهي قابلة للتحويل بينهم. وتقيد عمليات إنشاء حقوق السحب الخاصة (التي يشار إليها بتوزيعات حقوق السحب الخاصة) وإطفاء حقوق السحب الخاصة (أي إلغاؤها) بوصفها معاملات. وتحدث كذلك المعاملات في حقوق السحب الخاصة عندما يمارس حائز رسمي حقه في الحصول على نقد أجنبي أو أصول احتياطية أخرى من حائزين مشاركين أو معتمدين آخرين وعند بيع حقوق السحب الخاصة أو تقديمها كقروض أو استخدامها لتسوية التزامات مالية.

٩-٣٢ وفي وقت توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة، تتطابق المبالغ المقيدة كتوزيعات (خصوم) وحيازات (أصول مالية) حقوق السحب الخاصة ويتم قيدها في نفس الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام. وقد تقوم لاحقاً وحدة القطاع

مقيمة، فينبغي قيد بند تحت التغيرات الأخرى في حجم الأصول (إعادة تصنيف) للحفاظ على اندماج مراكز الأرصدة والتدفقات ضمن إطار إحصاءات مالية الحكومة (راجع أيضاً الفقرات ٩-٨٥ إلى ٩-٨٧ والفقرة ١٠-٧٩). وفي الواقع العملي، قد لا تسمح المعلومات المتاحة بتحديد طرفي المعاملة. وبالتالي، فإن المعاملات المقيدة في البيانات المصدرية للمعاملات الخارجية في الأصول المالية والخصوم قد تتضمن تلك المعاملات التي لا تنشأ بين مقيمين وغير مقيمين فحسب بل أيضاً تلك التي تنشأ بين طرفين مقيمين في الأصول المالية والخصوم غير المقيمة.

٩-٢٦ وإلى جانب المعاملات في الفائدة وأصل التزامات الدين، يمكن أن تضطلع وحدات الحكومة العامة والقطاع العام بمجموعة من المعاملات المتشابكة المرتبطة بالدين، مثل تحمل ديون وحدات أخرى، وسداد مدفوعات نيابة عن وحدات أخرى، وإعادة جدولة الدين، وإسقاط الدين، وفسخ الدين، وعمليات التأجير التمويلي. ويتناول الملحق الثالث وصف السمات الخاصة لتلك الأنواع من المعاملات.

٩-٢٧ ولا تشمل تصنيفات الأدوات المالية في نظام إحصاءات مالية الحكومة، والمبينة في هذا الفصل، الفئات الوظيفية المستخدمة في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مثل الاستثمار المباشر، أو استثمار الحافظة، أو الاحتياطات الدولية.^٥

الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
(١-٢-٣-٣، ١-١-٢-٣، ١-٢-٢-٣، ١-٢-٣-٣، ١-٢-٣-٣، ١-٢-٣-٣)

الذهب النقدي (١-١-٢-٢-٣، ١-١-٠-٢-٣)

٩-٢٨ تنفرد السلطات النقدية، التي تكون عادة البنك المركزي (شركة عامة مالية)، بالمسؤولية عن المعاملات في الذهب النقدي. غير أنه من الممكن أن تقوم وحدة من وحدات قطاع الحكومة العامة ببعض الوظائف النقدية، وقد تجري في هذه الحالة معاملات في الذهب النقدي. وعندما تصنف معاملات في الأصول المالية حسب إقامة الطرف المقابل، تظهر الخصوم المقابلة إزاء المعاملات في الذهب النقدي

^٥ للحصول على معلومات عن هذه الفئات، راجع الفصل السادس من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة. وراجع أيضاً الملحق ٧ لمزيد من المعلومات حول الروابط بين نظامي إحصاءات مالية الحكومة وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
^٦ الأرقام الموضوعة بين الأقواس بعد كل فئة تصنيف، هي رموز تصنيف إحصاءات مالية الحكومة، ويقدم الملحق الرابع جميع رموز التصنيف المستخدمة في ذلك النظام.

^٧ للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الذهب النقدي راجع الفقرات ١٢٦-٧ إلى ١٣٠-٧.

لأغراض الاحتياطات. وفي حالة اقتناء سلطة نقدية حساب ذهب غير مخصص من سلطة غير نقدية، تُقيد المعاملة باعتبارها معاملة في العملة والودائع ثم يعاد تصنيفها كذهب نقدي (راجع الفقرة ١٠-٨٤).^٩

الأوراق المالية (٣-٢-١-٢، ٣-١-٢-٣، ٣-٢-٣-٣، ٣-٢-٣-٣، ٣-١-٣-٣، ٣-١-٣-٣، ٣-٢-٣-٣)

٣٦-٩ تغطي المبادئ التوجيهية العامة الموضحة آنفا معظم المعاملات في السندات وأنواع أخرى من سندات الدين. وقد يستدعي موضوع استحقاق الفائدة على سندات دين معينة توجيه عناية خاصة ويرد تلخيصه فيما يلي (راجع أيضا الفقرات ٦٢-٦ إلى ٨٣-٦). والفائدة هي المبلغ الذي سيتعين على المدينين سداؤه لدائنيهم علاوة على المبالغ المقدمة من الدائنين. وتستحق الفائدة على أداة الدين على مدار عمرها بالكامل وفقا لما تحدده الشروط المتفق عليها عند إنشاء الأداة. ولدى تحديد مدفوعات ثابتة سلفا يتم تحديد الفائدة المستحقة باستخدام العائد الأصلي حتى تاريخ الاستحقاق. ويستخدم سعر عائد فعلي واحد - الذي ينشأ وقت إصدار سند الدين - لحساب مبلغ الفائدة المستحقة في كل فترة حتى تاريخ الاستحقاق. ويعرف هذا المنهج باسم «منهج المدين».

٣٧-٩ ويطبق على معظم سندات الدين سعر فائدة ثابت أو متغير وقد تصدر أيضا بخصم أو، ربما بعلاوة. وفي مثل هذه الحالات تكون الفائدة مستحقة القبض لحائزي سندات الدين مكونة من عنصرين، هما:

- مبلغ الدخل النقدي مستحق القبض من مدفوعات القسيمة^{١٠} في كل فترة، زائد
- مبلغ الفائدة المستحقة في كل فترة والتي تُعزى للفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار.

٣٨-٩ وفي حالة القيد على أساس نقدي، تقيد مصروفات الفائدة وقت دفعها نقداً، مع تخفيض في بند العملة والودائع كقيد مقابل.

سندات الدين الصادرة بالقيمة الاسمية

٣٩-٩ بالنسبة لسندات الدين التي لها سعر إصدار مماثل لسعر الاسترداد (أي التي تصدر بالقيمة الاسمية)، يتحدد

^٩ راجع أيضا الفقرة ٢٠-٩ من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة.

^{١٠} مدفوعات القسيمة هي المبلغ النقدي المتفق تعاقديا على قيام جهة إصدار سند الدين بدفعه لحائز السند، وذلك في تاريخ كل قسيمة. ويتم حسابها من واقع سعر القسيمة، والقيمة الظاهرية لسند الدين، وعدد المدفوعات في كل سنة، وربما تكون مختلفة عن الفائدة المستحقة إذا كانت سندات الدين صادرة بخصم أو بعلاوة.

العام المذكورة - كحائز رسمي - بمبادلة بعض أو كل حيازاتها من حقوق السحب الخاصة (الأصول المالية) مع حائزين رسميين آخرين مقابل عملة (عملات) قابلة للتداول الحر أو لتسوية خصومها. وبالتالي، لا تظل توزيعات وحيازات حقوق السحب الخاصة المقيدة في الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام المعنية متطابقة؛ وتصبح حيازات حقوق السحب الخاصة أقل من التوزيعات نتيجة مبادلتها. ونتيجة لذلك، فإن الفائدة مستحقة الدفع على توزيعات حقوق السحب الخاصة لوحدة القطاع العام المعنية ستكون أعلى من الفائدة مستحقة القبض على حيازاتها من حقوق السحب الخاصة. وتصبح الفائدة مستحقة القبض على حيازات حقوق السحب الخاصة التي تمت مبادلتها مستحقة للحائز الجديد. وتُقيد هذه المعاملات في حقوق السحب الخاصة (ومراكز الأرصدة الناشئة عنها) بمبالغها الإجمالية.

العملة والودائع (٣-٢-١-٢، ٣-١-٢-٣، ٣-٢-٣-٣، ٣-١-٣-٣، ٣-١-٣-٣، ٣-٢-٣-٣)

٣٣-٩ نظرا لأن سعر السوق للعملة والودائع المحلية ثابتة بالقيم الاسمية، فإن صافي اقتناء العملة والودائع المحلية يساوي الرصيد المحتفظ به في نهاية فترة الإبلاغ ناقص الرصيد المحتفظ به في بداية الفترة، بعد تعديله لمراعاة أي عملة مفقودة أو مسروقة أو تالفة. وعند حساب صافي اقتناء العملات والودائع الأجنبية يجب استبعاد آثار التغيرات في أسعار الصرف، التي تقيد كمكاسب أو خسائر الحيازة (وفقا لما يرد أيضا في الفقرة ١٠-٢٣).

٣٤-٩ وتعامل العملة كخصم على الوحدة التي أصدرتها. وبالتالي، عندما تطرح وحدة ما عملة جديدة للتداول، تقيد معاملة تزيد من خصومها في العملة. والقيد المقابل للزيادة في الخصوم هو في العادة زيادة في الأصول المالية لدى الوحدة في هيئة ودائع على الأرجح^{١١}. وبالنسبة للمعاملات في الذهب والعملات التذكارية غير المتداولة كعملة قانونية، فتجري معاملتها كمعاملات في المخزونات أو النفائس وليس باعتبارها عملة (راجع الفقرة ٧-١٣٥). وتعامل تكلفة إنتاج العملة الجديدة كمعاملة مصروفات غير مرتبطة بقيمة المعاملات في العملة.

٣٥-٩ وبالنسبة للمعاملات في الحسابات غير المخصصة للمعادن النفيسة (بما فيها الذهب) فتُصنّف تحت الودائع (وفقا لما يرد بيانه في الفقرة ٧-١٥)، باستثناء المعاملات بين سلطتين نقديتين في حسابات الذهب غير المخصصة

^{١١} أرباح سك العملة (أي الفرق بين القيمة الظاهرية للعملة المصدرة وتكاليف إنتاجها، بما في ذلك تكاليف المعادن غير النفيسة) المستحقة لجهة إصدار العملة تُدرج ضمنيا تحت العملة والودائع ولا تعامل كإيرادات.

- ربط مدفوعات القسائم فقط بمؤشرات مع عدم ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق بأي مؤشر؛
- ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق فقط بمؤشر مع عدم ربط مدفوعات القسائم بأي مؤشر؛
- ربط المبلغ الواجب سداده في تاريخ الاستحقاق ومدفوعات القسائم على السواء بمؤشر.

٤٢-٩ وترتكز المبادئ التي تفسر المعاملات في سندات الدين المربوطة بمؤشر على تحديد قيمة الفائدة وهو ما نتناوله بالنقاش الفقرات ٦-٧٥ إلى ٦-٧٨.

سندات الدين ذات المشتقات المتضمنة

٩-٤٣ بالنسبة لسندات الدين ذات المشتقات المتضمنة،^{١٣} مثل خيارات الشراء أو البيع أو تحويل حصص الملكية، يتم قيد الفائدة المستحقة بنفس طريقة قيد الأوراق المالية التي تخلق من هذه السمات. ولا تتأثر الفائدة المستحقة بوجود الخيار في جميع الفترات التي تسبق ممارسته. وعند استخدام حق الخيار المتضمن في سند الدين، تُسترد الأوراق المالية ويتوقف استحقاق الفائدة.

القروض (٤-٢-٢-٣، ٤-١-٢-٣، ٤-٠-٢-٣)
(٤-٢-٣-٣، ٤-١-٣-٣، ٤-٠-٣-٣)

٩-٤٤ تقتضي شروط عقد القرض في كثير من الأحيان أداء مدفوعات دورية عن جميع مصروفات الفائدة المتراكمة منذ الدفعة الدورية السابقة وأداء مدفوعات تغطي جزءا من المبلغ الأصلي المقترض. وفي حالة القيد على أساس الاستحقاق، تستحق الفائدة بصفة مستمرة على مدار فترة الإبلاغ وينبغي إضافتها إلى أصل المبلغ؛ وتعامل مدفوعات الفائدة وأصل المبلغ كمعاملات في الأصول المالية والخصوم (راجع الفقرة ٦-٦٤). وفي حالة القيد على أساس نقدي، تقيد المدفوعات الدورية للفائدة وأصل المبلغ كمصروفات/ إيرادات الفائدة ومعاملات في الأصول المالية والخصوم، بالترتيب، عند أداء مدفوعات نقدية — لا تُحتسب فائدة مستحقة (راجع الفقرة ٦-٦٥).

٩-٤٥ عند اقتناء سلع بموجب عقد تأجير تمويلي، يُفترض حدوث تغير في الملكية الاقتصادية من المؤجر إلى المستأجر، رغم أن السلعة المؤجرة تظل من الناحية القانونية مملوكة للمؤجر. ويموّل هذا التغير في الملكية الاقتصادية بموجب

مجموع الفائدة المستحقة على مدار عمر سندات الدين بالكامل على أساس مدفوعات القسائم الدورية. وفي حالة ثبات قيمة مدفوعات القسائم، يمكن حساب الفائدة المستحقة عن طريق تخصيص مدفوعات القسيمة للفترة المعنية باستخدام صيغة سعر الفائدة المركبة اليومية.

سندات الدين الصادرة بخضم أو علاوة

٩-٤٠ بالنسبة لسندات الدين الصادرة بخضم (أو علاوة)، كالكمبيالات قصيرة الأجل والسندات ذات القسائم الصفرية، فإنها تقيد وقت الإصدار بسعر الإصدار.^{١١} ويعامل الفرق بين سعر الإصدار المخصوم لمثل هذه السندات وسعرها في تاريخ الاستحقاق (سعر الاسترداد) كفايدة مستحقة على مدار عمر سند الدين. وبالنسبة لكل فترة إبلاغ، ينبغي أن يقيد حائز سند الدين معاملة لاستلام إيرادات الفائدة الناشئة عن الفرق بين سعري الإصدار والاسترداد وإعادة استثمارها في كمية إضافية من سند الدين. أما جهة إصدار سند الدين فتقيد إضافة في مصروفات الفائدة وزيادة في خصومها عن سندات الدين. أما بالنسبة لسندات الدين الصادرة بعلاوة، فمن المفترض استهلاك الفرق بين سعر الإصدار والسعر عند الاستحقاق على مدار عمر الأداة؛ مما يخفض (بدلاً من أن يزيد) مبلغ الفائدة المستحقة في كل فترة. وفي حالة القيد على أساس نقدي، ينبغي قيد الفائدة الناشئة عن الخصم كمصروفات عند استرداد السند. أما الفائدة الناشئة عن علاوة فينبغي قيدها كتخفيض في مصروفات الفائدة وقت الإصدار.

سندات الدين المربوطة بمؤشر

٩-٤ في حالة الأوراق المالية المربوطة بمؤشر،^{١٢} تستخدم آلية الربط بالمؤشرات لربط المبلغ الذي يتعين سداده في تاريخ الاستحقاق أو مدفوعات القسائم (أو كليهما) بمؤشرات تتفق عليها الأطراف. ولا تكون قيمة هذه المؤشرات معلومة مسبقاً. ففي حالة سندات الدين التي تربط المبالغ الواجب سدادها في تاريخ الاستحقاق بأحد المؤشرات، فإن هذه المبالغ قد لا تكون قيمتها معلومة إلا في تاريخ الاسترداد. لذلك، لا يمكن تحديد مجموع تدفقات الفائدة قبل الاسترداد على وجه الدقة. وبالتالي يتعين استخدام بعض المقاييس البديلة لتقدير التغير في قيمة سند الدين نتيجة استحقاق الفائدة قبل معرفة قيم المؤشرات المرجعية. وفي هذا الصدد، يتعين التمييز بين الترتيبات الثلاثة التالية:

١١ سعر الإصدار هو المبلغ الفعلي المدفوع — أي بعد طرح الخصم أو إضافة العلاوة.

١٢ يمكن ربط القروض وأدوات مالية أخرى بمؤشر، وعندئذ يتم قيد نفس المعاملات.

^{١٣} وفقا لما يرد إيضاحه في الفقرة ٧-١٤٨، تُصنف السندات ذات المشتقات المتضمنة بالكامل كسندات دين. ولا يقيد عنصر مشتقات مالية مستقل.

معاملة قرض، حيث يقيد المؤجر والمستأجر قرضا مساويا للقيمة السوقية للأصل، ويُسد هذا القرض تدريجيا على مدار فترة عقد الإيجار. والمغزى من معاملة عقد التأجير التمويلي كقرض هو استحقاق الفائدة على هذا القرض. ويكون سعر الفائدة المطبق على القرض المحتسب مساويا للقيمة الحالية لمجموع المبالغ مستحقة الدفع على أقساط على مدار عمر عقد الإيجار (بما في ذلك أي قيمة يتعين سدادها في تاريخ الاستحقاق) مع تحديد القيمة السوقية للأصل وقت إنشاء العقد. وتغطي قيمة القسط الفائدة المستحقة خلال الفترة وعنصر سداد أصل المبلغ.

٦-٤٦ ووفقا لما يرد بالفقرتين ٧-١٥٩ و٧-١٦١، تعامل اتفاقيات إعادة الشراء ومبادلات الذهب كقرض بدون تغيير في الملكية الاقتصادية للأصول الأساسية التي بيعت قانونا. وبالمثل، تعامل تصفية اتفاقية إعادة الشراء أو المبادلة وفق الشروط الأولية للاتفاق كتصفية قرض. وتتسم الطبيعة الاقتصادية للمبادلات خارج السوق بأنها مكافئة لمزيج من الاقتراض (أي المبلغ المقطوع) في شكل معاملة قرض، ومعاملة مبادلة داخل السوق (مشتقة مالية) (راجع الفقرة ١٦٢-٧).

حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار

$$\begin{array}{r} -,-,-,-,0,-,-,-,-,0,-,-,-,-,0,-,-,-,-,0,-,-,-,-,0 \\ (0,-,-,-,-,0,-,-,-,-,0,-,-,-,-,0,-,-,-,-,0,-,-,-,-,0) \end{array}$$

حصى الملكية (١-٥-٠-٢-٣)، ١-٥-١-٢-٣، ١-٥-٢-٢-٣، ١-٥-٠-٣-٣، ١-٥-١-٣-٣، ١-٥-٢-٣-٣)

٩-٧: تخضع معاملات الأسهم المتداولة في البورصة لمعالجة بسيطة مباشرة، ولكن هناك مشكلات قد تنشأ عن عمليات أشباه الشركات والشركات العامة.

٩-٤٨: وتعامل الإضافات إلى أموال شبه الشركة ومواردها الأخرى، بما في ذلك التحويلات العينية لأصول غير مالية، كمشتريات حصص ملكية من جانب مالك شبه الشركة. ويشمل ذلك التمويل الجديد المتاح للمؤسسة لاستخدامه في شراء أصول ثابتة، أو مراكمة المخزونات، أو اقتناء الأصول المالية، أو استرداد خصوم. وبالمثل، تعامل مقبوضات المالك من حصيلة بيع أي أصل من أصول شبه الشركة، والتحويلات العينية من شبه الشركة، ومسحوبات المالك من الأرباح المحتجزة المتراكمة لدى شبه الشركة، كتخفيضات في حصص الملكية من جانب المالك. وينبغي كذلك قيد توزيعات التصفية مستحقة الدفع إلى المساهمين عند إفلاس المؤسسة (أو بخلاف ذلك تصفيتها) كسحب من حصص الملكية.

٩-٤٩: وبالنسبة للوحدات الحكومية، تعامل التحويلات المنتظمة إلى الشركات أو أشباه الشركات لتغطية عجوزات التشغيل المستمرة بوصفها إعانات (٢-٥-١)، ولكن إذا كانت المدفوعات المقدمة من الحكومة غير منتظمة وتكون لتغطية خسائر متراكمة أو خسائر استثنائية نتيجة عوامل خارج سيطرة المؤسسة، تعامل كتحويلات رأسمالية تحت التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-٢).^{١٤} وإذا أجرت الحكومة تحويلًا إلى شركة عامة لتمويل تكاليف اقتناء أصول غير مالية تمويلًا كاملاً أو جزئياً، يقيد هذا التحويل أيضاً ضمن حصص الملكية ما لم تكن هناك توقعات معقولة بأن يدر الاستثمار معدل عائد كافياً، وعندها يقيد تحت بند التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-٢) (راجع الإطار ٦-٣). وتعامل مسحوبات الدخل المنتظمة من الشركات العامة أو أشباه الشركات كدخل الملكية تحت بند الأرباح الموزعة (١-٤-١-١-٢) أو مسحوبات الدخل من أشباه الشركات (١-٤-١-٣)، على التوالي. وينشأ الاستثناء عندما تكون الأرباح الموزعة كبيرة على نحو غير متكافئ مع المستوى السابق للأرباح الموزعة والعائدات. وبالنسبة لأي أرباح موزعة معلنة بأكثر من المستوى السابق للأرباح الموزعة والعائدات فينبغي معالجتها كمسحوبات حقوق ملكية المساهمين (٣-٢-٢-٠-١-٥-١-٢-٣، ١-٥-٢-٢-٣، ١-٥-٣-٣-٠-١-٥-١-٣-٣، ١-٥-٣-٣-١-٥-١-٣-٣) من الشركة العامة. وسوف يسري الأمر نفسه على توزيعات الشركات العامة إلى المساهمين من العائدات من حصيلة الخصخصة وغيرها من مبيعات الأصول، والمدفوعات الكبيرة والاستثنائية لمرة واحدة استناداً إلى الاحتياطات المتراكمة أو مكاسب الحياة.

٥٠-٩ وقد تقتني وحدات حكومية حصص رأسمال في شركة عامة أو شبه شركة عامة نتيجة صدور تشريع أو تغيير إداري ينشئ الشركة أو شبه الشركة. وفي بعض الحالات، يعتبر هذا الحدث بمثابة إعادة تصنيف للأصول والخصوم القائمة بحيث يسجل كتدفق اقتصادي آخر تنتج عنه إضافة حصص ملكية في الميزانية العمومية للوحدة الحكومية. ويعتبر تقديم الأموال لإقامة المؤسسة الجديدة بمثابة معاملة تعكس شراء حصص الملكية. ووفقا لما يرد بيانه في الفقرة ٦-١٢١، تعامل الأرباح المحتجزة لمؤسسة الاستثمار المباشر الأجنبية كأنها سبق توزيعها وتحويلها إلى المستثمرين المباشرين الأجانب بما يتناسب وملكيتهم لحقوق الملكية في المؤسسة ثم إعادة استثمارها من جانبهم عن طريق إضافات إلى حقوق الملكية.

^{١٤} للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الإطار ٦-٣.

٩-٥٥ والتأمين عموماً هو اقتناء وحدة حكومية حصص الملكية المسيطرة في شركة خاصة أو شبه شركة خاصة من مالكين من القطاع الخاص. ويعامل هذا الاقتناء كمعاملة في حصص الملكية. وفي بعض الحالات الاستثنائية، قد تحوز الوحدات الحكومية ملكية شركة خاصة أو شبه شركة خاصة عن طريق المصادرة أو الاستيلاء. ولا يشمل التأمين أي مدفوعات للمالكين (أو أن التعويضات غير مكافئة للقيمة العادلة للأصول). والتأمين ليس نتيجة معاملة تتم باتفاق الطرفين. وينبغي قيد الفرق بين القيمة السوقية للأصل الذي تم اقتنائه وأي تعويضات قُدمت (معاملة) كتغيرات أخرى في حجم الأصول، في شكل عملية استيلاء بدون تعويض (راجع الفقرة ١٠-٦٢).

أُسْهُمُ أَوْ وَحَدَاتِ صَنَادِيْقِ الْاِسْتِثْمَارِ (٣-٢-٠٥-
٢،٣-١-٥-٢،٣-٢-٥-٣،٣-٠-٥-٢،٣-٣)
(٢،٣-١-٥-٢،٣-٢-٥-٣،٣)

٥٦-٩ تقييد التغيرات في قيمة صناديق الاستثمار نتيجة إصدار أو سداد أسهم أو وحدات بوصفها معاملات. وتقييد الزيادة (الانخفاض) في قيمة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار، عدا تلك المترتبة على مكاسب وخسائر الحيازة، باعتبارها موزعة على حائزي الأسهم أو الوحدات ويعاد استثمارها من جانب الحائزين في الأسهم والوحدات (راجع الفقرة ١٢١-٥). وهذه المعاملة مماثلة لمعاملة الأرباح المحتجزة لمؤسسة الاستثمار المباشر الأجنبية. ولا تقييد كمعاملات المكاسب والخسائر الناشئة عن قيمة أصل أو صندوق لتعبر عن القيمة السوقية الحالية، وإنما تقييد كمكاسب أو خسائر الحيازة.

نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة
[إحصاءات مالية الحكومة] (٦-١-٢-٣، ٦-١-٢-٣، ٦-١-٢-٣)
٦-١-٢-٣، ٦-١-٢-٣، ٦-١-٢-٣، ٦-١-٢-٣
(٦-١-٢-٣)

٩-٥٧ قد تتحمل وحدات الحكومة العامة التزامات عن هذه الاحتياطات والمستحقات والمخصصات باعتبارها الجهات المسؤولة عن نظم التأمين على غير الحياة ونظم الضمانات الموحدة، وصناديق التقاعد غير المستقلة، ونظم التقاعد غير الممولة. وقد تكتسب وحدات الحكومة العامة احتياطات تأمين فنية كأصول مالية بوصفها حملة وثائق التأمين على غير الحياة. ويمكن أن تشارك الشركات العامة في جميع

^{١٧} تسري نفس المعاملة على اقتناء الأراضي أو أي أصول غير مالية أخرى بموجب عملية بيع جبري.

٩-٥١ وتقوم الشركات من حين لآخر بإعادة هيكلة أسهمها وقد تمنح المساهمين عددا جديدا من الأسهم مقابل كل سهم موجود في حيازتهم. غير أن هذه الأسهم المنحة لا تعامل كعمالات، وإنما كأحد أشكال تغيير فئة التقييم. فإذا قامت شركة عامة بشراء أسهمها، تصنف المعاملة باعتبارها تخفيضا في خصوم حقوق الملكية، وليس اقتناء أصل. ونظرا لأنه لا يسع أي شركة أن يكون لها مطالبة على نفسها، فإن هذا الخصم يصبح منتهيا، حتى مع عدم إلغاء الأسهم.

٩-٥٢ وتعامل رسوم العضوية والمساهمات مستحقة الدفع للمنظمات الدولية كافتناء حقوق ملكية في الحالات التي قد يكون من الممكن، وإن كان من غير المحتمل، سداد المبلغ بالكامل.^{١٥} وتشمل التحويلات الرأس مالية المساهمة في رأسمال منظمة دولية أو مؤسسة غير هادفة للربح إذا لم ينشأ عنها حصول مقدم المساهمة على حقوق ملكية (راجع الفقرتين ٦-٩٤ و ٦-١٢٤).

الخصخصة / التأميم

٩-٥٣ الخصخصة عموما هي تصرف وحدة حكومية في حصص الملكية المسيطرة في شركة عامة أو شبه شركة عامة إلى مالكين من القطاع الخاص. ويعامل هذا التصرف كعمالة في حصص الملكية.^{١٦} وإذا قامت شركة عامة أو شبه شركة عامة ببيع بعض أصولها وقدمت كل العائدات أو جزءا منها إلى الوحدة الحكومية الأم، عندئذ يكون تقديم هذه العائدات أيضا بمثابة تصرف في حقوق ملكية الوحدة الحكومية. وتعتبر عمليات السماسرة وتكاليف الخصخصة الأخرى معاملات مصروفات، مثلها في ذلك مثل كل تكاليف نقل الملكية الأخرى المتعلقة باقتناء أصل مالي أو التصرف فيه.

٩-٥٤ ويمكن أيضا خصخصة الوحدات الحكومية. وإذا كانت الأصول المتصرف فيها كمعاملة واحدة تشكل وحدة مؤسسية كاملة، فينبغي تصنيف المعاملة كمبيعات حصص ملكية. ومن المفترض أن تكون الحكومة قد حولت الوحدة المعنية إلى شبه شركة قبل التصرف فيها مباشرة عن طريق إعادة تصنيف الأصول، وهو ما ينبغي قيده كتدفق اقتصادي آخر. أما إذا لم تكن الأصول المتصرف فيها تشكل وحدة مؤسسية كاملة، فينبغي تصنيف المعاملات عندئذ كتصرف فيفرادى أصول غير مالية و/أو مالية.

^{١٥} في معظم الحالات، ينبغي قيد رسوم العضوية والاشتراكات كمصروفات في استخدام السلع والخدمات (٢-٢) إذا كانت هناك مبادلة لمدفوعات مقابل شكل من أشكال الخدمات، أو قيدها، في حالة عدم وجود مبادلة، تحت تحويلات حارية غير مصنفة في موضع آخر (٢-٢-٨-٢-١).

١٦ يعاد تصنيف الشركة العامة إلى شركة خاصة من خلال إدراج قيد في التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم، وفقا لما يرد تفسيره في الفصل العاشر.

٩-٦١ ووفقاً للقيد على الأساس النقدي، تُعرض الأقساط المحصلة والمطالبات المدفوعة كعملة في الإيرادات والمصروفات للمؤمن وحامل الوثيقة عند أداء المدفوعات.

مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
(٢-٣-٠-٢-٦، ٢-٣-١-٢-٦، ٢-٣-٢-٢-٦، ٢-٣-٣-٢-٦)
(٢-٣-٠-٢-٦، ٢-٣-١-٢-٦، ٢-٣-٢-٢-٦)

٩-٦٢ وفقاً لما سبق ذكره في الفقرة ٧-١٧٩، لا يرجح تحمل وحدات الحكومة العامة خصوم أو حيازة أصول تتعلق بالتأمين على الحياة أو التأمين الادخاري، إلا إذا كانت تقدم هذه البرامج التأمينية لموظفيها. وتمثل التغيرات في مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري معاملات في الخصوم بالنسبة للمؤمن ومعاملات في الأصول المالية بالنسبة لحملة الوثائق. وفي حالة التأمين الادخاري، تشكل المعاملات سلسلة من المدفوعات المتواصلة وليس مبلغاً مقطوعاً يخفض من الخصوم. وتتناول الفقرة ٤م-٦٩ إيضاح معاملة التأمين على الحياة والتأمين الادخاري بمزيد من التفصيل.

مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]
(٢-٣-٠-٢-٦، ٢-٣-١-٢-٦، ٢-٣-٢-٢-٦، ٢-٣-٣-٢-٦)
(٢-٣-٠-٢-٦، ٢-٣-١-٢-٦، ٢-٣-٢-٢-٦)

٩-٦٣ إذا كانت وحدة الحكومة العامة تدير نظاماً للتقاعد، فسوف تكون لها معاملات في الخصوم مقابل مستحقات التقاعد.

٩-٦٤ وبالنسبة لنظام التقاعد ذي المزايا المحددة، فإن المساهمات الاجتماعية الفعلية والمحتسبة مستحقة القبض من العاملين أو أرباب العمل أو وحدات مؤسسية أخرى نيابة عن أفراد أو أسر لها مطالبات على وحدة القطاع العام مقابل مزايا تقاعدية في المستقبل ستؤدي إلى زيادة خصوم الوحدة المعنية مقابل مستحقات التقاعد. وهذه الزيادة في الخصم القائم (نظراً لخصم المدفوعات المستقبلية على مدى فترات أقل) تقيد كعملة في مستحقات التقاعد مع تسجيل قيد مقابل كمصروفات في هيئة مساهمات اجتماعية محتسبة، وفقاً لما يرد بيانه في الفقرة ٦-١١٧. وتنخفض الخصوم بالمدفوعات المؤداة إلى الأشخاص المتقاعدين أو من يعولون وورثتهم في شكل مدفوعات دورية أو مبالغ مقطوعة، مع تخفيض في بند العملة والودائع كقيد مقابل. وفي حالة القيد على أساس نقدي، ينبغي قيد المزايا المدفوعة كمصروفات في هيئة منافع اجتماعية مرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-٧-٣).^{١٩}

^{١٩} تختلف المعاملة على أساس نقدي عن المعاملة على أساس الاستحقاق نظراً لعدم إجراء أي عمليات احتساب للمساهمات والخصوم المتراكمة في نظام القيد على أساس نقدي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن اعتبار المزايا المدفوعة في النظام النقدي كتعويضات للعاملين لأنها تدفع للموظفين المتقاعدين — ولا توجد مبادلة عمل متضمنة في ذلك الوقت.

أنواع أنشطة التأمين.^{١٨} وعندما تتولى وحدات الحكومة العامة إدارة نظم الضمانات الموحدة، كضمانات القروض الطلابية، وضمانات الودائع، وضمانات ائتمان التصدير، فإنها تسجل معاملات في الخصوم عن مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة. وتتألف هذه المعاملات في الخصوم مما يلي:

- المدفوعات المسبقة لصافي الرسوم: الرسوم المدفوعة سلفاً في فترة الإبلاغ ناقص إيرادات الرسوم المدفوعة سلفاً من قبل عن فترة الإبلاغ
- مخصصات تغطية المطالبات القائمة: المطالبات المتوقعة ناقص أي استرداد متوقعة للأصول بموجب الضمانات الموحدة في فترة الإبلاغ ناقص أي مطالبات تمت تسويتها في فترة الإبلاغ (راجع الفقرات ٤م-٧٨ إلى ٤م-٨٠).

الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة
[إحصاءات مالية الحكومة] (٢-٣-٠-٢-٦، ١-٦-٠-٢-٣-٢-٣، ١-٦-١-٢-٢-٣، ١-٦-١-٢-٢-٣، ١-٦-١-٢-٢-٣، ١-٦-١-٢-٢-٣)
(١-٦-١-٢-٢-٣، ١-٦-١-٢-٢-٣، ١-٦-١-٢-٢-٣)

٩-٥٨ بصورة عامة، تدفع أقساط التأمين على غير الحياة مقدماً عن الفترة التي تغطيها وثيقة التأمين. ووفقاً لنظام القيد على أساس الاستحقاق، تعتبر كل تلك الأقساط بمثابة معاملات تزيد من خصوم وحدة التأمين وأصول حامل الوثيقة تحت بند احتياطات التأمين الفنية. ومع مرور الفترة التي يغطيها القسط، يتواصل اقتناء وحدة التأمين للقسط، مما يتطلب معاملة لتخفيض خصومها وأصول حامل الوثيقة تحت بند احتياطات التأمين الفنية.

٩-٥٩ وعندما تقع أحداث تنشأ عنها مطالبة صحيحة، تُقيد معاملة تزيد الاحتياطات مقابل المطالبات القائمة كخصوم على وحدة التأمين وكأصول للمستفيدين. وإذا تأخر دفع المطالبة لفترة زمنية طويلة أو كان الدفع في شكل مدفوعات دورية على مدى عدة فترات إبلاغ، فإن قيمة المعاملة تكون متوافقة مع القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة.

٩-٦٠ ويُعرض التغيير في أقساط التأمين غير المكتسبة والاحتياطات مقابل المطالبات القائمة كعملة في خصوم المؤمن ومعاملة في أصول حامل وثيقة التأمين. وتتناول الفقرات ٥-١٤٩ إلى ٥-١٥١ و٦-١٢٥ مناقشة المعاملات ذات الصلة في الإيرادات والمصروفات.

^{١٨} من المفترض أن وحدات الحكومة العامة لا تدير نظم التأمين على الحياة ولا تشتري وثائق التأمين على الحياة. أما احتياطات التأمين الفنية الناشئة عن أنشطة الشركات العامة في مجال التأمين على الحياة فتكون معاملتها مماثلة لمعاملة صناديق التقاعد المستقلة، ولكن لا يتم بحثها بصورة مستقلة هنا. راجع كذلك الفصل ١٧ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والملحق ٦ (ج) من الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

الفقرة ٥-١٤٨). وتُقيد الشركة العامة انخفاضا في الخصوم مقابل مستحقات التقاعد، وانخفاضا في الأصول المالية و/أو غير المالية، ومصروفات في صورة تحويل رأسمالي إلى الحكومة.

٦٧-٩ وحيثما تتحمل وحدة حكومية خصوم معاشات التقاعد، يستمر تصنيف التزامات معاشات التقاعد التي استوعبها صندوق الضمان الاجتماعي كخصوم مستحقات التقاعد. ويتم إطفاء هذه الالتزامات تدريجيا مع اكتمال سداد المزايا. ووفقا لما يرد ذكره في الفقرة ٧-٢٦١، فإن صافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية تظهر كبند للتذكرة في الميزانية العمومية.

مطالبات صناديق التقاعد على مديري التقاعد
(٤-٦-٢-٢-٣، ٤-٦-١-٢-٣، ٤-٦-٠-٢-٣، ٤-٦-٢-٣-٣، ٤-٦-١-٣-٣، ٤-٦-٠-٣-٣)

٦٨-٩ ووفقا لما يرد بيانه في الفقرة ٧-١٩٩، قد يتعاقد رب العمل مع طرف ثالث لإدارة صندوق تقاعد لموظفيه. وعندما تقع مسؤولية تمويل أي عجز في صندوق التقاعد على عاتق رب العمل أو أي جهة راعية أخرى (مدير التقاعد)، تستحق عندئذ مطالبة صندوق التقاعد على هذا المدير. وبالمثل، إذا كان رب العمل أو الجهة الراعية (مدير التقاعد) له حق المطالبة بفوائض صندوق التقاعد، عندئذ يمكن أن تنشأ مطالبة من المدير على صندوق التقاعد.

مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة (٥-٦-٢-٣-٣، ٥-٦-١-٢-٣-٣، ٥-٦-٢-٣-٣، ٥-٦-١-٣-٣، ٥-٦-٠-٣-٣، ٥-٦-٢-٣-٣، ٥-٦-١-٣-٣، ٥-٦-٠-٣-٣)

٦٩-٩ ووفقا لما يرد توضيحه في الفقرتين ٧-٢٠١ و٧-٢٠٢، هناك الكثير من العوامل المشتركة بين نظم الضمانات الموحدة والتأمين على غير الحياة وبالتالي فهي تقيد على نحو مماثل. وتتناول الفقرات ٤-٧٨ إلى ٤-٨٠ عرض مزيد من التفاصيل عن معاملة نظم الضمانات الموحدة.

المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٧-٢-٣-٣، ٧-١-٢-٣-٣، ٧-٠-٢-٣-٣، ٧-٢-٣-٣، ٧-١-٣-٣، ٧-٠-٣-٣)

المشتقات المالية (١-٧-٠-٢-٣-٣، ١-٧-١-٢-٣-٣، ١-٧-٢-٣-٣، ١-٧-٠-٣-٣، ١-٧-١-٣-٣، ١-٧-٢-٣-٣، ١-٧-٠-٣-٣)

٧٠-٩ قد تنشأ المعاملات المتضمنة مشتقات مالية عند إبرام العقد، في الأسواق الثانوية، مع مدفوعات خدمة منتظمة (كمدفوعات هوامش الضمان)، وعند التسوية.

٦٥-٩ وبالنسبة لنظام التقاعد ذي المساهمات المحددة، فإن المعاملات في خصوم معاشات التقاعد لصندوق المعاشات هي المساهمات الفعلية مستحقة القبض من أرباب العمل بالنيابة عن الموظفين، ومن الموظفين، وربما من أفراد آخرين (مشاركين سابقين في نظام للتقاعد، وأصحاب المهن الحرة والعاطلين عن العمل، والمتقاعدين) زائد تعديلات المساهمات (مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار^{٢٠}) ناقص المزايا مستحقة الدفع. وتقيد نفس المعاملات في الأصول المالية للمشاركين في نظام التقاعد. وفي حالة القيد على أساس نقدي، فإن المعاملات في خصوم شركة التأمين تساوي المساهمات الاجتماعية ودخل الاستثمار مستحق القبض نقدا ناقص مدفوعات المزايا نقدا.

٦٦-٩ وفي بعض الأحيان، قد يتم إجراء معاملات كبيرة لمرة واحدة (مبالغ مقطوعة) بين الحكومة ووحدة مؤسسية أخرى، غالبا ما تكون شركة عامة، وتكون مرتبطة بإصلاحات نظم معاشات التقاعد أو بعمليات خصخصة شركات عامة. وقد يكون الهدف هو زيادة القدرة التنافسية للشركة العامة وزيادة جاذبيتها المالية عن طريق حذف خصوم معاشات التقاعد القائمة من الميزانية العمومية لهذه الشركة العامة. ويتحقق هذا الهدف من خلال تحمل الحكومة للخصوم المعنية مقابل الحصول على أصل أو أصول من الشركة العامة. وإذا كانت قيمة الأصول مستحقة القبض مساوية لقيمة الخصوم المحتملة، تقيد المعاملة تحت بند مبادلة أصول وخصوم. غير أن قيمة الأصل (الأصول) قد لا تكون مماثلة لقيمة الخصم.

• إذا كانت قيمة الأصل (الأصول) مستحقة القبض أقل من قيمة الخصم المحتمل، ينبغي قيد بند مصروفات عن فرق القيمة في صورة تحويل رأسمالي من الحكومة إلى الشركة العامة. ويُقيد الطرف المحتمل للخصم (الحكومة) زيادة في الخصوم مقابل مستحقات التقاعد، وزيادة في الأصول المالية و/أو غير المالية ذات الصلة، ومصروفات في صورة تحويل رأسمالي إلى الشركة العامة (راجع الفقرة ٦-١٢٤). وتُقيد الشركة العامة انخفاضا في الخصوم مقابل مستحقات التقاعد، وانخفاضا في الأصول المالية و/أو غير المالية، وإيرادات في صورة تحويل رأسمالي من الحكومة.

• وإذا كانت قيمة الأصل (الأصول) مستحقة القبض أكبر من قيمة الخصم المحتمل، ينبغي قيد تحويل رأسمالي من الشركة العامة إلى الحكومة عن فرق القيمة (راجع

^{٢٠} لا تدرج في دخل الاستثمار مكاسب وخسائر الحيازة التي تنشأ عن طريق استثمار مستحقات التقاعد المتراكمة.

٧٥-٩ هوامش الضمان هي مدفوعات نقدية أو ودائع ضمان إضافي تغطي الالتزامات الفعلية أو المحتملة التي تنشأ من خلال المشتقات المالية — خاصة العقود المستقبلية أو عقود الخيارات المتداولة في البورصة. ووفقاً لما ترد مناقشته في الفقرة ٧-١٢٩، تُصنّف هوامش الضمان القابلة للرد نقدا كمعاملات في الودائع أو الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع، وتُصنّف هوامش الضمان غير القابلة للرد ضمن المشتقات المالية.

٧٦-٩ وعند التسوية، إما أن يتم الدفع نقداً، أو يتم تسليم البند الأساسي:

- عند تسوية المشتقة المالية نقداً، تقيّد هذه المعاملة بقيمة التسوية النقدية. وفي معظم الحالات، يقيّد انخفاض على جانب الأصول في المشتقة المالية عند قبض مدفوعات التسوية النقدية، بينما يقيّد انخفاض على جانب الخصوم في المشتقة المالية عند أداء مدفوعات التسوية النقدية.

- عند تسليم بند أساسي، تقيّد معاملتان:

- تقيّم المعاملة المتعلقة بالبند الأساسي بسعر السوق السائد في تاريخ المعاملة. ويسجل قيد البند الأساسي تحت العنوان المعني (السلع، الأداة المالية، إلى آخره).
- تقيّم المعاملة المتعلقة بالمشتقة المالية باعتبارها الفرق، مضروباً في الكمية، بين سعر السوق السائد للبند الأساسي وسعر التنفيذ المحدد في عقد المشتقة المالية.

- وعند تسوية أكثر من عقد واحد - نقداً وفي نفس الوقت ومع نفس الطرف المقابل - تكون بعض العقود الجاري تسويتها في مراكز أصول والبعض الآخر في مراكز خصوم. وفي هذه الحالة، ينبغي قيد المعاملات المتعلقة بالأصول بصورة منفصلة عن المعاملات المتعلقة بالخصوم، كلما أمكن ذلك، ولكن يمكن القبول بالتسوية على أساس صاف عندما يتعذر الإبلاغ على أساس إجمالي.

خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٣-٢-٠ - ٢-٧-٣، ٢-٧-١-٢-٣، ٢-٧-٢-٢-٣، ٢-٧-٣-٣-٠ - ٢-٧-١-٣-٣، ٢-٧-٢-٣-٣)

٧٧-٩ من المستبعد جداً أن تقوم وحدات الحكومة العامة بإصدار خيارات الاكتتاب. ويمكن فقط للكيانات ذات أسهم رأس المال المصدرة أن تنشئ خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، بحيث يمكن أن تنشأ في الشركات العامة في الحالات غير المعتادة. وتنشأ خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين في تاريخ معين (تاريخ «منح الخيار»)، وتنص على

ويفضل قيد الأصول والخصوم بصفة مستقلة في معاملات المشتقات، متى أمكن، وإن كان يمكن تسويتها على أساس صاف عندما يتعذر القيد على أساس إجمالي. وتعامل كمدفوعات مقابل خدمة أي عمولة مستحقة الدفع للسماسرة أو الوسطاء الآخرين مقابل ترتيب عقد المشتقات المالية. غير أن معاملات المشتقات المالية تنطوي في حالات عديدة على رسوم خدمة ضمنية، ولا يمكن عادة تقدير عنصر الخدمة فيها، وفي مثل هذه الحالات ينبغي معالجة القيمة الكاملة للمعاملة باعتبارها معاملة في المشتقات المالية.

٧١-٩ عند إبرام العقد:

- لا يتطلب إنشاء عقد من النوع الآجل (راجع الفقرات ٢١٢-٧ إلى ٢١٤-٧) قيد معاملة في مشتقة مالية لأن المعتاد أن يتم تبادل مخاطر متساوية في القيمة. أي بعبارة أخرى، إن احتمال تعرض الطرفين للمخاطر يكون صفراً وتكون القيمة بالنسبة لكليهما صفراً. غير أنه في بعض الحالات قد تكون قيمة المعاملة عند الإصدار غير صفيرية، كما في حالة المبادلات خارج السوق. (بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك رسم خدمة مقابل الإصدار).

- يدفع مشتري عقد الخيار (راجع الفقرة ٧-٢٠٩) علاوة للبائع، تمثل سعر اقتناء الأداة. وتُدفع علاوة أحياناً بعد إبرام العقد. وفي هذه الحالة، تقيّد قيمة العلاوة عند إبرام العقد على النحو ذاته كما لو كانت قد دُفعت عندئذ، لكنها تقيّد باعتبارها ممولة عن طريق حسابات أخرى مستحقة القبض/الدفع بين محرر عقد الخيار ومشتريه.

٧٢-٩ وتُقيّد التغيرات اللاحقة في أسعار المشتقات باعتبارها مكاسب أو خسائر حيازة، وليست معاملات، كما يرد ببيانه في الفقرة ١٠-٤٢.

٧٣-٩ ويتم تقييم مبيعات عقود الخيار في السوق الثانوية - سواء كانت بورصات أو أسواق غير رسمية - بأسعار السوق وتُقيّد كمعاملات في المشتقات المالية.

٧٤-٩ وعندما يستلزم عقد ما خدمة مستمرة (كمبادلة أسعار الفائدة) ويتم الحصول على دفعة نقدية، يحدث انخفاض (زيادة) على جانب الأصول (الخصوم) في المشتقة المالية إذا كان العقد في مركز أصول (خصوم) وقت أداء الدفعة. وإذا لم يتمكن معدو البيانات من تنفيذ هذا المنهج بسبب الممارسات السائدة في السوق، ينبغي قيد جميع المقبوضات النقدية كانخفاضات في الأصول المالية، وقيد جميع المدفوعات النقدية كانخفاضات في الخصوم.

الدفع أو القبض. وتنشأ المعاملات في الائتمان التجاري والسلف عند تقديم الائتمان مباشرة إلى مشتري السلع والخدمات. وتقيد السلف عن المبالغ المدفوعة سلفاً لعمل قيد الإنجاز، أو عن مدفوعات مسبقة مقابل سلع وخدمات (راجع الفقرة ٧-٢٢٥).

٨٣-٩ وتنشأ حسابات أخرى متنوعة مستحقة القبض/الدفع فيما يتعلق بالضرائب المستحقة غير المدفوعة، والأرباح الموزعة، ومشتريات ومبيعات الأوراق المالية، والريع، والأجور والرواتب، والمساهمات الاجتماعية ومعاملات مماثلة. وتدرج مدفوعات الضرائب المسبقة في هذه الفئة أيضاً. أما الفائدة المستحقة غير المدفوعة فلا ينبغي إدراجها ضمن هذه الفئة، وإنما تضاف إلى مبلغ الأصل الأساسي.

٨٤-٩ وتستخدم هذه الفئة لسد الفجوة الزمنية بين وقوع الأحداث الاقتصادية ووقت حدوث التدفقات النقدية الفعلية. ولا ينبغي استخدامها لقيد أوجه التباين الإحصائي.

تصنيف المعاملات في الأصول المالية والخصوم حسب القطاع والإقامة

٨٥-٩ من المهم في أغلب الأحيان، ليس فقط معرفة أنواع الخصوم التي تستخدمها وحدة الحكومة العامة لتمويل أنشطتها وأنواع الأصول المالية التي تحتفظ بها كاستثمارات، بل أيضاً معرفة القطاعات التي توفر التمويل حتى يتحقق الفهم الكامل للتدفقات المالية ودورها في مالية الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري في أغلب الأحيان تحليل التدفقات المالية بين القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة أو القطاع العام. ويمكن تحليل هذه التدفقات في هيئة الإطار القوائم على انتقال السندات من طرف إلى الآخر.^{٢١} ويقدم الجدول ٩-٢ تصنيفاً للمعاملات في الأصول المالية والخصوم حسب قطاع وإقامة طرفي المعاملات.

٨٦-٩ ولا تكون جهة إصدار الأوراق المالية في العادة طرفاً مشاركاً في معاملات السوق الثانوية في هذه الأوراق المالية. غير أنه عند تغيير إقامة أو قطاع الدائن في إحدى المعاملات، ينبغي تسجيل قيد تحت التغيرات الأخرى في حجم الأصول (إعادة تصنيف) للحفاظ على اندماج مراكز الأرصدة والتدفقات في نظام إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرتين ٩-٢٥ و ٩-٧٩).

أن الموظف يمكنه شراء عدد معين من أسهم رب العمل بسعر معلن (سعر «التنفيذ») إما في تاريخ محدد (تاريخ «استحقاق ممارسة الخيار») أو خلال فترة زمنية (فترة «التنفيذ») تلي تاريخ استحقاق ممارسة الخيار مباشرة.

٧٨-٩ وفي تاريخ منح الخيار، ينبغي قيد معاملة تحت بند خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين باعتبارها القيد المقابل لبند أجور ورواتب عينية (٢-١-١-٢). وينبغي توزيع قيمة خيارات الاكتتاب المقيمة كتعويضات على مدار الفترة بين تاريخ منح الخيار وتاريخ استحقاق ممارسته، إن أمكن. وبالمثل، ينبغي تصنيف أي زيادة في قيمة الخيارات الممنوحة للموظفين بين تاريخ منح الخيار وتاريخ استحقاق ممارسته باعتبارها تعويضات العاملين. وإذا تعذر ذلك، راجع الفقرة ٩-٨٠ للاطلاع على حل عملي.

٧٩-٩ وعند تنفيذ الخيار، تُقيد معاملة خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين بقيمة تعكس الفرق بين السعر السوقي للأسهم والسعر الذي يدفعه المشتري مقابل الأسهم. ولا يعامل أي تغير في القيمة بين تاريخ استحقاق ممارسة الخيار وتاريخ تنفيذه كتعويضات عاملين وإنما كمكسب أو خسارة الحياة (راجع الفقرة ١٠-٤٣).

٨٠-٩ وفي الواقع العملي، من المستبعد تماماً تعديل التكاليف التقديرية التي يتحملها أرباب العمل مقابل خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين في الفترة بين تاريخ المنح وتاريخ التنفيذ. وبالتالي، ولأسباب عملية، تعامل الزيادة بالكامل بين تاريخ المنح وتاريخ التنفيذ كمكاسب أو خسائر الحياة (راجع الفقرة ١٠-٤٣). ويقيد إلغاء خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين تحت بند التغيرات الأخرى في حجم الأصول (راجع الفقرة ١٠-٥٧).

٨١-٩ ولا تثير خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين عموماً قضايا مختلفة عن تلك المتعلقة بالمشتقات المالية، ولكن تنشأ حالة خاصة عندما يُمنح أحد موظفي شركة تابعة حق خيار شراء أسهم الشركة الأم. فنظراً لأن الشركة الأم ليست رب العمل، تقيد الشركة التابعة معاملة تقتني بموجبها عقد خيار الأسهم من الشركة الأم قبل منحه للموظف. راجع أيضاً الفقرة ٧-٢٢ بشأن عقود خيار الأسهم المقدمة لموردي السلع والخدمات إلى مؤسسة ما.

الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع (٣-)
٨-١-٢-٣، ٨-١-٢-٣، ٨-٢-٢-٣، ٨-٣-٣-٣، ٨-١-٢-٣، ٨-٢-٣-٣، ٨-١-٢-٣

٨٢-٩ تتألف الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع من الائتمان التجاري والسلف وبنود أخرى متنوعة مستحقة

^{٢١} للاطلاع على مناقشة مستفيضة حول منهج انتقال السندات من طرف إلى الآخر، راجع الفصل السابع من دليل إحصاءات دين القطاع العام، والجزء الثاني من «كتيب إحصاءات الأوراق المالية» (Handbook on Securities Statistics).

الجدول ٩-٢: صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم مصنفة حسب إقامة الطرف المقابل

٢-٨	صافي اقتناء الأصول المالية	٣-٨	صافي تحمل الخصوم
١-٢-٨	جهات مدينة محلية	١-٣-٨	جهات دائنة محلية
١-١-٢-٨	الحكومة العامة	١-١-٣-٨	الحكومة العامة
٢-١-٢-٨	البنك المركزي	٢-١-٣-٨	البنك المركزي
٣-١-٢-٨	شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي	٣-١-٣-٨	شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي
١-٣-١-٢-٨	الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي	١-٣-١-٣-٨	الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي
٢-٣-١-٢-٨	الشركات الخاصة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي	٢-٣-١-٣-٨	الشركات الخاصة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي
٤-١-٢-٨	الشركات المالية الأخرى	٤-١-٣-٨	الشركات المالية الأخرى
١-٤-١-٢-٨	الشركات العامة المالية الأخرى	١-٤-١-٣-٨	الشركات العامة المالية الأخرى
٢-٤-١-٢-٨	الشركات الخاصة المالية الأخرى	٢-٤-١-٣-٨	الشركات الخاصة المالية الأخرى
٥-١-٢-٨	الشركات غير المالية	٥-١-٣-٨	الشركات غير المالية
١-٥-١-٢-٨	الشركات العامة غير المالية	١-٥-١-٣-٨	الشركات العامة غير المالية
٢-٥-١-٢-٨	الشركات الخاصة غير المالية	٢-٥-١-٣-٨	الشركات الخاصة غير المالية
٦-١-٢-٨	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	٦-١-٣-٨	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
٢-٢-٨	جهات مدينة خارجية	٢-٣-٨	جهات دائنة خارجية
١-٢-٢-٨	الحكومة العامة	١-٢-٣-٨	الحكومة العامة
٧-٢-٢-٨	المنظمات الدولية	٧-٢-٣-٨	المنظمات الدولية
٨-٢-٢-٨	الشركات المالية عدا المنظمات الدولية	٨-٢-٣-٨	الشركات المالية عدا المنظمات الدولية
١-٨-٢-٢-٨	البنوك المركزية	١-٨-٢-٣-٨	البنوك المركزية
٢-٨-٢-٢-٨	الشركات المالية غير المصنفة في أي موضع آخر	٢-٨-٢-٣-٨	الشركات المالية غير المصنفة في أي موضع آخر
٩-٢-٢-٨	غير المقيمين الآخرين	٩-٢-٣-٨	غير المقيمين الآخرين

الأجنبية والمنظمات الدولية كقطاعات مستقلة في الجدول ٩-٢.

تصنيف التزامات الدين والأصول المالية المقابلة لأدوات الدين حسب أجل الاستحقاق

٩-٨٨ هناك أهمية خاصة لوضع تصنيف تكميلي لمراكز الأرصدة في التزامات الدين والأصول المالية المقابلة لأدوات الدين حسب أجل الاستحقاق ونوع أداة الدين وهو ما يعرضه الجدول ٧-١٢. وإذا ما اتضحت فائدة هذا الهيكلية التصنيفي من الناحية التحليلية فيمكن استخدامه للمعاملات في التزامات الدين والأصول المالية المقابلة لأدوات الدين.

٩-٨٧ ويعرض الفصل الثاني وصفا لتكوين القطاعات المبينة بالجدول ٩-٢. ويشار إلى جميع الوحدات غير المقيمة معا بعبارة القطاع الخارجي (قطاع «بقية العالم» في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨). ومن المهم في نظام إحصاءات مالية الحكومة ليس فقط معرفة مجموع مقدار التمويل مستحق القبض من وحدات غير مقيمة بل أيضا معرفة أنواع الوحدات غير المقيمة التي تقدم التمويل.^{٢٢} ولذلك فإن مبادئ تصنيف القطاعات في نظام إحصاءات مالية الحكومة يمكن كذلك تطبيقها على الوحدات غير المقيمة. وعلى وجه الخصوص، تعامل جميع الحكومات

^{٢٢} لن يظهر غالبا، في حالات سندات الدين المتداولة، سوى الحائزين الأوليين.

التدفقات الاقتصادية الأخرى



صيغة مختصرة من هذا البيان. ويشار إلى البند الموزن لهذا البيان باسم **التغير في صافي القيمة نتيجة تدفقات اقتصادية أخرى**، ويعرف بأنه مجموع التغير في صافي القيمة نتيجة مكاسب أو خسائر الحيازة والتغير في صافي القيمة نتيجة تغيرات أخرى في حجم الأصول.

• يعرف البند الموزن **التغير في صافي القيمة نتيجة مكاسب الحيازة (أو إعادة التقييم)** بأنه مجموع مكاسب الحيازة الموجبة أو السالبة على جميع الأصول والخصوم.

• ويعرف البند الموزن **التغير في صافي القيمة نتيجة تغيرات أخرى في حجم الأصول** بأنه مجموع التغيرات الموجبة والسالبة الأخرى في حجم الأصول والخصوم.

١٠-٣ ويؤدي الكثير من التدفقات الاقتصادية الأخرى إلى حدوث تغير في قيمة الأصل أو الخصم وتغير مساو له في صافي القيمة. فعلى سبيل المثال، تؤدي مكاسب الحيازة التي

يصف هذا الفصل التدفقات الاقتصادية الأخرى التي تقيد في إطار إحصاءات مالية الحكومة. وتتألف هذه التدفقات من فئتين رئيسيتين هما مكاسب وخسائر الحيازة، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول.

مقدمة

١٠-١ **التدفقات الاقتصادية الأخرى هي التغيرات في حجم الأصول أو الخصوم أو في قيمتهما** والتي لم تنشأ عن معاملات. ويصف هذا الفصل الفئتين الرئيسيتين للتدفقات الاقتصادية الأخرى اللتين تؤثران على صافي القيمة:

• **مكاسب أو خسائر الحيازة^١** هي تغير في القيمة النقدية لأصل أو خصم نتيجة تغيرات في مستوى الأسعار وهيكلها، مع استبعاد أي تغيرات نوعية أو كمية في الأصل أو الخصم. ومن الممكن أن تنطبق مكاسب أو خسائر الحيازة على جميع الأصول والخصوم، وتشمل في حالة الأصول والخصوم المقومة بالعملة الأجنبية المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف.^٢

• **التغيرات الأخرى في حجم الأصول هي أي تغيرات في قيمة أصل أو خصم غير ناتجة عن معاملة أو مكسب حيازة.** وتنشأ التغيرات الأخرى في حجم الأصول عن أحداث تغير كمية أصل قائم أو نوعيته، وأحداث تضيف أصلاً جديداً إلى الميزانية العمومية أو تحذف منها أصلاً قائماً، وأحداث تستلزم إعادة تصنيف أصول قائمة.

١٠-٢ **وتقيد التدفقات الاقتصادية الأخرى في بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى، ويعرض الجدول ١٠-١**

الجدول ١٠-١: بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى (مختصر)	
٩	التغير في صافي القيمة نتيجة تدفقات اقتصادية أخرى
١-٩	أصول غير مالية
٢-٩	أصول مالية
٣-٩	خصوم
٤	التغير في صافي القيمة نتيجة مكاسب وخسائر الحيازة
١-٤	أصول غير مالية
٢-٤	أصول مالية
٣-٤	خصوم
٥	التغير في صافي القيمة نتيجة تغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم
١-٥	أصول غير مالية
٢-٥	أصول مالية
٣-٥	خصوم

ملحوظة: راجع الجدول ١٠-٢ للاطلاع على تصنيف مفصل للتدفقات الاقتصادية الأخرى.

^١ يمكن استخدام مصطلح إعادة التقييم أيضاً بنفس معنى مكاسب أو خسائر الحيازة.

^٢ تؤثر مكاسب أو خسائر الحيازة دائماً على صافي القيمة. ويستخدم مصطلح مكسب ومصطلح خسارة إشارة إلى اتجاه التغير في صافي القيمة. فالتدفقات التي تزيد قيمة أصل أو تخفض قيمة خصم تؤدي إلى زيادة صافي القيمة ويشار إليها بمكاسب الحيازة. أما التدفقات التي تخفض قيمة أصل أو تزيد قيمة خصم، فتؤدي إلى انخفاض صافي القيمة ويشار إليها بخسائر الحيازة. ويمكن افتراض أن الإشارات إلى الأصول المالية تتسع لتشمل الخصوم أيضاً.

• وتنشأ مكاسب الحيازة المتحققة عند بيع الأصل أو استرداد قيمته أو استخدامه أو التصرف فيه بأي شكل آخر، أو عند سداد خصم يتضمن مكاسب أو خسائر حيازة. وتتضمن قيمة المعاملات قيمة مكاسب أو خسائر الحيازة المتحققة. وبعبارة أخرى، تتحقق مكاسب الحيازة غير المتحققة عند تنفيذ المعاملات.

٧-١٠ وتفيد مكاسب الحيازة في تاريخ تغير السعر، وقد يكون هذا التاريخ مختلفا عن تاريخ تحقق مكاسب الحيازة. لذلك، يجب قيد المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة بما يعكس كامل قيمة مكاسب وخسائر الحيازة التي نشأت خلال فترة الإبلاغ.

٨-١٠ ولا تشمل مكاسب الحيازة التغير في قيمة أصل نتيجة التغير في كمية الأصل أو نوعيته (حيث يندرج هذا التغير ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول)، وعلى وجه الخصوص:

• يُقيد انخفاض قيمة الأصول الثابتة نتيجة التدهور المادي ومعدلات التقادم المعتادة والتلف العرضي العادي كاستهلاك رأسمال ثابت (٢-٣) وليس كخسائر حيازة.

• وقد ترتفع قيمة سندات الدين المصدرة بخصم بصورة مطردة قبل استردادها بسبب تراكم الفائدة. وينبغي أن تقيد الزيادة في القيمة السوقية لإذن أو سند نتيجة تراكم الفائدة كمعاملة في الأصل وليس كمكسب حيازة.

٩-١٠ ولا يمكن حساب مجموع مكاسب الحيازة باستخدام بيانات الميزانية العمومية فقط نظرا لأن مراكز الأرصدة لا تعكس كل حدث من الأحداث الاقتصادية التي قد تكون وقعت خلال فترة الإبلاغ (راجع الفقرات من ٣-١ إلى ٤-٣). ولقياس مكاسب الحيازة مباشرة بالتالي، يتطلب الحساب الاحتفاظ بسجلات لجميع فرادى المعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول زائد سعر كل أصل على حدة في تاريخ الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية. ولا تتوافر أسعار سوقية ملاحظة للأصول غير المالية عموما بقدر توافرها في حالة الأصول المالية والخصوم. وفي الواقع العملي، إذا لم تتح جميع البيانات اللازمة، ينبغي استخدام أساليب تقدير بديلة لحساب مكاسب الحيازة.

١٠-١٠ وثمة أسلوب بديل شائع الاستخدام لتقدير مكاسب وخسائر الحيازة يستند إلى المتطابقة التي تقوم على فكرة أن

ينتج عنها ارتفاع في قيمة الأصول إلى ارتفاع صافي القيمة. وفي المقابل، لا تؤثر التدفقات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بإعادة التصنيف على صافي القيمة الكلي. وتؤدي عمليات إعادة التصنيف هذه إلى تغيير قيمة أصولين أو خصمين بنفس القيمة ولكن بإشارتين مختلفتين، أو إلى تغير قيمة أصل واحد وخصم واحد بنفس القيمة — كإعادة تصنيف قرض عندما يصبح قابلا للتداول (راجع الفقرة ٧-١٤٩).

١٠-٤ وتصنف التدفقات الاقتصادية الأخرى حسب نوع الأصل أو الخصم المتأثر بها. ويستخدم تصنيف الأصول والخصوم الوارد في الفصل السابع لهذا الغرض. وفي الجدول ١٠-٢، يصنف مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى إما كمكاسب وخسائر حيازة أو كتغيرات أخرى في حجم الأصول. وإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف التدفقات الاقتصادية الأخرى حسب نوع الحدث الذي نشأ عنه التدفق، مع تضمين كافة التفاصيل اللازمة لأغراض التحليل المالي. ويمكن توسيع الجدول بإدراج أنواع مكاسب الحيازة أو أنواع معينة من التغيرات الأخرى في حجم الأصول إذا اعتبر ذلك مفيدا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن توضح الفئات الفرعية للتغيرات الأخرى في حجم الأصول ما إذا كانت التغيرات ناتجة عن إدراج أصول وخصوم أو حذفها أو تغير تصنيفها.

مكاسب الحيازة

مكاسب الحيازة بوجه عام

١٠-٥ تنشأ مكاسب الحيازة نتيجة تغيرات الأسعار، ويمكن تحقيق هذه المكاسب من جميع الأصول الاقتصادية تقريبا التي يتم الاحتفاظ بها لأي مدة زمنية خلال فترة الإبلاغ. ولا يهم ما إذا كان الأصل محتفظا به طوال فترة الإبلاغ بأكملها، أو تم اقتناؤه خلالها وظل محتفظا به حتى نهايتها، أو كان محتفظا به في بداية الفترة وتم التصرف فيه خلالها، أو تم اقتناؤه والتصرف فيه خلال الفترة نفسها. إذ إنه من الممكن تحقيق مكاسب حيازة في كل حالة من هذه الحالات، ويجب قيده بقيمة كامل الفرق بين الميزانية العمومية الافتتاحية (أو تاريخ الاقتناء) والميزانية العمومية الختامية (أو تاريخ التصرف).

١٠-٦ وقد تكون مكاسب الحيازة غير متحققة أو متحققة:

• تستحق مكاسب الحيازة غير المتحققة على الأصول التي لا تزال مملوكة أو الخصوم التي لا تزال مستحقة في نهاية فترة الإبلاغ. وتشمل قيم الأصول والخصوم في الميزانية العمومية الختامية مكاسب أو خسائر الحيازة غير المتحققة.

الجدول ١٠-٢: تصنيف التدفقات الاقتصادية الأخرى

مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى	التغيرات الأخرى في حجم الأصول	مكاسب وخسائر الحيازة	
٩	٥	٤	التغير في صافي القيمة نتيجة مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى / مكاسب وخسائر الحيازة / التغيرات الأخرى في حجم الأصول
١-٩	١-٥	١-٤	الأصول غير المالية
١-١-٩	١-١-٥	١-١-٤	الأصول الثابتة
١-١-١-٩	١-١-١-٥	١-١-١-٤	مبان وإنشاءات
١-١-١-١-٩	١-١-١-١-٥	١-١-١-١-٤	مساكن
٢-١-١-١-٩	٢-١-١-١-٥	٢-١-١-١-٤	مبان أخرى عدا المساكن
٣-١-١-١-٩	٣-١-١-١-٥	٣-١-١-١-٤	إنشاءات أخرى
٤-١-١-١-٩	٤-١-١-١-٥	٤-١-١-١-٤	تحسينات الأراضي
٢-١-١-٩	٢-١-١-٥	٢-١-١-٤	آلات ومعدات
١-٢-١-١-٩	١-٢-١-١-٥	١-٢-١-١-٤	معدات نقل
٢-٢-١-١-٩	٢-٢-١-١-٥	٢-٢-١-١-٤	آلات ومعدات عدا معدات النقل
٣-١-١-٩	٣-١-١-٥	٣-١-١-٤	أصول ثابتة أخرى
١-٣-١-١-٩	١-٣-١-١-٥	١-٣-١-١-٤	موارد بيولوجية فلاحية
٢-٣-١-١-٩	٢-٣-١-١-٥	٢-٣-١-١-٤	منتجات الملكية الفكرية
٤-١-١-٩	٤-١-١-٥	٤-١-١-٤	نظم الأسلحة
٢-١-٩	٢-١-٥	٢-١-٤	المخزونات
١-٢-٢-١-٩	١-٢-٢-١-٥	١-٢-٢-١-٤	مواد وإمدادات
٢-٢-٢-١-٩	٢-٢-٢-١-٥	٢-٢-٢-١-٤	أعمال قيد الإنجاز
٣-٢-٢-١-٩	٣-٢-٢-١-٥	٣-٢-٢-١-٤	سلع تامة الصنع
٤-٢-٢-١-٩	٤-٢-٢-١-٥	٤-٢-٢-١-٤	سلع معدة لإعادة بيعها
٥-٢-٢-١-٩	٥-٢-٢-١-٥	٥-٢-٢-١-٤	مخزونات عسكرية
٣-١-٩	٣-١-٥	٣-١-٤	النفائس
٤-١-٩	٤-١-٥	٤-١-٤	أصول غير منتجة
١-٤-١-٩	١-٤-١-٥	١-٤-١-٤	الأراضي
٢-٤-١-٩	٢-٤-١-٥	٢-٤-١-٤	الموارد المعدنية وموارد الطاقة
٣-٤-١-٩	٣-٤-١-٥	٣-٤-١-٤	أصول أخرى متوافرة طبيعياً
١-٣-٤-١-٩	١-٣-٤-١-٥	١-٣-٤-١-٤	موارد بيولوجية غير فلاحية
٢-٣-٤-١-٩	٢-٣-٤-١-٥	٢-٣-٤-١-٤	موارد مائية
٣-٣-٤-١-٩	٣-٣-٤-١-٥	٣-٣-٤-١-٤	موارد طبيعية أخرى
٤-٤-١-٩	٤-٤-١-٥	٤-٤-١-٤	أصول غير منظورة غير منتجة
١-٤-٤-١-٩	١-٤-٤-١-٥	١-٤-٤-١-٤	العقود وعقود الإيجار والتراخيص
٢-٤-٤-١-٩	٢-٤-٤-١-٥	٢-٤-٤-١-٤	السعة التجارية والأصول التسويقية
٢-٩	٢-٥	٢-٤	الأصول المالية
١-٠-٢-٩	١-٠-٢-٥	١-٠-٢-٤	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
٢-٠-٢-٩	٢-٠-٢-٥	٢-٠-٢-٤	العملة والودائع
٣-٠-٢-٩	٣-٠-٢-٥	٣-٠-٢-٤	سندات الدين
٤-٠-٢-٩	٤-٠-٢-٥	٤-٠-٢-٤	القروض
٥-٠-٢-٩	٥-٠-٢-٥	٥-٠-٢-٤	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
١-٥-٠-٢-٩	١-٥-٠-٢-٥	١-٥-٠-٢-٤	حصص الملكية
٢-٥-٠-٢-٩	٢-٥-٠-٢-٥	٢-٥-٠-٢-٤	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار
٦-٠-٢-٩	٦-٠-٢-٥	٦-٠-٢-٤	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٦-٠-٢-٩	١-٦-٠-٢-٥	١-٦-٠-٢-٤	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
٢-٦-٠-٢-٩	٢-٦-٠-٢-٥	٢-٦-٠-٢-٤	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
٣-٦-٠-٢-٩	٣-٦-٠-٢-٥	٣-٦-٠-٢-٤	مستحقات معاشات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]
٤-٦-٠-٢-٩	٤-٦-٠-٢-٥	٤-٦-٠-٢-٤	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
٥-٦-٠-٢-٩	٥-٦-٠-٢-٥	٥-٦-٠-٢-٤	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
٧-٠-٢-٩	٧-٠-٢-٥	٧-٠-٢-٤	المشتقات المالية وخيارات اكتتاب الموظفين
١-٧-٠-٢-٩	١-٧-٠-٢-٥	١-٧-٠-٢-٤	المشتقات المالية
٢-٧-٠-٢-٩	٢-٧-٠-٢-٥	٢-٧-٠-٢-٤	خيارات اكتتاب الموظفين

الجدول ١٠-٢: تصنيف التدفقات الاقتصادية الأخرى (تتمة)

مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى	التغيرات الأخرى في حجم الأصول	مكاسب وخسائر الحيازة	
٨-٠-٢-٩	٨-٠-٢-٥	٨-٠-٢-٤	حسابات أخرى مستحقة القبض
١-٨-٠-٢-٩	١-٨-٠-٢-٥	١-٨-٠-٢-٤	الائتمانات والسلف التجارية
٢-٨-٠-٢-٩	٢-٨-٠-٢-٥	٢-٨-٠-٢-٤	حسابات متنوعة أخرى مستحقة القبض
١-٢-٩	١-٢-٥	١-٢-٤	مدانون محليون
٩-٢-١-٢-٩	٥-٢-١-٢-٥	٤-٢-١-٢-٤	نفس توزيع الأدوات الوارد أعلاه، مع استبعاد الذهب النقدي
٨-١-٢	٨-١	٨-١-٢-٤	داننون خارجيون
٢-٢-٩	٢-٢-٥	٢-٢-٤	نفس توزيع الأدوات الوارد أعلاه
٩-١-٢-٢-٩	٥-١-٢-٢-٥	٤-١-٢-٢-٤	الخصوم
٨-٢-٢	٨-٢	٨-٢-٢-٤	حقوق السحب الخاصة
٣-٩	٣-٥	٣-٤	العملة والودائع
١-٠-٣-٩	١-٠-٣-٥	١-٠-٣-٤	سندات الدين
٢-٠-٣-٩	٢-٠-٣-٥	٢-٠-٣-٤	القروض
٣-٠-٣-٩	٣-٠-٣-٥	٣-٠-٣-٤	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
٤-٠-٣-٩	٤-٠-٣-٥	٤-٠-٣-٤	حصص الملكية
٥-٠-٣-٩	٥-٠-٣-٥	٥-٠-٣-٤	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار
١-٥-٠-٣-٩	١-٥-٠-٣-٥	١-٥-٠-٣-٤	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٥-٠-٣-٩	٢-٥-٠-٣-٥	٢-٥-٠-٣-٤	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
٦-٠-٣-٩	٦-٠-٣-٥	٦-٠-٣-٤	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
١-٦-٠-٣-٩	١-٦-٠-٣-٥	١-٦-٠-٣-٤	مستحقات معاشات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٦-٠-٣-٩	٢-٦-٠-٣-٥	٢-٦-٠-٣-٤	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
٣-٦-٠-٣-٩	٣-٦-٠-٣-٥	٣-٦-٠-٣-٤	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
٤-٦-٠-٣-٩	٤-٦-٠-٣-٥	٤-٦-٠-٣-٤	المشتقات المالية وخيارات اكتتاب الموظفين
٥-٦-٠-٣-٩	٥-٦-٠-٣-٥	٥-٦-٠-٣-٤	المشتقات المالية
٧-٠-٣-٩	٧-٠-٣-٥	٧-٠-٣-٤	خيارات اكتتاب الموظفين
١-٧-٠-٣-٩	١-٧-٠-٣-٥	١-٧-٠-٣-٤	حسابات أخرى مستحقة الدفع
٢-٧-٠-٣-٩	٢-٧-٠-٣-٥	٢-٧-٠-٣-٤	الائتمانات والسلف التجارية
٨-٠-٣-٩	٨-٠-٣-٥	٨-٠-٣-٤	حسابات أخرى متنوعة مستحقة الدفع
١-٨-٠-٣-٩	١-٨-٠-٣-٥	١-٨-٠-٣-٤	داننون محليون
٢-٨-٠-٣-٩	٢-٨-٠-٣-٥	٢-٨-٠-٣-٤	نفس توزيع الأدوات الوارد أعلاه
١-٣-٩	١-٣-٥	١-٣-٤	داننون خارجيون
٩-٢-١-٣-٩	٥-٢-١-٣-٥	٤-٢-١-٣-٤	نفس توزيع الأدوات الوارد أعلاه
٨١٣٩	٨-١	٨-١-٣-٤	داننون خارجيون
٢-٣-٩	٢-٣-٥	٢-٣-٤	نفس توزيع الأدوات الوارد أعلاه
٩-١-٢-٣-٩	٥-١-٢-٣-٥	٤-١-٢-٣-٤	
٨-٢-٣	٨-٢	٨-٢-٣-٤	

من الأصول إلى مكاسب حيازة محايدة ومكاسب حيازة حقيقية.

- **مكاسب وخسائر الحيازة المحايدة** خلال فترة ما هي الارتفاع (الانخفاض) اللازم في قيمة أصل ما، في غياب معاملات أو تغيرات أخرى في حجم الأصول، للحفاظ على نفس القدر من السلع والخدمات المحتفظ به في بداية الفترة. أي أنها القيمة اللازمة للحفاظ على القيمة الحقيقية للأصل.

- **مكاسب الحيازة الحقيقية** هي القيمة المستحقة على أصل ما نتيجة تغير سعره بالقياس إلى أسعار السلع والخدمات عموماً. وتؤدي الزيادة في السعر النسبي

قيمة فئة من الأصول بالميزانية العمومية الختامية يجب أن تكون مساوية لقيمتها بالميزانية العمومية الافتتاحية زائد صافي قيمة المعاملات، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، ومكاسب الحيازة التي تؤثر على تلك الفئة من الأصول أو الخصوم. وإذا كانت المعلومات المتوافرة عن الميزانيات العمومية والمعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول كاملة وصحيحة، فيمكن حساب صافي القيمة لمكاسب الحيازة لاستكمال المتطابقة. غير أن هذه الصياغة لا تعني أن قيمة مكاسب الحيازة بند متبق — حتى وإن تم تقديرها على هذا النحو، إذ ينبغي دائماً دراسة النتائج وتقييمها بدقة. ١١-١٠ وقد يكون من المحبذ لبعض الأغراض التحليلية تقسيم مجموع قيمة مكاسب الحيازة المستحقة على فئة

كانت خصائص الأصول الجديدة أفضل كثيرا بسبب التقدم الفني.^٥

المخزونات (٢-١-٤)

١٠-١٦ ينبغي تقدير مكاسب حيالة المخزونات لحساب استخدام السلع والخدمات (٢-٢) باستخدام الطريقة غير المباشرة الواردة في الجدول ٦-٣. ولكن قد يكون من الصعب تقدير مكاسب حيالة المخزونات بسبب عدم توافر بيانات عن المعاملات أو التغيرات الأخرى في حجم المخزونات:

- العديد من المعاملات في المخزونات هي معاملات داخلية، وقد لا تفيد الأسعار السائدة وقت حدوثها بدقة.
- تشتمل المسحوبات من المخزونات على مخصص للخسائر المتكررة التي تعد جزءا من العمليات المعتادة في أي عملية إنتاج.
- قد تتضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول سلعا لحقها التدمير نتيجة كوارث طبيعية، وحرائق كبيرة، وأحداث استثنائية أخرى. وقد يكون من الصعب تقدير الأسعار والكميات التي أثرت عليها تلك الأحداث.

١٧-١٠ ولذلك؛ تُستبعد من مكاسب حيالة المخزونات الخسائر الاستثنائية والمتكررة في المخزونات. وثمة أنواع معينة من المخزونات (مثل الأدوات المكتبية) لها أسعار ثابتة ويحتفظ بها لفترات زمنية قصيرة إلى حد ما، وفي هذه الحالة تكون مكاسب وخسائر الحيالة محدودة عادة. وفي حالات أخرى، مثل حالة المخزونات الاستراتيجية، يجب استخدام أساليب أكثر تطورا. ونظرا لأن سجلات المعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول قد تكون غير متوافرة، يصبح من الضروري محاولة اشتقاق قيمة التغيرات في المخزونات من قيمة المخزونات وكميتها في الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية باستخدام وسائل تقوم على تقسيم الفروق بين قيم مراكز أرصدة الأصول الافتتاحية والختامية إلى فروق ناتجة عن معاملات وفروق ناتجة عن مكاسب حيالة. ولن تكون هذه الوسائل مجدية إلا إذا كانت الافتراضات التي تقوم عليها دقيقة.^٦ وعموما، في حالة استخدام افتراضات، ينبغي أن تغطي فترة قصيرة قدر الإمكان. وعندما تكون معدلات التضخم مرتفعة، تزداد أهمية تقدير مكاسب الحيالة بدقة باستخدام هذه الوسيلة.

للأصل إلى مكسب حيالة حقيقي موجب، ويؤدي الانخفاض في السعر النسبي للأصل إلى مكسب حقيقي سالب.^٣

١٠-١٢ ومن الناحية المفاهيمية، تنشأ مكاسب وخسائر الحيالة بصورة مستمرة لأن الأسعار تتغير باستمرار. ولأغراض عملية، يتم في نهاية فترة الإبلاغ عادة تقدير مكاسب الحيالة عن الفترة بأكملها.

مكاسب الحيالة على أنواع معينة من الأصول

الأصول الثابتة (١-١-٤)

١٠-١٣ يصعب تقدير مكاسب حيالة الأصول الثابتة نظرا لأن قيمة الأصل الثابت تتغير نتيجة استهلاك رأس المال الثابت والتغيرات السعرية. غير أن تقييم استهلاك رأس المال الثابت يتم على أساس متوسط الأسعار السائدة خلال فترة الإبلاغ. ولذلك فإن تقدير التغير في سعر أصل ثابت ما في عمر تشغيلي معين وحالة معينة أمر بالغ الأهمية لتقدير استهلاك رأس المال الثابت ومكاسب الحيالة.

١٠-١٤ وقد تنشأ مكاسب حيالة من أصول ثابتة قائمة؛ نظرا لأن السعر السوقي للأصل نفسه يتغير بمرور الوقت. وإذا لم تكن الأسعار السوقية متاحة بسهولة، ينبغي استخدام أسعار مكافئة للقيمة السوقية (راجع الفقرة ٧-٣١). وإذا كانت الأصول ذات النوع نفسه لا يزال يتم إنتاجها وبيعها في السوق، ينبغي تقييم الأصل القائم في الميزانية العمومية الافتتاحية أو الميزانية العمومية الختامية بسعر الاقتناء الحالي لأصل منتج حديثا مخصصا منه الاستهلاك التراكمي لرأس المال الثابت (أي بتكلفة الإحلال المخفضة) حتى وقت التقييم.

١٠-١٥ وفي حالة توقف إنتاج أصول جديدة من نفس النوع، قد تنشأ عن تقييم الأصول القائمة مشكلات مفاهيمية وعملية صعبة. وفي حالة إنتاج أنواع مماثلة بدرجة كبيرة من الأصول، فقد يكون من المعقول أن نفترض أن أسعار الأصول القائمة كانت ستتحرك بنفس مقدار تحرك أسعار الأصول الجديدة لو كان إنتاجها ما زال مستمرا. غير أن ذلك الافتراض يصبح محل شك إذا

^٣ تتضمن الفقرات من ١٢-٨٧ إلى ١٢-٩٣ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ معلومات عن حساب وتفسير مكاسب الحيالة المحايدة والحقيقية.

^٤ الأرقام بين قوسين بعد كل فئة تصنيف هي رموز التصنيف المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة. ويعرض الملحق ٨ جميع رموز التصنيف المستخدمة في إحصاءات مالية الحكومة.

^٥ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع مطبوعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: *Measuring Capital - OECD Manual: Measurement of Capital Stocks, Consumption of Fixed Capital and Capital Services* (Paris, 2009).

^٦ راجع أيضا الفقرة ١٢-٩٩ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

النفائس (٣-١-٤)

١٨-١٠ تقتضي طبيعة النفائس أن يُحتفظ بها كمستودع قيمة، في ظل التوقع بأن تزداد قيمتها بمرور الوقت. وأي ارتفاع/انخفاض في قيمة فرائد النفائس يعامل كمكاسب/خسائر حيازة.

الأصول غير المالية المتصرف فيها خلال فترة الإبلاغ

١٩-١٠ لا تتضمن قيمة الأصل تكلفة متبقية ناتجة عن نقل الملكية عندما يتم بيع الأصل إلى مالك جديد؛ نظراً لأن المبلغ الذي يتلقاه المالك القديم يساوي المبلغ الذي يدفعه المالك الجديد عدا أي تكاليف نقل ملكية يتحملها المالك الجديد. والسبب في ذلك أن استهلاك رأس المال الثابت يتم حسابه على أساس قيمة الأصل مع استبعاد تكاليف نقل الملكية على مدار عمر الأصل، بينما يحسب استهلاك رأس المال الثابت المرتبط بتكاليف نقل الملكية عن الفترة التي يتوقع المالك الاحتفاظ خلالها بالأصل فقط (راجع الفقرة ٦٠-٦).

٢٠-١٠ وعندما يتم التصرف في أصل غير مالي في سياق معاملة سوقية^٧ بقيمة مختلفة عن قيمة الأصل في الميزانية العمومية قبل التصرف مباشرة، ينبغي قيد إعادة تقييم بما يعكس القيمة السوقية الحالية للأصل في الميزانية العمومية. وينطبق ذلك على جميع الأصول غير المالية عدا الخردة.^٨

الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (١-٠-٢-٤)، (١-٢-٢-٤)، (١-٠-٣-٤)، (١-٢-٣-٤)

٢١-١٠ يجري تقييم الذهب عادة بالدولار، ومن ثم؛ تنشأ مكاسب وخسائر حيازة على الذهب النقدي (بما في ذلك حسابات الذهب غير المخصصة) بسبب تغيرات سعر الصرف وتغير سعر الذهب في حد ذاته.

٢٢-١٠ وتتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة على أساس سلة من العملات، ولذلك؛ دائماً ما تنشأ مكاسب وخسائر حيازة على قيمة حقوق السحب الخاصة. وقد يتم تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة من وقت لآخر، وتفيد التخصيصات في هذه الحالة كمعاملات.

الأصول المالية والخصوم ذات القيم النقدية الثابتة ٢٣-١٠ ليس لكل الأصول المالية والخصوم أسعار سوقية. فالعملة والودائع ومعظم القروض والحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع، مثل الائتمانات والسلف التجارية، تقيد بالقيمة الاسمية. ونتيجة لذلك؛ دائماً ما تساوي مكاسب الحيازة الناتجة عن تغيرات الأسعار السوقية لهذه الأصول صفراً بعملة التقويم. وعندما تقوّم هذه الأصول المالية بعملة أجنبية أو يُحتفظ بها كحسابات ذهب غير مخصصة (أو حسابات مماثلة بمعادن نفيسة أخرى)، يمكن أن تتغير قيمتها بالعملة المحلية بسبب تغير سعر الصرف أو تغير قيمة المعدن النفيس.

سندات الدين (٣-٠-٢-٤)، (٣-١-٢-٤)، (٣-٢-٢-٤)، (٣-٠-٣-٤)، (٣-١-٣-٤)، (٣-٢-٣-٤)

٢٤-١٠ يكون لسندات الدين في المعتاد أسعار سوقية تتغير بمرور الوقت. وتنشأ التغيرات في قيمة رصيد سندات الدين بين تاريخي الميزانية العمومية نتيجة المعاملات في سندات الدين (أي عمليات الاقتناء والتصرف ومراكمة الفائدة)، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول (مثل الشطب)، وعمليات إعادة التقييم (مثل التغيرات في سعر الفائدة السوقي أو سعر الصرف أو توقعات الجدارة الائتمانية أو غير ذلك).

٢٥-١٠ وعندما تصدر سندات الدين بخصم، وعلى الأخص السندات المصدرة بخصم كبير والسندات بدون قسائم، يرتفع السعر تدريجياً طوال عمر السند حتى يصل إلى قيمة السند عند الاستحقاق، وذلك ما لم تحدث تغيرات أخرى. وهذه الزيادة التدريجية في السعر السوقي للسند الناتجة عن مراكمة الفائدة المستحقة تعتبر معاملة وليس مكسب حيازة. وتنطبق المعاملة العكسية على السندات التي تصدر بعلاوة. ٢٦-١٠ وقد تتغير قيم سندات الدين عند تغير أسعار الفائدة السوقية و/أو أسعار الصرف. وباستثناء الأوراق المالية المربوطة بمؤشر واسع النطاق (راجع الفقرة ٦٧-٦)، تعتبر تغيرات قيم سندات الدين الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة السوقية وأسعار الصرف (بالنسبة لسندات الدين المقومة بعملة أخرى) مكاسب حيازة. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض القيمة السوقية لسندات الدين ذات العائد الثابت، وهو ما يعتبر مكسب حيازة للمدين وخسارة حيازة للدائن، والعكس بالعكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة. ٢٧-١٠ وقد تتغير أيضاً أسعار السندات نتيجة تغير الجدارة الائتمانية للمصدر أو الضامن. وتنشأ عن هذه التغيرات مكاسب حيازة.

^٧ إذا كانت المعاملة تنطوي على عنصر نقل ملكية، ينبغي قيد القيمة الاقتصادية لنقل الملكية كمعاملة منفصلة (راجع الفقرة ٣-١٢٢).
^٨ في الحالات التي لا تساوي فيها قيمة الخردة القيمة المتبقية للأصل في الميزانية العمومية قبل التصرف مباشرة، يجب تعديل قيمة الأصل من خلال حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

التصورات السائدة في الأسواق بشأن ربحية الشركة وتوقيت تداول الأسهم دون أرباح موزعة. وتقييد التغيرات في تقييم الأسهم كمكاسب وخسائر حيازة.

١٠-٣٣ وكما أشرنا في الفقرة ٧-٢٢٩، فإن صافي القيمة يساوي صفرا في حالة أشباه الشركات^٩ وفي حالة الشركات العامة التي لا يمكن تحديد قيمة أسهمها بصورة مستقلة (وهو ما يعزى على الأرجح إلى امتلاك الوحدة الحكومية المسيطرة لجميع الأسهم). وفي هذه الحالات، يكون مجموع قيمة حصص الملكية الضمنية لشبه الشركة أو مجموعة قيمة أسهم الشركة مساويا لمجموع قيمة أصولها ناقص مجموع قيمة خصومها عدا حصص الملكية. ونتيجة لذلك، ينبغي قيد مكسب حيازة مساوٍ للتغير في مجموع قيمة مقياس حصص الملكية المستخدم، مع مراعاة جميع الأرباح المحتجزة وما قد ينشأ من إضافات أخرى إلى حصص الملكية ومسحوبات منها.

١٠-٣٤ وكما أشرنا في الفقرتين ٥-١٢١ و ٦-١١٩، تعامل أرباح أسهم صناديق الاستثمار المعاد استثمارها أو أرباح إحدى مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها كنوع من دخل الملكية وليس كمكاسب حيازة.

نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة (٤-٢-٦-٠-٣-٤، ٤-٢-٦-٠-٣-٤، ٤-٢-٦-٠-٣-٤، ٤-٢-٦-٠-٣-٤)

١٠-٣٥ عندما تكون احتياطات نظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة مقومة بالعملة المحلية، لا تكون هناك عموما مكاسب وخسائر حيازة، مثلما هو الحال بالنسبة للعملة أو الودائع والقروض. وفي بعض الحالات الاستثنائية، إذا تم تحديد مبلغ مطالبة قائمة وتم الاتفاق على ربطه بمؤشر لحين سدايه، قد تقييد عليه مكاسب أو خسائر حيازة.

١٠-٣٦ وتشمل خصوم مستحقات التقاعد التزامات بالمدفوعات المستقبلية لمعاشات التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى لنظم التقاعد ذات المزايا المحددة. ومن الممكن أن تتغير قيمة تلك الخصوم لعدة أسباب، أحدها هو انقضاء الوقت. ويحسب الخصم باعتباره القيمة الحالية للمزايا المستقبلية، كما أنه سيزداد مع كل فترة جديدة لأن عدد الفترات التي يخضم فيها يقل بفترة واحدة. وتقييد هذه الزيادة في نظام إحصاءات مالية الحكومة ضمن مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (٢-٨-٣-١) (راجع الفقرات ٦-١١٣ إلى ٦-١١٨).

^٩ نظرا لأن أشباه الشركات لا تصدر أسهما فإن الأسعار السوقية لا تنطبق عليها.

١٠-٢٨ وكما يرد شرحه في الفقرتين ٦-٧٦ و ٦-٧٧، عندما يتم ربط المبلغ الواجب دفعه في تاريخ الاستحقاق أو ربط مدفوعات القسائم والمبلغ الواجب دفعه في تاريخ الاستحقاق بمؤشر محدود النطاق (كمؤشر الذهب) ينطوي على دافع تحقيق مكاسب حيازة، فإن أي انحراف في المؤشر الأساسي عن المسار المتوقع في الأصل يؤدي إلى مكاسب أو خسائر حيازة.

١٠-٢٩ وقد تستحق على الأذن مكاسب أو خسائر حيازة مثلها مثل السندات. ولكن نظرا لأن الأذن تمثل سندات دين قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أقصر كثيرا مقارنة بالسندات، غالبا ما تكون مكاسب الحيازة الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة أقل كثيرا على الأذن منها على السندات المماثلة لها في القيمة الظاهرية.

حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (٤-٢-٥-٠-٣-٤، ٤-٢-٥-٠-٣-٤، ٤-٢-٥-٠-٣-٤، ٤-٢-٥-٠-٣-٤)

١٠-٣٠ قد تمتلك وحدات الحكومة العامة أصولا مالية أو خصوما في صورة حصص ملكية وأسهم صناديق استثمار. فعلى سبيل المثال، قد تمتلك إحدى وحدات الحكومة العامة كل أو بعض حصص الملكية في شركة عامة أو شبه شركة. وكما هو الحال مع أي أصل آخر، يعد التغير في القيمة النقدية لتلك الأصول المالية الناتج عن تغير الأسعار مكسب أو خسارة حيازة.

١٠-٣١ وثمة عدة أحداث من شأنها التأثير على تقييم الأسهم وحصص الملكية الأخرى. ولأغراض الإيضاح، يمكن التمييز بين ما يلي:

- الأسهم الصادرة عن شركات مساهمة مدرجة بالبورصة (أي أسهم مطروحة للتداول العام) والأسهم غير المدرجة بالبورصة التي يمكن تحديد قيمتها بشكل آخر بصورة مستقلة؛

- والأسهم غير المدرجة بالبورصة الصادرة عن شركات مساهمة والتي لا يمكن تحديد قيمتها بصورة مستقلة وحصص الملكية الأخرى في المؤسسات غير المساهمة، مثل أشباه الشركات.

١٠-٣٢ وإذا كانت أسهم شركة عامة متداولة في البورصة أو يمكن تحديد قيمتها بصورة مستقلة، فإن مكاسب أو خسائر حيازة الوحدة الحكومية أو الشركة العامة الأخرى التي تمتلك الأسهم تتحدد على أساس سعر السوق للسهم الواحد أو سعر السهم الواحد المحدد بصورة مستقلة. وهناك عدة عوامل قد تؤثر على السعر السوقي للسهم الواحد، مثل

١٠-٤١ وبالنسبة لنظم التقاعد ذات المساهمات المحددة، ينبغي قيد مكسب حيازة على خصوم النظام بنفس قيمة أي مكسب حيازة يتم قيده على أصول الصندوق. ويؤدي استثمار مستحقات التقاعد المتراكمة لنظم التقاعد ذات المساهمات المحددة إلى مكاسب حيازة (وربما خسائر حيازة) تنشأ من خلال إدارة الاستثمار في الأصول التي يحوزها الصندوق. وتفيد مكاسب الحيازة تحت قيود الأصول المعنية لدى صندوق معاشات التقاعد مع تسجيل قيد مقابل بالزيادة في قيمة خصوم صندوق معاشات التقاعد تجاه حاملي الوثائق (الأسر).

المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٤-٢-٠، ٤-٢-١، ٤-٢-٢، ٤-٢-٧، ٤-٣-٠، ٤-٣-١، ٤-٣-٢، ٤-٣-٧)

١٠-٤٢ تكون للمشتقات المالية أسعار معلنة أو أسعار يمكن اشتقاقها من البند الأساسي الذي تقوم عليه المشتقة. وبالتالي تفيد على المشتقات المالية كمكاسب وخسائر حيازة. ١٠-٤٣ وقد تنشأ كذلك مكاسب وخسائر حيازة على خيارات اكتتاب الموظفين. ومن حيث المبدأ، ينبغي قيد أي فرق في القيمة بين تاريخ المنح وتاريخ الاستحقاق كتعويضات موظفين، بينما يعامل أي تغير في القيمة بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ الممارسة كمكاسب أو خسائر حيازة. وفي الواقع، ولأسباب عملية، يعامل كامل الزيادة بين تاريخ المنح وتاريخ الممارسة كمكاسب أو خسائر حيازة (راجع الفقرة ٩-٨٠). وأي ارتفاع في قيمة سعر السهم إلى مستوى يفوق سعر التنفيذ يمثل خسارة حيازة بالنسبة لرب العمل.

الأصول المالية المقومة بعملات أجنبية ١٠-٤٤ قيمة الأصل المالي المقوم بعملة أجنبية هي قيمته الجارية بالعملة الأجنبية محولة إلى العملة المحلية بسعر الصرف الجاري. ولذلك، يمكن تحقيق مكاسب حيازة ليس فقط نتيجة تغير سعر الأصل بالعملة الأجنبية، بل أيضا نتيجة تغير سعر الصرف.

أدوات الدين التي لا تستحق عنها فائدة ١٠-٤٥ قد تكون هناك فترة أطول من المعتاد^{١١} قبل استحقاق أداء المدفوعات على التزام دين قائم (أو الأصل المالي المقابل في صورة أداة دين) لا تستحق عنه فائدة (راجع

١٠-٣٧ ويُقيد مكسب حيازة في نظام إحصاءات مالية الحكومة على الالتزام في نظام التقاعد ذي المزايا المحددة عندما تتغير قيمة الالتزام نتيجة تغير سعر الفائدة المستخدم في خصم المزايا المستقبلية. وينبغي مراجعة الالتزام بصورة دورية وإعادة تقييمه عند الضرورة لمراعاة التغيرات في أسعار الفائدة السوقية.

١٠-٣٨ وقد يبدو للوهلة الأولى أن نظام التقاعد ذا المزايا المحددة لا ينطوي على تدفقات اقتصادية أخرى نظرا لأن العنصرين اللذين يتم قيدهما كمساهمات معاشات التقاعد ومصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار تقابلها زيادات في المستحقات بنفس القيمة. ولكن نظرا لطبيعة نظام التقاعد ذي المزايا المحددة من حيث استناده إلى صيغة معينة في تحديد مستوى المزايا المستحقة، فإن هناك عوامل أخرى قد تؤثر على التغيرات في مستوى هذه المستحقات. ومن بين هذه العوامل شرط تصاعد الأسعار، والتغيرات في الصيغة المستخدمة في تحديد المزايا، والافتراضات الديمغرافية بشأن العمر.

١٠-٣٩ وينبغي قيد العوامل التي تؤدي إلى تغير مستوى المستحقات (أي التغيرات في الصيغة المستخدمة في تحديد المزايا والافتراضات الديمغرافية) ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول (راجع الفقرة ١٠-٧٣)، وتفيد التعديلات الناتجة عن تغيرات صيغة تصاعد الأسعار كمكاسب أو خسائر حيازة.

١٠-٤٠ ويمثل تأثير الترقيات وعلاوات الجدارة والزيادات الحقيقية الأخرى في الرواتب على المستحقات حالة خاصة^{١٢}. ويستخدم العديد من نظم التقاعد ذات المزايا المحددة صيغة لتحديد المزايا إما على أساس الراتب الأخير أو متوسط الراتب كمحدد رئيسي. ويعني ذلك بالتالي أن أي ترقية أو زيادات حقيقية أخرى في الرواتب تؤدي إلى زيادة مجموع مستحقات التقاعد المتراكمة حتى الآن بما يعكس مستوى الراتب الجديد. ويمثل ذلك منفعة كبيرة للفرد، كما يؤثر على خصوم معاشات التقاعد المستحقة على رب العمل. ويوصى باللجوء إلى حل بسيط وفعال يتمثل في معاملة تأثير الترقيات للوحدة ككل باعتباره تغيرا في الأسعار ومن ثم قيد هذا التغير كمكسب حيازة. وفي حالة استخدام طريقة التزامات المزايا المتوقعة في تقييم مستحقات معاشات التقاعد، ينبغي إجراء تعديل في صورة تغيرات أخرى في حجم الأصول إذا أجرت المؤسسة تغييرا هيكليا في كيفية منح الترقيات وعلاوات الجدارة (راجع الفقرة ١٠-٧٢).

^{١١} تتحدد الفترة الأطول من المعتاد في هذا السياق حسب الظروف. فعلى سبيل المثال، كلما زادت أسعار الفائدة أو طال التأخر في السداد، ارتفعت تكلفة الفرص البديلة لتأخر السداد.

^{١٢} راجع أيضا الفقرات من ١٧-١٨٠ إلى ١٧-١٨٦ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

العمومية لأنه لم يعد من شأنه توفير منافع اقتصادية أو لأن المالك لم يعد راغباً في ممارسة حقوق الملكية على ذلك الأصل أو لم يعد قادراً على ذلك.

١٠-٤٩ ويمكن قيد الأحداث المرتبطة بظهور واختفاء الأصول حسب النوع الأساسي للأصل المعني بناءً على علاقتها بأي مما يلي:

• إثبات الأصول المنتجة كأصول اقتصادية؛

• دخول وخروج الموارد الطبيعية من حدود الأصول؛

• العقود وعقود الإيجار والتراخيص؛

• التغيرات في السمعة التجارية والأصول التسويقية؛

• الأصول المالية (والخصوم).

١٠-٥٠ وهناك عادة نوعان من الأصول يمكن أن يظهرهما ضمن الأصول المنتجة المثبتة كأصول اقتصادية، وهما النصب التذكارية العامة والنفائس، وهما عبارة عن سلع قائمة لم يتم قيدها بالفعل في الميزانيات العمومية كنصب عامة أو نفائس لواحد من عدة أسباب. فقد يعود تاريخها إلى وقت يسبق فترة الإبلاغ التي تغطيها الحسابات، وقد تكون قُيدت في الأصل كمصروفات استخدام سلع، أو قد تكون عبارة عن إنشاءات تم شطبها بالفعل.

• تدرج النصب التذكارية العامة كجزء من المساكن أو المباني الأخرى عدا المساكن أو الإنشاءات الأخرى، حسبما كان ملائماً، ضمن تصنيف الأصول الثابتة (راجع الفقرتين ٧-٤٢ و ٧-٤٣). وعندما يُعترف للمرة الأولى بالقيمة الأثرية أو التاريخية أو الثقافية لأحد الإنشاءات أو المواقع غير المقيدة في الميزانية العمومية، فإنها تصنف كظهور اقتصادي وتُقيد ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول. فعلى سبيل المثال، قد يعترف بقيمة أحد الإنشاءات أو المواقع التي تم شطبها بالكامل والتي لم تعد مقيدة بالتالي في الميزانية العمومية. أما بالنسبة للإنشاءات أو المواقع المعترف بها بالفعل ضمن حدود الأصول ولكنها جديدة أو مشطوبة جزئياً، فيمكن اعتبارها نُصبا عامة. وإذا كان النصب التذكاري قد تم شطبها في السابق، عندئذ يُقيد الاعتراف به كنصب عام باعتباره ظهوراً اقتصادياً لأصل. وإذا كان تم تصنيفه في السابق كنوع آخر من الأصول، يُقيد كإعادة تصنيف لأصل (راجع الفقرات ١٠-٨٠ إلى ١٠-٨٤)، وإذا تم تقييم النصب التذكاري في الوقت نفسه بقيمة جديدة، تُقيد هذه الزيادة في القيمة كظهور اقتصادي.

الفقرة ٧-٣٠). وفي هذه الحالة، ينبغي خفض قيمة أصل الدين بمبلغ يعكس الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق وسعر فائدة تعاقدية قائم ملائم، كسعر الفائدة المطبق على أدوات الدين المماثلة. وبمجرد خفض قيمة أصل الدين من خلال إعادة التقييم، ينبغي أن تستمر الفائدة المستحقة في التراكم بالسعر المستخدم في تخفيض أصل الدين لحين أداء المدفوعات فعلياً.

التغيرات الأخرى في حجم الأصول

١٠-٤٦ تغطي التغيرات الأخرى في حجم الأصول مجموعة كبيرة من الأحداث. وبغرض التوضيح، تنقسم هذه الأحداث إلى ثلاث مجموعات:^{١٢}

• الأحداث التي تنطوي على ظهور أو اختفاء موارد موجودة كأصول اقتصادية. وبعبارة أخرى، تُقيد بعض الأصول في الميزانية العمومية في إحصاءات مالية الحكومة أو تحذف منها بسبب أحداث أخرى عدا المعاملات؛

• أثر الأحداث الخارجية — الاستثنائية وغير المتوقعة — على المنافع الاقتصادية المستمدة من الأصول (والخصوم المقابلة لها)؛

• التغيرات في التصنيف.

١٠-٤٧ وتحديث تغيرات أخرى في الحجم في أوقات معينة وينبغي قيدها وقت وقوع الحدث. وتحدث بعض التغيرات الأخرى في الحجم بصورة مستمرة أو على فترات متواترة، مثل استنزاف الأصول الجوفية، والأصول الأخرى المتوافرة طبيعياً أو التلف البيئي للأصول. وينبغي قيد هذه التغيرات بنفس أسلوب قيد مكاسب الحيازة.

ظهور واختفاء أصول اقتصادية قائمة

١٠-٤٨ لكي يكون المورد أصلاً اقتصادياً، يجب أن تنفذ عليه حقوق الملكية وأن يكون من شأنه توفير منافع اقتصادية. وإذا كان هناك مورد معروف وجوده ولكنه غير مصنف كأصل اقتصادي وأصبح أصلاً اقتصادياً بسبب حدوث تغير في الأسعار النسبية أو التكنولوجيا أو أي حدث آخر، فيتم عندئذ قيد تغير آخر في حجم الأصول لإثبات قيمة الأصل وإضافته إلى الميزانية العمومية. ومن الناحية الأخرى، قد ينبغي استبعاد أصل اقتصادي من الميزانية

^{١٢} التمييز هنا لأغراض التوضيح فقط، ولا يرد هذا التوزيع ضمن التصنيفات الواردة في إحصاءات مالية الحكومة.

استغلالها بسبب تغيرات في التكنولوجيا أو في الأسعار النسبية.

• النمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير الفلاحية/ جمع الموارد البيولوجية غير الفلاحية — النمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير الفلاحية، كالأغابات الطبيعية والموارد السمكية، قد يتخذ أشكالاً متنوعة: فقد يزداد طول أجمة من الأشجار الطبيعية، أو تزداد أعداد الأسماك في المصبات المائية. وبالرغم من أن هذه الموارد تمثل أصولاً اقتصادية، فإن النمو من هذا النوع لا يخضع بصورة مباشرة لسيطرة ومسؤولية وإدارة وحدة مؤسسية ولا يعامل بالتالي كمعاملة في صافي الاستثمار في الأصول الثابتة. ومن حيث المبدأ، ينبغي قيد النمو الطبيعي على أساس إجمالي، كما ينبغي قيد نضوب هذه الموارد كاختفاء اقتصادي، وذلك على النحو الوارد في الفقرة التالية. ويتسق هذا القيد مع القيد الإجمالي للمعاملات ضمن عمليات الاقتناء والتصرف المدرجة كجزء من صافي الاستثمار في الأصول غير المالية. غير أنه في الممارسة العملية، تقيد بلدان عديدة النمو الطبيعي على أساس صاف نظراً لأنه لا يتوافر على الأرجح سوى المقاييس المادية الصافية. ويمكن استخدام المقياس المادي الصافي مضروباً في السعر السوقي لوحدة الأصل في تقدير قيمة التغيرات في الحجم التي ينبغي قيدها.

• ويعد من قبيل الاختفاء الاقتصادي للأصول أي نضوب للأغابات الطبيعية، والموارد السمكية في البحار المفتوحة، والموارد البيولوجية غير الفلاحية الأخرى المدرجة ضمن حد أصول الحكومة العامة أو وحدات القطاع العام نتيجة جني المحاصيل أو إزالة الأغابات أو أي استخدام آخر يتجاوز مستويات الاستخراج المستدامة، وينبغي قيد هذا النضوب كتغيرات أخرى سالبة في حجم الأصول.

• انتقال الموارد الطبيعية الأخرى إلى /خارج حيز النشاط الاقتصادي — لا تكون جميع الأراضي داخل المنطقة الجغرافية لبلد ما مدرجة بالضرورة في حدود الأصول في إحصاءات مالية الحكومة. فقد يقيد ظهور اقتصادي للأراضي عندما تؤدي عملية التنمية الاقتصادية في المناطق القريبة على سبيل المثال إلى تحول الأراضي من أراض برية أو قاحلة إلى أراض يمكن استخدامها للأغراض الاقتصادية وإنفاذ حقوق الملكية عليها.^{١٣}

• أما النفائس، مثل الأحجار الكريمة والتحف والمقتنيات الفنية الأخرى، التي لم تقيد قيمتها المرتفعة أو أهميتها الفنية في الميزانية العمومية، فينبغي قيدها كظهور اقتصادي. وربما كانت هذه المقتنيات ذات قيمة منخفضة أو لم تكن تعتبر أصولاً في السابق. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن هذه المقتنيات كانت تعتبر سلعا عادية وتم قيد شرائها كمصروفات مصنفة ضمن استخدام السلع والخدمات (٢-٢). ويؤدي الاعتراف بقيمتها كمستودع قيمة إلى دخولها الميزانية العمومية ضمن النفائس. وغالباً ما يكون الاعتراف بقيمة بند لم تكن له قيمة في السابق ناتجاً عن عملية بيع (في مزاد على سبيل المثال). ويقيد البيع كمعاملة ضمن التصرف في أصول غير مالية بعد دخول الأصل للمرة الأولى في الميزانية العمومية للبائع من خلال قيده ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

١٠-٥١ ومن الناحية الأخرى، يجب أن يشطب من الميزانية العمومية أي أصل غير مالي لم تعد له قيمة اقتصادية بسبب تغير التكنولوجيا أو الأسعار النسبية أو حدث آخر. فعلى سبيل المثال، قد يصبح من غير المجدي اقتصادياً استغلال احتياطيّات معدنية أو أراض أو غابات أو موارد سمكية أو أحواض مياه جوفية أو أصول أخرى متوافرة طبيعياً. وإذا حدث ذلك، يسجل عندئذ قيد سالب تحت التغيرات الأخرى في حجم الأصول لحذف الأصل من الميزانية العمومية.

١٠-٥٢ وقد يكون من الصعب تحديد الوقت الذي ينبغي فيه إضافة أصل طبيعي إلى الميزانية العمومية أو القيمة التي ينبغي إسنادها إليه في ذلك الوقت. وغالباً ما يُستند في تحديد وقت القيد إلى تاريخ بدء الاستغلال التجاري للأصل أو تاريخ توقيع عقد يسمح بالاستغلال التجاري للأصل. وقد تؤدي عدة أحداث إلى دخول الموارد الطبيعية في حدود الأصول أو خروجها منها:

• اكتشاف/استخراج الموارد الجوفية وزيادة/خفض تقييمها — قد ترتفع قيمة هذه الموارد في الميزانية العمومية نتيجة اكتشاف رواسب جديدة قابلة للاستغلال إما عن طريق عمليات الاستكشاف العلمي التي تجرى بصفة منتظمة أو عن طريق الصدفة. وقد يكون هذا الظهور الاقتصادي راجعاً إلى إمكان استغلال الاقتصادي لأحد الرواسب المعدنية الجوفية نتيجة التقدم التكنولوجي أو تغيرات الأسعار النسبية.

• ومن ناحية أخرى، يمكن أن تنخفض قيمة هذه الموارد في الميزانية العمومية نتيجة نضوب ترسيبات الأصول الجوفية بسبب الاستخراج المادي للأصول واستخدامها، أو نتيجة خفض تقييم هذه الموارد بما يحد من جدوى

^{١٣} راجع الفقرات من ٧-٩ إلى ٧-٥١ للاطلاع على معالجة تحسينات الأراضي، بما في ذلك استصلاح الأراضي.

• ويقيد كتغيرات أخرى سالبة في حجم الأصول أي تدهور في الأراضي والموارد المائية والأصول الطبيعية الأخرى نتيجة الأنشطة الاقتصادية. وقد يكون هذا التدهور نتيجة متوقعة لأنشطة اقتصادية تتم بانتظام أو تآكل أو ضرر آخر غير متوقع لحق بالأراضي بسبب إزالة الغابات أو ممارسات زراعية غير سليمة.

• والفرق بين تغير الجودة وتغير السعر هو فرق في الدرجة، وقد لا يكون واضحاً ما إذا كان من الملائم اعتبار ذلك الفرق تغيراً آخر في حجم الأصول أم مكسب حيازة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الأنشطة المجاورة للأراضي إلى دخولها ضمن حدود الأصول (أي قيدها كتغير آخر في الحجم)، بينما قد ترتفع أيضاً قيمة الأراضي المجاورة بسبب ارتفاع المستوى العام لأسعار الأراضي (يقيد هذا الارتفاع ضمن مكاسب الحيازة).

١٠-٥٣ ويوصى بعدم قيد الأصول في صورة عقود وعقود إيجار وتراخيص في الميزانية العمومية للحائز إلا عندما يمكن تحقيق قيمة الأصل (راجع الفقرة ٧-١٠٦). وفي هذه الحالة، تقيد الأصول في البداية كتغيرات أخرى في حجم الأصول، وتشكل بعد ذلك أساس المعاملة (أو مجموعة معاملات). وتكون قيمة العقد أو عقد الإيجار أو الترخيص الذي يعامل كأصل مساوية للقيمة الحالية للفرق بين السعر السائد وسعر العقد. وتنخفض القيمة كلما قصرت المدة المتبقية على انتهاء العقد. وتقيد ضمن مكاسب أو خسائر الحيازة (إعادة التقييم) التغيرات في قيمة العقد أو عقد الإيجار أو الترخيص الناتجة عن التغيرات في السعر السائد، وتقيد التغيرات الناتجة عن انتهاء مدة سريان العقد أو عقد الإيجار أو الترخيص ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول (أي شطب قيمة الأصل). وينبغي أن يتفق معدل خفض القيمة مع معايير المحاسبة المقبولة دولياً. ويناقش الملحق ٤ معالجة العقود وعقود الإيجار والتراخيص بمزيد من التفاصيل.

١٠-٥٤ وعند بيع مؤسسة — سواء شركة أو شبه شركة أو شركة غير مساهمة، قد لا يكون السعر مستحق الدفع مساوياً لحاصل جمع كل أصول المؤسسة ناقص خصومها. ويشار إلى الفرق بين السعر مستحق الدفع ومجموع كل الأصول ناقص الخصوم بالسمة التجارية والأصول التسويقية للمشتري. وقد تكون القيمة موجبة أو سالبة (أو صفراً). وعندما يدرج المشتري هذا الأصل في حساب صافي القيمة للمؤسسة وقت شرائها، فإن صافي القيمة يساوي صفراً.

١٠-٥٥ وتحسب قيمة السمة التجارية والأصول التسويقية المشتراة في وقت البيع، وتقيد بسجلات البائع

وقد يقيد ظهور اقتصادي للأراضي أيضاً (أو تدخل في حدود الأصول) نتيجة مزاولة أنشطة في محيط الأراضي — فعلى سبيل المثال، قد تصبح أرض ما أكثر جذبا نتيجة إنشاء مشروع جديد في منطقة قريبة أو بناء طريق فرعي. ويقيد كظهور اقتصادي أي ارتفاع في قيمة الأراضي يتجاوز قيمة التحسينات أو أي ارتفاع ناتج عن نشاط رأسمالي في منطقة قريبة. وفي حالة الغابات البكر، لا يعد جمع أخشاب للتدفئة من قبيل الاستغلال التجاري، بينما تعتبر عمليات الإزالة واسعة النطاق بغرض جمع الأخشاب استغلالاً تجارياً وتؤدي إلى دخول الغابة ضمن حدود الأصول. وبالمثل، فإن استخدام المياه المتدفقة من الينابيع الطبيعية لا يؤدي إلى دخول مستودع المياه ضمن حدود الأصول في إحصاءات مالية الحكومة، بينما يؤدي تحويل مسار المياه الجوفية إلى دخولها حدود الأصول. كذلك قد يؤدي فرض رسوم على استخراج المياه بصورة منتظمة من المسطحات المائية إلى دخول المورد المائي في الميزانية العمومية.

• ويمكن أن تقوم الوحدة الحكومية بإنشاء أصل اقتصادي من خلال إنفاذ حقوق الملكية على أصل متوافر طبيعياً لم يسبق الاعتراف به كأصل، مثل الطيف الكهرومغناطيسي أو الموارد السمكية في المناطق الاقتصادية الحصرية. وفي هذه الحالة، يقيد الأصل في الميزانية العمومية من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

• ومن الممكن التوقف عن استغلال بعض الموارد الطبيعية بسبب تغير التكنولوجيا، أو تراجع الطلب على المنتج النهائي، أو لأسباب تشريعية مثل تعليق الصيد لضمان استدامة الموارد السمكية. وعندما ينشأ هذا التغير في الاستخدام، يحذف الأصل من الميزانية العمومية من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

• التغيرات في جودة الموارد الطبيعية بسبب التغيرات في الاستخدامات الاقتصادية — في هذه الحالة، يكون الأصل داخل حدود الأصول بالفعل. ويعتبر التغير في جودة الأصل نتيجة التغير في الاستخدام الاقتصادي بمثابة ظهور لكميات إضافية من الأصل. فعلى سبيل المثال، يتغير استخدام الأراضي الريفية الفضاء عندما تصبح أراضي مقاما فوقها مبان، وقد يؤدي ذلك إلى تغير القيمة في الميزانية العمومية من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

تأثير الأحداث الخارجية على قيمة الأصول

١٠-٥٩ وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لانخفاض قيمة أصل ما، أو حتى اختفائه، وهي أسباب غير مرتبطة بطبيعة الأصل ولكن بالأوضاع السائدة في الاقتصاد والتي تؤثر إما على قيمة الأصول أو على ملكيتها. وهذه الأسباب هي الخسائر الناجمة عن الكوارث، وأعمال الاستيلاء دون تعويض، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول غير المصنفة في موضع آخر. ونناقش كلاً منها على حدة في الجزء المتبقي من هذا القسم.

الخسائر الناجمة عن الكوارث

١٠-٦٠ الخسارة الناجمة عن الكوارث يقصد بها الدمار الجزئي أو الكلي الذي يلحق بعدد كبير من الأصول التي تقع ضمن مختلف فئات الأصول نتيجة أحداث محددة واسعة النطاق يمكن إثباتها. وهذه الأحداث يسهل إثباتها عموماً، وهي في العادة أحداث واسعة النطاق مفاجئة أو غير متكررة، وتشمل الزلازل والثورات البركانية والأمواج العاتية والأعاصير العنيفة والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى، وأعمال الحرب والشغب والأحداث السياسية الأخرى، والحوادث التكنولوجية، مثل تسرب المواد السامة أو تسرب الجزيئات المشعة في الهواء. وهي كذلك تشمل تلك الخسائر الهائلة، كتهور جودة الأراضي نتيجة الفيضانات الشديدة أو الأضرار الناجمة عن الرياح، وهلاك الأصول الفلاحية نتيجة الجفاف أو تفشي الأمراض، والدمار الذي يلحق بالمباني أو المعدات أو النفائس نتيجة الحرائق أو الزلازل. ويسجل قيد في التغيرات الأخرى في حجم الأصول لخفض أو شطب قيمة أي أصل لحقه الضرر أو الدمار.

١٠-٦١ ورغم أن الأصول المنتجة هي الأصول الأكثر تعرضاً للتلف أو الدمار بفعل الخسائر الناجمة عن الكوارث، فإن الأصول غير المنتجة والأصول المالية معرضة للتلف والدمار هي الأخرى. وعلى سبيل المثال، يدرج ضمن هذه التغيرات الانخفاض الكبير في قيمة الأراضي وغيرها من الأصول الطبيعية الناجم عن الفيضانات غير العادية أو الأضرار التي تسببها الرياح والتلف العرضي للعملة أو الأوراق المالية لحاملها نتيجة لكوارث طبيعية أو لأحداث سياسية غير عادية.

أعمال الاستيلاء دون تعويض

١٠-٦٢ وقد تستولي وحدات حكومية على أصول وحدات مؤسسية أخرى دون تعويض كامل لأسباب أخرى بخلاف

ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول. ثم تقيد لاحقاً كعمالة مع المشتري. وينبغي فيما بعد تخفيض قيمة السمعة التجارية والأصول التسويقية المشتراة في سجلات المشتري من خلال تسجيل قيود ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وينبغي أن يتفق معدل خفض القيمة مع معايير المحاسبة المقبولة دولياً. وتتسم هذه المعايير في العادة بالتحفظ من حيث المبلغ الذي قد يظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة، وينبغي إخضاعها «لاختبار اضمحلال» يسمح للمحاسبين بالتحقق من أن القيمة المتبقية يمكن إثباتها على الأرجح في حالة إعادة بيع المؤسسة.

١٠-٥٦ والشهرة التجارية غير المثبتة بعملية بيع أو شراء لا تعتبر أصلاً اقتصادياً في إحصاءات مالية الحكومة. وفي بعض الحالات الاستثنائية، يمكن بيع أحد الأصول التسويقية. وفي هذه الحالات، ينبغي إجراء قيود لدى المشتري والبائع تنسق مع قيود الشهرة التجارية والأصول التسويقية المشتراة التي تم تسجيلها وقت بيع المؤسسة ككل.

١٠-٥٧ وقد تظهر الأصول المالية والخصوم في الميزانية العمومية أو تختفي منها بعدة طرق، فعلى سبيل المثال:

- قد يقرر دائن ما أنه لم يعد من الممكن تحصيل مطالبة مالية بسبب إفلاس المدين أو لأسباب أخرى. وفي هذه الحالة، يقوم الدائن بشطب الدين وحذف المطالبة من ميزانيته العمومية من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول.^{١٤}

- يقيد إلغاء خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين كتغيرات أخرى في حجم الأصول.

١٠-٥٨ تعامل نشأة حقوق السحب الخاصة (تخصيصات حقوق السحب الخاصة) وإطفاء حقوق السحب الخاصة (إلغاءات حقوق السحب الخاصة) كعمليات وليس كتغيرات أخرى في حجم الأصول.^{١٥}

^{١٤} يشطب الدين عادة باعتباره غير قابل للتحصيل بسبب إفلاس المدين أو تصفية أوضاعه، ولكنه قد يشطب في بعض الأحيان لأسباب أخرى، كأن يكون بأمر محكمة. وقد يكون الشطب كلياً أو جزئياً. وتنشأ عمليات الشطب الجزئية، على سبيل المثال، بموجب أمر محكمة أو إذا كانت تصفية أصول المدين تسمح بتسوية جزء من الدين. وينبغي التمييز بين الاعتراف بعدم قابلية الدين للتحصيل والقواعد المحاسبية الداخلية لدى الدائن لمواجهة احتمال التوقف عن السداد (مثل إدخال تعديلات على القيمة العادلة للقروض المتعثرة). ورغم أن هذه القواعد قد تكون مفيدة لأغراض التحليل، فإنها لا تعني أن الدين ينبغي ألا يظل معترفاً به باعتباره موجوداً ولا يعتبر مشطوباً بالتالي. وعلى العكس، وكما يرد في الفقرة ٦-١٢٤ والفقرات من م ٣-٧ إلى م ٣-٩، يقيد الانخفاض في قيمة المطالبة المالية بالاتفاق المتبادل بين الدائن والمدين كعمالة وليس كتغيرات أخرى في حجم الأصول.

^{١٥} راجع الفقرات من ٧-١٣١ إلى ٧-١٣٤ والفقرة ٩-٣١.

قد تؤدي النماذج المحسنة من الأصل أو استحداث عمليات إنتاج لا تتطلب استخدام الأصل إلى تقادم غير متوقع. ونتيجة لذلك، قد تكون تقديرات التقادم المتوقع المدرجة ضمن استهلاك الأصول الثابتة أقل من الواقع، مما يستلزم إجراء قيد ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

١٠-٦٧ وقد يكون المبلغ المقيد للضرر المتوقع عادة — ضمن حساب استهلاك رأس المال الثابت — أقل من حجم الضرر الفعلي. لذلك ينبغي إجراء تعديلات من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول بما يعكس التراجع في قيمة الأصول الثابتة نتيجة هذه الأحداث. وبينما قد تكون هذه الخسائر أكبر من المعتاد، فإنها ليست كبيرة بما يكفي لمعاملتها مثل الخسائر الناجمة عن الكوارث — وتدرج بالتالي ضمن التغيرات الأخرى في الحجم غير المصنفة في موضع آخر.

١٠-٦٨ وكما يرد في الفقرة ٦-٦٠، ينبغي من حيث المبدأ شطب تكاليف نقل الملكية على مدار المدة المتوقعة التي يكون فيها الأصل في حيازة المشتري. وإذا تم التصرف في الأصل قبل شطب تكاليف نقل الملكية بالكامل، ينبغي قيد القيمة المتبقية ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول. ١٠-٦٩ وقد تفقد مرافق إنتاجية يستغرق بناؤها فترات طويلة جدواها الاقتصادية قبل استكمالها أو تشغيلها. فعلى سبيل المثال، قد لا يتم تشغيل محطة طاقة نووية أو موقع صناعي على الإطلاق. وعندما يتخذ قرار الترك، ينبغي شطب قيمة الأصل الثابت (أو مخزونات الأعمال قيد الإنجاز في بعض الحالات) كما هي في الميزانية العمومية من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

الخسائر الاستثنائية في المخزونات (٥-١-٢)

١٠-٧٠ تدرج ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول الخسائر الاستثنائية في المخزونات نتيجة الحرائق، والسطو المسلح، وانتشار الحشرات والوهام في مخازن الحبوب، وزيادة الأمراض في الماشية إلى مستويات غير معتادة، وغير ذلك. وفي هذا السياق، تشير الخسائر الاستثنائية إلى أن الخسائر ليست كبيرة في قيمتها فحسب، بل تنشأ بصورة غير معتادة أيضاً. ووفقاً للفقرة ٨-٤٧، ينبغي أيضاً مراعاة الخسائر الكبيرة للغاية التي تنشأ بصفة منتظمة عند حساب صافي التغير في المخزونات. ويمكن إجراء التعديل اللازم الذي يعكس الضرر غير المتوقع في صورة ارتفاع في الأصول إذا كان الضرر الفعلي أقل من المبلغ الذي يغطيه مخصص الخسائر.

عدم دفع الضرائب أو الغرامات أو رسوم مماثلة. ولا تعتبر أعمال الاستيلاء على الأصول تلك، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، تحويلات رأسمالية لأنها لا تتم بالاتفاق المتبادل بين الوحدات المعنية. ويسجل الفرق بين القيمة السوقية للأصول التي تم الاستيلاء عليها وأي تعويض مدفوع كتغيرات أخرى في حجم الأصول في صورة استيلاء دون تعويض. ويعتبر حبس رهن الأصول واستعادة ملكية الدائنين لها معاملات، لأن الاتفاق التعاقدي بين المدين والدائن ينص على حق اللجوء إلى هذه الوسيلة.

التغيرات الأخرى في الحجم غير المصنفة في موضع آخر

١٠-٦٣ تنخفض قيمة الأصول الثابتة باستمرار نتيجة استهلاك رأس المال الثابت لحين التخلص من الأصل أو عدم تبقي أي قيمة له. ومن الممكن ألا تكون الافتراضات التي يقوم عليها حساب استهلاك رأس المال الثابت دقيقة، وفي هذه الحالة يجب تصحيح قيمة الأصل من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وبالمثل، إذا كان الافتراض بشأن معدل تضائل المخزونات غير دقيق، ينبغي أيضاً تصحيح ذلك من خلال إجراء قيد ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول. ويمكن أن تؤثر تغيرات الحجم أيضاً على الأصول المالية والخصوم، كتلك المرتبطة بنظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة.^{١٦}

الأصول الثابتة (٥-١-١)

١٠-٦٤ يعكس حساب استهلاك رأس المال الثابت افتراضاً بشأن المعدلات الطبيعية للتدهور المادي والتقاعد والتلف العرضي. وقد ثبت خطأ أي من هذه الافتراضات. وفي هذه الحالة، يجب إجراء تعديل في صورة تغيرات أخرى في حجم الأصول.

١٠-٦٥ وقد يتضمن التدهور المادي تأثير التدهور البيئي غير المتوقع في الأصول الثابتة. لذلك لا بد من تسجيل القيود من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول لتعكس التراجع في قيمة الأصول الثابتة المتأني، على سبيل المثال، من الآثار غير المتوقعة للأحماض العالقة في الهواء والأمطار الحمضية على أسطح المباني أو هياكل المركبات.

١٠-٦٦ وقد يؤدي استخدام التكنولوجيا المتطورة إلى تقادم أصل ما أو تسريع معدل تقادمه. فعلى سبيل المثال،

^{١٦} راجع الفقرتين ١٠-٣٩ و ١٠-٤٠ والفقرة ٢-٥٤.

مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
(٢-٦-٠-٢-٥، ٢-٦-١-٢-٥، ٢-٦-٢-٢-٥، ٢-٦-٢-٢-٥،
٢-٦-٠-٣-٥، ٢-٦-١-٣-٥، ٢-٦-٢-٣-٥)

١٠-٧١ بالنسبة للتأمين الادخاري، تتحدد العلاقة بين صافي الأقساط والمزايا المتوقعة عادة عند إبرام العقد، مع مراعاة بيانات الوفيات المتاحة في ذلك الوقت. وسوف تؤثر أي تغييرات لاحقة على الالتزامات المستحقة على جهة تقديم التأمين الادخاري تجاه المستفيد، ويقيد ما يترتب على ذلك ضمن التغييرات الأخرى في حجم الأصول.

مستحقات معاشات التقاعد (٢-٦-٠-٢-٥، ٣-٦-١-٢-٥، ٣-٦-٢-٢-٥، ٣-٦-٠-٣-٥، ٣-٦-١-٣-٥، ٣-٦-٢-٣-٥)

١٠-٧٢ يتحدد مستوى المزايا المقررة للعاملين المشتركين في نظم التقاعد ذات المزايا المحددة على أساس صيغة تستند عادة إلى مدة خدمة المشترك وراتبه. وتقيد التغييرات في مستحقات معاشات التقاعد التي يتم فرضها دون تفاوض ضمن التغييرات الأخرى في حجم الأصول.^{١٧} والسبب في ذلك أنه من المفترض فرض هذه التغييرات بصفة منفردة من جانب رب العمل ولا تشكل تحويلا رأسماليا سبق التفاوض بشأنه باتفاق متبادل.

١٠-٧٣ وكما يرد في الفقرة ١٠-٣٨، ففي حالة نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة، ينبغي أن تقيد ضمن التغييرات في حجم الأصول أي تغييرات في قيمة الخصوم نتيجة التغييرات في الصيغة المستخدمة في تحديد المزايا ونتيجة التغييرات في الافتراضات الديمغرافية بشأن الأعمار. وفي حالة استخدام طريقة التزامات المزايا المتوقعة في تقييم مستحقات معاشات التقاعد، يجب إجراء تعديل في صورة تغييرات أخرى في حجم الأصول إذا أجرت المؤسسة تغييرا هيكليا في كيفية منح الترفيعات وعلاوات الجدارة (راجع الفقرة ١٠-٤٠).

١٠-٧٤ ولا يلزم إجراء مثل هذه التعديلات في نظم معاشات التقاعد ذات المساهمات المحددة حيث تتحدد المزايا على أساس المساهمات وأرباح الاستثمار فقط.^{١٨}

^{١٧} تناقش الفقرات من ٩-٦٣ إلى ٩-٦٧ الحالات التي تقيد فيها التغييرات في مستحقات معاشات التقاعد كمعاملات. ويظل التمييز بين المعاملات والتغييرات الأخرى في حجم الأصول تمييزا نظريا لأنه من المعروف أن التمييز بين ما يتم التفاوض عليه وما يتم فرضه دون تفاوض صعب في الممارسة العملية، لا سيما وأن الظروف السائدة تختلف من بلد لآخر.
^{١٨} راجع أيضا نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفصل ١٧، الجزء الثاني.

مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة (٥-٦-٠-٢-٥، ٥-٦-١-٢-٥، ٥-٦-٢-٢-٥، ٥-٦-٠-٣-٥، ٥-٦-١-٣-٥، ٥-٦-٢-٣-٥)

١٠-٧٥ تدرج التغييرات في مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة غير الناشئة عن معاملات ومكاسب وخسائر الحيازة ضمن بند التغييرات الأخرى في حجم الأصول. فعلى سبيل المثال، تنشأ هذه التغييرات الأخرى في حجم الأصول عندما يتم إثبات تغيير كبير في مستوى المطالبات المتوقع، متجاوزا أي استرداد للأصول (راجع الفقرة م٤-٧٩).

التغييرات في التصنيف

١٠-٧٦ قد يتغير تكوين الميزانية العمومية لقطاع الحكومة العامة أو القطاع العام بسبب إعادة تصنيف وحدة مؤسسية بأكملها أو هيكل وحدة معينة أو مجموعة من الأصول والخصوم. وإعادة التصنيف تعيد ترتيب الأصول والخصوم بدون أي زيادة أو انخفاض في صافي القيمة الكلي.

التغييرات في تصنيف القطاع وهيكله

١٠-٧٧ قد يعاد تصنيف وحدة بأكملها لتتحول من قطاع الحكومة العامة إلى قطاع آخر أو إلى قطاع الحكومة العامة من قطاع آخر دون تغيير الملكية أو السيطرة، ويحدث ذلك في المعتاد لأن الوحدة تكون إما قد بدأت في بيع مخرجاتها، أو توقفت عن بيعها، بأسعار ذات دلالة اقتصادية. وعندما يعاد تصنيف وحدة لتخرج من قطاع الحكومة العامة، تستبعد كل أصولها وخصومها من الميزانية العمومية لقطاع الحكومة العامة، ويستعاض عن صافي القيمة لتلك الأصول والخصوم بأصل مالي (حصص ملكية وأسهم صناديق استثمار) لتعكس استمرار ملكية وحدة من وحدات الحكومة العامة للوحدة المذكورة أو استمرار سيطرتها عليها. والعكس صحيح عندما يعاد تصنيف وحدة بإدراجها في قطاع الحكومة العامة. وعلى العكس، فعندما تتم خصخصة شركة عامة، يعاد تصنيف جميع أصول الوحدة وخصومها وصافي قيمتها لتخرج من قطاع الشركات العامة وتدخل في قطاع الشركات الخاصة.^{١٩}

^{١٩} في الميزانية العمومية للمساهم (كالحكومة على سبيل المثال)، تؤدي معاملة الخصخصة إلى تراجع في قيمة الأصل المالي حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار.

الإنشاءات تصنف ضمن فئات منفصلة، فيسجل قيد ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وتتم موازنة التغير الموجب في فئة أصل بتغير سالب في فئة الأصل الآخر. والتغير الناتج عن استثمارات جديدة في المبنى لا يقيد ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول بل كمعاملة في الأصول الثابتة (راجع الفقرة ٨-٢٨).

١٠-٨٢ وفي جميع الحالات، ينبغي إعادة تصنيف الأعمال قيد الإنجاز إلى سلع تامة الصنع قبل بيعها، وذلك من خلال إجراء قيد ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول. ومن حيث المبدأ، ينبغي ألا تنطوي إعادة التصنيف من أحد أنواع المخزونات إلى نوع آخر من المخزونات أو من الأصول الثابتة إلى المخزونات على تغير في القيمة. وإذا اختلفت القيمة السابقة عن القيمة الجديدة الملزمة في وقت تغير التصنيف، ينبغي إجراء قيد في التغيرات الأخرى في حجم الأصول ضمن الظهور أو الاختفاء الاقتصادي حسب الحالة. وإذا كان هذا الأمر يحدث بصورة متكررة، ينبغي إعادة النظر في أساليب تقييم المخزونات.

١٠-٨٣ وكما يرد في الفقرة ٨-٤٢، تصنف المعاملات في تكاليف نقل ملكية الأصول غير المنتجة عدا الأراضي كأصول ثابتة، ويحسب على هذه التكاليف استهلاك رأسمال ثابت. وللحفاظ على اندماج مراكز الأرصدة والتدفقات، يعاد تصنيف تكاليف نقل ملكية الأصول غير المنتجة عدا الأراضي واستهلاك رأس المال الثابت المرتبط بهذه التكلفة ضمن فئات الأصول غير المنتجة ذات الصلة وذلك بإضافة قيد إلى التغيرات الأخرى في حجم الأصول.^{٢١} وتعتبر عملية إعادة التصنيف تلك وكأنها تتم وقت قيد المعاملات في تكاليف نقل الملكية واستهلاك رأس المال الثابت على الترتيب.

١٠-٨٤ وفيما يلي بعض الأمثلة على التغيرات في تصنيف الأصول المالية والخصوم:

- عندما يصبح الذهب النقدي المحتفظ به في صورة سبائك ذهب أصلا احتياطيا، يقيد ضمن الأصول المالية في الميزانية العمومية كإعادة تصنيف من فئة النفائس إلى فئة الذهب النقدي من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وفي وقت اقتناء السلطة النقدية للذهب النقدي، يصنف في البداية كمخزونات أو نفائس.^{٢٢} وتستخدم نفس طريقة القيد بالنسبة لحسابات الذهب

^{٢١} يسجل قيدان ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول: انخفاض في الأصل الثابت تكاليف نقل ملكية الأصول غير المنتجة عدا الأراضي (٣-١-٣) وزيادة في قيمة (قيم) الأصول غير المنتجة المعنية. ^{٢٢} يعاد تصنيف الذهب ضمن فئة المخزونات إذا لم يكن محتفظا به في الأصل كمستودع قيمة.

١٠-٧٨ ويسجل أيضا التغير في هيكل الوحدات كتغيرات أخرى في حجم الأصول. فعلى سبيل المثال، قد تدمج وحدتان من وحدات الحكومة العامة في وحدة واحدة أو قد تنقسم وحدة واحدة إلى وحدتين. وعند دمج وحدتين، تحذف جميع المطالبات المالية والخصوم القائمة بينهما. وبالمثل، عندما تنقسم وحدة إلى وحدتين أو أكثر، قد تظهر مطالبات مالية وخصوم جديدة بين الوحدات الجديدة.

١٠-٧٩ وفي الحالات التي تصدر فيها وحدات الحكومة العامة أوراقا مالية قابلة للتداول تباع في الأسواق الثانوية، قد يتغير حائزو الأوراق المالية خلال عمر الورقة المالية. وفي بيانات الدين المصنفة حسب الأطراف المقابلة، ينبغي قيد هذا التغير في علاقة المدين/الدائن كإعادة تصنيف ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول (راجع أيضا الفقرتين ٩-٢٥ و ٩-٨٦). وعلى سبيل المثال، قد يباع سند دين صادر عن الحكومة المركزية إلى بنك في البداية، ثم يبيعه البنك لاحقا إلى وحدة حكومة محلية. ولكي يظهر في الميزانية العمومية للحكومة المركزية أن الحائز الجديد للسند في تاريخ الإبلاغ هو الحكومة المحلية، تسجل قيود في التغيرات الأخرى في حجم الأصول في حسابات الحكومة المركزية، بحيث تنخفض خصوم السندات المستحقة للبنك وترتفع الخصوم المستحقة للحكومة المحلية.^{٢٣} وينبغي ألا تحتسب أي معاملات بين الحكومة المركزية والبنك والحكومة المحلية بغرض إعادة تصنيف حائز السندات.

التغيرات في تصنيف الأصول والخصوم

١٠-٨٠ حسب درجة التفصيل في تصنيف الأصول، قد يعاد تصنيف الأصول والخصوم القائمة من فئة لأخرى، وهو ما يحدث عادة عندما يتغير الغرض من استخدام الأصل. ويقيد تغير التصنيف ضمن التغيرات الأخرى في حجم الأصول بنفس القيمة بالنسبة للقيد. وإذا كان تغير الاستخدام يعني أيضا التغير في قيمة الأصل، فيسجل قيد ثان تحت التغيرات الأخرى في حجم الأصول يعكس دخول الأصل الأعلى قيمة إلى حدود الأصول. ولا يقيد ذلك كإعادة تقييم نظرا لأن زيادة القيمة ناتجة عن تغير الاستخدام وليس عن تغير الأسعار.

١٠-٨١ وقد يتغير استخدام إنشاءات من مساكن إلى مبان إدارية حكومية أو العكس. وإذا كانت هذه الأنواع من

^{٢٣} نظرا لأن الحكومة المحلية تستحق لها مطالبة على الحكومة المركزية، وبدون إشراك الحكومة المركزية كطرف في المعاملة، تقيد نفس تغيرات الحجم في الميزانية العمومية للحكومة المحلية لبيان أن الحكومة المركزية هي الدائن.

إعادة التصنيف في الحالات التي يستمر فيها العمل بالعقد الأصلي ولكن مع تغيير شروطه (مثل أسعار الفائدة أو فترات السداد).

• إذا ظل المبلغ الذي ينبغي دفعه على مشتقة مالية مستحقا للسداد بعد بلوغ المشتقة المالية أجل الاستحقاق، لا يمثل المبلغ المستحق مشتقة مالية نظرا لأن القيمة ثابتة. لذلك؛ يعاد تصنيف المبلغ ضمن حسابات أخرى مستحقة القبض أو الدفع.^{٢٣}

• أما بالنسبة للسندات التي يمكن تحويلها إلى أسهم، فيعاد تصنيفها ضمن فئة حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار عند ممارسة الخيار.

• وفي الحالات التي تقتني فيها الوحدات الحكومية حصص ملكية في شركات أو أشباه شركات عامة نتيجة تشريع أو تعديل إداري أدى إلى نشأة الشركة أو شبه الشركة، ينتج عن ذلك إعادة تصنيف للأصول والخصوم الحالية للشركة تؤدي إلى إضافة حصص ملكية وأسهم صناديق استثمار إلى الميزانية العمومية للحكومة والميزانية العمومية للشركة (راجع الفقرة ٩-٥٠).

^{٢٣} نشأة وانقضاء المشتقات المالية هما معاملات في الأصول المالية (والخصوم)، وليس تغييرات أخرى في حجم الأصول.

المخصصة التي تصبح جزءا من الذهب النقدي. وعندما تصبح حسابات الذهب غير المخصصة أصولا احتياطية، يعاد تصنيفها من فئة العملة والودائع إلى فئة الذهب النقدي، من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول أيضا. وقد يباع الذهب النقدي إلى سلطة نقدية أخرى، ولكن أي تراجع آخر في حجم الحيازات يؤدي إلى تعديل التصنيف على نفس النحو السابق، حيث يعاد تصنيف الذهب النقدي كنفائس أو مخزونات (في حالة سبائك الذهب) أو عملة وودائع (في حالة حسابات الذهب غير المخصصة). وتقيد أي معاملات لاحقة كمخزونات أو نفائس أو كعملة وودائع وليس كذهب نقدي.

• في الحالات التي تحول فيها المزايا في نظم معاشات التقاعد ذات المساهمات المحددة إلى تأمين ادخاري، ينبغي إعادة تصنيف المزايا من فئة مستحقات التقاعد إلى فئة مستحقات التأمين الادخاري.

• وعندما تصبح القروض متداولة في الحالات الواردة في الفقرة ٧-١٤٩، ينبغي إعادة تصنيفها من فئة القروض إلى فئة سندات الدين.

• وعندما تنشأ متأخرات وكان العقد ينص على تغيير في خصائص الأداة المالية في حالة التأخر في السداد، ينبغي قيد هذا التغيير كإعادة تصنيف ضمن التغيرات الأخرى في حساب الأصول المالية والخصوم. وتستخدم



التغييرات عن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦

إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. ومع ذلك، فإن هذا الدليل يعرض معالجة مُحسَّنة للتطورات الأخيرة ولأحداث محددة، ويتناول بإسهاب جوانب إبلاغ البيانات التي ثبت أنها تنسم بالتعقيد، ويراعي الاحتياجات الجديدة لمعدي إحصاءات مالية الحكومة ومستخدميها. ويصف الجزء المتبقي من هذا القسم التغييرات الرئيسية، مجمعة حسب فصول دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، قبل الانتقال لوصف التغييرات في المصطلحات المستحدثة في هذا الدليل. وتتضمن مناقشة التغييرات إحالة إلى الفقرات ذات الصلة في الفصول المختلفة.

الفصل الأول

١-٥ تقدم الفقرة ١-٢ تعريف سياسة المالية العامة، وقطاع الحكومة العامة، والقطاع العام.

١-٦ تعرض الفقرات من ١-٦ إلى ١-٩ قسماً يصف تطور المبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية في إحصاءات مالية الحكومة، بدءاً من مطلع السبعينيات. ويوضح هذا القسم بوجه عام أسباب تحديث دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١.

١-٧ أما القسم الذي يتناول هيكل إحصاءات مالية الحكومة وخصائصها فيعرض اثنين من البيانات التكميلية-هما بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة، والبيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية (راجع الفقرتين ١-١٨ و ١-١٩). ويضاف هذان البيانان التكميليان إلى إطار إحصاءات مالية الحكومة نظراً للفائدة التحليلية التي تتحقق منهما لمستخدمي بيانات المالية العامة.

١-٨ ويشير مبدأ التقييم الوارد في الفقرة ١-٢٩ إلى استخدام أسعار السوق الجارية في تقييم التدفقات الاقتصادية ومراكز الأرصد. ويتم توضيح هذا المبدأ بالإشارة إلى استخدام مكافئ القيمة السوقية للأصول والخصوم غير المتداولة في الأسواق، أو قلما يجري تداولها.

١-٩ وتقدم الفقرة ١-٣٥ الروابط المهمة بين إحصاءات مالية الحكومة ومجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى، وتقر كذلك بعلاقتها الوثيقة بالمعايير المحاسبية. وتلقي الفقرة ١-٣٩ الضوء على أهمية ممارسات النشر

يصف هذا الملحق التغييرات في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ عن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، كما يصف الفروق عن المنهج التقليدي في إعداد تقارير المالية العامة كما يصوره دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦.

مقدمة

١-١ في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، أدخلت تعديلات على المبادئ التوجيهية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ لتكون متسقة مع التحديثات التي أدخلت على غيرها من الأدلة والمراجع الإرشادية للإحصاءات الاقتصادية الكلية وأهمها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها.

٢-١ ويعالج دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ بعض التطورات الاقتصادية الدولية المهمة في السنوات الأخيرة ويراعي تحسن أساليب القيد والمعالجة المنهجية للأحداث المختلفة. ويمكن بوجه عام تلخيص التغييرات المدرجة على أنها تغييرات منهجية متفق عليها في تحديثات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وتوضيحات للمبادئ التوجيهية المنهجية القائمة، وتغييرات في طريقة العرض، وتغييرات تحريرية.

٣-١ ويصف الجزء المتبقي من هذا الملحق أولاً التغييرات في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، مقارنة بدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. ونظراً لأن كثيراً من البلدان لا يزال في مراحل مختلفة من مسيرة التحول عن عرض إحصاءات المالية العامة بالطريقة التقليدية، استناداً إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، فإن الجزء الثاني من هذا الملحق يقدم كذلك وصفاً للفرق بين المبادئ التوجيهية في هذا الدليل وفي دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦.

التغييرات عن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١

٤-١ يحتفظ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ بالإطار المفاهيمي الأساسي للإصدار السابق، دليل

السليمة على النحو الموضح في النظام العام لنشر البيانات والمعيّار الخاص لنشر البيانات، والمعيّار الخاص المعزز لنشر البيانات.

الفصل الثاني

١٠-١ م يوضح هذا الفصل كيفية تحديد الحكومة العامة والوحدات المؤسسية في القطاع العام. وقد أعيد تنظيم هذا الفصل ليحدد أولاً الاقتصاد المحلي، ثم يصف الوحدات المؤسسية وأنواع الوحدات الموجودة في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، قبل أن يُعرّف القطاعات المؤسسية. وتُطبّق هذه المبادئ بعد ذلك لتحديد الحكومة العامة وسائر القطاع العام، ثم يبدأ وصف التطبيق العملي لمبادئ تصنيف القطاعات على قطاعات مختارة.

١١-١ م ويتناول هذا الفصل مفهوم الإقامة باستفاضة للاتساق مع إرشادات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (راجع الفقرة ٦-٢). وتشمل الإرشادات الإضافية تعريف ووصف معالجة الوحدات الصورية المقيمة (راجع الفقرة ١٣-٢) والكيانات غير المقيمة ذات الغرض الخاص (راجع الفقرة ١٥-٢). وتقدم الفقرات من ١٦-٢ إلى ١٩-٢ إرشادات إضافية بشأن تحديد المنظمات الدولية والإقليمية. ويشرح هذا الفصل طريقة معالجة المؤسسات الإقليمية متعددة الأقاليم (راجع الفقرة ٢٠-٢) والبنوك المركزية لاتحادات العملة (راجع الفقرة ٢١-٢).

١٢-١ م ويتناول الفصل الثاني أيضاً تفسير الأساس المنطقي للعمل على أساس الوحدة المؤسسية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية في الفقرة ٢-٢٣. وإضافة إلى ذلك، يرد تعريف وتفسير مفهوم المنشأة ومفهوم المؤسسة في الفقرتين ٢-٢٤ و ٢-٢٥، على التوالي.

١٣-١ م ويتناول هذا الفصل أيضاً وصف أنواع الوحدات المؤسسية على نحو مُنظّم بحيث يميز بين الأشخاص أو مجموعات الأشخاص في شكل أسر وكيانات قانونية أو اجتماعية (راجع الفقرة ٢-٢٧). ويرد تعريف الأسر ووصفها في الفقرتين ٢-٢٨ و ٢-٢٩، بينما يرد تعريف الكيانات القانونية أو الاجتماعية، كما يرد وصف أنواع هذه الكيانات القانونية أو الاجتماعية بمزيد من التفصيل (راجع الفقرات من ٢-٣٠ إلى ٢-٣٨).

١٤-١ م أما القسم المعني بتطبيق تعريف الوحدة المؤسسية على الحكومة فيقدم مناقشة حول الشركات التابعة الصورية والأنشطة المساعدة، ويطبّق هذه المفاهيم على الكيانات ذات الغرض الخاص المقيمة وهيئة اقتراض مركزية حكومية (راجع الفقرات من ٢-٤٢ إلى ٢-٤٥).

١٥-١ م ويستعرض الفصل الثاني بالتفصيل تعريف وتحديد قطاعي الشركات غير المالية والشركات المالية (راجع الفقرات من ٢-٥٢ إلى ٢-٥٧)، كما يقدم إرشادات إضافية للتمييز بين هذه الشركات والوحدات الحكومية. ويتضمن ذلك عرض ثلاث فئات واسعة من الشركات المالية — وهي شركات الوساطة المالية، والشركات المالية المساعدة، والشركات المالية الأخرى — ويعرض على وجه التحديد تفسيراً للوساطة المالية.

١٦-١ م ويوضح هذا الفصل كيفية تحديد الحكومة العامة والشركات العامة باستخدام مفهوم المنتجين السوقيين وغير السوقيين. ويتناول باستفاضة تطبيق مفهوم الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية لتحديد ما إذا كانت وحدة معينة تعد منتجاً سوقياً أو غير سوقي (راجع الفقرات من ٢-٦٥ إلى ٢-٧٥).

١٧-١ م ويقدم الفصل الثاني إرشادات حول طريقة تحديد ما إذا كانت مؤسسة غير هادفة للربح خاضعة لسيطرة الحكومة. ويقدم الإطار ٢-١ مؤشرات السيطرة ويوضح طريقة تطبيقها لإثبات سيطرة الحكومة.

١٨-١ م ويقدم هذا الفصل مناقشة مستفيضة حول قطاع الشركات العامة الفرعي في الفقرة ٢-١٠٤. ويشرح الأساس المنطقي لتوسيع نطاق إحصاءات مالية الحكومة ليشمل بيانات الشركات العامة في الفقرة ٢-١٠٥، ويعرض أنواع الشركات العامة في الفقرات من ٢-١١٣ إلى ٢-١٢١. ويقدم إرشادات حول طريقة تحديد ما إذا كانت شركة معينة خاضعة لسيطرة الحكومة (راجع الفقرات من ٢-١٠٧ إلى ٢-١١٢). ويقدم الإطار ٢-٢ مؤشرات السيطرة ويوضح طريقة تطبيقها لإثبات سيطرة الحكومة على الشركات.

١٩-١ م وباستخدام مفاهيم الإقامة، والوحدة المؤسسية، والسيطرة، والمنتجين السوقيين مقابل المنتجين غير السوقيين، يعرض الفصل الثاني شجرة القرارات للتصنيف القطاعي في القطاع العام، وذلك في الفقرة ٢-١٢٤ والشكل البياني ٢-٤.

٢٠-١ م وفي هذا الفصل هناك قسم مستقل يتناول شرح التطبيق العملي لمبادئ تصنيف القطاعات في حالات مُختارة — وهذه الحالات هي الموضوعات المطروحة في الأسئلة المتكررة. وتشمل تحديد أشباه الشركات (راجع الفقرة ٢-١٢٥)، وتمييز المقار الرئيسية والشركات القابضة (راجع الفقرة ٢-١٢٨)، وهيئات إعادة الهيكلة (راجع الفقرة ٢-١٢٩)، ونظم الحماية المالية (راجع الفقرة ٢-١٣٢)، والكيانات ذات الغرض الخاص (راجع الفقرة ٢-١٣٦)، والمشاريع المشتركة (راجع الفقرة ٢-١٤٠)، وصناديق استهلاك الدين (راجع الفقرة ٢-١٤٤)، ونظم التقاعد (راجع الفقرة ٢-١٤٧)، وصناديق الادخار (راجع الفقرة ٢-١٤٨).

المالية، وكثير من الأصول المالية والخصوم بأنه لحظة تغير الملكية الاقتصادية. وتثبت الحالات التي يكون تغير الملكية فيها غير واضح وتقدم إرشادات إضافية لهذه الحالات (راجع الفقرات من ٣-٨٨ إلى ٣-٩٧).

١-٢٨ ويورد هذا الفصل وصف إرشادات حول وقت قيد التدفقات الاقتصادية الأخرى في الفقرات من ٣-٩٨ إلى ٣-١٠٢.

١-٢٩ ويتناول باستفاضة إرشادات حول استخدام طريقة القيد على أساس الاستحقاق في بيان مصادر واستخدامات النقدية في الفقرات من ٣-١٠٣ إلى ٣-١٠٦.

١-٣٠ ويتناول الفصل الثالث توضيح الإرشادات المتعلقة بالتقييم ويعرض في قسم محدد قاعدة التقييم العامة (راجع الفقرة ٣-١٠٧)، وتقييم المعاملات (راجع الفقرات من ٣-١٠٨ إلى ٣-١١٢)، وتقييم مراكز الأرصدة بما فيها طرق التقييم البديلة (راجع الفقرات من ٣-١١٣ إلى ٣-١١٧)، وتعديلات التقييم في حالات خاصة (راجع الفقرات من ٣-١١٨ إلى ٣-١٢٥)، وتقييم التدفقات الاقتصادية الأخرى (راجع الفقرات من ٣-١٢٦ إلى ٣-١٢٩).

١-٣١ ويقدم دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ مناقشة حول العملة، تبدأ بمناقشة حول وحدة الحساب لإعداد إحصاءات مالية الحكومة في الفقرة ٣-١٣٠. ويقدم إرشادات حول عمليات تحويل العملة للمعاملات ومراكز الأرصدة (راجع الفقرتين ٣-١٣٢ و ٣-١٣٣) والتمييز بين العملة المحلية والعملة الأجنبية (راجع الفقرات من ٣-١٣٤ إلى ٣-١٣٦) وعملة التقويم وعملة التسوية (راجع الفقرات من ٣-١٣٧ إلى ٣-١٣٩).

١-٣٢ وبدءاً من الفقرة ٣-١٥٢، يعرض دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ مناقشة تفصيلية حول توحيد الإحصاءات. ويُعرّف مفهوم توحيد الإحصاءات (راجع الفقرتين ٣-١٥٣ و ٣-١٥٤)، ويميز بين توحيد الإحصاءات داخل القطاع وفيما بين القطاعات (راجع الفقرات من ٣-١٥٥ إلى ٣-١٥٧)، ويناقش أسباب توحيد الإحصاءات (راجع الفقرات من ٣-١٥٨ إلى ٣-١٦٠)، قبل عرض المبادئ التوجيهية بشأن المفاهيم في عملية توحيد الإحصاءات (راجع الفقرات من ٣-١٦١ إلى ٣-١٦٤). وتعرض الفقرتان ٣-١٦٥ و ٣-١٦٦ مبادئ توجيهية عملية عن تطبيق التوحيد، بينما تصف الفقرتان ٣-١٦٧ و ٣-١٦٨ مبادئ التوحيد المستخدمة في مجموعات البيانات الأخرى.

الفصل الرابع

١-٣٣ اتسع نطاق الأهداف التحليلية لإطار إحصاءات مالية الحكومة ليتضمن القدرة على تقييم قرارات الإدارة والقرارات بشأن السياسات، وكذلك قرارات الاستثمارية والسيولة (راجع الفقرات من ٤-٣ إلى ٤-٥).

وصناديق الثروة السيادية (راجع الفقرة ٢-١٥٢)، وهيئات تنظيم الأسواق (راجع الفقرة ٢-١٥٦)، وصناديق التنمية و/أو شركات أو كيانات البنية التحتية (راجع الفقرة ٢-١٦٠).

١-٢١ أما مرفق الفصل الثاني من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، والذي يتناول شرح الحماية الاجتماعية، فقد تم تضمينه على نحو موسع في الملحق ٢ من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويقدم هذا الملحق الإرشادات حول كيفية تحديد الكيانات المعنية بالحماية الاجتماعية وتقسيمها القطاعي، بالإضافة إلى الإرشادات حول قيد مراكز الأرصدة والتدفقات المرتبطة بأنشطتها الاقتصادية.

الفصل الثالث

١-٢٢ يقدم هذا الفصل تمييزاً بين المعاملات النقدية وغير النقدية في الفقرتين ٣-٨ و ٣-١٩، على التوالي. ويشكل هذا التمييز كذلك أساساً للتمييز بين التحويلات (التحويلات الرأسمالية والجارية)، والمبادلات، والمعاملات العينية، والمعاملات الداخلية.

١-٢٣ ويقدم هذا الفصل تعريفاً لمراكز الأرصدة في الفقرة ٣-٣٦. ويستخدم مفهومي المنفعة الاقتصادية والملكية الاقتصادية لتعريف الأصول الاقتصادية، قبل التمييز بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية في الفقرتين ٣-٣٨ و ٣-٣٩. وتستخدم هذه المفاهيم لتحديد حدود الأصول وتعريف الأصول والخصوم (راجع الفقرات من ٣-٤٢ إلى ٣-٥٠).

١-٢٤ ويعيد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ منهجاً أكثر توازناً بين توافر المعلومات على أساس الاستحقاق والأساس النقدي ضمن إطار إحصائي متكامل. وبالتالي فإنه يناقش، بدءاً من الفقرة ٣-٦١، أسس القيد البديلة مع الإشارة إلى استخدام أساس الاستحقاق عند القيد في بيان العمليات (راجع الفقرة ٣-٦٩) واستخدام الأساس النقدي عند القيد في بيان مصادر واستخدامات النقدية (راجع الفقرتين ٣-٦٧ و ٣-١٠٣).

١-٢٥ ويتناول هذا الفصل شرح إرشادات إضافية حول تطبيق مبادئ القيد على أساس الاستحقاق في الفقرات من ٣-٧٦ وما بعدها. وتعرض الفقرة ٣-٧٧ إرشادات حول وقت قيد وقياس الضرائب والتحويلات الإلزامية الأخرى.

١-٢٦ ويمكن تعريف وقت قيد الأرباح الموزعة مع استخدام القيد على أساس الاستحقاق بأنه وقت بدء تداول حصص الملكية أو الأسهم دون أرباح موزعة (راجع الفقرتين ٣-٨٧ و ٥-١١٢).

١-٢٧ ولدى استخدام القيد على أساس الاستحقاق، يُعرّف وقت قيد المعاملات في السلع والخدمات، والأصول غير

٣٤-١م وتتناول الفقرة ٤-٧ باستفاضة تغطية إحصاءات مالية الحكومة، وتؤكد ضرورة تغطية البيانات للأنشطة غير السوقية لقطاع الحكومة العامة، وكذلك الأنشطة السوقية للقطاع العام.

٣٥-١م ويتضمن الدليل اثنين من البيانات الإضافية في إطار إحصاءات مالية الحكومة، وذلك لتعزيز الفائدة التحليلية من إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرات من ٤-١٣ إلى ٤-١٥ ومن ٤-٤٦ إلى ٤-٤٩):

- بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة

- البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمناخ الضمان الاجتماعي المستقبلية

٣٦-١م ويعيد مفهوم النفقات كمجمل في كل من بيان العمليات وفي بيان مصادر واستخدامات النقدية (راجع الفقرة ٤-٢١، الجدول ٤-١ والجدول ٤-٢).

٣٧-١م ويرد تعريف وتحديد الإقراض الموجه باستفاضة في الإطار ٤-١.

٣٨-١م ويوضح تكوين بند صافي التغير في الرصيد النقدي، كما يعرضه بيان مصادر واستخدامات النقدية— ويشير البند إلى الأصل المالي العملة والودائع (٣-٢-٢٠)، وينبغي ألا يتضمن أدوات مالية أخرى أو مسحوبات على المكشوف (راجع الفقرة ٤-٣٣).

٣٩-١م ويتسع نطاق وصف الميزانية العمومية بمناقشة تتناول استخدام مفهوم صافي القيمة في حالة الشركات العامة (راجع الفقرة ٤-٤٠).

٤٠-١م أما الإطار ٤-١ في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ فيحل محله مرفق يلي الفصل الرابع في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، وعنوانه: استخدام إحصاءات مالية الحكومة في تحليل المالية العامة. ويقدم هذا المرفق عرضاً عاماً حول الطريقة التي يمكن أن يتبعها المحللون في استخدام البيانات في إحصاءات مالية الحكومة لبناء مؤشرات المالية العامة بحيث تتسم بالوضوح وإمكانية مقارنتها على المستوى الدولي. ويمكن مشاهدة بعض هذه المؤشرات أو اشتقاقها مباشرة من إطار إحصاءات مالية الحكومة، بينما يمكن اشتقاق غيرها باستخدام إحصاءات مالية الحكومة إلى جانب بيانات إضافية.

الفصل الخامس

٤١-١م يضيف هذا الفصل في الفقرة ٥-١ السبب المنطقي وراء تعريف الإيرادات على أنها زيادة في صافي القيمة ناتجة عن معاملة.

٤٢-١م يُعدّل هذا الفصل تعريف المنح (١-٣) فلم يعد يشير إلى المنح على أنها تحويلات غير إلزامية. ويستوعب التغيير حالات من اقتسام الإيرادات الإلزامي بين وحدات

حكومية. كذلك يتسع نطاق التعريف ليشير إلى أن المنح هي تحويلات لا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية (راجع الفقرتين ٥-٥ و ٥-١٠).

٤٣-١م وتُستبدل تعريفات الفئات ذات الصلة: إيرادات أخرى (١-٤) بتعريف الفئة الرئيسية: الإيرادات الأخرى (١-٤)، مع اقتصار الإشارة إلى الفئات الفرعية التي تشملها (راجع الفقرة ٥-٦).

٤٤-١م ويعزز القسم الذي يتناول تعريف الإيرادات بتضمينه مناقشة حول معالجة المبالغ المُستردة وتصحيحات الإيرادات، مع شرح التمييز بين الإيرادات والمعاملات في الأصول والخصوم (راجع الفقرتين ٥-٧ و ٥-٨).

٤٥-١م ويتسع القسم الذي يتناول وقت القيد وقياس الإيرادات ليشير بوضوح إلى وقت القيد عند استخدام طريقة القيد على أساس الاستحقاق، وكذلك طريقة القيد على الأساس النقدي (راجع الفقرتين ٥-١٠ و ٥-١١). ويقدم مزيداً من التوضيح عند تطبيق القيد على أساس الاستحقاق على معاملات الإيرادات (راجع الفقرات من ٥-١٢ إلى ٥-١٧)، وكذلك عن معالجة المبالغ التي تم ربطها، ولكن يتبين أنها غير قابلة للتحصيل (راجع الفقرة ٥-٢٠).

٤٦-١م وتعرض الفقرة ٥-٢١ الأساس الذي ينبغي الاستناد إليه في تصنيف الإيرادات، بينما تصف الفقرة ٥-٢٢ الأساس المنطقي وراء التصنيفات الموجزة الموحدة والمنفعة التي تتحقق من إضافة بنود فرعية وفقاً للاستخدام التحليلي وحسب الحاجة.

٤٧-١م تصف الفقرات من ٥-٢٧ إلى ٥-٣٢ معالجة الضرائب المستردة والتخفيف الضريبي. وفي هذا الصدد، اعتمد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ القيد الإجمالي في حالة الخصومات الضريبية مستحقة الدفع، بينما يواصل معالجة الخصومات الضريبية غير مستحقة الدفع على أساس صافٍ.

٤٨-١م أعيدت تسمية الفئة الضريبية: غير مخصصة (١-١-٣)، في دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١، إلى ضرائب أخرى على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (١-١-٣) في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتم اعتماد تقسيم هذه الفئة لتحديد على نحو منفصل: الضرائب مستحقة القبض من وحدات الحكومة العامة (١-١-٣-١) والضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية غير المخصصة (١-١-٣-٢) (راجع الفقرات ٥-٤٢ والجدولين ٥-١ و ٥-٢). ويسمح هذا التغيير بتحديد تلك الضرائب القابلة للقبض من وحدات حكومية عامة أخرى خاضعة لتوحيد إحصاءاتها.

٤٩-١م ويرد وصف قواعد العزو الضريبي في الفقرات من ٥-٣٣ إلى ٥-٣٨، وتتضمن الفقرة ٥-٣٩ توضيحاً لقواعد العزو الضريبي المعمول بها في حالات أنشطة المنظمات

إلى ذلك، توضح هذه الفقرة أن المدفوعات المقطوعة مستحقة القبض للحكومة من السلطات النقدية ينبغي تقسيمها وفق الطبيعة الاقتصادية لمكونات المدفوعات (راجع الفقرة ٩٠-٥).

١-٥٧ ويوضح مفهوم المساهمات الاجتماعية (١-٢) (راجع الفقرة ٩٤-٥)، وتحديدًا التمييز بين المساهمات الطوعية والإلزامية، بينما يصف ترتيبات المرونة لقيد المساهمات الاجتماعية في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (راجع الفقرة ٩٥-٥)، ويعرض الحد بين المساهمات الاجتماعية وفئات الضرائب الأخرى (راجع الفقرة ٩٦-٥).

١-٥٨ ويتناول باستفاضة معالجة المنح، ويصف تحديدًا التمييز بين المنح الجارية والرأسمالية، والمنح العينية، ووقت القيد في ظل القيد على أساس الاستحقاق والأساس النقدي (راجع الفقرات من ١٠٣-٥ إلى ١٠٥-٥).

١-٥٩ ويوضح أن وقت قيد الأرباح الموزعة عند استخدام القيد على أساس الاستحقاق هو وقت بدء تداول حصص الملكية أو الأسهم دون أرباح موزعة (راجع الفقرات ٣-٨٧، ٥-١١٢ و ٦-١٠٩). وإضافة إلى ذلك، يبين أن الشركات المنشأة قانونًا المعاد تصنيفها لتصبح من وحدات الحكومة العامة، يمكنها كذلك توزيع أرباح (راجع الفقرة ٥-١١٣). ويوضح معالجة الأرباح الموزعة الكبيرة بصورة غير تناسبية (راجع الفقرتين ٥-١١٥ و ٥-١١٦).

١-٦٠ ويتسع نطاق تغطية دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (١-٤-١) ليتضمن التوزيعات على حملة أسهم أو صناديق الاستثمار أو وحدات الاستثمار (راجع الفقرة ٥-١٢٠).

١-٦١ ويتناول مفهوم الربح (١-٤-١) باستفاضة لشرح طريقة التمييز بين عقد تأجير الموارد، وإنشاء أصل، والعقود، وعقود التأجير، والتراخيص (١-٤-١-٣)، أو بيع الموارد. ويصف بالتفصيل نوعين من أنواع ربح الموارد، للأراضي والأصول الجوفية، ويفسر الحد الفاصل عن تأجير الأصول المنتجة (راجع الفقرات من ٥-١٢٤ إلى ٥-١٣٣).

١-٦٢ ويعتمد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ معالجة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي فيما يخص أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها (١-٤-١-٦) (راجع الفقرتين ٥-١٣٤ و ٥-١٣٥ والفقرة ٦-١٢١).

١-٦٣ ويوضح تصنيف رسوم إدارية (١-٤-٢-٢) ليتضمن الرسوم مستحقة الدفع مقابل المشاركة الطوعية في نظم تأمين الودائع أو نظم الضمانات الأخرى غير المؤهلة للدخول ضمن نظام للضمانات الموحدة، ولكي يدخل المبلغ مستحق الدفع ضمن رسوم إدارية ينبغي أن يتناسب مع تكلفة إنتاج الخدمة (راجع الفقرة ٥-١٣٨).

الدينية الممولة من ضرائب مخصصة تقوم الحكومة العامة بتحصيلها.

١-٥٠ أما الفئة الضريبية المتعلقة بالضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية (١-٣-٤) في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ فيتم نقلها من الضرائب على الممتلكات (١-٣-١) إلى الضرائب العامة على السلع والخدمات (١-٤-١). وتحفظ الفئة الضريبية باسمها في دليل إحصاءات مالية الحكومة ٢٠١٤، ولكن مع اختلاف رمز التصنيف—وهو الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية (١-٤-١-٤) (راجع الفقرتين ٥-٥٢ و ٥-٦١). ويحقق هذا التغيير اتساق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الذي يعامل هذه الضريبة كضريبة على البيع وليس على الممتلكات في حد ذاتها. وللحفاظ على الاتساق مع الرموز المستخدمة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، فإن رموز الضرائب على الممتلكات لا تتبعها مباشرة.

١-٥١ ويقدم هذا الفصل تعريفًا جديدًا بشأن الضرائب الانتقائية في الفقرة ٥-٦٢.

١-٥٢ ويوضح مفهوم أرباح الاحتكارات المالية (١-١-٤-٣)، ويتناول باستفاضة تطبيقه على المؤسسات العامة، وأنشطة اليانصيب وغيره من أشكال القمار (راجع الفقرات من ٥-٦٣ إلى ٥-٦٨).

١-٥٣ ويمتد نطاق تغطية الضرائب على خدمات محددة ليتضمن الضرائب الضمنية التي تنتج عن قيام البنك المركزي بفرض سعر فائدة مختلف عن الأسعار السوقية (راجع الفقرتين ٥-٧٠ و ٥-٨٩، والإطار ٦-٢).

١-٥٤ ويوضح تغطية الضرائب على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة أنشطة (١-١-٤-٥) (راجع الفقرة ٥-٧٢). ويشرح حدود هذه الضريبة مع الرسوم الإدارية (الفقرة ٥-٧٣)، والضرائب على أنشطة الأعمال (راجع الفقرة ٥-٧٦)، وفئات ضريبية أخرى (راجع الفقرة ٥-٧٧)، واقتناء أو استخدام أصل (راجع الفقرة ٥-٧٨).

١-٥٥ وتنقسم فئة الضرائب على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة أنشطة (١-١-٤-٥) إلى ضرائب المركبات (١-١-٤-٥-١) وضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة (١-١-٤-٥-٢). وفيما يخص الفئة الأخيرة، يدخل دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ عدة فئات فرعية للضرائب من أجل توضيح تصنيفها (راجع الفقرة ٥-٨١ والجدول ٥-٤). وإضافة إلى ذلك، يتناول باستفاضة القيد على أساس الاستحقاق في حالة التراخيص التجارية والضرائب على التلوث (مثل نظم تداول الانبعاثات) (راجع الفقرة ٥-٨١).

١-٥٦ تستحدث الفقرة ٥-٨٩ الضرائب أو الإعانات الضمنية الناشئة عن نظم أسعار الصرف المتعددة. وإضافة

م ٦٤-١ ويوضح معالجة الغرامات والجزاءات المفروضة على حالات التهرب الضريبي والكفالات التي تحددها المحاكم تحت فئة الغرامات والجزاءات والمصادرات (١-٤-٤) (٣) (راجع الفقرتين ١٤٣-٥ و ١٤٤-٥).

م ٦٥-١ ويجري تضمين فئتي الدخل في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ وهما تحويلات طوعية عدا المنح (١-٤-٤) وإيرادات متنوعة وغير مصنفة في موضع آخر (١-٤-٥) في فئتين جديدتين هما تحويلات غير مصنفة في موضع آخر (١-٤-٤) والأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة القبض المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (١-٤-٥) (راجع الفقرتين ١٤٥-٥ و ١٤٩-٥). ويدخل الإيرادات مستحقة القبض من الإعانات (١-٤-٤-١) كفئة منفصلة للتحويل غير المصنّف في موضع آخر (راجع الفقرة ١٤٦-٥)، بينما يميز التحويلات الأخرى تحت تحويلات جارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر (١-٤-٤-٢) (راجع الفقرة ١٤٧-٥) وتحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (١-٤-٤-٢) (راجع الفقرة ١٤٨-٥).

م ٦٦-١ ويدخل فئة الإيرادات وهي الأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (١-٤-٥) (راجع الفقرة ١٤٩-٥) للسماح بقبيل الإيرادات المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة على نحو ملائم. وتتبع الفئات الفرعية تحديد الأقساط مستحقة القبض (١-٤-٥-١)، ورسوم نظم الضمانات الموحدة مستحقة القبض (١-٤-٥-٢)، والمطالبات الجارية مستحقة القبض (١-٤-٥-٣)، والمطالبات الرأسمالية مستحقة القبض (١-٤-٥-٢) (راجع الفقرتين ١٥٠-٥ و ١٥١-٥).

الفصل السادس

م ٦٧-١ يُضاف إلى الفقرة ١-٦ الأساس المنطقي لتعريف المصروفات على أنها انخفاض في صافي القيمة ناتج عن معاملة.

م ٦٨-١ وتوضح الفقرتان ٢-٦ و ٣-٦، على التوالي، الفرق بين التصنيف الاقتصادي للمصروفات والتصنيف الوظيفي للمصروفات.

م ٦٩-١ وتم تعزيز القسم الذي يتناول تعريف المصروفات بتضمينه مناقشة حول معالجة المبالغ المستردة والتصحيحات وتوضيح الفرق بين المصروفات والمعاملات في الأصول والخصوم (راجع الفقرتين ٤-٦ و ٥-٦).

م ٧٠-١ ويتم التوسع في القسم الذي يتناول وقت قيد المصروفات ليشير بوضوح إلى وقت القيد عند استخدام طريقة القيد على أساس الاستحقاق، وكذلك القيد على الأساس النقدي. ويوضح إضافة إلى ذلك وقت قيد اقتناء واستخدام السلع والخدمات (٢-٢) (راجع الفقرتين ٦-٦ و ٧-٦).

م ٧١-١ ويوضح هذا الفصل تعريف تعويضات العاملين لتأكيد العلاقة الفردية بين العامل ورب العمل، وتبادل خدمات الأعمال اليدوية والفكرية (راجع الفقرة ٦-٩). وإضافة إلى ذلك، يستفيض في تناول طبيعة الأجور والرواتب النقدية (راجع الفقرة ٦-١٣) والعينية (راجع الفقرة ٦-١٧).

م ٧٢-١ ويتناول الفصل السادس باستفاضة إرشادات تقدير مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة (١-٢-١) (٢-٢). ويدخل ما يميز بوضوح بين المزايا غير التقاعدية ومزايا التقاعد المرتبطة بالعمل (راجع الفقرات من ٦-٢٣ إلى ٦-٢٦).

م ٧٣-١ ويُعاد تنظيم القسم الذي يتناول استخدام السلع والخدمات (٢-٢) من أجل: تعريف المفهوم (راجع الفقرة ٦-٢٧)، والتمييز بين وقت قيد استخدام السلع والخدمات عند استخدام طريقة القيد على أساس الاستحقاق وعلى الأساس النقدي (راجع الفقرات من ٦-٢٨ إلى ٦-٣١)، ووصف الحد الفاصل بين استخدام السلع والخدمات (راجع الفقرة ٦-٣٣)، ووصف الحد الفاصل بين استخدام السلع والخدمات والتحويلات (راجع الفقرة ٦-٣٧)، ووصف الحد الفاصل بين السلع والخدمات والمعاملات في اقتناء الأصول غير المالية (راجع الفقرة ٦-٤٣)، ووصف الحدود الفاصلة الأخرى المتعلقة باستخدام السلع والخدمات (راجع الفقرة ٦-٥٠).

م ٧٤-١ ومن حيث المفهوم، تم تغيير نطاق تغطية استخدام السلع والخدمات (٢-٢) الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ لكي تستبعد منه الأسلحة ونظم الأسلحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (راجع الفقرة ٦-٤٩). ويتم إثباتها في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ كإقتناء فئة معينة في الأصول غير المالية (راجع الفقرة ٨-٤٣).

م ٧٥-١ ويوضح الجدول ٦-٣ العلاقة بين المخزون (٦-٢-١) واستخدام السلع والخدمات (٢-٢).

م ٧٦-١ ويفسر هذا الفصل كيفية معالجة الرسوم الضمنية على الخدمات المالية في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرتين ٦-٥٢ و ٦-٨١). وتتضمن هذه الرسوم الضمنية بنوداً مثل رسوم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، ورسوم الخدمات المتضمنة في أقساط التأمين على غير الحياة، والرسوم الضمنية مستحقة الدفع من الحكومات إلى البنوك المركزية مقابل الخدمات غير السوقية.

م ٧٧-١ ويتناول الفصل باستفاضة مفهوم استهلاك رأس المال الثابت (٢-٣). ويشرح العلاقة بين استهلاك رأس المال الثابت حسب قيده في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وفي إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرة ٦-٥٣). ويشرح

م ٨٢-١ ويستفيض في معالجة المنح العينية، ويصف تحديدا التمييز بين المنح الجارية والرأسمالية، ووقت قيدها، على التوالي، في نظام القيد على أساس الاستحقاق والأساس النقدي (راجع الفقرات من ٦-٩٣ إلى ٦-٩٥).

م ٨٣-١ ويوضح الظروف التي تصبح في ظلها منافع المساعدة الاجتماعية (٢-٧-٢) مستحقة الدفع لتتضمن المساهمات مستحقة الدفع لبرامج التأمين الاجتماعي نيابة عن الأسر التي لا يسعها بخلاف ذلك المشاركة في البرنامج (راجع الفقرة ٦١٠٢).

م ٨٤-١ ويوضح التمييز بين عمليات احتساب المنافع الاجتماعية عدا معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل ومزايا معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل والمزايا التقاعدية الأخرى في الفقرة ٦-١٠٥.

م ٨٥-١ ويوضح أن وقت قيد الأرباح الموزعة (٢-٨-١-١) عند استخدام طريقة القيد على أساس الاستحقاق وهو وقت طرح حصص الملكية أو الأسهم دون الأرباح الموزعة (راجع الفقرات ٣-٨٧ و ٥-١١٢ و ٦-١٠٩). ويوضح معالجة الأرباح الموزعة الكبيرة بصورة غير تناسبية (راجع الفقرتين ١١٦-٥ و ١١٠-٦).

م ٨٦-١ ويتسع نطاق تغطية مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (٢-٨-١-٣) ليشمل التوزيع على حملة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (راجع الفقرة ٦-١١٣).

م ٨٧-١ ويوضح أن الربح (٢-٨-١-٤) يتضمن المبالغ مستحقة الدفع بموجب عقود الموارد على الأراضي، والموارد الجوفية، وعلى الموارد الطبيعية الأخرى. ويتضح قياس هذه المبالغ مستحقة الدفع في سياق بند الإيرادات المقابل (راجع الفقرة ٦-١٢٠).

م ٨٨-١ ويعتمد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ معالجة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي فيما يخص أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المُعاد استثمارها (٢-٨-١-٥) (راجع الفقرة ٦-١٢١).

م ٨٩-١ ويجري تضمين فئات المصروفات الواردة تحت نفقات متنوعة أخرى (٢-٨-٢) في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ في فئتين جديدتين — هما تحويلات غير مصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢) والأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة القبض المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (٢-٨-٣) (راجع الفقرتين ٦-١٢٢ و ٦-١٢٥، على الترتيب). ويميز التحويلات باعتبارها تحويلات جارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر (٢-٨-١) (راجع الفقرة ٦-١٢٣) وتحويلات

كذلك العلاقة بين استهلاك رأس المال الثابت والإهلاك حسب الاستخدام في السجلات المالية الحكومية (راجع الفقرة ٦-٥٤). ويتناول الإطار ٦-١ وصف حساب استهلاك رأس المال الثابت. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الفصل يشرح معالجة تكاليف تحويل الملكية كأحد عناصر استهلاك رأس المال الثابت في الفقرتين ٦-٦٠ و ٨-٤٢.

م ٧٨-١ ويوضح وصف الفائدة (٢-٤) لبيان العلاقة بين الفائدة بطريقة قيدها في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والفائدة بطريقة قيدها في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويشير على تحديد الطرف المقابل في معاملات الفائدة للسماح بالتوحيد (راجع الفقرة ٦-٦٢). ويقدم مناقشة حول قيد الفائدة، عند استخدام طريقة القيد على الأساس النقدي في الفقرة ٦-٦٥. ويشرح طريقة قيد الفائدة في حالة فترات السماح وترتيبات مدفوعات الفائدة المتسارعة في الفقرتين ٦-٦٩ و ٦-٧٠. ويشرح طريقة قيد الفائدة المرتبطة بالأوراق المالية المربوطة بمؤشر في الفقرات من ٦-٧٥ إلى ٦-٧٨. وإضافة إلى ذلك، يقدم توضيحا لمعالجة الفائدة على سندات الدين ذات المشتقات المتضمنة، والقروض المتعثرة، والمتأخرات (راجع الفقرات من ٦-٧٩ إلى ٦-٨٢).

م ٧٩-١ ويوضح قيد الإعانات (٢-٥). ويشرح معالجة الإعانات في حالة عمل وحدة مؤسسية بالنيابة عن وحدة أخرى لإعادة توزيع الإعانات في الفقرة ٦-٨٤. ويوضح كذلك أن جميع المنتجين المقيمين وغير المقيمين يمكنهم الحصول على الإعانات، وأن وحدات مثل وحدات الحكومة العامة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والأسر يمكنها أيضا الحصول على الإعانات بوصفها منتجة (راجع الفقرة ٦-٨٦). وتمتد تغطية الإعانات لتشمل الإعانة الضمنية التي تترتب على قيام البنك المركزي بفرض سعر فائدة مختلف عن الأسعار السوقية (راجع الفقرتين ٥-٧٠ و ٦-٨٩، والإطار ٦-٢). كذلك تقدم المناقشة حول الإعانات التمييز بين الإعانات على المنتجات والإعانات على الإنتاج لتحسين اتساقه مع التمييز بينهما في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (راجع الفقرتين ٦-٨٩ و ٦-٩٠).

م ٨٠-١ ولبيان طبيعة الإعانات، يتضمن قائمة من البنود التي لا تشكل دعما (راجع الفقرة ٦-٩١)، ويستفيض الإطار ٦-٣ في تناول المعاملات مع الشركات العامة مع الإشارة تحديدا إلى تصنيف «ضخ رأس المال» في الشركات العامة.

م ٨١-١ ويُعدّل تعريف المنح (٢-٦) فلم يعد يُشار إلى المنح على أنها تحويلات غير إلزامية. ويستوعب هذا التغيير حالات اقتسام الإيرادات الإلزامية بين الوحدات الحكومية. كذلك يتسع التعريف ليشير إلى أن المنح هي تحويلات لا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانات أو المساهمة الاجتماعية (راجع الفقرة ٦-٩٢).

وأسهل صناديق الاستثمار، والذهب النقدي في صورة حسابات الذهب غير المخصصة (راجع الفقرة ١٥-٧).

١-٩٧ وتُعدّل معالجة دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ التي تعتبر أن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (١-٠-٢-٦/١-٠-٣-٦) أصول مالية بدون مطالبة مالية مقابلة. وفي دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، فإن الذهب النقدي في شكل سبائك ذهب هو وحده الذي يُعتبر أصلاً مالياً بدون مطالبة مالية مقابلة. وكذلك، إدراكاً لجواز دخول وحدتين محليتين في معاملات في الحيازات من حقوق السحب الخاصة، يلغى استبعاد حقوق السحب الخاصة من تدفقات الأصول المالية المحلية (راجع الفقرات ١٥-٧ ومن ١٢٥-٧ إلى ١٣٤-٧، على التوالي).

١-٩٨ ويدخل مفهوم الأصول غير المالية المنتجة مقابل الأصول غير المالية غير المنتجة في الفقرات من ١٧-٧ إلى ١٩-٧.

١-٩٩ ويتناول باستفاضة تقييم الأصول والخصوم في الفقرات من ٢٠-٧ إلى ٢٥-٧. ويعرض فائدة القيمة الاسمية للأدوات المالية في الفقرة ٢١-٧، بينما يصف معالجة تكلفة تحويل الملكية في الفقرة ٢٢-٧. ويصف الطرق الممكنة في تقدير أسعار السوق الجارية في الفقرات من ٢٥-٧ إلى ٣٣-٧.

١-١٠٠ ويتناول الفصل باستفاضة تحديد وقت تغير الملكية في الأصول الثابتة التي يستغرق إنتاجها فترتين محاسبتين أو أكثر، وتلك المبنية في ظل شراكة بين القطاعين العام والخاص (راجع الفقرتين ٣٧-٧ و ٣٩-٧، على التوالي).

١-١٠١ ويشرح إنشاء وحدات صورية لامتلاك أصول ثابتة في أراض غير مقيمة فيها في الفقرتين ١٣-٢ و ٩١-٧.

١-١٠٢ ويوضح تحديد النصب التذكارية العامة والإرشادات حول قيدها في الفقرة ٤٢-٧.

١-١٠٣ ويوضح تعريف وتحديد المساكن (١-١-٦-١) والإرشادات حول تقييم المساكن في الفقرتين ٤٤-٧ و ٤٥-٧.

١-١٠٤ وتُضاف ضمن المباني والمنشآت فئة أصول ثابتة هي تحسينات الأراضي (١-١-٦-٤). وتُدرج تكلفة تحويل ملكية جميع الأراضي مع تحسينات الأراضي (راجع الفقرات من ٤٩-٧ إلى ٥١-٧).

١-١٠٥ ويدخل هذا الفصل فئات فرعية تحت الآلات والمعدات عدا معدات النقل (١-١-٦-٢-٢) بغرض الفصل في تحديد معدات تكنولوجيا المعلومات والكبيوتر والاتصالات (راجع الفقرتين ٥٦-٧ و ٥٧-٧) والآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر (راجع الفقرة ٥٧-٧).

١-١٠٦ ويوضح تعريف وتحديد الموارد البيولوجية الفلاحية (١-١-٦-٣-١)، ويتناول باستفاضة وقت القيد

رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (٢-٢-٨-٢) (راجع الفقرة ١٢٤-٦).

١-٩٠ ويدخل فئة المصروفات وهي الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة القبض المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (٣-٨-٢) ليسمح بالقيّد المناسب للمصروفات المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة. وتتيح الفئات الفرعية تحديد الأقساط مستحقة الدفع (١-١-٣-٨-٢)، ورسوم نظم الضمانات الموحدة (٢-١-٣-٨-٢)، والمطالبات الجارية مستحقة الدفع (٣-١-٣-٨-٢)، والمطالبات الرأسمالية مستحقة الدفع (٢-٣-٨-٢) (راجع الفقرة ١٢٥-٦).

١-٩١ وتنتقل مناقشة تصنيف وظائف الحكومة من الفصل السادس في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ إلى مرفق الفصل السادس في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.

١-٩٢ ويقتصر تصنيف وظائف الحكومة في إحصاءات مالية الحكومة على نفقات الحكومة، الذي يختلف عن تطبيقها على كل مصروفات الحكومة على النحو المستخدم في تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ الأمم المتحدة (راجع الفقرة ١٢٧-٦ في المرفق).

١-٩٣ يُعاد تنظيم المرفق ليقدم بصورة منفصلة ما يلي: هيكل التصنيفات في تصنيف وظائف الحكومة (راجع الفقرة ١٢٨-٦)، واستخدامات تصنيف وظائف الحكومة (راجع الفقرة ١٣٠-٦)، والتمييز بين السلع والخدمات الفردية والجماعية (راجع الفقرة ١٣٣-٦)، ووحدات التصنيف (راجع الفقرة ١٤٠-٦)، والمشكلات في تحديد وظائف الحكومة (راجع الفقرة ١٤٣-٦)، والتصنيف المقارن للنفقات (راجع الفقرة ١٤٨-٦). ولم تحدث أي تغييرات في الوظائف في حد ذاتها.

الفصل السابع

١-٩٤ يتناول هذا الفصل باستفاضة الفائدة التي تحققها مجموعة من الميزانيات العمومية المتكاملة مع التدفقات الاقتصادية في الفقرة ٢-٧.

١-٩٥ ويميز بين الملكية القانونية والاقتصادية في الفقرات من ٣-٢٨ إلى ٣-٤١ ومن ٥-٧ إلى ١٣-٧. وتستخدم هذه المفاهيم في رسم حدود الأصل وتقديم فكرة عامة عن الأصول والخصوم (راجع الفقرات من ١٤-٧ إلى ١٩-٧).

١-٩٦ ويوضح حدود الأصل بحيث لا يتضمن الأصول والخصوم الاحتمالية (راجع الفقرة ١٣-٧)، ويوضح المطالبات المالية لتتضمن: أدوات الدين، والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، وحصص الملكية

١-١١٥ ويتناول باستفاضة القيمة السوقية في تقييم أدوات الدين بتقديم إرشادات عملية حول التقييم (راجع الفقرة ١٢٢-٧).

١-١١٦ ويتناول باستفاضة الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (١-٢-٢-٦ و ١-٢-٢-٦ و ١-٢-٢-٦ و ١-٢-٢-٦) كأدوات مالية (راجع الفقرات من ١٢٥-٧ إلى ١٣٤-٧).

١-١١٧ ويوضح نطاق تغطية العملة والودائع (٢-٦-٢-٠ و ٢-٠-٣-٦/٢-٠) ويشرح تقييم هذه الأداة (راجع الفقرات من ١٣٥-٧ إلى ١٤٢-٧).

١-١١٨ ويصف الأنواع المختلفة من سندات الدين (٦-٢-٠-٣-٦/٣-٠-٣-٦) وقيدتها في الفقرات من ١٤٣-٧ إلى ١٥٦-٧.

١-١١٩ ويتسع في وصف القروض (٦-٢-٠-٣-٦/٤-٠-٣-٦) من أجل توضيح التأجيل التمويلي (راجع الفقرة ١٥٨-٧)، ومبادلات الذهب (راجع الفقرة ١٦١-٧)، والمبادلات خارج السوق (راجع الفقرة ١٦٢-٧). ويوضح معالجة اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية كقرض بضمان (راجع الفقرة ١٥٩-٧). ويعرض تقييم القروض ومعالجة القروض المتعثرة في الفقرة ١٦٣-٧.

١-١٢٠ ويتناول باستفاضة فئة حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (١-٢-٢-٦/٥-٠-٣-٦) للتمييز بين الأنواع المختلفة من الأدوات المالية (راجع الفقرات من ١٦٤-٧ إلى ١٧٧-٧). وتقوم أسهم صناديق الاستثمار (٦-٢-٠-٣-٦/٥-٠-٣-٦) بدور متخصص في الوساطة المالية وتدخل كفئة منفصلة (راجع الفقرات من ١٧٤-٧ إلى ١٧٧-٧).

١-١٢١ ويوضح فئة احتياطات نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة (١-٢-٢-٦/٦-٠-٣-٦) بإدخال فئات فرعية لكل من: الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة (راجع الفقرات من ١٨٣-٧ إلى ١٨٦-٧)، ومستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري (راجع الفقرتين ١٨٧-٧ و ١٨٨-٧)، ومستحقات التقاعد (راجع الفقرات من ١٨٩-٧ إلى ١٩٨-٧)، ومطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد (راجع الفقرتين ١٩٩-٧ و ٢٠٠-٧)، ومخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة (راجع الفقرتين ٢٠١-٧ و ٢٠٢-٧).

١-١٢٢ ويتسع نطاق تغطية نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة (١-٢-٢-٦/٦-٠-٣-٦) عقب إثبات الضمانات الموحدة على نحو مماثل للتأمين على غير الحياة وإثبات مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد (راجع الفقرتين ٢٠١-٧ و ٢٠٢-٧) والفقرتين ١٩٩-٧ و ٢٠٠-٧، على التوالي).

عندما يستغرق إنتاج هذه الأصول الثابتة وقتاً طويلاً لاستكمالها. ويدخل فئات فرعية لزيادة توضيح تكوين هذا البند (راجع الفقرات من ٥٩-٧ إلى ٦٣-٧ والجدول ٥-٧).

١-١٠٧ ويتناول باستفاضة تعريف وتحديد منتجات الملكية الفكرية (١-١-١-٢-٣). وتحدد الفئات الفرعية بشكل منفصل كلا من البحوث والتطوير (١-١-١-٢-٣-٢-١)، والتقيب عن المعادن وتقييمها (١-١-١-٢-٣-٢-١)، وبرمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات (١-١-١-٢-٣-٢-١)، والأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية (١-١-١-٢-٣-٢-١)، ومنتجات ملكية فكرية أخرى (١-١-١-٢-٣-٢-١-٥). ويتسع نطاق تغطية هذا البند ليتضمن منتجات البحوث والتطوير بحيث لم تعد الموارد المشمولة ببراءات اختراع تعتبر أصولاً غير منتجة. وإضافة إلى ذلك، يتسع نطاق تغطية برمجيات الكمبيوتر ليتضمن قواعد البيانات (راجع الفقرات من ٦٤-٧ إلى ٧٣-٧).

١-١٠٨ وتدخل نظم الأسلحة كفئة منفصلة تحت الأصول الثابتة (راجع الفقرة ٧٤-٧).

١-١٠٩ وفي دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، تتسق فئات المخزونات (١-١-٢) مع الفئات المستخدمة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتُلغى فئة مخزونات استراتيجية (١-١-٢-١) كفئة منفصلة تحت المخزونات وتدرج في السلع المشتراة لإعادة بيعها (١-١-٢-٢-١-٤)، وتُضاف فئة للمخزونات العسكرية (راجع الفقرات من ٧٥-٧ إلى ٨٦-٧).

١-١١٠ ويوضح هذا الفصل تعريف الأراضي (١-١-٤-١) ويقدم إرشادات حول تقييم الأراضي (راجع الفقرات من ٩٢-٧ إلى ٩٦-٧).

١-١١١ وتحل الموارد المعدنية وموارد الطاقة (١-١-٤-٢) محل فئة أصول جوفية في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. ويستفيض في تناول ملكية وقيد هذه الفئة من الأصول في الفقرات من ٩٧-٧ إلى ٩٩-٧.

١-١١٢ ويتناول باستفاضة تصنيف أصول أخرى تتوافر طبيعياً (١-١-٤-٣). ويدخل فئات فرعية لفئات محددة من أصول أخرى تتوافر طبيعياً، ويوضح تعاريفها (راجع الفقرات من ١٠٠-٧ إلى ١٠٣-٧، والجدول ٧-٧).

١-١١٣ ويوضح فئة الأصول غير المنتجة غير المنظورة (١-١-٤-٤)، ويدخل فئات فرعية تخص العقود وعقود التأجير والتراخيص (١-١-٤-٤-١) والشهرة التجارية والأصول التسويقية (١-١-٤-٤-٢) (راجع الفقرات من ١٠٤-٧ إلى ١١٧-٧).

١-١١٤ ويدخل قابلية التداول كسمة مميزة للأوراق المالية (راجع الفقرة ١١٩-٧).

١٣-٨ يكون تغير الملكية فيها غير واضح (راجع الفقرات من ١٣-٨ إلى ١٧-٨).

١٣٢-١م ويتطابق تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية مع تصنيفات نفس مراكز الأرصدة التي قدمت في الفصل السابع (راجع الفقرة ٢٢-٨ والجدول ١-٨).

١٣٣-١م ويتم توضيح معالجة النصب التذكارية العامة باعتبارها مبانٍ ومنشآت (١-١-٣) في الفقرة ٣٠-٨.

١٣٤-١م ويعرض الفصل معاملات تحسينات الأراضي (١-١-٣) كفتة منفصلة من المعاملات في الفقرة ٣١-٨.

١٣٥-١م ويوضح معاملات الموارد البيولوجية الفلاحية (١-١-٣) لتتضمن صافي الاستثمار في الماشية التي تتم تربيتها للحصول على المنتجات التي تدرها، وصافي الاستثمار في المزارع والبساتين، إلخ. ويقدم إرشادات حول تقييم هذه المعاملات (راجع الفقرات من ٣٤-٨ إلى ٣٦-٨).

١٣٦-١م وتتسع الإرشادات حول المعاملات في منتجات الملكية الفكرية (١-١-٣) لتوضيح تقييم المعاملات فيما يخص البحوث والتطوير (١-١-٣) (راجع الفقرة ٣٨-٨)، والتغيب عن المعادن وتقييمها (١-٣-١) (راجع الفقرة ٣٩-٨)، وبرمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات (١-١-٣) (راجع الفقرة ٤٠-٨)، والترفيه وأصول أدبية وفنية (١-١-٣) (راجع الفقرة ٤١-٨).

١٣٧-١م ويدخل معالجة تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي (١-١-٣) في الفقرة ٤٢-٨. ويدرج الشكل البياني ١-٨ لبيان معالجة هذه التكاليف في إطار إحصاءات مالية الحكومة.

١٣٨-١م ويدخل قيد المعاملات المرتبطة بحيازة نظم الأسلحة والتصرف فيها (١-١-٣) في الفقرة ٤٣-٨.

١٣٩-١م ويتناول باستفاضة المعاملات المرتبطة بعمليات الإضافة إلى المخزون (٢-١-٣) والسحب منه. ويميز بين مالك المخزون من حيث التصرف باعتباره منتج السلع والخدمات والتصرف باعتباره مالك الأصول (راجع الفقرات من ٤٤-٨ إلى ٤٧-٨).

١٤٠-١م ويتناول باستفاضة طبيعة المعاملات ومعالجتها في جميع فئات الأصول غير المنتجة (راجع الفقرات من ٤٩-٨ إلى ٥٨-٨).

الفصل التاسع

١٤١-١م يقدم هذا الفصل شرحاً للعلاقة بين المعاملات وتأثيرها على الأصول/الخصوم المالية في الفقرة ٣-٩. وبالمثل، يفسر تأثير صافي الإقراض/صافي الاقتراض على الاقتصاد في الفقرة ٥-٩.

١٢٣-١م ويوضح فئة المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٦-٢-٠-٧/٦-٣-٠-٧) بتعريف المفهومين (راجع الفقرتين ٧-٢٠٤ و ٧-٢٢١، على التوالي)، بينما يصف أنواع المشتقات المالية (راجع الفقرات من ٧-٢٠٩ إلى ٧-٢١٨)، ويشرح استخدام الهوامش (راجع الفقرتين ٧-٢١٩ و ٧-٢٢٠).

١٢٤-١م ويوضح بند الموازنة الرئيسي في الميزانية العمومية، صافي القيمة (٦)، ويشرح علاقته مع حصة الملكية في الشركات العامة (راجع الفقرات من ٧-٢٢٨ إلى ٧-٢٣٣).

١٢٥-١م وتتسع البنود التي تُقَدِّد تحت بنود التذكرة في الميزانية العمومية لتشمل: صافي القيمة المالية (راجع الفقرة ٧-٢٣٥)، وتقييمات مختلفة لإجمالي وصافي الدين (راجع الفقرات من ٧-٢٣٦ إلى ٧-٢٤٥)، والقروض الميسرة والتحويلات المتضمنة في القروض بأسعار فائدة ميسرة (راجع الفقرة ٧-٢٤٦)، والمتأخرات (راجع الفقرات من ٧-٢٤٧ إلى ٧-٢٥٠)، والالتزامات الاحتمالية الصريحة (راجع الفقرات من ٧-٢٥١ إلى ٧-٢٦٠)، وصافي التعهدات الضمنية بمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية (راجع الفقرة ٧-٢٦١)، والقروض المتعثرة (راجع الفقرة ٧-٢٦٢).

١٢٦-١م ويدخل تصنيف الطرف المقابل في الأصول والخصوم المالية حسب القطاع المؤسسي في الفقرتين ٧-٢٦٤ و ٧-٢٦٥ والجدول ٧-١١.

١٢٧-١م ويدخل تصنيف التزامات الدين وأصولها المالية المقابلة حسب أجل الاستحقاق في الفقرات من ٧-٢٦٦ إلى ٧-٢٧١ والجدول ٧-١٢.

الفصل الثامن

١٢٨-١م يدخل هذا الفصل مفهوم صافي الاستثمار في أصول غير مالية في الفقرة ٨-٤ ويجري تمييزه عن إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية (أي دون مراعاة استهلاك رأس المال الثابت).

١٢٩-١م ويوضح معالجة تكاليف نقل الملكية المصاحبة لحيازة أصول غير مالية والتصرف فيها (عدا المخزون) (راجع الفقرات من ٨-٦ إلى ٨-٨).

١٣٠-١م ويتناول باستفاضة تقييم المعاملات في الأصول غير المالية للتمييز بوضوح بين تقييم حيازة والتصرف في: الأصول الثابتة (راجع الفقرة ٨-٩)، والمخزون (راجع الفقرة ٨-١٠)، والأراضي (راجع الفقرة ٨-١١)، والأصول غير المنتجة عدا الأراضي (راجع الفقرة ٨-١١).

١٣١-١م ويوضح أن وقت قيد المعاملات في الأصول غير المالية هو وقت تغير الملكية الاقتصادية. ويقدم مبادئ توجيهية عن البدائل المتاحة للاستخدام في الحالات التي

١-١٥٢ ويدخل تصنيف المعاملات في التزامات الديون والأصول المالية المقابلة لها حسب أجل الاستحقاق في الفقرة ٩-٨٨. ويمكن تطبيق هيكل التصنيف ذاته، إذا كان مفيدا من الناحية التحليلية، على المعاملات على غرار وصف مراكز الأرصدة في الجدول ٧-١٢.

الفصل العاشر

١-١٥٣ يصف هذا الفصل التدفقات الاقتصادية الأخرى ويُعرّف العنصرين اللذين تتكون منهما التدفقات الاقتصادية الأخرى — وهما، مكاسب وخسائر الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول — في الفقرة ١٠-١.

١-١٥٤ ويستفيض في القسم الذي يتناول مكاسب حيازة أنواع معينة من الأصول غير المالية. وتُضاف إرشادات محددة: الفرق بين مكاسب الحيازة غير المُتحققة والمتحققة (راجع الفقرة ١٠-٦)، ومكاسب الحيازة المحايدة والحقائق (راجع الفقرة ١٠-١١)، وتقدير مكاسب الحيازة على الأصول الثابتة (راجع الفقرات من ١٠-١٣ إلى ١٠-١٥) والمخزونات (راجع الفقرتين ١٠-١٦ و ١٠-١٧)، والنفائس (راجع الفقرة ١٠-١٨)، والأصول غير المالية التي يتم التصرف فيها أثناء فترة الإبلاغ (راجع الفقرتين ١٠-١٩ و ١٠-٢٠).

١-١٥٥ ويتناول باستفاضة تأثير أحداث مختلفة على تقييم الأدوات المالية. ويضيف إرشادات محددة بشأن: الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (راجع الفقرتين ١٠-٢١ و ١٠-٢٢)، والأصول المالية والخصوم ذات القيم النقدية الثابتة (راجع الفقرة ١٠-٢٣)، وسندات الدين (الفقرات من ١٠-٢٤ إلى ١٠-٢٩)، وحصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (راجع الفقرات من ١٠-٣٠ إلى ١٠-٣٤)، ونظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة (راجع الفقرات من ١٠-٣٥ إلى ١٠-٤١)، والمشقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (راجع الفقرتين ١٠-٤٢ و ١٠-٤٣).

١-١٥٦ تقدم الفقرة ١٠-٤٤ مكاسب وخسائر الحيازة ذات الصلة بالأدوات المالية المُقومة بعملات أجنبية، وترد مناقشة حول أدوات الدين التي لا تُستحق عنها فائدة على امتداد فترة زمنية طويلة على غير العادة في الفقرة ١٠-٤٥.

١-١٥٧ وتقدم الفقرة ١٠-٤٦ ثلاثة أحداث تنتج عنها تغيرات أخرى في حجم الأصول — وهي ظهور أو اختفاء موارد قائمة كأصول اقتصادية، وأثار الأحداث الخارجية، والتغيرات في التصنيف.

١-١٥٨ ويتناول هذا الفصل باستفاضة ظهور أو اختفاء الأصول المالية والخصوم من الميزانية العمومية مع الإشارة تحديدا إلى ظهور النصب التذكارية العامة والنفائس (راجع الفقرة ١٠-٥٠). ويفسر في الفقرة ١٠-٥٢ ظروف ظهور الأصول الطبيعية مثل الأصول الجوفية، أو الموارد البيولوجية

١-١٤٢ ويوضح القروض المُيسرة ومعالجتها في الإحصاءات الاقتصادية الكلية في الفقرة ٩-١٢.

١-١٤٣ ويُعرّف المتأخرات في الفقرة ٩-٢٠ ويصف قيد المعاملات ذات الصلة بالتأخرات في الفقرات من ٩-٢١ إلى ٩-٢٣.

١-١٤٤ ويصف تصنيف المعاملات في الأصول والخصوم المالية حسب الأداة ومحل إقامة الطرف المقابل في الفقرات من ٩-٢٤ إلى ٩-٢٧. والتصنيف حسب الأداة الذي يتبعه هو نفسه الوارد وصفه تحت الميزانية العمومية (الفصل السابع).

١-١٤٥ ويوضح المعاملات فيما يخص الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (٣-٢-١٠-٣/٣-١-٠-٣) في الفقرات من ٩-٢٨ إلى ٩-٣٢.

١-١٤٦ فيما يخص سندات الدين (٣-٣-٠-٢-٣/٣-٣-٠-٣)، يتناول باستفاضة المعاملات ذات الصلة بالفائدة واستهلاك الدين (راجع الفقرات من ٩-٣٦ إلى ٩-٤٣).

١-١٤٧ ويوضح تأثير قيد المعاملات بين أصحاب المؤسسات والمؤسسة. ويوضح معاملات مثل الأرباح الموزعة، والتحويلات، ورسوم العضوية والاشتراك مستحقة الدفع لمنظمات دولية، وعمليات أخرى، مثل الخصخصة والتأميم، في وصف المعاملات في حصص الملكية (٣-٢-٣-١-٠-٣/٣-٣-٠-٣) (راجع الفقرات من ٩-٤٧ إلى ٩-٥٥).

١-١٤٨ ويصف قيد التغير في قيمة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار، عدا الناتج عن مكاسب وخسائر الحيازة، في الفقرة ٩-٥٦.

١-١٤٩ وفيما يخص نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة (٣-٣-٠-٢-٣/٣-٣-٠-٣)، يتناول باستفاضة المعاملات التي تؤثر على هذه الاحتياطات لكل فئة فرعية من الاحتياطات (راجع الفقرات من ٩-٥٧ إلى ٩-٦٩).

١-١٥٠ ويتسع نطاق تغطية المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٣-٣-٠-٢-٣/٣-٣-٠-٣) ليحدد خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين بشكل منفصل. ويوضح معاملات المشتقات المالية (٣-٣-٠-٢-٣/٣-٣-٠-٣) ويميز بين المعاملات في البداية، وفي الأسواق الثانوية، مع الخدمة المستمرة، وعند التسوية (راجع الفقرات من ٩-٧١ إلى ٩-٧٦). ويدخل معاملات خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٣-٣-٠-٢-٣/٣-٣-٠-٣) في الفقرة ٩-٧٧.

١-١٥١ ويقدم تصنيف المعاملات في الأصول والخصوم المالية حسب القطاع والإقامة في الفقرات من ٩-٨٥ إلى ٩-٨٧ والجدول ٩-٢.

غير الفلاحية، أو الموارد الطبيعية الأخرى، أو الأراضي، في الميزانية العمومية.

م ١٥٩-١ ويصف آثار الأحداث الخارجية على قيمة الأصول والخصوم في الفقرة ١٠-٥٩. ويقدم تفاصيل قيد هذه الأحداث وتتضمن الخسائر الناجمة عن كوارث (راجع الفقرة ١٠-٦٠)، وأعمال الاستيلاء بدون تعويض (راجع الفقرة ١٠-٦٢)، والتغيرات الأخرى في الحجم غير المصنفة في موضع آخر (راجع الفقرة ١٠-٦٣).

م ١٦٠-١ وتستحدث الفقرة ١٠-٨٣ إعادة تصنيف تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي، واستهلاك رأس المال الثابت المتعلق بهذه التكاليف. وإعادة التصنيف هذه ضرورية للحفاظ على الاندماج بين مراكز الأرصدة والتدفقات.

م ١٦١-١ وتتناول الفقرة ١٠-٧٩ باستفاضة عمليات إعادة تصنيف الأوراق المالية القابلة للتداول والضرورية نتيجة للمعاملات في السوق الثانوية.

م ١٦٢-١ وتُستحدث إعادة تصنيف الذهب النقدي المُحْتَفَظ به في هيئة سبائك ذهب عندما يصبح أصلاً احتياطياً لتكون مثلاً على التغيرات في تصنيف الأصول المالية والخصوم (راجع الفقرة ١٠-٨٤).

تغييرات شاملة في المصطلحات

م ١٦٣-١ أُجريت التغييرات التالية في المصطلحات من أجل زيادة وضوح النص في هذا الدليل.

• يشير الدليل إلى إطار إحصاءات مالية الحكومة بدلا من نظام إحصاءات مالية الحكومة — ويسمح ذلك بوضوح التمييز عن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• في سياق إحصاءات مالية الحكومة، تحل الإشارة إلى المبادئ التوجيهية الإحصائية وفترات الإبلاغ محل الإشارة إلى المبادئ والفترات المحاسبية — ويسمح ذلك بالوضوح في التمييز عند استخدام مصطلح المحاسبة في إعداد البيانات المصدرة وفي سياق المحاسبة في القطاع العام.

• تحل الإشارة إلى التدفقات الاقتصادية محل الإشارة إلى التدفقات، ورغم الإقرار بأن مصطلح التدفقات يُستخدم في الغالب كصيغة مختصرة تعبر عن التدفقات الاقتصادية.

• تحل الإشارة إلى مراكز الأرصدة محل الإشارة إلى أرصدة الأصول والخصوم بوصفها أرصدة — وهو ما يسمح بالوضوح في التمييز عند استخدام كلمة «أرصدة» عندما تشير إلى نوع محدد من الأدوات المالية.

• تحل الإشارة إلى صافي الاستثمار في الأصول غير المالية محل الإشارة إلى صافي اقتناء الأصول غير المالية — فكتيرا ما يُفسر المصطلح الأخير على نحو

خاطئ باعتباره لا يتضمن سوى اقتناء الأصول غير المالية ناقص التصرف فيها، بينما ينبغي أن يتضمن هذا المفهوم كذلك استهلاك رأس المال الثابت. وعلى غرار المعتاد في حالة أرصدة التشغيل، يمكن الآن استخدام الإشارة إلى صافي/إجمالي الاستثمار في أصول غير مالية للتمييز بين إدراج/استبعاد استهلاك رأس المال الثابت.

• الإشارة إلى صافي الإقراض | الاقتراض تحل محلها الإشارة إلى صافي الإقراض | صافي الاقتراض، لتعزيز دقة المصطلح.

• الإشارة إلى «بيان عمليات الحكومة» تحل محلها الإشارة إلى «بيان العمليات» — ويسمح ذلك باستخدام هذا البيان لوحدة الحكومة وكذلك وحدات القطاع العام.

• الإشارة إلى الضرائب غير المتكررة الأخرى على الملكية (١-٣-٥) في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ تحل محلها الإشارة إلى رسوم على رأس المال (١-٣-٥) — ويسمح ذلك باتساق المصطلح في إحصاءات مالية الحكومة مع المصطلح المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• الإشارة إلى دخل الملكية الذي يُعزى إلى حملة وثائق التأمين تحل محلها الإشارة إلى دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار — ويسمح ذلك باتساق المصطلحات في إحصاءات مالية الحكومة مع المصطلحات المستخدمة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• الإشارة إلى مصروفات المساهمات الاجتماعية (١-٢-١) — تحل محلها الإشارة إلى مساهمات أرباب العمل (١-٢-٢) — ويوضح ذلك الطبيعة الاقتصادية لهذا البند. وبالمثل، فإن الإشارة إلى مساهمات اجتماعية فعلية (١-٢-١-٢) ومساهمات اجتماعية محسبة (١-٢-١-٢) تحل محلها الإشارة إلى مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية (١-٢-١-٢) ومساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحسبة (١-٢-١-٢)، على التوالي.

• الإشارة إلى مصروفات "outlays" الحكومة تحل محلها الإشارة إلى نفقات "expenditure" — ويقضي ذلك على أي لبس في استخدام المصروفات "outlays" في تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الأمم المتحدة، والذي يتضمن مصروفات "expense"، واقتناء أصول غير مالية، ومعاملات في الأصول المالية والخصوم.

• الإشارة إلى مبان غير سكنية (١-١-١-٢) تحل محلها الإشارة إلى مبان أخرى عدا المساكن (١-١-٢) — ويسمح ذلك باتساق المصطلح في إحصاءات مالية الحكومة مع المصطلح المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

(٧) — ويسمح ذلك باتساق المصطلح في إحصاءات مالية الحكومة مع المصطلح المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• الإشارة إلى كيان عندما يُقصد به سلعة أو خدمة أو أصل غير مالي، إلخ، محلها الإشارة إلى موارد — ويقضي ذلك على أي لبس مع الكيانات المُشار إليها في سياق الوحدات المؤسسية.

التغييرات عن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦

مقدمة

١٦٤-١م يمثل إطار إحصاءات مالية الحكومة المتكامل، الموصوف في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، تحدينا وتوسيعا كبيرين للإطار الموصوف في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦؛ إذ أدخلت تغييرات رئيسية على التعاريف، والتصنيفات، والبنود الموازنة، وتغطية الوحدات والأحداث الاقتصادية التي تسجل في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ووقت قيد الأحداث الاقتصادية. وإطار إحصاءات مالية الحكومة أكثر اتساقا أيضا مع الأطر الإحصائية الاقتصادية الكلية الأخرى من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. وهناك عدة تغييرات مفصلة داخل كل موضوع رئيسي، ولكن تقديم قائمة جامعة لكل التغييرات يخرج عن نطاق هذا الملحق.

نطاق تغطية الوحدات

١٦٥-١م ينصب تركيز تغطية الوحدات في إطار إحصاءات مالية الحكومة على قطاع الحكومة العامة حسب تعريفه الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويستند تعريف هذا القطاع إلى مفهوم الوحدة المؤسسية الوارد وصفه في الفصل الثاني. ويتألف قطاع الحكومة العامة من جميع الوحدات الحكومية المقيمة وجميع المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح الخاضعة لسيطرة الحكومة. وقد تم تحديد نطاق التغطية في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ على أساس وظيفي وليس على أساس الوحدة، وهو يشمل جميع الوحدات التي تقوم بإحدى وظائف الحكومة، ولكن لا يدرج من حيث المبدأ إلا المعاملات التي ترتبط ارتباطا مباشرا بوظائف الحكومة. ويعني ذلك ضمنا استبعاد المعاملات التي لا تمثل تحقيق سياسة المالية العامة، وتُستبعد على وجه الخصوص جميع المعاملات المرتبطة بوظائف السلطة النقدية ومؤسسات الإيداع المالية الأخرى.

١٦٦-١م السلطات فوق القومية هي منظمات دولية مُنحت سلطة فرض ضرائب أو تحويلات إلزامية أخرى داخل أقاليم البلدان الأعضاء فيها. ورغم قيام السلطات فوق القومية ببعض وظائف الحكومة داخل كل بلد عضو، فإنها تعتبر دائما وحدات مؤسسية غير مقيمة، ولذلك فإنها لا تدرج في إطار إحصاءات مالية الحكومة بالنسبة لأي بلد. أما في

• الإشارة إلى آلات ومعدات أخرى (٢-٢-١-١-٦) محلها الإشارة إلى آلات ومعدات عدا معدات النقل (٦-١-٢-٢) — ويسمح ذلك باتساق الفئة المعدلة في إحصاءات مالية الحكومة مع البيانات التاريخية وإدراج فئتي معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات وآلات ومعدات أخرى كما في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• الإشارة إلى أصول فلاحية (١-٣-١-١-٦) محلها الإشارة إلى موارد بيولوجية فلاحية (١-٣-١-١-٦) — ويسمح ذلك باتساق المصطلح في إحصاءات مالية الحكومة مع المصطلح المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• الإشارة إلى أصول جوفية (٢-٤-١-٦) محلها الإشارة إلى الموارد المعدنية وموارد الطاقة (١-٦-٢-٤) — ويسمح ذلك باتساق المصطلح في إحصاءات مالية الحكومة مع المصطلح المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• الإشارة إلى أصول ثابتة غير منظورة (٣-١-١-٦) محلها الإشارة إلى منتجات الملكية الفكرية (٢-٣-١-١-٦) — ويسمح ذلك باتساق المصطلح في إحصاءات مالية الحكومة مع المصطلح المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتدخل كلمة «منتجات» لتوضيح أنها لا تتضمن حقوق طرف ثالث، وهي أصول غير منتجة.

• الإشارة إلى أوراق مالية عدا الأسهم (٦-٣-٠-٢-٦) محلها الإشارة إلى سندات الدين (٢-٦-٣-٠-٣-٦) — ويسمح ذلك باتساق المصطلح في إحصاءات مالية الحكومة مع المصطلح المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• الإشارة إلى أسهم وحصص رأس مال أخرى (٠-٢-٦-٥-٣-٦) محلها الإشارة إلى حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار (٥-٠-٢-٦-٥-٣-٦) — ويسمح ذلك باتساق المصطلح في إحصاءات مالية الحكومة مع المصطلح المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• الإشارة إلى احتياطات تأمين فنية (٦-٦-٠-٢-٦) محلها الإشارة إلى نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة (٦-٦-٠-٢-٦) — ويسمح ذلك باتساق المصطلح في إحصاءات مالية الحكومة مع المصطلح المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

• الإشارة إلى مشتقات مالية (٠-٣-٦-٧-٠-٢-٦) محلها الإشارة إلى المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين (٠-٣-٦-٧-٠-٢-٦)

أمثلة التدفقات الاقتصادية الأخرى، تغيرات الأسعار وإطفاء الأصول. والتدفقات الاقتصادية الأخرى، بحكم طبيعتها، هي أحداث غير نقدية، وهذا يعني أنها لم تكن تمثل جزءاً من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦.

التقييم

١٧٢-١ م في إطار إحصاءات مالية الحكومة يتم تقييم الأصول والخصوم، بما في ذلك سندات الدين التي قد تكون لها قيمة اسمية مختلفة، بأسعار السوق الجارية. ويُقِيم العديد من الأصول/الخصوم بالقيمة الاسمية كمتغير بديل عن القيمة السوقية — على سبيل المثال، القروض عموماً غير متداولة ولذلك لا تكون لها قيم سوقية؛ ولذا فهي تقيد بقيمتها الاسمية. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، فقد كان يتم تقييم سندات الدين دائماً بالمبلغ الذي تلتزم الحكومة بدفعه عندما يحين أجل استحقاق الدين، والذي قد يختلف عن كل من القيمة الاسمية والقيمة السوقية الحالية. وينص إطار إحصاءات مالية الحكومة على قيد القيمة الاسمية لسندات الدين كبند للتذكرة.

قيد التدفقات على أساس إجمالي وعلى أساس صاف

١٧٣-١ م عرض التدفقات على أساس إجمالي أو صاف، في معظمه، هو نفس العرض في إطار إحصاءات مالية الحكومة ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. ويتعلق الاستثناء الرئيسي بمبيعات ومصروفات المنشآت السوقية. والمنشآت السوقية هي، بوجه عام، جزء من إحدى وحدات الحكومة العامة موجودة في موقع واحد ويتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وبيع سلع وخدمات بأسعار ذات دلالة اقتصادية. ومن حيث المفهوم، من الممكن إعداد سجلات محاسبية كاملة عن النشاط الإنتاجي لمنشأة ما، بما في ذلك المبيعات وتكاليف الإنتاج. ويعرض إطار إحصاءات مالية الحكومة مبيعات وتكاليف إنتاج المنشآت السوقية على أساس إجمالي كإيرادات ومصروفات على التوالي. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، فكان يتم قيد صافي القيمة للمبيعات ناقص تكاليف الإنتاج كإيرادات إذا كانت موجبة وكنفقات إذا كانت سالبة.

اندماج التدفقات والأرصدة

١٧٤-١ م إطار إحصاءات مالية الحكومة المعدل إطار متكامل تماماً — أي أنه يمكن فيه اشتقاق بيانات مركز الأرصدة في نهاية فترة الإبلاغ من بيانات مركز الأرصدة في بداية فترة الإبلاغ والتدفقات التي حدثت خلال الفترة. ونتيجة لهذا التكامل، تدرج جميع الأحداث التي تؤثر على الأداء المالي أو المركز المالي أو وضع السيولة لدى قطاع الحكومة العامة. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، فقد كانت بيانات مراكز الأرصدة المدرجة تقتصر على التزامات الدين. ولا يمكن في المعتاد مطابقة التغيرات في مركز أرصدة التزامات الدين مع التدفقات المسجلة. وتقتصر التدفقات في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام

دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، فإن المعاملات الناتجة عن قيام السلطات فوق القومية بوظائف حكومية داخل أي بلد تدرج في إحصاءات ذلك البلد. غير أنه من الممكن إعداد إحصاءات عن السلطات فوق القومية باستخدام إطار إحصاءات مالية الحكومة كما لو كانت تشكل بلداً منفصلاً وتصنيف فئات المعاملات ذات الصلة حسب البلد.

وقت قيد الأحداث الاقتصادية

١٦٧-١ م يتحدد وقت قيد المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى في إطار إحصاءات مالية الحكومة المعدل بمبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق. وبعبارة أخرى، تسجل التدفقات عند نشوء قيمة اقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إطفائها. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، فقد كانت المعاملات تسجل عند تلقي المدفوعات النقدية أو دفعها. وتسجل التدفقات عموماً وفق أساس الاستحقاق في وقت مبكر عن وقت قيدها على الأساس النقدي.

١٦٨-١ م قيد التدفقات على أساس الاستحقاق سوف يسجل تلقائياً الالتزامات المتأخرة السداد، مثل متأخرات أصل الدين، أو مدفوعات الفائدة، أو المدفوعات عن السلع والخدمات. أما استخدام الأساس النقدي في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ فيعني عدم قيد المتأخرات والتغيرات في مستوى تلك المتأخرات.

١٦٩-١ م يسمح القيد على أساس الاستحقاق بقيد الفرق بين قيمة استرداد سند أو ورقة مالية مماثلة وسعر إصداره كفائدة وقت اكتسابها أو تحملها وليس وقت استحقاق الورقة المالية. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ فقد كان كامل الفرق بين سعر الإصدار وسعر الاسترداد يسجل كفائدة وقت استرداد قيمة الورقة المالية.

نطاق تغطية الأحداث

١٧٠-١ م نطاق تغطية الأحداث أوسع في إطار إحصاءات مالية الحكومة المعدل منه في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، لأن الإطار المعدل يشمل جميع الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على الأصول أو الخصوم أو الإيرادات أو المصروفات وليس الأحداث التي تمثلها معاملة نقدية فحسب. فعلى سبيل المثال، يشتمل نطاق التغطية على المقايضة ومنح السلع والخدمات. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، فقد كانت المعاملات العينية تدرج بشكل انتقائي فقط وكبنود للتذكرة.

١٧١-١ م يدرج إطار إحصاءات مالية الحكومة التدفقات الاقتصادية الأخرى، وهي جميع التدفقات عدا المعاملات التي تؤثر على مراكز أرصدة أصول الوحدة وخصومها وقيمتها الصافية. ويجب إدراج التدفقات الاقتصادية الأخرى، حتى يمكن مطابقة الميزانية العمومية في بداية الفترة المحاسبية مطابقة تامة مع الميزانية العمومية في نهاية الفترة. ومن

في دليل ١٩٨٦ زائد التحويلات الرأسمالية، التي كانت تصنف كإيرادات رأسمالية في دليل ١٩٨٦.

- تتألف الإيرادات الرأسمالية في دليل ١٩٨٦ من مبيعات أصول غير مالية وحصائل تحويلات رأسمالية. ولا تعتبر مبيعات الأصول إيرادات في إطار إحصاءات مالية الحكومة، أما التحويلات الرأسمالية فتصنف كإيرادات.

م ١٧٨-١ تصنف المصروفات/النفقات بطريقتين—أي حسب الوظيفة وحسب النوع الاقتصادي للمعاملة—في كل من إطار إحصاءات مالية الحكومة ودليل ١٩٨٦. والتصنيف حسب الوظيفة المستخدم في الدليلين هو «تصنيف وظائف الحكومة» (COFOG) الذي نشرته الأمم المتحدة. ويتضمن إطار إحصاءات مالية الحكومة نسخة عام ٢٠٠٠ من تصنيف وظائف الحكومة.

م ١٧٩-١ تصنف المصروفات حسب النوع الاقتصادي في إطار إحصاءات مالية الحكومة مماثل بوجه عام للتصنيف المقابل في دليل ١٩٨٦. والاستثناء الأساسي هو أن اقتناء أصول غير مالية لا يعتبر مصروفات في إطار إحصاءات مالية الحكومة. وتشتمل التغييرات الأخرى على ما يلي:

- يعتبر استهلاك رأس المال الثابت مصروفات في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ولكنه مستبعد من دليل ١٩٨٦ بوصفه مصروفات غير نقدية.

- تُصنّف مدفوعات التحويلات حسب نوع المدفوعات في إطار إحصاءات مالية الحكومة. وتُصنّف في دليل ١٩٨٦ حسب القطاع المتلقي للمدفوعات. والأنواع الرئيسية لمدفوعات التحويلات هي الإعانات والمنح والمناقص الاجتماعية، والتحويلات غير المصنفة في مواضع أخرى، والأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة.

م ١٨٠-١ خُصصَ تصنيف جديد لصافي الاستثمار في الأصول غير المالية الناشئة عن المعاملات لأنها غير مصنفة كإيرادات أو كمصروفات في إطار إحصاءات مالية الحكومة. وهذا التصنيف يتبع التصنيف الموازي الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والذي يستند إلى نوع الأصل الذي تنطوي عليه المعاملة. ويشتمل هذا التصنيف على استهلاك رأس المال الثابت لأنه يمثل انخفاضاً في قيمة أصول ثابتة.

م ١٨١-١ يشكل «الإقراض ناقص السداد» فئة من فئات المعاملات في دليل ١٩٨٦ تمثل صافي اقتناء أصول مالية لأغراض السياسة العامة وتصنف مع النفقات لحساب العجز/الفائض الكلي. أما في إطار إحصاءات مالية الحكومة، فتصنف هذه المعاملات مع معاملات أخرى في أصول مالية. ومع هذا، إذا توافرت معلومات تكميلية عن الإقراض الموجه، يمكن حساب كل من الرصيد الكلي والإقراض الموجه من

١٩٨٦ على تمثيل التدفقات النقدية ولا يراعى فيها التغييرات في الأرصدة المرتبطة بتدفقات عدا النقدية، مثل التخفيضات المسموح بها، وتحمل الدين، والإعفاء من الدين، إلخ. وقد أدرجت جداول تكميلية توضح البيانات الإضافية اللازمة لاستكمال المطابقة.

التعاريف والتصنيفات

م ١٧٥-١ الإيرادات في إطار إحصاءات مالية الحكومة هي زيادة في صافي القيمة ناتجة عن معاملات. وبذلك، فإن الإيرادات تشمل المنح ولكن تستبعد منها حصيلة التصرف في الأصول غير المالية. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ فيعرّف الإيراد بأنه جميع المتحصلات غير مستحقة السداد عدا المنح، وبذلك يشتمل الإيراد على حصيلة التصرف في أصول غير مالية.

م ١٧٦-١ وبالمثل، تعتبر المصروفات في إطار إحصاءات مالية الحكومة انخفاضاً في صافي القيمة ناتجاً عن معاملة. ولا تؤثر مشتريات الأصول غير المالية على صافي القيمة ولا تعتبر معاملات مصروفات. وقد استخدم مصطلح «مصروفات» («expense») بدلاً من مصطلح «نفقات» («expenditure») المستخدم في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأساس الاستحقاق المستخدم في القيد ويوضح استبعاد المعاملات في الأصول غير المالية. أما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، فتعرّف النفقات بأنها جميع المدفوعات غير مستحقة السداد وتشمل مشتريات الأصول غير المالية.

م ١٧٧-١ تختلف تصنيفات الإيرادات في الدليلين اختلافاً كبيراً. ففي دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، تُصنّف الإيرادات كإيرادات ضريبية، أو إيرادات غير ضريبية، أو إيرادات رأسمالية. وتشكل المنح فئة مستقلة من المتحصلات من غير الإيرادات. أما في إطار إحصاءات مالية الحكومة فتقسم الإيرادات إلى ضرائب، ومساهمات تأمين اجتماعي، ومنح، وإيرادات أخرى، وذلك كما يلي بقدر أكبر من التفصيل:

- تُستبعد من الضرائب مساهمات الضمان الاجتماعي في إطار إحصاءات مالية الحكومة المعدل، ولكنها مدرجة في دليل ١٩٨٦.

- تشتمل مساهمات الضمان الاجتماعي في إطار إحصاءات مالية الحكومة على مساهمات الضمان الاجتماعي التي كانت تصنف كضرائب في دليل ١٩٨٦، وتشتمل على المساهمات الاجتماعية الأخرى في برامج التأمين الاجتماعي المدارة لصالح موظفي الحكومة، التي كانت تصنف كإيرادات غير ضريبية في دليل ١٩٨٦.

- تشمل الإيرادات الأخرى في إطار إحصاءات مالية الحكومة معظم فئة الإيرادات غير الضريبية الواردة

البيانات المصدرية في إحصاءات مالية الحكومة، كمؤشر مالي (راجع مرفق الفصل الرابع، والجدول ٤م-٢).

البنود الموازنة

١م-١٨٢ يشتمل إطار إحصاءات مالية الحكومة على عدة بنود موازنة جديدة، وذلك نتيجة للنظرة المتمثلة في أن التحليل المالي يجب أن يتضمن اعتبارات عديدة، وفي عدم وجود مقياس واحد يفي بجميع الأغراض. أما الإطار التحليلي في دليل ١٩٨٦، فيركز على بند موازن واحد هو العجز/الفائض الكلي رغم أنه ينص على بنود موازنة أخرى.

١م-١٨٣ يشتمل الإطار التحليلي في إحصاءات مالية الحكومة المتكاملة على عدة بنود موازنة. ويشتمل «بيان العمليات» على ما يلي:

- صافي رصيد التشغيل، الذي يعرف بأنه الإيرادات ناقص المصروفات ويمثل التغير في صافي القيمة الناتج عن معاملات.

- صافي الإقراض/صافي الاقتراض، الذي يعرف بأنه صافي اقتناء أصول مالية ناقص صافي تحمل الخصوم، أو يعرف كبديل عن ذلك بأنه صافي رصيد التشغيل ناقص صافي الاستثمار في أصول غير مالية، وهو كذلك يساوي إجمالي رصيد التشغيل ناقص إجمالي الاستثمار في أصول غير مالية.

١م-١٨٤ يشمل «بيان مصادر واستخدامات النقدية» الفائض/العجز النقدي لتوضيح رصيد التدفقات النقدية من عمليات الحكومة وإجمالي الاستثمار في أصول غير مالية. وهو مشابه للعجز/الفائض الكلي في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ باستثناء عدم طرح صافي التدفقات النقدية الخارجة الناشئ من الإقراض الموجه (الإقراض ناقص مدفوعات السداد في معاملات ذات صلة بالسياسات في الأصول المالية أو الخصوم).

١م-١٨٥ وهناك بند موازن آخر في إطار إحصاءات مالية الحكومة هو الرصيد الكلي، الذي يعرف بأنه صافي الإقراض/

صافي الاقتراض المعدل من خلال إعادة ترتيب المعاملات في الأصول والخصوم التي تعتبر قد أجريت لأغراض السياسة العامة. وعلى وجه الخصوص، يُضاف الإقراض الموجه إلى النفقات بينما تُدرج متحصلات الخصخصة (بما في ذلك مبيعات الأصول الثابتة) كمعاملات في البنود المالية عند حساب رصيد المالية العامة الكلي. ويعادل ذلك العجز/الفائض الكلي في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ ولكنه يتحدد باستخدام طريقة القيد على أساس الاستحقاق.

١م-١٨٦ تشتمل البنود الموازنة الأخرى في إطار إحصاءات مالية الحكومة على صافي القيمة، وصافي القيمة المالية، والتغير في صافي القيمة، والتغير في صافي القيمة المالية (وجميعها مرتبطة بالميزانية العمومية) والتغير في صافي القيمة من التدفقات الاقتصادية الأخرى، والرصيد الأساسي، والادخار. أما في دليل ١٩٨٦، فلا توجد بنود موازنة مماثلة.

الاتساق مع النظم الإحصائية الأخرى

١م-١٨٧ يتسق إطار إحصاءات مالية الحكومة المعدل مع نظم إحصائية اقتصادية كلية دولية أخرى. وبعبارة أخرى، فإنه يستخدم نفس المفاهيم الأساسية والتعاريف والأعراف إلى أقصى حد ممكن بالنظر إلى هدف إطار إحصاءات مالية الحكومة المتمثل في توفير بيانات تدعم تحليل المالية العامة. والأدلة الإحصائية الأخرى التي تم تحقيق الاتساق بين إطار إحصاءات مالية الحكومة وبينها هي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي ودليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي (جاري تحديثه). وعلى العكس من ذلك، فإن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦ يتبع طبعة سنة ١٩٦٨ من نظام الحسابات القومية، حيثما أمكن، ولكن درجة الاتساق بينهما أقل كثيرا، ويرجع ذلك أساسا إلى استخدام طريقة القيد على الأساس النقدي في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. ويقدم الملحق السابع في هذا الدليل معلومات إضافية عن الروابط بين إطار إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى.

الحماية الاجتماعية

يتناول هذا الملحق وصف مختلف الهياكل التنظيمية التي تستخدم في توفير الحماية الاجتماعية وإحصاءات مالية الحكومة المرتبطة بها التي يتم إعدادها لقطاع الحكومة العامة أو القطاع العام.

مقدمة

٢-١ الحماية الاجتماعية هي تدخل منظم يهدف إلى تحرير الأسر المعيشية والأفراد من أعباء مجموعة محددة من المخاطر الاجتماعية^١ وتُعرف المخاطر الاجتماعية بأنها أحداث أو ظروف يمكن أن تؤثر سلباً على رفاهية الأسر إما بزيادة الأعباء على مواردها أو بخفض دخلها. وقد تحدث هذه الاحتياجات بسبب المرض أو البطالة أو التقاعد أو السكن أو التعليم أو الظروف العائلية. وتخصص حكومات عديدة موارد اقتصادية كبيرة لحماية المواطنين والموظفين التابعين لها من هذه المخاطر.

٢-٢ ويصف هذا الملحق طبيعة الحماية الاجتماعية، والحد الفاصل بين الحماية الاجتماعية والتأمين الخاص، والمعايير المستخدمة في تصنيف ترتيبات الحماية الاجتماعية. ويرد في هذا الملحق تصنيف لترتيبات الحماية الاجتماعية. والغرض من التصنيف هو تحديد نوع ترتيبات الحماية الاجتماعية وعزوها حسب القطاع، وذلك من أجل مساعدة القوائم بإعداد البيانات في قيد التدفقات ومراكز الأرصدة. وتُعرض أمثلة على قيد تدفقات محددة مرتبطة بأنواع مختلفة من ترتيبات الحماية الاجتماعية في شكل جداول^٢.

طبيعة الحماية الاجتماعية

٢-٣ تستفيد الأسر المعيشية من الحماية الاجتماعية بطرق مختلفة:

- يمكن للأسر المعيشية أن تتلقى مزايا عندما تستوفي معايير أهلية معينة نشأت من خطر اجتماعي ما دون تقديم أي مساهمات. وتُصنّف هذه المزايا كمصروفات تفضي إلى إعادة توزيع الدخل من خلال التحويلات.

- ويمكن للأسر المعيشية دفع مساهمات وتلقي مزايا في شكل تحويلات مستحقة القبض في حالة حدوث مخاطر اجتماعية معينة. وهذه المساهمات أو المزايا لا تشكل تبادلاً لعدم حدوث تبادل مباشر للقيمة الاقتصادية. ويخول سداد مساهمات اجتماعية للمشارك الحصول على مزايا مستقبلية مشروطة. وتعمل ماليات هذه الترتيبات على نحو مماثل لنظم التأمين على غير الحياة (راجع الفقرة م٤-٧٠). وترتيبات الحماية الاجتماعية هذه هي بالأساس عملية إعادة توزيع عبر قطاع عريض من السكان يضم العديد من الأفراد المشاركين بحيث يستفيد المحتاجون من المزايا^٣. وتُصنّف هذه المنافع الاجتماعية كمصروفات.

- ويمكن للأسر المعيشية (بما في ذلك العاملون، والعاملون لحساب أنفسهم، والعاطلون) سداد مساهمات (فعلية أو محتسبة) في برنامج ما بغرض مراكمة أصول. ويمكنها السحب من هذه الأصول المتراكمة في حالة وقوع خطر اجتماعي معين. وتضم الأمثلة على ذلك معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل ومزايا التقاعد الأخرى، وبرامج الادخار الإجمالي، والأنواع الأخرى من الإيرادات السنوية. وتعمل ماليات هذه الترتيبات على نحو مماثل لبرامج التأمين الاجتماعي (راجع الفقرة م٤-٦٩). وثمة قدر ضئيل نسبياً من إعادة التوزيع بين مختلف الأسر المعيشية التي تحمل وثائق تأمين متشابهة، ويستطيع أعضاء الأسر المعيشية التنبؤ بقدر معقول من اليقين بما سيحصلون عليه ومتى. وبالتالي تكون المساهمات والمدفوعات من هذه المزايا معاملات في الأصول المالية والخصوم.

^١ يشمل «تصنيف وظائف الحكومة» (راجع مرفق الفصل السادس) فئة باسم الحماية الاجتماعية، ولكن نطاقها يختلف عن نطاق الحماية الاجتماعية المبينة هنا، لا سيما لاستبعادها الرعاية الصحية.

^٢ ترد مناقشة للقضايا الخاصة بتنظيم ومعاملة برامج الحماية الاجتماعية أيضاً في «دليل النظام الأوروبي لإحصاءات الحماية الاجتماعية المتكاملة» (ESSPROS Manual) الصادر عن المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٨ (لكسمبرغ ٢٠٠٨).

^٣ كما يرد في الفقرة ٦-٩٧، تختلف فئة المنافع الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة] عن المنافع الاجتماعية المعروفة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

أو للاعتلال المزمّن أو لتقدم العمر، إلخ. وعادة ما تُقدّم المنافع الاجتماعية هذه عينيا في شكل علاج أو رعاية توفر مجانا أو بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادية، أو عن طريق سداد النفقات التي تكبدتها الأسر المعيشية أو تكبدها الأفراد.

- يكون المستفيدون ملزمين بدعم معالين من أنماط مختلفة: زوجات/أزواج وأطفال وأقارب مسنون وأشخاص معاقون بدنيا أو عقليا، إلخ. وهذه المنافع الاجتماعية عادة ما تُدفع نقدا في شكل مخصصات منتظمة للمعالين أو للأسر.

- يعاني المستفيدون من انخفاض في الدخل كنتيجة لعدم قدرتهم على العمل بدوام كامل. وعادة ما تُدفع هذه المنافع الاجتماعية بصفة منتظمة نقدا طوال استمرار هذا الوضع أو لفترة معينة بحد أقصى. وفي بعض الحالات، يجوز تقديم مبلغ إجمالي دفعة واحدة بالإضافة إلى الدفع المنتظم أو بدلا منه. وقد يُمنع الأشخاص من العمل لأسباب مختلفة، بما في ذلك البطالة القهرية والتسريح المؤقت للعمالة والعمل لوقت قصير الأجل والمرض والإصابة العرضية وولادة طفل، إلخ.

- يعاني المستفيدون من انخفاض في الدخل بسبب وفاة المصدر الرئيسي للدخل. وعادة ما تُدفع هذه المنافع الاجتماعية نقدا، غالبا في صورة مخصصات منتظمة، أو في بعض الحالات، يُدفع مبلغ إجمالي دفعة واحدة.

- يحصل المستفيدون على إسكان إما مجاني أو بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادية أو من خلال سداد بعض النفقات التي يتكبدونها.

- يحصل المستفيدون على مخصصات لتغطية نفقات التعليم المتحملة لصالحهم أو لصالح من يعولون. وفي بعض الأحيان، قد يتم توفير الخدمات التعليمية في صورة عينية (أي الخدمات التعليمية المقدمة مجانا أو بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادية^٤ لهؤلاء المعرضين لمخاطر اجتماعية).

م ٢-٨ ويمكن تقديم المنافع الاجتماعية نقدا أو عينيا. وإذا قُدمت عينيا، فقد تكون الوحدة التي تقدم تلك المنافع هي التي تنتج السلع أو الخدمات المعنية، أو قد تشتريها الوحدة التي تقدم المنافع من منتج سوقي قبل توزيعها على الأسرة المعيشية، أو قد تقوم الأسر المعيشية بشراء السلع والخدمات

^٤ في هذه الحالة، فإن المنافع الاجتماعية سوف تغطي فقط الفرق بين السعر العادي لهذه الخدمات والسعر المدفوع.

م ٢-٤ وتبعاً لطبيعة ترتيب الحماية الاجتماعية، يمكن للوحدة التي تدير الترتيب أن تحصل على إيرادات (مساهمات اجتماعية) و/أو تتحمل مصروفات (منافع اجتماعية) متعلقة بترتيب الحماية الاجتماعية. **والمساهمات الاجتماعية** [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-١) هي إيرادات فعلية أو محتسبة مستحقة القبض لبرامج التأمين الاجتماعي من أجل رصد المخصصات لمنافع التأمين الاجتماعي مستحقة الدفع (راجع الفقرات من ٥-٩٤ إلى ٥-١٠٠). وباعتبار **المنافع الاجتماعية** [إحصاءات مالية الحكومة] (٢-٧) مصروفات، فهي تمثل تحويلات جارية مستحقة القبض للأسر بهدف تلبية الاحتياجات التي تنشأ عن المخاطر الاجتماعية (راجع الفقرات من ٦-٩٦ إلى ٦-١٠٦). وكبدل، يمكن للوحدة التي تدير الترتيب أن تشارك في المعاملات في الأصول المالية والخصوم، والتي تُصنّف ضمن نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة (راجع الفقرات من ٧-١٧٨ إلى ٧-٢٠٢).

م ٢-٥ وتختلف المخاطر الاجتماعية التي تغطيها الحماية الاجتماعية من بلد لآخر ومن برنامج لآخر. وبصفة عامة، يمكن تقسيم الحماية الاجتماعية إلى فئتين، هما:

- معاشات التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى

- كافة المنافع الاجتماعية الأخرى، والتي توصف على نحو جماعي بالمنافع الاجتماعية عدا معاشات التقاعد.

م ٢-٦ وتصبح **معاشات التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى** مستحقة الدفع عندما ينتهي عمل الأفراد عند التقاعد. ويمكن أن تكون معاشات التقاعد واجبة الدفع أيضا لأفراد آخرين—على سبيل المثال للزوجة الثكلى أو معالين آخرين أو لشخص يعاني من إعاقة دائمة. وكما يوضح الشكل البياني، م ٢-١، تُقدّم معاشات التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى للأفراد من خلال المساعدة الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي أو نظم التقاعد المرتبطة بالعمل أو التأمين الخاص.

م ٢-٧ وتشمل **المنافع الاجتماعية عدا معاشات التقاعد المدفوعات** للأفراد إذا أصبحوا عاطلين عن العمل مؤقتا، أو عند معاناتهم من ظروف طبية، أو التعرض لحدث يمنعه من العمل لفترة ما. والقائمة التالية من المنافع الاجتماعية عدا معاشات التقاعد توضح طبيعتها العامة:

- إذا احتاج المستفيدون أو من يعولون لعلاجات طبية أو علاج أسنان أو غيرها من العلاجات أو لرعاية بالمستشفى أو رعاية نقاهة أو رعاية طويلة الأجل نتيجة للمرض أو للإصابات أو لاحتياجات الأمومة

الشكل البياني م ٢-١: الحد الفاصل بين الحماية الاجتماعية والتأمين الخاص

التأمين		التأمين الاجتماعي		الحماية الاجتماعية	
التأمين الفردي		التأمين الاجتماعي		الحماية الاجتماعية	
التأمين الخاص		برامج التأمين الاجتماعي المرتبطة بالعمل ^١		برامج الضمان الاجتماعي	المساعدة الاجتماعية
نظم التأمين على الحياة	نظم التأمين على غير الحياة	نظم التقاعد	النظم غير التقاعدية		
المبالغ مستحقة القبض:	المبالغ مستحقة القبض:	المبالغ مستحقة القبض:	المبالغ مستحقة القبض:	المبالغ مستحقة القبض:	المبالغ مستحقة القبض:
- تحمل الخصوم من خلال المساهمات الفعلية	- الأقساط (الإيرادات)	- تحمل الخصوم من خلال المساهمات الفعلية والمحتسبة	- المساهمات الاجتماعية الأخرى (إيرادات)	- مساهمات الضمان الاجتماعي (إيرادات)	- لا توجد
المبالغ مستحقة الدفع:	المبالغ مستحقة الدفع:	المبالغ مستحقة الدفع:	المبالغ مستحقة الدفع:	المبالغ مستحقة الدفع:	المبالغ مستحقة الدفع:
- انخفاض في الخصوم من خلال معاشات التقاعد المسددة	- المطالبات (مصرفات)	- انخفاض في الخصوم من خلال معاشات التقاعد المسددة	- المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل (مصرفات)	- منافع الضمان الاجتماعي (مصرفات)	- منافع المساعدات الاجتماعية (مصرفات)

^١ بما في ذلك النظم ذات المساهمات المحددة، والتي تُعامل على نحو مماثل للتأمين على الحياة.

في موضع آخر (٢-٨-٢) في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرات من ١٢٢-٦ إلى ١٢٦-٦).

الحد الفاصل بين الحماية الاجتماعية والتأمين الخاص

م ٢-١١ ثمة منافع اجتماعية تُقدّمها الحكومة العامة بوصفها رب عمل لموظفيها ومن يعولون، أو وحدات أخرى مثل النقابات والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. ويتم دائما تقديم المنافع الاجتماعية في ترتيبات جماعية. وبالتالي، تُستبعد من ترتيبات الحماية الاجتماعية وثائق التأمين الفردية التي يتم شراؤها بمبادرة خاصة من الأفراد أو الأسر لمصلحتهم فقط. وعندما يشتري الأفراد وثائق تأمين بأسمائهم بمبادرة منهم وبصورة مستقلة عن أرباب عملهم أو الحكومة، لا تُعامل المطالبات مستحقة القبض كمنافع اجتماعية حتى وإن كانت الوثائق مشتراة للتأمين ضد نفس أنواع المخاطر الاجتماعية الواردة في الفقرتين م ٢-٦ وم ٢-٧—فهذه المبادرات الخاصة تُعامل كتأمين خاص.

م ٢-١٢ وترتيبات الادخار الفردية التي تحافظ على مساهمات المشتركين وتقتصر على الحماية ضد المخاطر الاجتماعية تعتبر نظم تأمين خاصة. وبموجب هذه

ثم يتم تعويضها نقدا عن تلك النفقات. ويمكن أيضا توفير بعض المنافع بصورة غير مباشرة، كأن يتم ذلك من خلال علاوات وإعفاءات وتخفيضات ضريبية؛ ولا تعتبر المنافع المقدمة بهذه الكيفية ضمن المنافع الاجتماعية في إحصاءات مالية الحكومة. غير أنه إذا ما تم توفير المنافع الاجتماعية من خلال النظام الضريبي في صورة ائتمانات ضريبية مستحقة الدفع، يتعين قيد هذه الائتمانات على أساس إجمالي وقبدها كمنافع اجتماعية تدفعها الحكومة (الفقرات من ٢٩-٥ إلى ٣٢-٥).

م ٢-٩ وفي إحصاءات مالية الحكومة، تعتبر المنافع الاجتماعية دائما مدفوعات تحويلات لأن هذه المنافع تُقدّم دون أن يلتزم المستفيدون بتقديم شيء له قيمة معادلة مقابلها. ومن ثم لا تعتبر المخصصات المقدمة كتعويض للعاملين أو القروض التي يقدمها أرباب العمل للعاملين بمثابة منافع اجتماعية. ويرد تعريف وشرح أكثر تفصيلا للتحويلات في الفقرة ٣-١٠.

م ٢-١٠ ولا تشمل المنافع الاجتماعية على التحويلات التي تتم لمواجهة أحداث أو ظروف لا تشملها عادة برامج التأمين الاجتماعي. وبالتالي، فإن التحويلات التي تتم لمواجهة أحداث استثنائية كالحوادث الطبيعية أو التدمير أثناء الحروب يتعين أن تُقيد ضمن التحويلات غير المصنفة

الترتيبات، تحفّظ مساهمات المشتركين و/أو أرباب عملهم في حساب منفصل وتكون قابلة للسحب في ظروف معينة، مثل التقاعد والبطالة والعجز والوفاة.

م ١٣-٢ ولا بد أن يتم تنظيم ترتيبات الحماية الاجتماعية (التي تغطي المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي) بشكل جماعي لمجموعات من العمال أو أن تكون متاحة بمقتضى القانون لكافة العمال أو لفئات معينة من العمال، بما قد يشمل ذلك من الأشخاص العاطلين فضلاً عن الموظفين. ويشتمل التأمين الاجتماعي على برامج التأمين الاجتماعي الخاصة لمجموعات مختارة من العمال الموظفين لدى صاحب عمل واحد، وبرامج الضمان الاجتماعي (راجع الفقرة ١٠١-٢).

م ١٤-٢ وكثير من برامج التأمين الاجتماعي (التي تشمل برامج الضمان الاجتماعي وبرامج التأمين المرتبطة بالعمل) يتم تنظيمه جماعياً لمجموعات من العمال بحيث لا يكون المشاركون فيها مضطرين لشراء وثائق تأمين فردية بأسمائهم. وفي مثل هذه الحالات، لا توجد صعوبة في التمييز بين التأمين الاجتماعي والتأمين الخاص المشتري على أساس فردي. ومع ذلك، ربما تسمح بعض برامج التأمين الاجتماعي للمشاركين — أو حتى تستلزم منهم — الحصول على وثائق بأسمائهم. ومن أجل أن تُعامل وثيقة تأمين فردية على أنها جزء من برنامج تأمين اجتماعي، لا بد أن تكون الحالات الطارئة أو الظروف المؤن على المشاركين ضدها من ذلك النوع المدرج في الفقرات من م ٢-٥ إلى م ٧-٢، وإضافة إلى ذلك، لا بد من الوفاء بشرط أو أكثر من الشروط التالية:

- تكون المشاركة في البرنامج إلزامية إما بمقتضى القانون بالنسبة لفئة محددة من الأشخاص، سواء كانوا يعملون أو عاطلين، أو بموجب أحكام وشروط توظيف موظف ما أو مجموعة من الموظفين.
- البرنامج هو نظام جماعي يُدار لمصلحة مجموعة معينة من الأشخاص، سواء كانوا عاملين أو عاطلين، وتكون المشاركة فيه مقصورة على أعضاء هذه المجموعة.
- يقوم رب العمل بسداد مساهمات (فعلية أو محتسبة) للبرنامج نيابة عن الموظف، سواء قام الموظف هو الآخر بدفع مساهمات أم لا.

م ١٥-٢ وتُقيّد أقساط التأمين مستحقة الدفع والمطالبات مستحقة القبض في إطار وثائق التأمين الفردية المتحصل عليها ضمن برنامج تأمين اجتماعي على أنها مساهمات

° برامج التأمين الاجتماعي هي مجموعة فرعية من ترتيبات الحماية الاجتماعية، في حين أن برامج الضمان الاجتماعي هي مجموعة فرعية من برامج التأمين الاجتماعي.

اجتماعية ومنافع اجتماعية. ومن المرجح أن معظم الوثائق الفردية المؤهلة كبرامج تأمين اجتماعي تكون لمخصصات المعاشات التقاعدية، ولكن من المحتمل أنها تغطي الاحتمالات الأخرى — على سبيل المثال توفير الدخل إذا كان حامل وثيقة التأمين غير قادر على العمل لفترة طويلة بسبب اعتلال الصحة.

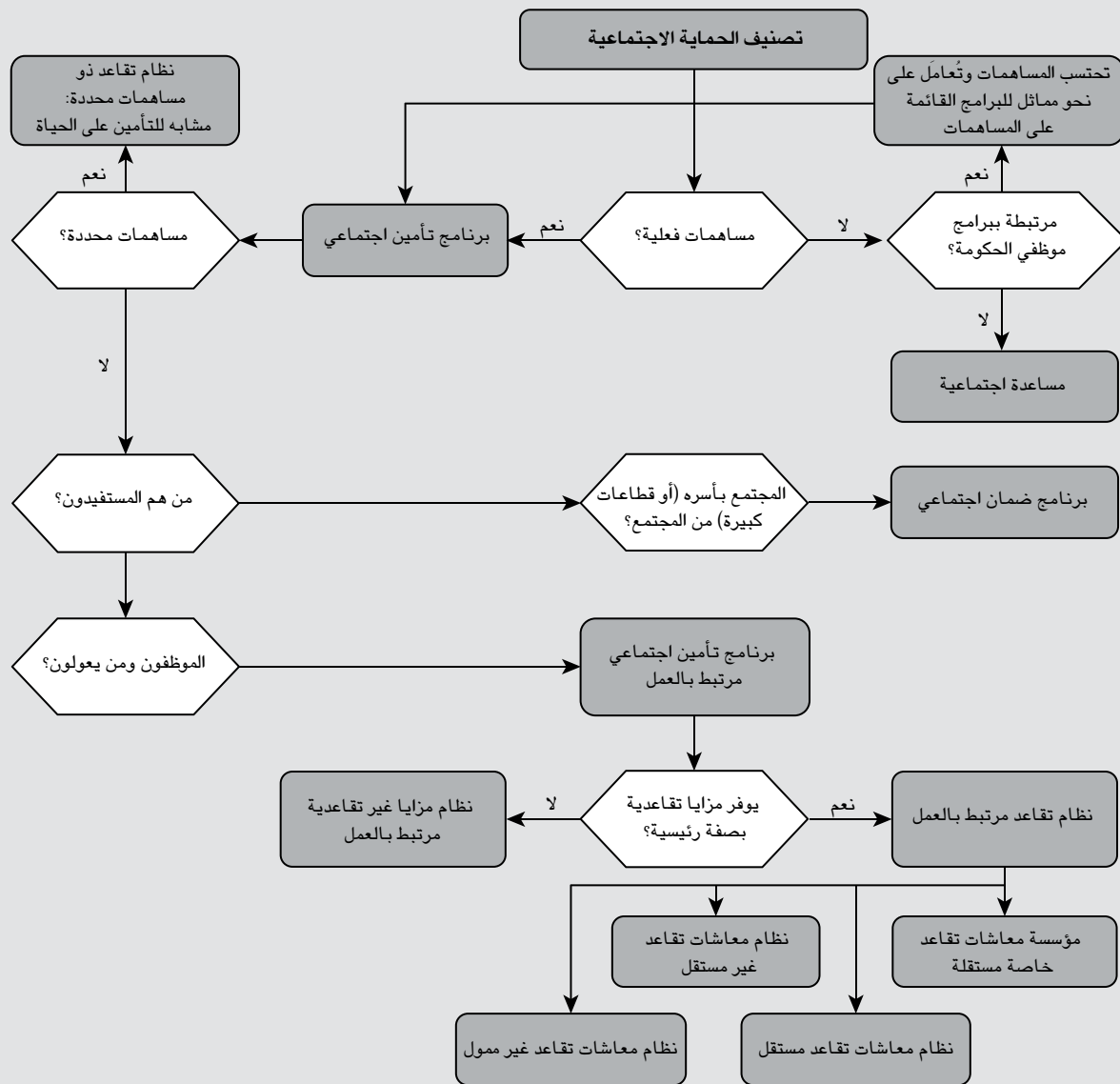
م ١٦-٢ ويمكن أن تكون المشاركة في برامج التأمين، سواء كانت عامة أو خاصة، طوعية للعمال المعنيين، غير أن الأكثر شيوعاً هو أن تكون إلزامية. على سبيل المثال، قد تكون المشاركة إلزامية في البرامج التي ينظمها بعض أرباب العمل بموجب أحكام وشروط التوظيف المتفق عليها بين أرباب العمل وموظفيهم. وقد تكون المشاركة في برامج الضمان الاجتماعي على الصعيد الوطني والمنظمة من جانب الوحدات الحكومية إلزامية بحكم القانون بالنسبة لقوة العمل بأسرها، وربما باستثناء الأشخاص الذين تغطيهم بالفعل برامج خاصة. ويلزم التمييز في البيانات المصدرية الأساسية بين المساهمات الاجتماعية الإلزامية والطوعية عند حساب مجموع العبء المالي (راجع الجدول م ٤-١). وعلى النقيض، تُقدّم المساعدة الاجتماعية دون أي تأمين (راجع الفقرة م ٢-٢٥).

معايير التصنيف لترتيبات الحماية الاجتماعية

م ١٧-٢ كما هو موضح في الشكل البياني م ٢-٢، تُستخدم المعايير التالية في إحصاءات الاقتصاد الكلي لتصنيف ترتيبات الحماية الاجتماعية:

- برامج قائمة على مساهمات وبرامج غير قائمة على مساهمات: تستلزم البرامج القائمة على مساهمات أن يدفع الأشخاص المشمولون بالحماية أو أطراف أخرى نيابة عنهم مساهمات اجتماعية فعلية أو محتسبة لتأمين أحقيتهم في الحصول على المزايا. أما الترتيبات غير القائمة على مساهمات فلا تستلزم سداد مساهمات، غير أنه قد توجد معايير أخرى للأهلية.
- برامج إلزامية وبرامج طوعية: توضع البرامج الإلزامية إما بحكم القانون أو اللوائح أو كليهما أو بالاتفاق بين رب العمل والموظفين. وفي بعض الحالات، قد يكون البرنامج مختلطاً، بحيث يتحتم على البعض المشاركة بينما يُتاح لآخرين الاختيار. وتكون المشاركة في البرامج الطوعية بالإرادة الحرة.
- برامج تغطي السكان بأسرهم (أو فئات كبيرة من السكان) أو موظفي الحكومة فقط: تُقدّم الحماية

الشكل البياني م ٢-٢: تصنيف الحماية الاجتماعية



ومزايا تقاعدية أخرى، وتلك التي توفر أنواعاً أخرى من المزايا غير التقاعدية، مثل المزايا التي تُقدّم في الحالات الطبية وحالات البطالة والإعاقة، إلخ. وهذا التمييز يُحدّد المعاملات المقيدة للترتيب المعني؛ على سبيل المثال، تعتبر نظم التقاعد المرتبطة بالعمل أنها تؤدي إلى خصوم في شكل مستحقات تقاعدية تُقيّد ضمن أداة الدين نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة.

- برامج مستقلة وبرامج غير مستقلة: يكون برنامج الحماية الاجتماعية مستقلاً عندما توجد وحدة مؤسسية

الاجتماعية بشكل جماعي لعموم السكان (أو لفئة كبيرة من عموم السكان)، وإن كانت الحماية قد تكون محددة بحكم معايير الأهلية، في حين توفر البرامج المرتبطة بالعمل مزايا في إطار شروط التوظيف.^٦

- برامج توفر معاشات تقاعد ومزايا تقاعدية أخرى أو أنواعاً أخرى من المنافع الاجتماعية—تُميّز ترتيبات الحماية الاجتماعية بين تلك التي توفر معاشات تقاعد

^٦ كما هو موضح في الفقرة م ٢-١٢، ترتيبات التأمين أو الادخار الفردية التي تحافظ على مساهمات المشتركين لا تعتبر تأميناً اجتماعياً.

م ٢-١٩ وباستخدام الجوانب المختلفة لمعايير تصنيف الحماية الاجتماعية، على النحو الوارد آنفاً، يُقدّم الشكل البياني م ٢-٢ تصنيفاً مصمماً لمساعدة القائمين بإعداد البيانات في تحديد وتصنيف مختلف ترتيبات الحماية الاجتماعية. ويشكل بيان نوع الوحدة المشاركة في ترتيبات الحماية الاجتماعية خطوة مهمة في تحديد قيد التدفقات ومراكز الأرصد، والذي يختلف تبعاً لنوع الترتيب.

م ٢-٢٠ ويستند المستوى الأول في تصنيف الحماية الاجتماعية إلى ما إذا كانت مدفوعات المساهمات لازمة لتأمين الأحقية في الحصول على المزايا. وحيثما لا تكون المساهمات لازمة، فإن الحماية الاجتماعية تُقدّم باعتبارها ترتيب مساعد اجتماعية (راجع الفقرات من م ٢-٢٥ إلى م ٢-٢٩). وشرط دفع مساهمات اجتماعية من جانب الأشخاص المشمولين بالحماية أو من أطراف أخرى نيابة عنهم لتأمين الأحقية في الحصول على مزايا يدل على وجود برنامج تأمين اجتماعي (راجع الفقرتين م ٢-٣٠ وم ٢-٣١). ومع ذلك، فإن برامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بالعمل غير القائمة على المساهمات التي يوفرها أرباب العمل لصالح مستخدميه تُعامل كما لو كانت برامج قائمة على مساهمات لأن المساهمات تكون محتسبة. وتحتسب المبالغ اللازمة لتأمين التغطية ضد مخاطر اجتماعية معينة كمساهمات اجتماعية، وتحتسب معاملة أخرى سداد المستخدمين لنفس المبالغ لرب العمل كمساهمات اجتماعية (راجع الفقرة م ٢-٤٠).

م ٢-٢١ ويتحدد المستوى التالي في تصنيف الحماية الاجتماعية بما إذا كان التأمين الاجتماعي معداً كبرنامج ذي مساهمات محددة أو كبرنامج ذي مزايا محددة. وسوف تكون البرامج ذات المساهمات المحددة إما ترتيبات ادخارية إلزامية أو نظم معاشات تقاعد مرتبطة بالعمل. وتُعامل هذه الترتيبات، كما هو وارد في الفقرة م ٢-١٢، على نحو مماثل للتأمين الاجتماعي. وتُصنف الفقرات من م ٢-٥٥ إلى م ٢-٥٩ معاملة البرامج ذات المساهمات المحددة.

م ٢-٢٢ وفي التأمين الاجتماعي، فإن أنواع المستفيدين المشمولين بالبرنامج هي التي تحدد المستوى التالي في التصنيف. فعندما يكون المستفيدون هم عموم السكان، أو فئة كبيرة منهم، يُصنّف البرنامج كبرنامج ضمان اجتماعي، على نحو ما تجري مناقشته في الفقرات من م ٢-٣٣ إلى م ٢-٣٩. وإذا كان الأفراد أو الأسر المعيشية مؤهلين للحصول على منافع اجتماعية كمجموعة من المستخدمين، فإنه يعتبر برنامج تأمين اجتماعي مرتبطاً بالعمل، على نحو ما تجري مناقشته في الفقرة م ٢-٤٠.

منفصلة^٧ تتحمل المسؤولية المباشرة ويتم مساءلتها عن القرارات والإجراءات التي تتخذها الوحدة. وحيثما لا توجد وحدة مؤسسية منفصلة، سوف يُعتبر الترتيب غير مستقل ويُصنّف مع الوحدة التي تسيطر عليه.

• برامج ذات مساهمات محددة وبرامج ذات مزايا محددة: البرنامج ذو المساهمات المحددة هو البرنامج الذي تتحدد فيه المزايا بحسب المساهمات الفعلية التي تؤدي للبرنامج، ودخل الاستثمار ومكاسب وخسائر الحياة المحققة على هذه المساهمات والمساهمات السابقة. وفي إطار البرامج ذات المزايا المحددة، تُحسب المزايا النهائية من خلال صيغة منصوص عليها في شروط برنامج التأمين الاجتماعي. وتتحدد هذه المزايا عادة على أساس التعهدات التي يقطعها رب العمل أو الجهة القائمة على إدارة البرنامج.

• البرامج الممولة والبرامج غير الممولة: يكون برنامج التأمين الاجتماعي ممولاً إذا احتُفظ بالمساهمات في صندوق مفصول (احتياطي) يتم منه دفع المزايا المستقبلية. وإذا كان الصندوق المفصول كافياً لتمويل القيمة الحالية للمزايا المستقبلية مستحقة الدفع، يكون البرنامج ممولاً بالكامل. أما إذا كان الصندوق المفصول غير كافٍ لتمويل صافي القيمة الحالية للمزايا المستقبلية مستحقة الدفع، يكون البرنامج ناقص التمويل. وإذا كان الاحتياطي أكثر من كافٍ لتمويل صافي القيمة الحالية للمزايا المستقبلية مستحقة الدفع، يكون الصندوق ممولاً تمويلًا زائداً. وبالنسبة للبرنامج ناقص التمويل، لا يُحتفظ بالمساهمات في صندوق مفصول (احتياطي). وبحكم التعريف، فإن البرامج غير الممولة ليس لديها مجمع منفصل من الاحتياطيات ولا يمكن اعتبارها وحدة مؤسسية منفصلة.

تصنيف ترتيبات الحماية الاجتماعية

م ٢-١٨ يستند تصنيف الحماية الاجتماعية إلى نوع ترتيب الحماية الاجتماعية الذي يحكم دفع المزايا. ويمكن تنظيم الحماية الاجتماعية كبرامج مساعدة اجتماعية أو كبرامج تأمين اجتماعي، والأخيرة يتم تنظيمها كبرامج ضمان اجتماعي أو برامج تأمين اجتماعي مرتبطة بالعمل. ويمكن للوحدات المشاركة في تنظيم وإدارة الحماية الاجتماعية أن تكون وحدات من الحكومة العامة أو شركات عامة أو مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية أو شركات خاصة.

^٧ يرد في الفقرة ٢-٢٢ تعريف الوحدة المؤسسية والمعايير التي يتعين على الكيان أن يستوفيهما ليتم اعتباره وحدة مؤسسية.

الأشخاص المشمولين بالحماية أو من أطراف أخرى نيابة عنهم. ومع ذلك، قد تكون هناك معايير محددة للأهلية مثل «اختبار قياس السعة المالية»، حيث يشير التعبير إلى حد أقصى مؤهل من الدخل أو الأصول. وتعد المزايا التي يدفعها مثل هذا الترتيب منافع مساعدة اجتماعية. ومنافع المساعدة الاجتماعية (٢-٧-٢) هي تحويلات مستحقة الدفع نقداً أو عينا للأسر المعيشية من أجل الوفاء بنفس الاحتياجات تماماً مثل منافع التأمين الاجتماعي، ولكن المنافع لا تُقدّم بموجب برنامج تأمين اجتماعي (راجع الفقرة م ٢-٣٠).

م ٢-٢٦ وتتولى وحدات حكومية والمنظمات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية تنظيم كل المساعدات الاجتماعية وإدارتها. وتُدفع المزايا للأسر المعيشية من الموارد العامة للوحدة وفقاً لمعايير محددة. وترتبط الأهلية بشكل محض بمعايير منصوص عليها في ترتيب الحماية الاجتماعية.

م ٢-٢٧ ويجوز تقديم منافع المساعدة الاجتماعية نقداً أو عينا. ويتم تناول تصنيف هذه المصروفات بمزيد من المناقشة في الفقرتين ١٠١-٦ و ١٠٢-٦، ويوضح الجدول م ٢-١ قيد التدفقات المتصلة بالمساعدة الاجتماعية. وتُسجّل منافع مساعدة اجتماعية عينية عندما:

م ٢-٢٣ ويُميز تصنيف برامج التأمين الاجتماعي المرتبطة بالعمل أيضاً بناءً على أنواع المزايا التي يقدمها البرنامج: فنظم التقاعد المرتبطة بالعمل توفر معاشات تقاعد ومزايا تقاعدية أخرى وتجري مناقشتها في الفقرات من م ٢-٤١ إلى م ٢-٥٩؛ وبرامج التأمين الاجتماعي غير التقاعدية المرتبطة بالعمل توفر مزايا غير تقاعدية وتجري مناقشتها في الفقرات من م ٢-٦٤ إلى م ٢-٦٦. ويمكن تقديم هذه المزايا إما نقداً أو عينا، وذلك على غرار المزايا الواردة في الفقرة م ٢-٢٧.

م ٢-٢٤ كذلك يمكن تمييز نظم التقاعد والمزايا التقاعدية الأخرى المرتبطة بالعمل بناءً على ما إذا كانت ممولةً أو غير ممولة (راجع الفقرة م ٢-١٧). وفي حين أن البرامج غير الممولة دائماً ما تعتبر غير مستقلة، فإنه بالنسبة للبرامج الممولة ثمة تمييز آخر يتم بين البرامج غير المستقلة (راجع الفقرة م ٢-٤٤) والبرامج المستقلة (راجع الفقرة م ٢-٤٧).

المساعدة الاجتماعية

م ٢-٢٥ توفر المساعدة الاجتماعية مزايا الحماية الاجتماعية لكل المحتاجين دون أي شرط رسمي للمشاركة التي تثبت بدفع الاشتراكات. وأحقية الحصول على منافع اجتماعية ليست مشروطة بدفع مساهمات من جانب

الجدول م ٢-١: القيد التوضيحي للتدفقات المتصلة بالمساعدة الاجتماعية

الوصف	قيد مدين	قيد دائن
١-١ تُقدّم الحكومة منافع مستحقة الدفع لأشخاص مؤهلين مستوفين معايير الأهلية لترتيب المساعدة الاجتماعية.		
مساعدة مقدمة للأسر المعيشية نقداً	١-٢-٧-٢	منافع مساعدة اجتماعية مقدمة نقداً ٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
٢-١ تُقدّم الحكومة سلعا مشتراة من منتجين سوقيين لأشخاص مستوفين معايير الأهلية لترتيب المساعدة الاجتماعية.		
تحصل الحكومة على السلع	٤-٢-٢-١-٣	المخزونات (سلع مشتراة بغرض إعادة البيع) ^٢ ٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
توفر الحكومة السلع	٢-٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية المقدمة عينا ٤-٢-٢-١-٣
٣-١ تسدّد الحكومة للموردين السوقيين أو للأسر المعيشية التكاليف التي تكبدوها مقابل السلع والخدمات التي تم الحصول عليها من كيانات سوقية وفقاً لشروط ترتيب المساعدة الاجتماعية.		
تسدّد الحكومة للموردين أو للأسر المعيشية التكاليف التي تكبدوها	٢-٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية المقدمة عينا ٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
٤-١ تقوم الحكومة بإنتاج وتوفير السلع أو الخدمات للمجتمع وفقاً لشروط ترتيب المساعدة الاجتماعية.		
تُقيّد التكاليف التشغيلية المحتملة في إنتاج السلع والخدمات حسب الاقتضاء	٢-٢، ١-٢، ٣-٢	تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت ٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣

^١ في نظام الإبلاغ على أساس نقدي، تُقيّد المصروفات في وقت التدفق النقدي، أما في نظام الإبلاغ على أساس الاستحقاق، فيتعين قيد حساب مدين آخر في الحالات التي لا تُسدّد فيها المدفوعات لدى استيفاء معايير الأهلية.

^٢ لا يُقيّد تدفق المخزونات سوى في نظام محاسبي للمخزونات.

• توفر الحكومة مباشرة للأسر المعيشية سلعا وخدمات مشتراة من المنتجين السوقيين.

• تقدم الكيانات السوقية سلعا وخدمات مباشرة للأسر المعيشية، وتسدد الحكومة مباشرة للموردين أو للأسر المعيشية لقاء التكاليف المتحملة. وبالرغم من تعويض الأسر المعيشية نقدا لقاء تكاليف مشتريات السلع والخدمات المستوفاة للشروط، يتعين قيد المعاملة كمناافع مساعدة اجتماعية مقدمة عينا.^٨

م ٢٨-٢ ويتعين التمييز بين منافع المساعدة الاجتماعية وفئات معينة أخرى من المصروفات التي تتكبدتها الحكومة— ولا سيما ما يلي:

• عندما تُنتج وحدة حكومية السلع والخدمات المقدمة للأسر المعيشية كمناافع مساعدة اجتماعية، فإنها لا تُقيد كمناافع اجتماعية ولكن بحسب نوع المصروفات المتحملة في إنتاج هذه السلع والخدمات: تعويضات العاملين (٢-١)، واستخدام السلع والخدمات (٢-٢)، واستهلاك رأس المال الثابت (٢-٣).^٩

• عندما تُسدد وحدة حكومية للشركات تكاليف السلع والخدمات المقدمة لمستفيدي المساعدة الاجتماعية المستهدفين، تُقيد التحويلات كمناافع مساعدة اجتماعية مقدمة عينا. ويتعين تمييز هذه التحويلات المقدمة للشركات عن الإعانات (٢-٥)، والتي هي تحويلات للشركات الهدف منها خفض الأسعار أو زيادة توفير السلع والخدمات لعموم السكان.

• ومنافع المساعدات الاجتماعية لا تشمل التحويلات مستحقة الدفع استجابة لأحداث أو ظروف لا تغطيها في العادة برامج التأمين الاجتماعي (راجع الفقرة م ٢-١٠).

م ٢٩-٢ وفي العادة، تُقيد منافع المساعدة الاجتماعية على أساس الاستحقاق كمصروفات عندما تُستوفى جميع معايير الأهلية وتصبح المنافع مستحقة الدفع. وعلى الرغم من أن بعض المنافع، مثل مدفوعات الإعاقة أو الأمومة، قد تكون مستحقة الدفع على مدى عدة فترات إبلاغ، لا يتعين قيد أي

خصوم للمدفوعات المستقبلية لمنافع المساعدة الاجتماعية في الميزانية العمومية للحكومة. ولن يتم الاعتراف بحسابات أخرى مستحقة الدفع إلا في الحالات التي تكون فيها المنافع قد استحققت ولكنها ظلت غير مسددة في نهاية فترة الإبلاغ.^{١٠} ومع ذلك، من أجل زيادة الشفافية والسماح بتحليل لقابلية سياسات المساعدة الاجتماعية للاستمرار، يمكن حساب تقدير للقيمة الحالية لمنافع المساعدة الاجتماعية التي اكتسبت بالفعل، وفقا للقوانين والأنظمة القائمة، ولكنها مستحقة الدفع في المستقبل، وذلك على غرار خصوم برامج التأمين المرتبطة بالعمل.

برامج التأمين الاجتماعي

م ٣٠-٢ توفر برامج التأمين الاجتماعي الحماية الاجتماعية وتشتت مشاركة رسمية من جانب المستفيدين يبرهن عليها تسديد مساهمات (فعلية أو محتسبة). وتنظم هذه البرامج بطريقة يقوم فيها طرف ثالث، هو في العادة رب العمل أو الحكومة، بحث أو إلزام الأفراد بالمشاركة في برنامج يقدم منافع في حالة عدد من الظروف المحددة، بما في ذلك معاشات تقاعد عند التقاعد. وتشارك برامج التأمين الاجتماعي في الكثير من الصفات مع التأمين المباشر (راجع الفقرة م ٦٨-٤) ويمكن أن تديرها شركات تأمين. ويُقيد تسديد المساهمات (المقابلة لأقساط التأمين في حالة التأمين المباشر) والمنافع (المقابلة للمطالبات في حالة التأمين المباشر) وفقا لطبيعة البرنامج. وعادة ما ترتبط المشاركة بالعمل، وتكون المساهمات مستحقة الدفع من المشاركين أو رب العمل أو كليهما. وبالتالي، يعتبر برنامج التأمين الاجتماعي برنامجا تأمينيا يُستوفى في حالته الشرطان التاليان:

• أن تكون المنافع مستحقة القبض مشروطة بالمشاركة في البرنامج وتشكل منافع اجتماعية.

• أن يتم استيفاء شرط واحد على الأقل من الشروط الثلاثة التالية:

^{١٠} على سبيل المثال، لنفترض أن الشخص «ألف» يستوفي معايير الأهلية للحصول على مدفوعات بطالة في الفترة t1، ويحق له الحصول على مزايا لمدة ست فترات. نظرا للتأخيرات الإدارية، لم يتم سداد مدفوعات مزايا في الفترة الأولى—وبالتالي يتعين قيد حساب مدين آخر في نهاية تلك الفترة، بما يساوي قيمة السداد لفترة واحدة فقط. وعلى نحو مماثل، إذا لم يسدد مبلغ آخر في الفترة الثانية، سوف يزيد الحساب المدين بقيمة المزايا لشهر واحد آخر. والقيمة الكاملة للمزايا مستحقة القبض على مدى الفترات الست لا يتعين قيدها كدفعة مقدمة مستحقة الدفع، بل مراكمتها باستمرار على مدى فترة الاستحقاق.

^٨ يُقيد الجوهر الاقتصادي للمعاملات كما لو كانت الحكومة قد اشترت سلعا ووزعتها على المستفيدين. وعند حساب التغير في المخزونات تخصم الخطوة الوسيطة المتمثلة في حيازة مخزونات السلع والتصرف فيها. ^٩ تختلف هذه المعالجة عن المعالجة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. راجع الملحق ٧، الإطار م ٧-١ للإطلاع على شرح للفرق في معالجة السلع التي تنتجها الحكومة وتحوّل عينا.

منه وتفرضها وتسيطر عليها وحدات الحكومة. وتضم هذه البرامج مجموعة متنوعة من البرامج، وتقوم على تقديم المنافع النقدية أو العينية إلى كبار السن أو في حالات العجز أو الوفاة أو للأشخاص الناجين من كوارث أو في حالات المرض والأمومة أو إصابات العمل أو البطالة أو العلاوات العائلية أو الرعاية الصحية، إلخ. وليس هناك ضرورة أن تكون هناك صلة بين مبلغ المساهمة المدفوع من جانب الشخص والمنافع التي يتلقاها هذا الشخص.

م ٢-٣٤ وفي حالة برامج الضمان الاجتماعي التي يتم تنظيمها بشكل منفصل عن الأنشطة الأخرى للوحدات الحكومية، وتحفظ بأصولها وخصومها بشكل منفصل عن تلك الوحدات، وتعمل في المعاملات المالية لحسابها الخاص، فإنها تعتبر بذلك وحدات مؤسسية. وتوصف هذه الوحدات المؤسسية بأنها صناديق ضمان اجتماعي. ويعد صندوق الضمان الاجتماعي نوعاً معيناً من الوحدات الحكومية التي تعنى بإدارة برنامج أو أكثر من برامج الضمان الاجتماعي. وهذه الأنواع الخاصة من الوحدات الحكومية تُدرج بشكل منفصل في قطاع فرعي لتسمح بتطبيق الأساليب البديلة لتكوين القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة (راجع الفقرة ٢-٧٨). ويعتمد وجود صندوق الضمان الاجتماعي على تنظيمه كوحدة مؤسسية منفصلة وليس على خصائص البرنامج، مثل أنواع المنافع المقدمة أو مصادر التمويل.

م ٢-٣٥ وليس كل برامج الضمان الاجتماعي تديرها صناديق ضمان اجتماعي. وحيثما لا يكون هناك صندوق ضمان اجتماعي مستقل، تُبَلَّغ معاملات برنامج الضمان الاجتماعي كجزء أساسي من معاملات الوحدة الحكومية التي تسيطر على عمليات برنامج الضمان الاجتماعي. ومن ثم، يمكن لبرامج الضمان الاجتماعي أن تديرها الوحدات الحكومية التي لا تعد صناديق ضمان اجتماعي. وبالتالي، فإن إحصاءات قطاع صناديق الضمان الاجتماعي الفرعي قد لا تشمل كل برامج الضمان الاجتماعي. غير أنه إذا كان برنامج الضمان الاجتماعي لا يعد وحدة مؤسسية منفصلة، فقد توجد حسابات منفصلة لإدارة ماليات البرنامج، مما يسمح بإعداد إحصاءات تكميلية عن أنشطة الضمان الاجتماعي بتغطية أوسع من تغطية قطاع الضمان الاجتماعي الفرعي.

م ٢-٣٦ وبحكم التعريف، تقوم برامج الضمان الاجتماعي على المساهمات—يلزم على المشاركين في البرنامج سداد مساهمات منتظمة حتى يحق لهم تلقي منافع لأنفسهم أو

• أن تكون المشاركة في البرنامج إلزامية إما بموجب القانون أو بمقتضى أحكام وشروط توظيف الموظف أو مجموعة الموظفين.

• أن يكون البرنامج مسؤولية جماعية تعمل لصالح مجموعة معينة من العمال، سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، وتقتصر المشاركة على أعضاء تلك المجموعة.

• أن يقوم رب العمل بتقديم مساهمة (فعلية أو محتسبة) في البرنامج بالنيابة عن الموظف سواء قدم الموظف مساهمة أيضاً أو لا.

م ٢-٣١ ومساهمة التأمين الاجتماعي هي المبلغ المدفوع لبرنامج التأمين الاجتماعي حتى يحق للمستفيد الحصول على المنافع الاجتماعية التي يشملها البرنامج. ومنافع التأمين الاجتماعي هي منافع اجتماعية مستحقة الدفع لأن المستفيدين يشاركون في برامج التأمين الاجتماعي ولأن الظروف المحددة قد حدثت.

م ٢-٣٢ وكما هو موضح في الفقرة ٢-٢٢، فإن أنواع المستفيدين المشمولين ببرنامج التأمين الاجتماعي تحدد المستوى التالي في تصنيف هذا البرنامج (راجع الشكل البياني م ٢-٢). ويكون الأفراد أو الأسر المعيشية المؤهلة لتلقي منافع تأمين اجتماعي إما مجموعة من المستخدمين أو عموم السكان أو شريحة كبيرة من عموم السكان. وبرامج الضمان الاجتماعي هي برامج تأمين اجتماعي تغطي المجتمع بأسره أو قطاعات كبيرة منه وتفرضها وتسيطر عليها وحدات حكومية. وعلى النقيض، كما هو موضح في الفقرة م ٢-٤٠، فإن برامج التأمين الاجتماعي التي يقدم فيها أرباب العمل منافع التأمين الاجتماعي فقط لمستخدميهم الحاليين والسابقين أو للمستفيدين باسمهم تُعرف ببرامج التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالعمل. وفي الحالات التي يغطي فيها نفس البرنامج عموم السكان وموظفي الحكومة، يُعامل البرنامج كبرنامج ضمان اجتماعي. ومع ذلك، إذا كانت شروط المشاركة والمنافع مستحقة الدفع، بحسب ما يحدده عقد العمل، تختلف عن تلك الخاصة ببرنامج الضمان الاجتماعي للمشاركين من الموظفين غير الحكوميين، عندئذ يكون هناك برنامج ذو صلة بالعمالة ويتعين تمييز التدفقات ومراكز الأرصد للبرنامجين داخل صندوق الضمان الاجتماعي (راجع الفقرة ٢-١٠٢).

برامج الضمان الاجتماعي

م ٢-٣٣ تعتبر برامج الضمان الاجتماعي برامج تأمين اجتماعي تغطي المجتمع ككل أو قطاعات كبيرة

ترتبط أي خصوم بالمطالبات المستقبلية المحتملة على برامج الضمان الاجتماعي. ولا تُسجل أي مصروفات إلا عندما يستحق سداد المنافع.

م ٣٩-٢ ومع ذلك، توجد توقعات عالية بأن منافع الضمان الاجتماعي المكتسبة وفقا للقوانين القائمة سوف تُدفع في المستقبل. وبالتالي، يتعين عرض تقدير مساوٍ لصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية كبند تذكير في الميزانية العمومية، وعرض تفاصيله كبيان تكميلي، البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية (راجع الفقرتين ٤٧-٤ و ٧-٢٦١).

برامج التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالعمل م ٤٠-٢ تنشأ برامج التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالعمل عن علاقة بين الموظف ورب العمل من حيث توفير مستحقات معاشات التقاعد والمنافع الاجتماعية الأخرى للموظفين في إطار شروط التوظيف. وبحكم التعريف، فإن هذه البرامج قائمة على المساهمات، وفي حالة الحكومة أو وحدات القطاع العام فإنها لا توفر الحماية إلا لموظفيها ومن يعولون. وتوفير الحكومة لمنافع التأمين الاجتماعي لموظفيها يعد جزءاً من عقد فعلي أو ضمني بين الحكومة، بصفقتها رب عمل، والموظفين، لتعويضهم عن توفير خدمات العمل. وبالتالي، تؤدي برامج التأمين الاجتماعي المرتبطة بالعمل إلى نشوء معاملات مصروفات بمقابل للحكومة عندما تصبح المساهمات الاجتماعية مستحقة الدفع. وحتى تعكس بدقة التكاليف المتراكمة للعمل، يتعين قيد مساهمات التأمين الاجتماعي الفعلية والمحتسبة كمساهمات اجتماعية يدفعها أرباب العمل (٢-١-٢) تحت فئة المصروفات في تعويضات العاملين (١-٢) (راجع الجدول ١-٦).

نظم التقاعد والمزايا التقاعدية الأخرى المرتبطة بالعمل

م ٤١-٢ برامج التأمين الاجتماعي المرتبطة بالعمل التي توفر معاشات تقاعد ومزايا تقاعدية أخرى يمكن تنظيمها إما كبرنامج تأمين اجتماعي ممول أو غير ممول. ويوضح الجدول م ٣-٢ قيد بعض تدفقات معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل.

م ٤٢-٢ وهناك ثلاثة أنواع من نظم التقاعد المرتبطة بالعمل:

- نظام تقاعد غير مستقل ويعتبر بالتالي جزءاً أساسياً من رب العمل

لمن يعولون. وتعتبر المتحصلات الأساسية لبرامج الضمان الاجتماعي مساهمات ضمان اجتماعي. وكما هو موضح في الجدول ١-٥ بالفصل الخامس، تُصنّف مساهمات الضمان الاجتماعي حسب مصدرها، وقد يكون هذا المصدر هو أرباب العمل أو الأسر المعيشية. والمشاركة في برامج الضمان الاجتماعي يمكن أن تكون إلزامية أو طوعية. ويسمح التقسيم الإضافي في تصنيف هذه المساهمات الاجتماعية بالتمييز بين المساهمات مستحقة القبض نقداً وعينا، وبين المساهمات الإلزامية والطوعية. وبالإضافة إلى المساهمات الاجتماعية، قد تتلقى برامج الضمان الاجتماعي منحا من موارد الحكومة العامة وقد تحصل على ملكية من استثمار أصولها.

م ٣٧-٢ ومنافع الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة] (١-٧-٢) مستحقة الدفع هي تحويلات جارية وتُصنّف كإحدى فئات المنافع الاجتماعية. وهذه المنافع يمكن تصنيفها أيضاً إلى مستحقة الدفع نقداً أو عينا (راجع الجدول ١-٦). ويمكن توفير منافع الضمان الاجتماعي العينية للمستفيدين بنفس الطرق التي تُقدّم بها منافع المساعدة الاجتماعية العينية (راجع الفقرتين م ٢٧-٢ وم ٢٨). ويوضح الجدول م ٢-٢ قيد بعض التدفقات المرتبطة ببرامج الضمان الاجتماعي.

م ٣٨-٢ وتنقسم برامج الضمان الاجتماعي بدرجة من التبادل المشروط. فمساهمات الضمان الاجتماعي تمنح الحقيقية في الحصول على منافع مشروطة بوقوع الحدث الذي تنطوي عليه المخاطر الاجتماعية. ومع ذلك، تخضع كمية وتوقيت متحصلات المنافع من جانب المستفيدين (إن وجدوا) إلى معايير أهلية مختلفة دون وجود علاقة مباشرة بالضرورة بين مقدار المساهمة التي يدفعها الفرد والمنافع التي يتلقاها. وبالتالي، فإن العلاقة بين المنافع والمساهمات لا تعتبر قوية بالقدر الكافي لكي تترتب عليها مطالبة مالية من جانب المشتركين. وتعتبر المطالبات الفردية المحتملة من المشتركين (وبالتالي الالتزامات الحكومية المقابلة) مشروطة. إضافة إلى ذلك، نظراً لأن منافع الضمان الاجتماعي يمكن تغييرها من جانب الحكومة أو السلطة التشريعية وقتما تشاء في إطار السياسة الاقتصادية العامة، هناك عدم يقين بشأن المدفوعات النهائية أو مستوى دفع هذه المنافع الاجتماعية.^{١١} ونتيجة لذلك، في إحصاءات مالية الحكومة، لا

^{١١} يجوز تغيير مبالغ مساهمات الضمان الاجتماعي مستحقة القبض والمزايا مستحقة الدفع عمداً من أجل تحقيق أهداف سياسات الحكومة. وقد لا يكون للتغيير صلة مباشرة بوظائف الضمان الاجتماعي. على سبيل المثال، يجوز زيادة المساهمات والمزايا أو خفضها لأجل التأثير على مستوى الطلب الإجمالي في الاقتصاد، أو لضمان قابلية أوضاع المالية العامة للاستمرار.

الجدول م ٢-٢: القيد التوضيحي للتدفقات المتصلة ببرامج الضمان الاجتماعي

الوصف	قيد مدين	قيد دائن	
١-٢ يتلقى برنامج الضمان الاجتماعي الحكومي مساهمات من مختلف المشتركين			
مساهمات الضمان الاجتماعي مستحقة القبض من العاملين والعاملين لحساب أنفسهم والعاطلين	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٢-٣	العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة القبض ^١	١-١-٢-١ / ٣-١-٢-١
مساهمات الضمان الاجتماعي مستحقة القبض من أرباب العمل	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٢-٣	العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة القبض ^١	٢-١-٢-١ / ٣-١-٢-١
٢-٢ تُقدّم الحكومة بوصفها رب العمل مساهمات في برامج الضمان الاجتماعي بالنيابة عن موظفيها			
مساهمات الحكومة بوصفها رب عمل تصبح مستحقة الدفع	١-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
٣-٢ يُقدّم برنامج الضمان الاجتماعي الحكومي منافع الضمان الاجتماعي للمستفيدين المؤهلين وفقا لشروط البرنامج			
منافع برنامج الضمان الاجتماعي تصبح مستحقة الدفع	١-١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي المقدمة نقدا	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
٤-٢ يُقدّم برنامج الضمان الاجتماعي الحكومي سلعا مشتركة من منتجين سوقيين للمستفيدين المؤهلين			
يحصل برنامج الضمان الاجتماعي على السلع	٤-٢-٢-١-٣	المخزونات (سلع مشتركة بغرض إعادة البيع) ^٢	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
يقدم برنامج الضمان الاجتماعي سلعا للأسر المعيشية	٢-١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي المقدمة عينا	٤-٢-٢-١-٣
٥-٢ يسدّد برنامج الضمان الاجتماعي الحكومي للموردين السوقيين أو للأسر المعيشية تكاليف السلع والخدمات التي وفرتها كيانات سوقية للمستفيدين المؤهلين وفقا لشروط البرنامج			
يسدّد برنامج الضمان الاجتماعي للموردين أو للأسر المعيشية التكاليف المتحملة	٢-١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي المقدمة عينا	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
٦-٢ يتولى برنامج الضمان الاجتماعي الحكومي إنتاج وتوفير السلع أو الخدمات للسكان وفقا لشروط البرنامج			
لا تُقيد أي منافع ضمان اجتماعي في نظام إحصاءات مالية الحكومة—تُقيّد التكاليف التشغيلية المتحملة في إنتاج السلع والخدمات حسب الاقتضاء	٢-١-٢, ٣-٢	تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣

ملاحظة: يتعين قيد صافي الالتزام الضمني لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية كبنود تذكر (راجع الفقرة ٧-٢٦١).

^١ في نظام الإبلاغ على أساس نقدي، تُقيد الإيرادات/المصروفات في وقت التدفق النقدي. أما في نظام الإبلاغ على أساس الاستحقاق، يتعين قيد حساب دائن/مدين آخر في الحالات التي لا تُسدّد فيها المدفوعات عندما تستوفي معايير الأهلية.

^٢ لا يُقيد تدفق المخزونات سوى في نظام محاسبي للمخزونات. وفي نظام الإبلاغ على أساس نقدي، لن يتم قيد المنافع الاجتماعية المقدمة عينا. وسوف تُدرج مشتريات السلع والخدمات الموزعة كمنافع اجتماعية عينية ضمن مشتريات السلع والخدمات (٢-٢).

• وحدة مؤسسية منفصلة تدير نظاما لمعاشات التقاعد وبالتالي يعتبر صندوق تقاعد مستقلا

• برنامج يديره مشروع تأمين بالنيابة عن رب العمل ويعد شركة مالية

م ٢-٣ والطريقة التي يتم بها تنظيم نظام معاشات التقاعد المرتبط بالعمل تحدد قيد المعاملات ذات الصلة. فشرركات التأمين وصناديق التقاعد المستقلة هي وحدات تنتمي لقطاع الشركات المالية، في حين أن صناديق التقاعد غير المستقلة وبرامج التأمين الاجتماعي غير الممولة المرتبطة بالعمل هي وحدات تنتمي لقطاع الحكومة العامة.

نظم التقاعد غير المستقلة المرتبطة بالعمل

م ٢-٤ وبرامج التأمين الاجتماعي غير المستقلة هي برامج يديرها رب العمل، وعادة ما تكون غير ممولة لأن رب العمل يتولى تنظيمها دون تخصيص حسابات محددة أو إنشاء احتياطات خاصة لسداد المنافع. وبدلا من ذلك تُدفع المنافع من الموارد العامة لرب العمل.

م ٢-٥ ولا يستوفي صندوق التقاعد غير المستقل لموظفي القطاع العام المعايير اللازمة لاعتباره وحدة مؤسسية، وبالتالي يعتبر مدرجا في الوحدة التي تدير نظام التقاعد. والأمر كذلك عندما ينشئ رب العمل احتياطات مستقلة، ولكن لا تستوفي سبل تنظيم وعمليات البرنامج المعايير

الجدول م ٢-٣: القيد التوضيحي للتدفقات المتصلة بنظم التقاعد المرتبطة بالعمل

الوصف	قيد مدين	قيد دائن	
١-٣ تقدم الحكومة مساهمات تقاعدية بالنيابة عن موظفيها لصندوق تقاعد مستقل تتولى إدارته شركة تأمين (أي جزء من قطاع الشركات المالية الخاصة)			
تدفع الحكومة مساهمات اجتماعية باعتبارها عنصرا من عناصر تعويضات العاملين	١-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة الدفع ^١			
٢-٣ تقدم الحكومة مساهمات تقاعدية بالنيابة عن موظفيها لصندوق تقاعد مستقل تنشئه الحكومة كوحدة مؤسسية منفصلة (أي جزء من قطاع الشركات المالية العامة)			
تدفع الحكومة مساهمات اجتماعية باعتبارها عنصرا من عناصر تعويضات العاملين	١-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة الدفع ^١			
٣-٣ تتولى الحكومة إدارة صندوق تقاعد ممول غير مستقل لصالح موظفيها (أي يتم إدماجه احتياطي منفصل في حساب الحكومة ولكنه لا يكون وحدة مؤسسية)			
تدفع الحكومة مساهمات اجتماعية باعتبارها عنصرا من عناصر تعويضات العاملين	١-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة الدفع ^١			
تلقي حساب صندوق معاشات التقاعد متحصلات المساهمات الاجتماعية مما يؤدي إلى نشوء التزام	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٢-٣	العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة القبض ^١	٦-١-٣-٣
نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة			
تتلقى الحكومة، بصفتها مالك حساب صندوق معاشات التقاعد، دخل ملكية من استثمارات صندوق معاشات التقاعد	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٢-٣	العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة القبض ^١	١-١-٤-١ / ٢-١-٤-١
الفائدة الأرباح الموزعة			
تقوم الحكومة بعزو دخل الملكية لحملة وثائق التأمين ^٢	٣-١-٨-٢	مصرفات الملكية للمبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار	٦-١-٣-٣
نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة			
تقدم الحكومة مدفوعات مزايا التقاعد للمستفيدين المؤهلين	٦-١-٣-٣	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣
العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة الدفع ^١			
٤-٣ تتولى الحكومة إدارة صندوق تقاعد غير ممول غير مستقل لصالح موظفيها (أي لا توجد مساهمات فعلية ولا يتم إدماجه احتياطي منفصل في حساب الحكومة)			
تقدم الحكومة مدفوعات مزايا التقاعد للمستفيدين المستحقين: نظام القيد على أساس نقدي	١-٣-٧-٢	المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل المقدمة نقدا	٢-١-٢-٣
العملة والودائع			
المساهمات الاجتماعية المحتسبة باعتبارها عنصرا من عناصر تعويضات العاملين: نظام القيد على أساس الاستحقاق	٢-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة	٦-١-٣-٣
نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة			
تقدم الحكومة مدفوعات مزايا التقاعد للمستفيدين المؤهلين: نظام القيد على أساس الاستحقاق	٦-١-٣-٣	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة	٢-١-٢-٣
العملة والودائع			
تقوم الحكومة بإثبات الزيادة في خصوم استحقاقات المزايا بسبب مرور الوقت	٣-١-٨-٢	مصرفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار	٦-١-٣-٣
نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة			
٥-٣ يمكن أن تتأثر جميع البرامج ذات المزايا المحددة بتدفقات اقتصادية أخرى			
تزيد خصوم معاشات التقاعد بسبب تغيرات أحادية الجانب في شروط البرنامج	٥	تغيرات أخرى في حجم الأصول والخصوم	٦-١-٣-٥
نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة			
تزيد خصوم معاشات التقاعد بسبب التغيرات في أسعار الفائدة المستخدمة لحساب القيمة الحالية للالتزام	٤	مكاسب/خسائر الحياة	٦-١-٣-٤
نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة			

^١ في نظام الإبلاغ على أساس نقدي، تُقَدَّر الإيرادات/المصرفات في وقت التدفق النقدي. أما في نظام الإبلاغ على أساس الاستحقاق، يتعين قيد حساب دائن/مدين آخر في الحالات التي لا تُسدَّد فيها المدفوعات عندما تُستوفى معايير الأهلية.

^٢ هذه المبالغ المنصرفة سوف يُعاد استثمارها بصفة رئيسية في الصندوق كمساهمات اجتماعية، بينما يتعين قيد الجزء الذي سيستوفي تكلفة إدارة الصندوق كمشتريات خدمة مالية من صندوق معاشات التقاعد.

خاصة أو عامة تبعاً لما إذا كانت تخضع لسيطرة القطاع العام أو القطاع الخاص (راجع الإطار ٢-٢).

م ٢-٤٨ وقد يتعاقد رب عمل مع طرف ثالث لإدارة صناديق التقاعد لموظفيه، وعندئذ يُدار صندوق معاشات التقاعد المرتبط بالعمل من خلال مشروع تأمين أو صندوق تقاعد مستقل. وتتمثل المسؤولية الرئيسية لرب العمل فيما يتعلق بالبرنامج في دفع المساهمات الاجتماعية بالنيابة عن موظفيه. وتُسجل الوحدة الحكومية المبلغ كجزء من تعويضات العاملين تحت بند المساهمات الاجتماعية الفعلية (راجع الجدول ١-٦ والفقرة ٦-٢١). ولا تُسجل الحكومة بصفتها رب عمل أي مدفوعات أخرى لعدم وجود التزام مباشر بتوفير منافع اجتماعية في المستقبل.

م ٢-٤٩ غير أنه في الحالات التي يستمر فيها رب العمل في تحديد شروط نظم التقاعد ويحتفظ بالمسؤولية عن أي عجز في التمويل فضلاً عن الحق في احتجاز أي تمويل فائض، يُوصف حينئذ رب العمل بمدير التقاعد وتُوصف الوحدة العاملة تحت توجيه مدير التقاعد بالمسؤول الإداري لنظام التقاعد. وإذا كان الاتفاق بين رب العمل والطرف الثالث يقضي بأن يمرر رب العمل المخاطر والمسؤوليات المتعلقة بأي عجز في التمويل للطرف الثالث في مقابل حق الطرف الثالث في الاحتفاظ بأي فائض، يصبح حينئذ الطرف الثالث مدير التقاعد والمسؤول الإداري لنظام التقاعد على حد سواء.

م ٢-٥٠ وعندما يكون مدير التقاعد وحدة مختلفة عن المسؤول الإداري لنظام التقاعد، ويكون مدير التقاعد مسؤولاً عن أي عجز أو مطالبات على أي فائض، يتعين إدراج مطالبات صندوق معاشات التقاعد على مدير التقاعد تحت بند الخصوم، مطالبات صناديق المعاشات على مديري التقاعد (٦-٣-٠-٤). وعلى النقيض، إذا كان صندوق معاشات التقاعد يحقق دخل استثمار من مستحقات معاشات التقاعد التي يحتفظ بها أكبر من اللازم لتغطية الزيادة في المستحقات، يكون الفرق مستحق الدفع لمدير التقاعد في البرنامج. ويُقيد مدير التقاعد هذه المطالبة على المسؤول الإداري لنظام التقاعد كأصل مالي، مطالبات صناديق التقاعد على مديري التقاعد (٦-٢-٠-٤-١٣).

اللازمة لاعتباره وحدة مؤسسية (راجع الفقرة ٢-٢٢). وتُدمج التدفقات الاقتصادية ومراكز الأرصد لصناديق التقاعد غير المستقلة المرتبطة بالعمل مع تلك الخاصة برب العمل الذي يمارس السيطرة. وتُجمع كافة الأصول والخصوم والمعاملات والأحداث الاقتصادية الأخرى الخاصة بصندوق معاشات التقاعد مع البنود المقابلة لرب العمل الذي يدير البرنامج، والذي قد يكون وحدة من وحدات الحكومة العامة أو شركة عامة. وتكون معالجة الأصول والخصوم والمعاملات والأحداث الاقتصادية الأخرى الخاصة بصندوق معاشات التقاعد غير المستقل هي نفس المعالجة المطبقة على صندوق معاشات التقاعد المستقل. ومع ذلك، في هذه الحالة، فإن المساهمات مستحقة الدفع كعنصر من عناصر تعويضات العاملين، ومتحصلات نظام معاشات التقاعد من المساهمات، وما يرتبط بها من خصوم تُقيد من جانب نفس المستوى الحكومي. ولا يتم حذف هذه التدفقات عند توحيد البيانات لأن الأسر المعيشية تعتبر هي المتلقي والدافع، على التوالي. وينبغي إعادة توجيه هذه التدفقات على النحو الوارد في الفقرة ٢-٢٨.

م ٢-٤٦ ووفق نظام القيد على أساس الاستحقاق، يجب احتساب المبلغ الذي سيكون لازماً لتغطية استحقاق المنافع الاجتماعية. وهذا من شأنه أيضاً أن يضمن التعويض عن التكلفة الكاملة للعمل من خلال قيد المساهمات الاجتماعية المحتسبة مع إدراج قيد مقابل يُنشئ الالتزام المرتبط لهذه المزايا التقاعدية. وهذا الاحتساب يُسجل التدفقات الاقتصادية خلال الفترة التي يقع فيها الحدث الاقتصادي. كما أنه يحسن الشفافية لأنه يُسجل تكلفة توفير المنافع الاجتماعية لموظفيه ويبرز المخاطر ذات الصلة بالمطالبات المستقبلية على الموارد. وعندما تُسدّد هذه المزايا التقاعدية، يُقيد السداد كإخفاض في الخصوم.^{١٢}

نظم التقاعد المستقلة المرتبطة بالعمل

م ٢-٤٧ ولكي يعتبر الكيان المسؤول عن نظام معاشات التقاعد المرتبط بالعمل مستقلاً، ينبغي أن يستوفي الخصائص المتوفرة في وحدة مؤسسية (راجع الفقرة ٢-٢٢). وتعتبر هذه الوحدات المؤسسية أنها توفر خدمات مالية (أي تأمين/ معاشات تقاعد) لقطاع الأسر المعيشية، وبالتالي تُصنّف ضمن قطاع الشركات المالية. وتُصنّف إما كشركات مالية

^{١٢} على الرغم من أن هذا الأصل المالي يمثل فعلياً مطالبة من جانب مدير التقاعد على صندوق معاشات التقاعد، يستخدم نفس عنوان البند لكل من حسابي الأصول والخصوم.

^{١٣} عند استخدام نظام القيد على أساس نقدي، فإن التدفق الوحيد الذي يُسجل لنظم التقاعد غير الممولة هي مصروفات المنافع الاجتماعية المتعلقة بالعمل، مع إدراج قيد مقابل كإخفاض في العملة والدائع. وتُسجل المصروفات لدى أداء المدفوعات النقدية.

إلى عوامل مثل مدة خدمة المشارك وراتبه.^{١٤} ويتطلب حساب المساهمات المحتسبة وصافي القيمة الحالية للمزايا المستقبلية أساليب اكتوارية متطورة تقع خارج نطاق مسؤوليات القائمين بإعداد بيانات إحصاءات مالية الحكومة. وتزداد القيمة الحالية لمستحقات المزايا المستقبلية في كل فترة لأن عدد الفترات التي تخصم بها يقل بمقدار فترة واحدة في كل مرة. ويتعين أن تُسجل هذه الزيادة كعمالة في مصروفات الملكية للمبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (٢-٨-١-٣) (راجع الفقرة ٦-١١٣). بالإضافة إلى ذلك، يتعين قيد مكسب حيازة فيما يتعلق بالخصوم ليعكس أي تغير في قيمة الخصوم بسبب تغير سعر الفائدة المستخدم لخصم المزايا المستقبلية. والتغير في الخصوم الناتج عن التغير في هيكل المزايا يتعين أن يُعامل دائما كتغير آخر في الحجم، لأنه لا يشكل معاملة ولكن يمثل تغيرا من جانب واحد قام به رب العمل.

نظم التقاعد ذات المساهمات المحددة

م ٢-٥٥ نظام التقاعد ذو المساهمات المحددة هو نظام تحدّد فيه المزايا مستحقة الدفع للموظف عند التقاعد حصريا حسب مستوى الأموال المتراكمة من المساهمات المؤداة على مدار خدمة الموظف والزيادات في القيمة التي تنشأ عن استثمار هذه الأموال بمعرفة مدير نظام التقاعد. ويتحمل الموظف بالتالي مخاطرة البرنامج لتوفير دخل كاف عند التقاعد، وتتوقف المزايا التي ستكون مستحقة الدفع على أصول الصندوق.^{١٥} وفي حالة نظام تقاعد ذي مساهمات محددة، يُعتبر دائما أن هناك صندوق معاشات تقاعد.

م ٢-٥٦ وتُستثمر المساهمات في نظام التقاعد ذي المساهمات المحددة بالنيابة عن الموظفين كمستفيدين مستقبليين. ويُسجل دخل الاستثمار من الأصول المتراكمة لصندوق معاشات التقاعد كإيرادات للصندوق، ويُصنّف وفقا لطبيعة إيرادات دخل الملكية ذات الصلة (عادة ما

م ٢-٥١ وإذا كانت الحكومة تسيطر على الشركة المالية التي تدير نظام معاشات التقاعد المرتبط بالعمل لموظفي الحكومة، عندئذ تكون الشركة جزءا من القطاع المالي العام، وتُقيّد التدفقات ومراكز الأرصدة ذات الصلة عند إعداد بيانات إحصاءات مالية الحكومة للقطاع العام. وتلقي مشروع التأمين أو صندوق معاشات التقاعد لمساهمات اجتماعية تنشأ عنه خصوم تُصنّف ضمن نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة (٦-٣-٠-٦)، وبشكل أكثر تحديدا ضمن مستحقات معاشات التقاعد (٦-٣-٠-٣-٦). وتنشأ الخصوم من الالتزام بدفع مزايا تقاعدية في المستقبل—وأي دفع لاحق للمزايا يُسجل كإنخفاض في هذه الخصوم. وعلى الرغم من أن المساهمات الاجتماعية تكون مستحقة الدفع مباشرة من رب العمل للشركة المالية، فإنها تُسجل في نظام إحصاءات مالية الحكومة كما لو كانت مستحقة الدفع من رب العمل للأسر المعيشية باعتبارها تعويضات عاملين: تقوم الأسر المعيشية بدورها بدفع المساهمات للشركة المالية. وبسبب عملية إعادة التوجيه هذه، يتعين حذف هذه المعاملات عند توحيد بيانات القطاع العام (راجع الفقرة ٣-٢٨).

م ٢-٥٢ وبالنسبة للشركة المالية، يتعين تصنيف الإيرادات من استثمار الاحتياطات المالية ضمن الفئة المناسبة من دخل الملكية. ومع ذلك، نظرا لأن هذه الموارد تُعتبر منشئة لأصل لحملة وثائق التأمين، يتعين عزو هذا الدخل لحملة الوثائق. وتُقيّد مصروفات، تُصنّف كمصروفات ملكية للمبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (٢-٨-١-٣)، مع إدراج قيد مقابل يزيد من الخصوم كي يعكس الزيادة في مطالبات حملة الوثائق على مستحقات معاشات التقاعد.

م ٢-٥٣ ويمكن تنظيم نظم التقاعد المستقلة المرتبطة بالعمل كنظم تقاعد ذات مزايا محددة أو ذات مساهمات محددة.

نظم التقاعد ذات المزايا المحددة

م ٢-٥٤ نظام التقاعد ذو المزايا المحددة هو نظام تحدّد فيه المزايا مستحقة الدفع للموظف عند التقاعد باستخدام صيغة ما، إما منفردة أو كمبلغ مدفوع بحد أدنى. ويتحدد مستوى المزايا الموعود بها للعاملين المشاركين على أساس صيغة منصوص عليها في شروط برنامج التأمين الاجتماعي. وعادة ما تستند هذه الشروط

^{١٤} هناك أربعة مصادر للتغيرات في المستحقات التقاعدية في نظام التقاعد ذي المزايا المحددة: (١) زيادة الخدمة الحالية، وهي الزيادة في المستحقات المرتبطة بالأجور والرواتب المكتسبة في الفترة الجارية؛ (٢) زيادة الخدمة الماضية، وهي الزيادة في قيمة الاستحقاق والتي ترجع إلى حقيقة أنه بالنسبة لجميع المشاركين في البرنامج يكون التقاعد (والوفاة) أقرب بمقدار سنة؛ (٣) الانخفاض نظرا لدفع المزايا للمتقاعدين من النظام؛ (٤) عوامل أخرى، وهي العوامل التي ترتبط بالتغيرات الأخرى في حجم الأصول.
^{١٥} يُشار إلى النظم ذات المساهمات المحددة أيضا باسم نظم التقاعد ذات الاشتراكات المحددة (money-purchase schemes).

م ٢-٥٩ وكما هو موضح في الفقرتين م ٢-٣ وم ٢-٢١، فإن النظم ذات المساهمات المحددة مماثلة لنظم التأمين على الحياة.^{١٦} ومع ذلك، فإن النظام الذي يمكن تعريفه في شروط مماثلة لنظام ذي مساهمات محددة، ولكن بحد أدنى من المزايا المضمونة المحددة، أو النظم المختلفة الأخرى، ينبغي معاملتها كنظم تقاعد ذات مزايا محددة في إحصاءات الاقتصاد الكلي.

تحمل الحكومة لالتزامات التقاعد المرتبطة بالعمل لوحدات مؤسسية أخرى

م ٢-٦٠ في بعض الأحيان، قد تحدث معاملات ضخمة لمرة واحدة بين حكومة معينة ووحدة مؤسسية أخرى، غالباً ما تكون شركة عامة، مرتبطة بإصلاحات معاشات التقاعد أو بخصخصة الشركات العامة. وقد يكون الهدف هو جعل الشركة تنافسية أو أكثر جاذبية من الناحية المالية من خلال إزالة الالتزامات التقاعدية القائمة من ميزانيتها العمومية. ويتحقق هذا الهدف من خلال تحمل الحكومة للالتزام في مقابل أصل أو أصول من الوحدة المؤسسية الأخرى. وعندما تكون قيمة الأصل أو الأصول مستحقة القبض مماثلة لقيمة الالتزام المتحمل، حينئذ تُقيد المعاملة كمعاملة في الأصول المالية والخصوم لكلتا الوحدات.

م ٢-٦١ غير أنه إذا كانت قيمة الأصل أو الأصول مستحقة القبض من جانب الحكومة أقل من قيمة الالتزام المتحمل، يقيد الفرق كمصروفات في شكل تحويل رأسمالي من الحكومة للشركة. وتُقيد الجهة المُتحملة (الحكومة) زيادة في خصوم مستحقات التقاعد، وزيادة في الأصول المالية و/أو الأصول غير المالية ذات الصلة، ومصروفات في شكل تحويل رأسمالي للشركة (راجع الفقرة ٦-٩١). وتُقيد الشركة انخفاضاً في خصوم مستحقات التقاعد، وانخفاضاً في الأصول المالية و/أو الأصول غير المالية، وإيرادات في شكل تحويل رأسمالي من الحكومة.

م ٢-٦٢ وإذا كانت قيمة الأصل أو الأصول مستحقة القبض أكبر من قيمة الالتزام المتكبد، يقيد الفرق كتحويل رأسمالي مستحق القبض من الشركة للحكومة (راجع الفقرة ٥-١٤٨). وتُقيد الشركة انخفاضاً في خصوم مستحقات التقاعد، وانخفاضاً في الأصول المالية و/أو الأصول غير المالية، ومصروفات في شكل تحويل رأسمالي للحكومة.

^{١٦} معالجة التدفقات ومراكز الأرصدة في هذه البرامج مماثلة لمعالجة برامج الادخار الإجباري.

تشمل الفائدة (١-٤-١-١) أو الأرباح الموزعة (١-٤-١-٤) (٢-١) أو الربح (١-٤-١-٥)). ويُقيد دخل الاستثمار أيضاً على أنه موزع على المستفيدين (يُصنّف كمصروفات ملكية للمبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (٢-٨-١-١))، والذين يُعتبرون أنهم يعيدون استثمار الدخل في صندوق معاشات التقاعد كمساهمات. وبالتالي، فإن دخل الاستثمار مستحق الدفع على المستحقات ذات المساهمات المحددة يساوي دخل الاستثمار على الاستثمارات المالية زائد أي صافي فائض تشغيل يتحقق من إيجار أراض أو مبانٍ يملكها الصندوق.

م ٢-٥٧ وقيمة خصوم مستحقات التقاعد لنظام تقاعد ذي مساهمات محددة هي القيمة السوقية للأصول المالية التي يحتفظ بها صندوق معاشات التقاعد بالنيابة عن المستفيدين المستقبليين. وأي تغييرات في القيمة السوقية لاستثمارات صندوق المعاشات سوف تشمل مكاسب وخسائر الحيازة. ويتعين قيد مكاسب وخسائر الحيازة على أنها تغييرات في قيمة الأصول ذات الصلة للوحدة المؤسسية التي تدير صندوق معاشات التقاعد. إضافة إلى ذلك، يتعين أيضاً عزو مكاسب وخسائر الحيازة لحملة وثائق التأمين. وبالتالي، يتعين تسجيل قيد مطابق لمكاسب وخسائر الحيازة في خصوم صندوق معاشات التقاعد تجاه الأسر المعيشية.

م ٢-٥٨ وفي حالة نظام التقاعد ذي المساهمات المحددة، يتحمل المستفيدون المخاطر والتكاليف ذات الصلة بالنظام. ولا توجد مساهمات محتسبة لنظم التقاعد ذات المساهمات المحددة إلا إذا كان رب العمل هو الذي يدير النظام بشكل مباشر. وفي هذه الحالة، تُعامل قيمة تكاليف إدارة النظام على أنها مساهمة محتسبة مستحقة الدفع للموظف كجزء من تعويضات العاملين. ويسجل رب العمل هذا المبلغ كبيع لخدمة مالية للموظفين، ويُصنّف كمبيعات محتسبة لسلع وخدمات (١-٤-٢-٤) (راجع الفقرة ٥-١٤٠). وعندما تتولى تشغيل الصندوق وحدة بخلاف رب العمل، تُموّل تكاليف التشغيل من دخل الاستثمار الذي يحتفظ به الصندوق للوفاء بتكاليفه وتحقيق الأرباح. وبالتالي، تماشياً مع قيد التأمين، يُعامل دخل الاستثمار المتحقق على أنه يُعزى بالكامل للمستفيدين في قطاع الأسر المعيشية والذين يستخدمون جزءاً من الدخل لشراء خدمة مالية من الصندوق، ويعيدون استثمار الباقي لدى الصندوق.

م ٢-٦٣ وحتى إذا كان هذا الترتيب يحول التزام المعاشات التقاعدية بحيث يمكن إدارته كجزء من صندوق الضمان الاجتماعي، يتعين قيد التحمل الأولي لالتزام معاشات التقاعد كما في الفقرات السابقة. ويستمر تصنيف التزامات معاشات التقاعد التي يتحملها صندوق الضمان الاجتماعي كخصوم مستحقات تقاعدية. ويتم سداد هذه الالتزامات تدريجياً عند دفع المزايا.

برامج التأمين الاجتماعي غير التقاعدية المرتبطة بالعمل

م ٢-٦٤ يمكن لبرامج التأمين الاجتماعي غير التقاعدية المرتبطة بالعمل أن تديرها الحكومة أو كيانات غير حكومية مستقلة. وفي أي من الحالتين، تُدرج مساهمات أرباب العمل الفعلية أو المحتسبة كمصروفات في تعويضات العاملين، تحت بند المساهمات الاجتماعية. وفي حالة البرامج الممولة، تُصنف المساهمات الفعلية التي تؤدي للبرنامج تحت بند مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية. أما في البرامج غير الممولة، يجب على رب العمل احتساب المبلغ اللازم لشراء ما يعادله من المنافع الاجتماعية، ويتعين تصنيفه ضمن مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة. وحيثما كانت الحكومة تدير البرنامج، تُقيد معاملة آنية مساوية للمساهمات الاجتماعية الفعلية أو المحتسبة كإيرادات من قطاع الأسر المعيشية إلى الحكومة. وتُصنف تحت بند مساهمات اجتماعية أخرى من العاملين. وتُصنف المنافع الاجتماعية التي تقدمها الحكومة كمصروفات تحت بند المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل. ويوضح الجدول م ٢-٤ قيد بعض هذه التدفقات المتعلقة ببرامج التأمين الاجتماعي غير التقاعدية المرتبطة بالعمل.

م ٢-٦٥ ويقدم بعض أرباب العمل منافع اجتماعية غير تقاعدية بصورة مباشرة إلى موظفيهم الحاليين أو السابقين أو من يعولون دون إشراك مشروع تأمين أو صندوق تقاعد مستقل، ودون إنشاء صندوق خاص أو احتياطي مفصول

لهذا الغرض. ويجوز اعتبار الموظفين الحاليين موظفين محميين ضد مختلف المخاطر الاجتماعية المحددة حتى على الرغم من عدم مراكمة احتياطات لتدبير المستحقات المستقبلية لمنافع الضمان الاجتماعي. وبناء على ذلك، ينبغي احتساب مصروفات متعلقة بمساهمات أرباب العمل الاجتماعية لهؤلاء الموظفين (راجع الفقرة ٦-٢٢)، على أن تكون مساوية في القيمة لمبلغ إيرادات المساهمات الاجتماعية اللازمة لتأمين المستحقات الفعلية في المنافع الاجتماعية المتراكمة. وتراعى في هذه المبالغ أي مساهمات فعلية تمت من جانب رب العمل أو الموظف. ولا تتوقف هذه المبالغ على مستويات المزايا مستحقة الدفع حالياً فحسب، بل على تأثير العوامل الديمغرافية والاكتوارية على خصوم أرباب العمل المستقبلية، مثل التغيرات المتوقعة في أعداد موظفيهم الحاليين والسابقين وتوزيعهم العمري ومتوسط أعمارهم المتوقعة. وعليه، فإن القيم التي ينبغي احتسابها للمساهمات يتعين من حيث المبدأ إسنادها إلى نفس النمط من الاعتبارات الاكتوارية التي تحدد مستويات الأقساط التي تتقاضاها شركات التأمين.

م ٢-٦٦ بيد أنه في واقع الممارسة العملية قد يكون من الصعب تقدير هذه المساهمات المحتسبة. ويجوز أن تقوم الوحدة الحكومية بوضع تقديرات بنفسها ربما على أساس المساهمات التي تم دفعها في نظم مموّلة مماثلة من أجل حساب التزاماتها المحتملة في المستقبل. وخلاف ذلك، قد يكون البديل العملي الوحيد هو أن يتم استخدام المزايا غير التقاعدية غير الممولة مستحقة الدفع من جانب الحكومة خلال نفس فترة الإبلاغ بوصفها تقديراً للمكافآت المحتسبة التي سوف تكون لازمة لتغطية المساهمات المحتسبة. ويمثل هذا ثاني أفضل اختيار لأن قيمة المساهمات المحتسبة قد تختلف عن المزايا غير التقاعدية غير الممولة المسددة فعلياً في نفس الفترة، نتيجة لعوامل مثل تغير تركيبة القوى العاملة بالحكومة وهيكلها العمري.

الجدول م ٢-٤: القيد التوضيحي للتدفقات المتصلة ببرامج التأمين الاجتماعي غير التقاعدية المرتبطة بالعمل

الوصف	قيد مدين	قيد دائن	
١-٤ مساهمات التأمين الاجتماعي مستحقة القبض من أرباب العمل والعاملين			
مساهمات تأمين اجتماعي مستحقة القبض من العاملين	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٢-٣	العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة القبض ^١	١-٢-٢-١ / مساهمات اجتماعية أخرى: مساهمات العاملين
مساهمات تأمين اجتماعي مستحقة القبض من أرباب العمل	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٢-٣	العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة القبض ^١	٢-٢-٢-١ / مساهمات اجتماعية أخرى: مساهمات أرباب العمل
٢-٤ تقدم الحكومة بوصفها رب عمل مساهمات لبرامج التأمين الاجتماعي بالنيابة عن موظفيها			
مساهمات الحكومة بوصفها رب عمل تصبح مستحقة الدفع	١-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣ / العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة الدفع ^١
٣-٤ تقوم الحكومة بوصفها رب عمل باحتساب مساهمات في برنامج التأمين الاجتماعي في الحالات التي لم تتم فيها أي مساهمات أو كانت المساهمات غير كافية لتأمين الأحقية في المزايا			
مساهمات محتسبة	٢-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة	٣-٢-٢-١ / مساهمات محتسبة
٤-٤ برنامج التأمين الاجتماعي الخاص برب العمل يوفر مزايا لموظفي الحكومة			
يوفر برنامج التأمين الاجتماعي الخاص برب العمل مزايا مقدمة نقدا	١-٣-٧-٢	منافع اجتماعية مرتبطة بالعمل مقدمة نقدا	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣ / العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة الدفع ^١
٥-٤ برنامج التأمين الاجتماعي الخاص برب العمل يوفر سلعاً مشتركة من منتجين سوقيين للعاملين وفقاً لشروط البرنامج			
يحصل برنامج التأمين الاجتماعي الخاص برب العمل على السلع	٤-٢-٢-١-٣	مخزونات (سلع مشتركة بغرض إعادة البيع) ^٢	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣ / العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة الدفع ^١
يوفر برنامج التأمين الاجتماعي الخاص برب العمل السلع للأسر المعيشية	٢-٣-٧-٢	منافع اجتماعية مرتبطة بالعمل مقدمة عيناً	٤-٢-٢-١-٣ / مخزونات (سلع مشتركة بغرض إعادة البيع) ^٢
٦-٤ برنامج التأمين الاجتماعي الخاص برب العمل يسدّد للموردين السوقيين أو للأسر المعيشية التكاليف التي تكبدوها مقابل السلع والخدمات التي وفرتها كيانات سوقية وفقاً لشروط البرنامج			
برنامج التأمين الاجتماعي الخاص برب العمل يسدّد للموردين أو للأسر المعيشية التكاليف التي تكبدوها	٢-٣-٧-٢	منافع اجتماعية مرتبطة بالعمل مقدمة عيناً	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣ / العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة الدفع ^١
٧-٤ تقوم الحكومة بإنتاج وتوفير السلع أو الخدمات لموظفيها وفقاً لبرنامج التأمين الاجتماعي الخاص برب العمل.			
لا تُقيد منافع التأمين الاجتماعي الخاص برب العمل في نظام إحصاءات مالية الحكومة—تُقيّد التكاليف التشغيلية المحتملة في إنتاج السلع والخدمات حسب الاقتضاء	٢-٢، ١-٢، ٣-٢	تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت	٢-١-٢-٣ / ٨-١-٣-٣ / العملة والودائع / حسابات أخرى مستحقة الدفع ^١

ملاحظة: يتعين قيد صافي الالتزام الضمني لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية كبنء تذكرة (راجع الفقرة ٧-٢٦١).

^١ في نظام الإبلاغ على أساس نقدي، تُقيد الإيرادات/المصروفات في وقت التدفق النقدي. أما في نظام الإبلاغ على أساس الاستحقاق، يتعين قيد حساب دائن/مدين آخر في الحالات التي لا تُسدد فيها المدفوعات عندما تستوفي معايير الأهلية.

^٢ لا يُقيد تدفق المخزونات سوى في نظام محاسبي للمخزونات.

الدين والعمليات ذات الصلة

يعرض هذا الملحق إرشادات حول مجموعة من القضايا المختارة التي قد تنشأ عند قيد التدفقات ومراكز الأرصدة المرتبطة بدين القطاع العام.

مقدمة

٣-١ قد تنشأ عند قيد دين^١ الحكومة العامة أو القطاعات العامة قضايا منهجية معقدة تتصل بالتدفقات (أي المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى) ومراكز الأرصدة المقترنة بخصوم الدين. ويناقش الفصل الرابع من مرشد إحصاءات دين القطاع العام بعض القضايا الأكثر شيوعاً بالتفصيل ويسوق أمثلة على كيفية معالجتها. ويتضمن هذا الملحق ملخصاً للقضايا نفسها وكيفية معالجتها.

إعادة تنظيم الدين

٣-٢ تُعرّف إعادة تنظيم الدين (ويشار إليها أيضاً بإعادة هيكلة الدين) بأنها اتفاق بين الدائن والمدين (وأطراف أخرى في بعض الأحيان) يتم بموجبه تغيير الشروط المحددة لخدمة دين قائم. وغالباً ما تشارك الحكومات في عملية إعادة تنظيم الدين باعتبارها طرفاً مديناً أو طرفاً دائناً أو ضامناً.

٣-٣ وتنطوي عملية إعادة تنظيم الدين عادة على إبراء المدين من الشروط الأصلية للالتزامات الدين. وربما يكون ذلك نتيجة لنقص السيولة عندما لا يملك المدين الموارد النقدية لأداء مدفوعات خدمة الدين المستحقة، أو بغرض تمكين المدين من الاستمرارية في تحمل أعباء المديونية عندما يكون غير قادر على الأرجح على الوفاء بالتزامات ديونه في الأجل المتوسط.

٣-٤ ولا يندرج عدم وفاء المدين بالتزامات ديونه (مثل التوقف عن السداد) ضمن عمليات إعادة تنظيم الدين لأنه لا ينطوي على اتفاق بين الدائن والمدين. وبالمثل، يمكن للدائن تخفيض قيمة مطالبات الدين على المدين في حساباته الخاصة من خلال عمليات شطب الدين — وهي الإجراءات التي تنشأ من طرف واحد، على سبيل المثال، عندما يعتبر

الدائن مطالبة معينة غير قابلة للاسترداد، ربما بسبب إفلاس المدين، فيتوقف بالتالي عن قيد المطالبة في ميزانيته العمومية. ولا يُعتبر هذا الإجراء أيضاً إعادة تنظيم للدين.

٣-٥ وتنقسم عملية إعادة تنظيم الدين إلى أربعة أنواع رئيسية، هي:

- الإعفاء من الدين، وهو تخفيض مقدار التزام الدين أو إسقاطه من جانب الدائن عن طريق ترتيب تعاقدى مع المدين.
- إعادة جدولة الدين أو إعادة تمويله (أو مبادلة الدين (وهي تغيير شروط المبلغ القائم، الذي قد يؤدي إلى تخفيض عبء الدين بالقيمة الحالية).
- تحويل الدين والسداد المبكر للدين (أو إعادة شراء الدين مقابل النقد)، حيث يقوم الدائن بمبادلة مطالبة مقابل شيء ذي قيمة اقتصادية لا تأخذ شكل مطالبة دين أخرى على نفس المدين. ومن أمثلة تحويل الدين مبادلات الدين بحصص الملكية، ومبادلات الدين بالعقارات، ومبادلات الدين بالإنفاق على التنمية، ومبادلات الدين بإجراءات لحماية البيئة.^٢
- تحمل الدين، وهو ما يحدث عندما يشارك طرف آخر معني أيضاً.

٣-٦ وقد تتضمن تدابير إعادة تنظيم الدين أكثر من نوع واحد من الأنواع المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، تؤدي معظم تدابير إعادة تنظيم الدين التي تنطوي على إعفاء من الدين أيضاً إلى إعادة جدولة الجزء من الدين الذي لم يتم الإعفاء منه أو إلغاؤه.

الإعفاء من الدين

٣-٧ يعرف الإعفاء من الدين (أو إلغاء الدين) بأنه الإلغاء الطوعي لالتزام الدين كلياً أو جزئياً بموجب ترتيب

^٢ بعض الاتفاقات التي توصف بأنها مبادلات للدين تعتبر مكافئة للإعفاء من الدين من منظور الدائن مع التزام من البلد المدين في نفس الوقت بالإنفاق على بعض الجوانب الإنمائية والبيئية وغيرها. وينبغي إدراج هذه المعاملات تحت الإعفاء من الدين نظراً لأن الدائن لا يحصل على أموال في المقابل.

^١ يرد تعريف إجمالي الدين وصافي الدين في الفقرات من ٧-٢٣٦ إلى ٧-٢٤٥.

بشأن أداة من نفس النوع، بنفس قيمة أصل الدين ونفس الدائن كما في الدين القديم. ويستتبع عملية إعادة التمويل إنشاء أداة دين مختلفة وبقية مختلفة بوجه عام، وربما تم الاتفاق بشأنها مع دائن مختلف^٢. فعلى سبيل المثال، قد يختار أحد الدائنين تطبيق الشروط العامة المتفق عليها في إطار نادي باريس (راجع مرشد إحصاءات دين القطاع العام، الفقرات من ١٠-١٢٥ إلى ١٠-١٣٤) إما من خلال خيار إعادة جدولة الدين (أي تغيير شروط المطالبات القائمة على المدين) أو من خلال إعادة التمويل (منح قرض جديد إلى المدين يُستخدم في سداد الدين القائم).

إعادة جدولة الدين

٣-١١ تعرف عملية إعادة جدولة الدين بأنها اتفاق ثنائي بين المدين والدائن يشكل تأجيلا رسميا لمدفوعات خدمة الدين وتطبيق آجال استحقاق جديدة وممددة بوجه عام. وعادة ما تشمل الشروط الجديدة عنصرا أو أكثر من العناصر التالية: تمديد فترات السداد، وخفض سعر الفائدة المتعاقد عليه، وإضافة أو تمديد فترات السماح لسداد الفائدة والمبلغ الأصلي، وتثبيت سعر الصرف عند مستويات موافقة للديون بعملة أجنبية، وإعادة جدولة سداد المتأخرات، إن وجدت. وفي حالة الأوراق المالية ذات القسائم الصفيرية على وجه التحديد، فإن تخفيض مقدار المبلغ الأصلي الواجب دفعه عند الاسترداد إلى مبلغ لا يزال يزيد على مقدار المبلغ الأصلي القائم في وقت بدء سريان الاتفاق يمكن تصنيفه باعتباره تغييرا فعليا في سعر الفائدة التعاقدية، أو تخفيضا في المبلغ الأصلي مع إبقاء سعر الفائدة التعاقدية بلا تغيير. وينبغي قيد هذا التخفيض في مدفوعات المبلغ الأصلي الواجب أدائها عند حلول أجل الاستحقاق باعتباره إعفاء من الدين، أو إعادة جدولة للدين في حالة إقرار الاتفاق الثنائي صراحة بوجود تغيير في سعر الفائدة التعاقدية. ويخفف الدائنون الأعضاء في نادي باريس أعباء الديون عن البلدان المدينة في صورة إعادة جدولة للدين، وهي تعني تخفيف عبء خدمة الدين عن طريق التأجيل أو، في حالة إعادة الجدولة بشروط ميسرة، تخفيض التزامات خدمة الدين أثناء فترة زمنية محددة (معالجة التدفقات) أو في تاريخ محدد (معالجة الرصيد).

^٢ من منظور المدين، قد تنطوي عملية إعادة تمويل الدين على الاقتراض من طرف آخر من أجل السداد للدائن. وتُعرف إعادة تمويل الدين على النحو المستخدم في هذا الدليل بمفهوم أضيق يعكس المعاملات بين المدين ونفس الدائن فقط.

تعاقدية بين دائن ومدين. وينشأ في ظل الإعفاء من الدين اتفاق متبادل بين الأطراف يهدف إلى تحويل منفعة. وفي المقابل، لا يوجد مثل هذا الاتفاق أو الهدف في حالة شطب الدين - فهو اعتراف من جانب الدائن وحده بعدم إمكانية تحصيل المبلغ (راجع الفقرات من ٣-٣٢ إلى ٣-٣٤). ويمكن أن يشمل الإعفاء من الدين إسقاط كل المبلغ الأصلي القائم أو جزء منه، بما في ذلك متأخرات الفائدة المستحقة (مدفوعات الفائدة التي استحققت في الماضي) وأي تكاليف فوائد أخرى مستحقة. ويشمل ذلك أيضا الإعفاء من بعض أو كل المبلغ الأصلي لسند مرتبط بالائتمان نتيجة وقوع حدث يؤثر على الكيان الذي يقع عليه التزام سداد قيمة المشتقة الائتمانية المتضمنة، والإعفاء من المبلغ الأصلي الذي ينشأ عندما ينص عقد الدين على الإعفاء من الدين عند وقوع حدث معين، مثل الإعفاء في حالة حدوث نوع ما من الكوارث. ولا يصنف إلغاء مدفوعات الفائدة المستقبلية التي لم يحن موعد أدائها ولم تستحق بعد كإعفاء من الدين.

٣-٨ ويُقيد الإعفاء من الدين دائما كمنحة رأسمالية أو تحويل من الدائن إلى المدين، مما يؤدي إلى انقضاء المطالبة المالية والتزام الدين ذي الصلة. وقد تكون إحدى وحدات الحكومة أو القطاع العام طرفا في عملية الإعفاء من الدين كدائن أو مدين. ويستند إلى الأسعار السوقية كأساس في تحديد قيمة الإعفاء من الدين، وذلك فيما عدا القروض التي تقيم بالقيمة الاسمية.

٣-٩ ورغم أن الإعفاء من الدين لا تقيد عنه أي معاملات في حالة القيد على الأساس النقدي، فإن مراكز الأرصدة المرتبطة بخصم الدين والأصل المالي المقابل تعكس الإعفاء من الدين.

إعادة جدولة الدين وإعادة تمويله

٣-١٠ تنطوي عمليات إعادة جدولة الدين وإعادة تمويله على تغيير في عقد دين قائم والاستعاضة عنه بعقد دين جديد تكون مدفوعات خدمة الدين بموجبه ممددة بوجه عام. وتتنطوي إعادة جدولة الدين على إعادة الترتيبات

^٣ لا يرجح أن ينشأ إعفاء من الدين بين الكيانات التجارية. ^٤ إذا كانت شروط العقد تنص في الأصل على تغيير شروط أجل الاستحقاق أو سعر الفائدة أو كليهما نتيجة التوقف عن السداد أو تراجع التقييم الائتماني على سبيل المثال، يؤدي ذلك إذن إلى تعديل التصنيف. وفي الواقع العملي، تلغي قيود تعديل التصنيف بعضها البعض في نفس فئة الأدوات ما لم يكن اختلاف الشروط الأصلية والجديدة أدى إلى تغيير أصل الدين، أو تغيير تصنيف الأداة، أو تغيير تصنيف أجل الاستحقاق. وعلى العكس من ذلك، إذا تغيرت الشروط الأصلية لدين ما (عادة ما يكون قرضا أو سند دين، أو أدوات دين أخرى أيضا) من خلال إعادة التفاوض بين الأطراف، يعامل هذا التغيير كسداد للدين الأصلي وإنشاء خصم دين جديد.

م٣-١٢ وفي حالة إعادة جدولة الدين، يُقيد الدين القائم الذي تنطبق عليه إعادة الجدولة باعتباره مسدداً ويعتبر أنه قد تم إنشاء أداة (أو أدوات) دين جديدة بشروط جديدة. ولا تنطبق هذه المعاملة على متأخرات الفائدة التي تكون محل إعادة جدولة في حال بقيت الشروط في عقد الدين القائم دون تغيير. وفي هذه الحالة، لا يعتبر أنه قد تمت إعادة جدولة عقد الدين القائم، بل يعتبر أن إعادة الجدولة اقتصر على متأخرات الفائدة. وتُقيد أداة دين جديدة عن متأخرات الفائدة المُعاد جدولتها.

م٣-١٣ وتُقيد معاملة إعادة جدولة الدين في الوقت الذي يتفق عليه الطرفان (الوقت المتفق عليه بموجب العقد)، وبقيمة الدين الجديد (وتكون هذه القيمة في حالة إعادة جدولة الدين هي نفس قيمة القرض القديم). وإذا لم يتم تحديد موعد معين، يكون الوقت الحاسم هو الوقت الذي يقيد فيه الدائن تغيير الشروط. وإذا كانت إعادة جدولة الالتزامات التي تُستحق بعد الفترة الجارية مرتبطة باستيفاء شروط معينة بحلول موعد استحقاق الالتزامات (كإعادة الجدولة متعددة السنوات في إطار ترتيبات نادي باريس)، يتم إدراج القيود عند استيفاء الشروط المحددة.

إعادة تمويل الدين

م٣-١٧ وتعكس الميزانية العمومية التغيرات في مراكز الأرصدة الناتجة عن المعاملات التي تؤدي إلى انقضاء أداة الدين القديم وإنشاء أداة الدين الجديد إلى جانب أي تغيرات في التقييم. وعلى سبيل المثال، تؤدي مبادلة القروض بسندات عموماً إلى انخفاض خصوم المدين (انخفاض في مطالبة الدائن على المدين) نتيجة لقيود القرض بالقيمة الاسمية، بينما يُقيد السند بقيمة السوق، التي ربما تكون أقل.

م٣-١٨ وفي حالة استخدام متحصلات الدين الجديد في سداد جزء من الدين القديم (القائم)، يُقيد الجزء المتبقي من الدين القديم كانقضاء للدين وتنشأ أداة دين جديدة (مساوية لقيمة الجزء المتبقي من الدين القديم المنقضي)، ما لم يتم سداد الدين القديم بالكامل من خلال معاملة منفصلة.

م٣-١٩ وإذا كانت شروط أي عمليات اقتراض جديدة تيسيرية، يمكن اعتبار أن الدائن يجري تحويلاً إلى المدين. ونناقش المعاملة التيسيرية للدين في الفقرات م٣-٣٩ إلى م٣-٤١.

تحويل الدين والسداد المبكر للدين

تحويل الدين

م٣-٢٠ المقصود بتحويل (مبادلة) الدين هو إبدال الدين — عادةً بخصم — بمطالبة غير منشئة لدين (مثل حصص الملكية)، أو بأرصدة مقابلة يمكن استخدامها في تمويل مشروع أو سياسة معينة. وفي الأساس، ينطوي تحويل الدين

م٣-١٢ وفي حالة إعادة جدولة الدين، يُقيد الدين القائم الذي تنطبق عليه إعادة الجدولة باعتباره مسدداً ويعتبر أنه قد تم إنشاء أداة (أو أدوات) دين جديدة بشروط جديدة. ولا تنطبق هذه المعاملة على متأخرات الفائدة التي تكون محل إعادة جدولة في حال بقيت الشروط في عقد الدين القائم دون تغيير. وفي هذه الحالة، لا يعتبر أنه قد تمت إعادة جدولة عقد الدين القائم، بل يعتبر أن إعادة الجدولة اقتصر على متأخرات الفائدة. وتُقيد أداة دين جديدة عن متأخرات الفائدة المُعاد جدولتها.

م٣-١٣ وتُقيد معاملة إعادة جدولة الدين في الوقت الذي يتفق عليه الطرفان (الوقت المتفق عليه بموجب العقد)، وبقيمة الدين الجديد (وتكون هذه القيمة في حالة إعادة جدولة الدين هي نفس قيمة القرض القديم). وإذا لم يتم تحديد موعد معين، يكون الوقت الحاسم هو الوقت الذي يقيد فيه الدائن تغيير الشروط. وإذا كانت إعادة جدولة الالتزامات التي تُستحق بعد الفترة الجارية مرتبطة باستيفاء شروط معينة بحلول موعد استحقاق الالتزامات (كإعادة الجدولة متعددة السنوات في إطار ترتيبات نادي باريس)، يتم إدراج القيود عند استيفاء الشروط المحددة.

إعادة تمويل الدين

م٣-١٤ وتنطوي إعادة تمويل الدين على إحلال أداة أو أدوات دين جديدة محل أداة أو أدوات دين قائمة، بما في ذلك أي متأخرات. ويمكن أن تنطوي على مبادلة نفس النوع من أداة الدين (كمبادلة قرض بقرض) أو أنواع مختلفة من أدوات الدين (كمبادلة قروض بسندات). وعلى سبيل المثال، قد تقوم وحدة من القطاع العام بتحويل مجموعة من ديون ائتمان الصادرات إلى قرض واحد، أو مبادلة سندات قائمة مقابل سندات جديدة من خلال عروض مبادلة مقدمة من الطرف الدائن لها (بدلاً من تعديل الشروط).

م٣-١٥ وتُعالج معاملات إعادة تمويل الدين معالجة مشابهة لإعادة جدولة الدين. وينقضي الدين محل إعادة التمويل ويُستعاض عنه بأداة أو أدوات مالية جديدة. وينقضي الدين القديم على أساس قيمة أداة الدين الجديدة، ما عدا في حالة الدين غير القابل للتداول (كالقرض مثلاً) المستحق لدائنين رسميين.

م٣-١٦ وإذا كانت إعادة التمويل تنطوي على مبادلة مباشرة للدين، مثل مبادلة قروض بسندات، يُقيد المدين انخفاضاً في الخصوم ضمن أداة الدين وارتفاعاً في الخصوم لبيان نشأة التزام جديد. وتُقيد المعاملة بقيمة الدين الجديد

تحمل الدين وسداد الدين نيابة عن أطراف أخرى

تحمل الدين

م ٣-٢٦ تحمل الدين هو اتفاق ثلاثي الأطراف بين دائن ومدين سابق ومدين جديد (وحدة حكومية عادة). يتحمل بموجبه المدين الجديد مسؤولية الالتزامات القائمة على المدين السابق والمستحقة للدائن ويكون مسؤولاً عن سداد الدين. ومن أمثلة تحمل الدين طلب تنفيذ الضمان. وإذا توقف المدين الأصلي عن سداد التزامات ديونه، يجوز للدائن طلب تنفيذ شروط العقد التي تجيز طلب تقديم الضامن للضمان. ويجب على الوحدة الضامنة إما سداد الدين أو تحمل مسؤولية الدين باعتبارها المدين الأساسي (أي سداد التزامات المدين الأصلي). ويمكن أن تكون إحدى وحدات القطاع العام هي المدين المتوقف عن السداد أو الضامن. كذلك يمكن أن تعرض إحدى الحكومات تقديم أموال بموجب اتفاق لسداد التزامات الدين القائمة على وحدة حكومية أخرى والمستحقة لطرف ثالث.^٧

م ٣-٢٧ وتتوقف المعالجة الإحصائية لتحمل الدين على: (١) ما إذا كانت للمدين الجديد مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي، أم لا، و (٢) إذا لم تكن هناك مطالبة مالية فعلية، والعلاقة بين المدين الجديد والمدين الأصلي، وما إذا كان المدين الأصلي مفلساً أو لم يعد له وجود كمنشأة عاملة.^٨ وينطوي ذلك على ثلاثة احتمالات (انظر الشكل م ٣-١):

- تنشأ للطرف المتحمل للدين (المدين الجديد) مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي. ويُقَدِّ الطرف المتحمل للدين ارتفاعاً في خصوم الدين المستحقة للدائن الأصلي، وارتفاعاً في الأصول المالية، في صورة قرض مثلاً، ويكون المدين الأصلي هو الطرف المقابل. ويُقَدِّ المدين الأصلي انخفاضاً في خصم الدين الأصلي المستحق للدائن وارتفاعاً في الخصوم، في صورة قرض مثلاً، المستحقة للطرف المتحمل للدين. وقيمة مطالبة الطرف المتحمل للدين على المدين الأصلي هي القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يتلقاه الطرف المتحمل للدين. ولا يشترط إدراج أي قيود أخرى إذا كان هذا المبلغ مساوياً للخصوم المتحملة.

^٧ كأن تعرض إحدى وحدات الحكومة المركزية على سبيل المثال تقديم أموال لسداد دين مستحق على وحدة حكومية محلية لأحد البنوك.
^٨ تعني «مطالبة مالية فعلية» مطالبة بموجب عقد بين المدين الجديد والمدين الأصلي، أو بموجب اتفاق (خاصة في حالة الحكومات)، يتوقع على نحو معقول أن يتم الوفاء بشروطه وينص على قيام المدين الأصلي بتعويض المدين الجديد. والمقصود من «منشأة عاملة» هو كيان يزاول أعماله في الوقت الحالي، أو يتوقع أن يستمر في ذلك في المستقبل المنظور.

على انقضاء دين القطاع العام ونشأة خصم لا يدخل في عداد الدين.

م ٣-٢١ وتتضمن الأمثلة الشائعة على تحويل الدين عمليات مبادلة الدين بحصص الملكية.^٦ وربما كان من الصعب تحديد قيمة حصة الملكية إذا لم يكن عليها تداول كبير في إحدى الأسواق، ويُرجح أن يحدث ذلك إذا كانت الوحدة المصدرة لحصة الملكية هي شركة عامة خاضعة لسيطرة القطاع العام. وإذا لم تكن حصص الملكية متداولة، ينبغي الاستناد في تقييمها إلى إحدى الطرق المبينة في الفقرة ٧-١٧٣.

م ٣-٢٢ وهناك أمثلة أخرى على تحويل الدين، وهي الأنواع الأخرى من مبادلات الدين (كمبادلات التزامات الدين الخارجي بالصادرات أو «مبادلة الدين بالصادرات») أو مبادلة التزامات الدين بالأصول المقابلة التي يقدمها المدين للدائن لغرض محدد، مثل حماية الحياة البرية والصحة والتعليم والحفاظ على البيئة (مبادلة الدين ببرامج التنمية القابلة للاستمرار).

م ٣-٢٣ وينبغي التمييز بين التحويل المباشر وغير المباشر للدين. فالمبادلة المباشرة تؤدي إلى اقتناء مطالبة غير مُنشأة لدين على المدين بطريقة مباشرة (مثل مبادلة الدين بحصص ملكية). أما المبادلة غير المباشرة، فتتطوي على مطالبة أخرى على الاقتصاد، مثل إنشاء وديعة تُستخدم لاحقاً لشراء حصص ملكية.

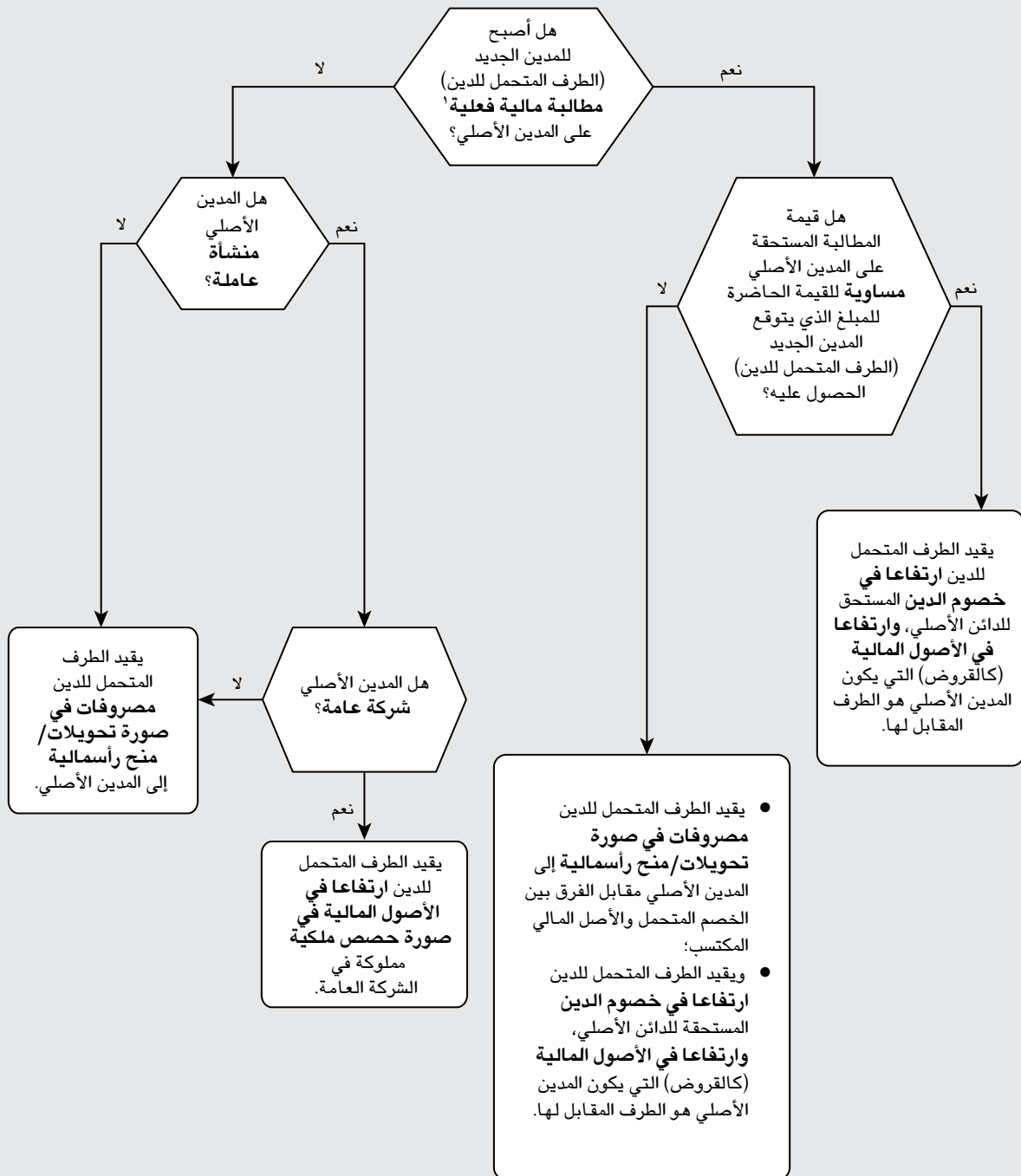
السداد المبكر للدين

م ٣-٢٤ وعملية السداد المبكر للدين عبارة عن إعادة شراء للدين، أو السداد المبكر له، بشروط مُتفق عليها بين المدين والدائن. وينقضي الدين مقابل سداد مبلغ نقدي متفق عليه بين المدين والدائن. وتقيد المعاملة بقيمة الدين المسدد مبكراً. ويمكن أن يكون السداد المبكر للدين مدفوعاً برغبة المدين في خفض تكاليف حافطة ديونه من خلال الاستفادة من الأداء الاقتصادي الملائم أو أوضاع السوق المواتية في إعادة شراء الدين.

م ٣-٢٥ وإذا كان الدين مستحقاً لدائنين رسميين وغير قابل للتداول (كالقرض مثلاً)، يمكن أن ينشأ عنصر من عناصر الإعفاء من الدين (أي إذا كان السداد المبكر يتم بناء على اتفاق بين الأطراف بنية تحويل منفعة). ومثلما يوضح قسم الإعفاء من الدين أعلاه (راجع الفقرة ٣-٨)، يُقَدِّ الإعفاء من الدين كتحويل رأسمالي أو منحة رأسمالية من الدائن إلى المدين، مما يخفض قيمة الخصوم/المطالبة القائمة.

^٦ غالباً ما يدخل في مبادلة الدين بحصص ملكية طرف ثالث يشتري المطالبات من الدائن ويحصل على حصة ملكية في شركة عامة (المدين).

الشكل م٣-١: تحديد المعالجة الإحصائية لتحمل الدين



¹ يعني "مطالبة مالية فعلية" مطالبة بموجب عقد بين المدين الجديد والمدين الأصلي، أو بموجب اتفاق (خاصة في حالة الحكومات)، يُتوقع على نحو معقول أن يتم الوفاء بشروطه وينص على قيام المدين الأصلي بتعويض المدين الجديد.

يلزم إجراء قيود إضافية. وتقييد تحويلات/منح رأسمالية بين الطرف المتحمل للدين والمدين الأصلي بما يساوي أي فرق بين قيمة الخصم المتحمل والقيمة السوقية للأصول غير المالية.

م ٣-٢٩ ورغم عدم قيد أي معاملات عن تحمل الدين في حالة القيد على الأساس النقدي، تتغير مراكز الأرصدة بسبب تحمل الدين. وأي مدفوعات نقدية لاحقة مرتبطة بتحمل الدين تقييد كفاية و/أو كمعاملات في الأصول المالية عدا النقدية والخصوم حسب الحالة.

سداد الدين نيابة عن أطراف أخرى

م ٣-٣٠ قد تقرر وحدة القطاع العام، بدلا من تحمل الدين، أن تقوم بسداد ذلك الدين أو أداء مدفوعات محددة نيابة عن وحدة مؤسسية أخرى (المدين الأصلي) دون أن يكون هناك طلب بتنفيذ الضمان أو تحمل مسؤولية الدين. ويظل الدين في هذه الحالة مقيدا فقط في الميزانية العمومية للوحدة المؤسسية الأخرى وهي المدين القانوني الوحيد. ورغم أن هذا العملية مشابهة لتحمل الدين، نظرا لأن الدين القائم لا تتغير شروطه وتظل كما هي، فإنها لا تُعتبر إعادة تنظيم للدين. وقد يواجه المدين هذا الموقف حينما يمر بمشكلات مؤقتة في السيولة وليس عند مواجهته لمشكلات دائمة تتعلق بملاءته المالية.^٩

م ٣-٣١ وتتوقف معالجة سداد الدين نيابة عن أطراف أخرى على ما إذا كانت وحدة القطاع العام التي تسدد الدين تصبح لها مطالبة مالية فعلية على المدين أم لا.

• إذا أصبحت للوحدة القائمة بسداد الدين مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي، تُقيد الوحدة القائمة بالسداد ارتفاعا في الأصول المالية (كقروض مثلا) وانخفاضاً في العملة والودائع. ويُقيد الطرف المتلقي (المدين) انخفاضاً في خصم الدين الأصلي وارتفاعاً في خصوم أخرى — قد تكون ديونا أو خلافها — مستحقة للوحدة القائمة بالسداد. ولا يطرأ أي تغيير على إجمالي الدين وصافي الدين لدى الوحدة القائمة بالسداد والطرف المتلقي (المدين)، إذا كانت مطالبة الوحدة القائمة بالسداد على المدين في صورة أداة دين. أما إذا كانت مطالبة الوحدة القائمة بالسداد على المدين في صورة أداة غير منشئة لدين، كحصة ملكية على سبيل المثال:

^٩ تختلف مدفوعات سداد الدين نيابة عن أطراف أخرى عن الحالة التي يمكن اعتبارها من البداية كتحمل لدين، وهو ما يحدث عندما يكون هناك احتمال كبير للغاية بطلب تنفيذ الضمان، على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٧-٢٥٨.

وإذا كان المبلغ المتوقع استرداده أقل من الخصوم المتحملة، يُقيد الطرف المتحمل للدين مصروفات في صورة تحويلات/منحة رأسمالية إلى المدين الأصلي مقابل الفرق بين الخصوم المتحملة والأصول المالية المكتسبة في صورة قروض. ومن منظور الطرف المتحمل للدين، يرتفع إجمالي الدين مع ارتفاع مقدار الدين الذي يتحمله.

• لا تنشأ للطرف المتحمل للدين (المدين الجديد) مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي. وقد يكون الأمر كذلك عندما يكون المدين الأصلي مفلساً أو لم يعد منشأة عاملة، أو عندما يسعى الطرف المتحمل للدين إلى مساعدة المدين الأصلي. ويُقيد الطرف المتحمل للدين مصروفات في صورة تحويلات/منحة رأسمالية إلى المدين الأصلي، وارتفاعاً في خصوم الدين المستحقة للدائن الأصلي. ويُقيد المدين الأصلي إيرادات في صورة تحويلات/منحة رأسمالية سداداً لالتزامات الدين في ميزانيته العمومية.

وتُستثنى من ذلك حالة المدين الأصلي عندما يكون شركة عامة مستمرة كمنشأة عاملة، ويناقشها القسم التالي.

• لا تنشأ للطرف المتحمل للدين (المدين الجديد) مطالبة مالية فعلية ويكون المدين الأصلي شركة عامة مستمرة كمنشأة عاملة. ويؤدي تحمل الدين إلى ارتفاع في حصة ملكية الطرف المتحمل للدين في الشركة العامة (المدين الأصلي). ويُقيد الطرف المتحمل للدين ارتفاعاً في خصوم الدين المستحقة للدائن الأصلي، وارتفاعاً في الأصول المالية في صورة حصص ملكية وأسهم صناديق الاستثمار. وتُقيد الشركة العامة انخفاضاً في خصوم الدين المستحقة للمدين الأصلي، وارتفاعاً في الخصوم غير المنشئة لدين في صورة حصص ملكية وأسهم صناديق الاستثمار.

م ٣-٢٨ ومن الحالات الخاصة تحمل الدين الذي ينطوي على تحويل ملكية أصول غير مالية (مثل الأصول الثابتة أو الأراضي) من شركة عامة (المدين الأصلي)، على سبيل المثال، إلى الطرف المتحمل للدين (المدين الجديد). ففي هذه الحالة يقيد الطرف المتحمل للدين ارتفاعاً في خصوم الدين المستحقة للدائن الأصلي واكتساب أصل غير مالي (أصول غير مالية). وإذا كانت القيمة السوقية للأصل غير المالي (الأصول غير المالية) مساوية لقيمة الخصم المتحمل، لا

م ٣-٣٤ ورغم أن شطب الدين أو تخفيض قيمته لا تقيد عنهما أي معاملات في حالة القيد على الأساس النقدي، تخفض مراكز الأرصدة المرتبطة بهذه العمليات بما يعكس شطب الدين أو تخفيض قيمته.

تسهيلات القروض الجديدة

م ٣-٣٥ في ظل بعض الترتيبات التي تساعد المدين في التغلب على صعوبات تمويلية مؤقتة، يتم الاتفاق مع الدائن على تسهيلات تمويلية جديدة لسداد التزامات الدين التي يحل أجل استحقاقها. وتُعالج أداتا الدين المعنيتان — التزام الدين الذي يحل أجل استحقاقه والتسهيل التمويلي الجديد — كل على حدة.

م ٣-٣٦ ويقيد الدائن انخفاضاً في المطالبة الأصلية المستحقة على المدين وارتفاعاً في مطالبة جديدة مستحقة على المدين. وبالمثل، يقيد المدين انخفاضاً في الخصم الأصلي المستحق للدائن وارتفاعاً في خصم جديد مستحق للدائن. وإذا كانت شروط القرض الجديد ميسرة، يمكن اعتبار الدائن كما لو كان يقدم تحويلاً إلى المدين. (تناقش الفقرات من م ٣-٣٩ إلى م ٣-٤١ الديون الميسرة).

فسخ الدين

م ٣-٣٧ في حالة فسخ الدين، تقوم وحدة مدينة بحذف خصوم من ميزانيتها العمومية وذلك بأن تقرنها بأصول مالية يكفي كل من دخلها وقيمتها لضمان سداد جميع مدفوعات خدمة الدين. وقد يُنقذ الفسخ بوضع الأصول والخصوم في حساب منفصل داخل الوحدة المؤسسية أو بنقل الأصول والخصوم إلى وحدة أخرى. وفي كلتا الحالتين، لا تسجل نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية أثراً للفسخ على الدين القائم على المدين. ولذلك لا تقيد في إطار إحصاءات مالية الحكومة أي معاملات تتعلق بالفسخ ما دام لم يحدث تغير في الالتزامات القانونية للمدين. وعند نقل الأصول والخصوم إلى حساب منفصل داخل الوحدة، يجب الإبلاغ ببيانات الأصول والخصوم على أساس إجمالي. أما إذا تم إنشاء وحدة مستقلة مقيمة في نفس الاقتصاد لحيازة الأصول والخصوم المذكورة، فينبغي معاملة هذه الوحدة الجديدة كوحدة فرعية وتوحيد بياناتها مع بيانات الوحدة التي قامت بفسخ الدين.

م ٣-٣٨ وتناقش الفقرات من ٢-١٢٩ إلى ٢-١٣١ التقسيم القطاعي لوكالات إعادة الهيكلة (يشار إليها أيضاً باسم «الكيانات القائمة بفسخ الدين»).

• في حالة الوحدة القائمة بالسداد، يظل إجمالي الدين دون تغيير، ولكن يرتفع صافي الدين (نتيجة لانخفاض أصولها المالية في صورة عملة وودائع)؛

• وفي حالة الطرف المتلقي (المدين)، ينخفض كل من إجمالي الدين وصافي الدين (نتيجة لانخفاض خصوم الدين).

• وإذا لم تصبح للوحدة القائمة بالسداد مطالبة مالية فعلية على المدين الأصلي، تُقيد الوحدة القائمة بالسداد مصروفات في صورة تحويلات رأسمالية — تُصنّف وفق طبيعة المتلقي — وانخفاضاً في الأصول المالية في صورة عملة وودائع. وتُقيد الوحدة المتلقية (المدين) إيرادات في صورة تحويلات رأسمالية — تُصنّف حسب طبيعة الوحدة القائمة بالسداد — وانخفاضاً في خصم الدين الأصلي.

قضايا أخرى متعلقة بالدين شطب الدين وتخفيض قيمته

م ٣-٣٢ يشير شطب الدين أو تخفيض قيمته إلى إجراء من طرف واحد يقوم بموجبه الدائن بتخفيض المبالغ المستحقة له. وعادة ما يتخذ هذا الإجراء عندما يرى الدائن أن التزام الدين لا قيمة له أو انخفضت قيمته لأن جزءاً من الدين، أو الدين كله، لن يسدد (وغالباً ما يكون ذلك بسبب إعاقة المدين). فعلى سبيل المثال، قد تواجه إحدى الشركات العامة التي اقترضت من وحدة الحكومة العامة عسراً مالياً. ونتيجة لذلك، قد تخسر مطالبة وحدة الحكومة العامة بعض أو كل قيمتها، ومن ثم تُخفّض قيمة المطالبة أو تُشطب من الميزانية العمومية للوحدة الحكومية (الدائن).^{١٠} وعلى العكس من ذلك، لا تسجل نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية قيام المدين بشطب الدين من طرف واحد أو رفض سداذه.

م ٣-٣٣ وخلافاً للإعفاء من الدين (راجع الفقرات من م ٣-٧ إلى م ٣-٩)، الذي يشكل اتفاقاً متبادلاً، وبالتالي معاملة، فإن شطب الدين أو تخفيض قيمته هو إجراء من طرف واحد، وبالتالي يُقيد باعتباره تغيرات أخرى في حجم الأصول. ويُحذف الأصل المالي من الميزانية العمومية للدائن، وينبغي حذف الخصم المقابل من الميزانية العمومية للمدين، وذلك أيضاً من خلال التغيرات الأخرى في حجم الأصول، بغرض الحفاظ على اتساق الإحصاءات الاقتصادية الكلية.^{١١}

^{١٠} إذا كان الإفلاس يسمح بسداد جزء من الدين، يمكن للدائن شطب جزء من المطالبة فقط.

^{١١} لا تقيد المخصصات التي يجنبها الدائن مقابل الديون المتعثرة أو الخسائر المتوقعة (التي يشار إليها أحياناً بمصطلح «تخفيض القيمة») في الإحصاءات الاقتصادية الكلية.

«عمليات ضخ رأس المال» للدلالة على التدخل المباشر الذي يُقيد في الإحصاءات الاقتصادية الكلية كتحويل رأسمالي، أو قرض، أو حيازة حصص ملكية، أو مزيج مما سبق. وقد يأخذ التدخل المباشر من وحدات الحكومة العامة أشكالاً مختلفة، مثل:

- إعادة الرسملة عن طريق ضخ موارد مالية («ضخ رأس المال») أو تحمل خصوم شركة معسرة.
- تقديم قروض إلى الشركات المعسرة و/أو اقتناء حصص ملكية فيها (أي «إعادة الرسملة بمقابل»)، إما بشروط مواتية أو غير مواتية.

- شراء أصول من الشركة المعسرة بأسعار أعلى من قيمتها السوقية الحقيقية.

م ٣-٤: وقد تتدخل الحكومة العامة على نحو غير مباشر من خلال توسيع نطاق الضمانات التي تكون على استعداد لتقديمها.

م ٣-٥: وتنطوي عمليات الإنقاذ عموماً على قضيتين أساسيتين:

- القضية الأولى هي التقسيم القطاعي للكيانات أو الوحدات المنشأة لتمويل أو إدارة مبيعات أصول و/أو خصوم الشركة المعسرة. وتحديدًا، فإن التقسيم القطاعي مهم لتحديد ما إذا كانت معاملات هذه الكيانات أو الوحدات وتدفعاتها الاقتصادية الأخرى ومراكز أرصدها (خصوم الدين والأصول والخصوم الأخرى) ضمن قطاع الحكومة العامة أو قطاع الشركات العامة.
- والقضية الثانية هي المعالجة الإحصائية للملائمة لعمليات «ضخ رأس المال».

قضية التقسيم القطاعي

م ٣-٦: قد تقوم الحكومة بإنشاء هيئة لإعادة هيكلة الديون أو («كيان لفسخ الدين») في صورة كيان ذي غرض خاص أو جهاز عام من أي نوع آخر بغرض تمويل أو إدارة فسخ الأصول الضعيفة أو سداد خصوم الشركة المعسرة.^{١٣} وكما هو الحال مع جميع الكيانات في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، ينبغي أن يعكس التقسيم القطاعي لهيئة إعادة هيكلة الدين الطبيعة الاقتصادية لهذا الكيان. لذلك؛ ينبغي تطبيق قواعد التقسيم القطاعي على النحو المبين في

^{١٣} في حالة البنوك ذات الأصول الضعيفة، يشار إلى هذه الكيانات عموماً باسم «بنوك الأصول الرديئة».

الديون الميسرة

م ٣-٣٩ لا يوجد تعريف أو مقياس موحد للديون الميسرة في الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ومع هذا، فمن المتعارف عليه أن القروض الميسرة تنشأ عند قيام وحدات بإقراض وحدات أخرى بسعر فائدة تعاقدية يُحدد قصداً عند مستوى أقل من سعر الفائدة السوقي الذي كان ليُطبق في الأحوال العادية. ويمكن زيادة درجة التيسير من خلال منح فترات سماح^{١٢} والاتفاق على مواعيد سداد دورية وفترات استحقاق مواتية للمدين.

م ٣-٤٠ ونظراً لأن شروط القرض الميسر تكون مواتية للمدين بدرجة أكبر مما قد تسمح به شروط السوق في الأحوال العادية، تتضمن القروض الميسرة بالفعل تحويلاً من الدائن إلى المدين. غير أنه لم يتم التوصل تماماً بعد إلى وسيلة لإدراج أثر هذا التحويل في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، وإن كان هناك العديد من البدائل التي تم طرحها في هذا الصدد. وعليه، ينبغي عرض المعلومات الخاصة بالقروض الميسرة في بنود للذاكرة في الميزانية العمومية (راجع الفقرة ٢٤٦-٧) و/أو في جداول تكميلية إلى أن يتم الاتفاق على المعالجة الملائمة لها.

م ٣-٤١ ويناقش الفصل الرابع من مرشد إحصاءات دين القطاع العام الديون الميسرة من خلال نادي باريس.

الدين الناشئ عن عمليات الإنقاذ

م ٣-٤٢ يشير الإنقاذ إلى التخليص من العسر المالي. وغالباً ما يُستخدم عندما تقوم وحدة حكومية بتقديم مساعدة مالية قصيرة الأجل إلى شركة لمساعدتها على تجاوز فترة من المصاعب المالية، أو ضخ موارد مالية لفترات أطول للمساعدة على إعادة رسملة الشركة. وقد يشكل الإنقاذ فعلياً عملية تأميم في حالة سيطرة الحكومة على الشركة التي تنقذها. ومن أمثلة هذه العمليات إنقاذ المؤسسات المالية الذي يكون على الأرجح عبارة عن معاملات تجرى لمرة واحدة يُعلن عنها على نطاق واسع وتنطوي في الغالب على مبالغ كبيرة ومن ثم يكون من السهل التعرف عليها.

م ٣-٤٣ ويشير المحللون عموماً إلى ما تقوم به الحكومة من عمليات «ضخ رأس المال» في الشركات عند تقديم الدعم المالي الكبير لرسملة أو إعادة رسملة الشركة المعسرة. ويستخدم نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مصطلح

^{١٢} فترة السماح هي الفترة الممتدة بين صرف القرض وحتى سداد أولى المدفوعات المستحقة على المدين.

الفصل الثاني لتحديد ما إذا كان ينبغي معاملة هذه الكيانات أو الوحدات كجزء من قطاع الحكومة العامة أو قطاع الشركات المالية العامة:

• إذا أنشأت الحكومة وحدة مؤسسية عامة الغرض الوحيد منها إدارة أصول أو خصوم الشركة المعسرة دون أن تكون منتجاً سوقياً، فينبغي تصنيف الوحدة ضمن قطاع الحكومة العامة نظراً لأنها لا تزال نشاط الوساطة المالية.

• وإذا كانت للوحدة الجديدة مهام أخرى وكانت إدارة أصول أو خصوم الشركة المعسرة مجرد مهمة مؤقتة تضطلع بها الوحدة، تصنف الوحدة كوحدة حكومية أو شركة مالية عامة حسب القواعد المبينة في القسم الخاص بهيئات إعادة الهيكلة في الفقرات من ٢-١٢٩ إلى ٢-١٣١.

المعالجة الإحصائية لعمليات «ضخ رأس المال»

م٣-٤٧: المساعدة التي تقدمها الحكومة (أو أي وحدة قطاع عام أخرى) إلى الوحدة التي تعاني من العسر المالي عادة ما تُقيد كقرض، أو تحويل رأسمالي أو ضخ رؤوس أموال مساهمة. ويوضح الشكل م٣-٢ المعالجة الإحصائية لعمليات «ضخ رأس المال».

م٣-٤٨: وعندما تتدخل وحدة من وحدات القطاع العام (الوحدة المستثمرة)، كوحدة حكومية، عن طريق ضخ رأسمال يكون من الناحية القانونية في صورة قرض إلى الشركة المعسرة، تعتمد المعالجة الإحصائية على ما إذا كانت للوحدة المستثمرة مطالبة مالية فعلية على الشركة أم لا، وذلك على النحو الوارد وصفه في الفقرة م٣-٢٧.

م٣-٤٩: وعندما تتدخل وحدة قطاع عام، كالحكومة، عن طريق ضخ رؤوس أموال عدا القروض في الشركات المعسرة، تعتمد المعالجة الإحصائية على ما إذا كان يمكن توقع تحقيق عائد واقعي^{١٤} على هذا الاستثمار أم لا:

• إذا كانت وحدة القطاع العام (الوحدة المستثمرة) يمكن أن تتوقع تحقيق عائد واقعي على الاستثمار، تُقيد الوحدة المستثمرة ارتفاعاً في الأصول المالية في صورة حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار، وانخفاضاً في الأصول المالية (في صورة عملة وودائع مثلاً) أو ارتفاعاً في الخصوم، حسب طريقة تمويل اقتناء حصص الملكية.

^{١٤} يكون معدل العائد على الأموال واقعياً إذا كانت توجد نية لتحقيق معدل عائد كاف يحقق الأرباح أو مكاسب الحياة في تاريخ لاحق، ويمثل مطالبة على القيمة المتبقية للشركة.

وتُقيّد الشركة المعسرة ارتفاعاً في الأصول المالية (في صورة عملة وودائع مثلاً)، وارتفاعاً في الخصوم بخلاف الدين في صورة حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار.

• ويُعامل جزء الاستثمار - أو ربما الاستثمار بأكمله - الذي لا يُتوقع أن يدر عائداً واقعياً كتحويل رأسمالي. م٣-٥٠: ويُقيّد ضخ رأسمال في صورة تحويل رأسمالي (كامل أو جزئي) عند توفير الأموال:

• دون الحصول على أي شيء ذي قيمة مساوية في المقابل؛

• أو دون توقع تحقيق معدل عائد واقعي؛

• أو للتعويض عن تراجع قيمة الأصول أو رأس المال نتيجة لتراكم عجز تشغيلي ضخم على مدى عامين أو أكثر، وتحقيق خسائر غير مسبقة بسبب عوامل خارجة عن سيطرة الشركة.

م٣-٥١: وتُقيّد الوحدة التي تقدم المساعدة مصروفات في شكل تحويل رأسمالي وانخفاضاً في الأصول المالية (في صورة عملة وودائع مثلاً) أو ارتفاعاً في الخصوم، حسب طريقة تمويل هذا التحويل الرأسمالي. ويُقيّد الطرف المتلقي إيرادات في صورة تحويل رأسمالي وارتفاعاً في الأصول المالية في صورة عملة وودائع.

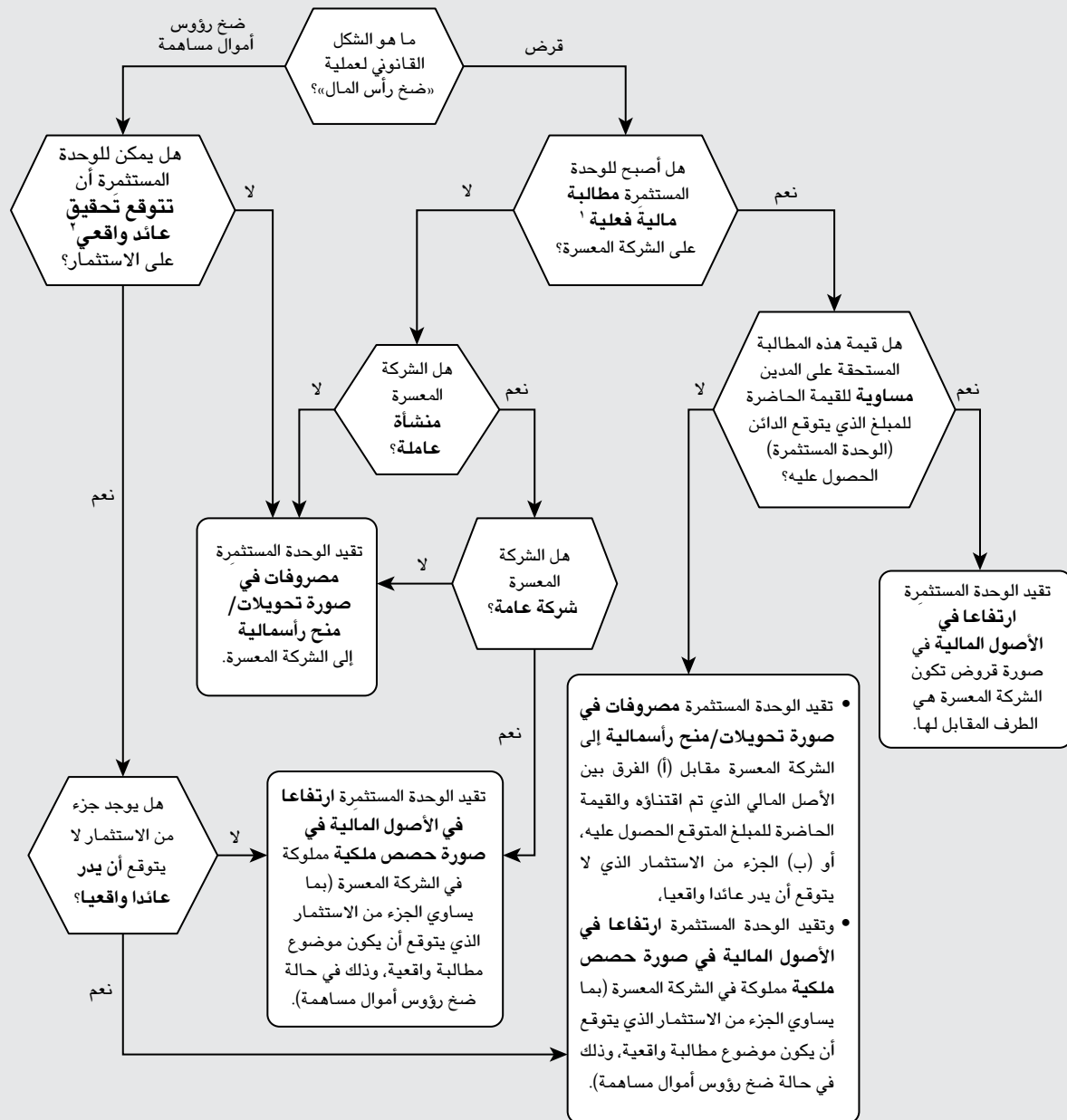
م٣-٥٢: ولدى تحديد حجم التحويلات الرأسمالية، يتعين مراعاة النقاط التالية:

• في حالة شراء الحكومة لأصول من الشركة التي تساعد، قد يكون المبلغ المدفوع أعلى من السعر السوقي الحقيقي للأصول.

• ينبغي قيد شراء الأصول على أساس السعر السوقي الحالي، وفي الحالات الأخرى بخلاف القروض، ينبغي قيد تحويل رأسمالي مقابل الفرق بين سعر السوق والمبلغ الفعلي المدفوع.

• غالباً ما تشتري الحكومات قروضاً من المؤسسات المالية خلال عمليات الإنقاذ. وما لم يصبح القرض قابلاً للتداول ويتم تداوله بقيمة سوقية محددة، يُقيد دائماً في الميزانيات العمومية بالقيمة الاسمية. ولا يُعاد تصنيف القروض كأوراق مالية (راجع الفقرتين ٧-١٥٧ و ٧-١٦٣) ولا تُقيد بالقيمة السوقية إلا عندما توجد سوق لتداولها وتصبح متداولة بانتظام.

الشكل م ٣-٢: تحديد المعالجة الإحصائية لعمليات «ضخ رأس المال»



^١ تعني «مطالبة مالية فعلية»، مطالبة بموجب عقد بين المدين الجديد والمدين الأصلي، أو بموجب اتفاق (خاصة في حالة الحكومات)، يُتوقع على نحو معقول أن يتم الوفاء بشروطه وينص على قيام المدين الأصلي بتعويض المدين الجديد.

² يكون معدل العائد على الأموال واقعيًا إذا توافرت نية لتحقيق معدل عائد كاف يحقق الأرباح أو مكاسب الحياة في تاريخ لاحق، ويمثل مطالبة على القيمة المتبقية للشركة.

ديون الكيانات ذات الغرض الخاص

م ٣-٥٤ تتضمن الفقرات من ٢-١٣٦ إلى ٢-١٣٩ وصفا للكيانات ذات الغرض الخاص. ويجب تحديد وحدات الكيانات ذات الغرض الخاص والتقسيم القطاعي المؤسسي لها على النحو الملائم لأغراض إحصاءات مالية الحكومة. فإذا كان الكيان ذو الغرض الخاص جزءا من القطاع العام، ينبغي أن يكون دينه جزءا من دين القطاع العام أو القطاع الفرعي ذي الصلة.

م ٣-٥٥ وكما تشير الفقرات من ٢-٤١ إلى ٢-٤٥، يجوز أن تؤسس الحكومات شركات عامة تباع سلعاً أو خدمات إلى الحكومة بصورة حصرية دون الدخول في مناقصات تنافسية مع القطاع الخاص للحصول على عقد مع الحكومة. وتسمى هذه الشركة العامة شركة تابعة صورية وينبغي تصنيفها كجزء من قطاع الحكومة العامة (وحدتها الأم). وغالبا ما تؤسس هذه الشركات التابعة الصورية الحكومية ككيانات ذات غرض خاص. وينبغي تصنيف هذه الوحدات، وهي شركات من الناحية القانونية، كجزء من قطاع الحكومة العامة، ومن ثم تعتبر خصوم ديونها جزءا من ديون الحكومة العامة.

م ٣-٥٦ ويجوز أن تمارس الحكومة أنشطة لأغراض المالية العامة من خلال كيان مقيم في الخارج. فعلى سبيل المثال، يجوز أن تمول الحكومة مصروفاتها بإصدار أوراق مالية في الخارج من خلال كيان ذي غرض خاص. وهذا الكيان ذو الغرض الخاص ليس جزءا من قطاع الحكومة العامة سواء في الاقتصاد الأصلي أو الاقتصاد المضيف. ولا تُعالج بيانات هذه الكيانات بنفس طريقة معاملة السفارات والمناطق الإقليمية الأخرى التابعة لاختصاص الحكومة لأنها تعمل بموجب قوانين الاقتصاد المضيف. وقد تكون الحكومات مستثمرا مباشرا في هذه الوحدات/الكيانات. ومع هذا، يجب استخدام عمليات احتساب خاصة للمعاملات ومراكز الأرصدة بين الحكومة والكيان ذي الغرض الخاص في الخارج لضمان انعكاس أي عمليات تجرى لأغراض المالية العامة من خلال كيانات غير مقيمة في معاملات ومراكز أرصدة حكومة الاقتصاد الأصلي.^{١٥} ونتيجة لذلك، تقيد الحكومة دينها فعليا، أو محتسبا، مستحقا للكيان ذي الغرض الخاص التابع لها ينشأ عن أي ديون يتحملها الكيان ذو الغرض الخاص نيابة عن الحكومة.

^{١٥} السبب في استخدام منهج خاص للكيانات الحكومية هو أن الكيان غير المقيم، على عكس القطاع الخاص، يؤدي وظائفه بناء على طلب من الحكومة العامة لأغراض السياسة العامة، وليس لأغراض تجارية. وبدون اتباع هذا المنهج، قد تنشأ صورة مضللة لمصروفات الحكومة وديونها.

• عندما تشتري الحكومة قرضا بقيمة عادلة أقل بكثير من قيمته الاسمية، لا يُقيد أي تحويل رأسمالي مقابل الفرق في القيمة نظرا لأن القروض يتم قيدها بالقيمة الاسمية في الميزانية العمومية. وأي فرق بين السعر المدفوع والقيمة الاسمية يقيد ضمن تغيرات التقييم (راجع الفقرة ٩-٣٣ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي). ومع هذا، إذا توافرت معلومات موثوقة بأن بعض القروض غير قابلة للاسترداد، تُخفّض قيمتها إلى صفر في الميزانية العمومية (تحت «تغيرات أخرى في الحجم») ويُقيد تحويل رأسمالي مساوٍ للقيمة التي تدفعها الحكومة للشركة. وإذا أصبح بعض أو كل هذه القروض قابلا للاسترداد في وقت لاحق، يظهر ذلك كإعادة تقييم في الميزانية العمومية للحكومة.

• إذا قدمت الحكومة ضمانا كجزء من عملية إنقاذ، ينبغي قيد الضمانات وفقا لما إذا كان ضمانا يُمنح لمرة واحدة أو كجزء من نظام ضمانات موحدة (راجع الفقرات من ٧-٢٥٤ إلى ٧-٢٦٠ للاطلاع على تفاصيل حول المعالجة الإحصائية للضمانات).

م ٣-٥٣ وهناك عوامل إضافية ينبغي مراعاتها في الحالات البينية، ومنها ما يلي:

- إذا كانت عملية ضخ رأس المال تغطي عجزا تشغيليا ضخما متراكما على مدار عامين أو أكثر أو خسائر غير مسبقة ناجمة عن عوامل خارجة عن سيطرة الشركة، يكون ضخ رأس المال في هذه الحالة تحويلا رأسماليا.
- إذا تم ضخ رأس المال في شبه شركة ذات حصص ملكية سائلة (راجع الإطار ٦-٣)، تعتبر عملية ضخ رأس المال دائما تحويلا رأسماليا.
- إذا كانت عملية ضخ رأس المال تتم لأغراض خاصة مرتبطة بالسياسة العامة بهدف تعويض أحد البنوك المعسرة عما تحويه ميزانيته العمومية من مخاطر عدم سداد متوقعة أو قروض رديئة أو خسائر، يعتبر ضخ رأس المال تحويلا رأسماليا ما لم يكن من المتوقع تحقيق عائد واقعي. ولكن إذا كان من المتوقع تحقيق عائد واقعي، يقيد ضخ رأس المال كاستثمار في حصص ملكية.

• في حالة وجود مساهمين من القطاع الخاص يقومون بتوفير جزء كبير (بالنسبة إلى حصصهم الحالية) من رؤوس الأموال المساهمة خلال عملية الضخ، عندئذٍ يعتبر ضخ رأس المال استثمارا في حصص الملكية نظرا لأنه من المفترض أن مستثمري القطاع الخاص هؤلاء يسعون إلى تحقيق عائد على استثماراتهم.

مجموعة مختلفة من الأصول أو تدفقات الدخل المستقبلية لأغراض التوريق، بما في ذلك قروض الرهن العقاري السكني والتجاري، والقروض الاستهلاكية، والقروض الحكومية، والمشتقات الائتمانية. ويجوز أن تصدر وحدة من وحدات الحكومة العامة سندات دين مضمونة بإيرادات معينة مُجَنَّبَة. وفي نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية، لا تُدرج القدرة على جمع الضرائب أو الإيرادات الحكومية الأخرى كأصول حكومية تُستخدم في التوريق.^{١٧} ومع هذا، فإن تجنب إيرادات مستقبلية، مثل حصيل إيرادات الطرق التي تُفرض رسوم على عبورها، لخدمة سندات الدين التي تصدرها إحدى وحدات الحكومة العامة (أو القطاع العام) قد يكون شبيهاً بالتوريق (راجع الفقرتين م ٣-٦٤ وم ٣-٦٦).

م ٣-٦١ وتختلف نظم التوريق داخل أسواق سندات الدين وفيما بينها. وعلى المستوى الأعم، يتم التمييز على أساس ما إذا كانت توجد وحدة توريق معنية أم لا. وفي نظم التوريق التي تقوم وحدة توريق في ظلها بإصدار سندات الدين، تكون الوحدة المؤسسية المُصدرة وسيطاً مالياً في قطاع الشركات المالية. وغالباً ما تكون وحدة التوريق كياناً ذا غرض خاص. ومع ذلك، كما يرد في الفقرة ٢-١٣٧، فإن الكيانات ذات الغرض الخاص المقيمة التي لا تعمل بطريقة مستقلة ومنفصلة عن الحكومة العامة وتباشر أنشطة مالية عامة لا تُعامل كوحدات مؤسسية منفصلة في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية. وتُعامل هذه الكيانات ذات الغرض الخاص كجزء من الحكومة العامة بصرف النظر عن وضعها القانوني؛ وبالتالي:

• إذا كانت هناك وحدة توريق معنية، يمكن التمييز بين أربعة أنواع من النظم من منظور الإحصاءات الاقتصادية الكلية:

◦ توريق البيع الحقيقي،^{١٨} وهي عمليات تنطوي على تحويل فعلي (بيع) للأصول - من منظور الإحصاءات الاقتصادية الكلية^{١٩} - من الميزانية العمومية لمالك الأصول الأصلي إلى الميزانية العمومية لوحدة التوريق؛

^{١٧} على سبيل المثال، لم تُستحق إيرادات الضرائب المستقبلية بعد، وذلك على الأرجح لأن الحدث المؤدي إلى نشأة الالتزام الضريبي لم يقع بعد، وبالتالي لا ينشأ لها أصل في الميزانية العمومية للحكومة. ^{١٨} العمليات من «النوع ٢» في كتيب إحصاءات الأوراق المالية و«الحالة الأولى» للتوريق في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ^{١٩} لكي يعتبر بيعاً، يجب أن يظهر الأصل بالفعل في الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام (كالحكومة المركزية مثلاً) ويجب تغيير الملكية بالكامل ونقلها إلى وحدة التوريق. بحيث يتم تحويل المخاطر والمزايا المرتبطة بالأصل. ويجب مراعاة ما يلي: (١) ينبغي أن يكون سعر الشراء مساوياً لسعر السوق الجاري، وإلا فلا يعد بيعاً، و(٢) إذا كان المنشئ (كالحكومة المركزية مثلاً) يضمن سداد أي دين مرتبط بالأصول التي اقتنتها وحدة التوريق، فمن غير المرجح أن يكون قد تم نقل جميع المخاطر المصاحبة للأصل، وبالتالي، لا توجد عملية بيع.

م ٣-٥٧ وعندما يقترض كيان ذو غرض خاص مقيم في أحد الاقتصادات نيابة عن حكومة اقتصاد آخر، ويكون القرض لأغراض المالية العامة، تتم المعالجة الإحصائية لحسابات هذه الحكومة على النحو التالي:

• عند الاقتراض: تحتسب معاملة منشئة لخصم دين مستحق على الحكومة للكيان المقترض، بحيث تساوي القيمة المحتسبة لهذه المعاملة قيمة القرض. والقيد المقابل هو زيادة في حصة ملكية الحكومة في الكيان المقترض.

• عند انتقال الأموال أو الأصول المشتراة بالأموال (حسب الحالة) إلى الحكومة - يقيد تدفق الأموال أو الأصول كمعاملة يقابلها تخفيض في حصة ملكية الحكومة في الكيان المقترض بنفس قيمة التدفق.

• عند تحمل الكيان المقترض لنفقات أو قيامه بتحويل أصول إلى طرف ثالث (أي أنه لا يحول الأصول إلى الحكومة)، حسب الحالة: تحتسب قيمة تحويل جاري أو رأسمالي بين الحكومة والكيان، بحيث يكون القيد المقابل تخفيضاً في قيمة حصة ملكية الحكومة.

م ٣-٥٨ وتُسجَل هذه القيود بصورة متماثلة بالنسبة لكل من الحكومة والكيان المقترض. ولا تؤثر هذه القيود على المعاملات أو مراكز الأرصدة بين الكيان المقترض ودائنيه أو أي أطراف ثالثة أخرى، إذ تُقَيَّد هذه المعاملات والمراكز وقت إنشائها دون الحاجة إلى إجراء أي عمليات احتساب.

الدين الناشئ عن التوريق

م ٣-٥٩ تنشأ عملية التوريق عندما تقوم وحدة، تُعرف باسم المنشئ، بتحويل حقوق ملكية أصول مالية أو غير مالية، أو حق الحصول على تدفقات مستقبلية معينة، إلى وحدة أخرى، تُعرف باسم وحدة التوريق. وفي المقابل، تدفع وحدة التوريق للمنشئ مبلغاً من مصدر التمويل الخاص بها. وتحصل وحدة التوريق على التمويل الخاص بها عن طريق إصدار سندات دين باستخدام الأصول أو حقوق الحصول على تدفقات مستقبلية قام المنشئ بتحويلها كضمان.^{١٦} وعندما تكون الأوراق المالية المضمونة بأصول صادرة عن وحدة قطاع عام، فإنها تشكل جزءاً من دين القطاع العام.

م ٣-٦٠ وتنشأ عن التوريق سندات دين تكون مدفوعات قسائمها أو أصلها (أو كلاهما) مضمونة بأصول مالية أو غير مالية محددة أو بتدفقات إيرادات مستقبلية. ويجوز استخدام

^{١٦} للاطلاع على مناقشة مفصلة عن التوريق، راجع كتيب إحصاءات الأوراق المالية الصادر عن بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي في مايو ٢٠٠٩، وكذلك نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرات من ٢٢-١٣١ إلى ٢٢-١٣٣. ووفقاً لهذا الكتيب أيضاً، يمكن أن يحدث التوريق حتى بدون وجود وحدة توريق أو تحويل أصول.

حكومية والتي تأسست ككيان ذي غرض خاص ولكنها لا تفي بشروط الوحدة المؤسسية كجزء من الحكومة العامة بغض النظر عن وضعها القانوني. ويمثل دين هذا الكيان ذي الغرض الخاص جزءاً من ديون الحكومة العامة (راجع أيضاً الفقرة م٣-٦١).

م٣-٦٣ وفي حالة إجراء بيع غير حقيقي من منظور الإحصاءات الاقتصادية الكلية (راجع الحاشية ١٩)، فإن المبلغ الذي تحصل عليه وحدة القطاع العام باعتبارها الوحدة المنشئة من وحدة التوريق يُعامل كاقتراض، عادة في صورة قرض.^{٢٥} وإذا كانت وحدة التوريق جزءاً من القطاع العام، تمثل سندات الدين الصادرة عن وحدة التوريق جزءاً من ديون القطاع العام.

م٣-٦٤ وينطوي توريق غير الأصول على توريق تدفقات الإيرادات المستقبلية. وكما ورد في الفقرة م٣-٦٠، لا تُدرج القدرة على جمع الضرائب أو أي إيرادات حكومية أخرى كأصول حكومية يمكن استخدامها في توريق البيع الحقيقي. وفي معظم الحالات، فإن حقوق التدفقات المستقبلية ليست هي التي تُستخدم كضمان، وإنما هو التزام وحدة القطاع العام باستخدام مقدار كافٍ من الدخل المستقبلي في سداد القرض بالكامل. وفي حالة تحقيق دخل أعلى مما يلزم لسداد القرض، تحتفظ وحدة القطاع العام بالزيادة. ومن ثم، إذا تم تحويل «حقوق» الإيرادات الحكومية المستقبلية إلى وحدة توريق، فإن المبلغ الذي تحصل عليه وحدة القطاع العام من وحدة التوريق، والناشئ عن حصيد إصدار سندات الدين، يُعامل كاقتراض، عادة في صورة قرض.^{٢٦} وتظل تدفقات الإيرادات تستحق للحكومة التي تستخدم هذه الحصيد في سداد القرض الذي حصلت عليه من وحدة التوريق. وإذا كانت وحدة التوريق جزءاً من القطاع العام، فإن سندات الدين الصادرة عن وحدة التوريق تمثل جزءاً من دين القطاع العام.

م٣-٦٥ وينطوي التوريق التركيبي على تحويل مخاطر الائتمان المتعلقة بمجمع أصول بدون تحويل الأصول نفسها، وذلك من خلال وحدة للتوريق أو من خلال الإصدار المباشر لسندات الدين من جانب المالك الأصلي للأصول.

• التوريق التركيبي في وجود وحدة توريق: يقوم مالك مجمع الأصول بشراء مبادلات مخاطر التوقف عن السداد (مشتري الحماية) من وحدة التوريق (بائع الحماية) مقابل علاوة للتحوط ضد الخسائر المحتملة

• توريق البيع غير الحقيقي،^{٢٠} وهي عمليات لا تنطوي على تحويل حقيقي للأصول — من منظور الإحصاءات الاقتصادية الكلية — من الميزانية العمومية لمالك الأصول الأصلي إلى الميزانية العمومية لوحدة التوريق (راجع الحاشية ١٩)؛

• توريق غير الأصول،^{٢١} وهي عمليات تنطوي على توريق تدفقات إيرادات مستقبلية لا تُثبت كأصول في الإحصاءات الاقتصادية الكلية؛

• التوريق التركيبي عن طريق وحدة توريق،^{٢٢} وهي عمليات تنطوي على تحويل مخاطر الائتمان فقط (ولكن ليس على تحويل الأصول)، من خلال وحدة توريق.

• وإذا لم تكن هناك وحدة توريق معنية، يمكن تنفيذ نوعين من عمليات التوريق:

• عملية التوريق المدرجة في الميزانية العمومية،^{٢٣} حيث يصدر مالك الأصول الأصلي سندات دين جديدة، ولا تنطوي هذه العمليات على تحويل للأصول؛

• التوريق التركيبي بدون وحدة توريق،^{٢٤} وهي عمليات تنطوي على تحويل مخاطر الائتمان فقط (ولكن ليس على تحويل الأصول) — من خلال إصدار مباشر لسندات الدين من جانب مالك الأصول الأصلي.

م٣-٦٢ وتنطوي عملية توريق البيع الحقيقي على سندات دين تصدرها وحدة للتوريق حيث يكون قد تم تحويل الأصول الأساسية من الميزانية العمومية للمالك الأصلي للأصول (أي المنشئ الأصلي) إلى الميزانية العمومية لوحدة التوريق. وتستخدم وحدة التوريق حصيد بيع سندات الدين إلى المستثمرين في تمويل عملية اقتناء الأصول. ويستخدم تدفق الإيرادات من الأصول المقتناة (وهي عادة مدفوعات الفائدة وسداد أصل القروض) في أداء مدفوعات القسائم وسداد أصل سندات الدين الصادرة. وفي حالة عملية توريق البيع الحقيقي التي تجريها وحدة قطاع عام، يظل إجمالي دين المالك الأصلي للأصول دون تغيير. ويرتفع إجمالي دين وحدة التوريق نتيجة لإصدار السندات. وإذا كانت هذه الوحدة شركة مالية عامة، يكون دينها جزءاً من ديون القطاع العام. وتُعامل «وحدة» التوريق المقيمة الخاضعة لسيطرة وحدة

^{٢٠} مأخوذ من «الحالة الأولى» للتوريق في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

^{٢١} «الحالة الثانية» للتوريق في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

^{٢٢} العمليات من «النوع ٣» في كتيب إحصاءات الأوراق المالية.

^{٢٣} العمليات من «النوع ١» في كتيب إحصاءات الأوراق المالية.

^{٢٤} العمليات من «النوع ٣» في كتيب إحصاءات الأوراق المالية.

^{٢٥} عندما يكون كل من المنشئ ووحدة التوريق من القطاع العام، يُحذف هذا القرض من ديون القطاع العام عند توحيد البيانات.

^{٢٦} عندما يكون كل من المنشئ ووحدة التوريق من القطاع العام، يُحذف هذا القرض من ديون القطاع العام عند توحيد البيانات.

م ٣-٦٦ وتنطوي عملية التوريق المدرجة في الميزانية العمومية على إصدار سندات دين مضمونة بتدفق إيرادات مستقبلية ناشئة عن أصول. وتظل هذه الأصول مدرجة في الميزانية العمومية لجهة إصدار سندات الدين (المالك الأصلي للأصول)، كحافضة مستقلة عادة. ولا تنطوي العملية على أي وحدة توريق. ويوفر إصدار سندات الدين لمالك الأصول الأصلي أموالاً وتشكل سندات الدين جزءاً من ديون مالك الأصول الأصلي.

الدين الناشئ عن المبادلات خارج السوق

م ٣-٦٧ في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، تنشأ عن عمليات المبادلة مشتقات مالية، وهي أدوات غير منشئة لديون (راجع الفقرة ٧-٢١٥). ولكن المبادلات خارج السوق تنطوي على عنصر دين.

م ٣-٦٨ والمبادلة خارج السوق هي عقد مبادلة يصدر عند إنشائه بقيمة غير صفرية نظراً لاختلاف الأسعار المرجعية عن الأسعار السوقية الجارية، ومن هنا جاءت تسمية المبادلة «خارج السوق». وعادة ما ينتج عن هذه المبادلة في البداية قيام أحد الطرفين بدفع مبلغ مقطوع للطرف الآخر. والطبيعة الاقتصادية للمبادلة خارج السوق هي مزيج من الاقتراض (أي المبلغ المقطوع) في صورة قرض، ومبادلة داخل السوق (مشتقات مالية). وينشأ دين من عنصر القرض في عملية مبادلة خارج السوق، وإذا حصلت وحدة قطاع عام على المبلغ المقطوع، يمثل هذا المبلغ جزءاً من دين القطاع العام. وتشمل الأمثلة على عقود المبادلات التي قد تنطوي على أسعار مرجعية خارج السوق مبادلات أسعار الفائدة والعملية.

م ٣-٦٩ ونظراً لأن الطبيعة الاقتصادية للمبادلة خارج السوق تعادل مزيجاً من قرض ومشتقة مالية، يُقَدَّر مركزان للأرصدة في الميزانية العمومية:

- قرض - أداة دين - مساوٍ للقيمة غير الصفرية للمبادلة في البداية وبأجل استحقاق مماثل لتاريخ انتهاء المبادلة؛
- وعنصر مشتقة مالية (مبادلة) - أداة غير منشئة لدين - تساوي قيمتها السوقية صفراً في البداية.

م ٣-٧٠ ومركز القرض هو خصم مستحق على الطرف الذي يحصل على المبلغ المقطوع، بينما يظهر مركز المشتقات المالية على جانب الأصول المالية أو الخصوم، حسب أسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية.

م ٣-٧١ وتوزَّع التدفقات المستقبلية المرتبطة بمراكز هذه الأرصدة إلى تدفقات مرتبطة بالقرض وتدفقات مرتبطة بعنصر المشتقة المالية على الترتيب.

في مجمع الأصول نتيجة التوقف عن السداد.^{٢٧} ويصدر بائع الحماية أداة دين. وتُستثمر حصيلة سندات الدين التي تصدرها وحدة التوريق في أصول مالية منخفضة المخاطر ومنخفضة العائد (كالودائع مثلاً)، ويُستخدم الدخل المستحق من هذا الاستثمار، إلى جانب علاوة مبادلة مخاطر الائتمان، في تمويل مدفوعات قسائم سندات الدين التي تؤديها وحدة التوريق للمستثمرين. وعند حلول أجل الاستحقاق، يُعوَّض حائزو سندات الدين، وذلك في حالة عدم التوقف عن السداد في مجمع الأصول. أما في حالة التوقف عن السداد، يقوم بائع الحماية بتعويض مشتري الحماية عن خسائر التوقف عن السداد المرتبطة بمجمع الأصول، بينما يتكبد حائزو سندات الدين (المستثمرون) خسائر بنفس القيم، ويحقق بائع الحماية مكاسب حيازة.

وإذا كانت وحدة التوريق جزءاً من القطاع العام، تمثل سندات الدين الصادرة عن وحدة التوريق جزءاً من دين القطاع العام.

- التوريق التركيبي في حالة عدم وجود وحدة توريق: يقوم مالك الأصل بإصدار سندات مرتبطة بالائتمان، وهي سندات دين مضمونة بأصول مرجعية (كالقروض والسندات مثلاً)، متضمنة مبادلة لمخاطر التوقف عن السداد تسمح بتحويل مخاطر الائتمان من المُصدِّر إلى المستثمرين. وعادة ما يمنح المستثمرون سعر فائدة أعلى لتعويضهم عن تحمل قدر أكبر من المخاطر. ويقوم المستثمرون ببيع حماية الائتمان الخاص بمجمع الأصول إلى مشتري الحماية (أو مصدر السندات المرتبطة بالائتمان) عن طريق شراء السندات المرتبطة بالائتمان. ويتوقف سداد المبلغ الأصلي ومدفوعات الفائدة على السندات على أداء مجمع الأصول. فإذا لم يحدث توقف عن السداد طوال العمر الافتراضي للسند، يحصل المستثمرون على قيمة الاسترداد الكاملة للسند عند الاستحقاق. وإذا حدث توقف عن السداد، يحصل المستثمرون على قيمة استرداد السند ناقص قيمة خسائر التوقف عن السداد.

وفي حالة التوريق التركيبي في ظل عدم وجود وحدة توريق، فإن سندات الدين (السندات المرتبطة بالائتمان) التي تصدرها وحدة قطاع عام تمثل جزءاً من ديون هذه الوحدة.

^{٢٧} مبادلة مخاطر التوقف عن السداد هي مشتقة مالية الغرض الأساسي منها هو تبادل مخاطر التوقف عن سداد الائتمان.

الإقراض المشتق للأموال المقترضة

م ٣-٧٢ يشير الإقراض المشتق للأموال المقترضة إلى قيام وحدة مؤسسية مقيمة «A» (عادة الحكومة المركزية) بالاقتراض من وحدة (وحدات) مؤسسية أخرى «B» (عادة وحدة غير مقيمة)، ومن ثم إقراض حصيلة هذا القرض إلى وحدة (وحدات) مؤسسية ثالثة «C» (عادة حكومات الولايات أو الحكومات المحلية، أو شركة (شركات) عامة)، بحيث يكون واضحاً أن الوحدة «A» لها مطالبة مالية فعلية على الوحدة «C». وهناك عدة عوامل دافعة على إقراض الأموال المقترضة، مثل:

- قد تكون الوحدة المؤسسية «A» قادرة على الاقتراض من الوحدة «B» بشروط أفضل من شروط اقتراض الوحدة «C» من الوحدة «B».

- أو قد تكون قدرة الوحدة المؤسسية «C» على الاقتراض محدودة بفعل عوامل مثل القواعد المنظمة للنقد الأجنبي؛ والوحدة «A» هي وحدها القادرة على الاقتراض من غير مقيمين.

م ٣-٧٣ وتنتج عن الإقراض المشتق (على الأقل) مطالبتان ماليتان منفصلتان. ولا ينبغي أن توازن إحدى المطالبتين المطالبة الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات دين القطاع العام؛ حيث تنشأ للوحدة المؤسسية «B» مطالبة دين على الوحدة (الوحدات) «A»، وتنشأ للوحدة (الوحدات) «A» مطالبة دين على الوحدة «C»، ويجوز توحيد هاتين المطالبتين (راجع الفقرة م ٣-٧٦). وتُصنّف خصوم الدين تلك (والمطالبات المالية المقابلة) كخصوم محلية أو خارجية حسب إقامة الوحدتين المؤسستين (الوحدات المؤسسية) «B» و«C» على الترتيب.

م ٣-٧٤ وإذا كانت للوحدة المؤسسية المقيمة «A»، التي تقرض الأموال المقترضة إلى الوحدة (الوحدات) «C»، مطالبة مالية فعلية على الوحدة (الوحدات) «C»، تعتمد المعالجة الإحصائية للمطالبتين اللتين يتم قيدهما على:

- إقامة الجهة (الجهات) الدائنة التي تقرض منها الوحدة «A» (أي الوحدة (الوحدات) «B»):

- وإقامة الوحدة (الوحدات) «C» التي تقرضها الوحدة «A» الأموال المقترضة (راجع الجدول م ٣-١).

م ٣-٧٥ وتُصنّف خصوم دين الوحدة المؤسسية «A» المستحقة للوحدة (الوحدات) «B» حسب نوع الأداة (الأدوات) ذات الصلة؛ وعادة ما يكون هذا الاقتراض في صورة قروض و/أو سندات دين. وفي هذا الحالات، ترتفع خصوم دين الوحدة «A» في صورة قروض و/أو سندات دين (قيد دائن) نتيجة للاقتراض من الوحدة (الوحدات) «B»، مع حدوث ارتفاع مقابل (قيد مدين) في الأصول المالية للوحدة «A» في

الجدول م ٣-١: ملخص المعالجة الإحصائية لإقراض الأموال المقترضة من جانب الوحدة المؤسسية «A»

١- الوحدة «A» تقرض من الوحدة (الوحدات) «B»	حسب محل إقامة الوحدة (الوحدات) المؤسسية «B»، تتحمل الوحدة «A» خصم دين محلي/خارجي مستحقاً للوحدة (الوحدات) «B». وتنشأ للوحدة (الوحدات) المؤسسية «B» مطالبة مالية محلية/خارجية على الوحدة «A».
٢- الوحدة «A» تقرض الأموال المقترضة إلى الوحدة (الوحدات) «C»	حسب محل إقامة الوحدة (الوحدات) المؤسسية «C»، تنشأ للوحدة «A» مطالبة مالية محلية/خارجية على الوحدة (الوحدات) «C». وتنشأ على الوحدة (الوحدات) المؤسسية «C» خصماً محلياً/خارجياً مستحقاً للوحدة «A».

صورة عملة وودائع. وتؤدي هذه الأحداث إلى ارتفاع مركز إجمالي دين الوحدة «A»، بينما لا يطرأ أي تغيير على مركز صافي الدين لديها.

م ٣-٧٦ وتكون خصوم الدين المستحقة على الوحدة (الوحدات) المؤسسية «C» للوحدة «A»، نتيجة لإقراض الأموال المقترضة، في صورة قرض عادة. وبعبارة أخرى، ترتفع خصوم دين الوحدة المؤسسية «C» (قيد دائن) نتيجة للاقتراض من الوحدة «A»، مع حدوث ارتفاع مقابل (قيد مدين) في الأصول المالية للوحدة «C» في صورة عملة وودائع. وتزداد الأصول المالية (القروض مثلاً) للوحدة المؤسسية «A» (قيد مدين) نتيجة لإقراض الأموال المقترضة للوحدة «C»، وتنخفض أصولها المالية في صورة عملة وودائع (قيد دائن). وإذا كانت الوحدة (الوحدات) المؤسسية «C» والوحدة «A» مصنفتان في نفس القطاع أو القطاع الفرعي أو مجموعة الوحدات، يلغى خصم الدين (والمطالبة المالية المقابلة) عند توحيد البيانات.

م ٣-٧٧ ويُقيد استهلاك كل خصم من خصوم الدين (والأصول المالية المقابلة) في دفاتر الوحدة التي تظهر خصوم الدين في ميزانيتها العمومية. ومن ثم، إذا كانت تستحق على الوحدة المؤسسية «A» خصوم دين للوحدة «B»، يُقيد استهلاك هذا الخصم (الذي يكون خصماً خارجياً عادة) في دفاتر الوحدة «A» (قيد مدين) حتى في حالة إقراض هذه الأموال المقترضة للوحدة «C».

م ٣-٧٨ وبالمثل، يُقيد استهلاك خصوم دين الوحدة المؤسسية «C» (التي تكون خصوماً محلية عادة) المستحقة للوحدة «A» (قيد مدين) في دفاتر الوحدة «C». وتُقيّد الوحدة «A» انخفاضاً (قيداً دائناً) في مطالباتها المالية (المحلية) على الوحدة «C». ويؤدي استهلاك خصوم دين الوحدة

أو بعملات يحددها الصندوق. ويمثل هذا الجزء البالغة نسبته ٢٥٪ أحد عناصر الأصول الاحتياطية للبلد العضو ويُعرف بأنه «شريحة الاحتياطي». ويُدرج الاكتتاب بهذا الجزء في حسابات وحدة القطاع العام كعمالة تتضمن ارتفاعاً في الأصول المالية الخارجية في صورة عملة وودائع، أي مركز شريحة الاحتياطي الذي يمثل مطالبة سائلة على صندوق النقد الدولي (مدين) يوازنها انخفاض مساوٍ في الأصول المالية الخارجية القائمة^{٣٠} (دائن).

• مكوّن العملة المحلية: أما الجزء الآخر من الحصة والبالغة نسبته ٧٥٪، فهو مستحق الدفع بعملة البلد العضو المحلية في جهة الإيداع المحددة. ويكون الدفع إما بالعملة المحلية (حساب الصندوق رقم ١)، أو بإصدار سند إذني إذا رغب البلد العضو في ذلك (يُقيد في حساب الأوراق المالية لدى الصندوق). ويستخدم حساب الصندوق رقم ١ لمعاملات الصندوق التشغيلية (مثل عمليات الشراء وإعادة الشراء)، ويجوز إجراء تحويلات صغيرة من هذا الحساب إلى الحساب رقم ٢ الذي يُستخدم لسداد النفقات الإدارية المحلية التي يتحملها الصندوق بعملة البلد العضو^{٣١}. ويمكن للصندوق تحويل السندات الإذنية إلى نقد عند الطلب. ولا يقيد ذلك الجزء من حصة البلد بالعملة المحلية في حسابات وحدة القطاع العام نظراً لأنه يعتبر من الناحية الاقتصادية بنداً احتمالياً. ولا تدفع فوائد على حساب الإيداع ولا على السند الإذني.

م ٣-٨٣ وتجري مراجعات دورية لحجم حصص البلدان الأعضاء في الصندوق. وتُقيد المعاملات التي تعكس التغير في حصة البلد العضو بنفس الطريقة المستخدمة في القيد عند دفع قيمة الحصة في البداية.

مركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي

م ٣-٨٤ يعادل مركز الاحتياطي لأحد البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي مجموع مركز شريحة الاحتياطي زائد أي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقيات قرض ثنائية، أو سندات، أو المشاركة في اتفاقيات اقتراض دائمة مثل اتفاقيات الاقتراض العامة أو اتفاقيات الاقتراض الجديدة) في حساب الموارد العامة الذي يكون متاحاً بصورة فورية للبلد العضو (للاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع الفقرة ٦-٨٥ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي). وتمثل شريحة الاحتياطي حق البلد العضو في السحب غير المشروط من الصندوق، وهو ينشأ من خلال دفع مكوّن النقد الأجنبي في حصة الاكتتاب، مضافاً إليه

المؤسسية «C» المستحقة للوحدة «A» إلى تحسن مركز إجمالي الدين لدى الوحدة «C»، بينما يظل مركز صافي الدين لديها دون تغيير.

مراكز الأرصدة والتدفقات ذات الصلة مع صندوق النقد الدولي

م ٣-٧٩ يصف هذا القسم بإيجاز مراكز الأرصدة والتدفقات في الأصول المالية والخصوم للبلدان التي تنشأ نتيجة عضويتها في صندوق النقد الدولي، وذلك نظراً لارتباطها بإحصاءات دين القطاع العام. ويتعين بداية على معدي بيانات الدين تحديد وحدة (وحدات) القطاع العام التي يقيدون ضمنها مراكز الأرصدة والتدفقات ذات الصلة مع صندوق النقد الدولي. ومراكز الأرصدة والتدفقات في الأصول المالية والخصوم للبلدان الأعضاء مع صندوق النقد الدولي عادة ما تُقيد ضمن حسابات وحدة القطاع العام التي تتحدد في ضوء الترتيبات القانونية والمؤسسية في البلد العضو.

م ٣-٨٠ ويجري صندوق النقد الدولي تعاملاته مع البلد العضو من خلال الوكيل المالي وجهة الإيداع:

• يعين كل بلد عضو وكيلاً مالياً لإجراء المعاملات المالية مع صندوق النقد الدولي نيابة عن العضو.^{٣٨}

• كذلك يُشترط على كل عضو تعيين مصرفه المركزي كجهة إيداع لحيازات صندوق النقد الدولي من عملة البلد العضو.^{٣٩} وفي معظم البلدان الأعضاء، يكون البنك المركزي هو الوكيل المالي وجهة الإيداع.

م ٣-٨١ وتناقش الأقسام التالية حصص البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ومراكز احتياطياتها في الصندوق، والتعويض (الفائدة التعويضية) الذي تحصل عليه من الصندوق، والحساب الذي تستخدمه لمدفوعات الإدارة («حساب الصندوق رقم ٢)، ومخصصاتها وحيازاتها من حقوق السحب الخاصة.

الحصص

م ٣-٨٢ وتُخصّص لكل بلد عضو في صندوق النقد الدولي حصة معينة عند الانضمام إلى عضويته. والحصة هي الاكتتاب في رأس المال، وتُقوم بحقوق السحب الخاصة، ويجب أن يسدها كل بلد عضو لصندوق النقد الدولي عند الانضمام إليه، وتتألف من مكوّنين:

• مكوّن الأصول الاحتياطية: يتعين على كل عضو أن يدفع ٢٥٪ من حصته بوحدة حقوق السحب الخاصة

^{٣٨} الوكيل المالي قد يكون الخزانة (وزارة المالية) أو البنك المركزي أو مؤسسة النقد الرسمية أو صندوق التثبيت أو أي هيئة مشابهة أخرى لدى البلد العضو. ولا يمكن لصندوق النقد الدولي التعامل إلا مع الوكيل المالي المعين أو من خلاله.

^{٣٩} إذا لم يكن لدى البلد العضو بنك مركزي، يمكنه تعيين مؤسسة أخرى يقبل بها صندوق النقد الدولي.

^{٣٠} نوع الأداة يختلف.

^{٣١} عندما يستخدم الصندوق أموالاً من الحساب رقم ٢ لدفع قيمة اقتناء سلع وخدمات، يقيد البلد العضو انخفاضاً في هذا الحساب ومعاملة موازنة في استخدام السلع والخدمات.

• القروض الميسرة، المقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة أيضا، يترتب عليها اقتراض البلد العضو نقداً أجنبياً مع الالتزام بالسداد. ولا يؤثر مثل هذا النوع من القروض على حساب الصندوق رقم ١. ويجب أداء مدفوعات السداد بوحدة حقوق السحب الخاصة أو أي عملات أخرى قابلة للتداول الحر.

م ٣-٨٧ وفي حالة تغير قيمة العملة المحلية للبلد العضو مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فإن «مدفوعات الحفاظ على القيمة» تؤدي مرة كل عام بالعملية المحلية في الحساب رقم ١، والحساب رقم ٢، وحساب الأوراق المالية للحفاظ على مستوى ثابت من الخصوم بوحدة حقوق السحب الخاصة. ونظراً لأن هذه الخصوم مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة، فإن مدفوعات الحفاظ على القيمة لا تُقيد كمعاملات في حسابات البنك المركزي، وإنما كمكاسب/ خسائر حيازة (إعادة تقييم) عندما تُستخدم العملة المحلية باعتبارها وحدة الحساب.

م ٣-٨٨ وعندما ينقل البنك المركزي متحصلات الاقتراض من صندوق النقد الدولي إلى إحدى وحدات الحكومة العامة:

- تنشأ للبنك المركزي مطالبة مالية محلية (قرض) على وحدة الحكومة العامة وينشأ خصم دين محلي يتعين على وحدة الحكومة العامة سداها (أصل الدين والفائدة).
- ينشأ التزام دين خارجي يتعين على البنك المركزي سداها، وقد يستخدم مدفوعات خدمة الدين التي ترد من وحدة الحكومة العامة لهذا الغرض.

الفائدة التعويضية

م ٣-٨٩ يدفع الصندوق لبلدانه الأعضاء «فائدة تعويضية» (بحقوق السحب الخاصة) على أساس ربع سنوي استناداً إلى مراكز هذه البلدان في شريحة الاحتياطي، باستثناء جزء صغير مرتبط بمدفوعات حصص جرت سابقاً بالذهب هي بمثابة موارد للصندوق لا تترتب عليها فوائد. وينبغي قيد هذه الفائدة التعويضية على أساس الاستحقاق كدخل فائدة (إيرادات) لوحدة القطاع العام متحقق كزيادة في أصولها المالية الخارجية في صورة عملة وودائع.

حساب الصندوق رقم ٢

م ٣-٩٠ وفقاً لما سبق مناقشته في الفقرة م ٣-٨٢، يستخدم الصندوق الحساب رقم ٢ لسداد المدفوعات الإدارية، وينعكس كخصم في حسابات وحدة القطاع العام. وتقيد المعاملات المشتملة على بنود الحساب رقم ٢ باعتبارها زيادة أو انخفاضاً في هذه الخصوم ويتم موازنتها بمصدر الأموال (في حالة الزيادة) أو استخدام الأموال (في حالة

الزيادات) (التخفيضات) من خلال عمليات بيع (إعادة شراء) عملة البلد العضو والتي يقوم بها الصندوق لتلبية الطلب على استخدام موارد الصندوق من بلدان أعضاء أخرى في حاجة لتمويل موازين مدفوعاتها. ويشكل مركز كل عضو في شريحة الاحتياطي في الصندوق جزءاً من أصوله الاحتياطية (الأصول المالية الخارجية).

م ٣-٨٥ وحتى يتسنى للبلد العضو استخدام شريحة الاحتياطي الخاصة به لدى الصندوق، يجب أن يقدم بياناً باحتياجاته لتمويل ميزان المدفوعات وأن يقوم بشراء نقد أجنبي من الصندوق مقابل عملته المحلية. ويتم دفع العملة المحلية، بقيمة النقد الأجنبي المطلوب، في حساب الصندوق رقم ١ لدى جهة الإيداع في البلد العضو، أو من خلال إصدار سند إذني بدون فائدة لصندوق النقد الدولي يقيد في حساب الصندوق للأوراق المالية. وتقيد المعاملة في حسابات وحدة القطاع العام كإنخفاض في الأصول المالية الخارجية للبلد العضو في صورة عملة وودائع (أي مركز البلد العضو في شريحة الاحتياطي في الصندوق)، وهو إنخفاض توازنه زيادة في الأصول المالية الخارجية للبلد العضو (أي النقد الأجنبي).

الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي

م ٣-٨٦ يجوز للبلد العضو الاستفادة من الائتمان المتاح من الصندوق أو القروض الميسرة التي يقدمها من موارد الصناديق الاستثمارية التي يديرها (لتوفير التمويل للبلدان منخفضة الدخل) للحصول على مزيد من النقد الأجنبي من الصندوق. والاستفادة من الائتمان المتاح من الصندوق أو قروضه الميسرة تحقق نفس النتيجة — أي أن البلد العضو الذي يدخل في مثل هذه الاتفاقات يحصل على النقد الأجنبي مقابل الموافقة على استيفاء مجموعة من الشروط. ويتم تصنيف الائتمان والقروض الميسرة من الصندوق في حسابات وحدة القطاع العام كخصوم خارجية في صورة قروض، رغم اختلاف أسلوب تنفيذ هذين النوعين من الاتفاقات:

- عند استخدام البلد العضو للائتمان المقدم من الصندوق فإنه «يشترى» نقداً أجنبياً من الصندوق مقابل عملته المحلية المودعة في حساب الصندوق رقم ١ (أو بضمان إصدار سند إذني). ويُدرج استخدام الائتمان المقدم من الصندوق تحت بند خصوم القروض المستحقة على البلد العضو (مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة) في حسابات وحدة القطاع العام، انعكاساً لطبيعة المعاملة الاقتصادية. وتنقضي الخصوم بموجب اتفاقات الائتمان مع الصندوق عندما يستخدم البلد العضو نقداً أجنبياً من أجل «إعادة شراء» عملته المحلية.

وزارة المالية أو الخزانة). ويُعزى ذلك إلى أن هذه المخصصات من حقوق السحب الخاصة توزع على البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي المشتركين في إدارة حقوق السحب الخاصة في الصندوق، وعلى أولئك الأعضاء اتباع الترتيبات القانونية والمؤسسية المحلية لتحديد ملكية المخصصات والحيازات من حقوق السحب الخاصة وقيدها في القطاع العام.

م ٩٤-٣ وتكتسب مسألة تحديد وحدة القطاع العام التي تُقيدَ الحيازات والمخصصات من حقوق السحب الخاصة ضمن حساباتها أهمية خاصة بالنسبة لإحصاءات مالية الحكومة وإحصاءات دين القطاع العام. وإذا كانت المخصصات من حقوق السحب الخاصة تُقيدَ في الميزانية العمومية للحكومة، فإن المخصصات جزء من دين الحكومة العامة. وإذا كانت المخصصات من حقوق السحب الخاصة تُقيدَ في الميزانية العمومية للبنك المركزي، فهي ليست جزءاً من دين الحكومة العامة ولكنها تظل جزءاً من دين القطاع العام.

م ٩٥-٣ وتقتصر حيازة حقوق السحب الخاصة على المشاركين، وصندوق النقد الدولي من خلال حساب الموارد العامة، والحائزين المعتمدين،^{٣٣} وهي قابلة للتحويل بينهم. وفي وقت توزيع المخصصات من حقوق السحب الخاصة، تتطابق المبالغ المسجلة كمخصصات (خصوم) وحيازات (أصول مالية) من حقوق السحب الخاصة وتُقيدَ في الميزانية العمومية لنفس وحدة القطاع العام. ويجوز لوحدة القطاع العام المذكورة — كحائز رسمي — أن تقوم لاحقاً بمبادلة بعض أو كل حيازاتها من حقوق السحب الخاصة (أصول مالية) مع حائزين رسميين آخرين مقابل عملة (عملات) قابلة للتداول الحر. وفي هذه الحالة، لا تظل المخصصات والحيازات من حقوق السحب الخاصة في الميزانية العمومية للقطاع العام متطابقة؛ وتصبح الحيازات من حقوق السحب الخاصة أقل من المخصصات نتيجة لتحويلها إلى عملات قابلة للتداول الحر (مثل العملة والودائع). ونتيجة لذلك، فإن الفائدة مستحقة الدفع على مخصصات وحدة القطاع العام من حقوق السحب الخاصة ستكون أعلى من الفائدة مستحقة القبض على حيازاتها من حقوق السحب الخاصة. وتستحق للحائز الجديد الفائدة مستحقة القبض على الحيازات من حقوق السحب الخاصة التي تمت مبادلتها.

الانخفاض). فعندما يقوم الصندوق بتحويل أموال من الحساب رقم ١ إلى الحساب رقم ٢، تظهر في حسابات وحدة القطاع العام زيادة في شريحة الاحتياطي للبلد العضو (أي العملة والودائع). وتعكس هذه الزيادة تخفيضاً في حيازات الصندوق من عملة البلد العضو في الحساب رقم ١، وتوازنها زيادة في خصوم البلد العضو المتعلقة بالعملة والودائع.

حقوق السحب الخاصة

م ٩١-٣ حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٩ وتديرها إدارة حقوق السحب الخاصة في الصندوق، المُطالَبة بموجب اتفاقية تأسيس الصندوق بأن تبقى حساباتها مستقلة تماماً عن حسابات الإدارة العامة. ويتحمل الأعضاء المشتركون في إدارة حقوق السحب الخاصة أنفسهم مراكز الأصول المالية أو الخصوم. ونظراً لأن المطالبات المالية المستحقة على الأعضاء في نظام حقوق السحب الخاصة والخصوم المستحقة لهم تُعزى على أساس تعاوني، تُستخدم فئة شريك متبقي - غير مقيمين آخرين - باعتبارها الطرف المقابل لحيازات ومخصصات حقوق السحب الخاصة.^{٣٤}

م ٩٢-٣ وتُقيدَ مخصصات البلد العضو من حقوق السحب الخاصة كخصوم في صورة حقوق سحب خاصة (جزء من إجمالي دين وحدة القطاع العام) ويُسجل قيد مقابل لحيازة حقوق السحب الخاصة كأصول مالية. وتتؤخذ الحيازات والمخصصات من حقوق السحب الخاصة في الاعتبار عند حساب صافي دين وحدة القطاع العام. ويستحق الدخل من الفائدة على حيازة حقوق السحب الخاصة (إيرادات) ومصروفات الفائدة على المخصصات من حقوق السحب الخاصة على أساس إجمالي لكل من الأصول المالية والخصوم القائمة، على الترتيب.

م ٩٣-٣ ويمثل تخصيص حقوق السحب الخاصة ديناً على المتلقي (أي المشترك في إدارة حقوق السحب الخاصة)، ويشكل جزءاً من دين القطاع العام. وتمثل حيازة حقوق السحب الخاصة جزءاً من الأصول المالية للقطاع العام. ومع هذا، لا تحدد النظم الإحصائية الدولية الميزانية العمومية التي ينبغي قيد حيازة وتخصيص حقوق السحب الخاصة فيها (كالبُـنـك المركزي أو أحد كيانات الحكومة العامة مثل

^{٣٣} حدد صندوق النقد الدولي عدداً محدوداً من المؤسسات المالية الدولية لحيازة حقوق السحب الخاصة.

^{٣٤} راجع الفقرة ٧-٢٦٤ للاطلاع على مناقشة حول تصنيف الطرف المقابل حسب القطاع المؤسسي.

قضايا جامعة

م ٣-٤ بالنسبة لأنواع معينة من العقود والاتفاقات القانونية، التي توصف بطرق مختلفة بأنها عقود تأجير وتراخيص (أو تصاريح)، قد لا يقتصر تأثير شروط الاتفاقية على وقت قيد المعاملات لكنه ربما امتد كذلك إلى تصنيف المعاملات وملكية البند موضوع الاتفاقية. والغرض من هذا القسم هو تقديم إرشادات حول المعاملات التي يتم الدخول فيها في ظل هذه الترتيبات الأكثر تعقيدا وكيف ينبغي قيدها في إحصاءات مالية الحكومة.

عقود التأجير

م ٤-٤ تثبت الإحصاءات الاقتصادية الكلية ثلاثة أنواع من عقود التأجير، هي: عقود التأجير التشغيلي، وعقود التأجير التمويلي، وعقود الموارد. ويرتبط كل عقد من عقود التأجير المذكورة باستخدام أصل غير مالي. وأساس التمييز بين الأنواع المختلفة من عقود التأجير هو الفرق بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية. فالمالك القانوني للموارد هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها قانونا المطالبة بالمنافع المصاحبة لهذه الموارد والتي يُتوقع أن تكون مطالبها مؤكدة بموجب القانون. وعلى العكس من ذلك، يحق للمالك الاقتصادي للموارد المطالبة بالمنافع المصاحبة لاستخدام الأصل في سياق أي نشاط اقتصادي من واقع قبوله تحمل المخاطر المصاحبة. وتتناول الفقرات ٣-٣٧ إلى ٣-٤١ و ٧-٥ باستفاضة عرض الفرق بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية. وغالبا ما يكون المالك القانوني هو كذلك المالك الاقتصادي. وفي حالة وجود مالكين مختلفين، يصبح المالك القانوني في حل من غالبية المخاطر مقابل مدفوعات متفق عليها من المالك الاقتصادي. وبالتالي:

- في حالة عقود التأجير التشغيلي وعقود الموارد، لا تتغير الملكية الاقتصادية: فالمالك القانوني يظل هو المالك الاقتصادي. وعقود الموارد هي اتفاقيات على استخدام موارد طبيعية، كالأراضي والطيف الترددي. وعقود التأجير التشغيلي هي اتفاقيات بشأن استخدام كل الأصول غير المالية الأخرى.

- وفي حالة التأجير التمويلي، ثمة فرق بين الملكية الاقتصادية والملكية القانونية للأصل. وعقود التأجير

يطبق هذا الملحق مبادئ إحصاءات مالية الحكومة لبيان قيد ما يلي: عقود التأجير والتراخيص والتصاريح وعقود أخرى؛ وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونظم التأمين والضمانات الموحدة.

مقدمة

م ٤-١ تتعلق بعض القضايا الجامعة بقيد تأثير أحداث محددة على الإيرادات، والنفقات، ومراكز أرصدة وتدفقات الأصول والخصوم. وتتناول فصول مختلفة في هذا الدليل الجوانب المتعلقة بقيد هذه الأحداث. ومع هذا، فإن جمعها كلها معا يعزز الوضوح في قيد هذه الأحداث. ويتناول هذا الملحق ثلاث قضايا منها، وهي^١:

- عقود التأجير والتراخيص والتصاريح وعقود أخرى
- علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- نظم التأمين والضمانات الموحدة

عقود التأجير والتراخيص والتصاريح وعقود أخرى مقدمة

م ٤-٢ يتحدد كثير من المعاملات على أساس عقد يُبرم بين وحدتين مؤسستين. وتنص معظم العقود على قيام إحدى الوحدتين بتقديم سلعة أو خدمة أو أصل إلى الوحدة الأخرى مقابل مبلغ مُتفق عليه ويسدد في وقت مُتفق عليه (ربما مباشرة بعد الاتفاق على السعر). ويجوز إبرام هذه العقود كتابية وتكون ملزمة قانونا أو يجوز أن تكون غير رسمية أو حتى ضمنية وحسب. ومع هذا، تمثل هذه العقود ببساطة اتفاقات على شروط تقديم السلع والخدمات والأصول إلى متلقيها إلى جانب ملكية البند. وبصفة خاصة، يمكن أن تساعد هذه العقود في تحديد النقطة التي ينبغي عندها قيد المعاملات في إحصاءات مالية الحكومة وفقا لمبادئ الاستحقاق الوارد وصفها في الفقرات من ٣-٦٩ إلى ٣-٧٥.

^١ بينما يمكن اعتبار الحماية الاجتماعية وعمليات الدين كذلك من القضايا الجامعة، يتناول الملحق ٢ والملحق ٣ وصف هاتين القضيتين بشكل منفصل.

م ٤-٨ وتهدف عقود التأجير التشغيلي في الغالب إلى تلبية احتياجات المستخدمين الذين يطلبون أنواعا معينة من المعدات بصورة متقطعة وحسب. وكثير من عقود التأجير التشغيلي قصير المدة، وإن كان يجوز للمستأجر تجديد التأجير عندما تنتهي مدته ويجوز لنفس المستخدم أن يستأجر نفس قطعة المعدات في عدة مناسبات. وبسبب تطور أنواع الآلات متزايدة التعقيد، وخاصة في مجال الإلكترونيات، أصبحت تسهيلات الخدمة والدعم التي يقدمها المؤجر من العوامل المهمة التي تؤثر على المستخدم لدى استئجارها. وتأتي الاعتبارات المتعلقة بالميزانية العمومية أو التدفقات النقدية أو المسؤولية الضريبية للمؤجر من بين العوامل الأخرى التي قد تقنع المستخدمين بالاستئجار لفترات طويلة بدلا من الشراء.

م ٤-٩ ينبغي قيد الخدمة المقدمة بموجب عقد تأجير تشغيلي تحت استخدام السلع والخدمات (٢-٢) في حالة المستأجر وتحت مبيعات السلع والخدمات (١-٤-٢) في حالة المؤجر. واستهلاك رأس المال الثابت (٢-٣) في الأصول الثابتة يُقيد في حسابات المؤجر.

عقود التأجير التمويلي

م ٤-١٠ عقد التأجير التمويلي هو عقد يقوم بموجبه المؤجر، بصفته المالك القانوني للأصل، بتحويل معظم مخاطر ومنافع ملكية الأصل للمستأجر. ويتمثل الطابع الاقتصادي لهذا الترتيب في قيام المؤجر بتقديم قرض يسمح للمستأجر بتحمل معظم مخاطر الملكية والاستفادة من مزاياها، لكن مع احتفاظ المؤجر بحق الملكية القانونية (الملكية) كضمان للقرض. وبعبارة أخرى، يصبح المستأجر هو المالك الاقتصادي للأصل. وبموجب عقد تأجير تمويلي، يُقيد المؤجر قرضا ممنوحا للمستأجر يصبح الأصل بناء عليه في حيازة المستأجر. وبعد ذلك يظهر الأصل المؤجر في الميزانية العمومية للمستأجر وليس المؤجر؛ ويقيد القرض المقابل كأصل للمؤجر وخصم على المستأجر.

م ٤-١١ تتميز عقود التأجير التمويلي عن الأنواع الأخرى من عقود التأجير بتحويل معظم مخاطر الملكية ومنافعها من المالك القانوني للأصل غير المالي (المؤجر) إلى مستخدم الأصل غير المالي (المستأجر). ويُصنف عقد التأجير ضمن عقود التأجير التمويلي عادة إذا تضمن الشروط التالية:

- إذا نقل عقد التأجير الملكية القانونية للمستأجر في نهاية مدة الإيجار.

التمويل يمكن أن تنطبق على جميع الأصول غير المالية، بما فيها الموارد الطبيعية في ظل بعض الظروف.

م ٤-٥ تناقش الفقرات التالية معالجة عقود التأجير التشغيلي، وعقود التأجير التمويلي، وعقود الموارد بالتفصيل.

عقود التأجير التشغيلي

م ٤-٦ عقود التأجير التشغيلي هي نشاط تأجير أصول مُنتجة في ظل ترتيبات تتيح للمستأجر استخدام أصل ملموس، لكنها لا تنطوي على تحويل الجزء الأكبر من المخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر. ويُطلق على المالك القانوني والاقتصادي اسم المؤجر. وأحد المؤشرات على وجود عقد تأجير تشغيلي هو تحمل المالك القانوني مسؤولية إصلاح وصيانة الأصل. وبموجب عقد التأجير التشغيلي، يظل الأصل في الميزانية العمومية للمؤجر.

م ٤-٧ يُشار إلى المبالغ مستحقة الدفع بموجب عقد تأجير تشغيلي لاستخدام الأصل باسم إيجارات وتُفيد كمدفوعات مقابل خدمة. ومن حيث المبدأ، يجوز خضوع أي أصل ثابت لعقد تأجير تشغيلي. وقد يكون أسهل الطرق لوصف طابع عقود التأجير التشغيلي هو ربطها بالأصول الثابتة لأن عقود التأجير التشغيلي تُعنى في الغالب بالسيارات، ومعدات المكاتب (مثل آلات التصوير)، ومعدات البناء، والبنائيات، إلخ. والخدمة التي يقدمها المؤجر إلى المستأجر تتجاوز مجرد توفير الأصل. فهي تتضمن عناصر أخرى، مثل راحة المستأجر، كأن يتولى المؤجر مسؤولية صيانة الأصل وأمنه—وهذه نقطة مهمة من منظور المستخدم. وفي حالة المعدات، يحتفظ المؤجر، أو المالك، عادة بمخزون من المعدات في حالة عمل جيدة يمكن تأجيرها عند الطلب أو بناء على إخطار سابق بفترة وجيزة. وعادة ما يكون المؤجر متخصصا في تشغيل المعدات، وقد يكون ذلك عاملا مهما في حالة المعدات شديدة التخصص، فربما لا تتوافر لدى المستأجر الخبرة أو التسهيلات اللازمة لصيانة المعدات كما ينبغي. كذلك يجوز أن يتعهد المؤجر باستبدال المعدات في حالة حدوث عطل خطير أو لفترة مطولة. وفي حالة المباني، يتحمل المؤجر مسؤولية سلامة هيكل المبنى، ويتحمل عادة المسؤولية في حالة حدوث ضرر—ينتج عن كارثة طبيعية على سبيل المثال. وعادة ما يتحمل المؤجر مسؤولية ضمان عمل أجهزة المصاعد والتدفئة والتهوية بصورة مناسبة.

- أو إذا أعطى عقد التأجير للمستأجر خيار الحصول على الملكية القانونية في نهاية مدة التأجير بسعر منخفض بما يكفي لجعل ممارسة الخيار مؤكدة إلى حد معقول،
- أو إذا كانت مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل،
- أو إذا كانت القيمة الحالية لمدفوعات التأجير، عند إبرام العقد، تعادل إلى حد كبير كل قيمة الأصل،
- أو إذا كان في مقدور المستأجر إلغاء عقد التأجير، فإنه يتحمل خسائر المؤجر،
- أو إذا كانت المكاسب أو الخسائر من القيمة المتبقية للأصل تُستحق للمستأجر،
- أو إذا كان في مقدور المستأجر مواصلة التأجير لفترة ثانية مقابل مبلغ يقل كثيرا عن القيمة السوقية.

م ١٢-٤ وقد لا تكون هذه الشروط في عقد التأجير قاطعة بشأن نقل غالبية المخاطر. فعلي سبيل المثال، إذا نُقلت ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة التأجير بقيمته العادلة في هذا التاريخ، يتحمل المؤجر مخاطر كبيرة تتعلق بالملكية. ومن ثم، يُعتبر التأجير تأجيرو تشغيليا. ويُطلق على عقود التأجير التمويلي أيضا عقود «التأجير المالي» أو عقود «التأجير الرأسمالي»، مما يؤكد أن الدافع هو تمويل حيازة أصل غير مالي (الفقرتان م ٤-١٠ وم ٤-١١). وبوجه عام، تُثبت عقود التأجير التمويلي وفقا للممارسات المحاسبية المقبولة دوليا بنفس الطريقة المتبعة في إحصاءات مالية الحكومة.^٢ وتعتمد لبعض علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص^٣ معاملة مماثلة لعقود التأجير التمويلي (راجع الفقرات من م ٤-٥٨ إلى م ٤-٦٥ ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرات من ٢٢-١٥٤ إلى ٢٢-١٦٣).

م ١٣-٤ المعالجة الإحصائية لعقود التأجير التمويلي مصممة لرصد الواقع الاقتصادي لهذه الترتيبات، من خلال معالجة الأصول الخاضعة لتأجير تمويلي وكأن المستخدم اشتراها وامتلكها. ويُقيد المستأجر (المالك الاقتصادي) حيازة الأصول الممولة بقرض مُحْتَسَب. ويُسَترَد القرض من

^٢ يجري واضعو معايير المحاسبة الدولية مراجعة لطريقة معالجة عقود التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي وقت صدور هذا الدليل.
^٣ على سبيل المثال، يمكن وضع نظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية لتحديد مخاطر ومكاسب الملكية بالنسبة للحكومة، ويمكن معاملة الشريك من القطاع الخاص على أنه مقدم التأجير التمويلي.

خلال مدفوعات أثناء مدة العقد (يتألف من عنصري الفائدة والمبلغ الأصلي) وأي مدفوعات متبقية في نهاية العقد (أو عند إعادة السلعة إلى المؤجر، كوضع بديل). وإذا كان المؤجر جهة وساطة مالية، يُعامل جزء من المدفوعات كذلك كرسوم خدمة (راجع الفقرة ٦-٨١).

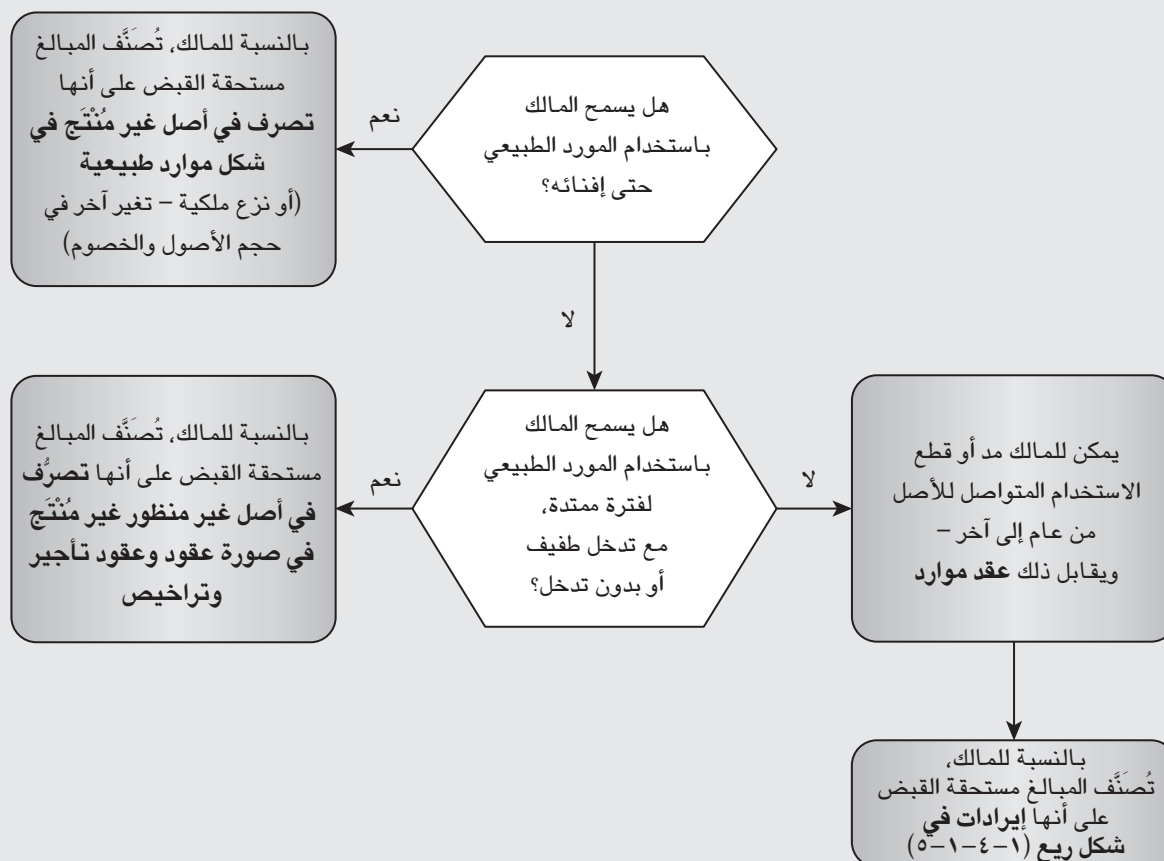
م ١٤-٤ ومن الشائع، ولكن ليس بالضرورة، أن يغطي عقد التأجير التمويلي العمر الاقتصادي الكامل للأصل. وبغض النظر عما إذا كان التأجير يغطي العمر الاقتصادي الكامل للأصل أو أقل، فإن قيمة القرض المُحتَسَب تعادل في البداية القيمة السوقية للأصل وتُقيَّم بالقيمة الاسمية على امتداد عمره، بنفس الطريقة المتبعة مع القروض الأخرى. وتتكون قيمة القرض من القيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية التي تُستحق للمالك القانوني زائد قيمة الأصل في نهاية مدة التأجير، على النحو المحدد في عقد التأجير.

م ١٥-٤ عند إبرام عقد التأجير، ينبغي أن تكون قيمة الأصل التي تظهر في الميزانية العمومية للمستأجر مساوية لقيمة القرض القائم للمؤجر في ذلك الوقت. وفي نهاية مدة التأجير، يجوز إعادة الأصل إلى المؤجر لإلغاء القرض، أو يجوز التوصل إلى اتفاق على إبرام عقد جديد بين المؤجر والمستأجر، بما في ذلك الشراء المباشر للأصل. وإذا كانت مدة العقد أقل من العمر الاقتصادي المتوقع للأصل، عادة ما يحدد عقد التأجير القيمة للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو الشروط التي يمكن تجديد عقد التأجير بموجبها. ويتحمل المستأجر أي تغير في سعر الأصل عن القيمة المحددة في عقد التأجير.

عقود الموارد

م ١٦-٤ عقد الموارد هو اتفاق يقوم بموجبه المالك القانوني لمورد طبيعي، تعالجه الإحصاءات الاقتصادية الكلية على أساس أن عمره غير محدود، بإتاحة هذا المورد لمستأجر مقابل دفعات منتظمة تُقَيَّد كدخل ملكية وتُوصَف بأنها ريع. ولا يطرأ تغيير على الملكية الاقتصادية في حالة عقود الموارد، وبالتالي تظل الموارد مقيدة في الميزانية العمومية للمؤجر، حتى وإن كان المستأجر يستخدمها. وتُقيَّد المدفوعات المستحقة بموجب عقد موارد باعتبارها إيرادات أو مصروفات في شكل ريع (١-٤-١ أو ١-٥ أو ٢-٨-١-٤). وجرى العرف على عدم تطبيق استهلاك رأس المال الثابت على الموارد الطبيعية. وبدلا من ذلك، يُقَيَّد نضوب مورد طبيعي تحت تغيرات أخرى في حجم الأصول (راجع الفقرة ١٠-٥٢).

الشكل البياني م٤-١: توضيح معالجة التراخيص والتصاريح لاستخدام مورد طبيعي



م٤-١٩ وكما يتضح من الشكل البياني م٤-١، هناك ثلاث مجموعات مختلفة من الظروف التي قد تنطبق على استخدام مورد طبيعي:

- يجوز أن يسمح المالك باستخدام الموارد حتى إفنائها. وينتج عن هذا الخيار بيع (أو ربما نزع ملكية) أصول الموارد غير المنتجة ذاتها.

- ويجوز أن يصرح المالك باستخدام الموارد لفترة زمنية مطولة على نحو يتيح للمستخدم، في الواقع، السيطرة على استخدام الموارد خلال هذا الوقت مع محدودية التدخل، إن وُجد، من المالك القانوني. ويؤدي هذا التصريح إلى إنشاء أصل غير منتج غير منظور للمستخدم يُصنّف ضمن العقود وعقود التأجير والتراخيص (٣-١-٤-١)، ويتميز عن المورد ذاته؛ ومع هذا، هناك ارتباط بين قيمة المورد وقيمة الأصل غير المنتج

م٤-١٧ وبرغم أن الأراضي هي الحالة التقليدية لأصل خاضع لعقد موارد، تُعامل كل الموارد الطبيعية الأخرى كذلك على هذا النحو. وهناك حالة استثنائية، وهي عندما يُقيد عقد طويل المدى لتأجير أراض على أنه بيع للأراضي، تصفها الفقرة م٤-٢٦.

تراخيص وتصاريح استخدام مورد طبيعي

م٤-١٨ تصدر الحكومة في كثير من البلدان تراخيص وتصاريح استخدام الموارد الطبيعية لأن الحكومة تزعم ملكية الموارد نيابة عن المجتمع. ومع هذا، يمكن أن تصدر الحكومة هذه التصاريح والتراخيص كذلك إذا كانت هذه الموارد مملوكة للقطاع الخاص.

^٤ يشير مزيد من المناقشات التي تتناول الموارد الطبيعية في القسم التالي كذلك إلى حالات أخرى ينبغي فيها معاملة استخدام الموارد كأنه بيع للموارد.

في شكل العقود وعقود التأجير والتراخيص. وتنشأ علاقة عكسية بين قيمة المورد ذاته وقيمة الأصل غير المنظور.^٥

• يمكن للمالك تمديد أو وقف تصريح بمواصلة استخدام الأصل من عام إلى العام الذي يليه. ويتطابق هذا الخيار مع عقد موارد يكون فيه الربح مستحق الدفع/ مستحق القبض (راجع الفقرتين م٤-١٦ وم٤-١٧).

م٤-٢٠ والفروق في المعالجة بين الخيارات المختلفة غير واضحة.^٦ فلا يوجد معيار واحد يتسم بالعموم والوضوح للتمييز بين الربح وبيع الأصول، وينبغي بالتالي النظر في مجموعة من المعايير عند صنع القرار (راجع الإطار م٤-١).

م٤-٢١ يمكن النظر إلى الاعتبارات الوارد سردها في الإطار م٤-١ على أساس أنها موازية على نحو أكثر تحديداً لتمييز الملكية الاقتصادية عن الملكية القانونية المستخدمة في التمييز بين عقود التأجير التشغيلي وعقود التأجير التمويلي الوارد وصفها آنفاً. وشروط معالجة المدفوعات باعتبارها حيازة أصل أو ريعاً تتسم بأنها شروط إرشادية وليست إلزامية. أما اتخاذ قرار بشأن المعالجة الملائمة في حالة عدم استيفاء بعض الشروط فإنه يقتضي النظر في طريقة قيد هذه المعاملات. فعلى سبيل المثال، إذا كان القرار، بوجه عام، هو معالجة المدفوعات باعتبارها ريعاً، بينما كان قد تم دفع مبلغ كبير مقدماً، ينبغي معالجته كمدفوعات مسبقة، وقيده على أساس الاستحقاق. ومع هذا، إذا كان المتلقي عازفاً عن النظر في رد المبلغ في حالة تعليق العقد، يصبح ذلك مؤشراً على بيع أصل غير مُنتَج غير منظور وليس دفع ريع.

م٤-٢٢ يتناول النص التالي وصف تطبيق هذه المبادئ على الأنواع الرئيسية من الموارد الطبيعية.

الطيف الترددي

م٤-٢٣ إن دفع مبلغ مقابل ترخيص للهواتف المحمولة يشكل بيع أصل وليس سداد ريع عندما تحصل الجهة

المرخصة على حقوق ملكية اقتصادية فعلية لاستخدام الطيف.^٧

م٤-٢٤ إذا كان بيع هذا الترخيص يشكل بيع أصل، يجوز إذن تطبيق معالجتين: بيع الطيف نفسه أو بيع تصريح باستخدام الطيف.

• عندما يتزامن عمر الترخيص مع عمر الطيف، تُعالج المدفوعات مقابل الترخيص على أنها عملية بيع للطيف نفسه (موارد طبيعية أخرى: الطيف الترددي (٣-١-٤-٣-١)). وينطبق هذا الوضع الأخير دائماً عندما تُمنح التراخيص إلى أجل غير مُسمى.

• عندما يختلف عمر الترخيص عن عمر الطيف، تُعالج المدفوعات مقابل الترخيص على أنها عملية بيع أصل غير مُنتَج وغير منظور يُصَنَّف تحت تراخيص استخدام الموارد الطبيعية (٣-١-٤-٤-٢) من المالك القانوني (المُرخص) للمالك الاقتصادي (المُرخص له).

م٤-٢٥ عندما تُعالج اتفاقية الترخيص على أنها عملية بيع أصل غير منظور، في حد ذاتها، تنشأ قيمته وقت بيعه. وتراجع قيمة الترخيص مع الفترة المتبقية من سريانه إلى قيمة صفر عند انتهاء الترخيص. وعلى نحو متماثل، تهبط قيمة الطيف بالنسبة للمُؤجَّر عندما يكتسب الترخيص قيمة وترتفع تصاعدياً مع انتهاء الترخيص. ويرجع ذلك إلى احتمال بيع حق استخدام الطيف مجدداً لفترة أخرى.^٨

الأراضي

م٤-٢٦ يجوز بيع الأراضي مباشرة (أي عند تحويل الملكية القانونية من وحدة مؤسسية إلى أخرى)^٩ أو يجوز أن تخضع لعقد موارد (على سبيل المثال، عادة ما يدفع المزارعون المستأجرون ريعاً بانتظام لملك أراضيهم). ويمكن بدلاً من ذلك اعتبار عقد موارد على أراض كأنه بيع لهذه الأراضي (٣-١-٤-١) إذا كان الربح يستوفي معظم أو كل المعايير التي تجعله يُعتبر بيع أصل في الإطار م٤-١. وفي حالة تأجير الأراضي في ظل ظروف أخرى، تُقَيَّد المدفوعات على أساس أنها ريع (١-٤-١-٥ أو ١-٤-٨-٢) تحت اتفاق عقد موارد.

^٧ تراعى المعايير الستة في الإطار م٤-١ عند تحديد ما إذا كان قد تم نقل الملكية فعلياً.

^٨ يضمن هذا القيد حدوث تأثير محايد على صافي ثروة الاقتصاد ككل خلال عمر الرخصة.

^٩ كما ورد وصفه في الفقرة ٢-١٣، لا يجوز قيد الأراضي على أنها مبيعة لوحدة غير مقيمة. وفي هذه الحالات، تنشأ وحدة صورية مقيمة تمتلك الأراضي؛ وتمتلك الوحدة غير المقيمة حصة الملكية في الوحدة الصورية المقيمة.

^٥ تعتمد قيمة المورد الموهونة على القيمة الحاضرة لمدفوعات التأجير مستقبلاً مع مراعاة عقد التأجير. وترتفع قيمة المورد مع انتهاء العقد، بينما تنخفض قيمة العقد على امتداد نفس الفترة. راجع كذلك الإطار م٤-٣.

^٦ راجع أيضاً هذه القضية المطروحة في سياق حالة تراخيص الهواتف المحمولة في SNA News and Notes، العدد ١٤، الأمم المتحدة، ٢٠٠٢.

الإطار م ٤-١: معايير تحديد ما إذا كان الترخيص يمثل بيع أصول أم ريعا

يتعين النظر في عدة معايير:

- التكاليف التي يتحملها المُرخص له والمنافع التي تعود عليه — كلما اتسع نطاق المخاطر والمنافع المصاحبة لحق استخدام أصل والتي يتحملها المُرخص له، ازدادت احتمالية تصنيف المعاملة على أنها عملية بيع أصل على عكس الربيع. والاتفاق المسبق على قيمة المدفوعات (سواء مبلغ مقطوع أو على أقساط) يُحوّل فعليا جميع المخاطر والمنافع الاقتصادية إلى المُرخص له ويشير بالتالي إلى بيع أصل. ومن ناحية أخرى، إذا كانت قيمة المدفوعات متوقفة على نتائج استخدام الترخيص، لا تحوّل المخاطر والمنافع إلا جزئيا إلى المُرخص له ويسهل بالتالي وصف الوضع بأنه سداد قيمة الربيع. وفي حالة تراخيص الهواتف المحمولة، غالبا ما يجري الاتفاق مسبقا على مجموع المبلغ مستحق الدفع. وهناك مؤشر آخر على درجة انتقال المخاطر التجارية إلى المُرخص له وهو فحص حالة افتراضية لإفلاس المُرخص له. وفي هذه الحالة، إذا لم يرد المُرخص أيًا من المدفوعات التي سدها المُرخص له مقدما، سيشكل ذلك مبررا قويا لعدم وصف المعاملة بأنها ريع، لأن من الواضح أن المُرخص له قد تحمل كل المخاطر التي تنطوي عليها.
 - سداد المدفوعات مقدما أو بالتقسيط — كما في حالة المؤشرات الأخرى، فإن طريقة أداء المدفوعات في حد ذاتها ليست قاطعة لوصفها بأنها معاملة في أصول أو مدفوعات ريع. وبوجه عام، فإن وسيلة أداء مدفوعات مقابل رخصة تشكل قضية مالية وليست عاملا مهما في تحديد ما إذا كانت أصلا. ومع هذا، يتضح من ممارسات العمل أن المدفوعات التي تؤدي مقدما مقابل ريع لفترات طويلة (١٥-٢٥ عاما في حالة تراخيص الهواتف المحمولة) هي غير معتادة وهو ما يحبذ تفسيرها على أنها عملية بيع أصل.
 - طول مدة الترخيص — بالنسبة للتراخيص التي تُمنح لفترات طويلة فإنها تشير إلى ضرورة معالجة هذه المعاملة على أنها عملية بيع أصل. وبالنسبة للفترات الأقصر فيتم معالجتها على أنها مدفوعات ريع. والإطار الزمني في حالة تراخيص الهواتف المحمولة (١٥-٢٥ عاما) يعتبر غير معتاد كفترة تؤدي خلالها مدفوعات ثابتة مقابل ريع وهو بالتالي مؤشر آخر يحبذ تفسير المعاملة على أنها عملية بيع أصل.
 - إمكانية نقل الملكية الفعلي أو بحكم الواقع — تشكل إمكانية بيع الترخيص مؤشرا قويا على الملكية، وإذا كانت هناك إمكانية لنقل الملكية فذلك مبرر قوي لوصف إجراء الترخيص بأنه بيع حقوق ملكية طرف ثالث. وفي الواقع العملي، غالبا ما تكون تراخيص الهواتف المحمولة قابلة للنقل إما بطريقة مباشرة (عندما تبيع الشركة الترخيص إلى شركة أخرى) أو بطريقة غير مباشرة (بحيازة الشركة من خلال عملية استحواذ).
 - إمكانية الإلغاء — كلما كانت هناك قيود أشد تحد من قدرة مُصدر الترخيص على إلغاؤه بناء على اختياره، كانت هناك أسباب أقوى تدعو لمعالجتها على أنها عملية بيع أصل. وعلى العكس من ذلك، عندما توجد إمكانية لإلغاء التراخيص بسهولة بناء على اختيار مُصدرها، فإن ملكية المنافع والمخاطر لم تنتقل تماما في هذه الحالة إلى المُرخص له ويرجع أن تكون المعاملة مؤهلة لمعالجتها على أنها ريع.
 - التصور في عالم الأعمال ومعايير المحاسبة الدولية — إن الأعمال، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، غالبا ما تعالج رخصة استخدام طيف على أنها أصل. ومرة أخرى، لا يؤدي ذلك في حد ذاته إلى معالجتها كأصل في الحسابات القومية. وهناك مجالات أخرى كذلك تختار الشركات فيها تقديم أرقام في حساباتها بوسائل لا تتسق مع الحسابات القومية. ولكن معالجة حيازة تراخيص الهواتف المحمولة على أنها استثمار رأسمالي في حسابات الشركة يشكل حافزا آخر لمعالجتها بنفس الطريقة في الحسابات القومية.
- ولا يتعين استيفاء كل أو معظم هذه الاعتبارات لكي توصف الرخصة بأنها عملية بيع أصل. ومع هذا، فلكي تكون مؤهلة لوصفها بأنها ريع (١-٤-٥ أو ٢-٨-١-٤) مورد طبيعي يشكل أصلا (وليس بيع أصل) ينبغي على أقل تقدير أن ينطبق عليها بعض الشروط التالية:
- أن يكون العقد لمدة قصيرة، أو يمكن إعادة التفاوض بشأنه خلال فترات قصيرة. ولا تمنح هذه العقود المستأجر أي منفعة عندما ترتفع الأسعار السوقية للأصل المؤجر على نحو ما يمنحه عقد ثابت طويل الأجل. وهذه المنافع هي مكاسب الحيازة التي تُستحق عادة لمالكي الأصول.
 - أن يكون العقد غير قابل للنقل. فعدم توافر إمكانية نقل العقد يشكل معيارا قويا ولكنه غير كاف لمعالجة المدفوعات مقابل الترخيص على أنها ريع، نظرا لأنه يمنع المستأجر من جني ثمار مكاسب الحيازة وإن كان برغم ذلك لا يمنعه من جني منافع اقتصادية مماثلة (مثل استخدام الترخيص في مجال الأعمال).
 - أن يحتوي العقد على نصوص مفصلة حول طريقة استخدام المستأجر للأصل. وغالبا ما توجد هذه النصوص في حالات تأجير الأراضي، حيث يرغب المالك في الاحتفاظ بالسيطرة على استخدام الأراضي. وفي حالة التراخيص، من الأمثلة على هذه النصوص عندما ينص العقد على أي المناطق أو أنواع العملاء الذين يحصلون على الخدمة، أو يضع حدودا للأسعار التي يمكن أن يفرضها المستأجر.
 - أن يتضمن العقد شروطا تعطي المؤجر الحق في إنهاء التأجير من طرف واحد دون تعويض — على سبيل المثال، بسبب عدم استخدام المستأجر للأصل الأساسي بطريقة فعالة.
 - أن يشترط العقد أداء مدفوعات على امتداد فترة العقد، بدلا من سداد مدفوعات كبيرة مقدما. وبرغم أن هذا الشرط بطبيعته مالي في الأساس ولا يمكن بالتالي أن يكون مؤشرا قاطعا على نوع التأجير، فقد يشير إلى درجة سيطرة المؤجر في توجه استخدام الأصل غير المنتج. ويكون هناك من الأسباب ما يدعم معالجته على أنه ريع إذا كانت المدفوعات مرتبطة بالإيرادات التي يجنيها المستأجر من الرخصة.

حجم الأخشاب المقطوعة (رسوم القطع). وعادة ما تتقرر الحدود بحيث تسمح باستمرارية حصاد الخشب؛ وبالتالي تُقَيَّد المدفوعات تحت الريع (١-٤-٥ أو ٢-٨-١-٤) في حالة الغابات الطبيعية. ويمثل خيار التأجير على أساس التصريح بقطع الأشجار بناءً على تقدير المستأجر لكن مع خضوعه لاستعادة الأراضي، في حالة مقبولة كغابة، في وقت ما مستقبلاً خياراً بعيد الاحتمال.

- مبيعات سلع وخدمات — عندما تكون الغابات المزروعة أصولاً مُنتَجَةً في صورة مخزون، يُعامل استخراج الأخشاب على أنه مبيعات سلع وخدمات (١-٤-٢).

م٤-٢٩ ويسود في بعض البلدان قطع غير قانوني للأشجار. وفي هذه الحالات، ينبغي قيد كمية الخشب المستخرج كتغيرات أخرى في حجم الأصول (أي استيلاء بدون تعويض).

الأسماك

م٤-٣٠ إن المخزون الطبيعي من الأسماك ذات القيمة الاقتصادية يُعد أصلاً، وتطبق عليه نفس الاعتبارات التي تنطبق على الموارد الطبيعية الأخرى.^{١١} وهناك احتمالان لصيد الأسماك بغرض التجارة:

- حصص صيد الأسماك هي تصاريح يجوز تخصيصها لوحدة مؤسسية معينة إلى أجل غير مسمى أو تمديد فتراتها — على سبيل المثال، حيث يكون صيد الأسماك وسيلة راسخة للعيش وقد تكون إمكانات التوظيف البديلة في الاقتصاد محدودة. وفي مثل هذه الظروف، قد تكون الحصص قابلة للنقل، وإذا كان الأمر كذلك، فربما كان أمامها سوق متطورة. ويجوز، بالتالي، معالجة حصص صيد الأسماك على أنها تصاريح قابلة للنقل لاستخدام مورد طبيعي. وتمثل هذه التصاريح أصولاً في الإحصاءات الاقتصادية الكلية وتُصَنَّف تحت تصاريح استخدام الموارد الطبيعية (١-٤-٦-١-٤-١-٢) في الميزانية العمومية.

- وهناك نظام بديل هو إصدار تصريح لفترة زمنية محدودة للغاية، أقل من عام، لوحدة مؤسسية مرشحة، هي في الغالب غير مقيمة. وهذه ممارسة شائعة في

م٤-٢٧ في بعض مناطق الاختصاص، تظل أراضي المباني تحت الملكية القانونية لمالك الأراضي وليس مالك المباني. وإذا كان مالك الأراضي يحصل على مدفوعات منتظمة، فإنها تُقَيَّد على أساس أنها ريع (١-٤-٥ أو ٢-٨-١-٤). ومع هذا، في بعض الأحيان، ورغم أن الأراضي تنتمي قانوناً لوحدة أخرى، يُسدد مبلغ مقابل حق شغلها لمدة مطولة كدفعة واحدة مقدماً وذلك في الغالب عند حيازة المبنى. وفي هذه الحالة، تُقَيَّد المدفوعات على أساس حيازة أصل غير مُنتَج، ويُصَنَّف تحت الأراضي (١-٤-٣) إذا أمكن تحديد قيمة الأراضي بصورة منفصلة عن قيمة المبنى. وإذا لم يتسن ذلك، ينبغي تصنيف الأصل المركب ضمن الفئة التي تمثل الجزء الأكبر من القيمة (راجع الفقرتين ٧-٩٤ و ٨-٥١). وفي هذه الحالة، عندما تتغير ملكية المبنى، يتضمن سعر الشراء عنصراً يمثل القيمة الحالية لمدفوعات الريع مستقبلاً. وبالتالي، تُقَيَّد الأراضي وكأنها نقل ملكية إلى جانب المبنى أعلى الأراضي. وفي نهاية مدة تأجير الأراضي، إذا كانت هناك دفعة أخرى مستحقة لتمديد التأجير لفترة طويلة أخرى، ينبغي قيدها كحيازة أصل غير مُنتَج آخر، على النحو الوارد وصفه آنفاً.

الأخشاب

م٤-٢٨ في حالة الأخشاب، يمكن التمييز بين أربعة احتمالات: بيع أصل طبيعي، أو بيع تصريح، أو ريع أصل طبيعي، أو بيع غابات تمثل أصولاً مُنتَجَةً.

- بيع أصل طبيعي — إذا أعطت الحكومة لوحدة ما تصريحاً لإزالة مساحة من الغابات الطبيعية من إحدى المناطق، أو لقطع الأشجار وفقاً لتقديرها دون أي قيود إلى الأبد، تشكل المبالغ المدفوعة للحكومة (المالك) بيعاً للأصل الطبيعي، ويُصَنَّف تحت الموارد البيولوجية غير الفلاحية (١-٣-٤-١-٣-١).^{١٠}

- بيع تصريح — عندما تصدر التراخيص أو التصاريح لاستخدام موارد طبيعية مثل الأخشاب، وتستوفي معايير اعتبارها أصلاً منفصلاً، تُصَنَّف الأصول تحت العقود وعقود التأجير والتراخيص (١-٣-٤-١-٤).

- ريع أصل طبيعي — من الشائع السماح بقطع الأشجار، وفق قيود صارمة مقابل رسم يُدفع عن كل وحدة حسب

^{١١} إن النظر إلى منح تصريح بالصيد على أنه يؤدي إلى نفاذ مخزون الأسماك أمر غير واقعي، لكن صيد الأسماك غير القانوني قد يخفض مركز المخزون إلى دون المستوى القابل للاستمرار أو يؤدي إلى نفاذه كله. وفي هذه الحالات، ينبغي قيد تغير آخر في الحجم في مركز المخزون.

^{١٠} يجوز قيد عملية بيع أراضٍ مغطاة بغابات على أنها عملية بيع للأخشاب والأراضي على نحو منفصل، حسب الهدف المزمع لاستخدام كل منهما.

وكما في حالة الأراضي، لا يمكن أن تمتلك الموارد الطبيعية إلا وحدات مقيمة، وإذا لزم الأمر، يجب إنشاء وحدة صورية مقيمة للحفاظ على هذا العرف.

- عندما تقوم وحدة باستخراج موارد معدنية أو موارد طاقة بموجب اتفاقية تنص على أن أداء المدفوعات كل سنة يعتمد على مقدار ما يُستخرج، تُقيد المدفوعات (توصف أحيانا بأنها إتاوات) ضمن الربيع (١-٤-١-٥ أو ٢-٨-١-٤). ويُقيد نضوب الموارد نفسه تحت التغييرات الأخرى في حجم الأصول.^{١٢}

اقتسام الأصول

م٤-٣٦ هناك طريقتان يجوز اتباعهما في اقتسام الأصول، وتقتضي الحالتان طرق معالجة مختلفة:

- يجوز أن تمتلك الأصل ملكية قانونية كاملة وحدتان أو أكثر، ويمتلكه كل منهما في فترة زمنية مختلفة.
- وبدلاً من ذلك، يجوز أن تقسم مخاطر الأصل ومنافعه وحدتان أو أكثر في فترة زمنية واحدة.

م٤-٣٧ في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، تُعزى قيمة الأصل الكاملة لوحدة واحدة عند وضع الميزانية العمومية، حتى وإن كان هذا الأصل مملوكاً لوحدة واحدة مختلفة في فترات زمنية مختلفة.

- ليس هناك أي غموض في حالة الأصل الذي يخضع لعقد تأجير تشغيلي. فالمالك القانوني هو أيضاً المالك الاقتصادي، وهو الوحدة التي تظهر الأصول في ميزانيتها العمومية.

- ويظهر الأصل الخاضع للتأجير التمويلي في الميزانية العمومية للمالك الاقتصادي. ويتسق هذا الأمر مع الآراء التي تذهب إلى أن قيمة الأصل تمثل مسار المنافع المستقبلية المتأتية من الأصل بينما المالك الاقتصادي هو الوحدة التي يحق لها الحصول على هذه المنافع مقابل قبولها تحمل المخاطر المصاحبة لاستخدام الأصل في الإنتاج.

- في حالة الأصل الخاضع لعقد موارد، تظهر القيمة في الميزانية العمومية للمالك القانوني.

بعض الجزر في جنوب المحيط الهادئ، على سبيل المثال. وفي هذه الحالات، ينبغي قيد الإيرادات المتأتية من منح التراخيص تحت الربيع (١-٤-١-٥) لأنه عقد موارد.

م٤-٣١ لفترة طويلة ظل ترخيص صيد الأسماك بغرض الترفيه يُعد، وفقاً للأعراف، مدفوعات ضريبية تحت ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاوله الأنشطة (١-٤-١-٢). ولم تتغير هذه المعالجة بالاعتبارات الأوسع لصيد الأسماك بغرض التجارة.

المياه

م٤-٣٢ يمكن بيع مسطح طبيعي من المياه ذي قيمة اقتصادية بأكمله إما كجزء من الأراضي المحيطة به أو ككيان منفصل.

م٤-٣٣ وكما في حالة الأسماك، لا يُرجح التنازل عن الملكية الاقتصادية بموجب عقد تأجير طويل الأجل بدون شروط مسبقة تتعلق بكمية المياه والحالة التي ينبغي أن تتم عليها إعادة كمية مياه مماثلة إلى المالك. ومع هذا، يمكن تأجير المياه السطحية بموجب عقد تأجير طويل المدى للأغراض الترفيهية مثلاً. وينبغي معالجة هذه العقود مثل عقود الأراضي (راجع الفقرتين م٤-٢٦ وم٤-٢٧).

م٤-٣٤ ينبغي معالجة المدفوعات المنتظمة مقابل استخراج المياه من المياه الطبيعية (على عكس تسليمها) على أساس أنها ربيع (١-٤-١-٥ أو ٢-٨-١-٤). ومع هذا، ينبغي قيد استخراج المياه كسلعة مُنتجة (مثل شرائها من أحد المكامن) ضمن مبيعات السلع والخدمات.

الموارد المعدنية وموارد الطاقة

م٤-٣٥ تختلف الموارد المعدنية وموارد الطاقة عن الأراضي والأخشاب والأسماك من حيث عدم إمكانية استخدامها على نحو مستمر برغم أنها تشكل مورداً طبيعياً. فنؤدي كل عملية استخراج بالضرورة إلى تخفيض مقدار الموارد المتاحة للمستقبل. ويقتضي هذا الاعتبار وضع مجموعة مختلفة من التوصيات حول الطريقة التي ينبغي اتباعها في قيد المعاملات المتعلقة باستخدامها.

- عندما تقوم وحدة، كالحكومة، تمتلك موارد معدنية أو موارد طاقة بالتنازل عن كل حقوقها في هذه الموارد لوحدة أخرى، تشكل هذه المعاملة بيع موارد وتُصنّف ضمن الموارد المعدنية وموارد الطاقة (٣-١-٤-٢).

^{١٢} توضح الفقرة ١٧-٣٤٣ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أسباب التوصية ببساطة قيد المدفوعات السنوية من الطرف الذي يقوم بالاستخراج للمالك على أنها ربيع، وقيد التغييرات في حجم وقيمة الموارد على أنها تغييرات أخرى في حجم أصول المالك القانوني.

التصاريح التي تصدرها وحدات عدا الحكومة لأن معالجتها لا تؤثر على الحسابات الحكومية.^{١٣}

التصاريح الصادرة عن الحكومة

م ٤-٢٤ عندما تستخدم الحكومات عملية إصدار التراخيص في وضع حد، على سبيل المثال، لعدد السيارات التي يحق لها العمل كسيارات أجرة، أو حد لعدد ملاهي القمار المصرح لها بالعمل، فإنها فعلياً تُنشئ احتكاراً للأرباح من المُشغّلين المعتمدين وتسترد بعض هذه الأرباح في شكل «رسوم إصدار تصاريح». وتُقيّد هذه الرسوم ضمن ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاوله الأنشطة (١-١٤-٥-٢). وينطبق هذا المبدأ على كافة الحالات التي تقوم فيها الحكومة بإصدار تراخيص بهدف الحد من عدد الوحدات العاملة في مجال معين عندما تتقرر الحدود على نحو جزافي ولا تعتمد على معايير التأهيل وحدها.

م ٤-٤٣ من حيث المبدأ، إذا كانت الرخصة صالحة على امتداد عدة فترات إبلاغ، ينبغي قيد المدفوعات على أساس الاستحقاق وإدخال قيد في حسابات أخرى مستحقة القبض (٣-٢-٨-٠) أو حسابات أخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٨-٠) لمبلغ رسم الترخيص الذي يغطي فترات التشغيل المستقبلية. ومع هذا، في حالة عدم إثبات الحكومة خصماً لسداد المبلغ إلى المُرخّص له في حالة الإلغاء، ينبغي قيد كل الرسوم مستحقة الدفع كمدفوعات ضريبية واحدة في وقت سدادها.

م ٤-٤٤ ويتمثل الحافز للحصول على هذا الترخيص فيما يتوقعه المُرخّص لهم من الحصول على حق كسب أرباح احتكارية تساوي على أقل تقدير المبلغ المدفوع مقابل الحصول على الترخيص. وبالنسبة لحامل الترخيص، يُعالج تيار الدخل المستقبلي هذا كأصل إذا كان في استطاعة المُرخّص له تحقيق هذا الدخل عن طريق بيع الأصل لاحقاً. ويظهر الأصل في البداية في حسابات المُرخّص له باعتباره تغييرات أخرى في حجم الأصول. وتُقيّد تحركات ارتفاع وانخفاض قيمته لاحقاً باعتبارها مكاسب أو خسائر الحيازة. وتوصف هذه الأنواع من الأصول بأنها تصاريح مزاوله نشاط محدد (٦-١-٤-٤-٣). وتحدد قيمة الأصل حسب القيمة المحتملة لبيعه أو، في حالة عدم توافر هذه المعلومات، تُقدّر على أساس القيمة الحالية للمسار المستقبلي للأرباح الاحتكارية.

م ٤-٣٨ عندما تكون تراخيص استخدام الموارد الطبيعية، مثل الطيف الترددي والأراضي والأخشاب والأسماك، مستوفية لمعايير تصنيفها كأصول غير منظورة تحت تصاريح استخدام الموارد الطبيعية (٣-١-٤-٤-٢)، فإنها تشكل جزءاً من الفئة الفرعية للأصول غير المالية في شكل العقود وعقود التأجير والتراخيص (٣-١-٤-٤-١) وتظهر في الميزانية العمومية للطرف المُرخّص له.

م ٤-٣٩ ليس من المعتاد اقتسام مخاطر أصل ومكاسبه بين وحدات مختلفة في فترة زمنية معينة. وأكثر الحالات الشائعة هي عندما تتولى وحدة واحدة مزاوله النشاط الذي يُستخدم فيه هذا الأصل وتتقاسم تلك الوحدة العائدات بين المالكين في شكل توزيع دخل الملكية. ومع ذلك، ففي بعض الأحيان قد لا يكون لهذه الوحدة الواحدة وجود ولا تكون هناك دلالة إحصائية لمحاولة إنشائها. ويكون هذا أكثر شيوعاً عندما تكون الوحدات المشاركة مقيمة في اقتصادات مختلفة، كما هو الأمر في حالة خطوط الطيران، أو في حالة بعض المشاريع المشتركة غير المساهمة. وتتنوع الشروط التي تؤسس بموجبها المشاريع المشتركة غير المساهمة، لكن أحد أشكالها يسمح باقتسام الأصول بين جميع أعضائها بالتساوي. وفي هذه الحالات، تُقيّد الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأصول التي يتقاسمها المالكون حسب نسبتها إلى حصص ملكيتهم.

م ٤-٤٠ في بعض المشاريع المشتركة التي تُثبت كوحدات مؤسسية، يجوز أن يسهم طرف واحد بأصل باعتباره حصته في التكلفة. وإذا حدث ذلك، ينبغي قيد ضخ حصة الملكية بما يساوي قيمة الأصل إلى جانب حيازة المشروع المشترك للأصل المذكور.

تصاريح مزاوله نشاط محدد

م ٤-٤١ إضافة إلى عقود التأجير وتراخيص استخدام أحد الأصول على النحو الوارد وصفه في الأقسام السابقة، يجوز أن تمنح الحكومة تصاريح للمشاركة في نشاط معين، بصورة مستقلة عن أي أصول تدخل في هذا النشاط. وهذا النوع من التصاريح لا يغطي، على سبيل المثال، تصريح استخراج معادن مقابل دفع ريع، لأن التصريح مبني على ملكية الحكومة للأصول. والتصاريح التي تسمح بالمشاركة في نشاط معين مُصممة للحد من عدد الوحدات التي يحق لها المشاركة في النشاط بشكل منفرد. ويجوز أن تصدر هذه التصاريح من الحكومة أو من وحدات مؤسسية خاصة وتُطبّق طرق معالجة مختلفة على الحالتين. ويقتصر هذا القسم على تناول التصاريح التي تصدرها الحكومة، ولا يناقش

^{١٣} راجع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرات من ١٧-٣٦٠ إلى ١٧-٣٦٢. وبالمثل، لا يناقش هذا الدليل عقود ترتيبات اقتسام الوقت (راجع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفقرات من ١٧-٣٤٤ إلى ١٧-٣٤٨).

هذه الحالة قيد التصاريح كأصول. وفي حالة عدم استيفاء أي من هذه الشروط، تُعالج المدفوعات على أنها ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاوله الأنشطة (١-١-٤-٥-٢) - أي بدون إنشاء أصل في شكل تصاريح مزاوله أنشطة محددة (١-٦-٤-٤-١-٣). (وقد يكون هناك حساب مستحق الدفع عندما يؤدي حملة التصاريح مدفوعات تُستحق على مدى أكثر من فترة إبلاغ واحدة).

تصاريح استخدام الموارد الطبيعية كمصارف

م ٤-٨ يجوز أن تصدر الحكومات تصاريح انبعاثات كوسيلة للسيطرة على مجموع الانبعاثات. ولا تنطوي هذه التصاريح على استخدام أصل طبيعي (ليست هناك قيمة اقتصادية للغلاف الجوي ولا يمكن بالتالي اعتباره أصلاً اقتصادياً). ومع هذا، فمن الخصائص المتأصلة في المفهوم هو أن هذه التصاريح ستكون قابلة للتداول وسيكون لها سوق نشطة.

م ٤-٩ تُعالج المدفوعات مقابل الحصول على تصاريح الانبعاثات التي تصدرها الحكومة على أنها ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاوله الأنشطة (١-١-٤-٥-٢)، وقت حدوث الانبعاثات. وفرق التوقيت بين المدفوعات التي تحصل عليها الحكومة مقابل التصاريح ووقت حدوث الانبعاثات يُنشئ معاملة في الخصوم المالية تُصنّف ضمن حسابات أخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٠-٨) للحكومة وأصلاً مالياً يُصنّف على أنه حسابات أخرى مستحقة القبض (٣-٢-٠-٨) للحائز. والفرق بين قيمة الضريبة للتصريح المدفوعة سلفاً والقيمة السوقية للتصريح يمثل عقداً قابلاً للتداول بالنسبة للحائز (أصلاً غير مُنتج غير مالي). ويُقيد إنشاء واختفاء الأصل غير المُنتج غير المالي على أنه تغيرات أخرى في حجم الأصول.

م ٤-١٠ يجوز اعتبار حالة أداء مدفوعات مقابل صرف المياه أحد الأمثلة على الأساليب المختلفة الممكنة لمعالجة المدفوعات:

- إذا كان المبلغ المدفوع مقابل تصريف المياه يمثل غرامة تفرضها الحكومة بقصد حظر تصريف المياه، ينبغي معالجة الغرامة على أنها إيرادات للحكومة تُصنّف على أنها غرامات وجزاءات ومصادر (١-٤-٣). وإذا فُرضت هذه الغرامة على الحكومة أو وحدات القطاع العام من وحدة مؤسسية أخرى، تُدرج الغرامة تحت مصروفات، وتُصنّف تحت التحويلات الجارية غير المُصنّفة في موضع آخر (٢-٨-١).

م ٤-٥ في حالة قيد المبلغ المدفوع مقابل الحصول على الرخصة على أساس الاستحقاق، يصبح للمرخص له أصل في الميزانية العمومية تحت حسابات أخرى مستحقة القبض يساوي قيمة رسم الترخيص الذي يغطي فترات الإبلاغ المستقبلية وأصل يُقيد ضمن تصاريح مزاوله نشاط محدد (١-٦-٤-٤-٣) مقابل قيمة الترخيص التي تغطي الأرباح الاحتكارية الزائدة عن التكلفة. وفي حالة بيع الترخيص لاحقاً، فإن السعر الذي يدفعه المالك الجديد هو انعكاس لكل من قيمة حق استرداد مبلغ من الحكومة في حالة إلغاء الترخيص والقيمة الحالية لمسار الأرباح الاحتكارية مستقبلاً. وفي حالة قيد الترخيص كمدفوعات ضريبية عن فترة إبلاغ واحدة، تصبح قيمة الأصل مقابل الرخصة هي القيمة المحتملة لبيعه أو، إذا لم تتوافر هذه المعلومات، تُقدّر على أساس القيمة الحالية للمسار المستقبلي للأرباح الاحتكارية. ويوضح الإطار م ٤-٢ المعالجة الإحصائية للتصاريح التي تصدرها الحكومة مستخدماً أربعة أمثلة.

شروط تصاريح الحكومة المُثبتة كأصول

م ٤-٦ لا يمكن معالجة التصريح الصادر عن الحكومة للقيام بنشاط محدد على أنه أصل (تصاريح مزاوله أنشطة محددة (١-٦-٤-٤-٣)) إلا في حالة استيفاء جميع الشروط التالية:

- ألا يستخدم النشاط المعني أصلاً ينتمي للحكومة؛ وبخلاف ذلك، يُعالج تصريح استخدام الأصل على أنه عقد تاجير تشغيلي، أو عقد تاجير تمويلي، أو عقد موارد، أو يجوز أن تمثل حيازة الأصل تصريحاً باستخدام الأصل حسب تقدير المرخص له على امتداد فترة زمنية مطولة.
- يجب أن يكون في استطاعة حامل التصريح من الناحيتين القانونية والعملية بيع التصريح إلى طرف ثالث.

- أن يكون عدد التصاريح محدوداً، مما يسمح لحاملها بتحقيق أرباح احتكارية عند القيام بالنشاط المعني.

- ألا يصدر التصريح وفق معيار تأهيل. وتُعالج الإيرادات المتأتية من إصدار التصاريح الخاضعة لمعايير تأهيل إما على أساس أنها ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاوله الأنشطة (١-٤-٥-٢) أو مدفوعات مقابل الحصول على خدمات تحت الرسوم الإدارية (١-٤-٢-٢).

م ٤-٧ حتى عند استيفاء كل هذه الشروط، ففي حالة عدم بيع التصاريح لاحقاً في الواقع العملي، لا ينطبق في

الإطار م ٤-٢: المعالجة الإحصائية للتصاريح الصادرة عن الحكومة: أمثلة

افترض أن الوحدة A تتعاقد مع الحكومة على شراء تصريح لتشغيل ملهى قمار لمدة ثلاث سنوات بتكلفة إجمالية ١٢. تتوقع الوحدة A تحقيق أرباح احتكارية تبلغ ٧ في السنة نظرا لأن هذا التصريح يستبعد ملاهي القمار الأخرى من العمل. وقد تكون الحكومة على استعداد لرد المبلغ في حالة تخلي الوحدة A عن التصريح، أو قد لا يكون لديها استعداد لذلك. وقد تستخدم الوحدة A التصريح طوال مدة صلاحيته البالغة ثلاث سنوات أو قد تبيعه للوحدة B في نهاية السنة ١. نبحت فيما يلي أساليب القيد في ظل الأربعة احتمالات.

الحالة ١: الحكومة لا تعرض رد المبلغ والوحدة A تحتفظ بالتصريح على مدى ثلاث سنوات

في بداية السنة ١، تدفع الوحدة A ضريبة تبلغ ١٢ وتثبتها في البداية على أنها أصل بقيمة ٢١ من خلال بند تغيرات أخرى في حجم الأصول. ولا تقيد الحكومة إلا إيرادات ضريبية مقدارها ١٢. وعلى افتراض عدم تغير أسعار السوق أو عدم وجود عامل خصم، تنخفض قيمة الأصل في نهاية السنة بمقدار ٧ على أساس أنها تغيرات أخرى في الحجم، نظرا لانتهاء واحدة من الثلاث سنوات التي صدر لها التصريح في البداية. وعند هذه النقطة يسهم الأصل بمقدار ١٤ في صافي ثروة A. وبنهاية السنة الثانية تقوم A بشطب ٧ إضافية على أساس أنها تغيرات أخرى في الحجم، مما يجعل المساهمة في صافي الثروة ٧. وبنهاية السنة الثالثة تصبح قيمة الأصل صفرا.

الحالة ٢: الحكومة لا تعرض رد المبلغ والوحدة A تبني التصريح إلى الوحدة B بعد سنة واحدة

في بداية السنة ١، تدفع الوحدة A ضريبة تبلغ ١٢ وتثبتها في البداية على أنها أصل بقيمة ٢١ من خلال بند تغيرات أخرى في حجم الأصول. ولا تقيد الحكومة إلا إيرادات ضريبية مقدارها ١٢. وعلى افتراض عدم تغير أسعار السوق أو عدم وجود عامل خصم، تنخفض قيمة الأصل في نهاية السنة بمقدار ٧ على أساس أنها تغيرات أخرى في الحجم، نظرا لانتهاء واحدة من الثلاث سنوات التي صدر لها التصريح في البداية. وعند هذه النقطة تصبح قيمة الأصل ١٤. غير أن الوحدة B غير مستعدة أن تدفع سوى ١٣ مقابل الأصل والوحدة A تقبل هذا العرض. وبالتالي فإن الوحدة A تخفض قيمة الأصل بمقدار ١ من خلال خسائر الحيازة (تغير إعادة التقييم)، قبل بيعه مقابل ١٣. وتحوز الوحدة B الأصل مقابل ١٣، وعلى افتراض عدم حدوث تغيرات أخرى في سعر السوق، تنخفض قيمته بمقدار ٦,٥ في حساب تغيرات أخرى في حجم الأصول في كل سنة من السنتين التاليتين.

الحالة ٣: الحكومة تعرض إمكانية رد المبلغ والوحدة A تحتفظ بالتصريح على مدى ثلاث سنوات

في بداية السنة ١، الوحدة A تدفع للحكومة ١٢، تُقَيَّد على أنها مدفوعات ضريبية مقدارها ٤ في السنة. وتشكل بقية المبلغ مدفوعات ضريبية مسبقة، ومن ثم، بنهاية السنة يكون لدى الحكومة حساب آخر مستحق الدفع للوحدة A بمقدار ٨. وقيمة تصريح A هي الربح الاحتكاري الزائد على مجموع المبلغ الذي سيتعين على A سداد للحكومة. وفي بداية السنة ١، تثبت الوحدة A أصلا قيمته ٩ (الفرق بين ٧ و ٤ على مدى ثلاث سنوات) من خلال بند تغيرات أخرى في حجم الأصول. وعلى افتراض عدم تغير أسعار السوق أو عدم وجود عامل خصم، لا تزيد قيمة أصل التصريح المذكور بنهاية السنة ١ عن ٦. وبنهاية هذه السنة، يتضمن صافي ثروة A حساب آخر مستحق القبض من الحكومة بمقدار ٨ وقيمة التصريح المتبقية هي ٦. ومجموع قيمة أصول A يبلغ ١٤ كما في الحالة ١. وأثناء السنة الثانية، ينخفض لدى الوحدة A حساب آخر مستحق القبض من الحكومة بمقدار ٤ تُستخدم في سداد ضريبة مستحقة في السنة ٢. وفي هذه السنة، تنخفض كذلك قيمة التصريح بمقدار ٣ من ٦ إلى ٣. وبنهاية السنة الثانية، يتضمن صافي ثروة الوحدة A حسابا آخر مستحق القبض من الحكومة بمقدار ٤، وبافتراض عدم حدوث أي تغيرات أخرى في أسعار السوق، تصبحا قيمته ٣، فيصبح مجموع أصول الوحدة A ٧ كما في الحالة ١. وفي نهاية السنة الثالثة، ينخفض الحساب الآخر مستحق القبض لدى الوحدة A وقيمة التصريح إلى صفر.

الحالة ٤: الحكومة تعرض إمكانية رد المبلغ والوحدة A تبني التصريح إلى الوحدة B بعد سنة واحدة

في بداية السنة ١، الوحدة A تدفع للحكومة ١٢، تُقَيَّد على أنها مدفوعات ضريبية مقدارها ٤ في السنة. وتشكل بقية المبلغ مدفوعات ضريبية مسبقة، ومن ثم، بنهاية السنة يكون لدى الحكومة حساب آخر مستحق الدفع للوحدة A بمقدار ٨. وقيمة تصريح A هي الربح الاحتكاري الزائد على حساب آخر مستحق الدفع. وفي بداية السنة ١، تثبت الوحدة A أصلا قيمته ٩ (الفرق بين ٧ و ٤ على مدى ثلاث سنوات) من خلال بند تغيرات أخرى في حجم الأصول. وعلى افتراض عدم تغير أسعار السوق أو عدم وجود عامل خصم، لا تزيد قيمة أصل التصريح المذكور بنهاية السنة ١ عن ٦. وبنهاية هذه السنة، يتضمن صافي ثروة A حسابا آخر مستحق القبض من الحكومة بمقدار ٨ وقيمة التصريح المتبقية هي ٦. ومجموع قيمة أصول A يبلغ ١٤ كما في الحالة ١. غير أن الوحدة B غير مستعدة أن تدفع سوى ١٣ مقابل الأصل والوحدة A تقبل هذا العرض. وكما في الحالة ٢، يتعين أن تخفض الوحدة A قيمة الأصل بمقدار ١ من خلال خسائر الحيازة (تغير إعادة التقييم)، قبل بيعه مقابل ١٣. ويُنقل الحساب الآخر مستحق القبض من الحكومة بمقدار ٨ إلى الوحدة B ويُباع الأصل (التصريح) مقابل ٥. ولا يتغير صافي ثروة B لأنها دفعت ١٣ للوحدة A لكنها حصلت على الحساب الآخر مستحق القبض بمقدار ٨ كأصل (تصريح) وكانت قيمته ٥ في المقابل. وفي السنة ٢، تنخفض قيمة الحساب الآخر مستحق القبض لدى الوحدة B بمقدار ٤ نتيجة مدفوعات ضريبية استحققت مقدارها ٤، وبافتراض عدم حدوث تغيرات أخرى في أسعار السوق، تتراجع قيمة التصريح من ٥ إلى ٢,٥. وفي نهاية السنة ٣، تنخفض قيمة الحساب الآخر مستحق القبض لدى الوحدة B وقيمة التصريح إلى صفر.

معالجة عقود التأجير كأصول

م ٥٣-٤ كما ذكر في الفقرة م ٤-٢، تشكل العقود أساس كثير من المعاملات التي تقيدها الإحصاءات الاقتصادية الكلية ومن المهم أن نفهم ما هي انعكاسات العقود على وقت القيد وتصنيف المعاملات. فالتصاريح أو التراخيص التي تُمنح لاستخدام موارد طبيعية يجوز أن تشكل أصولاً، وكذلك تراخيص مزاولة أنشطة محددة وعقود الإنتاج المستقبلية.

م ٥٤-٤ وكما أشير إليه في الفقرتين ١٠٥-٧ و ١٠٦-٧، يجوز أن يعتبر العقد أصلاً عندما يكون قابلاً للنقل إلى طرف ثالث (أي إلى وحدة بخلاف الوحدتين المحدتين في العقد الأصلي) — على سبيل المثال، فإن عقد التأجير التشغيلي القابل للتداول يكتسب قيمة كأحد الأصول. ويقدم الإطار م ٣-٤ مثالاً على ذلك. والأصول التي تعكس حقوق الملكية للطرف الثالث تكون دائماً انتقالية: إذ يقتصر وجودها على طول مدة التأجير وحيث يوجد فرق بين القيمة المرهونة والقيمة غير المرهونة.

م ٥٥-٤ وقد تنشأ هذه الأنواع من الأصول في شكل حقوق ملكية للطرف الثالث نتيجة تصاريح استخدام الموارد الطبيعية وعقود الإنتاج المستقبلية. وبالمثل، فإن تصاريح مزاولة أنشطة محددة يجوز أن تنشأ هذه الأنواع من الأصول حتى وإن كان مبلغ المدفوعات الأصلي، إذا كان مستحق الدفع للحكومة، يُعامل كضريبة. ولا تنشأ عن عقود التأجير التمويلي هذه الأنواع من الأصول. وإذا ارتفعت قيمة الأصل الخاضع للتأجير بمقدار يزيد على المدفوعات المستحقة بموجب عقد التأجير التمويلي، يجوز أن يُمنح المستأجر خيار بيع الأصل، وسداد القرض، والاحتفاظ بالفرق.

م ٥٦-٤ وفي حالة عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول، لا يجوز معالجة التأجير كأصل إلا عند استيفاء الشرطين التاليين:

- أن ينص عقد التأجير على سعر محدد مسبقاً مقابل استخدام أصل يختلف عن السعر الذي كان يمكن تحديده مقابل تأجير هذا الأصل في الوقت الحالي.
- أن يكون المستأجر قادراً بصفة قانونية وبشكل عملي على تحقيق هذا الفرق في السعر عن طريق التعاقد من الباطن على التأجير لطرف ثالث.

م ٥٧-٤ من الناحية العملية، تشير التوصيات إلى أنه لا ينبغي قيد هذه الأصول إلا عندما تكون قيمة الأصول كبيرة ويستطيع المستأجر أن يمارس فعلياً حق تحقيق فرق السعر.

• إذا صدر عدد محدود من التصاريح بقصد وضع قيود على عمليات التصريف، ينبغي معالجة المدفوعات على أنها ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة (١-٤-٥-٢) إذا كانت وسيلة تصريف المياه لا تُعد من الأصول في الإحصاءات الاقتصادية الكلية.

• إذا كانت وسيلة تصريف المياه من الأصول وتستوفي الأحوال اللازمة فيما يتعلق بشروط التصريح بتصريف المياه، ينبغي في هذه الحالة معالجة المدفوعات مقابل الحصول على التصريح بنفس طريقة معاملة المدفوعات للحصول على ترخيص لاستخدام الطيف الترددي للهواتف المحمولة. وإذا ارتبطت المدفوعات بإجراء علاجي، يتم إذن أداء المدفوعات مقابل الحصول على خدمة، ما لم يكن المبلغ المفروض غير متناسب مع تكاليف معالجة المياه لاحقاً، وينبغي في هذه الحالة معالجة المدفوعات على أنها ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة (١-٤-٥-٢).

عقود الإنتاج المستقبلية

م ٥١-٤ برغم عدم إثبات رأس المال البشري كأصل اقتصادي، يجوز اعتباره أصلاً من الأصول في بعض حالات العقود التي تمنح حاملها حق الحد من قدرة فرد معين على العمل لدى أطراف أخرى. وقد تُبرم عقود خصبة أو مربحة بشأن اللاعبين الرياضيين حيث يمكن، على سبيل المثال، «بيع» لاعب كرة قدم من نادٍ إلى آخر. وفي حقيقة الأمر، لا يُقصد بيع النادي للفرد، وإنما هو يبيع الحقوق الحصرية لعمل هذا الفرد لديه. وهناك عقود مماثلة بشأن حقوق نشر الأعمال الأدبية أو العروض الموسيقية. وتُعالج هذه العقود على أنها أصول، وتُصنّف تحت حق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري (٦-١-٤-٤-١) ضمن فئة أصول العقود وعقود التأجير والتراخيص.

م ٥٢-٤ يجوز إبرام عقود مماثلة لإنتاج أصول غير مالية في المستقبل. ومع هذا، كشفت دراسة أجريت على عملية شراء عقود خيار إنتاج الطائرات مستقبلاً أنه لا توجد في هذه الحالة أصول قابلة للنقل، وتتم تسوية حالة تغيير المشتري المحتمل لرأيه أو عدم التسليم من جانب المورد على أنهما تغيير في الترتيبات بين الطرفين ولا يؤدي إلى بيع عقد الخيار لطرف ثالث. وينطبق نفس التصنيف إذا ظهرت حالة تكون فيها معالجة خيار شراء أصول غير مالية بنفس طريقة معالجة عقد أداء فرد معروف.

الإطار م ٤-٣: أمثلة عملية على معالجة عقود التأجير كأصول

افترض أن عقد تأجير شقة مُتفقاً عليه منذ فترة يحدد الإيجار بقيمة ١٠٠ في الشهر بينما قيمة الإيجار الحالية في السوق هي ١٢٠ في الشهر. من وجهة نظر المؤجر، فإن الشقة «مرهونة» بعقد التأجير القائم، أي أنها تحمل جزءاً (في هذه الحالة ٢٠ في الشهر) بسبب وجود عقد التأجير. وتعتمد القيمة المرهونة في حالة هذه الشقة على القيمة الحالية لمدفوعات التأجير المستقبلية مع مراعاة العقد القائم، أي أن مسار الدخل المستقبلي هو ١٠٠ عن الفترة المتبقية من عقد التأجير و١٢٠ فيما بعد (مع عدم مراعاة أي مخصصات للتضخم). وقيمة الشقة غير المرهونة هي قيمة حاضرة على أساس مسار دخل هو ١٢٠ في الشهر ابتداء من الفترة الحالية. والقيمة التي يدخلها المالك في ميزانيته العمومية هي القيمة المرهونة وهي كل ما يمكن أن يأمل المالك (المؤجر) أن يحققه إذا باع الشقة بينما للمستأجر الحق في مواصلة التأجير. ولكي تتحقق القيمة غير المرهونة، يتعين على المؤجر أن يدفع للمستأجر الفرق بين القيمة غير المرهونة والقيمة المرهونة للتحرر من عقد التأجير. وفي بعض الظروف يمكن معاملة هذا المبلغ، أي العبء المُحمّل على الأصل، كأصل للمستأجر. وتتمثل هذه الظروف في أنه يحق للمستأجر، من الناحية القانونية وفي الواقع العملي، أن يؤجر الشقة من الباطن لطرف ثالث. ونتيجة لصعوبة تحديد وقت تواجد هذه الأصول، يوصى في الواقع العملي بعدم قيد هذه الأصول إلا عند وجود دليل على تحققها.

وقد تكون قيمة الشقة المرهونة أعلى من القيمة غير المرهونة إذا انخفضت الإيجارات منذ وقت الاتفاق على عقد التأجير. وفي هذه الحالة، فإن المالك هو الذي يحقق منفعة من الفرق بين سعر العقد وسعر السوق لأن قيمة الشقة في الميزانية العمومية لا تزال هي القيمة المرهونة. وإذا رغب المستأجر في إلغاء عقد التأجير، قد يتعين عليه أن يدفع للمالك الفرق بين القيمة المرهونة والقيمة غير المرهونة. ولا يمثل هذا المبلغ المدفوع أصلاً ذا قيمة سالبة للمستأجر إلا في حالة استثنائية عندما يدفع المستأجر لطرف ثالث لكي ينقل إليه عقد التأجير بالسعر المحدد في العقد. ومتى انتهت مدة سريان عقد التأجير أو ألغي، تعود قيمة الشقة إلى قيمتها غير المرهونة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص
مقدمة

م ٤-٥٨ الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين وحدتين، تقوم بموجبها إحدى الوحدتين بحياسة أو بناء أصل أو مجموعة من الأصول، وتشغيله لفترة زمنية، ثم تُسلم الأصل إلى وحدة ثانية. وتدخل الحكومات في علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص لأسباب مختلفة، منها توقع أن تؤدي إدارة القطاع الخاص إلى زيادة كفاءة الإنتاج وإتاحة إمكانية الاستفادة من مجموعة أوسع من الموارد المالية. وتتم هذه الترتيبات عادة بين إحدى الشركات الخاصة والحكومة، لكنها يمكن أن تجمع أطرافاً أخرى، عندما يكون أحد الأطراف شركة عامة، والوحدة الثانية مؤسسة خاصة غير هادفة للربح. وعلى سبيل التيسير، سوف يُشار إلى الوحدة الثانية باعتبارها هي الشركة الخاصة. وتُستخدم أسماء مختلفة في الإشارة إلى هذه النظم اعتماداً على نوع العقود الموجودة. ومن الأمثلة على ذلك: مبادرات التمويل الخاصة (PFIs)، أو نظم التصميم والبناء والتشغيل ونقل الملكية (DBOT)، أو نظم البناء والتملك ونقل الملكية (BOTs)، أو نظم البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOTS). وعلى سبيل التيسير، يشير الجزء المتبقي من هذا القسم إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

م ٤-٥٩ تختلف طبيعة الأنشطة التي تدخل فيها الشراكة بين القطاعين العام والخاص اختلافاً كبيراً. وبوجه عام،

تقوم الشركات الخاصة بإنشاء وتشغيل أصول من النوع الذي عادة ما يكون ضمن مسؤولية الحكومة العامة أو الشركات العامة. وبصفة عامة، تشمل هذه المشروعات الطرق والجسور وإمدادات المياه ومرافق معالجة الصرف الصحي والمستشفيات ومنشآت السجون ومرافق توليد وتوزيع الكهرباء وخطوط الأنابيب.

م ٤-٦٠ وتتوقع الشركة الخاصة استرداد تكاليفها وكسب معدل عائد كاف على استثماراتاتها. وقد تسدد الحكومة مدفوعات دورية أثناء فترة العقد^{١٤} أو يجوز، بدلاً من ذلك، أن تباع الشركة الخاصة للجمهور (مثل الطرق برسوم مرور)، أو يحدث مزيج من الاثنين. وغالباً ما تتولى الحكومة تنظيم السعر وتحدده عند مستوى يسمح للشركة الخاصة باسترداد تكاليفها وكسب عائد على استثماراتاتها (سعر مرجعي). وإذا كان مستوى السعر المحدد أقل من هذا السعر المرجعي، يتعين أن تعوض الحكومة هذا الشريك من القطاع الخاص، عادة من خلال تقديم دعم أو تحويلات أخرى. وقد تتخذ عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص أشكالاً كثيرة من جوانب مختلفة، مثل التصرف في الأصول في نهاية العقد، والأعمال اللازمة لتشغيل الأصول وصيانتها أثناء فترة العقد، والسعر، والجودة، وحجم الخدمة المقدمة. وفي نهاية فترة العقد، يجوز أن تكتسب الحكومة الملكية القانونية والاقتصادية للأصول، ربما بدون أي مدفوعات في المقابل.

^{١٤} المقصود بفترة العقد هو طول مدة الاتفاق التعاقدية بين الأطراف المعنية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الإطار م ٤-٤: تحديد الملكية الاقتصادية للأصول ذات الصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص

يتحدد المالك الاقتصادي للأصول ذات الصلة بشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تقييم أي وحدة تتحمل معظم المخاطر وأي وحدة يُتوقع أن تحصل على معظم المكاسب من هذا الأصل.

والعوامل التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقييم الملكية الاقتصادية للأصول المرتبطة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص تتضمن تلك المصاحبة لحيازة الأصل وتلك المصاحبة لاستخدام الأصل.

بعض المخاطر المصاحبة لحيازة الأصل هي:

- درجة سيطرة الحكومة على تصميم الأصول وجودتها وحجمها وصيانتها
- مخاطر الإنشاء، وتتضمن احتمال زيادة التكلفة بسبب التأخر في التسليم، أو عدم استيفاء المواصفات، أو قوانين البناء، والمخاطر البيئية وغيرها من المخاطر التي تقتضي سداد مدفوعات لأطراف ثالثة.

بعض المخاطر المصاحبة لتشغيل الأصل هي:

- مخاطر العرض، التي تغطي درجة قدرة الحكومة على السيطرة على إنتاج الخدمات، والوحدات التي تُقدّم إليها الخدمات، وأسعار الخدمات المنتجة؛
- مخاطر الطلب، وتتضمن احتمال ارتفاع الطلب على الخدمات أو انخفاضه عن المتوقع، إما من الحكومة أو من الجمهور عامة في حالة الخدمة المدفوعة؛
- مخاطر القيمة المتبقية والقَدَم، التي تتضمن مخاطر اختلاف قيمة الأصل عن أي سعر متفق عليه لتحويل الأصل إلى الحكومة في نهاية مدة العقد؛
- مخاطر التوافر، وتتضمن احتمال تكبد تكاليف إضافية أو تحمل غرامات بسبب عدم استيفاء حجم و/أو جودة الخدمات للمعايير المحددة في العقد.

ومن المرجح أن تختلف الأهمية النسبية لكل عامل مع كل شراكة بين القطاعين العام والخاص. ولا يمكن النص على قواعد محددة تُطبّق على كل موقف. ويجب تقييم شروط كل ترتيب للشراكة بين القطاعين العام والخاص لاتخاذ قرار يحدد أي وحدة هي المالك الاقتصادي.

تحديد الملكية الاقتصادية للأصول ذات الصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص

م ٤-٢٢ تعتمد المعالجة الإحصائية على الملكية الاقتصادية للأصول (الأصول). فتميز الإحصاءات الاقتصادية الكلية بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية (راجع الفقرات من ٣-٣٨ إلى ٣-٤١) على أساس المخاطر والمنافع. ففي وجود شراكة بين القطاعين العام والخاص، يجوز أن يكون المالك القانوني والمالك الاقتصادي طرفين مختلفين. ويلخص الإطار م ٤-٤ المخاطر المصاحبة التي تؤخذ بعين الاعتبار.

م ٤-٣٣ يتسق منهج الإحصاءات الاقتصادية الكلية بوجه عام مع الاعتبارات التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) بشأن إثبات وقياس أصول امتياز تقديم الخدمات.^{١٦} وبرغم عدم إمكانية تحديد قواعد تنطبق على كل نوع من أنواع ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فمن المتوقع الاسترشاد بالاعتبارات التي

م ٤-٦١ والقرار بشأن الملكية الاقتصادية للأصول وما إذا كان سيجري قيد الأصول والخصوم ذات الصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في الميزانية العمومية للحكومة أو للشركة الخاصة، ليس أمراً بسيطاً. فالشركة الخاصة مسؤولة عن حيازة/بناء الأصل الثابت، برغم أن الحيازة/البناء غالباً ما تدعمه مساندة من الحكومة. ويسمح العقد للحكومة في الغالب بتحديد تصميم الأصل وجودته واستخدام طاقته وصيانتها طبقاً للمعايير الحكومية. وعادة ما تكون الأعمار الافتراضية للأصول أطول بكثير من مدة العقد ومن ثم، لهذا السبب وحده، تسيطر الحكومة على الأصول، وتتحمّل مخاطرها، وتحصل على مكاسبها على امتداد فترة طويلة من العمر الافتراضي للأصول. وبالتالي، لا يكون هناك وضوح في الغالب حول ما إذا كانت الشركة الخاصة أو الحكومة هي التي تسيطر على الأصول على امتداد أعمارها الافتراضية أو أي الطرفين هو الذي يتحمل غالبية المخاطر وينتفع من غالبية المكاسب.^{١٥}

^{١٦} يوضح معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام ٣٢ بعض المبادئ التوجيهية لإثبات وقياس الأصول والخصوم المتعلقة بأصول حق الامتياز (أي الأصول ذات الصلة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص).

^{١٥} ينبغي تقييم عبارة «غالبية» من منظور اقتصادي. فالمخاطرة الواحدة أو المكسب الواحد قد يعنيان «الغالبية» في بعض الحالات، بينما في حالات أخرى، قد ينطبق ذلك على الجمع بين عدد من المخاطر والمكاسب المنفصلة.

الإطار م٤-٥: تطبيقات عملية لمفهوم الملكية الاقتصادية

اتخذت البلدان مناهج مختلفة في تطبيق معايير الملكية الاقتصادية — أي ما إذا كانت غالبية المخاطر والمكاسب تؤول إلى الحكومة أو إلى الشركة الخاصة.

وفي ظل المبادئ التوجيهية التي وضعها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) للدول الأعضاء، كان يكفي لاستبعاد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من حسابات الحكومة تحمل الشركة الخاصة مخاطر الإنشاءات في المشروع، وإما مخاطر التوافر أو مخاطر الطلب في استخدام الأصل في الإنتاج. وفي عام ٢٠١٠، أوضح مكتب «يوروستات» الطريقة التي ينبغي اتباعها في تحليل العناصر الأخرى، بالإضافة إلى فئات المخاطر الثلاث الأساسية المذكورة، لتحديد توزيع المخاطر بين القطاعين العام والخاص — أبرزها: وجود ضمانات للضامن ونطاقها؛ وتحمل الضامن لمعظم تمويل التكلفة الرأسمالية أثناء مرحلة البناء؛ والجوانب المالية في شروط الإنهاء (راجع *Manual on Government Deficit and Debt – Implementation of ESA 95, 2012 Edition, section VI.5*).

وتتبع بعض البلدان معايير محاسبية مقبولة دولية (مثل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام) يمكن تطبيقها على عقود التأجير التمويلي (راجع الفقرات م٤-١٠ إلى م٤-١٥). وإذا اعتُبر عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص عقد تأجير تمويلي، يُقَدُّ أصل وخصم في الميزانية العمومية لوحدة القطاع العام، وتُقَدُّ الفائدة والإهلاك كمصروفات تشغيل، ويُقَدُّ استهلاك الدين كعمالة في الأصول المالية والخصوم. وتعالج معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام عقد التأجير كتأجير تمويلي عند استيفائه للمعايير التالية: (١) مدة العقد تغطي معظم عمر استخدام الأصل، و(٢) تحويل الأصل إلى المستأجر (وحدة القطاع العام في هذه الحالة) في نهاية العقد، و(٣) إمكان المستأجر شراء الأصل بسعر تفاوضي في نهاية العقد، و(٤) القيمة الحالية للمدفوعات المحددة في العقد قريبة من القيمة السوقية العادلة للأصل، و(٥) الأصل مفيد بصفة أساسية للمستأجر.

تمويلي مُحْتَسَب نتيجة لأوجه تشابهه مع عقود التأجير التمويلي الفعلية. وفي حالات أخرى، على سبيل المثال، يمكن احتساب قرض يساوي القيمة السوقية للأصل في الحياة، ويمكن تقسيم مدفوعات الحكومة الفعلية للشركة الخاصة، بحيث تتضمن كل دفعة جزءاً لسداد القرض (راجع الفقرات م٤-١٠ إلى م٤-١٥)، وقد تمثل البقية مصروفات مقابل استخدام السلع أو الخدمات، والإعانات، إلخ، حسب العقد.

م٤-٦٥ إذا كانت الشركة الخاصة تُعتبر هي المالك الاقتصادي للأصل (لأصول) أثناء مدة العقد، ينبغي أن يُعزى إلى الشركة الخاصة أي دين يقترب من حيافة الأصل (الأصول). وعادة ما تحصل الحكومة على الملكية القانونية والاقتصادية للأصول في نهاية العقد دون أداء أي مدفوعات كبيرة. ومع هذا، يمكن اتباع منهجين في حساب حيافة الحكومة للأصل (لأصول):

- على امتداد فترة العقد، تبني الحكومة مطالبة مالية بالتدريج (مثل حسابات أخرى مستحقة القبض) والشركة الخاصة تستحق خصماً مقابل بالتدريج (مثل حسابات أخرى مستحقة الدفع)، بحيث تتساوى القيمتان مع القيمة المتبقية للأصول في نهاية مدة العقد. وفي نهاية مدة العقد، تُقَدُّ الحكومة حيافة أصل، مع انخفاض في المطالبة المالية (حسابات أخرى مستحقة القبض) كقيد مقابل. وتُقَدُّ الوحدة الأخرى التصرف في الأصول، مع انخفاض في الخصم (حسابات أخرى مستحقة الدفع) كقيد مقابل. وربما

يقدمها الإطار م٤-٤ عند اتخاذ قرار حول الطرف الذي يكون هو المالك الاقتصادي للأصل (لأصول) أثناء مدة عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفي نهايته. وتتضمن اعتبارات السيطرة على الأصول الواردة في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام جوانب تتعلق بالمخاطر والمكاسب وينبغي، من حيث المبدأ، أن تؤدي إلى نفس النتائج بشأن الملكية الاقتصادية. ويقدم الإطار م٤-٥ مناقشة موجزة حول طريقة تطبيق بعض البلدان، في الواقع العملي، لمفهوم الملكية الاقتصادية المرتبط بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المعالجة الإحصائية

م٤-٦٤ يستند الوصف التالي للمعالجة الإحصائية لعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى المبادئ التوجيهية المحددة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨^{١٧} فإذا كانت الحكومة تُعتبر هي المالك الاقتصادي للأصل (لأصول) أثناء فترة العقد لكنها لا تسد أي مدفوعات صريحة في بداية العقد، يجب احتساب معاملة لتغطية اقتناء الأصل (الأصول). ويعتمد قيدها على الشروط المحددة في العقد، وكيف يجري تفسيرها، وربما على عوامل أخرى. وفي أغلب الأحيان، تُقَدُّ هذه العقود على أنها اقتناء للأصول من خلال عقد تأجير

^{١٧} يقدم دليل إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها أمثلة على قيد عقود التأجير التمويلي (راجع الإطار م٤-١١) وقيد الدين والتدفقات الناشئة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص (راجع الإطار م٤-١٦).

فتحصل شركات التأمين على كثير (نسبياً) من المدفوعات الصغيرة المنتظمة في شكل أقساط من حملة الوثائق وتدفع مبالغ أكبر بكثير لأصحاب المطالبات عند وقوع الأحداث الطارئة التي تغطيها الوثيقة. وأثناء الفترة الفاصلة بين الحصول على أقساط التأمين وسداد المطالبات، تكسب شركة التأمين دخلاً من استثمار أقساط التأمين التي تحصل عليها. ويؤثر دخل الاستثمار على مستويات أقساط التأمين والمزايا التي تحددها شركة التأمين.

م ٤-٦٩ التأمين على الحياة هو نشاط يؤدي حامل الوثيقة بموجبه مدفوعات منتظمة إلى شركة تأمين تضمن في المقابل تزويد حامل الوثيقة (وفي بعض الحالات شخص آخر يتم تحديده) بمبلغ متفق عليه، أو دخل سنوي، في تاريخ محدد أو قبله في حالة وفاة حامل الوثيقة قبل ذلك. وفي حالة التأمين على الحياة، هناك علاقة مهمة بين أقساط التأمين والمزايا أثناء فترة الوثيقة. فمن المتوقع أن تكون المزايا التي يحصل عليها حملة الوثائق على أقل تقدير بنفس حجم أقساط التأمين مستحقة الدفع، ويمكن النظر إلى هذا النوع من التأمين باعتباره أحد أشكال الادخار. وتجمع شركة التأمين بين هذا الجانب الادخاري في الوثيقة الواحدة والحسابات الاكتوارية للعمر الافتراضي في المجتمع المؤمن عليه (بما فيها مخاطر الحوادث المميتة) عند تحديد العلاقة بين مستويات أقساط التأمين والمزايا. والتأمين على الحياة في الأساس يعيد توزيع أقساط التأمين مستحقة الدفع على امتداد فترة زمنية كمزايا تُستحق الدفع لاحقاً إلى حامل الوثيقة أو المستفيدين منه/منها. وبصفة أساسية، فإن الأقساط والمزايا في ظل التأمين على الحياة هي معاملات في أصول وخصوم مالية وليست معاملات إيرادات ومصروفات. وتكون مشاركة وحدات القطاع العام في التأمين على الحياة في معظم الأحيان في سياق الحماية الاجتماعية في صورة نظم التقاعد المرتبطة بالعمل ونظم الحماية الاجتماعية الأخرى، مثل نظم الادخار الإلزامي. ويتناول الملحق الثاني بالتفصيل معالجة إحصاءات مالية الحكومة لأنواع النظم المذكورة.

م ٤-٧٠ التأمين على غير الحياة نشاط مشابه للتأمين على الحياة إلا أنه يغطي كافة المخاطر الأخرى، والحوادث، والأمراض، والحريق، إلخ. وتُوزَع المخاطر في التأمين على غير الحياة على جميع حملة الوثائق، وعادة ما يكون عدد أصحاب المطالبات أقل بكثير من عدد حملة الوثائق. ويتضمن التأمين على غير الحياة الوثائق التي تقدم مزايا في حالة الوفاة خلال فترة معينة ولكن ليس تحت أي ظرف آخر، وتُسمَّى عادة تأمين لأجل. ولا تُدفع المطالبة في ظل التأمين على غير الحياة إلا عند وقوع حالة طارئة محددة

كان من الصعب تطبيق هذا المنهج لأنه يقتضي إنشاء معاملات جديدة باستخدام فرضيات لقيم الأصول وأسعار الفائدة المتوقعة.

• وهناك منهج بديل هو التغير في الملكية القانونية والاقتصادية من الوحدة الخاصة إلى الحكومة كتحويل رأسمالي في نهاية مدة العقد. وفي نهاية مدة العقد، تُقَيَّد الحكومة إيرادات في صورة تحويل رأسمالي يمول حيازة الأصل وتُقَيَّد الوحدة الخاصة مصروفات في صورة تحويل رأسمالي مستحق الدفع للحكومة، يُموَّل من التصرف في الأصل. ومنهج التحويل الرأسمالي لا يعكس الحقيقة الاقتصادية الأساسية وكذلك البديل الأول، لكن محدودية البيانات، وعدم اليقين بشأن باقي القيمة المتوقعة للأصول، وشروط العقد التي تسمح بممارسة الطرفين خيارات مختلفة، كلها عوامل تجعل قيد تحويل رأسمالي في إحصاءات مالية الحكومة مقبولا على أسس عملية.

نظم التأمين والضمانات الموحدة

مقدمة

م ٤-٦٦ وثيقة التأمين هي اتفاق بين شركة تأمين ووحدة مؤسسية أخرى، هي حامل الوثيقة. وبموجب الاتفاقية، يسدّد حامل الوثيقة مدفوعات (أقساط) إلى شركة التأمين، والتي تشكل مدفوعات (مطالبات) يستحقها حامل الوثيقة في حالة أو عند وقوع حدث محدد. فحامل الوثيقة يرغب في حماية ذاته من أشكال معينة من المخاطر. ومن خلال تجميع المخاطر، تهدف شركة التأمين إلى تحصيل إيرادات من أقساط التأمين تفوق المطالبات التي يتعين عليها سدادها للطرف المؤمن عليه.

م ٤-٦٧ يصف هذا القسم أنواع نظم التأمين والضمانات الموحدة. فيعرّف في البداية بعض المصطلحات ثم يقدم إرشادات إحصائية حول قيد التدفقات ومراكز الأرصدة ذات الصلة المرتبطة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة.

أنواع نظم التأمين والضمانات الموحدة

م ٤-٦٨ أكثر أشكال التأمين الشائعة هي التأمين المباشر، والذي بموجبه تصدر شركة التأمين وثيقة تأمين لوحدة مؤسسية من نوع آخر.^{١٨} وهناك نوعان من التأمين المباشر — هما التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة. وينطوي هذان النوعان من التأمين على تجميع المخاطر.

^{١٨} ينشأ أحد الأشكال الأخرى للتأمين عندما تقدم شركة تأمين تأميناً لشركة تأمين أخرى، ويشار إليه بعبارة إعادة التأمين.

ولا تُدفع بخلاف ذلك. ويتكون هذا النوع من التأمين من إعادة التوزيع في الفترة الجارية بين جميع حملة الوثائق وعدد قليل من أصحاب المطالبات. وبينما يجوز مشاركة المؤسسات العامة في أنواع مختلفة من نظم التأمين، فعادة لا تشارك وحدات الحكومة العامة في التأمين على غير الحياة عدا التأمين الاجتماعي، على النحو الوارد مناقشته في الملحق الثاني.

م ٤-٧١ الضمانات الموحدة هي تلك الأنواع من الضمانات التي تصدر بأعداد كبيرة، وبمبالغ صغيرة إلى حد ما في العادة، وبنفس الموصفات. وتدخل في هذه الاتفاقات ثلاثة أطراف، المقرض (المدين)، والمقرض (الدائن)، والضامن. ويجوز أن يتعاقد المقرض أو المقرض مع الضامن لكي يقوم بالسداد إلى الدائن في حالة توقف المدين عن السداد. وعلى غرار التأمين على غير الحياة، ليس من الممكن تحديد احتمالية توقف أي مدين معين عن السداد. ومع هذا، نظرا للتشابه الكبير بين الضمانات وتعددتها، يمكن تقدير الاحتمال العام للتوقف عن السداد الذي سيتعين على الضامن تغطيته. ومن الممارسات المتعارف عليها تقدير عدد حالات التوقف عن السداد في كل مجموعة من الديون المتشابهة.^{١٩} وبالتالي، تقوم الضمانات الموحدة على نفس نمط التأمين على غير الحياة، وتُعمد معالجة مشابهة لتلك الضمانات. ويستند التمييز بين الضمانات الموحدة والضمانات لمرة واحدة إلى معيارين:

- أنها تتسم بتكرار معاملات ذات سمات متشابهة وتجميع المخاطر.
- أن الضامنين قادرين على تقدير متوسط الخسائر بناء على الإحصاءات المتوافرة وباستخدام المفاهيم المرجحة بالاحتمالات.

م ٤-٧٢ يجوز أن تقدم الضمانات الموحدة مؤسسات مالية بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، شركات التأمين. ويمكن (ولكن ليس من المرجح) أن تقدم الشركات غير المالية هذه الأنواع من الضمانات. ومع ذلك، غالبا ما تدخل وحدات حكومية كضامن في نظم الضمانات الموحدة. وأكثر الأمثلة الشائعة على ذلك ضمانات ائتمان التصدير، ونظم تأمين الودائع،^{٢٠} وضمانات قروض الطلاب. وتحديدًا، عندما تقدم وحدة حكومية ضمانات موحدة بدون رسوم أو

بأسعار فائدة منخفضة إلى درجة تجعل الرسوم أقل بكثير من المطالبات والتكاليف الإدارية، ينبغي أن تُعامل الوحدة كمنتج غير سوقي ضمن الحكومة العامة. وإذا أثبتت الحكومة احتمالية الاضطرار إلى تمويل بعض المطالبات في ظل نظام الضمانات إلى حد إدراج مخصصات في حساباتها، ينبغي قيد تحويل بهذا الحجم من الحكومة إلى الوحدات المعنية وخضم بهذا المبلغ (تحت مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بنظم الضمانات الموحدة). إذا تولت شركة أو شبه شركة تشغيل نظام ضمانات موحدة نيابة عن الحكومة، تُصنّف أي تحويلات لتغطية الخسائر المتكررة على أنها إعانات (راجع الفقرة ٦-٨٩) وأي تحويلات لتغطية أي عجز تشغيلي كبير تراكم على مدى عامين أو أكثر، أو خسائر استثنائية ناتجة عن عوامل خارجة عن نطاق سيطرة الشركة/شبه الشركة، تُقيد على أنها تحويلات رأسمالية (راجع الفقرات من ٦-٩١ إلى ٦-١٢٤).

تعريف المصطلحات المستخدمة في مجال التأمين

م ٤-٧٣ يساعد تعريف بعض المصطلحات الخاصة بصناعة التأمين على توضيح المناقشة حول المعالجة الإحصائية للتأمين والضمانات الموحدة. فيستخدم مصطلح «أقساط» ليعبر عن المدفوعات إلى شركة التأمين، بينما يُستخدم مصطلح «رسوم» في وصف المدفوعات إلى الضامن في حالة الضمانات الموحدة. ويُطلق على المدفوعات التي تؤديها شركة التأمين «مطالبات» في حالة وثائق التأمين على غير الحياة و«مزاي» في حالة وثائق التأمين على الحياة. وفي حالة الضمانات الموحدة ترتبط «المطالبات» بتوقعات التوقف عن السداد في ظل الضمانات.

م ٤-٧٤ القسط الفعلي (الرسم) هو المبلغ مستحق الدفع لشركة التأمين (الضامن) لضمان تغطية التأمين لحدث محدد على امتداد فترة زمنية محددة. وكثيرا ما تُقدّم التغطية لعام واحد في المرة، ويستحق دفع قسط التأمين في البداية، وإن كان يجوز توفير التغطية لفترات أقصر (أو أطول) ويجوز تسديد القسط (الرسم) على دفعات — شهريا مثلا.

م ٤-٧٥ القسط المكتسب هو الجزء من القسط الفعلي المرتبط بالتغطية المتوافرة في فترة الإبلاغ. على سبيل المثال، إذا أصبحت وثيقة سنوية جديدة تبلغ أقساطها ١٢٠ قسطا سارية في أول إبريل، بينما يجري إعداد إحصاءات مالية الحكومة على أساس السنة الميلادية، تبلغ الأقساط المكتسبة في السنة الميلادية ٩٠ قسطا. والأقساط غير المكتسبة هي مقدار القسط الفعلي المُحصّل عن الفترة ما بعد فترة الإبلاغ. وفي هذا المثال، ستبلغ الأقساط غير المكتسبة في نهاية فترة الإبلاغ ٣٠ قسطا، يُقصد بها تغطية الثلاثة شهور الأولى من فترة الإبلاغ التالية.

^{١٩} هذه المخاطر من التوقف عن السداد تشكل خصوما تنشأ من الضمانات الموحدة.

^{٢٠} إذا كانت المشاركة في نظم تأمين الودائع أو أي ضمانات أخرى إلزامية-أي إذا لم يكن في استطاعة المستفيدين اختيار الخروج من النظام بينما من الواضح أن المدفوعات تُسدد كنسبة من الخدمة المقدمة-فلن تشكل نظام ضمانات موحدة، ولكن ينبغي قيدها في ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة (١-١-٥) على النحو الوارد وصفه في الفقرات من ٥-٧٣ إلى ٥-٧٦.

ثم، يُعاد توجيهها وقيدها لاحقا باعتبارها مكملا ضمنيا للأقساط الفعلية. وتحدد شركة التأمين (الضامن) مستوى الأقساط الفعلية (الرسوم) بحيث يتيح هامشا يمكن لشركة التأمين الاحتفاظ به بعد حساب حاصل الأقساط الفعلية زائد دخل الملكية المكتسب على الأصول، ناقص المطالبات القائمة المتوقعة. وفي حالة قيام الحكومة العامة أو وحدة من وحدات القطاع العام بدور شركة تأمين أو ضامن، فإنها تتحمل خصوما تساوي القيمة الحالية للمطالبات المتوقعة على الضمانات القائمة، صافية من أي عمليات استرداد.^{٢٢} وتعتمد المعالجة الإحصائية لنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة في إحصاءات مالية الحكومة على ما إذا كانت الحكومة العامة أو وحدة القطاع العام تتصرف بوصفها شركة تأمين (ضامن)، أو ما إذا كانت من حملة الوثائق.

التدفقات ومراكز الأرصدة التي تقيدها وحدات القطاع العام القائمة بدور شركة التأمين على غير الحياة أو الضامن

م ٤-٧٩ لا يُرجح أن تتولى وحدات الحكومة العامة تشغيل نظام تأمين، لكنها إن فعلت وإن احتفظت باحتياطات منفصلة، فسوف تقيد المعاملات المتعلقة بالتأمين على غير الحياة بنفس الطريقة التي تتبعها شركات التأمين الأخرى. ومن ناحية أخرى، غالبا ما تدخل وحدات الحكومة العامة بصفتها الضامن في نظم الضمانات الموحدة. وفي حالة الحكومة العامة أو الوحدات المؤسسية في القطاع العام التي تقدم خدمة التأمين أو تؤدي دور الضامن في نظم الضمانات الموحدة، فإن قيد هذه الأحداث سيقتضي إدخال القيود التالية في إحصاءات مالية الحكومة:

- أقساط فعلية (رسوم) مستحقة القبض — مبلغ الأقساط الفعلية (الرسوم) مستحقة القبض يمثل الأقساط المكتسبة والأقساط المدفوعة مسبقا.^{٢٣} والجزء من الأقساط الفعلية (الرسوم) مستحقة القبض الذي يمثل أقساطا (رسومًا) مكتسبة عن فترة الإبلاغ يمثل إيرادات، ويصنّف تحت الأقساط (١-٤-٥-١) أو رسوم نظم الضمانات الموحدة (١-٤-٥-٢)، على التوالي. وتمثل الأقساط (الرسوم) المدفوعة مسبقا معاملة في أصول مالية وخصوم، وتُقيد كارتفاع في الخصوم تحت الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة (٣-)

^{٢٢} قد تشمل عمليات الاسترداد المذكورة استرداداً من المؤمن عليه، أو من إعادة التأمين، أو المقرضين المتوقفين عن السداد، أو طرف ثالث.
^{٢٣} تنطوي أقساط التأمين على غير الحياة على رسم خدمة ضمني. ومع هذا، لا يمكن حساب هذه الرسوم إلا في سياق تحليل الاقتصاد ككل. ومن ثم، فإن إحصاءات مالية الحكومة لا تثبت رسم الخدمة الضمني.

م ٤-٧٦ صافي الأقساط يُعرّف بأنه الأقساط الفعلية زائد مكملات أقساط التأمين ناقص رسم خدمة التأمين مستحق الدفع من حملة الوثائق. وعادة ما يُستحق دفع الأقساط بانتظام، وذلك في الغالب في بداية فترة التأمين، بينما تُستحق المطالبات لاحقا، في حالة التأمين على الحياة، غالبا بعد ذلك بسنوات طويلة. والمبالغ التي تتراكم بين فترة استحقاق دفع الأقساط وفترة استحقاق المطالبة تُنشئ خصما (احتياطات) لدى شركة التأمين. وتُتاح هذه المبالغ تحت تصرف شركة التأمين لاستثمارها في أصول وكسب دخل منها. ويسمح الدخل لشركة التأمين بتخفيض الأقساط عما كان سيكون عليه الحال بخلاف ذلك. ويُعزى دخل الملكية المكتسب بهذه الطريقة إلى حملة الوثائق ويُقيد لاحقا كمكملات لأقساط التأمين من حملة الوثائق.

م ٤-٧٧ المطالبات (المزايا) هي المبلغ مستحق الدفع من شركة التأمين لحامل الوثيقة بشأن حدث تغطيه الوثيقة ويقع في فترة سريان الوثيقة. وتصبح المطالبات عموما مستحقة عند وقوع الحدث، حتى إذا تم السداد لاحقا. وتُستثنى من ذلك الحالات التي لا يمكن فيها المطالبة إلا بعد وقوع الحدث بفترة طويلة.^{٢٤} وفي هذه الحالة، تُقيد المطالبة وقت قبول شركة التأمين للخصم. وتوصف المطالبات التي تصبح مستحقة بأنها مطالبات مستحقة. وفي بعض حالات الطعن، قد يمتد الوقت منذ وقوع الحدث الذي يُنشئ المطالبة حتى تسوية المطالبة لعدة سنوات. ويتم إثبات المطالبات على أساس الاستحقاق على أنها مستحقة عند وقوع حدث يُنشئ مطالبة مشروعة، بصرف النظر عما إذا كان قد تم سدادها أو تسويتها أو الإبلاغ بها خلال هذه الفترة.

المعالجة الإحصائية للتأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة

م ٤-٧٨ في ظل وثيقة التأمين على غير الحياة (أو الضمان الموحد)، تقبل شركة التأمين (أو الضامن) قسطا (أو رسما) من عميل وتحتفظ بها كاحتياطي (خصم) إلى حين المطالبة بها أو حتى انتهاء مدة سريان التأمين. وفي نفس الوقت، تستثمر شركة التأمين (الضامن) المبالغ المتوافرة من السداد المسبق للأقساط، والاحتياطات التي تحتفظ بها مقابل المطالبات القائمة، والاحتياطات الاكتوارية التي تحتفظ بها مقابل المخاطر القائمة. وتولد هذه الأصول دخلا من الاستثمار. ودخل الملكية هو الدخل الضائع على العميل، وبالتالي فإنه يُعامل كمصروفات ملكية تُعزى إلى حملة الوثائق. ومن

^{٢٤} على سبيل المثال، لم تُثبت مجموعة مهمة من المطالبات إلا عندما ترسخ أن التعرض لمخاطر مادة «أسبستوس» يسبب مرضا خطيرا ونشأت عنه مطالبات في ظل وثيقة تأمين كانت سارية وقت التعرض لمخاطرها.

• مكاسب وخسائر الحيازة — في بعض الحالات الاستثنائية، إذا تم الاتفاق على مبلغ مقابل مطالبة قائمة والاتفاق على ربطه بمؤشر مدفوعات معلقة، قد يُقيد عنها مكسب أو خسارة في الحيازة.

• التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم — التغيرات في مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة غير الناتجة عن معاملات وكذلك مكاسب وخسائر الحيازة تظهر تحت التغيرات الأخرى في حجم الأصول — على سبيل المثال، كلما أثبت تغيير كبير في مستوى المطالبات المتوقع، متجاوزاً أي استرداد للأصول.

التدفقات ومراكز الأرصدة التي تقيدها وحدات القطاع العام بصفتها حملة وثائق تأمين على غير الحياة وحملة ضمانات موحدة

م ٤-٨٠ يختلف قيد مراكز الأرصدة والتدفقات المرتبطة بالضمانات الموحدة عن قيد الضمانات لمرة واحدة (راجع الفقرة ٧-٢٥٦). وفي حالة الحكومة العامة أو الوحدات المؤسسية في القطاع العام بصفتها حملة وثائق تأمين على غير الحياة، أو حملة ضمانات موحدة، فإن قيد أنشطتها يقتضي إدخال القيود التالية في إحصاءات مالية الحكومة:

• أقساط فعلية (رسوم) مستحقة الدفع — مبلغ الأقساط الفعلية مستحقة الدفع يمثل تحمل الأقساط والدفع المسبق للأقساط، ورسم خدمة ضمانيا مستحق الدفع. ونظرا لعدم إمكانية حساب رسم الخدمة الضمني إلا في سياق تحليل الاقتصاد كله، فلا يثبت كمصروفات في إحصاءات مالية الحكومة. والجزء من الأقساط الفعلية (الرسوم) مستحقة الدفع الذي يمثل تحمل أقساط عن فترة الإبلاغ يمثل مصروفات، وتُصنف تحت الأقساط (٢-٨-٣-١-١) أو رسوم نظم الضمانات الموحدة (٢-٨-٣-١-٢)، على التوالي. وتمثل الأقساط المدفوعة مسبقا معاملة في أصول مالية وخصوم، وينبغي قيدها كارتفاع في الأصول المالية في صورة الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة (٣-٣-١-٦) أو مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة (٣-٣-١-٦-٥).

• دخل الملكية الذي يُعزى إلى حملة الوثائق — كما ورد بالشرح في الفقرة ٤-٧٨، يُعد دخل الملكية الذي تولده شركات التأمين (الضامنون) من استثمار الاحتياطات مكملا ضمانيا لأقساط التأمين يعزى إلى حملة الوثائق. ومن حيث المفهوم، ربما قامت الحكومة العامة أو الوحدات المؤسسية في القطاع العام بصفتها

٣-٦-١) أو مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة (٣-٣-١-٦-٥).

• دخل الملكية المكتسب من استثمار الاحتياطات — عادة ما تُستثمر الاحتياطات ذات الصلة بنظم التأمين أو الضمانات الموحدة في أصول مالية بينما الإيرادات التي تولدها هذه الاستثمارات فتكون في صورة فائدة (١-٤-١-١) أو أرباح موزعة (١-٤-٢). ومع ذلك، يجوز أحيانا استخدام الاحتياطات لتوليد صافي فوائد التشغيل إما في مؤسسة منفصلة أو كنشاط ثانوي. وأكثر الأمثلة الشائعة هي الريع (١-٤-١-٥) الذي يتولد من الأصول العقارية.

• دخل الملكية الذي يُعزى إلى حملة الوثائق — يعد دخل الملكية الذي يتولد من استثمار الاحتياطات مكملا ضمانيا لأقساط التأمين.^{٢٤} وبالتالي، ينبغي لشركة التأمين أو الضامن عزو دخل الملكية إلى حملة الوثائق^{٢٥} عن طريق قيد مصروفات، تُصنف تحت مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (٢-٨-٣-١). والقيد المقابل لهذه المصروفات هو معاملة ينتج عنها ارتفاع في الخصوم تحت الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة (٣-٣-١-٦-٥) أو مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة (٣-٣-١-٦-٥).

• المطالبات مستحقة الدفع — هي مصروفات مقابل مطالبات متوقعة ينبغي إثباتها تحت الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية (٢-٨-٣-١) أو المطالبات الرأسمالية (٢-٨-٣-٢)، حسبما يكون ملائما، وبقيد مقابل كارتفاع في الخصوم تحت الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة (٣-٣-١-٦-٥) أو مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة (٣-٣-١-٦-٥). والمصروفات المقيدة في نظم الضمانات الموحدة هي المستوى المتوقع للمطالبات بالضمانات الموحدة المقدمة في فترة القيد (ناقص أي عمليات متوقعة لاسترداد الأصول). وعند سداد المطالبات، تُقيد معاملات لتخفيض الخصوم ذات الصلة بالاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة أو مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة مع تخفيض مقابل في الأصول أو ارتفاع في الخصوم الأخرى.

^{٢٤} ينبغي من حيث المبدأ أن يتم العزو حسب نسبة الاحتياطات (رصيد الاحتياطات) التي تُعزى إلى فئات مختلفة من التأمين وحملة الوثائق. وفي الواقع العملي، فالطريقة المعتادة هي توزيع دخل الاستثمار على نحو يتناسب مع الأقساط الفعلية.

^{٢٥} في حالة الضمانات الموحدة، قد لا تكون الوحدة المؤسسية التي انتفعت من الضمان هي نفس الوحدة التي تسدد رسم الضمان. وفي هذه الحالة، يتم توزيع دخل الملكية على الوحدة التي تسدد الرسم. ويعامل دخل الملكية الموزع على أنه رسم تكميلي.

بصرف النظر عن سدادها أو تسويتها أو إبلاغها أثناء فترة الإبلاغ. ويثبت حامل الوثيقة إيرادات من المطالبة وقت وقوع الحدث المنشئ لمطالبة، أو في حالة ضمان موحد، وقت أن يتسنى المطالبة وفق شروط العقد. وينبغي إثبات هذه المطالبات مستحقة القبض كإيرادات تُصنّف تحت الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية (١-٤-٥) أو المطالبات الرأسمالية (١-٤-٥-٢)، حسبما يكون ملائماً، وبقيد مقابل كارتفاع في الأصول المالية في صورة احتياطات فنية للتأمين على غير الحياة (١-٦-٠-٢-٣) أو مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة (١-٦-٠-٢-٣-٥). ولدى الأداء الفعلي للمطالبات، يُقيد انخفاض في احتياطات التأمين ذات الصلة، يقابله ارتفاع في النقدية أو الأصول المالية الأخرى.

حملة وثائق تأمين بقيد إيرادات من دخل ملكية، تُصنّف تحت دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (١-٤-١-٤). والقيّد المقابل لهذه الإيرادات هو ارتفاع في الأصول المالية تحت الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة (٢-٣-١-٦-٠) أو مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة (٢-٣-٠-٦-٥). ومع هذا، فإن الإيرادات المرتبطة بهذه البنود ليست معروفة دائماً لمعدّي إحصاءات مالية الحكومة. وبالتالي، لا تُقيد هذه الإيرادات في إحصاءات مالية الحكومة وتظل بند تعديل بين إحصاءات مالية الحكومة والحسابات القومية.

• المطالبات مستحقة القبض — تصبح المطالبات مستحقة عندما يتحقق الحدث المنشئ لمطالبة سارية

الترتيبات الإقليمية

مقدمة

يعرض هذا الملحق مختلف الترتيبات الإقليمية لأغراض التعاون النقدي والاقتصادي وانعكاسات هذه الترتيبات على إحصاءات مالية الحكومة.

٥-١ يتناول هذا الملحق ما ينشأ عن الترتيبات الإقليمية من قضايا مهمة تؤثر على إحصاءات مالية الحكومة. وتقوم **الترتيبات الإقليمية** على التعاون بين الوحدات المؤسسية في عدة بلدان بغرض تحقيق أغراض نقدية أو اقتصادية محددة. وهذه الترتيبات غالباً ما تدعمها منظمات إقليمية تعمل عبر حدود البلدان التي تحتاج إلى وجود إحصاءات اقتصادية كلية متسقة بغرض مراقبة التنمية الاقتصادية والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الترتيب الإقليمي. وعادة ما تكون القضايا الإحصائية التي قد تنشأ في سياق إعداد البيانات المتسقة مماثلة لتلك التي يتناولها إطار إحصاءات مالية الحكومة: التعاريف ونطاق التغطية ووقت القيد والنواتر والتصنيفات وطرق العرض. ويمكن تحقيق هذا الاتساق بفعالية من خلال استخدام منهجية شائعة، مثل دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.

٥-٢ وعندما تنشأ عن الترتيبات الإقليمية منظمات إقليمية بموجب ترتيب قانوني بين الحكومات (كمعاهدة، على سبيل المثال)، تصنف هذه المؤسسات كمنظمات دولية/إقليمية إذا استوفت المعايير اللازمة لاعتبارها وحدة مؤسسية والمعايير اللازمة لاعتبارها منظمة دولية.^١ وتنشأ المنظمات الإقليمية لأغراض متعددة، مثل دعم وتنظيم الجوانب المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية أو عمليات التكامل بين اقتصادات المنطقة ووضع المبادئ الإرشادية ذات الصلة. ويمكن أن تكون هذه المنظمات الإقليمية إما مالية (مثل البنوك المركزية الإقليمية أو بنوك التنمية الإقليمية) أو غير مالية (مثل المنظمات الإدارية أو الاقتصادية).

٥-٣ وعادة ما تسهم الترتيبات الإقليمية في تعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بين حكومات البلدان المشاركة

وبين المنظمات الإقليمية وحكومات البلدان المشاركة. ونظراً لأن هذه العلاقات الاقتصادية قد تنشأ عنها تدفقات ومراكز أرصدة ضخمة، من المهم توافر مبادئ إرشادية بشأن قيدها في إحصاءات مالية الحكومة.

٥-٤ ويعرض هذا الملحق أهم أنواع الترتيبات الإقليمية، ويشير إلى أهم القضايا المرتبطة بإحصاءات مالية الحكومة في كل حالة. ثم يتناول الملحق استخدام إحصاءات مالية الحكومة في ظل الترتيبات الإقليمية، ويحلل متطلبات الاتساق بغرض تعزيز التنسيق الأمثل بين السياسات واتساق البيانات.

أنواع الترتيبات الإقليمية

٥-٥ نشأت خلال العقود الماضية ترتيبات إقليمية عديدة تنطوي على درجات مختلفة من التعاون والتكامل بين البلدان المشاركة. وتتضمن هذه الترتيبات الإقليمية:

- الاتحادات الجمركية، التي تتبنى سياسات جمركية وتجارية أخرى مشتركة مع الاقتصادات غير الأعضاء فيها؛
- الاتحادات الاقتصادية، التي تقوم بالتوفيق بين سياسات اقتصادية معينة من أجل تعزيز قدر أكبر من التكامل الاقتصادي؛
- الاتحادات النقدية واتحادات العملة، التي تعمل على رسم سياسة نقدية موحدة واستخدام عملة موحدة في منطقة معينة.

الاتحادات الجمركية

٥-٦ **الاتحاد الجمركي** هو أحد أشكال الترتيبات الإقليمية ينشأ بموجبه اتفاق على تعريف (رسوم جمركية) موحدة بالنسبة للاقتصادات الأخرى، بينما تكون تحركات السلع ضمن أطراف هذا الترتيب معفاة من الرسوم الجمركية، ولكن هذا الترتيب قد لا يتضمن الإعفاءات الممنوحة في بعض

^١ تتم مناقشة المنظمات الدولية في الفقرات من ٢-١٦ إلى ٢-٢١.

م ٩-٥ وإذا كان الترتيب الاقتصادي يضم مجموعة صغيرة من الاقتصادات في أي من السيناريوهات الأربعة، يوصى أن تتفق الحكومات على إجراءات قيد موحدة ملائمة لتجنب التفاوتات الثنائية^٦. وينبغي أن تكون المعلومات اللازمة متوافرة لدى الأجهزة الجمركية. وإذا ما تم استقطاع جزء من الرسوم الجمركية كرسوم تحصيل (بغض النظر عن كيفية حساب الهيئة أو الحكومة المحصلة للمبلغ المستقطع)، ينبغي قيد هذه الرسوم شاملة مصروفات المنح عند توزيع الرسوم الجمركية المجمعة على الأعضاء. وينبغي قيد المبلغ المستقطع ضمن المبيعات العرضية التي تقوم بها المنشآت غير السوقية (١-٤-٢-٣) في حسابات الهيئة أو الحكومة المحصلة، وضمن استخدام سلع وخدمات (٢-٢) في حسابات حكومة البلد العضو الذي يتلقى المنح.

م ١٠-٥ وينبغي استخدام قواعد العزو الضريبي (راجع الفقرات من ٥-٢٣ إلى ٥-٢٨) بغرض تحديد عزو إيرادات الرسوم الجمركية والتحويلات المرتبطة بتقاسم مجمع الإيرادات بين الأعضاء. وتناقش الفقرات من م ٥-١١ إلى م ٥-١٨ قيد هذه الرسوم الجمركية وتحويلات المنح في ظل الترتيبات الأربعة المذكورة.

هيئة مكلفة لفرض الرسوم وتحصيلها وتوزيع عائداتها

م ١١-٥ في هذه الحالة، يكون للهيئة المكلفة الحق في فرض وتحصيل الرسوم الجمركية وتوزيع العائدات. وإذا اعتبرت الهيئة المكلفة وحدة مؤسسية، قد تستوفي المعايير اللازمة لاعتبارها منظمة دولية (راجع الفقرات من ٢-١٦ إلى ٢-٢١). وفي هذه الحالة ينبغي أن تقيد جميع المعاملات المذكورة كمعاملات بين هذه المنظمة الدولية والحكومات الأعضاء. وإن لم تستوف الهيئة المكلفة تلك المعايير، تعتبر مقيمة في أحد البلدان الأعضاء، وفي هذه الحالة تقيد جميع المعاملات المذكورة كمعاملات بين تلك الحكومة وجميع الحكومات الأعضاء الأخرى. وإذا لم تكن الهيئة المكلفة وحدة مؤسسية منفصلة، ينبغي تصنيفها مع الوحدة الحكومية التي تسيطر عليها.

م ١٢-٥ وتعزى إيرادات الرسوم الجمركية إلى الهيئة المكلفة وينبغي قيدها ضمن الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد

^٦ تطبيق بلدان السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا) تعريفه خارجية موحدة على المنتجات المصنعة المستوردة من خارج بلدان السوق المشتركة. غير أنه يسمح لكل بلد من البلدان الأعضاء باستثناء أي منتجات.

القطاعات^٢. ويختلف هذا الترتيب عن اتفاقيات التعاون الثنائية التي تعقد بين بلدين في المجالات التجارية والتي لا يكون لها سوى تأثير محدود، إن وجد، على إحصاءات مالية الحكومة^٣.

م ٧-٥ وتتمثل القضية الأهم عند إعداد إحصاءات مالية الحكومة لأعضاء الاتحاد الجمركي في قيد الرسوم الجمركية في حسابات الحكومات الأعضاء المشاركة في الاتحاد. وعادة ما يتم تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات من البلدان خارج الاتحاد الجمركي على أساس متفق عليه عند نقاط دخول الاتحاد الجمركي. ونظرا لأن نقاط الدخول تلك قد تتركز جميعها لدى عضو واحد أو مجموعة صغيرة من أعضاء الاتحاد الجمركي، يطبق عدد من صيغ تقاسم الإيرادات بين البلدان الأعضاء. لذلك يؤثر التنظيم المؤسسي والإداري داخل الاتحاد الجمركي على قيد الرسوم الجمركية في إحصاءات مالية الحكومة لفرادى البلدان الأعضاء في الاتحاد.

م ٨-٥ وتتناول الفقرات التالية أربعة أنواع ممكنة من الترتيبات الإقليمية^٤:

- هيئة مكلفة لفرض الرسوم^٥ وتحصيلها وتوزيع عائداتها.
- هيئة مكلفة لفرض الرسوم وتوزيعها، مع قيام الحكومات الأعضاء بتحصيلها نيابة عن الهيئة المكلفة.
- الحكومات الأعضاء لها حقوق جماعية (أي حق مكفول لكل حكومة في المجموعة) لفرض الرسوم وتحصيلها وتوزيعها.
- الحكومات الأعضاء لها حقوق جماعية لفرض الرسوم، ولكن يقوم عضو واحد فقط بتحصيلها وتوزيعها.

^٢ من أمثلة هذه الترتيبات: السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) التي تتكون من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وفنزويلا، والاتحاد الجمركي لدول جنوب إفريقيا الذي يتكون من بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وجنوب إفريقيا وسوازيلاند.

^٣ وقد تعقد أيضا اتفاقيات تجارة ثنائية بين ترتيب إقليمي وبلد آخر خارج الترتيب أو بين ترتيبين إقليميين. وعادة ما تندرج «اتفاقيات التجارة الحرة» ضمن هذه الفئة.

^٤ قد تكون هناك ترتيبات أخرى أو أقل رسمية أو أقل اكتمالا. ففي حالة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) على سبيل المثال، تم قيد الرسوم المفروضة على كل بلد على حدة كضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، حيث تعتبر السلع من بلدان ثالثة تنتقل من أحد البلدان الأعضاء في الاتحاد الجمركي إلى بلد عضو آخر كواردات وصاردات بين مختلف الأعضاء في الاتحاد الجمركي. وفي عام ٢٠١٠، اتفق أعضاء «ميركوسور» على قانون جمركي يتيح الإقرار النهائي لتفعيل اتحاد جمركي حقيقي وإعادة توزيع الرسوم الجمركية بين البلدان الأعضاء.

^٥ فرض الضرائب يعني أن الهيئة لديها السلطة اللازمة لفرض الضريبة إما بصفتها الهيئة الأصلية أو بموجب تفويض من الهيئة الأصلية، ويكون للهيئة الرأي الأخير في تحديد وتعديل معدل الضريبة.

الأخرى (١-٥-١-١) وقت وقوع الحدث الاقتصادي الأساسي (مثل عمليات استيراد السلع والخدمات) الذي تنشأ عنه الرسوم الجمركية، مع تسجيل قيد مقابل يؤدي إلى ارتفاع العملة والودائع (٢-٠-٢-٣) أو الحسابات الأخرى مستحقة القبض (٨-٠-٢-٣).

م ١٣-٥ وقد يتم وضع اتفاقية لتقاسم الإيرادات تقوم بموجبها الهيئة المكلفة بتوزيع مجمع الإيرادات على الحكومات الوطنية المشاركة على أساس حدث اقتصادي أساسي (مثل عمليات استيراد السلع والخدمات). وفي هذه الحالة، تقيد إيرادات في صورة منحة (٣-١)، مع تسجيل قيد مقابل ضمن الحسابات الأخرى مستحقة القبض (٢-٣-٢-٠). في حسابات البلدان الأعضاء في وقت وقوع الحدث الاقتصادي الأساسي. كذلك ينبغي قيد مصروفات بنفس القيمة في صورة منحة (٦-٢) مع تسجيل قيد مقابل ضمن الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (٨-٠-٣-٣) في حسابات الهيئة المكلفة. وحسب التصنيف القطاعي للهيئة المكلفة، ينبغي قيد إيرادات المنح إما ضمن منح جارية من منظمات دولية (١-٢-٣-١) أو منح جارية من حكومات أجنبية (١-١-٣-١)، بينما تصنف مصروفات المنح ضمن منح إلى حكومات أجنبية (١-٦-٢) أو منح إلى وحدات حكومية عامة أخرى (٣-٦-٢). ويتوقف حجم المنحة على طبيعة اتفاقية تقاسم الإيرادات. غير أن توزيعات الإيرادات تلك قد تنطوي على عنصر إعادة توزيع دخل بين أعضاء الترتيب الإقليمي. أي أن التوزيعات لا تتحدد على أساس أحداث اقتصادية أساسية، ولكن على أساس صيغة يتم التفاوض والاتفاق بشأنها. وفي هذه الحالة، ينبغي قيد المنحة عندما تنشأ للاقتصاد العضو مطالبة غير مشروطة على الهيئة المكلفة. وفي وقت التوزيع، تقوم الاقتصادات الأعضاء بتخفيض الحسابات الأخرى مستحقة القبض (٨-٠-٢-٣)، مع قيد زيادة مقابلة في العملة والودائع (٢-٠-٢-٣) ضمن الأصول المالية. وفي الحالة العكسية، تقيد الهيئة المكلفة انخفاضاً في الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (٨-٠-٣-٣) وانخفاضاً في العملة والودائع (٢-٠-٢-٣) ضمن الأصول المالية.

هيئة مكلفة لفرض الرسوم وتوزيعها، مع قيام الحكومات الأعضاء بتحصيلها نيابة عن الهيئة المكلفة

م ١٤-٥ في حالة اضطلاع الحكومات الوطنية بدور الوكيل عن الهيئة المكلفة في تحصيل الرسوم الجمركية من المستوردين في اقتصاداتهم، ينبغي أن تقيد الحكومة

الوطنية المحصلة معاملات الأصول المالية والخصوم فقط عند وقوع الحدث الاقتصادي. وينبغي قيد خصم في صورة حسابات أخرى مستحقة الدفع (٨-٠-٣-٣) للهيئة المكلفة، مع تسجيل قيد مقابل ضمن العملة والودائع (٢-٠-٢-٣) أو الحسابات الأخرى مستحقة القبض (٨-٠-٢-٣). ونظراً لعزو إيرادات الرسوم الجمركية إلى الهيئة المكلفة، ينبغي قيد مطالبة مالية على العضو الذي يقوم بتحصيل الرسوم الجمركية في صورة حسابات أخرى مستحقة القبض (٢-٣-٨-٠) مع تراكم الإيرادات في صورة رسوم جمركية. وعندما تقوم الحكومة الوطنية المحصلة بالدفع للهيئة المكلفة، تقيد الحكومة العضو انخفاضاً في الأصول المالية في صورة عملة وودائع (٢-٠-٢-٣) مع تسجيل قيد مقابل لقضاء الخصم في صورة حسابات أخرى مستحقة القبض (٨-٠-٣-٣).

م ١٥-٥ وتعالج توزيعات مجمع الإيرادات التي تجربها الهيئة المكلفة على النحو الوارد في الفقرة م ١٣-٥.

الحكومات الأعضاء لها حقوق جماعية لفرض الرسوم وتحصيلها وتوزيعها

م ١٦-٥ إذا كان للحكومات الأعضاء حقوق جماعية لفرض الرسوم الجمركية بموجب اتفاق الاتحاد الجمركي، تعزى إيرادات الرسوم الجمركية إلى الحكومات الأعضاء على أساس النشاط الاقتصادي الأساسي المنشئ للرسوم الجمركية. ويتناسب مجموع إيرادات الرسوم الجمركية الذي يتم عزوه لكل حكومة عضو مع النشاط الاقتصادي الأساسي للحكومة الذي تنشأ عنه الرسوم الجمركية. وتقيد كل حكومة عضو الرسوم الجمركية المستحقة على وارداتها على أساس الاستحقاق (أي وقت وقوع الحدث الاقتصادي الأساسي)، بغض النظر عن طريقة اقتسام مجمع الإيرادات أو مكان تحصيل الرسوم. وإذا ما نص اتفاق الاتحاد الجمركي على تلقي أي حكومة عضو حصة من الإيرادات الجمركية المجمعة تفوق الإيرادات المثبتة الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الأساسية، تقيد إيرادات منح (١-٣-١) / مصروفات منح (١-٦-٢) بين الحكومات الأعضاء وقت إنشاء المطالبات غير المشروطة، مع تسجيل قيد مقابل في الحسابات الأخرى مستحقة القبض (٨-٠-٢-٣) / الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (٨-٠-٣-٣).

م ١٧-٥ ومن الممكن أن تقع موانئ دخول الاتحاد الجمركي في أحد الاقتصادات الأعضاء أو في مجموعة صغيرة منها. وفي هذه الحالة، قد يكون هناك فرق بين إيرادات الرسوم الجمركية التي تحصلها إحدى الدول الأعضاء وحصلتها في الرسوم الجمركية المجمعة. وفي هذه الحالة، يقيد لدى

والاعتباريين) داخل الاتحاد الاقتصادي.^٧ كذلك تُنشأ منظمات إقليمية محددة داخل الاتحاد الاقتصادي لدعم دوره. وعادة ما يكون هناك شكل من أشكال التعاون والتنسيق في سياسة المالية العامة والسياسة النقدية داخل الاتحاد.

م ٢٠-٥ ويمثل هذا النوع من الترتيبات الإقليمية درجة أكبر من التعاون مقارنة باتفاقية الاتحاد الجمركي (التي قد تكون خطوة أولى) نظرا لأن البلدان الأعضاء توافق على تنسيق جزء كبير من الأوضاع التي تتم ممارسة النشاط الاقتصادي فيها على مستوى أراضي الاتحاد ككل. والاتحاد الأوروبي من أهم الأمثلة على ذلك. ويتخذ الاتحاد الأوروبي شكل تشريعات موحدة في بعض المجالات، لا سيما المعايير المنظمة للمنافسة أو المنتجات. ويمثل التنسيق الضريبي أحد الأهداف المتوخاة أيضا في بعض المجالات. والغرض من مثل هذه الاتحادات توحيد الأسواق من خلال زيادة حجمها وتحسين كفاءتها ودرجة تخصصها. وعادة ما تحقق الاتحادات الاقتصادية حرية كبيرة، إن لم تكن حرية كاملة، في حركة السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص من خلال إزالة العقبات التي تعوق الحركة.

م ٢١-٥ وقد تنطوي الاتحادات الاقتصادية أيضا على تطبيق سياسات موحدة في مجالات أخرى. وقد تتخذ هذه السياسات أشكالا متنوعة تتفاوت من التدابير المنسقة المبسطة على مستوى السياسات إلى إطار محكم الاتساق أو إدارة مركزية مباشرة من جانب سلطات فوق قومية تنفذ موازنة مستقلة وقواعد مشددة.

م ٢٢-٥ ويتطلب الاتحاد الاقتصادي وجود كيانات محددة تتمتع بالسلطات اللازمة لإدارة موازنة مستقلة. وقد تتمتع هذه الكيانات بدرجة أكبر أو أقل من الاستقلالية لأداء مهامها، وذلك حسب الترتيبات المؤسسية المتفق عليها بين أعضاء الاتحاد.

م ٢٣-٥ وقد تنشأ منح ضخمة مستحقة الدفع والقبض بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي بغرض دعم أنشطة اقتصادية محددة أو بغرض تنمية المنطقة. غير أن الموازنات المشتركة في الاتحادات الاقتصادية القائمة حاليا تقل كثيرا عن موازنات الدول الأعضاء فيها. فالتدفقات داخل الاتحادات لا تمثل سوى جزء محدود من مجموع إيرادات ومصروفات فرادى الدول الأعضاء.^٨ وعادة ما

الحكومة المحصلة زيادة في الخصوم في صورة حسابات أخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٨) في الوقت الذي يمكن أن تنشأ فيه مثل هذه المطالبة، مع قيد زيادة مقابلة في الأصول المالية في صورة عملة وودائع (٣-٢-٠) لدى الحكومة المحصلة. وينبغي أن يكون حاصل جمع الفروق بين الإيرادات الجمركية التي يحصلها كل عضو في الاتحاد الجمركي وحصته الكلية في الرسوم الجمركية المجمعة صفرا على مستوى الاتحاد الجمركي، نظرا لأن الإيرادات الجمركية التي يحصلها الاتحاد الجمركي تساوي الإيرادات التي سيجري اقتسامها بين الحكومات الأعضاء.

الحكومات الأعضاء لها حقوق جماعية لفرض الرسوم، ولكن يقوم عضو واحد فقط بتحصيلها وتوزيعها

م ١٨-٥ إذا كان للحكومات الأعضاء حقوق جماعية لفرض الرسوم الجمركية، تعزى الإيرادات الضريبية إلى الحكومات الأعضاء على أساس النشاط الاقتصادي الأساسي المنشئ للرسوم الجمركية. وفي حالة قيام إحدى الحكومات الأعضاء بتحصيل جميع الإيرادات الضريبية، يكون القيد على النحو الوارد في الفقرتين م ١٦-٥ وم ١٧-٥. ولكن في هذه الحالة، تسجل زيادة في الخصوم في صورة حسابات أخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٨) لدى الحكومة المحصلة فقط، نظرا لأن جميع الاقتصادات الأخرى ستكون لها مطالبات في صورة حسابات أخرى مستحقة القبض (٣-٢-٠) على الاقتصاد المحصل بقيمة حصتها في الإيرادات الجمركية.

الاتحادات الاقتصادية

مقدمة

م ١٩-٥ يُعرّف الاتحاد الاقتصادي، للأغراض الإحصائية، بأنه اتحاد ينتمي إليه اقتصادان أو أكثر. وتُنشأ الاتحادات الاقتصادية بموجب اتفاق قانوني بين حكومات البلدان أو مناطق الاختصاص ذات السيادة من أجل تعزيز قدر أكبر من التكامل الاقتصادي. وتشترك مختلف البلدان أو مناطق الاختصاص المنتمية للاتحاد الاقتصادي في بعض الخصائص القانونية والاقتصادية ذات الصلة بالأقاليم الاقتصادية الوطنية، منها: (١) حرية حركة السلع والخدمات داخل الاتحاد الاقتصادي ووجود نظام ضريبي مشترك للواردات من الاقتصادات غير الأعضاء في الاتحاد (منطقة تجارة حرة)، و(٢) حرية حركة الموارد المالية داخل الاتحاد الاقتصادي، و(٣) حرية حركة الأشخاص (الطبيين

^٧ حسبما ورد في الفقرة ١١-٢، قد يتضمن الاقتصاد، وبالتالي الاتحاد الاقتصادي، مناطق طبيعية أو اعتبارية (خاصة) تسري عليها قوانين منفصلة إلى حد ما.

^٨ تمثل الموازنة المشتركة للاتحاد الأوروبي في وقت إعداد هذا الدليل حوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد.

ينظر إلى جميع المتطلبات ذات الصلة بسياسة المالية العامة باعتبارها ترتيبات تعاونية / تنسيقية وليست سياسات مالية عامة موحدة فعلية.

الإقامة في الاتحاد الاقتصادي

م ٢٤-٥ الإقليم الاقتصادي للاتحاد الاقتصادي هو عبارة عن الإقليم الاقتصادي لأعضائه من البلدان أو مناطق الاختصاص، والمؤسسات الإقليمية التي تضم نفس هذه الاقتصادات أو مجموعة منها والتي تم إنشاؤها لإدارة عمل الاتحاد.

م ٢٥-٥ والإقامة في أحد اقتصادات الاتحاد الاقتصادي تعني ضمنا الإقامة في هذا الاتحاد، كما أن المنظمات الإقليمية التي تمارس نشاطها ضمن حدود إقليم الاتحاد الاقتصادي تعتبر مقيمة أيضا في هذا الاتحاد. أما المنظمات الإقليمية التي يختلف أعضاؤها عن الاقتصادات الأعضاء في الاتحاد، ولا يشكلون مجموعة جزئية منها، فينبغي اعتبارها غير مقيمة في الاتحاد.^٩

قيد بعض المعاملات المرتبطة بالمنظمات الإقليمية

م ٢٦-٥ توجد مصادر مختلفة يمكن الاعتماد عليها في تمويل الموازنة المشتركة للاتحاد التي تديرها منظمة إقليمية. وتتمثل أهم هذه المصادر في الضرائب والمنح. ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، تعتمد غالبية موارد الموازنة على إجمالي الدخل القومي وإيرادات ضريبة القيمة المضافة لفرادى البلدان.

م ٢٧-٥ وتقيد الرسوم المباشرة لأغراض الموازنة المشتركة — والتي تحصل غالبا في الواقع العملي بمعرفة الحكومات الأعضاء — كضرائب الموازنة المشتركة حسب مبادئ العزو الضريبي (راجع الفقرات من ٣٣-٥ إلى ٤٠-٥). ولا يمكن اعتبار هذه الإيرادات جزءا من الإيرادات الحكومية للاقتصاد العضو نظرا لأن الاقتصاد العضو يقوم بتحصيلها نيابة عن الاتحاد. ووفقا لمبدأ القيد على أساس الاستحقاق، تنشأ عن تحصيل الضرائب حسابات أخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٠ - ٨) لدى الحكومة العضو المحصلة، وحسابات أخرى مستحقة القبض (٣-٢-٠-٨) في حسابات المنظمة الإقليمية، وذلك في وقت استحقاق الضرائب للمنظمة الدولية. ويجب قيد هذه التدفقات الضريبية شاملة أي رسوم تحصيل. وفي حالة وجود قواعد خاصة تتحدد على أساسها رسوم التحصيل (حسب المصروفات الفعلية، أو كمبلغ مستقطع، أو نسبة

مئوية)، ينبغي اعتبار رسوم التحصيل كإيرادات ناتجة عن مبيعات عرضية تقوم بها منشآت غير سوقية (١-٤-٢-٣) في حسابات الحكومة العضو، ومصروفات مقابل استخدام سلع وخدمات (٢-٢) في حسابات المنظمة الإقليمية.

م ٢٨-٥ ويمكن أيضا تمويل هيئات الاتحاد من خلال مساهمات مباشرة يقدمها الأعضاء وفق معايير متفق عليها. وقد تكون هذه المساهمات في صورة نسب متفق عليها من ضرائب أو رسوم معينة. وتغزى هذه الضرائب والإيرادات الأخرى إلى الحكومات الأعضاء، ولا تحصلها الحكومات الأعضاء نيابة عن الاتحاد ولكن لحسابها الخاص. لذلك تقيد الحكومات الأعضاء كامل المبلغ المحصل كضرائب وإيرادات أخرى في حساباتها، ثم تقيده لاحقا كمنحة مستحقة الدفع للمنظمة الإقليمية.

م ٢٩-٥ وتغطي مصروفات المنظمة الإقليمية تكاليفها الإدارية والتشغيلية، إلى جانب التكاليف الناتجة عن تنفيذ السياسات الموحدة لصالح أعضاء الاتحاد. وتؤثر التكاليف الإدارية والتشغيلية أساسا على الاقتصاد الذي يقع فيه المقر المادي للمنظمة الإقليمية. وعادة ما تكون هذه المبالغ زهيدة، وفي حالة وضع موازنة مشتركة، لا تمثل سوى جزء بسيط من مجموع مصروفات المنظمة الإقليمية. وقد يشكل جزء بسيط من هذه المبالغ المعاملات مع الحكومة المضيفة وينبغي قيده في الحسابات الحكومية للعضو حسب الطبيعة الاقتصادية للمعاملة.

م ٣٠-٥ وتؤثر المصروفات الناتجة عن تنفيذ السياسات المشتركة لصالح أعضاء الاتحاد الاقتصادي على فئات محددة من المستفيدين في البلدان الأعضاء. ولقيد هذه المعاملات بدقة، ينبغي تحديد المستفيد النهائي وطبيعة المصروفات بغض النظر عن الترتيبات العملية و/أو المؤسسية المستخدمة في تحويل المبالغ مستحقة الدفع من هيئات الاتحاد إلى هؤلاء المستفيدين الاقتصاديين.

• عندما تغطي هذه المصروفات المتأتية من موازنة الاتحاد التي تديرها المنظمة الإقليمية تكاليف تفيد مباشرة الوحدات الحكومية للبلد العضو (في سياق برنامج محدد — كمشروعات البنية التحتية والبحث والتطوير)، تقيد إيرادات في صورة منح من المنظمات الدولية (١-٣-٢) في حسابات حكومة البلد العضو عندما تستوفى جميع الشروط.

• وفي حالة اضطلاع الوحدات الحكومية بالبلد العضو بدور الوكيل نيابة عن الاتحاد، ينبغي أن يكون تأثير جميع المعاملات المنفذة نيابة عن الاتحاد، بمرور

^٩ راجع الفقرات من ٦-٢ إلى ٢١-٢ للاطلاع على كيفية استخدام معايير الإقامة في إحصاءات مالية الحكومة.

الإقليمية ولم تسترد المنظمة الإقليمية هذه المطالبات بالكامل، تتوقف طريقة القيد في حسابات حكومة البلد العضو على الظروف المحيطة:

◦ قد تقرر حكومة البلد العضو تغطية مصروفات المستفيدين النهائيين من موارد موازنتها. وتقيد المصروفات مع إجراء قيد مقابل لتخفيض المطالبات على المنظمة الإقليمية. وينبغي تصنيف هذه المصروفات حسب الطبيعة الاقتصادية للتحويل — ويكون عادة أحد أشكال التحويلات مستحقة الدفع مثل المنح (٢-٦) أو الإعانات (٢-٥) أو التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢). ويتحدد وقت قيد المصروفات على أساس الوقت الذي تقرر فيه الحكومة تغطية المصروفات.

◦ قد تفيد المنظمة الإقليمية بأن البلد العضو لم يكن عليه رد هذه المبالغ. ويمكن لحكومة البلد العضو في هذه الحالة استعادة الأموال من المستفيدين، أو قيد المبلغ كمصروفات في حسابات البلد العضو.

م ٣١-٥ وتستلزم التغطية الشاملة لبيانات الاتحاد الاقتصادي توافر بيانات من البلدان الأعضاء ومن هيئات الاتحاد كذلك. ولتوحيد حسابات الاتحاد — أي حذف جميع التدفقات ومراكز الأرصدة بين البلدان الأعضاء وهيئات الاتحاد — ينبغي أن تتوافر بيانات من قطاعات الأطراف المقابلة بشأن المعاملات ومراكز الأرصدة والتدفقات الاقتصادية الأخرى. ويتيح إعداد حسابات الاتحاد تحليل التدفقات ومراكز الأرصدة على مستوى الاتحاد ككل. وسيتيح ذلك أيضا رصد المساهمات المقدمة منفرادى البلدان الأعضاء إلى الاتحاد وقياس تأثير الاتحاد علىفرادى الاقتصادات الأعضاء من خلال آليات إعادة التوزيع.

الاتحادات النقدية واتحادات العملة

م ٣٢-٥ ينشأ الاتحاد النقدي عندما توجد سياسة نقدية موحدة بين عدد من الاقتصادات بموجب اتفاق قانوني بين الحكومات. وفي الاتحاد النقدي، تنتقل سلطة اتخاذ القرار بشأن السياسة النقدية إلى جهاز مركزي. وهناك نماذج مختلفة — كبنك مركزي للاتحاد ككل (مع إمكانية وجود فروع له فقط في الاقتصادات الوطنية)^{١١} أو نظام شبه

الوقت، محايدا على إيرادات ومصروفات حكومة البلد العضو.^{١٠} فعلى سبيل المثال، إذا تلقت حكومة البلد العضو مبالغ من المنظمة الإقليمية لتوزيعها على المستفيدين نيابة عن الاتحاد، لا تقيد في حسابات حكومة البلد العضو سوى المعاملات في الأصول المالية والخصوم. وتقيد الحكومة الوطنية تحمّل الخصم الناتج عن المبالغ التي تم تلقيها، وتصنف هذه المبالغ ضمن الحسابات الأخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٠-٨) وتوزع على المستفيدين الاقتصاديين الآخرين. ويؤدي التوزيع الفعلي على المستفيد النهائي إلى تخفيض الحساب مستحق الدفع من الوحدة الحكومية. وبالنسبة للمستفيد، ينبغي قيد هذه المبالغ في الفئة الملائمة ضمن الإيرادات مستحقة القبض — وعادة ما تكون أحد أشكال التحويلات مستحقة القبض مثل المنح (٣-١) أو الإعانات (١-٤-٤-١) أو التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (١-٤-٤). وتقيد المنظمة الإقليمية المبالغ مستحقة الدفع في الفئات المقابلة ضمن المصروفات مثل المنح (٢-٦) أو الإعانات (٢-٥) أو التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢).

• أما المبالغ القابلة للتوزيع من جانب الحكومة، التي تقوم بدور الوكيل عن الاتحاد، فقد تأخذ صورة مبالغ مردودة يطالب بها المستفيد النهائي. وغالبا ما تكون هذه المطالبات على أساس مستندات تثبت النفقات من جانب المستفيدين. وأي مبالغ توزعها الحكومة على أساس هذه المطالبات من جانب المستفيدين تسمح بظهور مطالبة مالية للحكومة على المنظمة الإقليمية، ولا سيما حسابات أخرى مستحقة القبض (٣-٢-٠-٨)، في حين تنشئ المنظمة الإقليمية خصما، حسابات أخرى مستحقة الدفع (٣-٣-٠-٨). وعندما تقوم حكومة البلد العضو بالتصرف نيابة عن وحدات غير حكومية، من الممكن أن تتوقع حكومة البلد العضو مدفوعات سداد من موازنة الاتحاد المشتركة. وهذه المدفوعات المتوقعة تقيد أيضا كمعاملات في الأصول المالية والخصوم، وخاصة حسابات أخرى مستحقة القبض | الدفع (٣-٢-٠-٨ / ٣-٣-٠-٨) بين الحكومة والمنظمة الإقليمية.

• وعندما تنشأ للحكومات مطالبات على المنظمة الإقليمية مقابل المبالغ التي تم ردها نيابة عن المنظمة

^{١١} يطبق هذا الترتيب في حالة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا. ويتضمن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو. وتشمل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون.

^{١٠} في حالة البرامج المدارة على مستوى الاتحاد، يمكن الاتفاق في بعض الحالات على قيام حكومة البلد العضو بتمويل جزء من المصروفات، ولن يكون تأثير هذا الجزء من المصروفات محايدا على مالية حكومة البلد العضو.

فيدرالي حيث يستمر تواجد البنوك المركزية الوطنية التي تزاوّل أنشطة محددة لا تتصل مباشرة بالسياسة النقدية.^{١٢}

م ٣٣-٥٣ غير أن السمة الأساسية للاتحاد النقدي تتمثل في أن السياسة النقدية يتم تنفيذها على مستوى الاتحاد ككل. وتطبق مجموعة موحدة من أسعار التدخل، ولا يمكن للبنوك المركزية الوطنية (أو فروعها) بأي شكل من الأشكال تعديل السياسة النقدية بصورة مستقلة لتتوافق مع الأوضاع الوطنية. غير أنه يمكن للبنوك المركزية الوطنية أداء بعض المهام المحددة في عملية تنفيذ السياسة النقدية، مثل إدارة الضمانات اللازمة للاستفادة من السيولة المتاحة من البنك المركزي وتسليم العملات الورقية إلى مختلف الاقتصادات.^{١٣}

م ٣٤-٥٣ وإذا قام الاتحاد النقدي بإحلال عملة موحدة محل العملات الوطنية، فإنه يتحول إلى اتحاد عملة. ويعرف اتحاد العملة للأغراض الإحصائية بأنه اتحاد ينتمي إليه اقتصادان أو أكثر وله هيئة مركزية إقليمية لصنع القرار - غالبا ما تكون بنكا مركزيا لاتحاد العملة - تتمتع بالصلاحيات القانونية لتنفيذ سياسة نقدية موحدة وإصدار عملة الاتحاد الموحدة.

م ٣٥-٥٣ ولا تنشأ عن الاتحادات النقدية واتحادات العملة قضايا محددة بالنسبة لإحصاءات مالية الحكومة، حتى في حالة إنشاء بنك مركزي مشترك بديلا لبنك مركزي محلي في سياق العلاقات بين البنك المركزي والحكومة. ويعتبر البنك المركزي لاتحاد العملة وحدة مؤسسية قائمة بذاتها تمتلك أصولا وتتحمل خصوما، وهي وحدة غير مقيمة في أي من الاقتصادات الأعضاء في اتحاد العملة ولكنها مقيمة في اتحاد العملة (راجع الفقرة ٢-٢١). وينبغي تصنيف توزيعات أرباح البنوك المركزية الإقليمية كدخل على الأصل المالي الذي تعزى له اكتتابات الاقتصادات الأعضاء.

استخدام الإطار الإحصائي في دليل إحصاءات مالية الحكومة في ظل الترتيبات الإقليمية

م ٣٦-٥٣ قد يستلزم الاشتراك في الترتيبات الاقتصادية الإقليمية درجة من درجات التعاون وتنسيق سياسات المالية العامة. غير أن هذا التعاون والتنسيق يعتبران عنصرا لا غنى عنه في سياق الاتحادات النقدية لضمان أداء الاتحاد لمهامه على الوجه الأمثل.

م ٣٧-٥٣ وفي ظل الاتحاد النقدي، تطبق سياسة نقدية موحدة تتفاعل مع سياسات المالية العامة التي تنفذ في الأساس على المستوى الوطني في كل بلد عضو. وفي الوقت نفسه، قد تؤثر أوضاع المالية العامة على السياسات النقدية.

م ٣٨-٥٣ لذلك ينبغي إعداد إحصاءات المالية العامة لجميع أعضاء الاتحاد على نحو متسق حتى يتسنى تنفيذ السياسات النقدية الملائمة ومراقبة الاختلالات الاقتصادية الكلية في الاقتصادات الأعضاء وتوحيد حسابات الاتحاد. وسيتيح الاتساق في إعداد بيانات المالية العامة القياس الدقيق للفروق في مجملات مثل العبء الضريبي، والمصروفات الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وأوزان مختلف أنواع الضرائب في مجموع العبء الضريبي، وتكوين المصروفات، وتنفيذ قواعد الموازنة وغير ذلك.

م ٣٩-٥٣ وعندما يتفق أعضاء الاتحاد على تنسيق سياسات المالية العامة، تكون لنطاق التعاون/التنسيق في مجال المالية العامة انعكاسات على إطار الإبلاغ الإحصائي. ويمكن تحديد أهداف المالية العامة ومراقبتها على مستوى الاتحاد. ومن أمثلة هذه المتغيرات الأساسية مستوى الدين الصافي | الإجمالي، أو الرصيد التشغيلي، أو صافي الإقراض | صافي الاقتراض، أو، في حالة القيد على أساس نقدي، الفائض | العجز النقدي. ويمكن وضع أهداف كمية (أو «قيم مرجعية») على مستوى الاتحاد، ويمكن التعبير عن هذه الأهداف كمبالغ اسمية أو نسب إلى إجمالي الناتج المحلي.^{١٤}

م ٤٠-٥٣ كذلك قد يتطلب تنسيق سياسات المالية العامة توافر بيانات أكثر تفصيلا. فعلى سبيل المثال، يتطلب حساب الأرصدة الأولية توافر بيانات عن الدخل من الفائدة ومصروفات الفائدة. وبالمثل، قد يلزم توافر بيانات إضافية لاستبعاد تأثير الدورة الاقتصادية على مستوى الإيرادات والمصروفات من خلال حساب الرصيد الهيكلي (راجع مرفق الفصل الرابع). كذلك قد يتطلب قياس نتائج بعض الأهداف الاقتصادية توافر بيانات عن أنواع مفصلة من المصروفات، مثل المصروفات المرتبطة بأهداف التنمية الاجتماعية أو فاتورة أجور موظفي الحكومة. وينبغي أن ينطوي تصميم الإطار الإحصائي للاتحاد على قدر كاف من التفاصيل، وينبغي تطبيقه في جميع البلدان الأعضاء بشكل متسق بغرض جمع المعلومات ذات الصلة اللازمة لمراقبة التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف التنسيق في مجال المالية العامة.

^{١٤} يشار إلى هذه الأهداف الكمية في حالة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا باسم «معايير التقارب»، وهي أهداف مهمة لأغراض الرقابة متعددة الأطراف التي تمارسها لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا لضمان تقارب الأداء الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء.

^{١٢} يطبق هذا الترتيب في حالة الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث يتكون «نظام اليورو» من البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
^{١٣} راجع الملحق ٣ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

م ٤٣-٥ ومن الأسباب الأخرى الممكنة وراء كون البيانات بين البلدان غير قابلة للمقارنة هو وقت قيد الأحداث الاقتصادية. فالوحدات الحكومية في بلدان عديدة لا تزال تطبق المحاسبة على الأساس النقدي. أما المبادئ الإرشادية الإحصائية ومعايير المحاسبة الدولية فقد أقرت القيد على أساس الاستحقاق. ورغم تزايد عدد الحكومات التي أقرت مبدأ القيد على أساس الاستحقاق، لا تزال بلدان عديدة تستخدم مزيجاً من البيانات المصدرية المستمدة من حسابات تقوم على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق. والفروق في الفواصل الزمنية بين الأحداث الاقتصادية والتدفقات النقدية الناتجة عنها قد تؤثر سلباً على تقييم موقف المالية العامة في أحد الأعوام إذا تم الاعتماد بشكل أساسي على الأساس النقدي في المحاسبة. لذلك يفضل أن تتضمن أهداف المالية العامة مقاييس قائمة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق. وفي حالة عدم توافر بيانات مصدرية معدة على أساس الاستحقاق، ينبغي أن تتفق بلدان الاتحاد على المنهجية المستخدمة في تقدير التعديلات اللازمة لتحويل البيانات النقدية إلى بيانات قائمة على أساس الاستحقاق. وفي الواقع العملي، ترتبط التعديلات اللازمة في الأساس بالضرائب والمساهمات الاجتماعية والفائدة.

م ٤٤-٥ وقد يصعب من الناحية العملية جعل مقاييس إجمالي الدين وصافي الدين قابلة للمقارنة بين جميع بلدان الاتحاد الاقتصادي أو النقدي. ووفقاً لهذا الدليل ومرشد إحصاءات دين القطاع العام، تعتبر جميع أدوات الدين الصادرة عن وحدات حكومية جزءاً من نطاق تغطية الدين (راجع الفقرات من ٧-٢٣٦ إلى ٧-٢٤٥). وفي حالة اختلاف تعريف إجمالي الدين وصافي الدين المطبق في الاتحاد عن التعريفات الدولية المتفق عليها للدين، ينبغي تمييز هذه البيانات بعلامة واضحة والإفصاح لمستخدمي البيانات عن أي انحراف عن نطاق التغطية المطلوب والتعريف الموحد. ويمكن عرض أدوات الدين المستبعدة من تعريف الدين المطبق لدى الاتحاد في بنود للتذكير بما يتيح إمكانية المقارنة بين بيانات أعضاء الاتحاد وبيانات البلدان الأخرى وتجنب مشكلة الخصوم «المستترة».

متطلبات الاتساق لأغراض إحصاءات مالية الحكومة في الاتحادات الاقتصادية أو النقدية

م ٤٥-١ من الضروري تنسيق إحصاءات مالية الحكومة في سياق الاتحادات الاقتصادية والنقدية. وقد يكون من المفيد وضع مبادئ إرشادية إضافية للاتحادات الاقتصادية والنقدية إلى جانب دليل إحصاءات مالية الحكومة. وقد تتضمن المبادئ الإرشادية الإضافية «مبادئ» أو «قواعد» سياسة مالية عامة» بخصوص مجموعة محددة من المعاملات أو المجملات أو البنود الموازنة التي قد تنشأ لدى البلدان الأعضاء في الترتيب الإقليمي. وقد يكون من المفيد أيضاً إيضاح المبادئ الإرشادية الحالية بشأن المفاهيم والتعاريف، عندما يلاحظ أنها تخضع لتفسيرات مختلفة من بلد لآخر في الاتحاد أو عندما يشكل تطبيقها مشكلات عملية للبلدان الأعضاء. ويعرض الإطار م ٥-١ بعض الأمثلة على تنسيق الترتيبات الإقليمية.

م ٤٦-٥ ويتمثل أحد الأسباب الشائعة وراء كون بيانات المالية العامة غير قابلة للمقارنة فيما بين البلدان في كيفية تحديد قطاع الحكومة العامة. ففي معظم البلدان، هناك حالات بينية مرتبطة بالوحدات التي تقوم ببيع السلع أو الخدمات كنشاط رئيسي مع الحصول على درجات مختلفة من الدعم المالي من الوحدات الحكومية (في صورة إعانات ومنح وتحويلات جارية أخرى). والاتفاق على مبادئ إرشادية محددة يستند إليها في التقسيم القطاعي لهذه الوحدات وتصنيفها من العناصر المهمة لضمان إمكانية المقارنة بين البيانات. وفي حالة وجود شكوك بشأن صحة هذه التصنيفات، ينبغي وجود آلية ملائمة لحل الخلاف. وفي هذا السياق، يمكن إيضاح مفهوم الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية من منظور عملي. ويوصى أيضاً بنشر قوائم مؤسسية بوحدات الحكومة العامة ووحدات القطاع العام فيفرادى البلدان للتمييز بشفافية بين الوحدات المدرجة ضمن قطاع الحكومة العامة والوحدات المدرجة ضمن القطاع العام.

الإطار ٥-١: اتساق إحصاءات مالية الحكومة في سياق الترتيبات الإقليمية

الاتحاد الجمركي بين بيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي

نشأ الاتحاد الجمركي بين بيلاروس وكازاخستان وروسيا في عام ٢٠١٠. وتطبق ضوابط تجارية وتعريفية خارجية موحدة، وهناك منظمتان إقليميتان لاتخاذ القرارات ذات الصلة بالاتحاد. وتمول هذه الهيئات بتحويلات من البلدان الأعضاء. ويعاد توزيع الرسوم الجمركية المحصلة عند نقطة الدخول الأولى على الأعضاء من خلال حسابات خاصة للبلدان الأعضاء لدى وزارات المالية والبنوك المركزية في هذه البلدان. ورغم عدم القيام بأي جهود خاصة بغرض اتساق بيانات المالية العامة، تنظر البلدان الأعضاء حالياً في مدى أهمية الاتساق في قيد البيانات والتقييمات التجارية، وقيد عمليات التحصيل وإعادة التوزيع المتصلة بالمتحصلات الجمركية.

الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي

في عام ٢٠١٢، وافق البنك المركزي لدول شرق الكاريبي والبلدان الأعضاء على مقترح بشأن إلغاء العمل بصيغة الإبلاغ الحالية (التي تستند إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦) واستخدام طريقة عرض توضح اندماج الأرصدة والتدفقات على النحو الذي يوصي به دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١.

الاتحاد الأوروبي

تعتبر إجراءات مواجهة العجز المفرط الواردة في معاهدة ماستريخت (المادة ١٠٤) والمطبقة في الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٤ من الترتيبات الإقليمية المعروفة التي تستخدم في إعداد بيانات المالية العامة. وتستند المفاهيم المرجعية لمجملات الدين والعجز إلى النظام الأوروبي للحسابات. وتعتبر ممارسات إعداد البيانات ومتطلبات الإبلاغ ملزمة قانوناً في الاتحاد الأوروبي، وتمثل القواعد التنظيمية التي أقرتها المفوضية الأوروبية أساس الإبلاغ. وأصدر المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي دليل العجز والدين في الحكومة بغرض مساعدة الدول الأعضاء في تطبيق المبادئ الواردة في النظام الأوروبي للحسابات. ويتناول الدليل المذكور القضايا الإحصائية الأكثر شيوعاً في الاتحاد الأوروبي.

السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي

أقر وزراء الاقتصاد ورؤساء البنوك المركزية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي خلال اجتماعهم الأربعين في ديسمبر عام ١٩٩٨ بضرورة إعداد البيانات الإحصائية وفق منهجية موحدة. وتم بالفعل وضع هذه المنهجية الموحدة في عام ٢٠٠٠ عقب قرار البلدان الأعضاء بتنسيق سياساتهم الاقتصادية الكلية من خلال وضع أهداف تقارب مشتركة. وتم الاتفاق على إعداد إحصاءات متسقة لستة مؤشرات في البداية: رصيد المالية العامة الاسمي للحكومة الوطنية، ورصيد المالية العامة الأولى للحكومة الوطنية، وصافي دين الحكومة الوطنية، وصافي الدين الموحد للقطاع العام، والتغير في صافي الدين الموحد للقطاع العام، ومستوى الأسعار، إلى جانب وضع مؤشر جديد لرصيد المالية العامة الهيكلي. وتم القيام بجهود إضافية منذ ذلك الحين بغرض ضمان اتساق إحصاءات السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وفقاً للمعايير الدولية.

الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي

في عام ٢٠١٠، أقر المشاركون من البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي مقترحاً أصدرته أمانة الجماعة بشأن تطبيق صيغة عرض إحصاءات المالية العامة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ اعتباراً من عام ٢٠١٢. وتم إتمام الخطوات المبدئية نحو تحويل قاعدة بيانات المالية العامة التاريخية لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (التي استندت إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦)، وأبدت البلدان الأعضاء التزامها بالبدء في إعداد بيان مصادر واستخدامات النقدية والميزانية العمومية المالية.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا

في يونيو عام ٢٠٠٩، أقر مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا خمس لوائح تنظيمية (توجيهات) بشأن إدارة المالية العامة. ويتعلق أحد هذه التوجيهات بتطبيق صيغة موحدة لإبلاغ عمليات المالية العامة للحكومة، وتعرف هذه الصيغة باسم بيان العمليات المالية للحكومة (*Tableau des opérations financières de l'État*). ويستند هذا التوجيه إلى منهجية دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠٩. ويتمثل الهدف الطويل الأجل لهذا التوجيه في قيام البلدان الأعضاء بإعداد بيانات عن تدفقات وأرصدة الحكومة العامة قابلة للمقارنة. وفي ديسمبر ٢٠٠٩، أقر مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا توجيهات مماثلة، بما في ذلك توجيه بشأن بيان العمليات المالية للحكومة. وحدد الاتحادان النقيديان فترة انتقالية لتنفيذ التوجيهات بالكامل. (وفي وقت نشر هذا الدليل، كانت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا عاكفة على مراجعة توجيهات المالية العامة الصادرة عنها، والتي يتعلق أحدها بتطبيق صيغ موحدة لإبلاغ عمليات المالية العامة للحكومة).

إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

يقدم هذا الملحق وصفا عاما للعلاقة بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات في إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

مقدمة

٦-١ يدرك هذا الدليل وجود علاقة وثيقة بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات في إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام القائمة على أساس الاستحقاق. فكثير من القواعد والمفاهيم والإجراءات المحاسبية المستخدمة في الإحصاءات الاقتصادية الكلية يستند إلى تلك المستخدمة في المحاسبة في القطاع العام. وتعود التطورات الدولية في المنهجية الإحصائية ومعايير المحاسبة للقطاع العام إلى تنسيق الجهود في السنوات الأخيرة لتحسين إبلاغ بيانات الحكومة وشفافية المالية العامة. ويسهل إعداد الحكومة لإحصاءات المالية العامة التي تتسق مع المبادئ التوجيهية الموضحة في هذا الدليل بتطبيق معايير محاسبية على أساس الاستحقاق ذات جودة عالية، مثل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وذلك لأن وضع نظام شامل للمحاسبة على أساس الاستحقاق يحسّن كثيرا البيانات المصدرة اللازمة لإعداد إحصاءات مالية الحكومة. وينبغي أن تعي الحكومات النطاق المتاح أمامها لكي تصمم أدلة حساباتها بحيث ترصد البيانات بكفاءة لتخدم الهدف المزدوج وهو إنتاج إحصاءات مالية الحكومة والمعلومات المحاسبية.

٦-٢ كانت فرقة العمل الدولية المعنية بتنسيق معايير المحاسبة للقطاع العام، التي تأسست في ٢٠٠٣، هي أول مبادرة رسمية على المستوى الدولي تهدف إلى تنسيق المبادئ التوجيهية الإحصائية والمعايير المحاسبية. وكانت النتائج الرئيسية التي خرجت بها فرقة العمل هي: (١) إرشادات في مجال إحصاءات القطاع العام استنار بها تحديث نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، و(٢) تقرير بحثي وثق بانتظام أوجه التشابه والاختلاف بين نظامي إبلاغ البيانات. ولا تزال الجهود جارية في المنظمات الدولية والمجلس الدولي للمعايير المحاسبية لدعم اتساق المبادئ التوجيهية قدر الإمكان، وكذلك تحديد وتسوية الفروق الحتمية التي قد تظل موجودة.

٦-٣ نظرا لديناميكية كل من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والمبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات الإحصائية وتغيرها بمرور الوقت؛ يقتصر تركيز هذا الملحق على المبادئ الأساسية التي تفسر سبب الاختلاف بين إطارَي إبلاغ البيانات. ويمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عن فروق محددة في الموقع الإلكتروني للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية ومن خلال الرجوع إلى كل معيار من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على حدة والفصول المفصلة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.

٦-٤ ويركز هذا الملحق تحديدا على الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، لأن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هي معايير دولية ومُعترف بها كأفضل ممارسات إبلاغ البيانات الدولية في القطاع العام. وتشكل هذه المعايير مجموعة شاملة من المعايير الكاملة للمحاسبة على أساس الاستحقاق. وتستند المعايير المحاسبية للقطاع العام في كثير من مناطق الاختصاص الوطنية إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ويعني ذلك أن المقارنة بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام توفر أساسا واضحا وشاملا لمقارنة المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات في إحصاءات مالية الحكومة بالمعايير المحاسبية، مع ترك المجال لمن يطبقون معايير كاملة للمحاسبة على أساس الاستحقاق، لا تستند إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، لتعديل هذه النظرة العامة بما يتلاءم مع الفروق الوطنية لمناطق اختصاصهم.

مقارنة بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة

٦-٥ هناك درجة كبيرة من التداخل بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة. ويقدم هذا القسم وصفا عاما للعلاقة بين المبادئ التوجيهية وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة، مع التركيز على الفروق في المفاهيم التي تفسر أسباب الاختلاف بين إطارَي إبلاغ البيانات في مجالات معينة. ويقدم ملخصا لطريقة المطابقة بين هاتين المجموعتين من البيانات المتشابهتين إلى حد كبير غير أنهما — بطرق مهمة — مختلفتان في نفس الوقت. وإذا أُجريت تعديلات

- الأهداف؛
- الكيان المُبلَّغ؛
- معايير قيد بعض الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات؛
- فروق التقييم (القياس) في بعض أنواع الأصول والخصوم؛
- إعادة التقييم وتغيرات الحجم الأخرى.

٦-١٠ ويقارن الإطار م٦-١ بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة في هذه المجالات.

الأهداف

٦-١١ تختلف أهداف المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات في إطار إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مجموعتي المعلومات المالية التي تنتج عنهما. فتقارير إحصاءات مالية الحكومة تُستخدم في: (١) تحليل خيارات سياسة المالية العامة، وصنع السياسات، وتقييم تأثير سياسات المالية العامة، و(٢) تحديد التأثير الواقع على الاقتصاد، و(٣) المقارنة بين النتائج على المستويين الوطني والدولي. وينصب تركيزها على تقييم أثر الحكومة العامة والقطاع العام على الاقتصاد، وتأثير الحكومة على قطاعات الاقتصاد الأخرى. ووضِع إطار إبلاغ إحصاءات مالية الحكومة تحديداً لمدخلات القطاع العام في الحسابات الاقتصادية الكلية الأخرى، برغم اعتماد مجموعة من البلدان للإبلاغ وفق إطار إحصاءات مالية الحكومة لإبلاغ بيانات المالية العامة وقياس الامتثال للقواعد المالية. وعلى العكس من ذلك، تُستخدم الكشوف المالية القائمة على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في: (١) تقييم الأداء والمركز الماليين، و(٢) مساءلة الإدارة، و(٣) الاسترشاد بها في صنع القرار.

٦-١٢ وبرغم كثير من أوجه التشابه بين مجموعتي المعلومات المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف المختلفة، يؤدي اختلاف الأهداف إلى حدوث بعض الفروق الأساسية في طريقة إبلاغ المعلومات ونوعها. على سبيل المثال، في تقارير إحصاءات مالية الحكومة، فإن إحدى وسائل تمييز المعاملات في الأصول المالية والخصوم هي ما إذا كان الطرف المقابل في المعاملات مقيماً أم غير مقيم. وعلى العكس من ذلك، فإن الكشوف المالية التي تقوم على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تبلغ بيانات هذه المعاملات وفقاً لما إذا كانت أصولاً جارية أو غير جارية أو خصوماً، مع تصنيفها كذلك حسب أجال استحقاقها والمعلومات التكميلية المقدمة عن المخاطر.

الكيان المُبلَّغ

٦-١٣ يرتبط أحد الفروق الأساسية بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات طبقاً لإحصاءات مالية الحكومة

ملائمة لمعالجة الفروق الوارد وصفها هنا، يمكن استخدام معلومات التقارير المالية على أساس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كمصدر عالي الجودة للبيانات اللازمة لتقارير إحصاءات مالية الحكومة. وإجراء تدقيق مستقل للتقارير المالية القائمة على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يعزز إمكانية الاعتماد عليها لأغراض إحصاءات مالية الحكومة.

٦-٦ الوصف الوارد في هذا الملحق هو نفس ما جاء في القسم ٢ من تقرير التشاور بعنوان *IPSASs and Government Finance Statistics Reporting Guidelines*.^١ ويُحال القراء إلى «دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤» أو آخر إصدار من *Pronouncements Handbook* للاطلاع على شروح أكثر تفصيلاً للمبادئ التوجيهية ومعايير الإبلاغ القابلة للتطبيق.

٦-٧ يقدم هذا الملحق معلومات عالية المستوى تركز على تحديد الفروق بين الإطارين. وهي ليست مصممة لتقديم معلومات حالية تفصيلية عن المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات وفق إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام أو إحصاءات مالية الحكومة. ويمكن الحصول على معلومات تفصيلية حول موضوعات محددة بالرجوع بصورة منفردة إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والنظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتتسم المبادئ التوجيهية لإبلاغ بيانات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة بالديناميكية والتغير بمرور الوقت. على سبيل المثال، تجرى تحسينات سنوية في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، مما يؤثر عادة على عدد من المعايير المختلفة. وربما أدى كذلك «مشروع إطار المفاهيم» لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام كذلك إلى حدوث تغيرات في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ولمعرفة أحدث معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والاطلاع على معلومات تفصيلية حولها، من الضروري الرجوع إلى المعايير نفسها.

٦-٨ تنقسم الفروق بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة إلى نوعين: (١) فروق في المفاهيم الأساسية، و(٢) فروق في طريقة العرض والمصطلحات المستخدمة.

الفروق في المفاهيم بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة

٦-٩ تدرج مناقشة الفروق في المفاهيم بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات في إطار معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة تحت العناوين التالية:

^١ راجع الموقع الإلكتروني: www.ifac.org/publications-resources/ipsass-and-governmentfinance-statisticsreporting-guideline

الإطار م ٦-١: ملخص المقارنة بين إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

هناك أوجه مشتركة كثيرة بين المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة. وهناك كذلك بعض الفروق الأساسية في المفاهيم داخل كل مجال. أما الفروق في طريقة العرض والمصطلحات فيرد شرحها في الفقرة م ٦-٣٤.

إحصاءات مالية الحكومة	معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
الأهداف	
تقييم التأثير الاقتصادي: تُستخدم إحصاءات مالية الحكومة في (١) تحليل نتائج قرارات سياسة المالية العامة وتقييمها، و(٢) تحديد التأثير الواقع على الاقتصاد، و(٣) المقارنة بين النتائج الوطنية والدولية. ووضع إطار إبلاغ إحصاءات مالية الحكومة تحديداً لمدخلات القطاع العام في مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى.	تقييم الأداء والمركز الماليين: تُستخدم الكشف المالية التي تخدم الأغراض العامة في (١) تقييم الأداء المالي والمركز المالي، و(٢) مساءلة الإدارة، و(٣) للاسترشاد بمستخدمي الكشف المالية التي تخدم الأغراض العامة في عملية صنع القرار.
الكيان المبلغ	
الوحدات المؤسسية والقطاعات: وحدة إبلاغ البيانات الإحصائية هي وحدة مؤسسية، تُعرّف بأنها كيان اقتصادي قادر في حد ذاته على امتلاك الأصول وتحمل الخصوم وممارسة الأنشطة الاقتصادية بالأصالة عن نفسه. وقد يكون الكيان المبلغ وحدة مؤسسية، ورغم ذلك ينصب التركيز بصفة أساسية على مجموعة من الوحدات المؤسسية (قطاع أو قطاع فرعي موحد). ويتحدد توحيد البيانات ونطاق الكيان المبلغ على أساس السيطرة وطبيعة الأنشطة الاقتصادية. ولا يضم قطاع الحكومة العامة وحدات مؤسسية تمارس أنشطة سوقية بصفة أساسية.	الكيان الاقتصادي وتوحيد البيانات: الوحدة المبلغ في الكشف المالية هي كيان اقتصادي، يُعرّف كمجموعة من الكيانات التي تضم كياناتاً واحداً أو أكثر تحت السيطرة. والسيطرة هي المعيار الرئيسي الذي يحدد توحيد البيانات. والكيان الحكومي المبلغ كله، على أعلى مستويات التوحيد، يجوز أن يضم، إضافة إلى الإدارات الحكومية، أجهزة دون مركزية مثل حكومات الولايات، والمؤسسات المملوكة للحكومة التي تمارس أنشطة سوقية بصفة أساسية.
معايير الإثبات	
وجه الاختلاف الرئيسي ذو صلة ببعض الخصوم.. إثبات الأحداث الاقتصادية: إحصاءات مالية الحكومة تثبت الأحداث الاقتصادية باستخدام القيد على أساس الاستحقاق وقت إنشاء القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقلها أو إطفائها. وللحفاظ على الاتساق لدى طرفي المعاملة، فإن بعض المخصصات التي يثبتها الإبلاغ وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام قد لا يثبتها الإبلاغ في ظل إحصاءات مالية الحكومة. وفي حالة عدم إثبات هذه المخصصات، يجوز بدلا من ذلك الإفصاح عنها في بنود التذكير في إحصاءات مالية الحكومة، كما في حالة التعرض لمخاطر الضمانات الصريحة لمرة واحدة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، على سبيل المثال.	إثبات الأحداث السابقة مع التدفقات الخارجة المحتملة: معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تثبت الخصوم، بما فيها المخصصات، عند وقوع حدث اقتصادي في الماضي، ويمكن تقييم مقدارها على نحو موثوق، لكن التدفقات الخارجة مستقبلاً تظل محتملة. وتسمح هذه العوامل، في حالات معينة، بإثبات بنود لا تنطوي على إثبات طرف مقابل لمقدار مماثل. على سبيل المثال، ما دام قد تم استيفاء المعايير، فإن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تقتضي إثبات مخصصات إعادة الهيكلة.
التقييم (القياس)	
أسعار السوق الجارية: تُستخدم أسعار السوق الجارية لجميع تدفقات وأرصدة الأصول/الخصوم، لكن يُسمح باستخدام طرق التقييم البديلة في حالة عدم وجود سوق فعالة.	القيمة العادلة والقيمة التاريخية والأسس الأخرى: تُستخدم القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية أو الأسس الأخرى في قياس الأصول والخصوم. ويجب تقييم أصول وخصوم مشابهة باتساق والإفصاح عن الأسس. وعندما يبلغ أحد الكيانات بيانات بند باستخدام التكلفة التاريخية، فإن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام غالبا ما تشجع الإفصاح عن القيمة العادلة إذا كان هناك اختلاف ملموس بين القيمة المبلغ والقيمة العادلة للبند. كذلك تسمح معايير المحاسبة الدولية في الغالب للكيانات بالاختيار بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية.
إعادة التقييم وتغيرات الحجم الأخرى	
قيد كل عمليات إعادة التقييم وتغيرات الحجم في «بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى: يُعد فصل هذه «التدفقات الاقتصادية الأخرى» مفيداً في تحليل المالية العامة، على أساس أن عمليات إعادة التقييم والتغيرات في الحجم لا تمثل قرارات سياسة المالية العامة الواقعة مباشرة في نطاق سيطرة الحكومة. وتميز إحصاءات مالية الحكومة بين تغيرات القيمة وتغيرات الحجم.	المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة: يتم إبلاغ بيانات بعض المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عمليات إعادة التقييم أو التغيرات في حجم الأصول في «بيان الأداء المالي»، بينما يتم إبلاغ البيانات الأخرى مباشرة في «بيان التغيرات في صافي الأصول/ حصص الملكية». ولا يتم على الإطلاق إبلاغ بيانات بعض المكاسب والخسائر الأخرى، مثل تغيرات القيمة السوقية للممتلكات والمصانع والمعدات على أساس التكلفة التاريخية.

يمكن ممارستها لإدارة السياسات المالية والتشغيلية لكيان آخر من أجل الانتفاع من أنشطته.

٦-١٧ يختلف شرط توحيد الكيانات في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام عن إحصاءات مالية الحكومة. ففي ظل المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم ٦ «الكشوف المالية الموحدة والمنفصلة» فإن الكشوف المالية الموحدة هي كشوف مجموعة من الكيانات وتُعرض كأنها كشوف كيان واحد. ويعني ذلك أن الكيان المسيطر يوحد الكشوف النهائية لجميع الكيانات تحت سيطرته، بصرف النظر عما إذا كانت: (١) وحدات مقيمة، أو (٢) كيانات سوقية/غير سوقية، أو (٣) نظير كيان سوقي في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام—أي «مؤسسة أعمال حكومية». ويتناقض ذلك مع منهج توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة، الوارد وصفه آنفاً، حيث تُدرج الوحدات المؤسسية السوقية غير المقيمة والمقيمة في سطر واحد يبين صافي الاستثمار، بدلاً من توحيدها كلياً ضمن قطاع الحكومة العامة.

٦-١٨ مع ذلك، تنص معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على الإفصاح عن المعلومات المالية حول قطاع الحكومة العامة. ويضع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام رقم ٢٢، وهو معيار الإفصاح عن المعلومات المالية عن قطاع الحكومة العامة، تطبيق المعيار رقم ٦ جانباً بينما يحتفظ بتطبيق جميع المعايير الأخرى. ويتيح ذلك—لكنه لا يقتضي—تقديم عرض كلي لا يوحد المصالح الخاضعة للسيطرة في الكيانات في قطاعات أخرى.

٦-١٩ كذلك تشترط معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (راجع المعيار ١٨، إبلاغ البيانات حسب قطاع النشاط) أن يقدم الكيان المبلغ معلومات مالية مُقسّمة عن كل قطاع من قطاعاته. وتتضمن المعلومات التي تُقدّم أصول القطاع وخصومه وإيراداته ومصروفاته. وعادة ما تُعرّف القطاعات إما على أساس المناطق الجغرافية أو على أساس الخدمات. وتتضمن إحصاءات مالية الحكومة بيانات عن النفقات حسب وظيفة الحكومة.

معايير إثبات البيانات

٦-٢٠ تهدف المبادئ التوجيهية للإبلاغ في كل من إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى إثبات الأحداث الاقتصادية في فترة حدوثها. ولا تسمح المبادئ التوجيهية للإبلاغ في إحصاءات مالية الحكومة ولا معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتطبيق الحذر أو الاحتراز لتبرير الإبلاغ عن مخصصات تتوقع أحداثاً محتملة مستقبلاً. ومع هذا، فإنها تختلف في معايير إثبات خصوم معينة، لأن إحصاءات مالية الحكومة تعالج عدم اليقين حول التدفقات الاقتصادية الخارجة مستقبلاً بطريقة مختلفة عن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ويتمثل تأثير هذا الفرق فيما تتطلبه معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من إثبات مزيد من البنود، كالخصوم مثلاً، أكثر مما تتطلبه إحصاءات مالية الحكومة.

ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتعريف الكيان المبلغ وعملية توحيد البيانات (غالباً ما يُشار إليهما مجتمعين بأتهما «تعيين حدود الكيان المبلغ»). وفي ظل المبادئ التوجيهية لإبلاغ البيانات في إحصاءات مالية الحكومة، على النحو الوارد وصفه في الفصل الثاني من «دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤»، وفي الفصل الرابع من «نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨»، تجمّع الوحدات المؤسسية وتُوحّد بياناتها ضمن قطاعات وقطاعات فرعية إحصائية. وينصب تركيز إبلاغ البيانات الإحصائية في المقام الأول على القطاعات والقطاعات الفرعية الموحدة. وبرغم إمكانية إعداد تقارير لوحدة مؤسسية منفردة في إطار إحصاءات مالية الحكومة، فإن التقارير الإحصائية المنفصلة للوحدات المنفردة لا تُنشر عادة. ويجري تحليل كل كيان في الاقتصاد على حدة من حيث قدرته على حيازة أصول وخصوم وممارسة الملكية الاقتصادية الكاملة عليهما، من أجل تقرير ما إذا كان يمكن اعتباره وحدة مؤسسية.

٦-١٤ وتُدرج الوحدات الخاضعة لسيطرة الحكومة التي تمارس في الأساس أنشطة غير سوقية (منها أنشطة إعادة التوزيع) ضمن قطاع الحكومة العامة. وبرغم أن جميع الكيانات المقيمة الخاضعة لسيطرة الحكومة، بما فيها الشركات العامة التي تمارس أنشطة سوقية، تُدرج ضمن القطاع العام، فإن الأنشطة غير السوقية تحدد تمييز قطاع الحكومة العامة، كقطاع فرعي منفصل ضمن القطاع العام. ولا تُدرج ضمن قطاع الحكومة العامة الوحدات المؤسسية التي تشارك بصفة أساسية في أنشطة سوقية. ويقدم قطاع الحكومة العامة بيانات موحدة، مما يعني إلغاء المعاملات ومراكز الأرصدة بين وحدات قطاع الحكومة العامة.

٦-١٥ «الكيان المبلغ» في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هو جهة حكومية أو هيئة أو برنامج أو نشاط يمكن تعريفه ضمن القطاع العام يقوم على إعداد التقارير المالية ذات الأغراض العامة. ويجوز إعداد التقارير داخل وحدة اختصاص على أساس إلزامي أو طوعي. ومن أهم الخصائص المميزة للكيان المبلغ هو وجود مستخدمين يعتمدون على التقارير المالية ذات الأغراض العامة للحصول على معلومات عن هذا الكيان. وقد يكون الكيان المبلغ «مجموعة كيانات مبلغة».

٦-١٦ تتألف مجموعة الكيانات المبلغة من اثنين أو أكثر من الكيانات المنفصلة التي تقدم تقارير مالية ذات أغراض عامة وكأنها كيان واحد. وتحدّد مجموعة الكيانات المبلغة حيث يتمتع كيان واحد بالسلطة والقدرة على توجيه أنشطة واحد أو أكثر من الكيانات الأخرى من أجل الاستفادة من أنشطة هذه الكيانات. وقد يتعرض كذلك لمخاطر تحمل عبء مالي أو تكبد خسارة قد تنشأ نتيجة لأنشطة الكيانات التي كانت له السلطة وتوافرت لديه القدرة على توجيهها. وفي حالة استيفاء هذه الشروط، يوصف الكيان بأنه «كيان مسيطر»، حيث تُعرّف السيطرة طبق مبدأ الصلاحية التي

يمكن أن تؤثر على قيمة الأصل المثبتة ومن ثم على مقدار الإيرادات المثبتة. وقد يختلف توقيت إثبات الإيرادات نتيجة الاختلاف بين إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الوقت الذي تعتبر فيه أنه قد تم سداد الالتزامات ذات الصلة أو إلغاء الشروط ذات الصلة.

أساس التقييم (القياس)

٦٥-٢٥ تتيح مبادئ التقييم في إحصاءات مالية الحكومة وفي المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام المجال لتقييم معظم الأصول والخصوم على نفس الأساس — أي بالقيم السوقية الحالية، إلا عندما تقتضي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام باستخدام التكلفة التاريخية أو بعض أسس القياس الأخرى. ويسمح كل من إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بالمتغيرات البديلة للقيمة السوقية الجارية. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام تكلفة الإحلال بعد خصم الإهلاك كمتغير بديل عن الأصول المتخصصة، إذا لم تتوافر معلومات عن سعر السوق.

٦٦-٢٦ مبدأ التقييم العام في إحصاءات مالية الحكومة هو استخدام أسعار السوق الجارية لجميع الأصول والخصوم وتغيرات القيمة ذات الصلة — أي، لجميع الأرصدة والتدفقات. وكما يشرح الفصل الثالث في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، عندما لا تكون هناك سوقا فعالة، أوصت المبادئ التوجيهية للإبلاغ في إطار إحصاءات مالية الحكومة باستخدام القيم الاسمية للأدوات المالية، وتقدير قيمة الأصول/الخصوم الأخرى. ويمكن أن تستند هذه التقديرات إلى: (١) أسعار منتجات مشابهة في أسواق مشابهة، أو (٢) تكاليف إنتاج أصول مشابهة في تاريخ الإبلاغ، أو (٣) القيمة الحالية المخصومة للعائدات المستقبلية المتوقعة على الأصل. (راجع كذلك الفقرات من ٣-١٠٧ إلى ٣-١٢٩ للاطلاع على مناقشة كاملة حول مبادئ التقييم في إحصاءات مالية الحكومة).

٦٦-٢٧ تسمح معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ولكنها لا تقتضي عموماً، باستخدام «القيمة العادلة» لكثير من، ولكن ليس لجميع، الأصول والخصوم وتغيرات القيمة ذات الصلة. وتُعرف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام «القيمة العادلة» بأنها المبلغ الذي يمكن دفعه لمبادلة أصل ما أو تسوية خصم ما في معاملة قائمة على المنافسة بين طرفين على دراية بها وراغبين في إتمامها. ويتشابه هذا التعريف مع أساس سعر السوق المستخدم في إحصاءات مالية الحكومة. كذلك تسمح معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتقييم الأصول والخصوم على أساس التكلفة التاريخية.

٦٦-٢٨ تنص معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أن الخصوم المالية (مع بعض الاستثناءات) والأصول المالية التي تكون (١) استثمارات محتفظاً بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو (٢) قروضا ومبالغ مستحقة القبض، أو (٣) استثمارات في أدوات حصص الملكية لا يمكن قياسها بالقيمة العادلة لعدم إمكانية تحديد القيمة العادلة على أساس موثوق

٦٦-٢١ لا تثبت الخصوم في الإحصاءات الاقتصادية الكلية إلى حين وجود مطالبة من الطرف المقابل. والحفاظ على الاتساق هو أحد المبادئ الأساسية في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ومن ثم، تشير المبادئ التوجيهية في إحصاءات مالية الحكومة إلى أنه ينبغي الإفصاح في بنود التذكير عن المخاطر المحتملة، مثل الحالات الطارئة والضمانات التي تُمنح لمرة واحدة، إلى أن يحين موعد طلبها. ولا تدخل ضمن الحالات الطارئة بعض الخصوم مقابل مدفوعات مزايا موظفي الحكومة وبعض نظم الضمانات، ولكنها تُثبت كخصوم بدلاً من ذلك. وتقتضي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بأنه في حالة وجود التزام حالي واحتمال حدوث تدفق خارجي، ينبغي تقدير المبلغ، وإذا أمكن تقديره على نحو موثوق، ينبغي إثباته كخصم في كشف المركز المالي (الميزانية العمومية).

٦٦-٢٢ والمجال الرئيسي للاختلاف هو «المخصصات» حيث تعرفها معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بأنها خصوم غير مؤكدة التوقيت أو المقدار (راجع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام ١٩، المخصصات والخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية، الفقرة ١٨). وتتضمن المخصصات التي ليس لها طرف مقابل — مثل مخصصات إعادة الهيكلة وتجديد البيئة. ويجوز أن تتضمن المخصصات كذلك تقدير تدفقات اقتصادية خارجة لمجموعة من الالتزامات (مثل الضمانات)، على أساس أنه من المحتمل أن يتعين على الكيان المعني تلبية مطالبة نسبة المجموعة ككل.

٦٦-٢٣ وتترتب على هذا الاختلاف في إثبات الخصوم فروق بالتبعية في إثبات المصروفات والأصول. على سبيل المثال، فإن إثبات مخصصات لإعادة الهيكلة سوف يقتضي، في ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، إثبات مصروفات ذات صلة، لعدم وجود زيادة تعويضية في قيمة الأصل. فإثبات مخصصات لتجديد موقع في نهاية المطاف أثناء عملية بناء مقلب للنفايات تتم رسملته، في ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، بإضافته إلى الاستثمار الكلي للأصل. ويمكن كذلك في ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام حدوث زيادة أو نقصان في مبلغ المخصصات نتيجة تحسين التقديرات. وقد ينتج عن الزيادة إثبات مصروفات، بينما قد ينتج عن النقصان إثبات إيرادات. ولا تُثبت إحصاءات مالية الحكومة أيًا من هذه التغيرات في الأصول/الخصوم أو الإيرادات/المصروفات الناتجة حتى يمكن تحديد طرف آخر في العملية كمتلقٍ للقيمة.

٦٦-٢٤ ويطبق كل من إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام نفس معايير الإثبات الواسعة على الأصول، والنتيجة هي إثبات نفس الأصول المالية وغير المالية، مع عدد قليل من الاستثناءات، مثل الأصول الناشئة من استكشاف النفط والغاز. وكذلك يتم عموماً إبلاغ بيانات الإيرادات ذات الصلة بإثبات الأصول عند نفس النقطة. لكن هناك فروقا أخرى، مثل الاختلاف في قياس الأصول،

وتمّاس بالتالي إما على أساس التكلفة أو التكلفة المستهلكة، عادة ناقص خسائر انخفاض القيمة (راجع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام ٢٩، الأدوات المالية: إثباتها وقياسها). وتمّاس الأدوات المالية الأخرى القابلة للتداول بالقيمة العادلة. أما الخصوم ذات الصلة بالموظفين والمخصصات طويلة الأجل عدا الأدوات المالية فتتمّاس بصافي القيمة الحالية، التي قد تقارب سعر السوق. ويمكن كذلك تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات، والأصول غير المنظورة إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة التاريخية بعد الإهلاك. ويُقيّم المخزون بالتكلفة، ويقتضي الأمر تخفيضها إلى صافي القيمة القابلة للتحقق، إذا كان صافي قيمة المخزون القابلة للتحقق أقل من التكلفة. وتسمح معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بقياس العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة، ما عدا تلك التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق وعلى أساس مستمر (راجع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام ١٦، العقارات الاستثمارية، الفقرة ٦٢). وتُقيّم الأصول البيولوجية بالقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع، شريطة أن يتسنى قياس القيمة العادلة على نحو موثوق.

٦-٣١ معالجة إعادة التقييم وتغيرات الحجم الأخرى

٦-٣١ تمّيز إحصاءات مالية الحكومة بين المعاملات (التدفقات الاقتصادية بالاتفاق المتبادل) والتدفقات الاقتصادية الأخرى. وتُقيّد إحصاءات مالية الحكومة كل مكاسب وخسائر الحيازة (عمليات إعادة التقييم) والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم في بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى، الذي يفصلها عن المعاملات. ويفيد هذا التمييز لأغراض تحليل المالية العامة. وتمثل التدفقات الاقتصادية الأخرى كسب أو خسارة قيمة اقتصادية نتيجة أحداث لا تخضع مباشرة لسيطرة الحكومة.

٦-٣٢ وتقتضي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام قيد غالبية التغيرات في القيمة في «بيان الأداء المالي». والمكاسب والخسائر التي تُقيّد في «بيان الأداء المالي» تُدرج بعد ذلك ضمن مجموع صافي المبلغ الذي يتدفق من «بيان الأداء المالي» إلى «بيان التغيرات في صافي الأصول/ حصص الملكية». ونتيجة لذلك، فإن «بيان التغيرات في صافي الأصول/ حصص الملكية» يبلغ مجموع تأثير كل تغيرات القيمة المثبتة. ولا يُسمح بقيد بعض المكاسب والخسائر غير المتحققة في «بيان الأداء المالي»، ويجب بدلا من ذلك قيدها مباشرة في «بيان التغيرات في صافي الأصول/ حصص الملكية». والبنود الرئيسية هي مكاسب وخسائر الصرف الأجنبي ذات الصلة بالشركات التابعة الأجنبية، وعمليات إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات.

٦-٣٣ جرت العادة على النظر إلى التمييز بين المكاسب/ الخسائر المتحققة وغير المتحققة على أساس أنها الفرق الرئيسي بين البنود المُقيّدة في «بيان الأداء المالي» مقابل تلك المستبعدة من هذا البيان، ويقتصر قيدها، بدلا من ذلك، على «بيان التغيرات في صافي الأصول/ حصص الملكية». وكان يُنظر إلى «بيان الأداء المالي» على أنه يبين المكاسب/ الخسائر المتحققة، في حين أن «بيان التغيرات في صافي الأصول/ حصص الملكية» يبين المكاسب/ الخسائر غير المتحققة. ومع هذا، أصبحت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الآن تقتضي إدراج كثير من تغيرات القيمة غير المتحققة ضمن «بيان الأداء المالي». فعلى سبيل المثال، تُدرج في «بيان الأداء المالي» تغيرات القيمة الناتجة عن عمليات تقييم غير متحققة لخصوم الموظفين وانخفاض القيمة والاستثناءات الرئيسيان اللذان يُقيّدان في «بيان التغيرات في صافي الأصول/ حصص الملكية» (تقلبات الصرف الأجنبي

٦-٢٩ عند إبلاغ بيانات أحد البنود بتكلفته التاريخية، فإن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام غالبا ما تشجع أو تقتضي الإفصاح عن القيمة العادلة، إذا كان هناك فرق ملموس بين التكلفة التاريخية للبند وقيمه العادلة. على سبيل المثال، ينطبق ذلك على الممتلكات والمصانع والمعدات، والأصول غير المنظورة، والعقارات الاستثمارية. وفي هذه الحالات الثلاث، يكون استخدام التكلفة التاريخية اختياريا في ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ويعني ذلك أن بإمكان الحكومات أن تختار تقييم هذه الأصول على أساس القيمة العادلة. وإذا اختار الكيان المعني القيمة العادلة، إذن يُجرى تقييم مبدئي على أساس التكلفة، تتبعه عمليات قياس لاحقة بالقيمة العادلة. وليس بالضرورة أن تجرى عملية القياس بالقيمة العادلة سنويا. وتجري عمليات القياس المؤقتة بالقيمة العادلة على أساس آخر إعادة تقييم ناقص الإهلاك أو الاستهلاك المتراكم. وبينما من المتوقع أن يحقق اختيار القيمة العادلة، من الناحية النظرية، الاتساق بين مقياس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ومقياس إحصاءات مالية الحكومة، ففي الواقع العملي، هناك عوامل أخرى يمكن أن تنتج عنها فروق. فممارسات القياس التي تتبعها خبراء الإحصاء يمكن أن تنطوي على اختيار عينة، والربط بمؤشر التضخم، وأساليب تقدير أخرى يمكن أن تولد قيما مختلفة عن تلك التي يخرج بها المحاسبون الماليون.

٦-٣٠ تقتضي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الإفصاح عن أساس تقييم الأصول والخصوم. ويعني ذلك أن معلومات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام توضح ما إذا كان سعر السوق الجاري قد استُخدم في تقييم الأصول والخصوم. وإذا استُخدمت التكلفة التاريخية في تقييم الأصول أو الخصوم، إذن سيتعين تعديل البيانات المصدرية لمعايير

٦-٣٠ تقتضي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الإفصاح عن أساس تقييم الأصول والخصوم. ويعني ذلك أن معلومات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام توضح ما إذا كان سعر السوق الجاري قد استُخدم في تقييم الأصول والخصوم. وإذا استُخدمت التكلفة التاريخية في تقييم الأصول أو الخصوم، إذن سيتعين تعديل البيانات المصدرية لمعايير

اختلاف أسماء البيانات

٣٧-٦م تحمل بيانات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المعادلة لبيانات إحصاءات مالية الحكومة أسماء مختلفة (راجع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام ١، عرض الكشوف المالية). وبيان معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المعادل للميزانية العمومية في إحصاءات مالية الحكومة هو «بيان المركز المالي»، برغم أن «الميزانية العمومية» و«بيان الأصول والخصوم» بديلان مقبولان في ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وبيان معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المعادل لبيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة هو «بيان الأداء المالي» رغم أن «بيان الدخل»، و«بيان الإيرادات والمصروفات»، و«بيان التشغيل»، و«بيان الأرباح والخسائر» كلها بدائل مقبولة تحت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وتغطي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام «بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى» في إحصاءات مالية الحكومة جزئياً تحت «بيان التغيرات في صافي الأصول/ حصص الملكية» وجزئياً تحت «بيان الأداء المالي». وبيان معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الذي يعادل «بيان مصادر واستخدامات النقدية» في إحصاءات مالية الحكومة هو «بيان التدفقات النقدية».

٣٨-٦م الكشوف المالية في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام قد تتضمن كذلك «مقارنة بين الموازنة والمبالغ الفعلية» ولا يوجد ما يعادلها في إحصاءات مالية الحكومة. ويجب أن تقدم هذه المعلومات كل الكيانات التي تنشر موازنات معتمدة (راجع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام ١، عرض الكشوف المالية، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام ٢٤، عرض معلومات الموازنة في الكشوف المالية). وتُعرض إما في شكل بيان مالي منفصل أو أعمدة إضافية في الكشوف المالية. ويجب استخدام بيان منفصل عندما يختلف أساس الموازنة عن النتائج الفعلية المبلغ. فعلى سبيل المثال، إذا أعدت الموازنة على الأساس النقدي، بينما النتائج المبلغ في الكشوف المالية مُعدّة على أساس الاستحقاق، يكون «بيان المقارنة بين الموازنة والمبالغ الفعلية» منفصلاً. وإذا أعدا على نفس الأساس، يمكن دمج المبالغ المرصودة في الموازنة تماماً في الكشوف المالية عن طريق استخدام أعمدة إضافية، عندئذ يصبح إعداد بيان منفصل غير ضروري.

هياكل التصنيف

٣٩-٦م المبادئ التوجيهية للإبلاغ في إحصاءات مالية الحكومة تصنف البنود وتجمعها في بياناتها على نحو يختلف عن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. والمصطلحات المستخدمة في التصنيف على أعلى مستوى هي نفسها—مثل الأصول والخصوم والإيرادات والنفقات. ومع هذا، توجد داخل هذه البنود فروق في المفاهيم وفروق في هيكل التصنيف الفرعي. وترجع الفروق إلى اختلاف أهداف مجموعتي المعلومات. فعلى سبيل المثال، تقتضي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام عرض الأصول والخصوم على أساس أنها جارية أو غير جارية، أو اتباع

وإعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات، والأصول غير المنظورة) كلاهما غير متحقق، وكذلك يُنظر إليهما باعتبارهما قد يتسببان في التعتيم على الأداء المالي لكيان ما، ويرجع ذلك في جانب منه إلى اعتبارهما خارج نطاق سيطرة الإدارة، وفي جانب آخر إلى أن المكاسب المتحققة في أحد الأعوام قد ينعكس مسارها في السنوات اللاحقة.

الفروق في طريقة العرض والمصطلحات

٣٤-٦م هناك كذلك فروق في طريقة العرض والمصطلحات بين معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والمبادئ التوجيهية للإبلاغ البيانات في إحصاءات مالية الحكومة. ونتيجة لذلك، يبدو أن هناك فروقاً في الكشوف المالية والإفصاح في ظل كل من إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، حتى وإن كانت المعلومات المُبلّغة هي نفسها إلى حد بعيد، ناهيك عن الفروق في الإثبات والقياس الواردة مناقشتها في موضع آخر في هذا الدليل. ويصف هذا القسم الفرعي الفروق الرئيسية في طريقة العرض والمصطلحات المستخدمة بين المبادئ التوجيهية في إحصاءات مالية الحكومة والشروط في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

٣٥-٦م الفروق الرئيسية في طريقة العرض والمصطلحات هي كما يلي:

- اختلاف أسماء البيانات في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المعادلة للبيانات في إحصاءات مالية الحكومة.

- اختلاف أنواع هياكل التصنيف المدرجة في الميزانية العمومية (بيان المركز المالي)، وبيان التشغيل (بيان الأداء المالي)، وبيان التدفقات النقدية في إطار الإبلاغ، الأمر الذي يجعل اختلاف المصطلحات ضرورياً في بعض الحالات.

- تحدد إحصاءات مالية الحكومة مستوى أدنى من التفاصيل في قائمة شاملة من البنود القياسية يجب أن تلتزم به جميع الكيانات في إعداد بيانات إحصاءات مالية الحكومة، بينما تحدد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام حداً أدنى لمجموعة من البنود القياسية، بينما تحدد مبادئ وتقدم إرشادات حول بنود أخرى قد يتعين على أحد الكيانات المبلغة القيام بإبلاغها.

- تختلف طريقة الإفصاح عن معلومات إضافية حول البيانات المُفصّل عنها في الإطارين.

- قد يختلف تعريف و/أو قيمة مجموع البيانات الرئيسية (مثل مجموع الأصول، وصافي القيمة، ومجموع الإيرادات، والفائض/العجز).

٣٦-٦م يناقش الملحق كل وجه من الفروق الرئيسية المذكورة في الفقرات من ٣٧-٦م إلى ٤٦-٦م.

لتسهيل الاتساق بمرور الوقت، وإتاحة إمكانية المقارنة، وتوحيد البيانات على مستوى الوحدات والقطاعات. ومع هذا، قد يختار معدو البيانات تقديمها بمزيد من التفصيل.

٦-٤٣ كذلك تقتضي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إبلاغ حد أدنى من البنود. ومع هذا، يعتمد العرض في إطارها على قدر أقل من الإرشادات مقارنة بالإبلاغ في إطار إحصاءات مالية الحكومة الذي يقتضي أن يتخذ معدو البيانات قرارات حول أي البنود التي تظهر، مع الإشارة إلى أغراض البيانات وإمكانية فهمها، وأهمية المعلومات، ومبدأ عرض البنود ذات الأهمية النسبية بصورة منفصلة في الكشف المالية (راجع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام (١). على سبيل المثال، يجوز أن يختار معدو البيانات بين العرض القائم على الطبيعة أو الوظيفة.

الإفصاح عن معلومات إضافية

٦-٤٤ من أجل تسهيل صحة تفسير معدي البيانات لتقارير إحصاءات مالية الحكومة، يُحبذ قيامهم بتقديم معلومات عن المصادر والأساليب والإجراءات الإحصائية في صورة بيانات وصفية أو في حواشي التقارير الإحصائية. وبصفة خاصة، ينبغي الإفصاح في التقارير الإحصائية عن المعلومات التي قد تؤثر على تقييم الإحصاءات. وتستخدم إحصاءات مالية الحكومة كذلك فئات بنود التذكرة القياسية لإبلاغ بيانات بنود غير مبلغ عنها في متن البيانات.

٦-٤٥ تقتضي معايير المحاسبة الدولية الإفصاح عن المعلومات التي قد يكون لها تأثير كبير بالنسبة للمستخدمين في الملحوظات حول الكشف المالية. وتتضمن الملحوظات ملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة. وتتضمن كذلك مزيداً من المعلومات التفصيلية عن البنود المنفردة المبلغ عنها في ظاهر البيان—على سبيل المثال، (١) تقسيم الممتلكات والمصانع والمعدات إلى فئات، و(٢) المعلومات عن البنود غير المثبتة ولكنها مهمة برغم ذلك (مثل الاحتياطي الطارئ)، و(٣) معلومات عن المخاطر ذات الصلة بالأدوات المالية.

٦-٤٦ عادة ما تُعرض معلومات إحصاءات مالية الحكومة كسلاسل بيانات زمنية، لكي تُعرض في نفس الوقت البيانات المقارنة لسنوات متعددة. وقد يتحدد إبلاغ هذه البيانات على أساس دوري شهري أو ربع سنوي أو سنوي. وتقتضي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الإبلاغ على أساس سنوي وحسب، ولكنها تسمح بالإبلاغ على نحو أكثر تواتراً. وقد تكون السلاسل الزمنية المتسقة مع إحصاءات مالية الحكومة طويلة للغاية، فتستغرق عقوداً في حالة بعض البلدان. وبناءً على ذلك، يقتضي الأمر تصحيح البيانات في فترة حدوث الخطأ، بصرف النظر عن الوقت الذي تتقرر فيه الحاجة إلى إجراء هذه التصحيحات. أما الكشف المالية التي تُعرض وفق معايير المحاسبة الدولية فتقتضي توفير معلومات مقارنة عن سنة واحدة سابقة وحسب، وإن كانت لا تحدد عدد السنوات التي تدخل في حساب عمليات تعديل أرقام سنة سابقة حسب التغيرات في السياسة والأخطاء.

هيكل للسيولة. ويكتسب هذا الأمر أهمية في تقييم السيولة والملاءة في أحد الكيانات. ولا يوجد هذا التمييز في البيانات الأساسية في إحصاءات مالية الحكومة، لكنها تسمح بإعداد جدول مُكَمَّل عن هيكل استحقاق الأصول والخصوم المالية للحكومة. ومع ذلك، تقتضي إحصاءات مالية الحكومة بعرض الأصول على أساس ما إذا كانت مالية أو غير مالية، ولكن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لا تقتضي ذلك.

٦-٤٠ وفي إحصاءات مالية الحكومة، تساعد التصنيفات الاقتصادية والوظيفية الموحدة على تحقيق الأهداف المحددة التالية: (١) إمكانية المقارنة بين حسابات مختلف الكيانات الحكومية والقطاعات الفرعية، و(٢) إمكانية المقارنة على المستوى الدولي. وتُصمم هذه التصنيفات من أجل تقييم تأثير الحكومة والقطاع العام على الاقتصاد ككل، وتحديد مشاركة الحكومة مع القطاعات الأخرى. على سبيل المثال، تُصنَّف الأصول المالية والخصوم وتُعرض وفقاً لما إذا كانت أدوات محلية أم أجنبية، للسماح بتقييم تفاعل الحكومة مع بقية العالم. ويكتسب هذا التصنيف أهمية لأن قرارات سياسة المالية العامة بشأن الأدوات المحلية مقابل الأدوات الأجنبية تستند إلى معايير مختلفة، وكذلك لأن هذا التصنيف يسمح بانحراف تأثير الحكومة على ميزان المدفوعات للبلد المعني. ولا تقتضي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام التمييز على هذا النحو. كذلك فإن العرض القياسي في إحصاءات مالية الحكومة يسمح بحساب المقاييس التحليلية لسياسة المالية العامة والمقارنة بينها، مثل الرصيد الأولي، ونسبة مُستقر الضريبة، والنفقات حسب الوظيفة، إلخ.

٦-٤١ وتُجمع معلومات عن الطرف المقابل لأغراض الإبلاغ في كل من إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ويقتضي التصنيف الاقتصادي في إحصاءات مالية الحكومة إبلاغ معلومات عن تدفقات وأرصدة الطرف المقابل (الميزانية العمومية) كبنود قياسي. وتتحدد بناءً عليها بنود التوحيد وتمثل أساس الروابط مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد. ولا تقتضي معايير المحاسبة الدولية عموماً إبلاغ معلومات عن الطرف المقابل في ظاهر الكشف المالية أو الملحوظات ذات الصلة. ومع هذا، تقتضي معايير المحاسبة الدولية أن يجمع معلومات عن الطرف المقابل كل من: (١) الكيان الأم لتحديد المعاملات داخل المجموعة، حتى يتمكن هذا الكيان من حذفها لدى إعداد الكشف المالية الموحدة، و(٢) الشركة التابعة لتحديد المعاملات مع الكيان الأم والكيانات الأخرى الخاضعة لسيطرة مشتركة، حتى يمكن الإفصاح عن المعلومات حول هذه المعاملات في الملحوظات. وقد تكتسب المعلومات عن الطرف المقابل أهمية كذلك في مذكرات الإفصاح ذات الصلة بالمخاطر والإفصاح من الأطراف ذات الصلة.

أدنى مستويات التفصيل

٦-٤٢ تقتضي إحصاءات مالية الحكومة وضع حد أدنى من التفاصيل في الإبلاغ وفقاً لقائمة شاملة من البنود القياسية. ويتحدد مستوى التفصيل في البنود القياسية.

صافي القيمة الافتتاحي في الميزانية العمومية +
رصيد التشغيل + التغيرات في جميع الأصول والخصوم
الناتجة عن التدفقات الاقتصادية الأخرى = صافي
القيمة الختامي في الميزانية العمومية.

- طبقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، يُحسب صافي الأصول/حصة الملكية على أساس أنه صافي الأصول/حصة الملكية الافتتاحي + الفائض/العجز + البنود المبينة مباشرة في بيان التغيرات في حصص الملكية = صافي الأصول/حصة الملكية الختامي. وصافي الأصول/حصة الملكية يساوي كذلك صافي جميع الأصول ناقص الخصوم، مع استبعاد حصة الملكية.

م٦-٤٩ تنتج هذه الفروق في حساب صافي البنود الموازنة بصفة أساسية من الفروق بين طريقة إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تخصيص البنود ضمن بيانات كل منهما (إحصاءات مالية الحكومة تبين التدفقات الاقتصادية الأخرى بصورة منفصلة). إضافة إلى ذلك، ينبغي ملاحظة أن حصة الملكية، في مفهوم صافي القيمة في إحصاءات مالية الحكومة، تُعامل بشكل متماثل كجزء من الأصول والخصوم المالية—أي أن الاستثمارات في حصص الملكية تُدرج ضمن الأصول، بينما أي حصة ملكية للكيان الحكومي تكون في حيازة وحدات غير حكومية—وهذا أمر نادر حدوثه عادة بالنسبة للكيانات الحكومية—تُدرج ضمن الخصوم. وعلى العكس من ذلك، فإن مفهوم صافي الأصول/حصة الملكية في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يتضمن حصة الملكية التي تعالجها إحصاءات مالية الحكومة كخصوم، بينما الاستثمارات في حصة ملكية كيان آخر تُثبت كأصول مالية.

م٦-٥٠ وإضافة إلى هذه الفروق في طريقة العرض، يمكن أن يكون هناك فرق كذلك في قيم هذه البنود نتيجة للفروق في التقييم والإثبات.

الإيرادات والمصروفات

م٦-٥١ على الرغم من اختلاف مفاهيم الاستحقاق في بنود الإيرادات والمصروفات في إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، فمن الممكن تسويتها على النحو التالي:

- الإيرادات + التدفقات الاقتصادية الداخلة الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة = الإيرادات + التدفقات الاقتصادية الداخلة المثبتة مباشرة في «بيان التغيرات في صافي الأصول/حصة الملكية» في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

- المصروفات + التدفقات الاقتصادية الخارجة الأخرى في إحصاءات مالية الحكومة = المصروفات + التدفقات الخارجة المثبتة مباشرة في «بيان التغيرات في صافي الأصول/حصة الملكية» في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

المطابقة بين مجملات الكشف المالية في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ومجملات إحصاءات مالية الحكومة.

مجموع الأصول ومجموع الخصوم

م٦-٤٧ هناك بعض الفروق في التصنيف بوجه عام بين تصنيف الأصول والخصوم في إحصاءات مالية الحكومة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

- إحصاءات مالية الحكومة تصنف الأصول والخصوم على أساس ما إذا كانت مالية أو غير مالية. ولا تقتضي معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تقسيم الأصول والخصوم إلى مجموعات على هذا الأساس، ولا تقتضي تقديم ملخص لمجموع الأصول المالية وغير المالية. ومع ذلك، فإنها تقتضي الإفصاح عن الأصول والخصوم المالية وغير المالية على نحو منفصل، مما يعني أن بيان المركز المالي (الميزانية العمومية) في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يحتوي على معلومات كافية لتحديد مجاميع الأصول والخصوم المالية وغير المالية.

- تصنف إحصاءات مالية الحكومة الأصول المالية والخصوم إلى محلية وأجنبية. ولا تستخدم معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هذا التصنيف، ورغم أنه يمكن تضمين بعض هذه المعلومات المفصّل عنها في تقارير إفصاح الكيان المعني عن إدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.

- تصنف إحصاءات مالية الحكومة الأصول والخصوم وفق خصائص وأغراض إحصاءات مالية الحكومة الموحدة، التي قد تختلف عن التصنيف الذي تقتضيه معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. فعلى سبيل المثال، يتحدد تصنيف الممتلكات في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أساس ما إذا كانت عقارات استثمارية، بينما تميز إحصاءات مالية الحكومة الممتلكات حسب ما إذا كانت أصلاً مُنتجاً/غير مُنتجاً وما إذا كانت سكناً، أو مباني أخرى، أو إنشاءات أخرى، أو تحسينات الأراضي. وتصنف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الأدوات المالية حسب ما إذا كان الغرض منها هو التجارة أو الاحتفاظ بها إلى أن يحل أجل استحقاقها، وحسب ما إذا كانت الخصوم هي خصوم ذات صلة بالموظفين، وما إذا كانت مخصصات تتعلق بتجديد البيئة، وهي تختلف جميعها عن تصنيف إحصاءات مالية الحكومة.

صافي القيمة

م٦-٤٨ مفهوم صافي القيمة زائد حصة الملكية (يشار إليه كذلك بأنه الأرصدة الذاتية) في إحصاءات مالية الحكومة يساوي صافي الأصول/حصة الملكية في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام:

- في إحصاءات مالية الحكومة، يُعرّف صافي القيمة لفترة محددة بأنه مجموع الأصول ناقص مجموع الخصوم.

٦م-٥٢ تشير معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى الأهمية النسبية باعتبارها معيار تصنيف للإيرادات والمصروفات. وفي هذا السياق، تقتضي إحصاءات مالية الحكومة إبلاغ بيانات البنود القياسية. وإضافة إلى التصنيف الاقتصادي (على النحو المبين)، كذلك يتضمن دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ ونظام الحسابات القومية تصنيفاً لوظائف الحكومة (تصنيف ووظائف الحكومة).

٦م-٥٣ في ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإحصاءات مالية الحكومة، يتم إثبات التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات اقتناء أصول أو التصرف فيها في «بيانات التدفقات النقدية». ومع ذلك، ففي الحسابات القائمة على أساس الاستحقاق، قد يكون هناك اختلاف في وقت قيد إعادة تقييم الأصول وبيان قيد التغيرات في التقييم. وفي ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، يجوز قيد الأصول بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة، حسب طبيعتها. وأي مكسب أو خسارة من التصرف في الأصول هو مكاسب أو خسائر حيازة متحققة تُقيد في الإيرادات والمصروفات وقت التصرف. ومن ثم، تظهر هذه المكاسب/الخسائر كجزء من الفائض/العجز المُثبت في «بيان الأداء المالي». وفي ظل إحصاءات مالية الحكومة، تُقيم الأصول بأسعار السوق الجارية ويتم إثبات أي مكاسب أو خسائر حيازة وقت حدوثها. وتنعكس هذه التغيرات في التقييم في «بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى». وبالنسبة للأصول التي يتم التصرف فيها بأسعار تختلف عن تقييم الأصل، يُعتبر أن هذا التدفق الاقتصادي الآخر قد حدث قبل التصرف في الأصل مباشرة، لكي لا يكون هناك أي مكسب أو خسارة عند التصرف في الأصل ينعكس في «بيان العمليات». ومن ثم، فإن مبالغ الإيرادات/المصروفات التي يتم إثباتها ستختلف عن تلك التي تُقيد في ظل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

استهلاك رأس المال الثابت (الأصول)

٦م-٥٤ من الناحية النظرية، يختلف مفهوم استهلاك رأس المال الثابت في إحصاءات مالية الحكومة عن مفهوم «الإهلاك» في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. فبنطوي مفهوم «الإهلاك» في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أن التغيرات في التكلفة التاريخية أو القيمة الجارية

للأصل تُخصص ضمن فترة الإبلاغ التي يُستخدَم الأصل خلالها، كمقياس لاستهلاك الأصل. ويستند مفهوم استهلاك رأس المال الثابت في إحصاءات مالية الحكومة إلى مفهوم القيمة الجارية — الوارد وصفه في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (الفقرة ٦-٢٤٠) على أنه التناقص، أثناء الفترة المحاسبية، في القيمة الجارية لرصيد الأصول الثابتة التي يملكها ويستخدمها مُنتج ما بسبب التدهور المادي أو التقادم الطبيعي أو التعرض لضرر عرضي طبيعي. واستهلاك رأس المال الثابت هو مقياس استشرافي، أي أنه يتحدد حسب المنافع التي تتوقع الوحدات المؤسسية أن تحصل عليها في المستقبل من استخدام الأصل في الإنتاج على مدى الفترة المتبقية من عمره الافتراضي. وفي الواقع العملي، عادة ما يُحسب استهلاك رأس المال الثابت وفقاً لمجموعات من الأصول المجمعة باستخدام منهج قائم على نموذج.

٦م-٥٥ وفي الواقع العملي، سيكون الإهلاك مقارباً لاستهلاك رأس المال الثابت في إحصاءات مالية الحكومة. إذا افترض تماثل أساليب التقييم والأعمار الافتراضية للأصول، بينما قيم الأصول على أساس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام قريبة من قيم الإحلال من خلال عمليات إعادة التقييم. وعندما تستند قيم الأصول طبق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام إلى قيم التكاليف التاريخية، عادة ما يمثل الإهلاك تقييماً لاستهلاك رأس المال الثابت بأقل من قيمته. وسيكون الفرق كبيراً في الحكومات التي لديها أرصدة كبيرة من الأصول الثابتة، كما هو الحال في كثير من الحكومات.

رصيد التشغيل

٦م-٥٦ يُحسب صافي رصيد التشغيل في إحصاءات مالية الحكومة بنفس طريق حساب «الفائض/العجز» في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ويُحسب كلاهما على أساس الإيرادات ناقص المصروفات. ومع هذا، من المرجح أن تختلف قيمة هذين البندين الموازين، نظراً لاحتمال وجود فروق بين البنود المدرجة ضمن الإيرادات والمصروفات في إحصاءات مالية الحكومة وتلك المدرجة في الإيرادات والمصروفات في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. ويمكن عزو هذا الفرق بصورة أساسية إلى الاختلاف في مفهوم معالجة التدفقات الاقتصادية الأخرى.



إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى

المتاحة من وزارات المالية والقائمة على التصنيفات الوطنية وتدخل عليها التعديلات اللازمة وفقا لمتطلبات المبادئ التوجيهية الإحصائية. وتشترك البنوك المركزية أساسا في إعداد البيانات النقدية والمالية بحيث تتيح لها متابعة الأوضاع المالية ومسار تنفيذ السياسات النقدية. وينبغي أن تستند كل تلك البيانات إلى إرشادات منهجية متسقة، وفي حالة اشتراك هيئات متعددة في إعداد البيانات الاقتصادية الكلية يتعين على هذه الهيئات الوطنية تنسيق جهودها لضمان تحقيق أعلى درجات الاتساق في مخرجات البيانات.^٢

٧-٣ ومن شأن تفهم طبيعة الروابط بين مجموعات البيانات أن يساعد البلدان على إنتاج الإحصاءات المتسقة والقابلة للمقارنة واللائمة للتحليل الاقتصادي وصنع السياسات. ويتمثل الهدف الأساسي من إحصاءات مالية الحكومة في توفير إطار مفاهيمي شامل للإبلاغ الإحصائي من أجل تحليل وتقييم سياسة المالية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، توفر إحصاءات مالية الحكومة التفصيلية مقياسا لمدى تأثير الحكومة على قطاعات الاقتصاد الأخرى. وبالتالي فإن هذه البيانات حول المالية العامة هي مدخلات لمجموعات بيانات أخرى، بينما يمكن استخدام مجموعات البيانات الأخرى لاشتقاق بيانات إحصاءات مالية الحكومة و/أو التحقق من صحتها. ويمكن لاتساق العمل أن يسمح لمعدي البيانات بتبادل البيانات المصدرة، حسب الاقتضاء، ويشجع أيضا حدوث تطورات منطقية في نظم البيانات المصدرة.

٧-٤ ويقدم الجزء المتبقي من هذا الملحق نظرة عامة على أوجه التشابه والاختلاف المهمة بين إحصاءات مالية الحكومة ومجموعات البيانات الرئيسية الأخرى. ويقدم وصفا لأوجه التشابه المتعلقة بنطاق التغطية والقواعد المحاسبية، ثم يعقد مقارنة بين الإطار التحليلي لدليل إحصاءات مالية الحكومة ومثيله في نظام الحسابات القومية، ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية. وأخيرا، يوضح الملحق كيفية ارتباط إطار إحصاءات مالية الحكومة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة

يقدم هذا الملحق وصفا للعلاقات بين إحصاءات مالية الحكومة والحسابات القومية، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والإحصاءات النقدية والمالية، والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية. ويهدف إلى تقديم نظرة عامة على أهم أوجه التشابه والاختلاف بين إحصاءات مالية الحكومة ومجموعات البيانات الرئيسية الأخرى، بالإضافة إلى استعراض كيفية مطابقة البيانات عند وجود فروق في طريقة عرضها. وليس المقصود من محتوى هذا الملحق أن تكون له أفضلية على الإرشادات المنهجية الواردة في بقية أجزاء هذا الدليل.

مقدمة

٧-١ ينبغي أن يتفهم معدي إحصاءات مالية الحكومة ومستخدموها طبيعة العلاقة بين إحصاءات مالية الحكومة وغيرها من مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية. وعلى وجه التحديد، فإن تفهم هذه الروابط يعزز الاتساق بين مجموعات البيانات ذات الصلة ويدعم إمكانية تحليل الاقتصاد ككل.

٧-٢ وتختلف الترتيبات المؤسسية لإعداد وإنتاج الإحصاءات الاقتصادية الكلية باختلاف البلدان، حيث تتراوح بين تولي كيان واحد مسؤولية إعداد البيانات المصدرة والصيغة النهائية لإحصاءات مالية الحكومة واشتراك عدة هيئات وطنية في إعداد مختلف عناصر البيانات. وقد تشترك في هذه الجهود هيئات مثل وزارات المالية، ومكاتب الإحصاء الوطنية، والبنوك المركزية، وغيرها من الهيئات الحكومية. وغالبا ما تشترك وزارات المالية في إعداد بيانات الموازنة من السجلات المحاسبية والسجلات الإدارية الأخرى لمتابعة تنفيذ موازنة الحكومة. وتتولى مكاتب الإحصاء الوطنية غالبا مسؤولية إعداد وإنتاج الإحصاءات الاقتصادية الكلية ونشرها تماشيا مع مبادئ «نظام الحسابات القومية؟ لعام ٢٠٠٨»^١. وقد تستخدم هذه المكاتب البيانات المصدرة

^١ أغلب الإشارات إلى نظام الحسابات القومية الواردة في هذا الملحق تتعلق بالمحتوى العام لهذا الكتاب وليس بجزء معين من النص. وتستخدم عبارة «في نظام الحسابات القومية» لتشير إلى الحسابات القومية المعدة على نحو يتفق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ باعتباره مستودعا فكريا.

^٢ راجع دراسة Dziobek and Tanase, Institutional Cooperation between Central Banks and the Statistical Offices for Producing Macroeconomic Statistics, IFC Bulletin No 28, August 2008

البيئية الاقتصادية. وفي حالة وجود فروق في طريقة العرض، يقدم الملحق معلومات حول كيفية مطابقة البيانات.

نظرة عامة على أوجه التشابه والاختلاف

٧-٥ يتسق هذا الدليل مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الذي يوفر الأساس المفاهيمي للحسابات القومية. وتعمل الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي كإطار موحد للإحصاءات المتعلقة بالمعاملات والمراكز بين الاقتصاد المعني وبقيّة العالم. ويقدم دليل الإحصاءات النقدية والمالية المبادئ التوجيهية لإعداد الإحصاءات لقطاع الشركات المالية. وتتسق هذه الأدلة أيضا مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨^٢.

٧-٦ وعلى وجه العموم، تقدم كل هذه الأدلة الإحصائية تعريفا للمبادئ والمفاهيم على نحو متسق. فالتمييز بين الكيانات المقيمة وغير المقيمة، والتقسيم القطاعي للاقتصاد المحلي، وتعريف الأدوات المالية وتصنيفاتها هي عناصر مماثلة في هذه الأدلة. والقواعد المحاسبية المستخدمة مماثلة فيما يتعلق بأساس المحاسبة والتقييم. وبينما يستخدم أساس الاستحقاق لقيود التدفقات ومراكز الأرصدة دائما في كل مجموعات البيانات، فإن إحصاءات مالية الحكومة تتضمن كذلك إعداد «بيان مصادر واستخدامات النقدية». وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة، كما يتضح في المقارنات التفصيلية، تعرّف وتقيم الأرصدة والتدفقات في إحصاءات مالية الحكومة بنفس الطريقة.

٧-٧ ولأسباب تحليلية، يلاحظ اختلاف هيكل وطريقة عرض إطار إحصاءات مالية الحكومة في الفصل الرابع وكذلك تناوله لبضعة أنشطة مقارنة بإطار وطريقة عرض بيانات قطاع الحكومة العامة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ومجموعات البيانات الأخرى. وبينما تتضمن كل مجموعات البيانات بنودا موازنة، فإن قواعد تجميع البيانات وتوحيدها ليست متماثلة تماما.

٧-٨ تركز إحصاءات مالية الحكومة على قياس تأثير الأحداث الاقتصادية على موارد الحكومة المالية، وتأثير الأنشطة الحكومية على الاقتصاد من خلال الضرائب والإنفاق والاقتراض والإقراض. ويركز نظام الحسابات القومية على الروابط بين قطاعات الاقتصاد، والعمليات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج، وتوليد الدخل وتوزيعه، واستهلاك السلع والخدمات، والتراكم. وتقدم إحصاءات ميزان المدفوعات ملخصا للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين

وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، بينما توضح إحصاءات وضع الاستثمار الدولي قيمة مراكز أرصدة الأصول المالية والخصوم بين المقيمين في اقتصاد ما وغير المقيمين في تاريخ إبلاغ البيانات. وتركز الإحصاءات النقدية على تقييم الأوضاع النقدية وتأثير قرارات السياسة النقدية على أسواق المال والأسواق الرأسمالية. وهذه الفروق في التركيز تقتضي أن يكون قيد الأنشطة الحكومية في إحصاءات مالية الحكومة مختلفا في بعض الأحيان عن قيدها في مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى، غير أن مثل هذه الفروق هي الاستثناء عن المبدأ العام، حيث يجري تطبيق المعايير المفاهيمية على نحو متسق في مختلف مجموعات البيانات ذات الصلة. وفي حالة وجود فروق في طريقة العرض ينبغي مطابقة هذه الفروق بانتظام لضمان اتساق البيانات الاقتصادية الكلية.

نطاق التغطية والقواعد المحاسبية

٧-٩ تحديد الوحدات المؤسسية وتقسيمها القطاعي مماثل من الناحية المفاهيمية في كل مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية. وحيثما توجد فائدة من الناحية التحليلية، قد تقتضي مجموعات معينة من البيانات المزيد من تقسيم القطاعات الأساسية إلى قطاعات فرعية حسب الحاجة. وعلى سبيل المثال، تعرض إحصاءات مالية الحكومة بيانات القطاعات الفرعية للحكومة العامة كمجموعات بيانات مستقلة، بينما تعرض الإحصاءات النقدية بيانات القطاعات الفرعية للشركات المالية. ووفقا لما يرد في الفقرة ٢-٥٨، يُعرّف قطاع الحكومة العامة في إحصاءات مالية الحكومة على نحو مطابق لتعريف قطاع الحكومة العامة في الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، والإحصاءات النقدية. ورغم أن القطاع العام ليس من القطاعات الأساسية الخمسة في نظام الحسابات القومية فهو معترف به كمجموعة إضافية^٤. كذلك يلاحظ أن هناك تطابقا بين كل مجموعات البيانات في مفهوم الإقامة المستخدم للتمييز بين الكيانات المقيمة وغير المقيمة وفي القطاعات المستخدمة في تحديد معاملات الأطراف المقابلة. وبالتالي ينبغي لمعدي البيانات الاقتصادية الكلية التأكد من تطابق التغطية الفعلية المستخدمة في إحصاءاتهم.

٧-١٠ تتطابق معظم القواعد المحاسبية المستخدمة في هذه الأطر الاقتصادية الكلية. وعلى وجه الخصوص، تتطابق القواعد الخاصة بوقت القيد، وتقييم التدفقات ومراكز الأرصدة، والقواعد المنظمة لقيود التدفقات ومراكز الأرصدة على أساس إجمالي أو على أساس صاف.

^٤ تعريف القطاع العام حسبما يرد في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الفصل ٢٢، القسم باء، مطابق للتعريف الوارد في الفقرة ٢-٦٣ من هذا الدليل.

^٢ لا يزال دليل الإحصاءات النقدية والمالية، نسخة عام ٢٠٠٠، حتى وقت صدور هذا الدليل، قيد التعديل لكي يتسق مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

الفعلية المقيدة في بعض الحالات. وفيما يلي عرض موجز لهذه الفروق (راجع الجدول م٧-١):

- يقيد إطار إحصاءات مالية الحكومة أساساً عمليات الحكومة العامة أو القطاع العام وفقاً للإيرادات والمصروفات والمعاملات في الأصول المالية وغير المالية والخصوم. وتدرج هذه المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى ضمن الميزانيات العمومية. ويقيد نظام الحسابات القومية معاملات الحكومة العامة وفقاً لمشاركتها في مقياس الإنتاج، وتوليد وتوزيع الدخل واستخدامه، ومعاملات الحسابين الرأسمالي والجاري. وتدرج كذلك هذه المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى ضمن الميزانيات العمومية.
- ويعمل نظام الحسابات القومية على مطابقة الحسابات الجارية، وحسابات التراكم، ومراكز الميزانيات العمومية بين مختلف القطاعات المؤسسية، بينما لا تتم مثل هذه المطابقات في إحصاءات مالية الحكومة إلا لقطاع الحكومة العامة والقطاع العام.
- وتتبع مجموعتا البيانات ممارسات مختلفة في قيد البيانات. فإحصاءات مالية الحكومة تستند إلى مبدأ القيد المزدوج، المماثل لمحاسبة الأعمال، ولكن نظام الحسابات القومية يقوم على مبدأ القيد المحاسبي الرباعي، لأن معظم المعاملات تنطوي على وحدتين مؤسستين. وعلى كل وحدة مؤسسية مشتركة في معاملة أن تقيد المعاملات وفقاً لنظام القيد المزدوج لكي تتوازن الحسابات.
- وينصب تركيز نظام الحسابات القومية على مختلف أنواع العمليات الاقتصادية. ولذلك إذا كان قيد معاملة واحدة كافياً في إحصاءات مالية الحكومة، فقد يلزم القيام بعمليات قيد متعددة في نظام الحسابات القومية لتعبر بشكل صحيح عن كل العمليات الاقتصادية ذات الصلة.

مقارنة بين الحسابات في إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية

م٧-١٤ يتألف الإطار التحليلي في إحصاءات مالية الحكومة من أربعة بيانات (راجع الفصل الرابع). حيث يستعرض بيان العمليات كل المعاملات المقيدة في إطار إحصاءات مالية الحكومة. وتعرض التدفقات الاقتصادية الأخرى في بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى،^٥ وتعرض

^٥ لأغراض التحليل، يمكن كذلك عرض بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى كبيانات مستقلة لقيد مكاسب وخسائر الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم.

م٧-١١ الاختلاف الرئيسي بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية في القواعد المحاسبية يتعلق بتوحيد البيانات (راجع الفقرة ٣-١٦٧ من هذا الدليل). فمن حيث المبدأ، تقتضي إحصاءات مالية الحكومة حذف كل التدفقات ومراكز الأرصدة بين القطاعات وفيما بينها إذا كانت بين وحدات نفس القطاع أو القطاعات الفرعية. ويمكن تطبيق التوحيد على إحصاءات أي مجموعة من الوحدات، بما في ذلك القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة، أو القطاع العام بالكامل، أو أي مجموعات أخرى حسب الاهتمام التحليلي.

م٧-١٢ ومن حيث المبدأ، لا يُستخدم التوحيد في نظام الحسابات القومية، رغم الإقرار بأن التوحيد قد يكون مفيداً لقطاع الحكومة العامة (راجع الفقرات ٢-٦٩ و ٣-١٩٧ و ٢٢-٧٩ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨). وحتى عند استخدام التوحيد في الحسابات القومية فإن المعاملات التي تظهر في الحسابات المختلفة لا يتم توحيد بياناتها أبداً حتى لا تتأثر البنود الموازنة. فمن الملاحظ في الحسابات القومية على سبيل المثال، أن الفوائد مستحقة القبض لوحدة حكومية ومستحقة الدفع من وحدة حكومية أخرى تدرج كإيرادات ونفقات في حسابات قطاع الحكومة العامة. وفي المقابل، يُستخدم التوحيد الكامل في إحصاءات مالية الحكومة. ولا تقيد مثل هذه الفوائد كنفقات ولا كإيرادات في البيانات الموحدة لقطاع الحكومة العامة ككل، رغم أنها قد تظهر في حسابات القطاع الفرعي للحكومة العامة إذا كان الطرفان المعنيان في قطاعين فرعيين مختلفين من الحكومة العامة. ونظراً لأن إحصاءات «نظام الحسابات القومية» غير موحدة، ينبغي لمعدي إحصاءات مالية الحكومة الاحتفاظ بإحصاءات غير الموحدة ليستخدمنها معدو بيانات الحسابات القومية.

مقارنة بين الإطار التحليلي في إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية

م٧-١٣ يمكن وصف إطار إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية بأنهما إطاران منهجيان لقيد وعرض التدفقات ومراكز الأرصدة، بحيث تتألف التدفقات من المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى. ورغم أن أسلوب قيد التدفقات ومراكز الأرصدة متماثل عموماً في مجموعتي البيانات، فإن الحسابات التي تقيد فيها هذه التدفقات والأرصدة تختلف نتيجة الأهداف المتميزة لمجموعتي البيانات. وبوجه عام، تولي مجموعتا البيانات نفس الاهتمام بأنشطة قطاع الحكومة العامة والقطاع العام، رغم الاختلاف في ترتيب البيانات واختلاف التدفقات

الجدول م٧-١: الفروق الأساسية بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية

المؤشر	تحديد الفروق
الإطار التحليلي	تُعرض إحصاءات مالية الحكومة أساساً في أربعة كشوف، بما في ذلك بيان التدفقات النقدية. وفي نظام الحسابات القومية، تعرض المعاملات في مجموعة من سبعة حسابات (راجع الشكل البياني م٧-١)، وتعرض التدفقات الاقتصادية الأخرى في حسابين، بينما يتم عرض مراكز الأرصدة في الميزانية العمومية. ولا يشمل نظام الحسابات القومية حساباً مكافئاً لبيان التدفقات النقدية في إحصاءات مالية الحكومة.
نطاق التركيز	ينصب تركيز إحصاءات مالية الحكومة على تأثير الأحداث الاقتصادية على موارد الحكومة المالية. وينصب تركيز نظام الحسابات القومية على قياس العمليات الاقتصادية وتأثيرها على قطاعات الاقتصاد المختلفة.
التوحيد	من حيث المبدأ، تقتضي إحصاءات مالية الحكومة حذف كل التدفقات ومراكز الأرصدة بين القطاعات وفيما بينها إذا كانت بين وحدات نفس القطاع أو القطاعات الفرعية. لا يستخدم التوحيد في نظام الحسابات القومية، من حيث المبدأ، رغم الإقرار بأن التوحيد قد يكون مفيداً لقطاع الحكومة العامة.
صناديق معاشات التقاعد غير الممولة المرتبطة بالعمل	تقتضي إحصاءات مالية الحكومة إقرار خصم لكل التزامات معاشات التقاعد غير الممولة المرتبطة بالعمل. يسمح نظام الحسابات القومية باستبعاد بعض التزامات معاشات التقاعد من الحسابات الرئيسية وقيدتها في الجداول التكميلية. ويقر نظام الحسابات القومية بجميع إيرادات ومصروفات المساهمات الاجتماعية، ويقيد بنداً موازناً للتغيرات في الخصوم، بينما يقر إطار إحصاءات مالية الحكومة بالمساهمات والمنافع الاجتماعية إما كإيرادات ومصروفات أو معاملات في الخصوم.
خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة وخدمات التأمين والرسوم المرتبطة بالضمانات الموحدة	في إحصاءات مالية الحكومة، لا يتم تحديد رسوم الخدمات المرتبطة بالفائدة، وأقساط التأمين على غير الحياة، ورسوم الضمانات الموحدة بصفة مستقلة لأنه لا يمكن تقديرها إلا بصورة غير مباشرة مع مراعاة البيانات من كل قطاعات الاقتصاد، كما في الحسابات القومية. في نظام الحسابات القومية، يتم اشتقاق قيم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة وخدمات التأمين ونظم الضمانات الموحدة عن طريق تجزئة معاملات الفائدة وأقساط التأمين على غير الحياة ورسوم الضمانات الموحدة.
التحويلات العينية - السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة	في إحصاءات مالية الحكومة، السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة وتحولها في صورة عينية لا تقيد كمبيعات محتسبة إلا عند تقديمها للعاملين كأجور عينية. وفي جميع الحالات الأخرى، لا تقيد سوى تكلفة إنتاج هذه السلع والخدمات في فئات المصروفات ذات الصلة. وفي نظام الحسابات القومية، كل السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة وتحولها في صورة عينية تقيد كتحويلات وكمبيعات محتسبة لسلع وخدمات.
المعاملات الداخلية المتعلقة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي	في إحصاءات مالية الحكومة، تستبعد من المصروفات بنود تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت المتعلقة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي وتقيد كعناصر تكلفة اقتناء أصل غير مالي. وفي نظام الحسابات القومية، تقيد كامل تكاليف تعويضات العاملين، واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت بالإضافة إلى اقتناء الأصل غير المالي.

واستخدامات هذه الموارد. وتتم موازنة هذه الحسابات بإضافة بند موازن يعرف على طريقة حساب المتبقيات بأنه الفرق بين مجموع الموارد المقيدة على أحد جانبي الحساب ومجموع الاستخدامات المقيدة على الجانب الآخر. ويرحلُ البند الموازن إلى الحساب التالي حيث يقيد كأول بند، على الجانب الآخر ومن ثم تصبح مجموعة الحسابات متكاملة بوضوح.

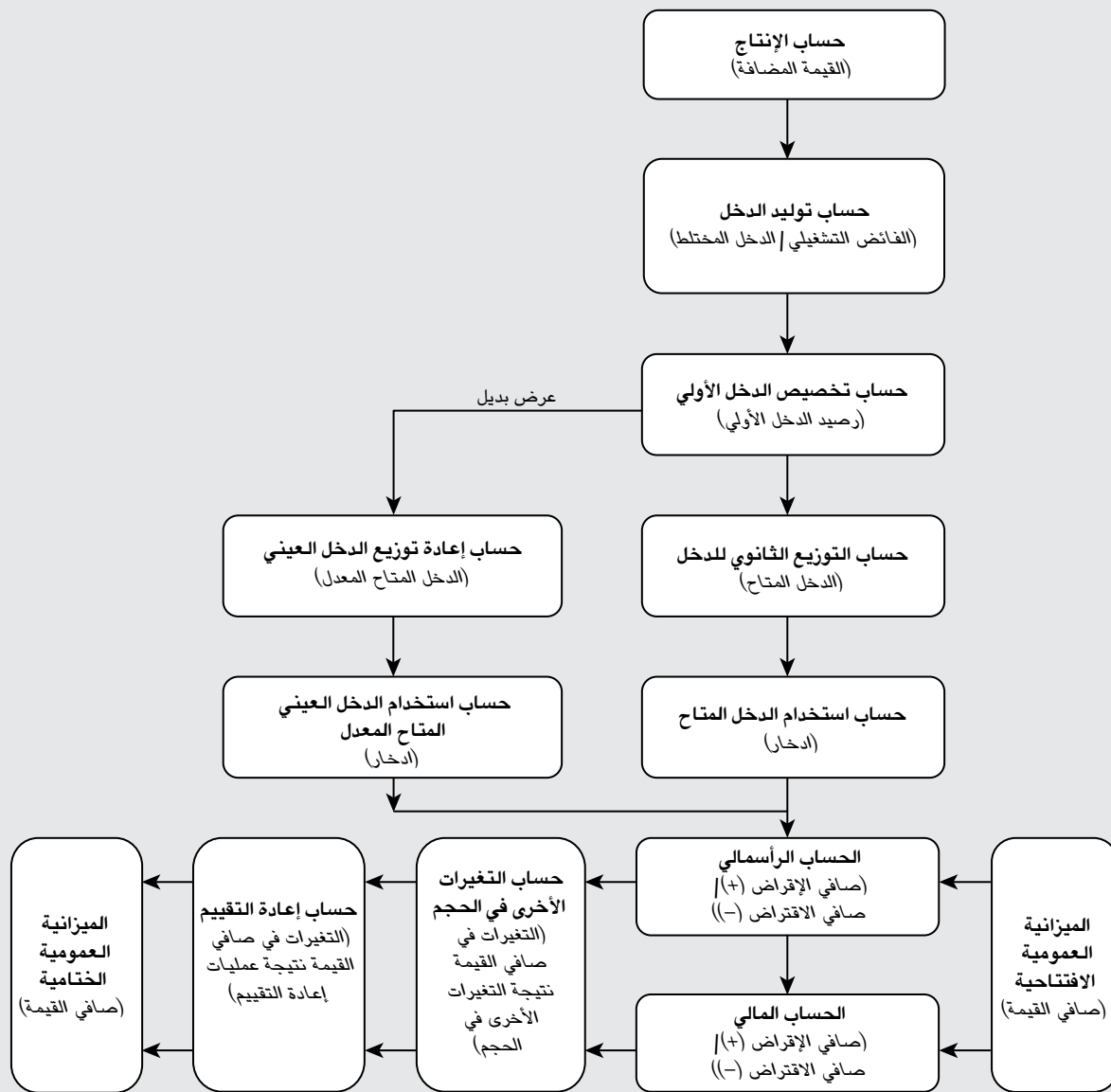
م٧-١٧ تنقسم سلسلة حسابات المعاملات في نظام الحسابات القومية إلى حسابات جارية وحسابات التراكم. وتسجل الحسابات الجارية إنتاج السلع والخدمات، وتوليد الدخل وتوزيعه وإعادة توزيعه واستخدامه. أما حسابات التراكم فتسجل التحويلات الرأسمالية، واقتناء الأصول والخصوم والتصرف فيها، والتدفقات الاقتصادية الأخرى

مراكز الأرصدة في الميزانية العمومية. وأخيراً، يقدم بيان مصادر واستخدامات النقدية المعلومات اللازمة عن السيولة.

م٧-١٥ في نظام الحسابات القومية، تعرض المعاملات في سلسلة من سبعة حسابات (راجع الشكل البياني م٧-١)، وتعرض التدفقات الاقتصادية الأخرى في حسابين، بينما يتم عرض مراكز الأرصدة في الميزانية العمومية. ولا يشمل نظام الحسابات القومية حساباً مكافئاً لبيان مصادر واستخدامات النقدية في إحصاءات مالية الحكومة.

م٧-١٦ كل تدفق في نظام الحسابات القومية يرتبط بنوع معين من العمليات أو الأنشطة الاقتصادية، كالإنتاج، وتوليد الدخل أو توزيعه أو إعادة توزيعه أو استخدامه، والتراكم. ويبين كل حساب جارٍ الموارد المتاحة للوحدات المؤسسية

الشكل البياني م٧-١: الرسم التوضيحي لتسلسل الحسابات في نظام الحسابات القومية



ملحوظة: البنود الموازنة تظهر بالحروف المائلة.

- معاملات تؤثر على صافي القيمة
- معاملات في الأصول غير المالية
- معاملات في الأصول المالية والخصوم.

وتظهر معاملات إحصاءات مالية الحكومة التي تؤثر على صافي القيمة (الإيرادات والمصروفات) كمعاملات في الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية باستثناء واحد هو أن التحويلات الرأسمالية تظهر في الحساب

المرتبطة بالأصول والخصوم. ورغم كثرة عدد الحسابات في نظام الحسابات القومية، فإن هناك توافقاً عاماً بين هيكلي إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية.^٦

م٧-١٨ كما يتضح من الجدول م٧-٢، يمكن تقسيم بيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة إلى ثلاثة أقسام، وهي:

^٦ هناك نص صريح في نظام الحسابات القومية على المرونة في عرض مراكز الأرصدة والتدفقات. والحسابات الموصوفة هنا تضم العرض الأساسي الموضح في الفصول من السادس حتى الثالث عشر في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

الجدول م٧-٢: الروابط بين بيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة وتسلسل حسابات المعاملات في نظام الحسابات القومية

بيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة		تسلسل الحسابات في نظام الحسابات القومية	
المجملات الرئيسية	الأرصدة	الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية	الأرصدة والمجملات الرئيسية
الإيرادات، المصروفات ^٢	صافي رصيد التشغيل (أو التغير في صافي القيمة نتيجة المعاملات)	حساب الإنتاج	القيمة المضافة / إجمالي الناتج المحلي
		حساب توليد الدخل	الفائض التشغيلي والدخل المختلط
		حساب تخصيص الدخل الأولي	رصيد الدخل الأولي / إجمالي الدخل القومي
		الحساب الثانوي لتوزيع الدخل	الدخل المتاح / صافي الدخل المحلي
		حساب استخدام الدخل المتاح ^١	الادخار / الادخار القومي
من الناحية المفاهيمية، يختلف صافي رصيد التشغيل عن الادخار بقيمة التحويلات الرأسمالية والضرائب على المعاملات الرأسمالية، والمصروفات المرسلة. وقد تنشأ فروق إضافية عند حساب القيم نتيجة الفروق في معاملة بعض نظم التقاعد المرتبطة بالعمل.			
		حسابات التراكم في نظام الحسابات القومية	الأرصدة والمجملات الرئيسية
رصيد التشغيل ^٢ ناقص صافي الاستثمار في الأصول غير المالية	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	الحساب الرأسمالي ^٢	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
من الناحية المفاهيمية، صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) في إحصاءات مالية الحكومة مماثل لحسابه في نظام الحسابات القومية. وقد تختلف القيم في الواقع العملي نتيجة الفروق في معاملة بعض نظم التقاعد المرتبطة بالعمل.			
صافي اقتناء الأصول المالية ناقص صافي تحمل الخصوم	التغير في القيمة المالية نتيجة معاملات = صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	الحساب المالي	صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)
من الناحية المفاهيمية، المعاملات في الأصول المالية والخصوم في إحصاءات مالية الحكومة مماثلة لحسابها في نظام الحسابات القومية. وقد تختلف القيم في الواقع العملي نتيجة الفروق في معاملة بعض نظم التقاعد المرتبطة بالعمل.			

^١ تم إبدال حساب استخدام الدخل المتاح بحساب استخدام الدخل الأولي عن طريق تسلسل بديل في الحسابات بحيث يتم تعزيز الحساب الثانوي لتوزيع الدخل بحساب إعادة توزيع الدخل العيني (راجع الفصلين ٨ و ٩ في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه الحسابات).

^٢ التحويلات الرأسمالية حسب قيدها في الحساب الرأسمالي في نظام الحسابات القومية تدرج في إحصاءات مالية الحكومة كإيرادات ومصروفات.

مختلف عن الادخار، وهو البند الموازن النهائي في سلسلة الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية. ويمكن مقارنة صافي رصيد التشغيل في إحصاءات مالية الحكومة ناقص التحويلات الرأسمالية بالادخار وفقا لطريقة حسابه في نظام الحسابات القومية. وانطلاقا من نفس المفهوم، فإن صافي الإقراض/صافي الاقتراض، وهو البند الموازن في إحصاءات مالية الحكومة، مكافئ لبند صافي الإقراض/صافي الاقتراض وفقا لطريقة حسابه في حالة الحساب الرأسمالي والحساب المالي في نظام الحسابات القومية. غير أن الاختلاف في معالجة أنشطة معينة، مثل بعض ترتيبات التقاعد الوظيفي (راجع الفقرتين م٧-٤٦ و م٧-٤٧)، يعني أن قيمة صافي الإقراض/صافي الاقتراض في إحصاءات مالية الحكومة قد يختلف عنه في نظام الحسابات القومية. وهذه الفروق يمكن مطابقتها.

م٧-٢٠ ويغطي بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى في نظام إحصاءات مالية الحكومة جميع التدفقات الاقتصادية

الرأسمالي في نظام الحسابات القومية وهو أحد حسابات التراكم. أما معاملات إحصاءات مالية الحكومة في الأصول غير المالية والمعروضة في القسم الثاني من بيان العمليات فتظهر في الحساب الرأسمالي في نظام الحسابات القومية، بينما تتوافق معاملات إحصاءات مالية الحكومة في الأصول المالية والخصوم مع المعاملات المقيدة في الحساب المالي بنظام الحسابات القومية.

م٧-١٩ ونظرا لأن هناك بندا موازنا في كل حساب من حسابات نظام الحسابات القومية، يلاحظ أن عدد البنود الموازنة أكبر في نظام الحسابات القومية مقارنة بإحصاءات مالية الحكومة. غير أن بعض البنود الموازنة في نظام الحسابات القومية يمكن اشتقاقها من إحصاءات مالية الحكومة. والاختلاف في ترتيبات التحويلات الرأسمالية يعني أن البند الموازن في إحصاءات مالية الحكومة في حالة القسم الأول من بيان العمليات، وهو صافي رصيد التشغيل،

الحكومة ونظام الحسابات القومية مع رموز التصنيف المقابلة. ويقدم نظام الحسابات القومية مقاييس للحجم (بما فيها عناصر الحكومة)، وهو أحد أنواع المقاييس المهمة للتحليل المالي الذي يجعل نظام الحسابات القومية مكملًا لإحصاءات مالية الحكومة.

الحسابات الجارية

م ٧-٢٣ الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية تسجل إنتاج السلع والخدمات، وتوليد الدخل حسب الإنتاج، والتوزيع التالي وإعادة توزيع الدخل فيما بين الوحدات المؤسسية، واستخدام الدخل لأغراض الاستهلاك والادخار. ويقدم هذا القسم شرحاً لروابط إحصاءات مالية الحكومة مع كل من هذه الحسابات الجارية.

حساب الإنتاج

م ٧-٢٤ يقيد حساب الإنتاج المعاملات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات حسب تعريفها في نظام الحسابات القومية. أما البند الموازن، وهو **إجمالي القيمة المضافة**، فيُعرف بأنه قيمة المخرجات مخصوماً منها قيمة الاستهلاك الوسيط. ويُعرف مقياس **إجمالي الناتج المحلي** حسب الإنتاج بأنه إجمالي القيمة المضافة زائد أي ضرائب محصلة ناقص أي إعانات على المنتجات غير مشمول بالفعل في قيمة المخرجات. والمخرجات هي قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة محاسبية معينة. ويتألف الاستهلاك الوسيط من تكلفة السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج. والقيمة المضافة هي مقياس مساهمة المنتج أو النشاط أو القطاع في إجمالي الناتج المحلي. وبالنسبة للحكومة العامة، يمثل حساب الإنتاج مساهمة الحكومة العامة في الإنتاج المحلي.

م ٧-٢٥ ويمكن عرض القيمة المضافة كقيمة إجمالية أو صافية من استهلاك رأس المال الثابت. و**صافي القيمة المضافة** هو قيمة المخرجات مخصوماً منها قيمة الاستهلاك الوسيط وقيمة استهلاك رأس المال الثابت. ويدرج الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات (P2) واستهلاك رأس المال الثابت (P51c) تحت فئة الاستخدامات، بينما تقيد المخرجات (P1) من كل السلع والخدمات التي تنتجها إحدى وحدات الحكومة العامة تحت فئة الموارد. ويقسم إجمالي المخرجات إلى مخرجات سوقية (P11) ومخرجات للاستخدام النهائي الذاتي (P12)^٩ ومخرجات غير سوقية أخرى (P13).

م ٧-٢٦ ولا تقيد المخرجات بهذه الطريقة في إحصاءات مالية الحكومة. ومع ذلك، يعرف إجمالي مخرجات قطاع

الأخرى، مصنفة حسب نوع الأصل أو الخصم المعني، وما إذا كان التدفق هو أحد مكاسب الحيازة أو أحد التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وفي نظام الحسابات القومية، يجري نفس التمييز بين مكاسب الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، ولكن يقيد هذان النوعان من التدفقات في حسابين مستقلين هما حساب إعادة التقييم، حيث يتم قيد آثار تغيرات الأسعار في قيم الأصول والخصوم، وحساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول، حيث يتم قيد التغيرات في كميات الأصول والخصوم نتيجة عوامل عدا المعاملات وعمليات إعادة التقييم.^٧

م ٧-٢١ وتتطابق تغطية الميزانية العمومية في نظام إحصاءات مالية الحكومة مع تغطيتها في نظام الحسابات القومية. باستثناء بعض مستحقات التقاعد المرتبطة بالعمل. ونظراً لاختلاف الترتيبات المؤسسية بين البلدان، هناك بعض المرونة في نظام الحسابات القومية، والتي لا توجد في إحصاءات مالية الحكومة، بشأن قيد مستحقات التقاعد بالنسبة لنظم التقاعد غير الممولة التي ترعاها الحكومة. ويجوز قيد بعض هذه المستحقات التقاعدية ضمن السلسلة الأساسية لحسابات نظام الحسابات القومية (المشار إليها أيضاً بالحسابات الرئيسية) بينما يمكن إبلاغ غيرها في الجداول التكميلية.

الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية

م ٧-٢٢ رغم أوجه الاتساق الهيكلي بين مجموعتي البيانات، فإن الأهداف المختلفة لإحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية تقتضي اختلاف طريقة قيد وعرض عدد قليل من المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى المقيدة في مختلف البيانات والحسابات. ويستعرض هذا القسم الروابط المهمة بين مجموعتي البيانات ويقدم ملخصاً لها. ولتيسير الإشارة إلى مجموعة البيانات المعنية، يشار إلى البنود بأسمائها ورموز التصنيف ذات الصلة في إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية.^٨ ويبين الجدولان م ٣-٧ وم ٤-٧ كيفية ارتباط فئتي الإيرادات والمصروفات في إحصاءات مالية الحكومة بتصنيفات نظام الحسابات القومية، كما يحدد الجدول م ٧-٥ طبيعة الارتباط بين المعاملات في الأصول غير المالية في إحصاءات مالية

^٧ يستخدم المصطلحان «إعادة التقييم» و«مكاسب الحيازة» بصورة متبادلة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

^٨ تأخذ رموز تصنيف المعاملات والتدفقات الأخرى في نظام الحسابات القومية شكل الحرف الأبجدي اللاتيني D للدلالة على المعاملات التوزيعية، أو الحرف F للدلالة على الأصول المالية والخصوم، أو الحرف K للدلالة على التغيرات الأخرى في حسابات الأصول، أو الحرف P للمعاملات في المنتجات، ويلي كل حرف رقم. ويستخدم نظام الحسابات القومية في الميزانية العمومية رمز AN للدلالة على الأصول غير المالية وAF للأصول المالية والخصوم. ويستخدم نظام ترميز نظام الحسابات القومية الحرف الأبجدي اللاتيني B للدلالة على البنود الموازنة. ويعرض الملحق ٨ نظام ترميز إحصاءات مالية الحكومة.

^٩ في نظام الحسابات القومية تتألف المخرجات للاستهلاك النهائي الذاتي من منتجات يحتفظ بها المنتج لاستخدامه الشخصي كاستهلاك نهائي أو تكوين رأس المال. ومن ثم، فإن تكوين رأس المال للحساب الذاتي، وفقاً لما يرد في إحصاءات مالية الحكومة، هو تعريف أضيق من مفهوم المخرجات للاستخدام النهائي الذاتي في نظام الحسابات القومية.

الجدول م٧-٣: التوافق في فئات معاملات الإيرادات بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية

رموز إحصاءات مالية الحكومة	رموز نظام الحسابات القومية	رموز إحصاءات مالية الحكومة	فئات الإيرادات في إحصاءات مالية الحكومة	رموز نظام الحسابات القومية	رموز إحصاءات مالية الحكومة
١		٢-١	الإيرادات		١-١
١-١		١-٢-١	الضرائب		١-١-١
١-١-١		١-١-٢-١	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	D51 =	١-١-١
١-١-١-١		١-١-١-٢-١	مستحقة الدفع من الأفراد	D51 <	١-١-١-١
٢-١-١-١		٢-١-١-٢-١	مستحقة الدفع من الشركات والمؤسسات الأخرى	D51 <	٢-١-١-١
٣-١-١-١		٢-١-٢-١	الضرائب الأخرى على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	D51 <	٣-١-١-١
٢-١-١		١-٢-١-٢-١	الضرائب على الرواتب والأجور والقوى العاملة	D29 <	٢-١-١
٣-١-١		٢-١-٢-١	الضرائب على الممتلكات		٣-١-١
١-٣-١-١		٢-١-٢-١	الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة		١-٣-١-١
١-١-٣-١-١		٢-١-٢-١	مستحقة الدفع من المنتجين	D29 <	١-١-٣-١-١
٢-١-٣-١-١		١-٢	مستحقة الدفع من المستهلكين	D59 <	٢-١-٣-١-١
٢-٣-١-١		٢-٢	الضرائب المتكررة على صافي الثروة		٢-٣-١-١
١-٢-٣-١-١		٣-١-٢-١	مستحقة الدفع من المنتجين	D29 <	١-٢-٣-١-١
٢-٢-٣-١-١		٤-١-٢-١	مستحقة الدفع من المستهلكين	D59 <	٢-٢-٣-١-١
٣-٣-١-١		٢-٢-١	ضرائب على التراكب والأيلولة والهبات	D91 <	٣-٣-١-١
٥-٣-١-١		١-٢-٢-١	الرسوم الرأسمالية	D91 <	٥-٣-١-١
٦-٣-١-١		٢-٢-٢-١	الضرائب المتكررة الأخرى على الممتلكات		٦-٣-١-١
١-٦-٣-١-١		٣-١	مستحقة الدفع من المنتجين	D29 <	١-٦-٣-١-١
٢-٦-٣-١-١		١-٣-١	مستحقة الدفع من المستهلكين	D59 <	٢-٦-٣-١-١
٤-١-١		١-١-٣-١	الضرائب على السلع والخدمات		٤-١-١
١-٤-١-١		٢-١-٣-١	الضرائب العامة على السلع والخدمات		١-٤-١-١
١-١-٤-١-١		١-٢-١-٣-١	ضرائب القيمة المضافة	D29 <	١-١-٤-١-١
٢-١-٤-١-١		٢-٢-١-٣-١	ضرائب المبيعات		٢-١-٤-١-١
١-٢-١-٤-١-١		٢-٣-١	على السلع والخدمات المستوردة	D2122 <	١-٢-١-٤-١-١
٢-٢-١-٤-١-١		١-٢-٣-١	على السلع والخدمات المنتجة محليا	D214 <	٢-٢-١-٤-١-١
٣-١-٤-١-١		٢-٢-٣-١	الضرائب على رقم الأعمال والضرائب العامة الأخرى على السلع والخدمات		٣-١-٤-١-١
١-٣-١-٤-١-١		٣-٣-١	ضرائب على رقم الأعمال	D214 <	١-٣-١-٤-١-١
٢-٣-١-٤-١-١		١-٣-٣-١	ضرائب على النفقات	D59 <	٢-٣-١-٤-١-١
٤-١-٤-١-١		٢-٣-٣-١	الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية	D214 <	٤-١-٤-١-١
٢-٤-١-١		١-٢-٣-٣-١	الضرائب الانتقائية		٢-٤-١-١
١-٢-٤-١-١		٢-٢-٣-٣-١	على السلع والخدمات المستوردة	D2122 <	١-٢-٤-١-١
٢-٢-٤-١-١		٤-١	على السلع والخدمات المنتجة محليا	D214 <	٢-٢-٤-١-١
٣-٤-١-١		١-٤-١	أرباح الاحتكارات المالية	D214 <	٣-٤-١-١
٤-٤-١-١		١-١-٤-١	الضرائب على خدمات معينة		٤-٤-١-١
١-٤-٤-١-١		٢-١-٤-١	على السلع والخدمات المستوردة	D2122 <	١-٤-٤-١-١
٢-٤-٤-١-١		٣-١-٤-١	على السلع والخدمات المنتجة محليا	D214 <	٢-٤-٤-١-١
٥-٤-١-١		٤-١-٤-١	الضرائب على استخدام السلع والسماح باستخدام السلع أو مواولة الأنشطة		٥-٤-١-١
١-٥-٤-١-١		٥-١-٤-١	ضرائب المركبات		١-٥-٤-١-١
١-١-٥-٤-١-١		٦-١-٤-١	مستحقة الدفع من المنتجين	D29 <	١-١-٥-٤-١-١
المساهمات الاجتماعية		٢-١			
مساهمات الضمان الاجتماعي		١-٢-١			
مساهمات العاملين		١-١-٢-١			
منها: رسوم خدمة نظم التأمين (-)	D613 <	١-١-١-٢-١			
المساهمات التقاعدية الفعلية	D6131 ~	٢-١-١-٢-١			
المساهمات غير التقاعدية الفعلية	D6132 ~	٢-١-١-٢-١			
مساهمات أرباب العمل		٢-١-٢-١			
المساهمات الاجتماعية الفعلية	D611 ~	١-٢-١-٢-١			
المساهمات التقاعدية الفعلية	D6111 ~	٢-١-٢-١			
المساهمات غير التقاعدية الفعلية	D6112 ~	٢-١-٢-١			
المساهمات الاجتماعية المحتسبة	D612 ~	٢-١-٢-١			
المساهمات التقاعدية المحتسبة	D6121 ~	٢-١-٢-١			
المساهمات غير التقاعدية المحتسبة	D6122 ~	٢-١-٢-١			
مساهمات العاملين لحساب أنفسهم أو العاطلين عن العمل	D613 <	٣-١-٢-١			
مساهمات غير مخصصة	D613 <	٤-١-٢-١			
مساهمات اجتماعية أخرى		٢-٢-١			
مساهمات العاملين	D6132 ~	١-٢-٢-١			
مساهمات أرباب العمل	D6112 ~	٢-٢-٢-١			
مساهمات محتسبة	D6122 ~	٣-٢-٢-١			
المنح		٣-١			
من حكومات أجنبية		١-٣-١			
جارية	D74 <	١-١-٣-١			
رأسمالية		٢-١-٣-١			
منح استثمارية	D92 <	١-٢-١-٣-١			
تحويلات رأسمالية أخرى	D99 <	٢-٢-١-٣-١			
من منظمات دولية		٢-٣-١			
جارية	D74 <	١-٢-٣-١			
رأسمالية		٢-٢-٣-١			
منح استثمارية	D92 <	١-٢-٢-٣-١			
تحويلات رأسمالية أخرى	D99 <	٢-٢-٢-٣-١			
من وحدات الحكومة العامة الأخرى		٣-٣-١			
جارية	D73 <	١-٣-٣-١			
رأسمالية		٢-٣-٣-١			
منح استثمارية	D92 <	١-٢-٣-٣-١			
تحويلات رأسمالية أخرى	D99 <	٢-٢-٣-٣-١			
إيرادات أخرى		٤-١			
دخل الملكية		١-٤-١			
الفائدة	D41 ~	١-١-٤-١			
الأرباح الموزعة	D421 ~	٢-١-٤-١			
مسحوبات الدخل من أشباه الشركات	D422 ~	٣-١-٤-١			
دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار		٤-١-٤-١			
حملة وثائق التأمين	D441 ~	١-٤-١-٤-١			
صناديق الاستثمار الجماعي	D443 ~	٢-٤-١-٤-١			
الريع	D45 =	٥-١-٤-١			
أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها	D43 =	٦-١-٤-١			

[illegible]

ملحوظة: بنود إحصاءات مالية الحكومة غير المعتادة واللازمة لنظام الحسابات القومية تظهر في الصفوف المظلمة باللون الداكن.

ليست مطروحة للبيع في الأسواق وبالتالي ينبغي أن يستند التقييم إلى تكلفة الإنتاج.

- بيانات المخرجات السوقية والمخرجات غير السوقية الأخرى غير متاحة مباشرة من إحصاءات مالية الحكومة، ولا تقابل بالضرورة مخرجات المنشآت السوقية وغير السوقية لأن المنشآت غير السوقية يمكن أن تنتج مخرجات سوقية، والعكس صحيح.

- تحسب قيمة المخرجات السوقية كمجموع مخرجات المنشآت السوقية بالكامل، والمبيعات الفعلية للمنشآت غير السوقية بأسعار السوق^{١١} (جانب من بند المبيعات العرضية التي تقوم بها المنشآت غير السوقية المصنف تحت الإيرادات في إحصاءات مالية الحكومة (١-٢-٤-٣))، والمخرجات الأخرى المحتسب بيعها (جانب من بند مبيعات السلع والخدمات المحتسبة المصنف تحت الإيرادات في إحصاءات مالية الحكومة (١-٢-٤-٤))، والمبيعات المحتسبة هي معاملات عينية تقيّم بأسعار السوق (راجع الإطار م١-٧).

- ويمكن حساب قيمة المخرجات غير السوقية الأخرى كقيمة متبقية باعتبارها مجموع مخرجات قطاع الحكومة العامة ناقص المخرجات للاستخدام النهائي الذاتي والمخرجات السوقية.

م٧-٢٨ يتألف الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات المستهلكة كمدخلات في عملية إنتاج، مع استبعاد الأصول الثابتة التي يقيد استهلاكها كاستهلاك رأس المال الثابت، وبالنسبة لوحدات الحكومة العامة أو القطاع العام، يتضمن الاستهلاك الوسيط بنود إحصاءات مالية الحكومة التالية:

- استخدام سلع وخدمات (فئة المصروفات ٢-٢ في نظام إحصاءات مالية الحكومة) ناقص جزء من السلع المشتراة بغرض إعادة البيع وبيعت بالفعل أثناء فترة الإبلاغ (تخفيض في بند إحصاءات مالية الحكومة ٣-١-٢-٤ نتيجة البيع)

- سلع وخدمات مستخدمة في تكوين رأس المال للحساب الذاتي (بند للتذكرة 3M12 في إحصاءات مالية الحكومة)

- استهلاك خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM)، ويؤخذ في الحسبان بالفعل في إيرادات ومصروفات الفائدة في إحصاءات مالية الحكومة (البندان ١-٤-١-١ و ١-٢-٤، على التوالي)

الحكومة العامة بأنه مجموع مخرجات المنشآت غير السوقية ومخرجات المنشآت السوقية. ويتم اشتقاق مخرجات هذين النوعين من المنشآت بصورة مختلفة تماما على النحو التالي:

- مخرجات المنشآت السوقية تساوي مبيعات تلك المنشآت (بند إيرادات في إحصاءات مالية الحكومة مبيعات المنشآت السوقية (١-٢-٤-١)) زائد التغيرات في مخزونات الأعمال قيد الإنجاز (٣-١-٢-٢) والسلع تامة الصنع (٣-٢-٢-١-٣). وبالتالي لإرساء صلة مباشرة مع نظام الحسابات القومية، يتعين تقسيم بيانات إحصاءات مالية الحكومة حول التغيرات في المخزونات إلى بيانات مستقلة للمنشآت السوقية وغير السوقية.

- لا يمكن تحديد مخرجات المنشآت غير السوقية من إحصاءات المبيعات لأن معظمها يوزع بدون مقابل أو يباع بأسعار غير ذات دلالة اقتصادية. وبدلاً من ذلك، تعرف مخرجات المنشآت غير السوقية بأنها تساوي مجموع تكاليف إنتاجها: أي تعويضات العاملين (٢-٢)، واستخدام السلع والخدمات (٢-٢)، واستهلاك رأس المال الثابت (٣-٢)، والضرائب الأخرى على الإنتاج المدفوعة، والإعانات الأخرى على الإنتاج المقبوضة (كقيمة سالبة).

وبالتالي، لحساب مخرجات المنشآت غير السوقية من بيانات إحصاءات مالية الحكومة، يجب تقسيم مجموع قيم كل فئة من فئات المصروفات ذات الصلة إلى مصروفات تحملها منشآت سوقية ومصروفات تحملها منشآت غير سوقية.^{١٠}

م٧-٢٧ في الحسابات القومية، يقسم إجمالي مخرجات قطاع الحكومة العامة إلى ثلاثة عناصر، هي: المخرجات السوقية، والمخرجات للاستخدام النهائي الذاتي، ومخرجات غير سوقية أخرى.

- المخرجات للاستخدام النهائي الذاتي هي قيمة السلع والخدمات المنتجة للاستخدام النهائي الذاتي أو الأصول غير المالية المنشأة لاستخدام وحدات الحكومة العامة ذاتياً. ويمكن الحصول مباشرة على بيانات هذه الأصول غير المالية من تفاصيل النفقات في إحصاءات مالية الحكومة تحت بند للتذكرة 3M1 في الجدول ٨-١. وفي نظام الحسابات القومية، هناك نص يقضي بتقييم هذه المخرجات بالأسعار السوقية إذا كانت الأصول المنشأة للحساب الذاتي مطروحة أيضاً للبيع في الأسواق. وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، يفترض أن الأصول التي ينشئها قطاع الحكومة العامة للحساب الذاتي

^{١١} مبيعات السلع أو الخدمات غير السوقية بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادية تمثل جانباً من قيمة المخرجات غير السوقية (راجع الفقرة ١٣٢-٦ من نظام الحسابات القومية).

^{١٠} تشكل المنشآت السوقية في قطاع الحكومة العامة نسبة ضئيلة عادة من إجمالي مخرجات الحكومة العامة.

الجدول م٧-٤ التوافق في فئات معاملات المصروفات بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية

رموز إحصاءات مالية الحكومة	رموز نظام الحسابات القومية	رموز إحصاءات مالية الحكومة	رموز نظام الحسابات القومية	فئات المصروفات في إحصاءات مالية الحكومة	فئات المصروفات في إحصاءات مالية الحكومة
٢		٧-٢		المصروفات	
١-٢		١-٧-٢		تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة]	
١-١-٢	me <	١-١-٧-٢	~	حسب المنشآت السوقية	D621 ~
٢-١-٢	nme < P1	١-١-١-٧-٢	~	حسب المنشآت غير السوقية	D6211 ~
١-١-٢		٢-١-١-٧-٢	~	الأجور والرواتب	D6212 ~
١-١-١-٢		٢-١-٧-٢	~	الأجور والرواتب النقدية	D632 ~
٢-١-١-٢		٢-٧-٢	~	الأجور والرواتب العينية	D632 ~
٢-١-٢		١-٢-٧-٢	~	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية	D623 ~
١-٢-١-٢		٢-٢-٧-٢	~	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية	D632 ~
١-١-٢-١-٢		٣-٧-٢	~	المساهمات التقاعدية الفعلية	D6222 ~
٢-١-٢-١-٢		١-٣-٧-٢	~	المساهمات غير التقاعدية الفعلية	D632 ~
٢-٢-١-٢		٢-٣-٧-٢	~	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة	
١-٢-٢-١-٢	D1221 ~	١-٨-٢	~	المساهمات التقاعدية المحتسبة	
٢-٢-٢-١-٢	D1222 ~	١-١-٨-٢	~	المساهمات غير التقاعدية المحتسبة	
٢-٢	P2 ~	١-١-١-٨-٢	~	استخدام السلع والخدمات [إحصاءات مالية الحكومة]	D421 ~
١-٢-٢	me ~	٢-١-١-٨-٢	~	حسب المنشآت السوقية	D43 ~
٢-٢-٢	nme ~ P1	٢-١-٨-٢	~	حسب المنشآت غير السوقية	D422 ~
٣-٢	P51c ~	٢-٢-١-٨-٢	~	استهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة]	D43 ~
١-٣-٢	me ~	٣-١-٨-٢	~	حسب المنشآت السوقية	
٢-٣-٢	nme ~ P1	١-٣-١-٨-٢	~	حسب المنشآت غير السوقية	D441 ~
٤-٢	D41 ~	٢-٣-١-٨-٢	~	الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة]	D442 ~
١-٤-٢	D412 ~	٣-٣-١-٨-٢	~	لغير المقيمين	D443 ~
٢-٤-٢	D412 ~	٤-١-٨-٢	=	للمقيمين عدا الحكومة العامة	D45 =
٣-٤-٢	D411 ~	٥-١-٨-٢	<	لوحدة الحكومة العامة الأخرى	D43 <
٥-٢	=	٢-٨-٢		الإعانات	
١-٥-٢	D31	١-٢-٨-٢		الإعانات على المنتجات	
١-١-٥-٢	D311	١-١-٢-٨-٢	<	إعانات الواردات	D29 <
٢-١-٥-٢	D312	٢-١-٢-٨-٢	<	إعانات الصادرات	D75 <
٣-١-٥-٢	D319	٣-١-٢-٨-٢	<	إعانات أخرى على المنتجات	D751 <
٢-٥-٢	D39			الإعانات على الإنتاج	
١-٥-٢		١-٣-١-٢-٨-٢	<	للشركات العامة	D751nik <
١-١-٥-٢		٢-٣-١-٢-٨-٢	<	للشركات العامة غير المالية	D751ik <
٢-١-٥-٢		٤-١-٢-٨-٢	<	للشركات العامة المالية	D759 <
٢-٥-٢		١-٤-١-٢-٨-٢	<	للمؤسسات الخاصة	D759nik <
١-٢-٥-٢		٢-٤-١-٢-٨-٢	<	للمؤسسات الخاصة غير المالية	D759ik <
٢-٢-٥-٢		٢-٢-٨-٢		للمؤسسات الخاصة المالية	
٣-٥-٢		١-٢-٢-٨-٢	<	لقطاعات أخرى	D91 <
١-٣-٥-٢		٣-٢-٢-٨-٢	<	لمؤسسات غير هادفة للربح	D99 <
٢-٣-٥-٢				لوحدة الحكومة العامة	
٣-٣-٥-٢				للأسر المعيشية كمنتجات	

الجدول م٧-٤: التوافق في فئات معاملات المصروفات بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية (تتمة)

رموز إحصاءات مالية الحكومة	رموز نظام الحسابات القومية	فئات المصروفات في إحصاءات مالية الحكومة	رموز إحصاءات مالية الحكومة	رموز نظام الحسابات القومية	فئات المصروفات في إحصاءات مالية الحكومة
٦-٢		المنح للحكومات الأجنبية	٣-٨-٢		الاقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة
١-٦-٢		جارية	١-٣-٨-٢		الاقساط والرسوم والمطالبات الجارية مستحقة الدفع
١-١-٦-٢	D74 <	رأسمالية			الاقساط مستحقة الدفع
٢-١-٦-٢		منح استثمارية	١-١-٣-٨-٢ <	D71	رسوم مستحقة الدفع عن ضمان موحد
١-٢-١-٦-٢	D92 <	منح رأسمالية أخرى	٢-١-٣-٨-٢ <	D71	مطالبات جارية مستحقة الدفع
٢-٢-١-٦-٢	D99 <	للمنظمات الدولية	٣-١-٣-٨-٢ <	D72	مطالبات رأسمالية مستحقة الدفع
٢-٦-٢		جارية	٢-٣-٨-٢ <	D99	مطالبات رأسمالية مستحقة الدفع
١-٢-٦-٢	D74 <	رأسمالية	٢-٣-٨-٢ <	D99	
٢-٢-٦-٢		منح استثمارية			
١-٢-٢-٦-٢	D92 <	منح رأسمالية أخرى			
٢-٢-٢-٦-٢	D99 <	لوحدة الحكومة العامة الأخرى			
٣-٦-٢		جارية			
١-٣-٦-٢	D73 <	رأسمالية			
٢-٣-٦-٢		منح استثمارية			
١-٢-٢-٦-٢	D92 <	منح رأسمالية أخرى			
٢-٢-٢-٦-٢	D99 <				

ملحوظة: بنود إحصاءات مالية الحكومة غير المعتادة واللازمة لنظام الحسابات القومية تظهر في الصفوف المظلة باللون الداكن.

نتيجة اختلاف معالجة تكوين رأس المال للحساب الذاتي. ويجب أن يكون استهلاك رأس المال الثابت حسب القيد في نظام الحسابات القومية مساويا لاستهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة] (٣-٢) زائد استهلاك رأس المال الثابت المقيد كأحد عناصر تكوين رأس المال للحساب الذاتي (بند التذكرة 3M13 في إحصاءات مالية الحكومة).

حسابات توزيع الدخل

م٧-٣١ تنقسم حسابات توزيع الدخل إلى ثلاثة حسابات أساسية. وكل من هذه الحسابات المستقلة له بند موازن مختلف يقدم تفسيرات للدخل ذات مغزى. وتتألف هذه الحسابات مما يلي:

- حساب التوزيع الأولي للدخل، ويتألف من حساب توليد الدخل وحساب تخصيص الدخل الأولي
- حساب التوزيع الثانوي للدخل
- حساب إعادة توزيع الدخل العيني

حساب التوزيع الأولي للدخل

م٧-٣٢ حساب التوزيع الأولي للدخل يوضح كيفية توزيع إجمالي الناتج المحلي على العمالة ورأس المال والحكومة، وعند اللزوم، على التدفقات من وإلى بقية العالم. ويُعرض التوزيع الأولي للدخل دائما في حسابين فرعيين، هما حساب توليد الدخل وحساب تخصيص الدخل الأولي.

- استهلاك خدمات التأمين ورسوم/أتعاب الخدمات المتعلقة بالضمانات الموحدة التي تمثل عناصر الأقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة (بند ١-٥-٤-١) وبند ١-٣-٨-٢ في إحصاءات مالية الحكومة)

م٧-٢٩ لأغراض نظام الحسابات القومية، يتم اشتقاق قيم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة وخدمات التأمين ونظم الضمانات الموحدة عن طريق تجزئة معاملات الفائدة وأقساط التأمين على غير الحياة ورسوم الضمانات الموحدة (راجع الفقرتين ٦-٨١ و٦-١٢٥). ومن حيث المفهوم، ينبغي معاملة قيمة هذه الخدمات كمصروفات استخدام سلع وخدمات بالنسبة للمستهلك وكإيرادات من بيع خدمة بالنسبة لجهة الوساطة المالية التي تقدم الخدمة. غير أن هذه التجزئة لا تتم في إحصاءات مالية الحكومة لأنه يمكن تقديرها من واقع بيانات الاقتصاد بالكامل. وبدلا من ذلك، يتم قيد كامل قيم المعاملات كفاائدة أو أقساط تأمين على غير الحياة، أو رسوم ضمانات موحدة، بالترتيب.^{١٢}

م٧-٣٠ استهلاك رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية (P51) مطابق لنفس المفهوم في إحصاءات مالية الحكومة. غير أن كميات استهلاك رأس المال الثابت قد تختلف

^{١٢} للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول تقدير هذه الخدمات راجع الفقرات م٣-٢٤ إلى م٣-٢٧ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

الإطار م٧-١: المعاملات العينية

رغم إقرار إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية بالمعاملات العينية فقد يختلف قيد هذه المعاملات في مجموعتي البيانات، وخاصة في حالة السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة العامة. ونظرا لأن تركيز نظام الحسابات القومية ينصب على العمليات الاقتصادية، فمن الممكن أن تقيد هذه المعاملات في عدة مراحل في نظام الحسابات القومية، بينما لا تقيد عموماً إلا مرة واحدة فقط في إحصاءات مالية الحكومة. والمبيعات المحتسبة، وفقاً لقيدتها في إحصاءات مالية الحكومة، تعرف باسم المعاملات غير النقدية في نظام الحسابات القومية.

تقيد مثل هذه المبيعات المحتسبة في إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية في الحالة التالية:

- السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الحكومة العامة وتقدم إلى العاملين في شكل أجور عينية — تعامل كتعويضات دفعت للعاملين نقداً وتبعها بيع إلى العاملين (البند ١-٤-٢-٤ في إحصاءات مالية الحكومة). وتقيد التعويضات في حساب توليد الدخل كتعويضات للعاملين، كأجور ورواتب (D11)، وتقيد المخرجات تحت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر. وفي إحصاءات مالية الحكومة، تعالج السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الحكومة العامة وتقدم إلى العاملين في شكل أجور عينية على نحو مماثل لمعالجتها في نظام الحسابات القومية. وتعتبر الحكومة أنها تعمل من واقع صفتين كرب عمل وكمنتج عام لسلع وخدمات. ولتوضيح المبلغ الكلي المدفوع كتعويضات للعاملين، يجب معالجة المبلغ مستحق الدفع في صورة عينية كما لو كان قد دُفع نقداً كأجور ورواتب ثم استخدم العاملون النقد بعد ذلك لشراء السلع والخدمات.

وتقيد في نظام الحسابات القومية معاملات المبيعات المحتسبة غير المقيدة في إحصاءات مالية الحكومة في الحالات التالية:

- السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الحكومة العامة وتقدم كمناافع اجتماعية عينية وفق المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل — تعالج في نظام الحسابات القومية كما لو كان هناك تحويل نقدي إلى المستفيدين وتبعه بيع المخرجات إلى المستفيدين. وبالتالي، تقيد السلع والخدمات في نظام الحسابات القومية كنفقات الاستهلاك النهائي للأسر بينما يقيد التحويل كمناافع اجتماعية (مقيدة في حساب التوزيع الثانوي للدخل كمناافع اجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية (D62 في نظام الحسابات القومية)، تحت بند منافع تأمينات اجتماعية أخرى (D622 في نظام الحسابات القومية)). ويقسم هذا البند أكثر إلى منافع تقاعدية (D6221 في نظام الحسابات القومية) ومنافع غير تقاعدية (D6222 في نظام الحسابات القومية). وفي إحصاءات مالية الحكومة، تقيد السلع والخدمات التي تنتجها وحدات الحكومة العامة وتقدم كمناافع اجتماعية كتكاليف إنتاج في مختلف فئات المصروفات في إحصاءات مالية الحكومة، مثل تعويضات العاملين واستخدام السلع والخدمات واستهلاك رأس المال الثابت، وليس كمناافع اجتماعية.
- السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الحكومة العامة وتقدم كمنح عينية إلى حكومات أخرى ومنظمات دولية - تعالج في نظام الحسابات القومية كما لو كان هناك تحويل نقدي تبعه بيع المخرجات إلى الجهات المتلقية للسلع والخدمات. وتظهر المخرجات كصادرات (P6 في نظام الحسابات القومية) في حالة المنح المقدمة إلى حكومات أجنبية ومنظمات دولية، وتظهر إما كنفقات الاستهلاك النهائي للحكومة أو كإجمالي تكوين رأس المال الثابت (P51 في نظام الحسابات القومية) في حالة المنح المقدمة إلى وحدات محلية أخرى تابعة للحكومة العامة. ويظهر التحويل في حساب التوزيع الثانوي للدخل كتحويلات جارية أخرى (D7)، إما كتحويلات جارية داخل الحكومة العامة (D73 في نظام الحسابات القومية) أو التعاون الدولي الجاري (D74 في نظام الحسابات القومية) أو في حساب رأس المال كتحويلات رأسمالية أو منح استثمارية (D92 في نظام الحسابات القومية) أو تحويلات رأسمالية أخرى (D99 في نظام الحسابات القومية). وفي إحصاءات مالية الحكومة، تقيد مثل هذه المنح العينية كمنح لحكومات أجنبية (بند المصروفات ٢-٦-١ في إحصاءات مالية الحكومة) أو منح لمنظمات دولية (بند المصروفات ٢-٦-٢ في إحصاءات مالية الحكومة).
- السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الحكومة العامة وتقدم كتحويلات عينية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أو إلى الأفراد أو الأسر تعويضاً عن تلف في الممتلكات أو إصابة شخصية أو كتسوية لمطالبة تأمينية - تعامل كتحويل نقدي وبيع مخرجات سوقية. ويقيد التحويل في حساب التوزيع الثانوي للدخل في نظام الحسابات القومية كتحويلات جارية أخرى أو مطالبات التأمين على غير الحياة (D72) أو تحويلات جارية متنوعة (D75)، وتقيد المخرجات تحت نفقات الاستهلاك النهائي لقطاع الأسر المعيشية أو قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية. وفي إحصاءات مالية الحكومة، تقيد هذه السلع والخدمات المقدمة في صورة عينية كتحويلات أخرى (بند المصروفات ٢-٨-٢ في إحصاءات مالية الحكومة).

• تعويضات العاملين (D1)

حساب توليد الدخل

• ضرائب أخرى على الإنتاج^{١٣} (D29) مستحقة الدفع

م٧-٣٣ يوضح حساب توليد الدخل كيفية توليد الدخل من القيمة المضافة للعمالة ورأس المال والحكومة وذلك من منظور الوحدات أو القطاعات المؤسسية المقيمة، بصفتها منتجا. ويبدأ الحساب بالقيمة المضافة باعتبارها موارد ثم يشمل ما يلي كاستخدامات:

^{١٣} تتألف الضرائب الأخرى على الإنتاج من كل الضرائب عدا الضرائب على المنتجات التي تتحملها المؤسسات نتيجة المشاركة في الإنتاج. والضريبة على الإنتاج هي ضريبة مستحقة الدفع عن كل وحدة من بعض السلع والخدمات. (راجع الفقرات ٧-٨٨ إلى ٧-٩٧ من نظام الحسابات القومية).

م ٣٨-٧ وبالنسبة لقطاع الحكومة العامة، يقيد هذا الحساب الموارد التالية:

- ضرائب على الإنتاج والواردات (D2)، التي تنقسم إلى ضرائب على المنتجات (D21) وضرائب أخرى على الإنتاج (D29)

- والإعانات كموارد سالبة (D3)

- دخل الملكية كموارد واستخدامات على حد سواء (D4).

م ٣٩-٧ وفي نظام الحسابات القومية، تصنف الضرائب حسب دورها في الأنشطة الاقتصادية على النحو التالي:

- ضرائب على الإنتاج والواردات (D2) في حساب الإنتاج، وحساب توليد الدخل، وحساب تخصيص الدخل الأولي

- ضرائب جارية على الدخل والثروة وخلافه (D5) في حساب التوزيع الثانوي للدخل

- ضرائب رأس المال (D91) في الحساب الرأسمالي.

م ٤٠-٧ وتضمن إحصاءات مالية الحكومة تصنيفاً مفصلاً للضرائب على أساس الممارسات الشائعة في الإدارة الضريبية. ويترتب على ذلك ضرورة توزيع بعض فئات الضرائب في إحصاءات مالية الحكومة، مثل ضرائب المركبات، بين فئتين ضريبيتين في نظام الحسابات القومية حسب ما إذا كانت مستحقة الدفع من المنتجين أو من المستهلكين النهائيين. ويشترط إجراء هذا التوزيع في نظام الحسابات القومية، وفي حالة عدم توافر هذا التقسيم في إحصاءات مالية الحكومة أو البيانات المصدرة، سوف يتعين على معدي الحسابات القومية استخدام أساليب متنوعة لتحديد جهة الدفع (أي المنتج أو المستهلك النهائي).

م ٤١-٧ ويعرض الجدول م ٧-٣ تقسيماً لهذه الضرائب يوضح، من بين جملة أمور، الروابط بين الفئات الضريبية في إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية. ويوضح الجدول أي الفئات الضريبية في إحصاءات مالية الحكومة توافق الفئة الضريبية في نظام الحسابات القومية بصورة مباشرة، وأي فئة ضريبية في نظام الحسابات القومية تتألف من فئتين فرعيتين أو أكثر في إحصاءات مالية الحكومة، وأي بند ضريبي في إحصاءات مالية الحكومة يتطلب تقسيمات أخرى لكي يرتبط بالفئات الضريبية في نظام الحسابات القومية.

م ٤٢-٧ وتمثل الإعانات (D3) في نظام الحسابات القومية البند المكافئ للإعانات في إحصاءات مالية الحكومة (بند الإيرادات ١-٤-١-١ وبند المصروفات ٢-٥ في إحصاءات مالية الحكومة)، لكن تصنيف نوع الإعانات يختلف إلى حد كبير في مجموعتي البيانات. فالإعانات في نظام الحسابات القومية تقسم إلى إعانات على المنتجات (D31) والإعانات الأخرى على الإنتاج (D39). وتقسم الإعانات على المنتجات تقسماً إضافياً إلى الإعانات على الواردات (D311)، والصادرات (D312)، والإعانات الأخرى على المنتجات (D319). أما في إحصاءات مالية الحكومة، وللسماع بتوحيد بيانات القطاع العام، فإن الإعانات تصنف

• إعانات أخرى على الإنتاج (D39) مستحقة القبض كاستخدام سالب.

م ٣٤-٧ والبند الموازن لحساب توليد الدخل هو فائض التشغيل (B2)، الذي يمكن عرضه كإجمالي أو صاف من استهلاك رأس المال الثابت. ويقاس الفائض المتحقق من الإنتاج قبل خصم أي دخل صريح أو ضمني: رسوم الفائدة أو الربح أو أي دخول ملكية أخرى مستحقة الدفع على أصول مالية أو أراض أو أي موارد طبيعية أخرى محتفظ بها لتنفيذ عملية الإنتاج.

م ٣٥-٧ وتعويضات العاملين في نظام الحسابات القومية تقابل تعويضات العاملين (٢-١) تحت فئة المصروفات في نظام إحصاءات مالية الحكومة ومقدار تعويضات العاملين المسجل كأحد عناصر تكوين رأس المال للحساب الذاتي (بند التذكرة 3M11 في إحصاءات مالية الحكومة).

م ٣٦-٧ وتتألف الضرائب والإعانات المتضمنة في تقييم مخرجات المنشآت غير السوقية من ضرائب أخرى على الإنتاج مستحقة الدفع من وحدات الحكومة العامة إلى وحدات حكومية أخرى وإعانات أخرى على الإنتاج مستحقة القبض لوحدات الحكومة العامة من وحدات حكومية أخرى، سواء وطنية أو أجنبية. ومن المرجح أن تكون هذه المبالغ غير معتادة و/أو ضئيلة الحجم. وتصنف الضرائب مستحقة الدفع من أحد مستويات الحكومة إلى مستوى آخر في إطار إحصاءات مالية الحكومة كتحويلات غير مصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢) في الفئة الفرعية «تحويلات جارية غير مصنفة في موضع آخر» (٢-٨-٢-١). وتمثل إعانات الإنتاج (D39) مستحقة القبض جانباً من الإعانات (١-٤-١-٤) المصنفة تحت تحويلات غير مصنفة في موضع آخر (١-٤-٤). وفي إطار إحصاءات مالية الحكومة، يحذف بالتوحيد هذان البندان، المشتملان على وحدات الحكومة العامة، عند إعداد إحصاءات الحكومة العامة أو القطاع العام.

حساب تخصيص الدخل الأولي

م ٣٧-٧ ينصب تركيز حساب تخصيص الدخل الأولي على الوحدات أو القطاعات المؤسسية المقيمة بصفتها متلقية للدخل الأولي. ويبين أين تكون البنود مستحقة الدفع في حساب توليد الدخل مستحقة القبض، كما يتضمن مبالغ دخل الملكية مستحقة القبض ومستحقة الدفع من الوحدات أو القطاعات المؤسسية. ويتضمن أيضاً فائض التشغيل أو الدخل المختلط كموارد ويقيد لكل قطاع دخل الملكية مستحق القبض ومستحق الدفع، وتعويضات العاملين مستحقة القبض، والضرائب مخصوماً منها الإعانات مستحقة القبض على الإنتاج والواردات. والبند الموازن في هذا الحساب هو رصيد الدخل الأولي (B5)، الذي يمثل مساهمة القطاع المعني في الدخل القومي. ويمكن عرض رصيد الدخل الأولي أو الدخل القومي كقيمة إجمالية أو صافية من استهلاك رأس المال الثابت.

^{١٤} بينما يمكن لأي وحدة من وحدات الحكومة العامة، أو الشركات العامة والخاصة، أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، أو الأسر المعيشية أن تكون متلقية للإعانات فإن هذه الإعانات لا تكون مستحقة الدفع إلا من الوحدات الحكومية فقط.

ترتبط هذه المعاملة المحتسبة أساساً بنظم التقاعد غير المستقلة المرتبطة بالعمل. فإذا كانت هذه النظم مستقلة فإن المعاملات لن تؤثر إلا على الأسر المعيشية وقطاع الشركات المالية. ويلاحظ أن مصروفات الملكية المحتسبة على مستحقات التقاعد القائمة، والمقيدة تحت البند ٢-٨-١-٣ في نظام إحصاءات مالية الحكومة، تساوي الزيادة في خصوم نظام التقاعد ذي المنافع المحددة الناتجة عن مرور الوقت. وبالتالي فإن المساهمات التكميلية المحتسبة من الأسر المعيشية في معاشات التقاعد، والمقيدة في حساب التوزيع الثانوي للدخل، ينبغي قيدها في إحصاءات مالية الحكومة كتحميل خصوم معاشات التقاعد (معاملات في بند الخصوم ٣-٦-٠-٣ في إحصاءات مالية الحكومة) وليس كإيرادات من المساهمات الاجتماعية (بند الإيرادات ٢-١ في إحصاءات مالية الحكومة). ويمكن اشتقاق قيم بنود نظام الحسابات القومية من سجلات نظم التقاعد التفصيلية.

الحساب الثانوي لتوزيع الدخل

م ٧-٤٤ يغطي الحساب الثانوي لتوزيع الدخل عملية إعادة توزيع الدخل عبر التحويلات الجارية (عدا التحويلات الاجتماعية العينية المقدمة للأسر المعيشية من الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية).^{١٥} وإلى جانب ترحيل رصيد الدخل الأولي، يقيد هذا الحساب البنود التالية:

- الضرائب الجارية على الدخل والثروة وخلافه (D5 في نظام الحسابات القومية) كمصادر للحكومة، وتقسّم إلى ضرائب على الدخل (D51 في نظام الحسابات القومية) وضرائب جارية أخرى (D59 في نظام الحسابات القومية)
- صافي المساهمات الاجتماعية (D61 في نظام الحسابات القومية) كمصادر للحكومة
- منافع اجتماعية عدا التحويلات العينية (D62 في نظام الحسابات القومية) كاستخدامات للحكومة
- تحويلات جارية أخرى (D7 في نظام الحسابات القومية) كمصادر واستخدامات على السواء.

م ٧-٤٥ يمثل صافي المساهمات الاجتماعية (D61) المساهمات الفعلية والمحتسبة من الأسر المعيشية لبرامج التأمين الاجتماعي. وتستبعد من صافي المساهمات الرسوم التي تفرضها الجهات المعنية بإدارة هذه البرامج، والتي ينبغي قيدها كمصروفات الأسر المعيشية نظير الخدمات المقدمة. وينقسم بند صافي المساهمات الاجتماعية في نظام الحسابات القومية إلى أربع فئات فرعية، وتنقسم كل فئة فرعية إلى مساهمات معاشات التقاعد ومساهمات عدا معاشات التقاعد. وفيما يلي الفئات الفرعية لصافي المساهمات الاجتماعية:

^{١٥} تقيد التحويلات الاجتماعية العينية في حساب إعادة توزيع الدخل العيني.

حسب المتلقي. وإلتاحة التوافق بين نظام الحسابات القومية وإحصاءات مالية الحكومة يمكن استخدام منهج الوحدات الأساسية لتحديد كل الإعانات حسب موقعها سواء على الإنتاج أم المنتجات، وكذلك تحديد الأطراف المتلقية.

م ٧-٤٣ وهناك عدة أنواع من دخل الملكية مدرجة كمصادر في حساب تخصيص الدخل الأولي، وهي:

- الأرباح الموزعة (D421) في نظام الحسابات القومية وهي المكافئ للأرباح الموزعة المقيدة في إحصاءات مالية الحكومة (بند الإيرادات ١-٤-١-٢ وبند المصروفات ١-٨-١-١ على التوالي في إحصاءات مالية الحكومة).
- مسحوبات الدخل من أشباه الشركات (D422) في نظام الحسابات القومية وهي المكافئ لنفس المسحوبات المقيدة في إحصاءات مالية الحكومة (بند الإيرادات ١-٤-١-٢ وبند المصروفات ١-٨-٢-٢ في إحصاءات مالية الحكومة).
- الربح (D45) في نظام الحسابات القومية وهو المكافئ للربح في إحصاءات مالية الحكومة (بند الإيرادات ١-٤-١-٥ وبند المصروفات ١-٨-٢-٤ في إحصاءات مالية الحكومة).
- الفائدة (D41) في نظام الحسابات القومية وهي المكافئ للفائدة في إحصاءات مالية الحكومة (بند الإيرادات ١-٤-١-١ وبند المصروفات ١-٨-٢-٤ في إحصاءات مالية الحكومة)، المعدلة لمراعاة خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (راجع الفقرة م ٧-٢٩).
- أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها (D43) في نظام الحسابات القومية وهي المكافئ للأرباح المعاد استثمارها المقيدة في إحصاءات مالية الحكومة (بند الإيرادات ١-٤-١-٦ وبند المصروفات ١-٨-٢-٥ في إحصاءات مالية الحكومة).
- دخل الملكية المحتسب على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (D44)، مثل دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين وخلافه، في نظام الحسابات القومية وهو المكافئ من الناحية المفاهيمية لدخل مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار في إحصاءات مالية الحكومة (بند الإيرادات ١-٤-١-٤ وبند المصروفات ١-٨-٢-٣ في إحصاءات مالية الحكومة). غير أنه في حالة وحدات القطاع الحكومي كحملة وثائق تأمين، فمن المرجح أن تكون الإيرادات المتعلقة بهذا البند غير معروفة، وبالتالي لا يمكن حسابها إلا في سياق الاقتصاد ككل. ومن ثم فإنها تظل كأحد بنود التعديل بين إحصاءات مالية الحكومة والحسابات القومية. ويقيد دخل الملكية المحتسب كذلك باعتباره مستحق الدفع من المستفيدين إلى هيئة إدارة البرنامج كمساهمة تكميلية من الأسر المعيشية (D6141) في حساب التوزيع الثانوي للدخل. وفي حالة نظام التقاعد لموظفي الحكومة العامة،

- ^{١٦} تستبعد بالتالي المساهمات الفعلية والمحسوبة في نظم التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى من المساهمات الاجتماعية تحت فئة الإيرادات في إحصاءات مالية الحكومة (فئة الإيرادات ٢-١ في إحصاءات مالية الحكومة).

صافي الإقراض/صافي الاقتراض

ناقص: المنح/التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض

زائد: المنح/التحويلات الرأسمالية مستحقة الدفع

زائد: صافي اقتناء الأصول غير المالية.

وللتحويل من صافي الادخار إلى إجمالي الادخار يتعين إضافة استهلاك رأس المال الثابت.

م ٧-٥٥ ويحسب الادخار كبنء موازن في استخدام حساب الدخل المتاح واستخدام حساب الدخل المتاح المعدل. ورغم أن القياسين متطابقان فإن طريقة حسابهما مختلفة.

• ويحسب الادخار في استخدام حساب الدخل المتاح باستخدام ما يلي:

◦ الدخل المتاح كموارد

◦ نفقات الاستهلاك النهائي كاستخدامات

◦ بند تعديل يوضح التعديل مقابل التغيير في مستحقات التقاعد.

• ويحسب الادخار كبنء موازن في استخدام حساب الدخل المتاح المعدل باستخدام ما يلي:

◦ الدخل المتاح المعدل كموارد

◦ الاستهلاك النهائي الفعلي كاستخدامات

◦ بند تعديل يوضح التعديل مقابل التغيير في مستحقات معاشات التقاعد.

م ٧-٥٦ الاستهلاك النهائي هو أحد المكونات الرئيسية لاستخدام حساب الدخل المتاح وإجمالي الناتج المحلي. ويطبق هذا المفهوم في نظام الحسابات القومية بطريقتين كما يلي: نفقات استهلاك نهائي (P3) واستهلاك نهائي فعلي (P4). والفرق بينهما هو التحويلات الاجتماعية العينية (D63) التي تمثل الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات التي اشترتها وحدات الحكومة العامة ولكن استهلكتها فعلياً الأسر المعيشية.

م ٧-٥٧ ونفقات الاستهلاك النهائي ليست أحد عناصر إحصاءات مالية الحكومة، ويمكن حسابها باستخدام الروابط مع بيانات إحصاءات مالية الحكومة التي سبق إثباتها. ويمكن حساب نفقات الاستهلاك النهائي على النحو التالي:

إجمالي المخرجات ناقص المخرجات المرتبطة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي:^{١٧}

زائد: مشتريات السلع والخدمات التي يتم تحويلها إلى الأسر المعيشية دون أي إجراءات تحويلية إضافية:^{١٨}

^{١٧} كما يتضح في الجدولين م ٧-٣ وم ٧-٤، فإن ذلك يقابل مجموع الفئات التالية في إحصاءات مالية الحكومة: ١-٤-٢ + ٢-١-٢ + ٢-٢-٢ + ٢-٣-٢ + الخدمات المالية المقيسة بصورة غير مباشرة. ^{١٨} كما يتضح في الجدولين م ٧-٣ وم ٧-٤، فإن ذلك يقابل مجموع الفئات التالية في إحصاءات مالية الحكومة: ٢-١-٧-٢ + ٢-٢-٧-٢ + ٢-٣-٧-٢ + ٢-٣-١-٢-٨-٢ + ٢-٤-١-٢-٨-٢.

السوقية من قطاع الحكومة إلى قطاع الأسر المعيشية الذي يستخدم السلع والخدمات. ونظراً لطبيعة المعاملات المعنية فإن أهمية هذا الحساب لا ترتبط إلا بقطاعات الحكومة والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. ويقيد في هذا الحساب عنصران من عناصر عملية إعادة التوزيع، أولهما الإنتاج غير السوقي للخدمات الفردية من جانب الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والثاني هو شراء السلع والخدمات من جانب الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية لتحويلها مجاناً إلى الأسر المعيشية أو بأسعار غير ذات دلالة اقتصادية. وتقيد التحويلات الاجتماعية العينية في حساب إعادة توزيع الدخل العيني كمورد للأسر المعيشية وكاستخدامات للحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. والبند الموازن في حساب إعادة توزيع الدخل العيني هو الدخل المتاح المعدل.

م ٧-٥٢ ويمكن استخدام تصنيف وظائف الحكومة (COFOG) للمساعدة في اشتقاق الإنفاق الاستهلاكي الفردي للحكومة (P31) في نظام الحسابات القومية). وينبغي أن تكون المنافع الاجتماعية العينية المقدمة من الحكومة مساوية للتحويلات الاجتماعية العينية المنتجة لغير الاستخدامات السوقية (D631) في نظام الحسابات القومية). راجع الجدول م ٧-٤ للاطلاع على عرض لبنود المصروفات في إحصاءات مالية الحكومة. ويلاحظ أن الاستهلاك الجماعي للحكومة (P32) في نظام الحسابات القومية) مساو لاستهلاكها النهائي الفعلي (P4) في نظام الحسابات القومية).

استخدام حساب الدخل المتاح

م ٧-٥٣ يتمثل استخدام حسابات الدخل في صورتين مختلفتين، هما استخدام حساب الدخل المتاح واستخدام حساب الدخل المتاح المعدل. ويعرض الحسابان كيفية تخصيص الدخل المتاح أو الدخل المتاح المعدل بين الاستهلاك النهائي والادخار في القطاعات الثلاثة التي تقوم بالاستهلاك النهائي، وهي قطاع الأسر المعيشية، وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وقطاع الحكومة العامة. ويقس ذلك الجزء من الدخل، في الداخل أو في الخارج، الذي لا يستخدم في الاستهلاك النهائي. ويمكن عرض المدخرات على أساس إجمالي أو صاف (حسب ما إذا كان استهلاك رأس المال النهائي متضمناً).

م ٧-٥٤ وإجمالي الادخار هو البند الموازن في نظام الحسابات القومية قبل المعاملات الرأسمالية ويمكن اشتقاقه باستبعاد التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض/الدفع، وإجمالي تكوين رأس المال، وعمليات اقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة ناقص عمليات التصرف فيها، من صافي الإقراض/صافي الاقتراض. ويمكن أيضاً اشتقاق إجمالي الادخار كالدخل المتاح ناقص الاستهلاك النهائي. ونظراً لأن صافي الإقراض/صافي الاقتراض متطابق في نظام الحسابات القومية وإحصاءات مالية الحكومة، بالنسبة للحكومة العامة أو القطاع العام، فمن الممكن اشتقاق إجمالي الادخار من إحصاءات مالية الحكومة على النحو التالي:

ناقص: مبيعات السلع والخدمات الفعلية والمحتسبة (بند الإيرادات ١-٤-٢ في إحصاءات مالية الحكومة)^{١٩}

ناقص: التغييرات في مخزونات الأعمال قيد الإنجاز والسلع مكتملة الصنع (البندان ٣-١-٢-٢-٢ و ٣-٢-٢-١-٢ في إحصاءات مالية الحكومة).

م ٧-٥٨ وفي إحصاءات مالية الحكومة، تصنف مشتريات السلع والخدمات التي يتم تحويلها للمستهلكين النهائيين بدون أي إجراءات تحويلية إضافية بوصفها منافع الضمان الاجتماعي العينية (بند المصروفات ٢-١-٧-٢ في إحصاءات مالية الحكومة)، أو منافع المساعدة الاجتماعية العينية (بند المصروفات ٢-٢-٧-٢ في إحصاءات مالية الحكومة)، أو المنافع الاجتماعية العينية المرتبطة بالعمل (بند المصروفات ٢-٣-٧-٢ في إحصاءات مالية الحكومة)، أو الجزء العيني من التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر (بند المصروفات ٢-٨-٢-١ في إحصاءات مالية الحكومة)، حسب طبيعة وتنظيم عملية التوزيع.

م ٧-٥٩ وتتضمن فئات مصروفات المنافع الاجتماعية العينية في نظام إحصاءات مالية الحكومة المبالغ المردودة للأسر عن مشتريات السلع والخدمات مستحقة القبض كالمنافع الاجتماعية العينية، والمشتريات المباشرة من السلع والخدمات التي تشتريها وحدات الحكومة العامة من المنتجين السوقيين وتوفرها كمنافع اجتماعية عينية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتضمن بند التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢-١) مشتريات السلع والخدمات من المنتجين السوقيين والموزعة مباشرة على الأسر المعيشية للاستهلاك النهائي عدا المنافع الاجتماعية. وبالنسبة لبيانات السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة وتستخدمها لاحقاً كتحويلات عينية فلا يتم الإبلاغ بها كمعاملات عينية في إحصاءات مالية الحكومة، وإنما يتم إدراجها ضمن مفهوم نظام الحسابات القومية بشأن التحويلات الاجتماعية العينية (D63).

م ٧-٦٠ نظراً لأن نظام الحسابات القومية يقيس إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على نحو منفصل، تُقيد المعاملات العينية عادة في الحسابات كأنها تحويلات نقدية ويلي ذلك إنفاق المنتفعين لمبالغ التحويلات من أجل الحصول على السلع والخدمات المعنية. وبالتالي، تتألف التحويلات الاجتماعية العينية (D63) من نفقات الاستهلاك النهائي الذي تقوم به الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية بالنيابة عن الأسر المعيشية. ويمكن الحصول على المعلومات بشأن هذه السلع والخدمات الفردية من التصنيف المقارن بين «تصنيف وظائف الحكومة» والنوع الاقتصادي للمصروفات في الجدول ٦-أ-٢.

^{١٩} عندما تباع سلعة قائمة، يسجل المبلغ مستحق القبض عن البيع كنفقات استهلاك نهائي سالية إذا كانت المصروفات الأولية على السلعة قد صُنفت كنفقات استهلاك نهائي.

ويعرض مرفق الفصل السادس قائمة بالخدمات التي تعتبر فردية.

م ٧-٦١ ويشمل نظام الحسابات القومية إجراء تعديل في استخدام حساب الدخل المتاح، وكذلك في استخدام حساب الدخل المتاح المعدل مقابل التغيير في مستحقات معاشات التقاعد (D8). وهذا التعديل مقابل التغيير في مستحقات معاشات التقاعد مساو لما يلي:

القيمة الكلية للمساهمات الاجتماعية الفعلية مستحقة الدفع لنظم التقاعد الممولة،

زائد: القيمة الكلية للمساهمات الاجتماعية المحتسبة مستحقة الدفع لنظم التقاعد المرتبطة بالعمل،

زائد: القيمة الكلية للمساهمات الاجتماعية التكميلية،

ناقص: قيمة رسوم الخدمة المصاحبة؛

ناقص: القيمة الكلية لمعاشات التقاعد المدفوعة كمزايا تقاعدية من نظم التقاعد.

ونتيجة لهذه المعالجة المختلفة لنظم التقاعد تنتفي الحاجة إلى بند التعديل في إطار إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرة ٥-٩٥).

حسابات التراكم

م ٧-٦٢ الادخار هو البند الموازن في آخر حساب جار في نظام الحسابات القومية وهو نقطة البدء في حسابات التراكم. وتغطي المجموعة الأولى من حسابات التراكم، المؤلف من الحساب الرأسمالي والحساب المالي، المعاملات في الأصول أو الخصوم والتغيرات في صافي القيمة نتيجة التحويلات الرأسمالية. والمجموعة الثانية من حسابات التراكم، وتتألف من حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول وحساب إعادة التقييم، تتعلق بالتغيرات في الأصول والخصوم التي تنشأ عن عوامل عدا المعاملات.

الحساب الرأسمالي

م ٧-٦٣ يقيد الحساب الرأسمالي المعاملات المرتبطة باقتناء الأصول غير المالية والتحويلات الرأسمالية. ويبدأ هذا الحساب بصافي الادخار، وهو البند الموازن الأخير في الحسابات الجارية، ويقيد المعاملات في الأصول غير المالية والتحويلات الرأسمالية. والبند الموازن هنا إما أن يكون صافي الإقراض (+)، الذي يقيس صافي المبلغ المتاح لتمويل القطاعات الأخرى، أو صافي الاقتراض (-) المقابل لصافي التمويل من القطاعات الأخرى.

م ٧-٦٤ ويمكن اشتقاق معظم قيود الحساب الرأسمالي في نظام الحسابات القومية من القيود المقابلة في إحصاءات مالية الحكومة. فعلى سبيل المثال، إجمالي تكوين رأس المال الثابت (P51g) ناقص استهلاك رأس المال الثابت (P51c) هو صافي الاستثمار في الأصول الثابتة في إحصاءات مالية الحكومة (البند ٣-١-١ في إحصاءات مالية الحكومة). ووفقاً لما يتضح في الجدول ٧-٥، تم إدراج تصنيف نظام

٢-١-٣-١ و ٢-٢-٣-١ و ٢-٣-٣-١ في إحصاءات مالية الحكومة) وأحد مكونات المنح الرأسمالية مستحقة الدفع (بنود المصروفات ٢-١-٦-٢ و ٢-٢-٦-٢ و ٢-٢-٣-١ في إحصاءات مالية الحكومة).

• وتتألف التحويلات الرأسمالية الأخرى (D99) من كل التحويلات الرأسمالية عدا ضرائب رأس المال والمنح الاستثمارية. ومن الفئات المهمة هنا التحويلات الرأسمالية المرتبطة بإلغاء الدين بموجب اتفاق مشترك. وهي أحد مكونات المنح الرأسمالية في إحصاءات مالية الحكومة (بنود الإيرادات ٢-١-٣-١ و ٢-٢-٣-١ و ٢-٢-٣-١ أو بنود المصروفات ٢-١-٦-٢ و ٢-٢-٦-٢ و ٢-٢-٣-١ في إحصاءات مالية الحكومة)، والتحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (بند الإيرادات ٢-٤-٤-١ و بند المصروفات ٢-٨-٢-٢ في إحصاءات مالية الحكومة)، والمطالبات الرأسمالية المتعلقة بالتأمين على غير الحياة (بند الإيرادات ٢-٤-١-٤ و ٢-٥-٢ و بند المصروفات ٢-٣-٨-٢ في إحصاءات مالية الحكومة).

الحساب المالي

م ٦٨-٧ يقيّد الحساب المالي في نظام الحسابات القومية المعاملات في الأصول المالية والخصوم، مصنفة حسب الأداة. وبالتالي فإنه يقيّد صافي اقتناء الأصول المالية وصافي تحمل الخصوم. والبند الموزن، أي صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)، هو من حيث المبدأ مساو لصافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) في الحساب الرأسمالي، رغم قياسه بطريقة مختلفة.

م ٦٩-٧ ومن الناحية المفاهيمية، تتطابق المعاملات المقيدة في الحساب المالي في نظام الحسابات القومية مع المعاملات في الأصول المالية والخصوم المقيدة في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الجدول م ٦-٧). وقد تختلف قيمة المعاملات في الأصول المالية والخصوم على مستوى الحكومة العامة والقطاع العام نتيجة اختلاف المنهج المتبع في توحيد البيانات (راجع الفقرة م ٧-١١). وهناك بعض المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (راجع الفقرة م ٧-٤٣) لن تكون معروفة على الأرجح للحكومة ولن يتم حسابها إلا في سياق الاقتصاد ككل وبالتالي تظل بهذا للتعديل بين إحصاءات مالية الحكومة والحسابات القومية. وقد تختلف أيضاً المبالغ المقيدة كمعاملات في نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة نتيجة الخيار المتاح في نظام الحسابات القومية لمعالجة بعض الخصوم المرتبطة بالعمل في الجداول التكميلية بدلا من الجداول الأساسية (راجع الفقرة م ٥-٩٥).

حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول

م ٧٠-٧ يقيّد حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول في نظام الحسابات القومية نفس الأحداث الاقتصادية كتلك المقيدة في إحصاءات مالية الحكومة (البنود م ٥** في إحصاءات مالية الحكومة)؛ وبالتالي يفترض أن تكون القيمة الإجمالية للتغيرات متسقة في مجموعتي البيانات. ففي

الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ لفئات الأصول غير المالية بالكامل في إحصاءات مالية الحكومة. غير أن الأصول الثابتة، في نظام الحسابات القومية، تصنف أيضاً على النحو التالي:

• اقتناء أصول ثابتة جديدة (البند ١-١-١-٣ / P5111 في الجدول م ٥-٧)

• اقتناء أصول ثابتة قائمة (البند ١-١-١-٣ / P5112 في الجدول م ٥-٧)

• عمليات التصرف في أصول ثابتة قائمة (البند ١-٣-١ / P5113 في الجدول م ٥-٧)

وهذا التمييز بين الأصول الجديدة والقائمة غير متاح من إحصاءات مالية الحكومة، وسيقتضي معلومات تكميلية من نظم البيانات المصدرية.

م ٦٥-٧ واستهلاك رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية (P51c) يساوي مجموع بند المصروفات الذي يحمل نفس الاسم في إحصاءات مالية الحكومة (بند المصروفات ٢-٣-٢ في إحصاءات مالية الحكومة) واستهلاك رأس المال الثابت الذي تمت رسمته في سياق تكوين رأس المال للحساب الذاتي (بند 3M13 في إحصاءات مالية الحكومة).

م ٦٦-٧ التغيرات في المخزونات (P52)، وعمليات اقتناء النفائس ناقص عمليات التصرف فيها (P53)، وعمليات اقتناء الأصول غير المنتجة ناقص عمليات التصرف فيها (NP) مماثلة لصافي الاستثمار في البنود المقابلة في إحصاءات مالية الحكومة (البنود ٢-١-٣ و ٣-١-٣ و ٣-١-٤ بالترتيب في إحصاءات مالية الحكومة).

م ٦٧-٧ تقيد التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض والدفع (D9) في نظام الحسابات القومية باعتبارها ضرائب رأس المال (D91)، ومنح استثمارية (D92)، وتحويلات رأسمالية أخرى (D99). وتدرج هذه التحويلات في إحصاءات مالية الحكومة على النحو التالي:

• ضرائب رأس المال (D91r) مستحقة القبض لقطاع الحكومة العامة يمكن أن ترتبط مباشرة ببنود الإيرادات في إحصاءات مالية الحكومة تحت ضرائب تركبات وأيلولة وهبات (بند ١-١-٣-٣ في إحصاءات مالية الحكومة)، وضرائب غير متكررة أخرى على الممتلكات (بند ١-١-٣-٥ في إحصاءات مالية الحكومة). وإذا كانت هذه الضرائب مستحقة الدفع من أحد مستويات الحكومة إلى آخر، فإنها تدرج تحت بند مصروفات التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (٢-٢-٨-٢) للمدفوع له.

• وتتكون المنح الاستثمارية (D92) من كل التحويلات الرأسمالية من الحكومات إلى الوحدات المؤسسية الأخرى المقيمة أو غير المقيمة لتمويل كافة تكاليف اقتناء الأصول الثابتة أو جانب منها. وهذه المنح الاستثمارية مستحقة القبض/الدفع هي أحد مكونات المنح الرأسمالية مستحقة القبض (بنود الإيرادات

القيود في حسابات التراكم الأربعة المقابلة للأصل أو الخصم المعني. وبالمثل، فإن التغيرات في الميزانية العمومية وفق إحصاءات مالية الحكومة بالنسبة لكل فئة من الأصول والخصوم مساوية لمجموع المعاملات، ومكاسب وخسائر الحيازة، والتغيرات الأخرى في الحجم. وهناك اتساق تام بين الإطارين في تصنيف الأصول والخصوم. غير أنه على مستوى الحكومة العامة أو القطاع العام يمكن أن تختلف قيمة مراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم نتيجة اختلاف المنهج المتبع في توحيد البيانات (راجع الفقرة م٧-١١). وفي الواقع العملي، قد تختلف أيضا المبالغ المقيمة كمراكز أرصدة في حالتين:

- قد تختلف الخصوم فيما يتعلق بنظم التقاعد المرتبطة بالعمل نتيجة الخيار المتبع في نظام الحسابات القومية بمعالجة بعض الخصوم المرتبطة بالعمل في الجداول التكميلية (راجع الفقرة ٥-٩٥).

- قد تختلف الأصول والخصوم الخاضعة لصرف مبالغ من دخل الاستثمار في الحالات التي لا تكون هذه المبالغ معروفة للحكومة، وبالتالي تستبعد من إحصاءات مالية الحكومة، ولا تحسب إلا في سياق الاقتصاد ككل (راجع الفقرة م٧-٤٣).^{٢٠}

مقارنة بين الإطار التحليلي في إحصاءات مالية الحكومة ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

م٧-٧٣ تعمل الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي كإطار معياري يستند إليه في إعداد إحصاءات التدفقات ومراكز الأرصدة بين الاقتصاد المعني وبقيّة العالم. ونظرا لاتساق الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، فهي متسقة أيضا مع مجموعات البيانات الاقتصادية الأخرى، بما فيها إحصاءات مالية الحكومة. ونظرا للروابط المفاهيمية، ينبغي لمعدي بيانات الحسابات الدولية وإحصاءات مالية الحكومة التشاور لضمان التطبيق المتسق لتعاريف نطاق التغطية والمفاهيم، والقواعد المحاسبية.

مقارنة بين الحسابات في إحصاءات مالية الحكومة ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

م٧-٧٤ هيكل الإطار الإحصائي الدولي مماثل للهيكل المستخدم في إطار إحصاءات مالية الحكومة ويتألف مما يلي: (١) ميزان المدفوعات، الذي يقدم ملخصا للمعاملات

^{٢٠} ويقدم نظام الحسابات القومية أيضا مقاييس للحجم (بما في ذلك عناصر الحكومة) وهو نوع مهم من المعلومات لتحليل المالية العامة مما يجعل نظام الحسابات القومية مكملا لإحصاءات مالية الحكومة.

كلتا المجموعتين، تقيد التغيرات الأخرى في حجم الأصول لكل نوع من أنواع الأصول والخصوم. وبالإضافة إلى ذلك، تصنف هذه التغيرات أيضا في نظام الحسابات القومية وفقا لأحداث معينة منشئة للتغير في حجم الأصول أو الخصوم. فالبيانات تقيد بصفة مستقلة بالنسبة للظهور الاقتصادي للأصول (K1)، والاختفاء الاقتصادي للأصول غير المالية غير المنتجة (K2)، والخسائر الناجمة عن الكوارث (K3)، وأعمال الاستيلاء بدون تعويض (K4)، والتغيرات الأخرى في الحجم غير المصنفة في موضع آخر (K5)، والتغيرات في التصنيف (K6). وبالتالي يفترض في البيانات المصدرة لقيد هذه الأحداث أن تسمح بتحديد الأصول والخصوم ذات الصلة، وكذلك تحديد الحدث الأساسي الذي سبب التغير في الحجم.

حساب إعادة التقييم

م٧-٧١ يقيد حساب إعادة التقييم في نظام الحسابات القومية نفس مكاسب أو خسائر الحيازة كتلك المقيمة في إحصاءات مالية الحكومة (البند ٤** في إحصاءات مالية الحكومة). وبالتالي يفترض أن تكون القيمة الإجمالية لمكاسب الحيازة الاسمية في الحكومة العامة أو القطاع العام متسقة في مجموعتي البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، يوصي نظام الحسابات القومية بتقسيم فرعي إضافي لمكاسب وخسائر الحيازة الاسمية بين مكاسب وخسائر الحيازة المحايدة والحقيقية. غير أن إحصاءات مالية الحكومة لا تقوم بهذا التمييز:

- مكاسب وخسائر الحيازة المحايدة (B1031) على مدار فترة زمنية هي الزيادة (الانخفاض) اللازمة في قيمة أصل ما، في غياب المعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، لمواصلة السيطرة على نفس القدر من السلع والخدمات كما كانت في بداية الفترة. ويتم الحصول على القيمة باستخدام مؤشر، خلال نفس الفترات الزمنية، لربط التغير في المستوى العام للأسعار بالقيمة المبدئية لكل الأصول والخصوم. وتعرف نتائج هذه العملية باسم مكاسب وخسائر الحيازة المحايدة لأن كل الأصول والخصوم يعاد تقييمهما للحفاظ تماما على قوتها الشرائية.

- مكاسب وخسائر الحيازة الحقيقية (B1032) تسجل الفرق بين مكاسب وخسائر الحيازة الاسمية ومكاسب وخسائر الحيازة المحايدة.

الميزانية العمومية

م٧-٧٢ الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية للحكومة العامة أو القطاع العام متطابقة من الناحية المفاهيمية في نظام الحسابات القومية وإحصاءات مالية الحكومة. وتعرض مجموعتا البيانات الأصول على الجانب الأيمن والخصوم وصافي القيمة على الجانب الأيسر. والتغيرات في الميزانية العمومية وفق نظام الحسابات القومية تتمثل في مجموع

الجدول م٧-٥: توافق المعاملات في فئات الأصول غير المالية بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية		
رموز إحصاءات مالية الحكومة	رموز نظام الحسابات القومية	فئات الأصول غير المالية
١-٣	=	الأصول غير المالية
١-١-٣	P511	الأصول الثابتة
3M1	P1	منها: تكوين رأس المال للحساب الذاتي
3M11	D1	تكوين رأس المال للحساب الذاتي، تعويضات العاملين
3M111	D11	الأجور والرواتب
3M112	D12	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية
3M1121	D121	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية
3M11211	D1211	مساهمات أرباب العمل التقاعدية الفعلية
3M11211	D1212	مساهمات أرباب العمل غير التقاعدية الفعلية
3M1122	D122	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة
3M11221	D1221	مساهمات أرباب العمل التقاعدية المحتسبة
3M11222	D1222	مساهمات أرباب العمل غير التقاعدية المحتسبة
3M12	P2	تكوين رأس المال للحساب الذاتي، الاستهلاك الوسيط
3M13	P51c	تكوين رأس المال للحساب الذاتي، استهلاك رأس المال الثابت
١-١-١-٣	P5111	اقتناء أصول ثابتة جديدة
٢-١-١-٣	P5112	اقتناء أصول ثابتة قائمة
٣-١-١-٣	P5113	عمليات التصرف في أصول ثابتة قائمة
١-١-١-٣		مبان ومنشآت
١-١-١-٣		مساكن
٢-١-١-٣		مبان أخرى عدا المساكن
٣-١-١-٣		إنشاءات أخرى
٤-١-١-٣		تحسينات الأراضي
٢-١-١-٣		آلات ومعدات
١-٢-١-٣		معدات النقل
٢-٢-١-٣		آلات ومعدات عدا معدات النقل
١-٢-٢-١-٣		معدات المعلومات والكمبيوتر والاتصالات اللاسلكية
٢-٢-٢-١-٣		آلات ومعدات غير مصنفة في موضع آخر
٣-١-١-٣		أصول ثابتة أخرى
١-٣-١-٣		موارد بيولوجية فلاحية
٢-٣-١-٣		منتجات الملكية الفكرية
٣-٣-١-٣	P512	تكاليف نقل الملكية في الأصول غير المنتجة (عدا الأراضي)
٤-٣-١-٣		نظم التسليح
٢-١-٣	P52	المخزونات
١-٢-٢-١-٣		المواد والإمدادات
٢-٢-٢-١-٣		العمل قيد الإنجاز
١-٢-٢-٢-١-٣	me	منها: المنشآت السوقية
١-٢-٢-٢-١-٣		العمل قيد الإنجاز في الأصول البيولوجية الفلاحية
٢-٢-٢-٢-١-٣		أعمال أخرى قيد الإنجاز
٣-٢-٢-١-٣		السلع تامة الصنع
١-٢-٢-٢-١-٣	me	منها: المنشآت السوقية
٤-٢-٢-١-٣		السلع المعدة لإعادة البيع
٥-٢-٢-١-٣		المخزونات العسكرية
٣-١-٣	P53	النفائس
٤-١-٣	NP	الأصول غير المنتجة
١-٤-١-٣	NP1	الأراضي
٢-٤-١-٣	NP1	الموارد المعدنية وموارد الطاقة
٣-٤-١-٣	NP1	أصول أخرى تتوافر طبيعياً
٤-٤-١-٣		الأصول غير المنتجة غير المنظورة
١-٤-٤-١-٣	NP2	العقود وعقود الإيجار والتراخيص
٢-٤-٤-١-٣	NP3	الشهرة التجارية والأصول التسويقية
مفتاح الجدول:	=	بند إحصاءات مالية الحكومة مماثل لبند نظام الحسابات القومية
	<	بند إحصاءات مالية الحكومة هو أحد عناصر بند نظام الحسابات القومية ذي الصلة
	>	جزء من بند إحصاءات مالية الحكومة هو أحد عناصر بند نظام الحسابات القومية ذي الصلة
	~	بند إحصاءات مالية الحكومة مماثل من الناحية المفاهيمية لكنه مختلف عملياً نتيجة معالجة عمليات معينة

ملحوظة: بنود إحصاءات مالية الحكومة غير المعتادة واللازمة لنظام الحسابات القومية تظهر في الصفوف المظلمة باللون الداكن.

الحساب الجاري

م ٧٧-٧٨ يبين الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات، والدخل الأولي، والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين. ويبين الرصيد في هذا الحساب، المعروف برصيد الحساب الجاري، الفرق بين مجموع الصادرات والدخل مستحق القبض ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع. ويمثل رصيد الحساب الجاري الفجوة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد المعني.

حساب السلع والخدمات

م ٧٨-٧٩ يبين حساب السلع والخدمات المعاملات في البنود التي تمثل مخرجات أنشطة الإنتاج. وينصب تركيز هذا الحساب على النقطة التي يتم عندها تبادل السلع والخدمات^{٢١} بين مقيم وغير مقيم. والإنتاج هو نشاط تستخدم فيه مؤسسة أعمال المدخلات (المدخلات الوسيطة، والعمالة، والأصول المنتجة وغير المنتجة) حتى يمكن تحويلها إلى مخرجات يمكن توريدها إلى وحدات أخرى.

م ٧٩-٧٩ وهناك صلة بين بيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة وحساب السلع والخدمات من حيث دخول وحدات الحكومة العامة/القطاع العام في معاملات مع غير المقيمين، تنطوي على سلع وخدمات، إما كمنتج/بائع أو مستخدم لهذه السلع أو الخدمات. ولن تحدد إحصاءات مالية الحكومة عادة هذه المعاملات بصفة مستقلة، مما يحد من فرص المطابقة بين حساب السلع والخدمات وإحصاءات مالية الحكومة. غير أنه في بعض الحالات قد يترتب على المعلومات التكميلية في البيانات المصدرة الأساسية تحديد مثل هذه المعاملات — إما لطبيعتها أو حجمها الكبير أو قيمتها الكبيرة. وعلى وجه التحديد، في حالة تبادل أصول منتجة، قد تصبح الترتيبات التعاقدية متاحة للاطلاع العام وينبغي معالجتها على نحو متسق في حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات وفي إحصاءات مالية الحكومة.

م ٨٠-٧٩ يقتضي حساب السلع والخدمات تصنيف السلع والخدمات وفقا لطبيعة السلعة أو الخدمة. ويتطلب إحداها الإفصاح بصفة مستقلة عن السلع والخدمات الحكومية غير المصنفة في موضع آخر، وتشمل ما يلي:

- السلع والخدمات المقدمة من وإلى جيوب إقليمية، مثل السفارات والقواعد العسكرية والمنظمات الدولية
- السلع والخدمات التي يحصل عليها من الاقتصاد المضيف أفراد السلك الدبلوماسي والعاملون بالسلك القنصلي والعسكريون الموفدون للخارج ومن يعولونهم

^{٢١} تتضمن السلع وفق استخدامها في هذا السياق السلع الاستهلاكية والأصول غير المالية المنتجة.

الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة؛ و(٢) التغيرات الأخرى في الأصول المالية والخصوم، التي تبين التدفقات الناتجة عن أحداث اقتصادية عدا المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل تغيرات التقييم؛ و(٣) وضع الاستثمار الدولي، الذي يبين قيمة مراكز أرصدة الأصول المالية والخصوم بين المقيمين في اقتصاد ما وغير المقيمين في تاريخ الإبلاغ. ويفسر الفرق بين مركز الأرصدة الافتتاحي والختامي في وضع الاستثمار الدولي بمجموع المعاملات والتغيرات الأخرى في الأصول المالية والخصوم.

الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

م ٧٥-٧٥ يقدم إطار الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي سلسلة من الحسابات ينطوي كل منها على عملية أو ظاهرة اقتصادية مستقلة وبند موازن. ويوضح بقية هذا القسم كيفية توافق الحسابات الدولية المختلفة مع إحصاءات مالية الحكومة.

ميزان المدفوعات

م ٧٦-٧٦ يقدم ميزان المدفوعات ملخصا للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين أثناء فترة زمنية محددة. ويمكن التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات وفقا لطبيعة الموارد الاقتصادية المقدمة والمتلقاة، وتتألف مما يلي:

- الحساب الجاري يبين تدفقات السلع والخدمات، والدخل الأولي، والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.
- الحساب الرأسمالي يبين التدفقات للمعاملات في الأصول غير المالية غير المنتجة، والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين.
- الحساب المالي يبين صافي اقتناء الأصول المالية والخصوم والتصرف فيها.
- ويمثل مجموع الأرصدة في الحسابين الجاري والرأسمالي صافي الإقراض (فائض) أو صافي الاقتراض (عجز) الذي يسجله الاقتصاد المقيم مع بقية العالم. ويساوي من الناحية المفاهيمية صافي رصيد الحساب المالي. ويساوي أيضا من الناحية المفاهيمية مجموع صافي الإقراض/صافي الاقتراض لكل القطاعات المقيمة.

الجدول م٧-٦ التوافق في الأصول المالية والخصوم بين إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية

رموز نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨		رموز إحصاءات مالية الحكومة		اتساق دليل إحصاءات مالية الحكومة مع مجموعات البيانات الأخرى
مركز الأرصدة	المعاملات	مركز الأرصدة	المعاملات	
		٢-٦	٢-٣	الأصول المالية ^١
				المجموع حسب الأداة:
AF1	F1	١-٠-٢-٦	١-٠-٢-٣	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
AF11	F11	١-١-٠-٢-٦	١-١-٠-٢-٣	الذهب النقدي
AF12	F12	٢-١-٠-٢-٦	٢-١-٠-٢-٣	حقوق السحب الخاصة
AF2	F2	٢-٠-٢-٦	٢-٠-٢-٣	العملة والودائع
AF21	F21	١-٢-٠-٢-٦	١-٢-٠-٢-٣	العملة
AF22	F22	٢-٢-٠-٢-٦	٢-٢-٠-٢-٣	ودائع قابلة للتحويل
AF29	F29	٣-٢-٠-٢-٦	٣-٢-٠-٢-٣	ودائع أخرى
AF3	F3	٣-٠-٢-٦	٣-٠-٢-٣	سندات الدين
AF4	F4	٤-٠-٢-٦	٤-٠-٢-٣	القروض
AF5	F5	٥-٠-٢-٦	٥-٠-٢-٣	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
AF51	F51	١-٥-٠-٢-٦	١-٥-٠-٢-٣	حصص الملكية
AF52	F52	٢-٥-٠-٢-٦	٢-٥-٠-٢-٣	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار
AF6	F6	٦-٠-٢-٦	٦-٠-٢-٣	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة
AF61	F61	١-٦-٠-٢-٦	١-٦-٠-٢-٣	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
AF62	F62	٢-٦-٠-٢-٦	٢-٦-٠-٢-٣	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
AF65 و AF63	F65 و F63	٣-٦-٠-٢-٦	٣-٦-٠-٢-٣	مستحقات التقاعد ^٢
AF64	F64	٤-٦-٠-٢-٦	٤-٦-٠-٢-٣	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
AF66	F66	٥-٦-٠-٢-٦	٥-٦-٠-٢-٣	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
AF7	F7	٧-٠-٢-٦	٧-٠-٢-٣	المشتقات المالية وخيارات اكتتاب الموظفين
AF71	F71	١-٧-٠-٢-٦	١-٧-٠-٢-٣	المشتقات المالية
AF72	F72	٢-٧-٠-٢-٦	٢-٧-٠-٢-٣	خيارات اكتتاب الموظفين
AF8	F8	٨-٠-٢-٦	٨-٠-٢-٣	حسابات أخرى مستحقة القبض
AF81	F81	١-٨-٠-٢-٦	١-٨-٠-٢-٣	الائتمان التجاري والسلف
AF82	F82	٢-٨-٠-٢-٦	٢-٨-٠-٢-٣	حسابات متنوعة مستحقة القبض
		٣-٦	٣-٣	الخصوم ^١
				المجموع حسب الأداة: *
AF12	F12	١-٠-٣-٦	١-٠-٣-٣	حقوق السحب الخاصة
AF2	F2	٢-٠-٣-٦	٢-٠-٣-٣	العملة والودائع
AF3	F3	٣-٠-٣-٦	٣-٠-٣-٣	سندات الدين
AF4	F4	٤-٠-٣-٦	٤-٠-٣-٣	القروض
AF5	F5	٥-٠-٣-٦	٥-٠-٣-٣	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
AF6	F6	٦-٠-٣-٦	٦-٠-٣-٣	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة ^٢
AF7	F7	٧-٠-٣-٦	٧-٠-٣-٣	المشتقات المالية وخيارات اكتتاب الموظفين
AF8	F8	٨-٠-٣-٦	٨-٠-٣-٣	حسابات أخرى مستحقة الدفع

^١ تصنف الأصول المالية والخصوم بمزيد من التفصيل إلى محلية وخارجية في نفس الفئات الفرعية باستثناء: استبعاد الذهب النقدي من التدفقات ومراكز الأرصدة في الخصوم والأصول المحلية؛ واستبعاد حقوق السحب الخاصة من مراكز الأرصدة في الأصول المحلية والخصوم المحلية.

^٢ في حالة وجود احتياطيات مستحقات غير تقاعدية، فإن مثل هذه الخصوم تدرج مع خصوم المستحقات التقاعدية لأسباب عملية (راجع الفقرة ٧-١٩٥).

الموقع هي معاملات دولية. غير أن كل النفقات على السلع والخدمات من جانب العاملين المعيّنين محليا في هذه الجيوب الإقليمية مستبعدة من المعاملات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، يدرج ضمن السلع والخدمات ما توفره الحكومات من تراخيص وتصاريح لغير المقيمين والمصنفة كرسوم وكذلك

• الخدمات التي تقدمها أو تحصل عليها الحكومات ولا تدرج في فئات الخدمات الأخرى.

م٧-٨ الجيوب الإقليمية للحكومات والمنظمات الدولية ليست كيانات مقيمة في الإقليم الموجودة فيه وجودا ماديا. وبالتالي فإن معاملاتها مع المقيمين في ذلك الإقليم أو

قيدها في حساب الدخل الأولي بميزان المدفوعات. ونظرا لأن التوظيف الحكومي يشمل عادة بعض معايير الإقامة كشرط أساسي، فإن هذه المبالغ في الغالب ليست كبيرة جدا. غير أنه في حالة الجيوب الإقليمية، ينبغي أن تدرج في حساب الدخل الأولي كل تعويضات العاملين مستحقة الدفع من الحكومة إلى مقيمين في البلد المضيف. ولا تتطلب إحصاءات مالية الحكومة على وجه التحديد تعيين تعويضات العاملين لغير المقيمين. غير أنه عند تعيين هذه المدفوعات في نظام البيانات المصدرية الأساسية، ينبغي إبلاغ هذه المعلومات على نحو متسق في إحصاءات مالية الحكومة وحساب الدخل الأولي.

- دخل الاستثمار: تشتق بيانات مساهمة قطاع الحكومة العامة في دخل الاستثمار أساسا من الجزء المتعلق بغير المقيمين في بنود إحصاءات مالية الحكومة لكل من الفائدة (بند الإيرادات ١-٤-١) وبند المصروفات ٢-٤ في إحصاءات مالية الحكومة) والأرباح الموزعة (بند الإيرادات ١-٤-٢) وبند المصروفات ٢-٨-١ في إحصاءات مالية الحكومة). وبالتالي يمكن ربطها بحسابات إحصاءات مالية الحكومة إذا كانت البيانات المصدرية الأساسية تميز بين المبالغ مستحقة القبض والمبالغ مستحقة الدفع من/إلى المقيمين وغير المقيمين. ورغم أن فئات دخل الاستثمار مماثلة من الناحية المفاهيمية في إحصاءات مالية الحكومة والحسابات الدولية، فإن قيمة المعاملات مع غير المقيمين في إحصاءات مالية الحكومة قد تختلف عنها في الإحصاءات الدولية نتيجة معالجة «خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة» (راجع الفقرة م٧-٢٩). وفي حالة سيطرة وحدات قطاع الحكومة العامة على نظم التأمين أو الضمانات الموحدة أو معاشات التقاعد فإنها تعزو دخل الاستثمار إلى حملة الوثائق في هذه النظم. وقد يشمل حملة الوثائق غير المقيمين وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون بند مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار (بند المصروفات ٢-٨-١-٣ في إحصاءات مالية الحكومة) متسقا مع البند المقابل المقيد في حساب الدخل الأولي. وإذا كانت إحدى وحدات الحكومة العامة أو شركة عامة لديها استثمارات أجنبية مباشرة في كيانات ذات أغراض خاصة غير مقيمة، أو فروع أجنبية لشركات عامة، ينبغي قيد الأرباح المعاد استثمارها، على النحو المبلغ به في حساب الدخل الأولي، في إحصاءات مالية الحكومة وبصفة مستقلة (بند الإيرادات ١-٤-١-٦ في إحصاءات مالية الحكومة). وبالمثل، إذا كانت الشركات العامة لديها مستثمر أجنبي مباشر أو أسهم/وحدات صناديق الاستثمار، ينبغي إدراج الأرباح المعاد استثمارها في حسابات الدخل الأولي، كما ينبغي أن تكون متسقة مع المبالغ المعلنة في إحصاءات مالية الحكومة (بند المصروفات ٢-٨-١-٥ في إحصاءات مالية الحكومة).

بعض الأنشطة المتعلقة بالمساعدة الفنية المقدمة من بلد إلى آخر.^{٢٢} ولا تتطلب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة على وجه التحديد تعيين المعاملات في السلع والخدمات مع غير المقيمين. غير أنه إذا أمكن تعيين هذه المعاملات وإدراج التصنيفات ضمن النظام المحاسبي الأساسي لقطاع الحكومة العامة، ينبغي تقديم المعلومات إلى معدي بيانات ميزان المدفوعات. وقد تختلف قيمة المعاملات المقيدة في السلع والخدمات مع غير المقيمين في إحصاءات مالية الحكومة عنها في الإحصاءات الدولية التي تتبع معالجة نظام الحسابات القومية لخدمات التأمين ورسوم الضمانات الموحدة (راجع الفقرة م٧-٢٩).

حساب الدخل الأولي

م٧-٨٢ يبين حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل الأولي بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة. ويمثل الدخل الأولي العائد الذي يتحقق لوحدة مؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل تقديم أصول مالية وتأجير موارد طبيعية لوحدات مؤسسية أخرى.

م٧-٨٣ تميز الحسابات الدولية بين الأنواع التالية من الدخل الأولي:

• تعويضات العاملين

• دخل الاستثمار

• الأرباح الموزعة

• الأرباح المعاد استثمارها

• الفائدة

• دخل الاستثمار الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، والضمانات الموحدة، وصناديق التقاعد

• الدخل الأولي الآخر

• الربيع

• الضرائب على الإنتاج والواردات

• الإعانات.

م٧-٨٤ ولا يمكن ضمان اتساق البيانات بين إحصاءات مالية الحكومة وحساب الدخل الأولي إلا إذا أمكن تحديد القدر الكافي من التفاصيل التكميلية في إحصاءات مالية الحكومة، أو البيانات المصدرية الأساسية. ونستعرض فيما يلي الروابط القائمة بين حساب الدخل الأولي وإحصاءات مالية الحكومة:

- تعويضات العاملين: في حالة توظيف الحكومة المقيمة أفراد غير مقيمين ستشمل تعويضات العاملين بالحكومة المبالغ مستحقة الدفع إلى غير المقيمين التي ينبغي

^{٢٢} راجع الفقرات من ١٠-١٧٣ إلى ١٠-١٨١ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتتماثل المعايير المستخدمة لتحديد هذه الرسوم مع تلك المستخدمة في نظام الحسابات القومية وإحصاءات مالية الحكومة.

صعوبة في التقسيم. وقد يختلف أيضا الجزء الذي يعزى إلى غير المقيمين من فئة ضريبية إلى أخرى ومن سنة إلى السنة التي تليها.

حساب الدخل الثانوي

م ٧-٨٦ يبين حساب الدخل الثانوي في ميزان المدفوعات التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين. ويبين هذا الحساب إعادة توزيع الدخل؛ أي عندما يقدم طرف واحد موارد لأغراض جارية دون الحصول على أي شيء ذي قيمة اقتصادية كعائد مباشر. وتقيد في هذا الحساب أنواع مختلفة من التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات. وحسب مدى مشاركة الحكومات في هذه التحويلات سوف تتحدد الروابط بين هذا الحساب وبيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة.

م ٧-٨٧ وتميز العناصر الأساسية في حساب الدخل الثانوي عند المستوى الأول بين التحويلات الجارية مستحقة القبض/الدفع حسب قطاع الحكومة العامة وحسب القطاعات الأخرى، التي تضم الشركات المالية، والشركات غير المالية، والأسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وبالنسبة للحكومة العامة، فإن هذه التحويلات تشمل التحويلات المتعلقة بما يلي:

- الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما،
- المساهمات الاجتماعية،
- المنافع الاجتماعية،
- صافي أقساط التأمين على غير الحياة،
- مطالبات التأمين على غير الحياة،
- التعاون الدولي الجاري،
- التحويلات الجارية المتنوعة.

م ٧-٨٨ وإذا كانت التحويلات الجارية من الحكومة العامة يمكن تحديدها وإبلاغ بياناتها في إحصاءات مالية الحكومة على أنها من غير مقيمين أو إلى غير مقيمين، فينبغي إبلاغ هذه البيانات على نحو متسق في حساب الدخل الثانوي بميزان المدفوعات.

- الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما المقيدة في حساب الدخل الثانوي تشكل الجزء المتعلق بغير المقيمين في نفس الفئات الضريبية كما في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (البند D5 في نظام الحسابات القومية). وتشكل الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما حاصل جمع عدة فئات ضريبية تفصيلية على نحو ما ترد في إحصاءات مالية الحكومة، وتتضمن الضرائب على الدخل، والأرباح، والمكاسب الرأسمالية (البند ١-١-١ في إحصاءات مالية الحكومة) وعدة فئات أخرى من الضرائب يدفع المستهلك النهائي أغلبها (راجع الفقرة م ٧-٤٠).

• الدخل الأولي الآخر: عند حساب الدخل الأولي الآخر تنشأ روابط مع بيانات إحصاءات مالية الحكومة من المعاملات مع غير المقيمين المتعلقة بالإعانات (بند الإيرادات ١-٤-١-١-١ وبند المصروفات ٢-٥ في إحصاءات مالية الحكومة) والريع (بند الإيرادات ١-٤-١-٥-١ وبند المصروفات ٢-١-٨-٤ في إحصاءات مالية الحكومة). وفي حالة توفير المعلومات عن مثل هذه المدفوعات والمقبوضات في البيانات المصدرية الأساسية، ينبغي أن تتسق هذه البيانات مع حساب الدخل الأولي. وبالنسبة للضرائب على الإنتاج والواردات المبلغة بياناتها في حساب الدخل الأولي بميزان المدفوعات فهي تشكل ذلك الجزء من هذه الضرائب المحصلة من غير المقيمين كما أنها نفس الفئات الضريبية في البند المقابل في نظام الحسابات القومية (D2). وتمثل الضرائب على المنتجات والواردات مجموع عدة فئات ضريبية تفصيلية في إحصاءات مالية الحكومة، وهي كالتالي:

- ضرائب متكررة على الممتلكات غير المنقولة (البند ١-٣-١-١ في إحصاءات مالية الحكومة)
- ضرائب متكررة على صافي الثروة (البند ١-٣-١-٢ في إحصاءات مالية الحكومة)
- ضرائب متكررة أخرى على الممتلكات (البند ١-٣-١-٦ في إحصاءات مالية الحكومة)
- ضرائب عامة على السلع والخدمات (البند ١-٤-١-١ في إحصاءات مالية الحكومة)
- الضرائب الانتقائية (البند ١-٤-١-٢ في إحصاءات مالية الحكومة)
- أرباح المؤسسات الاحتكارية (البند ١-٤-١-٣ في إحصاءات مالية الحكومة)
- ضرائب على خدمات معينة (البند ١-٤-١-٤ في إحصاءات مالية الحكومة)
- ضرائب على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاوله الأنشطة — مستحقة الدفع من المنتجين (البند ١-٤-١-٥ في إحصاءات مالية الحكومة)
- ضرائب أخرى — مستحقة الدفع من مؤسسات الأعمال (البند ١-٦-١-١ في إحصاءات مالية الحكومة).

م ٧-٨٥ وللسماع بالتحقق من اتساق هذه الفئات الضريبية في إحصاءات مالية الحكومة مع حساب الدخل الأولي في ميزان المدفوعات يتعين تقسيمها إلى مبالغ مستحقة القبض من مقيمين وغير مقيمين. ولا تتوافر هاتان الفئتان الفرعيتان عادة من إحصاءات مالية الحكومة، ولن تكون مفيدة إلا لاشتقاق القيود الدائنة في حساب الدخل الأولي. ورغم سهولة تقسيم بعض الضرائب على الإنتاج والواردات بين المقيمين وغير المقيمين، تبدو غيرها أكثر

٣-١-٤-٢-٤ على التوالي في إحصاءات مالية الحكومة). وهناك اتفاق تام في إطار الإحصاءات الاقتصادية الكلية فيما يتصل بنود الأصول غير المالية غير المنتجة الموجودة. وفي حالة قيام وحدات قطاع الحكومة العامة باقتناء هذه الأصول أو التصرف فيها من خلال معاملات مع غير مقيمين، سوف يلزم توفير معلومات تكميلية من معاملات إحصاءات مالية الحكومة تسمح بإعداد الحسابات الدولية أو التحقق من اتساقها.

٧-٩١ وينبغي ملاحظة أن الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات لا يبين الأصول غير المالية المنتجة، كما في حالة نظام الحسابات القومية وإحصاءات مالية الحكومة. بل يبين فقط المعاملات في الأصول غير المالية غير المنتجة. وتدرج معاملات الأصول غير المالية غير المنتجة في حساب السلع والخدمات، الذي لا يميز بين ما إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لأغراض رأسمالية أم جارية.

٧-٩٢ التحويلات الرأسمالية من الناحية المفاهيمية ماثلة للتحويلات الرأسمالية المقيدة في نظام الحسابات القومية وإحصاءات مالية الحكومة. وتشارك الحكومات غالبا في هذه التحويلات التي ينبغي قيدها على نحو متسق في إحصاءات مالية الحكومة والحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات. وتتألف هذه التحويلات الرأسمالية من تحويلات إلزامية إلى الحكومات، وتحويلات بموجب أوامر قضائية، وتحويلات طوعية. وقد تقيد أيضا تحويلات رأسمالية محتسبة نتيجة استخدام الحكومات لكيانات ذات أغراض خاصة مقيمة في اقتصادات أخرى لأغراض المالية العامة (راجع الفقرة ٢-١٣٨ وال فقرات من ٨-٢٤ إلى ٨-٢٦ في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات). ويتضمن الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات الأنواع الرئيسية التالية من التحويلات الرأسمالية:

- الإعفاء من الدين: عندما تكون كيانات الحكومة/ القطاع العام طرفا في عملية الإعفاء من الدين (راجع الفقرات م ٣-٧ إلى م ٣-٩)، كمثل أو مانح، فإن هذا الحدث عادة ما يكون معروفا تماما وينبغي إظهاره في حسابات إحصاءات مالية الحكومة. ويعكس الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات معاملة الإعفاء من الدين من غير المقيمين كإيرادات تحت فئة منح رأسمالية من حكومات أجنبية أو منظمات دولية أو ضمن التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر، وذلك عند تلقيها من كيانات أخرى غير مقيمة. وتسجل القيود المقابلة في إحصاءات مالية الحكومة في البنود ١-٣-٢ أو ١-٣-٢ أو ١-٤-٢ على التوالي. ويتم قيد تخفيض مقابل في أداة الدين الأجنبي الملائمة. وعندما تقوم إحدى وحدات قطاع الحكومة بتقديم مساعدات تخفيف أعباء الدين إلى غير المقيمين، يقيد ذلك كمصرفات ضمن المنح

• المساهمات الاجتماعية (البند D61 في نظام الحسابات القومية) مستحقة القبض من غير المقيمين إلى وحدات قطاع الحكومة العامة أو المنافع الاجتماعية مستحقة الدفع لغير المقيمين (البنود D62 و D63 في نظام الحسابات القومية) ربما تكون مختلفة عن البنود المقابلة في إحصاءات مالية الحكومة (راجع الفقرات م ٧-٤٥ إلى م ٧-٤٧).

• تُبلغ بيانات التعاون الدولي الجاري بصفة مستقلة في بيان العمليات في إحصاءات مالية الحكومة وينبغي إبلاغها على نحو متسق في حساب الدخل الثانوي. وتمثل المنح مستحقة الدفع إلى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية (البنود ١-١-٢-٦ و ١-٢-٦-٢-٢ على التوالي في إحصاءات مالية الحكومة) والمنح مستحقة القبض من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية (البنود ١-١-٣-١ و ١-٢-٣-١ على التوالي في إحصاءات مالية الحكومة) هي في العادة أهم الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة وحساب الدخل الثانوي.

• التحويلات الجارية المتنوعة الأخرى (البند D75 في نظام الحسابات القومية)^{٢٢} تضم بنودا مختلفة من التحويلات الجارية مستحقة القبض والدفع (راجع الفقرة م ٧-٤٩).

• وتقتضي التحويلات الجارية من وحدات قطاع الحكومة المتعلقة بأقساط ومطالبات التأمين على غير الحياة والتحويلات الجارية المتنوعة تمييز التحويلات مستحقة القبض أو الدفع إلى المقيمين وغير المقيمين.

الحساب الرأسمالي

٧-٨٩ يبين الحساب الرأسمالي في الحسابات الدولية المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين المتعلقة بالتحويلات الرأسمالية مستحقة القبض ومستحقة الدفع واقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها. وتقيد في هذا الحساب معاملات اقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها، مثل بيع الأراضي إلى السفارات وبيع عقود الإيجار والتراخيص، وكذلك التحويلات الرأسمالية، أي قيام طرف بتوفير موارد لأغراض رأسمالية دون حصوله في المقابل على أي قيمة اقتصادية كعائد مباشر.

٧-٩٠ وتتكون الأصول غير المالية غير المنتجة من خمسة بنود، هي: الأراضي، والموارد المعدنية وموارد الطاقة، وأصول أخرى تتوافر طبيعيا، والعقود والإيجارات والتراخيص، والأصول التسويقية وشهرة المنشأة (البنود ١-٤-١-٣ و ١-٤-١-٣ و ٢-٤-١-٣ و ٣-٤-١-٣ و ١-٤-١-٣-٣).

^{٢٢} يعرض الجدولان م ٣-٧ وم ٤-٧ الفئات المقابلة في إحصاءات مالية الحكومة بالتفصيل.

المنظمات الدولية أو كتحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر، عندما تكون مستحقة القبض من كيانات غير مقيمة أخرى (بنود الإيرادات ١-٣-١-٢ و ١-٢-٢-٢ و ١-٤-٤-٢ بالترتيب، في إحصاءات مالية الحكومة). وعندما تكون وحدة قطاع الحكومة/القطاع العام هي الجهة المانحة لهذا النوع من التحويلات إلى كيانات غير مقيمة، يقيد كبند مصروفات تحت المنح الرأسمالية إلى الحكومات الأجنبية أو المنظمات الدولية أو كتحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر، عندما تكون مقدمة إلى كيانات أخرى (بنود المصروفات ٢-١-٦-٢ و ٢-٢-٦-٢ و ٢-٢-٨-٢ بالترتيب، في إحصاءات مالية الحكومة). ولاتساق هذا البند أيضا في الحساب الرأسمالي وإحصاءات مالية الحكومة يتعين تقسيم هذه التحويلات أكثر لتحديد المبالغ مستحقة القبض أو الدفع إلى غير المقيمين.

الحساب المالي

م ٧-٩٣ يقيد الحساب المالي في ميزان المدفوعات المعاملات التي تنطوي على أصول مالية وخصوم وتحدث بين مقيمين وغير مقيمين. وتظهر معاملات الحساب المالي في ميزان المدفوعات، ونظرا لتأثيرها على رصيد الأصول والخصوم فإنها تظهر أيضا في البيان المتكامل لوضع الاستثمار الدولي. وصافي الرصيد في الحساب المالي يساوي من الناحية المفاهيمية مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي (صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)). وبالتالي يقيس الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض إلى غير المقيمين أو صافي الاقتراض منهم.

م ٧-٩٤ وتستخدم الحسابات الدولية الفئات الوظيفية كوسيلة التصنيف الأساسية لكل من المعاملات المالية، والتغيرات الأخرى في الأصول والخصوم، ومراكز الأرضة.^{٢٤} ويمكن التمييز بين خمس فئات وظيفية للاستثمار في الحسابات الدولية، هي:

- الاستثمار المباشر
- استثمار الحافطة
- المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
- استثمارات أخرى
- الأصول الاحتياطية.

ويراعي هذا التصنيف الوظيفي بعض جوانب العلاقة بين الأطراف المعنية والدافع إلى الاستثمار (راجع الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، الفصل السادس).

^{٢٤} يستخدم مصطلح التصنيف الوظيفي في سياق مختلف ضمن «تصنيف وظائف الحكومة».

الرأسمالية إلى حكومات أجنبية أو منظمات دولية أو ضمن التحويلات الرأسمالية غير مصنفة في موضع آخر، وذلك عند تقديمها إلى كيانات أخرى غير مقيمة. وتسجل مصروفات إحصاءات مالية الحكومة في البنود ٢-١-٦-٢ أو ٢-٢-٦-٢ أو ٢-٢-٨-٢ على التوالي. ويتم قيد تخفيض مقابل في الأصل المالي الأجنبي الملائم.

• مطالبات التأمين الضخمة على غير الحياة: إذا كانت هذه المطالبات مستحقة القبض/الدفع من وحدات قطاع الحكومة فإنها تقيد كمطالبات رأسمالية (بند الإيرادات ١-٤-٢-٢ أو بند المصروفات ٢-٣-٨-٢ بالترتيب في إحصاءات مالية الحكومة). ونظرا للطبيعة الاستثنائية لهذا البند، فهو عادة ما يكون معروفا تماما وظاهرا في بيانات إحصاءات مالية الحكومة، وسيسمح بالدمج في الحسابات الدولية.

• المنح الاستثمارية في ميزان المدفوعات: هي تحويلات رأسمالية نقدية أو عينية تقدمها الحكومات أو المنظمات الدولية إلى وحدات مؤسسية أخرى لتمويل تكاليف اقتنائها لأصول ثابتة. ومن الممكن أن تكون وحدات قطاع الحكومة/القطاع العام هي الجهات المانحة أو المتلقية لهذه المنح. وتقيد هذه التحويلات تحت المنح الرأسمالية في إحصاءات مالية الحكومة، على النحو المبين سابقا.

• الضمانات لمرة واحدة وغيرها من حالات تحمل الدين: عندما تشترك وحدات الحكومة/القطاع العام وغير المقيمين في هذه المعاملات (راجع الفقرات ٧-٢٥٦ إلى ٧-٢٦٠)، ينبغي معاملتها على نحو متسق في الحساب الرأسمالي وإحصاءات مالية الحكومة.

• ضرائب رأس المال (المعرفة في الفقرة ٥-٥١): تتألف هذه الضرائب المقيدة في الحساب الرأسمالي بميزان المدفوعات من نفس الفئات الضريبية في البند المقابل بنظام الحسابات القومية (D91)، لكنها لا تمثل سوى جانب من هذه الضرائب المحصلة من غير المقيمين (راجع الفقرة م ٧-٦٧). ولاتساق هذا البند في الحساب الرأسمالي وإحصاءات مالية الحكومة يتعين تقسيم هذه الضرائب في بيانات إحصاءات مالية الحكومة التكميلية إلى ضرائب مستحقة القبض من المقيمين وغير المقيمين.

• تحويلات رأسمالية أخرى: تتألف من المدفوعات الكبيرة غير المتكررة تعويضا عن تلف كبير أو إصابات خطيرة لا تغطيها وثائق التأمين. وعندما تكون وحدات قطاع الحكومة/القطاع العام هي الجهة المتلقية لهذا النوع من التحويلات من غير المقيمين، تقيد كجزء من المنح الرأسمالية مستحقة القبض من الحكومات الأجنبية أو

الميزانية العمومية للاقتصاد المعني. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه الميزانية العمومية مراكز الأصول غير المالية والأصول المالية والخصوم بين المقيمين.

م ٧-٩٧ وعلى غرار الحسابات المالية، فإن أعلى مستوى تصنيف مستخدم في «وضع الاستثمار الدولي» هو التصنيف الوظيفي (راجع الفقرة م ٧-٩٤). ونظرا لتزايد أهمية منهج الميزانية العمومية لتحليل قدرة الاقتصاد على الاستمرار وإمكانية تعرضه للمخاطر، فإن قيد المعلومات في «وضع الاستثمار الدولي» حسب تكوين العملات يشكل جزءا من العرض الأساسي، بينما يحذف العرض حسب أجل الاستحقاق المتبقي.

م ٧-٩٨ ويستخدم في قيد بيانات مراكز الأصول المالية/ الخصوم للحكومة العامة مع غير المقيمين في الميزانية العمومية نفس القواعد المحاسبية والتصنيف حسب الأداة كما في وضع الاستثمار الدولي. وهناك كذلك اتساق تام مع متطلبات الإبلاغ الإضافية بشأن التقسيم حسب أجل الاستحقاق المتبقي وحسب نوع العملة، على النحو الموصى به في «إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها» ودليل إحصاءات مالية الحكومة.

مقارنة بين الإطار التحليلي في إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية

م ٧-٩٩ يمثل دليل الإحصاءات النقدية والمالية جزءا من المبادئ التوجيهية الدولية في الإحصاءات الاقتصادية الكلية وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة توسع في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ واستفاضة في شرح جوانبه. ويتسق إطار دليل الإحصاءات النقدية والمالية مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالمبادئ والمفاهيم، مثل تعريف الكيانات المقيمة وغير المقيمة، والتقسيم القطاعي للاقتصاد، وتصنيف مختلف فئات الأصول المالية والخصوم، ووقت القيد، والتقييم، وتجميع البيانات. وبالنسبة لتوحيد البيانات، يتبع دليل الإحصاءات النقدية والمالية دليل إحصاءات مالية الحكومة في توحيد بيانات الميزانيات العمومية القطاعية. وتتفق كذلك أهم مبادئ ومفاهيم دليل الإحصاءات النقدية والمالية مع المبادئ والمفاهيم الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وفي هذا الدليل.

مقارنة بين الحسابات في إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية

م ٧-١٠٠ يتمثل الغرض من دليل الإحصاءات النقدية والمالية في تقديم مبادئ توجيهية لإعداد وعرض الإحصاءات النقدية والمالية. وتتألف الإحصاءات النقدية من مجموعة شاملة من بيانات أرصدة وتدفقات الأصول

كذلك تُعرض البيانات في الحساب المالي حسب أداة الأصول المالية أو الخصوم المستخدمة، والقطاع أو الطرف المقابل المقيم في المعاملة المعنية، وحسب أجل الاستحقاق. ورغم أن تصنيف الأصول المالية والخصوم وفقا لطريقة عرضه في إحصاءات مالية الحكومة لا يتبع تصنيفا وظيفيا، فإنه يتسق تماما مع التقسيم حسب الأداة والتصنيف القطاعي المستخدم في الحسابات الدولية. وبالنسبة للأصول المالية والخصوم، يميز إطار إحصاءات مالية الحكومة بين المعاملات مع المقيمين وغير المقيمين. وتتبع إحصاءات مالية الحكومة نفس المعايير في تحديد الإقامة كذلك المعايير المستخدمة في الحسابات الدولية. وبالتالي، فإن بيانات إحصاءات مالية الحكومة متسقة، من الناحية المفاهيمية، مع بيانات الحكومة العامة حسب أسلوب عرضها في الحساب المالي بميزان المدفوعات.^{٢٥}

التغيرات الأخرى في حساب الأصول المالية والخصوم

م ٧-٩٥ في إطار الحسابات الدولية، يبين حساب التغيرات الأخرى في الأصول المالية والخصوم التغيرات في المراكز المالية التي تنشأ لأسباب أخرى عدا المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين. وتعرف هذه التغيرات أيضا باسم التدفقات الأخرى، وتتضمن، على غرار إحصاءات مالية الحكومة، مكاسب وخسائر الحيازة، وتغيرات الحجم الأخرى في الأصول المالية والخصوم (بما في ذلك إعادة التصنيف). ونظرا لأهمية العملات المختلفة في «وضع الاستثمار الدولي»، تقسم إعادة التقييم (مكاسب وخسائر الحيازة) إلى تغيرات نتيجة أسعار الصرف وتغيرات الأسعار الأخرى. ووفقا لما سبق توضيحه في الفقرات السابقة، فإن تصنيف الأصول والخصوم حسب الأدوات المالية يتسق تماما من الناحية المفاهيمية مع إحصاءات مالية الحكومة والحسابات الدولية. ومن المفترض أن يترتب على ذلك اتساق البيانات المبلغة بالنسبة للتدفقات الأخرى في مجموعتي البيانات، باستثناء حالة خصوم مستحقات التقاعد التي قد تختلف بياناتها.

وضع الاستثمار الدولي

م ٧-٩٦ وضع الاستثمار الدولي هو بيان إحصائي يوضح في نقطة زمنية معينة قيمة الأصول المالية لدى المقيمين في الاقتصاد المعني والتي تمثل مطالبات على غير المقيمين وسبائك الذهب المحتفظ بها كأصول احتياطية؛ وقيمة التزامات المقيمين في الاقتصاد المعني إزاء غير المقيمين. والفرق بين الأصول والخصوم هو المركز الصافي في وضع الاستثمار الدولي ويمثل إما مطالبات صافية على بقية العالم أو التزامات صافية لبقية العالم. ويمثل وضع الاستثمار الدولي مجموعة جزئية من الأصول والخصوم المدرجة في

^{٢٥} تُعرف الحسابات الدولية الحكومية العامة، لكنها لا تعرض بيانات للقطاعات الفرعية في الحكومة العامة، كما هو الحال في إحصاءات مالية الحكومة.

البيانات ذات الصلة. وفي حالة وجود فروق جوهرية بين مجموعتي البيانات، يجب التأكد من أسباب هذه الفروق، وتزويد مستخدمي البيانات بوثائق حول حجم وأسباب التفاوت. وتتمثل الممارسة الإحصائية السليمة في قيام معدي البيانات بتقصي هذه الفروق ومحاولة تسويتها. وغالبا ما تكمن أسباب هذه الفروق فيما يلي:

- نطاق التغطية — تحتفظ الحكومات في كثير من الحالات بحسابات عديدة في عدة مؤسسات مالية. وينبغي أن تكون التغطية المؤسسية للحكومة العامة/المركزية مماثلة في مجموعتي البيانات. وهناك حالة شائعة الحدوث حيث تكون لدى حكومة معينة حسابات مع مؤسسات مالية وتغطي الإحصاءات النقدية والمالية هذه الحسابات، ولكن حسابات هذه المؤسسات لا تغطيها إحصاءات مالية الحكومة لأن بيانات إحصاءات مالية الحكومة مقصورة على حسابات الموازنة، وبالتالي فهي لا تغطي بيانات الوحدات غير المدرجة في الموازنة. وقد تنشأ الفروق أيضا إذا كانت الحكومة لها حسابات مع إحدى المؤسسات المالية، ولكن هذه المؤسسة المالية لا تدخل في نطاق تغطية الإحصاءات النقدية والمالية.

- التقسيم القطاعي — قد لا تكون بعض الوحدات المؤسسية الإحصائية محددة ومصنفة بالشكل الملائم والمتسق كوحدات الحكومة العامة أو القطاع العام أو قد يكون التصنيف القطاعي للقطاعات الفرعية مختلفا في مجموعتي البيانات. وعلى سبيل المثال، الوحدة المؤسسية التي تتولى إدارة وتنظيم مشروعات مولة خارجيا ومنح أجنبية، قد لا تكون محددة بالشكل الملائم كحساب حكومي في سجلات الشركات المالية.

- تصنيف الأدوات المالية ونطاق تغطيتها — قد يختلف تصنيف الأدوات المالية المتضمن في الأصول المالية والخصوم، أو قد لا تكون أداة مالية مصنفة على نحو متسق في مجموعتي البيانات. وعلى سبيل المثال، قد تنشأ الفروق عندما لا تعامل إحدى الأدوات مثل الحسابات مستحقة القبض/مستحقة الدفع بنفس الطريقة في البيانات، أو عندما يتم الإبلاغ بالخطأ بأحد القروض كاستثمار في حصص الملكية في إحدى مجموعتي البيانات.

- وقت القيد — قد تؤدي الفترات التكميلية المستخدمة في المحاسبة الحكومية إلى قيد المعاملات في وقت غير وقت انتقال الملكية الاقتصادية.

- القيد على أساس الاستحقاق مقابل الأساس النقدي — رغم أنه ينبغي من الناحية المفاهيمية القيد على أساس الاستحقاق في مجموعتي البيانات على السواء، فإن معدي إحصاءات مالية الحكومة غالبا

المالية وغير المالية وخصوم قطاع الشركات المالية في الاقتصاد. ويتبع تنظيم الإحصاءات النقدية وعرضها منهجا هرميا يقوم على إطارين عامين للبيانات - وهما الميزانيات العمومية القطاعية والمسوح. ويتم تجميع بيانات مراكز الأرصدة المبلغة من فرادى الوحدات المؤسسية في ميزانيات عمومية قطاعية تحتوي على بيانات شاملة عن القطاعات الفرعية في الشركات المالية. وفي المستوى الثاني، يتم توحيد بيانات الميزانيات العمومية القطاعية في مسوح.

٧-١٠١ ومن ناحية أخرى، تتألف الإحصاءات المالية من مجموعة شاملة من بيانات التدفقات ومراكز الأرصدة حول الأصول المالية والخصوم في جميع قطاعات الاقتصاد. وتنظم هذه البيانات وتعرض في صيغ تستهدف بيان التدفقات المالية بين قطاعات الاقتصاد، ومراكز الأصول والخصوم المالية المقابلة. كذلك تضم الإحصاءات النقدية والمالية بيانات تدفق الأموال، مقدمة في صورة مصفوفة. وتقدم حسابات تدفق الأموال المفصلة تصنيفا مقارنا للأصول المالية التي يقتنيها كل قطاع، حسب الأداة مع قطاع المدين المقابل. وتقدم أيضا تصنيفا مقارنا للخصوم التي يتحملها كل قطاع، حسب الأداة مع قطاع الدائن المقابل. ومن ثم: تبين هذه المصفوفة المعاملات المالية بين جميع القطاعات الفرعية في الاقتصاد وبقية العالم. ويعد هذا العرض مفيدا بوجه خاص في تحليل توزيع الموارد المالية ومستخدمها في الاقتصاد المعني.

الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية

٧-١٠٢ تنشأ الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية نتيجة العلاقات المالية بين الحكومة والشركات المالية. فالحكومات، بوصفها عملاء، تحتفظ بأصول ودائع مع الشركات المالية (إلى جانب حيازتها للعملة) وخصوم تعاقداً وذلك بالاقتراف من الشركات وبيع سندات الدين لها. وغالبا ما تكون الحكومات، بوصفها مستثمرين، هي المالك الوحيد للشركات العامة المالية أو تحتفظ بحقوق ملكية في شركات مالية أخرى. ويترتب على هذه العلاقات المالية نشوء مطالبة صافية للحكومة على الشركات المالية أو مطالبة صافية لهذه الشركات على الحكومة. وينبغي أن تكون بيانات صافي مركز الأصول/الخصوم بين قطاع الحكومة العامة/المركزية وقطاع الشركات المالية متسقة وقابلة للمطابقة في مجموعتي البيانات. وغالبا ما تكون درجة التماثل في هذه البيانات دلالة طيبة على الاتساق في الإحصاءات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المعني.

٧-١٠٣ ويمكن استخدام فروق المبالغ التي تم الإبلاغ بها كمطالبات صافية بين قطاع الحكومة وقطاع الشركات المالية للتحقق من دقة واتساق البيانات في مجموعات

الاقتصادية. ويحتوي هذا الإطار المركزي على المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد والجداول المحاسبية الموحدة المتعارف عليها دولياً لإنتاج إحصاءات يمكن مقارنتها دولياً حول البيئة وعلاقتها بالاقتصاد. ويمثل الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية إطاراً مفاهيمياً متعدد الأغراض يعرض مراكز الأرصد والتغيرات في هذه المراكز (التدفقات) في الأصول البيئية.

مقارنة الحسابات في إحصاءات مالية الحكومة والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية

٧-١٠٦ يتبع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية هيكلًا محاسبياً مماثلاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ولهذا الدليل، كما يستخدم مفاهيم وتعريفات وتصنيفات متسقة لتيسير الاندماج بين الإحصاءات البيئية وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية الكلية. وبالتالي، يسمح الإطار المركزي بالاندماج بين المعلومات البيئية (التي تقاس غالباً بالقيم المادية) والمعلومات الاقتصادية (التي تقاس غالباً بالقيم النقدية) في إطار واحد. غير أنه نظراً للتركيز التحليلي المحدد للإطار المركزي على البيئة وروابطها مع الاقتصاد، إلى جانب تركيزها على مقياس التدفقات ومراكز الأرصد بالقيم المادية والنقدية، فإن هناك فروقاً محدودة بين الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ونظراً لاتساق الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، فإنه يتسق أيضاً مع هذا الدليل.

طبيعة أنشطة حماية البيئة والمحاسبة

٧-١٠٧ أنشطة حماية البيئة: هي تلك الأنشطة التي يتمثل الغرض الأساسي منها في منع وتخفيض التلوث وغيره من أشكال التدهور البيئي والقضاء عليها. وتشمل هذه الأنشطة على سبيل المثال وليس الحصر منع أو تخفيض أو معالجة النفايات ومياه الصرف الصحي؛ ومنع أو تخفيض أو القضاء على انبعاثات ملوثات الهواء؛ ومعالجة التربة والمياه الجوفية الملوثة والتخلص منها؛ ومنع أو تخفيض مستويات الضوضاء والهزات؛ وحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، بما في ذلك الوظائف البيئية؛ ومراقبة جودة البيئة الطبيعية (الهواء والمياه والتربة والمياه الجوفية)؛ ومزاولة أنشطة البحث والتطوير في مجال حماية البيئة؛ ومزاولة أنشطة الإدارة العامة والتدريب والتدريس الموجهة نحو حماية البيئة.

ما يستخدمون البيانات المعدة على أساس نقدي كمبتغير بديل للبيانات المعدة على أساس الاستحقاق، أو يدخلون تعديلات على البيانات النقدية لتقريبها للبيانات على أساس الاستحقاق. أما قطاع المؤسسات المالية فغالباً ما يكون أكثر تقدماً في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. وفي كثير من الأحيان، قد لا تقيد بنود معينة في الوقت الصحيح الذي وقع فيه الحدث الاقتصادي — ربما لأنها تستخدم على سبيل المثال أساليب مختلفة لقيود خصم أو علاوات على السندات.

• التقييم — بينما ينبغي من الناحية المفاهيمية أن تتبع مجموعتنا البيانات نفس مبادئ التقييم بالنسبة للأصول والخصوم، فمن المحتمل أن تتباين الممارسات القطرية. وفي حالة فروق التقييم في البيانات المصدرية، فقد تظهر الفروق بين إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية، ما لم يتم إدخال تصحيحات التقييم عند إعداد مجموعات البيانات ذات الصلة.

• تحويل سندات الدين إلى قيود إلكترونية — عند إصدار الحكومات أوراق مالية قابلة للتداول لا يكون لديها في الغالب دعاية ولا سجلاً بالمعاملات في السوق الثانوية، لذا يمكن عادة تحديد القطاع الحائز لهذه الأوراق المالية عن طريق إجراء مسح للمشتري النهائي لمثل تلك الأوراق المالية أو باستخدام بيانات من جهة مركزية لإيداع الأوراق المالية. غير أنه في كثير من الأحيان تكون هذه الأدوات المالية في حيازة مرشحين من قطاع الشركات المالية، مما قد يزيد من صعوبة التعرف على هوية أصحاب مطالبات الحكومة. وقد يزداد عدم اتساق البيانات نتيجة صعوبة تحديد ملكية الأدوات القابلة للتداول.

٧-١٠٤ ونظراً لوجود مراكز أصول مالية/خصوم بين الحكومة العامة/المركزية وقطاع الشركات المالية، يمكن أن تنشأ تدفقات إيرادات ومصرفات إضافية بين هذين القطاعين. ويمكن إجراء مزيد من اختبارات التحقق من الاتساق في معاملات الإيرادات والمصرفات إذا كان مستوى تفصيل البيانات المصدرية يسمح بذلك. وترتبط على وجه التحديد بالبنود مستحقة القبض/الدفع فيما يتعلق بالفائدة، والأرباح الموزعة، ودخل الملكية الآخر، والإعانات، والتحويلات الرأسمالية بين قطاع الحكومة العامة/المركزية وقطاع الشركات المالية.

مقارنة بين الإطار التحليلي في إحصاءات مالية الحكومة والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية

٧-١٠٥ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية هو المعيار الإحصائي الدولي للحسابات البيئية

^{٢٦} راجع الفقرات ١-٣٩ إلى ١-٥٢ في الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية.

الحكومة. وغالبا ما يكون نوع المعاملة نابعا من دور الحكومات كمالك للموارد الطبيعية، مثل الأراضي والأصول في باطن الأرض، أو كمستخدم لهذه الموارد، أو بأي طرق أخرى تؤثر بها الحكومات على استخدام القطاعات الأخرى لهذه الموارد، مثل سيطرة الحكومات على استخدام الغلاف الجوي في تصريف التلوث. ومن الجوانب ذات الأهمية الخاصة في هذا الشأن تدفقات الضرائب والإعانات المرتبطة بالبيئة.

٧-١١٢ وهناك كثير من الآليات التي يتأثر بها السلوك الاقتصادي لتلبية أهداف السياسات البيئية وتنطوي على مدفوعات إلى الحكومة، وأكثرها شيوعا في شكل ضرائب وتصاريح وريوع؛ ومدفوعات من الحكومة في شكل الإعانات والتحويلات الأخرى. وتقيد هذه المعاملات في إطار إحصاءات مالية الحكومة لكن لا يمكن تحديدها بصورة منفصلة عموما كمعاملات مرتبطة بالبيئة. وللسماح بعقد المقارنات بين إحصاءات مالية الحكومة والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية، فسوف يتعين تقديم هذه البيانات بصورة منفصلة في البيانات المصدرية الأساسية في إحصاءات مالية الحكومة.

٧-١١٣ وعلى غرار إحصاءات مالية الحكومة، لا يقيد الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية إلا الضرائب والإعانات التي تنشأ بخصوصها معاملة فعلية بين وحدات مؤسسية. وفي بعض الأحيان يظهر اهتمام بقيمة ما يعرف باسم الإعانات الضمنية — عن طريق الإعفاءات الضريبية أو المعدلات الضريبية التفضيلية، على سبيل المثال. ومع ذلك، نظرا لعدم قيد معاملات مرتبطة بهذه المبالغ فإنها لا تقيد في أي من مجموعتي البيانات.

٧-١١٤ أما الجزء المتبقي من هذا القسم فيتناول المدفوعات إلى الحكومة ذات الصلة بالبيئة ومدفوعات الحكومة ذات الصلة بالبيئة.^{٢٧}

مدفوعات بيئية للحكومة الضرائب البيئية

٧-١١٥ قرار تحديد ما إذا كانت إحدى المدفوعات الضريبية بيئية يعتمد على اعتبارات القاعدة الضريبية. فالضريبة البيئية هي ضريبة تتمثل قاعدتها الضريبية في وحدة مادية (أو بديل لها) لأمر ما ذي تأثير سلبي محدد ومثبت على البيئة. ويطبق هذا التعريف، في الواقع العملي،

٧-١٠٨ أنشطة إدارة الموارد: هي تلك الأنشطة التي يتمثل الهدف الأساسي منها في الحفاظ على رصيد الموارد الطبيعية واستمراره ومن ثم حمايته من النضوب. وتشمل هذه الأنشطة على سبيل المثال وليس الحصر الحد من عمليات السحب من الموارد الطبيعية (بما في ذلك من خلال استرداد الموارد الطبيعية وإعادة استخدامها وتدويرها وإحلالها)؛ واستعادة أرصدة الموارد الطبيعية (زيادة أرصدة الموارد الطبيعية أو تنشيطها)؛ والإدارة العامة للموارد الطبيعية (بما في ذلك أعمال المتابعة والمراقبة والرقابة وجمع البيانات)؛ وإنتاج السلع والخدمات المستخدمة في إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها.

٧-١٠٩ ولمراعاة أنشطة حماية البيئة وإدارة الموارد يتألف الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية من أنواع الجداول والحسابات التالية:

- جداول العرض والاستخدام بالقيم المادية والنقدية التي تبين تدفقات المدخلات الطبيعية والمنتجات والقيم المتبقية
- حسابات الأصول لفرادى الأصول البيئية بالقيم المادية والنقدية التي تبين رصيد الأصول البيئية في بداية ونهاية كل فترة محاسبية والتغيرات في الرصيد
- سلسلة من الحسابات الاقتصادية التي تسلط الضوء على المجمعات الاقتصادية المعدلة لمراعاة النضوب
- الحسابات الوظيفية التي تقيد المعاملات وغيرها من المعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للأغراض البيئية.

ويمكن أيضا التوسع في تحليل هذه البيانات بربط الجداول والحسابات بمعلومات التوظيف والمعلومات السكانية والاجتماعية ذات الصلة.

٧-١١٠ ويعتمد الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية على إحصاءات بيئية أساسية، كالإحصاءات المعنية بالموارد الطبيعية — مثل المياه والطاقة والغابات وتدفقات المواد والملوثات — التي يتم تجميعها عادة لأغراض محددة. ويضيف الإطار المركزي قيمة إلى فرادى مكونات المعلومات عن طريق تجميعها لكي تستنير بها السياسات المتكاملة، وتقييم آثارها على مختلف أصعدة الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

الروابط بين إحصاءات مالية الحكومة والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية

٧-١١١ هناك مجموعة كبيرة من المعاملات ومراكز الأرصدة المرتبطة بالبيئة مقيدة في إحصاءات مالية

^{٢٧} راجع القسم ٤-٤ في الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية للاطلاع على وصف تفصيلي حول محاسبة المعاملات المتعلقة بالبيئة.

بالنظر في جميع الضرائب المختلفة التي تم تحصيلها في بلد ما وتقييم ما إذا كانت القاعدة الضريبية في كل حالة هي لأمر ما ذي تأثير سلبي على البيئة.

٧-١١٦ ونظرا لأن تطبيق هذا التعريف قد يختلف من بلد لآخر، ولأغراض مقارنة الضرائب البيئية على المستوى الدولي، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) قوائم بالقواعد الضريبية ذات الصلة التي تستوفي هذا التعريف.

٧-١١٧ ومراعاة القاعدة الضريبية عند تحديد الحالة البيئية للضريبة هي استثناء من المنهج العام لتعريف الحالة البيئية على أساس الغرض من المعاملة. غير أنه في حالة الضرائب فإن المكلف لا يعرف مسبقا في أي شيء قد تستخدم الحكومة المدفوعات الضريبية. كذلك لا تعد أسباب فرض الضريبة، كما نص عليها المشرع، أساسا موثوقا لعقد مقارنات دولية. فقد يكون الغرض الأساسي من الضريبة في بعض الأحيان هو خلق الحوافز للحد من الضغوط البيئية، أو تعبئة الإيرادات لتمويل حماية البيئة. غير أنه في حالات كثيرة، قد لا يذكر سبب معين للضريبة وغالبا ما يكون الغرض الأساسي منها هو تعبئة الأموال لدفع قيمة الخدمات الاجتماعية العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم.

٧-١١٨ وفي الحالات التي تُعرف فيها استخدامات الإيرادات الضريبية، فإن هذه الضرائب تعتبر «ضرائب مخصصة». وبالتالي فإن الضرائب المخصصة لحماية البيئة لها أهمية نسبية عند حساب نفقات حماية البيئة.

٧-١١٩ وهناك أربع فئات عامة لتصنيف الضرائب البيئية بوجه عام، وهي كالتالي:

- **ضرائب الطاقة** — وتضم هذه الفئة الضرائب على منتجات الطاقة المستخدمة لأغراض النقل والأغراض الساكنة على السواء. وينبغي عرض الضرائب على الوقود لأغراض النقل كفئة فرعية مستقلة من ضرائب الطاقة. وتشمل منتجات الطاقة للاستخدامات الساكنة زيوت الوقود، والغاز الطبيعي، والفحم، والكهرباء. وتدرج ضرائب الكربون تحت ضرائب الطاقة وليس ضرائب التلوث. وإذا كانت ضرائب الكربون يمكن تعريفها فينبغي إبلاغ بياناتها كفئة فرعية مستقلة من ضرائب الطاقة. وهناك نوع خاص من ضرائب الكربون وهو المدفوعات مقابل تصاريح الانبعاثات المتداولة. ويتناول هذا القسم لاحقا مناقشة كيفية التعامل مع مدفوعات هذه التصاريح.

- **ضرائب النقل** — تشمل هذه الفئة أساسا الضرائب المرتبطة بملكية واستخدام المركبات. وتدرج في هذه الفئة أيضا الضرائب على معدات النقل الأخرى (كالطائرات) وخدمات النقل ذات الصلة (مثل الرسوم على رحلات الطيران المنتظم والمستأجر) وكذلك الضرائب المرتبطة باستخدام الطرق. وقد تكون ضرائب النقل ضرائب «لمرة واحدة» مرتبطة بواردات أو مبيعات المعدات أو ضرائب متكررة، مثل ضريبة الطرق السنوية. وتدرج الضرائب على البنزين والديزل وغيرهما من وقود النقل تحت فئة ضرائب الطاقة.

- **ضرائب التلوث** — تشمل هذه الفئة الضرائب على الانبعاثات المقيسة أو التقديرية في الهواء والمياه، وإنتاج النفايات الصلبة. وتستثنى من ذلك الضرائب على الكربون، التي تدرج تحت ضرائب الطاقة، كما أسلفنا. وتدرج في هذه الفئة الضرائب على الكبريت.

- **ضرائب الموارد** — تشمل هذه الفئة عادة الضرائب على استخدام المياه الجوفية، واستخراج المواد الخام وغيرها من الموارد (مثل الرمل والحصي). وتماشيا مع النطاق العام للضرائب البيئية، تعامل المدفوعات للحكومة مقابل استخدام الأراضي أو الموارد الطبيعية كريع وبالتالي تستبعد من الضرائب على الموارد.

معالجة ضرائب القيمة المضافة

٧-١٢٠ تستبعد ضريبة القيمة المضافة عموما من تعريف الضرائب البيئية لأنها تعتبر غير مؤثرة على الأسعار النسبية بنفس الطريقة التي تؤثر بها الضرائب الأخرى على القواعد الضريبية البيئية (أي أن ضريبة القيمة المضافة تُفرض على مجموعة واسعة من السلع والخدمات بغض النظر عن تأثيرها على البيئة). وينعكس ضعف الأثر المباشر أيضا في طابع هذه الضريبة الذي يسمح بالخصم لكثير من المكلفين. وهناك استثناء واحد محدد لهذه المعاملة العامة. فمن حيث المبدأ، إذا كانت ضريبة القيمة المضافة تحسب على أساس سعر يشمل رسما أو ضريبة فمن الممكن كذلك اعتبار مبلغ الضريبة غير القابل للخصم (الذي يساوي سعر ضريبة القيمة المضافة مضروبا في مبلغ الضريبة البيئية مع استبعاد الجزء القابل للخصم للمكلف) جزءا من الضرائب البيئية ويصنف على أساس طابع القاعدة الضريبية الأساسية. وقد يحدث مثل هذا الوضع عند حساب ضريبة القيمة المضافة على البنزين/الغازولين، بما فيها ضريبة الوقود المدفوعة على الزيوت الهيدروكربونية. ولكن في الواقع العملي، ربما يلزم توفير معلومات إضافية لتحديد هذا المبلغ ضمن ضريبة القيمة المضافة.

الغرامات والجزاءات

٧م-١٢٤ يمكن تمييز الغرامات والجزاءات عن الضرائب بأنها مدفوعات إلزامية تفرضها المحاكم أو الأجهزة شبه القضائية على الوحدات المؤسسية. وهذه المدفوعات للحكومة تعامل في إطار إحصاءات مالية الحكومة باعتبارها غرامات؛ وجزاءات ومصادرات (البند ١-٤-٣ في إحصاءات مالية الحكومة). وهناك احتمال كبير أن تكون بعض الغرامات والجزاءات مرتبطة بأنشطة بيئية غير مشروعة — مثل غرامات تلويث المسطحات المائية. كذلك ينشأ قيد الغرامات والجزاءات ذات الصلة بالبيئة في حالة استخدام الأصول البيئية كمستودعات للتخلص من النفايات.

التحويلات البيئية من الوحدات المؤسسية غير الحكومية

٧م-١٢٥ إذا كان هناك اهتمام بالمعلومات عن هذه التدفقات، ينبغي أن تتبع المبالغ المقرر قيدها كمبالغ بيئية نفس المبادئ المستخدمة في قيد التدفقات الحكومية — أي ضرورة أن تقوم التحويلات المقدمة للوحدات المؤسسية الأخرى على طبيعة الغرض الأساسي لجهة الدفع سواء كان لحماية البيئة أو إدارة الموارد. وقد يلزم إجراء تقسيم إضافي أو إضافة سطور «ومنه/منها» في هيكل التصنيف بإحصاءات مالية الحكومة لتحديد هذه التدفقات بدقة.

٧م-١٢٦ ومن الحالات الخاصة للتحويلات بين الوحدات المؤسسية تلك الحالة المتعلقة بالتدفقات بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية وغيرها من الوحدات المؤسسية المقيمة. وقد تتسم هذه التحويلات بالأهمية في بلدان معينة. وتماشيا مع المبادئ العامة المبينة هنا، فإن التحويلات التي تدفعها المنظمات الدولية إلى وحدات مؤسسية داخل البلد المعني تعتبر تحويلات بيئية إذا كان قصد المنظمة الدولية أساسا هو إنفاق المال في سبيل حماية البيئة أو إدارة الموارد. ويمكن تلبية هذا الاحتياج للبيانات عن طريق التقسيم التكميلي لبند المنح من الحكومات الأجنبية أو المنظمات الدولية (البندان ١-٣-١ و ١-٣-٢ في إحصاءات مالية الحكومة).

تصاريح استخدام الأصول البيئية

٧م-١٢٧ تتمثل إحدى الآليات الشائعة والمهمة لإدارة العلاقة بين الاقتصاد والبيئة في استخدام التصاريح والتراخيص للوصول إلى الأصول البيئية أو استخراجها أو استخدامها. وفي بعض الحالات، قد ترتبط هذه التصاريح والتراخيص بالإزالة المادية للأصول البيئية، كما في حالة تراخيص صيد الأسماك، وقد ترتبط في حالات أخرى باستخدام البيئة كمستودع للتخلص من الانبعاثات.

مدفوعات أخرى للحكومة

٧م-١٢١ لا يدخل في نطاق الضرائب البيئية في نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية سوى تلك المدفوعات التي تعتبر ضرائب وفقا للتعريف الواردة في إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية. وفي نفس الوقت، قد يظهر اهتمام خاص بتحديد وقيد المدفوعات الأخرى للحكومة ذات الصلة أيضا بالبيئة، مثل مدفوعات الريع، وبعض مبيعات السلع والخدمات، وبعض الغرامات والجزاءات. ولدى تحديد الحالة البيئية لهذه المدفوعات، ينبغي أن يظل التركيز منصبا على أساس الدفع وليس على الاسم المستخدم لوصف المدفوعات ولا الغرض الذي قد تستخدم من أجله الإيرادات التي تمت تعبئتها. وتقدم الفقرات التالية وصفا لهذه الأنواع الأخرى من المدفوعات للحكومة وذات الصلة بالبيئة. وللمساح بعقد مقارنات بين إحصاءات مالية الحكومة والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية، يتعين إتاحة بيانات المدفوعات للحكومة وذات الصلة بالبيئة بصفة مستقلة في البيانات المصدرة الأساسية في إحصاءات مالية الحكومة، أو إضافتها كبنود فرعية في فئات إحصاءات مالية الحكومة.

الريع

٧م-١٢٢ هناك أصول بيئية معينة، ولا سيما الموارد المعدنية وموارد الطاقة، التي تملكها الحكومة، وغالبا ما يكون على مستخرجيها أداء مدفوعات للحكومة. وتعامل هذه المدفوعات كريع. ويشار عادة لمدفوعات الريع المتعلقة بالموارد المعدنية وموارد الطاقة بالإتاوات، وفي البلدان الغنية بالموارد قد تمثل هذه المدفوعات عنصرا مهما في مجموع الإيرادات، ويشار إليها غالبا أيضا بعقود إيجار الموارد (راجع الفقرة ٤-١٦).

مبيعات السلع والخدمات

٧م-١٢٣ هناك عدة أوضاع يمكن للحكومة من خلالها الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة التي توفر السلع والخدمات للأسر المعيشية ومنشآت الأعمال وتكون ذات طابع بيئي. ويشكل توفير مثل هذه السلع والخدمات إنتاجا من جانب الوحدات الحكومية، وغالبا ما يشار إلى المدفوعات التي يؤديها المستخدمون بالرسوم. ومن الأوضاع الشائعة في هذا الصدد المدفوعات إلى وحدات الحكومة العامة التي تتولى تشغيل برامج جمع النفايات للتخلص منها. ومن الصعب تقدير ما إذا كانت هذه المدفوعات بمثابة مشتريات سلع وخدمات أو ضرائب، لأنه يجب تحديد ما إذا كان المشتري قد تلقى خدمة مساوية من الحكومة نظير المدفوعات. وينبغي اتباع الإرشادات العامة في الفقرات ٥-٧٣ إلى ٥-٧٥ لتحديد هذا الفرق.

وللاطلاع على مناقشة حول تراخيص وتصاريح استخدام الموارد الطبيعية، راجع الفقرات م٤-١٨ إلى م٤-٥٠.

المدفوعات البيئية من الحكومات

م٧-١٢٨ تقيد مدفوعات الحكومة المتعلقة بالقضايا البيئية في عدد من الأماكن في إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية. وتعتمد معالجة المدفوعات إلى حد كبير على كيفية ارتباطها بالإنتاج والاستهلاك وما إذا كانت تعتبر ذات طابع جار أم رأسمالي.

م٧-١٢٩ جميع المدفوعات قيد الاعتبار في هذا القسم هي تحويلات (راجع الفقرة ٣-١٠). وبالتالي لا يتضمن هذا القسم مدفوعات الحكومة لشراء السلع والخدمات ذات الصلة بالبيئة.

الإعانات البيئية والتحويلات المماثلة

م٧-١٣٠ الإعانات البيئية أو التحويلات المماثلة هي تحويلات يقصد منها دعم الأنشطة التي تحمي البيئة أو الحد من استخدام واستخراج الموارد الطبيعية. وتشمل تلك التحويلات التي يرد تعريفها في إحصاءات مالية الحكومة بأنها الإعانات (٢-٥)، والمنافع الاجتماعية (٢-٧)، والمنح (٢-٦)، والتحويلات غير المصنفة في موضع آخر (٢-٨-٢).

م٧-١٣١ وينبغي معاملة الإعانات أو التحويلات الأخرى باعتبارها بيئية عندما يكون القصد أو الغرض الأساسي للحكومة هو استخدام الموارد لحماية البيئة أو إدارة الموارد. ولا ينبغي الاستناد في تحديد الغرض الأساسي إلى ما إذا كان استخدام الموارد من جانب متلقي التحويل سيحقق نتائج

إيجابية على مستوى البيئة. ورغم أنه من المعقول اعتبار هدف الحكومة من التحويل هو نفس هدف متلقي التحويل، فليس من الضروري أن يسفر إنفاق الموارد المحولة عن نتائج بيئية مفيدة حتى وإن كان هذا هو القصد منه. وللإطلاع على وصف مفصل لتصنيف هذه التحويلات، راجع الفصل السادس.

م٧-١٣٢ ومن حيث المبدأ، ينبغي اتخاذ قرار مستقل لكل تحويل لتحديد ما إذا كان الغرض الأساسي منه يتعلق بالبيئة. وما أن يتخذ قرار بشأن الغرض الأساسي للتحويل، تعامل القيمة الكلية للتحويل باعتبارها لصالح هذا الغرض الأساسي.

م٧-١٣٣ وفي الواقع العملي، عادة ما تكون المعلومات المتعلقة بالتحويلات المقدمة من الحكومة متضمنة في الموازنة العامة وبيانات النفقات الحكومية الأخرى. ولا تعرض هذه البيانات بوجه عام المعاملات المنفردة، وتعرض المعلومات بشكل أعم حسب نوع البرنامج الحكومي، وبالتالي تتضمن عددا كبيرا من التحويلات المنفردة. وعادة ما يكون لمثل هذه البرامج أهداف متعددة، ومن ثم فقد يلزم توفير معلومات إضافية لتحديد عدد وقيمة التحويلات التي يتمثل الغرض الأساسي منها في حماية البيئة أو إدارة الموارد.

م٧-١٣٤ وفي هذه الحالات، قد يكون من الضروري تقدير حصة برنامج حكومي معين من قيمة التحويلات التي تعكس قيمة التحويلات المنفردة داخل البرنامج ويتمثل الغرض الأساسي منها في حماية البيئة أو إدارة الموارد.



تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة

الفصل السادس، علماً بأن كل رموز التصنيف وفق «تصنيف وظائف الحكومة» تبدأ بالرقم ٧.

يعرض هذا الملحق كل رموز التصنيف المستخدمة في إطار إحصاءات مالية الحكومة.

م ٨-٦ ويمكن تصنيف المعاملات ومراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم حسب الإقامة والقطاع المؤسسي للطرف المقابل في الأداة المالية وكذلك حسب نوع الأداة المالية. وعند التصنيف حسب الإقامة والقطاع المؤسسي للطرف المقابل، تبدأ رموز تصنيف المعاملات بالرقم ٨ وتبدأ رموز تصنيف مراكز الأرصدة بالرقم ٦٨. وليس بالضرورة أن يكون الطرف المقابل في المعاملات هو نفس الطرف المقابل في مراكز الأرصدة. وبينما يكون الطرفان متطابقين عند إنشاء الأداة، فقد يكونان مختلفين بالنسبة للمعاملات في هذه الأداة. ووفقاً لما يرد توضيحه في الفقرة ٩-٢٥، من حيث المبدأ، فإن تصنيف معاملات وحدات الحكومة العامة في الأصول المالية والخصوم حسب الإقامة يستند إلى إقامة الوحدات التي كانت طرفاً في المعاملة الجاري تسجيلها، في حين أن تصنيف مراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم في الميزانية العمومية لوحدة حكومية يستند إلى إقامة جهة إصدار الأدوات المالية (الأصول)، وإقامة حائز الأدوات المالية (الخصوم). فإذا كانت هناك معاملة في الأصول المالية والخصوم بين مقيم ووحدة غير مقيمة وكانت تنطوي على أداة صادرة أصلاً عن مقيم، يسجل قيد تحت التغيرات الأخرى في حجم الأصول (إعادة تصنيف) للحفاظ على الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة في هيئة تدفقات ومراكز أرصدة.

م ٨-٧ ويعرض هذا الملحق رموز التصنيف في الجداول من م ٨-١ إلى م ٨-٦ حيث تبين بالتفصيل أسلوب العرض القياسي لهذه البنود في إحصاءات مالية الحكومة. وفي التطبيق العملي، يمكن استخدام هذا العرض القياسي لاختيار مجموعات فرعية من البيانات تصلح لمختلف صيغ العرض. وربما يكون من الممكن والمحبذ كذلك استخدام تصنيفات أكثر تفصيلاً. ويمكن تحقيق مثل هذا التوسع بإضافة رقم آخر لأي رمز من رموز التصنيف. وعلى سبيل المثال، فإن رمز التصنيف لرصيد معدات النقل هو ١-٢-١-١-٦، فإذا أردنا تصنيف أنواع معدات النقل بصورة مستقلة يمكن استخدام الرموز ١-١-٢-١-١-٦ و ٢-١-٢-١-١-٦ وهكذا.

م ٨-١ تستخدم رموز التصنيف في نظام إحصاءات مالية الحكومة لتحديد أنواع المعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى، ومراكز أرصدة الأصول والخصوم. ويعرض هذا الملحق في موضع واحد جميع الرموز التي سبق استعراضها في الفصول من الخامس إلى العاشر. ويستعرض الشكل البياني م ٨-١ الهيكل العام لهذه الرموز.

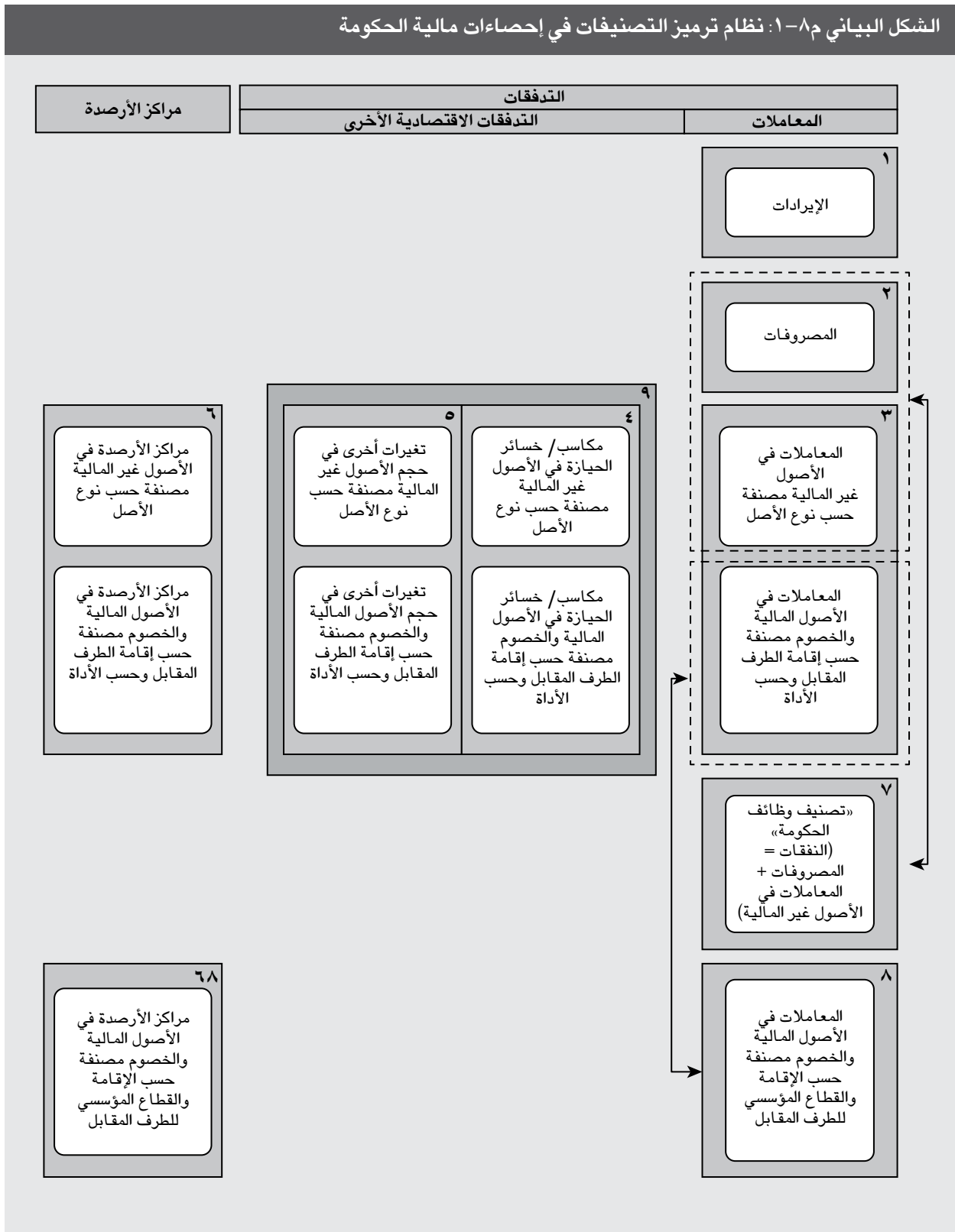
م ٨-٢ وتشير الرموز التي تبدأ بالرقم ١ إلى الإيرادات؛ والرموز التي تبدأ بالرقم ٢ إلى المصروفات؛ وتشير الرموز التي تبدأ بالرقم ٣ إلى المعاملات في الأصول غير المالية، والأصول المالية، والخصوم. وبالنسبة للأصول المالية والخصوم يمثل الرمز ٣ المعاملات التي صُنِفَت بالفعل حسب الأداة المالية.

م ٨-٣ ويبدأ رمز تصنيف أنواع التدفقات الاقتصادية الأخرى دائماً برقم ٤ أو ٥: بحيث تشير الرموز التي تبدأ بالرقم ٤ إلى مكاسب وخسائر الحيازة، بينما تشير الرموز التي تبدأ بالرقم ٥ إلى التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم. وتبدأ رموز تصنيف مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى بالرقم ٩ أما مركز الأرصدة في أحد أنواع الأصول والخصوم فيبدأ رمزه التصنيفي بالرقم ٦.

م ٨-٤ وتستخدم كذلك رموز المعاملات، والتدفقات الاقتصادية الأخرى، ومراكز الأرصدة في الأصول والخصوم لتحديد أنواع الأصول والخصوم. ومن ثم نجد الرقمين الثاني والذي يليه في كل رمز متطابقين بالنسبة لكل نوع من أنواع الأصول أو الخصوم. وبعبارة أخرى، فإن الرمز ١-١-٣ يشير إلى معاملات في الأصول الثابتة، ويشير الرمز ١-١-٤ إلى مكاسب الحيازة في الأصول الثابتة، والرمز ١-١-٥ إلى التغيرات الأخرى في حجم الأصول الثابتة، والرمز ١-١-٩ إلى مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول الثابتة، والرمز ١-١-٦ يشير إلى مركز أرصدة الأصول الثابتة.

م ٨-٥ ويمكن كذلك تصنيف معاملات المصروفات والمعاملات في الأصول غير المالية (أي النفقات) باستخدام «تصنيف وظائف الحكومة»، على النحو المبين في مرفق

الشكل البياني م٨-١: نظام ترميز التصنيفات في إحصاءات مالية الحكومة



الجدول م ٨-١ تصنيف الإيرادات

١	الإيرادات	٢-٢-١	مساهمات اجتماعية أخرى [إحصاءات مالية الحكومة]
١-١	الضرائب	١-٢-٢-١	مساهمات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة]
١-١-١	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٢-٢-٢-١	مساهمات أرباب العمل [إحصاءات مالية الحكومة]
١-١-١-١	مستحقة الدفع من الأفراد	٣-٢-٢-١	مساهمات محتسبة [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-١-١-١	مستحقة الدفع من الشركات ومؤسسات أخرى	٣-١	المنح
٣-١-١-١	ضرائب أخرى على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	١-٣-١	من حكومات أجنبية
١-٣-١-١-١	مستحقة الدفع من الحكومة العامة	١-١-٣-١	جارية
٢-٣-١-١-١	ضرائب غير مخصصة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٢-١-٣-١	رأسمالية
٢-١-١	الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوة العاملة	٢-٣-١	من منظمات دولية
٣-١-١	الضرائب على الملكية	١-٢-٣-١	جارية
١-٣-١-١	الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة	٢-٢-٣-١	رأسمالية
٢-٣-١-١	الضرائب المتكررة على صافي الثروة	٣-٣-١	من وحدات الحكومة العامة الأخرى
٣-٣-١-١	ضرائب التركات والأيلولة والهبات	١-٣-٣-١	جارية
٥-٣-١-١	رسوم على رأس المال	٢-٣-٣-١	رأسمالية
٦-٣-١-١	الضرائب المتكررة الأخرى على الممتلكات	٤-١	إيرادات أخرى
٤-١-١	الضرائب على السلع والخدمات	١-٤-١	دخل الملكية [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٤-١-١	الضرائب العامة على السلع والخدمات	١-١-٤-١	الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة]
١-١-٤-١-١	ضرائب القيمة المضافة	١-١-١-٤-١	من غير المقيمين
٢-١-٤-١-١	ضرائب المبيعات	٢-١-١-٤-١	من مقيمين عدا الحكومة العامة
٣-١-٤-١-١	ضرائب رقم المبيعات وضرائب عامة أخرى على السلع والخدمات	٣-١-١-٤-١	من وحدات الحكومة العامة الأخرى
٤-١-٤-١-١	الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية	٢-٢-١-٤-١	الأرباح الموزعة
٢-٤-١-١	الضرائب الانتقائية	١-٣-١-٤-١	من غير المقيمين
٣-٤-١-١	أرباح المؤسسات الاحتكارية	٣-١-٤-١	من المقيمين
٤-٤-١-١	الضرائب على خدمات معينة	٤-١-٤-١	المسحوبات من دخل أشباه الشركات
٥-٤-١-١	الضرائب على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة	٤-١-٤-١	دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار
١-٥-٤-١-١	ضرائب المركبات	٥-١-٤-١	الربح
٢-٥-٤-١-١	ضرائب أخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة	٦-١-٤-١	أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها
١-٢-٥-٤-١-١	التراخيص التجارية والمهنية	٢-٤-١	مبيعات السلع والخدمات
٢-٢-٥-٤-١-١	ضرائب التلوث	١-٢-٤-١	مبيعات من جانب منشآت سوقية
٣-٢-٥-٤-١-١	تراخيص الإذاعة والتلفزيون	٢-٢-٤-١	الرسوم الإدارية
٤-٢-٥-٤-١-١	التراخيص والتصاريح للأسر المعيشية	٣-٢-٤-١	مبيعات عرضية من جانب منشآت غير سوقية
٥٢٥-٤-١-١	الضرائب الأخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة غير المصنفة في موضع آخر	٤-٢-٤-١	مبيعات محتسبة لسلع وخدمات
٦-٤-١-١	الضرائب الأخرى على السلع والخدمات	٣-٤-١	غرامات وجزاءات ومصادرات
٥-١-١	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	٤-٤-١	تحويلات غير مصنفة في موضع آخر
١-٥-١-١	الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى	١-٤-٤-١	تحويلات جارية غير مصنفة في موضع آخر
٢-٥-١-١	الضرائب على الصادرات	١-١-٤-٤-١	الإعانات
٣-٥-١-١	أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد	٢-١-٤-٤-١	تحويلات جارية أخرى غير مصنفة في موضع آخر
٤-٥-١-١	أرباح الصرف	٢-٤-٤-١	تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر
٥-٥-١-١	الضرائب على عمليات الصرف	٥-٤-١	الأقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة
٦-٥-١-١	ضرائب أخرى على التجارة والمعاملات الدولية	١-٥-٤-١	الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية مستحقة القبض
٦-١-١	ضرائب أخرى	١-١-٥-٤-١	الأقساط مستحقة القبض
١-٦-١-١	مستحقة الدفع من منشآت الأعمال فقط	٢-١-٥-٤-١	رسوم نظم الضمانات الموحدة مستحقة القبض
٢-٦-١-١	مستحقة الدفع من جهات أخرى عدا منشآت الأعمال أو غير محددة	٣-١-٥-٤-١	المطالبات الجارية مستحقة القبض
٢-١	المساهمات الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]	٢-٥-٤-١	المطالبات الرأسمالية مستحقة القبض
١-٢-١	مساهمات الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة]		
١-١-٢-١	مساهمات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة]		
٢-١-٢-١	مساهمات أرباب العمل [إحصاءات مالية الحكومة]		
٣-١-٢-١	مساهمات العاملين لحساب أنفسهم أو العاطلين عن العمل [إحصاءات مالية الحكومة]		
٤-١-٢-١	مساهمات غير مخصصة [إحصاءات مالية الحكومة]		

ملحوظة: قد تكون خطوط التقسيم الإضافي/ «ومنه/ منها» مفيدة من الناحية التحليلية ويمكن عرضها على النحو المبين في الجداول التفصيلية بالفصل الخامس.

الجدول م٨-٢ تصنيف المصروفات

٢	المصروفات	٧-٢	المنافع الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٢	تعويضات العاملين [إحصاءات مالية الحكومة]	١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي [إحصاءات مالية الحكومة]
١-١-٢	الأجور والرواتب [إحصاءات مالية الحكومة]	١-١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي النقدي [إحصاءات مالية الحكومة]
١-١-١-٢	الأجور والرواتب النقدي [إحصاءات مالية الحكومة]	٢-١-٧-٢	منافع الضمان الاجتماعي العيني [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-١-١-٢	الأجور والرواتب العيني [إحصاءات مالية الحكومة]	٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية [إحصاءات مالية الحكومة]	١-٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية النقدي [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية [إحصاءات مالية الحكومة]	٢-٢-٧-٢	منافع المساعدة الاجتماعية العينية [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٢-١-٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة [إحصاءات مالية الحكومة]	٣-٧-٢	المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة]
٢-٢	استخدام السلع والخدمات	١-٣-٧-٢	المنافع الاجتماعية النقدي المرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة]
٣-٢	استهلاك رأس المال الثابت [إحصاءات مالية الحكومة]	٢-٣-٧-٢	المنافع الاجتماعية العينية المرتبطة بالعمل [إحصاءات مالية الحكومة]
٤-٢	الفائدة [إحصاءات مالية الحكومة]	٨-٢	مصروفات أخرى
١-٤-٢	لغير المقيمين [إحصاءات مالية الحكومة]	١-٨-٢	مصروفات الملكية عدا الفائدة
٢-٤-٢	للمقيمين عدا الحكومة العامة [إحصاءات مالية الحكومة]	١-١-٨-٢	أرباح موزعة
٣-٤-٢	لوحدة أخرى تابعة للحكومة العامة [إحصاءات مالية الحكومة]	١-١-٨-٢	لغير المقيمين
٥-٢	الإعانات	٢-١-٨-٢	للمقيمين
١-٥-٢	للشركات العامة	٢-١-٨-٢	المسحوبات من دخل أشباه الشركات
١-١-٥-٢	الشركات العامة غير المالية	٣-١-٨-٢	مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار
٢-١-٥-٢	الشركات العامة المالية	٤-١-٨-٢	الربح
٢-٥-٢	للمؤسسات الخاصة	٥-١-٨-٢	أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها
١-٢-٥-٢	المؤسسات الخاصة غير المالية	٢-٨-٢	تحويلات غير مصنفة في موضع آخر
٢-٢-٥-٢	المؤسسات الخاصة المالية	١-٢-٨-٢	تحويلات جارية غير مصنفة في موضع آخر
٣-٥-٢	لقطاعات أخرى	٢-٢-٨-٢	تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر
٦-٢	المنح	٣-٨-٢	الأقساط والرسوم والمطالبات المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة
١-٦-٢	للحكومات الأجنبية	١-٣-٨-٢	الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية مستحقة الدفع
١-١-٦-٢	جارية	١-١-٣-٨-٢	الأقساط مستحقة الدفع
٢-١-٦-٢	رأسمالية	٢-١-٣-٨-٢	رسوم نظم الضمانات الموحدة مستحقة الدفع
٢-٦-٢	للمنظمات الدولية	٣-١-٣-٨-٢	المطالبات الجارية مستحقة الدفع
١-٢٦-٢	جارية	٢-٢-٨-٢	المطالبات الرأسمالية مستحقة الدفع
٢-٢-٦-٢	رأسمالية		
٣-٦-٢	لوحدة الحكومة العامة الأخرى		
١-٣-٦-٢	جارية		
٢-٣-٦-٢	رأسمالية		

ملحوظة: قد تكون خطوط التقسيم الإضافي/ «ومنه/ منها» مفيدة من الناحية التحليلية ويمكن عرضها على النحو المبين في الجداول التفصيلية بالفصل السادس.

الجدول م ٨-٣ تصنيفات التدفقات ومراكز الأرصدة في الأصول والخصوم

تصنيف مراكز الأرصدة في الأصول والخصوم	تصنيف مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول والخصوم	تصنيف التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم	تصنيف مكاسب وخسائر الحياة في الأصول والخصوم	تصنيف المعاملات في الأصول والخصوم ^١	
٦	٩	٥	٤	٣	صافي القيمة وتغيراتها
١-٦	١-٩	١-٥	١-٤	١-٣	الأصول غير المالية
١-١-٦	١-١-٩	١-١-٥	١-١-٤	١-١-٣	الأصول الثابتة
١-١-١-٦	١-١-١-٩	١-١-١-٥	١-١-١-٤	١-١-١-٣	مبان ومنشآت
١-١-١-١-٦	١-١-١-١-٩	١-١-١-١-٥	١-١-١-١-٤	١-١-١-١-٣	مساكن
٢-١-١-١-٦	٢-١-١-١-٩	٢-١-١-١-٥	٢-١-١-١-٤	٢-١-١-١-٣	مبان أخرى عدا المساكن
٣-١-١-١-٦	٣-١-١-١-٩	٣-١-١-١-٥	٣-١-١-١-٤	٣-١-١-١-٣	إنشاءات أخرى
٤-١-١-١-٦	٤-١-١-١-٩	٤-١-١-١-٥	٤-١-١-١-٤	٤-١-١-١-٣	تحسينات الأراضي
٢-١-١-٦	٢-١-١-٩	٢-١-١-٥	٢-١-١-٤	٢-١-١-٣	آلات ومعدات
١-٢-١-١-٦	١-٢-١-١-٩	١-٢-١-١-٥	١-٢-١-١-٤	١-٢-١-١-٣	معدات النقل
٢-٢-١-١-٦	٢-٢-١-١-٩	٢-٢-١-١-٥	٢-٢-١-١-٤	٢-٢-١-١-٣	آلات ومعدات عدا معدات النقل
١-٢-٢-١-١-٦	١-٢-٢-١-١-٩	١-٢-٢-١-١-٥	١-٢-٢-١-١-٤	١-٢-٢-١-١-٣	معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات
٢-٢-٢-١-١-٦	٢-٢-٢-١-١-٩	٢-٢-٢-١-١-٥	٢-٢-٢-١-١-٤	٢-٢-٢-١-١-٣	آلات ومعدات غير مصنفة في موضع آخر
٣-١-١-٦	٣-١-١-٩	٣-١-١-٥	٣-١-١-٤	٣-١-١-٣	أصول ثابتة أخرى
١-٣-١-١-٦	١-٣-١-١-٩	١-٣-١-١-٥	١-٣-١-١-٤	١-٣-١-١-٣	موارد بيولوجية فلاحية
١-١-٣-١-١-٦	١-١-٣-١-١-٩	١-١-٣-١-١-٥	١-١-٣-١-١-٤	١-١-٣-١-١-٣	الموارد الحيوانية التي تنتج منتجات متكررة
٢-١-٣-١-١-٦	٢-١-٣-١-١-٩	٢-١-٣-١-١-٥	٢-١-٣-١-١-٤	٢-١-٣-١-١-٣	الأشجار والمحاصيل والموارد النباتية التي تنتج منتجات متكررة
٢-٣-١-١-٦	٢-٣-١-١-٩	٢-٣-١-١-٥	٢-٣-١-١-٤	٢-٣-١-١-٣	منتجات الملكية الفكرية
١-٢-٣-١-١-٦	١-٢-٣-١-١-٩	١-٢-٣-١-١-٥	١-٢-٣-١-١-٤	١-٢-٣-١-١-٣	البحوث والتطوير
٢-٢-٣-١-١-٦	٢-٢-٣-١-١-٩	٢-٢-٣-١-١-٥	٢-٢-٣-١-١-٤	٢-٢-٣-١-١-٣	التنقيب عن المعادن وتقييمها
٣-٢-٣-١-١-٦	٣-٢-٣-١-١-٩	٣-٢-٣-١-١-٥	٣-٢-٣-١-١-٤	٣-٢-٣-١-١-٣	برمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات
١-٣-٢-٣-١-١-٦	١-٣-٢-٣-١-١-٩	١-٣-٢-٣-١-١-٥	١-٣-٢-٣-١-١-٤	١-٣-٢-٣-١-١-٣	برمجيات الكمبيوتر
٢-٣-٢-٣-١-١-٦	٢-٣-٢-٣-١-١-٩	٢-٣-٢-٣-١-١-٥	٢-٣-٢-٣-١-١-٤	٢-٣-٢-٣-١-١-٣	قواعد البيانات
٤-٢-٣-١-١-٦	٤-٢-٣-١-١-٩	٤-٢-٣-١-١-٥	٤-٢-٣-١-١-٤	٤-٢-٣-١-١-٣	الترفيه وأصول أدبية وفنية
٥-٢-٣-١-١-٦	٥-٢-٣-١-١-٩	٥-٢-٣-١-١-٥	٥-٢-٣-١-١-٤	٥-٢-٣-١-١-٣	منتجات ملكية فكرية أخرى
	٣-٣-١-١-٩	٣-٣-١-١-٥		٣-٣-١-١-٣	تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة عدا الأراضي
٤-١-١-٦	٤-١-١-٩	٤١١٥	٤-١-١-٤	٤-١-١-٣	نظم التسليح
٢-١-٦	٢-١-٩	٢١٥	٢-١-٤	٢-١-٣	المخزونات
١-٢-٢-١-٦	١-٢-٢-١-٩	١٢٢١٥	١-٢-٢-١-٤	١-٢-٢-١-٣	المواد والإمدادات
٢-٢-٢-١-٦	٢-٢-٢-١-٩	٢٢٢١٥	٢-٢-٢-١-٤	٢-٢-٢-١-٣	العمل قيد الإنجاز
٣-٢-٢-١-٦	٣-٢-٢-١-٩	٣٢٢١٥	٣-٢-٢-١-٤	٣-٢-٢-١-٣	السلع مكتملة الصنع
٤-٢-٢-١-٦	٤-٢-٢-١-٩	٤٢٢١٥	٤-٢-٢-١-٤	٤-٢-٢-١-٣	السلع المشتراة لإعادة بيعها
٥-٢-٢-١-٦	٥-٢-٢-١-٩	٥٢٢١٥	٥-٢-٢-١-٤	٥-٢-٢-١-٣	المخزونات العسكرية
٣-١-٦	٣-١-٩	٣١٥	٣-١-٤	٣-١-٣	النفاثات

الجدول م ٨-٣ تصنيفات التدفقات ومراكز الأرصدة في الأصول والخصوم (تابع)

تصنيف مراكز الأرصدة في الأصول والخصوم	تصنيف مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول والخصوم	تصنيف التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم	تصنيف مكاسب وخسائر الحيازة في الأصول والخصوم	تصنيف المعاملات في الأصول والخصوم ^١	
٤-١-٦	٤-١-٩	٤-١-٥	٤-١-٤	٤-١-٣	الأصول غير المنتجة
١-٤-١-٦	١-٤-١-٩	١-٤-١-٥	١-٤-١-٤	١-٤-١-٣	الأراضي
٢-٤-١-٦	٢-٤-١-٩	٢-٤-١-٥	٢-٤-١-٤	٢-٤-١-٣	الموارد المعدنية وموارد الطاقة
٣-٤-١-٦	٣-٤-١-٩	٣-٤-١-٥	٣-٤-١-٤	٣-٤-١-٣	أصول أخرى تتوافر طبيعياً
١-٣-٤-١-٦	١-٣-٤-١-٩	١-٣-٤-١-٥	١-٣-٤-١-٤	١-٣-٤-١-٣	الموارد البيولوجية غير الفلاحية
٢-٣-٤-١-٦	٢-٣-٤-١-٩	٢-٣-٤-١-٥	٢-٣-٤-١-٤	٢-٣-٤-١-٣	موارد المياه
٣-٣-٤-١-٦	٣-٣-٤-١-٩	٣-٣-٤-١-٥	٣-٣-٤-١-٤	٣-٣-٤-١-٣	موارد طبيعية أخرى
١-٣-٣-٤-١-٦	١-٣-٣-٤-١-٩	١-٣-٣-٤-١-٥	١-٣-٣-٤-١-٤	١-٣-٣-٤-١-٣	الطيف الترددي
٢-٣-٣-٤-١-٦	٢-٣-٣-٤-١-٩	٢-٣-٣-٤-١-٥	٢-٣-٣-٤-١-٤	٢-٣-٣-٤-١-٣	الموارد الطبيعية غير المصنفة في موضع آخر
٤-٤-١-٦	٤-٤-١-٩	٤-٤-١-٥	٤-٤-١-٤	٤-٤-١-٣	الأصول غير المنتجة غير المنظورة
١-٤-٤-١-٦	١-٤-٤-١-٩	١-٤-٤-١-٥	١-٤-٤-١-٤	١-٤-٤-١-٣	العقود وعقود الإيجار والتراخيص
١-١-٤-٤-١-٦	١-١-٤-٤-١-٩	١-١-٤-٤-١-٥	١-١-٤-٤-١-٤	١-١-٤-٤-١-٣	عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول
٢-١-٤-٤-١-٦	٢-١-٤-٤-١-٩	٢-١-٤-٤-١-٥	٢-١-٤-٤-١-٤	٢-١-٤-٤-١-٣	تراخيص استخدام الموارد الطبيعية
٣-١-٤-٤-١-٦	٣-١-٤-٤-١-٩	٣-١-٤-٤-١-٥	٣-١-٤-٤-١-٤	٣-١-٤-٤-١-٣	تراخيص القيام بأنشطة معينة
٤-١-٤-٤-١-٦	٤-١-٤-٤-١-٩	٤-١-٤-٤-١-٥	٤-١-٤-٤-١-٤	٤-١-٤-٤-١-٣	حق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري
٢-٤-٤-١-٦	٢-٤-٤-١-٩	٢-٤-٤-١-٥	٢-٤-٤-١-٤	٢-٤-٤-١-٣	الشهرة التجارية والأصول التسويقية
٢-٦	٢-٩	٢-٥	٢-٤	٢-٣	الأصول المالية
١-٠-٢-٦	١-٠-٢-٩	١-٠-٢-٥	١-٠-٢-٤	١-٠-٢-٣	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
١-١-٠-٢-٦	١-١-٠-٢-٩	١-١-٠-٢-٥	١-١-٠-٢-٤	١-١-٠-٢-٣	الذهب النقدي
٢-١-٠-٢-٦	٢-١-٠-٢-٩	٢-١-٠-٢-٥	٢-١-٠-٢-٤	٢-١-٠-٢-٣	حقوق السحب الخاصة
٢-٠-٢-٦	٢-٠-٢-٩	٢-٠-٢-٥	٢-٠-٢-٤	٢-٠-٢-٣	العملة والودائع
٣-٠-٢-٦	٣-٠-٢-٩	٣-٠-٢-٥	٣-٠-٢-٤	٣-٠-٢-٣	سندات الدين
٤-٠-٢-٦	٤-٠-٢-٩	٤-٠-٢-٥	٤-٠-٢-٤	٤-٠-٢-٣	القروض
٥-٠-٢-٦	٥-٠-٢-٩	٥-٠-٢-٥	٥-٠-٢-٤	٥-٠-٢-٣	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
١-٥-٠-٢-٦	١-٥-٠-٢-٩	١-٥-٠-٢-٥	١-٥-٠-٢-٤	١-٥-٠-٢-٣	أسهم راس المال
٢-٥-٠-٢-٦	٢-٥-٠-٢-٩	٢-٥-٠-٢-٥	٢-٥-٠-٢-٤	٢-٥-٠-٢-٣	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار
٦-٠-٢-٦	٦-٠-٢-٩	٦-٠-٢-٥	٦-٠-٢-٤	٦-٠-٢-٣	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]
١-٦-٠-٢-٦	١-٦-٠-٢-٩	١-٦-٠-٢-٥	١-٦-٠-٢-٤	١-٦-٠-٢-٣	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
٢-٦-٠-٢-٦	٢-٦-٠-٢-٩	٢-٦-٠-٢-٥	٢-٦-٠-٢-٤	٢-٦-٠-٢-٣	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
٣-٦-٠-٢-٦	٣-٦-٠-٢-٩	٣-٦-٠-٢-٥	٣-٦-٠-٢-٤	٣-٦-٠-٢-٣	مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]
٤-٦-٠-٢-٦	٤-٦-٠-٢-٩	٤-٦-٠-٢-٥	٤-٦-٠-٢-٤	٤-٦-٠-٢-٣	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
٥-٦-٠-٢-٦	٥-٦-٠-٢-٩	٥-٦-٠-٢-٥	٥-٦-٠-٢-٤	٥-٦-٠-٢-٣	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
٧-٠-٢-٦	٧-٠-٢-٩	٧-٠-٢-٥	٧-٠-٢-٤	٧-٠-٢-٣	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
١-٧-٠-٢-٦	١-٧-٠-٢-٩	١-٧-٠-٢-٥	١-٧-٠-٢-٤	١-٧-٠-٢-٣	المشتقات المالية
٢-٧-٠-٢-٦	٢-٧-٠-٢-٩	٢-٧-٠-٢-٥	٢-٧-٠-٢-٤	٢-٧-٠-٢-٣	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
٨-٠-٢-٦	٨-٠-٢-٩	٨-٠-٢-٥	٨-٠-٢-٤	٨-٠-٢-٣	حسابات أخرى مستحقة القبض
١-٨-٠-٢-٦	١-٨-٠-٢-٩	١-٨-٠-٢-٥	١-٨-٠-٢-٤	١-٨-٠-٢-٣	الائتمان التجاري والسلف
٢-٨-٠-٢-٦	٢-٨-٠-٢-٩	٢-٨-٠-٢-٥	٢-٨-٠-٢-٤	٢-٨-٠-٢-٣	حسابات متنوعة أخرى مستحقة القبض

الجدول م ٨-٣ تصنيفات التدفقات ومراكز الأرصدة في الأصول والخصوم (تابع)

تصنيف مراكز الأرصدة في الأصول والخصوم	تصنيف مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول والخصوم	تصنيف التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم	تصنيف مكاسب وخسائر الحياة في الأصول والخصوم	تصنيف المعاملات في الأصول والخصوم ^١	
١-٢-٦	١-٢-٩	١-٢-٥	١-٢-٤	١-٢-٣	المحلية
(٦)-(٢-١-٢-٦)	(٩)-(١-١-٢-٩)	(٥)-(١-١-٢-٥)	(٤)-(١-١-٢-٤)	(٣-٣)-(١-١-٢-٣)	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه ولكن مع استبعاد الذهب النقدي بالنسبة للكل التدفقات ومراكز الأرصدة وحقوق السحب الخاصة بالنسبة لمراكز الأرصدة
(٨-١-٢)	(٨-١-٢)	(٨-١-٢)	(٨-١-٢)	(٨-١)	الخارجية
٢-٢-٦	٢-٢-٩	٢-٢-٥	٢-٢-٤	٢-٢-٣	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه
(٦)-(٢-٢-٢-٦)	(٩)-(١-٢-٢-٩)	(٥)-(١-٢-٢-٥)	(٤)-(١-٢-٢-٤)	(٣-٣)-(١-٢-٢-٣)	
(٨-٢-٢)	(٨-٢-٢)	(٨-٢-٢)	(٨-٢-٢)	(٨-٢)	الخصوم
٣-٦	٣-٩	٣-٥	٣-٤	٣-٣	حقوق السحب الخاصة
١-٠-٣-٦	١-٠-٣-٩	١-٠-٣-٥	١-٠-٣-٤	١-٠-٣-٣	العملة والودائع
٢-٠-٣-٦	٢-٠-٣-٩	٢-٠-٣-٥	٢-٠-٣-٤	٢-٠-٣-٣	سندات الدين
٣-٠-٣-٦	٣-٠-٣-٩	٣-٠-٣-٥	٣-٠-٣-٤	٣-٠-٣-٣	القروض
٤-٠-٣-٦	٤-٠-٣-٩	٤-٠-٣-٥	٤-٠-٣-٤	٤-٠-٣-٣	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
٥-٠-٣-٦	٥-٠-٣-٩	٥-٠-٣-٥	٥-٠-٣-٤	٥-٠-٣-٣	أسهم رأس المال
١-٥-٠-٣-٦	١-٥-٠-٣-٩	١-٥-٠-٣-٥	١-٥-٠-٣-٤	١-٥-٠-٣-٣	أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار
٢-٥-٠-٣-٦	٢-٥-٠-٣-٩	٢-٥-٠-٣-٥	٢-٥-٠-٣-٤	٢-٥-٠-٣-٣	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]
٦-٠-٣-٦	٦-٠-٣-٩	٦-٠-٣-٥	٦-٠-٣-٤	٦-٠-٣-٣	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
١-٦-٠-٣-٦	١-٦-٠-٣-٩	١-٦-٠-٣-٥	١-٦-٠-٣-٤	١-٦-٠-٣-٣	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
٢-٦-٠-٣-٦	٢-٦-٠-٣-٩	٢-٦-٠-٣-٥	٢-٦-٠-٣-٤	٢-٦-٠-٣-٣	مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]
٣-٦-٠-٣-٦	٣-٦-٠-٣-٩	٣-٦-٠-٣-٥	٣-٦-٠-٣-٤	٣-٦-٠-٣-٣	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
٤-٦-٠-٣-٦	٤-٦-٠-٣-٩	٤-٦-٠-٣-٥	٤-٦-٠-٣-٤	٤-٦-٠-٣-٣	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
٥-٦-٠-٣-٦	٥-٦-٠-٣-٩	٥-٦-٠-٣-٥	٥-٦-٠-٣-٤	٥-٦-٠-٣-٣	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
٧-٠-٣-٦	٧-٠-٣-٩	٧-٠-٣-٥	٧-٠-٣-٤	٧-٠-٣-٣	المشتقات المالية
١-٧-٠-٣-٦	١-٧-٠-٣-٩	١-٧-٠-٣-٥	١-٧-٠-٣-٤	١-٧-٠-٣-٣	خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
٢-٧-٠-٣-٦	٢-٧-٠-٣-٩	٢-٧-٠-٣-٥	٢-٧-٠-٣-٤	٢-٧-٠-٣-٣	حسابات أخرى مستحقة القبض
٨-٠-٣-٦	٨-٠-٣-٩	٨-٠-٣-٥	٨-٠-٣-٤	٨-٠-٣-٣	الائتمان التجاري والسلف
١-٨-٠-٣-٦	١-٨-٠-٣-٩	١-٨-٠-٣-٥	١-٨-٠-٣-٤	١-٨-٠-٣-٣	حسابات متنوعة أخرى مستحقة القبض
٢-٨-٠-٣-٦	٢-٨-٠-٣-٩	٢-٨-٠-٣-٥	٢-٨-٠-٣-٤	٢-٨-٠-٣-٣	المحلية
١-٣-٦	١-٣-٩	١-٣-٥	١-٣-٤	١-٣-٣	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه ولكن مع استبعاد حقوق السحب الخاصة
(٦)-(٢-١-٣-٦)	(٩)-(٢-١-٣-٩)	(٥)-(٢-١-٣-٥)	(٤)-(٢-١-٣-٤)	(٣-٣)-(٢-١-٣-٣)	الخارجية
(٨-١-٣)	(٨-١-٣)	(٨-١-٣)	(٨-١-٣)	(٨-١)	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه
٢-٣-٦	٢-٣-٩	٢-٣-٥	٢-٣-٤	٢-٣-٣	بنود للذاكرة
(٦)-(١-٢-٣-٦)	(٩)-(١-٢-٣-٩)	(٥)-(١-٢-٣-٥)	(٤)-(١-٢-٣-٤)	(٣-٣)-(١-٢-٣-٣)	تكوين رأس المال للحساب الذاتي
(٨-٢-٣)	(٨-٢-٣)	(٨-٢-٣)	(٨-٢-٣)	(٨-٢)	تعويضات العاملين
				3M1	استخدام السلع والخدمات
				3M11	استهلاك رأس المال الثابت
				3M12	ضرائب أخرى على الإنتاج ناقص إعانات أخرى على الإنتاج
				3M13	
				3M14	

الجدول م ٨-٣ تصنيفات التدفقات ومراكز الأرصدة في الأصول والخصوم (تتمة)

تصنيف مراكز الأرصدة في الأصول والخصوم	تصنيف مجموع التدفقات الاقتصادية الأخرى في الأصول والخصوم	تصنيف التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم	تصنيف مكاسب وخسائر الحيازة في الأصول والخصوم	تصنيف المعاملات في الأصول والخصوم ^١	
6M2	9M2	5M2	4M2	3M2	صافي القيمة المالية إجمالي الدين:
6M3	9M3	5M3	4M3	3M3	إجمالي الدين بالقيمة السوقية
6M4	9M4	5M4	4M4	3M4	إجمالي الدين بالقيمة الاسمية
6M35				3M35	إجمالي الدين بالقيمة الظاهرية
					صافي الدين:
6M36	9M36	5M36	4M36	3M36	صافي الدين بالقيمة السوقية
6M37	9M37	5M37	4M37	3M37	صافي الدين بالقيمة الاسمية
6M38				3M38	صافي الدين بالقيمة الظاهرية
					قروض بشروط ميسرة:
6M391					القروض الميسرة بالقيمة الاسمية
6M392					التحويلات الضمنية المترتبة على القروض بأسعار فائدة ميسرة
6M5					المتأخرات
6M6					الالتزامات الاحتمالية الصريحة:
6M61					الدين المضمون من الحكومة
6M62					ضمانات أخرى لمرة واحدة
6M7					صافي التعهدات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية
					أصول القروض المتعثرة
6M8					أصول القروض المتعثرة بالقيمة العادلة
6M81					أصول القروض المتعثرة بالقيمة الاسمية

^١ يمكن التمييز أكثر بين المعاملات في كل فئة من فئات الأصول غير المالية مثل عمليات الاقتناء، وعمليات التصرف، واستهلاك رأس المال الثابت (راجع الجدول ٨-١).

الجدول م٨-٤: تصنيفات الأطراف المقابلة في المعاملات ومراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم حسب القطاع المؤسسي

تصنيف مراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم ^١	تصنيف المعاملات في الأصول المالية والخصوم ^١	التغير في صافي القيمة المالية نتيجة معاملات / صافي القيمة المالية الأصول المالية
٨-٦ (٦=)	٨	المدينون المحليون
٢-٨-٦ (٢-٦=)	٢-٨ (٢-٣=)	الحكومة العامة
١-٢-٨-٦ (١-٢-٦=)	١-٢-٨ (١-٢-٣=)	البنك المركزي
١-١-٢-٨-٦	١-١-٢-٨	شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي
٢-١-٢-٨-٦	٢-١-٢-٨	الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي
٣-١-٢-٨-٦	٣-١-٢-٨	الشركات الخاصة لتلقي الودائع
١-٣-١-٢-٨-٦	١-٣-١-٢-٨	شركات مالية أخرى
٢-٣-١-٢-٨-٦	٢-٣-١-٢-٨	شركات عامة مالية أخرى
٤-١-٢-٨-٦	٤-١-٢-٨	شركات خاصة مالية أخرى
١-٤-١-٢-٨-٦	١-٤-١-٢-٨	الشركات غير المالية
٢-٤-١-٢-٨-٦	٢-٤-١-٢-٨	شركات عامة غير مالية
٥-١-٢-٨-٦	٥-١-٢-٨	شركات خاصة غير مالية
١-٥-١-٢-٨-٦	١-٥-١-٢-٨	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
٢-٥-١-٢-٨-٦	٢-٥-١-٢-٨	المدينون الخارجيون
٦-١-٢-٨-٦	٦-١-٢-٨	الحكومة العامة
٢-٢-٨-٦ (٢-٢-٦=)	٢-٢-٨ (٢-٢-٣=)	المنظمات الدولية
١-٢-٢-٨-٦	١-٢-٢-٨	الشركات المالية عدا المنظمات الدولية
٧-٢-٢-٨-٦	٧-٢-٢-٨	البنوك المركزية
٨-٢-٢-٨-٦	٨-٢-٢-٨	الشركات المالية غير المصنفة في موضع آخر
١-٨-٢-٢-٨-٦	١-٨-٢-٢-٨	غير المقيمين الآخرين
٢-٨-٢-٢-٨-٦	٢-٨-٢-٢-٨	الخصوم
٩-٢-٢-٨-٦	٩-٢-٢-٨	الدائنون المحليون
٣-٨-٦ (٣-٦=)	٣-٨ (٣-٣=)	الحكومة العامة
١-٣-٨-٦ (١-٣-٦=)	١-٣-٨ (١-٣-٣=)	البنك المركزي
١-١-٣-٨-٦	١-١-٣-٨	شركات تلقي الودائع عدا البنك المركزي
٢-١-٣-٨-٦	٢-١-٣-٨	الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي
٣-١-٣-٨-٦	٣-١-٣-٨	الشركات الخاصة لتلقي الودائع
١-٣-١-٣-٨-٦	١-٣-١-٣-٨	شركات مالية أخرى
٢-٣-١-٣-٨-٦	٢-٣-١-٣-٨	شركات عامة مالية أخرى
٤-١-٣-٨-٦	٤-١-٣-٨	شركات خاصة مالية أخرى
١-٤-١-٣-٨-٦	١-٤-١-٣-٨	الشركات غير المالية
٢-٤-١-٣-٨-٦	٢-٤-١-٣-٨	شركات عامة غير مالية
٥-١-٣-٨-٦	٥-١-٣-٨	شركات خاصة غير مالية
١-٥-١-٣-٨-٦	١-٥-١-٣-٨	الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
٢-٥-١-٣-٨-٦	٢-٥-١-٣-٨	الدائنون الخارجيون
٦-١-٣-٨-٦	٦-١-٣-٨	الحكومة العامة
٢-٣-٨-٦ (٢-٣-٦=)	٢-٣-٨ (٢-٣-٣=)	المنظمات الدولية
١-٢-٣-٨-٦	١-٢-٣-٨	الشركات المالية عدا المنظمات الدولية
٧-٢-٣-٨-٦	٧-٢-٣-٨	البنوك المركزية
٨-٢-٣-٨-٦	٨-٢-٣-٨	الشركات المالية غير المصنفة في موضع آخر
١-٨-٢-٣-٨-٦	١-٨-٢-٣-٨	غير المقيمين الآخرين
٢-٨-٢-٣-٨-٦	٢-٨-٢-٣-٨	
٩-٢-٣-٨-٦	٩-٢-٣-٨	

ملحوظة: تصنف المعاملات في الذهب النقدي وفقاً للطرف المقابل المعني. ورغم أن سبائك الذهب حسب المتعارف عليه ليس لها طرف مقابل، فإن هذا الجدول يقدم الطرف المقابل لمركز الأرصدة في سبائك الذهب تحت "غير المقيمين الآخرين".

^١ ليس بالضرورة أن يكون الطرف المقابل في المعاملات هو نفس الطرف المقابل في مراكز الأرصدة. وبينما يكون الطرفان متطابقين عند إنشاء الأداة، فقد يكونان مختلفين بالنسبة للمعاملات في هذه الأداة. ووفقاً لما يرد توضيحه في الفقرة ٩-٢٥، من حيث المبدأ، فإن تصنيف معاملات وحدات الحكومة العامة في الأصول المالية والخصوم حسب الإقامة يستند إلى إقامة الوحدات التي كانت طرفاً في المعاملة الجاري قيدها، في حين أن تصنيف مراكز الأرصدة في الأصول المالية والخصوم في الميزانية العمومية لوحدة حكومية يستند إلى إقامة جهة إصدار الأدوات المالية (الأصول)، وإقامة حائز الأدوات المالية (الخصوم). فإذا كانت هناك معاملة في الأصول المالية والخصوم بين مقيم ووحدة غير مقيمة وكانت تنطوي على أداة صادرة أصلاً عن مقيم، يسجل قيد تحت التغيرات الأخرى في حجم الأصول (إعادة تصنيف) للحفاظ على الإطار المتكامل لإحصاءات مالية الحكومة في هيئة تدفقات ومراكز أرصدة.

الجدول م٨-٥: تصنيف خصوم الدين والأصول المالية المقابلة لأدوات الدين حسب أجل الاستحقاق وحسب نوع أداة الدين

قصيرة الأجل حسب أجل الاستحقاق المتبقي (ب) + (ل)	طويلة الأجل حسب أجل الاستحقاق الأصلي			قصيرة الأجل حسب أجل الاستحقاق الأصلي (ل)	
	المجموع (ب) + (ج)	مع مدفوعات مستحقة بعد أكثر من سنة = قصيرة الأجل حسب أجل الاستحقاق المتبقي (ج)	مع مدفوعات مستحقة بعد سنة أو أقل (ب)		
٥-٢-٦	٤-٢-٦	٣-٢-٦	٢-٢-٦	١-٢-٦	الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين
٥-١-٠-٢-٦	٤-١-٠-٢-٦	٣-١-٠-٢-٦	٢-١-٠-٢-٦	١-١-٠-٢-٦	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
٥-١-١-٠-٢-٦	٤-١-١-٠-٢-٦	٣-١-١-٠-٢-٦	٢-١-١-٠-٢-٦	١-١-١-٠-٢-٦	الذهب النقدي
٥-٢-١-٠-٢-٦	٤-٢-١-٠-٢-٦	٣-٢-١-٠-٢-٦	٢-٢-١-٠-٢-٦	١-٢-١-٠-٢-٦	حقوق السحب الخاصة
٥-٢-٠-٢-٦	٤-٢-٠-٢-٦	٣-٢-٠-٢-٦	٢-٢-٠-٢-٦	١-٢-٠-٢-٦	العملة والودائع
٥-٣-٠-٢-٦	٤-٣-٠-٢-٦	٣-٣-٠-٢-٦	٢-٣-٠-٢-٦	١-٣-٠-٢-٦	سندات الدين
٥-٤-٠-٢-٦	٤-٤-٠-٢-٦	٣-٤-٠-٢-٦	٢-٤-٠-٢-٦	١-٤-٠-٢-٦	القروض
٥-٦-٠-٢-٦	٤-٦-٠-٢-٦	٣-٦-٠-٢-٦	٢-٦-٠-٢-٦	١-٦-٠-٢-٦	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]
٥-١-٦-٠-٢-٦	٤-١-٦-٠-٢-٦	٣-١-٦-٠-٢-٦	٢-١-٦-٠-٢-٦	١-١-٦-٠-٢-٦	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
٥-٢-٦-٠-٢-٦	٤-٢-٦-٠-٢-٦	٣-٢-٦-٠-٢-٦	٢-٢-٦-٠-٢-٦	١-٢-٦-٠-٢-٦	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
٥-٣-٦-٠-٢-٦	٤-٣-٦-٠-٢-٦	٣-٣-٦-٠-٢-٦	٢-٣-٦-٠-٢-٦	١-٣-٦-٠-٢-٦	مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]
٥-٤-٦-٠-٢-٦	٤-٤-٦-٠-٢-٦	٣-٤-٦-٠-٢-٦	٢-٤-٦-٠-٢-٦	١-٤-٦-٠-٢-٦	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
٥-٥-٦-٠-٢-٦	٤-٥-٦-٠-٢-٦	٣-٥-٦-٠-٢-٦	٢-٥-٦-٠-٢-٦	١-٥-٦-٠-٢-٦	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
٥-٨-٠-٢-٦	٤-٨-٠-٢-٦	٣-٨-٠-٢-٦	٢-٨-٠-٢-٦	١-٨-٠-٢-٦	حسابات أخرى مستحقة القبض
٥-١-٨-٠-٢-٦	٤-١-٨-٠-٢-٦	٣-١-٨-٠-٢-٦	٢-١-٨-٠-٢-٦	١-١-٨-٠-٢-٦	الائتمان التجاري والسلف
٥-٢-٨-٠-٢-٦	٤-٢-٨-٠-٢-٦	٣-٢-٨-٠-٢-٦	٢-٢-٨-٠-٢-٦	١-٢-٨-٠-٢-٦	حسابات متنوعة أخرى مستحقة القبض
٥-١-٢-٦	٤-١-٢-٦	٣-١-٢-٦	٢-١-٢-٦	١-١-٢-٦	المحلية
-(٥-٢-١-٢-٦)	-(٤-٢-١-٢-٦)	-(٣-٢-١-٢-٦)	-(٢-٢-١-٢-٦)	-(١-٢-١-٢-٦)	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه ولكن مع استبعاد
(٥-٨-١-٢-٦)	(٤-٨-١-٢-٦)	(٣-٨-١-٢-٦)	(٢-٨-١-٢-٦)	(١-٨-١-٢-٦)	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
٥-٢-٢-٦	٤-٢-٢-٦	٣-٢-٢-٦	٢-٢-٢-٦	١-٢-٢-٦	الخارجية
-(٥-١-٢-٢-٦)	-(٤-١-٢-٢-٦)	-(٣-١-٢-٢-٦)	-(٢-١-٢-٢-٦)	-(١-١-٢-٢-٦)	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه
(٥-٨-٢-٢-٦)	(٤-٨-٢-٢-٦)	(٣-٨-٢-٢-٦)	(٢-٨-٢-٢-٦)	(١-٨-٢-٢-٦)	
٥-٣-٦	٤-٣-٦	٣-٣-٦	٢-٣-٦	١-٣-٦	أدوات الدين (= إجمالي الدين)
٥-١-٠-٣-٦	٤-١-٠-٣-٦	٣-١-٠-٣-٦	٢-١-٠-٣-٦	١-١-٠-٣-٦	حقوق السحب الخاصة
٥-٢-٠-٣-٦	٤-٢-٠-٣-٦	٣-٢-٠-٣-٦	٢-٢-٠-٣-٦	١-٢-٠-٣-٦	العملة والودائع
٥-٣-٠-٣-٦	٤-٣-٠-٣-٦	٣-٣-٠-٣-٦	٢-٣-٠-٣-٦	١-٣-٠-٣-٦	سندات الدين
٥-٤-٠-٣-٦	٤-٤-٠-٣-٦	٣-٤-٠-٣-٦	٢-٤-٠-٣-٦	١-٤-٠-٣-٦	القروض
٥-٦-٠-٣-٦	٤-٦-٠-٣-٦	٣-٦-٠-٣-٦	٢-٦-٠-٣-٦	١-٦-٠-٣-٦	نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة [إحصاءات مالية الحكومة]
٥-١-٦-٠-٣-٦	٤-١-٦-٠-٣-٦	٣-١-٦-٠-٣-٦	٢-١-٦-٠-٣-٦	١-١-٦-٠-٣-٦	الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة
٥-٢-٦-٠-٣-٦	٤-٢-٦-٠-٣-٦	٣-٢-٦-٠-٣-٦	٢-٢-٦-٠-٣-٦	١-٢-٦-٠-٣-٦	مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
٥-٣-٦-٠-٣-٦	٤-٣-٦-٠-٣-٦	٣-٣-٦-٠-٣-٦	٢-٣-٦-٠-٣-٦	١-٣-٦-٠-٣-٦	مستحقات التقاعد [إحصاءات مالية الحكومة]
٥-٤-٦-٠-٣-٦	٤-٤-٦-٠-٣-٦	٣-٤-٦-٠-٣-٦	٢-٤-٦-٠-٣-٦	١-٤-٦-٠-٣-٦	مطالبات صناديق التقاعد على مديري معاشات التقاعد
٥-٥-٦-٠-٣-٦	٤-٥-٦-٠-٣-٦	٣-٥-٦-٠-٣-٦	٢-٥-٦-٠-٣-٦	١-٥-٦-٠-٣-٦	مخصصات تغطية المطالبات المشمولة بضمانات موحدة
٥-٨-٠-٣-٦	٤-٨-٠-٣-٦	٣-٨-٠-٣-٦	٢-٨-٠-٣-٦	١-٨-٠-٣-٦	حسابات أخرى مستحقة الدفع
٥-١-٨-٠-٣-٦	٤-١-٨-٠-٣-٦	٣-١-٨-٠-٣-٦	٢-١-٨-٠-٣-٦	١-١-٨-٠-٣-٦	الائتمان التجاري والسلف
٥-٢-٨-٠-٣-٦	٤-٢-٨-٠-٣-٦	٣-٢-٨-٠-٣-٦	٢-٢-٨-٠-٣-٦	١-٢-٨-٠-٣-٦	حسابات متنوعة أخرى مستحقة الدفع
٥-١-٣-٦	٤-١-٣-٦	٣-١-٣-٦	٢-١-٣-٦	١-١-٣-٦	المحلية
-(٥-٢-١-٣-٦)	-(٤-٢-١-٣-٦)	-(٣-٢-١-٣-٦)	-(٢-٢-١-٣-٦)	-(١-٢-١-٣-٦)	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه ولكن مع استبعاد
(٥-٨-١-٣-٦)	(٤-٨-١-٣-٦)	(٣-٨-١-٣-٦)	(٢-٨-١-٣-٦)	(١-٨-١-٣-٦)	حقوق السحب الخاصة
٥-٢-٣-٦	٤-٢-٣-٦	٣-٢-٣-٦	٢-٢-٣-٦	١-٢-٣-٦	الخارجية
-(٥-١-٢-٣-٦)	-(٤-١-٢-٣-٦)	-(٣-١-٢-٣-٦)	-(٢-١-٢-٣-٦)	-(١-١-٢-٣-٦)	نفس التقسيم حسب الأداة كما ورد أعلاه
(٥-٨-٢-٣-٦)	(٤-٨-٢-٣-٦)	(٣-٨-٢-٣-٦)	(٢-٨-٢-٣-٦)	(١-٨-٢-٣-٦)	

^١ هذه الفئة تشمل المتأخرات والفائدة على المتأخرات.

الجدول م٨-٦: تصنيف النفقات حسب وظائف الحكومة إلى أقسام ومجموعات

٧	مجموع النفقات	٦-٠-٧	الإسكان ومرافق المجتمع
١-٠-٧	الخدمات العمومية العامة	١-٦-٠-٧	تنمية الإسكان
١-١-٠-٧	الأجهزة التنفيذية والتشريعية، والشؤون المالية وشؤون المالية العامة، والشؤون الخارجية	٢-٦-٠-٧	تنمية المجتمع
٢-١-٠-٧	المعونة الاقتصادية الأجنبية	٣-٦-٠-٧	إمدادات المياه
٣-١-٠-٧	الخدمات العامة	٤-٦-٠-٧	إنارة الشوارع
٤-١-٠-٧	البحوث الأساسية	٥-٦-٠-٧	البحوث والتطوير في مجالات الإسكان ومرافق المجتمع
٥-١-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال الخدمات العمومية العامة	٦-٦-٠-٧	خدمات الإسكان ومرافق المجتمع غير المصنفة في موضع آخر
٦١-٠-٧	خدمات عمومية عامة غير مصنفة في موضع آخر	٧-٠-٧	الصحة
٧-١-٠-٧	معاملات الدين العام	١-٧-٠-٧	المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية
٨-١-٠-٧	التحويلات ذات الطبيعة العامة بين مختلف مستويات الحكومة	٢-٧-٠-٧	خدمات العيادات الخارجية
٢-٠-٧	الدفاع	٣-٧-٠-٧	خدمات المستشفيات
١-٢-٠-٧	الدفاع العسكري	٤-٧-٠-٧	خدمات الصحة العامة
٢-٢-٠-٧	الدفاع المدني	٥-٧-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال الصحة
٣-٢-٠-٧	المعونة العسكرية الأجنبية	٦-٧-٠-٧	خدمات الصحة غير المصنفة في موضع آخر
٤-٢-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال الدفاع	٨-٠-٧	الخدمات الترفيهية والثقافية والدينية
٥-٢-٠-٧	خدمات الدفاع غير المصنفة في موضع آخر	١-٨-٠-٧	الخدمات الترفيهية والرياضية
٣-٠-٧	النظام والأمن العام	٢-٨-٠-٧	الخدمات الثقافية
١-٣-٠-٧	خدمات الشرطة	٣-٨-٠-٧	خدمات الإذاعة والنشر
٢-٣-٠-٧	خدمات الحماية من الحرائق	٤-٨-٠-٧	الخدمات الدينية والمجتمعية الأخرى
٣-٣-٠-٧	المحاكم	٥-٨-٠-٧	البحوث والتطوير في مجالات الخدمات
٤-٣-٠-٧	السجون	٦-٨-٠-٧	الخدمات الترفيهية والثقافية والدينية غير المصنفة في موضع آخر
٥-٣-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال النظام العام والسلامة	٩-٠-٧	التعليم
٦-٣-٠-٧	خدمات النظام العام والسلامة غير المصنفة في موضع آخر	١-٩-٠-٧	التعليم ما قبل الأولي والتعليم الأولي
٤-٠-٧	الشؤون الاقتصادية	٢-٩-٠-٧	التعليم الثانوي
١-٤-٠-٧	الشؤون الاقتصادية والتجارية والعمالة العامة	٣-٩-٠-٧	التعليم ما بعد الثانوي عدا التعليم العالي
٢-٤-٠-٧	الزراعة والحراجة وصيد البحر والبر	٤-٩-٠-٧	التعليم العالي
٣-٤-٠-٧	الوقود والطاقة	٥-٩-٠-٧	التعليم غير المحدد بمستوى
٤-٤-٠-٧	التعدين والصناعة التحويلية والتشييد	٦-٩-٠-٧	الخدمات المساعدة للتعليم
٥-٤-٠-٧	النقل	٧-٩-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال التعليم
٦-٤-٠-٧	الاتصالات	٨-٩-٠-٧	خدمات التعليم غير المصنفة في موضع آخر
٧-٤-٠-٧	صناعات أخرى	٠-١-٧	الحماية الاجتماعية
٨-٤-٠-٧	البحوث والتطوير في الشؤون الاقتصادية	١-٠-١-٧	المرض والعجز
٩-٤-٠-٧	الشؤون الاقتصادية غير المصنفة في موضع آخر	٢-٠-١-٧	الشيخوخة
٥-٠-٧	حماية البيئة	٣-٠-١-٧	الورثة
١-٥-٠-٧	إدارة النفايات	٤-٠-١-٧	الأسرة والأطفال
٢-٥-٠-٧	إدارة المخلفات المائية	٥-٠-١-٧	البطالة
٣-٥-٠-٧	تخفيف التلوث	٦-٠-١-٧	الإسكان
٤-٥-٠-٧	حماية التنوع البيولوجي والطبيعة	٧-٠-١-٧	الاستبعاد الاجتماعي غير المصنف في موضع آخر
٥-٥-٠-٧	البحوث والتطوير في مجال حماية البيئة	٨-٠-١-٧	البحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية
٦-٥-٠-٧	خدمات حماية البيئة غير المصنفة في موضع آخر.	٩-٠-١-٧	خدمات الحماية الاجتماعية غير المصنفة في موضع آخر

مسرد المصطلحات

عند القيد على أساس الاستحقاق، تُقيد التدفقات عند إنشاء القيمة الاقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إطفائها..... ٣,٦٢

تتألف مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية من المساهمات الفعلية مستحقة الدفع لصناديق الضمان الاجتماعي، وصناديق التقاعد المرتبطة بالعمل، وغيرها من برامج التأمين الاجتماعي المرتبطة بالعمل للحصول على مستحقات منافع اجتماعية لموظفيهم..... ٦,٢١

القسط الفعلي (رسم) هو مبلغ مستحق الدفع لشركة التأمين (الضامن) للحصول على تغطية تأمينية لحدث معين في فترة زمنية محددة..... م ٤,٧٤

المجملات هي تجميعات قيود وعناصر منفردة ضمن إحدى فئات التدفقات أو مراكز الأرصدة..... ٣,١٤١

تتيح حسابات الذهب المخصصة امتلاك قطعة معينة من الذهب..... ٧,١٢٧

تعبّر القيمة المستهلكة من القرض عن الإلغاء التدريجي للخصم عن طريق أداء مدفوعات منتظمة على مدار فترة زمنية محددة..... ٣,١١٥

الأنشطة المساعدة هي أنشطة مساندة لتقديم الخدمات داخل المؤسسة من أجل تهيئة الظروف التي يمكن من خلالها تنفيذ الأنشطة الرئيسية أو الثانوية..... ٢,٤٥

تُعرّف المتأخرات بأنها المبالغ التي لم تُسدّد وفات موعد سدادها ٩,٢٠، ٧,٢٤٧، ٣,٧١.....

الأصل هو مستودع للقيمة يمثل منفعة أو سلسلة من المنافع تتحقق للمالك الاقتصادي عن طريق حيازة أو استخدام المورد على مدى فترة زمنية..... ٧,٦، ٣,٤٢

الأوراق المالية المضمونة بأصول والتزامات الدين المضمونة هي الترتيبات التي تصبح بموجبها مدفوعات الفائدة وأصل الدين مضمونة بمدفوعات على أصول أو تدفقات دخل محددة..... ٧,١٥١

يقدم ميزان المدفوعات عرضاً موجزاً للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين أثناء فترة زمنية محددة..... م ٧,٧٦

الميزانية العمومية هي كشف يتم إعداده في موعد محدد لبيان قيمة مراكز أرصدة الأصول المملوكة لوحدة مؤسسية أو مجموعة من الوحدات المؤسسية والخصوم المستحقة عليها..... ٧,١، ٤,٣٩، ٣,٥٦

البنود الموازنة هي تكوينات فرضية اقتصادية يمكن الحصول عليها بطرح قيمة جملة من قيمة جملة أخرى..... ٣,١٤٢

تنشأ شهادة القبول المصرفي عندما تصادق شركة مالية، مقابل استيفاء رسم معين، على حوالة أو كمبيالة وعلى التعهد غير المشروط بدفع مبلغ محدد في تاريخ محدد..... ٧,١٤٥

Accrual basis of recording
القيد على أساس الاستحقاق

Actual employers' social contributions
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية

Actual premium (fee)
القسط الفعلي (رسم)

Aggregates
المجملات

Allocated gold accounts
حسابات الذهب المخصصة

Amortized value of a loan
القيمة المستهلكة من القرض

Ancillary activity
الأنشطة المساعدة

Arrears
المتأخرات

Asset
الأصل

Asset-backed securities and collateralized debt obligations
الأوراق المالية المضمونة بأصول والتزامات الدين المضمونة

Balance of payments
ميزان المدفوعات

Balance sheet
الميزانية العمومية

Balancing items
البنود الموازنة

Banker's acceptance
القبول المصرفي

تُعرَّف الأذون بأنها أوراق مالية (قصيرة الأجل في العادة) تعطي حاملها حقا غير مشروط في الحصول على مبالغ ثابتة محددة سلفا في تاريخ معين ٧,١٤٤

Bills
الأذون

تمثل السندات وسندات الدين غير المضمونة أوراقا مالية تعطي حاملها حقا غير مشروط في الحصول على مدفوعات ثابتة أو مدفوعات متغيرة محددة تعاقديا في تاريخ أو تواريخ محددة ٧,١٤٦

Bonds and debentures
السندات وسندات الدين غير المضمونة

تشير القيمة الدفترية عموما إلى القيمة المقيمة في سجلات الكيانات ٣,١١٥

Book value
القيمة الدفترية

الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة هي في الغالب وحدة الحكومة المركزية التي تمارس الأنشطة الأساسية للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الوطنية ٢,٨١

Budgetary central government
الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة

المباني الأخرى عدا المساكن تشمل مباني بأكملها أو أجزاء من مباني غير مخصصة للسكن. وتشمل جميع التركيبات والمرافق والمعدات التي تشكل أجزاء أساسية من الإنشاءات ٧,٤٦

Buildings other than dwellings
مبان أخرى عدا المساكن

الحساب الرأسمالي في الحسابات الدولية يبين المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين المتعلقة بالتحويلات الرأسمالية مستحقة القبض ومستحقة الدفع واقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها م ٧,٨٩

Capital account in the international accounts
الحساب الرأسمالي في الحسابات الدولية

تتألف المطالبات الرأسمالية مستحقة الدفع من تسويات تأمين بالغة الضخامة مستحقة الدفع في أعقاب أحداث كارثية أو كوارث ٦,١٢٥

Capital claims payable
المطالبات الرأسمالية مستحقة الدفع

تتألف المطالبات الرأسمالية مستحقة القبض من تسويات تأمين بالغة الضخامة مستحقة القبض في أعقاب أحداث كارثية أو كوارث ٥,١٥١

Capital claims receivable
المطالبات الرأسمالية مستحقة القبض

المنح الرأسمالية هي تحويلات رأسمالية مستحقة القبض للوحدات الحكومية من وحدات حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة أو من منظمات دولية، والتي لا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية ٥,١٠٣

Capital grants
المنح الرأسمالية

الرسوم على رأس المال تشمل الضرائب التي يتم تحصيلها على فترات غير منتظمة ومتباعدة للغاية على قيم الأصول أو صافي القيمة المملوكة لوحدات مؤسسية ٥,٥٢

Capital levies
الرسوم على رأس المال

ضرائب رأس المال هي الضرائب التي يتم تحصيلها على فترات غير منتظمة ومتباعدة للغاية على قيم الأصول أو صافي القيمة المملوكة لوحدات مؤسسية أو على قيم الأصول التي تنتقل ملكيتها فيما بين وحدات مؤسسية نتيجة التركات أو الهبات أو غيرها من التحويلات ... ٥,٥٢

Capital taxes
ضرائب رأس المال

التحويلات الرأسمالية هي التحويلات التي تنتقل فيها ملكية أصل (عدا النقدية أو المخزونات) من طرف إلى آخر؛ أو التي تلزم أحد الطرفين أو كليهما باقتناء أصل (عدا النقدية أو المخزونات) أو التصرف فيه ٣,١٦

Capital transfers
التحويلات الرأسمالية

التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر هي هبات وتحويلات ذات طابع رأسمالي (عدا المنح) مقدمة من أفراد، أو مؤسسات خاصة غير هادفة للربح، أو مؤسسات غير حكومية، أو شركات ٥,١٤٨

Capital transfers not elsewhere classified
التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر

المؤسسات المالية وجهات إقراض الأموال الحصرية هي وحدات مؤسسية تقدم خدمات مالية عدا التأمين، ولا تكون معظم أصولها أو خصومها متاحة في الأسواق المالية المفتوحة .. ٢,٥٤

Captive financial institutions and money lenders
المؤسسات المالية وجهات إقراض الأموال الحصرية

في حالة القيد على الأساس النقدي، تُقيد التدفقات عند استلام النقدية أو صرفها ٣,٦٧

Cash basis of recording
القيد على الأساس النقدي

الخسارة الناجمة عن الكوارث هي الدمار الجزئي أو الشامل لعدد كبير جداً من الأصول ضمن أي من فئاتها بسبب أحداث قائمة بذاتها تقع على نطاق واسع ويمكن إثباتها ١٠,٦٠	Catastrophic loss الخسارة الناجمة عن الكوارث
يكون للوحدة المؤسسية مركز مصلحة اقتصادية أغلب في إقليم اقتصادي عندما يكون لها، داخل هذا الإقليم الاقتصادي، موقع أو مسكن أو مكان إنتاج أو مبان أخرى، تمارس فيه أو منه أنشطة ومعاملات اقتصادية على نطاق واسع وتعتزم الاستمرار في ذلك إلى أجل غير مسمى أو لفترة زمنية محددة لكنها طويلة ٢,١٢	Center of predominant economic interest مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب
البنك المركزي هو المؤسسة المالية الوطنية التي تمارس الرقابة على الجوانب الرئيسية في النظام المالي ٢,١١٨	Central bank البنك المركزي
يتألف قطاع الحكومة المركزية الفرعي من الوحدة (الوحدات) المؤسسية التابعة للحكومة المركزية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشغلة بالإنتاج السوقي والخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية. وتمتد السلطة السياسية للحكومة المركزية بحيث تغطي كامل الإقليم الاقتصادي للبلد ٢,٨٥	Central government subsector قطاع الحكومة المركزية الفرعي
يعرّف التغير في صافي القيمة نتيجة مكاسب أو خسائر الحيازة بأنه مجموع مكاسب الحيازة وخسائر الحيازة الموجبة أو السالبة على كل الأصول والخصوم ٤,٣٧	Change in net worth due to holding gains or losses التغير في صافي القيمة نتيجة مكاسب أو خسائر الحيازة
يعرّف التغير في صافي القيمة نتيجة التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم بأنه مجموع التغيرات الأخرى الموجبة والسالبة في حجم الأصول والخصوم ٤,٣٨	Change in net worth due to other changes in the volume of assets and liabilities التغير في صافي القيمة نتيجة التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم
يعرّف التغير في صافي القيمة نتيجة التدفقات الاقتصادية الأخرى بأنه مجموع التغير في صافي القيمة نتيجة زائد التغير في صافي القيمة نتيجة التغيرات الأخرى في حجم الأصول ١٠,٢، ٤,٣٦	Change in net worth due to other economic flows التغير في صافي القيمة نتيجة التدفقات الاقتصادية الأخرى
المطالبة (المنافع أو طلب السداد) هي المبلغ مستحق الدفع من شركة التأمين إلى حامل وثيقة التأمين حال وقوع حدث تغطيه الوثيقة خلال فترة صلاحيتها م ٤,٧٧	Claim (benefit or call) المطالبة (المنافع أو طلب السداد)
الخدمة الجماعية هي خدمة تقدم في ذات الوقت لكل أفراد المجتمع أو لكل أفراد قطاع معين من المجتمع، مثل كل الأسر التي تعيش في منطقة معينة ٦,١٣٤	Collective service الخدمة الجماعية
في حالة القيد على أساس الالتزامات، تقيد التدفقات عندما تلتزم وحدة مؤسسية بإجراء معاملة ٣,٦٥	Commitments basis of recording القيد على أساس الالتزامات
تعويضات العاملين هي مجموع المكافآت، النقدية أو العينية، مستحقة الدفع للفرد المشترك في علاقة بين صاحب عمل وموظف مقابل العمل الذي قام به هذا الأخير خلال الفترة الإبلاغ ... ٦,٩	Compensation of employees تعويضات العاملين
برمجيات الكمبيوتر تشمل برامج الكمبيوتر، ومواصفات البرامج والمواد المساندة لبرمجيات النظم والتطبيقات المتوقع استخدامها لأكثر من عام ٧,٧٠	Computer software برمجيات الكمبيوتر
توحيد البيانات هو أسلوب لعرض الإحصاءات ذات الصلة بمجموعة من الوحدات (أو الكيانات) كما لو كانت تشكل وحدة واحدة ٩,١٨، ٣,١٥٣	Consolidation توحيد البيانات
استهلاك رأس المال الثابت هو الانخفاض الذي يطرأ خلال فترة الإبلاغ على القيمة الحالية لرصيد الأصول الثابتة التي تملكها وتستخدمها وحدة حكومية نتيجة التدهور المادي، أو التقادم المعتاد، أو التلف العرضي العادي ٦,٥٣	Consumption of fixed capital استهلاك رأس المال الثابت
الالتزامات الاحتمالية هي التزامات لا تنشأ إلا عند وقوع حدث معين منفصل (أو أكثر) في المستقبل ٧,٢٥١، ٤,٤٧	Contingent liabilities الالتزامات الاحتمالية

لا تعامل العقود وعقود الإيجار والتراخيص كأصول إلا إذا استوفت الشرطين التاليين: (١) أن تحدد شروط العقد أو عقد الإيجار أو التراخيص سعرا لاستخدام أصل أو تقديم خدمة بحيث يختلف عن السعر الممكن في غياب هذا العقد أو عقد الإيجار أو التراخيص؛ و(٢) أن يكون أحد طرفي العقد قادرا بصفة قانونية وبشكل عملي على تحقيق هذا الفرق في السعر..... ٧,١٠٥

تُعرَّف السيطرة على الشركة بأنها القدرة على تحديد السياسة العامة للشركة.. ٢,١٠٧، الإطار ٢-٢

تُعرَّف السيطرة على المؤسسات غير الهادفة للربح بأنها القدرة على تحديد السياسة العامة أو برنامج عمل المؤسسة غير الهادفة للربح..... الإطار ١-٢

تُعرَّف الشركات بأنها الكيانات القادرة على تحقيق الربح أو غير ذلك من الكسب المادي لمالكها، ويعترف بها القانون ككيانات قانونية مستقلة عن مالكيها، وتنشأ بهدف ممارسة الإنتاج السوقي..... ٢,٣١

تكاليف نقل الملكية هي التكاليف المصاحبة لاقتناء أو التصرف في الأصول غير المالية (عدا المخزونات)..... ٨,٦

المشتقات الائتمانية هي مشتقات مالية يتمثل الغرض الأساسي منها في تداول مخاطر الائتمان..... ٧,٢١٨

القيد الدائن هو انخفاض في الأصول أو زيادة في الخصوم أو زيادة في صافي القيمة ... ٣,٥٥

الموارد البيولوجية الفلاحية تشمل الموارد الحيوانية التي تنتج منتجات متكررة والأشجار والمحاصيل والموارد النباتية التي تنتج منتجات متكررة ويخضع نموها وتجدها الطبيعي مباشرة لسيطرة وحدة ما أو مسؤوليتها أو إدارتها..... ٧,٥٩

تتكون العملة من النقود الورقية والمعدنية ذات القيم الاسمية الثابتة والتي يصدرها أو يصرح بإصدارها البنك المركزي أو الحكومة..... ٧,١٣٥

يعرّف اتحاد العملة بأنه اتحاد ينتمي إليه اقتصادان أو أكثر وله هيئة مركزية إقليمية لصنع القرار، وهي عادة البنك المركزي لاتحاد العملة، وتتمتع بالسلطة القانونية لتنفيذ سياسة نقدية موحدة وإصدار العملة الموحدة للاتحاد..... م٥-٣٤

يعرض الحساب الجاري بيانات تدفقات السلع والخدمات، والدخل الأولي، والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين..... م٧-٧٨

المنح الجارية هي التحويلات الجارية مستحقة القبض لوحدة حكومية من وحدات حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة أو من منظمات دولية، ولا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية..... ٥,١٠٣

تتألف التحويلات الجارية من كافة التحويلات التي لا تعد تحويلات رأسمالية..... ٣,١٧

الاتحاد الجمركي هو أحد أشكال الترتيبات الإقليمية الذي ينشأ بموجبه اتفاق على تعريف (رسوم جمركية) موحدة بالنسبة للاقتصادات الأخرى بينما تكون تحركات السلع ضمن أطراف هذا الترتيب معفاة من الرسوم الجمركية..... م٦-٦

تتألف قواعد البيانات من ملفات بيانات منظمة على نحو يسمح بالحصول على البيانات واستخدامها بما يكفل فعالية استخدام الموارد..... ٧,٧٠

القيد المدين هو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم أو انخفاض في صافي القيمة ... ٣,٥٥

تحمل الدين هو اتفاق ثلاثي الأطراف بين دائن ومدين سابق ومدين جديد (وحدة حكومية عادة)، يتحمل بموجبه المدين الجديد الالتزامات القائمة على المدين السابق والمستحقة للدائن ويكون مسؤولا عن سداد الدين..... م٣-٢٦

Contracts, leases, and licenses

العقود، وعقود الإيجار، والتراخيص

Control of a corporation
السيطرة على الشركة

Control of an NPI
السيطرة على المؤسسات غير الهادفة للربح

Corporations
الشركات

Costs of ownership transfer
تكاليف نقل الملكية

Credit derivatives
المشتقات الائتمانية

Credit entry
القيد الدائن

Cultivated biological resources
الموارد البيولوجية الفلاحية

Currency
العملة

Currency union
اتحاد العملة

Current account
الحساب الجاري

Current grants
المنح الجارية

Current transfers
التحويلات الجارية

Custom union
الاتحاد الجمركي

Databases
قواعد البيانات

Debit entry
القيد المدين

Debt assumption
تحمل الدين

تحويل (مبادلة) الدين هو إبدال الدين - عادة بخصم - بمطالبة غير منشئة لدين (مثل حصص الملكية)، أو بأرصدة مقابلة يمكن استخدامها في تمويل مشروع أو سياسة معينة.....م٣-٢٠	Debt conversion (swap) تحويل (مبادلة) الدين
يعرف الإعفاء من الدين (أو إلغاء الدين) بأنه الإلغاء الطوعي لالتزام الدين كلياً أو جزئياً بموجب اتفاق تعاقدي بين دائن ومدينم٣-٧	Debt forgiveness (or debt cancellation) الإعفاء من الدين (أو إلغاء الدين)
قد تقرر وحدة القطاع العام، بدلا من تحمل الدين، أن تقوم بسداد ذلك الدين أو أداء مدفوعات محددة نيابة عن وحدة مؤسسية أخرى (المدين الأصلي) دون أن يكون هناك طلب بتنفيذ الضمان أو تحمل مسؤولية الدينم٣-٣٠	Debt payments on behalf of others سداد الدين نيابة عن أطراف أخرى
تتألف عملية السداد المبكر للدين من إعادة شراء الدين، أو السداد المبكر له، بشروط متفق عليها بين المدين والدائن.....م٣-٢٤	Debt prepayment السداد المبكر للدين
تنطوي إعادة تمويل الدين على إحلال أداة أو أدوات دين جديدة محل أداة أو أدوات دين قائمة، بما في ذلك أي متأخراتم٣-١٤	Debt refinancing إعادة تمويل الدين
تُعرّف إعادة تنظيم الدين (يشار إليها أيضا بإعادة هيكلة الدين) بأنها اتفاق بين الدائن والمدين (وأطراف أخرى في بعض الأحيان) يتم بموجبه تغيير الشروط المحددة لخدمة دين قائم ...م٣-٢	Debt reorganization (also referred to as debt restructuring) إعادة تنظيم الدين (يشار إليها أيضا بإعادة هيكلة الدين)
تُعرّف عملية إعادة جدولة الدين بأنها اتفاق ثنائي بين المدين والدائن يشكل تأجيلا منهجيا لمدفوعات خدمة الدين وتطبيق آجال استحقاق جديدة ولفترات أطول بوجه عام.....م٣-١١	Debt rescheduling إعادة جدولة الدين
سندات الدين هي أدوات مالية قابلة للتداول تستخدم كإثبات لوجود دين.....م٧-١٤٣	Debt securities سندات الدين
تشير عملية شطب الدين أو تخفيض قيمته إلى إجراء من طرف واحد يقوم بموجبه الدائن بتخفيض المبالغ المستحقة له.....م٣-٣٢	Debt write-offs or write-downs شطب الدين أو تخفيض قيمته
سندات الخصم الكبير هي أوراق مالية طويلة الأجل تستلزم أداء مدفوعات قسيمة دورية خلال أجل الأداة، ولكن سعر الفائدة المحدد في القسيمة يقل كثيرا عن سعر الفائدة السوقي وقت الإصدار.....م٧-١٤٧	Deep-discount bonds سندات الخصم الكبير
في حالة فسخ الدين تقوم وحدة مدينة بحذف خصوم من ميزانيتها العمومية وذلك بأن تقرنها بأصول مالية يكفي كل من دخلها وقيمتها لضمان سداد جميع مدفوعات خدمة الدينم٣-٣٧	Defeasance فسخ الدين
نظام معاشات التقاعد ذو المزايا المحددة هو نظام تكون بموجبه المزايا مستحقة الدفع للموظف عند التقاعد محددة باستخدام صيغة معينة، إما بصفة مستقلة أو كحد أدنى للمبلغ مستحق الدفعم٢-٥٤	Defined-benefit pension scheme نظام التقاعد ذو المزايا المحددة
نظام معاشات التقاعد ذو المساهمات المحددة هو نظام تحدد فيه المزايا مستحقة الدفع للموظف عند التقاعد حصريا حسب مستوى الأموال المتراكمة من المساهمات المؤداة على مدار فترة خدمة الموظف والزيادات في القيمة التي تنشأ عن استثمار هذه الأموال بمعرفة مدير نظام التقاعدم٢-٥٥	Defined-contribution pension scheme نظام التقاعد ذو المساهمات المحددة
إيصالات الإيداع هي أوراق مالية تمثل ملكية الأوراق المالية المسجلة في اقتصادات أخرىم٧-١٦٧	Depository receipts إيصالات الإيداع
الودائع هي جميع المطالبات المثبتة بشهادات إيداع والمستحقة على شركات تلقي الودائع (بما فيها البنك المركزي) وفي بعض الحالات على الحكومة العامة والوحدات المؤسسية الأخرىم٧-١٣٧	Deposits الودائع

دخل الشركة القابل للتوزيع يعادل دخل ريادة الأعمال، مضافا إليه كل التحويلات الجارية مستحقة القبض، ومخصوما منه كل التحويلات الجارية مستحقة الدفع، ومخصوما منه أيضا التعديلات لمراعاة التغير في مستحقات التقاعد ذات الصلة بنظام التقاعد في الشركة... ١١٦-٥

الأرباح الموزعة هي العائدات الموزعة على وحدات الحكومة أو القطاع العام، بصفتها مالك حصص الملكية، مقابل وضع أموالها تحت تصرف الشركات ١١١-٥، ١٠٩-٦

العملة المحلية هي العملة التي لها قوة إبراء قانونية في الاقتصاد وتصدرها السلطة النقدية لذلك الاقتصاد؛ أي إما السلطة النقدية لاقتصاد منفرد، أو في حالة الاتحاد النقدي، السلطة النقدية لمنطقة العملة المشتركة التي ينتمي إليها الاقتصاد المعني ٣، ١٣٤

في حالة القيد على أساس استحقاق الدفع، تقيد التدفقات المنشئة لمدفوعات نقدية في آخر وقت يمكن دفعها فيه دون تحمل رسوم إضافية أو جزاءات، أو عند أداء المدفوعات النقدية، إذا ما تم دفعها في وقت أقرب ٣، ٦٦

المساكن هي مبان، أو أجزاء مخصصة من مبان، تستخدم بالكامل أو بصفة أساسية كأماكن للإقامة، بما في ذلك أي إنشاءات ملحقة بها، مثل موقف السيارات (المرباب)، وكل التجهيزات الدائمة المضافة حسب الطلب في أماكن الإقامة ٧، ٤٤

الأصول الاقتصادية هي موارد تسري عليها حقوق الملكية وقد يتدفق منها منافع اقتصادية للمالك ٤، ٤٣، ٣، ٤٣

التصنيف الاقتصادي للمصروفات يحدد أنواع المصروفات المتحملة حسب العملية الاقتصادية ٦، ٢

التدفقات الاقتصادية هي نتيجة إنشاء قيمة اقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إطفائها؛ وتؤدي إلى تغيرات في حجم أو تكوين أو قيمة أصول وخصوم الوحدة وصافي قيمتها ٣، ٤

المالك الاقتصادي للموارد كالسلع والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول المالية والخصوم هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها المطالبة بالمنافع المرتبطة باستخدام هذه الموارد من واقع قبولها بالمخاطر المصاحبة ٧، ٥، ٣، ٣٩

الإقليم الاقتصادي بمعناه الأوسع يشير إلى أي منطقة جغرافية أو منطقة اختصاص يتعين إعداد الإحصاءات بشأنها ٢، ٨

تُنشأ الاتحادات الاقتصادية بموجب اتفاق قانوني بين حكومات بلدان أو مناطق اختصاص ذات سيادة بغرض تشجيع زيادة التكامل الاقتصادي م ١٩-٥

الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية هي الأسعار التي تؤثر بدرجة كبيرة على الكميات التي يرغب المنتجون في عرضها والكميات التي يرغب المشترون في شرائها ٢، ٦٦

يتألف الاقتصاد من مجموعة من الوحدات المؤسسية المقيمة ٢، ٦

تنشأ المشتقة المتضمنة عند تضمين سمة من سمات المشتقات في أداة مالية نمطية بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من تلك الأداة ٧، ١٤٨

خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين هي خيارات شراء أسهم شركة ما، تقدم لموظفي الشركة كأحد أشكال المكافآت ٧، ٢٢١

مساهمات أرباب العمل الاجتماعية هي المساهمات الاجتماعية مستحقة الدفع من أرباب العمل لصناديق الضمان الاجتماعي، أو صناديق التقاعد المرتبطة بالعمل، أو غيرها من برامج التأمين الاجتماعي المرتبطة بالعمل، للحصول على مستحقات منافع اجتماعية لموظفيهم ٦، ١٩

Distributable income
الدخل القابل للتوزيع

Dividends
الأرباح الموزعة

Domestic currency
العملة المحلية

Due-for-payment basis of recording
القيد على أساس استحقاق الدفع

Dwellings
المساكن

Economic assets
الأصول الاقتصادية

Economic classification of expense
التصنيف الاقتصادي للمصروفات

Economic flows
التدفقات الاقتصادية

Economic owner
المالك الاقتصادي

Economic territory
الإقليم الاقتصادي

Economic unions
الاتحادات الاقتصادية

Economically significant prices
الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية

Economy
الاقتصاد

Embedded derivative
المشتقة المتضمنة

Employee stock options
خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين

Employers' social contributions
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية

المناافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل هي منافع اجتماعية مستحقة الدفع نقداً أو عينا من وحدات حكومية أو وحدات القطاع العام إلى العاملين في هذه الوحدات أو العاملين في غيرها من الوحدات الحكومية أو وحدات القطاع العام المشاركة في هذا البرنامج (أو إلى ورثتهم ومن يعولون ممن يستوفون أهلية الحصول على هذه المدفوعات) ٦,١٠٤	Employment-related social benefits
المؤسسة هي مفهوم الوحدة المؤسسية كمنتج للسلع والخدمات ٢,٢٥	Enterprise المؤسسة
الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية هي كل الأعمال الأصلية التي تشمل الأفلام والتسجيلات الصوتية والمخطوطات وأشرطة التسجيل والنماذج التي يُسجل أو يُجسد فيها الأداء الدرامي وبرامج الإذاعة والتلفزيون والحفلات الموسيقية والمناسبات الرياضية والإنتاج الأدبي أو الفني ٧,٧٢	Entertainment, literary, and artistic originals الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية
حق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري يرتبط بالحالة التي يمكن فيها لطرف سبق أن تعاقد على شراء سلع أو خدمات بسعر ثابت في المستقبل أن ينقل تعهدات الطرف الثاني في العقد إلى طرف ثالث ٧,١١٢	Entitlement to future goods and services on an exclusive basis حق شراء السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري
أنشطة حماية البيئة هي تلك الأنشطة التي يتمثل الغرض الأساسي منها في منع التلوث وغيره من أشكال التدهور البيئي وتخفيضه والقضاء عليه م ٧-١٠٧	Environmental protection activities أنشطة حماية البيئة
الضريبة البيئية هي ضريبة تتمثل قاعدتها الضريبية في وحدة مادية (أو بديل لها) لأمر ما ذي تأثير سلبي محدد ومثبت على البيئة م ٧-١١٥	Environmental tax الضريبة البيئية
تتألف حصص الملكية من كافة الأدوات والسجلات التي تثبت مطالبات على القيمة الباقية لشركة أو شبه شركة، بعد الوفاء بمطالبات كافة الدائنين ٧,١٦٥	Equity حصص الملكية
المنشأة هي مؤسسة أو جزء من مؤسسة كائنة في موقع واحد ويُضطلع فيها بنشاط إنتاجي واحد أو يساهم النشاط الإنتاجي الرئيسي فيها بمعظم القيمة المضافة ٢,٢٤	Establishment المنشأة
ضرائب التركات والأيلولة والهبات تشمل الضرائب على انتقال ملكية الممتلكات عند الوفاة والضرائب على الهبات، بما فيها الهبات بين الأحياء من أعضاء الأسرة الواحدة لتجنب دفع ضرائب الأيلولة أو تخفيضها إلى أدنى حد ممكن ٥,٥١	Estate, inheritance, and gift taxes ضرائب التركات والأيلولة والهبات
المبادلة هي معاملة تقدم بموجبها وحدة ما سلعة أو خدمة أو أصل أو عمل إلى وحدة ثانية وتحصل في المقابل على سلعة أو خدمة أو أصل أو عمل بنفس القيمة ٣,٩	Exchange المبادلة
الضرائب الانتقائية هي ضرائب تُفرض على مجموعة محدودة من السلع المعينة مسبقاً كضريبة محددة على منتج بعينه ٥,٦٢	Excises الضرائب الانتقائية
النفقات هي مجموع المصروفات وصافي الاستثمار في الأصول غير المالية ٤,٢١	Expenditure النفقات
المصروفات هي انخفاض في صافي القيمة ناتج عن معاملة ٦,١، ٤,٢٤	Expense المصروفات
تُعرّف الالتزامات الاحتمالية الصريحة بأنها ترتيبات مالية قانونية أو تعاقدية تنشأ عنها متطلبات مشروطة لأداء مدفوعات ذات قيمة اقتصادية ٧,٢٥٢	Explicit contingent liabilities الالتزامات الاحتمالية الصريحة
تعتبر كيانات الحكومة العامة ذات الموازنات المستقلة غير المشمولة بالكامل في الموازنة الأساسية (أو العامة) بمثابة كيانات خارج الموازنة ٢,٨٢	Extrabudgetary الكيانات خارج الموازنة

القيمة الظاهرية لأداة الدين هي مبلغ أصل الدين غير المخصوم والواجب سداده عند (أو قبل) حلول أجل الاستحقاق ٣,١١٥, ٧,٢٤٢	Face value القيمة الظاهرية
القيمة العادلة هي قيمة مكافئة لسعر السوق وتُعرّف بأنها المبلغ الذي يمكن دفعه لمبادلة أصل ما أو تسوية خصم ما في معاملة قائمة على المنافسة بين طرفين على دراية بها وراغبين في إتمامها ٣,١١٥	Fair value القيمة العادلة
تُفيد في الحساب المالي بميزان المدفوعات المعاملات التي تنطوي على أصول مالية وخصوم وتحدث بين المقيمين وغير المقيمين م٧-٩٣	Financial account of the balance of payments الحساب المالي في ميزان المدفوعات
تتألف الأصول المالية من المطالبات المالية وسبائك الذهب الموجودة في حيازة السلطات النقدية كأصول احتياطية ٣,٤٨	Financial assets الأصول المالية
تتألف الشركات المالية المساعدة من الشركات المالية التي تعمل بصفة أساسية في الأنشطة المرتبطة بمعاملات في الأصول المالية والخصوم أو توفير السياق التنظيمي لهذه المعاملات بدون أن تؤل فيها ملكية الأصول المالية والخصوم التي يجري التعامل فيها إلى الشركة المساعدة ٢,٥٤	Financial auxiliaries الشركات المالية المساعدة
المطالبة المالية هي أصل يمنح عادة ماله (الدائن) الحق في الحصول على أموال أو غيرها من الموارد من وحدة أخرى، بموجب شروط التزام ما ٣,٤٧, ٧,١٥	Financial claim المطالبة المالية
الشركات المالية هي الشركات التي تعمل بصفة أساسية في مجال تقديم الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات التأمين وصناديق التقاعد، إلى وحدات مؤسسية أخرى ٢,١١٥	Financial corporations الشركات المالية
يتألف قطاع الشركات المالية من الشركات المقيمة التي تعمل بصفة أساسية في مجال تقديم الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات التأمين وصناديق التقاعد، إلى وحدات مؤسسية أخرى ٢,٥٣	Financial corporations sector قطاع الشركات المالية
عقد المشتقات المالية هو أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أخرى أو مؤشر أو سلعة أولية محددة ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة (كمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم والسلع الأولية، ومخاطر الائتمان) في الأسواق المالية ٧,٢٠٤	Financial derivative contract عقد المشتقات المالية
جهات الوساطة المالية هي وحدات مؤسسية تتحمل الخصوم على حسابها بغرض حيازة أصول مالية عن طريق الدخول في معاملات مالية في السوق ٢,٥٤	Financial intermediaries جهات الوساطة المالية
عقد التأجير التمويلي هو عقد يقوم بموجبه المؤجر بصفته المالك القانوني للأصل بتحويل غالبية مخاطر ومنافع ملكية الأصل فعلياً للمستأجر م٧,١٥٨, ٤,١٠	Financial lease عقد التأجير التمويلي
الغرامات والجزاءات هي تحويلات جارية إلزامية تفرضها المحاكم أو الأجهزة شبه القضائية على الوحدات بسبب انتهاك القوانين أو القواعد الإدارية ٥,١٤٢	Fines and penalties الغرامات والجزاءات
تتألف السلع تامة الصنع من السلع الناتجة عن عملية إنتاجية، ولا تزال في حوزة منتجها، ولا ينتظر أن تخضع لأي معالجات إضافية من جانب منتجها قبل توريدها إلى وحدات أخرى ٧,٨٣	Finished goods السلع تامة الصنع
تتمثل سياسة المالية العامة في استخدام مستوى وعناصر نفقات وإيرادات الحكومة العامة والقطاع العام — والأصول والخصوم الحكومية المتراكمة ذات الصلة — لتحقيق أهداف مثل استقرار الاقتصاد، وإعادة تخصيص الموارد، وإعادة توزيع الدخل ١,٢	Fiscal policy سياسة المالية العامة
الأصول الثابتة هي أصول منتجة تستخدم على نحو متكرر أو مستمر في عمليات الإنتاج لمدة تزيد على سنة ٧,٣٥, ٧,١٨	Fixed assets الأصول الثابتة

Forfeits المصادر	المصادر هي مبالغ سبق إيداعها لدى إحدى وحدات الحكومة العامة لحين انتهاء إجراءات قانونية أو إدارية وتم تحويلها إلى وحدة الحكومة العامة المعنية في إطار تسوية هذه الإجراءات ٥,١٤٢
Forward-type contract العقود من النوع الآجل	العقود من النوع الآجل (العقود الآجلة) هي عقود غير مشروطة يتفق بموجبها طرفان على تبادل كمية محددة من بند أساسي (عيني أو مالي) بسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد ٧,٢١٢
Functional classification of expense التصنيف الوظيفي للنفقات	التصنيف الوظيفي للنفقات ٦,٣
General government sector قطاع الحكومة العامة	يتألف قطاع الحكومة العامة من الوحدات المؤسسية المقيمة التي تؤدي وظائف الحكومة كنشاط أساسي لها ٢,٧٦، ٢,٥٨، ١,٢
General taxes on goods and services الضرائب العامة على السلع والخدمات	تُفرض الضرائب العامة على السلع والخدمات على إنتاج مجموعة كبيرة من السلع أو تأجيرها أو توريدها أو بيعها أو شرائها أو أي تغيير آخر في ملكيتها وكذلك على تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات ٥,٥٧
Gold bullion سبائك الذهب	تأخذ سبائك الذهب شكل النقود المعدنية، أو القوالب، أو السبائك بدرجة نقاء لا تقل عن ٩٩٥ جزءاً في الألف، بما في ذلك الذهب المحتفظ به في حسابات الذهب المخصصة ٧,١٢٨
Gold swap مبادلة الذهب	تنطوي مبادلة الذهب على إحلال ودائع بالنقد الأجنبي محل الذهب مع الاتفاق على إجراء معاملة عكسية في تاريخ متفق عليه في المستقبل وبسعر متفق عليه للذهب ٧,١٦١
Goods and services account حساب السلع والخدمات	يعرض حساب السلع والخدمات المعاملات في البنود التي تمثل مخرجات أنشطة الإنتاج ٧,٧٨م
Goods for resale السلع المشتراة لإعادة بيعها	السلع المشتراة لإعادة بيعها هي سلع مقتناة بغرض إعادة بيعها أو نقل ملكيتها إلى وحدات أخرى دون مزيد من التجهيز ٧,٨٤
Government units الوحدات الحكومية	الوحدات الحكومية هي أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بموجب عمليات سياسية ولها سلطات تشريعية أو قضائية أو تنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في مجال محدد ٢,٣٨
Grants المنح	المنح هي تحويلات مستحقة القبض لوحدات حكومية من وحدات حكومية أخرى مقيمة أو غير مقيمة أو من منظمات دولية، ولا تستوفي تعريف الضريبة أو الإعانة أو المساهمة الاجتماعية ٥,١٠١، ٥,٥
Gross debt at market value إجمالي الدين بالقيمة السوقية	المقصود بإجمالي الدين بالقيمة السوقية هو تقييم سندات الدين بأسعار السوق؛ وتقييم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة وفقاً لمبادئ مكافئة للتقييم بأسعار السوق؛ وتقييم جميع أدوات الدين الأخرى بالأسعار الاسمية، التي تعتبر أفضل بدائل متاحة عموماً لأسعارها السوقية ٧,٢٤٠
Gross debt at nominal value إجمالي الدين بالقيمة الاسمية	المقصود بإجمالي الدين بالقيمة الاسمية هو تقييم سندات الدين بقيمتها الاسمية. والقيمة الاسمية لأداة الدين هي مقدار ما يدين به المدين للدائن في أي لحظة ٧,٢٤١
Gross value added or gross domestic product (GDP) إجمالي القيمة المضافة أو إجمالي الناتج المحلي	يُعرف إجمالي القيمة المضافة بأنه قيمة الناتج مخصوماً منها قيمة الاستهلاك الوسيط ٧,٢٤م
Historic cost التكلفة التاريخية	التكلفة التاريخية، بالمعنى الحرفي، هي التكلفة وقت الاقتناء، لكنها قد تعني أيضاً عمليات إعادة التقييم العارضة ٣,١١٥
Holding gain or loss مكسب أو خسارة الحياة	مكسب أو خسارة الحياة هو تغير في القيمة النقدية لأصل أو خصم نتيجة تغيرات في مستوى الأسعار وهيكلها، مع استبعاد أي تغيرات نوعية أو كمية في الأصل أو الخصم ١٠,١، ٣,٣٣

الأسرة المعيشية هي مجموعة من الأشخاص يشتركون في نفس المسكن ويقومون بتجميع بعض أو كل دخلهم و ثروتهم، ويستهلكون معا أنواعا معينة من السلع والخدمات، وأهمها المسكن والغذاء.....٢,٢٨

يتألف قطاع الأسر المعيشية من كافة الأسر المعيشية المقيمة.....٢,٦٠

لا تنشأ الالتزامات الاحتمالية الضمنية عن مصدر قانوني أو تعاقدى ولكن يتم إثباتها بعد تحقق شرط أو حدث٧,٢٥٢

مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة هي المبالغ التي تحسب وتُضاف إلى المساهمات الفعلية بحيث تكون كافية لمضاهاة الزيادات في مستحقات الموظفين من المنافع الاجتماعية٦,٢٢

الأوراق المالية المربوطة بمؤشر هي أدوات يتم ربط قيمة مدفوعات قسائمها (الفائدة) أو الأصل أو كليهما ببند آخر، كمؤشر أسعار أو سعر فائدة أو سعر سلعة أولية.....٧,١٥٣

سلع أو خدمات الاستهلاك الفردي هي السلع أو الخدمات التي تقتنيها الأسرة المعيشية أو تحصل عليها وتستخدمها لتلبية احتياجات أو رغبات أفرادها.....٦,١٣٥

تتألف معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات من الأجهزة التي تستخدم وسائل التحكم الإلكترونية بالإضافة إلى المكونات الإلكترونية التي تشكل جزءا من هذه الأجهزة.....٧,٥٦

يضم القطاع المؤسسي مجموعات من الوحدات المؤسسية ذات طابع متماثل وفقا لأهدافها ووظائفها وسلوكياتها الاقتصادية٢,٥٠

الوحدة المؤسسية هي كيان اقتصادي قادر في حد ذاته على امتلاك الأصول وتحمل الخصوم وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى٢,٢٢

الأصول غير المنتجة غير المنظورة هي أصول من إنشاء المجتمع مثبتة بإجراءات قانونية أو محاسبية٧,١٠٤

منتجات الملكية الفكرية هي محصلة البحث أو التطوير أو التحقيق أو الابتكار التي تؤدي إلى المعرفة التي يمكن للمطورين تسويقها أو استخدامها لمصلحتهم الذاتية في الإنتاج نظرا لأن استخدام هذه المعرفة خاضع لقيود الحماية القانونية أو غيرها من وسائل الحماية٧,٦٤

الفائدة هي أحد أشكال دخل الاستثمار وهي مستحقة القبض لمالكي أنواع معينة من الأصول المالية (حقوق السحب الخاصة، والودائع، وسندات الدين، والقروض، والحسابات الأخرى مستحقة القبض) مقابل وضع هذه الأصول المالية وغيرها من الموارد تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى.....٥,١٠٨

يتألف الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات المستهلكة كمدخلات في عملية إنتاج، مع استبعاد الأصول الثابتة التي يقيد استهلاكها كاستهلاك رأس المال الثابتم٧-٢٨

وضع الاستثمار الدولي هو بيان إحصائي يوضح في نقطة زمنية معينة قيمة الأصول المالية لدى المقيمين في الاقتصاد المعني والتي تمثل مطالبات مستحقة على غير المقيمين وسبائك الذهب المحتفظ بها كأصول احتياطية؛ وقيمة التزامات المقيمين في الاقتصاد المعني إزاء غير المقيمينم٧-٩٦

Household
الأسرة المعيشية

Households sector
قطاع الأسر المعيشية

Implicit contingent liabilities
الالتزامات الاحتمالية الضمنية

Imputed employers' social contributions
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة

Index-linked securities
الأوراق المالية المربوطة بمؤشر

Individual consumption good or service
سلع أو خدمات الاستهلاك الفردي

Information, computer, and telecommunications equipment
معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات

Institutional sector
القطاع المؤسسي

Institutional unit
الوحدة المؤسسية

Intangible nonproduced assets
الأصول غير المنتجة غير المنظورة

Intellectual property products
منتجات الملكية الفكرية

Interest
الفائدة

Intermediate consumption
الاستهلاك الوسيط

International investment position
وضع الاستثمار الدولي

توحيد البيانات فيما بين القطاعات هو توحيد البيانات بين القطاعات الفرعية في القطاع العام لإنتاج إحصاءات موحدة لمجموعة معينة من وحدات القطاع العام٣,١٥٦	Intersectoral consolidation توحيد البيانات فيما بين القطاعات
توحيد البيانات داخل كل قطاع هو توحيد البيانات داخل قطاع فرعي معين لإنتاج إحصاءات موحدة لهذا القطاع الفرعي٣,١٥٥	Intrasectoral consolidation توحيد البيانات داخل كل قطاع
المخزونات هي أصول منتجة تتألف من سلع وخدمات، ونشأت في الفترة الراهنة أو في فترة سابقة ويحتفظ بها بغرض بيعها أو استخدامها في الإنتاج أو غير ذلك من الاستخدامات في تاريخ لاحق٧,٧٥، ٧,١٨	Inventories المخزونات
صناديق الاستثمار هي مشاريع استثمار جماعي يتم من خلالها تجميع أموال المستثمرين لاستثمارها في أصول مالية أو غير مالية٧,١٧٤	Investment funds صناديق الاستثمار
ترتيبات التشغيل المشتركة قد تأخذ شكل عمليات خاضعة للسيطرة المشتركة أو أصول خاضعة للسيطرة المشتركة٢,١٤٣	Joint operating arrangements ترتيبات التشغيل المشتركة
ينطوي المشروع المشترك على إنشاء شركة مساهمة أو شراكة أو وحدة مؤسسية أخرى بحيث يكون لكل طرف فيها وبشكل قانوني سيطرة مشتركة على أنشطة هذه الوحدة٢,١٤١	Joint venture المشروع المشترك
تتألف الأراضي من الأرض ذاتها، بما في ذلك غطاء التربة وأي مياه سطحية مرتبطة بها، التي تسري عليها حقوق ملكية ويمكن أن يحصل منها مالكوها على منافع اقتصادية من خلال حيازتها أو استخدامها٧,٩٢	Land الأراضي
تحسينات الأراضي هي محصلة الأعمال التي تؤدي إلى إدخال تحسينات كبيرة على الأراضي من حيث الكم أو النوعية أو زيادة إنتاجيتها أو منع تدهورها٧,٤٩	Land improvements تحسينات الأراضي
الكيان القانوني أو الاجتماعي هو ذلك الكيان الذي يعترف القانون أو المجتمع بوجوده بصفة مستقلة عن الأشخاص أو الكيانات الأخرى التي تملكه أو تسيطر عليه٢,٣٠	Legal or social entity الكيان القانوني أو الاجتماعي
المالك القانوني للموارد كالسلع والخدمات، والموارد الطبيعية، والأصول المالية والخصوم هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها شرعا وبقوة القانون المطالبة بالمنافع المصاحبة لهذه الموارد٧,٥، ٣,٣٨	Legal owner المالك القانوني
ينشأ الخصم عندما تلتزم وحدة ما (المدين)، في ظروف معينة، بتقديم الأموال أو غيرها من الموارد إلى وحدة أخرى (الدائن)٧,١٥، ٤,٤٥، ٣,٤٥	Liability الخصم
التأمين على الحياة هو نشاط يؤدي حامل الوثيقة بموجبه مدفوعات منتظمة إلى شركة تأمين تضمن في المقابل تزويد حامل الوثيقة (أو في بعض الحالات شخص آخر يتم تحديده) بمبلغ متفق عليه، أو دخل سنوي، في تاريخ محدد أو قبله في حالة وفاة حامل الوثيقة قبل ذلكم ٦٩-٤	Life insurance التأمين على الحياة
مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري هي مطالبات مالية مستحقة لحملة وثائق التأمين على مؤسسة تقدم خدمات التأمين على الحياة أو التأمين الادخاري٧,١٨٧	Life insurance and annuities entitlements مستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
الأسهم المسجلة هي أسهم الملكية المسجلة في سوق للأوراق المالية وقد يشار إليها بالأسهم المدرجة في البورصة. (الأسهم غير المسجلة هي سندات الملكية غير المسجلة في سوق للأوراق المالية)٧,١٦٨	Listed shares الأسهم المسجلة
القرض هو أداة مالية تنشأ عندما يقرض الدائن الأموال مباشرة إلى المدين ويحصل على وثيقة غير قابلة للتداول كإثبات للأصل٧,١٥٧	Loan القرض

ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى هي التزامات طرف بتحمل مخاطر توقف طرف آخر عن السداد ٧,٢٥٩	Loans and other debt instrument guarantees ضمانات القروض وأدوات الدين الأخرى
وحدات الحكومات المحلية هي وحدات مؤسسية تشمل سلطاتها المالية والتشريعية والتنفيذية أصغر المناطق الجغرافية التي يتم تمييزها لأغراض إدارية وسياسية ٢,٩٥	Local government units وحدات الحكومات المحلية
الآلات والمعدات تشمل معدات النقل، والآلات المستخدمة في معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر والاتصالات، والآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر ٧,٥٢	Machinery and equipment آلات ومعدات
هوامش الضمان هي مدفوعات نقدية أو ودائع ضمان إضافي تغطي الالتزامات الفعلية أو المحتملة ٩,٧٥، ٧,٢١٩	Margins هوامش الضمان
المنشأة السوقية هي منشأة تتقاضى أسعاراً ذات دلالة اقتصادية ٢,٧٥	Market establishment المنشأة السوقية
تشير أسعار السوق إلى قيمة المبادلة الراهنة، أي القيمة التي تُبادل بها السلع أو الخدمات أو العملة أو الأصول أو التي يمكن مبادلتها نقداً (عملة أو ودائع قابلة للتحويل) ٣,١٠٧	Market prices أسعار السوق
تعرف أسعار السوق بالنسبة للمعاملات بأنها المبالغ التي تدفعها الأطراف الراغبة في الشراء لاقتناء شيء مملوك للأطراف الراغبة في البيع؛ وتتم المبادلات بين طرفين مستقلين وعلى أساس الاعتبارات التجارية فقط، ويطلق عليها أحياناً « القائمة على المنافسة » ٣,١٠٨	Market prices for transactions أسعار السوق بالنسبة للمعاملات
المنتج السوقى هو الوحدة المؤسسية التي تقوم بتوريد كل مخرجاتها أو معظمها لوحدات أخرى بأسعار ذات دلالة اقتصادية ٢,٦٥	Market producer المنتج السوقى
تعمل هيئات تنظيم الأسواق بالنيابة عن حكومة (أو منظمة إقليمية أعضاؤها من الحكومات) وتؤثر مباشرة أو بصورة غير مباشرة على السوق فيما يتعلق بسلع أو خدمات معينة ٢,١٥٦	Market regulatory agencies هيئات تنظيم الأسواق
عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول هي حقوق ملكية أصول ثابتة يمكن نقلها إلى طرف ثالث ٧,١٠٨	Marketable operating leases عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول
تتألف الأصول التسويقية من بنود كالاسم التجاري، وترويسة مطبوعات المؤسسة، والعلامة التجارية، والشعار، واسم النطاق الإلكتروني ٧,١١٥	Marketing assets الأصول التسويقية
تتألف المواد والإمدادات من جميع السلع المحتفظ بها بغرض استخدامها كمدخلات في عملية إنتاجية ٧,٧٩	Materials and supplies المواد والإمدادات
يشير أجل استحقاق أداة الدين إلى الوقت المتبقي لحين إطفاء الدين بموجب العقد القائم بين الدائن والمدين ٧,٢٦٦	Maturity of a debt instrument أجل استحقاق أداة الدين
تتألف المخزونات العسكرية من بنود تستخدم لمرة واحدة، كالذخائر والصواريخ والمقذوفات والقنابل وغيرها، والتي تطلقها أسلحة أو نظم تسليح ٧,٨٦	Military inventories المخزونات العسكرية
تتألف الموارد المعدنية وموارد الطاقة من احتياطات الموارد المعدنية والطاقة الكائنة على سطح الأرض أو في باطن الأرض والتي يمكن استغلالها لتحقيق عائد اقتصادي، في ظل التقنيات الحالية والأسعار النسبية ٧,٩٧	Mineral and energy resources الموارد المعدنية وموارد الطاقة
تتألف عملية التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها من قيمة الإنفاق على أعمال التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي والرواسب غير البترولية والتقييم اللاحق للاكتشافات المحققة ٧,٦٨	Mineral exploration and evaluation التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها

الذهب النقدي هو الذهب الذي تمتلكه السلطات النقدية (أو أطراف أخرى خاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات النقدية) وتحتفظ به كأصول احتياطية ٧,١٢٦	Monetary gold الذهب النقدي
المعاملة النقدية هي معاملة تؤدي فيها وحدة مؤسسية مدفوعات (أو تقبض مدفوعات) أو تتحمل خصوما (تحصل على أصول) إزاء (من) وحدة مؤسسية أخرى وتكون قيمتها محددة بوحدات العملة ٣,٨	Monetary transaction المعاملة النقدية
ينشأ الاتحاد النقدي حيثما توجد سياسة نقدية موحدة بين الاقتصادات المعنية بموجب اتفاق قانوني فيما بين الحكومات م ٣٢-٥	Monetary union الاتحاد النقدي
ضرائب المركبات تشمل الضرائب على استخدام المركبات أو التصريح باستخدام المركبات ٥,٨٠	Motor vehicle taxes ضرائب المركبات
يُحسب صافي الدين كإجمالي الدين ناقص الأصول المالية المكونة من عناصر مقابلة لأدوات دين ٧,٢٤٣	Net debt صافي الدين
صافي القيمة المالية لأي وحدة مؤسسية (أو مجموعة من الوحدات) هو مجموع قيمة أصولها المالية ناقص مجموع قيمة خصومها ٧,٢٣٥, ٤,٤١	Net financial worth صافي القيمة المالية
يُقاس صافي الاستثمار في المخزونات (التغير في المخزونات) بقيمة الإضافات إلى المخزونات مخصصا منها المسحوبات من المخزونات ناقص قيمة أي خسائر متكررة في السلع المحتفظ بها كمخزونات خلال فترة الإبلاغ ٨,٤٤	Net investment in inventories (change in inventories) صافي الاستثمار في المخزونات (التغير في المخزونات)
تُعرف الأقساط الصافية بأنها الأقساط الفعلية مضافا إليها مكملات الأقساط ومخصصا منها رسوم خدمات التأمين مستحقة الدفع من حامل الوثيقة م ٧٦-٤	Net premiums الأقساط الصافية
صافي القيمة المضافة هو قيمة الناتج مخصصا منها قيمة الاستهلاك الوسيط وقيمة استهلاك رأس المال الثابت م ٢٥-٧	Net value added صافي القيمة المضافة
صافي قيمة الوحدة المؤسسية (أو مجموعة من الوحدات) هو القيمة الكلية لأصولها ناقص القيمة الكلية لخصومها ٧,١, ٤,٣٩	Net worth صافي القيمة
مكاسب وخسائر الحيازة المحايدة على مدار فترة زمنية هي مقدار الزيادة (الانخفاض) المطلوب في قيمة أصل ما، في ظل عدم وجود معاملات وتغيرات أخرى في حجم الأصول، لمواصلة السيطرة على نفس مقدار السلع والخدمات كما كان الحال في بداية الفترة م ٧١-٧٠, ١١	Neutral holding gain مكاسب الحيازة المحايد
القيمة الاسمية في أي لحظة هي مقدار ما يدين به المدين للدائن ٣,١١٥	Nominal value القيمة الاسمية
تتألف الموارد البيولوجية غير الفلاحية من الحيوانات والطيور والأسماك والمزروعات التي تدر منتجات مرة واحدة ومنتجات متكررة على السواء وتخضع لإنفاذ حقوق الملكية ولكن لا يخضع نموها أو تجددتها الطبيعي مباشرة لسيطرة أي وحدة مؤسسية ومسؤوليتها وإدارتها ٧,١٠١	Noncultivated biological resources الموارد البيولوجية غير الفلاحية
الأصول غير المالية هي أصول اقتصادية عدا الأصول المالية ٣,٥٠	Nonfinancial assets الأصول غير المالية
الشركات غير المالية هي شركات يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج السلع السوقية أو الخدمات غير المالية ٢,١١٤	Nonfinancial corporations الشركات غير المالية
يتألف قطاع الشركات غير المالية من وحدات مؤسسية مقيمة تعمل أساسا في إنتاج السلع السوقية أو الخدمات غير المالية ٢,٥٢	Nonfinancial corporations sector قطاع الشركات غير المالية
التأمين على غير الحياة هو نشاط مماثل للتأمين على الحياة لكنه يغطي كل المخاطر الأخرى والحوادث والمرض والحرائق وخلافه م ٧٠-٤	Nonlife insurance التأمين على غير الحياة

تتألف الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة من (١) المدفوعات المسبقة لصافي أقساط التأمين على غير الحياة، و(٢) الاحتياطات للوفاء بالمطالبات القائمة للتأمين على غير الحياة..... ٧,١٨٣

Nonlife insurance technical reserves

الاحتياطات الفنية للتأمين على غير الحياة

المنتج غير السوقي يقوم بتوريد كل إنتاجه أو معظمه لوحدة أخرى مجاناً أو بأسعار غير ذات دلالة اقتصادية..... ٢,٦٥

Nonmarket producer

المنتج غير السوقي

المعاملات غير النقدية هي معاملات غير محددة أصلاً بالوحدات النقدية..... ٣,١٩

Nonmonetary transactions

المعاملات غير النقدية

الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح هي الأسهم التي تدر دخلاً ثابتاً لكنها لا تتيح المشاركة في توزيع القيمة المتبقية لمؤسسة مساهمة عند تصفيتها..... ٧,١٥٠

Nonparticipating preferred stocks or shares

الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح

المنافع الاجتماعية عدا معاشات التقاعد تشمل المدفوعات للأفراد إذا أصبحوا عاطلين عن العمل مؤقتاً، أو عند الإصابة بأوضاع طبية، أو التعرض لحدث يمنعهم من العمل لفترة ما..... م٢-٧

Nonpension social benefits

المنافع الاجتماعية عدا معاشات التقاعد

القروض المتعثرة هي تلك القروض التي يتحقق بشأنها أي مما يلي: (١) تأخر سداد مدفوعات الأصل والفائدة لمدة ثلاثة أشهر (٩٠ يوماً) أو أكثر؛ أو (٢) رسملة مدفوعات الفائدة بما يعادل الفائدة عن ثلاثة أشهر (٩٠ يوماً) أو أكثر (أي يعاد استثمارها في المبلغ الأصلي) أو تأخر الدفع بموجب اتفاق؛ أو (٣) وجود دلائل تقضي بإعادة تصنيف قرض ما كقرض متعثر حتى مع غياب شرط تأخر السداد لمدة ٩٠ يوماً، كما في حالة إعلان المدين إفلاسه..... ٧,٢٦٢

Nonperforming loans

القروض المتعثرة

المؤسسات غير الهادفة للربح هي كيانات قانونية أو اجتماعية تنشأ بغرض إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، ولكن لا يمكنها أن تصبح مصدر دخل أو ربح أو غير ذلك من الكسب المالي للوحدات التي تنشئها أو تسيطر عليها أو تمولها..... ٢,٣٦

Nonprofit institutions

المؤسسات غير الهادفة للربح

يتألف قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية من المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح وغير المشغلة بالإنتاج السوقي والتي لا تسيطر عليها الحكومة..... ٢,٦١

Nonprofit institutions serving households

المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

الوحدة الصورية المقيمة هي وحدة مصنفة للأغراض الإحصائية بأنها مالك أصول غير منقولة مملوكة قانوناً لغير مقيمين..... ٢,١٣

Notional resident unit

الوحدة الصورية المقيمة

المبادلة خارج السوق هي عقد مبادلة يصدر عند نشأته بقيمة غير صفيرية نتيجة تحديد الأسعار المرجعية على نحو مختلف عن القيم السوقية الجارية، أي «خارج السوق»..... م٣-٦٨

Off-market swap

المبادلة خارج السوق

عملية التوريق المدرجة في الميزانية العمومية تنطوي على إصدار سندات دين مضمونة بتدفق إيرادات مستقبلية ناشئة عن أصول. وتظل هذه الأصول مدرجة في الميزانية العمومية لجهة إصدار سندات الدين (المالك الأصلي للأصول)، كحافضة منفصلة عادة. ولا تنطوي العملية على أي وحدة توريق..... م٣-٦٦

On-balance sheet securitization

عملية التوريق المدرجة في الميزانية العمومية

تتألف الضمانات التي تمنح لمرة واحدة من تلك الأنواع من الضمانات التي تُمنح عندما تكون أداة الدين ذات سمات خاصة يتعذر معها حساب درجة المخاطر المصاحبة للدين بأي درجة من الدقة..... ٧,٢٥٦

One-off guarantees

ضمانات تُمنح لمرة واحدة

يشير إقراض الأموال المقترضة (أو الإقراض المشتق) إلى قيام وحدة مؤسسية مقيمة A (عادة الحكومة المركزية) بالاقتراض من وحدة/وحدات مؤسسية أخرى B (عادة وحدة غير مقيمة)، ثم إقراض حصيلة هذا الاقتراض إلى وحدة/وحدات مؤسسية ثالثة C (عادة حكومات الولايات أو الحكومات المحلية، أو شركة/شركات عامة)، بحيث تعتبر الوحدة A لها مطالبة مالية فعلية على الوحدة C..... م٣-٧٢

On-lending

الإقراض المشتق

يُعرف التأجير التشغيلي بأنه نشاط تأجير الأصول المنتجة بموجب ترتيبات تتيح للمستأجر استخدام أصل ملموس دون أن ينتقل إليه معظم مخاطر الملكية ومنافعهام٦-٦	Operating leasing التأجير التشغيلي
في عقد الخيار، يحصل المشتري من البائع على حق شراء أو بيع بند أساسي معين (وهو ما يتوقف على ما إذا كان عقد الخيار هو للشراء أو للبيع) بسعر العقد المتفق عليه في تاريخ محدد أو قبل تاريخ محدد٧,٢٠٩	Option contract عقد الخيار
أجل الاستحقاق الأصلي هو الفترة من تاريخ الإصدار حتى تاريخ دفعة السداد النهائية المقررة بموجب العقد٧,٢٦٧	Original maturity أجل الاستحقاق الأصلي
تتكون الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع من الائتمانات والسلف التجارية وبنود متنوعة أخرى مستحقة الدفع أو القبض٧,٢٢٤	Other accounts receivable/ payable حسابات أخرى مستحقة القبض/ الدفع
التغيرات الأخرى في حجم الأصول هي التغيرات في قيمة أحد الأصول أو الخصوم والتي لا تنشأ نتيجة معاملة أو مكاسب/خسائر الحيازة١٠,١, ٣,٣٥	Other changes in the volume of assets التغيرات الأخرى في حجم الأصول
التحويلات الجارية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر هي الهبات والتحويلات ذات الطابع الجاري (عدا المنح أو الإعانات) المقدمة من أفراد أو مؤسسات خاصة غير هادفة للربح أو مؤسسات غير حكومية أو شركات٥,١٤٧	Other current transfers not elsewhere classified التحويلات الجارية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر
التدفقات الاقتصادية الأخرى هي التغيرات في حجم الأصول أو الخصوم أو في قيمتها ولم تنتج عن معاملات٣,٣١	Other economic flows التدفقات الاقتصادية الأخرى
برامج التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالعمل هي برامج مستمدة من العلاقة بين الموظف ورب العمل من حيث توفير مستحقات معاشات التقاعد والمنافع الاجتماعية الأخرى للموظفين المحددة في شروط التوظيفم٢-٤٠	Other employment-related social insurance schemes برامج التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالعمل
حصص الملكية الأخرى هي حصص ملكية لا تأخذ شكل الأوراق المالية٧,١٦٩	Other equity حصص الملكية الأخرى
تتألف منتجات الملكية الفكرية الأخرى من المعلومات الجديدة والمعرفة المتخصصة غير المصنفة في موضع آخر٧,٧٣	Other intellectual property products منتجات الملكية الفكرية الأخرى
تتألف الشركات العامة المالية الأخرى من جميع الشركات المالية المقيمة، عدا الشركات العامة لتلقي الودائع، والتي تخضع لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى ... ٢,١٢١	Other public financial corporations الشركات العامة المالية الأخرى
الضرائب المتكررة الأخرى على الممتلكات تشمل كل الضرائب المتكررة على الممتلكات عدا الممتلكات غير المنقولة وصافي الثروة٥,٥٣	Other recurrent taxes on property الضرائب المتكررة الأخرى على الممتلكات
الإيرادات الأخرى هي كل الإيرادات مستحقة القبض عدا الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح٥,١٠٦, ٥,٦	Other revenue إيرادات أخرى
تشمل المساهمات الاجتماعية الأخرى المساهمات الفعلية والمحتسبة مستحقة القبض لبرامج التأمين الاجتماعي التي يديرها أرباب العمل نيابة عن موظفيهم٥,٩٨	Other social contributions مساهمات اجتماعية أخرى
تتألف الإنشاءات الأخرى من جميع الإنشاءات عدا المباني٧,٤٨	Other structures إنشاءات أخرى

الإعانات الأخرى على الإنتاج هي الإعانات التي تحصل عليها المؤسسات نتيجة مشاركتها في الإنتاج لكنها لا تتعلق بمنتج محدد ٦,٩٠

تشمل الضرائب الأخرى الإيرادات من الضرائب المفروضة غالباً على وعاء أو أوعية غير مصنفة في موضع آخر، والضرائب غير المحددة ٥,٩٣

الضرائب الأخرى على السلع والخدمات تشمل الضرائب على استخراج المعادن والوقود الأحفوري والموارد الأخرى القابلة للنفاذ من الرواسب المملوكة ملكية خاصة أو المملوكة لحكومة أخرى وأي ضرائب أخرى على سلع أو خدمات غير مدرجة في الفئات من ١١٤١ إلى ١١٤٥ ٥,٨٢

الضرائب الأخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة تشمل التراخيص التجارية والمهنية وتتألف من ضرائب تدفعها المؤسسات للحصول على ترخيص بمزاولة نوع معين من الأنشطة التجارية أو المهنية والضرائب التي يدفعها الأفراد لمزاولة أنشطة معينة ٥,٨١

تُعرف الأرصدة الذاتية بأنها الفرق بين مجموع الأصول (بالقيمة السوقية) ومجموع الخصوم عدا الأسهم وحصص الملكية الأخرى (بالقيمة السوقية) ٧,٢٣١

قيد معاملة تمثل معاملة واحدة من منظور الأطراف المشاركة كمعاملتين أو أكثر بتصنيفات مختلفة ٣,٢٩

مستحقات التقاعد هي مطالبات مالية مستحقة للمتقاعدين الحاليين والمستقبليين إما على رب العمل أو على صندوق يحدده رب العمل لدفع معاشات التقاعد المكتسبة وذلك في إطار اتفاق لدفع التعويضات بين رب العمل والموظف ٧,١٩٠

معاشات التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى تصبح مستحقة الدفع عندما ينتهي عمل الأفراد عند التقاعد م٦-٢

يعد التصريح بمزاولة نشاط محدد بمثابة أصل بالنسبة لحاملة (١) عندما تكون هذه التصاريح محدودة مما يسمح لحاملها بالحصول على أرباح احتكارية، و(٢) عندما لا تتحقق الأرباح الاحتكارية من استخدام أصول مملوكة لجهة إصدار التصريح، و(٣) عندما يكون حامل التصريح قادراً من الناحيتين القانونية والعملية على بيع التصريح إلى طرف ثالث ٧,١١٠

تصاريح استخدام الموارد الطبيعية هي بمثابة حقوق ملكية لطرف ثالث متعلقة بالموارد الطبيعية ٧,١٠٩

القسط المكتسب هو ذلك الجزء من القسط الفعلي والمتعلق بنطاق التغطية الذي تم توفيره في فترة الإبلاغ م٤-٧٥

الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة الدفع المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة تشمل أقساط التأمين على غير الحياة مستحقة الدفع إلى نظم/شركات التأمين لضمان الحصول على التأمين ضد المخاطر، والمطالبات مستحقة الدفع من نظم التأمين إلى المستفيدين، والرسوم مستحقة الدفع للحصول على الضمانات الموحدة ٦,١٢٥

Other subsidies on production

الإعانات الأخرى على الإنتاج

Other taxes

الضرائب الأخرى

Other taxes on goods and services

الضرائب الأخرى على السلع والخدمات

Other taxes on use of goods and on permission to use goods or perform activities

الضرائب الأخرى على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة

Own funds

الأرصدة الذاتية

Partitioning

التجزئة

Pension entitlements

مستحقات التقاعد

Pensions and other retirement benefits

معاشات التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى

Permit to undertake a specific activity

تصاريح مزاولة أنشطة محددة

Permits to use natural resources

تصاريح استخدام الموارد الطبيعية

Premium earned

القسط المكتسب

Premiums, fees, and claims payable related to nonlife insurance and standardized guarantee schemes

الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة الدفع المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة

تتألف الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة القبض المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة من أقساط التأمين على غير الحياة مستحقة القبض لنظم/شركات التأمين لتوفير مستحقات التأمين ضد المخاطر؛ والمطالبات مستحقة القبض للمستفيدين من نظم التأمين، والرسوم مستحقة القبض مقابل إصدار الضمانات الموحدة.....٥,١٤٩	Premiums, fees, and claims receivable related to nonlife insurance and standardized guarantee schemes الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة القبض المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة
تتألف الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية مستحقة الدفع من أقساط ومصروفات ورسوم التأمين على غير الحياة مستحقة الدفع مقابل إصدار الضمانات الموحدة، إلى جانب مصروفات تسويات التأمين غير الاستثنائية.....٦,١٢٥	Premiums, fees, and current claims payable الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية مستحقة الدفع
تتألف الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية مستحقة القبض من أقساط وإيرادات ورسوم التأمين على غير الحياة مستحقة القبض مقابل إصدار الضمانات الموحدة، إلى جانب إيرادات تسويات التأمين غير الاستثنائية.....٥,١٥٠	Premiums, fees, and current claims receivable الأقساط والرسوم والمطالبات الجارية مستحقة القبض
القيمة الحالية هي القيمة في الوقت الحالي لسداد دفعة أو دفعات مستقبلية مخصومة بسعر فائدة مركب ملائم.....٧,٣٣	Present value القيمة الحالية
يُبين حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل الأولي فيما بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.....٨٢-٧م	Primary income account حساب الدخل الأولي
يُعرف مقياس إجمالي الناتج المحلي حسب الإنتاج بأنه إجمالي القيمة المضافة زائد أي ضرائب محصلة ناقص أي دعم على المنتجات غير مشمول بالفعل في قيمة الناتج.....٢٤-٧م	Production measure of gross domestic product مقياس إجمالي الناتج المحلي حسب الإنتاج
تشمل أرباح المؤسسات الاحتكارية ذلك الجزء من أرباح المؤسسات الاحتكارية الذي يتم تحويله إلى الحكومة. والمؤسسات الاحتكارية هي شركات عامة أو أشباه شركات عامة أو مؤسسات غير مساهمة مملوكة للحكومة وتتمتع بصلاحيات احتكار قانوني على إنتاج أو توزيع نوع معين من السلع أو الخدمات بهدف تعبئة الإيرادات وليس لصالح تحسين السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية العامة.....٥,٦٣	Profits of fiscal monopolies أرباح المؤسسات الاحتكارية
مصروفات الملكية هي المصروفات مستحقة الدفع لمالكي الأصول المالية أو الموارد الطبيعية عندما يضعونها تحت تصرف وحدة أخرى.....٦,١٠٨	Property expense مصروفات الملكية
مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار تشمل دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين، ومستحقات معاشات التقاعد، وحملة أسهم صناديق الاستثمار...٦,١١٣	Property expense for investment income disbursements مصروفات الملكية على المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار
دخل الملكية يمثل الإيرادات مستحقة القبض مقابل وضع أصول مالية وموارد طبيعية تحت تصرف وحدة أخرى.....٥,١٠٧	Property income دخل الملكية
دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار يشمل دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين وحملة أسهم صناديق الاستثمار.....٥,١٢٠	Property income from investment income disbursements دخل الملكية من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار
صناديق الادخار هي نظم ادخار إلزامية تحتفظ بمساهمات المشتركين الأفراد لحسابهم...٢,١٤٨	Provident funds صناديق الادخار

يتألف قطاع الشركات العامة الفرعي من كل الشركات المقيمة الخاضعة لسيطرة وحدات حكومية أو شركات عامة أخرى ٢,١٠٤

الشركات العامة لتلقي الودائع هي الشركات المالية الخاضعة لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في أعمال الوساطة المالية وتحمل خصوصاً في شكل ودائع أو أدوات مالية تمثل بدائل قريبة للودائع ٢,١١٧

تتألف الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي من جميع شركات الإيداع المقيمة، عدا البنك المركزي، الخاضعة لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى ٢,١٢٠

جميع الشركات المالية المقيمة الخاضعة لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى هي جزء من قطاع الشركات العامة المالية الفرعي ٢,١١٥

النصب التذكارية العامة تتسم بأهمية خاصة على المستوى التاريخي أو الوطني أو الإقليمي أو المحلي أو الديني أو الرمزي ٧,٤٢

جميع الشركات غير المالية المقيمة الخاضعة لسيطرة وحدات الحكومة العامة أو شركات عامة أخرى تصنف ضمن قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي ٢,١١٤

الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين وحدتين، تحصل إحداها بموجبها على أصل، أو مجموعة أصول، أو تقوم ببنائه، وتتولى تشغيله لفترة ما، ثم تقوم بتسليمه إلى الوحدة الثانية م ٤-٥٨

يتألف القطاع العام من جميع الوحدات المؤسسية المقيمة الخاضعة لسيطرة الوحدات الحكومية المقيمة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة - أي جميع وحدات قطاع الحكومة العامة والشركات العامة المقيمة ٢,٦٣، ١,٢

شبه الشركة هي إما (١) مؤسسة غير مساهمة تملكها وحدة مؤسسية مقيمة لديها المعلومات الكافية لإعداد مجموعة كاملة من الحسابات وتعمل كما لو كانت شركة مستقلة والعلاقة التي تربطها فعلياً مع مالكيها هي علاقة شركة بمساهميها، أو (٢) مؤسسة غير مساهمة تملكها وحدة مؤسسية غير مقيمة وتعتبر بمثابة وحدة مؤسسية مقيمة لأنها تمارس قدراً كبيراً من الإنتاج في الإقليم الاقتصادي على مدى فترة طويلة أو غير محددة ٢,٣٣

العمليات الحكومية شبه المالية هي عمليات حكومية تتولى تنفيذها وحدات مؤسسية عدا وحدات الحكومة العامة ٢,٤

يعرّف مكسب الحيازة الحقيقي بأنه زيادة قيمة الأصل نتيجة تغير سعره مقارنة بأسعار السلع والخدمات عموماً ١٠,١١

يتحقق مكسب الحيازة لدى بيع الأصل، أو استرداد قيمته، أو استخدامه، أو التصرف فيه بخلاف ذلك، أو لدى سداد قيمة خصم ينطوي على مكسب أو خسارة حيازة ١٠,٦

تستخدم إعادة العزو في قيد المعاملة التي قام طرف ثالث بترتيبها نيابة عن آخرين باعتبارها تحدث مباشرة بين الطرفين الأصليين المعنيين ٣,٣٠

Public corporations subsector

قطاع الشركات العامة الفرعي

Public deposit-taking corporations

الشركات العامة لتلقي الودائع

Public deposit-taking corporations except the central bank

الشركات العامة لتلقي الودائع عدا البنك المركزي

Public financial corporations subsector

قطاع الشركات العامة المالية الفرعي

Public monuments

النصب التذكارية العامة

Public nonfinancial corporations subsector

قطاع الشركات العامة غير المالية الفرعي

Public-private partnerships (PPPs)

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

Public sector

القطاع العام

Quasi-corporation

شبه الشركة

Quasi-fiscal operations

العمليات الحكومية شبه المالية

Real holding gain

مكسب الحيازة الحقيقي

Realized holding gain

مكسب الحيازة المتحقق

Reassignment

إعادة العزو

الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة تشمل الضرائب المفروضة بانتظام على استخدام أو ملكية الممتلكات غير المنقولة التي تشمل الأراضي والمباني والإنشاءات الأخرى..... ٥,٤٩	Recurrent taxes on immovable property الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة
الضرائب المتكررة على صافي الثروة تشمل الضرائب المفروضة بانتظام على صافي الثروة..... ٥,٥٠	Recurrent taxes on net wealth الضرائب المتكررة على صافي الثروة
تنطوي الترتيبات الإقليمية على التنسيق بين وحدات مؤسسية في عدة بلدان لغرض نقدي أو اقتصادي معين م١-٥	Regional arrangements الترتيبات الإقليمية
الأرباح المعاد استثمارها هي حصة المستثمر المباشر في الأرباح التي تحتجزها مؤسسات الاستثمار المباشر..... ٦,١٢١, ٥,١٣٤	Reinvested earnings الأرباح المعاد استثمارها
أجل الاستحقاق المتبقي أو أجل الاستحقاق الباقي هو الفترة من التاريخ المرجعي (تاريخ الميزانية العمومية) حتى تاريخ دفعة السداد النهائية المقررة بموجب العقد..... ٧,٢٦٧	Remaining maturity or residual maturity أجل الاستحقاق المتبقي أو أجل الاستحقاق الباقي
الريع هو المصروفات مستحقة الدفع لمالك الموارد الطبيعية (المؤجر أو المالك) مقابل وضع الموارد الطبيعية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى (المستأجر أو المستفيد) لاستخدامها في الإنتاج..... ٦,١٢٠	Rent (expense) الريع (المصروفات)
الريع هو الإيرادات مستحقة القبض لمالك الموارد الطبيعية (المؤجر أو المالك) مقابل وضع الموارد الطبيعية تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى (المستأجر أو المستفيد) لاستخدامها في الإنتاج..... ٥,١٢٢	Rent (revenue) الريع (الإيرادات)
يستخدم تحويل المسار في قيد المعاملة باعتبارها تحدث عبر قنوات مختلفة عن قنواتها الفعلية، أو باعتبارها تحدث بالمعنى الاقتصادي في حالة عدم حدوث معاملات فعلية..... ٣,٢٨	Rerouting تحويل المسار
يتألف بند البحث والتطوير من قيمة النفقات على العمل الإبداعي الذي يجري بصفة منتظمة بهدف زيادة الرصيد المعرفي، بما في ذلك المعرفة الإنسانية والثقافية والمجتمعية واستخدام هذا الرصيد المعرفي في ابتكار تطبيقات جديدة ٧,٦٦	Research and development البحث والتطوير
تعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي ترتبط به أكثر من غيره (أي مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب) ٢,٧	Residence الإقامة
عقد الموارد هو اتفاق يقوم بموجبه المالك القانوني لمورد طبيعي لا ينضب من منظور إحصاءات الاقتصاد الكلي بإتاحة هذا المورد لمستأجر مقابل دفعات منتظمة تقيد كدخل ملكية وتوصف بأنها إيجار..... م٤-١٦	Resource lease عقد الموارد
أنشطة إدارة الموارد هي تلك الأنشطة التي يتمثل الغرض الرئيسي منها في الإبقاء على رصيد الموارد الطبيعية والمحافظة عليه ومن ثم حمايته من النضوب..... م٧-١٠٨	Resource management activities أنشطة إدارة الموارد
هيئات إعادة الهيكلة هي كيانات تُنشأ لبيع شركات وأصول أخرى، وإعادة تنظيم الشركات ٢,١٢٩	Restructuring agencies هيئات إعادة الهيكلة
الإيرادات هي زيادة في صافي القيمة ناتجة عن إجراء معاملة..... ٥,١	Revenue الإيرادات
تتألف مبيعات السلع والخدمات من مبيعات المنشآت السوقية، والرسوم الإدارية المفروضة على الخدمات، والمبيعات العرضية التي تقوم بها المنشآت غير السوقية، ومبيعات السلع والخدمات المحتسبة..... ٥,١٣٦	Sales of goods and services مبيعات السلع والخدمات

ضرائب المبيعات هي جميع الضرائب العامة المفروضة على المبيعات في مرحلة واحدة فقط، سواء مرحلة التصنيع أو الإنتاج، أو على تجارة الجملة أو التجزئة ٥,٥٩

Sales taxes
ضرائب المبيعات

الأوراق المالية هي أدوات دين وحصص ملكية تتمثل سميتها المميزة في قابلية التداول ... ٧,١١٩

Securities
الأوراق المالية

إقراض الأوراق المالية هو ترتيب يقوم بموجبه حائز الأوراق المالية بتحويل أوراق مالية إلى طرف آخر (متلقي الأوراق المالية)، بشرط النص على إعادة الأوراق المالية نفسها أو أوراق مالية مشابهة في تاريخ محدد أو عند الطلب ٧,١٦٠

Securities lending
إقراض الأوراق المالية

اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية هو ترتيب يتم بموجبه بيع أوراق مالية نقدا بسعر محدد مع الالتزام بإعادة شراء نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مشابهة بسعر ثابت إما في تاريخ مستقبلي محدد (يكون في الغالب بعد يوم أو بضعة أيام من تاريخ الاتفاق) أو بأجل استحقاق مفتوح ٧,١٥٩

Securities repurchase agreement (repo)
اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية (اتفاق إعادة الشراء)

تنشأ عملية التوريق عندما تقوم وحدة، تُعرف باسم المنشئ، بتحويل حقوق ملكية أصول مالية أو غير مالية، أو حق الحصول على تدفقات مستقبلية معينة، إلى وحدة أخرى، تُعرف باسم وحدة التوريق. وفي المقابل تدفع وحدة التوريق للمنشئ مبلغا من مصدر تمويلها. وتحصل وحدة التوريق على تمويلها بإصدار سندات دين بضمان الأصول أو حق الحصول على التدفقات المستقبلية التي يحولها إليها المنشئ م ٣-٥٩

Securitization
التوريق

صندوق استهلاك الدين هو حساب مستقل وقد يكون وحدة مؤسسية، ويتألف من مساهمات منفصلة تقدمها الوحدة (الوحدات) التي تستخدم الصندوق (الوحدة «الأم») لسداد دين الوحدة الأم تدريجيا. وقد ينشأ صندوق استهلاك الدين أيضا لرصد مخصصات لعمليات الإصلاح أو الإبدال الكبيرة ٢,١٤٤

Sinking fund
صندوق استهلاك الدين

المساعدة الاجتماعية توفر مزايا الحماية الاجتماعية لكل المحتاجين دون أي شرط رسمي للمشاركة التي تثبت بدفع الاشتراكات م ٢-٢٥

Social assistance
المساعدة الاجتماعية

منافع المساعدة الاجتماعية هي تحويلات نقدية أو عينية مستحقة الدفع إلى الأسر لتلبية نفس الاحتياجات التي تلبها منافع التأمين الاجتماعي لكنها غير متاحة في برامج التأمين الاجتماعي م ٦-١٠١، م ٢-٢٥

Social assistance benefits
منافع المساعدة الاجتماعية

المنافع الاجتماعية هي تحويلات جارية مستحقة القبض للأسر بهدف تلبية الاحتياجات التي تنشأ عن المخاطر الاجتماعية م ٢-٤

Social benefits
المنافع الاجتماعية

المساهمات الاجتماعية هي إيرادات فعلية أو محتسبة مستحقة القبض لبرامج التأمين الاجتماعي من أجل رصد المخصصات لمنافع التأمين الاجتماعي مستحقة الدفع م ٥-٤، م ٩٤-٢، م ٤-٢

Social contributions
المساهمات الاجتماعية

مساهمة التأمين الاجتماعي هي المبلغ مستحق الدفع لبرنامج التأمين الاجتماعي حتى يستحق المستفيد المعني المنافع الاجتماعية التي يشملها هذا البرنامج م ٢-٣١

Social insurance contribution
مساهمة التأمين الاجتماعي

توفر برامج التأمين الاجتماعي الحماية الاجتماعية وتقتضي اشتراك المستفيدين رسميا، على النحو الذي يدل عليه دفع المساهمات (الفعلية أو المحتسبة) م ٢-١٠١، م ٢-٣٠

Social insurance schemes
برامج التأمين الاجتماعي

الحماية الاجتماعية هي التدخل المنتظم بغرض تخفيف أعباء مجموعة محددة من المخاطر الاجتماعية على كاهل الأسر والأفراد م ٢-١

Social protection
الحماية الاجتماعية

المخاطر الاجتماعية هي أحداث أو ظروف يمكن أن تؤثر سلبا على رفاهية الأسر المعنية إما بزيادة الأعباء على مواردها أو بخفض دخلها م ٢-٤٦، م ٦-٩٦، م ٢-١

Social risks
المخاطر الاجتماعية

منافع الضمان الاجتماعي هي مصروفات المنافع الاجتماعية النقدية أو العينية التي تقدمها برامج الضمان الاجتماعي إلى الأسر م ٩٩-٦

Social security benefits
منافع الضمان الاجتماعي

مساهمات الضمان الاجتماعي هي الإيرادات الفعلية مستحقة القبض لبرامج الضمان الاجتماعي التي تتولى الوحدات الحكومية تنظيمها وإدارتها، بهدف تحقيق المنافع للمساهمين في هذه البرامج م ٩٧-٥

Social security contributions
مساهمات الضمان الاجتماعي

صندوق الضمان الاجتماعي هو نوع معين من الوحدات الحكومية يعنى بإدارة برنامج أو أكثر من برامج الضمان الاجتماعي م ٢-١٠٠، م ٢-٣٤	Social security fund صندوق الضمان الاجتماعي
برامج الضمان الاجتماعي هي برامج للتأمين الاجتماعي تشمل المجتمع بأكمله أو قطاعات كبيرة منه، وتباشر وحدات حكومية تطبيقها والسيطرة عليها م ٢-١٠١، م ٢-٣٣	Social security schemes برامج الضمان الاجتماعي
تنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية وتمتلكها لأغراض متعلقة بالاقتصاد الكلي، وتعنى هذه الصناديق بحيازة الأصول أو توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، وتستخدم مجموعة من استراتيجيات الاستثمار تشمل الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية م ٢، ١٥٢	Sovereign wealth funds صناديق الثروة السيادية
حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي ويوزعها على أعضائه لاستكمال الأصول الاحتياطية م ٧، ١٣١	Special Drawing Rights حقوق السحب الخاص
الضمانات الموحدة هي تلك الأنواع من الضمانات التي تصدر بأعداد كبيرة، وبمبالغ صغيرة في العادة، وعلى منوال واحد م ٧-٢٠١، م ٤-٧١	Standardized guarantees الضمانات الموحدة
حكومات الولايات هي وحدات مؤسسية تمارس بعض وظائف الحكومة على مستوى أدنى من مستوى الحكومة المركزية وأعلى من مستوى الوحدات المؤسسية الحكومية القائمة على المستوى المحلي م ٢، ٩٠	State governments حكومات الولايات
مركز الأرصد (الأرصدة) هو مجموع حيازات الأصول و/أو الخصوم في نقطة زمنية م ٣، ٣٦	Stock position مركز الأرصد
الأوراق المالية منزوعة القسائم هي أوراق مالية تم تحويلها من مبلغ أصلي بمدفوعات قسائم إلى سلسلة من السندات ذات قسائم صفرية، لها مجموعة من آجال الاستحقاق متسقة مع تاريخ (تواريخ) دفع القسائم وتاريخ استرداد المبلغ الأصلي (المبالغ الأصلية) م ٧، ١٥٢	Stripped securities الأوراق المالية منزوعة القسائم
الإعانات هي تحويلات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المؤسسات على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كمية أو قيمة السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها م ٦، ٨٤، ٥، ١٤٦	Subsidies الإعانات
الإعانات على المنتجات هي إعانة مستحقة الدفع للوحدة من السلعة أو الخدمة المعنية ... م ٦، ٨٩	Subsidy on products الإعانات على المنتجات
ينطوي عقد المبادلة على قيام طرفي العقد، وفق شروط معدة سلفاً، بتبادل تدفقات نقدية تستند إلى الأسعار المرجعية للبنود الأساسية م ٧، ١٦٢، م ٧، ٢١٥	Swap contract عقد المبادلة
ينطوي التوريق التركيبي على تحويل مخاطر الائتمان المتعلقة بمجمع أصول بدون تحويل الأصول نفسها، وذلك من خلال وحدة للتوريق أو من خلال إصدار مباشر لسندات الدين من جانب المالك الأصلي للأصول م ٦٥-٣	Synthetic securitization التوريق التركيبي
الخصم الضريبي هو المبلغ المخصوم من الالتزام الضريبي المستحق من الأسرة أو الشركة المستفيدة بعد احتساب الالتزام م ٥، ٢٩	Tax credit الخصم الضريبي
النفقات الضريبية هي تيسيرات أو إعفاءات من الهيكل الضريبي «المعتاد» من شأنها خفض الإيرادات الحكومية المحصلة م ٥، ٢٨	Tax expenditures النفقات الضريبية
الضرائب المستردة هي تعديلات نتيجة المبالغة في تقدير الضرائب مستحقة الدفع أو إعادة مبالغ إلى المكلفين نتيجة أداء مدفوعات زائدة م ٥، ٢٧	Tax refunds الضرائب المستردة
تدابير التخفيف الضريبي هي حوافز من شأنها خفض مبلغ الضريبة المستحق على الوحدة المؤسسية م ٥، ٢٨	Tax relief measures تدابير التخفيف الضريبي
الضرائب هي مبالغ إلزامية بدون مقابل مستحقة القبض للوحدات الحكومية من الوحدات المؤسسية م ٥، ٢٣، م ٥، ٢	Taxes الضرائب
تتألف الضرائب على المكاسب الرأسمالية من الضرائب على المكاسب الرأسمالية للأفراد والشركات (بما فيها توزيعات المكاسب الرأسمالية لصناديق الاستثمار) والتي تصبح مستحقة الدفع خلال فترة الإبلاغ الراهنة، بصرف النظر عن الفترات التي تحققت المكاسب خلالها م ٥، ٤١	Taxes on capital gains الضرائب على المكاسب الرأسمالية

الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية هي ضرائب على تغير ملكية الممتلكات، باستثناء حالات تغير الملكية المصنفة كمعاملات هبات أو أيلولة أو تركبات ٥,٦١	Taxes on financial and capital transactions الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية
الضرائب على السلع والخدمات هي الضرائب التي تصبح مستحقة الدفع عند إنتاج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد سلع وتقديم خدمات، أو عند استخدام هذه السلع والخدمات للاستهلاك الشخصي، أو لتكوين رأس المال الذاتي ٥,٥٥	Taxes on goods and services الضرائب على السلع والخدمات
تتألف الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية من الضرائب التي يتم تقديرها على الدخل الفعلي أو المفترض للوحدات المؤسسية ٥,٤١	Taxes on income, profits, and capital gains الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
تتألف الضرائب على دخل الأفراد أو الأسر من ضرائب الدخل الشخصي، بما فيها الضرائب التي يقتطعها رب العمل (المستقطعة من المنبع)، والضرائب الإضافية ٥,٤١	Taxes on individual or household income الضرائب على دخل الأفراد أو الأسر
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية هي ضرائب تصبح مستحقة الدفع عندما تعبر السلع الحدود الوطنية أو الجمركية للإقليم الاقتصادي، أو عند مبادلة معاملات في الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين ٥,٨٣	Taxes on international trade and transactions الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
الضرائب على مجموع الرواتب والأجور أو القوى العاملة هي ضرائب مستحقة الدفع من المؤسسات إما كنسبة من مجموع الأجور والرواتب المدفوعة أو كمبلغ ثابت عن كل عامل أو موظف ٥,٤٥	Taxes on payroll or workforce الضرائب على مجموع الرواتب والأجور أو القوى العاملة
الضرائب على الممتلكات هي ضرائب مستحقة الدفع على استخدام أو امتلاك الثروة أو نقل ملكيتها ٥,٤٦	Taxes on property الضرائب على الممتلكات
الضرائب على خدمات معينة هي الضرائب المفروضة على المدفوعات مقابل خدمات معينة ٥,٦٩	Taxes on specific services الضرائب على خدمات معينة
تتألف من ضرائب دخل الشركات، وضرائب أرباح الشركات، والرسوم الضريبية الإضافية على الشركات، وغيرها ٥,٤١	Taxes on the income of corporations الضرائب على دخل الشركات
الضرائب على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة هي رسوم يتم تحصيلها مقابل إصدار ترخيص أو تصريح ولا تتسق مع تكلفة وظيفة الرقابة التي تمارسها الحكومة ٥,٧٢	Taxes on use of goods and on permission to use goods or perform activities الضرائب على استخدام السلع وعلى السماح باستخدام السلع أو مزاولة الأنشطة
الضرائب على أرباح اليانصيب أو المقامرة هي ضرائب مستحقة الدفع على المبالغ مستحقة القبض للرابحين ٥,٤١	Taxes on winnings from lotteries or gambling الضرائب على أرباح اليانصيب أو المقامرة
يتألف مجموع إجمالي الدين — الذي يشار إليه غالباً باسم «مجموع الدين» أو «مجموع خصوم الدين» — من جميع الالتزامات التي تمثل أدوات دين. وتعرف أداة الدين بأنها مطالبة مالية تقتضي قيام المدين بأداء كل من مدفوعات الفائدة أو المبلغ الأصلي أو كليهما إلى الدائن في تاريخ أو تواريخ محددة في المستقبل ٧,٢٣٦	Total gross debt مجموع إجمالي الدين
المعاملة هي تدفق اقتصادي يمثل تعاملًا بين وحدتين مؤسستين بموجب اتفاق بين الطرفين أو بحكم القوانين النافذة، أو عمل ضمن وحدة مؤسسية يكون من المفيد من الوجهة التحليلية معالجته بوصفه معاملة، مما يرجع غالباً لعمل الوحدة من واقع صفتين مختلفتين ٣,٥	Transaction المعاملة

التحويل هو معاملة تقوم بموجبها وحدة مؤسسية بتقديم سلعة أو خدمة أو أصل إلى وحدة أخرى دون أن تتلقى في المقابل أي سلعة أو خدمة أو أصل كنظير مباشر..... ٣,١٠	Transfer التحويل
التحويلات مستحقة الدفع غير المصنفة في موضع آخر تتضمن عددا من الهبات والتحويلات المقدمة من أفراد أو مؤسسات خاصة غير هادفة للربح أو مؤسسات غير حكومية أو شركات أو وحدات حكومية غير مدرجة في فئات التحويلات الأخرى، ولها أهداف مختلفة تماما... ٦,١٢٢	Transfers not elsewhere classified (payable) التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (مستحقة الدفع)
التحويلات مستحقة القبض غير المصنفة في موضع آخر تشمل الإعانات بالإضافة إلى الهبات والتحويلات من أفراد أو مؤسسات خاصة غير هادفة للربح أو مؤسسات غير حكومية أو شركات أو مصادر أخرى عدا الحكومات والمنظمات الدولية..... ٥,١٤٥	Transfers not elsewhere classified (receivable) التحويلات غير المصنفة في موضع آخر (مستحقة القبض)
تتألف معدات النقل من معدات نقل الأشخاص والمواد..... ٧,٥٤	Transport equipment معدات النقل
تنطوي عملية توريق البيع الحقيقي على سندات دين تصدرها وحدة للتوريق حيث تكون الأصول الأساسية قد تم تحويلها بالفعل من الميزانية العمومية للمالك الأصلي للأصول (أي المنشئ الأصلي) إلى الميزانية العمومية لوحدة التوريق..... م٣-٦٢	True-sale securitization توريق البيع الحقيقي
الضرائب على رقم المبيعات والضرائب العامة الأخرى على السلع والخدمات تشمل الضرائب التراكمية متعددة المراحل، والضرائب التي يتم الجمع فيها بين عناصر ضرائب الاستهلاك والضرائب متعددة المراحل..... ٥,٦٠	Turnover and other general taxes on goods and services الضرائب على رقم المبيعات والضرائب العامة الأخرى على السلع والخدمات
حسابات الذهب غير المخصصة تمثل مطالبة على الجهة المحتفظ لديها بالحسابات بتسليم الذهب..... ٧,١٢٧	Unallocated gold accounts حسابات الذهب غير المخصصة
الأقساط غير المكتسبة هي مبلغ القسط الفعلي الذي تم تحصيله والمتعلق بفترة لاحقة لفترة الإبلاغ..... م٤-٧٥	Unearned premium الأقساط غير المكتسبة
مكاسب الحياة غير المتحققة هي المكاسب المترتبة على الأصل الذي لا يزال مملوكا أو الخصم الذي لا يزال مستحقا في نهاية فترة الإبلاغ..... ١٠,٦	Unrealized holding gain مكاسب الحياة غير المتحققة
النفائس هي أصول منتجة ذات قيمة كبيرة لا تستخدم في المقام الأول لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك بل يحتفظ بها أساسا كمستودعات للقيمة على مر الزمن..... ٨٧-٧، ١٨-٧	Valuables النفائس
ينبغي تقييم مراكز الأرصدة بالقيمة السوقية — أي كما لو تمت حيازتها بمعاملات سوقية في تاريخ إبلاغ بيانات الميزانية العمومية (التاريخ المرجعي)..... ٣,١١٣	Valuation of stock positions تقييم مراكز الأرصدة
قيمة الشهرة التجارية وأصول التسويق هي الفرق بين القيمة المدفوعة للمؤسسة كمنشأة عاملة ومجموع أصولها ناقص مجموع خصومها، حيث يتم تحديد كل بند وتقييمه على حدة... ٧,١١٦	Value of goodwill and marketing assets قيمة الشهرة التجارية وأصول التسويق
ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على السلع أو الخدمات تتولى المؤسسات تحصيلها على مراحل، لكن المشتري النهائي هو من يتحملها بالكامل في نهاية الأمر..... ٥,٥٨	Value-added taxes ضرائب القيمة المضافة
الأجور والرواتب هي تعويضات العاملين مستحقة الدفع نقدا و/أو عينا، باستثناء المساهمات الاجتماعية مستحقة الدفع للعاملين..... ٦,١٢	Wages and salaries الأجور والرواتب
تتألف الأجور والرواتب النقدية من المبالغ مستحقة الدفع نقدا، أو بأي أدوات مالية أخرى تستخدم كوسيلة دفع، إلى العاملين مقابل أداء العمل..... ٦,١٣	Wages and salaries in cash الأجور والرواتب النقدية
الأجور والرواتب العينية هي المبالغ مستحقة الدفع للعاملين ويتم إصدارها في شكل سلع، وخدمات، وفائدة متنازل عنها، وأسهم مقابل ما يتم أدائه من عمل..... ٦,١٧	Wages and salaries in kind الأجور والرواتب العينية

تتألف الموارد المائية من موارد المياه السطحية والجوفية المستخدمة في الاستكشاف لدرجة تؤدي ندرتها إلى إنفاذ حقوق الملكية أو الاستخدام، والتقييم السوقي، وبعض إجراءات السيطرة الاقتصادية ٧,١٠٢

Water resources
الموارد المائية

تتألف نظم التسليح من المركبات والمعدات الأخرى كالسفن الحربية والغواصات والطائرات الحربية والدبابات وحاملات وقاذفات الصواريخ، وغيرها ٧,٧٤

Weapons systems
نظم التسليح

تتألف مسحوبات الدخل من أشباه الشركات من ذلك الجزء من الدخل القابل للتوزيع الذي يسحبه المالك من شبه الشركة ٥,١١٨

Withdrawals of income from quasi-corporations
مسحوبات الدخل من أشباه الشركات

يتألف العمل قيد الإنجاز من السلع والخدمات غير المجهزة بالقدر الكافي لتكون في حالة تسمح بتوريدها بالشكل الطبيعي لوحدة مؤسسية أخرى ٧,٨٠

Work in progress
العمل قيد الإنجاز

تكلفة الاستبدال بعد خصم الاستهلاك هي سعر الاقتناء الراهن لأصل جديد مخصص منه الاستهلاك التراكمي لرأس المال الثابت أو الإهلاك أو النفاذ ٣,١١٥

Written-down replacement cost
تكلفة الاستبدال بعد خصم الاستهلاك

السندات ذات القسائم الصفريّة هي أوراق مالية طويلة الأجل لا تنطوي على مدفوعات دورية على مدار عمر السند ٧,١٤٧

Zero-coupon bonds
السند ذو القسيمة الصفريّة

This page intentionally left blank

الفهرس

تشير الأرقام إلى الفقرات التي تتضمنها الفصول أو الأطر أو الأشكال أو الجداول أو الملاحق.

الأحزاب السياسية، ٦١-٢	اتفاقات إعادة الشراء، ١٤٠-٧، ١٥٧-٧	ألف
الإحصاءات السيادية، ١٢٣-٢	٤٦-٩، ١٥٩-٧	الاتحاد الاقتصادي
اختبار قياس السعة المالية، ٩٤-٥، ٢٥-٢	الأجر العيني، ٢١-٣، ٢٣-٣، ١٠٨-٥	الاتفاق لأغراض إحصاءات مالية
إدارة السيولة، ٦٧-٣، ٢٩-٤، ٣١-٤	١٧-٦ إلى ١٨-٦، ٣٥-٦، ٣-٩	الحكومة في، م ٣١-٥، ٤١-٥ إلى
الإطار ١-٤، ١٢٣-٧، ١٢-٩	إجمالي الادخار، م ٥٤-٧، الجدول ٤-١	م ٤٤-٥، الإطار ١-٥
الأدوات، ١٥-٦، ٣٥-٦، ٤٣-٦، ٤٠-٧	إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية،	اضطلاع الوحدات الحكومية بالبلد العضو
٣٣-٨، ٥٢-٧	٨-٤، الجدول ١-٤، الجدول ٢-٤	بدور الوكيل نيابة عن، م ٣٠-٥
أدوات الدين، ١٥-٧	الجدول ٤-١	إطار محكم الاتساق للسياسات في،
أجل استحقاق، ٢٦٦-٧، ٨٨-٩، الجدول	إجمالي استمرارية القدرة على تحمل الدين،	٢١-٥ م
١٢-٧، الجدول ٥-٨	٥٥-٤، الجدول ٤-١	إقامة، ١٧-٢، ٢٤-٥ م إلى ٢٥-٥ م
الأصول المالية المكونة من عناصر	إجمالي الدين	الإقليم الاقتصادي، م ٢٤-٥
مقابلة، ٢٤٣-٧	بالقيمة الاسمية، ٢٤١-٧	الأهداف، م ٢٠-٥
أنواع، ٢٣٦-٧	بالقيمة السوقية، ٢٤٠-٧	إيرادات الموازنة المشتركة في، م ٢٠-٥
تحويل إلى قيود إلكترونية، م ١٠٣-٧	بالقيمة الظاهرية، ٢٤١-٧	م ٢٦-٥ إلى ٢٨-٥ م
تسهيلات تمويلية جديدة، م ٣٥-٣ إلى	تحديد القيمة، ١٥٤-٧، ٢٣٩-٧ إلى	تعريف، م ٥-٥، ١٩-٥ م
٣٦-٣ م	٢٤٢-٧	الخصائص القانونية والاقتصادية،
تصنيف، ٢٣٦-٧ إلى ٢٣٧-٧، الجدول	تحليل، ٥٥-٤	١٩-٥ م
٥-٨ م	تعريف، ٢٣٦-٧، الجدول ٤-١	راجع أيضا منظمات إقليمية
تعريف، ٢٣٦-٧	كبنود للتذكرة في الميزانية العمومية،	السلطات اللازمة لإدارة موازنة في،
تقييم، ٢٦-٧ إلى ٣٠-٧، ١٢٢-٧	٢٣٦-٧ إلى ٢٤٢-٧، الجدول ١٠-٧	م ٢٢-٥
٢٣٨-٧	إجمالي تكوين رأس المال، م ٥٤-٧، الجدول	قيد بعض المعاملات المرتبطة، م ٢٦-٥
التي لا تستحق عنها فائدة، ١١٨-٣،	١-٤ م	إلى م ٣١-٥
٤٥-١٠	إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الجدول	مصرفات، م ٢٩-٥ إلى ٣٠-٥ م
راجع أيضا الدين: إعادة تنظيم للدين:	١-٤ م	منح مستحقة الدفع والقبض، م ٢٣-٥
سندات دين	إجمالي رصيد التشغيل، ٢٠-٤، الجدول	الموازنات المشتركة مقابل موازنات
فترة سماح، ٦٩-٦	١-٤، الجدول ٤-١	الدول الأعضاء في، م ٢٣-٥
القيمة الاسمية، ٢١-٧	إجمالي متطلبات التمويل، الجدول ٤-٢	الاتحاد الأوروبي، م ٢٠-٥، الإطار م ١-٥
المطالبات المالية تتألف من، ٤٧-٣،	الأجور والرواتب	الاتحادات، العمالية والنقابات، ٦١-٢،
١٥-٧	تعريف، ١٢-٦، الجدول ٢-٦	م ١١-٢
الأدوات المالية غير المتداولة، ١٢٩-٣	رد التكاليف التي لا تشملها، ١٥-٦	الاتحادات الجمركية
أدوات مخصصة، ٧١-٦ إلى ٧٣-٦، ٤٠-٩	العينية، ١٧-٦ إلى ١٨-٦	تعريف، م ٦-٥
الأراضي	المنافع الاجتماعية التي تستبعد من،	التنظيم المؤسسي لتحصيل الرسوم داخل،
استهلاك لرأس المال ثابت عن، ٥٣-٨	١٥-٦	م ٨-٥
الإقليم الاقتصادي و، ٩-٢ إلى ١٠-٢	النقدية، ١٣-٦ إلى ١٦-٦	راجع أيضا منظمات إقليمية
الإنشاءات على، ٥١-٨	احتكارات	قيد رسوم التحصيل في، م ٩-٥
تدخل هذه المعاملة الميزانية العمومية	إصدار تصاريح أو تراخيص، ١١١-٧	قيد الرسوم الجمركية في، م ٧-٥ إلى
من خلال، ٥٠-٨ إلى ٥٣-٨	أرباح، ٨٧-٥ إلى ٨٧-٥	م ١٨-٥
تصنيف، ٥٠-٣، ١٩-٧، ٩٣-٧، ٩٥-٧	تحويل المسار الأرباح، ٢٨-٣	كمنظمات دولية/إقليمية، م ١٧-٢، ٥-٥
إلى ٩٦-٧	الضرائب على، ٥٥-٥، ٦٣-٥ إلى	الاتحادات النقدية واتحادات العملة، ١٧-٢،
تعريف، ٩٢-٧	٦٨-٥، ٨٦-٥ إلى ٨٧-٥، ١١٤-٥،	م ٥-٥، م ٣٢-٥ إلى ٣٥-٥ م، ٤١-٥ م
تغيرات أخرى في حجم، ٣١-٨، ٥١-١٠	الجدول	إلى م ٤٤-٥، الإطار م ١-٥
إلى ٦٠-١٠، ٥٢-١٠		

تقييم، ٩٤-٧، ١١-٨	تعويضات العاملين مقابل، ٩-٦	عند تقدير مكاسب حيازة، ١٠-٨، ١٠-١٠
تكاليف نقل الملكية، ١١١-٣، ٢٢-٧	١٥-٦، ١٨-٦، ٣٣-٦ إلى ٣٦-٦	١٣ إلى ١٠-١٤
٧-٨، ٥٣-٨، الشكل البياني ١-٨	توزع كمناافع اجتماعية، ٣٩-٦ إلى ٤٠-٦	في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
حدود الأصول للأراضي، ٧-٧ إلى ١٠-٧	الرسوم المفروضة على، ١٣٦-٥ إلى ٣٠-٦، ١٣٨-٥	٢٠-٤، ٥٤-٦، م
راجع أيضا تحسينات الأراضي	الرسوم مقابل الخدمات المالية و، ٥٢-٦، ٨١-٦	في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ٥٣-٦
الربيع مستحق القبض/مستحق الدفع	الربيع مقابل، ٥١-٦	قيد بصفة مستمرة، ٩٠-٣، ٦١-٦، ١٦-٨
على، ١٢٢-٥، ١٢٦-٥ إلى ١٢٨-٥	السداد المبكر، ٦٩-٦	كمصروفات، ٤-٢٤، ٥٣-٦، ١٨-٨
١٢٠-٦، ١٣٢-٥	الضرائب على، ٨٤-٣، ٣٥-٥، ٥٥-٥	الاستيلاء على الأصول، بدون تعويض،
الضرائب على، ٥٣-٥، ٥٢-٥، ٤٩-٥	٧٢-٥ إلى ٨٢-٥	٣١-٣، ٥٢-٨، ٥٥-٩، ٦٢-١٠، ٦٢-١٠
عقد موارد على، ١٢٥-٥، م ٤-١٧، ٤-٤	العسكرية، ٤٩-٦	م ٢٩-٤
٢٦ إلى م ٢٧	عمليات التجديدات الكبيرة مقابل،	الأسرة المعيشية
مكاسب وخسائر حيازة، ٣١-٨	٤٥-٦، ٢٥-٨ إلى ٢٧-٨	تحصل على الإعانات، بصفتها منتجين،
مملوكة لغير مقيمين، ١٣-٢، ٩١-٧	في البحث والتطوير، ٤٦-٦	٨٦-٦
الأرباح المُعاد استثمارها، ١٣٤-٥ إلى ١٣٥	في تكوين رأس المال للحساب الذاتي،	تعريف، ٢٨-٢
١٣٥، ١٢١-٦، ١٣٤-١٠	١٥-٨، ٢٧-٦	الضرائب على الدخل، ٤١-٥
الأرباح من القمار، ٤٦-٣، ٤١-٥ إلى ٤١-٥	في حساب تكاليف الإنتاج، ٧٤-٢، ١٣٦-٥	علاقتها بقطاعات الاقتصاد، الشكل البياني
٤٢-٥، ٤٢-٥، ٦٣-٥، ٦٦-٥ إلى ٦٨-٥	كرسم تحصيل، ٣٥-٥	١-٢
الأرباح من الياصيب، ٤١-٥ إلى ٤٢-٥	كمصروفات، ٢٤-٤، الجدول ١-٦	قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي
الأرباح الموزعة	لإنتاج العملة المعدنية أو الورقية، ٤٨-٦	تخدم. راجع قطاع المؤسسات غير
تصنيف، ١٠٧-٥، ١١٣-٥، ١٠٨-٦	المبالغ التي يتم ردها للموظفين تقيد	الهادفة للربح التي تخدم الأسر
٩-٩، ٤٩-٩، الجدول ٩-٥، الجدول ٩-٦	باعتبارها، ١٥-٦	المعيشية
تعريف، ١٠٩-٦، ١١١-٥	المخزونات و، ٢٩-٦، ٤٤-٦، الجدول ٣-٦	قطاع في الاقتصاد، ٦٠-٢، الشكل البياني
توزيعات أرباح مقابل، ١١٤-٥	المعاملات الداخلية أو المعاملات داخل	٢-٢
توقيت توزيع وحجم، ١١٥-٥ إلى ١١٧-٥	الوحدات في، ٢٦-٣	كنوع من الوحدات المؤسسية، ٢٧-٢
توقيت قيد معاملات، ٨٧-٣، ١١٢-٥، ١٠٩-٦	وضع تقدير بطريقة غير مباشرة، ٢٩-٦	متعددة الأشخاص، ٢٩-٢
التي يتم توزيعها على حملة الأسهم	وقت القيد، ٢٨-٦، ٩٢-٣، ٣١-٦	الأسعار، ذات الدلالة الاقتصادية، ٦٦-٢
بصناديق الاستثمار، ١٢١-٥	يستبعد منها، ٢٧-٦	إلى ٦٨-٢. راجع أيضا الأسعار ذات
ضرائب الدخل على، ٤١-٥، ٤٤-٥	يقيد على أساس إجمالي، ٣٠-٦	الدلالة الاقتصادية
كبيرة بشكل غير متناسب («الفائقة»)،	الاستزراع المائي، ٤٨-٧	الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية، ٣٢-٢ إلى ٣٣-٢
٥-٦٤ إلى ٥-٦٦، ٥-١١٥ إلى ٥	استكشاف المعادن وتقييمها، ٤٧-٦، ٣٧-٧، ٦٤-٧ إلى ٦٥-٧، ٦٨-٧، ٣٧-٨	٣٣-٢، ٣٧-٢، ٦٥-٢ إلى ٧٥-٢، ٧٥-٢
إلى ١١٦، ١١٠-٦، ٩٩-٤٩	٣٩-٨، الجدول ٥-٧	١١٤-٢، ١١٠-٧٧
مبلغ مقطوع، ٩٠-٥	استهلاك رأس المال الثابت	أسعار السوق
المدفوعات المؤقتة، ١١٧-٥	استهلاك رأس المال الثابت	أساليب للتقدير، ١١٢-٣، ١٢٥-٣
المناافع الاقتصادية، ٣٧-٣، ٧-٧	إجمالي رصيد التشغيل و، ٢٠-٤	بالنسبة للمعاملات، ١٠٨-٣ إلى ١١٢-٣
الأرباح الموزعة الفائقة، ١١٥-٥ إلى ١١٦-٥	أحداث تستبعد، ٥٨-٦	١٢-٨ إلى ٩-٨، ١١٢-٣
الأرصدة المعدلة لاستبعاد العوامل الدورية،	انخفاض قيمة الأصول الثابتة نتيجة	تعريف، ١٠٧-٣
٤-٥٨، الجدول ٤-٢	التدهور باعتباره، ١٨-٨، ٨-١٠	تقييم الأصول والخسوم، ٢٠-٧ إلى ٣٣-٧
الأرصدة الهيكلية، ٥٨-٤، م ٥-٤٠، الجدول ٤-٢	إهلاك الأصول مقابل، ٥٤-٦، م ٥٤-٦	في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
٢-٢	التدفقات النقدية و، ٦١-٦	٢٩-١
الاستثمار الأجنبي المباشر، الأرباح المُعاد	ترتبط بتكلفة إنتاج، ٢-٦، ٧٤-٢	قيم المبادلات مقابل، ١٢٢-٣ إلى ١٢٣-٣
استثمارها، ١٣٤-٥ إلى ١٣٥-٥، ٣٤-١٠، ١٢١-٦، ٥٠-٩	التصنيف، الجدول ٤-٦	مراكز الأرصدة، ١١٣-٣ إلى ١١٤-٣
استخدام السلع والخدمات	تعريف، ٥٣-٦	مكاسب الحيازة و، ٩-١٠
استكشاف المعادن وتقييمها، ٤٧-٦	التغيرات في حجم الأصول مقابل، ٥٨-٦	أسعار الصرف
اقتناء الأصول غير المالية مقابل، ٤٣-٦	تكاليف نقل الملكية باعتبارها، ٦٠-٦، ١٠-٨	الإعانات الضمنية الناشئة عن تطبيق
إلى ٤٩-٦، ٤٠-٧، ٥٧-٧	الشكل البياني ١-٨	نظام رسمي، ٨٩-٦
التأجير وعقد التأجير مقابل، ٥٠-٦	حساب، ٥٥-٦ إلى ٥٦-٦، ٥٩-٦	تتغير قيم سندات الدين عند تغير، ١٠-١٠، ٢٦-١٠
تحويلات السلع والخدمات مقابل، ٣٧-٦	الإطار ١-٦	تقاس بوحدة الحساب، تقييم الفرق بين
إلى ٤٢-٦، ٩٧-٦	خسائر الأصول الثابتة تحت بند، ٥٧-٦	قيم العملات المتبادلة، ٢١٦-٧
تعريف، ٢٧-٦	عند تصنيف وظائف الحكومة، ١٤٦-٦ إلى ١٤٧-٦	

- المباني والإنشاءات، ٤١-٧ إلى ٥١-٧،
٢٨-٨ إلى ٣٢-٨، الجدول ٣-٧
المعاملات التي ينبغي قيدها في، ٢٤-٨
إلى ٤٣-٨
المقتناة بموجب عقد تأجير تمويلي،
١٧-٨، ٣٨-٧
مكاسب وخسائر حيابة، ١٣-١٠
ملكية، ٣٧-٧ إلى ٣٩-٧
منتجات الملكية الفكرية، ٤٦-٦ إلى
٤٧-٦، ٦٤-٧ إلى ٧٣-٧، ٣٧-٨ إلى
٤١-٨، الجدول ٥-٧
المنتجة لأغراض تكوين رأس المال
الذاتي، ٣٧-٧، ٣٧-٨
موارد بيولوجية. راجع موارد بيولوجية
فلاحية
موارد بيولوجية فلاحية، ٥٨-٧ إلى
٦٣-٧، ٦٣-٨، ٣٤-٨ إلى ٣٦-٨، ٤٧-٨،
الجدول ٥-٧
نظم الأسلحة، ٤٩-٦، ٤٩-٧، ٧٤-٨، ٤٣-٨
هي أصول منتجة، ١٨-٧
يمتد إنتاج لفترتي إبلاغ أو أكثر، ٣٧-٧
الأصول الجوفية، ٥٤-٥، ٥٤-٥ إلى
١٢٩-٥، ٩٣-٧، ٩٣-٧، ٩٧-٧ إلى ٩٩-٧،
٣٢-٨، ٥١-٨، ٥١-١٠، ٥٢-١٠. راجع أيضا
الموارد المعدنية وموارد الطاقة؛
استكشاف المعادن وتقييمها
أصول اقتصادية، ٣٥-٣، ٣٥-٣، ٣٧-٣، ٤٣-٣،
٥٠-٣، ٢٥-٤، ٣٨-٤، ٤٣-٤، ٦٧-٧،
إلى ١٠-٧، ١٢-٧، ١٠-١٠، ٤٨-١٠
أصول البنية التحتية/ الإنشاءات، ١١-٧،
٤٨-٧
الأصول التي ينشئها المجتمع، ١٩-٧،
٩٠-٧، ٩٠-٧
الأصول المالية والخصوم
أسهم صناديق الاستثمار، ١٦٤-٧،
١٧٧-٧، ١٧٧-٧، ٥٦-٩
أنواع المعاملات في، ٣-٩ إلى ٩-٩
تصنيف، ٢٦-٤ إلى ٣١-٤، ١١٨-٧،
إلى ١٢٤-٧، ١٢٤-٧، ٢٦٤-٧ إلى ٢٦٥-٧،
٢٤-٩ إلى ٢٧-٩، الجدول ١-٤،
الجدول ٢-٤، الجدول ٩-٧، الجدول
١١-٧، الجدول ١-٩
تصنيف حسب أجل الاستحقاق، ٢٦٦-٧
إلى ٢٧١-٧، الجدول ١٢-٧
تصنيف الطرف المقابل، ٢٦٤-٧ إلى
٢٦٥-٧، ٨٦-٩ إلى ٨٧-٩، الجدول
٢-٩
تعريف ونطاق، ٤٣-٣ إلى ٤٨-٣،
١٥-٧ إلى ١٦-٧
تُعرض المعاملات كصافي، ١٧-٩،
الجدول ١-٩
تغيرات في تصنيف، ٣٥-٩، ٨٤-١٠
تغيرات في حجم، ١٠-٥٧، ٦٣-١٠
تقييم المعاملة في، ٧-٩ إلى ١٢-٩
توحيد بيانات المعاملات في، ٩-١٨ إلى
١٩-٩
- الأصول
الإطار التحليلي، ٣٤-١
إعادة التصنيف، ١٠١-٣ إلى ١٠٢-٣،
٨٤-١٠ إلى ٨٥-١٠
إعادة تصنيف وحدة مؤسسية يعني أيضا
التغير في قيمة، ١٠-٧٦ إلى ١٠-٧٩
اقتسام، ٤-٣٦ إلى ٤-٤٠
الاقتصادية، ٣-٤٣، ٤-٤٣، ٥-٧ إلى
١٠-٧
البيع مقابل الربح، ٤-٢١، الإطار
١-٤ م
تأثير الأحداث الخارجية على قيمة، ١٠-١٠٥
٥٩ إلى ٧٥-١٠
تأميم، ٩-٥٥، الإطار ١-٤
التدفقات الاقتصادية الأخرى في، ٣-٣١
التصاريح المُتبعة كأصول، ٤-٤٦ إلى
٤-٥٢
التصنيف، ٤-٤٣ إلى ٤-٤٤، ٧-٣٤،
الجدول ٣-٨ م
تعبير «الملكية»، ٣-٣٨ إلى ٣-٤١،
٥-٧ إلى ٥-١٣
تعريف، ٣-٤٢ إلى ٣-٤٣، ٧-٦٤، ٧-١٤
إلى ٧-١٩
التغيرات الأخرى في حجم، ٣-٣٥،
٤-١٠
تقييم، ١-٢٩، ٣-١٠٧، ٣-١١١ إلى
٣-١١٧، ٧-٢٠ إلى ٧-٣٣
الخصخصة، ٩-٥٣ إلى ٩-٥٤
راجع أيضا الأصول المالية والخصوم؛
الأصول الثابتة، الأصول غير المنتجة
ظهور واختفاء، ١٠-٤٨ إلى ١٠-٥٨
عرض على أساس صاف، ٣-١٤٣ إلى
٣-١٥١
غير المالية، ٣-٤٣، ٣-٥٠
لأغراض إدارة السيولة، ٤-٣١
المالية، ٣-٤٣، ٣-٤٨
مراكز الأرصدة، ٣-١٣، ٣-٣٦
المرتبطة بسياسة، الإطار ٤-١، ٤-٣٠
معالجة عقود التأجير كأصول، ٤-٥٣
إلى ٤-٥٧، الإطار ٤-٣
وقت قيد المعاملات، ٣-٨٨ إلى ٣-٩٧
الأصول الثابتة، ٧-٣٥ إلى ٧-٧٤
الآلات والمعدات، ٦-٤٣، ٦-٤٩، ٧-٥٢
إلى ٧-٥٧، ٨-٣٣، الجدول ٤-٧
تدهور، ١٠-٦٥
تشكل أعمال صيانة وإصلاح مصروفات،
٦-٤٥، ٨-٢٥ إلى ٨-٢٧
تصنيف الأصول الثابتة الأخرى، ٧-٥٨
إلى ٧-٧٣، الجدول ٥-٧
تصنيف، ٧-٣٥، الجدول ٧-٢
تعريف، ٧-١٨، ٧-٣٥
التغيرات الأخرى في حجم، ١٠-٦٣ إلى
١٠-٦٩
تقييم، ٧-٣٦، ٨-٩، ٨-٢٤
تكاليف نقل الملكية، ٦-٦٠، ٨-٧،
٨-٤٢، ١٠-٦٨، الشكل البياني ٨-١
طريقة الجرد المستمر تتطلب تقدير رصيد،
الإطار ٦-١
- تقييم المعاملة المحررة بعملة أجنبية،
٣-١١٩، ٩-١١، ٩-٣٣
الضرائب على عمليات الصرف والأرباح،
٥-٨٨ إلى ٥-٩١
طريقة الحسابات القومية لإعداد
إحصاءات مالية الحكومة، ٣-١٣٢
إلى ٣-١٣٣
المشتقات المالية ترتبط بالتغيرات في،
٧-٢١٨
مكاسب وخسائر الحيابة نتيجة تغيرات
في، ٣-٣٣، ١٠-٤٤، ٧-٩٥
نظام متعدد أسعار الصرف، ٥-٨٩
أسعار الفائدة
تتغير قيم سندات الدين عند تغير،
١٠-٢٦
الضرائب الضمنية/ إعانة ناتجة عن
فرض البنك المركزي، ٥-٧٠، ٦-٨٩،
الإطار ٦-٢
عقود المبادلات، ٧-٢١٥ إلى ٧-٢١٦
على المتأخرات، ٩-٢٢
المتزايدة، ٦-٧٠
الميسرة، ٢-١٠٤، ٣-١٢٣، ٧-٢٤٦،
٩-١٢
الأسهم بدون قسيمة، ٣-٨٧، ٥-١١٢،
٦-١٠٩، ١٠-٣٢
الأسهم الذهبية، الإطار ٢-٢
الأسهم الممتازة، ٧-١٤٣، ٧-١٥٠،
٧-١٦٦
أشباه الشركات
تأميم، ٩-٥٥
تحديد، ٢-٣٤، ٢-١٢٥ إلى ٢-١٢٧
التحويلات إلى، ٦-٩٨، ٦-٩١، ٦-١٢٣،
٦-١٢٤، ٩-٤٩، الإطار ٦-٣
تُصنّف ضمن الشركات العامة، ٢-١١٢
تصنيف، حصص ملكية، ٧-١٦٥ إلى
٧-١٦٩
تصنيف معاملات حصص الملكية في،
٩-٤٧ إلى ٩-٥٠
تعريف، ٢-٣٣
الحكومات المحلية، ٢-٩٨
حكومات الولايات، ٢-٩٤
الحكومة المركزية، ٢-٨٨
خصخصة، ٩-٥٣
صافي القيمة، ٧-١٧٣، ٧-٢٢٩،
٧-٢٣٢
المسحوبات من دخل، ٥-١١٨ إلى
٥-١١٩، ٦-١٠٨، ٦-١١١ إلى
٦-١١٢، ٩-٤٩
المنشآت هي، ٢-٢٤، ٢-٧٥
المؤسسة هي، ٢-٢٥
وقت قيد المسحوبات من، ٣-٨٧
الاشتراك في امتلاك الأصول، ٢-٢٩،
٤-٣٩
الأشجار والمحاصيل والموارد النباتية،
٧-٥٩، ٧-٦١ إلى ٧-٦٣، ٨-٣٤ إلى
٨-٣٦، الجدول ٧-٥

- الأصول المنتجة، ٥٠-٣، ١٦-٤، ١٢٥-٥، ١٣١-٥، ١٧-٧، ١٨-٧، ٣٤-٧، إطار إحصاءات مالية الحكومة، ١-١، اتساق، ١٣-١، ٢٢-١، ٣٥-١، م ١-٥، أساس قيد الأحداث الاقتصادية في، ١-٢٧، ١-٢٨، ٣-٦١، ٣-٧٥، ٣-٤، استخدامات، ١٠-١، ١٣-١، ٥١-٤، م ٣٦-٥، إلى م ٤٠-٥، الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية و، م ١٠٥-٧، م ٧-١٣٤، أغراض، ١-٤، ٥-٤، م ٣-٧، أهداف معايير المحاسبة الدولية مقابل، م ١١-٦، إلى م ١٢-٦، البنود الموازنة في، ١-٣٢، ١-٣٤، ٣-١٤٠، تباين في الهياكل المؤسسية والاقتصادية للبلدان و، ١-٥، ١-٣٦، إلى م ٣٩-١، م ٧-٢، تُصنّف، ٣-٧، تصنيف وظائف الحكومة و، ٦-١٢٦، إلى ٦-١٢٧، تطبيق، ١-٥، ١-٣٦، إلى م ٣٩-١، التقييم في، ١-٢٩، ٣-١٠٧، إلى م ٣-١١٧، ٦-٢٥، إلى م ٦-٣٠، تكامل، ٣-٢، دليل الإحصاءات النقدية والمالية و، م ٧-٩٩، إلى م ٧-١٠٤، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي و، م ٧-٧٣، إلى م ٧-٩٨، راجع أيضا الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة رموز التصنيف، م ٨-١، إلى م ٨-٧، الشكل البياني م ٨-١، الجدول م ٨-١، الجدول م ٨-٢، الجدول م ٨-٣، الجدول م ٨-٤، الجدول م ٨-٥، الجدول م ٨-٦، المجلات في، ٣-١٤١، مزايا نظام القيد على أساس الاستحقاق، ٣-٧٠، معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام و، م ٦-١، إلى م ٦-٥٦، الإطار م ٦-١، مؤشرات المالية العامة يمكن اشتقاقها من، ٤-٥١، إلى م ٤-٦٠، الجدول م ٤-١، الجدول م ٤-٢، الميزانيات العمومية في، ١-٣٠، ١-٧، إلى م ٣-٧، نطاق التغطية، ١-٢٦، ٢-١، إلى م ٤-٤، ٣-٥٣، نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ و، ١-٢٢، إلى م ١-٢٤، ٦-٣، م ٧-١٣، م ٧-٧٢، الجداول م ٧-١، إلى م ٧-٥، هيكل وخصائص، ١-١٤، إلى م ١-٢٤، ٤-٨، الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة، الشكل البياني ٤-١
- توحيد البيانات لعرض إحصاءات، ٣-١٦٢، الثابتة، ٧-٣٥، إلى م ٧-٧٤، ٨-٢٤، إلى م ٨-٤٣، سمات، ٧-١٧، صافي الاستثمار في، ١-٣٤، ٤-١٦، ٨-٤، ظهور واختفاء، ١٠-٤٨، إلى م ١٠-٥١، عرض صافي كل فئة من فئات، ٣-١٤٦، إلى م ٣-١٤٧، عرض على أساس إجمالي وقد يفضل عرض صافي، ٣-١٤٦، إلى م ٣-١٤٧، عرض على أساس إجمالي، ٣-١٤٦، إلى م ٣-١٤٧، غير المنتجة، ٧-٩٠، إلى م ٧-١١٧، ٨-٤٩، إلى م ٨-٥٨، في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ١-٣٣، ١-٣٤، الشكل البياني ٤-١، في النفقات، ٤-٢١، الفئات الرئيسية، ٧-١٧، لم تعد له قيمة اقتصادية، ١٠-٥١، متطابقة محاسبية، ٨-٢، المخزونات، ٧-٧٥، إلى م ٧-٨٦، ٨-٤٤، إلى م ٨-٤٧، مصاريف السلع والخدمات مقابل اقتناء، ٦-٤٣، إلى م ٦-٤٩، مكاسب وخسائر حيازة، ١٠-١٩، إلى م ١٠-٢٠، النفاس، ٧-٨٧، إلى م ٧-٨٩، ٨-٤٨، وقت القيد المعاملات في، ٣-٨٨، إلى م ٣-٩٢، ٨-١٣، إلى م ٨-١٧، الأصول غير المنتجة الأراضي، ٧-٩٢، إلى م ٧-٩٦، ٨-٥٠، إلى م ٨-٥٣، أصول أخرى متوافرة طبيعيا، ٧-١٠١، إلى م ٧-١٠٣، ٨-٥٥، أنواع، ٧-٩٠، راجع أيضا الأنواع المحددة تصنيف، ٣-٥٠، ٤-٢٥، ٧-١٧، ٧-٩٠، إلى م ٧-١١٧، ٨-٤٩، إلى م ٧-١٩، تعريف، ٧-١١، تقييم عمليات، ٨-١١، تكاليف نقل الملكية على، ٨-٤٢، ٨-٨٣، الشكل البياني ٨-١، غير المنظورة، ٧-١٠٤، إلى م ٧-١١٧، ٨-٥٨، إلى م ٨-٥٨، في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ٤-٢٥، الجدول م ٤-٢، الجدول م ٣-٤، ملكية، ٧-٩٠، إلى م ٧-٩١، المنافع الاقتصادية، ٧-٧، الموارد المعدنية وموارد الطاقة، ٧-٩٧، إلى م ٧-٩٩، ٨-٥٤، الأصول غير المنتجة غير المنظورة، ٣-٥٠، ٧-٣١، ٧-٩٠، ٧-١٠٤، إلى م ٧-١١٧، ٨-٥٦، إلى م ٨-٥٨، الجدول م ٨-٧، الأصول والخصوم لأغراض سياسة المالية العامة، ٤-٢٩، إلى م ٤-٣٠، ٤-٥٧، الإطار ٤-١
- الحسابات الأخرى مستحقة القبض/الدفع، ٧-٢٢٤، إلى م ٧-٢٢٧، ٩-٨٢، إلى م ٩-٨٤، حصص الملكية، ٧-١٦٤، إلى م ٧-١٧٣، ٩-٤٧، إلى م ٩-٥٥، حقوق السحب الخاصة، ٧-١٣١، إلى م ٧-١٣٤، ٩-٣١، إلى م ٩-٣٢، خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، ٧-٢٠٣، ٧-٢٢١، إلى م ٧-٢٢٣، ٩-٧٧، إلى م ٩-٨١، الذهب النقدي، ٧-١٢٦، إلى م ٧-١٣٠، ٩-٢٨، إلى م ٩-٣٠، سندات الدين، ٧-١٤٣، إلى م ٧-١٥٦، ٩-٣٦، إلى م ٩-٤٣، سيولة، ٢-٥٥، ٤-٣١، ٧-١١٨، ٧-٢٦٦، إلى م ٧-٢٦٦، عقد المشتقات المالية، ٧-٢٠٣، إلى م ٧-٢٠٣، ٩-٧٠، إلى م ٩-٧٦، العملة والودائع، ٧-١٣٥، إلى م ٧-١٤٢، ٩-٣٣، إلى م ٩-٣٥، القروض، ٧-١٥٧، إلى م ٧-١٦٣، ٩-٤٤، إلى م ٩-٤٦، لأغراض سياسة المالية العامة، ٤-٢٩، إلى م ٤-٣٠، الإطار ٤-١، متأخرات، ٩-٢٠، إلى م ٩-٢٣، المتطابقة المحاسبية، ٩-٢، مكاسب وخسارة الحيازة الناتجة، ذات القيم النقدية الثابتة، ١٠-٢٣، نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة، ٧-١٧٨، إلى م ٧-٢٠٢، ٩-٥٧، إلى م ٩-٦٩، نوع الأداة المالية في، ٩-٢٤، إلى م ٩-٢٧، راجع أيضا أنواع الأدوات ذات الصلة وقت قيد المعاملات في، ٣-٩٣، إلى م ٣-٩٧، ٩-١٣، إلى م ٩-١٦، يُحسب صافي الدين، ٧-٢٤٣، يساوي صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) في، ٩-٥٠، يسجل القسم الثالث من بيان العمليات المعاملات المالية في، ٤-٢٦، إلى م ٤-٣١، الأصول غير المالية إجمالي الاستثمار في، ٨-٤، الجدول م ٤-١، أنواع، ٧-١٧، ترصيد المعاملات في، ٨-١٩، إلى م ٨-٢٠، تصنيف، ٧-٣٤، ٨-٣، إلى م ٨-٢١، ٨-٢٣، الجدول م ٧-٢، الجدول م ٨-١، راجع أيضا كل فئة للأصول غير المالية التصنيف في بيان العمليات، ٤-٢٥، تعريف، ٧-١٧، تقييم، ٧-٢٠، إلى م ٧-٢٢، ٨-٩، إلى م ٨-١٢، تكاليف نقل الملكية، ٦-٦٠، ٨-٦، إلى م ٨-٨

- الأهداف التحليلية، ١-٤، ٤-٤ إلى ٥-٤
- البنود الموازنة، ١-٣٢ إلى ١-٣٣
- البيانات التكميلية، ٤-١٣. راجع أيضا بيانات محددة
- دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، ٤-٦ إلى ٤-٧
- العناصر، ٤-٨. راجع أيضا عنصر محدد الأغراض، ٤-٣
- الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية، ٧-١٠٥ إلى ٧-١٣٤
- إعادة العزو في قيد المعاملة، ٣-٣٠
- إعادة تمويل، ٣-٥، ٣-١٤ إلى ٣-١٩
- إعادة تنظيم الدين أسباب، ٣-٣
- إعادة جدولة أو إعادة تمويل، ٣-٥، ٣-١٠ إلى ٣-١٩
- الإعفاء، ٣-٥، ٣-٧ إلى ٣-٩
- أنواع، ٣-٤ إلى ٣-٦
- التحمل والساد نياية عن أطراف أخرى، ٣-٥، ٣-٢٦ إلى ٣-٣١، الشكل البياني ٣-١
- التحويل والساد المبكر، ٣-٥، ٣-٢٠ إلى ٣-٢٥
- تعريف، ٣-٢
- إعادة جدولة، الدين، ٩-٢٦، ٣-٥، ٣-٣
- ١٠، ٣-١٣
- الإعانات
- البيئية، ٧-١٣٠ إلى ٧-١٣٤
- تحصل وحدات الحكومة العامة على، ٦-٨٦
- تحمل وحدة مؤسسية، عدا الوحدات الحكومية، ٦-٨٤
- التحويلات الرأس مالية مقابل، ٩-٤٩
- تُصنف، باعتبارها إيرادات، ٥-١٤٦، الجدول ٥-١١
- تُصنف، كمصروفات، ١-٢٣، ٤-٢٤، ٦-٨٤ إلى ٦-٩١، الجدول ٦-٦
- تعريف، ٥-١٤٦، ٦-٨٤
- خسائر المنظمات التجارية الحكومية باعتبارها، ٦-٨٩
- الخصومات الضريبية باعتبارها، ٥-٣١، ٦-٨٩
- على الإنتاج، ٦-٩٠
- على منتج، ٦-٨٩
- الغرض من، ٦-٨٤
- في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ١-٢٣
- في تصنيف وظائف الحكومة، ٦-١٤٥
- كتحويلات، ٣-١٠، ٣-١٧، ٦-٨٥
- لا تشمل تحويلات، ٦-٩١
- للأسر، ٦-٨٦، ٦-٩١
- للتجارة الخارجية، ٦-٨٩
- للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر، ٦-٨٦
- المعالجة عند حساب الأسعار السوقية/ ذات دلالة اقتصادية، ٢-٦٩، ٢-٧٤، ٣-١١٠، ٥-١٣٦
- الناتجة عن أسعار فائدة البنك المركزي، ٥-٢٦، ٥-٧٠، ٦-٨٩، الإطار ٦-٢
- الناشئة عن تطبيق نظم أسعار الصرف، ٥-٢٦، ٥-٨٩، ٦-٨٩
- الإعفاء من، الدين، ٣-١٦، ٤-٣٥، ٧-٣٠، ٣-٥، ٣-٧ إلى ٣-٩
- الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية، ٧-٦٤، ٧-٧٢، ٨-٣٧، ٨-٤١، الجدول ٧-٥
- أعمال الصيانة والإصلاح
- التحسينات الكبيرة مقابل، ٨-٢٥ إلى ٨-٢٦
- التصنيف كمصروفات، ٦-٤٥
- السمات المميزة، ٨-٢٧
- أعمال قيد الإنجاز، ٣-٩١، ٦-٢٩، ٦-٤٤، ٧-٣٧، ٧-٦٢، ٧-٨٠، ٧-٨٢، ٨-٤٧، الجدول ٧-٦
- الإقامة
- تصنيف المعاملات في الأصول المالية والخصوم حسب، ٤-٤٤، ٧-١٢٠، ٩-٢٤ إلى ٩-٢٥، ٩-٨٥ إلى ٩-٨٧، الجدول ٧-٩، الجدول ٩-١، الجدول ٩-٢
- تعريف، ٢-٧
- في الاتحاد الاقتصادي، ٥-٢٤ إلى ٥-٢٥
- لتحديد الإقليم الاقتصادي، ٢-٧، ٢-٢، ٢-١٢٤ إلى ٢-٩
- للبنك المركزي للاتحاد النقدي، ٢-٢١
- للجيوب الإقليمية، ٢-١٠
- للشركات العامة، ٢-١٤
- للكيانات ذات الغرض الخاص، ٢-١٥، ٢-١٣٨
- للمنظمات الدولية، ٢-١٦ إلى ٢-٢١
- للمؤسسة الإقليمية، ٢-٢٠
- للوحة الصورية المقيمة، ٢-١٣
- للوحة المؤسسية، ٢-١٢
- لمنطقة مادية أو قانونية، ٢-١١
- لوحدة الحكومة العامة، ٢-١٤
- مفهوم مهم، ٢-٦
- اقتسام الأصول، ٤-٣٦ إلى ٤-٤٠
- الإقراض المشتق للأموال المقرضة، ٣-٧٢ إلى ٣-٧٨، الجدول ٣-١
- الإقراض الموجه للسياسات، ٤-٢٩ إلى ٤-٣٠، ٤-٥٧، ٧-١٢٤، الإطار ٤-١، الجدول ٤-٢
- الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة الدفع المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة، ٦-١٢٥، الجدول ٦-١١
- الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة القبض المتعلقة بنظم التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة، ٥-١٢٤، ٥-١٥١، الجدول ٥-١٢
- الإقليم الاقتصادي
- الأراضي والمباني الموجودة في الجيوب التي تقع خارج الأراضي الإقليمية، ٢-١٣
- تعريف ونطاق، ٢-٨ إلى ٢-١٢
- لأي منظمة دولية، ٢-١٦
- للإتحاد الاقتصادي، ٥-٢٤
- معايير الإقامة، ٢-٢، ٢-٧
- الآلات والمعدات، ٦-٣٧، ٦-٤٣، ٦-٤٩، ٧-٧، ٧-٣٥، ٧-٣٥، ٧-٣٧ إلى ٧-٥٢، ٧-٥٨، ٧-٨٨، الجدول ٧-٣٣
- الالتزامات الاحتمالية
- الالتزامات و، ٧-٢٥١
- البيانات في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ١-١٩، ٤-١٣ إلى ٤-١٥، ٤-٤٧، الجدول ٤-٦
- تتألف الالتزامات الاحتمالية الصريحة من، ٧-٢٥٤، الجدول ٦-٤
- تعريف، ٤-٤٧، ٧-٢٥١، الجدول ٤-١
- راجع أيضا البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي
- الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية
- الصريحة مقابل الضمنية، ٧-٢٥٢
- الضمانات و، ٧-٢٥٣، ٧-٢٥٦
- في الإحصاءات الاقتصادية الكلية، ٧-٢٥٣، الشكل البياني ٧-٢
- القيد، ٤-١٥، ٢-٣٨
- كبنود للذاكرة، ٧-٢٥١ إلى ٧-٢٦١، الجدول ٧-١٠، الجدول ٨-٣
- التزامات الدين المضمونة بأصول، ٧-١٤٣، ٧-١٥١
- إمكانية الاستثمار
- استمرارية القدرة على تحمل الدين، ٤-٥٥
- التغير في صافي القيمة هو مؤشر يستخدم لتقييم، ١-١٠، ١-٣٣، ٢-١٠٦، ٣-١٦٧، ٣-٤، ٤-١٨، ٤-٣٩ إلى ٤-٤٠
- حساب الرصيد الأولي لتحليل، ٤-٥٥، الجدول ٤-١
- صافي رصيد التشغيل مقياسا موجزا، ٤-١٨
- صافي القيمة المالية يمثل مؤشرا، ٤-٤١
- الأموال الذاتية
- أسهم وحصص الملكية مقابل، ٧-٢٣١، الشكل البياني ٧-١
- إصدارات الأسهم المجانية التي تمثل إعادة تصنيف، ٥-١١١
- تعريف، ٧-٢٣١
- كبدل لصياغة قيمة سوقية تقريبية
- لحصص ملكية المساهمين، ٧-١٧٣، ٧-٢٢٢ إلى ٧-٢٢٣
- كمؤشر مالي عن صافي القيمة للشركات العامة، ٤-٢٢٩، ٧-٢٢٩
- الأندية الثقافية، ٢-٦١

- الأنشطة الرياضية، ٦١-٢، ٩٧-٢، ١٧-٦، ٤٨-٧
- أنشطة الحكومة الإنتاجية، ٢٢-١
- الأنشطة المساعدة، ٤٥-٢، ٧٢-٢، ٣٧-٣
- أنشطة شبه مالية عامة، ١٣٧-٢، ١٠-٣، ١٧-٤، ١٧-٧
- الإنفاق الاجتماعي، الجدول ٤-١
- الإنفاق الرأسمالي، الجدول ٤-١
- الإنفاق الإنمائي، الجدول ٤-٢
- إهلاك الأصول، ٥٤-٦، ١٤٦-٦، ٢٩-٦، ٥٤-٦، ٥٥-٦
- الأوراق المالية
- إعادة تمويل من خلال، ١٤-٣، ١٦-٣
- بخصم، ٧١-٦، ٤٠-٩
- تعريف، ١٤٦-٧، ١٤٧-٧
- تقييم، ١١٥-٣، ٢٧-٧، ١١٧-٣
- توحيد البيانات، ١٥٢-٣
- مكاسب حيازة أو خسارة حيازة على، ٢٧-١٠
- يعاد تصنيفها ضمن فئة حصص الملكية، ٩٧-٣، ١٥٠-٧، ٢١-٩، ٨٤-١٠
- الأوراق المالية المضمونة بأصول
- تعريف، ١٥١-٧
- تقييم، ٢٧-٧، ١٥٤-٧
- هي أدوات مالية قابلة للتداول تستخدم كإثبات لدين، ١٤٣-٧، ٥٩-٣
- الأوراق المالية منزوعة القسائم، ١٥٢-٧
- الأوراق المالية/ سندات الدين المربوطة بمؤشر، ٧٥-٦، ٨٣-٦، ١٥٣-٧، ٤١-٩، ٤٢-٩
- الائتمانات والسلف التجارية، ٧٢-٣، ٩٥-٣، ٢٢٥-٧، ١-٤
- إيجار
- الأصول الثابتة، ٥٠-٦، ١٠٨-٧
- الأصول المنتجة، ١٣١-٥، ١٣٢-٥، ١٣٧-٥
- الوحدة الصورية المقيمة تتلقى، ١٣-٢
- الإيرادات
- إحصاءات الإيرادات، ٢٦-٥
- الأخرى، ٦-٥، ١٠٦-٥
- أنواع، ٢٣-٥، ١-٥. راجع أيضا النوع المحدد
- تحليل المالية العامة، ٩-٥
- تصنيف، ٢١-٥، ٢٢-٥، ٢٢-٥
- الجدول ١-٥، الجدول ١-٨. راجع أيضا النوع المحدد
- تعريف، ١٦-٤، ٢٣-٤، ١-٥
- تقدير، ٧٨-٣، ٨٠-٣، ١٧-٥، ٢٠-٥
- عرض على أساس إجمالي مقابل على أساس صاف، ١٤٤-٣، ١٤٥-٣، ١٤٧-٣
- العزو، ٣٣-٥، ٤٠-٥
- في إحصاءات مالية الحكومة، ٢-١، ١٥-١، ٣٣-١، ١٦-٤، ٥٣-٤
- الشكل البياني ١-٤
- المبالغ المستردة، ٥٩-٣، ١٠٤-٣، ١١٠-٣، ١٤٣-٣، ١٤٥-٣، ٧-٥، ٢٧-٥
- المعاملات التي لا تُسجل بصفتها، ٨-٥
- معايير المحاسبة المالية لقيد، ٥٥-٣، ٦١-٣، ٦٨-٣، ١٠-٥، ١١-٥
- الموازنة المشتركة للاتحاد الاقتصادي، ٢٦-٥، ٢٨-٥
- وقت قيد وقياس، ٧٧-٣، ٨٨-٣، ١٠-٥، ١٦-٥
- الإيرادات الأخرى، ٢٣-٤، ٣-٥، ٦-٥، ١٦-٥
- راجع أيضا كل فئة من الإيرادات الأخرى
- إيصالات الإيداع، ١٦٦-٧، ١٦٧-٧
- باء
- البحث والتطوير، ٤٦-٦، ٦٤-٧، ٦٦-٧، ٦٧-٧، ٣٨-٨، الجدول ٥-٧
- برامج التأمين الاجتماعي التي يديرها أرباب العمل، ٩٨-٥، ١٠٠-٥
- برامج الحماية المالية/ نظم التأمين على الودائع، ١٣٢-٢، ١٣٥-٢، ٧٢-٥، ٧٤-٥، ١٣٨-٥، ١٣-٤
- برامج التأمين الاجتماعي
- التأمين الفردي مقابل، الشكل البياني ١-٢
- تتطلب مشاركة رسمية يبرهن عليها
- تسديد مساهمات، ١٠١-٢، ٣٠-٢
- تعريف، ١٠١-٢، ٣٠-٢
- تغطي طائفة متنوعة من البرامج، ١٠١-٢
- راجع أيضا نظم التقاعد، المرتبطة بالعمل
- الغرض من، ١٤-٢، ٣٠-٢
- غير قائمة على المساهمات، ٢٦-٦
- في تصنيف ترتيبات الحماية الاجتماعية، ١٨-٢، ٢٠-٢، ٢٣-٢، ٣٢-٢
- الشكل البياني ٢-٢
- محدد المساهمة مقابل ذي المزايا المحددة، ١٧-٢، ٢١-٢، ٥٤-٢، ٥٩-٢
- إلى ٢-٢
- مرتبط بالعمل، ٢٢-٢، ٢٤-٢، ٤٠-٢، ٥٨-٢، ٦٤-٢، ٦٦-٢، الجدول ٣-٢، الجدول ٤-٢
- مساهمات أرباب العمل كإيرادات، ٩٩-٥، ١٠٠-٥
- مساهمات أرباب العمل كمصروفات، ١٩-٦، ٢٦-٦
- المساهمات المحتسبة، ١٠٠-٥
- مساهمات المستخدمين كإيرادات، ٩٩-٥
- المساهمات والمنافع، ٤-٥، ٩٤-٥، ٩٨-٥، ١٠٦-٦، ١٩-٦، ١٥-٢، ٣١-٢
- الممولة مقابل غير الممولة، ١٧-٢
- برامج الضمان الاجتماعي
- برامج، ١٠١-٢، ١٠٢-٢
- برامج تأمين اجتماعي و، ٣٢-٢
- الشكل البياني ١-٢
- تحويل المسار في قيد المعاملة في، ٢٨-٣
- تصنيف التدفقات المتصلة، ٣٤-٢، ٣٩-٢، ٣٩-٢، ٢-٢
- تعريف، ٢٣-٢
- تغييرات من جانب واحد في، ٤٩-٤
- تقدم أنواعا مختلفة من معاشات التقاعد، ١٤٧-٢
- توفير إحصاءات منفصلة عنها داخل إحصاءات كل مستوى حكومي، ٧٨-٢
- راجع أيضا المساهمات الاجتماعية؛ التأمين الاجتماعي؛ البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية صافي الالتزامات الضمنية للمنافع المستقبلية، ١٣-٤، ١٥-٤، ٤٧-٤، ٤٨-٤، ٥٠-٤، ١٣-٧، ١٣٦-٧، ٣٩-٢، ٦-٤
- صناديق الادخار مقابل، ١٤٩-٢، ١٥١-٢
- صندوق، ٥٨-٢، ٦٢-٢، ٧٨-٢، ١٠٠-٢، ٦٧-٩، ٣٤-٢، ٣-٢
- الشكل البياني ٣-٢
- الضرائب على مجموع الرواتب والأجور مقابل، ٢٣-٥، ٤٥-٥
- طوعية مقابل إلزامية، ١٦-٢
- عرض الالتزامات في الميزانية العمومية، ١٨-١، ٣٨-٢، ٣٩-٢
- في ترتيبات الحماية الاجتماعية، ٢-٢
- الشكل البياني ٢-٢
- القواعد المحاسبية، ١٤٤-٣، ١٤٥-٣، ١٦١-٣
- كقطاعات فرعية للحكومة العامة، ٧٨-٢، ١٠٠-٢، ١٠٣-٢، ٣٤-٢
- كمصروفات المنافع الاجتماعية، ٩٩-٦، ١٠٠-٦
- المساهمات، ٩٧-٥، ١٩-٦، ٢٦-٦، ٣٦-٢
- منافع عينية، ١٠٠-٦، ٣٧-٢
- المنافع كتحويلات، ١٠-٣، ١٤-٣، ١٠٠-٦، ١٧-٦، ٩٩-٦، ١٩٤-٧
- يُقيد الالتزام، ١٩٤-٧
- برمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات، ٦٤-٧، ٦٥-٧، ٦٩-٧، ٧١-٧، ٤٠-٨، الجدول ٥-٧
- برنامج تأمين اجتماعي مرتبط بالعمل، ١٨-٢، ٢٣-٢، ٤٠-٢، الشكل البياني ١-٢، الشكل البياني ٢-٢

- البنك المركزي
الأرباح الموزعة من، ١١٤-٥ إلى ١١٦-٥
الإعانات الضمنية/ الضرائب، ٢٦-٥، ٧٠-٥، ٨٩-٦، الإطار ٢-٦
تخصيصات وحيازات حقوق السحب الخاصة، ١٣٣-٧، ٨٠-٣، ٨٧-٣، م ٩٤-٣
الذهب كأصل مالي، ١٢٦-٧ إلى ٢٨-٩، ١٣٠-٧
ضريبة ضمنية تنتج عن تطبيق نظام متعدد أسعار الصرف، ٨٨-٥
العملة التي يصدرها، ١٣٥-٧
في الاتحادات النقدية واتحادات العملة، ٢١-٢، ١٦٩-٧، ٣٢-٥، م ٣٥-٥
كجهاث الوساطة المالية، ٥٥-٢ - ٥٦-٢
كمؤسسة مالية وطنية، ١١٨-٢ إلى ١١٩-٢، الشكل البياني ٣-٢
مكاتب تمثيل كالجيوپ الإقليمية، ٩-٢
البنك المركزي للاتحاد النقدي، ٢١-٢، ١٦٩-٧، م ٣٥-٥. راجع أيضا الاتحادات النقدية واتحادات العملات البنود الموازنة
تسمح بإجراء تحليل، ٣٩-٤، ٥٣-٤ إلى ٥٥-٤
تعريف، ١٤٢-٣
توحيد، ١٦٦-٣
راجع أيضا صافي القيمة المالية وصافي القيمة
في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ١-١، ١١-١، ١١١-٣، ١٥١-٧، ٢٢٨-٧
بنود للتذكرة، الميزانية العمومية، ٢٣٤-٧ إلى ٢٦٣-٧، الجدول ١٠-٧
البنوك الرديئة. راجع هيئات إعادة الهيكلة بنوك مُعسرة. راجع هيئات إعادة الهيكلة بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى
بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة و، ١٨٨-١، ٤٦-٤
بيانات معايير المحاسبة الدولية مقابل، ٣١-٦، ٣٧-٦، م ٥٣-٦
تصنيف التغيرات في صافي القيمة في، ٣٦-٤ إلى ٣٨-٤، ٢-١٠، الجدول ٣-٤، الجدول ١-١٠
التعريف والغرض من، ١٦-١، ٦٤-٣، ١٠-٤
التغيرات الأخرى في حجم الأصول/ الخصوم المقيدة في، ٣٨-٤
تقييم التدفقات المقيدة في، ١٠٧-٣
الغرض من، ٣٦-٤
في الإطار التحليلي في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، ١٦-١، ٨-٤، م ٢٠-٧
في هيكل الإطار التحليلي، ٨-٤، الشكل البياني ١-٤
- قيد على أساس الاستحقاق في، ٦٤-٣، ١٠٧-٣
مكاسب أو خسائر الحيازة المقيدة في، ٣٧-٤
بيان العمليات
بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة و، ١٨-١، ٤٦-٤
بيان مصادر واستخدامات النقدية و، ٣٥-٤، ١٢-٤
بيانات معايير المحاسبة الدولية مقابل، ٣٧-٦
تصنيف المعاملات في، ٢٢-٤، الجدول ١-٤
تطبيق إطار إحصاءات مالية الحكومة، ٣٨-١
التعريف والغرض من، ٦٤-٣، ٩-٤
رصيد تحليلي، ١٧-٤ إلى ٢٠-٤
عناصر، ١٦-٤، ٢٢-٤، الجدول ١-٤
الغرض من، ١٥-١
في الإطار التحليلي في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، ١٥-١، ١٨-٧
في هيكل الإطار التحليلي، ٨-٤، الشكل البياني ١-٤
قيد الإيرادات في، ٢٣-٤، ١٠-٥
قيد المصروفات في، ٢٤-٤، ٦-٦
قيد على أساس الاستحقاق في، ٦٤-٣، ١٠٧-٣
مؤشرات المالية العامة التي يمكن اشتقاقها من، ١٧-٤ إلى ٢١-٤، ٥٣-٤
نظام الحسابات القومية و، ١٤-٧، الجدول ٢-٧
يسجل المعاملات المالية في، ٢٦-٤ إلى ٣١-٤
يسجل المعاملات في الأصول غير المالية، ٢٥-٤
بيان مجموع التغيرات في صافي القيمة التعريف والغرض من، ١٤-٤، ٤٦-٤
في الإطار التحليلي في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، ١٨-١، ١٣-٤، الجدول ٥-٤
الوحدة الإحصائية، ٢-٢ إلى ٣-٢. راجع أيضا الوحدات المؤسسية
بيان مصادر واستخدامات النقدية الاقتراض الحكومي في، ١٠٥-٣
بيان العمليات و، ١٠٦-٣، ١٢-٤، ٣٥-٤
تصنيف التدفقات النقدية في، ٣٢-٤، الجدول ٢-٤
تطبيق إطار إحصاءات مالية الحكومة، ٣٨-١، ١٥-١
التقييم في، ١٠٧-٣
الغرض من، ١٥-١، ٦٨-٣، ١٠٣-٣، ٣٢-٤
- في هيكل الإطار التحليلي، ٨-٤
قيد الإيرادات في، ١٠٤-٣، ١١-٥
قيد المشتريات من السلع والخدمات، ٣١-٦
قيد المصروفات، ١٠٤-٣، ٧-٦
قيد المنح العينية، ٩٥-٦
قيد على الأساس النقدي في، ٦٧-٣، ٣٤-٤، ١٠٣-٣
قيد معاملات مرتبطة باستهلاك رأس المال الثابت، ٦١-٦
البيان الموجز للالتزامات الاحتمالية الصريحة وصافي الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان الاجتماعي المستقبلية
تصنيف الإيرادات والمصروفات في، ٤٨-٤ إلى ٥٠-٤، الجدول ٦-٤
الغرض من، ١٥-٤، ٤٧-٤
في الإطار التحليلي في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، ١٩-١، ١٣-٤
بيع المباني كمعاملة مبادلة، ٩-٣
تاء
التأمين، ٥٥-٩، ٥٢-٣، الإطار ١-٤
التأمين
الاجتماعي. راجع التأمينات الاجتماعية احتياطات/ أصول/ خصوم/ مستحقات ذات صلة، ١٢٠-٥، ١٧٨-٧، ٥٧-٩
الأساس المفاهيمي، ٦٦-٤
أقساط، ١٤٩-٥ إلى ١٥٠-٥، ١٢٥-٦، ١٢-٤، ٧٤-٤ إلى ٧٦-٤، الجدول ١٢-٥، الجدول ١١-٦
أقساط التأمين على غير الحياة كتحويلات، ١٢-٣، ١٤-٣
أنواع، ٦٧-٤ إلى ٧٠-٤
تسويات تأمين بالغة الضخامة مستحقة القبض/ مستحقة الدفع، ١٥١-٥، ١٢٥-٦
تصنيف، ٥٧-٩ إلى ٦٢-٩
تصنيف دخل الملكية من المبالغ المنصرفة، ١٢٠-٥
تقييم، ١٢٢-٧، ٢٠-٥
توحيد البيانات لعرض إحصاءات، ١٦٤-٣
الحماية الاجتماعية مقابل، ١١-٢ إلى ١٢-٢، ١٦-٢، الشكل البياني ١-٢
الخاص، مقابل، ١١-٢ إلى ١٦-٢، الشكل البياني ١-٢
راجع أيضا نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة
الرسوم مقابل الخدمات، ٥٢-٦
الشركات العامة المالية، ١١٥-٢، ١٢١-٢
الشركات المالية في، ٥٣-٢ إلى ٥٥-٢
الضرائب على، ٩٢-٥

العينية، ٢٥-٣	المطالبات على، ٤٦-٣	على الحياة، ١٢٠-٥، ١٨٧-٧ إلى
الغرامات والجزاءات هي، ١٤٢-٥	المعالجة الإحصائية، ٧٨-٤م إلى	١٨٨-٧، ٦٢-٩، ٦٩-٤م
غير المصنفة في موضع آخر، ٦-٥،	٨٠-٤م	على غير الحياة، ١٨٣-٧ إلى ١٨٦-٧،
١٤٥-٥ إلى ١٤٨-٥، ١٢٢-٦ إلى	التجارة، الدولية	٥٨-٩ إلى ٦١-٩، ٧٠-٤م، ٧٨-٤م
١٢٤-٦، الجدول ١١-٥، الجدول	اتحادات، ٣٧-٢، ٦١-٢، ٤٢-٦	إلى ٨٠-٤م
١٠-٦	أرباح الاحتكارات في، ٨٦-٥ إلى ٨٧-٥	في نظام الحسابات القومية مقابل في
كعمالات غير نقدية، ١٩-٣	الإعانات، ٨٩-٦	إحصاءات مالية الحكومة، ٢٩-٧م،
كعمالات نقدية، ١٠-٣	الضرائب على، ٨٣-٥ إلى ٩٢-٥، الجدول	٤٣-٧م، ٦٩-٧، الجدول ١-٧
مشروطة، ٨٦-٣	٥-٥	قيد أقساط التأمين على غير الحياة
المعاملات مزيج من المبادلة و، ١١-٣	منطقة، ١١-٢	كعمالات، ٥٨-٩ إلى ٦١-٩
إلى ١٢-٣	المنظمات التجارية الحكومية، ٨٩-٦	المشتقات المالية مقابل، ٢٠٧-٧
المنافع الاجتماعية هي، ٩٦-٦ إلى	تجزئة المعاملات، ١١-٣، ٢٩-٣، ١١٨-٣،	مصرفوات الملكية التي تعزى إلى حملة
١٠٦-٦	٣-٢٤، ٢٩-٧م، الجدول ١-٧	وثائق التأمين، ١١٣-٦ إلى ١١٤-٦
المنح هي، ٥-٥، ١٠١-٥ إلى ١٠٥-٥،	تحسينات الأراضي	المصطلحات المستخدمة في، ٧٣-٤م إلى
٩٢-٦ إلى ٩٥-٦، الجدول ٧-٥،	الأراضي و، ٥٠-٧	٧٧-٤م
الجدول ٧-٦	استهلاك رأس المال الثابت على، ٥١-٧،	المطالبات، ١٤٨-٥، ١٥٠-٥ إلى
وقت القيد، ٧٧-٣ إلى ٨٦-٣	٥٣-٨، ٣١-٨	١٥١-٥، ١٥-٧، ٧٧-٤م، ٨٤-٧م
التحويلات الجارية، ١٥-٣، ١٧-٣ إلى	تصنيف، ٤٩-٧ إلى ٥٠-٧، ٥٠-٨،	وثيقة، هي، ٦٦-٤م
١٨-٣	الجدول ٣-٧	الودائع، راجع الحماية المالية/ نظم
الأخرى غير المصنفة في موضع آخر،	تعريف، ٤٩-٧	ضمان الودائع
١٢٣-٦، ١٤٧-٥	تقيد كعمالات في، ٧-٨، ٩٤-٧،	الوساطة المالية، ٥٥-٢
التحويلات الجارية الأخرى غير المصنفة في	٣١-٨	وقت قيد المعاملات، ٨٩-٣
موضع آخر ١٤٧-٥، الجدول ١١-٥	تقييم، ٥١-٧	التأمين الادخاري، ١٨٧-٧ إلى ١٨٨-٧،
التحويلات الرأسمالية	التحسينات الكبيرة في الأصول القائمة.	٦٢-٩، ٦٩-٤م
الإعانات مقابل، ٨٥-٦، ٩١-٦، ١٢-٨،	راجع أعمال الصيانة والإصلاح	التغيرات الأخرى في حجم الأصول،
٤٩-٩	تحليل المالية العامة	٧١-١٠
تحمل الدين/ الإعفاء من الدين/ سداد	استخدام إطار إحصاءات مالية الحكومة	التأمين على الحياة، ١٧٨-٧ إلى ١٧٩-٧،
الدين نيابة عن أطراف أخرى، ٦١-٢	في، ١٠-١ إلى ١٣-١، ٥١-٤ إلى	١٨٧-٧ إلى ١٨٨-٧، ٦٢-٩، ١٠-
إلى ٢٥-٣م، ٨-٣م، ٦٢-٢م، ٣١-٣م	٦٠-٤، الجدول ٤م-١، الجدول ٤م-٢	٦٩-٤م، ٧١
التحويلات الجارية و، ١٥-٣، ١٨-٣	استخدام دليل إحصاءات مالية الحكومة	على غير الحياة مقابل، ١٨٣-٧
التدفقات الاقتصادية الأخرى مقابل،	لعام ٢٠١٤ في، ٣-١	التأمين على غير الحياة
٧٢-١٠، ٦٢-١٠	راجع أيضا هيكل الإطار التحليلي	الاحتياطيات الفنية، ١٧٨-٧، ١٨٣-٧
حقوق ملكية مقابل، ٥٢-٩	لإحصاءات مالية الحكومة	إلى ١٨٦-٧، ٥٨-٩ إلى ٦١-٩،
حياسة أصول الشركة الخاصة من خلال،	تحويل، الدين، ٥-٣م، ٢٠-٣م إلى ٢٣-٣م	٣٥-١٠
٦٥-٤م	تحويل، العملة، ١٣٠-٣، ١٣٢-٣ إلى	الأقساط والرسوم والمطالبات المرتبطة
السمات الخاصة، ١٥-٣ إلى ١٦-٣	١٣٣-٣	بنظم، ٦-٥، ١٤٩-٥ إلى ١٥١-٥،
عيني، ٢٩-٨	تحويل المسار في قيد المعاملة، ١٣١-٢،	الجدول ١٢-٥
غير مصنفة في موضع آخر، ١٤٨-٥،	٢٨-٣، ٦٨-٥، ٥١-٢م	الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة
١٢٤-٦، الجدول ١١-٥، الجدول	التحويلات	الدفع المتعلقة بنظم، ١٢٥-٦، الجدول
١٠-٦	استخدام السلع والخدمات مقابل، ٣٧-٦	١١-٦
من خلال عمليات ضخ رأس المال،	إلى ٤٢-٦	الأقساط والمطالبات كتحويلات، ١٢-٣،
١٣٠-٢، ١٣٠-٩، ٦٦-٩، ٤٧-٣م، ٤٩-٣م	الإعانات هي، ١٤٦-٥، ٨٤-٦ إلى ٩١-	١٤-٣
إلى ٥٣-٣م، الشكل البياني ١-٣	٩١، الجدول ١١-٥، الجدول ٦-٦	الأنواع الرئيسية لبرامج الحماية المالية،
التحويلات الضمنية الناشئة عن القروض	أقساط ومطالبات التأمين على غير	١٣٢-٢
بأسعار فائدة ميسرة، ٢٤٦-٧،	الحياة، ١٤-٣	التأمين على الحياة مقابل، ١٨٣-٧
١٢-٩، الجدول ١٠-٧	أنواع، ١٢-٣ إلى ١٥-٣	تعريف، ٧٠-٤م
التحويلات النقدية، ١٦-٣، ١٨-٣	التحويلات الإلزامية، ٨٥-٣	الحكومة العامة والشركات العامة
التدفقات	التحويلات الطوعية، ٨٦-٣	باعتبارهم الجهات المسؤولة عن
أساس قيد، ٢٧-١ إلى ٢٨-١، ٦٠-٣،	تعريف، ١٠-٣	وبوصفهم حملة، ٥٧-٩
٦٧-٣	تقييم، ١١٢-٣، ١٢١-٣	حملة وثائق تأمين، وحدات القطاع العام
اندماج مراكز الأرصدة و، ٣١-١، ٢-٣	توحيد بيانات، ١٥٥-٣	بصفتها، ٨٠-٤م
ترصيد، ١٤٣-٣ إلى ١٥١-٣، ١٧-٩	جارية مقابل رأسمالية، ١٥-٣ إلى	الرسوم مقابل الخدمات، ٥٢-٦
تصنيف، ٢١-١، الجدول ٣-٨م	١٨-٣، ٢٣-٤، ١٤٥-٥، ١٤٧-٥	شركات التأمين، وحدات القطاع العام
تعريف، ٤-٣	إلى ١٢٣-٦، ١٢٢-٦، ١٤٨-٥ إلى	بوصفها، ٧٩-٤م
تقييم، ٢٩-١، ١٠٧-٣، ١١٥-٣ إلى	١٢٤-٦	الضمان الاجتماعي مقابل، الشكل البياني
١٢٩-٣	السلع والخدمات، ٣٧-٦ إلى ٤٢-٦	١-٢م
	الضرائب، ١٣-٣	

- معاشات تقاعد مقابل مزايا غير تقاعدية، م ١٧-٢
- معايير التصنيف، م ١٧-٢
- الممولة مقابل غير الممولة، م ١٧-٢
- المنافع والمساهمات كتحويلات، م ١٠-٣
- التسعين التحويلي، م ١٢٢-٣
- تسهيلات ضمان الاكتتاب، م ٢٥٩-٧
- التصاريح
- الحد الفاصل في الرسوم الإدارية، م ٧٣-٥
- إلى ٧٥، م ١٣٨-٥، ١١١-٧
- الربع مقابل، م ١٢٤-٥ إلى ١٣٠-٥
- قيد المعاملات، الصادرة عن الحكومة، م ٢-٤
- كأصول، م ٣-٤، ١٠٦-٧، م ٤٦-٤
- إلى م ٤٧-٤، م ٤٤-٤ إلى ٥٤-٤، م ٥٥-٤
- الجدول ٨-٧
- لاستخدام الأصول البيئية، م ١٢٧-٧
- لاستخدام الموارد الطبيعية، م ١٠٩-٧
- م ١٨-٤ إلى ٣٥-٤، م ٥٤-٤ إلى ٥٥-٤، الشكل البياني م ١-٤
- لاستخدام الموارد الطبيعية كمصارف، م ٤٨-٤ إلى ٥٠-٤
- لاستخدام سلع أو مزاولة أنشطة، م ٧٢-٥، ٨١-٥
- مزاولة نشاط محدد، م ١١٠-٧، م ٤١-٤ إلى م ٥٢-٤
- التصنيف/التقسيم القطاعي
- الاتساق لأغراض، في الترتيبات الإقليمية، م ٤٢-٥
- استخدام شجرة القرارات، م ١٢٤-٢
- التطبيقات العملية لمبادئ، م ١٢٥-٢ إلى ١٦٢-٢
- الحكومة العامة، م ٦٤-٢. راجع أيضا قطاع الحكومة العامة
- عمليات الإنقاذ، م ٤٥-٣ إلى ٤٦-٣، م ١٢٥-٢ إلى ١٦٢-٢
- القطاع العام، م ٦٣-٢. راجع أيضا القطاع العام
- للكيانات ذات الغرض الخاص، م ١٣٦-٢ إلى ١٣٩-٢، م ٥٤-٣
- مماثل/فروق، م ٦-٧، م ٩-٧، م ٧-٧، م ٩٩، م ١٠٣-٧
- تصنيف معلومات الطرف المقابل، م ٦-٢، م ٢٣-٢، ١٦٥-٣، ٢٦٤-٧ إلى ٢٦٥-٧، ٢٦٥-٧، الجدول ١-٣، الجدول ١١-٧، الجدول ٨-٤
- تصنيف وظائف الحكومة، م ٤٣-١
- استخدامات، م ١٣٠-٦ إلى ١٣٢-٦
- إطار إحصاءات مالية الحكومة، م ١٢٧-٦
- تصنيف الإعانات، م ١٤٥-٦
- تصنيف استهلاك رأس المال الثابت، م ١٤٦-٦ إلى ١٤٧-٦
- التصنيف المتقاطع للنفقات، م ١٤٨-٦ إلى ١٤٩-٦، الجدول ٢-٦
- تصنيف النفقات الإدارية، م ١٤٤-٦، تعريف، م ١٢٦-٦
- استخدام الموارد الطبيعية، م ٥٤-٥، ٧٨-٥، م ١٨-٤ إلى ٣٥-٤، الشكل البياني م ١-٤
- الإلزامية، م ١٣٨-٥
- راجع أيضا العقود وعقود الإيجار والتراخيص: الرسوم والتراخيص
- الصورة الأصلية، م ٦٥-٧
- المهنية، م ٨١-٥
- يمثل بيع أصول مقابل ربع، م ١٢٤-٥، ١٠٩-٧، م ٢١-٤، الإطار م ١-٤
- الترتيبات الإقليمية
- الاتحادات الاقتصادية، م ٥-٥، م ١٩-٥ إلى ٣١-٥
- الاتحادات الجمركية، م ٥-٥، م ٦-٥ إلى ١٨-٥
- الاتحادات النقدية واتحادات العملة، م ٥-٥، م ٣٢-٥ إلى ٣٥-٥
- الاتساق لأغراض إحصاءات مالية الحكومة، م ٤١-٥ إلى ٤٤-٥، الإطار م ١-٥
- الانعكاسات على إحصاءات مالية الحكومة، م ١-٥، م ٣٦-٥ إلى ٤٠-٥
- أنواع، م ٥-٥
- البنك المركزي، م ٢١-٢
- تحديد قطاعات الحكومة العامة في البلدان الأعضاء، م ٤٢-٥
- تصنيف المراكز المالية للبلدان الأعضاء، م ١٩-٢
- تعريف، م ١-٥
- السلطات فوق القومية، م ١٨-٢
- الغرض من، م ٢-٥
- مقاييس الدين، م ٤٤-٥
- منظمات، م ١٧-٢ إلى ١٩-٢، م ٢-٥
- مؤسسات إقليمية، م ٢٠-٢
- وقت قيد التدفقات النقدية، م ٤٣-٥
- ترتيبات التشغيل المشتركة، م ١٤٣-٢
- ترتيبات الحماية الاجتماعية
- إلزامية مقابل طوعية، م ١٧-٢
- أنواع، م ٩٨-٦، م ٥-٢ إلى ٧-٢
- التأمين الخاص، م ١١-٢ إلى ١٦-٢، الشكل البياني م ١-٢
- الترتيبات الإدارية، م ٤-٢
- تصنيف، م ١٨-٢ إلى ٢٤-٢، الشكل البياني م ٢-٢
- ذات مساهمات محددة مقابل ذات مزايا محددة، م ١٧-٢
- طبيعة، م ٣-٢
- الغرض من، م ١-٢
- قائمة على مساهمات مقابل غير قائمة على مساهمات، م ١٧-٢
- كوحدة مؤسسية، م ٤٦-٢، ٦٢-٢، م ١٠٠-٢ إلى ١٠٣-٢
- مزايا الأسر المعيشية، م ٣-٢، م ٨-٢
- المستفيدين، السكان مقابل الموظفين، م ١٧-٢
- مستقلة مقابل غير مستقلة، م ١٧-٢
- توحيد البيانات، م ١٨-٩ إلى ١٩-٩
- راجع أيضا التدفقات الاقتصادية الأخرى: المعاملات
- في إطار إحصاءات مالية الحكومة، م ١٥-١، ٢١-١، ٢٧-١، ٣١-١، ١-٣
- في الترتيبات الإقليمية، م ٣-٥
- في عناصر الإطار التحليلي، م ١-٣، ٨-٤، الجدول ١-٤
- القيد التوضيحي للتدفقات المتصلة بالحماية الاجتماعية، الجدول م ١-٢، الجدول م ٢-٢، الجدول م ٣-٢، الجدول م ٤-٢
- القيد التوضيحي للمعاملات المتعلقة بالتأمين على غير الحياة أو الضمانات الموحدة، م ٧٩-٤ إلى ٨٠-٤
- للكيانات ذات الأغراض الخاصة، م ١٣٨-٢ إلى ١٣٩-٢
- المحررة بعملة أجنبية، م ١١٩-٣ إلى ١٢٩-٣
- نظام القيد المزدوج، م ٥٤-٣
- نوعان من، م ١٥-١، ٤-٣، الشكل البياني م ١-٤
- وحدة الحساب، م ٥١-٣، ١٣٠-٣ إلى ١٣١-٣
- وقت القيد، راجع وقت قيد التدفقات الاقتصادية
- التدفقات الاقتصادية. راجع التدفقات الاقتصادية الأخرى
- تصنيف التغير في صافي القيمة نتيجة، م ٢-١٠ إلى ٤-١٠، الجدول ١-١٠، الجدول ٢-١٠
- تعريف، م ٣١-٣
- التغيرات في القيمة في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مقابل، م ٣١-٦ إلى ٣٣-٦، الإطار م ١-٦
- تقييم، م ١٢٦-٣ إلى ١٢٩-٣
- راجع أيضا مكاسب وخسائر الحيازة: التغيرات الأخرى في حجم الأصول / الخصوم: بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى
- في إطار إحصاءات مالية الحكومة، م ١٥-١ إلى ١٦-١، ٢٠-١، ٨-٤، ١٤-٤، الشكل البياني م ١-٤
- فئات، م ٣٢-٣، ١-١٠
- قيد أثر، م ٥٥-٣
- معاملات مقابل، م ٣١-٣
- وقت قيد، م ٩٨-٣ إلى ١٠٢-٣
- التراخيص
- استخدام السلع، أو مزاولة أنشطة، م ٥٥-٥، ٧٢-٥ إلى ٧٥-٥، ٨١-٥، م ٣٦-٤ إلى ٥٠-٤، م ٥٠-٤، الإطار م ٢-٤، الجدول ٤-٥
- استخدام المركبات، م ٥٥-٥، ٧٢-٥ إلى ٨٠-٥، ٧٥-٥

التقادم، ١٢٥-٣، ٥٣-٦، ٥٦-٦، ١٠-٨، ١٠-٦٦، ٦-٥٤	كمعاملة مبادلة، ٩-٣	تقسيم نفقات فيما بين فئات، ١٤٣-٦
التقييم	المبالغ المردودة، ١٥-٦، ٣٦-٦	التمييز بين السلع والخدمات الفردية
إجمالي الدين، ٢٣٩-٧ إلى ٢٤٢-٧	متأخرات، ٢٤٧-٧	مقابل الجماعية في، ١٣٣-٦ إلى
أدوات الدين، ٢٣٨-٧	المحتسبة، ١٠٠-٥، ١٤٠-٥، ٢٢-٦	١٣٩-٦
الأراضي، ٩٤-٧	المساهمات الاجتماعية. راجع	الغرض من، ١٢٦-٦
أسباب التباين في البيانات الجاري	المساهمات الاجتماعية ومساهمات	مشكلات في تحديد، ١٤٣-٦ إلى ١٤٦-٦
توحيدها، ١٦٥-٣	أرباب العمل الاجتماعية	هيكل، ١٢٨-٦ إلى ١٢٩-٦، الجدول
استهلاك رأس المال الثابت، الإطار ١-٦	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية،	١-٦
الأصول والخصوم، ٢٠-٧ إلى ٣٣-٧	١٩-٦ إلى ٢٦-٦	وحدات التصنيف، ١٤٠-٦ إلى ١٤٢-٦
تأثير الأحداث الخارجية على، ٥٩-١٠	المصروفات على استخدام السلع	تصنيف وظيفي للحكومة، ٣-٦، ٢١-١، ٣-٦
التأخير في سداد المدفوعات لمدة أطول	والخدمات مقابل، ٣٣-٦ إلى ٣٦-٦	الجدول ١-٦
من المعتاد، ١١٨-٣	منافع العاملين المشتراة بتكلفة يتحملها	التصنيف المُفصل لوظائف الحكومة،
التحويلات العينية، ١١٢-٣، ١٢١-٣،	العامل، ١٤-٦	١٥٠-٦
١٢٣-٣	نطاق تغطية إطار إحصاءات مالية	تصنيف متقاطع من التصنيفين
التدفقات الاقتصادية الأخرى، ١٢٦-٣	الحكومة مقابل نظام الحسابات	الاقتصادي و، ١٤٨-٦ إلى ١٤٩-٦،
التدفقات ومراكز الأرصد المحررة بعملة	القومية لعام ٢٠٠٨، ٢٤-١	الجدول ٢-٦
أجنبية، ١١٩-٣	التغيرات الأخرى في حجم الأصول /	راجع أيضا تصنيف وظائف الحكومة
تقدير، ١٢٥-٣	الخصوم	نظام تصنيف وظائف الحكومة من أجل،
حصص الملكية، ١٦٦-٧، ١٧١-٧ إلى	أنواع، ٤٦-١٠	١٢٦-٦ إلى ١٣٢-٦
١٧٣-٧	تحديد قيمة، ١٢٨-٣ إلى ١٢٩-٣	تطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام
خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين،	تعديل في التصنيف، ٩٧-٣، ١٠-٧٦ إلى	٢٠١٤
٢٢٣-٧	٨٤-١٠	عملية توحيد البيانات، ١٦٥-٣ إلى
سندات الدين، ١٥٤-٧ إلى ١٥٦-٧	تُعرض على أساس صاف، ١٤٩-٣	١٦٦-٣
الضريبة على القيمة المضافة، ٢٧-٥،	تعريف، ٣٥-٣، ١٠-١	في ظل الاتحاد النقدي، م ٣٨-٥ إلى
٥٨-٥، الجدول ٣-٥، م ٧-١٢٠	التغيرات في التصنيف، ٩٧-٣، ١٠-٧٦	م ٤٠-٥
في إطار إحصاءات مالية الحكومة،	إلى ٨٤-١٠	في ظل اختلاف الأوضاع الاقتصادية
٢٩-١	التغيرات في الحجم غير المصنفة في	بدرجة كبيرة من بلد لآخر، ٣٦-١ إلى
في بيان العمليات، ١٠٧-٣	موضع آخر، ١٠-٦٣ إلى ١٠-٧٥	٣٧-١
في بيان مصادر واستخدامات النقدية،	رموز التصنيف، ٣-٨، الجدول م ٣-٨	مسار، ٣٨-١
١٠٧-٣	ظهور واختفاء أصول يتم قيدها	ممارسات سليمة في نشر البيانات،
قاعدة عامة، ١٠٧-٣	باعتبارها، ١٠-٤٨ إلى ١٠-٥٦	٣٩-١
القروض المتعثرة، ٢٦٢-٧ إلى ٢٦٣-٧	في إطار إحصاءات مالية الحكومة،	نظام القيد على أساس الاستحقاق يكون
القروض الميسرة، ١٢٣-٣	١٠-٤، م ٧٠-٧، الجدول ٣-٤	تطبيقه أصعب، ٧٥-٣
القروض، ١٦٣-٧	في الأدوات المالية، ١٠-٧١ إلى ١٠-٧٥	هيكل حكوماتها المؤسسي أو القانوني
القيمة الحالية للعائدات المستقبلية،	في الأصول الثابتة، ١٠-٦٤ إلى ١٠-٦٨	و، ٥-١
٣٣-٧	في المخزونات، ١٠-٧٠	تعديل تصنيف
للأصول الثابتة، ٣٦-٧، ٩-٨	في بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى،	الأصول والخصوم، ١٠١-٣ إلى ١٠٢-٣،
للتغيرات الأخرى في حجم الأصول	٣٨-٤	١٠-٥٠، ١٠-٨٠ إلى ١٠-٨٤
للتغيرات في حجم الأصول، ١٢٨-٣ إلى	قيد تأثير الأحداث الخارجية بصفتها،	وحدة مؤسسية، ١٠-٧٦ إلى ١٠-٧٩
١٢٩-٣	١٠-٥٩ إلى ١٠-٦٢	تعويضات إنهاء الخدمة للعاملين، ١٦-٦،
للمتأخرات، ٧١-٣، ٧١-٣، ٢٥٠-٧	قيدها وقت وقوع الحدث، ١٠١-٣،	١٠٤-٦
للمخزونات، ٧٨-٧، ١٠-٨	٤٧-١٠	تعويضات العاملين
للمساكن، ٤٥-٧	التغيرات الأخرى في الحجم غير المصنفة في	الأجور والرواتب، ١٢-٦ إلى ١٨-٦
للمعاملات، ١٠٨-٣ إلى ١١٢-٣، ٩-٨	موضع آخر، ١٠-٦٣ إلى ١٠-٧٦	تصنف كمصروفات، ٢٤-٤، ٢-٦، ٩-٦
إلى ١٢-٨	التغيرات في صافي القيمة	إلى ١١-٦، الجدول ٢-٦
للمقايضة، ١١٢-٣، ١٢٥-٣	في بيان مجموع التغيرات في صافي	تعريف، ٩-٦
للمنح العينية، ١٠٤-٥	القيمة، ١٨-١، ١٤-٤، ٤٦-٤،	علاقة بين رب العمل والموظف و، ٩-٦،
لمكاسب وخسائر الحيازة، ١٢٧-٣	الجدول ٥-٤	٣٣-٦ إلى ٣٤-٦، م ٢-٤٠
مراكز الأرصد، ٢-٣، ١١٣-٣ إلى	كمؤشر مالية عامة، ٤٠-٤	عند استخدام نظام القيد على أساس
١١٧-٣	معاملات تحدث، ١٥-١، ٣٣-١	الاستحقاق، ١٠-٦
مراكمة المعاملات وإعادة تقييمها،	الناشئ عن التدفقات الاقتصادية	عند استخدام نظام القيد على الأساس
٣١-٧ إلى ٣٢-٧	الأخرى، ٥٤-٣، ٣٦-٤، ٢-١٠	النقدي، ١٠-٦
المشتقات المالية، ٢٠٤-٧	الناشئ عن التغيرات الأخرى في حجم	عينية، ١٤٠-٥، ٤٧-٨، ٧٨-٩
المعاملات التي تتضمن التسعير	الأصول والخصوم، ٣٨-٤	في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
التحويلي، ١٢٢-٣	الناشئ عن مكاسب أو خسائر الحيازة،	٢٤-١
	٣٧-٤	

- المعاملات التي تحدد العقود فترة تسعير لها، ١٢٠-٣
- المعاملات بعد التجزئة، ١٢٤-٣
- المعاملات في الأصول المالية والخصوم، ١١-٣، ١١-٩، ٧-٩ إلى ١٢-٩
- المعاملات في الأصول غير المالية، ٩-٨ إلى ١٢-٨
- المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام مقابل إحصاءات مالية الحكومة، ٣٠-٦ م ٢٥-٦ إلى ٢٥-٦ م ٣٠-٦
- المقاييس المشتقة، ١٤٠-٣ إلى ١٤٣-٣
- الملاحظة في الأسواق، ٢٦-٧
- النصب التذكارية العامة، ٤٣-٧
- النفاث، ٨٩-٧، ٨٨-٨
- الودائع، ١٤٢-٧
- التكاليف الإنتاجية، ٣٧-٢، ٦٩-٢، ٧٣-٢ إلى ٧٤-٢
- تكلفة الإحلال، ١١٥-٣، ٣١-٧ إلى ٣٢-٧، ٣٦-٧، ١٤-١٠، ٢٥-٦ م
- التكلفة التاريخية، ١١٥-٣
- تكوين رأس المال. راجع تكوين رأس المال للحساب الذاتي
- تكوين رأس المال للحساب الذاتي في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ٢٢-١، ٢٤-١
- تقييم المنتج السوقي، ٧٣-٢
- يقيد كافتناء أصل غير مالي، ٦-٦، ٩-٦، ١٢-٦، ٢٧-٦، ٤٣-٦، الجدول ١-٨
- التلوث
- إعانات الحد من، ٩٠-٦
- تصاريح انبعاثات، ٤٨-٤ م ٥٠-٤
- حماية البيئة، ١٠٧-٧ م ١١٩-٧
- الضرائب على، ٨١-٥، الجدول ٤-٥
- التمويل الأجنبي، الجدول ٤-١ م
- التمويل غير المصرفي المحلي، الجدول ٤-١ م
- التمويل الكلي، الجدول ٤-١ م. راجع أيضا التمويل
- التمويل المحلي، الجدول ٤-١ م
- التمويل المصرفي المحلي، الجدول ٤-١ م
- توحيد البيانات
- إجراء، ١٥٢-٣، ١٨-٩
- أنواع توحيد البيانات، ١٥٤-٣
- أنواع المعاملات التي لا يجري مطلقا، ١٦١-٣
- البنود الموازنة، ١٦٦-٣
- التباين في بيانات الوحدات الجارية، ١٦٥-٣
- تطبيق عملية، ١٦٥-٣ إلى ١٦٦-٣
- تعريف، ٢٣-٢، ١٥٣-٣، ١٨-٩
- داخل كل قطاع، ١٥٥-٣، ١٥٧-٣
- في الكشف المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية، ١٦٨-٣، ١٣-٦ م، ١٧-٦ م
- في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ١٦٧-٣، ٥٣-٣، ٢٢-٢
- فيما بين القطاعات، ١٥٦-٣، ١٥٧-٣
- للمعاملات في الأصول المالية، ١٦٣-٣ إلى ١٦٤-٣، ١٩-٩
- مبادئ توجيهية/ مفاهيمية، ١٦١-٣
- الهدف/ أسباب، ١٥٢-٣، ١٥٨-٣ إلى ١٦٠-٣
- يشمل أهم المعاملات، ١٦٢-٣ إلى ١٦٤-٣، ٢٢-٥، ٨-٦، ٢٠-٦
- التوريق، الدين الناشئ عن، ١٥١-٧، ٣-٥٩ إلى ٦٦-٣
- جيم**
- الجمعيات الخيرية، ١٢٣-٦، ٦١-٢
- جمعيات المستهلكين، ٦١-٢
- الجمعيات المهنية والاتحادات العمالية، ٣٧-٢، ٦١-٢
- جهات الوساطة المالية
- البنك المركزي، ١١٨-٢
- تعريف، ٥٤-٢
- قطاعات فرعية، ٥٥-٢
- مصرفوات الفائدة مستحقة الدفع، ٨١-٦
- وظائف، ٥٤-٢
- الجيوب الإقليمية، ٩-٢ إلى ١٠-٢، ١٣-٢، ١٦-٢، ٨-٥٠، ٣-٥٦، ٨٤-٧ م
- حاء**
- الحرب، ٥٨-٦، ٩١-٦، ١٠-٦٠ إلى ٦١-١٠
- حساب الإنتاج، ٥٣-٦، ٢٤-٧ م إلى ٧-٧ م
- ٣٠، الشكل البياني ١-٧ م
- الحساب الرأسمالي، ١٨-٧ م إلى ١٩-٧ م، ٦٣-٧ م إلى ٦٧-٧ م، ٧٦-٧ م، ٨٩-٧ م إلى ٩٢-٧ م، الشكل البياني ١-٧ م، الجدول ٢-٧ م
- الحساب المالي، ٦٨-٧ م إلى ٦٩-٧ م، ٩٣-٧ م إلى ٩٤-٧ م، الشكل البياني ١-٧ م، الجدول ٢-٧ م
- حسابات أخرى مستحقة القبض/ الدفع استخدام في تصحيح الزيادة المفرطة في حجم الإيرادات، ٢٠-٥
- تصنيف، ٢٢٤-٧ إلى ٢٢٧-٧، ٣-٩، ٨٤-٩ إلى ٨٢-٩
- تعريف، ٢٢٤-٧
- التغيرات الأخرى في حجم، ٨٤-١٠
- تقدير القيم، ٣٠-٧، ١٠-٩
- توحيد بياناتها، ١٦٣-٣
- في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ٢٨-٤، الجدول ٤-١ م
- قيد المبلغ الذي يحصله وكيل التحصيل، ٣٨-٥، ٤٠-٥
- كأداة دين، ٢٣٦-٧، ٢٤٣-٧
- مكاسب وخسائر حيازة، ٢٣-١٠
- الوقت المناسب لقيد، ٥٦-٣، ٣٦-٣، ٦٦-٣، ٧٢-٣، ٩٤-٣ إلى ٩٦-٣، ١١٨-٣، ١٦-٤، ١٣-٥، ١٠-٦
- حسابات التراكم، ١٨-٧ م، ٦٢-٧ م إلى ٧١-٧ م، الجدول ٢-٧ م
- الحسابات التي تستخدم أساس استحقاق الدفع، ٦١-٣، ٦٦-٣، ٧٠-٣ إلى ٧١-٣، ٧٣-٣
- الحسابات الجارية، ١٣-٧ م، ٢٣-٧ م إلى ٦١-٧ م، ٧٧-٧ م إلى ٨٨-٧ م، الجدول ٢-٧ م
- الحسابات القومية، ٢٣-٢، ٢٣-١
- ٧٤-٣، ١٠٦-٣، ١٣١-٣، ١٦٥-٣، ١٦٧-٣، ١٨-٤، ١٢٠-٥، ١٥١-١، ٥٢-٦، ٨١-٦، ١٢٥-٦، ١٣٩-٦، ١٣-٧ م إلى ٧٢-٧ م. راجع أيضا نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
- حسابات توزيع الدخل، ٣١-٧ م إلى ٧-٧ م، ٨٨-٧ م إلى ٨٢-٧ م
- الحسابات مستحقة الدفع، راجع الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/ القبض
- حصص صيد الأسماك/ تصاريح/ التراخيص، ٣٠-٤ م إلى ٣١-٤ م
- حقوق السحب الخاصة، ٨٢-٣ م، ٨٧-٣ م
- تصنيف، ١٣١-٧ م إلى ١٣٤-٧ م، ٣١-٩ م إلى ٩١-٣ م، ٩٥-٣ م
- تعتبر عملة أجنبية، ١٣٦-٣
- كأداة الدين، ٢٣٦-٧، ٢٤٣-٧
- مكاسب وخسائر حيازة على، ٢١-١٠ إلى ٢٢-١٠
- نشأة وإطفاء، ٥٨-١٠
- وحدة حساب، ١٣٠-٣، ١٣٤-٧
- حقوق الملكية
- الأرصدة الذاتية مقابل، ٢٣١-٧ إلى ٢٣٢-٧
- الإقراض الموجه للسياسات، ٣٠-٤، الإطار ١-٤
- تثبت ملكية، ١٦٦-٧
- تحمل الدين الذي ينطوي على، ٢٨-٣ م، الشكل البياني ١-٣ م
- تحويلها، ١٥٠-٧، ٤٣-٩، ٨٤-١٠
- التزام للحكومة العامة، ٤٧-٢
- تصنيف، ١٦٦-٧ م إلى ١٧٠-٧ م، ٤٧-٩ م إلى ٥٥-٩ م
- تقتضي معايير المحاسبة الدولية القيد في، ٣٢-٦ م إلى ٣٣-٦ م، ٤٨-٦ م إلى ٤٩-٦ م
- تقييم، ١٦٦-٧، ١٧١-٧ م إلى ١٧٣-٧ م، ٢٣٣-٧
- توحيد البيانات، ١٦٤-٣
- دخل الملكية على، ٩٠-٥، ١١١-٥، ١٠٩-٦
- رسوم العضوية باعتبارها، ٤٢-٦
- السمة المميزة، ١٦٤-٧، ١٦٥-٧
- صافي القيمة مقابل، ٤٠-٤، ١٧٣-٧
- ٢٢٨-٧ م إلى ٢٢٩-٧ م، ٤٨-٦ م، الشكل البياني ١-٧ م

ضخ رؤوس أموال مساهمة في صورة، م ٤٧-٣ إلى م ٤٩-٣، الشكل البياني م ٢-٣، م ٥٣-٣، م ٤٠-٤ عمليات مبادلة الدين بحصص الملكية، م ٥-٣، م ٢١-٣، م ٢٣-٣ كيان ذو غرض خاص، م ٥٦-٣ إلى م ٥٧-٣ المسحوبات من، م ٩٠-٥، م ١١٥-٥، ١١٢-٦ المطالبة المالية/ أدوات، م ٢٨-٤، م ١٥-٧، الإطار ٣-٦ مكاسب أو خسائر حيازة على، م ٣٠-١٠ إلى م ٣٣-١٠ مملوكة لوحدة حكومية، م ٤٨-٢، م ٥٩-٢ وحدات المؤسسات غير الهادفة للربح، ٣٧-٢ الوحدة الصورية المقيمة، م ١٣-٢ يعاد تصنيف جميع أصول، م ٧٧-١٠، ٨٤-١٠ الحكومات المحلية تعريف، م ٩٥-٢ صناديق الضمان الاجتماعي، م ٧٨-٢ قطاع الحكومة العامة و، م ٥٨-٢، م ٦٢-٢ الشكل البياني ٢-٢ و ٣-٢ كيانات خارج الموازنة، م ٨٢-٢ إلى م ٨٣-٢ المؤسسات غير الهادفة للربح غير المشغلة بالإنتاج السوقي الخاضعة، م ٨٣-٢ وحدات مؤسسية، م ٨٠-٢، م ٩٩-٢ وظائف، م ٩٥-٢ إلى م ٩٧-٢ حكومات الولايات تعريف، م ٩٠-٢ خصائص، م ٩٠-٢ سلطات ومسؤوليات، م ٩١-٢ علاقته بالقطاعات المؤسسية الأخرى، الشكل البياني ٢-٢، الشكل البياني ٣-٢ مقارنة البيانات على المستوى الدولي لكل، م ٧٧-٢ وحدات تخضع لسيطرة مزدوجة، م ٧٩-٢، م ٩٩-٢ وحدات مؤسسية، م ٨٠-٢ إلى م ٨٣-٢، م ٩١-٢ إلى م ٩٤-٢ الحكومة الأصول التي تملكها/ استخدامات، م ١١-٧ إلى م ١٢-٧ تعريف ونطاق، م ١-٢ العاملين في، م ٩-٦ كيانات، م ١-٢. راجع أيضا قطاع الحكومة العامة: الوحدات الحكومية؛ الشركات العامة مقيمة في، م ١٤-٢ نفقات الاستهلاك النهائي كاستخدامات، م ٥٥-٧ إلى م ٦٠-٧، الجدول م ١-٢	خاء الخدمات، وقت قيد المعاملات، م ٨٨-٣ إلى م ٩٢-٣ خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة، م ١٠٨-٥، م ٥٢-٦، م ٨١-٦، م ٢٨-٧، م ٢٩-٧، الجدول م ٨-٥، الجدول م ٥-٦، الجدول م ١-٧ الخسارة الناجمة عن الكوارث في الأصول، م ١٦-١، م ١٢٨-٣، م ٦٠-١٠ إلى م ٦١-١٠ الخصخصة، م ٥٧-٤، م ٥٣-٩ إلى م ٥٤-٩ الخصوم إطار إحصاءات مالية الحكومة، م ١٥-١، م ٣٠-١، م ٢٢-٤، الشكل البياني ١-٤ الالتزامات الاحتمالية مقابل، م ١٣-٧ أنواع الخصوم، م ٤٥-٣ إلى م ٤٦-٣ بمثابة دين، م ٢٣٧-٧ إلى م ٢٣٧-٧ التدفقات الاقتصادية الأخرى، م ٣١-٣، م ١٢٦-٣ إلى م ١٢٩-٣ تصنيف، م ٢١-١، م ٢٧-٤ إلى م ٣٠-٤، م ١١٨-٧ إلى م ٢٢٧-٧، الجدول م ٩-٧ تُعالج كمعاملات في، م ٤٠-٣، م ٤-٣، م ٢٦-٤ إلى م ٣١-٤ تعديل التصنيف، م ١٠١-٣ إلى م ١٠٢-٣، م ٨٤-١٠ إلى م ٨٠-١٠ تعريف، م ٤٥-٣، م ٤٥-٤، م ١٥-٧ التغيرات الأخرى في حجم، م ٣٥-٣، م ٣٨-٤ تُقيد المعاملات عند، م ٦٠-٣، م ٩٣-٣ إلى م ٩٧-٣ تقييم، م ١١١-٣، م ١١٣-٣ إلى م ١١٥-٣، م ٢٠-٧ إلى م ٣٣-٧ توحيد بياناتها، م ١٦٣-٣ راجع أيضا الأصول المالية والخصوم والالتزامات الاحتمالية عند النظر إلى صافي القيمة، م ١٧-١، م ١-٧ غير مالية، م ٤٤-٣ المطالبة المالية و، م ٤٧-٣، م ١٥-٧ مكاسب وخسائر حيازة، م ٣٣-٣، م ٣٧-٤، م ١٠٠-٣ يُعرض على أساس صاف، م ١٤٨-٣ ينشأ من خلال، م ٤٥-٣ إلى م ٤٦-٣ خطابات الاعتماد، م ١٣-٧، م ٢٠٧-٧، م ٢٥٩-٧ خطوط الائتمان، م ١٣-٧، م ٢٥٩-٧ خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين إلغاء، م ٥٧-١٠ تصنيف، م ٢٢١-٧، م ٧٧-٩ إلى م ٨١-٩ تعريف، م ٢٢١-٧ تقييم، م ٢٢٣-٧ المطالبة المالية/ أدوات، م ٢٨-٤، م ٤٧-٣، م ١٥-٧ مكاسب وخسائر حيازة على، م ٤٣-١٠ الممنوحة للموردين، م ٢٢٢-٧	يُمنح أحد موظفي شركة تابعة حق خيار شراء أسهم الشركة الأم، م ٨١-٩ دال الدبلوماسي، م ٩-٢ الدخل القابل للتوزيع، م ١١٦-٥، م ١١٨-٥، م ١٢٤-٥، م ١٢١-٦، م ١١١-٦ دخل الملكية تعريف، م ١٠٧-٥ راجع أيضا الأنواع ذات الصلة شكل، م ١٠٧-٥، الجدول م ٨-٥ من أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها، م ١٣٤-٥ إلى م ١٣٥-٥ من الأرباح الموزعة، م ١١١-٥ إلى م ١١٧-٥ من الربح، م ١٢٢-٥ إلى م ١٣٣-٥ من الفائدة، م ١٠٨-٥ إلى م ١١٠-٥ من المبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار، م ١٢٠-٥ إلى م ١٢١-٥ من مسحوبات الدخل من أشباه الشركات، م ١١٨-٥ إلى م ١١٩-٥ الدفعة التنشيطية المستمدة من المالية العامة، الجدول م ٤-٢ دليل إحصاءات دين القطاع العام: مرشد لمعديها ومستخدميها، م ٨-١ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦، م ٦-١ إلى م ٧-١، م ٣٥-١، م ٢-٤، م ٦-٤ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ و، م ٢٥-١ إلى م ٣٤-١، م ١٦٤-١ إلى م ١٨٦-١ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، م ٧-١ إلى م ٨-١، م ١-١ إلى م ١٦٢-١ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ إعداد، م ٨-١ إلى م ٩-١ تتسق مع، م ٨-١، م ١-١ إلى م ٩-١، م ٣٥-١، م ١-١ إلى م ١٨٧-١ التحديثات والتغييرات التي أُدخلت على الطباعات السابقة، م ٨-١ إلى م ٩-١، م ٢٥-١ إلى م ٣٤-١، م ١-١ إلى م ١٦٢-١ تطور، م ٦-١ إلى م ٩-١ عملية التعديل، م ٨-١ الغرض من، م ١-١ إلى م ٥-١ مبادئ توجيهية عملية تكميلية، م ١-١ هيكل، م ٤٠-١ إلى م ٤٤-١ راجع أيضا إطار إحصاءات مالية الحكومة دليل الإحصاءات النقدية والمالية، م ٨-١، م ١٨٧-١، م ٥-٧، م ٩٩-٧ إلى م ١٠٤-٧ الدين إجمالي وصافي، م ١٥٠-٣، م ٥٤-٤ إلى م ٥٥-٤، م ٢٣٦-٧ إلى م ٢٤٥-٧، الجدول م ١٠-٧
--	--	--

- إحصاءات، ٨-١، ١٣٧-٣
الإعفاء من، ٣٥-٤، ٧-٣ إلى ٣-٩
الإقراض المشتق، ٧٢-٣ إلى ٧٨-٣
إلغاء، ١٤٨-٥، ٩١-٦، ١٢٤-٦، ٧-٣
تحمل، ١٤٨-٥، ٢٦-٣ إلى ٢٩-٣
تصنيف حسب أجل الاستحقاق، ٢٦٦-٧
إلى ٧-٢٧١، ٨٨-٩
تعريف، ٢٣٦-٧
تقييم، ٢٩-٣، ١١٣-٣ إلى ١١٧-٣،
٢٧-٧ إلى ٣٠-٧
راجع أيضاً أدوات الدين: إعادة تنظيم
للدن: سندات دين
رموز التصنيف، الجدول ٨-٥
سداد نيابة عن أطراف أخرى، ٣٠-٣
إلى ٣١-٣
سندات. راجع سندات دين
شطب الدين وتخفيض قيمته، ٥٧-١٠،
٣٢-٣ إلى ٣٤-٣
صندوق استهلاك الدين لسداد، ١٤٤-٢
ضمانات. راجع الالتزامات الاحتمالية
عمليات الإنقاذ و، ٤٢-٣ إلى ٥٣-٣
فسخ، ٣٧-٣ إلى ٣٨-٣
قابلة للمقارنة بين جميع بلدان الاتحاد
الاقتصادي أو النقدي، ٤٤-٥
القروض الميسرة، ١٢٣-٣، ٢٤٦-٧،
١٢-٩
للكيانات ذات الغرض الخاص، ٥٤-٣
إلى ٥٨-٣
متأخرات، ٧١-٣، ٨٠-٦، ٢٤٧-٧ إلى
٢٣-٩، ٢٥٠-٧
المتعثرة. راجع القروض المتعثرة
المصنفة حسب الأطراف المقابلة، ١٠-
٧٩
مع صندوق النقد الدولي، ٧٩-٣ إلى
٩٥-٣
المؤشرات المالية العامة، ٣-١، ١٣-١،
الجدول ٤-١
الناشئ عن التوريق، ٥٩-٣ إلى ٣-٣
٦٦
الناشئ عن المبادلات خارج السوق،
٦٧-٣ إلى ٧١-٣
وقت قيد المعاملات، ٩٣-٣، ٩٧-٣،
١٣-٩
الدين المضمون من الحكومة، ٢٥٤-٧ إلى
٢٦٠-٧، الشكل البياني ٢-٧، الجدول
٤-٦، الجدول ٧-١٠
الديون الميسرة (القروض)، ٣٩-٣ إلى
٤١-٣
أمثلة، ١٢٣-٣
تعريف، ١٢٣-٣، ١٢-٩، الجدول ٤-٢
تقدمها الحكومة لموظفيها، ١٧-٦
التي تقدمها البنوك المركزية، ٧٠-٥،
٨٩-٦، الإطار ٢-٦
عرض المعلومات الخاصة بالقروض
الميسرة كمعلومات تكميلية، ١٢٣-٣،
١٢-٩، ٢٤٦-٧
- في شكل بندين للذاكرة، ٢٤٦-٧،
١٢-٩، الجدول ٣-٨
القروض بالقيمة الاسمية، ١٢-٩
من صندوق النقد الدولي، ٨٦-٣ إلى
٨٨-٣
م
زال
الذهب
إعادة تصنيف، ٨٤-١٠
تعاوّل باعتبارها مقوّمه بعملة أجنبية،
١٣٥-٣
التغيرات في تصنيف، ٨٤-١٠
حسابات مخصصة، ١٢٦-٧ إلى
١٢٨-٧، ١٢٨-٧، ٨٤-١٠
حسابات غير مخصصة، ١٢٧-٧،
١٣٩-٧
سبائك، ٤٣-٣، ١٥-٧ إلى ١٦-٧،
١٢٦-٧، ١٢٨-٧
غير النقدي، ٨٨-٧، ١٣٥-٧، ٤٧-٨ إلى
٤٨-٨، ٣٠-٩، ٣٤-٩
كأداة مالية، ٢٨-٤
كأصل مالي، ٤٣-٣، ٤٨-٣
كفائدة تعويضية يدفعها الصندوق
لبلدانه الأعضاء، ٨٩-٣
كمطالبة مالية، ٤٧-٣، ١٥-٧
مبادلة، ١٦١-٧، ٤٦-٩
مكاسب وخسائر حيازة على، ١٢٧-٣،
٩٠-٥، ٢١-١٠، ٢٣-١٠
النقدي، تصنيف، ٤٧-٣، ١٢٦-٧ إلى
١٣٠-٧، ٢٤٤-٧، ٢٨-٩ إلى ٢٩-٩
الودائع، ١٣٩-٧، ٣٥-٩
وضع الاستثمار الدولي، ٩٦-٧
- راء
رد المصروفات ذات الصلة بالعمل، ١٥-٦،
٣٥-٦ إلى ٣٦-٦
رد مبالغ مقيدة كإعانات اجتماعية،
١٠١-٦، ٥٩-٧
الرسوم الإدارية، ٧٣-٥ إلى ٧٥-٥،
١٣٨-٥
رسوم الاستيراد، ٨١-٣، ٨٤-٥، ١٢-٥،
الجدول ٥-٥
رسوم الاشتراك، ٣٧-٢، ٥٣-٢، ٤٢-٦،
١٢٣-٦، ٥٢-٩، ٨٢-٣
الرسوم الجمركية، ٨٤-٥
تحصيل وتوزيع في الاتحاد الجمركي،
٧-٥ إلى ١٨-٥
رسوم العضوية، ٤٢-٦، ١٢٣-٦، ٥٢-٩،
٧٩-٣
رسوم رأس المال، ٥٢-٥
الرسوم مقابل الخدمات المالية، ٥٢-٦
راجع أيضاً خدمات الوساطة المالية
المقيسة بصورة غير مباشرة
الرسوم والتراخيص
تصنيف الإيرادات من، ١٣٨-٥
- الضرائب الأخرى على استخدام سلع
وعلى السماح باستخدام سلع أو
مزاولة أنشطة، ٨١-٥
الضرائب مقابل، ٧٣-٥ إلى ٧٥-٥
الضمانات الموحدة، ١٤٩-٥، ١٢٥-٦،
٥٧-٩
على الأنشطة التجارية، ٨١-٥، ٤٢-٤
على السلع والخدمات، ١٣٦-٥، ٣٠-٦
على برنامج الحماية المالية، ١٣٥-٢
لا تتسق مع وظيفة الرقابة التي تمارسها
الحكومة، ٧٢-٥
الرصيد الأولي، ٥٥-٤، ٤٠-٥، ٤٠-٦،
الجدول ٤-١
الرصيد الأولي الكلي، الجدول ٤-٢
الرصيد الأولي الهيكلي، الجدول ٤-٢
رصيد المالية العامة الكلي، ٣٤-١، ٢٩-٤
٤-٥٧، ١٢٤-٧، الجدول ٤-٢
الرصيد النقدي، الجدول ٤-١
الربع
الأراضي، ١٢٦-٥ إلى ١٢٨-٥، ٢٦-٤
إلى ٢٧-٤
استخدام السلع والخدمات مقابل، ٥١-٦
الأصول الجوفية، ١٢٩-٥ إلى ١٣٠-٥،
٩٩-٧
أنواع، ١٢٥-٥
إيجار الأصول المنتجة مقابل، ١٣١-٥
إلى ١٣٢-٥، ٩٦-٧
بيع أصول مقابل، ٧٨-٥، ٢١-٤،
الإطار ٤-١
تراخيص استخدام الموارد الطبيعية،
١٠٩-٧، ١٩-٤ إلى ٣٥-٤، الشكل
البياني ٤-١
تُستثنى المدفوعات، ١٢٤-٥
تعريف، ١٢٢-٥، ١٢٠-٦
ريع الموارد و، ١٢٢-٥، الجدول ٤-٢
ضرائب عقارية و، ١٢٨-٥
الضرائب مقابل، ٥٤-٥، ١٣٣-٥
الطيف الترددي، ٢٣-٤ إلى ٢٥-٤
عقود الموارد، ١٦-٤ إلى ١٧-٤
قيد الربوع من، ١٢٣-٥
نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية،
١٢٢-٧
الوحدة الصورية المقيمة تتلقى، ١٣-٢
وقت القيد، ٨٩-٣، ١٢٣-٥، ١٢٠-٦
- زين
الزكاة، ٣٩-٥ إلى ٤٠-٥
- سين
السلطات فوق القومية، ١٨-٢، ٣٧-٥
السلع تامة الصنع، ٨٣-٧، ٤٧-٨، الجدول
٦-٧
السلع المشتراة بغرض إعادة البيع، ٢٩-٦،
٤٤-٦، ٧٥-٧، ٨٤-٧ إلى ٨٥-٧،
٤٧-٨، الجدول ٦-٧

السلع والخدمات الجماعية، ١٣٣-٦ إلى ١٣٩-٦	السلع والخدمات الفردية، ١٣٣-٦ إلى ١٣٩-٦، م ٦٠-٧	السمات الشخصية كأصول، ٤٣-٣	السمعة التجارية والأصول التسويقية، ١١٣-٧، ١١٧-٧، ٣١-٧، ١٠٤-٧، ٤٩-١٠، ٥٨-٨، ٥٦-٨، ١١٧-٧، ٥٤-١٠ إلى ٥٦-١٠، الجدول ٨-٧	السندات	اتفاق إعادة شراء، ١٥٩-٧	إقراض، ١٦٠-٧	أنواع، ١٤٣-٧ إلى ١٥٣-٧. راجع أيضا الأنواع المحددة	تصنيف، ١٤٣-٧ إلى ١٥٣-٧، ٣٦-٩ إلى ٤٣-٩	تُعرض على أساس إجمالي، ١٥٠-٣	تعريف، ١١٩-٧	تقييم، ١١١-٣، ١١٣-٣ إلى ١١٥-٣، ١١٧-٣، ١١٧-٧، ٢٦-٧ إلى ٢٧-٧، ١٢٢-٧، ١٥٤-٧ إلى ١٥٦-٧، ٨-٩، ٩-٩	توحيد بياناتها، ١٦٣-٣، ١٦٥-٣، ١٩-٩	حصص الملكية، ١٦٦-٧، ١٦٨-٧	ذات الفائدة المتزايدة، ٧٠-٦	ذات المشتقات المتضمنة، ٧٩-٦	الضرائب على، ٦١-٥	فترة سماح، ٦٩-٦	في الإقراض الموجه للسياسات، ٣٠-٤	قابلية التداول، ١١٩-٧	كأدوات مالية، ٢٨-٤	المربوطة بمؤشر، ١٥٣-٧، ٧٥-٦	المضمنة بأصول، ١٥١-٧	منزوعة القسائم، ١٥٢-٧	وقت قيد معاملات، ٩٣-٣، ٩٦-٣، ١٦-٩ إلى ١٣-٩	السندات بخضم كبير، ٧٢-٦، ١٤٦-٧ إلى ١٤٧-٧	سندات دين	استحقاق الفائدة على، ٣٦-٩، ٨-١٠	تغير القيمة عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الصرف، ٢٦-١٠	تصنيف، ١٤٣-٧ إلى ١٥٦-٧، ٣٦-٩ إلى ٤٣-٩	تُعرض على أساس إجمالي، ١٥٠-٣	تعريف، ١٤٣-٧	التغيرات في تصنيف، ٨٤-١٠	تقييم، ٢٩-١، ١١٧-٣، ٢٧-٧، ١٥٤-٧ إلى ١٥٦-٧	التوريق، م ٥٩-٣ إلى م ٦٦-٣	ذات المشتقات المتضمنة، ١٤٨-٧، ٤٣-٩	الصادرة بالقيمة الاسمية، ٣٩-٩	الصادرة بخضم أو علاوة، ٤٠-٩، ١٠-٨	الفائدة على، ٦٢-٦ إلى ٨٣-٦
سيطرة الحكومة على، ١٠٧-٢، الإطار ٢-٢	الضرائب على الدخل، ٤١-٥ إلى ٤٤-٥	غير المالية، ٥٢-٢، الشكل البياني ٢-٢	المالية، ٥٣-٢ إلى ٥٧-٢، الشكل البياني ٢-٢	المنتج السوقي باعتباره، ٦٥-٢ إلى ٦٩-٢	شركات إدارة الأصول، راجع هيئات إعادة الهيكلة	الشركات التابعة الافتراضية الحكومية، ١٦٢-٢ إلى ٤٢-٢	شركات التصفية. راجع هيئات إعادة الهيكلة	شركات تلقي الودائع، ٥٤-٢ إلى ٥٦-٢، ١٣٧-٧	الشركات الجوفاء، ١٥-٢	الشركات الخاصة	الإعانات إلى، ٨٤-٦، ٨٧-٦	تأميم، ٥٥-٩	تتلقى مساعدة مالية من الحكومة، ١١٤-٢	تمييز المقار الرئيسية، ١٢٨-٢	راجع أيضا الشراكات بين القطاعين العام والخاص	الشركات الخاضعة لسيطرة وحدة حكومية غير مقيمة، ١٤-٢، ١١١-٢	الشركات القابضة، ١٢٨-٢	علاقتها بقطاعات الاقتصاد، الشكل البياني ١-٢، الشكل البياني ٢-٢	كمنتجين سوقيين، ٦٨-٢	المشاريع المشتركة مع وحدات القطاع العام، ١٤٠-٢ إلى ١٤٣-٢	الشركات العامة	الأرباح الموزعة، ١١١-٥ إلى ١١٧-٥، ١٠٩-٦ إلى ١١٠-٦	إعادة هيكلة أسهمها، ٥١-٩	الإعانات، ٨٧-٦، ١٤٦-٥	أغراض إنشاء، ١٠٥-٢	إقامة، ١٤-٢	أنواع، ١١٣-٢ إلى ١٢١-٢	بمثابة أداة للسياسة العامة أو المالية العامة للحكومة، ١٠٤-٢	تحديد، ٧٥-٢ إلى ٦٤-٢	تحويلات، ١٠٣-١، ١٤٨-٥، ١٢٤-٦	تصنيف القطاع الاقتصادي، ٥٩-٢، ١٠٤-٢، ٦٤-٢	تصنيف إيرادات مبيعات السلع والخدمات وفقا، ١٣٧-٥	تصنيف حصص ملكية، ١٥-٧، ١٦٥-٧	إلى ١٧٣-٧، ٢٣٢-٧	تصنيف معاملات الأسهم في، ٤٧-٩	إلى ٥١-٩، الإطار ٣-٦	تصنيف معلومات الطرف المقابل، الجدول ١-٣	تغطية إطار إحصاءات مالية الحكومة، ٢-١، ٤-٢، ١-٢، ٧-٤
قيد مكسب حيازة وخسارة، ١٠-٢٤ إلى ٢٩-١٠	المتأخرات على، ٢١-٩	المربوطة بمؤشر، ٧٥-٦ إلى ٧٨-٦، ٤١-٩ إلى ٤٢-٩، ٢٨-١٠	المعاملات التي ينبغي توحيد بياناتها، ١٦٣-٣ إلى ١٦٤-٣	وقت قيد المعاملات في، ٩٣-٣	سندات الدين غير المضمونة، ١٤٦-٧	السندات ذات القسائم الصفرية، ٧٠-٣، ١١٥-٣، ٣٥-٤، ٧١-٦، ١٤٧-٧، ٢٥-٩، ٤٠-٩	سياسة المالية العامة	تعريف، ٢-١	دور دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ في تحليل، ٢-١	دور قطاع الحكومة المركزية الفرعي في، ٨٦-٢	كيانات الحكومة التي تتولى تطبيق، ١-٢	شيين	شراء السلع والخدمات	تغييرات في السلع المحتفظ بها	كمخزونات، ٦-٦، ٢٩-٦، الجدول ٣-٦	تقييم، ٤١-٦	راجع أيضا استخدام السلع والخدمات كمبادلة، ٩-٣، ٤٠-٣	الموزعة بدون تحويل، ٢٧-٦، ٤٠-٦	نظام القيد على أساس الاستحقاق مقابل القيد على الأساس النقدي، ٣٥-٤	الشراكات، ٣٢-٢، ١٤١-٢، ١٦٩-٧. راجع أيضا المشاريع المشتركة؛ الشراكات بين القطاعين العام والخاص	الشراكات بين القطاعين العام والخاص	الاتفاق التعاقدية بين الأطراف المعنية في، ١٤٠-٢، م ٦٠-٤	أسباب، م ٥٨-٤ إلى م ٥٩-٤	أسماء مختلفة في الإشارة إلى، م ٥٨-٤	تعريف، م ٥٨-٤	المعالجة الإحصائية، م ٦٤-٤ إلى م ٦٥-٤	الملكية الاقتصادية في، ٣٩-٧، ٤٠-٣	م ٦١-٤ إلى م ٦٣-٤، الإطار م ٤-٤، الإطار م ٥-٤	الملكية في الأصول الثابتة التي تنشأ بموجب، ٣٩-٧	الشركات	أشياء، ١٢٥-٢	إعادة الهيكلة. راجع هيئات إعادة الهيكلة	أنظمة احتساب ضرائب على، ٤٤-٥	خصائص ذات دلالة، كوحدة مؤسسية، ٣١-٢ إلى ٣٥-٢	الدخل القابل للتوزيع الخاص بشركة ما، ١١١-٥ إلى ١١٦-٥	راجع أيضا الشركات العامة		

- مقارنة بمفهوم نظام الحسابات القومية،
١٨-٤
صافي القيمة
الأرصدة الذاتية مقابل، ٢٣١-٧، الشكل
البياني ١-٧
تعريف، ٣٩-٤، ١-٧، ٢٢٨-٧
راجع أيضا التغيرات في صافي القيمة
في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
١-٤، ٣٠-١، ٣٣-١، الشكل البياني
في الميزانية العمومية، ٣-٤، ١٤٢-٣، ٣٩-٤،
٢٢٨-٧ إلى ٣٣٣-٧، الشكل البياني
١-٧، الجدول ٤-٤، الجدول ١-٧
كمؤشر لإمكانية استمرار، ٣-٤، ٣٩-٤
إلى ٤٠-٤، ٤٠-٤، الجدول ٤-٤
المؤسسات غير المساهمة، ٧-١٧٢،
٢٣٢-٧
يُحسب صافي الأصول/حصة الملكية في
معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
مقابل، ٦-٤٨
صافي القيمة المالية
تعريف، ٤١-٤، ٢٣٥-٧
في إطار إحصاءات مالية الحكومة، الشكل
البياني ١-٤
كبنء التذكرة في الميزانية العمومية،
٢٣٥-٧
يمثل مؤشرا لإمكانية الاستمرار، ٤١-٤،
الجدول ٤-١
صافي مصروفات فائدة، ٣-١٤٤، الجدول
٤-١
صناديق الاستثمار
أسهم أو وحدات، ٧-١٧٤
التصنيف القطاعي، ٢-١٢١، ٢-١٦٠
تصنيف، ٧-١٦٤، ٧-١٧٧ إلى ٧-١٧٧،
٩-٥٦
تعريف، ٧-١٧٤
تقييم، ٧-٢٣٣
توحيد البيانات لعرض إحصاءات،
٣-١٦٤
شركات التنمية أو البنية التحتية كنوع
من، ٢-١٦٠ إلى ٢-١٦٢
قيد الزيادة/الانخفاض في قيمة،
٥-١٢١، ٦-١١٩، ١٠-٣٤
كجهة وساطة مالية، ٢-٥٥
كمطالبة مالية، ٧-١٥
المبالغ المنصرفة من دخل، ٥-١٢٠ إلى
٥-١٢١
مصروفات على المبالغ المنصرفة من
دخل، ٦-١١٣
صناديق الاستثمار المشترك، ٢-٥٤،
٧-١٧٤
صناديق استهلاك الدين، ٢-١٤٤ إلى
٢-١٤٦
صناديق الادخار، ٢-١٤٨ إلى ٢-١٥١
صناديق التقاعد
تكاليف إدارة النظام، ٥-١٤٠، ٢-٥٨
الجهات المعنية بإدارة، ٢-٤٨ إلى
٢-٥١
صاد
صافي الاستثمار في الأصول غير المالية
تعريف، ٤-١٦٦، ٨-٤، الجدول ٤-١،
الجدول ٤-٢، الجدول ٤-١
في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
١-٣٤
المخزونات، ٨-٤٤
صافي اقتناء الأصول المالية، ١-٣٤،
٣-١٥١، ٤-١٦٦، ٩-٥٠، ٩-١٧،
٩-٢٣، الجدولان ٤-١ و ٩-١
صافي إقراض/صافي اقتراض
احتساب، ٤-١٧، ٩-٥٠
الأرصدة عدا الموارد و، ٤-٥٩
الإقراض ناقص السداد مقابل، ٤-٣٠
تأثير استهلاك رأس المال الثابت على،
٨-١٨
تأثير المنحة الرأسمالية العينية على،
٥-١٠٤
تعريف، ٤-١٧، الجدول ٤-١
الرصيد الأولي و، ٤-٥٥
رصيد المالية العامة الكلي و، ٤-٥٧
في اشتقاق إجمالي الادخار، ٧-٥٤
في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
١-١١، ١-٣٤
كأهداف المالية العامة في ظل الترتيبات
الإقليمية، ٥-٣٩
كمؤشر أساسي لرصيد المالية العامة،
٤-٥٣
كمؤشر المالية العامة، ٤-١٩، ٤-٥٣،
الجدول ٤-١ و ٤-٢
مقارنة بمفهوم نظام الحسابات القومية،
٧-١٩
صافي تحمل الخصوم، ١-٣٤، ١-١٥،
٣-١٥١، ٤-١٦٦، ٩-٥٠، ٩-١٧،
٩-٢٣، الجدولان ٤-١ و ٩-١
صافي تدفقات النقد الخارجة من الاستثمار
في الأصول غير المالية، ٨-٤، الجدول
٤-٢
صافي الدين، ٤-٥٤ إلى ٤-٥٥، ٧-٢٤٣
إلى ٧-٢٤٥، الجدول ٤-١، الجدول
٧-١٠
صافي رصيد التشغيل
إجمالي رصيد التشغيل مقابل، ٤-٢٠
الادخار في نظام الحسابات القومية
مقابل، ٧-١٩، ٤-١٨
تعريف، ٤-١٧ إلى ٤-١٨
حساب «الفائض/العجز» في معايير
المحاسبة الدولية للقطاع العام مقابل،
٦-٥٦
حساب، ١-٣٣، ٣-١٤٢، ٤-١٧
في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
١-١١، ١-٣٣، ١-٣٤، ٤-١٧،
الشكل البياني ٤-١، الجدول ٤-١
كمؤشر بديل للدخل القابل للتوزيع،
٥-١١٦
كمؤشر للمالية العامة، ٤-١٨، الجدول
٤-١
التغيرات في صافي القيمة، ٤-٤٠
تقييم الأسعار ذات الدلالة الاقتصادية،
٢-٦٦ إلى ٢-٧٥
توحيد البيانات لعرض إحصاءات،
٣-١٥٣، ٥-٤٢
خصائص، ٢-٣٥، ٢-٤٨، ٢-١٠٤ إلى
٢-١٠٥
خصخصة، ٩-٥٣
الدلالة الاقتصادية، ٢-١٠٤ إلى ٢-١٠٥
رسوم الاشتراك، ٦-٤٢
السلطات الاحتكارية، ٦-٦٣
السيطرة على، ٢-٣٥، ٢-١٠٧ إلى
٢-١١٢، الإطار ٢-٢
شجرة القرارات لتصنيف الكيانات التي
تنتمي لقطاع الشركات العامة الفرعي،
٢-١٢٤، الشكل البياني ٢-٤
صافي القيمة، ٧-٢٢٩، ٧-٢٣٢ إلى
٧-٢٣٣، ١٠-٣٣
الضرائب التي تحصلها، ٥-٣٨
الضرائب مستحقة الدفع من، ٥-٤٢
العمليات شبه المالية، ٢-٤، ٢-١٠٤
في قطاع الشركات المالية، ٢-٥٧
في قطاع الشركات غير المالية، ٢-٥٢
قطاعاته الفرعية، ٢-١٠٤
مصدر إيرادات، ٥-١
المؤسسات غير الهادفة للربح بصفتها،
٢-٣٧، ٥-٦٧
يعاد تصنيف، ١٠-٧٧، ١٠-٨٤
الشركات غير المالية
القطاع الاقتصادي، ٢-٣٥، ٢-٥٢
الشكل البياني ٢-٢
قطاع الشركات العامة، ٢-١١٤، الشكل
البياني ٢-٢
الشركات القابضة، ٢-١٢٨
الشركات المالية العامة
أنواع/ فئات، ٢-٥٤
صندوق تقاعد، مستقل، ٢-٤٧ إلى
٢-٥٢
عمليات الإنقاذ، ٣-٤٢ إلى ٣-٥٣
قطاع الشركات العامة المالية، ٢-١١٥
إلى ٢-١٢١، الشكل البياني ٢-٢،
الشكل البياني ٢-٣
القطاع المؤسسي، ٢-٥٣ إلى
٢-٥٧، الشكل البياني ٢-١، الشكل
البياني ٢-٢
هيئات إعادة الهيكلة، ٢-١٣٠ إلى
٢-١٣١
الشركات المالية المساعدة، ٢-٥٤، ٢-١٢١
الشركات المساهمة، ٢-٣٢
الشركات الوهمية، ٢-١٥
شريحة الاحتياطي، صندوق النقد الدولي،
٣-٨٢، ٣-٨٤ إلى ٣-٨٥،
٣-٨٩
شطب، الدين، ٤-٣٥، ١٠-٢٤، ١٠-٥٧
٣-٤، ٣-٧، ٣-٣٢ إلى ٣-٣٤
شهادة القبول المصرفي، ٧-١٤٥
الشيكات قيد التحصيل، ٩-١٤

صافي القيمة، ٢٣٠-٧	الضرائب	على أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد، ٨٧-٥ إلى ٨٨-٥
صناديق الادخار مقابل، ١٥٠-٢	أرباح عمليات الصرف، ٩٠-٥	على أرباح المؤسسات الاحتكارية، ٦٣-٥ إلى ٦٨-٥
ضمن قطاع الشركات المالية، ٥٣-٢ إلى ٥٥-٢، ١١٥-٢، ٤٣-٢، ٤٧-٢	الاستخراج، ١٣٣-٥	على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة، ٧٢-٥، ٧٩-٥، الجدول ٤-٥
إلى ٥٢-٢	الانتقائية، ٦٢-٥	على استخراج الموارد القابلة للنفاذ، ٨٢-٥
كجهات الوساطة المالية، ٥٤-٢ إلى ٥٥-٢	الأنشطة التجارية، ٧٦-٥	على الأرباح من اليانصيب أو القمار، ٤١-٥
كشركة عامة مالية، ١٠٢-٢	أنظمة احتساب ضرائب الدخل على الشركات، ٤٤-٥	على الإنتاج، ٧٤-٢، ٤١-٧، الجدول ٣-٧
مساهمات أرباب العمل، ١٩-٦ إلى ٢١-٦، ٢٥-٦	الأيلولة، ٥١-٥	على التركات، ٥١-٥
مساهمات الضمان الاجتماعي مقابل المساهمات، ٩٥-٥	بند الضرائب الأخرى، ٩٣-٥	على التلوث، ٨١-٥
مصروفات تنشأ من دخل، ١١٣-٦، ١١٦-٦ إلى ١١٨-٦	البيئية، ١١٥-٧ إلى ١٢١-٧	على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، ٤١-٥ إلى ٤٤-٥، الجدول ٢-٥
مطالبات، على مديري معاشات التقاعد، ١٩٦-٧، ١٩٩-٧ إلى ٢٠٠-٧، ٦٨-٩، ٥٠-٢	التجارة والمعاملات الدولية، ٨٣-٥ إلى ٩٢-٥، الجدول ٥-٥	على السلع والخدمات، ٥٥-٥ إلى ٥٦-٥
معاملات كبيرة لمرة واحدة بين الحكومة، ٦٦-٩ إلى ٦٧-٩، ٦٠-٢ إلى ٦٣-٢	التحليلات القطرية المقارنة، ١٣-١	راجع أيضا النوع المحدد على السلع والخدمات العامة، ٥٧-٥ إلى ٦١-٥، الجدول ٣-٥
صناديق التنمية، ١٦٠-٢ إلى ١٦٢-٢	تدابير التخفيف، ٢٨-٥ إلى ٣١-٥	على السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة، ٧٢-٥، ٧٩-٥، الجدول ٤-٥
صناديق الثروة السيادية، ١٥٢-٢ إلى ١٥٥-٢	التراخيص التجارية أو المهنية، ٨١-٥	على السماح بمزاولة أنشطة، ٧٢-٥، ٧٩-٥، الجدول ٤-٥
صناديق تثبيت المالية العامة، ١٦٠-٢ إلى ١٦٢-٢	التصاريح باعتبارها، ٤٢-٤	على الصادرات، ٨٥-٥
صناديق سوق المال، ٥٥-٢، ١٢١-٢، ١٧٤-٧، ١٧٧-٧	تصنيف، ٢١-٥ إلى ٢٦-٥، الجدول ١-٥	على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة، ٤٥-٥
صناديق/شركات البنية التحتية، ١٦٠-٢ إلى ١٦٢-٢	تعتبر مدفوعات الضرائب معاملات، ٥-٣، ١٠-٣، ١٢-٣ إلى ١٣-٣	على المرافق الترفيهية على المعاملات المالية والرأسمالية، ٦١-٥
صندوق النقد الدولي الائتمان والقروض من، ٨٦-٣ إلى ٨٨-٣	تعريف، ٢٠-٥، ٢٣-٥	على المكاسب الرأسمالية، ٤١-٥ إلى ٤٦-٥، الجدول ٧٧-٥، ٥٤-٥
حساب الصندوق رقم ١، ٨٢-٣	تُفرض بقوة القانون، ٥-٣	على المنظمات الدينية، ٣٩-٥ إلى ٤٠-٥
حساب الصندوق رقم ٢، ٩٠-٣	تُفرض على قيم الأصول أو صافي الثروة على فترات غير منتظمة، ٥٢-٥	على الهبات، ٥١-٥
الحصص، ٨٢-٣ إلى ٨٣-٣	تنسيق، ٢٠-٥	على الواردات، ٨٤-٥
حقوق السحب الخاصة، ١٣١-٧ إلى ١٣٤-٧، ١٣٨-٧، ٣١-٩ إلى ٣٢-٩، ٨٢-٣، ٨٧-٣، ٩١-٣ إلى ٩٥-٣	توحيد بيانات، ١٦١-٣ إلى ١٦٢-٣	على بيع أو شراء النقد الأجنبي وأرباح عمليات الصرف، ٨٨-٥ إلى ٩١-٥
الفائدة التعويضية من، ٨٩-٣	حكومة الولاية يكون لها سلطة فرض، ٩١-٢	على خدمات معينة، ٦٩-٥ إلى ٧١-٥
قيد مراكز الأرصدة والتدفقات للبلدان التي تنشأ نتيجة عضويتها في، ١٣١-٧ إلى ١٣٤-٧، ٣١-٩ إلى ٣٢-٩، ٧٩-٣ إلى ٩٥-٣	خصائص، ٢-٥	على دخل الأفراد أو الأسر، ٤١-٥
كمنظمة دولية، ١٦-٢	الخصومات كإعانات، ٨٩-٦، ٣١-٥	على دخل الشركات، ٤١-٥
مركز الاحتياطي في، ٨٤-٣ - ٨٥-٣	الخصومات، ٢٩-٥ إلى ٣٢-٥	على رأس المال، ٥١-٥
المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، ٥٢-٣، ٣٩-١	الرسوم الإدارية مقابل، ٧٣-٥ إلى ٧٥-٥	على صافي الثروة، ٥٠-٥
المعيار الخاص لنشر البيانات، ٣٩-١، ٥٢-٣	رسوم رأس المال، ٥٢-٥	على عمليات الصرف، ٩١-٥
ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، ٥٢-٣، ٥١-٤	الربح و، ١٢٨-٥، ١٣٣-٥	على ملكية الممتلكات غير المنقولة، ٤٩-٥
النظام العام لنشر البيانات، ٣٩-١، ٥٢-٣	الضرائب الأخرى على استخدام سلع وعلى السماح باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة، ٨١-٥	الغرامات والجزاءات التي يتم فرضها على الضرائب المتأخرة، ٢٤-٥، ١٤٣-٥
ضاد	الضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية، ٩٢-٥	الغرامات والجزاءات على الضرائب المتأخرة، ٢٤-٥، ١٤٣-٥
ضخ رأس المال، ١٣٠-٢، ٤٣-٣، ٤٧-٣ إلى ٥٣-٣، الإطار ٣-٦، الشكل البياني ٢-٣	الضرائب الأخرى على السلع والخدمات، ٨٢-٥	في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ٢٥-٥
	الضرائب الضمنية الناتجة عن فرض البنك المركزي، ٧٠-٥، الإطار ٢-٦	قيد الفائدة المحملة على الضرائب المتأخرة، ٢٤-٥، ٨٢-٦
	الضرائب العامة على السلع والخدمات، ٥٧-٥ إلى ٦١-٥، الجدول ٣-٥	قيد على الأساس النقدي، ١٠٤-٣
	ضرائب مخصصة، ٤١-٢، ٧٩-٢، ٣٩-٥، ١٤٦-٢	
	العبء، تحليل المالية العامة، ٥٥-٤، ٩-٥، الجدول ١-٤	
	عرض على أساس إجمالي مقابل على أساس صاف، ١٤٣-٣ إلى ١٤٥-٣	
	عرض على أساس صاف، ١٤٣-٣ إلى ١٤٥-٣	
	العرض محاسبيا، ١٤٣-٣، ١٤٥-٣	
	العفو، ١٩-٥	

- القيمة المضافة، ٥٨-٥
كإيرادات، ٥-٣، ١٠-٣ إلى ١٣-٣،
٢٣-٤، ١٥-٥، ١٠-٥ إلى ٢-٥
للحكومة المركزية صلاحية فرض،
٨٥-٢
مبادئ عزو، ٣٠-٣، ٣٣-٥ إلى ٤٠-٥
المباشرة مقابل غير المباشرة، الجدول
١-٤
المبيعات، ٥٩-٥
متعددة المراحل، ٦٠-٥
متكررة على ملكية الممتلكات عدا
الممتلكات غير المنقولة، ٥٣-٥
مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة،
٤٥-٥
المدفوعات العينية، ٢٤-٣
المركبات، ٧٩-٥، ٨٠-٥
المساهمات الاجتماعية مقابل، ٩٦-٥
المستردة، ١٤-٥، ٧-٥، ٢٧-٥
المستقطعة من العاملين، ١٦١-٣،
١٢-٦
المفروضة على الانبعاثات، ٨١-٥، ٤-٥
٤٨ إلى ٤٩-٤
من العاملين بالوحدات الحكومية،
١٦١-٣
المنظمات الإقليمية و، ١٨-٢
الموازنة المشتركة للاتحادات
الاقتصادية، ٢٨-٥، ٢٦-٥ إلى ٢٨-٥
النفقات، ٢٨-٥
وقت قيد وقياس، ٥٧-٣ إلى ٦٠-٣،
٦٢-٣، ٧٦-٣ إلى ٨٦-٣، ١٠-٥ إلى
٢٠-٥
يحق للحكومات المحلية فرض، ٩٥-٢
الضرائب الأخرى، ٩٣-٥
التصنيف في نظام الحسابات القومية
لعام ٢٠٠٨ مقارنة بنظام إحصاءات
مالية الحكومة، ٢٥-٥
على استخدام سلع وعلى السماح
باستخدام سلع أو مزاولة أنشطة،
٨١-٥، الجدول ٤-٥
على الإنتاج، ٧٤-٢، ٤١-٧، الجدول
٣-٧
على التجارة والمعاملات الدولية، ٩٢-٥،
الجدول ٥-٥
على الدخل والأرباح والمكاسب
الرأسمالية، ٤٢-٥، الجدول ٢-٥
على السلع والخدمات، ٥٥-٥، ٨٢-٥
ضرائب الاستخراج، ١٣٣-٥
الضرائب الانتقائية، ٥٥-٥، ٥٧-٥، ٦٢-٥،
٧١-٥، ٨٤-٥، ٩٦-٥
ضرائب الأيلولة، ٥١-٥
الضرائب البيئية، ١١٥-٧ - ١٢١-٧،
الجدول ٢-٥ إلى ٥-٥
ضرائب التركات، ٥١-٥
ضرائب الدخل
تصنيف وقيد، ٤٢-٥ إلى ٤٤-٥، الجدول
٢-٥
تعريف ونطاق، ٤١-٥
- المبالغ المعادة، ١٤٥-٣
يتم القيد في الفترة، ٨٢-٣ إلى ٨٣-٣،
١٢-٥، ١٥-٥، ٤٣-٥
يقتطعها من العاملين، ١٢-٦
ضرائب الدمغة، ٩٣-٥
الضرائب الرأس مالية، ٥١-٥، ٢٥-٥،
١٢٤-٦، ٣٩-٧، ٦٧-٧، الجدول
١-٤
الضرائب العامة على السلع والخدمات،
٥٧-٥، ٦١-٥، الجدول ٣-٥
الضرائب المباشرة، ٩-٥، الجدول ١-٤
ضرائب المبيعات، ٥٥-٥، ٥٩-٥
ضرائب المركبات، ٧٩-٥ إلى ٨٠-٥، ٧-٥
٤٠، الجدول ٤-٥
ضرائب النفوس، ٩٣-٥
ضرائب الهبات، ٨١-٣، ٥١-٥
الضرائب على الرواتب، ٢٣-٥، ٢٥-٥،
٤٥-٥، ٧٦-٥، ٩٦-٥
الضرائب على الصادرات، ٨٥-٥
الضرائب على المكاسب الرأس مالية
الضرائب على الممتلكات، ٨٤-٣، ٤٦-٥ إلى
٥٤-٥، ٧٧-٥
الضرائب على رقم المبيعات والضرائب
العامة الأخرى على السلع والخدمات،
٦٠-٥، الجدول ٣-٥
الضرائب غير المباشرة، ٩-٥، الجدول
١-٤
ضرائب متكررة، ٤٩-٥ إلى ٥٠-٥، ٥٣-٥،
٥٧-٥، ٧٧-٥
الضمانات
الالتزامات الاحتمالية و، ٢٥٣-٧، الشكل
البياني ٢-٧
تصنيف، ٤٩-٣
التي تمنح لمرة واحدة، ٢٥٥-٧ إلى
٢٦٠-٧
السيطرة بموجب، الإطار ٢-٢
في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
٤٩-٣، ١٥-٤، الجدول ٦-٤
للمخاطر المقترنة، ٤-١، ١٩-١، ٧١-٢
النظم الموحدة. راجع نظم الضمانات
الموحدة
ضمانات الائتمان، ٢٥٩-٧، ٥٧-٩،
٧٢-٤
الضمانات التي تُمنح لمرة واحدة، ٢٥٣-٧
إلى ٢٦٠-٧، الشكل البياني ٢-٧،
الجدولان ٦-٤ و ١٠-٧
الأصول المالية/الخصوم مقابل،
٢٥١-٧، ٢٠٧-٧
الضمانات الموحدة مقابل، ٢٠١-٧،
٨٠-٤
عمليات الإنقاذ و، ٥٢-٣
المعالجة وفق معايير المحاسبة الدولية
للقطاع العام، ٢١-٦، الإطار ١-٦
- طاء
الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات
ووضع الاستثمار الدولي، ٨-١،
٣٥-١، ٢٩-٢، ٥٢-٣، ٥-٧
- الإطار التحليلي لإحصاءات مالية
الحكومة و، ٧٣-٧ إلى ٩٨-٧
طريقة الجرد المستمر، ٣٢-٧، ٤٥-٧،
الإطار ١-٦
الطيف الترددي، ١٩-٧، ٤-٤، ٢٣-٤
إلى م ٢٥-٤، ٣٨-٤، الجدول ٧-٧
الطيف الكهرومغناطيسي، ١٢-٧، ١٠٣-٧،
٢٣-٤، ١٠-٥٢
عين
العبء الضريبي، ٣-١، الجدول ١-٤،
٣٨-٥
عبء المالية العامة، ٩-٥، الجدول ١-٤
العجز/الفائض الكلي، ٣٢-١ إلى ٣٤-١
عدا الموارد
رصيد التشغيل الأولي، ٢-٤
رصيد التشغيل، الجدول، ٢-٤
صافي الإقراض/صافي الاقتراض،
٥٩-٤، الجدول ٢-٤
صافي الإقراض/صافي الاقتراض
الأولي، ٢-٤
العسكرية
راجع أيضا نظم الأسلحة
القواعد، ٩-٢ إلى ١٠-٢، ١٣-٢، ٤٨-٧
المخزونات، ٨٦-٧، ٤٧-٨، الجدول ٦-٧
المساكن من أجل العسكريين، ٤٤-٧،
٤٧-٧
المعدات، ٤٩-٦، ٥٢-٧
العقود الآجلة، ٢١٣-٧
عقود التأجير
أنواع، ٤-٤ إلى ١٧-٤. راجع أيضا
الأنواع المحددة، التأجير التمويلي؛
والتأجير التشغيلي؛ وعقود الموارد
راجع أيضا العقود وعقود الإيجار
والتراخيص
كأصول، ٥٣-٤ إلى ٥٧-٤، الإطار
٣-٤
عقود التأجير التشغيلي، ٩٠-٣، ١٠٨-٧،
٥٧-٨، ٤-٤، ٦-٤ إلى ٩-٤،
٣٧-٤، الجدول ٨-٧
الربع مقابل، ١٣١-٥ إلى ١٣٢-٥
عقود التأجير التمويلي مقابل، ٥٠-٦،
١٢-٤
معالجة عقود التأجير كأصول مقابل،
٥٤-٤ إلى ٥٦-٤
عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول،
١٠٧-٧، ١٠٨-٧، ٥٧-٨، ٥٦-٤،
الجدول ٨-٧
عقود التأجير التمويلي، ٤-٤، ١٠-٤ إلى
١٥-٤، ٥٥-٤
الأصول الثابتة المقتناة بموجب، ٣٨-٧
تعريف، ١٥٨-٧، ١٠-٤
عقد تأجير تشغيلي مقابل، ٥٠-٦،
٣٧-٤
وقت القيد، ١٧-٨
عقود الخيار، ٢٠٩-٧ إلى ٢١١-٧
عقود المبادلات، ٢١٥-٧ إلى ٢١٧-٧، ٣-٣
٢٠ إلى ٢٣-٣، ٦٧-٣ إلى ٧١-٣

- القيمة الاسمية
إجمالي الدين، ٢٤١-٧
تحديد، ٢١-٧
تعريف، ١١٥-٣
الدين المضمون من الحكومة، ٢٥٥-٧
القروض المتعثرة بالقيمة العادلة مقابل، ٢٦٣-٧
القروض الميسرة، ٢٤٦-٧، ١١-٩
القيمة الظاهرية مقابل، ١١٥-٣
كبدل لتقدير القيم السوقية، ٣٠-٧
للقروض، ٢٦٣-٧
للمتأخرات تساوي، ٢٥٠-٧
القيمة الحالية للعائدات المستقبلية، ٣٣-٧
القيمة الدفترية، ١١٥-٣، ١٤٦-٦، ١٧٣-٧
القيمة الظاهرية، ١١٥-٣، ١١٧-٣، ١٦٣-٧
يُقَدَّر إجمالي الدين، ٢٣٨-٧، ٢٤٢-٧، ١٠-٧
الجدول
القيمة العادلة، ١١٥-٣، ١٤٢-٧، ١٦٣-٧، ٥٥-٩، ٢٦٢-٧، ٢٢٣-٧، ٢٠٤-٧
٣-٢، ٥٢-٤، ١٢-٤، ٢٧-٦، ٦-٦
٣٠، الإطار م-٦، الجدول ١٠-٧
- كاف**
الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة، ٥١-٤، ٦-١
الكفالة، ١٤٤-٥، ٢٢٦-٧، ١٤٤-٧
الكمبيالات
أمثلة، ١٤٤-٧
تحديد القيمة، ٢٧-٧، ١٥٤-٧
تعريف، ١٤٤-٧
شهادة القبول المصرفي، ١٤٥-٧
كسندات بسعر الإصدار المخصص، ٧١-٦، ٤٠-٩
مكاسب أو خسائر حيازة على، ٢٩-١٠
الكوارث الطبيعية، ٤٦-٥، ٣٧-٦، ٥٨-٦
٩١-٦، ١٦-١٠، ١٠-١٠ إلى ١٠-١٠
١٠-٢، ٦١
الكيانات التابعة الافتراضية كعناصر
المستوى الحكومي، ٤٢-٢ إلى ٤٤-٢، ٥٥-٣، ١٦٢-٢
كيانات ذات غرض خاص
استثمار أجنبي مباشر في الكيانات غير
المقيمة، ١٣٤-٥
إقامة، ١٥-٢، ١٣٨-٢ إلى ١٣٩-٢
تُصنَّف كوحدات مؤسسية، ١٣٧-٢ إلى ١٣٨-٢
تصنيف ديونها، ٥٤-٣ إلى ٥٨-٣
تصنيفها حسب القطاع، ١٣٧-٢ إلى ١٣٩-٢
حصص ملكية، ١٧٠-٧
سماته النمطية، ١٣٦-٢
الشركات التابعة الافتراضية الحكومية، ٤٣-٢
قيد كافة التدفقات ومراكز الأرصدة، ١٣٨-٢ إلى ١٣٩-٢
- نطاق التغطية في إطار إحصاءات مالية
الحكومة لرصد معاملات، ٢٦-١
الوحدات المؤسسية التي تخضع، ٦٣-٢
القطاع العام غير المالي، ١٢٢-٢
القطاع العام للحكومة المركزية، ١٢٢-٢
القطاعات المؤسسية
الأسر المعيشية، ٦٠-٢
أنواع، ٥٠-٢
تعريف، ٥٠-٢
الحكومة العامة، ٥٨-٢ إلى ٥٩-٢
الشركات المالية، ٥٣-٢ إلى ٥٧-٢
الشركات غير المالية، ٥٢-٢
العلاقة بين الوحدات المؤسسية و، ٥١-٢
الشكل البياني ١-٢
القطاعات الفرعية، ٦٢-٢
المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم
الأسر المعيشية، ٦١-٢
القواعد المحاسبية
اتساق مجموعات البيانات الاقتصادية
الكلية، ٩-٧ م - ١٢-٧ م، ٩٨-٧ م، ١٠٥-٧ م
تحويل العملة، ١٣٢-٣ إلى ١٣٣-٣
تقييم، ١١٣-٣
راجع أيضا الإطار التحليلي لإحصاءات
مالية الحكومة: توحيد البيانات: وقت
قيد التدفقات الاقتصادية: نوع النظام
المحاسبي
عرض على أساس إجمالي أو على أساس
صاف، ١٤٣-٣ إلى ١٥١-٣
عملة التقويم وعملة التسوية، ١٣٧-٣
إلى ١٣٩-٣
فترة الإبلاغ، ٥٢-٣
القيد الدائن، ٥٥-٣
القيد المدين، ٥٥-٣
معالجة العملة المحلية والعملة الأجنبية، ١٣٦-٣
١٣٤-٣ إلى ١٣٦-٣
المبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة
بإبلاغ البيانات، ٥٣-٣، ٥٢-٣
نظام القيد المزدوج للأحداث
الاقتصادية، ٥٤-٣
وحدة الحساب، ٥١-٣، ١٣٠-٣ إلى ١٣١-٣
قياس رصيد المالية العامة، ٥٣-٤، الجدول ١-٤
القيد على أساس الالتزامات، ٦١-٣، ٧٠-٣
إلى ٧١-٣
وقت قيد المعاملات، ٦٥-٣
القيد على الأساس النقدي، ٢-٤
أوجه القصور في، ٧٠-٣ إلى ٧٢-٣
تعريف، ٦٧-٣
في بيان مصادر واستخدامات النقدي، ٣-٣ إلى ١٠٣-٣، ١٠٦-٤، ٣٤-٤، ١١-٥، ٧-٦
قيد المعاملات عند، ٦٠-٣، ٦٧-٣
القيد المدين، ٥٤-٣ إلى ٥٥-٣
القيد المزدوج، ٥٤-٣، ٥٦-٣، ١٣-٧ م
القيم المستهلكة، ١١٥-٣
- القطاعات الفرعية، ٦٢-٢، ٧٦-٢ إلى ١٥٣-٣، ١٠٣-٢
معاملات التحويلات التي عادة ما تقوم
بها، ١٠-٣
مقارنة بيانات الإحصاءات على المستوى
الدولي لكل قطاع فرعي من، ٧٧-٢، ٤٢-٥ م
نطاق التغطية في إطار إحصاءات مالية
الحكومة لرصد معاملات، ٢٦-١
نطاق التغطية في إطار إحصاءات مالية
الحكومة، ٢٦-١، ٤-٢، ٤-٧
الوحدات المؤسسية التي تؤدي، ٥٨-٢، ٦٤-٢
وحدات مقيمة في، ١٤-٢
الوظائف الاقتصادية، ٣٨-٢
وعلاقته بالقطاعات المؤسسية الأخرى، ١٢٢-٢، الشكل البياني ١-٢، الشكل البياني ٢-٢
يتألف من، ٥٨-٢ إلى ٥٩-٢
يعاد تصنيف وحدة لتحويل إلى ومن، ٧٩-١٠ إلى ٧٦-١٠
قطاع الحكومة المركزية الفرعي
الإحصاءات عن الحكومة المركزية تحظى
بأهمية خاصة، ٨٦-٢
تعريف، ٨٥-٢
توحيد البيانات داخل كل قطاع، ١٥٥-٣
قيد أي وظائف لهذه السلطة النقدية، ٨٩-٢
مسؤوليتها، ٨٥-٢
الوحدات المؤسسية الخاضعة لسيطرة، ٨٧-٢ إلى ٨٩-٢
القطاع العام
استخدامات إطار إحصاءات مالية
الحكومة في تحليل، ١٠-١ إلى ١٢-١
تجميعات الوحدات المؤسسية، ١٢٢-٢
إلى ١٢٣-٢، الشكل البياني ٢-٢
تعريف، ٢-١، ٦٣-٢
تغطية إطار إحصاءات مالية الحكومة، ٢-١، ٤-١، ٢٦-١، ١-٢، ٤-٢، ٧-٤
توحيد البيانات لعرض إحصاءات، ١٦٤-٣، ١٥٦-٣، ١٥٣-٣
راجع أيضا الشركات العامة
شجرة القرارات لتصنيف الكيانات التي
تنتمي، ١٢٤-٢، الشكل البياني ٤-٢
العلاقة مع القطاعات الرئيسية الأخرى، ٦٢-٢، الشكل البياني ٢-٢
العناصر الرئيسية، ٦٣-٢، الشكل البياني ٣-٢
قطاع الشركات العامة المالية الفرعي، ١١٥-٢ إلى ١٢١-٢
قطاع الشركات العامة غير المالية
الفرعي، ١١٤-٢
القطاعات الفرعية، ٦٣-٢، الشكل البياني ٣-٢
معايير المحاسبة، ٣٥-١، ١-٦ م إلى ٥٦-٦ م

الكيانات القانونية والاجتماعية، ٣٠-٢ إلى ٣٨-٢ وظائف، ١٣٧-٢	القيمة، ٢٥٠-٧ كبنء للتذكرة في الميزانية العمومية، ٢٥٠-٧ إلى ٢٤٧-٧ كمعاملات في الأصول المالية والخصوم، ٢٣-٩ إلى ٢٠-٩ مجالس التسويق، ٦٥-٥، ٨٦-٥ إلى ٨٧-٥ راجع أيضا هيئات تنظيم الأسواق مجالس العملة، ١٧-٢، ١١٨-٢ المجملات أسباب توحيد البيانات، ١٥٥-٣، ١٥٨-٣ البنود الموازنة يتم الحصول عليها، ١٤٢-٣ القيمة التحليلية، ١٤٠-٣، ٥٣-٤ ٥٤-٤- تعريف، ١٤١-٣ للإيرادات لأغراض تحليل المالية العامة، ٩-٥ مجموع التغير في صافي القيمة، الجدول ٤-١ م راجع أيضا التغيرات في صافي القيمة مجموع النفقات أو المصروفات، الجدول ٤-١ م راجع أيضا النفقات مجموعات البيئة، ٦١-٢ المخاطر الاجتماعية، ٤٦-٢، ٤-٥، ٩٦-٦، ١-٢ م المخزونات استخدام السلع والخدمات و، ٦-٦، ٢٩-٦، ٤٤-٦، ٣-٦ إعادة تصنيف، ٨٢-١٠، ٨٤-١٠ الأعمال قيد الإنجاز، ٨٠-٧ إلى ٨٢-٧، ٤٧-٨ تحويل سلع محتفظ بها كمخزونات، ٤٠-٦، ٣٧-٦ التحويلات الرأسمالية عدا، ١٦-٣ تصنيف، ٥٠-٣، ٩١-٣، ٦-٦، ٧٥-٧ إلى ٨٦-٧، ٤٥-٨ إلى ٤٦-٨، الجدول ٦-٧ تعريف، ١٨-٧، ٧٥-٧ التغيرات الأخرى في حجم، ٦٣-١٠، ٧٠-١٠، ٨٢-١٠، ٨٤-١٠ التغيرات تُعرض على أساس صافٍ، ٢٠-٨، ١٤٧-٣، ١٩-٨ إلى ٢٠-٨ تقييم، ٧٨-٧، ١٠-٨، ٤٤-٨ تكاليف نقل الملكية على، ٦٠-٦، ٤٥-٨ الحيوانات والنبات ضمن، ٦٠-٧ إلى ٦١-٧، ٦١-٨، ٣٤-٨ الخسائر الاستثنائية في، ٧٠-١٠ الذهب في صورة، ١٢٩-٧، ٣٠-٩ السلع المشتراة بغرض إعادة البيع، ٨٤-٧ إلى ٨٥-٧، ٤٧-٨ السلع تامة الصنع، ٨٣-٧، ٤٧-٨ صافي الاستثمار في، ٤٨-٨، ٤٤-٨ العسكرية، ٨٦-٧، ٤٣-٨، ٤٧-٨	الكيانات القانونية والاجتماعية، ٣٠-٢ إلى ٣٨-٢ وظائف، ١٣٧-٢ لام اللاعبون الرياضيون، ٥١-٤ ميم مبادرات التمويل الخاص، ٣٩-٧، ٥٨-٤ م المبادلات سعر السوق المعرف بهذه الطريقة، ١٠٨-٣ في الأصول و/أو الخصوم، ٤٤-٣، ٨-٥، ٥-٦، ١١٩-٧، ٣-٩، ٥-٣ م مزيج من المبادلة والتحويل، ١١-٣، ١٢٣-٣ معاملة نقدية، ٩-٣ المبادلة خارج السوق، ١٦٢-٧، ٦٧-٣ م إلى ٧١-٣ م المبالغ المستردة/ المبالغ المسترجعة من المدفوعات الزائدة، ١٠٤-٣، ٥٩-٣، ١٠٤-٣، ١١٠-٣، ١٤٣-٣، ١٤٥-٣، ٧-٥، ٤-٦، ٢٧-٥ مباني السجون، ٤٧-٧ مباني المدارس، ٤٧-٧ مباني المستشفيات، ٤٧-٧ المباني والإنشاءات تتألف من، ٤١-٧ إلى ٥١-٧، الجدول ٣-٧ تقييمها، ٤١-٧، ٤٥-٧ لا يتم تشغيلها على الإطلاق، ٦٩-١٠ مملوكة لغير مقيمين، ١٣-٢ وقت القيد، ٣٧-٧، ١٥-٨ يتم قيد المعاملات في، ٢٨-٨ إلى ٣٢-٨ راجع أيضا النصب التذكارية مبيعات السلع والخدمات، ٧٥-٢، ١٤٤-٣، ١٦٢-٣، ١-٥، ٦-٥، ١٣٦-٥ إلى ١٤-٥، ٤٧-٨، ٥٨-٢ م، ٩-٤ م، ١٢٣-٧ م راجع أنواع المبيعات ذات الصلة الضرائب على استخدام السلع مقابل، ٧٥-٥ إلى ٧٣-٥ المبيعات العرضية، ١٣٩-٥، ٩-٥ م، ٥-٥ م، ٢٧، الجدول ١٠-٥ المتأخرات بموجب عقود المشتقات المالية، ٢٢٦-٧ تعريف، ٧١-٣، ٢٤٧-٧، ٢٠-٩، الجدول ١-٤ م التغيرات في تصنيف، ٨٤-١٠ القيد بموجب نظام المحاسبة، ٢٤٨-٧ إلى ٢٥٠-٧، ٢٦٦-٧ الخطوة الأولى في مسار التحويل، ٣٨-١ سعر فائدة على، ٨٠-٦ وقت قيد مدفوعات سداد الديون عند، ٩٧-٣
---	--	--

- أرباب العمل، كمصروفات، ١٩-٦ إلى ٢٦-٦
- إلى برامج التأمين الاجتماعي، ٩٨-٥ إلى ١٠٠-٥
- تصنيف، ٢٣-٤، ٩٤-٥ إلى ٩٥-٥، الجدول ٦-٥
- تعريف، ٤-٥، ٩٤-٥، ٩٤-٢، ٩٦-٥
- الضرائب مقابل، ٩٦-٥
- طوعية مقابل إلزامية، ٩٤-٥، ٩٦-٥، ١٧-٢ إلى ١٦-٢
- العبء على المالية العامة من المعاملات المرتبطة، ٥٥-٤، الجدول ١-٤
- كإيرادات، ٢٣-٤، ٤-٥
- كتحويلات، ١٠-٣، ١٤-٣
- لبرامج الضمان الاجتماعي، ٩٧-٥
- المحتسبة، ١٠٠-٥، ٢٥-٦، ٢٦-٦، ١٠٥-٦
- المعاملات التي ينشأ عنها التزام معترف به لا تعتبر، ٩٥-٥
- وقت القيد وقياس، ٧٧-٣ إلى ٨٢-٣، ١٧-٥ إلى ٢٠-٥
- مستحقات
- التأمين على الحياة والتأمين الادخاري، ٦٢-٩، ٧١-١٠
- السلع والخدمات في المستقبل، ١١٢-٧، ٥١-٤ إلى ٥٢-٤
- معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل، ١٠٢-٢، ٩٥-٥، ١١٦-٥، ١٨٩-٧
- ٦٣-٩، ٣٦-١٠، ٤١-١٠، ٧٢-١٠
- المعاملات التي تُصنّف كتحويلات، ١٢-٣
- المنافع الاجتماعية، ٢٢-٦، ٣٨-٢
- مستحقات التقاعد
- تحمل، ١٤٨-٥، ١٢٤-٦، ٦٦-٩ إلى ٦٧-٩
- ٦٣-٢، ٦٣-٩، ١٨٩-٧ إلى ١٨٩-٧، ٦٣-٩
- إلى ٦٧-٩
- تعريف، ١٩٠-٧
- التغيرات الأخرى في حجم الأصول، ١٠-١٠
- ٧٢ إلى ٧٤-١٠
- التغيرات في تصنيف، ٨٤-١٠
- تقييم، ١٩٧-٧
- في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ١٠٢-٢
- لتحديد الدخل القابل للتوزيع، ١١٦-٥
- مصادر التغيرات في، ٥٤-٢
- مصروفات الملكية التي تعزى إلى، ١١٣-٦
- المعالجة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مقابل إحصاءات مالية الحكومة، ٩٧-٦، ٩٥-٥
- مكاسب وخسائر على التزامات، ٣٦-١٠ إلى ٤١-١٠
- المستشفيات
- كأسرة معيشية مؤسسية، ٢٨-٢
- كمؤسسات تشتغل بالإنتاج السوقي، ١١٤-٢، ١٢٧-٢
- كمؤسسات غير هادفة للربح، ٣٧-٢، ٩٧-٢، ١٣٩-٥
- المشاريع المشتركة، ١٤٠-٢ إلى ١٤٣-٢، ٤٠-٤
- المشتقات، المالية
- أدوات دين مقابل، ١٥-٧ إلى ١١٩-٧
- التسوية، ٧٦-٩
- تصنيف، ٢٨-٤، ٧٠-٩ إلى ٧٦-٩
- تعريف، ٢٠٤-٧
- التغيرات في تصنيف، ٨٤-١٠
- تقييم، ٢٠٤-٧، ٧٣-٩
- عقد يستلزم خدمة مستمرة، ٧٤-٩
- عقود الخيار، ٢٠٩-٧ إلى ٢١١-٧
- عقود المبادلات، ٢١٥-٧ إلى ٢١٧-٧
- العقود من النوع الآجل، ٢١٠-٧، ٢١٢-٧ إلى ٢١٤-٧
- عنصر دين ناشئ عن المبادلات خارج السوق، ٦٧-٣ إلى ٧١-٣
- الفائدة مقابل مدفوعات التسوية، ٦٣-٦
- قابلية الموازنة، ٢٠٥-٧
- مبيعات في السوق الثانوية، ٧٣-٩
- المشتقات الائتمانية، ٢١٨-٧
- مكاسب وخسائر حيازة على، ٤٢-١٠
- نوعان من المشتقات المالية، ٢٠٨-٧
- هوامش، ٢١٩-٧ إلى ٢٢٠-٧، ٧٥-٩
- المشتقات، المتضمنة، ١٤٨-٧، ٢٠٧-٧
- سندات الدين ذات، ٤٣-٩، ٧٩-٦
- المشتقات الائتمانية، ٢٠٧-٧، ٢١٨-٧
- المشتقات المالية. راجع المشتقات، مالية
- المصادرات، ١٤٢-٥ إلى ١٤٤-٥
- المصروفات
- الأنواع الرئيسية، ٢٤-٤
- تحصيل رسم وقيد، ٣٥-٥
- تصنيف، ٢١-١، ١-٦، ٣-٦، ٨-٦، ١٢٦-٦
- الجدول ٢-٤، الجدول ٢-٦، راجع الجدول ٢-٨، الجدول ٦-٨
- أيضا تصنيف وظائف الحكومة
- تعريف، ١٦-٤، ٢٤-٤، ١-٦
- تقييم، ١٠٧-٣ إلى ١١٢-٣
- توحيد البيانات، ١٦٢-٣، ١٦٥-٣
- خصومات ضريبية قابلة للدفع، ٣١-٥
- راجع أيضا الفئات ذات الصلة بالمصروفات مثل تعويضات العاملين؛ مصروفات الفائدة؛ مصروفات الملكية
- عرض على أساس إجمالي/على أساس صاف، ١٤٣-٣ إلى ١٥١-٣
- في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ٣٣-١، ١٦-٤، الشكل البياني ١-٤
- المبالغ المستردة، ٤-٦
- المصروفات المستحقة مقابل المصروفات التي سوف تسوى نقدا، ٣٥-٤
- معاملات لا ينبغي قيدها، ٢٤-٤، ٥-٦، ٤٤-٥
- المنظمة الإقليمية، ٢٩-٥ إلى ٣٠-٥
- مؤشرات المالية العامة عن طريق، ٥٣-٤، ٥٥-٤، ٥٧-٤، الجدول ٤-٤
- ١، الجدول ٤-٢
- النظام المحاسبي لتسجيل قيود، ٥٥-٣ إلى ٥٦-٣
- وقت القيد، ٧٧-٣، ٩٢-٣ إلى ١٠٤-٣، ٧-٦ إلى ٦-٦
- مصروفات الملكية
- أشكال، ١٠٨-٦
- تعريف، ١٠٨-٦
- راجع أيضا الشكل ذات الصلة لأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها، ١٢١-٦
- للأرباح الموزعة، ١٠٩-٦ إلى ١١٠-٦
- لربح، ١٢٠-٦
- للمبالغ المنصرفة من دخل الاستثمار، ١١٣-٦ إلى ١١٩-٦، ٣٦-١٠
- لمسحوبات الدخل من أشباه الشركات، ١١١-٦ إلى ١١٢-٦
- مصروفات/ إيرادات الموارد، الجدول ٤-٢
- المطالبات الرأسمالية
- مستحقة الدفع، ١٢٥-٦، ٧٩-٤، ٧-٧
- ٦٧، ٩٢-٧، الجدول ١١-٦
- مستحقة القبض، ١٥١-٥، ٨٠-٤
- ٦٧-٧، ٩٢-٧، الجدول ١٢-٥
- المطالبة المالية
- إنهاء، ٣-٩
- تعريف، ٤٧-٣، ١٥-٧. راجع أيضا أنواع المطالبات ذات الصلة
- معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل، ١٠٢-٢، ١٤٧-٢، ٤٨-٤، ٥٠-٤، ٩٤-٥
- ٢١-٦، ٢٦-٦، ١٨٩-٧ إلى ١٩٨-٧
- ٢١-٢، ٢٤-٢، ٤١-٢ إلى ٤٣-٢
- الشكل البياني ١-٢، الشكل البياني ٢-٢
- المعاملات
- احتساب، ٢٨-٣
- إعادة العزو في قيد، ٣٠-٣
- إعادة ترتيب، لقيد، ٢٧-٣ إلى ٣٠-٣
- اندماج، ٣١-١، ٣٦-٣
- التجزئة، ٢٩-٣
- تحويل العملة لتسجيل، ١٣٢-٣ إلى ١٣٣-٣
- تحويل المسار في قيد، ٢٨-٣
- التحويلات باعتبارها، ١٠-٣ إلى ١٨-٣
- تصنيف حسب الطرف المقابل، ٢٣-٢
- ١٦٥-٣، الجدول ١-٣، الجدول ٢-٩
- الجدول ٨-٤
- تصنيف، ١٥-١، ٢١-١، ٧-٣، ٢١-٥
- إلى ١٤٨-٦، ٨-٦، ٢٢-٥
- ٢٤-٩، ٢٣-٨ إلى ٢١-٨
- إلى ٢٧-٩، الجدول ١-٥، الجدول ١-٦
- الجدول ٦-٢، الجدول ١-٨، الجدول ١-٩

تعريف، ٥-٣، ٩-٤	المعاملات غير النقدية	على خيارات اكتتاب الموظفين، ١٠-٤٣
تقييم. راجع التقييم	انعكاسات اقتصادية، ٣-١٩	على نظم التأمين والتقاعد والضمانات
خصائص المعاملات، ٣-٧ إلى ٣-٣٠	أنواع، ٣-٢٠	الموحدة، ١٠-٣٥ إلى ١٠-٤١
الداخلية/داخل الوحدات، ٣-٢٦	بين طرفين، ٣-٢١ إلى ٣-٢٥	في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
راجع أيضا الأنواع المحددة للمعاملات	تعريف، ٣-١٩	١٠-٤، ٤-٤٦، ١٠-٢، الجدول ٤-٥،
العيني، ٣-٢٣ إلى ٣-٢٥	الداخلية، ٣-٢٦	الجدول ١٠-١
غير النقدية، ١-٢٨، ٣-١٩ إلى ٣-٢٦	في إطار إحصاءات مالية الحكومة،	قياس، ١٠-٩ إلى ١٠-١٠
في إطار إحصاءات مالية الحكومة،	١-٢٨، ٣-٦٤	قيد، ١٠-٥
١-١٥، ١-٢٠، ١-٢٦ إلى ١-٢٨،	يختلف قيد هذه المعاملات في نظام	كمنافع اقتصادية، ٣-٣٧
١-٣٢ إلى ١-٣٤، ٣-٦ إلى ٣-٧،	الحسابات القومية، الإطار م٧-١	لا تشمل التغير في قيمة، ١٠-٨
١-٢٢، الشكل البياني ٤-١، الجدول	معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام،	لسندات الدين، ١٠-٢٤ إلى ١٠-٢٩
١-٤، الجدول ٢-٤	١-٩، ٤-٦٤	المتحققة وغير المتحققة، ١٠-٦ إلى
المبادلات باعتبارها، ٣-٩	العلاقة بين، م٦-٦٣، م٦-١ إلى م٦-٥٦	١٠-٧، م٦-٣١ إلى م٦-٣٣
المعاملات غير النقدية بين طرفين،	٥٦، الإطار م٦-١	محايدة وحقيقية، ١٠-١١
٢١-٣ إلى ٢٥-٣	معدات النقل، ٧-٥٤، الجدول ٧-٤	الملكية
المقايضة، ٣-٢٢	معدات تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر	الاقتصادية، ٣-٣٨، ٣-٣٩، ٧-٥،
نظام القيد المزدوج، ٣-٥٤	والاتصالات، ٧-٥٢، ٧-٥٦، الجدول	م٤-٤
النقدية، ٣-٨ إلى ٣-١٨	٧-٤	تحويل الأصول إلى أشكال جديدة عند
وقت القيد، راجع وقت قيد التدفقات	المقاولون، ٦-٣٣	تحويل ملكيتها، ٣-٤١
الاقتصادية	المقاييس المشتقة، ٣-١٤٠ إلى ٣-١٤٢،	تطالب الحكومة، ٣-٤٠
معاملات «البنود تحت الخط»، ٤-٥٣،	٣-١٦١	تكاليف نقل، ٦-٦٠، ٨-٦ إلى ٨-٨،
الجدول ٤م-١	مكاسب وخسائر الحيازة	٨-٤٢، الشكل البياني ٨-١
المعاملات العينية، ٣-١٩ إلى ٣-٢١	استهلاك رأس المال الثابت في تقدير،	حدود الأصول و، ٧-٥ إلى ٧-١٣
الأجر، ٣-٢٣، ٥-١٤٠، ٦-٣٥	٦-٦٨، ١٠-١٣ إلى ١٠-١٤	الشركات، مقابل السيطرة على، ٢-٣٢،
راجع أيضا الأجر والرواتب، المنافع	تتراكم بصورة مستمرة، ٣-٣٤. راجع	الإطار ٢-٢
الاجتماعية، ٢-١٠١ إلى ٦-٣٩	أيضا وقت القيد	غير مقيمين، ٢-١٣
٦-٤٠، ٦-١٠٠ إلى ٦-١٠١،	تعرض على أساس صاف، ٣-١٤٩	في الشراكة بين القطاعين العام
٦-١٠٤، م٧-٤٨	تعريف، ٣-٣٣، ٤-١٠، ١٠-١٠١	والخاص، م٤-٦١ إلى م٤-٦٣،
الأجر والرواتب، ٦-١٧ إلى ٦-١٨،	التغير في صافي القيمة الناشئ عن،	الإطار م٤-٤، الإطار م٤-٥
الجدول ٦-٢	٤-٣٧	في تصنيف عقود التأجير، م٤-٤
أنواع، ٣-٢١	تقدير، ٣-١٢٧، ١٠-٩ إلى ١٠-١٠	القانونية، ٣-٣٨، ٧-٥، م٤-٤
التحويلات، ٣-١٦، ٣-٢٥	تقيّد خلال فترة الإبلاغ، ٣-٣٣ إلى	كخصائص الوحدات المؤسسية، ٢-٢٢
تعويضات العاملين. راجع الأجر	٣-٣٤، ٣-٩٩ إلى ٣-١٠٠، ٣-١٢٧،	لأصول غير منقولة، ٢-١٣
تقييم، ٣-١٢١ إلى ٣-١٢٣	١٠-٧، ١٠-١٢	للأصول غير المنتجة، ٧-٩٠ إلى ٧-٩١
المدفوعات عدا الأجر، ٣-٢٤	حساب مكاسب الحيازة، ١٠-٩ إلى	للمؤسسات غير الهادفة للربح مقابل
المقايضة، ٣-٢٢	١٠-١٠	السيطرة على، الإطار ٢-١
المنح، ٥-٥٥، ٥-١٠٤ إلى ٥-١٠٥،	رموز تصنيف، ١٠-٤، الجدول م٣-٨	للوحدات الحكومية، ٢-٤٧، ٢-٧٩
٦-٩٤	على أدوات الدين التي لا تستحق عنها	الملكية الاقتصادية، ٢-١٤٣، ٣-٣٨ إلى
يختلف القيد في إحصاءات مالية	فائدة، ١٠-٤٥	٣-٤١، ٣-٦٠، ٣-٦٢، ٣-٨٨،
الحكومة ونظام الحسابات القومية،	على أسهم صناديق الاستثمار، ١٠-٣٤	٣-٩٣، ٣-١٠٠، ٧-٥، ٧-٣٧،
الإطار م١-٧	على الأصول الثابتة، ١٠-١٣ إلى	٧-١٠٩، ٩-١٣ إلى ٩-١٤، ٩-٤٥،
المعاملات فوق الخط، ٤-٥٣، الجدول م١-٤	١٠-١٥	م٤-٤، م٤-١٦، م٤-٢١، م٤-٢٣،
المعاملات المالية، في بيان العمليات،	على الأصول غير المالية، ١٠-١٩ إلى	م٤-٣٣، م٤-٦٢ إلى م٤-٦٥، الإطار
٤-٢٦ إلى ٤-٣١، الجدول ٤-١	١٠-٢٠	م٤-٤، الإطار م٤-٥
الجدول ٤-٢. راجع أيضا معاملات	على الأصول المالية ذات القيم النقدية	الملكية القانونية، ٣-٣٨ إلى ٣-٤١،
الأصول المالية والخصوم	الثابتة، ١٠-٢٣	٥-١٤١، ٧-٤ إلى ٧-٩٦،
معاملات المقايضة، ٣-١٩، ٣-٢٢،	على الأصول المالية المقومة بعملات	٧-١٥٨، م٤-٤، م٤-٣٧، م٤-٦٢
٣-٨٨، ٣-١١٢، ٣-١٢٥، ٤-٢٣ إلى	أجنبية، ١٠-٤٤	المنافع الاجتماعية
٤-٢٤، ٤-٣٥، ٧-٣٠	على الذهب النقدي، ١٠-٢١	أساليب تقديم، نقدا مقابل عينا، م٢-٨
المعاملات النقدية	على المخزونات، ١٠-١٦ إلى ١٠-١٧	التأمين الخاص مقابل، م٢-١١ إلى
التحويلات، ٣-١٠ إلى ٣-١٨	على المشتقات المالية، ١٠-٤٢	م٢-١٦
تعريف، ٣-٨	على النفاس، ١٠-١٨	تصنيف مصروفات، ٤-٢٤، ٦-١٦،
في إطار إحصاءات مالية الحكومة،	على حصص الملكية، ١٠-٣٠ إلى	٦-٩٨، م٤-٤، الجدول ٦-٨. راجع
١-٢٨، ٣-٦٤	١٠-٣٣	أيضا الأنواع المحددة
المبادلات، ٣-٩	على حقوق السحب الخاصة، ١٠-٢٢	تعتبر مدفوعات تحويلات، م٢-٩

- تعريف، ٩٦-٦، م ٢-٤
راجع أيضا منافع المساعدة الاجتماعية؛
منافع الضمان الاجتماعي
سلع وخدمات توزع بوصفها، ٣٩-٦ إلى
٤٠-٦
عدا معاشات التقاعد، م ٢-٧
الغرض من، ٩٦-٦
لا تشتمل على التحويلات، ٩٧-٦،
م ١٠-٢
المرتبطة بالعمل، ١٠٤-٦ إلى ١٠٦-٦
المساعدة الاجتماعية، ١٠١-٦ إلى
١٠٢-٦
المنافع الاجتماعية المرتبطة بالعمل،
٤٨-٤، ١٦-٦، ١٠٤-٦ إلى ١٠٦-٦،
١٩٥-٧، ٢٢-٢ إلى ٢٤-٢،
الجدول ٨-٦، الشكل البياني م ١-٢
المنافع الاقتصادية من امتلاك الأصول،
٣٧-٣
منتجات الملكية الفكرية
الأخرى، ٧٣-٧
الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية
الأصلية، ٧٢-٧، ٤١-٨
البحوث والتطوير، ٦٦-٧ إلى ٦٧-٧،
٣٨-٨
برمجيات الكمبيوتر وقواعد البيانات،
٦٩-٧ إلى ٧١-٧، ٤٠-٨
تصنيف، ٤٦-٦ إلى ٤٧-٦، ٣٧-٨،
٦٤-٧، الجدول ٥-٧
تعريف، ٦٤-٧
تقيد ضمن، ٤٦-٦ إلى ٤٧-٦، ٣٧-٨
إلى ٤١-٨
التنقيب عن المعادن وتقييمها، ٤٧-٦،
٦٨-٧
راجع أيضا نفقات البحوث وأعمال
التطوير
الصورة الأصلية ونسخ، ٦٥-٧
المنتجون غير السوقيين، ٣٧-٢، ٤٣-٢،
١٢٤-٢، ٧٥-٢، ٧٠-٢
منتجون سوقيون
تحديد، ٦٤-٢ إلى ٧٥-٢
تحويلات مشتريات سلع وخدمات،
٤٠-٦، ٩١-٦، ١٢٣-٦، م ٢٧-٢،
م ٥٩-٧
تصنيف الإيرادات من مبيعات السلع
والخدمات بواسطة، ١٣٦-٥ إلى
١٣٨-٥
تعريف، ٦٥-٢
سمات، ٣٢-٢، ٦٦-٢ إلى ٦٩-٢،
٧٣-٢
الشركات كونها، ٣١-٢، ٣٣-٢
في إحصاءات مالية الحكومة، ٤-٢
المنتج غير السوقى مقابل، ٦٤-٢ إلى
٧٥-٢، الشكل البياني م ٤-٢. راجع
أيضا المنتج غير السوقى
المنشآت التي تشغل، ٢٤-٢، ٧٦-٢،
٧٥-٢
- مؤسسات إقليمية ككيانات، ٢٠-٢
المؤسسات غير الهادفة للربح كونها،
٣٧-٢
المنح
بين وحدات الحكومة العامة، ٨٢-٢،
٩٥-٢، ١٠٢-٥، ٩٣-٦
تستوفي كافة متطلبات وشروط المطالبة
و، ١٠٥-٥
تصنيف، ٥-٥، ١٠١-٥ إلى ١٠٤-٥،
٩٢-٦ إلى ٩٤-٦، الجدول ٧-٥،
الجدول ٧-٦
تعريف، ٥-٥، ١٠١-٥، ٩٢-٦
تقييم، ١٠٨-٣، ١٢٣-٣، ١٠٤-٥،
توحيد البيانات لعرض إحصاءات،
١٥٣-٣، ١٦٢-٣، ٥-٥، ١٠٢-٥
توزيعها في الترتيبات الإقليمية، م ٨-٥
إلى م ١٨-٥، م ٢٣-٥
توقيت قيد، ٨٦-٣، ١٦-٥، ١٠٥-٥
الجارية، ١٠٣-٥، ٩٤-٦
الرأسمالية، ١٠٣-٥، ٩٤-٦
العينية، ١٠٤-٥، ٩٢-٦، ٩٥-٦
كتحويلات، ١٠-٣
مصادر/الجهات المتلقية، ١٠٢-٥،
٩٣-٦
المنح الجارية، ١٠٣-٥ إلى ١٠٤-٥،
١٣-٥، ٩٤-٦
عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الصرف
المنح الرأسمالية، ١٠٣-٥، ٩٤-٦،
المنشأة (المنشآت)، ٢-٢، ٣٤-٢،
٧٥-٢، ٩٨-٢، ١٢٤-٢، ١٢٧-٢
منطقة تجارة حرة، ١١-٢، م ٦-٥، ١٩-٥
منطقة جغرافية، ٨-٢، ٩٠-٢، ٩٥-٢
المنظمات الدينية، ٦١-٢، ٣٩-٥ إلى
٤٠-٥
منظمات دولية
الإقليم الاقتصادي لأي، ١٦-٢
امتلاك، ١٦٩-٧
راجع أيضا الترتيبات الإقليمية
رسوم العضوية والمساهمات، ٥٢-٩
السمات الجوهرية، ١٦-٢
مقيمة في، ١٦-٢ إلى ٢١-٢
المنح من/إلى، ١٠١-٥ إلى ١٠٤-٥،
٩٢-٦ إلى ٩٣-٦، الجدول ٧-٥،
الجدول ٧-٦
منهجية/مبادئ إعداد إحصاءات، ١-١،
٢٥-١ إلى ٣٥-١
المهن الحرة، ٣٣-٦
المواد والإمدادات، ٢٦-٣، ٩١-٣، ١٤٧-٣،
٢٩-٦، ٧٩-٧، ٣-٨، ٤٧-٨، الجدول
٦-٧
موارد بيولوجية
غير الفلاحية، ١٠١-٧، ٥٥-٨، ٥٢-١٠
فلاحية، ٥٨-٧ إلى ٦٣-٧، ٣٤-٨ إلى
٣٦-٨، الجدول ٥-٧
موارد بيولوجية فلاحية، ٥٨-٧ إلى ٦٣-٧،
٣٤-٨ إلى ٣٦-٨، الجدول ٥-٧
- الموارد الحيوانية، ٦٠-٧، ٦٢-٧ إلى
٦٣-٧، ٨-٨، ٣٤-٨ إلى ٣٥-٨
الموارد الطبيعية
الإيرادات المرتبطة، ٩-٥، الجدول ٤-٢
تراخيص وتصاريح استخدام، ٧٨-٥،
١٠٩-٧، ٤٨-٦، ١٨-٤ إلى ٣٥-٤،
م ٤-٨، الإطار م ١-٤، الشكل البياني
م ١-٤، الجدول ٨-٧
تصاريح لاستخدام. راجع تصاريح
تصنيف، ٩٠-٧ إلى ١٠٣-٧
تقييم أداء المالية العامة في البلدان
الغنية، ٥٩-٥، ٩-٥، الجدول ٤-٢
دخول وخروج من حدود الأصول، ١٠-١
٤٩ إلى ٥٢-١٠
راجع أيضا الربح: أنواع الموارد الطبيعية
ذات الصلة
الربح من/عن، ١٢٢-٥ إلى ١٢٩-٥،
١٢٠-٦
الضرائب على استغلال، ٥٤-٥، ٧٤-٥،
٧٨-٥، ٨٢-٥
عقود التأجير، م ٤-١٦ إلى م ٤-١٧،
م ٤-٥٣ إلى م ٤-٥٥
كأصول غير مالية، ٥٠-٣
كأصول غير منتجة، ١٧-٧، ١٩-٧
الملكية، ٣٨-٣ إلى ٣٩-٣، ٥-٧
مملوكة لغير مقيمين، ١٣-٢
نضوب، ٥٢-١٠
نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية، م ٧-٧
١٠٨ إلى م ٧-١١٠، م ٧-١٢٢
الموارد الطبيعية للأخشاب، ٨٢-٥،
١٢٧-٥، ٦١-٧، ٨٢-٧، ٣٤-٨،
١٠-٥٢، ٤٨-٢٨ إلى م ٤-٢٩
الموارد المائية، ١٢-٧، ١٠٢-٧، ٣٢-٤
إلى م ٤-٣٤، م ٧-١١٩
الضرائب على، ٦٢-٥، ٧١-٥
الموارد المعدنية وموارد الطاقة، ٥٠-٣،
٩٧-٧ إلى ٩٩-٧، ٨-٥٤، م ٤-٣٥،
م ٧-١٢٢
المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم
الأسر المعيشية، ٦١-٢، ٨٦-٦،
الأشكال البيانية ١-٢، ٢-٢، ٤-٢
مؤسسات غير هادفة للربح مسؤولة بصورة
مشتركة أمام مستويين من مستويات
الحكومة، ٧٩-٢، الإطار ١-٢
تعريف، ٣٦-٢
خصائص، ٣٦-٢ إلى ٣٧-٢
راجع أيضا المؤسسات غير الهادفة للربح
التي تخدم الأسر المعيشية
سيطرة على، الإطار ١-٢
علاقتها بقطاعات الاقتصاد، الشكل
البياني ١-٢
في قطاع الحكومة العامة، ٢-١، ٥٨-٢،
٢٤-٢، ٨٣-٢
في قطاع الشركات المالية، ٥٣-٢،
٥٧-٢

- في قطاع الشركات غير المالية، ٥٢-٢
كشركات عامة، ١١٢-٢
كشركة مقابل، ٣٢-٢
كمنتجين سوقيين أو منتجين غير
سوقيين، ٣٧-٢
المؤسسات المالية الحصرية، ٥٤-٢، ٥٤-٢،
١٢٨-٢، ١٢١-٢، ٥٦-٢
المؤسسات المملوكة للدولة
راجع أيضا الشركات العامة
غير المقيمة، ٥٧-٢، ٢٠-٢
كوحدة حكومية، ٤٧-٢
مثل، ١-٢
المؤسسة، ٢٥-٢
المؤشرات المالية العامة، الجدول ١-٤
المياه الإقليمية، ٩-٢، ٤٠-٣، ١٩-٧
الميزانية العمومية، الجدول ٤-٤، الجدول
١-٧
إجمالي الدين في، ٢٣٦-٧ إلى ٢٤٢-٧
اشتقاق تعاريف الأصول والخصوم،
٤٣-٣، ٤٧-٧، ٦-٧، ١٤-٧ إلى ١٩-٧
أصول القروض المتعثرة في، ٢٦٢-٧ إلى
٢٦٣-٧
الأصول والالتزامات الاحتمالية في،
١٣-٧. راجع أيضا بنود التذكرة في
الميزانية العمومية
الالتزامات الاحتمالية الصريحة في،
١٣-٧، ٢٥١-٧ إلى ٢٦٠-٧
الالتزامات الضمنية لمنافع الضمان
الاجتماعي المستقبلية في، ١٣-٧،
٦٧-٩، ٢٦١-٧
بنود تذكرة في، ٤٩-٣، ٤٧-٤، ١٤٢-٧،
٢٣٤-٧ إلى ٢٦٣-٧، الجدول ١٠-٧
تصنيف الأصول الثابتة في، ٣٤-٧ إلى
٧٤-٧، الجداول ٢-٧ إلى ٥-٧
تصنيف الأصول في، ٤٣-٤ إلى ٤٤-٤
تصنيف الأصول غير المالية في، ٣٤-٧
إلى ١١٧-٧، الجدول ٢-٧
تصنيف الأصول غير المنتجة في، ٩٠-٧
إلى ١١٧-٧، الجدول ٢-٧
تصنيف الأطراف المقابلة لهذه العلاقات
المالية في، ٢٦٤-٧ إلى ٢٦٥-٧،
الجدول ١١-٧
تصنيف التزامات الدين والأصول المالية
المقابلة لأدوات الدين حسب أجل
الاستحقاق، ٢٦٦-٧ إلى ٢٧١-٧،
الجدول ١٢-٧
تصنيفات الأصول المالية والخصوم
في، ٤٣-٤ إلى ٤٥-٤، ١١٨-٧ إلى
٢٢٧-٧
تعريف، ١٧-١، ٥٦-٣، ٣٩-٤، ١-٧
تقدير القيم السوقية للأصول والخصوم،
١٠٧-٣، ١١٣-٣، ٢٠-٧ إلى ٣٣-٧،
١٢٢-٧
تكاليف نقل الملكية، ٤٢-٨، الشكل
البياني ١-٨
- شرطا لمعاملتها كوحدة مؤسسية مستقلة،
١٢٦-٢
صافي الدين في، ٢٤٣-٧ إلى ٢٤٥-٧
صافي القيمة المالية، ٢٣٥-٧
ظهور واختفاء أصول اقتصادية قائمة،
٥٨-١٠ إلى ٤٨-١٠
الغرض من، ٢-٧
في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
٣٠-١. راجع أيضا الميزانية العمومية
في الإطار التحليلي لإحصاءات مالية
الحكومة الوارد في دليل إحصاءات
مالية الحكومة لعام ٢٠١٤.
في الإطار التحليلي لإحصاءات مالية
الحكومة الوارد في دليل إحصاءات
مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، ٣-٤،
٦-٤، ٨-٤، الشكل البياني ١-٤، م-٧-
٢١، م-٧-٧
في تطبيق إطار إحصاءات مالية
الحكومة، ٣٨-١
القروض الميسرة في، ٢٤٦-٧، م-٣-٤٠
قياس صافي القيمة في، ٣٩-٤، ٢٢٨-٧
إلى ٣٣٣-٧، ٦-٨، الشكل البياني
١-٧، الجدول ٤-٤
قيد الأصول والخصوم ذات الصلة
بالشراكة بين القطاعين العام
والخاص في، م-٤-٦١
قيد اقتسام الأصول في، م-٤-٣٧
قيد صافي القيمة في، ١-٧
قيد مراكز الأرصدة في، ٣-٣-٣٦
للمحاسبة، ٥٦-٣
المتأخرات في، ٢٤٧-٧ إلى ٢٥٠-٧
متكامل، ٢٠-١، ٢-٣، ٢-٧، ٢-٨،
٢-٩، م-٧-١٣
المعادلة الأساسية، ٥٤-٣
الملكية وحدود الأصول في، ٥-٧ إلى
١٣-٧
مؤشرات المالية العامة المتاحة من،
٢-٧، ٤-٤، ٥٤-٤
وقت قيد/ إعداد، ٥٧-٣، ١-٧، ٣٧-٧
- نون
نشر البيانات، الممارسات السليمة في،
٥٢-٣، ٣٩-١
النسب التذكارية العامة، ٤٢-٧ إلى ٤٣-٧،
٤٧-٧ إلى ٤٨-٧، ٣٠-٨، ١٠-٥٠
النسب التذكارية، ٤٢-٧ إلى ٤٣-٧،
٤٧-٧ إلى ٤٨-٧، ٣٠-٨، ١٠-٥٠
نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
استهلاك رأس المال الثابت في، ٥٣-٦،
إطار إحصاءات مالية الحكومة و، ٨-١،
٢٢-١ إلى ٢٤-١، ٣٥-١، ٦-٣،
٦-٤، م-٧-٥ إلى ٧٢-٧، الجدول
م-٧-١، الجدول م-٢، الجدول م-٧-
٣، الجدول م-٤، الجدول م-٥
تغطية المساهمات الاجتماعية في،
٩٥-٥
- مبدأ توحيد البيانات في، ١٦٧-٣
معالجة الأنشطة الاقتصادية في، ٦-٣
معالجة الإيرادات الضريبية في، ٢٥-٥
نظام القيد على أساس الاستحقاق لقيد
الأحداث الاقتصادية
الأرباح الموزعة، ٨٧-٣
الأقساط، والرسوم، والمطالبات الجارية،
١٥٠-٥، ١٨٤-٧، ٩-٨٨
الاستخدام في إحصاءات مالية
الحكومة، ٢٧-١ إلى ٢٨-١، ٣-٧٠،
م-٤-٤٣، الإطار م-٦-١
الإيرادات، ١٤-٥، ٥-١٧
تصاريح، م-٤-٤٣
تطبيق الإطار المتكامل لإحصاءات مالية
الحكومة، ٣٧-١ إلى ٣٨-١، ٣-٧٥
تعريف، ٢٢-٣، ١٠-٥
تعويضات العاملين، ٦-١٠
الريع، ٥-١٢٣
ضرائب الدخل، ٥-٤٣
ضرائب الممتلكات، ٥-٤٧
الضرائب على التلوث، ٥-٨١
الفائدة، ٥-١٠٨ إلى ٥-١٠٩، ٦-٦٤،
٩-٤٤، م-٣-٨٩
مبيعات السلع، ٥-١٤١
مدفوعات مسبقة، م-٤-٢١
المساهمات الاجتماعية المحتسبة،
م-٢-٤٦
المستردة، ٥-٢٧
معاشات التقاعد المرتبطة بالعمل ومزايا
التقاعد الأخرى، ٦-١٠٦
معاملات المصروفات، ٦-٦
منافع المساعدة الاجتماعية، م-٢-٢٩
ميزته، ٦٩-٣ إلى ٧٤-٣، ٣-٢
وقت قيد المعاملات، ٦٠-٣، ٦٢-٣ إلى
٦٤-٣، ٥-١٣، ٨-١٣، ٩-١٣
نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية، م-٧-
١٠٥ إلى ٧-١٣٤
نظم الأسلحة، ٦-٤٩، ٧-٥٢، ٧-٧٤،
٨-٤٣
نظم البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية،
٣٩-٧، م-٤-١٢، م-٤-٥٨
نظم البناء والتملك ونقل الملكية، م-٤-٥٨
نظم التأمين والتقاعد والضمانات الموحدة
ترتيبات الحماية الاجتماعية. راجع
الحماية الاجتماعية
تصنيف، ٢٨-٤، ٩-٥٧ إلى ٩-٦٩
تصنيف، ٧-١٧٨ إلى ٧-٢٠٢
التغيرات في الحجم، ١٠-٦٣ إلى ١٠-١٠
٧٥
تقييم، ٧-١٢٢، ٧-٢٤٠
توحيد البيانات، ٣-١٦٤
راجع أيضا التأمين: نظم معاشات
التقاعد: نظم الضمانات الموحدة
الفرق بين إحصاءات مالية الحكومة
ونظام الحسابات القومية في، ٥-٩٥،
م-٧-٦٩

- تعريف، ١٨-٧، ٨٧-٧،
التغيرات في تصنيف، ٨٤-١٠
تقييم، ٣٠-٧، ٨٩-٧، ٩-٨، ٨-٨، ٤٨-٨
تكاليف نقل الملكية على، ٧-٨، ٨-٨، ٤٨-٨
الخسارة الناجمة عن الكوارث، ١٠-٦٠
قيدها كظهور واختفاء اقتصادي، ٥٠-١٠
كمدفوعات عينية، ٢٤-٣
مكاسب حيازة على، ١٨-١٠
النفقات، ٧-٣، ٢١-٤، ٥٣-٥، ٢٨-٥،
٣٢-٦، الجدول ٤-١، الجدول ٤-٢،
الجدول ٤-٣ م
- هاء**
هوامش الضمان، ٢١٩-٧ إلى ٢٢٠-٧،
٧٥-٩
هينات إعادة الهيكلة، ١٢٩-٢ إلى ١٣١-٢،
٤٦-٣ م
هينات تنظيم، ١٥٦-٢ إلى ١٥٩-٢
هينات تنظيم الأسواق، ١٥٦-٢ إلى
١٥٩-٢
هيئة اقتراض مركزية، ٤٤-٢
- واو**
وحدات الحكومة
إقامة، ١٤-٢
الأنشطة المساعدة لتقديم الخدمات داخل،
٧٢-٢، ٤٥-٢
أنواع الإيرادات في، ١٣-٣، ١-٥
أنواع المصروفات، ١-٣، ١-٦، ٢-٦
برامج الحماية الاجتماعية و، ٤٦-٢،
١٠٠-٢ إلى ١٠١-٢
تحديد، ٣٩-٢ إلى ٤٧-٢، ٦٤-٢ إلى
٧٥-٢
تحصل على أرباح موزعة وقد توزع
أرباحا، ١١٣-٥
تحصل على الإعانات، ٨٦-٦
تُصنّف الإيرادات من مبيعات السلع
والخدمات، ١٣٦-٥، ١٤١-٥
تصنيفها القطاعي، ٢-١، ٣٨-٢، ٧٦-٢
إلى ٨٤-٢
تعريف، ٣٨-٢
خصخصة، ٥٤-٩
راجع أيضا الشركات العامة
راجع أيضا قطاع الحكومة العامة
الربع على الأراضي/ ملكية الأصول
الجوفية تنتمي إلى، ١٢٦-٥ إلى
١٣٠-٥
السيطرة على الشركات العامة، ١٠٧-٢
إلى ١١٢-٢، الإطار ٢-٢
شركة تابعة افتراضية، ٤٢-٢ إلى
١٦٢-٢، ٤٤-٢
صافي القيمة، ٢٢٩-٧
ضرائب مستحقة الدفع من، ٤٢-٥
العلاقات بين، ٤٧-٢
- المستقلة مقابل غير المستقلة، م ١٧-٢،
م ٢٤-٢، م ٤٢-٢ إلى م ٥٣-٢
المعالجة في نظام الحسابات القومية
لعام ٢٠٠٨ مقابل إحصاءات مالية
الحكومة، ٢٢-١، ١٩-٤، ٩٥-٥
مكاسب وخسائر حيازة، ٤١-١٠
الممولة مقابل غير الممولة، ٩٥-٥،
١٩٣-٧، م ١٧-٢، م ٢٤-٢
نظم الضمانات الموحدة
الأساس المفاهيمي، م ٧١-٤
الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة
الدفع المتعلقة، ١٠٧-٦، ١٢٥-٦،
الجدول ١١-٦
الأقساط والرسوم والمطالبات مستحقة
القبض المتعلقة، ٦-٥، ١٤٩-٥ إلى
١٥١-٥، الجدول ١٢-٥
أنواع نظم التأمين، م ٦٨-٤ إلى م ٧٢-٤
برنامج الحماية المالية عن طريق،
١٣٥-٢
تحدّد قيمة، ١٢٢-٧، ١٨٠-٧ إلى
١٨١-٧
التدفقات ومراكز الأرصدة التي تقيدها،
م ٧٨-٤ إلى م ٨٠-٤
تُصنّف أي تحويلات على أنها، م ٧٢-٤
تصنيف، ١٧٨-٧، ٢٠١-٧ إلى ٢٠٢-٧
تعريف، ٢٠١-٧، م ٧١-٤
توحيد البيانات، ١٦٤-٣
حملة ضمانات موحدة، الوحدات
المؤسسية في القطاع العام بصفتها،
م ٨٠-٤
راجع أيضا نظم التأمين والتقاعد
والضمانات الموحدة
الضامن، وحدات القطاع العام القائمة
بدور، م ٧٩-٤
كأداة الدين، ٢٣٦-٧، ٢٤٣-٧،
٢٥٣-٧، الشكل البياني ٢-٧
مخصصات تغطية المطالبات المشمولة،
٤٩-٣، ٢٠١-٧ إلى ٢٠٢-٧،
٥٧-٩، ٦٩-٩، ٧٥-١٠
مصرفات الملكية على المبالغ المنصرفة
من دخل الاستثمار، ١١٣-٦ إلى
١١٥-٦
المصطلحات المستخدمة في، م ٧٣-٤
إلى م ٧٧-٤
مقدمو، م ٧٢-٤
مكاسب وخسائر حيازة، ٣٥-١٠
نظم ضمان الودائع/ التأمين على الودائع،
١٣٢-٢ إلى ١٣٥-٢، ٢٠٢-٧،
٥٧-٩. راجع أيضا برامج الحماية
المالية
النفائس
استهلاك رأس المال الثابت على، ٥٥-٦
أنواع، ٧٨-٧، ١٢٩-٧
تصنيف، ٣-٥، ٤-٤، ٤٣-٦،
١٧-٧
- كأدوات دين، ٢٣٦-٧، ٢٤٣-٧، الجدول
١٢-٧
مكاسب وخسائر حيازة على، ٣٥-١٠
إلى ٤١-١٠
نظم التصميم والبناء والتشغيل ونقل
الملكية، م ٥٨-٤
نظم التقاعد
الاحتياطيات، ١٧٩-٧، ١٨٩-٧
استبعاد من صناديق الضمان
الاجتماعي، ١٠٢-٢
إعادة تصنيف، ٨٤-١٠
إلزامية مقابل طوعية، م ١٧-٢
أنواع، ١١٦-٦، ١٩١-٧، م ٤٢-٢
برامج الضمان الاجتماعي مقابل،
١٠٢-٢، ٤٨-٤، ٥٠-٤، ٩٥-٥
١٠٦-٦، ١٩٤-٧، م ٥-٢ إلى م ٧-٢
البيع المحتسب للخدمات المؤداة إذا كان
رب العمل يتولى إدارة النظام، ١٤٠-٥
تدفقات اقتصادية أخرى، ٣٨-١٠ إلى
٤٠-١٠
تصنيف، ١٤٧-٢، م ١٨-٢، ١٩١-٧،
م ٤١-٢ إلى م ٤٣-٢
التغيرات الأخرى في حجم، ١٠-٧٢ إلى
٧٤-١٠
تقديرات اكتوارية لخصومها، ١٨١-٧،
١٩٧-٧ إلى ١٩٨-٧، م ٥٧-٢ إلى
م ٥٨-٢
توحيد البيانات لعرض إحصاءات،
١٦٤-٣
الحد الفاصل بين الضمان الاجتماعي،
الجدول ١-٢
ذات مزايا محددة، ١١٦-٦ إلى ١١٧-٦،
١٩١-٧، ٦٤-٩، ٣٦-١٠ إلى ١٠-
٤١، ٧٢-١٠ إلى ٧٣-١٠، م ٥٤-٢
ذات مساهمات محددة مقابل ذات مزايا
محددة، م ١٧-٢
ذات مساهمات محددة، ١١٦-٦،
١١٨-٦، ١٩١-٧، ٦٥-٩، ٧٤-١٠،
م ٥٥-٢ إلى م ٥٩-٢
راجع أيضا مستحقات التقاعد؛ صناديق
التقاعد
صافي القيمة، ٢٣٠-٧
في إطار إحصاءات مالية الحكومة،
م ٢١-٧
قائمة على مساهمات مقابل غير قائمة
على مساهمات، م ١٧-٢
قيد تدفقات معاشات التقاعد المرتبطة
بالعمل، م ٤١-٢ إلى م ٦٣-٢، الجدول
٣-٢ م
كخصوم على الحكومة العامة، ١٧٩-٧،
٥٧-٩، ٦٣-٩
المرتبطة بالعمل، م ٢٢-٢ إلى م ٢٤-٢،
م ٤١-٢ إلى م ٥٩-٢
مساهمات لبرامج التأمين الاجتماعي
المرتبطة بالعمل، ١٩-٦ إلى ٢٩-٦

القطاع العام، ٤-٢، ٦٣-٢، الشكل البياني ٣-٢	في قطاع الشركات المالية، ٥٣-٢ إلى ٥٧-٢، ١١٥-٢ إلى ١٢١-٢	التدفقات الاقتصادية الأخرى، ٩٨-٣ إلى ١٠٢-٣
ككيانات قانونية واجتماعية، ٣٠-٢، ٤٧-٢	في قطاع الشركات غير المالية، ٥٢-٢، ١١٤-٢	تعديل التصنيف، ١٠٢-٣، ٨٣-١٠
كمنتجين غير سوقيين، ٣٢-٢، ٣٧-٢، ٤١-٢، ٥٨-٢ إلى ٥٩-٢	قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية بصفقتها، ٣٦-٢ إلى ٣٧-٢، ٦١-٢	التغيرات الأخرى في حجم الأصول، ٩٨-٣، ١٠١-٣ إلى ١٠٢-٣
مبادئ العزو الضريبي، ٣٣-٥ إلى ٤٠-٥	الكيانات ذات الغرض الخاص بصفقتها، ١٥-٢، ٤٣-٢، ١٣٦-٢ إلى ١٣٩-٢	ضرائب الدخل، ٨٣-٣، ١٥-٥
الدرجة في الموازنة وخارج الموازنة، ٨٢-٢ إلى ٨٢-٢	لحكومات الولايات، ٨٠-٢ إلى ٨٣-٢، ٩٠-٢ إلى ٩٤-٢	الضرائب المفروضة على ملكية الممتلكات، ٨٤-٣
مسؤولة بصورة مشتركة أمام مستويين من مستويات الحكومة، ٧٩-٢، ٩٩-٢، الإطار ١-٢	للحكومات المحلية، ٩٥-٢ إلى ٩٩-٢ للحكومة المركزية، ٨٥-٢ إلى ٨٩-٢	الضرائب والتحويلات الإلزامية/ المساهمات الاجتماعية، ٧٧-٣ إلى ٨٦-٣، ١٢-٥
المنتجون المشتغلون بالإنتاج السوقي مقابل، ٢٤-٢، ٣٥-٢، ٦٤-٢ إلى ٧٥-٢، ٤٨-٢، ٦٣-٢ إلى ٦٤-٢، ١٠٤-٢	المعاملات بين، ٥-٣ معايير، ٢٢-٢ المنشأة و، ٢٤-٢ المؤسسة و، ٢٥-٢ الموقع، ١٢-٢	ظهور أو اختفاء الأصول القائمة، ١٠-٥٢ الغرامات والجزاءات، ٨٥-٣، ١٤٤-٥
المنشآت هي، ٢٤-٢	نوعان من، ٢٧-٢ إلى ٣٨-٢. راجع أيضا الأنواع المحددة	في إطار إحصاءات مالية الحكومة، الطبيعة المتكاملة، ٥٧-٣
الموقع الجغرافي، ٤٠-٢	هيئة اقتراض مركزية كأنها، ٤٤-٢ الوحدات الحكومية بصفقتها، ٣٨-٢ الوحدة الصورية المقيمة، ١٣-٢	في سياق الترتيبات الإقليمية، م ٤٣-٥ في نظام القيد على أساس استحقاق الدفع، ٦٦-٣، ٦٩-٣، ٧٠-٣، ٧١-٣، ٧٣-٣
الوظائف الاقتصادية، ٣٨-٢	يتحدد تصنيف، ٢٦-٢	في نظام القيد على أساس الاستحقاق، ٦٢-٣ إلى ٦٤-٣، ٧٦-٣ إلى ١٠٢-٣
الوحدات الحكومية المدرجة في الموازنة والوحدات خارج الموازنة، ٤١-٢ إلى ٤٢-٢، ٨٠-٢ إلى ٨٣-٢، ٨٧-٢، ٩٣-٢، الشكل البياني ٣-٢	وحدة الحساب، ٥١-٣، ١٣٠-٣ إلى ١٣١-٣	في نظام القيد على أساس الالتزامات، ٧١-٣، ٦٩-٣، ٦٥-٣
الوحدات خارج الموازنة، ٤١-٢ إلى ٤٤-٢، ٨٠-٢، ٨٢-٢ إلى ٨٣-٢، ٨٧-٢، ٩٣-٢، الشكل البياني ٣-٢	الوحدة الصورية المقيمة، ١٣-٢، ١٦٩-٧، م ٢٦-٤	في نظام القيد على الأساس النقدي، ٦٧-٣، ٦٩-٣، ٧٠-٣، ٧١-٣، ٧٢-٣، ١٠٣-٣ إلى ١٠٦-٣
وحدات مسؤولة بصورة مشتركة، ٧٩-٢ الوحدات المؤسسية	الدوائع	مبيعات السلع والخدمات، ١٤١-٥ المخزونات، ٩١-٣، ٩٧-٨، ٤٧-٨
الأسرة المعيشية بصفقتها، ٢٨-٢ إلى ٢٩-٢، ٦٠-٢	تصنيف، ١٣٧-٧ إلى ١٤٢-٧، ٣٣-٩، إلى ٣٥-٩	مزايا نظام القيد على أساس الاستحقاق، ٦٨-٣ إلى ٧٤-٣
إقامة، ٦-٢ إلى ١٤-٢	تعريف، ٣٣-٤، ١٣٧-٧	المسحوبات من دخل أشباه الشركات، ٨٧-٣
الأنشطة المساعدة، ٤٥-٢	تقوم، ٢٣-١٠، ١٤٢-٧	مشكلات، ٥٨-٣ إلى ٥٩-٣، ٧٥-٣، ١٤-٥
تسيطر على، ٤٧-٢	الرواسب المعدنية، ١٠-٤، ١٢٩-٥ إلى ١٣٠-٥، ١٣٠-٥، ١٩-٧، ٩٧-٥، ١٣٠-٥، ١٣٠-٥، ١٣٠-٥، ١٣٠-٥، ٥٢-١٠	معاملات الإيرادات، ١٠-٥ إلى ٢٠-٥ معاملات المصروفات، ٦-٦ إلى ٧-٦
تصنيف الأنواع ذات الصلة، ١٢٥-٢ إلى ١٦٢-٢	قابلة للتحويل مقابل غير قابلة للتحويل، ١٤٠-٧	المعاملات في الأصول المالية والخصوم، ٩٣-٣ إلى ٩٧-٣، ٩٧-٣، ١٣-٩ إلى ١٦-٩
تصنيف، ٥٠-٢، ٦٣-٢، ١٢٤-٢، الشكلان البيانيان ١-٢ و ٤-٢، راجع أيضا التصنيف القطاعي	المدفوعات المسبقة مقابل، ٢٢٦-٧ المقومة بالذهب، ١٢٦-٧	المعاملات في الأصول غير المالية، ٢-٨، ١٣-٨ إلى ١٧-٨
تطبيق تعريف، ٣٩-٢ إلى ٤٨-٢	الوساطة، ٥٤-٢. راجع أيضا جهات الوساطة المالية	المعاملات في الخدمات، ٨٩-٣
تعريف، ١٤-١، ٢٢-٢	وضع الاستثمار الدولي، ٢٧-٩، ٧٤-٧، م ٩٦-٧ إلى م ٩٨-٧	المعاملات في السلع، والخدمات، والأصول غير المالية، ٨٨-٣ إلى ٩٢-٣
التغيرات في التصنيف، ١٠-٧٩ إلى ٧٩-١٠	وقت قيد التدفقات الاقتصادية الأرباح الموزعة، ٨٧-٣، ١١٢-٥، ١٠٩-٦	معاملة في العنصر غير المالي، ٩-١٥ مكاسب وخسائر الحيازة، ٩٩-٣ إلى ١٠٠-٣، ١٠٠-٣
توحيد البيانات لعرض إحصاءات، ١٥٧-١٥٣-٣	استخدام السلع والخدمات، ٩٢-٣، ٧-٦، ٢٨-٦	المنح، ٨٦-٣، ١٠٥-٥
الحماية الاجتماعية و، ٤٦-٢، الملحق ٢ خصائص، ٢٢-٢ إلى ٢٥-٢	استهلاك رأس المال الثابت، ٩٠-٣، ١٦-٨	وكالات الإغاثة والمساعدة، ٦١-٢، ٣٨-٦، ٢٥٢-٧
الشركات العامة بصفقتها، ٤٨-٢ الشركات بصفقتها، ٣١-٢ إلى ٣٥-٢ شركة تابعة افتراضية، ٤٢-٢ في إطار إحصاءات مالية الحكومة، ٣-٢، ٢٣-٢، ٧-٤	أسس القيد المحاسبي، الاختيارات، ٢٧-١، ٥٧-٣، ٦٠-٣ إلى ٦٨-٣	يا
في القطاع العام، ٦٣-٢	إنتاج الأصول الثابتة، ٣٧-٧، الإيجارات التشغيلية، ٩٠-٣	اليانصيب، ٦٣-٥، ٦٦-٥ إلى ٦٩-٥، ١١٤-٥
في قطاع الحكومة العامة، ٥٨-٢، ٧٦-٢ إلى ١٠٣-٢		



GOVERNMENT FINANCE STATISTICS MANUAL
Statistics Department 2014 (Arabic)